

تاريخ الوفي

تحرير وإعداد جمال بــدوى لمعى المطيعى تقديم **د. نعمان جمعة**

دار الشروقــــ



الطبعة الأولسي

جيسيع جشقوق العلتيع محشفوظة

القاهرة : ۸ شارع سيبويه للمسرى – رابعة العدوية – مدينة نصر ص . ب: ٢٣ البانوراما – تليفون : ٢٣٢٩ ف فاكســــس : ٢٠٧٥ ٦٧ (٢٠٧) البريد الإنكتروني: email-dur@ahorouk, com

تاريخ الوفد

تحرير وإعداد **جمال بدوى** لمعى المطيعى تقديم د. نعمان جمعة

تقديم

أشعر بالفخر وبالسعادة والارتباح لإصدار هذا المؤلف عن الحزب العربق الذي أتشرف برئاسته منذ أول سبتمبر سنة ٢٠٠٠ _وعنوانه تاريخ الوفد_وهو من تأليف وإعداد نخبة من العلماء والمفكرين والمؤرخين .

وقاد مريق العمل الصحفى الأديب المؤرخ الأستاذ جمال بدوى الرئيس السابق لتحرير صحيفة الوفد، وعاونه فى ذلك المؤرخ والمفكر اللامع الأستاذ لمى المطيعى. وساهم فى إخراجه إلى النور وطبعه ونشره الأديب والناشر الفاضل الأستاذ إبراهيم الملم صاحب ومدير دار الشروق للنشر، وهى الدار التي تميزت بالوطنية والتضحية من أجل نشر كتب التاريخ والشراث والأدب والتي تتكون منها ثروتنا ومخزوننا الفكرى الدى نعشز به ونحرص جميعا على الحفاظ عليه لكى ينتقل عبر الأجيال مشعلا وضياء ينير الطريق.

تاريخ الوفد هو جزء عزيز ونفيس من تاريخ مصر. بل وبغير مبالغة هو تاريخ نضال
 وكفاح الشعب المصرى الحديث من أجل جلاء المحتل الأجنى ومن أجل سيادة الأمة ومن
 أجل الوحدة الوطنية ومن أجل حقوق الإنسان المصرى ورفاهيته.

فالوفد هو ثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول. وهو الصمود الشعبي بزعامة التحاس ضد الاحتلال الإنجليزى وضد الحكم الملكي المتسلط وضد وزارات أحزاب الأقلية ووزارات أعران الملك وتابعي الإنجليز. وهو صمود شعبي وصل إلى ذروته في أعمال الشدائيين ضد الإنجليز على ضفاف قناة السويس في سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١. وبطولات الفدائيين هي التي يسرت مهمة المفاوض المصرى سنة ١٩٥٤ لإنجاز جلاء القوات الريطانية نهائيا عن مصر. ومعركة الفدائين أعد لها واحتضنها وزير الداخلية وسكرتير عام الوفد الرئيس الثالث والزعيم الوطني محمد فؤاد سراج الدين، وهو من قدر له أن يصمد حتى استطاع إعادة الوفد إلى الحياة السياسية بعد ربع قرن من الأوحدية السياسية.

والوفد هو الانحياز إلى الشعب والالتحام به. وتمثل ذلك في مجانية التعليم وفي قانون العمل الذي حقق الكثير من المكاسب للعمال، وهو إنصاف الموظفين وإصدار كادر الأزهر والشرطة.

إلخ إلخ.

باختصار: الوفد مسيرة وطنية بدأت بالتورة عام ١٩١٩ وتستمر من أجل سيادة الأمة ومن أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحدمي.

ونحن اليوم إذ نسعي إلى بناء المستقبل نطلق من هذا التاريخ الطويل الذي يدل على أن شعب مصر قادر إذا أراد على صنع المعجزات.

ولذلك قرر حزب الوفد تسجيل تاريخ الوفد في هذا العمل الذي نقدمه، وكلنا أمل في حسن قبوله وتقديره.

د. نعمان جمعة

مقسدمسة

كان أمرا مثيراً للغرابة: أن تخلو المكتبة التاريخية من كتاب يسجل تاريخ الوفد. وباستثناء بعض الدراسات الأكاديمية ، لا تجد سجلا يروى تاريخ الحزب الذي احتضن الحركة الوطنية منذ ثورة ١٩١٩ . والأكثر غرابة أن تصدر كتت تروى تاريخ أحزاب وهيئات أقل أهمية من الوفد.

إن تاريخ الوفد متناثر في كتابات المؤرحين المحدثين عربا وأحاسب ومتداخل في ثنايا الأحداث التي شهدتها مصر حلال النصف الأول من القرن المسرين. فأينما توجهت نحو أي ميدان من ميادين العمل الوطني: فسيطالعك كفاح الوفد من أجل الاستقالال والدستور والذيمقراطية والعدل الاجتماعي.

وإذا تتحت ملف الكفاح الدستورى، فسوف تتوقف طويلا أمام المعارك الفمارية التي خاضها الوفد ضد الملك فؤاد والملك فاروق وأحزاب الاقلية الذين تأمروا على الدستور لحساب الدكتاتورية والحكم المطلق. وإذا بحثت في ملف السودان فستفاجاً باستمساك المفده بوحدة وادى النيل كعقيدة ملارمة للقضية الوطنية، وكانت جميع مفاوضات المفده ودان النيل كعقيدة ملارمة للقضية الوطنية، وكانت جميع مفاوضات الحكومات الوفدية مع بريطانيا تفشل وتتحطم على صخرة السودان، وكانت حكومات زغلول قوله: إن المفاوض الذي يفرط في السودان، مثل الشخص الذي يفرط في عرضه. والنحاس هو القائل : تقطع يدى ولا يقطع السودان، وإذا تقبت في سحل التطورات الاجتماعية والحقوق التي عادت على مجموع الشعب، فسوف تدهشك القوانين التي أصدرتها حكومات الوفد لصالح المجموع مثل مجانية التعليم الإبتدائي والثانوي والفني، أصدرتها الشرائب على الطبقات الفنية ، وعقد العمل الفردي وتشكيل النقابات العمالية ، ونشر مياه الصحية في القرى والملن ونشر مياه الشرب النقية في الريف، وإقامة للجموعات الصحية في القرى والملن الصعيرة ، وهي أعمال تدخص المقولة الشائعة بأن انشغال حكومات الوفد بالفضية الوطنية الصعيرة ، وهي أعمال تدخص المقولة الشائعة بأن انشغال حكومات الوفد بالفضية الوطنية الصعيرة ، وهي أعمال تدخص المقولة الشائعة بأن انشغال حكومات الوفد بالفضية الوطنية الصعيرة ، وهي أعمال تدخص المقولة الشائعة بأن انشغال حكومات الوفد بالقضية الوطنية الصعيرة ، وهي أعمال تدخص المقولة الشائعة بأن انشغال حكومات الوفد بالقضية الوطنية الصعيرة ، وهي أعمال تدخص المقولة الشائعة بأن انشغال حكومات الوفد بالقضية الوفد بالقضية الوفد المنتونة المقالة الشائعة المنافقة الشائعة الشرف الشغال التعالية ،

كان على حساب البعد الاجتماعي، ذلك أن هذه الحكومات كانت تحارب في جمعيع الجبهات، وتتصدى لثالوت الفقر والجهل والمرض، وللاسف الشديد فإن هذه الاحمال المجيدة ضاحت في زحام الحملات الفوضائية التي تزعم أن الاهتمام بالطبقات الفقيرة لم يبدأ إلا بعد شروق شمس ثورة يولية، وهي نغمة نشاز وظالمة، الهدف منها محو تاريخ الوفد حتى تبدو الثورة وكأنها وضعت حجر الأساس في بناء هذا البلد، وما سبقه كان لغوا وهراه (11) وفي ذلك يزحمون أن حكومات «المهد البائلة كانت تتوارث الوعود الوهمية بالقضاء على الحفاء. . حتى يخيل للمستمع والقارئ أن نصف الشعب المصرى كان حافيا(11).

وكان لابد من تصحيح هذه المفاهيم المغلوطة، لذاكانت سعادتي بالغة عندما طلب منى الأستاذ الدكتور نعمان جمعة رئيس الحزب أن أثبني مشروعا لتسجيل تاريخ الوفد، وهو تكليف تنوء عن حمله جهودي المتواضعة، فاستعنت بالأخ والصديق الأستاذ لمعي وهو تكليف تنوء عن حمله جهودي المتواضعة، فاستعنت بالأخ والصديق الأستاذ لمعي المطيعي، ليس فقط لأنه صاحب خبرة عميقة في شتون التأليف والنشر، ولكن أيضا لأنه عاش صدر شباب مناضلا في صفوف الوفد، وصاحب الرعيل الأول من شباب الوفد. فعكمنا على وضع خطة لتسجيل تاريخ الوفد رأسيا بما يواكب التسلسل الزمني منذ نشوب ثورة ١٩١٩، وأفقيا لرصد القضايا الكبرى التي ارتبطت بتاريخ الوفد مثل: قضايا الوحلة الوطنية والسودان والعمال والمرأة وفلسطين. . إلخ واخترفا نعبة من الباحثين وأساتلة المعاملات ليكتب كل منهم الفصل الذي يدخل في اختصاصه. وتوخينا أن يكونوا من المساسي، وعرض المصديق الأستاذ إبراهيم المعلم صاحب دار الشروق وعميد الناشرين العرب استعداده لطبع هذا السفر التاريخي بما يتناسب مع أهميته التاريخية.

وكل ما نرجوه أن يكون الكتاب ومضة نور تضىء أذهان الأجيال الجديدة، وأن يمحو ظلام الجهالة والأحكام الجاثرة، وأن يضم تاريخ الوفد في موضعه الصحيح. .

والله من وراء القصد.

جمال بدوی بنایر ۲۰۰۳

مقدمات ثورة ١٩١٩

بقلم جمال بدوى

لا خلاف بين جمهور المؤرخين على أن «الوفك» هو الابن البكر لشورة ١٩١٩، وقد اكتسب اسمه من لقاء ١٩١٣ وفومبر ١٩١٨ وما غجم عنه من تفاعيات أدت إلى اندلاع شرارة الشورة في ٩ مارس ١٩١٩ وما يلاعتقال سعد زغلول وثلاتة من صحبه، ونفيهم إلى القاعدة البريطانية في جزيرة مالطا.

وإذا كان اعتقال سعد ونفيه هو المفجر المباشر للثورة، فإنه يصعب تصور اندلاع الثورة الشعبية -أى ثورة - إلا إذا كانت ظروف المجتمع، وتطورات الأحداث، سياسيا واقتصاديا وفكريا - قد هيأت لها فرصة التخمر خلال فترة زمنية محددة تسمح للجنين بالتشكل والنمو في رحم الأمة، إلى أن يحين وقت ولادته في خلفة محتومة. ومع ذلك فقد خفيت لحظة الميلاد عن عيون كثيرين من المراقبين الأجانب والمصريين، فلما اندلمت الثورة كان لها وقع المفاجأة. ويعترف المؤرخ عبدالرحمن الرافعي(١١) يأنه، مثل كثير من المسويين، لم يكن يعتقد أن تثور مصر في تلك الظروف بمثل ذلك الاتساع والسرعة والقوة. بل إن الزعيم محمد فريد حين بلغته أنباء الثورة في متفاه، عدما من الحوادث المفاجئة، وقال عنها في ملكراته: فإن من الأمور التي كانت غير متنظرة، ما حصل بمصر في شهرى مارس وإبريل من هذه السنة ١٩٩٩ وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بعجميع طبقاتها. إن هذه الحركة لم تكن في الحسبان، وإن ما أظهره المصريون من التضامن والإتقان، ما كان ليحلم به أحد. . ».

ومن هنا . فإن على الباحث عن دوافع قيام الثورة أن ينقب عنها في تضاعيف فترة الاختمار التي سبقت الثورة، وهي الفترة التي تلت هزيمة الثورة العرابية ووقوع الاحتلال

⁽١) عبدالرحمن الرافعي .. ثورة ١٩١٩ ص ٢٣٩.

في عام ١٨٨٧ . ومن الملاحظ أن هذه الفترة التي تشغل ٣٧ عاما لم تلق من الباحثين الاهتمام الذي وجدته المرحلة السابقة على الاحتلال ، أو الفترة اللاحقة لشورة ١٩٩٩ ، حتى لتبدو أنها سقطت من سلسلة التاريخ ، برغم أنها لا تقل أهمية عن العصر السابق ، والعصر اللاحق . ويعزو بعض المؤرخين (١١ هذا الإهمال إلى ما صحب العصر السابق على الاحتلال ، والمصر اللاحق على الثورة من أحداث حسام ، وحركات درامية لفتت أنظار الباحثين إليها ، برغم أنها لا تقل أهمية عنهما ، ففيها تبلورت مؤثرات العصر الأول ، كما كانت قهيدا طبيعيا للعصر اللاحق .

في أعقاب الاحتلال:

لقد شهدت السنوات العشر التالية للاحتلال انكسار المد الثه ري بعد هزيمة العرابين، وهبوط الروح المعنوية بعد ضياع الاستقلال، وارتفاع موجة المد الانتهازي عند الذين انقلبوا على الثورة، واستداروا نحو قصر عابدين أو قصر الدوبارة لالتقاط الفتات. وشاء سوء الحظ أن تقع مصر في قبضة أحد جبابرة الاستعمار البريطاني جاءوا به من الهند ليحكم مصر حكما فعليا مباشرا هو اللورد كرومر، وقد ذوي إلى جانبه شبح الخديوية ممثلا في توفيق الذي انحسرت سلطاته في البصم على كل ما يصدر عن دار المعتمد البريطاني. ورسم كرومر خطته على أساس بقاء الاحتلال إلى أن يشيب الغراب، ونجم في إقناع حكومة لندن بالتخلي عن وعودها بالجلاء عن مصر بمجرد عودة الهدوء والأمن إلى ربوعها، واستجابت احكومة جلالتها، لنصيحة عميدها في مصر، وضربت صفحا عن التوازنات الدولية التي كانت تمنعها عن الافصاح عن أبدية الاحتلال، ونجحت في عقد صفقة الاتفاق الودي مع فرنسا في عام ١٩٠٤، وبمقتضاها اعترفت فرنسا بشرعية الاحتلال، في مقابل إطلاق يدها في الشمال الإفريقي، وحلت فكرة الأبدية محل فكرة الاحتلال المؤقت، وقد توارثها عمداء الاحتلال كابرا عن كابر، منذ كرومر حتى تشيتام عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى. وطوال هذه السنين كانت حكومة لندن تكتشف مزايا الانفراد بحكم مصر، وتستبعد فكرة الحلاء، وتأخذ بنصيحة كرومر: قإن مصر يجب أن تصبح آخر الأمر: إما مستقلة استقلالا ذاتيا . . وإما تنضم إلى الإمبراطورية . . وأنا شخصيا أميا, قطعا إلى الحل الأول؟.

⁽١) الدكتور أحمد عرت عبدالكريم ـ مقدمة كتاب الحزب الأمة؛ للدكتور أحمد زكريا الشلق.

هما صورة الاستقلال الثاتي هي ذهن كرومر؟

كان كرومر يستبعد فكرة الجلاء عن مصر تحت أي ظرف، لأن المجتمع السياسي المصري - في رأيه - ليس أهلا لقبتمع المصري - في رأيه - ليس أهلا لقبتمع المصري - في مصر . فالمصريون - هذا الشعب الذي استوعب جميع الغزاة - لا يتمتعون بالمناصر الأمساسية لكيان أمة ، قبل إنهم ليسوا أمة على الإطلاق . . إنهم حشد عرضي من صغار المناصر الدولية ، أي أنهم خليط من جاليات وافدة لا يجمعهم كيان اجتماعي أو فكرى واحد، وعلى هذا فإنهم لا يستحقون أكثر من الحكم الذاتي عت الوصاية الإنجليزية .

هرعون يسود الثيل:

كانت سنوات إقامة كروسر في مصر (٢٤ سنة) تسديدة الوطأة على المصريين، ويتصوف في شئونهم تصرف المالك في ملكه، ولم يجاوز أمير الشعراء أحمد شوقي الحقيقة عندما وصفه بأنه كان فرعونا يسوس الديل، وحاكما بأمره لا يسأل عما يفعل، فأقصى المصريين عن إدارة شئون بلادهم، وأحل محلهم نفايات الموظفين الإنجليز في خاوات جميع الدوائر العامة. وبعد أن كان النفوذ البريطاني، عقب الاحتلال، سائداً في نظارات (وزارات) الحربية والمالية والأشغال والزراعة، امتد كالسرطان إلى نظارات المعارف والحقائية (العدل) والداخلية، وصارت الخارجية فرعا من دار المتمد. ولم يحض وقت طويل حتى فقد النظار المصريون زمام المبادرة، ولا يباشرون سوى الأعمال المظهرية، أما مصيرهم الإنجليز نظامي الذين يتجرءون على نقد التدخل الإنجليزي في شئون بلادهم، فكان الإنجليز نظامي الداخلية والحقائية، ووجد الاحتلال في شخص رئيس الوزراء مصطفى فهمى النموذج الخانع والمذاليل، فصار أطول الوزراء بقاء (من ١٨٩١ إلى ١٩٩٨)، ولما لفضوع والتسليم وخدمة السياسة الإنجليزية بأمانة وإخلاص (١٠).

وكان لهذه الحالة التى انطوت على الذل أثر كبير في خلق العنصر النفسى الرافض، بوصفه العامل الضروري ليقظة الضمير الوطن، وفاقة التحرر من ربقة الاحتلال. وقد وضم مصطفى كامل بذرة هذا التمرد منذ ظهوره على مسرح السياسة المصرية في عام

⁽١) الإمرالية البريطانية في مصرد، سعيد ذو الفقار - ص ١٠٩.

١٨٩٥ ، ويدحض مزاعم كرومر في إنكار القومية المصرية، ويندد بفظائع الاحتلال في خطبه وفي مقالاته التي كان ينشرها في «اللواء» أو في الصحف الأوربية.

غير أن نقطة الضعف في جهاد مصطفى كامل هى دعوته إلى تقوية الجسور مع الدولة المثمانية بوصفها صاحبة الولاية الشرعية على مصر قبل الاحتلال، وبذلك في رأيه متفقد إنجلترا مبرر وجودها القانوني في مصر، كما تجد مصر في تركيا عونا لها على مواجهة قوة الاحتلال. وعندما تفجرت أزمة (طاباء كان هوى مصطفى كامل مع الأتراك لمناوأة خطة كرومر التي كانت تسعى دائما إلى إضعاف الملاقة القليدية بين مصر والدولة الشمانية. وكانت وسيلته لذلك خلق طبقه من الأعيان للصريين تمل محل طبقة السادة الاتراك والشراكسة في ملكية الأرض، فيكون ولاؤها للاحتلال وترتبط مصالحها

إنشاء حزب الأمة:

لقيت هذه الطبقة الأرستقراطية الجديدة في خطة كروم رسببا في الثراء والوجاهه، وساعدتها مشروعات الرى الحديثة وتحويل الرى الحدوضي إلى دائم على تنمية ثرواتها، وسرعان (١) ما اتحازوا على قدر كبير أو صغير إلى قوة الاحتلال، صادقوها أحيانا، وعدومات أو الكتم لم يجحدوا فضلها في أى وقت. وشحعهم على هذا الانحياز كرههم للطفيان العثماني القديم، وتخوفهم من عودة الكرباج التركى لو أن الجسور عادت إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال، ولذلك جمعوا جموعهم وأنشئوا حزب الأمة برياسة محمود باشا سليمان ومعه الصفوة من كبار الملاك، وإلى جرارهم نشأت فئة من المنفقين الذين تعلموا في المدارس الأجنبية وعادوا من البعثات، والتفوا حول راية أحمد لطفي السيد المعلل الناطق باسم جماعة حزب الأمة وفيلسوف جيل مثقف جديد مصرى الميد المعلى الناطق باسم جماعة حزب الأمة وفيلسوف جيل مثقف جديد مصرى المغذة والأدب والدين (ويثله الأزهر وتحدده المثل والتقاليد الدينية) وظهر المثقفون الجدد المحرى إلى جانب العلماء والمشايخ، وبنا أن للجتمع المصرى يسير بخطى وثيدة نحو اتجاه ثقافي وفكوى له طابع دنيوى علماني يضم الموظفين والمثقفين الذين تعلموا في أوربا، بل وبعض وفكرى المطاماء عن أصول تراثية

⁽١) محمد زكى عبدالقادر محنة الدستور ص ٢٦.

للمصطلحات الجديدة بهدف البحث عن صيغة ثنائية أو توفيقية بين التراث الإسلامي وروح الحضارة الحديثة (١).

من عباءة الإمام:

هذا التيار الجديد خرج من عباءة المنتى، وهو الإمام محمد عبده بعد عودته إلى مصر من المنفى، بروح جديدة تختلف حما كان عليه خلال صحبته للأفغانى ومشاركته فى أحداث الثورة المرابية. لقد عاد وهو أقل اقتناعا بجدوى النغير بالعنف، وأكثر ميلا إلى المسلمة والتبصر والتدرج فى الإصلاح، وكان من الطبيعى أن يلقى هذا التطور الجديد فى فكر الإمام: رضا وقبولا عند كرومر، الذى توسط فى عودة المنتى من المنفى، ولو شئنا الدقة لقلنا إنه هو الذى سمع له بالمودة بوساطة من الأميرة نازلى فاضل، وقد صار صالونها الشهير محلا مختارا للإمام وشيعته من أشال سعد زغلول وأخيه فتحى وقاسم أمين وحسن عاصم، واللورد كرومر.

كانت وجهة نظر محمد عبده، بالنسبة لقضية الاحتلال، أنه طالما أن قوة المقاومة عاجزة عن تحقيق الاستقلال، فمن الأفضل أن نستغيد من وجوده واقتباس مناهجه في النهضة الحديثة، وانتهي (٢) إلى أن الاحتلال صار مسألة أوربية لا شأن لنا فيها، وإغا الشأن للدول الأوربية ذات المسألح في مصر مع السلطان، فإذا اتفقت هذه الدول على الميان . كان . وهو ما لا دليل عليه . فلما عقلت إنجلترا الاتفاق الودى مع فرنسا قال: أوربا قالت كلمتها بلسان الاتفاق، فلماذا لا نشتفل بما يعنينا . وبما في قدرتنا ؟ ا واقترح تشكيل مجلس شورى يضم بعض كبار الإنجليز، ومن الضرورى لحسن مسر الإدارة المصرية قيام إنجلترا بضمان النظام في البلاد فتحافظ على استمراره، كما يجوز تمين إنجاز معتشين في الوظائف المناعية التي تحتاج إلى مهارات خاصة مع بقاء السردار ومعه بعض را المياش.

مهادنة الاحتلال:

انتقى لطفى السيد هذه الأفكار من منظومة محمد عبده، وجعل منها ينبوع دعوته إلى الاحتدال في التحامل مع الاحتلال، وتقلير قوة مصر تقديرا واقعيا لتجنب غلطة عرابي-

⁽١) د. أحمد زكر با الشلق_حزب الأمة_ص ١٩

⁽٢) نفس الصدر عص ٣٨

الميتة في رأيه حين بالغ في تقدير قوة بالاده، وإن السياسة السليمة هي أن نأخذ قول إنجلترا على محمله الحرفي، وهو بقاؤها في مصر إلى أن تصبح مصر وحدها قادرة على حماية المسالح البريطانية. وعلى هذا اقتتم لطفى السيد بأن مصلحة مصر تقتضى التعاون مع إنجلترا في أي تلبير تتخذه في سيل إغاء قوة البلاد، وأن الممكن حاليا هو تقييد سلطة لمخليو المطلقة، والتحرك على مراحل نحو الحكم الدستورى مثل توسيع اختصاص الهبتات النيابية، وتعديل طريقة الانتخاب، وإنشاء مجلس شورى القوانين بهدف إقامة حكم ديمقراطي في ظل الإنجليز الذين كانت مصلحتهم الحقيقية تقضى بالمساعدة على تحتيد (ا).

كان من الطبيعي أن تلقي أفكار لطفي السيد المنشورة على صفحات البطريدة التأييد من الطبيعي أن تلقي أفكار لطفي السيد المنشورة على صفحات البطريدة التأييد من كروم و فأطلق على هذا الفصيل اسم "حزب الإمام الأنهم خرجوا من عباءته ـ كما سبق القول ـ وترجموا أفكاره إلى مشروعات تتعلق بنظام الحكم ، ومضوا إلى مناقشة ائتماء مصر ، فنادى لطفى السيد (٢) بهوية مصرية تستند إلى تاريخها المتواصل ، ولا يشكل على أرصها مسلمين وأقباطا بتقاسمون النافع المشتركة والقيم ، بغض النظر عن الفوارق على أرصها مسلمين وأقباطا بتقاسمون النافع المشتركة والقيم ، بغض النظر عن الفوارق الدينية وأكد على اهمية الدين ، بشرط ألا يتعلى كرنه شيئا يخص ضمير الفرد ، وأن الميانية والقيم والخطوة واصدة في طريق الكفاح الوطني ، وأن هدفه الأساسي هو : تحرير الفرد من المبودية والاضطهاد والحنوج الملحام إلى حد القول : يجب تحرير الفرد من العبودية والظلم والطغان قبل المصريين . وذهب إلى حد القول : يجب تحرير الفرد من العبودية والظلم والطغان قبل عمين الحرية الوطنية - أى الاستقلال لذا تأخذنا الدهشة إذا وجدنا كرومر يقول صرح برب الأمة : إن رجاء القومية المصرية بمعناها الحقيقي الذي يعول عليه : معقود على هله الهرس "

كان واضحا وحاسما بالنسبة للطفى السيد وشيعته أن القومية المصرية هى محور الشخصية الجماعية والولاء الفردى، وأن قيم الحضارة الأوربية الملمانية هى المقيدة أو الشخصية الجماعية والولاء الفردى، وأن قيم الحسارة والمروبة يثلان رافدا مهما ضمن الأيديولوجية المطلوبة لتلك الشخصية ، وأن الإسلام والعروبة يثلان رافدا مهما ضمن الروافد المتعددة للتراث المصرى المتنوع الموغل فى القدم، ولكنهما لا يمثلان شيئا أكثر من

⁽١) ألبرت حوراني .. العكر العربي في عصر النهضة .. ص ٢٢٠ .

⁽۲) د. مجید خدوری عرب معاصرون می ۳۲۸.

⁽٣) د عبدالعظيم رمضاب صراع الطبقات ص ٢٠.

هذا. وكتب لطفى السيد في عام ١٩١٣. كان من السلف من يقول بأن أرض الإسلام وطن لكل المسلمين، تلك قاعدة استعمارية تتمشى مع العنصر القوى الذي يفتح البلاد باسم الدين، أما الآن فقد أصبحت هذه القاعدة لاحق لها في البقاء، لأنها لا تتمشى مع الحال الراهنة للأم الإسلامية، فلم يبق إلا أن يحل محلها الملهب الوحيد المتفق مع أطماع كل أمة شرقية لها وطن محدود. وذلك المذهب هو: مدهب الوطنية (١٠).

ظهورالأحزاب:

كانت أفكار لطفى السيد أشبه بحجر ألقى في بحيرة راكدة، فأثارت جداداً أثرى الحياة الفكرية بروافد جديدة مستقاة من أصول الفكر الليبرالى الغربي، حركت الجمود السائد في الفكر المحافظ، كما فتحت شهية الجماعات السياسية والاجتماعية والطائفية للتعبير عن أفكارها عن طريق الأحزاب، ولأول مرة عرفت مصر في تاريخها الحديث هذا الشكل من أشكال التنظيمات، وكان لحزب الأمة قصب السبق في هذا المضمار عندما أعلن عن تأليفه في ٢ ١ سبتمبر ٧ ١٩ ومعه والجريدة، وسرعان ما توالى ظهور الأحزاب، فأعلن الشيخ على يوسف عن قيام حزب «الإصلاح على المبادئ الدستورية» في ٩ ديسمبر، وهو حزب يدين بالولاء للخديو عباس حلمى الثاني، وأعلن مصطفى كامل عن قيام «الجزب الرغم من صدور «المؤيد» حبويدة على يوسف من ١٨٨٩ ، و«الواء» مصطفى كامل في مطلع يناير ١٩٠٠ ، مما يدل على أن الجياة السياسية في ١٨٨٩ ، و«الواء» مصطفى كامل في مطلع يناير ١٩٠٠ ، مما يدل على أن الجياة السياسية المصرية حتمت نشوه الأحزاب في تلك الفترة للتعبير عن تيارات كانت تتفاعل داخل المحرى.

وأعقب ظهور هذه الأحزاب الثلاثة قيام طائفة من الأحزاب الأقل أهمية حتى سنة ٩ • ٩ وهي:

الحزب الوطنى الحر (محمد وحيد الأيوبي)، حزب مصر الفتاة (إدريس بك راغب)، حزب النبلاء (حسن حلمي زاده ومحمود طاهر لاشين)، الحزب للمسرى المستقل (أخنوخ أنندى فانوس)، الحزب الجمهورى (محمد غانم)، الحزب الاشتراكي المبارك (د. حسن جمال الدين)، حزب العمال بالقطر المصرى والسودان (السيد محمد).

وقد ظلت هذه الأحزاب جميعا تعمل بشكل أو بآخر حتى قيام الحرب العالمية الأولى

⁽١) د. جابر الأنصاري . تحولات في السياسة والفكر المصرى ـ ص ١٢٠ .

وإعلان الحماية، فاختفت بالتدريج، ويدون إعلان، باستثناه الحزب الوطني الذي نقل معظم نشاطه خارج مصر(١).

الحرب والحماية على ممس

عندما تلبدت الغيوم في سماء أوريا، وبدأ أن حربا عالمية على وشك الوقوع، وأن تركيا لا تخفى انحيازها لألمانيا، طفحت على سطح السياسة البريطانية مسألة الوضع القانوني لمسر المتلبلب بين الشرعية التركية، والاحتلال الواقع في مصر، وظهر رأى في دهاليز الحكومة البريطانية ينادى بإعلان ضم مصر إلى التاج البريطاني، ولكن السير ملن تشيتام قائمقام المعتمد البريطاني في مصر بادر بإرسال برقية عاجلة إلى وزارة الخارجية يطلب فيها استبعاد فكرة الضم، وقال: فإننا نخشى الشيجة المحتملة من ضم عاجل. الجميع يرون أن ذلك قد يودى إلى موقف عدائى قد يجعل حكم البلاد أمرا شاقا». وقد أحدت الحكومة يتصيحة تشيتام، وعدلت عن رأبها، واستبدلت بالضم بإعلان فرض الحماية على مصر في 14 ديسمبر 1918؟.

وفي نفس اليوم نشرت الوقائع نص الإعلان: «بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا، فقد وضعت مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية، ويذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخد حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها، وبذلك حلت الحماية السافرة محل الحماية المقنعة التي فرضها الإنجليز على مصر منذ ١٨٨٧.

وكان الحدير عباص الثانى غائبا عن مصر، فقد قصد الأستانة فى أوائل العميف، وبقى بها إلى أن أصلنت الخرب يين إنجلترا وألمانيا، وتردد فى عودته إلى مصر برغم إلحاح حسين رشدى باشا رئيس الوزواء، فلما اعتزم المودة أعلنت إنجلترا خلعه فى اليوم التالى لإعلان الحماية، وتولية عمه حسين كامل سلطانا عن طريق قرار أصدره السير تشيتام، وقويل التبليغ من الشعب بالسخط والألم، إذراى أن تنصيبه سلطانا على مصر بخطاب من المحتد البريطاني أول مظهر للحماية، وضياح الاستقلال، وأهرك أن السلطان الذى تعينه إهدارا إنجلارا لا عثل سيادة مصر، بل عثل سيادة الدولة الحامية، ومن ثم كان تعيينه إهدارا المنتقلال، وامتهانا لكرامة الأمة والعرش والبلاد جميما (٢٠).

⁽۱۱ ۲) د. سعید دو الفقار مصدر سایق ص ۱۱۰. (۳) عبدالرحمن الرافس شرة ۱۹۱۹ عر ۱۸.

وكانت الأحكام العرفية قد فوضت في التانى من ديسمبر لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، كما فرضت الرقابة على الصحف بمقتضى قانون المطبرعات الذي أصدرته حكومة بطرس غالى في ٢٥ مارس ٢٠٩١، وصدر قانون يخم التجمهر ووقعت البلاد تحت الحكم العسكرى البريطاني، وبدأت السلطة في اضطهاد الوطنيين واعتقالهم ونفيهم إلى مالطة بدون تحقيق أو محاكمه.

سنوات الهوان والمناء

كانت سنوات الحرب شديدة الوطأة على المصرين جميعا على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم الاجتماعية، وعانى من شرورها الأغنياه والفقراء. وتحملت مصر الكثير من المضيق والعنت التوفير احتياجات القوات البريطانية المحارية، واتخاذ مصر قاعدة المغيرة عانقض بريطانية المحارية، واتخاذ مصر قاعدة لجيوشها، ونقض بريطانيا تمهداتها بتحمل أعباء الحرب وحدها دون الاحتياج إلى مساحة المصرية، فقا المصرية المبداء الحداد التركية على قناة السويس في صام ١٩١٥، وقصلت الحزية المصرية احباء ترجيل مليون مصري من الدونيل، في صام ١٩١٥، وقصلت الحزية المصرية احباء ترجيل مليون مصري من الدونيل، من ميدان القتال، وصودرت المحصولات والنهام بأعمال مقر المقتادة في فلسطين وغيرها المواطنين حتى اضطوار إلى يع حلى نسائهم لتغطية نفقائهم الضرورية، والتهمت السنة المواطنين حتى اضطوار إلى يع حلى نسائهم لتغطية نفقائهم الضرورية، والتهمت السنة المبابقة من أساليب لاجتذاب القاعدة المحرب المظمى كل ما دبره الإنجليز في الثلاثين سنة السابقة من أساليب لاجتذاب القاعدة المحرب المخمية من الفلاحين، وحملت نفس الفلاح المسرى مخزونا هائلا من البغض والكراهية لمن تقديد في نفسه رغبة دفية في نفسه رغبة دفية في نفسه رغبة دفية في المستغلاران.

الاختمار الثورى:

كان الشعب المصرى (٢٦) قبل إعلان الحماية والاكتواء بنار الحرب، على قدر من الاختمار الثورى بمقدار وعيه السياسي، كما تملل في شريحة المتفين، ولكن ذلك لم يكن كافيها لأن يكون قوة دافعة إلى الثورة. فما كادت الحرب تتعللق والحماية تعلن: حتى

⁽١) د. عبدالعظيم رمضان - صراع الطبقات - ص ٦٦.

⁽٢) د. صدالعزير رفاعي ـ ثورة مصر سنة ١٩١٩ من ص ٧٠ إلى ص ٧٤.

توافرت أسباب الغرس الثورى، وتوافر مناخه منذ أن بدأ طغيان كرومر، وكان الاحتلال بالسواد الأعظم من الشعب قبل الحرب، هو الاحتلال بعد إعلائها، ولكن كان الشعور به من قبل ، يختلف في مداه وقوته عنه من بعد. فقد كان قبل الحرب فكرة يدركها الفرد به من قبل ، غرب عنشر منذ أن كان الاحتلال لا يطرق إلا قليلا من المسائل التي كان يحسها الفرد إحساسا مباشرا، فكان شعور الغضب ينمو في بطه، ولا يتجلى إلا بين أكثر العناصر احتكاكا بالاحتلال عملا جارحا محمنا احتكاكا بالاحتلال عملا جارحا محمنا في المسائل التي يهتم الفرة، بها بعد إعلان الحماية أصبح الاحتلال عملا جارحا محمنا في المسائل التي يهتم الفرد بها اهتمامه بذاته، ومن ثم كان يطرق الوجدان طوقا جعما الكرارث ومن نظام الحكم، وارتفحت حدة القلق على المصير والغضب الذي كان يحمل بين طياته تطلمه وأماد في الخلاص.

لقد تجلى الاحتلال. خلال سنوات الحرب. في صور المظالم الاقتصادية وسيطرته على الاقتصاد المصرى القائم وتوجيهه لصالح بريطانيا والحلفاء لسد حاجات الحرب، ثم في مناصرته النفوذ الأجنبي الماثل في البنوك والشركات الأجنبية على حساب الاقتصاد الوطني بما أدى إلى حدوث ضائقة مالية نجمت عن انحدار القوة الشراثية للفرد: إما بانخفاض الدخل، وإما بارتفاع الأسعار. وتشددت الحكومة في تحصيل الأموال الأميرية بما زاد المشكلة حرجا. ولم تعبأ الحكومة بمعالجة المشكلة بوضع حد أدنى لسعر القطن أو التسليف عليه، أو إرجاء تحصيل أموالها إلى حين ميسرة، ومن تم ضاع الفلاح ضحية البنوك العقارية في الوقت الذي كانت تهتم فيه بالتمهيد للسيطرة على الاقتصاد بطريق آخر، وهو دعم مركز البنك الأهلي بجعل أوراق النقد التي يصدرها ذات سعر إلزامي، وبالعمل على تأجيل دفع الأوراق التجارية والمالية. ولما أخذ سعر القطن يوتفع: شاء المستشار المالي البريطاني عام ١٩١٧ تحديد سعره، وأصبح هذا مع ما تقرر من تحديد مساحته، وما وقع من عقبات في سبيل تصديره من القيود التي أدت إلى تفاقم الضائقة. فمع الازدياد النسبي لسعر القطن كان الغلاء، فأصاب الطبقات الفقيرة. ثم امتد الضيق إلى طبقة التجار والملاك عندما احتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن، وألغت أوامر تصديره، وحصر التصدير في بنوك أجنبية. ثم مضت إلى أبعد من ذلك: فقد دفعتها ظروف الحرب الاستثنائية وحاجتها لتوفير المواد الطبيعية لبريطانيا والحلفاء إلى أن احتكرت محصول القطن في عام ١٩١٩ . ولقد كان التحكم في أسعار القطن عميق الأثر بين الناس، فقد حرم الزارع حرية المنافسة في الأسواق الخارجية في وقت كان الإيجار يتزايد. وتجلى الاحتلال في صورته السياسية في شكل التسلط الذي نزع من مصر سيادتها وحريتها واستقلالها، وانفرد بالحكم والنفوذ متغلفلا في شئون الحكومة كبيرها وصغيرها، فساه مركز مصر السياسي، واقترنت الحماية بمشروعات زادت معها الأهداف القومية بعدا عن التحقق.

وأيا كان حجم المعاناة الاقتصادية والسياسية، إلا أنها لم تكن تمثل السبب الرئيسي للثورة، فمصر لم تغضب فقط لشظف العيش والفاقة والمظالم الاقتصادية، بل بسبب أهم، وهو ما وراء كل ذلك من المساس بكرامتها، فقد تحمل هذا كله لو كان لغاية وطنية، ولكن علام الاحتمال؟ هل إذا كسبت إنجلترا الحرب لا تكبل مصر بأغلال العبودية في ظل الحماية وتحرمها حقوقها القومية السياسية؟ ومع ذلك كان ذلك الشعور قد دخل إلى قلوب المتقفين.

أما السبب الرئيسي العام الذي بعث الأمة على التورة: علم يكن فقط ما وراه المظالم من الساس بالكرامه السياسية، بل المساس بالكرامة في قيمها المغروسة في أعماق النفس المسرية، الروح المسرى الذي يمند بأصوله في أعماق التاريخ، ويقوم عليه كيان الغرد والأسرة والمجتمع. كان العزم الثورى يتفاعل في النفس المسرية طوال سنوات الحرب، ويربط مصر بشعور واحد، وإن تجلى مختلفا في مستوياته بين فرد وفرد، أو طبقة وأخرى، باختلاف درجة الوعى والاستعداد للتجاوب مع تحديات الاحتلال، بين الفلاحين والعمال والمثقفين والتجاو وملاك الأراضي. . فلما هتف الداعى بنداء الثورة: ورد الجميع، . ليك . ليبك . ليبك .

إرهاصات ثورة ١٩١٩

د . لطيفة محمد سالم

لم تخمد الثورة في أحماق المصريين بوأد الثورة العرابية، ولا بتلك الإجراءات التي اتبعتها بريطانيا في أعقاب الاحتلال، وظلت الثورة كامنة في النموس، ونشطت الحركة الوطنية بتأسيس الحزب الوطني الذي لاقي من السياسة البريطانية مختلف أنواع القمع. وسرعان ما تغيرت الظروف وقامت الحرب العالمية في نهاية يوليو ١٩٩٤، ليقدر لمصر أن تعيش فترة أربع سنوات وحوالي ثلاثة أشهر ونصف الشهر تتبلور فيها إرهاصات ثورة . ١٩٩٨.

بقيام الحرب العالمية الأولى وجدت لندن الفرصة للقضاء على تبعية مصر للدولة العثمانية وجعلها أشبه بالمستعمرة رخم إعلان حيادها في ٣ أغسطس ولكن أملى على مصر أن تخرج عن هذا الحياد بعد يومين فقط، وأصبح مكسويل قائد جيش الاحتلال الاحتلال الاحتلال والمتصرف الوحيد في شئون مصر، وفرضت السلطة العسكرية الرقابة على المطبوعات وكممت الأفواه وألغيت بعض الصحف والمجلات، في الوقت الذي أصبحت في مصر معسكرا لجيوش بريطانيا. وصدر قانون التجمهر في ١٨ أكتوبر ١٩١٤، وأعلنت الاحكام العرفية في ٢ نوفمبر، ووضعت مصر عمت الحكم العسكري وأصبحت في حالة الاحكام العرفية في ٢ نوفمبر، ووضعت مصر عمت الحكم العسكرية أعقامت على غير القانون المسكرية، فقامت على غير القانون المسكرية وصلوت أحكامها بالإعدام بلا انقطاع، المصرى، وتولى القضاء فيها ضباط إنجليز وصلوت أحكامها بالإعدام بلا انقطاع، وشددت القيادة البريطانية إجراءات القمع، وراحت تستعرض جنودها خصوصا في ولمددت الشعبية وانتشر البوليس السرى في كل مكان.

والواقع أن بريطانيا بدأت تخطط لسياستها تجاه مصر منذ أن أعلنت الحرب، ففي لندن رأى أغلبية المسئولين ضم مصر إلى الإمبراطورية حتى يمكن لها حل مسألة الامتيازات الأجنبية بحزم وسرعة من ناحية وللقضاء على الدهاية العثمانية التي من المكن أن تسبب القلاقل والاضطرابات من ناحية أخرى. ولكن جاءت الأحبار من المسئولين في مصر عبد فرص الحماية، لأنها تبقى الحكم في أيدى المسريين ومن ورائهم الإمحليز، وأنها لا تجرح المزة الوطنية وكما قال أحدهم: القد فُضلت الحماية على الفسم لأن العم يععل الشعب المصرى من رحايا التاج البريطاني، أما الحماية فهم رعايا لحكامهم، بالإصادة إلى حوف لندن من أن الضم يعمل على إتارة المسلمين في كل مكان، كما وضمت في اعتبارها أن الأمر سوف يحتاج إلى أعداد كبيرة من الإنجليز تضاف إلى الوظائف، وإلى حامية أكبر تكون تحت الأمر، لأن مصر لن تكون هادتة أبدًا إذا أصبحت تتبع مباشرة للتاج البريطاني بعد إقصاء سلطة الدولة العثمانية عنها.

وفى ١١ سبتمبر ١٩١٤ قبلت لمدن إعلان الحماية على مصر، لكنها مع نشوب الحرب مع الدولة العتمانية ، وصدر القرار في الدولة العتمانية رأت ضرورة ضمها نهائيا للإمبراطورية البريطانية ، وصدر القرار في الا نوفمبر ، وأرجأت بحث مسألة الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، ومضت اتصالاتها مع حلفاتها ، ولكن جاء الرفص من فرنسا التي نصحت بنظام الحماية ، هذا في الوقت الذي توافدت فيه المرقيات من شيتهام عصر ترفض نهائيا نظام العمم، وكما صرح أحد المستولين في مصر (ستورر) - وبدا لنا أن قرار ضم مصر سيكون نهائية لصدق كلمتنا فلن يعود آحد يصدقنا ، إن طمى النيل الذي امتص القرس واليوناسين والرومان والأتراك امتصاصا كاملا بحيث محاكل أثر لهم، هذا الطمي ليس بالبيئة المناسبة لأي تحربة جديدة ».

وكانت التيجة قرار ١٩ انوهمبر وإعلان الحماية على مصر، لكنه لم يعلن إلا في ١٨ ديسمبر حث استفرقت هذه الفترة احتيار حاكم مصر.

جاءت الخطوة التالية بعزل عباس حلمي التاني الذي كانت النية مبيتة لعزله قبل الحرب، وعند قيامها رفضت لندن عودنه لمسر حيت كان بالآستانة، ورأت ضرورة عزله ووقع اختيارها على الأمير حسين كامل الذي تردد في البلاية لكنه ما لبث أن قبل، وأصبح سلطانا على مصر في ١٩ دبسمبر مع الإعلان بأن الحقوق التي كانت للدولة العتمانية وللخديو السابق على مصر سقطت عنهما وآلت إلى جلالة ملك بريطانيا العظمى، وبذلك أصبحت عصر أشبه بمستعمرة إنجليرية.

وشكل حسين رشدى أول وزارة فى ظل الحماية وألغى فيها منصب وزارة الخارجية، وأجلت اجتماعات الجمعية التشريعية عدة مرات، وفى ٢٨ أكتوبر ١٩١٥ أحلت إلى أجل غير مسمى. ووصل مكماهون المندوب السامى إلى مصر فى ٩ يماير ١٩١٥ واستأثر بالسلطة وأطلق يد المستشارين الإنجليز في البلاد، وأصبح السلطان وحكومته شأنا مهملا وساءت العلاقة مع المندوب السامى. وأدركت لندن سوء العاقبة، فسحبت مكماهون وعينت ونجت في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٦ لنرايته بشئون مصر، ولصداقته للسلطان حسين، وخوفا من حدوث تقارب بين الأخير والمصريين في وقت تنوى فيه انتصارات ألمائيا وتتقدم فيها القرات العثمانية تجاه ثناة السويس.

ونظرا للظروف الدولية ، ويعد بروز أهمية دور مصر الإستراتيجي والاقتصادى ، وخشية من أن شبح الجامعة الإسلامية قد يتحول إلى مصر ، رأت لندن ضم مصر إلى إمبراطوريتها ، وأيد ونجت ذلك ضمانا لاستمرار مركز الإنجليز في مصر ولكن على الجانب الآخر تزعم اللورد كيرزن زعيم للعارضة الرفض ، وبعد أخذ ورد أبقت لندن على نظام الحماية ، وراحت ترتب بشأن إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة التي تفوق سلطتها ، وتشكلت لجنة برونيات لهذا الغرض ووضع مشروعه الذي أطلق فيه يد بربطانيا .

ومع مرض السلطان حسين، راحت لندن تبحت عن خليفة، واعتذر ابنه عن قبول العرش، ولم يكن نابعا عن وطنية، وإنما لظروف خاصة، ووقع اختيارها على الأمير أحمد فؤاد وعينته سلطانا في ٩ أكتوبر ١٩١٧، ووقفت أمام أي رغبات له عند تشكيل الوزارة، وتوترت العلاقات بينهما حتى نهاية الحرب.

هذا عن الأوضاع السياسية التي كانت أحد الإرهاصات الأساسية لثورة ١٩١٩.

أما عن الأوضاع الاقتصادية التي شكلت هي الأخرى أساسا لتحريك نوازع المسريين للشروة، فمنذ بداية الحرب ساءت أحوال البنوك بعد أن تم سحب الودائع لشراء ما بالأسواق، وبالتالي أوقفت دفع الأمانات عن النسليف على المحصولات الزراعية خاصة بالأسواق، وبالتالي أضبطريت الأسواق المصرية ورفتت القطن، وامتنعت عن فتح حسابات جارية، وبالتالي اضبطريت الأسواق المصرية ورفتت المحلات التجارية مستخدميها، وانخفضت أسعار اللهب لتهافت الناس على بيع مصوخاتهم لدفع الديون ولما كان من الصعب استيراد النقود اللهبية، صدر قرار بجعل أوراق البنكوت الصادرة من البنك الأهلي لها نفس القيمة الفعلية للتقود الذهبية، ولكن مع التداول اختفى الذهب الذي أصبح عملة جيدة، وبالتالي غدا البنكنوت العملة الريثة، وقل الرصيد الذهبي، ومن تم حدث تضخم مالي وانخفضت القيمة الشرائية للرحدة النقدية، وتحمل الشعب هذا العبء وكثرت الحوادث التي دلت على جهل للمحريين باستخدام البنكنوت، وحدت إقبال على الفضة، وأصابتها الأزمة نظرا لازدياد الطلب عليها لوجود القوات البريطانية. وما لبث أن حدث إحلال السندات البريطانية الطلب عليها لحدث إحلال السندات البريطانية .

محل الذهب كرصيد الإصدار البنكنوت، ويذلك أصبح نظام العملة المصرية ينتمى إلى نظام الإسترليني، وتحول عن قاعدة الصرف بالذهب، واستفادت بريطانيا من هذا الوضع فاسترت المحصولات المصرية، وسددت نفقات جيوشها، وهكذا قضى على السوق المالية المصرية، وكان لذلك صداء حيت علاصوت طلعت حرب مناديا بإنشاء بنك وطني.

و تأثرت مالية الدولة بوقوف الحركة التجارية ، وانخفاض أسعار القطن في البداية ، وتعددت أبواب العجز ، فهبطت الرسوم الجمركية والرسوم القضائية وإيرادات السكك الحديدية والبريد والتلغراف ، وارتفعت للصروفات في الميزانية . وقد تأثرت سوق القطن بالأحداث ، حيث قل الإقبال عليه بعد أن تعطلت الطرق التجارية ، وتدهورت أسعاره في البورصة ، وما لبشت أن أقفلت بعض الوقت ، ووصل الأمر إلى أن الفلاح باع القنطار بثمانية أو بتسعة ريالات ، بعد أن كان يفرق ثمانية عشر ريالا ، كما ألحت الحكومة عليه بدفع الضريبة ، عما اضطره لميع ماضيته وحلى زوجته بأثمان بخسة ، وتوالت الحجورات .

ولكن نظرا لاحتياجات الحرب، بدأت أسعار القطن ترتفع رويدا، ومع هذا نحكم تجار الصادرات، وهم مضاريون في الوقت نفسه في ميناء البصل، وكان معظمهم من الصادرات، وهم مضاريون في الوقت نفسه في ميناء البصل، وكان معظمهم من الأحانف. وفي ٨ سبتمبر ١٩٤٧، وللالتزامات التي فرضت على مصر لتموين الجيوش البريطانية، صدر مرسوم يقضى بتحريم زراعة القطن في الصميد وتقييد رراعته بثلث الأراصي فقط، وأصيبت مصر بخسارة فادحة عام ١٩١٨ عدما احتكرت بريطانيا سحصوب للقطن، وحددت ثمن القطار باثنين وأربعين ريالا للفولي جود فيسر سيكلاريدم، وبيع في ليفربول بخمسة وسبعين ريالا، وخسرت مصر اثنين وثلاثين مليون ريال، وقد اعترف ملنز في تقريره باكان لهذا الاحتكار من أثر في تفجير لورة

وقاست مصر من قلة المياه وندرة مشروعات الرى، عا كان له الأثر على باقى الإنتاج الزراعي ونقص القدمح لانقطاع الوارد وزيادة هجرة اليهود والأرمن إلى مصر وتحوين القوات البريطانية وأصاب الكساد سوق الإنتاج الزراعي، وأصيب الأرز بالبوار، ولكن أمكن التغلب على بعض العقبات، ومضت سياسة تشجيع زراعة الحوب والخصراوات والذرنيات بدلا من القطن لتعوين الحيوش البريطانية على حساب المعريين

وكان للحرب أثرها على التجارة الداخلية حيث توقفت الواردات في الوقت الذي كان لابد فيه من تموين الحيوش البريطانية، فارتفعت الأسعار، وقد استفاد التجار والوسطاء وأغلبهم أجانب على حساب الشعب، وساد الاحتكار والتلاعب، ولم تنجح مسألة غيديدها، إذ أخفى التجار البضائع وباعوها في السوق السوداء. وكانت الحبوب أهم المؤاود التي أصابها الفلاء، فعلى سبيل المثال ارتقع أردب اللرة وهو الفلاء الرئيسي للفلاح من مائة وعشرة قروش إلى ثلاتمائة قرش، وكسدت الأسواق ومع هذا واصلت الأسعار ارتفاعها، وجاً التجار للتصدير عندما أباحته الحكومة، واستمر العلاء الفاحش حتى لقد وصل ثمن الرغيف إلى ثلاثة قروش ونقص وزنه وصغر حجمه، واستنع القصابون عن اللبع وسمع بنحر الخيول.

ويطبيعة الحال أثرت هذه الأوضاع على المعربين، فقد تعرض كبار ملاك الأراضي للخسارة بسبب السياسة القطنية، إذ انخفض سعر القطل في بداية الحرب، وعندها ارتفعت الأسعار تحددت مساحة زراعته بالإضافة إلى احتكار بريطانيا لمحصول عام ١٩١٨ عاجعا, هؤلاء الملاك يسخطون على الإنجليز.

وعامى الموظفون المصريون من الإدارة الإنجليزية إبان الحرب، تلك التى شخلت الوظائف بالإنجليز، حتى وزارة الأوقاف لم تنج منهم وضاقت سبل العيش بالمنتفقين بالإنسافة إلى ظروف الحرب القاسية، فلم تدفع المرتبات للموظفين، وثم الاستخناء عن كثيرين منهم في الوقت الذي زادت فيه مرتبات الأجانب، لدرجة أنه وصل الأمر إلى أن أحد موظفي وزارة المعارف بعد الاستغناء عنه طلب أن يعين فراشا لأن وراءه ثمانية أولاد يبكون جوعا. وأصبح من النادر أن يوجد المثقف الذي لا يتناول الحديث عن العمودية السياسية، وامتلات المقاهى رغم قانون التجمهر بالمثقفين الذين رددوا شعاراتهم وأثروا تأثيرا قويا على السامعين.

أما بالنسبة للعمال، فقد انتكست الحركة النقابية نظرا لتلك الإجراءات الخاصة بقانون التجمهر والأحكام العسكرى، وتعرض التجمهر والأحكام العسكرى، وتعرض المجمهر والأحكام العسكرى، وتعرض العمال للبطالة والظلم والاستغلال، وساءت حالة أتباع الحزب الوطني منهم، فتم اعتقال البعض ونفي البعض الأحر. وفي البداية اقتصر الأمر على الشكوى والاستعطاف، وعلت الصيحات تطالب بالخيز. وعندما نار جياع العمال سواء في الإسكندرية أو القاهرة تم القيض عليهم في الحال، ومع هذا ورغم القيود، توالت إضرابات العمال، بدأها عمال السحائر والذخان في أغسطس ١٩١٧، وكان أهم مطالبهم وفع الأجور وتحسين تسروط العمل، وتأتي النهاية، على يد البولس بمحاولة للتسوية معهم.

ومماءت حالة الفلاحين بسبب انخفاض أسعار القطن في بداية الحرب وارتفاع

إيجارات الأراضى وتكاليف المعيشة وتشديد البنوك في تحميل الديرن العقادية، ووقف التسليف على القطن، فاضطر الفلاحون إلى إنشاق ما لمديهم وبيع ما يمتلكونه بل والانتجاء للاقتراض بالريا الفاحش للوفاء بالديون، ومع هذا فقد استخدمت الحكومة التسوة والعنف في تحصيل الضرائب زد على ذلك انخفاض أثمان للحصولات، وأمام هذا انتشر المرابون واتسع نشاطهم وأسهموا مع البنك العقارى في مزع الأراضى من الفلاحين، وقد اعترف لويد بسوء الحال فقال: فوهكذا كانت مسألة الشعب آحذة في التحول بيطه إلى حالة من الهياج الشديد، وفقد العلاحون احتمالهم الصيور للظلم،

وساءت حالة المجتمع، وأصبح الفقر من أهم المظاهر الاجتماعية ورفعت ظروف الحرب القاسية من أعباء الطبقة الدنيا، حتى لقد ملغ الأمر أن رجلا سافر إلى بلدة أخرى ليصرض ابنته للبيع، وزاد عدد الوفيات وكتر عدد الجنث التي تبين أن أصحابها قد ماتوا جوعا، وساعد على الأزمة زيادة عدد للهاجرين لمصر.

و تتج عن دلك انتشار الحرائم، للرجة أنه قد أنشت دائرة بمحكمة الاستشاف للنظر في القضايا الحنائية، وكثرت عصامات السرقة نتيجة للطالة وقلة ذات اليد، وشاع الاحتلاس والتروير والترييف والاحتيال والتدجيل والشعودة، وكتر عدد التسولين، وانتشرت المخدرات خاصة الكوكايين وكذلك لعب القمار وعمت حوادت هنك العرض، وتفشت الرشوة والدعارة وتجارة الرقيق الأبيض. هذا بالإصافة إلى سلوك جنود الإمبراطورية البريطانية الذي كنان له الأثر في تفجير ثورة ١٩١٩، وقد نشرت إحدى المتطوعات الإنجليزيات وكان له الأثر في تفجير ثورة ١٩١٩، وقد نشرت إحدى المتطوعات الإنجليزيات وكان له الأثر في تفجير ثورة ١٩١٩، وقد نشرت إحدى المتطوعات مصر بلا إنجليزي، وأن المصريين قوم دحلاه، وأنها سمعت جنديا أسترائيا يقول، فلو كان الأمر يبدى لما أبقيت على واحد من المصريين في هذه البلادة، وأن هؤ لاه الجنود عاملوا الأهالي بقسوة واحتقار. وتعدد الكاتبة الحوادث التي قاموا بها وكيف كان الجنود السكاري ينزعون البراقع من وجوه المصريين ومحاضر البوليس تفيض بنهم موجهة ضدهم وتدل على الفظائم التي ازتكوها ضد المصريين.

أما عن الفكر في هذه الفترة الصعبة، فقد أترت الظروف الاقتصادية والاحتماعية فيه، ووضحت الموجة الاشتراكية من خلال كتابات شبلي شميل ونقولا حداد وإسماعيل مطهر وفرح أنطون وولى الدين يكن وسلامة موسى . وفي أواثل ١٩١٥ صدر كتاب (اللذاهب الاشتراكية) لمصطفى للنصوري الذي صحنه برنامجا شمل الإصلاحات السباسية والاجتماعية والقضائية. كذلك شغلت قضية السفور والحجاب مفكرى الفترة، وتبع ذلك المطالبة بالعدل والمساواة في الحقوق والواجبات بالنسبة للرحل والمرأة وارتفعت صيحة وجوب تعليم المرأة وانتشرت الجمعيات النسائية وبرز قلم المرأة في الصحافة، وكان ذلك جميعه مقلمات لدور المرأة في ثورة ٩٩١٩.

أيضاً مما يذكر أن المسرح شهد نهضة إبان الحرب، وكان جورج أبيض وسلامة حجازى وعكاشة والريحاني وعلى الكسار ومنيرة المهدية وعزيز عيد من أحمدته، ونزل المتقفون ليدان المسرح وعملوا بالتمثيل وانتقدوا الأوضاع القائمة وعرضوا المضار والفساد والكبت الذي يماني منه للجتمع وعملوا على تأجيج روح الثورة في الشعب، ولم تتمكن السلطة المسكرية من تكميم أفواه المسرحيين وإن لم يمنع ذلك من استدعاء البعض للتحقيق، وقد استطاع المسرح أن يؤدى دورا مهما ويهيئ الأدهان وبعد النفسيات لثورة ١٩١٩.

وإذا انتقلنا لمجهود مصر الحربي الذي مثل جانبا أساسيا في مقدمات ثورة ١٩١٩ ، غمد أن بريطانيا قد استغلت الجيس المصرى لمساخها، فشارك بمختلف أسلحته في الحرب، واستشهد الكثير أثناء المعارك مع الجيش التركى في منطقة السويس وسيناه، وعلى حدود مصر الجنوبية وحدودها الغربية وفي الحجاز والدردنيل. أيضًا فقدتم استدعاء الرديف لمصرى الذي بلغ حوالي الاثنى عشر ألفا وتحملت مصر المصروفات. وعندما وأت بريطانيا أن هناك أعمالا غير قتالية في الميدان الحرس مثل تعبيد الطرق ومد السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق ومد أنابيب المياه وإقامة الاستحكامات ونقل معدات التنفون والتلغراف والمهمات واللخائر والتموين رأت أنه لابد من الاستعانة بالمصريين التنفيذ هذه المهام وتشكيلهم على شكل فيالق إضافية، وقبل الأمر في فيلقين: فيلق للقيام بالأعمال اليدوية وراء القوات البريطانية، وفيلق الجمالة لنقل المهمات من نهاية السكك الحديدية إلى الحطوط الأمامية، وعمل هؤلاء في مختلف المبادين في منطقة القناة وسيناء والعراق وغاليبولي وفرنسا. وقد أقبل على ذلك البعض نظر اللضائقة الاقتصادية، ومع والعراق وغاليم لم يعد التطوع يكفي، لذا مورس الضغط واستخدمت العسكرية أسلوب التجنيد الإجباري الذي صحبه أشد أنواع القسوة والعنف (ولذي يا ولذي والسلطة أخذت ولدي).

وقد أجمع المعاصرون على أن من أهم أسباب ثورة ١٩١٩ ذلك التجنيد الإجبارى. وقاسى الفيلقان الأمرين، وتسجل صحيفة رائد العمال الإنجليزية في مقالها المؤرخ في ٣ أبريل ١٩١٩ قولها: «كان الكرباج الوسيلة لتسخيرهم وأصبح الجلد من الأعمال اليومية في المسكرات، ولم يكن لهم خيام، وتعرضوا لسوء التغلية ورداءة الكساه وقلة الغطاه، ثم تلك الأمراض التي تفترسهم فكانوا يموتون كالذماب.

ويقر ملنر في تقريره أن من أسباب ثورة ١٩١٩ ما وصل إليه أمر هؤلاء، وقد صرح نشرشل في مجلس العموم بأن الخدمات الطبية لهم كانت ناقصة، وفي ملفات أذونات المعاس لعمال السلطة يتضح ما أنيط إليهم من أعمال قد تسببت لهم في عامات وإصابات مستنيمة، وكما جمعت السلطة الرجال فإنها لم تبق على جمال أو خيل أو بغال أو حمير إلا واستولت عليها بالطريقة الجبرية، أيضًا صادرت الحيوب والمنتجات الزراعية بالسعر الذي ترتضيه وحتى الأشجار استولت عليها، هذا وقد قدمت مصر لبريطانيا الخدمات الصحية من أطباء ومستشفيات، وجمعت الأموال للصليب الأحمر بالطريقة الجبرية وسجل ملنر أن الاكتتاب للصليب الأحمر كان من أهم عوامل تفجير تورة ١٩١٩. كما امتدت يد السلطة إلى الأراضي والمباني لخدمة أغراضها العسكرية مثلما حدث ما بين الإسماعيلية والرقازيق وكذلك في أبي قير، وألرمت السلطة المسالح والهيئات الحكومية مترويدها بكل متطلباتها مثل إنشاء الاستحكامات وإعداد الطرق، ومد الخطوط البرقية، حيث تكلفت مصر حوالي ثلاثة ملاين جنيه

وواصلت الإجراءات الأمنية طريقها خوفًا من قيام أى اضطرابات حتى لقد أعطيت الأوامر لمنع إقامة أى احتمال دينى، وانتشر الجواسيس فى كل مكان، وتم التحذير من الاتصال بالأتراك والألمان، وضيق عليهم ورحلوا بعد أن تت تمريضهم للمصريين على الاتصال بالأتراك والألمان، وقيد ماعد الاتصار الألماني على تقرية الشعور العدائي لكثير من النورة ضد الإنجليز، وردد التأسن، والمحالين ومودالاتهم للألمان، خاصة أتباع الحرب الوطمى، وترددت الأخبار عن انتصار والعلمين من أيلني الإعليز، وردد الناس، «الله عماس جاى سن قولو العين الشمس ما تماشي لاحسن عزال البر صابع ماتي، . يو يام بحاس جاى، قولوا لعين الشمس ما تماشي سلاحين عزال البر صابع ماتي، يا أمة الإسلام ليش حزيلة، إن كان على عباس بكره يجينا وتسلل بعض المصريين و تطرعوا في الجيش العشماني، وقلقت السلطات البريطاني، عن عقال أحد المسئولي عن الأفندية "إن هبهبتهم حادة وفعالة وأكثر من عضهم". وحدثت اضطرابات في معص أخياء القاهرة ولكن أخملت. والواقع أن ريطانيا حرصت مذ بداية الحرب على إقصاء الحزب الوطني الذي يكمن فيه الخطر، فشلت عمله وأغلقت نواديه وضبطت وبددت أضطاء ، بالاعتقال أو النفي وعايذكر أن بعص الأعضاء قد تسللوا حارج مصر خشية تنكيل الإنجليز بهم.

وامتدت اليد الإنجليزية إلى الأزهر، فتم فصل أعداد كبيرة بحجة عدم امتظامهم في الدراسة والستخالهم بغيض المدارسة والسيا. ورغم هذه الدراسة والستخالهم بغير طلب العلم، وأغلق نادى أعضاء المدارس العليا. ورغم هذه الإجراءات العنيفة فإن السلطة لم تقض على الشعور التورى الذي كانت النفوس تفبض به . ففي يوم تولى السلطان حسين الحكم ظهر طلبة الحقوق يرتدون أربطة العنق السوداء، بينما علقت طالبات المدارس الثانوية الأزهار السوداء على صدورهن.

وعندما هزمت الدولة العثمانية في حملتها الأولى على قناة السويس عام ١٩١٥ أيقن المصريون أنه لا خلاص على يد الجيش العثماني، فاتجهوا إلى العنف، البعض رأى الانتقام من السلطان والوزراء أصل البلاء والبعض راح يثير الناس ويتفوه ويصيح ويؤلب المصريين على الحكم، والبعض اتجه إلى العمل ضد الإنجليز.

والواقع أن السخط ازداد على السلطان حسين الدى منل رمز الحمابة ، فقاطعه طلبة الحقوق يوم زيارته لمدرستهم فى ١٨ فبرابر ١٩٦٥ ، وانتهى التحقيق إلى فصل خمسة وأربعين طالبا منهم : موسى بدر ومحمد صبرى أبو علم ويوسف الجندى ، وحرمان واحد وثلاثين طالبا من الحضور ودخول الامتحان ، وعند زيارة السلطان صرخ فيه الطلبة مرددين "اخرج يا خالن ، فقبض على بعضهم ، وتكدر السلطان وازداد غصبه عندما وجد داخل القصر منشورات تهديد له .

وفي يوم ٩ أبريل ٥ ٩ ١ و ١ تعرض السلطان لحاولة اغتبال في الفاهرة قام بها محمد خليل وهو تاجر بالمنصورة وأحد أتباع الحزب الوطني، ولكن الرصاصة انحرفت ستيمترا واحدا وأصابت حديد العربة، وقبض عليه، وجاء حكم المحكمة العسكرية بإعدامه شنقا. واتسمت الاعتقالات بعد ذلك، وارتفع مؤسر كره الإنجليز، وحدثت اعنداءات على جنودهم حيث كان يتم اقنناصهم. ثم تعرض السلطان حسين للاغتبال مرة أخيرى بالإسكندرية في ٩ يوليو ٥ ١ ٩ ١، حيث ألقيت عليه قنبلة من منزل لكنها لم تنفجر وارتحبت السلطة من الطريقة الني دير بها الحادث وفرار الجاني والتستر والتكم عليه، وتشمت مكافأة لمن يدلى بمعلومات عنه، وفقدت السلطة العسكرية أعصابها. وبعد عناه ورصدت مكافأة لمن يدلى بمعلومات عنه، وفقدت السلطة العسكرية أعصابها. وبعد عناه وحمد عنايت وغيرهما من أتباع الحزب الوطني، وأنهم اللين خططوا للاغتيال، وصحمود عنايت وغيرهما من أتباع الحزب الوطني، وأنهم اللين خططوا للاغتيال، وصحمود عنايت وغيرهما من أتباع الحزب الوطني، وأنهم اللين خططوا للاغتيال، وصحمود عنايت وغيرهما من أتباع الحزب الوطني، وأنهم اللين خططوا للاغتيال، وصحما من تعين منصور وغيره إلى مالطة، ودخل البعض السبعن، ومحاضر البوليس تفيض بأسماء المعتقلين من محامين ونظار مدارس وطلبة وعمال.

وفي خضم هذه الأحداث حصلت المخابرات البريطانية على معلومات تقيد بأن هناك مؤلمرة تدبر لاندلاع ثورة وشطم مؤامرة تدبر لاندلاع ثورة ضدا لانجايزة وتحطم الكبري وتقطع خطوط السكك الحديثية وتسهل دخول الجيس العثماني في حملته الثانية على قناة السويس في أبريل ١٩٩٦ وكانت للخابرات البريطانية قد دست اثنين من ضاطها على أنهما من الصباط الألمان وتحت المحاكمة على انفور .

وجاءت محاولة اغتيال وجهت هذه المرة إلى إبراهيم فتحى ورير الأوقاف لميوله الإنجليزية. ففى أثباء سفره إلى الصعيد فى ٤ فبراير ١٩١٥ انقض عليه شاب ينتمى إلى الحزب الوطنى، وطعنه ثلاث طعنات، وصرح بأن الدور على رئيس الوزراء ووزراته والسلطان ويمثل بريطابيا فى مصر، وصدر الحكم العسكرى عليه بالإعدام.

وعلى إثر هذه الحادثة اتسع نطاق القبض على المصريس وتفتيش بيوتهم الأقل شبهة حتى لقد كان يعتقل الأب وأبناؤه، ويطول السجن على المسجونين قبل سؤالهم، لدرجة أن السجون أصبحت كاملة العدد، واستخدم التعذيب مع المتهمين وساءت حالتهم، وراحت العيون ترصد سعدا الذي كان يتولى زعامة المعارضة في الجمعية التشريعية، كما اتهمه كتشنر بأن له ميولا ألمانية، لذا طلب مراقبته، ولقد كان نشاط سعد ملحوظا بشأن التوسط للإفراج عن المعتقلين حتى لقد عصب السلطان عليه.

وامتدت يد الغضب لتضايق الإنجليز ورجال الحكومة، فكترت حوادث الاعتداء على السكك الحديدية، وقد عبرت هذه الموادث عن سخط المصريين الذين راحوا يرددون:
«يا ونجت يا ونجت نهيتم قمحما، نهيتم مواشينا، نهيتم جمالنا، أخلتم أو لادنا، ما تسيبونا
«يا ونجت يا وأعطيت الأوامر لاقسام البوليس لاعتقال الماطلين، وأثناء ترحيلهم كانوا
يهتفون «تعيش مصر حرة». وصدر قانون منع حمل السلاح، وفشت البيوت لصادته إن
وجد، وعلى الجانب الآخر فقد تحركت الحركة الوطنية خارج مصر، حقيقة كانت
محدوده لكنها عبرت عن السخط لما وصلت إليه مصر، فتقرب محمد فريد من الخليو،
وأعد التخطيط الذي يقضى بأنه في الوقت الذي تقدم فيه الحملة التركية على مصر، تمان
الأخيرة ثورتها على الإنجليز وبذلك يتحقق المراد، ولكن انسحاب الخديو من ناحية،
وغلظة الآثر الى في الشام من ناحية أخرى جعل أعضاء الحزب الوطني يعملون بخفردهم
وراحوا ينشرون دعايتهم في أوروبا.

ومع مؤشر نهاية الحرب وصدور مبادئ ولسون في حق تقرير المصير في ٨ يناير ١٩١٨ ثم التصريح الأنجلوفرنسي بشأن إنصاف الشعوب العربية التي كانت تخضم للدولة العثمانية في ٧ نوفمبر ١٩١٨ ، وقيام علكة الحجاز ، ونهصة الوعى القومى في وسط أوروبا ، ذلك جميعه ساعد على تحفيز المصريين على استرجاع حقوقهم ، بالإضافة إلى إحساسهم بالتضحيات التى قدموها للإنجليز أثناء الحرب . وتألف الوفد المصرى لحضور موتر الصلح ، واختلفت الروايات في صاحب الفكرة أهو عمر طوسون أم حسين رشدى أم على شمراوى أم محمد محمود . وعلى أى حال فقد تنخل سعد وما لبث أن تزعم الحركة ، وأعلنت الهننة في ١١ نوفمبر ١٩١٨ وحدث لقاء سعد وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى مع ونجت في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وحدث لقاء سعد وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى مع ونجت في ١٣ نوفمبر ١٩٩٨ وحدث لقاب القابلة . وفي الوقت ذاته صدم المصريون بالاعتراف الدولي بالحماية من فرنسا وإيطاليا واليونان والولايات المتحلة وأالمنيا والنمساء وتوالت الأحداث سريعا وتفجرت ثورة ١٩٩٩ على إثر القبض على سعد زغلول ورفاقه .

وهكذا يتبين أن الظروف التي عاشتها مصر إيان الحرب العالمية الأولى مثلت إرهاصات ثورة ١٩١٩ ، وحدَّت إيذانا بمقدمات هذه الثورة.

١ _عوامل الثورة،

عانى المصريون كثيرا، في أثناه الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) (١٩١٨) ، من الإحتلال والحماية البريطانيين، ومن الضيق السياسي والاقتصادي، الذي حرمهم من الإفادة بجواردهم الاقتصادية، ومن عمارسة حقوقهم وحرياتهم العامة، ووقف النشاط السياسي، وشل حركة الهيئات النيابية والخزيية والنقابية. وأضر إضراراً بالغا بحرية الصحافة والاجتماع، وكلف رجال السياسة والصحافة الوطنيين كثيرا من التصحيات.

فقد صدر قانون منع التجمهر في 10 أكتوبر 1014. وأعلنت الأحكام المرفية في اليوم الثانى من نوفمبر 1014. ومعها فرضت الرقابة المسكرية البريطانية على المسحافة المصرية، إلى جانب الرقابة المدنية المفروضة من قبل. وأعلنت بريطانيا حمايتها على مصرب من جانب واحد يوم 10 ديسمبر 1018، فشددت سلطات الاحتلال قبضتها على الشئون المصرية كافة. وقكنت الأجهزة الحاكمة من وقف الأنشطة السياسية، خاصة نشاط المناف من بتشتيت أعضائه وإخلاق مقاره، ولم تسمع بانعقاد الجمعية التشريمية، بعد انفضاض دورتها الأولى، التي عقدت منذ 21 يناير 1012 حتى يونيو 1012.

ونتج عن الظروف السياسية والاقتصادية في أثناء الحرب، توقف الصحف الحربية الثلاث الكبرى عن الصدور. فقد عطل أمين الرافعي صحيفة «الشعب» المعرة عن الحزب الوطني، منذ ٢٨ نوفمبر ١٩١٤، تيرما من قسوة الرقابة، واحتجاجا على فرض الحماية. فاعتقلته السلطة المسكرية مع المسئولين عن الصحيفة، منذ أغسطس ١٩١٥ حتى يونيو ١٩١٦. وتوقفت في أول يوليو ١٩١٥ - صحيفة «الجريدة» لسان حال حزب الأمة، التي ترأس تحريرها أحمد لطفي السيد. ثم توقفت في ديسمبر ١٩١٥ - صحيفة «المؤيد» المعبرة عن حزب الإصلاح على المبادئ الدمتورية، برئاسة الشيخ على يوسف. ومع اتجاه الحرب العالمية الأولى إلى الانتهاء، وشيوع أنباه انتصار بريطانيا وحليفاتها، أخذت الصحف المصرية، تتقدمها صحيفة «السفور» برئاسة عبد الحميد حمدى، تكتب عن المبادئ التى أعلنها الرئيس الأمريكي «ولسون» في إقرار حقوق الحرية والاستقلال وتقرير المصير لكافة الدول والشعوب، والمبادئ التي أعلنتها الثورة «البولتشفية» في روسيا، عن العدالة الاجتماعية وتحرير البلاد للمحتلة، والوعود البريطانية لمصر بمنحها الاستقلال، بعد انتهاء الحرب لصالح الحلفاء، مما قوى الأمل لدى المصريين في الحصول عليه.

٧_ تأثيف الوهد.. وكفاحه:

عندما عقدت تركيا الهدنة مع بريطانيا وحليفاتها، في آخر أكتوبر ١٩١٨ ، وأعلنت الهدنة العامة بين الدول المتحاربة ، في يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، كانت آثار الضيق السياسي والاقتصادي لدى المصريين ، قد تفاعلت مع عوامل الأمل في الاستقلال والتطلم إليه .

وتمثلت زعامة الحركة الوطنية بمصر في سعد زخلول، وكيل الجمعية التشريعية المتنخب وزعيم المعارضة بها، ومعه زملاؤه الأعضاء البارزون فيها. وأخذ سعد يعمل لتأليف جماعة أو هيتة، للمطالبة يحقوق مصر في الحرية والاستقلال والحكم النيابي.

وفى يوم ۱۳ نوفمبر ۱۹۱۸ ، قابل سعد زغلول ، ومعه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ، زميلاه فى الجمعية التشريعية ، «السير ريجنلد ونجته المندوب السامى البريطانى لدى مصر . فبدأت المواجهة المباشرة بين عملى الشعب المصرى وعمل دولة الاحتلال .

وتبلور حديث المقابلة في أن طلب سعد زغلول وزميلاه من «السير ونجت» إ إنغاء الاحكام المعرفية والرقابة المفروضة على الصحف وسائر المطبوعات، وتحقيق الاستقلال لحصر . وأكدوا له إعطاء بريطانيا الضمانة المعقولة لعدم مساس أي دولة به، أو بحسلحة بريطانيا، أو بحقوق أصحاب الديون من الأجانب. وتحدث المندوب السامي البريطاني عن الفوائد التي جنتها وستجنها مصر من بريطانيا، وميله إلى إلغاء الرقابة الصحفية، والتفات بريطانيا إلى مطالب مصر بعد الفراغ من مؤتم الصلح . وأشار إلى افتقار المحربين عامة إلى رأى عام بعيد النظر، وافتقار الحزب الوطني خاصة إلى التمقل والربية، وعدم كفاءة مصر للاستقلال، واحتمال تعرضها لاعتداء أي دولة قوية عليها.

وعقب المقابلة، اجتمع عتلو الشعب المصرى الثلاثة، بحسين رشدى رئيس الوزراء _ وزير الداخلية، الذى أيد مسعاهم، ويدأ إجراءات تنفيد ما سبق اتفاقهم عليه، وهو سفر وفدين أحدهما رسمى يترأسه حسين رشدى، والآحر شعبى برئاسة مسعد زغلول، على أن يساند كل منهما سعى الآخر، ووافق السلطان أحمد فؤاد على سفر رئيس الوزراء، وعدلى يكن ورير المعارف العمومية، إلى لندن، لبحث مستقبل مصر السياسي مع الحكومة البريطانية

وفى اليوم ذاته، أبدى المندوب السامى البريطاني، لرئيس الوزراء المصرى، دهسته من أن سعد زغلول وزميليه يتحدثون عن أمر أمة بأسرها، دون أن تكون لهم صفة التحدث باسمها. فأوضح رئيس الوزراء تمتمهم بهده الصفة، بعضويتهم فى الجمعية التسريمية، الهيئة التي تمثل الأمة المصرية من الناحية النظامية.

فأسرع سعد زغلول إلى تنفيذ ما مسبق اتجاه الفكر إليه ، بالاتفاق مع زملائه على تأليف هيئة تسمى الوفد المصرى ، مهمتها المطالبة باستقلال مصر ، على أن تحصل على توكيلات من أفراد الأمة تخولها صفة التحدث باسمها ، لدحض الزعم البريطاني بافتقارهم إلى هذه المفة .

وتألف الوفد المصرى فعلا في يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، برئاسة سعد زغلول، وعضوية على شعراوى، عبد العزيز فهمى، عبد اللطيف المكباتى، محمد على علوبة، من أعضاء الجمعية التشريعية. ومحمد محمود، وأحمد لطفى السيد، الذي يمثل رجال الفكر والصحافة بين رحال السياسة والقانون والإدارة، وكانوا يعتنقون المبدأ «اللببرالي»، ويمثر أكثرهم طبقة كبار الملاك.

وقد صدق أعضاء الوقد على قانونه يوم ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، بعد أن ضم إليه أعضاء أخرين ، لتمثيل الحزب الوطنى وكافة فئات الأمة المصرية . ونص قانون الوقد على أن اسمه هو «الوقد المصرية» ومهمته هى «السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما» وأنه «يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التي يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندويهم بالهيئات النيائية» و «أن للوقد أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعيا في انتخابهم الفائدة التي تنجم عن اشتراكهم مصه في العمل». وتنص المادة الأخيرة على أن «يعين الوقد اختة تسمى باللجنة المركزية للوقد المصرى، يتناز أعضاءها من ذوى المكانة والغيرة ومهمتها حمع التبرعات على ذمة الوقد... ومراسلة الوقد كما يهم من الشود الخاصة كهمتها.

ووضع الوفد صيغة توكيل له يوقعه أفراد الأمة المصرية. ولما لاقت حركة التوكيلات حماسة شعبية هاتلة، خشيت السلطة العسكرية البريطانية، أن تتطور إلى حركة عامة للمطالبة بالاستقلال الثام، فأصدرت أوامرها إلى المديرين بمنعها. ولكنها استمرت في الحفاه واتجه الوفد إلى محارسة النشاط السياسي الجماهيري، ولكن السلطات المختصة منعت اجتماعاته وصادرت منشوراته.

ولم تستطع الصحف للصرية ، الخاضعة للأحكام العرفية والرقامة العسكوية المشددة ، أن تنشر أى مادة صحفية مفصلة ، عن مقابلات يوم ١٣ نوفمبر ١٩٦٨ . وحومت تماما من ذكر اسم الوقد والكتابة عن تأليفه وتحركه ، فتناقل الباس أخباره همساً

وقد اتخذ التعارض بين المطالب المصرية وأسس السياسة الريطانية، شكلا مباشرا واضحا، عندما طلب سعد زغلول من قيادة الجيش البريطاني والمندوب السامي بمصر، في يوم ۲ و ۲ و ۲ نوفمبر ۱۹۱۸، السماح للوفد بالسفر إلى لندن، للتباحث مع المستولين في مستقبل مصر، ولكن السلطات البريطانية أيلفت سعدا في أول ديسمبر ۱۹۱۸، وفضها الترخيص للوفد بالسفر. ودعته إلى تقديم مقترحاته عن نظام الحكم في مصر إلى المندوب السامي البريطاني، على أكم الا تخرج عن دائرة الحماية البريطانية على مصر، فاستج سعدا زغلول بكافة الوسائل ولدى كل الجهات المنية على السياسة البريطانية.

وردت الحكومة البريطانية على طلب حسين رشدى وعدلي يكن، المقدم في ١٣ نوفمبر ١٩٩٨، السفر إلى لندن، بتأجيله إلى ما بعد انعقاد مؤثمر الصلح المزمع عقده. فقدم الاثنان استقالتهما يوم ٢ ديسمبر ١٩١٨، إلى السلطان أحمد فؤاد، الذي يتريث في القبول.

وفى مواجهة تعنت الحكومة البريطانية ، اتخذ الوفد يوم ٥ ديسمبر ١٩١٨ ، عدة قرارات تمثل تحولا واضحا فى خطته وبرنامجه هى العدول عن السفر إلى لندن ، وعدم الاقتصار فى المفاوضة على بريطانيا وحدها والسعى لسفر الوفد إلى مؤتمر الصلح بباريس، ونقل القضية المصرية إلى المبدان الدولى، والاتصال المباشر بممثلى الدول، والاتصال بالرئيس الأمريكي اولسن والمسيو كليمتصوه وئيس مؤتمر الصلح ، بكافة الوسائل . والامتتاع عن تنفيذ أوامر السلطات البريطانية التي تمس مطالب مصر وهى : إلغاء الحماية وإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال ، أو تعطل كفاح الوفد، أو تمس بكرامته وحريته .

وبدأ الوفد فورا تنفيذ برنامجه السياسي الجديد. فبعث بعرض منطقي لتطور القضية المصرية وتأليف الوفد ومطالبه، إلى معتمدي الدول بمصر، والرئيس الأمريكي «ولسن». ولكن الرقابة البريطانية عرقلت إرسال برقيات الوفد إلى الحارج، ومنعت الصحف المصرية من الكتابة عن نشاطه.

ورغم كافة القيود، تمكن الوفد من عقد اجتماع كبير، يوم ١٣ يناير ١٩١٩ ، في بيت عضوه حمد باشا الباسل بالقاهرة، وألقى سعد زغلول خطابا سياسيا قويا، تناول فيم جميع جوانب المسألة المصرية. وبادرت أمانة الوفد بطبع الخطاب وتوزيعه في العاصمة والأقاليم، تخطيا لحظر النشر عن الوفد في الصحف.

واستشعاراً لأهمية حركة الوفد، استدعت الحكومة البريطانية مندوبها السامي بالقاهرة «السير ريجنك ونجت»، للتشاور . فغادر بووسعيد يوم ٢١ يناير ١٩١٩ إلى لندن، وناب عنه بالقاهرة «السير ميلن شيتام» .

ومضى الوفد فى كفاحة. فدعا سعد زغلول ستمائة تسخص، لحضور اجتماع يعقد يوم ٢١ يناير ١٩١٩، فى حيام تنصب بجوار فيت الأمة، ولكن السلطة المسكرية الريطانية منعته. فأدان رئيس الوفد هذا المنع، واحتج عليه برقيا لدى رئيس الحكومتين البريطانية والأمريكية . وأبرق إلى رئيس مؤتمر الصلح، يطالبه بضرورة عرض قصية مصر على المؤتمر، وحذفت الرقابة كل ما يختص بهذا الموصوع، من صفحات الصحف المصرية.

واشتدت الأزمة السياسية في مصر، بقبول السلطان أحمد فؤاد استقالة ورارة رشدى في أول مارس ١٩١٩ . فقد وافقت الحكومة البريطانية على سفر رئيس الوزراء ووزير المدارف العمومية إلى لندن، في فبراير أو مارس ١٩١٩ . ولكنهما اشترطا لسحب استقالتيهما وسفرهما، السماح بالسفر لكل المسريين. ولكن الحكومة البريطانية رفضت. وقبل السلطان استقالة الوزارة. فاستاء الرأى العام المصرى من تحول موقف السلطان من مساندة الحركة الوطنية إلى الخضوع للسياسة البريطانية .

وكتب الوفد إلى السلطان، يوم ٢ مارس ١٩١٩، معاتبا على قبول استقالة الوزارة الوطنية المؤيدة للوفد. واحتج يوم ٤ مارس لدى عملى الدول بمسر، على السياسة البريطانية التي تحرم الشعب المصرى من رفع صوته في مؤتمر الصلح، وتسعى لتأليف وزارة تعارض أهدافه الوطنية.

٢_ تعي أقطاب الوقد:

رأى المستولون البريطانيون في كفاح الوقد، تحديا لهم وتشهيرا بتصرفاتهم ، وتحريضا للشعب على مقاومة السلطات ، وعرقلة تأليف وزارة تساير السياسة البريطانية . وظنوا أن سياسة التهديد والعنف ، كفيلة بالقضاء على هذه الحركة في مهدها . فاستدعى «الحنرال وطسن» ، نائب قائد القوات البريطانية في مصر ، يوم ٢ مارس ١٩١٩ ، رئيس وأعضاء الوفد ، وأنذرهم بالماملة الشدينة إذا قاموا بأي عمل يعرقل سير الإدارة .

فبادر رئيس الوفد، بإرسال برقية إلى قلويد جورج، وثيس الوزارة البريطانية، احتج فيها على تصرف السلطة البريطانية، وأكد طلب الاستقلال، وبطلان الحماية، وطلب حل الأزمة بالسماح للوفد بالسفر، لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح. فتأكدت السلطة البريطانية من إصرار الوفد على موقفه.

وفى مساء السبت ٨ مارس ١٩٩١، ألقت مجموعة من الجيش البريطاني، القبض على رئيس الوفد سعد زغلول، وثلاثة من أقطابه هم: محمد صحمود، وإسماعيل صدقى، وحمد الباسل، واعتقلوهم في ثكنة قصر النيل طوال الليل. وصباح اليوم التالي، الأحد ٩ مارس، نقل قادة الوفد الأربعة إلى بورسعيد بالقطار، ومنها بالباخرة إلى جزيرة مالطة، حيث المنفى والمعتقل.

وعلى الفور، احترض باقى أعضاء الوفد برئاسة على شمراوى وكيله، لدى السلطان فؤاد، ورئيس الوزارة البريطانيسة، ومعتصدى الدول الأجنية بجصر، على احتقال أقطاب الوفد. وأعلنوا إصرارهم على الاستمرار في المطالبة بحقوق مصر بكل الطرق المشروعة.

وحظرت القيادة العسكرية البريطانية على الصحف المصرية ، نشر نبأ الاعتقال والنفي . فسرى النبأ بطيئا مشوشا بالوسائل الشفهية ، ثم سمحت الرقابة بنشره يوم ١٠ مارس ١٩١٩ ، فانتشر في أنحاء مصر كلها .

الدلاع الثورة:

كان القبض على أقطاب الوفد الأربعة، ونفيهم إلى مالطة، بعد أن تعلقت آمال المصريين بالوفد، هو الشرارة التي فجرت طاقات الشعب المكبوتة.

ففي صباح الأحد ٩ مارس ١٩١٩ ، اندلعت ثورة المصريين، احتجاجا على الحماية

والاحتلال البريطاني الذي فرصها، وما صاحبهما من ظلم واستغلال، وعلى المصير الذي آل إليه القادة المصريون المعبرون عن مطالب شعبهم وأمانيه.

فى البداية ، امتنع طلبة مدرسة الحقوق بالحيزة عن تلقى دروسهم. وأعلوا إضرابهم أمام المسئولين البريطانيين. وأكدوا أنهم ولا يدرسون القانون في بلديداس فيه القانون و وتوجهوا في تظاهرة مسلمية إلى مدرستى المهندسحانة والزواعة بالجيزة، ثم إلى مدرسة الطب بشارع قصر العينى، ومدرسة التجارة العليا بشارع المبتديان. والمجهوا معتقين لمصر وسعد زخلول، إلى ميدان السيدة رينب، حيث أدركهم رجال البوليس، واحتجز بعضهم وانضم طلبة كتير من المدارس إلى زملائهم، واختلط الجمهور بالطلبة، واحتكت التظاهرة برجال البوليس، فاعتقل نحو كلامائة طالب بالقلمة.

ومى اليوم السائى - ١ مارس ١٩١٩ - اتسع نطاق الشورة، بأن أعلن جميع طلسة المدارس والأزهر الإضراب العام. وألفوا تظاهرة كبرى، وانضم إليهم أفراد من سائر فشات الشعب. واخترق الجميع شوارع وميادين القاهرة، ومروا بدور المعتمدين السياسيين، عاتفين بحياة مصر والحرية والوفد، منادين بسقوط الاحتلال والحماية. السياسيين، عاتفين بحنواة البريطانيين النار على المتظاهرين، وسقط أول شهيدين. وأتلف بعض المتظاهرين كثيرا من قطارات الترام وعطلوها. وأصرب عمال شركة ترام القاهرة عن العمل، فتوقفت جميع قطاراتها كما توقف قطار همليوبوليس، الكهربائي في سيره عند محطة كوبرى الليمون. وحطم المتظاهرون بعص المحلات التجارية المملوكة في سيره عند مصابح وأشجار بعص الشوارع ويادر الطلبة بإذاعة متمور في الصحف المعربية والأحنية، إعلنوا فيه أسفهم على حوادث الاعتداء على للرافق العامة والممتلكات

ثم تزايدت الأعمال الثورية وامتدت إلى كافة الأقاليم، فتصدى الجيش البريطاني لها معنف، وسقط الشهداء والجرحي من المصريين، فطفت أحبار النورة على صفحات كل الصحف المصرية، التي حملت على أعمال العنف والتخريب، وحاول بعضها نقد سياسة المحل البريطاني.

وفي يومي ١٦ و٢٠ مارس ١٩١٩ ، قامت تظاهرتان نسانيتان، لم تنالا حظهما على صفحات الصحف المصرية، يسبب قيود الرقابة الصحفية والثقاليد الاجتماعية.

وتحت تأتير الرقابة وعقود الإعلانات الصحفية، والمصالح الاقتصادية المشتركة بين

أصحاب الصحف وأصحاب المصانع والوكلاء التجاريين، كانت أخبار تظاهرات وإضرابات العاملين في الصناعة والنجارة، المنشورة في الصحف المصرية، أقل كثيرا مما حدث في الواقع، وذكره المؤرخون.

وكان الشعب الثائر متيقظا لموقف كل صحيفة. فيعد أن تماطفت االأهرام مع الثورة ، هتفت تظاهرة يوم ۱۷ مارس ۱۹۱۹ بحياتها ، وازداد الإقبال على قراءتها ، فتضوقت في توزيعها على كافة الصحف المصرية . يبنما قاطع الثوار صحيفة «المقطم» وهاجموا دارها وإحدى مزارع أصحابها ، لمعاداتها الأماني الوطنية ، فهبط توزيعها بشدة ، وأحنت رأمها أمام تيار الثورة الجارف .

ثم اتسع نطاق الثورة في أسبوعها الرابع، بانضمام الموظفين المدنيين في مصالح الحكومة وقتات أخرى من الشعب، إلى حركة الإضراب عن العمل. وتعاطفت سائر الصحف الوطنية معهم، قشددت السلطات قبضتها على هذه الصحف، وتعقبتها بالحذف من موادها أو تعليل صدورها.

وبلغ الثوار في الأقاليم من القوة، إلى حد أنهم في زفتي ألفوا لجنة للثورة برئاسة يوسف أحمد الجندى، أعلنت الاستقلال، وباشرت سلطة الإدارة، وأصدرت صحيفة «الجمهور»، إلى أن تمكنت قوات الجيش البريطاني من إرجاع الحال إلى ما كان عليه.

وفي المنيا، تألقت الجنة وطنية المحافظة على النظام وحماية أرواح الأجانب. ولكن السلطة العسكرية البريطانية انهمت أعضاءها بالتحريض على الاضطراب واختصاب سلطة الحكومة، واعتقلت ستة منهم، حوكموا أمام محكمة عسكرية عقدت بالمنيا يوم ١٥ أبريل ٢٩١٩، وحكمت عليهم بعقوبات مختلفة.

٥. كفاح الوفد في الخارج:

فشلت الحكومة البريطانية وسلطاتها في مصر، في مواجهة الثورة بوسائل الكبت والقهر. فاتجهت إلى مهادنة الثوار والتخفيف من حدة الثورة، بالسماح للقادة المصريين بالسفر لموض قضية مصر في لندن أو باريس، وتشكيل وزارة مصرية معتدلة، تجدد لها الدعوة لزيارة لندن. ولم تتخذ الحكومة البريطانية هذا الموقف، إلا بعد نجاحها في إقناع حلفائها في موقم السلام، بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر، وانتفاء أي ضور. يصيب المصالح البريطانية من عرض المطالب المصرية على المؤتمر أو الحكومة البريطانية. وقد صدر قرار الإفراج عن قادة الوفد المنفيين، يوم ٧ أبريل ١٩٦٩. فاتجهوا من مالطة إلى فرنسا. ولحق بهم باتى أعضاء الوفد المصرى، الذين سافروا من القاهرة يوم ١١ أبريل إلى مالطة حيث التقوا بسعد زغلول وزملاءه الثلاثة، وأبحروا جميعا إلى فرنسا، فوصلوا إلى مارسيليا يوم ١٨ أبريل ١٩٩٩.

واستثمرت الصحف الوطنية هذه المناسبة ، في المطالبة بالدستور والحكم النيابي وعقد الجمعية التشريعية الموقوفة .

واعتمد كفاح الوفد المصرى بالخارج على جميع الأساليب السياسية والوسائل الإعلامية ، وأبرزها الصحافة . وسعى الوفد جساندة من الجمعيات المصرية في دول أوروبا - للتأثير في الرأى العام الأوروبي . كما سعى للتأثير في الرأى العام الأمريكي ، رخم وقوف بريطانيا بإمكاناتها المتعدة ضد الأماني والمساعى المصرية .

وقد صدم الوفد باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية ومؤتمر الصلح بالحماية البريطانية على مصر، في أريل ١٩١٩. وكان عليه أن يقرر إما إنهاء مهمت بالخارج، وإما الاستمرار فيها، ولكن قيادة الوفد تمكنت من احتواء الصدمة والإيقاء على ارتفاع الروح المعتوبة، بدعم قوى من الصحف الوطنية، وقرر الوفد البقاء في باريس، بعيدا عن الأحكام العرفية في مصر، وجعلها مركزا للإعلام بحقائق المسألة المصرية في أنحاء المحالم، وإثارة المشاعر الوطنية في مصر، غير أن بعض أعضاء الوفد ومستشاريه، لم يقتنعوا بمبررات بقاء الوفد في باريس، وخرجوا عنه بالاستقالة أو الإقالة، وعاد مضهم إلى مصر تدريجيا لأسباب متعددة عامة أو شخصية، ابتداء من أول يوليو ١٩١٩، مع إلى عصريتهم في الوفد أو استمرارها.

وكانت أهم أسباب الانشقاق في الوفد، سياسية أو إعلامية. وهي التي توافوت لدى العضوين إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر، اللذين طالبا مع غيرهما بالاتجاء إلى بريطانيا، والتفاوض معها في الاستقلال الداخلي لمصر، ولكن سعد زغلول رفص مخالفة بنود توكيل الشعب للوفد.

ثم اختلف العضوان مع رئيس الوفد وباقى أعصائه فى يونيو ١٩١٥ ، حول نشر وثائق وصور الجرائم التى ارتكبها الجيش البريطانى فى نزلة الشوبك والعزيزية ، التى اعتزم الوفد نشرها فى أوروبا وأمريكا ، بينما رأى العضوان أن النشر لا يتفق مع مصلحة مصر ومهمة الوفد، لأن القوانين تحرمه ، ولأنه يوسع الهوة بين مصر ويريطانيا . وحبذ العصوان الاكتفاء بإبلاغ هذه الوثائق إلى أعضاء البرلمان والحكومة في بريطانيا. ولكن الوفد رفض وجهة نظر عضويه، ونشر الوثائق على الرأى العام في عدة دول وفي ٢٤ يوليو ١٩١٩، قرر الوفد اعتبار العضوين منفصلين، لمخالفتهما مبدأ الوفد وخطته.

٧- لجنة وملنس في مصرو

كانت الحكومة البريطانية منذ سفر الوفد إلى الخارج، في أبريل ١٩١٩ - تبحث فكرة إيضاد لجنة من الخبراء البريطانيين إلى مصر، تحقق بها عدة أهداف بعضها معلن والآخر سرى، هى: أولا، معرفة الأسباب الحقيقية للثورة المصرية، ووسائل تحاشيها في المستقبل. ثانيا، الاتصال مباشرة بالشعب المصرى، مع تحاهل قادته في باريس، لعزلهم عنه وإفساد مهمتهم. ثالثا، الحصول على اعتراف الشعب المصرى بالحياية البريطانية، ليكتمل به الإطار القانوني الشرعي لها، بعد الاعتراف الدولي بها. رامعا، اقتراح النظام المستورى لإدارة مصر تحت الحماية، وخامسا، إحدات شرخ في الجبهة المصرية، بإثارة الأراء وللواقف المختلفة فيها.

وظلت الآراء في مصر مختلفة حول اللجنة، حتى نهاية يوليو ١٩١٩، حين استقر رأى الوفد المصرى على اقتراح عبد الرحمن فهمى، مكرتير عام لجنة الوفد المركزية، بمقاطعة لجنة «اللوردملنر». ونشطت الصحف المؤينة للوفد والشورة، تتصدرها «النظام،، و«الأخبار» و«الأهرام» في نشر الدعوة لمقاطعة اللجنة في مصر، وإحالتها إلى الوفد في باريس.

وفي هذه الأثناء، نشط الحزب الديمقراطي المصرى المؤيد للوفد والعارض للجنة. وفي مواجهته تألف الحزب الستقل الحر، منبثقا من جماعة نادى الأعيان، وهو حزب صغير، مساير للسياسة البريطانية، متماون مع اللجمة، واتخذ من صحيفة (المبر، لسانا لحاله. ولم تتم سنة ١٩١٩، حتى كانت لجنة الوفد المركزية والصحف الوطنية، قد أفشلت مهمته

وألحت الصحف المعارضة للجنة «ملزء على محمد سعيد ، الذي كان قد قبل تأليف الوزارة يوم ٢١ مايو ١٩٩٩ ، مخالفا الاتجاه الوطني، ليعلن مقاطعته اللجنة أو الاستقالة . واشتد الإلحاج بمقالات سينوت حنا عضو الوفد: «الوطنية ديننا والاستقلال حياتها، في صحيفة «مصرة» ، حتى أعلن رئيس الوزراء استقالة وزارته يوم ١٥ نوفمبر ١٩٩٩ . وفى أواخر أكتوبر 1919، اندلعت التظاهرات تهتف بحياة الاستقلال وسقوط اللجنة، فتصدى لها البوليس، وسقط الجرحى والشهداء. وعطلت السلطة البريطانية بعض الصحف الوطنية. واعتقالت محمود سليمان وإيراهيسم سعيد، ووضعت عبد الرحمن فهمى تحت المراقبة (والثلاثة من الأعصاء البارزين في لجنة الوعد المركزية)، نتهمة تحريصهم الجماهير ضد الاحتلال.

ثم ألف يوسف وهبة الوزارة، يوم ٢١ نوفمبر ١٩١٩، فعارضته أكثر التجمعات والصحف الوطنية، تتصدرها قمصر، وأيدته بعض الصحف المسايرة للسياسة البريطانية تتقدمها قالوطن،.

واستعدادا الاستقبال لجنة «اللورد ملنر» في مصر، هددت السلطة العسكرية البريطانية الصحف المصرية بالإغلاق إذا لم تعتدل في لهجتها ولكن صحيفة «مصر» حاصة مقالات سينوت حنا، شددت هجومها على الاحتلال واللجنة والوزارة. فأمرت السلطة العسكرية، يوم ٢ ديسمبر ١٩٩٩، بتعطيل «زعيمة الصحف الزغلولية»، وتحديد إقامة سيوت حنا في قريته بالفشر. واعتقلت كتابا آخرين

ثم غيرت السلطات البريطانية سياستها تجاه الصحافة المصرية، استجابة لرغبة لجنة «ملنر» في التعرف على جميع الآراه. وفي يوم وصول اللجنة، ٧ ديسمبر ١٩١٩، صرحت لصحيفة «المحروسة» بالعودة للطهور. وفي اليوم التالي سمحت «للأفكار» بالعودة للصدور

ثم برز دور رجال السياسة المصريين «المتدلين» الموروين باسم «أصدقاء الوفد»، وهم حسين رشدى وعدلي يكن وعمد الخالق تروت، الذين قابلوا لحنة «ملنر»، ونجحوا في التقريم بسها ويين الوفد.

واستشعر الوفد هذا التقارب ليبلع اللجنة أن طريق التفاوض بينهما يجب أن يبدأ بالاعتراف بالاستقلال التام أساسا للمفاوضات، وإطلاق الحريات حاصة حرية الصحافة.

ولكن السلطة العسكرية البريطانية ، عطلت صحيفتي «الأفكار» وقمصر» من يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٠ . وأعيد فرض الرقامة التحفظية على الصحافة ، ابتداء من يوم ٦ مارس ١٩٢٠ ، مع انتهاء مهمة لجئة قملز، في مصر ، وعودتها إلى لندن، بعد نجاح حركة مقاطعتها شمييا، وتمكنها من جمع البيانات الرسمية ومقابلة بعض رجال السياسة وقادة الرأي . وهي يوم ۹ مارس ° ۱۹۲ ، تمكن أعضاء الجمعية التشريعية ، المطلة منذ أكتوبر ۱۹۱۱ ، من عقد اجتماع استثنائي ، في منزل سعد زغلول بالقاهرة ، احتجوا فيه على الحماية ، وتعطيل الجمعية ، ومشروعات السودان . وطالبوا بإلغاء كل ما يتعارض مع الاستقلال التام لمصر والسودان . فمنعت الرقابة النشر عن هذا الاجتماع .

وأصدر «اللورد أللنبي» أمرا، يوم ١٦ مارس ١٩٣٠، بمنع اجتماع الجمعية، وكل هيئة تشلية في غير الأوضاع القانونية.

وأسفرت حهود رجال الاقتصاد المصريين، عن تأسيس بنك مصر، بعد مدة طويلة من السمى لإنشاء المصرف الوطني، حاولت خلالها السلطات البريطانية تعويق تنفيذ الفكرة وإفشالها. وفي ٥ أبريل ١٩٢٠، صدر المرسوم السلطاني بتأسيس «شركة بنك مصر».

٧- المفاوضات بين سعد ورملش،

اتجهت بريطانيا ومصر إلى التفاوض، بعد مقاطعة المصريين شعبيا اللجنة البريطانية وإحالتها إلى الرفد، من ناحية، وبعد نجاح السياسة البريطانية في حصر القضية بين بريطانيا ومصر، وإفشال مساعي الوفد لتدويلها، من ناحية ثانية. ثم نجاح الوزراء «المعتدلين؛ يتقدمهم عدلي يكن، في دورهم التوفيقي بين اللجنة والوفد، بترحيب من الطرفين. وسافر عدلي يكن إلى باريس يوم ١٦ أبريل ١٩٧٠، لاستكمال وساطته بين الوفد واجنة «ملتر».

وأيدت أكثر القوى الوطنية الوفد. وتمكنت صحفه تدريحيا من تحو يل الرأى العام المصرى إلى قبول حصر قضيته بين مصر ومريطانيا، وترك الحرية للوفد لاختيار وسائله في العمل. وسمى الوفد لتهيئة الرأى العام البريطاني للتعاطف مع المطالب المصرية.

وفى هذه الفترة ، ازدادت حوادث العنف السياسى ضد البريطانيين بمصر ، والمصريين التعاوين بمصر ، والمصريين التعاوين معهم . وغمحت جهود الجماعات والصحافة الوطنية في دفع يوسف وهبة ، إلى تقديم استقالة وزارته ، يوم ٢١ مايو ١٩٢٠ ، وعهد السلطان فؤاد، يوم ٢١ مايو ١٩٢٠ ، يتأليف الوزارة إلى محمد توفيق نسيم ، الذي حرص على أن تكون وزارته «ذات صبغة إدارية تامة»

وبدأت جلسات المفاوضات بين الوفد ولجنة املزه رسميا يوم ۹ يونيو ۱۹۲۰ ، في لندن. وأسفرت عن تبادل الطرفين يوم ۱۷ يوليو ۱۹۲۰ ، مشروعين للمعاهدة المقترحة. ينص أول بنود مشروع الوفد على اعتراف بريطانيا صراحة باستقلال مصر، وإنهاء الحماية والاحتلال العسكرى لها. ويتضمن مشروع لجنة املنر، تعهد بريطانيا بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها، مع إيقاء قوة عسكرية بريطانية بها. واحتوت بقية بنود المشروعين على اختلافات كثيرة، فرفض كل من الطرفين مشروع الآخر.

ويوساطة عدلى يكن ، أحد الجانب البريطانى مشروحا ثانيا، قدمه في ١٨ أغسطس اع۲۰ ، أعفل تماما الوضع في السودان ، وعلق استقلال مصبر على تحديد علاقتها ببريطانيا وتعديل نطام الامتيازات الأجنية . وأحال الأمرين إلى مفاوضات تجرى بين عمثلين معتمدين من حكومتى البلدين ، بما يشير إلى رضبة بريطانيا في تخطى الوفد، عمثلين معتمدين من حكومتى البلدين ، في الوفد، لتمثيل مصبر . على أن هذا المشروع المرتصل على مزايا لم يتضمنها المسروع البريطاني الأول ، ومنها النص على أن تعترف بريطانيا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية دات هيئات نياية والنص على أن وجود القو العسكرية البريطانية في مصر ، لا يعتبر احتلالا عسكريا ولا يمس حقوق مصر .

ولهذا لقى المشروع قبولا لدى جانب من أعضاء الوفد، بينما رفضه سعد زخلول وباقى الأعضاء، لأنه لا يحقق آمال الأمة المصرية، وقبوله كما هو يخرج على حدود التوكيل الذي قيدت به الأمة مهمة الوفد. وهنا برزت فكرة عُكيم الأمة في المسروع، التي وافق عليها أعضاء الوفد، لأنها تعيد البت في مصير البلاد إلى الأصل وهو الشعب. وقد عليها أعضاء الوفد، لأنها تعيد البت في مصير البلاد إلى الأصل وهو الشعب. وقد اعتماها معرفة آراء فتات الشعب، والمقارنة بين قوة «المتدلين» وقوة «المتطوفين».

واختار الوفد أربعة من أعضائه المتدلين، لعرض المشروع على الأمة، هم: محمد محمود، عبد اللطيف الكباتي، أحمد لطفي السيد، على ماهر، على أن ينضم إليهم في مصر: مصطفى النحاس، ويصا واصف وحافظ عفيفي (وهم من أنصار رئيس الوفد).

وفى ٧ سبتمبر ١٩٢٠ ، وصل مندويو الوفد إلى الإسكندرية . ويدهوا مع زملائهم منذ يوم ١٠ سبتمبر ، عقد الاجتماعات مع لجان الوفد وأعضاء الجمعية التشريعية ، والعلماء ورجال الدين والقضاء ومجالس المديريات وللجالس البلدية والمحلية . ونشر الوفد والحزب الوطنى والحزب الديمقراطى ، بياناتهم . واتفقت الأخلبية على أن المشروع يصلح لأن يكون أساسا لعقد المعاهدة ، بعد إدخال تحفظات تعدل بعض نصوصه وتزيل منها القيود .

ورغم أن مندوبي الوفد لاستشارة الأمة في مشروع "ملنر"، لم يلتزموا الحياد، كما

طلب منهم صعد زخلول، بل مالوا إلى تحبيذ المشروع، فإن آراه الأفراد وبيانات الهيئات والدراسات التي فاضت بها صفحات الصحف المصرية، وكتسفت عيوب المسروع، جعلت اتجاه الرأى العام السائد، هو قبول المشروع بعد تعديله بعدة تحفظات، أدلها إلعاء الحماية صراحة، وكل نص يقيد استقلال مصر، فحاءت نتيجة الاستشارة تأييدا لرأى سعد زخلول، وخذلانا لأعصاء الوفد «المعتلين».

ويعد وصول مندويي الوقد إلى باريس يوم ٧ أكتوبر ١٩٢٠ ، ودراسة الوقد تقارير الاستشارة والتحفظات ، وقع خلاف بين سعد زغلول ومعه عبد العزيز فهمى ، مصطفى الاستشارة والتحفظات ، وقع خلاف بين سعد زغلول ومعه عبد العزيز فهمى ، مصطفى عدلي يحد الباسل ، محمد على ماهر ، أحمد لطفى السيد ، محمد محمود ، وعبد اللطيف المكاتي . فقد تمسك الفريق الأول بتحفظات الأمة ، ورأى ضرورة إدخالها على مشروع «ملز» . أما الفريق الثاني فرأى أنها لا تخرج عن كونها رغبات ، يمكن قبول المشروع من دونها ، ثم أذعن لرأى الأمة . فتقرر بالإجماع تقديم التحفظات إلى لجنة الملزى ، وعدم استناف الفاوضات إلا بعد الاستجابة لها .

ويعد نحو أسبوع، سافر سعد زخلول وعدلي يكن وأعضاء الوفد من باريس إلى نندن. واجتمعوا باللجنة البريطانية. ورفض "ملنر" إدخال تحفظات المصريين على مشروعه، بحجة معارضة الرأى العام البريطاني لذلك، وطلب إحالتها إلى المفاوضة الرسمية.

وفي جلسة التفاوض، يوم ٩ نوفمبر ١٩٢٠ ، آصر كل من الجانبين على موقفه ، فانتهت الفاوضات . وأرسل سمد زغلول نداء إلى الأمة المسرية ، أبرزته كل المسحف على صفحاتها الأولى، يحثها فيه على الاتحاد والثقة بالنفس، ويحيى فيها تمسكها بالاستقلال الحقيقي . وأينت أكثر الصحف موقف الوفد.

وأخذ الوفد في باريس، يناقش الموقف الناشئ عن قطع المفاوضات. وقد تمسك سعد زغلول بإدخال تحفظات الأمة على مشروع اصلاء، قبل الدخول في المفاوضات الرسمية، يسما مال أكثر أعضاء الوفد إلى جانب عدلي يكن. ورأوا أنه مع امتناع الوفد عن استثناف التفاوض قبل تصريح الجانب البريطاني بقبول التحفظات، فإنه لا يمارض تأليف حكومة أو هيئة رسمية برئاسة عدلي يكن، تستأنف المفاوضات على أساس تحقيق التحفظات بها، على أن يقف الوفد موقف الرقيب، الإصلاح ما قد يقع فيه المفاوضون الرسميون من أخطاء. ولكن رئيس الوفد رفض رأى أغلبية أعضائه، اعتمادا على قوة الأمة. وعاد عدلى يكن إلى الإسكندرية، يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠. و لاتقاء تأثير عودته على الرأي العام بحصر، أوفد سعد زغلول إلى مصر ويصا واصف وحافظ عفيفي ومصطفى النحاص، لمحاربة فكرة اللخول في المفاوضات الرسمية، قبل التصريح بالغاء الحماية. وصاحب انقسام أعضاء الوفد بين سعد وعدلى، مناقشة حامية بين الصحف.

وأحدت القيادة تتحول من سعد زغلول إلى عدلى يكن، بينما الخلاف يتصاعد بين مسعد وجماعة الأعصاء «المعتدلين» في الوفد، حول تتسدد سعد وإدلائه بالأحاديث للصحف دون علمهم، إلى حد أن قرر محمد محمود، حمد الباسل، عبد العزيز فهمي، أحمد لطفي السيد ومحمد على، العودة إلى مصر

وأدرك سعد زغلول أنهم سوف يعملون على بث أفكارهم، والدعوة إلى تأييد زعيم حناحهم عدلى يكن. فبادر سعد إلى مهاجمة أفكارهم في مصر قبل أن يصلوا إليها، ببرقية بعث بها يوم ٢٣ يباير ١٩٢١ إلى لجنة الوفد المركزية، يؤكد فيها تمسك الودد بتعديل مشروع «ملر» بتحفظات الأمة قبل بده المعارضات الرسمية. ويوضح أن «مكرة نبتت. . هي بعص النفوس، ترمى إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الحطة. . لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضة، على خلافها، «بل يلزمه أن يؤيده» ويصرح سعد رفضه هده الفكرة تماما، ويحذر الأمة منها، ويدعوها إلى للحافظة على الاتحاد قوتنا، والمعول عليه في محاح قضيتنا. . ٤.

وقدم «اللورد ملنر» تقرير اجتبه عن مصر، إلى الحكومة البريطانية يوم ٩ ديسمسر 1970. ونشب خلاف بينه ويين زملاته في الوزارة، التي كان يشغل فيها منصب وزير المعمد وزير المعمد فيراير 1941، المستموات حول أمور كثيرة، انتهى بتقليم استقالته. وخلفه في متصف فبراير 1941، «المستر ونستون تشرشل»، الذي أدلى بتصريح اعتبر فيه مصر «جزءا من الإمبراطورية البريطانية المرزئة، فأثار عاصمة من الاحتجاج عليه في مصر، من الأحزاب والهيئات والأواد.

وفى ٢٠ فبراير ١٩٢١، نشر تقرير لجنة الملن؟، الذي انتهى إلى اقتراح عقد معاهدة توفق بين أمانى مصر ومصالح بريطانيا، وأشار بأن تعترف بريطانيا مستقلال مصر مقيلا بضمانات للمصالح البريطانية واشترطأن تقر المعاهدة جمعية وطنية تنوب عن الأمة المصرية، ونصح الحكومة البريطانية بالتعجيل في مضاوصة الحكومة المصرية لعقد الماهدة.

التفاوض بين عدلى و كيرزون ،.. وانقسام الأمة بين سعد وعدلى:

انتهت متاقشة الحكومة البريطانية لتقرير لجنة هملنر؟ وآراتها، إلى الاقتناع بإحادة النظر في نظام الحماية، والاعتماد على المعتدلين؟ في إبرام التسوية مع مصر، بعد أن تعذر الاتفاق مع «المطوفين».

وأصدرت الحكومة البريطانية قرارها الذى أبلغته دار الحماية بالقاهرة إلى السلطان فؤاد يوم ٢٦ نبراير (١٩٣١ ، وينص على أن الحكومة البريطانية «استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مُرضية ، تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا . . ، وأنها فترغب في الشروع في تبادل الآراء . . مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول ، إذا أمكن ، إلى إيدال علاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا العظمى ، بالحماية وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبة ، وتطابق الأماني المشروعة لمصر والشعب المصرى .

وكان هذا التبليغ، أهم تصريح سياسى بريطاني لمسر، منذ فرض الحماية البريطانية عليها في ١٨ ديسمبر ١٩١٤، لأنه اعتبر الحماية «حالة غير مُرضية»، فأكسب مصر سندا جديدا يؤيدها في نضالها للاستقلال النام، وأطلق حرية التفاوض، دون التقيد بمشروع «ملز».

وفي ١٥ مارس ١٩٣١، قدم محمد توفيق نسيم استقالة وزارته إلى السلطان، الذي قبلها في اليوم التالي، بين مظاهر سخط الرأى العام عليها.

وعهد السلطان فؤاد إلى عدلي يكن بتأليف الوزارة. فقام به يوم ١٧ مارس، واعداً بدعوة الوفد إلى الاشتراك في العمل للوصول إلى اتفاق مع بريطانيا الا يجعل محلا للشك في استقلال مصر؟، واتحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للانظمة الدستورية، وانتخاب الجمعية الوطنية، وارفع الأحكام المسكرية، وإلغاء الرقابة في القريب العاجل؟، فرحب التعب بوزارة عدلي يكن، آملا الخير منها.

وصوهت وزارة صللي «بوزارة الثقة». وترجع هذه التسمية إلى سعد زغلول، الذي كان قد رأى تأليف «وزارة ثقة»، تضع المستور وتتولى المفاوضات. وكتب من ماريس في ١١ فبراير ١٩٢٠ إلى عمللي يكن، يشرح هذا المعنى، وينوه بأن يتولى عمدلي يكن تأليف الوزارة المرجوة.

وأبرق عدلي إلى سعد، يدعو الوفد إلى الاشتراك في المفاوصات الرسمية. فجاء رد سعديوم ١٩ مارس ١٩٣١، بأنه اعتزم المودة إلى مصر. وحدد شروطه في أن تلغي الأحكام العرفية والرقابة الصحفية ، وأن يترأس هو الجانب المصرى المفاوض، وأن يكون أغلب أعضائه من الوفد. ولكن الرقابة منعت نشر شروط سمد في الصحف.

وقد وصل رئيس وأعضاء الوفد إلى الإسكنندية ، يوم ٤ أبريا ١٩٢١ ، وسط ترحيب شعبى هائل . وأخذ سعد زغلول يلقى الخطب السياسية في الولائم والاحتفالات ، التي يبين فيها خطة الوفد إزاء المفاوضات . وأجرى مباحثات سرية مع الحكومة لمرفة اللهدف الحقيقى من المفاوضات . وصاحب خطب سعد ومباحثاته ، سيل من الكتابات الصحفية ، التي تكاد جميمها تتفق على رأى واحد هو ضرورة اتحاد الصفوف، وتعضيد الوفد للوزارة في مواجهة المفاوص البريطاني .

ولكن الصدام وقع بين سعد زعلول وعدلي يكن، بعد تفاقم الخلاف بينهما، حول شروط الوفد للاشتراك مع الوزارة في المقاوضات. وصار الخلاف بين الطرف علنا، بعد الحديث الذي أدلى به سعد إلى داود مركات، ونسرته الأهرام، في ٢٣ أبريل ١٩٢١. وجاءت أقوال رئيس الوفد كالتالي علم . لم يتم . أي اتفاق بين الوفد والوزارة . . اشترطنا أن تعين مهمة المفوضين الرسميين، وتحدد بمرسوم سلطاسي تحديدا يتفق مع مطلب الأمة ومبادئ الوفد. . أما هذه المهمة فيجب أن تكون: أولا_ إلغاء الحماية إلغاء تاما صريحا. . ثانيا ـ الاعتراف باستقلال مصر استقلالا دوليا عاما . . ثالتا ـ إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة قبل الدخول في المفاوضات. . رابعاً أن تكون غالبية المفوضين الرسميين للوفد، وأن تكون رئاسة الهيئة المفاوضة من الوفد. . إن الوفد هو المسئول أمام الأمة عن المفاوضات ونتيجتها، فيجب حتما أن يكون بيده إدارتها حتى يتصرف فيها بإبداء كل ما يراه صالحا، ويوصلها ويقطعها على حسب الأحوال . . ، ورد سعد على القول (إن هذا ليس منطبقا على التقاليد المرعية ، بقوله: (إن لكل بلد تقاليده الخاصة) ، وليس لدينا تقاليد سابقة ، والصاحب السلطان أن يجري فيها طبقا لما تقتصيه المصلحة». والأمة اتحتم أن نكون الرئاسة في الوفد نائبها ومحل ثقتها»، ونحن نأمن الانشقاق في المفاوضين بأن بكونوا من «مبدإ واحد، «يرمون إلى غاية واحدة، هي غاية الأمة. . وإذا فاوضت الوزارة على غير شريطة الوفد . . فإن الوفد لا يؤيدها . . ٤ .

وفي حديثه لـ الأهرام؟ يوم ٢٥ أبريل ١٩٢١، أعلن عدلي يكن موافقته على الشرط الأول، والشرط الثاني بما فيه تحفظات الوفد على مشروع دملنر؟ مهمة المفوضين الرسميين بمرسوم سلطاني . . يتنافر تنافرا كليا مع التقاليد الدستورية، لأن مسئولية الخطط السياسية يجب أن تتحملها الوزارة وحدها، وأكد عدلى موافقته على الشرط النالث. وعن الشرط الرابع، قال: «إننا لا تمضى في تقرير مستقبل مصر أحزابا وشيعا. . ومن السهل جدا الاتفاق على أعضاء هيثة المذوضين؟.

أما طلب الرئاسة ، فإن التقاليد السياسية الا تسمح أن يدخل رئيس حكومة في مضاوصة مساسية ، ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التي تتولاها من قبل بلاده . . إن التصرف بالفاوضات . . لهو بالبداهة من حق الهيئة لا حق الرئيس بمفرده فإذا كان طلب سعد الرئاسة هو لتمكينه من هذا الحق، فلا معني إذن لاشتراك أحد معه في المفاوضات » .

ورد سعد فورا على آراء عدلى، في خطابه بحقلة تكريمه بشبرا يوم 70 أبريل 19٧١، ممانا عدم الشقة بالوزارة. وكرر سعد قوله للجة «ممنز» في ٢٥ أكتوبر معارضا لها، ١٩٧٦، أنه إذا عبنت الوزارة المفاوضين المصريين، تجمل المفاوضة بين الأصل وفرعه، أي اعتماد المخلومة الإنجليزية والحكومة الإنجليزية إيضا، «إذن فجورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس، وهكذا انحصر الخلاف بين سعد وعدلى في رئاسة الوفد والأغلبية في أعضائه وتحديد مهمته بالمرسوم السلطاني.

وتتج عن الحلاف بين سعد وعللى، الانقسام بين أعضاه الوقد. فقى 17 أبريل 1971، بحثت هيئة الوفد موضوع اشتراكه مع الوزارة في الفراوضات، فرأت أغلبية الأعضاء ترك المفاوضة للوزارة، وعدم معارضتها فيها. ولكن سعد زغلول أصر على رأيه، وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة، فاستقال على شعراوى. وكتب حمد الباسل، عبد اللطيف المكياتي، محمد محمود، أحمد لطفى السيد، ومحمد على علوبة، رسالة إلى رئيس الوفد نشروها في الصحف، اعترضوا فيها على عدم اكتراثه برأى أغلبية الأعضاء، وأكدوا أن الحطة المثلى هي عدم اشتراك الوفد في المفاوضات. وأعلزا تقتهم بالوزارة ونبهوها إلى أن كل اتضاق لا يشمل تحفظات الأمة، لن يقابل من الخصصية، الوطنية إلا بالوفض الصريح.

وردسعد زغلول على رسالة الأعضاء ببيان وحهه للأمة يوم ٢٩ أبريل ١٩٣١، اتهمهم فيه بمخالفة الحق والتصامن والوحدة، واعتبرهم خارجين عن الوفد منفصلين عنه وأكد «أن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه _يستمر في العمل: رئيسه وأعضاؤه المتفقون في المبدإ والغاية . . ويسعون بكل ما في وسعهم للقيام بما عامدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية، ومنذ ذلك الوقت، سُمّى الأعضاء المنصلون همنشقين»، وصملت هذه الصفة كل من خالف رأى سعد زغلول.

وانضم إلى الأعضاء المنفصلين. عبد العزير فهمى، حافظ عفيمى، عبد الخالق مدكور. ثم استقال جورج خياط في شهر يونير ١٩٢١. وتألفت الجبهة المعارضة للوفد من أعضائه المنفصلين، وأعضاء من حزيي الأمة والوطني. ويقى إلى جانب سعد رغلول: مصطفى المحاس، واصف بطرس غالى، سينوت حنا، ويصا واصف وعلى ماهر.

وهكذا انقسمت الأمة المصرية وصحفها بين سعد ومعه أقلية أعضاء الوفد وأغلبية أفراد الأمة، من ناحية، وبين عدلي يسانده أغلب أعضاه الوفد الذين خرجوا منه، وأتلية الأمة، من ناحية تانية. ومن ثم ظهر السلطان أحمد فؤاد كقوة تهدد سلطة الشعب وتعرقل حصوله على حقوقه.

وتعددت البيانات التي أصدرها عدلي يكن والأعضاء المنصلون عن الوفد، التي يبررون فيها مواقعهم، ويحملون سعدا مسئولية الانشقاق والاضطراب.

واندلعت التظاهرات المعادية لعدلى يكن وأعضاء الوفد «المنشقين»، تنادى: «لارئيس إلا سعد. لا مفاوض إلا سعد. سعد رئيسك يا عدلى». وأفاد سعد زغلول من النشر في الصحف والخطابة في الحفلات، لإعلان رأيه على الجماهير. بينما كانت تقاليد منصب عدلى يكن، كرئيس للوزراه، تقيد حركته، فاكتفى بالخديث الصحفى والبيان الرسمى. وأخدت الوزارة تتمقب خطب وبيانات الوفد بالمنبر والحذف.

وكانت أشد التطاهرات عنضا، هي التي اندلعت في طنطا يوم ٢٩ أبريل ١٩٧١، واصطدمت بالبوليس، فقتل أربعة وجوح أربعون من المتظاهرين، فانمتد تيار السخط على الوزارة، من ناحية، وأفسحت الصحف صفحاتها لنشر الآراء والاقتراحات الراسية إلى التقريب بين السعديين والعدليين، وتأليف «جمعية وطنية» بالانتخاب، تبت في مسألة المفارضة،

وفي مواجهة السخط الذي أحاط بوزارة عدلي يكن، أراد رئيسها أن يقدم عملا يخفف من هذا التمور السيع، ويمهد لدخول الوزارة المفاوضات الرسمية، فاختار إلغاء الرقابة الصحفية السابقة للنشر، وصدر القرار في ١٥ مايو ١٩٢١. ولكن الحكومة ظلت متمسكة بزمام الأمور في يدها، بواسطة الأحكام الاستثنائية.

ثم استصدرت الوزارة من السلطان أحمد فؤاد، مرسومًا بتأليف الوفد الرسمي للتفاوض برئاسة عدلي يكن، وعضوية الوزراء حسين رشدي وإسماعيا, صدقي ومحمد شفيق، ورثيس منحكمة الاستثناف أحمد طلعت، والوزير السابق يوسف سليمان. واصطحب الوفد بعثة من المستشارين وللوظفين.

ورغم صدور أمر الوزارة إلى البوليس بمنع التظاهر، فقد ازدادت التظاهرات صنفا، ضد كل من خالف رأى رئيس الرفد. واشتبك المتظاهرون بالإسكندرية يوم ٢٧ مايو ١٩٣١ مع بعض الأجانب، وتبادل الطرفان إطلاق الرصاص، فتدخل رجال البوليس والجيش، ووقع الكثير من الضحايا والحسائر. وأدان «المارشال أللنبي» المندوب السامى البريطاني التظاهر، بينما ناشد سعد زغلول الأمة المصرية الهدوء وحسن معاملة الأجانب، وصرح ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطانية، بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر، فقويل تصريحه بالاحتجاج من الهيئات كافة.

و أخلت الصحف الموالية للحكومة وفي مقدمتها «الوطن» تطلع على الناس كل يوم بعراقض موقعة من بعض الشخصيات المروفة ومن العامة، تؤكد الثقة بالوزارة . بينما كانت أعمدة الصحف الوفدية تتقدمها «النظام» تفيض بأخبار الوفود والرسائل التي تعلن الثقة والتأيد للوفد .

وهكذا سافر وف المفاوضات المصرى الرسمى، يوم أول يوليسو ١٩٢١ من الإسكندرية، بين مراسم الوداع الرسمى، ومظاهر الخلاف بين «العدليين» و«السعديين». وعند وصوله إلى باريس يوم ٢ يوليو ولندن يوم ١٧، استقبله بعض المصريين بالهتافات المادنة.

وقد عقدت الجلسة الافتتاحية للمفاوضات، بين الجانب المصرى، برئاسة عدلى يكن رئيس الوزارة المصرية، والجانب البريطاني برئاسة «اللورد كبيرزون» وزير الخارجية البريطانية، يوم ١٣ يوليو ١٩٢١ . وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغا رسميا عنها. أما بقية الجلسات فكانت سرية، وصعبة.

وبينما الوقد الرسمي يعاني صموية التفاوض في لندن، كان سعد زغلول في مصر، يشن حملة على الوزارتين المصرية والبريطانية، خشية أن يبرم عدلي يكن اتضاقا مع الحكومة البريطانية، يقيد مصر بقيود شديدة رغم أنفها، بينما تبدو هي وكأنها راضية بها، بسبب مظاهر الثقة المزيقة بالوزارة، التي اصطنعها عبد الخالق ثروت وزير الداخلية.

ولم يكتف الوفد بفضح سياسة الوزارتين للصرية والبريطانية أمام الرأى العام المصرىء بل وسم دائرة حملته لتصل إلى الرأى العام البريطاني أيضا. فأخذ سعد زغلول يدلى بالأحاديث إلى الصحف البريطانية. وسمى الوفد لإتناع أعضاه البرلمان البريطاني فبعث عشرة منهم موسالة إلى صحيفة قمورننج موست، نشرتها يوم ٢٦ يوليو ١٩٢١، يعارضون فيها بشدة هيئة المفاوضات المصرية الرسمية، لأنها ليست وفدا من الشعب المصرى، ولا تحتل رأيه العام.

ودعا الوفد هؤلاء النواب البريطانيين، لزيارة مصر والاطلاع بانفسهم على الأحوال فيها. فحاولت الحكومة المصرية منع سفرهم إلى مصر، دون جدوى. فلما وصلوا إلى مصر مدون جدوى. فلما وصلوا إلى مصر يوم ١٩ مبتمبر ١٩٢١، يقدمهم اللستر سوان، واستقبلتهم بحفاوة لجان الوفد وجمعاعات أخرى من الشعب، أصدرت الخومة أوامرها بمنع التطاهر. وحرمت النواب ورئيس الوفد من زيارة ونطا يوم ٢٣ مستمبر ١٩٢١، ولكنهم تحكنوا من زيارة بورسعيد والمنصورة. وهاجم سعد فيهما الحكومة المصرية ووفدها الرسمى، وفي يوم ٧ أكتوبر، 1٩٢١، عادر النواب القاهرة عائدين إلى بلادهم. وأكدوا في تقريرهم يوم ٢٨ أكتوبر، أن «الاستقلال التام حق للمصريين، بشرط عقد معاهدة تصون مصالح إنحلترا والأجانب، وأشاوا «إلخاف في الحال».

ومضت وزارة عدلى يكن على طريق قمع المعارضين لها، بشتى الوسائل والأسباب ولكن الوفد استمر فى معارضة الوزارة والتعاوص الرسمى. وقام رئيس الوفد وبعض أعضائه بجولة فى أنحاء الصعيد، استخدموا عبها باخرة نيلية، بدأت رحلتها من الجيرة يوم ١١ أكتوبر، وقع صدام عنيف بين والمسعديين، والمعدليين، وقع صدام عنيف بين والسعديين، والعدليين، قتدخل رحال البوليس، وسقط الجرحى والقتلى، ولم تتم زيارة الوفيد لأسيوط، ولم ينزل من الباخرة إلا فى جرجا. ولما وصلت الباخرة إلى أسوان، قررت الحكومة رسميا، منع سعد زغلول من استكمال جولت، فعاد إلى الجيزة أسوان، قررت الحكومة رسميا، منع سعد زغلول من استكمال جولت، فعاد إلى الجيزة يوم ٣٠ أكتوبر (١٩٢١، وحفظت النباية العامة التحقيق فى حوادث الجولة،

وفي لندن، طالت المقاوضات بين عللي واكيرزون؟ على غير جدوى. ومنذ بدايتها، حرص الجانب البريطاني على الإفادة من انقسام الجديهة المصرية بين سمد وعدلى، في المحاف مركز المفاوضين المصريين، وإرهاقهم. وينى اكيرزون، مقترحاته على آله لا يثق بالمصريين، وتخللت المفاوضات فترة توقف ثم انتهت بالإخفاق، إذ سلم اكيرزون، بالمصريين، وتخلل المفاوضات فترة توقف ثم انتهت بالإخفاق، إذ سلم اكيرزون، لعدلى يوم ١٠ نوفمبر ١٩٢١، مشروع معاهدة وضعته الوزارة البريطانية، أصرت فيه على وجوب يقاء الاحتلال العسكرى في أى مكان بحصر، وفصل السودان عنها. وضمنت المشروع شروطا تهدم معانى الاستقلال وتنظم الحماية على مصر، موصع شفونها

الحارجية تمت مراقبة المندوب السامى البريطانى، وجعل شئونها الداخلية فى المالية والحقانية والحيش فى يدها . فرد عدلى على المتروع البريطانى بمذكرة فى يوم ١٥ نوفمبر ، وافق فيها على بقاء قوة عسكرية بريطانية فى منطقة قناة السويس ، وختمها بأن المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول إلى اتفاق وأعلن انتهاء المفاوضات الرسمية يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢١ .

وفى ٣ ديسمبر ١٩٢١، بادر اللورد أللنبي، المندوب السامى البريطانى بمصر، بتسليم السلطان أحمد فؤاد، تبليغا رسميا بريطانيا، ومعه نص مشروع اكيرزون، و ونص رد عدلي يكن عليه. وعمدت السلطات البريطانية بمصر إلى إذاعتها، لاستمالة الرأى العام المصرى إليها. ولكن نشر الوثائق الشلاث أثار سخط المصريين، واحتجاجهم، الأنها كشفت إصرار بريطانيا على إيقاء مصر عمت سيطرتها.

وعاد عدلى يكن إلى مصر، يوم ٥ ديسمبر ١٩٢١، ليرفع إلى السلطان فؤاد، يوم ٨ ديسمبر، تقريراً عن المعاهدة البريطاني. ديسمبر، تقريراً عن المعاهدة البريطاني. وفي اليوم ١٩٢١ مشروع المعاهدة البريطاني، وفي اليوم ذاته، رفع عدلى استقالة الوزارة إلى السلطان، وقد بناها على عدم إمكان تحقيق برنامجها في المفاوضات. وبذلك وضع عدلى يكن تقليدا لمن خلفه من رؤساء الوزارات، يقضى بالاستقالة بعد الفشل في التفاوض. وقبل السلطان الاستقالة، يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢١، بعد إلحاح عدلى والصحف كافة عليها.

٩- نفى القادة.. وصدور تصريح فبراير.. وإعلان استقلال مصر

إفادة من التطورات السابقة ، اتجهت الحكومة البريطانية إلى استرضاه رجال السياسة «المعتدلين» المصريين، والاعتماد عليهم في تأليف وزارة تسير الأمور بما يحقق أهداف السياسة البريطانية . وقررت إزالة العقبات من طريقهم، بوقف المعارضة القوية التي قادها سعد زغلول، ضد السياسة البريطانية والمصريين المسايرين لها، وتنفيذ أسس مشروع «كيرزون» من جانب واحد . وعرضت تأليف الوزارة على عبد الخالق تروت، وزير الداخلية في المتروث الوزراء في وزارة حدلي يكن المستقيلة ولكن سعد زغلول، وأعضاء الوفد المنقصلين، عارضوا أمس التبلغ البريطاني للسلطان، وناشدوا كل مرشع للوزارة أن يرفضها، حتى «نترك الإنجليز يختقون حريتنا بغير واسطننا، ومن غير أن نقدم لهم الحبال التي يختقوننا بها» .

وتحل ذكرى إعلان الحماية البريطانية على مصر، في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، فتزداد

الحركة المعارضة للسياسة البريطانية اشتدادا. وتندلع التظاهرات في العاصمة وبعض المدن، ويتعرض لها رجال البوليس، فيزداد عدد الشهداء والجرحي.

ويدعو رئيس الوفد إلى اجتماع كبير يعقد ننادى «ميروس» بالفاهرة، يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣١ ، «للنظر في الأحوال الحاضرة»، ولكن المندوب السامي البريطاني، يمنع عقد الاجتماع، فيذيع معد احتجاجا على الإجراء البريطاني.

وتقع في ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ ، محاولة اغتيال جنديين بريطانيين بالقاهرة، فيصدر المندوب السامى «أمرا طبقا للأحكام المسكرية، بمنع زغلول من كل اشتراك في السياسة، والسعر إلى عزبته. وتحذير جرائده من التهييج، والزام كبار أنصاره بأن يلزموا بيوتهم تحت مراقبة البوليس، وأن يكفوا عن الأعمال السياسية».

فيرد سعديوم ٢٧ ديسمبر بأن هذا الأمر ظالم، فوبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى في استقلالها، فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الراجب المقدس. لهذا سأبقى في مركزى مخلصا لواجيى، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء». وأجاب أكثر أقطاب الوفد بأن ردهم هو نفس ردرثيسهم.

وتنفيذا لحظة إسكات المعارضة ، لإوساح المجال فلمعتدلين ، وردا على عناد أقطاب الوفد، اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية ، يوم الجسمة ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ، سعد زخلول وزملاه الدين رفضوا الأوامر البريطانية ، وهم: فتح الله بركات ، عاطف بركات ، مصطفى النحاس ، مكرم عبيد ، وسينوت حنا . وأصدر فالمارشال اللنيى اأمرا عسكريا ، يمنع النبوك من صرف أى مبلغ لهم أو للوفد، إلا بإذن كتابى منه . فاحتج الوفد والهيئات كافة بقوة ، واندلعت التظاهرات بالقاهرة وبعض المدن . وصدرت أوامر السلطة المسكرية بالتصدى لها بالقوة . وألح عدلى يكن على قبول استقالته ، لكى لا يتحصل مسئولية اعتقال قادة الوفد وأبحر القادة المثنيون من السويس مساء ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ على ظهر نقالة حربية بريطانية إلى عدن ، ثم نقلوا في مارس ١٩٧٢ إلى جزائر سيشل وظهرا بها ، عدا معد الذي نقل إلى جبل طارق مراعة لصحته يوم ١٨ أغسطس ١٩٢٢ .

وفى هذه الأثناء، وافق عبد الحالق ثروت على تأليف الوزارة، بشروط حددها وطلب الاتفاق عليها، حتى لا تتعرض وزارته للعقبات، فتواجه المصير الذي آلت إليه وزارة عدلمي يكن . وبعد التشاور، أصدرت وزارة الخارجية البريطانية، يوم ٣٠ يناير ١٩٢٢، بيانا بأن الحكومة البريطانية مستحدة لأن تطلب من البرلمان البريطاني رفع الحساية ، والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة ، والموافقة على إنشاء برلمان ، وإعادة وزارة الخارجية ، بمجرد الوفاء بالشروط الآتية : أولا ، تأمين المواصلات الإمبراطورية . ثانيا ، ضمان مصالح الجاليات الأجنية بمصر . ثالثا ، حماية مصر من كل اعتداء أو تدخل أجني .

ونشر المندوب السامى البريطاني بمصره بيانا في نفس اليوم، يتضمن نص شروط عبد الخالق ثروت لتأليف الوزارة، ومضمونها: رفض مشروع الكيرزون»، إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر، إعادة وزارة الخارجية، إنشاء برلمان من مجلسين: نواب وشيوخ، تسأل الحكومة أمامه، إطلاق يد الحكومة المصرية في أعمالها، تقييد وظائف وسلطات المستشارين البريطانيين لذى مصر، استبدال الموظفين المصريين بالأجانب، رفع الأحكام العرفية وسحب إجراءاتها بما فيها الإفراج عن المتقلين وإعادة المبعدين، وإجراء المفاوضات بواصطة هيئة يعتملها البرلمان على أن يثبت قبول هذه الشروط في وثالق حكومية بريطانية.

وفى هذه الفترة، نفذ المصريون فكرة المقاومة السلبية للاحتلال البريطاني، التي نبتت على إثر فشل المفاوضات بين عدلى يكن والاميرزون، وازدادت حركة المقاومة السلبية قوة وانتشارا، مع ازدياد الإجراءات البريطانية قسوة وعنفا. ويصدر الوفد ظهر يوم ٢٣ يناير ١٩٢٢، قرارا بتنظيم هذه المقاومة، بتوقيع: حمد الباسل، ويصا واصف، على ماهر، جورج خياط، مرقس حنا، علوى الجزار، مراد الشريعي، وواصف غالى.

ويمبر قرار الوقد عن إرادة الأمة، التي أفصحت عنها الأحزاب والصحف. ويضم شقين: الأول، ينظم عدم المعاونة في معاملات الأفراد، وفي الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم. أما الشق الثاني، فهو ينظم مقاطعة البنوك والسفن وشركات التأمين والتجارة البريطانية. وانطلق رجال البوليس يصادرون الصحف التي نشرت القرار. وأمرت السلطة المسكرية بتعطيلها. واعتقل الجنود البريطانيون أعضاء الوفد اللين وقعوا القرار، واصطحبوهم من منازلهم إلى ثكنة قصر النيل، فيما عدا ويصا واصف المحامى، الذي

وعلى إثر اعتقال أعضاء الوفد موقعى قرار المقاطعة، تألفت هيئة وفدية جديدة من: المصرى السعدى، حسين القصبي، مصطفى القاياتي، سلامة ميخائيل، فخرى عبد النور، ومحمد نجيب الغرابلي، الذين أعلنوا الاستمرار في الجهاد. ثم أفرجت السلطة المسكرية عن أعضاء الوفد موقعي قرار المقاطعة، يوم ٢٧ يناير ١٩٢٢. وصاحبت حركة المقاومة السلبية، حركة أخرى إيحابية، قوامها العنف، تمثلت في وقوع عدة حوادث اعتداء على البريطانيين في مصر، وعلى المصريين المسايرين للسياسة البريطانية. فبادر الوفد وعدة هيئات باستنكارها.

وفى هذا المناخ السياسي، اقتنعت الحكومة البريطانية مأن شروط عبد الخالق ثروت هي أقل ترضيح من المناخ السياسي، واقتهى رأيها إلى أقل ترضية تقدمها بريطانيا للأمة المصرية الثائرة على الاحتلال والخماية . وانتهى رأيها إلى قبولها وإصدار تصريح ۲۸ فيراير ۱۹۲۲، وصط ملاحقة مسلطات الاحتلال لقادة الحركة الوطنية وصحفها بالنفى والاعتقال والتعطيل والمصادرة، من ناحية، وفي ظل تهديد الثورة المصرية للأهداف والمصالح البريطانية السياسية والعسكرية والاقتصادية، من ناحية .

وعاد (اللورد أللني) من لندن إلى القاهرة يوم ٢٨ فبراير ١٩٧٣، ليرفع إلى السلطان أحمد فؤاد نص التصريح الذي يقول إن الحكومة البريطانية «ترغب في الحال في الاعتراف بحصر دولة مستقلة ذات سيادة . و تعلن المبادئ الآنية : المانيهت الحماية البريطانية على مصمر ، وتكون مصمر دولة مستقلة ذات سيادة . والمائية على المسلطان العسكرية) نافذ الفعل على قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع صاكني مصر، تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ . ٣- إلى أن يحين الوت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية ، فيما يتعلق بالأمور الآتي بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، كمفظ حكومة جلالة الملك بيصورة مطلقة بتولى هذه الأمور ، وهي : لم تأمين مواصلات الإجنبية في مصر وحماية الأقليسات . المسروان . وحتى تبرم هذه الاتفاقات ، تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي دالسودان . وحتى تبرم هذه الاتفاقات ، تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي دالسودان . وحتى تبرم هذه الاتفاقات ، تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي دالسودان . وحتى تبرم هذه الاتفاقات ، تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن) . وقد وافق البرلمان البريطاني على التصريح ، وكانت هذه المؤافقة مطلبا مصريا .

وأبدى الوفد والحزب الوطني معارضتهما للتصريح البريطاني. وتباينت مواقف الصحف المصرية تجاهه، بين الرفض والحياد والتحييد.

وبناء على هذا التصريح البريطاني، عهد السلطان أحمد فرواد، في أول مارس ١٩٢٢، بتأليف الوزارة إلى عبد الخالق ثروت، الذي شكلها فورا، وأعلن اعتزامها وضع مشروع للنمستور، وإلغاء الأحكام العرفية وتدابيرها، وإجراء الانتخاب. ودعا الآمة إلى التألف والحكمة والنظام. غير أن تطاعا كبيرا من الأمة قابل الوزارة بعدم الارتباح، بسبب معارضة تصريح ٢٨ فبراير، ونفى رئيس الوفد وزملائه. فعملت الوزارة على محاربة خصومها السياسيين، في الوقت الذي تعددت فيه حوادث الاغتيال للموظفين البريطانيين في مصر.

ثم أعلن السلطان أحمد فؤاد، يوم ١٥ مارس ١٩٢٢، استقلال مصر. واتخذ لنفسه لقب وصاحب الجلالة ملك مصر؟. وصار هذا اليوم عيدا وطنيا. وأنشأت الحكومة المصرة وزارة للخارجية ، تولاها رئيس الوزراء، بعد أن كانت ملغاة طيلة عهد الحماية منذ سنة ١٩١٤. وأبطلت تعطيل مصالح الحكومة في يوم عيد جلوس ملك إنجلترا وعيد ميلاده. وألفت وظيفة مستشار وزارة الداحلية. وكف المستشار المالي البريطاني عن حضور جلسات مجلس الوزراه . وعينت الوزارة وكلاء مصريين للوزارات بدلا من المريطانيين، وأوفدت البحات العلمية للخارج ، وأنشأت المجلس الاقتصادي».

وقد اختلفت آراء الصحف المصرية ، في إعلان استقلال مصر. فالصحف المؤيدة للوفد والحزب الوطنى ، للمارضة لتصريح ٢٨ فبراير ٢٩٢٢ ، رأت أنه استقلال لفظى ، لا ينطب على واقع الاحتلال البريطاني لمصر. وكنان في مقدمتها صحف: «مصر»، «النظام»، «الأخبار» و«الأمة». أمنا الصحف المعتدلة «الأهرام»، «الاستقلال» و«اللطاقف المصورة»، فقد اعتبرته خطوة طبية للأمام. وأضادت الصحيفتان المساندتان للسياسة البريطانية: «الوطن» و«المقطم»، بإعلان الاستقلال واعتبرته أمرا واقعا.

وهكذا اختلفت الآراء حول تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وإعلان استقلال مصر المبنى عليه، من حيث جوهر هذا الاستقلال وقيمته الواقعية. غير أن أثثر الآراء اتفقت على أن كلا من التصريح والإعلان، وضعا حدا لتورة ١٩١٩، فاعتمدت الحركة الوطنية بعدهما، على الأساليب السياسية غير الثورية، في أكثر الأحيان.

١٠_إنجازات الثورة،

كانت الوحدة الوطنية بين الأقباط والمسلمين في ثورة ١٩١٩، صفة بميزة للثورة ومن أبرز إنجازاتها. فقد اشتد تيار الثورة القائم على الوطنية دون الدين تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع، إلى درجة مكتنه من إزالة الخلافات والشكوك بين شقى الأمة، وإرجاع الخارجين عن الجامعة الوطنية إلى حظيرتها وكان دور القادة ذوى المكر المتنور، إلى جانب دور رواد الصحافة المصرية، من أهم العوامل وللؤترات التي أدت إلى تعميق وتقوية الوحدة بين أبناء الوطن الواحد متعدى الديانات

فقد نشرت الصحف المصرية بالتحبيذ والتأييد مظاهر ومواقف الوحدة السياسية بين المصرين كافحة ، في مواجهة الاحتلال البريطاني . ووصفت بعناية مظاهر الاندماج المسحدامة الوطنية بقوة ، الاجتماعي بين سائر أبناء الوطن . وفي الوقت ذاته ، وقفت الصحافة الوطنية بقوة ، الإفساد كافة محاولات رجال الاحتلال ، لفمرب وحدة المصريين وتعتبها ، سواء بإصدار القرارات المهددة لهذه الوحدة ، كتميين يوصف وهبة رئيسا للوزراء ، أو بإعلان السياسات وإصدار التصريحات التي تبث الفرقة والانقسام ، كالنص في تصريح ٨٧ فبراير ١٩٣٢ ، على حماية الأقليات .

ونجع قادة الثورة والصحافة الوطنية، في الرد على اهتراءات رجال الاحتلال البريطاني وصحفه، والاتهامات التي وجهرها للشعب التائر، لإثارة السكوك والحلافات بين أفراده أتباع الديانات المختلفة، وضرب وحدتهم وكان في مقدمتها صبغ الثورة بالصبغة الدينية المامة، واتهامها بالتحصب الديني الإسلامي، واتهام الأقباط بالانضمام إليها خوفا من الممامة، وإنهام والمسلمين، وإثارة الصراع على الوظائف العامة بين الأقباط والمسلمين، لنشر مشاعر الغيرة والحقد بينهم.

وبمقار نة الحالة في مصر، قبل اندلاع الثورة وبعدها، يتضح أن الثورة وفقت في معارضة ونقل المتورة وفقت في معارضة من المتورضة المبريطانية في فبراير معارضة عرض الحدومة البريطانية في فبراير ١٩٣١، بأن «الحماية صلاقة غير مُرضية». ثم أهلنت إلغاءها تماما في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٣٠، واعترفت بحصر «دولة مستقلة ذات سيادة».

وكان الاعتراف البريطاني باستقلال مصر، إنجازا سياسيا كبيرا لتورة ١٩١٩. فرغم أنه لم يحقق الجلاء الفورى لقوات الاحتلال من أرض مصر، إلا أنه كان الأساس الذي قام عليه نظام المحكم فيها. فقد صدر اللستور سنة ١٩٢٣، ، مقررا سلطة الشعب وحقه الشرعي في حكم نفسه بنفسه، ومحددا حقوق المصريين وحريتهم السياسية. وبناء عليه تألف المجلس النيابي سنة ١٩٢٤. وألفيت الامتيازات الأجنبية، فسيطرت الحكومة

المصرية على الأجانب في التشريع والإدارة والأمن العام سنة ١٩٣٧ ، وفي القضاء سنة ١٩٤٩ .

وأطلقت الثورة الطاقات الشعبية كافة، في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والفنية. وقوت الشعور بالانتماء للوطن، وروح التضحية في سبيله. وفرخت جيلا من الرواد في السياسة والصحافة والاقتصاد.

وعضلت روح الثورة الرغية في النهوض والاستقلال الاقتصادي، عثلة في دعوة طلعت حرب إلى إنشاء بنك مصر في أغسطس ١٩١٩، حتى تأسس البنك فعلا في سنة ١٩٢٠ .

المسادروالراجع

١- الدوريات المعرية العاصرة لثورة ١٩١٩:

الأخبار، الاستقالال، الأنكار، الأمة، الأهالي، الأهرام، البصير، السفور، الكشكول، الكشكول المصور، اللطائف المصورة، اللواء المصرى، المحروسة، مصر، المقطم، المنبر، النظام، وادى النيل، الوطن.

۲_الکتب:

- (1) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد، الطبعة الأولى، الجزءان الأول والثاني (القاهرة: مطبعة شفيق باشا ١٩٢٦، ١٩٢٧).
- (ب) رمزى ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣).
- (ج) عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية (القاهرة: مطبعة حجازى، 1979).
- (a) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، الطبعة الثانية، جزءان (القاهرة: مكتبة النهصة المصدق، ١٩٥٥).
- (هـ) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الطبعة التنانية، الجرء الأول
 (القاهرة: مكتبة النهضة المسرية، ١٩٥٩).

الوحدة الوطنية في شــورة 1919

سعد فخرى عبد الثور

في حياة الأم أبام خالدة تتألق فيها الكراكب وتسطع فيها النجوم وتضحى تاريخًا حافلً، يدون بأحرف لا تمحى، والأمثلة على ذلك في التاريخ كثيرة ا منها يوم ٩ مارس ١٩١٩.

فقى هذا اليوم، أى منذ أكثر من ثمانين عاماً، نفى سعد زغلول، رعيم الأمة المصرية. وكان النفى أبديا، فلم يكن بُعنى النفى بجسده فحسب حن بلده، ولكن بُعنى أن يبعد يفكره ومشاعره عن أعز شيء لديه، وهو وطنه وشعبه، الذي يحده بالقرة المعنوية والعزيمة لمناومة الاحتلال.

كان سعد زغلول على رأس القادة التلاثة المنفيين إلى مالطة. فكانت هده الواقعة السرارة التي أفسعلت ثورة ١٩١٩. لأنه لولم يعتقل سعد رغلول في مساه ٨ مارس ١٩١٩، ما كان هنالك نفي، ولولم يكن هنالك نفي ما كان هناك ثورة، ولظللنا تحت الحماية البريطانية. وربماكنا إلى الآن نتنظر للخلص، الذي يخلصنا من الحماية التي فرضتها علينا بريطانيا في ديسمبر ١٩١٤.

في يوم ٩ مارس ١٩١٩ ، نفي سعد زخلول مع زملاته الثلاثة وهم الأبطال: حمد ماشا الباسل، الذي كنان بمثل الصروبة في مصر. وكنان أكبرهم سنًا وعضواً في الجمعية التشريعية.

ومحمد باشا محمود، وهو ابن محمود باشا سليمان، الذي كان يعتبر وقتذاك قطب أقطاب الصعيد، والذي قبل إنه عرض عليه الملك وأبي

وإسماعيل باشا صدقى، كان يمثل العقلية الجبارة الفذة، وبالرغم من الخلاف الذي

وقع بينه وبين سعد زغلول فيما بعد، إلا أن سعد ماشا كان دائمًا بتغنى بأمجاد إسماعيل صدقى العقلية ويقول إنه رجل فد.

ولكن لمادا النفى إلى مالطة؟ كانت له دلالة فالمعلوم أن الخديو عباس عندما خلع فى ديســمــبـر عــام ؟ ١٩ ١، كــان له حــزب فى مــصــر ينــمــتم بقــوة بحظوة ويتــمـل بالصحافة والأوساط المشقفة . وجميع أنصار هذا الخديو نقوا إلى مالطة، وعلى رأسهم أحمد شوقى الشاعر الكبير ، وكثير من الأشخاص الذين رقى إيعادهم عن البلد، فى العدة من البلد، فى الوقت الذي تاذي وعباس فى إستانبول!

ففكرة أن يرسلوا سعد زغلول وزملاه الثلاثة إلى مالطة، كانت فكرة فيها خبث. . وهي تعنى أنه ما دام النفى قد وقع، فياسعد ويا زملاه : وأنتم لن تمودوا إلى بلدكم ، عقائدين نفوا لم يعودوا . وهذا ما جعل طلبة المدارس في اليوم ذاته ، يخرجون من المدارس ثم اليوم ذاته ، يخرجون من المدارس ثماني تنفى الرجل الذي تعلق عليه مصر ثائرين محتجين متسائلين : سعد زغلول نفى؟ كيف ينفى الرجل الذي تعلق عليه مصر الأمل؟ هذا الرجل بنفى، وينفى إلى سالطة ، سحيث يحكم عليه بالنفى الأبدى، أى بإبعاده بصفة مطلقة وشاملة ، أى أنه لن يعود؟!

أضرب طلبة المدارس العليا والثانوية (وقتها لم تكن هناك جامعات) وهى: المدرسة السلطانية للحقوق، مدرسة قصر العيني للطب، وأيضًا مدرسة التجارة ومدرسة الخديوية، وغيرها.

خرج الطلبة يهتفون بحياة سعد؟ لأنهم لا يطيقون أن يبعد سعد عنهم. الأفكار كلها تعلقت بشخص صار رمزًا للأمة . وشحنة الثورة العاطفية تجسدت في سعد .

يحيا سعد. إلى أين يا سعد. البكاه كان على سعد، لأن أحمد عرابي لما نفي لم يرجع إلا بعد ١٩ سنة ا الإنجليز سوف ينفون سعداً كما نفوا أحمد عرابي. هنا قامت الشحنة العاطفية التي تعتبر الشرارة التي فجرت نورة ١٩١٩. صباح يوم ٩ مارس.

المندوب السامى البريطاني وقتذلك (السير وينجت) ظن أنه يستطيع أن يطفئ الثورة. وكما قالوا فيما بعد: «إيه يعني الثورة؟ مفيش تعبير اسمه الثورة!»

تصدى الإنجليز للطلبة الثائرين. حصل صدام بين الطلبة العزل من السلاح وبين القـوات العسكرية البريطانية، وهى تظن أنها قـوات تتسمى إلى أكبر إمبـراطورية. الإمبـراطورية التى لا تغـيب عنها الشـمس فى المشارق والمغارب، يعنى من كندا إلى أستراليا، ومصر، وإفريقيا والهند! أطلق الإنجليز النار على الطلبة فهاجت المشاعر. سقط القتلي. قتل الإنجليز نحو ١٢ طالبًا مصريًا، واعتقلوا نحو ٣٠٠ طالب، واستيقظ الشعور في القاهرة بعاطفة قوية، فكانت هي الشرارة التي ولدت الناريوم ٩ مارس والأيام التالية.

ثم انضم الفلاحون والعمال والتجار والموظفون إلى الطلاب الثائرين. وصارت ثورة وطنية عارمة، قطمت فيها خطوط السكك الحديدية، وهوجمت دور الحكومة ومراكزها، واحتلها المتظاهرون، وأعلنوا «الجمهورية» في زفتي والميا وأسيوط.

لقد أحست مصر بأن كرامتها تداس وبأن حرماتها تنتهك، فعمت الثورة بلاد القطر كافة. وأخذ الثوار يقطعون خطوط السكك الحديدية التى تستخدمها القوات البريطانية. وقدمت بلاد كثيرة التضحيات من أبنائها وعملكاتها، ومبها: زفتى، العزيزية، البدرشين، المنيا، أسيوط. وظلت أعمال الورة قائمة حتى ٤ إبريل ١٩٢١ حيسما عاد سعد زغلول من الخارج، وانتهى نفيه وغيابه عن الوطن.

0 0 0

المفهوم الشائع لتعبير «الوحدة الوطنية في ثورة ٩٩٩٩» هو أنها الوحدة بين الأقباط والمسلمين، ولكني أطمع في أن أقنعكم بأن مفهوم هذا التعبير أوسع وأشمل من المفهوم الشائع. فنحن الشعب المصرى نسيع واحد وسبيكة واحدة وأمة واحدة. فالوحدة الوطنية ليست أقباطاً ومسلمين فحسب، بل الوحدة الوطنية هي وحدة الأمة، بجميع أحزابها وطائفها وفتاتها وأديانها.

وقد عبر سعد زغلول أصدق تعبير عن مفهوم الوحدة الوطنية الشامل، عندما قال:
«الحق فوق القروة، والأمة فوق الحكومة الأنه استخدم لفظ الأمة للتعبير عن الشعب
المصرى بجميع فئاته السياسية والاحتماعية، بعد أن كان المصريون يقولون نحن رعايا
المطان العتماني، وكانوا يسافرون بجوازات سفر عثمانية. لجمح سعد زغلول في صياغة
واستخدام هذه الكلمة «الأمة» واتفق عليها أعضاء الوفد. ومفهوم هذه الصياغة أننا ننتمي
إلى أمة واحدة، والأمة هي مصر.

* * *

والأمر في تقديري وفي مفهوم ثورة ١٩١٩ ، أن للوحدة الوطنية المصرية في إطارها الواسم الشامل مفاهيم ثلاثة ، تنبئق من تاريخ الشيعب والوطن: المفهوم الأول: هو مفهوم الانتماء إلى الأمة المصرية، ومعناه أننا جميعًا من أكبر كبير إلى أصغر صغير، ننتمي إلى هذه الأمة، ونضحي بكل شيء دفاعًا عنها.

والواقع أنه منذ بدء تجنيد الأقباط في الجيش المصرى سنة ١٨٥٥ في عهد الوالى محمد سعيد، اكتمل الاندماج بين المصريين في واجب الدفاع عن الوطن، ووقف القبطي إلى جانب أخيه المسلم، حاماراً السلاح في وجه العدو المشترك. وتساوى الاثنان في حماية الوطن والتضحية من أجله.

وظهر الانتماء الوطنى يعلن عن نعسه في وضوح خلال الثورة العرابية. فعندما تألف الخورت العرابية. فعندما تألف الخورة العرابية، فعندما تألف الخورة العرابية، وكان من المرابية، وذكر في البند الخامس من برنامجه أنه الحزب سباسي لا ديني، فإنه مؤلف من رجال مختلفي الاعتقاد والمذهب، وجميع النصاري واليهود ومن يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها ينضم لهذا الحزب، فإنه لا ينظر لا عتلاف المعتقدات، ويعلم أن الجميع إحوان، وحقوقهم في السياسة والشرائع متساوية».

ودخل مجلس النواب، الذي تألف وفقًا لدستور الثورة العرابية في سمة ١٨٨١ ، ناتبان قبطيان .

ومنذ ذلك الوقت، برز مفهوم «الانتماه الوطني» و «الجامعة الوطنية» ويقى علامة من علامات الحياة السياسية المصرية.

ولما اندلعت ثورة ١٩١٩، اتفق الجميع في الاتجاه والشعور والعمل: السلطان والأمراء والفلاحون والموظفون والتجار والمثقفون ورجال الدين والفن.

فالسلطان أحمد فؤاد ، الذي عين من جالت الإنجليز ، كان له شعوره الوطني . وبالرخم من وقوفنا ضد استبداده ، فإننا نؤكد أنه كان وطنيا منتميًا إلى الأمة المصرية . وفي جميع المراحل التي مرت بها ثورة ١٩١٩ ، كان السلطان فؤاد يستقبل من يقصده من الشعب ويستمم إليه .

وهذا الأمر ينطبق على جميع أمراء مصر بلا استثناء: محمد على توفيق، وهو ابن الحذيو توفيق وأخو عباس، كان يستقبل في بيته سعد رخلول والقائمين بالحركة. والأمير عمر طوسون في الإسكندرية، نشأت في قصره الوفدية. والأمير كمال الدين حسين ابن السلطان حسين، والذي عرضت عليه السلطنة فأمي أن يفعل، كان يستقبل سعد باشا والأمير يوسف كمال، تزعم يوم ١٣ نوفمبر ١٩٢٠، الحفل الذي أقيم بفندق تسرد بالقاهرة، في الذكرى الثانية ليوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، وألقى فيه خطبة فياصة أدهشت الحاضرين. والأمير عباس حليم، كان وفديًا، وانشرك في الحركة الوطنية لغاية سنة ١٩٢٠. وحينما وقع الخلاف بين الملك فؤاد وعباس حليم على اللمستور، انضم عباس حليم إلى الوفد، فسحب منه لقب النيل. فأطلق عليه الوفد لقب الشريف، وظل شريفًا.

وهذه الواقعة أذكرها من مذكرات فخرى بك عبدالنور، وهى جزء لا يتجزأ من تاريخ مصر. أحد الأمراء الذين جاهدوا وضحوا وبذلوا الجهد الكبير في سبيل الحركة الوطنية خاصة في أثناء ثورة ١٩٩٩ ، كان اسمه الأمير عزيز حسن، حفيد الخديو إسماعيل. كثر نشاطه في الحركة الوطنية واندمج في الشعب. تضاطه في الحركة الوطنية، واندمج في الشعب. تضايق الإنجليز منه، فأرسلت إليه السلطة العسكرية الإنجليزية، يوم ٣ يوليو سنة ١٩٧١ ، تبليغًا مع أحد الضباط الإنجليز ومندوب من ورادة الذاخلية، مأن يسافر إلى الخارج قبل يوم ١٩ يوليو منة لوباء بالاستكار. وأذاع الأمير بيانًا على الأمة يقول فيه:

قاما وقد حالت القوة يبنى وبين البقاء في صفوف المدافعين عن حقوق الوطن العزيز ، فإنى أدعو جميع أعضاء اللجنة برياستى (جنة الدفاع عن الحريات) لحضور الاجتماع المحدد له يوم ١٤ الجارى بمنزل سعادة بركات باشا (ابن أخت سعد باشا) لمواصلة عملهم السياسي في خدمة بلادنا بالطرق المشروعة، وأن يحافظوا على المصلحة العامة للحافظة كلها، فإننا على الحق . وما دمنا كذلك فائله معناء والتجاح حليفنا».

وقد سافر الأميريوم ٧ يوليو ١٩٢١، في تظاهرة توديع شعبية، تقدمها سعد زغلول. هكذا كان موقف الأمراء، الذين ملأت الوطنية قلوبهم.

نتحدث عن الطرف الآخر وهر الفلاحون. لقد انضموا إلى الحركة الوطنية بالإجماع ولا أويد الاستفاضة فيما حدث في القرى من أحداث ومن جرائم ارتكبها الإنجليز يندى لها الجبين. إن عدد الذين قتلوا وتالوا الشهادة يتجاوز ١٩٠٠ مصرى. قتل لم يحدث في تاريخ مصر، منذ دخول السلطان سليم الأول مصر سنة ١٥٥٧ ، والحرمات انتهكت. والكتاب كتبوا بإفاضة: نجيب محفوظ كتب. فكرى أباظة كتب الضاحك الباكى؟ وغيرهما كثيرون

وعا يذكر أنه في يوم الثلاثاء ٤ أكتوبر سنة ١٩٢١، أقام مصطفى بكير بك عضو الوفد المصرى فيما بعد حفلة ريفية في بلدة سندوه، للنواب البريطانين الأحرار الذين دعاهم سعد زغلول، في حركة بارعة لزيارة مصر، لكي يشاهدوا بأنفسهم مدى انضمام الشعب خركة الولد. فوقف فلاح ريفي حافى القدمين، وألقى أمامهم كلمة وطنية رائمة، أثرت في نفوس الحاضرين. وهي إن دلت على شيء، فإغا تدل على تضامن أبناء هذه الأمة جميمًا على اختلاف طبقاتهم في حب بلدهم. قديقال إن الأمراء انصموا للثورة رعاية لصالحهم، فماذا نقول عن الفلاحين الحفاق، الذين اندمجوا في التورة مثل الأمراء تمامًا؟

إن تكاتف الأمراء والفسلاحين جنبًا إلى جنب في الشورة، يدل على أن أبناه الأسة جميعًا، باختلاف طبقاتهم وظروفهم الاجتماعية، انضموا للحركة الوطنية . . فلاح ريفي حافي القدمين يقف ويقول محن نويد سعد باشا والاستقلال، مهما نلاقي في سبيل ذلك من عست وصضار . رؤساء الوزارات والوزراء تعاونوا مع قادة التورق، ومنهم حسين رشدى باشا وعبدالخالق ثروت ماشا وغيرهما . ومافعل أضيرت مؤقتًا جميع طبقات الأمة : الأمراء والوزراء والفلاحين والموظفين الذين انضموا للحركة الوطنية .

الموظفون: قاموا بعمل جرى»، عملوا إضرابًا لمدة ٢١ يومًا. وصارت الدولة بلا موظفين. وأصبح الإنجليز في حيرة: كيف يحكمون هذا البلد؟

التجار: لما جاءت لجمة تقصى الحقائق البريطانية (لجنة ملز) إلى مصر، قاطعها التجار وسائر فشات الشعب، وأحالوها إلى الزعيم سعد في باريس. وأغلق الشجار أبواب محلاتهم، غير عابتمين بالخسارة المادية، في سبيل الكسب السياسي الوطني.

المشقفون: النهضة التقافية التي نعيش فيها الآن، هي من تتاتج ثورة ١٩٩١: طه حسين، عباص العقاد، توفيق الحكيم، عبدالقادر حمزة. . كل الكتاب الذين كانواعلي رأس المثقفين تعاطعوا مع الثورة، وتسحنت نفوسهم بجيادتها وأهدافها وأطال الله في عمر بجيب محفوظ، الذي يتغني إلى الآن بأمجاد ثورة ١٩١٩.

رجال الدين: جميع رجال الدين مسلمين كانوا أو أقباطًا، انضموا للحركة الوطنية: الشيخ البكري والشيخ أبو الوفا بنجع حمادي وأسرة الشيخ على يوسف، انضموا للحركة الوطنية.

الأزهر: كان قلعة من قلاع الحركة الوطنية. وظلت هذه القلعة قائعة وصامدة متلما حدث في شهر أكتوبر سنة ١٧٩٨، وامتدت أمجاد الأزهر إلى ثورة ١٩٩٥، واصطبغت بصبغتها. القمص مرقص سرجيوس، القس القبطى، يخطب على منبر الأزهر. والشيخ أبر العيون يخطب في كاتدرائية الأقباط! ما هذه الروعة!

رجال الفن: سيد درويش يغني بلادي بلادي.

المثالون: محمود مختار نحث تمثال نهضة مصر، بوحي وتعضيد الوقد وسعد زخلول. والمسارح كلها عبرت عن مكنون ما في صدر هذه الأمة العريقة.

. . .

المقهوم الثانى للوحدة الوطنية، هو المقهوم الدينى، أى الوحدة بين الأقباط والمسلمين. وبداية نقرل إن الحق ما شهدت به الأعداء. فقد احترف اللورد كرومر، المعتمد البريطاني في مصر، بقشل سياسة فقرق تسدة البريطانية فيها، وكتب أن الأقباط كانوا يواجهون الإنجليز بشاعر خالية من الصداقة، وأنه لم يجد أى فارق بين سلوك الأقباط والمسلمين في الأمور المامة. وأكد كرومر أن الفارق الوحيد بين القبطى والمسلم، هو أن الأول يصلى في كتيسة، والثاني يصلى في مسجد، أى أن الاحتلاف الوحيد بين الأقباط والمسلمين هو اختلاف المقبدة اللتينية، الذي لم يؤثر على انتمائهم الوطني.

وكنان سعد زغلول يرى في اعتماد مصر على شعمها وحده، بشقيه: الأقباط والمسلمين، الطريق الصحيح للعمل الوطني في سبيل الحصول على الاستقلال. ولهذا كانت الوحدة الوطنية لديه، أساسا راسخًا لمحاربة الاحتلال البريطاني.

وتألف الوفد في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على أساس مصرى جامع لكل فشات وهناصر الأمّه المناسبة المتحدد وويصا واصف وتوفيق الأمّه ، فبادر الأقباط بالانضمام إليه ، وسارع فخرى عبدالنور وويصا واصف وتوفيق أندواوس، لمقابلة سعد زغلول ، الذى رحب بانصمام عملى الأقباط إلى الوفد . وكان أولهم واصف غالى ، ثانى أبناء بطرس غالى ، رئيس الوزراء الذى اختيل سنة ١٩١٠ وكان موجودا في باريس . فلمه باليه سفير بريطانيا في باريس ، وقال له . كيف تضع يدك في يد من قتلوا أباك؟ فرد واصف غالى قائلاً : هذا خير لى من أن أضع يدى في يد من قتلوا وطنى !

ثم انضم إلى الوفد سينوت حما عضو الجمعية التشريعية ، وجورج خياط من كبار أعيان أسيوط، وحلفا اليمين يوم ٢ من ديسمبر ١٩١٨ . وسأل جورج خياط، سعد زغلول عن مصير ومركر الأقباط بعد انضمامهم للوفد. فأجاب سعد: قاطمئن، إن للأقباط ما لنا من الحقوق، وعليهم ما علينا من الواجبات، على قدم المساواة،

ومنذ ذلك اليوم، انضمت الأغلبية الساحقة من الأقباط إلى الوفد، واندمجوا في تشكيلاته كافة. والذي يتأمل في أسماء أعضاء التشكيل الأول للوفد، وفي أسماء لجانه القيادية المنافية وأخزابه المنافية وأخزابه المنافية وأخزابه ونشابه الله وتنظيماته وأخزابه وفشاته وطوائفه . وقد انصهروا جميعًا في وتقة ثورة سنة ١٩١٩ ، فكانوا خير مثال للوحدة الوطنية بمنهومها الشامل . كما يتأكد من أن الوفد كمؤسسة سياسية بني على أساس مصرى واحد جامع ، وتألفت قيادته وقواعده على مبدأ المواطنة دون الدين . ولم يحدث أي موقف من أعضائه يحمل شبهة التفرقة الطائفية . وكانت الخلافات بين الأعضاء لأسباب لا شأن لها بالدين .

وقد نختلف في تقدير الدور الذي لعبه الوفد كقائد للحركة الوطنية، وما أتجزته ثورة ١٩١٩ . ولكن ما لا يوجد خلاف عليه أنه هو دور الوفد في مزج قوى الأمة المصرية في كيان واحد على قاعدة المواطنة .

فإذا كان هذا هو كل إنجاز الوفد وثورته في سنة ١٩١٩ ، فكفي به مغنما ، إذ عصم الأمة المصرية من شر الانقسام ، وأقام وحدتها على أساس عقلي رشيد، فأفسد مؤامرات قوى الاحتمال البريطاني ، وأرسى أسس الدولة وتنظيمات المجتمع ، ومكن للتطور الاجتماعي من أن يجرى على أساس سليم .

وفى تظاهرات ثورة ١٩١٩، وأعمالها للجيدة كافة، ظهرت الوحدة بين الأقباط والسلمين. فوراً وبكل وضوح. هتف الجميع. (مصر والأهالى والأفكار)، بعوان ذى دلائة يقول: «الوطبية ديننا والاستقلال حياتنا». وهذا يعنى أننا اجتمعنا فى وطن واحد، وصارت الوطنية هى ديننا الواحد المشترك. وعبر مكرم باشا عبيد عن هذا المفهوم عندما قال: «أنا مسلم وطنا ومسيحى دينا». وهكذا، فإن الإحساس الوطنى، الملىء بالطهارة والانتحازة والإخلاص والتقانى، جعل المسلمين يحسون أنهم أقماط، وأحس الأقباط أنهم مسلمون.

غير أنه كان من مفتريات السلطات البريطانية على تورة ١٩١٩، أنها حركة قوامها التعصب ضد الأوريين، وإثارة النمرة الدينية ضدهم، فكان في التفاف الأقساط حول سعد وتفانيهم في تأييده، أبلغ تكليب لهذه الفرية.

وفي اجتماع لسعد زغلول بالصحفيين الإنجليز والأمريكيين، في باريس وجه إليهم خطابًا قال فيه: «ادعوا أن الحركة دينية، ولكنهم رأوا رأى العيان أن مسيحيم مصر ومسلميها متحدون أتحادًا متين العرى، وأن المسيحيين كانوا في مقدمة القائمي بالمظاهرات، وكان منهم من راح بين أوائل الشهداء برصاص الجنود البريطانية وإنكم لتجدون اليوم بين أعضاء الوفد المصرى الذين يتشرفون باستقبالكم اليوم في ضيافتهم خمسة من المسيحيين. وقد كان قسوس الأقباط يقومون بالدعوة الوطنية في جميع جوامع القاهرة وعواصم الأقاليم، وكان شيوخ المسلمين يفعلون ذلك في الكنائس؟.

ومن المعروف أن ويصا واصف وواصف بطرس غالى، وهما من أعصاء الوقد المعرى، كانا يشرفان على أعمال الدعاية للمطالب الوطنية في باريس، لإثقانهما اللغة الفرنسية. وكان واصف غالى في خطبه يحرص على القول: «لم يعد للمصريين قاطبة إلا إيمان واحد وعقيدة واحدة ودين واحد هو دين الوطنية».

ريسجل مصطفى أمين فى ذكرياته أن أعضاء الوفد من الأقباط ظلوا صامدبن إلى جوار سعد زخلول . أكثر من كثير من أعضاء الوفد المسلمين

الفعندما اختلف سعد مع أغلبية الوفد في باريس، في شأن قبول مشروع ملنز الذي كان حماية مقنعة. كان حماية مقنعة منهم من كان حماية مقنعة . كانت الأغلبية التي تمثل المعتدلين؟ مؤلفة من ثمانية: سبعة منهم من المسلمين هم: محمد محمود وعلى ماهر وحافظ عفيفي وعبداللطيف المكباتي وعبدالعزيز فهمي ومحمد على علوية ولطفي السيد، وقبطي واحد هو ويصا واصف. وكان الأقلبة التي وقفت إلى جانب رأى سعد المتطرف؟ مكونة من عصوين اثنين كلاهما من الأقباط، وهما واصف غالى وسيوت حنا!

وعندما نفى الإنجليز سعد زغلول فى سنة ١٩٢١ إلى سيشل، كان البيان الذى أصدره الوفد احتجاجًا على نفيه بتوقيع خمسة أعضاء فقط، فيهم مسلم واحد هو مصطفى النحاس وأربعة من الأقباط هم واصف غالى وسينوت حنا وويصا واصف ومكرم عبيدا

وأعضاه الوفد الذين نقاهم الإنجليز إلى سيشل كانواستة، أربعة منهم من المسلمين هم سعد زغلول وفتح الله بركات ومصطفى النحاس وعاطف بركات، واثنان من الأقباط هما سينوت حنا ومكرم حبيد!

وأعصاء الوفد الذين حكم عليهم بالإعدام كانوا سبعة، ثلاتة من المسلمين هم: حمد الباسل ومراد الشريعي وعلوى الجزار، وأربعة من الأقباط هم: مرقص حنا وواصف غالى وجورج خياط وويصا واصف!

وأعصاء الوفد اللين تفاهم الإنجليز إلى الصحراء في معسكر المحاريق كانوا سبعة ، أربعة من المسلمين : المصرى السعدى والسيد حسين القصبي ومحمد نجيب الخرابلي والشيخ مصطفى القاياتي، وثلاتة من الأقباط هم · فخرى عبدالنور وسلامة ميخائيل وراغب إسكندر،

ولهذا، كان سعد زعلول محقّاً في إصراره على أن يشترك الأقباط في قيادة التورة، فقد تحملوا أكتر من نسبتهم العددية في أخطارها. وهذا يفسر أنه عندما ألف سعد زغلول وزارته سنة ١٩٣٤، اختار وزيرين من الأقباط، دون أن يلتزم نسبتهم العددية.

ويروى مصطفى أمين، أنه عند تأليف اوزارة الشعب سنة ١٩٢٤، تقدم سعد زعلول إلى الملك فواد بقائمة الوزراء. فأحصاهم الملك، وقال لسعد: إن عدد الوزراء عشرة. والتقاليد تقصى بأن يكون منهم تسعة مسلمون وقبطى واحد. وليس ثمانية من المسلمين واثنين من الاقباط. مرقص حنا بك وزير الأشغال، وواصف غالى أفندى وزير الخارجية. فقال سعد: هذه وزارة ثورة لا وزارة تقاليد. عندما نفى الإنجليز زحماء الثورة إلى جزيرة سيشل، كانوا أربعة مسلمين واثنين قبطين. وعندما حكموا على بعض قادة الثورة بالإعدام، كانوا أربعة أقباط وثلاثة مسلمين. وعندما أطلقوا علينا الرصاص فى المظاهرات، لم يراعوا النسبة بين الأقباط والمسلمين. ولهذا فنحن لا نراعى هذه النسبة.

وظل الوفد بعد ذلك غير ملتزم بالنسبة العددية بين الأقباط والمسلمين. ودأب في وزارانه على تميين وزيرين اثنين من الأقباط، من مجموع ٩ أو ١٠ وزراء في كل وزارة وتقلد بعض الوزراء الأقباط ورارات سيادية مثل الحربية والخارجية والمالية. أما الوزارات غير الوفدية، التي لا تمثل الأمة المصرية بأمانة، فقد غلب على تشكيل كل منها أن يشمل وزيراً قبطيا واحداً، رغم زيادة عدد الوزراء الذي وصل إلى ١٥ وريراً.

0 0 1

المفهوم التالث هو المفهوم الاجتماعي للوحدة الوطنية، وهو مفهوم عظيم، فأين المرأة المصرية في ثورة ١٩٩٩

لقد نادى قاسم أمين بتحرير المرأة . كانت المرأة حبيسة البيت ولا تدخل المدارس. وأول مدرسة بنات في العباسية ، كان اسمها بنات الأشراف. نبوية موسى كانت رائدة في تعليم البنات . كانت تسكن أمام منزلنا في العباسية . كنا ننظر لها ونقول: «دى الست اللي بتعلم البنات ، دى صاحبة رسالة مقدسة» . الفتاة المصرية حرمت من التعليم ومن الثقافة أي من الحياة ، فلما جاءت ثورة ١٩٩١ ، حررت المرأة وطبقت آراء ومفاهيم قاسم أمين . وحدث في أثناء هذه الثورة، أن وقفت الآنسة فكرية حسنى تلقى خطابًا وعلى وجهها حجاب. فتقدم سعد زخلول إليها أمام الألوف، ورفع الحجاب عن وجهها، ولـم تتمالك الجماهير نفسها فصفقت استحسانا لعمل سعد زخلول، الذي صار بمثابة أمر من قائد الثورة، بنزع الحجاب من أوجه النساء.

العمال والثقابات: أول نقابة في مصر أنشئت في عهد وزارة سعد زخلول سنة ١٩٢٤ ، بقيادة عبدالرحمن فهمي ، الذي كان قد حكم عليه بالإعدام ، ثم أفرج عنه سنة ١٩٢٤ ، فأعد يولف نقابات العمال .

وأصدرت وزارة الوفد سنة ١٩٤٣ ، قانونين، هما:

١ .. قانون نقابات العمال : وقتها لم يكن للعمال نقابات.

٢ ـ قانون عقد العمل الفردى وهو يعنى أن الفرد يرتبط مع صاحب العمل بموجب
 عقد، مازم للطرفين.

. . .

أستطيع القول إن ثورة ١٩١٩، حققت أغراضها بصورة بديعة.

وقد لجأت إلى بعض المراجع الأجنية المحايدة أحدها نشر سنة ١٩٥٠ _ وهو يقول: «إن أحسن ثورة تجحت في القرن العشرين هي ثورة سنة ١٩٩١ بقيادة سعد زغلول». لماذا؟ لأن الثورة المصرية كانت قدوة للهند وتونس والمغرب وأيرلندا وغيرها، في الكفاح من أجل الاستقلال!

ولنأخذ مشلاً، الهند، لما نادى ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في يناير سنة ١٩٩٨، بحق الشعوب في تقوير مصيرها، كان خاندى راجعًا من جنوب إفريقيا، مؤمنا بحق بلده، وأخذ يفكر في المطالبة بالاستقلال. وتابع خطوات سعد زغلول. وكان دائمًا يقول إن سعد زغلول هو معلمه. فحين قامت ثورة ١٩١٩ في مصر، كانت مثالاً يحتذى للهند، في توحيد جميع طوائف الشعب وطبقاته ومنظماته وأديانه، في مواجهة سلطات الاحتلال.

. . .

مثراف آخر عن الوفد وثورة ۱۹۱۹، هو مصطفى أمين، كتب فى نقديمه لمدكرات فخرى عبدالنور، أحد الناضلين فى ثورة ١٩١٩، يقول: إنه عندما ألف سعد زغلول الوفد، نظمه في طبقات من القادة، إذا نفيت الطبقة الأولى، برزت الطبقة الثانية لتتولى الزعامة. وإذا أصدمت الطبقة الثانية وقفت الطبقة الثالثة تقود المعركة، دون أن تتوقف لحظة واحدة. . وهكذا، كل فريق يسلم العلم إلى الفريق الذي يليه . وكل عضو جديد يدخل القيادة وهو يعلم أنه في طريقه إلى المشنقة أو الاعتقال أو مصادرة الأموال، دون أن يتردد.

وقد قامت أربع «طبقات» وقدية قيادية، فيما ين ٢٩ ديسمبر ١٩٢١، لما نفى سعد زغلول إلى سيشل، حتى عودته سنة ١٩٢٣، الطبقة الأولى تألفت من أعضاء الوفد الدين نفوا معه. وكانت تضم إلى جانبه: فتح الله ركات باشا وعاطف بركات بك، وحبيبه وصديقه وموضع ثقته مصطفى التحام بك وسينوت حنا مك والأستاذ مكرم عبيد. المسلمون أربعة والأقباط أثنان، وفي يوم نفيهم بقى واصف غالى بحفرده، فأصدر بيانا إلى الأمة قال فيه: «إن في ميدان للجد والتضعية لتسما للجميم»، ثم قبض عليه ا

الطبقة الثانية تألفت من صبحة ، أربعة من الأقباط وتلاثة من السلمين هم: حمد الباسل، ويصا واصف ، جورج خياط ، مرقص حا ، علوى الجزار ، مراد الشريعي الباسل ، ويصل واصف ، جورج خياط ، مرقص حا ، علوى الجزار ، مراد الشريعي وواصف بطرس غالى . وقد وقعوا قرار الوفد مالمقاومة السليبة لبريطانيا . وحكم عليهم بالإعدام ، فهتفوا قاتلين : «غوت وتحيا مصر» اوقال حمد الباسل : «لكم أن تحكموا عليا ، ويس لكم أن تحاكم مونا» . ثم خفف الحكم عليهم إلى الحبس سبع سنوات والغرامة .

وقامت الطبقة الثالثة التي ألفها المصرى السمدى من : حسين القميى وسلامة ميخائيل ومحمد الغرابلي وراغب إسكندر وفخرى عدالتور ومحمود حلمي إسماعيل وعبدالحليم اليبلي . وقبض عليهم وقدموا للمحاكمة العسكرية .

واعتقلت السلطة المسكرية البريطانية عبدالرحمن فهمى ومصطفى القاياتى وفخرى عبدالنور ومحمود فهمى النقراشى وفجري عبدالنور ومحمد بجيب الغراملى ومحجوب ثابت وعبدالستار الباصل وحسن بس وغيرهم.

و تألفت الطبقة الرابعة من: حسن حسيب وعلى الشمسى وسلامة ميخاليل وحسين هلال وعطا عفيفي وعبدالحليم البيلي ومصطفى بكير وإبراهيم راتب. وأصدروا بيانًا إلى الأمة بالمثابرة على الجهاد.

وكانت جماهير الشعب تنقاد لبيانات الوقد كلها، دون النظر لشحص أو دين من أصدرها، إعانًا، وثقة بالوقد: المداً والرسالة! أربع "طبقات» توالت في رفع علم الجهاد الوطني، ثم جمعها سعد زغلول في قائمة واحدة، صدر بها قرار في سبتمبر ١٩٢٣ بتمثيلها هيئة الوفد الكاملة. ودحلت المركة الانتخابية، ففاز الوقد فيها فوزًا ساحقًا.

فما أن صدر النمستور في إيريل ١٩٢٣، كتمرة من تمار ثورة ١٩١٩ حتى بدأ الإعداد للمعركة الانتخابية لتشكيل مجلس النواب الأول. واستمرت المعركة حتى ١٢ يناير ١٩٧٤.

وشكل الوفد لجانا عامة في المدن والبنادر والأقاليم، انتظيم حركة الانتخابات واختيار المرشحين والفت اللجان العامة لجانًا فرعية. وتكونت كل هذه اللجان تطبيقًا لمبادئ الوفد على أساس مصرى وطنى جامع ، دون تفرقة بين مسلم وقبطي .

وتقدم الوفد إلى الانتخاب بقادته الأكفاء دون النظر إلى ديانتهم. وفي بعض اللجان، تقدم الوقد بحرشح ليس له في دائرة المرشح لها عصبية عائلية أو دينية، مثل ويصا واصف، الذي رشح بالمطرية - دقهلية، وهو من أبناء وسط الصميد، وليس له عصبية أو مصالح بالمطرية، وكان الهدف من هذا الأسلوب تغليب الاتجاء السياسي للمرشح على الدين والمسالح المادية والعصبية العائلية.

ولما اتبع الأحرار الدستوريون منافسو الوقد الأساسيون -خطة إثارة العصبية العائلية والنينية لصالح مر تسحيهم، وهاجموا المرشحين الأقباط لارتباطهم بالوفد، وحاولوا إثارة النينية لصالح مر تسحيهم، وهاجموا المرشحين الأقباط لارتباطهم بالوفد، وحاولوا إثارة حالنامة ميخائيل ومكرم عبيد وراغب إسكند، رافعين مبدأ الوفد وعارساته القائمة على الأخوة الوطنية والمساواة بين المصريين جميعاً دون تفرقة بين قبطي ومسلم . وكان الناخبون على درجة عالية من الوعى، أفشلت خطة الأحرار الدستوريين، وأعلت مبدأ الوفد وخطته . ومن هنا ترادفت التفرقة الدينية مع العداء للوفد، وترادف الانتصار المبدأ الوفد وسياسته مع رفض الفرقة والانقسام .

ولما عاد سعد زغلول من المنقى فى أثناه سير المعركة الانتخابية، أحس بما يدور فيها من تبارات . وتحدث عنها فى أول خطبة له بالقاهرة يوم ١٩ سبتمبر ١٩٢٣، فقال :

قإن النهضة الأخيرة امتازت على سابقاتها بأنها أوجدت هذا الاتحاد المقدس بين الصليب والهلال. هذا الاتحاد المقدس بين الصليب والهلال. هذا الاتحاد الذي أرجو مصر جميعها ألا تتهاون فيه فإنه فخار هذه النهضة وهو حمادها. وهو الدي اضطرب له خصومناء إذ أسقط من أيديهم حجة كانوا يعتمدون عليها كلما أردنا تحوير رقابنا من النير الذي وضعوه في أعناقنا. يقول خصومنا

إننا حماة الأقلية فيكم لأنكم قوم متعصبون، فلابد من أن نبقي بينكم لحفظ العدل فيكم!! هذه الحجة سقطت باتحادكم. ولكنهم الآن انتهزوا فرصة الانتخاب لينوا الانقسام فيكم، فاحذروا هذه الدميسة. واعلموا أنه ليس هناك أقباط ومسلمون، ليس هناك إلا مصريون فقط ومن يسمونهم أقباطا كانوا ولا يزالون أنصاراً لهذه النهصة وقد ضحوا كما ضحيتم، وعملوا كما عملته، وبينهم أفاضل كثيرون يمكن الاعتماد عليهم فاحثوا التراب في وجوه أولئك الدساسين الذين يفرقون بين مصريين ومصريين. إنه لا امتياز لواحد على آخر إلا بالإخلاص والكفاءة. فيهم من هو أجرأمنا، وفيهم من هو أفضل من كتير منا. أقول هذا لأني أقول الحق، ويجب على زعيمكم أن يقول الحق. لقد برهنوا في مواطن كثيرة على إخلاص شديد وكفاءة نادرة. وأفتخر (أنا الذي شرفتموني بدعوتي زعيمكم) بأني أعتمد على كثير منهم، فكلمتي ووصيتي فيكم أن تحافظوا على هذا الاتحاد القدس، وأن تعرفوا أن حصومكم يتميزون غيظًا كلما وجدوا هذا الاتحاد متينا فيكم. ولولا وطنية في الأقباط وإخلاص شديد لتقبلوا دعوة الأجنبي لحمايتهم، وكانوا يفوزون بالجاه والمناصب بدل النفي والسجن والاعتقال، ولكنهم فضلوا أن يكونوا مصريين معذبين محرومين من المناصب والجاه والمصالح، يسامون الخسف ويذوقون الموت والظلم، على أن يكونوا محمين بأعدائهم وأعدائكم. هذه المزية يجب علينا أن نحفظها وأن نبقيها دائمًا في صدورنا وإني أفتحر كل الافتخار كلما رأيتكم متحدين متساندين، محافظوا على اتحادكم،

ويوم ٢٣ سبتمبر ١٩٢٣ ، زار سعد زغلول دار الطريركية القبطية . وألفي خطابًا قال هيه : «إن الاتحاد أساس نجاحنا وعماد مستقبلنا ، ولا فرق مطلقًا بين مصرى ومصرى» . ثم قال إنه يسره أن تكون مقاعد البرلمان علوءة بالأكفاء سواء كاموا مسلمين أو أقباطًا.

وقد انتصر الوفد انتصارا هاتلاً في معركة انتخاب ١٩٢٣. ونجح من رشحهم ـ ومن انضموا إليه ـ جميعًا، مسلمين كانوا أو أقباطا، فقد حصل الوفد على ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢١٤ مقعدًا. بينما لم يفز الأحرار الدستوريون بغير ستة مقاعد، وفاز الخزب الوطني بأربعه مقاعد فحسب. وكان عدد الأتباط في المجلس النيابي ٢٦ عضوًا. بنسبة ٨٪ تقريبًا، وكلهم من الوفدين.

ويلاحظ طارق البشرى أن الانتخابات التي يحصل فيها الوفد على الأغلبية، يرتفع فيها عدد الأقباط إلى رقم كبير، بنسبة تتراوح بين ٨/ و٥، ١٠/ والمكس بالعكس صحيح، فعدما يقاطع الوفد العملية الانتخابية أو لا يظفر فيها بالأغلبية، يقل عدد الأقباط في محلس الواب، وتتراوح نستهم بين ٥، ٢٪ وه، ٤٪ فحسب كانت انتخابات ١٩٢٣ مرة ونزيهة. فقد رشح فيها رئيس الوزراء يحيى بانما إبراهيم في الشرقية ، ورشح أمامه أحمد أفندى مرعى والدسيد مرعى. ففاز أحمد مرعى وسقط رئيس الوزراء . وهنا دليل على حيادية الانتخابات ونزاهتها ، وكيف كان المصريون يعترمون بعضهم البعض ، ليس فقط في المقاهيم الوطنية ، ولكن في المفاهيم الدستورية أيضًا .

0 0

ولا أستطيع أن أثرك هذا الفرصة دون أن أرد على بعض من قال عن ثورة ١٩١٩ إنها لم تحقق شيئًا ، أو إنها كانت محرد هوجة .

أنا محام، ولكني لا أترافع عن ثورة ١٩٦٩. إن ما رأيناه وسمعماه وهشناه وما تجيش به عاطفتنا الوطنية، يسجل هنا بعض ثمرات هذه الثورة.

 أول ثمرة من ثمرات كفاح الوفد، إعلان إلغاء الحماية البريطانية العظمى التي تالت إنها سوف تطفئ نار هذه الثورة ببصقة، أعلن إلغاء الحماية البريطانية في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٧، استجابة لطلب ثورة ١٩١٩.

٧- الاستقلال: في تصريح فبراير ١٩٢٢، اعترف بريطانيا بحصر قدولة مستقلة ذات سيادة. تو تم نصت معاهدة ١٩٢٦، على أن مصر دولة مستقلة ، وحددت ٢٠ سنة للجلاء. ورحل الإنجليز فعلا سنة ١٩٥٦، في الموعد الذي حددته المعاهدة التي وقعها مصطفى النحاس.

٣-جلاء الموظفين البريطانيين عن مصر، في ستتي ١٩٢٧ و ١٩٢٣، عدما استأثروا أربعين عاصًا بالسيطرة على الإدارة المصرية. كان عندهم نحو ٤٠ ألف بريطاني يحكمون مصر ويديرون مرافقها: وزارة الداخلية، وزارة المالية، السكك الحديديدة، والرى.

ع-صدر الدستور سنة ١٩٢٣، مقرراً سلطة الشعب وحقه الشرعي في حكم نفسم
 بنفسه ، محددا حقوق المصرين وحريتهم السياسية .

بناء على الدستور، صدر قانون الانتخاب، وأجريت في أواخر سنة ١٩٢٣ عملية
 انتخاب عثلى الشعب في البرلمان. كانت انتخابات نزيهة ومحايدة وعنوانًا للديمقراطية
 بمناها السليم. وتألف المجلس النيابي سنة ١٩٧٤.

- ٦ ـ لم يكن لنا وجود في عصبة الأم. ويعدما اعترفت بريطانيا باستقلال مصر في معاهدة
 ١٩٣٦ ، قبلت مصر عضوا في عصبة الأم، وكانت أول دولة من دول الشرق الأوسط
 تدخل عصبة الأم سنة ١٩٣٧ . حدث ذلك في عهد وزارة الوفد، وكان وزير الخارجية
 واصف باشا غالي.
- ٧ _ إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، بموجب معاهدة «مونترو» الدولية في ٨ مايو صنة ١٩٣٧ ، وإطلاق سلطة مصر في التشريع. وقبل الإلغاء، كان أي كونستابل لابس طربوش مالطي أو من قبوص، يستطيع إرهاب المصريين في الإدارة المصرية بحكم الامتيازات الأجنبية.
- ٨_إزالة آثار الرقابة التي فرضتها الدول على المالية العامة المصرية، بإلغاه فصندوق
 الدين، من الذي ألغي ديون مصر من أيام الخديو إسماعيل؟ الوزارة الوفدية الوطبية
 في سنة ١٩٤٣، وزارة الوفد عملت القرض الوطني، جمعت من المصريين ١٠٠ مليون جنيه، وسددت ديون الحديد إسماعيل.
- إلغاء (المحاكم المختلطة)، وتقرير سيادة القضاء الوطني وحده، على جميع المقيمين
 بأرض مصر بلا استثناء.
- ١ التعليم العام: الوفد أول من استحدث للجائية عام ١٩٢٤ . وطبقها أولاً في التعليم الإلزامي ثم التعليم الابتدائي ثم الثانوي . ولما كان الدكتور طه حسين وزيراً للمعارف في وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ ، قال «التعليم كالماء والهواء» .
- ١١ التعليم العالى: أول جامعة أنشتت فى مصر سنة ١٩٣٧ . وأطلق عليها جامعة الملك فواد. وفى سنة ١٩٤٧ ، أنشأ الوفد جامعة الإسكندرية . عبارة سمعتها من ورير المحارف الدكتور طه حسين ، بينما كنت مستشاراً له . فيا سعد لقد أنشتت حامعة الإسكندرية وجيوش روميل تدق أبوابها . في الوقت اللك كانوا يقولون فيه فإلى الأمام يا روميل ، وزارة الوفد كانت تقيم جامعة الإسكندرية ثم أنشأ الوفد سنة الأمام يا جامعة عين شمس ثلاث جامعات أنشأها الوفد، وأعد لها نظامها وأساتذتها وطلابها ومقارها .
- الغت ورارة الوفد سنة ۱۹۲۶، نظام السخرة، الذي كنان موجودا منذ أيام الحديو إسماعيل. و يجوجيه كان الحاكم يجند الشياب في الأعمال قسراً.

- ١٣ مد الريف المصرى بالمياه النقية . من فعل ذلك؟ عبدالواحد الوكيل سنة ١٩٤٢ ، وحصلت الوحدات الريفية الصحية في البلاد كافة على المياه .
- ٤١ ـ إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ : ونحن في عنفوان الثورة نهتف اتحيا مصر ٩ و «الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا»، يطلع علينا طلعت حرب أفندى (أطلق عليه لقب البكوية تعطفًا) قاتلاً لا بد من أن نحر و الاقتصاد المصرى. وينشئ بنك مصر ثم ٣٨ شركة، فيما بين سنتى ١٩٣٠ ، ١٩٦٠ أى في خلال ٤٠ سنة. وأنشئ البنك المركزي بفضل جهود الوفد.
- ١٥ ـ أنجزت وزارة الوفد، قانون ونظام التأمينات الاجتماعية، والاعتراف بحقوق العمال في تكوير، النقابات، فيما بين سنتر ١٩٤٣ و ١٩٥٠.
- ١٦ إقامة جامعة للدول العربية، التي صدر بها قانون في ٤ أكتوبر عام ١٩٤٤، أي قبل إقالة وزارة الوفد بأربعة أيام.

فإذا كان الوفد، قائد ثورة ١٩١٩، قد حقق هذه الباقة الكبيرة من الأحمال العظيمة، فإنه يحق للأجانب أن يصفوا ثورة ١٩١٩، وتتاثجها بأنها أكسر ثورة حصلت في العالم الثالث. هي ثورة الشعب المصرى، ثورة سعد زغلول، هي التي حررت الهند، وكانت , المثل الأعلى في تونس والمغرب، ومسار على دربها الأيرلنديون، يعني هي الشورة الأم بالنسبة للعالم.

أهسم المراجع

- ١ ـ فخرى بك عدالنور، مذكرات: تورة ١٩١٩ (القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٢).
- عبدالرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، ط۲، جزءان في مجلد واحد (القاهرة مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥).
- حرمرى ميخائيل، الوقد والوحدة الوطبية في ثورة ١٩١٩ (القاهرة: دار العوب للبستاني، ١٩٩٥).
- عـ طارق البشرى، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩).
 - ٥ .. مصطفى أمين من واحد لعشرة (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧).

أثر ثورة 1919 على السسودان

د، أحمد إبراهيم دياب

مقدم ____

يقول ونستون تشرشل في كتاب «حرب النهر»: إذا نظر القارئ إلى خريطة حوض النيل لم يسعه إلا أن يندهش لما بينهما وبين النخلة من شبه عجيب، ففي أعلى الخريطة تتتشر منطقة الدلتا الخضراء الخصبة كأنها الغصون والأوراق. أما الجذع فيتلوى قليلاً، لأن النيل ينحنى انحناء الحيدة في مجراه عبر الصحراء بعيدا في أعماق السودان. وإنى لا أستطيع أن أتخيل أحسن من هذا تصويرا بعيدا لملاقة التعاطف الوثيقة بين مصر والسودان ومزايا هذه الملاقة متبادلة، إذ إن السودان كما سبق الوصف جزء لا يتجزأ من مصر.

وصفسا باسمك الفسؤاد والحب

بسسمسات صلى الخسواطر سكرا

إنما مسصر والشقيق الأخ السودان

كسبانا فحسافق النيل صسدرا

حفظا مبجده القديم وشسادا منه

حسينا ورفسعسا منه ذكسرا

ويقول محجوب شريف بالعامية السودانية الحلوة:

العسين يا حيد في وت مساد حي الناخى مي الناخى مي التنافي مي التنافي مي التنافي مي التنافي وتوت من قصيل يعد النافي وتوت

تأسيساً على هذا الفهم يمكن أن أتابع أتر تورة ١٩١٩ على السودان.

تمثل الشورة المصرية التي حدتت في أعقاب الحرب العالمية الأولى مرحلة حاسمة من مراحل تطور القضية المصرية في سبيل الاستقلال والسيادة الوطبية . . فهي خطوة عملية من جانب الشعب المصري لإنهاء الحماية البريطانية وما يترتب عليها من كبت عام وسيطرة اقتصادية نتج عنها طغيان المصالح الأجنية . وتورة ١٩١٩ من الناحية التاريخية مواصلة لتحقيق الأهداف التي ثار من أجلها عرابي وهمل لها مصطفى كامل وغيره .

لم تكن آثار ثورة ١٩١٩ وقفا على مصر وحدها بل تمدتها لغيرها من البلاد والشعوب إذ كان من آثارها المباتدرة إليقاظ النشاط الوطنى في السودان. . فما أن قامت الثورة في مصر حتى بدأت الفتة المتعلمة في السودان تستنهض الكتل المستيرة من المواطنين من نجار وموظفين وقصروا عملهم أول الأمر على نشر أخبارها وأنبائها مع شيء من المبالغة في تحجيد رجالها وقادتها ، وأحاطتهم في حاضرهم وماضيهم بنوع من البطولة والتمجيد والنبوغ ، حتى صار لاسم سعد زغلول وحمد الباسل من الاحترام والإكبار ما لم يتأت لاسم أي بطل من أبطال التاريح . وقد ظهر هذا وسط أطفال المدارس الأولية (الإبتدائية) . وحداثة الطفل عبدالرحمن أحمد سكسك في كوستى توصح أثر ثورة ١٩١٩ في السودان حير توضيح .

وتقول الواقعة كما رواها حسن نجيلة في كتابه «ملامح من المجتمع السوداني» ﴿ وَفَي يوم من أيام تلك الفترة خف مفتش المركز بكوستي إلى المدرسة الأولية (الابتدائية) في زيارة خاطفة ، وكان ناظرها الشيخ نجم الدين وحمه الله فاستقبله في احترام اللغ، وطاف به فصول المدرسة ، وفي إحداها أنجه الفتش للتلاميذ وسألهم قائلاً: من هو أعظم رجل في الدنيا اليوم؟ وكان المعتش يترقب إجابة ترصى السياسة التي كانوا قد فرصوها على التعليم، فقد حشوا أذهان التلاميذ بأسماء علماء الإنجليز، وفرصوا على المعلمين أن يحفظ كل تلميذ عن ظهر قلب أسماء كبار رجال الحكم الإنجليزى في السودان من حاكم السودان العام حتى مفتش المركز الذى هم فيه . . كان في خلد المقتش أن يأتي التلاميذ باسم أحد هؤلاء الحكمين إذا لم ترفع وتسمو عقلياتهم الصغيرة فتنطق باسم ملك الإنجليز إجابة على ذلك السؤال .

وتحمس تلميذ صغير أخد يلوح بأصبعه في حماسة وهو يردد كمادة التلاميذ كلمة أفندى . . أفندى أفندى . . في قوة وإصرار، فأشار إليه المفتش أن يجيب . . وارتفع صوت التلميذ الصغير ليقول معدزغلول .

وصعق الملتفون حول المفتش الذى احتقن وجهه من شدة الغضب وخوج من المدرسة ثائرا متهيجا مترعدا، والناظر يحاول أن يهدئ ثورته ويبرئ نفسه ومدرسيه من تهمة تعريف التلميذ يزغلول وأن ذلك ما سمعه في وسطه . . متعللاً بأن اسم سعد أصبح على كل لسان بعد أن أشعل ثورة مصر .

إن انفجار ثورة ١٩ ١٩ افي مصر كان حدثا خطيرا في أعين الساسة والحكام الإنجليز في السودان، فقد خاف الإداريون الإنجليز في السودان من أنه تحت ضغط الوطنيين المصريين المتجدد والهياج الشعبي ربحا أعطت الحكومة البريطانية لمصر مطالبها في أن تشارك في حكم السودان وإدارته . وقد كتب سير ريجناللا وثبت في عام ١٩١٨ و هو المندوب السامي البريطاني في مصر الذي كان حاكما عاما للسودان حتى ١٩١٦ ، كتب قبل شهور من الثورة يستعجل حكومته لحفظ الحالة الراهنة في السودان بنفي النظر عن أي تغيير دستوري أو سياسي في وضع مصر . وقد أوضح أسبابه فيما يلي لورد هاردينك وزير الحارجية .

قطالما ظلفنا مسيطرين على السودان كان هذا معناه أن بيدنا المقتاح إلى مصر ، وذلك لأنه يصبح باستطاعتنا السيطرة على إمدادها بالماء، ولذا مهما كان قدر الأحداث والظروف السياسية في مصر فإنني أرجو أن يظل السودان بعدا كل البعد عن خط سيرها . كما هو واصح فإن للسودان قيمة إستراتيجية كبيرة بالنسبة لنا مع أنه ليس بذى قيمة كبيرة كإحدى عملكات الإصبراطورية ، ولكن إذ أصبحا هو ومصر جزءا واحدا فسيكون ذلك ويالاً علينا ، وبالتالي سيجر المشاكل للمستعمرات المجاورة في تشاد وأمريقيا الوسطى وأثيوبيا واريتريا وأوغندا . لف ، ولن جانبي فإنني لا أستطيع أن أؤكد بحزم مدى أبعاد هذا الخطر، كما أننى لا أستطيع إلا الإصرار والإلحاح على حكومة جلالته بضرورة الاحتفاظ بالحالة الله المدودة.

لقد واحهت الإدارة البريطانية في السودان مشكلة كيفية قلب السودان في هدوء إلى مستعمرة بريطانية، وقد عمل هولاء بفكرة جديدة ألا وهي العمل داخل إطار خرافة المكرم الثنائي وأجهزته لوصع سياسات لإبعاد السودان سياسيا عن مصر، وذلك بخلق دعاة للوحدة السودانية . . ولتتفيذ هذه السياسة يجب أن يحول السودان إلى منطقة مغلقة (جعل السودانيين يؤيدون الحكم الإنجليزي بدلاً من الوحدة مع مصر أو حتى الاستقلال يدلاً من الاثنين)، ولقد أوضح وغت وWingate الفكرة الإنجليزية خير إيضاح في خطابه إلى لورد هردغ في ديسمبر 1918 :

لقد أوضحت مرارا أن لدينا من السودانيين أناسا ولاؤهم الصادق للإبجليز مقتنعين تماما بالنظام الحكومي اللدي تم تأسيسه.

لقد اتفقت وجهتا نظر ونجت وستك في أن أي تهاون من بريطانيا في إدارة السودان كتتيجة لضغط مصرى سوف يودي إلى خلق روح وطنية في وسط السودانيين. وقد كتب ستك «Stack» في مارس ١٩١٩ إلى ونجت معلقا على الحوادث السياسية في مصر، أتى بعد انفجار الثورة المصرية يقول:

اإن الشيء الوحيد الذي يجب أن تحذره ونخاف منه هنا هو استمرار حالة عدم الاستقرار في مصر، فهناك خطورة من أن يتأثر المتدلون بآراه المتطرفين وأن يوافقوا على السياسة الرامية إلى توريط وإحراج الحكومة، فعلى كل فإنني أتمني أن ينتهى الاضطراب قبل أن تصل آثاره إلى هناك.

يتنضع من حطاب مستاك حاكم عام السودان ومسردار الجيس المسرى إلى ونجت المندوب السامى البريطاني في مصر وصديقه ، أنه كان خالفا من الثورة التي انفجرت في مصر والتي مسماها بحالة الاضطراب ، وخوفه كان من أن تمتد هذه الثورة أو حالة عدم الاستقرار من شمالي الوادي إلى جنوبيه ، ويبرر لنا هذا القول اعترافا ضمنيا من الإدارة البريطانية بأن السودان يتأثر بكل ما يحدث في مصر ، ولذلك كان مبعث خوف سير لي مستاك من أن يتأثر بهذه التورة ما سماهم بالمعتدلين من أبناء السودان ، وهنا تتضع لما حقيقة أخرى أشار إليها الحاكم العام وهو أنه في مارس من عام ١٩١٩ كان في السودان في السودان في مصر وخاف الحاكم العام وهو أنه في مارس من عام ١٩١٩ كان في السودان في مصر وخاف الحاكم العام من أن يؤثر على الفريق الأول الذي وصفه بالمتدلين .

والمعتدلون الذين يقصدهم أو يشير إليهم ستاك وغيره من الإدارين السياسيين البريطانيين الذين عاشوا وكتبوا عن هذه الفترة وتقصدهم أيضاً إدارة للخابرات هم الأشراف والأعيان ورؤساه العشائر ومشايخ القبائل وكبار الموظفين وأصحاب المصالح، أو كل الذين ربطتهم مصالحهم سواه أكانت دينية أو اقتصادية أو إدارية أو غيرها بالبريطانين.

أما المتطرفون فيقصد بهم كل الذين وقفوا ضد النفوذ البريطانى وخاصة الذين أيدوا الثورة المصرية ومواقف زعماتهم في شمالي الوادى وتشير رسالة ستلك إلى حقيقة أخرى وهي الارتباط بالثورة المصرية ودلك من خلال هؤلاء المتطرفين أو من تأثروا بأراثهم.

فقد كان شعار الحركة الوطنية المصرية الذي جاء في مذكرة الوفد في عام ١٩١٩ لمؤتمر الصلح وذلك قبيل انفجار الثورة المصرية هو:

اإننا بطلنا إرجاع السودان إلى مصر نريد أن نجعله شريكاً، له ما لنا وعليه ما علينا،

وكان رد الفعل من حكومة السودان هو العكس، فالسودان كما يراه الإنجليز أعطى ولاه الكامل للإمبراطورية البريطانية بواسطة الزعماء الدينيين والعشائريين، والإظهار هذا التأليد مرة أخرى ولإبعاد المعتلين من المتطرفين أوعزت السلطات لطائفة الزعماء وكبار الموظفين بأن يرسلوا برقية يظهرون فيها تجديد ولائهم وثقتهم في حكومة جلالة الملك . . وقد وقع على البرقية التي أرسلت في ٢٣ أبريل ١٩١٩ السيد على الميرغني، السيد عبدالرحمن المهدى، الطيب أحمد هاشم -إسماعيل الأزهرى -كبير قضاة دار فور، ميرغني السيد الملكي -زعيم الطريقة الصوفية الإسماعيلية . كما أرسل الشريف يوسف الهندى برقية بمفرده للحاكم العام قبل برقية المجموعة في ٢١ أبريل ١٩١٩ معلناً فيها ولاءه لبريطانيا.

وهْد السودان لبريطانيا:

فكرت حكومة السودان البريطانية في تشكيل وفد من أعيان السودان لتهتئة ملك بريطانيا بانتصاره في الحرب، وجندت كل وسائل الدعاية والإعلام التي لديها للدعاية عن سفر الوفد . . وقد كتب حسين شريف رئيس تحرير جريدة «حضارة السودان» عن أسباب زيارة الوفد لبريطانيا، والجريدة كان يمتلكها كل من السيد على الميرغني وعبدالرحمن المهدى ويوسف الهندى، فهي تمثل وجهة نظرهم . ٩٠٠٠ فزيارة وفدنا لتلك البلاد التى تربطنا بها روابط سياسية واقتصادية وودية للتعبير لها عن عواطف الأحلي وللاشتراك معها فى الأفراح العمومية التى ستقيمها احتفاء بانتهاء الحرب وتوطيد السلام، مهر لهذه العواطف المتبادلة بينيا وبين البريطانيير».

وهكذا أوضح حسين شريف سبب سفر الوفد بأنه يهدف لتقوية الروابط والعلاقات مع بريطانيا وليهنم ويبارك العرش البريطاني بالنهاية الباهرة للحرب وانتصارها فيها. .
وفي الحقيقة فإن فكرة الوفد لا تختلف عن فكرة عريضة التماس لإظهار الولاه والتأييد المستمر لبريطانيا وقطح كل عناصر الربط مع مصر، وفي الوقت الذي لم يطالب فيه سعد زغلول بانتهاء الاحتلال في مصر فحسب بل وفي السودان أيضاً . . ومكذا علما سمحت بريطانيا لسعد زغلول وأعضاء الوفد المصرى بالذهاب إلى مؤتمر الصلح بعد النفي، قد أهدت للوفد المصرى مفاجأة لتصربه بها من الخلف. وكانت ماده المفاجأة هي إرسال وفد رسمى من السودان ليعلن ولاءه غير المشروط لبريطانيا ولإظهار أن الوفد المصرى لا يتحدث باسم وادى النيل شماليه وجزيبه . وقد وضح من خطاب أرسله مسئاله إلى الحاكم المام لدونجت، أن للوفد هدفين: أحدهما ظاهر وهو التهنئة ، وآخر حقيقي وهو تقديم الولاء . . كما نصح «ستاك» وزارة الخارسية قبل أسابيع من سفر الوفد إلى لندن بالا تنشر الهدف الحقيقي من زيارة الوفد السوداني إلى لندن ، حيث قال لدوغيت، :

القد رجوتهم وزارة الخارجية - ألا يتفوهوا بغير أن الزيارة مرتمطة بموسوع توقيع شروط السلام، وأنه من الخطإ الفادح في رأبي أن يشار إلى التناقض القائم حالياً بين ولاء السودانيين وعدم اقتناع المصريين، لأن هذا يترتب عليه شعور سيع . . أما أن الوفد سيقوم بزيارة الملك بعد استتباب الأمن والسلم ليقدموا التهاني، فهذا أمر مختلف تماماً .

لقد سببت زيارة وفد أعيان السودان إلى لندن جوا من المرارة والاستياء في كل من مصر والسودان، وقد شجها معظم الوطنيين في مصر، لأن الزيارة كانت جزءاً من سياسة معدة من جانب الإداريين البريطانيين في السودان لتقوية قبضتهم في البلاد ولإضماف الملاقات والصلات بين شمالي وجنوبي وادى اليل، وقد ظهر الأثر السياسي للزيارة في نفس النهج في أوساط المتعلمين والمثقفين السودانيين.

وهكذا برز في السودان معسكران سياسيان عريضان أعلت الطبقة المتعلمة تتحمع حولهما على اختلاف وجهات النظر وأسلوب العمل داخل كل منهما.

ونجت والطائفية السودانية،

معسكر يعمل لتحقيق أهداف السياسة البريطانية في السودان من خلال إبراز الافتة أن السودان وحدة ذاتية قائمة بنفسها . . وقد فاد هذا المعسكر أو الاتجاه الزعماء التقليديون من زعماء الطوائف الدينية والعلماء وزعماء القبائل مع بعض المتقفين رافعين شماراً سياسيا هو شعار : السودان للسودان للسودان الذي ظهر كسلاح ضد الحركة الوطنية المصرية أكثر منه سلاحاً ضد الاستعمار البريطاني . . ويرجع الفضل لبروز الشعار إلى اوريجنالد وغيث الذي اقترح في مذكرة له عن السياسة البريطانية في السودان إلى لورد كيرزون ، أن تممل حكومة السودان على تحقيق التنافر المناسودان ، وذلك بتعميق التنافر العنصري بين السوداني السودان بالمصريين .

وشعار «السودان للسودانيين» كان بدرجة ما نتيجة للسياسة الرسمية للإدارة البريطانية في السودان بعد الحرب بغض النظر عن المستقبل السياسي للسودان. . وقد كانت تلك السياسة تعنى شيثين أولهما: تأكيد ذاتية السودان المستقلة بغرض عرله سياسيا وثقافيا عن مصر وذلك للانفراد بحكمه والوصاية عليه بل ربما ضمه إلى الإمبراطورية البريطانية.

وثانياً: تنمية وتشجيع الاتجاهات المعادية أصلاً أو مصلحة لمصر خاصة بين زعماء المشائر والطرق الدينية وتقريب هؤلاء بغرض عزل المتعلمين والمتقفين وإبعادهم عن الجو السياسي . . ومن ثم نما شعار «السودان للسودانين» في أحشاء السياسة الريطانية وخلته ورصته وأشرفت عليه الطائفية والقبلية والطرق الصوفية وحاملو كساوى الشرف الريطانية .

انتجاه وحدة وادى النيل،

والمعسكر الثانى جمع أولئك المتجاويين مع الثورة المصرية وشعاراتها وقادتها وقد آمنوا بمبادئ الثورة المصرية فساروا مع التيار الثورى المصرى، ولكن في خضاء وحلر عن طريق الجمعيات السرية . . وأعصاء هذا المسكر أغلبهم من الموظفين وبعض التجار والعمال، وهم يعارضون انفراد بريطانيا بالسودان وهدفهم الاستقلال التام لمصر والسودان.

لقد اتجه معظم الطلاب السودانيين وخريجي كلية غوردون التذكارية نحو الوطنيين المصريين أكثر من اتجاههم لأساتلتهم البريطانيين وكتبهم، بحثاً وراء الأفكار التقلمية والتحررية، ولذلك اهتموا جتابعة الحركة الوطنية التحررية المصرية، وقد كتب «ستلك» في مذكرة عن اتجاهات السودانيين نحو مصر الآثر,: وكان الوفد يمثل لهم كل معاني الحرية والتقدم. لقد اشتركوا بعواطفهم مع أهدافه وبرامجه التي ظهرت في الصحف المصرية واعتنقوا مبادنه ورفعوا شعاراتهم، ولقد وجهوا اهتمامهم لليوم الذي يستطيعون فيه أن يحذوا حذوه.

كان للصحافة الوطنية المصرية دور كبير في خلق الوعى القومى السوداني، فقد كانت تحمل أنباه من كل أجزاء العالم خاصة أحبار الثورات الاستعمارية، فتضممت مقالات بعناوين متيرة مثل «تطور الأوضاع السياسية في مصر»، اعتقال أو إطلاق سراح غاندى، «مصطفى كمال أتاتورك»، مقالات عن الديمة راطية والانتراكية، عصبة الأم وكيفية عملها ومهمتها، وتستمر الصحافة الوطنية على هذا النمط تكب عن يقظة الشرق الاسلامي والنمو المتواصل للروح الوطنية في كل من مصر والعراق وتركيا والهند والصين. . . إلغ.

أما كلية غوردون فقد كان لها دور كبير في خلق الوعي السوداني، فقد كانت سائرة على طريقين، فجمعت الطلبة السودانيين لا في محمع واحد فقط ولكن أيضاً جمعتهم مع المدرسبن البريطانيين الذين كانوا أساتلة وحكاماً، إذ إن الكلية كانت في أيامها الأولى عبارة عن مؤسسة عسكرية أكثر منها معهداً تربويا. . وقد وصف إدوارد عطية الذي كان في يوم من الأيام أستاذاً في الكلية الجو المدرسي بالآتي:

قالت مدرسة حكومية في بلد الحكومة فيه ثناثية، فقد كان المشرفون الإنجليز كل شيء
 كأساتلة وحكام في نفس الوقت، كانت الثانية تطغي على الأولى؟

وكلية خوردون مهمة من ناحية أخرى، إد إنها تعد طلابها ليكونوا موظفين في الحدمة المدنية التي تسير على يد مشرفين بريطانيين ولكن أهم مساهمة ساهمت بها أو أدتها كلية غوردون في تبلور الحركة الوطنية وقيامها أنها قد ساعدت كثيراً في جمع صغار السودانيس من مختلف القبائل والأوضاع الاجتماعية ليفكروا ويعملوا كيد واحدة. لقد كانت الكلية بالنسبة لطلبتها أرضاً جيدة للاجتماعات والمناخ المناسب الذي الصهوت فيه كل التقاليد والعصبيات وتحولت إلى ولاء للروح الوطنية والتطلعات الجديدة.

ثم كان قيام نادى الخريجين بأم درمان في عام ١٩١٨ انتيجة لهذه الروح الجديدة، لقد كان أول محاولة للمثقفين السودانيين لتحويل المجهودات التطوعية إلى عمل اجتماعي شارك أعضاؤه إلى حد كبير في المجتمع وإلى حد أكبر في المستقبل.. وقد استوحى القائمون بإنشاء النادى فكرتهم من وجود مثيلتها في مصر آنذاك (نادى المدارس العليا) أبام كان الأحرار في وادى النيل يعذون حذو مؤسس الخزب الوطني مصطفى كامل. لقد كانت مقالات «الحضارة» التي نشرتها ابتداء من // ۱۹۲۰ محت عنوان «المسألة السودانية أو السودان بحصر و تطور السودانية أو السودان بحصر و تطور السودانية أو السودانية من وجهة نظر معسكره، نوعاً من أنواع التحدى لهذا المعسكر الملاقات المصرية - السودانية من وجهة نظر معسكره، نوعاً من أنواع التحدى لهذا المعسكر اللي جمع الشباب الثائر، وكان لابد من أن يكون عندهم رد فعل عنيف و مربع و كانت الطريقة الوحيدة التي استعملوها للتعبير عن آراتهم والدعاية لفكرهم على معستوى المجاهير هي المنشورات العلنية والنشرات السرية يعرضون فيها أفكارهم، وفي بعض الأحايين كانت بعص المقالات والقصائد الشعرية تهرب إلى مصر حيث تجد محالاً لنشرها في الصحف المصرية

أما المنشورات فقد كانت ترسل بالمريد إلى مختلف العناوين في البلاد بما فيها المؤظفون الإنجليز وسائر رجال البلاد من السودانيين مثل زعماه الطوائف والعشائر وبما يسمى برجال الدين وهم الطبقة التي أوجدها الاستعمار في كل البلاد الإسلامية التي استعمرها ليتعاونوا معه وقد أدوا عملهم في هذا المجال خير أداء . أما المنشورات فكانت توزع داخل المساجد وتلصق في الأماكن العامة كأعمدة التليفونات وأماكن تجمعات الشعب .

والمنشورات كانت توقع بأسماه مختلفة، فهرة باسم شخص وهمى أو باسم جماعة أو جمعية من الجمعيات مثل السلحة، وجمعية من الجمعيات مثل الناصح أميزه، الإخوان الخمسة، جمعية الأعمال المسلحة، جمعية اليد السوداء، جمعية اليد البيضاء، جمعية العلماء، جمعية العمل على خلاص البلاد، وجمعية الدفاع عن الدين في السودان، كما أشار إلى ذلك تقرير المخابرات.

واستطاعت هذه الجمعيات أن تكون أول حزب سياسي سوداني، هو جمعية الاتحاد السوداني التي كانت أصل كل المنشورات، أما تعدد الأسماء فهو من أجل السرية على الجمعية، وهكذا قامت معارضة للمعسكر الأول واتخدت المنشورات وسيلة دعائيه لها.

وأهمية المنشورات بالنسبة لهذا البحث تقع في محتوياتها أكثر من طرق توزيعها، فلمحتوياته أكثر من طرق توزيعها، فلمحتويات توضح لنا الأيديولوجية التي كان بسير عليها هذا الحزب السرى . . وكانت الفكرة الغالبة على كل المنشورات أنها تدعو للوقوف مع الحركة الوطنية المصرية مطالبة ماستقىلال كل من مصر والسودان ورفض الاحتلال الأجني . ولعل أول منشور وزع بتاريخ ۲ نوفمبر ۱۹۷۰ وقد أتار ضجة، وهو الذي أصدره فناصح أمين، وقد أرسله إلى دعاة السودان للسودانين موضحاً فيه وجهة نظر معسكر وحدة وادى النيل السياسية، وقد نشرته جريدة الحضارة وناقشته، موضحة ردها عليها، إلا أنها نسبته للمصريين .

ويقول كل الذين اتصلت بهم من أعضاء جمعية الاتحاد السودانية إن الذي كتب المنشور هو عبيد حاج الأمين عضو الجمعية .

وبمقارنة المنشور مع بيان آخر كتبه عبيد فيما بعد باسم اللواء الأبيض في جريدة الأهرام في ١٦ يوليو ١٩٢٤ يظهر التوافق في الأسلوب واختيار الألفاط والكلمات، مما يرجع ما ذهب إليه أعضاء الجمعية في أن الذي كتبه هو عبيد.

المنشور يوضح وجهة النظر المعارضة للاستعمار البريطاتي، ويدعو في صراحة ووضوح للارتباط بالحركة الوطنية المصرية لتحقيق الاستقلال لوادى النيل مصريه وسودانيه، ويقول في إحدى فقراته:

والأن وقد بدءوا بسياسة جديدة بقصد التفريق بيننا وبين إخواننا المصريين. وعندما أقول إخواننا أقول ويعلم الله أنهم مرتبطون معنا بروابط متينة لا ينفصم عراها مدى الدهر، منها الدين والنسب واللغة والوطن والمصالح والجيرة وروابط منذ أكثر من أرمعة آلاف عام أي منذ دوَّد التاريخ.

قاست مبادئ جمعية الاتحاد السوداني، التي آمنت بها وسارت عليها والتي عن طريقها حاول أعضاؤها إلهاب الحماسة الوطنية وجذب أكبر عدد من المواطنين إلى داخل صفوفها، على الدعوة لوحدة وادى النيل . ويؤيد هذا القول الخطاب المرسل من الحمعية للأمير حمر طوسون وقد أورده صاحب الملامع:

ق في إحدى جلسات جمعية الاتحاد حصرها من أعصاء اللجنة المركزية التأسيسية عبيد حاج الأمين، توفيق صالح جبريل، محيى الدين جمالي أبوسيف، الأمين على مدنى، سليمان كشه وإبراهيم بدرى وهؤلاء يمثلون الجهاز الأعلى. ويقول توفيق صالح حبريل: وفي جلستنا تلك تقرر أن نكتب للأمير رسالة عن طريق صحيفة الأهرام نعاهده فيها والتمعب المصرى على العمل المخلص لتحرير الوادى من الغاصبين:

حضرة الفاضل رئيس تحرير جريدة الأهرام سلاماً واحتراماً. . .

نناشدكم بحق وواجب الصحافة وبما يترتب أو ينتج من توثيق عرى الرابطة السودانية المصرية إثبات هذا الكتاب المفتوح بجريدتكم لإطلاع سمو الأمير والشعب المصرى عليه:

إلى سمو الأمير طوسون:

(إن ما بذلتموه من المجهود العظيم في سبيل مصلحة السودان، وما أتيتم مه من سديد الآراء ومحسوس البرهان لفسمان لنا، وما أتبتموه من أن السودان ومصر قطر واحد لا يقبل التجزئة ولا التدخل الأجنيء، حنا بحزب الاتحاد السوداني أن يقرر هي جلسته يقبل التبعدة بتاريخ ١٠ توفعبر سنة ١٩٢٣ تبليغ سموكم بأن في السودان حركة وطنية أساسها القومية الصادقة وغايتها تأييد الشعب المصرى وألا يتعصل السودان عن مصر بأي حال من الاحوال.

وعلى الرغم من سعى الإنجليز المتواصل وكثرة حواسيسهم وبحثهم للقصاء على تلك الحركة، فإن الجمعيات السياسية كل يوم في ازدياد في الأعضاء ونشاط في العمل، وقد لا يعر يوم إلا ويتلقى فيه المواطن منشوراً عن اللمسائس الاستعمارية واستبداد الإنجليز.

فاقبل يا سمو الأمير سلوكنا على نهج الحق والعمل لصالح السودان ومصر بكل عميق عبارات شكرنا لسموكم وأبناء مصر المخلصين.

فليحي وادى النيل حرا من الإسكندرية شمالاً إلى ما بعد محيرة ألبرت جموبا ، وليحي الإخلاص؟.

سكرتير جمعية الاتحاد بأم درمان

أم درمان ۱۹۲۲/۱۱/۱۹

وقد شجعت الجمعية سفر الطلبة السودانيين إلى مصر لطلب التعليم العالى فيها، وأثبت العدد القليل مثل "توفيق البكرى وبشير عبدالرحمن والدرديرى أحمد إسماعيل؟ الذي استطاع أن يفلت من أيدي للخابرات ويصل القاهرة، فيما بعد، أهمية قصوى في ربط الجمعية بالحركة الوطنية المصرية

جمعية اللواء الأبيش:

كانت الحلافات الداخلية بين زعماه جمعية الاتحاد أداة من أدوات نهاية الجمعية . . فقد كانت هناك وجهتا نظر تتجاذبان الذين كانوا النطاء من نفسها عندما أرسلت برقية إلى الحاكم العام في ١٦ مايو ١٩٧٤ . ويرى على أحمد صالح وحاجى في أقواله لمستر بيلى مدير الخرطوم أن الجمعية بدأت في شهر أكتوبر ١٩٧٣ . واعتقد قولس؟ مدير المخابرات وغيره من الذين وقفوا ضد دعوة وحدة وادى النيل بأن اللواء الأبيض نشأت نتيجة لزيارة حافظ رمضان، حيث عمل كما يقول تقرير المخابرات السنرى على تكوين قهيئة يجب أن تبدو من جميع الوجوه سودانية تماماً رغم حضوعها لإشراف المصريين من وراه الستارة.

وقد كانت زيارة حافظ رمضان رفيس الحزب الوطني آنذاك للخرطوم في أواخر ديسمبر ١٩٢٣ ، بينما أكد على أحمد صالح الذي كان عضواً هي الجمعية أن أول اجتماع لهم تم في أكتوبر ١٩٢٣ في ليلة المولد النبوى بمنزل الأسطى رمضان بالخرطوم محرى.

والشيء الذي لا شك فيه أن الجمعية كانت من ناحية التكديك السياسي والثقافي وطريقة التكوين - نظام الخلايا - وثيقة الصلة بمصر، ولم تقتصر عضويتها على السودانيس فقط بل طبقت مبدأ وحدة وادى النيل في تكوين عضويتها ، حيت كان من المؤسسين أخوة من المصسين العاملين في السودان مثل: توفيق وهبي قاضي مركز أم درمان ، أحمد المليوى ، عبدالحميد حافظ، أحمد المليحى ، حامد عوضين سعفان ، لكن اشتراكهم لا المياوى ، عبدالحميد حافظ، أحمد المليحى ، حامد عوضين سعفان ، لكن اشتراكهم لا يعير حقيقة كون الخركة في مجموعها امتداداً طبيعيا للثورة التحريرية التي نهض بها المصريون في شمالي الوادى والتي كانت ترمى لاشتراك الشعب السوداني على مرأى السودانين المني من المالم في نضال وادى البي من أحل الحرية والوحدة . وقد ظهر هذا في هتاف السودانين الذي كان هو نفس هتاف المصريين فقيا مصر؟ . وقد أرادت المخابرات أن تبرز محرضون ، ولكن يجب ألا ننسي أن هدف الجمية هو وحدة وادى النيل وكلتاهما (مصر محرضون ، ولكن يجب ألا ننسي أن هدف الجمية هو وحدة وادى النيل وكلتاهما (مصر المصر القديمة في التاريخ . . لقد اختلطتا بالمصاهرة والتجارة والزراعة والعائدة المشتركة المصور القديمة في التاريخ . . لقد اختلطتا بالمصاهرة والتجارة والزراعة والعائدة المشتركة على صارتا أمة واحدة ، فالسكندى يعهم لغة سكن دار فور أكتر عا يفهم اللندني الإسكتلدى ناهيك بالأيرلندى .

إن هدف الحمعية الأساسي هو تحرير البلاد من عبودية الاستعمار المفتصب ﴿ أَبِت نفوسنا أن تكون في موضع البهائم تباع وتشترى بدون أحد رأيها، وعليه نحتج بكل قوانا على عدم إعطاء مواطيبا الحرية المشروعة».

وللوصول إلى هدفها، هإن الحمعية سوف تسلك الوسائل القانونية، وسوف ترفع صوت الأمة بأي وسيلة. ووضح هذا في برقية الجمعية في قولهم: «وكل ما يمكننا عمله تحت هذا الضغط هو إيضاد من يرفع صوتنا لدى مليكنا المعظم ملك مصر والسودان وقناصل الدول بحصر ". هذا هو فكر اللواء الأبيض السياسي الذي وجد التعاضد والتأييد من كل الزعماء في القاهرة ومن الضباط والمواطنين المصريين المقيمين في السودان ، كا جعل السلطات البريطانية تصفها بأنها أداة للدعاية المصرية كما سبق أن أشرت . . وفي تقرير عن القلاقل السياسية في السودان كتبت الإدارة البريطانية تقول : (من الجدير بالذكر أن الأفكار الوطنية منتشرة في السودان مثل انتشارها في شمال أفريقيا ، وأن الأفكار الوطنية منتشرة في السودان مثل انتشارها في شمال أفريقيا ، وأن الأفكار الوطنية قد امتدت إلى أكثر من هذا أي بين بعض السودانيين الأصليين . . كما أن الساسيين المصريين كانوا على اتصال مباشر مع على عبداللطيف وجمعية اللواء الأبيض ، ورغم أن ثمة سبباً للاعتقاد بأن بعض أفراد الصباط المصريين له صلة خمية بالحركة ، إلا

إن هذا التقويم للعملة بين مصر والسودان وبين وجود الصريين في الجمعية لا يقوم على أي أساس مادى أو على أي تفكير عقلى، بل قام على حقد من الإداريين الإعمليز والكتاب الذين كتبوا تاريخ السودان، نحو مصر . يوضح ذلك، وإلى أي مدى عماهم الحقد في وصل الصلة بين مصر والسودان، قول نفس التقرير السابق فإن الصلة الوحيدة التي تربطهم -السودانيين بالمصريين -هي أنهم جميعا يكرهون الاحتلال الإنجليزي» .

إن الصلة بين الفكر الثورى الجمعية اللواء الأبيض وبين تلك الأفكار والأساليب التي أنتجها الوفد في مصر متشابهة لدرجة تمكننا من القول بأن الوطنيين السودانيين قد ساروا على النهج المصرى في حركتهم، فلقد كان لنجاح الوفد في تجهيز الظاهرات الجماهيرية، اضطرابات العمال والموظفين، مقاطعة المواصلات، التكوينات العمالية وغيرها من الأساليب الثورية في أوائل العشرينيات قد خلق أثرا عظيما في عقول زعماء جمعية اللواء الأبيض، ولكن الربط بين اللواء والوفد لا يمكن أن يمتد لأكثر من استعمال أساليب الثورية في أوائل الم أن في الأساس الفكرى المرتكزة عليه جمعية اللواء الأبيض وهو وحدة وادى النيل، المبدأ الذي لم يضعه الوفد في بيان تكوينه وتوكيله، وكذلك بقية الاحزاب المصرية في الوقت الدى آمنت به جماهير الشعب المصرى ورددته الصحافة المسحافة.

الخلاصة

إن الحركة الوطنية السودانية التي بدأت في أوائل العشرينيات من هذا القرن، إنما هي امتداد طبيعي للحركة الوطنية المصرية، بل هي جزء لا يتجزأ منها، فقد قامت على نفس

الأسس والمبادئ التى قامت عليها تورة 1919 في مصر، بل وربطت توقيتها مع الأحداث في مصر . . فالشبان الذين تلقوا العلم على الأساتذة المصريين قد غرس معلموهم في مصر . . فالشبان الذين تلقوا العلم على الأساتذة المصريين قد غرس معلموهم في أنفسهم حب القراءة والتطلع إلى حياة جديدة فأصبحوا ينظرون حولهم بمنظار لم يعرفه آباؤهم، فعرفوا شيئا اسمه الوطن واستقرت في نفس هؤلاء أن التضحية في سبيل الوطن وحريته هي الشهادة والشرف والكرامة .

وكانت حركة المقاومة في مصر ويطولة الزعيم مصطفى كامل ومواقفه الخطابية تنوهج في نفوسهم وتسرى في أعماقهم. وكمال قال محمد أحمد محجوب وازنا كنا سرعان ما نلجأ إلى مجموعة خطب مصطفى كامل نقرؤها في نبرات خطابية ونستظهرها عن ظهر قلب ونحس أتنا مكانه من الجموع الحاشدة، تسمع إليا في إصجاب، وتقاطع جملنا بالتصفيق والهتاف. وهذا القول يبين لنا إلى أي مدى أثرت مصر بالتقافة السياسية في حلق وتكوين الذين قاموا بثورة ٤٩٤ اوالجيل الذي جاء معدهم؟.

قبعد مرور عشرين عاماً من نزول الحكم الاستعمارى، قامت حفنة صغيرة من هؤلاء المثقفين الذين أخذوا معالم الوطنية من حطب مصطفى كامل وكفاح محمد فريد، وبعد أن أثرت فيهم روح ثورة 1918 ووصلت إليهم أنباه ثورة مصر الوطنية، قام هؤلاء، ويشد من أزرهم إخوانهم أبناء مصر العاملون في السودان، بعد أن شعروا بالصبم والذل، بتأسيس الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي. . ولم يكن الصبم والذل عبر حقيقيين ولا كانا موجهين لنسبة ضيلة من السكان . . وحير دليل ما كتب عن عدم الرضاهم ما كتب عن عدم الرضا الميام المناب الميم والذل الاجتماعية الواقعة على الشعب السوداني.

ولقد تحولت تلك المظالم إلى أيديولوجية لمارضة حكومة السودان بعد وقت قصير من دخول الاستعمار ، ويمكن إيماز ذلك التحول إلى عاملي هما طبيعة الحكم الاستعمارى نفسها ، وإلى بعث الحركة الوطنية المصرية بعد الحرب . . فطبيعة أداة الحكم التنائى قد اعتبرت وضعاً مريحاً حيث تمتت الطبقة الحاكمة هي مصر بالسلطة الاسمية في السودان ، بينما كان زمام القيادة الأصلية والحكم الفعلي في أيدى الإنجليز ، ولكن تطورات الأحداث السياسية السريعة في مصر بعد الحرب مباشرة أدت إلى ارتباك الإدارة البريطانية في السودان وصارت مصدر استياء وامتعاض للوطنين المصريين الذين هتفت حماهرهم بوحدة وادى النبل . . وقد أدت المشكلة التي ظهرت حول مستقبل السودان إلى طهور السودانيين في المهورة كعنصر ثالث وقف هي صف واحد مع التورة المصرية ، بل ورفع السودانيين في المورة كعنصر ثالث وقف هي صف واحد مع التورة المصرية ، بل ورفع شعار وحدة وادى النيل، الشيء الذي لم يكن يتوقعه الإنجليز بل ولم يحسبوا له حساباً لأنهم ظنوا أن البذور التي بذروها قد نمت وازدهرت وأثمرت وأصبح الشعب موالياً لهم ويحكمهم فرحاً.

وعا لا شك فيه أن الحلف المقام بين الإدارة الاستعمارية والسلطة التقليدية الكونة من زعماء الطوائف الدينية ورجال الدين والعلماء ورؤساء القبائل والعشائر وكسار الموظفين في السودان، قد دفع الوطنيين السودانيين للعمل مع الوطنيين المصريين. . فمطلب السلطة التقليدية لتتكلم ماسم البلاد وتسليمها لبريطانيا بأن تنفرد بحكم السودان وتشجيع السلطة البريطانية لهم للسير قدماً في هذا الطريق، قد أدى إلى ما يمكن أن نسميه اتجاهاً نحو مصر.

لقد أسعلت القوى الكامنة ، التفافية والسياسية والاجتماعية منها لمعظم السودانيين أن يتجهوا نحو مصر . وأخلت شكل التعاون الوتيق مع الوطنيين المصريين المرجودين بالمبودان . ومن هذا المنطلق والتفكير نبع مبدأ قوحدة وادى السل من عند ملتقى النيلين بالسودان . ومن هذا المنطلق والتفكير نبع مبدأ توحدة وادى السل في الخرطوم سودانيا مصريا . ولم يكن شعاراً تكتيكيا مرحليا فرضته الظروف القاسية التى كان يواجهها الوطنيون السودانيون في مواجهة الاستعمار البريطاني في السودان، ولم يكن تكتيكا سياسيا من أجل غاية ميكافلية هي إخراج الإنجليز أولاً من وادى النيل، ثم مواجهة المصريين ثانياً كما يحلو لبعض ذوى الأغراض من الكتاب والمؤرخين أن يهواوا . لا . فقد كانوا يؤمنون بوحدة وادى النيل إيماناً ايديولوجيا، فقد كانت ثورة يقولوا . لا . فقد كانوا يؤمنون بوحدة وادى النيل إيماناً ايديولوجيا، فقد كانت ثورة المهود المسكرى من السودان مثلاً عليا المبدأ .

رؤية نقدية لشخصيات ثورة ١٩١٩

لمعى اللطيعى

كتب المستشرق «جاك بيرك» في كتابه (مصر . . الإمبريالية والثورة): «الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة البرجوازية المصرية ، ثورة ١٩١٩م أصبحت الآن حدثا من أحداث الماضى . . ولكن تأثيرها الساحر على المصريين ما زال حيا في عقول الشعب» . . وقال جاك بيرك أيضًا: «لقد كشف سعد زغلول عن مهارة فائقة في القيادة» .

ويكاد الباحثون المصريون يتفقون على أن ثورة ٩٩٩٩ متورة وطنية ديمقراطية قادتها «البرجوازية المصرية» وكانت ثورة شاملة في جميع بلاد القطر المصري.

. . دير مواس في الصعيد وإمبراطورية زنتي في الدلتا وحركة الثورة اتخالف شعيي واسع . . . من الفلاحين والعمال والطلبة والموظفين والمهنيين والمحامين وغيرهم وأصحاب الحوانيت الذين يستأجرون وأصحاب الحوانيت الذين يستأجرون مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية والمزارعين الأغنياء الأرستقراطية الزراعية والمزارعين الأغنياء الأرستقراطية الزراعية وكذلك الرأسماليون التجاريون والصناعيون والرأسماليون الماليون في المدن وكبار ملاك الأراضى الزراعية في الريف وأيدها بعض الأمراء والنبلاه .

باختصار كانت شاملة في جميع البلاد. . من العمال والفلاحين إلى بعض الأمراه والنبلاء . . من المسلمين والأقباط . من الرجال والنساء .

كان هذا التحالف الشعبى الواسع بدافع الانتماء الوطنى وحب الوطن وبدافع التخلص من الاحتكار المستقلال الاحتصادي مع الاستقلال من الاحتكارات الأجنبية واسترداد السوق والاستقلال الاقتصادي مع الاستقلال السياسي . وفي تقديرنا أن هذه الأهداف تجسدت في شخصيتين عظيمتين : سعد زغلول ومحمد طلعت حرب .

والزعيم والقائده

في أكتوبر ١٩٨٨ اعندما فازنجيب محفوظ وبجائزة نوبل الرواية إلماماً بمعايير اللقد، وليس تنال من نجيب محفوظ على اعتبار أنه ليس أكثر كتاب الرواية إلماماً بمعايير اللقد، وليس أكثرهم مراعاة لقواعد الكتابة القصصية، وأن فلانا لديه الإلمام بقواعد النقد الأدبى، والحبكة إلى آخر ذلك من كلام. في تلك الفترة كتبت مقالا بعنوان: «محفوظ رغلول الأدب المصرى، جماء فيه ما رأيت أن أستعيده في المحاضرة: سعد زغلول لم يكن أكثر هم شخصيات ثورة ١٩٩١م ثقافة وفكراً. . فهناك أحمد لطفي السيد. ولم يكن أكثرهم تبحراً في القوانين . فهناك عبد المزيز فهمى . ولم يكن أكثرهم براحة في الاقتصاد. . فهناك إسماعيل صدقى . ولم يكن أكترهم مكراً ودهاء فهناك على ماهر . . ولم يكن أكثرهم تراه فهناك على شعراوي .

ولكن سعداً هو الزعيم والقائد. . وهو جهاز السيسموجراف الذي يسجل الهزات الأرضية قبل الناس وقبل الأجهزة الأخرى . . وكان سعد هو الزعيم والقائد الذي يحس بنيض الجماهير على اختلاف مستوياتهم الطبقية ، وكان قادراً على تجميعهم في بوتقة الله وة .

الإعداد والسرية:

عندما اجتمع أعضاء الوفد السبعة يوم ١٣ نوفمبر، وهم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة، لم يكن هذا الاجتماع مصادفة، وإنما كانت وراءه جهود لسعد زغلول فى التحضير السرى فى عزبته فى امسجد وصيف، ويذكر عبد العزيز فهمى فى (اهذه حياته):

. . قبيل إعلان الهدنة دعا سعد إلى عزبته بمسجد وصيف اعبد العزيز فهمى وأحمد لعلفى السيد ومحمد محموده ، وتحدثوا فيما ينبغى عمله بعد إعلان الهدنة ، ثم دعا في ١٣ نوفمبر إلى اجتماع موسم . وقد دافع اعبد العزيز فهمى ٤ عن أسلوب سعد فى السرية والتنظيم وهى من صفات القائد فى بلد محتل .

الحلقة الرئيسية؛

فلاديمبر لينين له تعبير سياسي مهم أسماه العلقة الرئيسية» التي يجدر بالقائد أن

يمسك بها هيكون بلنك قد أصلك بالسلسلة كلها. وهو ما يغعله فسعد زغلوله بشاقت بصيرته ومهارته القبادية . . أمسك بالخلقة الرئيسية وهي وحلة الشعب خاصة وحدة المسلمين والأقباط . . وصبحل ففخرى عبد النورة في مذكراته أنه في يوم الأربعاه ١٣ المسلمين والأقباط . . وصبحل ففخرى عبد النورة في مذكراته أنه في يوم الأربعاه ١٣ نوفمبر أوفد الأقباط ويصا واصف قولي إلى الوقد . . وفي ديسمبر سنة ١٩٩٨ تم ضم فسينوت حناه وقبورج خياطه وانضم قويصا واصفة إلى الوقد المساور إلى باريس وبدأ تدفق الأقباط على الوقد، وسحب سعد البساط من تحت أقدام للوامرات البريطانية ولم يكن هذا الموقف (وحدة الشعب) مجرد طارئ هي الفترة الأولى من أحداث الثورة ، ولكننا نجده واضحا عند تشكيل ورارة الشعب : على غير المعتاد كان اثنان من المدومة وزامة الموامن عابك وزيرا للالشفال المقومية وراصف بطس غالى أفندى وزيرا للخارجية . وعندما اعترض الملك فؤاد بقوله إن الشارع المصرى قد لا يتقبل هذا الخروج على المالوف، قال له قسعده أنا زعيم الأمة

رؤية نقدية لشخصية محمد طلعت حرب

كانت الثورة العرابية ثورة قام بها الجناح المسكرى فى البرجوازية الجديدة تهدف إلى إزالة السيطرة المسكرية للاتزاك والشراكسة وتهدف إلى درجة من الديمقراطية تقوم على الحكم النيابي تحتل فيه الفتات العليا من البرجوارية الزراعية وكبار القوم مكانة إلى جانب السلطات الحاكمة.

أما ثورة ١٩١٩م فهي أول ثورة قومية بالمعنى الغربي الحديث تعبر عن انتقال الشعب المصرى من أيديولوجية الولاء للمشمانية إلى القومية المصرى من أيديولوجية الولاء للمشمانية إلى القومية المصرى من أيديولوجية الولاء للمشمال الاحتكارى. الممال لثورة ١٩١٩ جميع عناصر الثورات القومية في عصر الاستعمار الاحتكارى. الممال والفلاحون يريدون التخلص من النير الاستعمارى الذي امتص جهودهم ونهب ثرواتهم وأذلهم كبشر.

وكبار الملاك والرأسمالين التجاريين والصناعيين كانوا جميما يريدون السيطرة على السوق وإزاحة السطرة الأجنية تحت شعار : الاستقلال الاقتصادي .

الاستقلال الاقتصادى:

شملت الثورة القوى الاجتماعية كلها. . لماذا؟

في منوات الخرب المالية الأولى امنصت ملطات الاحتلال دماء الفلاحين والعمال، وسيق أبناء الفلاحين والعمال إلى ميادين القتال فيما عرف عند الأجداد بالسلطة . . فكان الأمل في الثورة والاستقلال الأه تقصادي، البرجوازية الصخيرة بطبيعتها ثورية في المستعمرات. . الطبقة الوسطى من الزراعين المتوسطين والمزارعين اللذين يستأجرون مساحات كبيرة من الأواضي الزراعية . المزارعون الأغنياء وكبار الملاك للأراضي الزراعية ، والرأسماليون التجاريون والصناعيون كانوا يطمعون إلى الاستثنار بالسوق المسلطات الاحتلال وبالتالي إلى التحرد من الاستملار وسلطات الاحتلال وبالتالي إلى الاستقلال الاقتصادي وهذا يعنى الارتباط الوثيق بين الاستقلال السياسي والديمقراطية والاستقلال الشوسادي وكان الرمز هنا هو محمد طلعت حربه .

في سنة ٢٠ ٩٠ كانت نسبة الأموال الأجنبية العاملة في مصر حوالى ٩٧٪ من الأموال الساملة في المتوافقة ١٩٠ من الأموال الأجنبية العاملة في الأنشطة المختلفة، وصنة ١٩٠٥ نحو ٢٦٪ من مجموع هذه الأموال الأجنبية مستشمرة في الأنشطة الزراعية و٦٪ في المجال الصناعي و٣٣٪ في مختلف الأنشطة. سياسة استعمارية موجهة تمامًا في الحرص على أن تكون مصر مزرعة للأجانب.

وتركزت عبقرية قمحمد طلمت حرب في أن تكون الدعوة إلى الاستفلال الاقتصادي ملازمة للدعوة إلى الاستفلال الاقتصادي ملازمة للدعوة إلى الاستقلال الوطني . في يونية ٢٠٦١ وقعت حادثة دنشواى فأيقظت مشاعر المصريين إلى أخطار الاحتلال . . وقف امصطفى كامل ا يندد بالاحتلال . . ووقف قصحطفى كامل ا يندد بالاحتلال . . . أوقف قصحد طلعت حرب ، يقول : قإن اقتصاديات البلاد تحتاج إلى نهضة شاملة معناها إنشاء بنك وطني يديره مصريون باموال مصرية وبلغة عربية وتحويل النشاط المصري إلى في اراح الصناعة والزواعة .

محمد طلعت حرب شارك في إنشاء «الجريدة» عام ١٩٠٧ التي روجت تشعار «مصر للمصرين».

في نوفمبر ١٩١١ أصدر كتابه وعلاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك للمصريين أو بنك الأمة الكتاب موجود هنا يدار الكتب ١٨٥ صفحة من القطم المتوسط.

. طلعت حرب كان من بين الذين ساندوا الدعوة إلى إنشاه الجامعة المصرية. سنة ١٩١٧، شارك في اللجنة التي شكلها وحسين رشدي باشا، لدراسة تأثير الحرب العالمية الأولى على الصناعات المصرية. وأصدرت اللجنة تقرير اقبل إن كاتبه هو "محمد طلعت حرب، وقيل إنه "إسماعيل صدقي".

_ ربط محمد طلعت حرب بين التحرر السياسي والاقتصادي.

سنة ١٩١٧ كان من الأجانب الدين يملكون أرضًا زراعية في مصر (٨٣٤٢) ما يعادل ٧١٧ ألف فدان بنسبة ١٣٪ من مجموع الأرض الزراعية .

وهنا تظهر مصالح الفلاحين والطبقة الوسطى من الزراعيين الأغنياء وكبار الملاك. . مصالحهم في تأييد الثورة والانضمام إليها .

وفى ٨ مارس ١٩٢٠ تحقق حلم الثورة وتم تحرير المقد الابتداش بين كل من: ﴿ أحمد ملحت يكن باشا، ومحمد طلعت حرب بك، وعبد المجيد السويفي بك، وعباس دسوقى الخطيب أفدى، والدكتور فؤاد سلطان؛ على تأسيس شركة مصرية مساهمة تحت عنوان «بنك مصر».

. . هنا أثر الثورة المصرية التي جمعت السلمين والسيحيين واليهود المصريين . . وأعلى عن قيام البك في ٧ مايو ١٩٧٠ .

وكلمة عن عبقرية طلعت حرب المستنيرة . أول شركة يؤمسها البنك هي المطبعة مصر المي المبتد عبد المطبعة مصر المي المين المعتار عن المعتار عن المعتار عن المعتار عن المعتار عن المعتار عن المعتار على سطح مطبعة مصر المسل البنك المركة مصر للتمثيل والسينما ١٩٧٥ وكان مقرها على سطح مطبعة مصر المي الدار القومية للطباعة والنشر والتوزيع عام ١٩٦٧ . وقامت بهذا لجمة تشكلت برئاسة يحيى أبو بكر . كنت أحد أطفائها) .

• الثورة والبنك:

أحاطت الثورة وزعيم الأمة بنك مصر بالتأييد والدعم. في ديسمبر 1971 أدرك معد أن صلطات الاحتدال في سبيل توجيه ضربة للوفد وقيادته. وكان «حمد الباسل» في خلاف مع الوفد وبيته يواجه بيت الأمة. ماذا فعل «سعد»؟ أرسل قصاصة صغيرة إلى «حمد الباسل»: «عزيزى حمد. الاتجاه إلى الاعتقال والموقف يستوجب الاتحاد. واجبك أن تنسى الخلافات وأن تعود إلى الوفد. . ردا الأمة . . مقاطعة البنوك والشركات الإنجايزية وتشجيع بنك مصر».

عاد الحمد الباسل؟ إلى الوفد ومعه الجورج خياط، وانضم إلى الوفد اعلى الشمسى وعلوى الجزار ومرقص حنا وعبد القادر الجمال ومراد الشريعي،

وصدر بيان الوقد بعد اعتقال سعد يدعو إلى أن يسحبوا وداتعهم من المصارف الإنجليزية وأن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر . وعلى كل مصرى أن يقاطم شركات التأخيليزية وأن يشجع المصنوعات الوطنية ووقع بيان الوفد: "حمد الباسل، ويصا واصف، جورج خياط، مرقص حنا، علوى الجزار، مراد الشريعي، واصف غالى، ووجن جنون سلطات الاحتلال وصدر حكم المحكمة العسكرية بإعدام هؤلاء الأبطال.

وإلى هنا نكون قد أتينا على ذكر عند من شخصيات ثورة ١٩١٩: سعد زخلول ، محمد طلعت حرب، ويصا واصف، توفيق أندراوس، فخرى عبد النور، سينوت حنا، جدورج خياط، واصف غالى، موقص حنا، حمد الباسل، علوى الجنزار، مراد الشريعي . . وغيرهم . . تحدثنا بتوسع عن الزعيمين (سعد زغلول ومحمد طلعت حرب).

وقبل أن نسترسل نعرض هنا نقطة مهمة خلافية وهي:

ه الإقطاع،

عندما تحدثنا عن القوى التي ساندت وأيدت الثورة ذكرنا كبار ملاك الطبقة الوسطى من المزارعين ومستأجرى الأراضى وعن المزارعين الأغنياء وعن الفلاحين المتوسطين والصغار ولم يرد ذكر الإقطاع . . لماذا؟

إنني أرى أن مصر لم تعرف الإقطاع الذي عرفته أوروبا. . كان هناك أمراء على رأس إمارة أو إقطاعية .

ودلك عقب انتقال المجتمعات الأوروبية من مرحلة «العبودية» إلى مرحلة «الإقطاع». لم تكن هناك حكومات مركزية ولكن مصر لم تعرف هذه المراحل الاجتماعية بل قامت فيها حكومة مركزية منذ أكثر من ٥٠٠٠ عام قبل الميلاد وذلك بسبب نهر النيل وضرورة ضبط مياهه تخزينا وتوزيعا وتوحلًا، أكبر تجزئة عرفتها مصر الوجه البحرى والوجه القبلي توحدا تحت سلطة حكومة مركزية على رأسها «الملك مينا».

قوى الثورة والاستعمار؛

ذكرنا أكثر من مرة أن القوى الاجتماعية للختلفة أيدت وساندت الثورة: العمال والفلاحون. . الطلاب والمهنيون. . والبرجوازية المصرية بستوياتها للختلفة وأصحاب المهن الخرة والموظفون الرأسماليون التجاريون والفساعيون والزراعيون الأغنياء والطبقة المتوسطة في الريف والمدن. وفي محاضرة الأستاذ السعد فخرى عبد النور» حدثنا أيضا عن مواقف الأمير محمد على توفيق ابن الخديو توفيق والأمير عمر طوسون والأمير كمال الدين حسين والنبيل عباس حلمي الذي انضم للوفد وسحب منه اللقب والأمير عزيز حسين حديد إسماعيل.

كل هذه الفئات كانت ترغب في الحصول على السوق المحلية فكان عليها أن تجيش الأمة الأخرى الأمة الأخرى الأمة الأخرى الأمة الأخرى من الكفة الأخرى من الكفة الأخرى من الميزان علينا أن نقول من منطق علمي وتاريخي إن الأمراء والنبلاء وكسار الملاك والرأسماليين الماليين والتجاريين والصناعيين والارستقراطية الزراعية يخشون الثورة وقواتها الاجتماعية الحقيقية أكثر مما يخشون الاستممار . . والتاريخ للمسرى يوضح ذلك (الحديو توفيق ومحمد سلطان انحازا إلى الاحتلال خوفا من استكمال عرابي لمسيرته الثورية).

رؤية نقدية لشخصية إسماعيل صدقى

نموذج العداء للثورة،

فى ٨ مارس اعتقلت سلطات الاحتلال أربعة: سعد زغلول وحمد الباسل ومحمد محصود وإسماعيل صدقى على اعتبار أنهم يقردون الشعب نحو الثورة الوطئية الليمقراطية وإسماعيل صدقى هو أول من خرج على الوفد بعد معارضته لاتجاه الوفد فى الفاوضات. وقيل إنه كان يرى الحصول على مطالب أقل عما يرى الوفد، وفعل من الوفد فى يوليو ١٩٥٧ وعاد إلى مصر.. ومنذ أن عاد إلى مصر فى يوليو ١٩٥٧ حتى وفاته فى يوليو أيضًا عام ١٩٥٠ وهو يقف معاديا للحركة الوطنية وضاربا للتوجهات الليمقراطية.

كان والده أحمد تسكرى باشا من كبار رجال الحكومة في عهد الخديو توفيق، ووالدته هي دفاطمة هام اكريمة سيد أحمد باشا (رئيس ديوان الأمير محمد سعيد

باشا). كان إسماعيل صدقى يعبر عن مصالح رأس المال الاحتكاري المرتبط برأس المال الأجنبي.

يوم ١١ يوليو ١٩٤٦ توجيه الضربة الشهيرة للوطنيين والشيوعيين والمثقفين.. وأغلقت صحف هذه الفئات.

يوليو ٩٣٠ أعلن قيام حزب «الشعب» وجويدة له باسم «الشعب» وأجريت انتخابات فاز فيها بالأغلية وألغي دستور ١٩٧٣ .

فى ٢٠ يونية ٩٣٠ كلف لللك فؤاد إسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة وأصدر قرارا بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر.

وانفجرت المظاهرات ونزلت قوات صدقى تطلق الرصاص على المتظاهرين وأرسلت بريطانيا بارجين إلى الإسكندرية.

وتصدى للموقف مصطفى النحاس وويصا واصف (رئيس المجلس وقت ذاك)، وأمر ويصا واصف الحرس بتحطيم السلاسل والأقفال .

المواقف المعادية للتوجيهات الوطنية الديمقراطية كثيرة، وأحداث التاريخ لا تقع مصادفة.

الوجه المضاد لزعيم الثورة

عدلی یکن،

طوال فترة المد الشعبي حول الوفد وحول سعد كان عدلي يكن وزيرا (من 0 أبريل ١٩١٤م - ٢٧ أبريل ١٩١٢)، وعندما كان وزيراً للداخلية أمرت الداخلية بالكف عن توقيع التوكيلات لسعد وصحبه وأمرت بمسادرة ماتم التوقيع عليه. كان سعد عضوا منتخبا للجمعية التشريعية وكان عدلي عضوا معينًا، كان من المنادين بالتريث وضبط الأعصاب.

وكان على اتصال بملز بشكل منفرد أو بموافقة المجموعة المعارضة لسعد، ووضعه الانقسام الكبير على رأسها. وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ كان عدلي على رأس حزب الأحوار الدستوريين. دكتورة اعفاف لطفي السيدة كتبت عن عدلي: «عدلي ولد أرستقراطيا أسمر البشرة ملامحه زنجية، وكانت تربطه بالأسرة المالكة قرابة، كان واسع النراه يتمتع بصفات مؤكدة خاصة مهارته الإدارية. يندر أن يقبل الاشتراك في أي أمر أعنف من مناوشات سياسية، وكان رجل دولة ولم يكن سياسيا، نادرا ما يتصل بالناس، وقلة من الشعب تعرفه،

هذه رؤية «عفاف لطفى السيد» لعنلى يكن. والدكتورة عفاف ابنة شقيق أحمد لطفى السيد وهي مؤيدة لعدلي ولم تكن مؤينة لسعد. وكتب «محمد كامل سليم» سكرتير سعد عن عدلي يقول:

ه عدلى رجل الديوان، أرستقراطى فيه دم تركى أجنى عظيم الثراه، نبت في بيئة الحكام، ليس في بيئة الحكام، ليس في بيئة الحكام، ليس في قلبه ما يضرم الشوق إلى الخرية والاستقلال، ثقافته ونشأته وعاداته في شخصه، وأقدر على الكلام بالفرنسية أضعاف مقدرته على الكلام بالمربية المامية ولم يعرف العربية الفصحي، لم يقرأ كتابًا من كتب الأدب العربي، دجل مصالح أولا وأخيرًا ولا يعنى بسواها. كل وسيلة تحقق مصالحه هي مقبولة فورًا ما دامت لا تصرفه للمتاعب والأخطاء، ويرى أن النعومة والمكر وانتهاز الفرص خير الوسائل في الحياة. . لا يعترف بالمثل المعايلة .

أكون بذلك داخل هذا التحليل للظروف والأسباب والقوى الاجتماعية لثورة ١٩١٩ قد أتينا على حدد لا بأس به من شخصيات ثورة ١٩١٩ وألفينا الأضواء أكشر على شخصيتين في مسار الثورة إلى الأمام هما قسعد زغلول، وقمحمد طلمت حرب، وعلى الوجه المقابل ألقينا الأضواء على شخصيتين هما: قإسماعيل صدقى، وقعدلي يكن،

ونواصل الحديث عن الجيل الذي تكونت رؤاه الأيديولوجية وأهدافه السياسية التي شهدت ثورة ١٩١٩ .

نجد أمامنا شخصيتين: الأولى مصطفى النحاس تقابلها الشخصية الثانية محمد محمود- وينبغى أن نتحدث عنهما بارتباط الأول بالوفد وارتباط الثاني بالأحرار الدستوريين.

الوهد والأحرار الدستوريون؛

أجمعت المصادر العلمية على أن «الوفد المصرى» هو حزب الوطنية المصرية المدادى للاستعمار، وهو حزب النضال الليمقراطي المتصدى للديكتاتورية، وهو امتداد للحركة السياسية البرجوازية القومية التى قادت ثورة ١٩٩١ على امتماد حلقاتها المتتابدة ، ويمثل التحالف المتعابدة ، ويمثل التحالف التحالف الاستقرار بالسوق الوطلف الأخينية . . بعبارة سياسية كان الوطنية والانفراد بها بعد انتزاعها من برائن الاحتكارات الأجنبية . . بعبارة سياسية كان هذا التحالف الشعبي عبارة عن احبيهة وطنية ديمقراطية تسعى إلى إقامة نظام ديمقراطي يسمح للطبقات الاجتماعية الجديدة بالتعبير عن مصالحها وبناء سلطتها الوطنية ، ورأينا كيف هاد المسعد زخلول الوطنية ، ورأينا المبيره أن المبيره أن المبيره أن المبتره أن الأمة في قضية الاستقلال .

واستقر رأى خالبية الباحثين على أن «الوفد» هو أكثر أحزاب البرجوازية ديمقراطية. . وفي هذا المناخ حاه «مصطفى النحاس» ليقود المسيرة بعد «سمد زغلول». الوجه المقابل هو «الأحوار الدستوريون». . وقف خلفه «محمود باشا سليمان» من أكبر ملاك الصمعبد . . وكان رئيسا لحزب الأمة ١٩٠٧ ووراه حرينة (الجرينة) عام ١٩٠٧ أيفياً . . التى حملت لواء النحوة إلى تلامرية» وممارضة الأنجاء إلى تركيا . . إلى «محاسنة السلطة الفعلية . . أى الإنجليز» . وبهذه المناسبة هو من قال عنه أبنه «محمد محمود» العبارة الشهيرة «أنا ابن من عرض طلبه الملك فأبي» يقصد للنصب الذي خلا بخلع الخدير عباس حلمي الثاني عام عرض اله الملك قرارة هذه المقرلة فلم أجد لها أثرا في مصدر من المصادر . وبدأت خطوات تشكيل الأحوار الدمتوريين بنشاط «حافظ عفيفي» الذي أصبح فيما بعد رئيسا للديوان الملكي وهاجم إلخاء معاهدة ١٩٣٦ عام ١٩٥١ . . كان قد شكل تنظيما باسم «حمية مصر المستقلة» ١٩٧١ وقدمت تأييدها لعللي يكن .

وحميل حافظ عفيفي على رخصة جريدة «السياسة» التي رأس تحريرها فيما بعد «محمد حسين هيكل باشا»، وتم التأسيس الفعلي للحزب في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٢٢. وندخل الآن إلى مصطفى النحاس ومحمد محمود.

ه مصطفى النحاس:

ضمه «معدزغلول» إلى الوفد وحلف اليمين في ٢ ديسمبر ١٩١٨ بعد أسبوعين من تشكيل «الوفد الأول» وتولي بعدذلك سكرتارية الوفد ورئاسة الوفد عام ١٩٢٧ .

وتعرض لمحاولات اغتيال ست مرات وراءها القصر والجماعات المادية للديمقر اطمة ولعناصر الفائسستية ، أولاها محاولة اغتياله في المنصورة على أيدى رجال اإسماعيل صدقى ؟ . عاش حياته في صراع ضد الاحتلال وضد القصر وضد أحزاب الأقلية السياسية وهو ابن أسرة رقيقة الحال . كان الوالد يعمل في مغلق صغير ليبع الأختساب في سمنود.

ت محمود:

تردد أنه كان يفخر بأنه البن من عرض عليه الملك فأبى ، ولم يتبت تاريخيا صدق هذه المقولة . درس التاريخ في أكسفورد. سجل سعد زغلول أن المحمد محموده مدير القيوم استقبله عام ١٩٠٨ وهو ناظر للمعارف . وكان محمد محمود من الذين كان سعد يدعوهم إلى عزبته في مسجد وصيف للتحدث معهم فيما يتعين عمله بعد إعلان الهذنة . وكان مخموا في اللوفد الأول في ٥ مارس ١٩١٩ . اعتقلته سلطات الاحتلال مع المسعد وصعد الباسل وإسماعيل صدقي ٤ . وأصبح من أبرز أعضاء لاحزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢ . وكان ورير المواصلات في وزارة برئاسة اعدلي يكن و رئيس الأحرار عام ١٩٢٢ . وكان ورير المواصلات في وزارة برئاسة اعدلي يكن ورئيس الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٦ تخل الوزارة في ٧٧ يونيه ١٩٢٨ ، وقد تولى رئاست الأحرار رخصة نحو مائة صحيفة . حكم البلاد بيد من حديد . عاد إلى الورارة للمرة التانية في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وهي الوزارة الني صمت إسماعيل صدقي ، وزورت الانتحابات الثانية . وشكل الوزارة الثانية عام ١٩٣٨ والرابعة ١٩٣٩ ، وقامت الحرب المالمية الثانية ودخلت المربة في مرحلة جديدة . ماخص موقفة المداء للمربة في مرحلة جديدة . ملخص موقفة العداء للعيقراطية .

تحدثنا بتوسع عن شخصيات رئيسية في ثورة ١٩١٩ بإيجابياتها وسلبياتها وهم: سعد زغلول ومحمد طلعت حرب، وإسماعيل صدقي، وعدلي يكن، ثم مصطمى النحاس، ومحمد محمود كرموز لإيحابيات التورة وسلبياتها

وقلما وكررنا القول إن ثورة ١٩١٩ تحركت بتحالف شعبي واسع من كبار الملاك والرأسمالية الوطنية والفلاحين والمسلمين والأقباط والنساء في مختلف بلاد القطر.

وينبغي إذن أن نتحدث عن دور المرأة المصرية في التورة من خلال:

ه صفية زغلول:

هي ابنة رئيس مجلس النظار المصطفى فهمي باشا، تزوجها المسعد زغلول عام ١٨٩٦م. تكونت هيئة وفدية من النساء صام ١٩١٩ لتحقيق دور الرأة المصرية في المطالب القومية . جمعت ملكرات سعد زغلول وكلفت الألاسة فريدة بترقيمها في ٢٦ مارس، القومية . ٢٦ مارس، انطلقت كثيرات من عقائل الماثلات هاتفات بالحرية والاستقلال في ١٣ ديسمبر ١٩١٩، اجتمع عدد كبير من نساء مصر في الكائدرائية المرقمية وقدمن احتجاجا تسديد اللهجة على ما يجرى من سلطات الاحتلال في ١٦ يناير ١٩٧٠، وفي ٩ مارس ١٩٧٠ اجتمعت السيدات في منزل سعد زغلول والهبت السيدة صفية حمامة السيدات وأكدن المطالب الكهمة.

وسجلت الصحفية الأمريكية هجريس تومسون» زارت مصر عام ١٩٢٢ أصدرت كتابا فيه فصل عن «الزغلوليات» ، وأشادت بالدور المظيم لصفية زغلول إلى جانب زوجها «زعيم الأمة» : كانت أم المصريين الزعيمة الروحية للنساء .

ه هدی شمراوی:

أبوها محمد سلطان رجل الخديو توفيق وخصم عرابي، ١٩١٩ تزعمت أول مظاهرة نسائية و ١٩٢٠ مظاهرة ضدملتر، كونت جمعية رعاية الطفل (وجة على شعراوى وهو من أكبر الملاك في عصره وثاني الوفد الثلاثي الذي قابل وثبت، وهو ابن شقيقة محمد سلطان. رأست لجنة الوفد المركزية للسيدات، تركت اللجنة وكونت الاتحاد النسائي المصرى عام ١٩٢٣.

وفي تقديري هنا أن الأبطال الحقيقيين لثورة ١٩١٩ هم شهداء الشورة الذين قدموا أرواحهم فداء للوطنية والحرية والاستقلال الاقتصادي وهم بالمئات .

أسائب الدراسة

١ _ آمال السكى (د) ، الحركة النسائية في مصر ١٩١٩ -١٩٥٢ .

٢ _ إبراهيم عامر ، ثورة مصر القديمة .

٣ - أحمد عبد الله (د)، تاريخ مصر بين المنهج العلمي والصراع الحزبي.

٤ - جاك بيرك، مصر. . الإمبريالية والثورة (يونس شاهين).

٥_صلاح عيسى، محاكمة فؤاد سراج الدين باشا.

٦ ـ عبد العظيم رمضان (د) ، تطور الحركة الوطنية في مصر .

٧ ـ فخرى عبد النور، مذكرات.

٨ ـ فوزي حرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي.

٩ _ لعي الطيعي، موسوعة هذا الرجل من مصر

١٠ - محمد طلعت حرب اعلاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك للمصريين أو بنك
 الأمة.

١١ _ موريس دب، «الوفد وخصومه. . ترجمة عبد السلام رضوان،

تصریح ۲۸ فبرایر ۱۹۲۲

الدكتور محمد عبده

في يوم ٧ ديسمبر نشر سعد نداه إلى الأمة يحتها على الوقوف ضد المحتلين الإنجليز، » وقال قولته المشهورة: فلنتق إذن بقلوب كلها اطمئنان، ونفوس ملؤها استبشار، وشعارنا: الاستقلال النام أو الموت الزؤام؛

ودعا إلى اجتماع كبير حدد له يوم الحمعة ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ للنظر في الأحوال الحاضرة، وأرسل اللعوة إلى جمهور كبير من ذوى المكانة في البلاد.

وفي يوم ٢٧ ديسمبر أنذرته السلطات البريطانية بعدم إلقاء خطب ومنع الاحتفال وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة في الصحف أو المشاركة الفعلية في الشتون السياسية، وأمرته بمفادرة القاهرة والبقاء في عزبته بمسجد وصيف بناحية زفتي، كذلك أبلغ بعض أعضاء الوفد كل على حدة بحطاب يحمل نفس المعني.

ورد سعد على ذلك بخطابه المشهور الذي أكد فيه صموده على مبدئه، وقال فيه كلمته المأثورة - «على القوة أن تفعل بنا ما تشاء»، وكذلك فعل أصحاب سعد وكان ردهم بنفس المعنى .

عند ذلك أدرك الجنرال أللنمي أن سعدًا هو المهيج الأول، وما من سبيل إلى التخلص من مأزق العلاقات الإنجليزية المصرية طالما بقي سعد زغلول والمحيطون به في مصر.

فقرر لذلك أن يتحذ خطوة جريشة، وأمر باعتقال سعد زغلول وخمسة من رفاقه في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١، وتقلوا إلى السويس ثم إلى علن ويقوا بها حتى الأول من مارس سنة ١٩٢٧ ثم إلى جزر سيشار بعد ذلك.

ولقد خيف أن تنفجر مصر من تصرف أللنبي بالغ الشدة فيحدث فيها ما يقلب النظام

بصورة هاتلة، وكان هذا رأى الكثيرين. ولكن أللني لم يشاطرهم هذا الرأى فقد صمم كل التصميم على أن يقمع بشدة كل محاولة للإخلال بالنظام ووزعت قوات عظيمة في شوارع القاهرة قممعت المظاهرات في الحال وأرسلت المراكب الحربية إلى السويس والإسماعيلية والإسكندرية في الوقت الذي أحذت فيه الوحدات البحرية تزرع النيل.

إزاء هذه الإجراءات العمارمة والبطش الشديد من قوات الاحتلال عاد الهدوء السبى في نهاية ديسمر ١٩٢١ ، ولم يكن ذلك ليعنى أن مصر ماضية إلى استقرار سياسى ولكن النظام عاد يإجراءات عسكرية شديدة .

وبقيت نفس المشاكل الأساسية أمام أللنبي ليحلها فمازالت البلاد بغير وزارة بعد استقالة عدلي وبعد فشل مفاوضاته في إنجلتر (١/).

وقد بلغ من شدة الخواطر معد إذاحة الوثائق الثلاث التي سبق ذكرها واعتقال سعد وزملاته ونفيهم إلى سيشل أن خطرت فكرة المقاومة السلية للأذهان، فأصدر الوفد قراراً في ٣٣ يناير ١٩٢٧ بتنطيم هذه المقاومة وكان أساسها عدم التماون مع الإنحليز، ومقاطعة البضائع الإنجليزية، وعدم التصامل مع البنوك الإنجليزية ومقاطعة السفن في المواتئ المصرية وكذلك شركات التأمين البريطانية وحدم شراء البضائع الإنجليزية وتشجيع البضائع الوطنية. وكان لذلك أبلغ الأتر في الضغط على الحكومة البريطانية وقبولها لشروط عبدالحالق ثروت فيما بعد وكذلك صغوط اللورد أللني لكي تقبل حكومته هده الشروط

وقد وجه المرحوم أمين الرافعي نداة بتوحيد الصفوف ومواجهة الإنجليز، عناصة بمد نفى سعد وصحبه رغم خلافه الشديد مع سعد زغلول، وكان من أثر هذا النداء أن بذلت المساعى لعودة الأعضاء المنشقين إلى الوفد مرة ثانية

وقد اجتمعوا مع باقى أعضاء الوقد الدين لم يعتقلوا، وأصدروا بياناً من ست الأمة بأنهم منذ هذه اللحظة اجتمعت كلمتهم وتوحدت آراؤهم فى سبيل استقلال الأمة، ورجهوا إلى سعد فى منفاه التحية وعاهدوه على استمرار الكفاح حتى تبلغ مصر أمانيها، ولكن للأسف لم يستمر هؤلاء الأعصاء بالوقد كثيراً واستقال منهم بعد فترة. عبد المغزيز فهمى، أحمد لطفى السيد، محمد محمود، محمد على علويه، عبد اللطيف المكباتي وحافظ عفيفي، لاختلاف فى وجهات النظرين من بقى من أعضاء الوقد ويسهم.

مقدمة تصريح ٢٨ هبراين

يقول المارشال ويقل في ترجمته، آللني في مصر : «إنه في الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٣١ والأول من يناير سنة ١٩٣٧ تحقق آللنبي عن طريق أحد معاونيه من الشروط التي يستطيع المعتدلون من السياسين المصريين وعلى رأس هؤلاء عدلى وعبد الحالق ثروت أن يقبلوا تأليف الوزارة إذا ما قبلت شروطهم ٢٠٧٠.

وفي يوم ۱۲ يناير سنة۱۹۲۲ تم الاثفاق بين الجنرال أللنبي وثروت على صيغة يقبلها الطرفان المصرى والبريطاني وأبلغ أللنبي حكومته بالأمر، فترددت حيث كانت شروط ثروت لتأليف الوزارة كالآتي:

أولاً: عدم قبول مشروع كيرزون وكذلك التبليغ البريطاني في ٣/ ١٢/ ١٩٢١.

ثانياً: إلغاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بمصر دولة مستقلة.

ثالثاً: إعادة وزارة الخارجية تحت السيطرة المصرية.

رابعاً: إنشاء برلمان من هيئتين للنواب والشيوخ.

خامساً: إطلاق يد الحكومة المصرية في جميع أنحاء البلاد بلا مشارك.

سادساً: لا يكون للمستشارين في وزارتي العدل والمالية إلا رأى استشاري.

سابعاً: حلف وظائف المستشارين ما عنا المالية والحقانية فإنهما يظلان إلى ما بعد نتيجة المفاوضات.

ثاماً: أن يستبدل بالموظفين الأجانب موظفون مصريون.

تاسعاً: رفع الأحكام العسكرية وفك اعتقال المعتقلين وإعادة المبعدين.

عاشراً: الدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية بعد تشكيل البرلمان المزمع لحل مشكلة السودان، والضمانات التي تطلبها إنجلترا بدون شروط مسبقة.

حادى عشر: تكون هذه الشروط مقبولة كتابة وموافقاً عليها من الحكومة البريطانية ، ويكون مرهوناً بذلك قبول ثروت لتشكيل الوزارة.

إزاء هذه الشروط التي وضعها ثروت لتشكيل الوزارة وإجراء المفاوضات اعترضت عليها بريطانيا، وقالت: كيف نسلم ما في أيديا، إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة دون أن يسلم المصريون بالفسمانات الضرورية لحماية مصالح بريطانيا؟ اورد اللنبي على ذلك بأن نفوذ بريطانيا لا تضمنه الحماية ولكن تضمنه قوة الأسطول الإنجليزي في البحر الأبيض، وكذلك وجود الجيش البريطاني في مصر.

وليس هناك خطر من رفع الحماية والاعتراف للمصريين باستقلالهم، خاصة أن هذا الحل سيفسح المجال أمام المعتذلين من السياسيين المصريين للتماون مع المندوب السامي البريطاني.

كان هذا هو رأى أللنبى واقتناعه وعمل جاهداً وبإصرار الإقناع حكومته بذلك دون جدوى، وكان ذلك على وشك أن يكلفه منصبه وهمت بعزله، ولكن بعد تردد استدعته إلى لندن للتشاور، وفى النهاية سلمت بمقترحاته وأعلن أللنبى عند عودته التصريح المعروف بتصريح ۲۸ فبراير، وفيه أعلنت الحكومة البريطانية انتهاء الحماية البريطانية على مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

نص تصریح ۲۸ فبرایر ۱۹۲۲؛

بما أن حكومة جلالة الملك عمالاً بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الخال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وبما أن للعلاقات بين حكومة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانيه فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١ ـ انتهاء الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

 - تصدر حكومة عظمة السلطان قانون إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية نافذ الفعل على جميع ساكني مصر، وتلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نو فمبر ١٩١٤.

"- إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتضاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتي بيانها وذلك بمفاوصات ودبة غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى الأمور الآتية، وهي ما عرف مالتحفظات الأرسة:

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية عي مصر.

(ب) الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل أجنبي.

- (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.
 - (د) مسألة السودان.
- وحتى يتم اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بهذه الأمور تبقى الحالة في هذه المسائل الأربعة، على ما هي عليه.
- كان هذا هو تصريح ٢٨ فبراير كما أبلغه اللورد أللنبي لعظمة السلطان يوم وصوله من لندن في نفس اليوم وأرفق بنص التصريح مذكرة تفسيرية له تتضمن ما يلي *
 - ١ _ أنه قد حدث سوء فهم لتبليغ ٣ ديسمبر ١٩٢١ .
- ٢- أن المصريين قد فهموا خطأ أن بريطانيا انترت البقاء في مصر إلى ما لا نهاية دون اعتبار للأماني المصرية في الاستقلال وإنهاء الحماية واستبقاء نظام سياسي وإداري لا يتفق والحريات التي وعدت بها.
- آن الفناية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا ليس إبقاء الحماية كنظام حكم، ولكن
 بريطانيا تملؤها الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من مركز
 دولي.
- ٤ _ إذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحدود التي تنسجم مع كونها دولة مستقلة ، فإن بريطانيا قد لجأت لذلك لحرصها على مصاخها المسكرية في هذا الوقت المليء بالصعاب، وإن هذه الأحوال هي صفة مؤقتة ولن تدوم وهي آحذة في التحسن بجرور الوقت .
- و إن إنجانترا ليست راغبة في التدخل في شئون مصر، وإن لها رغبة أكيدة في أن تترك للمصريين إدارة شئونهم.
- آ إن الضمانات البريطانية ليست صادرة عن رغبة في الحيلولة بين مصر والتمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية.
- ابن أعمال التهييج التي تستدعي من القوات البريطانية في مصر التدخل لحفظ النظام من
 شأنها أن تؤخر المناخ الملائم وتهيئة الظروف لنيل وتحقيق الأماني الوطنية.
- ٨_ الآن وقد تحسنت الأمور في مصر فإن تصريح ٢٨ فبراير سيوفر حالة تسود فيها الثقة المتبادلة بين الطرفين ويضع الأساس لحل المسألة المصرية.

 ٩ ـ لا مانع من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل على التمثيل السياسي والقنصلي لمصر

١ - أسا إنشاء برطان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة
 مسئولة على الطريقة الدستورية، فالأمر فيه يرجع لرغبة السلطان وإلى الشعب
 المصرى.

١١ - إن الأمر الآن في يد مصر بعد أن عرفت حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها
 أن تسترشد بالعقل وحسن التصرف لا بالأهواء والتعصب.

كان هذا ملخص مجمل المذكرة التي رفعها أللنبي للسلطان فؤاد مع نص تصريع ٢٨ فبراير ١٩٣٧ .

كان للدور الذي لعبه آللنبي وتصميمه الذي لا يلين والدور الحفي الذي قام به لإقناع اللورد كيرزون وزير الخارجية ومستر أوستن تشميرلين المتحدث باسم الحكومة كدلك المستر لويد جورج رئيس الوزراء الفضل في الحصول على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ باستقلال مصر والاعتراف بها دولة مستقلة .

ويقول المارشال ويفل في كتابه ﴿اللَّهِي فِي مصرٍ ﴾ (ص٨٤).

لم تكن عظمة الخدمة التي قدمها أللني لوطنه ولمصر في تلك الأزمة في تعرف للحل الصواب ـ الأمر الذي كان في مقدور أي شخص يعرف الحقائق والظروف ـ بقدر ما كانت شجاعته وتصميمه اللذان أظهرهما في تبين ذلك الصواب وفي حمل عبء الدفاع عنه في وجه كل تلك المعارضة وذلك التشويه ، وكم يستحق مستشاروه اللين عرضوا مناصبهم للضياع تضامناً معه من تقدير الدولة بعملهم ذاك .

لقد عارض لويد جورج مقترحات اللنبي من البداية، ولكنه اقتتع بها في النهاية، وانتهى بتأييدها في شجاعة سياسية فائقة عندما ظهرت له الحقائق.

أما لورد كيرزون فكان يدرك صواب الحل الذى اقترحه أللنبى من أول وهلة_ولكن لم تكن عنده الشجاعة في مواجهة معارضي أللنبي وناقديه .

وقد أنفق أللنبي السنوات الثلاث الأولى التي قضاها في مصر معتمداً بريطانيا في الوصول إلى سياسة فعالة لبناء قواعد العلاقة بين مصر وبريطانيا بعد فترة الحرب، وأنفق الشلاث الأخرى في الإنسراف على رؤية النظام الذي أثمرته تلك السياسية ، وكانت المشكلات الرئيسية التي واجهت أللنبي بعد تصريح ٢٨ فبراير هي وضع اللمستور وإلغاء الأحكام العرقية التي استمر العمل بها قرابة ثماني صنوات.

كللك تصويض الموظفين الأجانب وحصوصا البريطانيين الذين استخنت عنهم الإدارات المصرية، ولكن كان هدفه الأهم هو عقد اتضاقية مع مصر بشأن التحفظات الأدرات المصرية، ولكن كان هدف الأهم هو عقد اتضاقية مع مصر، وحماية الأجانب، والأربعة وهي: تأمين المواصلات الإمبراطورية، والدفاع عن مصر، وحماية الأجانب، ومسألة السودان، ولو قدر الأللنبي البقاء في مصر فريما لم يكن لمصر وبريطانيا أن ينتظرا أكثر من عشر سنوات قبل توقيع هذه الماهدة.

تصريح ٢٨ فبراير ما ثه وما عليه:

إن اعتراف بريطانيا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإلغاء الحماية البريطانية هو مكسب
 كبير بلاشك.

٢ _ إعادة منصب وزير الخارجية وكذلك تحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر.

٣- إلغاء الحماية كفل إعلان الدستور وأصبح نظام الحكم دستوريا.

٤ _إن بقاء الاحتلال جعل الاستقلال الذي حصلت عليه مصر استقلالاً منقوصاً.

 ويان بقاء ما يعرف بالتحفظات الأربعة يتعارض مع استقلال مصر الكامل وسيادتها على أرضها.

وعلى أى حال فإن القضية المصرية قد انتقلت خطوة إلى الأمام بتصريح ٢٨ فبراير، » وأصبحت تعامل من الدول ومن إلجلترا ذاتها كدولة مستقلة على الأقل في شئونها الداخلية وأن تتخذ الدستور نظاماً للحكم فيها.

وعلى أي حال فالسيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الاستبدادي(٣).

كللك يجدر بنا الذكر بأن تصريح ٢٨ فبراير قد صدر من جانب واحد هو جانب إنجلترا، ولم تملن مصر قبوله رسميا وأن مصر لم تتفيد بجوجه بأى قيد ولا تنازلت عن أى حق ولا حتى تقيدت بالتحفظات الأرمة.

إن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٧ يكون ضارا وسيشاً لو أن الأمة قد قبلته كمل نهاثي وكخاتمة لجهادها، أما إذا كان الجهاد قائماً فإنه يعتبر خطوة على الطريق تتبعها خطوات. وقد صرح المستر لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني بأن من الأسباب التي دفعته لإصدار مثل التصريح أنه لا توجد حكومه مصرية تستطيع حمل مصر على الارتباط بمعاهدة مع إنجلترا تكفل الضمانات التي تطلبها، ومن ثم عملت إلى إصدار هذا التصريح من جانب واحد. ويجدر القول بهله المناسبة إن الفضل في ذلك يرجع إلى موقف عدلي يكن أثناء مفاوضاته مع لورد كيرزون، فقد اقترح عليه أن تنفذ الحكومة البريطانية المزالي يكن أثناء مفاوضاته مع لورد كيرزون، فقد اقترح عليه أن تنفذ الحكومة البريطانية المزال التي تناولها مشروعه بالنسبة لمصر إلى أن يحين الوقت لحل المسائل الأخرى محل الحداث، فوافق كيرزون على الفكرة في وقتها من ناحية المبلأ. ومهما يكن من أمر فإن وضع التحفظات كان هادماً لمنهوم الاستقلال وجوهره وقد أعطى لمصر الاستقلال المكلى ولكن أبقي مصر في دائرة الحماية والسيطرة الفعلية لبريطانيا، كما تبين في مذكرة كبرزون إلى معتمدى إنجلترا في الخارج لكى يبلغوه إلى الحكومات الأجنبية. إذاه ذلك كان موقف الأمة هو معارضة التصريح واستنكاره.

رأى الوشيده

صدر تصريح ٢٨ فبراير بينما كان سعد زغلول وزملاؤه في طريقهم إلى المنفى في جزر مسيل، وظن اللورد اللنبى المعتمد البريطاني أن إيماد سعد عن مصر كفيل بإعادة الهدوه وتقبل غالبية الشعب لهرد اللنبى المتصريح ولكن فاته أن الشعب المصرى الذي وكل أمره إلى معد زغلول لن يقبل أمراً رفضه سعد أو أنه بالإمكان أن يبت أمراً في غيابه، ووراح الناس يتساملون أي نوع من الاستقلال هذا الذي يمكن أن تتمتم به مصر بينما هي لا تزال تحت وطأة الأحكام المرفية ويحكمها الجنود الأجانب، بينما زعيم الشعب للمختار يقاسي محنة النفي والتشريد في الوتت الذي يتلقى فيه الموظفون الأحانب المرتبات الباهظة ويحتفظون بالمراكز الرئيسية ثم لا يمكن إقصاؤهم فقط إلا بالتعويض الباهظ، بينما السودان وهو الجزء المتمم لمصر لا يزال تحت السيادة البريطانية (٤).

وقال سعد زخلول يهاجم تصريح ٢٨ فبراير: اجاهوا بتصريح ٢٨ فبراير على صوت المدافع و أزيز الصدور التي كانت تغلى غضب و سخطا من نفى الأحرار و إبعادهم، وأقاموا للمجىء به احتفالاً رسميا ليخدعوا الأمة عن المعنى الحقيقى لاستقلالهم المزيف، ذلك الاستقلال الذي التقط السماسرة حرزه من سوق المستعمرين وتبتوه في طوق الحماية، و لفوه في وقعجة، من الأضائيل، فما اغترزم بما زخرفوا وبما زينوا و رفضتم أن تشتركوا في احتفالهمه (٥٠).

ويقول الدكتور محمد حسيس هيكل في مذكراته: دكان رأى الوفد أن تصريح إنجلترا هو نكبة وطنية كبرى، وأن إعلان الاستقلال هو إعلان مزيف، وأنه لا حاجة لبرلمان والوفد وكيل الأمة، وإذا لم يكن من بد من وصع دستور وجب أن يتولى وضعه جمعية تأسيسية تختارها الأمة، ولم يكن من أثر هذه الآراء إلا أن بلبلت الرأى المام، ولم يكن مقبو لا أن يرضى أنصار سعد بتأليف وزارة يرأسها ثروت، وانتقل الخلاف بين أنصار الفريقين من خلاف في الرأى إلى خصومة ذاتية (10).

بيان الحزب الوطئى من تصريح ٢٨ فبراير،

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني بتاريخ ۲ مارس ۱۹۲۲ وقررت نشر القرار الآتي وتوزيعه على سفراه الدول بمصر وإلى الصحف الأحنبية ومكاتب التلغراف، وتتصمن القرارات ما يلي:

 ال الحزب لا يرى في تصريح ٢٨ فبراير أي تغيير في سياسة إنجلترا، وأن إنجلترا تصرفت وكأن وجودها بمصر وجود شرعي وأن الحماية حق لها.

ان الضمانات التي تطلبها إنجلترا لحفظ مصالحها بمصر وكذلك مصالح الأجانب
 والأقليات وفصل السودان عن مصر أمور لا تجعل للاستقلال قيمة فعلية.

وعلى قلك أهلنت الهيئة الإدارية للحزب الوطنى أن تصريع الحكومة البريطانية الصدد في ٢٨ فبراير ١٩٢٧ لا يغير شيئاً في الحالة التي كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ولا يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها والاستمانة بهم في تنفيل سياستها. واللجنة تنبه الأمة إلى الاحتفاظ دائماً عطلبها الرسمى وهو استقلال مصر مع صودانها وملحقاتها استقلالاً تاما غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال ؟).

رأى المشقطين،

يقول الدكتور طه حسين تعقيباً على تصريح ٢٨ فيراير:

قنحن إذن دولة مستقلة ذات سيادة، وقد اعترف لنا بذلك خصومنا، فيجب أن نبتهج بهذا الاعتراف، ولكن كل شيء لم يتحقق بعد، فيجب أن نزيل هذه القوة المادية غير القالونية التي تحول بيننا وبين الاستمتاع بالحق، نريد نحن أن نزيلها ويريد الإنجليز أن يكسبوها صفة شرعية ، فهذا وحده هو موضع الجهاد بيتنا وبين الإنجليز ، ولا نطالب بالاستقلال لأننا نملكه والخصم يعترف به ، وإنما بطالب بالحلاه لأنه شرط لازم ليحقق الاستقلال في الواقم؟(^A)

كان منطق الخوادث التى تلت عودة اللنبي إلى مصر ومعه تصريح ٢٨ فبراير هو عرضه على السلطان تأليف وزارة برياسة عبد الخالق ثروت، كذلك وافق مجلس العسعوم البريطاني على المشروع في ١٤ مارس ١٩٢٢ بعد مناقشات طويلة دامت أكثر من سبع ساعات.

كذلك إعلان السلطان فرواد ملكاً على مصر في يوم ١٥ صارس، كذلك أرسلت الحكومة البريطانية تضمنت الآني. «إن المحكومة البريطانية تضمنت الآني. «إن انتجاء الحماية على مصر لا تتصمن مع دلك أى تغيير في الوضع الراهن بالنسبة لمركز الله على مصر لا تتصمن مع دلك أى تغيير في الوضع الراهن بالنسبة لمركز وسلامة الإمبراطورية البريطانية التي تمافظ دائماً على الملاقات الخاصة بينها وبين مصر باعتبارها مصلحة ضرورية لبريطانيا اللي اعترفت بها الحكومات الأحرى، وقد حُدُدَتُ تَعْمُسُن حقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانيا اطلاً اعترفت بها الحكومات الأحرى، وقد حُدُدَتُ تَعْمُسُن حقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية الخيوية ولن تسمح بالسؤال عنها أو ببحتها لأية دولة أخرى، ويترتب على هذا المبدأ أن أية محاولة من دولة أحرى للتدخل في شتون مصر سيعتبر عملاً عدائيا كما مسيعتبر أي عدوان على أرض مصر عملاً يجب دفعه بكل الوسائل التي تحت أيديهم (٩٩).

وزارة عبدالخالق ثروت:

يرجع الفضل في صدور تصريح ۲۸ فبراير إلى ثلاثة ، أولهم عدلى يكن الذي كان صاحب الفكرة خلال محادثاته مع لورد كيرزون، حيث كان قدتم الاتفاق حول بعص النقاط التي وأى عدلى أنه يمكن البناء عليها صنتقبلا و تأجيل النقاط التي اختلف عليها وتانيهم هو اللورد أللني الذي أقتم حكومته بينود التصريح معد صراع مرير مع وزارة الخارجية ورئيس الوزارة وكثير من السياسيين وكاد ذلك أن يكلفه منصبه . وثالت الثلاثة هو عبد الخالق باشا ثروت الذي جاه التصريح مستجابة لشروطه ، وهي أول مارس ١٩٢٢ طلب إليه السلطان فؤاد تأليف الوزارة على أساس تصريح ٢٨ فبراير بعد أن ظلت الملاد لمدن حكم مة لمدة شهرين تقييا .

ورد عبدالخالق ثروت على السلطان فؤاد بخطاب ذكر فيه أسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته متضمناً برنامج الوزارة، مشيراً إلى أنه ما كان يتولى الوزارة في ظل المبادئ التي أعلنتها الحكومة البريطانية في مشروع كيرزون الذي عرضه على عدلى باشا، أو في تبلغ ٣ ديسمبر ١٩٢١.

ثم ذكر ثروت أن تصريح ٢٨ فبراير قد أحدت تغييراً كبيراً في الحالة يسمح بترضية الشعور الوطنى، وقال في خطابه للسلطان: فإن المفاوصات المقبلة بين مصر وبريطانيا ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق وأن بريطانيا ليست بحاجة إلى التشدد في سبيل حماية مصالحها وأن خير الضمانات لبريطانيا هو حسن نية مصر ومصلحتها في حفظ المعهودة، إلى أن قال: فإنه لتحقيق كامل أمان البلاد يجب أن تأخذ الحكومة في الحال عملاً بأوامر عظمتكم إعداد مشروع دمتور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث، وسيقرر المياسى القبل، وأن تنفيذ هذا الدمتور يعتضى إلغاء الأحكام العرفية. وأنه على أية حال السياسى المقبل، وأن تنفيذ هذا الدمتور يعتضى إلغاء الأحكام العرفية. وأنه على أية حال يجب أن تجرى الانتخبابات في أحوال حادية في ظل نظام تمتع فيه جميع التدابير يجب أن تجرى الانتخبابات في أحوال حادية في ظل نظام تمتع فيه جميع التدابير الاسياسى الجديد السياسى والقنصلي . ونظراً لأن النظام الارارى الحالي لا يتقق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديمقراطية التي سوف تتمع بها البلاد فإن الوزارة ستتولى الأمرية وسيكون وبلا شريك في الحكم الذي سوف تتحمل مسئوليته أمام الهيئة النبابة المصرية وسيكون رائدها في إدارة شعرن الأمة توجهها إلى المسلحة القومية دون غيرها».

- القاهرة في ١ مارس ١٩٢٢ عبدالخالق ثروت

وفى يوم ١٥ مارس ١٩٣٢ أهلن السلطان فؤاد أن مصر من اليوم دولة مستقلة متمتعة بالسيادة على أراضيها، واتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر بدلاً من لقب السلطان ليكون للبلاد ما ينفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية، وقد اعتبر ذلك اليوم ١٥ مارس عيداً للاستقلال ومن الأعياد الوطنية التي تمطل فيها مصالح الحكومة ودواوينها عن العمل.

وعلى الصعيد الرسمى فقد عمت مظاهر الابتهاج وأطلقت المدفعية ماثة طلقة في الإسكندرية والقاهرة وبورسميد والخرطوم وسواكن وأطلق ٢١ طلقة في عواصم للديريات وفي دمياط والسويس ووزع خطاب الملك في عواصم المديريات ومراكز البلاد. وعلى الصعيد الشعبي فلم يشارك الشعب الحكومة في هذا الابتهام، إذ لم يجد تُمقيقاً لنظاهر الاستقلال الصحيح، بل رأى المكس إذ إنه رغم إطلاق الإعلان فإن الاحتلال البريطاني لا يزال قائماً والأحكام العرفية مازالت سارية والسودان مفصول عن مصر والتحفظات تهدم معنى وجوهر الاستقلال.

وأدى التهوين من شأن التصريح وعده نكبة وطنية إلى مبالغة أنصار ثروت في تعظيم شأنه وفسد الجو.

وقال حافظ إبراهيم في ذلك:

أجـــــنت الأيام أم تمزح اصبيحت لا أدرى على خبيسرة أم ذاك للاهي بنا مسسسرح أمسوقف للحسد نجستسازه في حسالك الشك فسأستسروح ألمح لاسيستسقسلالنا لمحسة وتطمس الظلمية آثارها فحسانثني أنكر ميسا ألمح إن لمحوا بالقسمسد أو صرحوا قسد حسارت الأقسهسام في أمسرهم مكانكم بالأمس لم تبسرحسوا فسقسائل لا تمسجلوا إنكم وراءها الغيساية والطمح وقسسالل أوسع بهسسا خطوة وقسمائل أسمسرف في قسموله هذاعو استقلالكم فافرحوا واسمسوا دارا لنوابكسم للرأى فبيها والحبجا أفسحوا ألا تىرى مىسىزتهىسا تجسسوح ولتبذكم الأمسة مبيشاقها فسسمتهم الخلص والصليح وتنتيخب صمضموة أبنائهما أيديكسم فالقيسد لايسجسح إنى أرى قسيسداً فسلا تسلمسوا فسهسو صليي ليس بمه أفساح إن هياوه من حسريسر لكسم

وقال الشاعر أحمد شوقى يعترض على التصريح ويحرض على الثورة ضد الإنجليز:

أهدت السراحة الكيسرى لمن تعبيا قالوا الحماية زالت قلت لا عجب رأس الحماية مقطوع فلاعدمت

وفساز بالحق من لم ينأله طلبسا بل كنان باطلها فيكم هو العجيا كتائمة الله حرماً يقطع اللنبسا

لقد كان خطأ ثروت أنه قبل تشكيل الوزارة بعد نفى سعد وزملاته وأنه لم يُموَّل كثيراً على رد فعل الشعب بعد نفى زعماته وأنه لم يقدر التقنير السليم صعوبة الحكم ضد إرادة الأمة. لقد قدر عدلى يكن ذلك المعنى فوقف موقفاً نبيلاً من سعد وزملاته بعد نفيهم بالرغم مما أصابهم من بالغ الأذى ولم يكن يستحقه بعد دوره الوطنى الكبير وعدم قبوله التفريط في قصايا الوطن أثناه محادثته مع لويد جورح رئيس الورواه البريطاني، فمارض نفى سعد زغلول برغم الخصومة بينهما، واستعجل قبول استقالته بعد ذلك حتى لا تتحمل حكومته مسئولية اعتقال سعد، وقال في خطاب موجه للسلطان فؤاد: «إن عدم قبول الاستقالة رسميا حتى الأن قد يجمل سبيلاً لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها، وقبلت استقالته رسميا يوم 18 ديسمبر

- وقد بذلت وزارة ثروت الكثير في تحقيق بعض مظاهر الاستقلال، ففضارة عن إعلان الاستقلال فقد أنشأت وزارة الخارجية بعد أن كانت ملغاة منذ إعلان الحماية سنة ١٩١٤.
- وكلك ألغى الاحتفال بعيد جلوس ملك إنجلترا بعد أن كان عرفاً معمولاً به طوال فترة الحماية .
- *كذلك ألغيت وظيفة مستشار ورارة الداخلية. وكف المستشار المالي عن حضور جلسات مجلس الوزراء بعد أن كان متمتعاً بذلك طول فترة الحماية.
- وقد عينت الحكومة موظفين مصريين مدلاً من كبار الموظفين الإنحليز، وقد قامت بإيفاد
 كثير من البعشات العلمية إلى الخارج لتخريج موظفين إداريين وفنيين ليحلوا محل
 الموظفين البريطانيين والأوروبيين في الوظائف التي احتكروها في عهد الاحتلال.
 - كذلك أنشأت الوزارة للجلس الاقتصادى للعناية بأمور مصر الاقتصادية.

وضع الدستور

كان من أعظم إنجازات وزارة عبد الخالق ثروت أن ألقت لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخابات، وقد رأس اللجنة أحد السياسيين البارزين ووئيس حكومة صابق هو حسين رشدى باشا، وسميت لجنة الثلاثين لأنها كانت تضم ثلاثين عصواً ما عدا الرئيس ونائبه، وضمت اللجنة مجموعة من المفكرين والمثقفين ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتملين والأعيان والتجار ورجال المال، وهو ما عوف بعد ذلك بدستور ١٩٢٣ وهو من أعظم الدساتير التي شهدتها مصر.

وقد قاطع الوفد هذه اللجنة، وأحرك أنه طالما رفض الاعتراف بشرعية التصريح فإن أى المستراك من جانبه في لجنة الدستور سيكون قبولا ضمنيا بالتصريح، ولهذا عارض الونيون تشكيل لجنة دستورية تشكلها الحكومة و تباحثوا من أجل قيام جمعية تشريعية انتخليه اعتبار أنها الوسيلة التي يرضون عنها لوضع مصودة الدستور. وكانت لجنة الدستور لا تمثل الشعب تمثيلا صحيحا باعتبارها لجنه حكومية وربما كان هذا سبباً من أسباب اعتراض الوفد على التمثيل فيها، وكانت حجته أن وصع الدستور لا بد أن يكون على يد جمعية منتخبة حتى لا يكون منحة يسهل التلاعب بها، ولذلك أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة لجنة الأشقياد (١)

وكذلك رفض الحزب الوطنى أن يشترك مع اللجنة في إعداد الدستور . ويقول المؤرخ عبدالرحمن الرافعي في كتابه في أعقاب الثورة المصرية : فإنه قد رفض الاشتراك في هذه اللجنة على أساس أنه يجب أن تضع مواد الدستور لجنة تأسيسية تمثل الأمة بجميع طوائفها لا لجنة تؤلفها الحكومةه(١١).

وكان هذا أيضاً رأى عدلي في الوزارة السابقة التي كان ثروت أحد أعضائها.

وقد قدمت اللجنة مشروع الدمتور إلى ثروت يوم السبت ٢١ أكتوبر ١٩٧٣ ويعد عدة أيام قدمت إليه اللجنة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدمتور، وقد شرعت وزارة الأشغال في بناء دار البرلمان منذ أغسطس ١٩٣٢، وتم توسيع مبنى الجمعية التشريعية ليكون مقرا لمجلس الشيوخ.

ولم يكن الملك فؤاد راضياً عن اتجاهات لجنة الثلاثين، فكانت خبرة الملك أوسع من تجارب السياسيين، وأنه نظر للنصوص والأحكام نظرة واقعية لا نظرة الفقه الدستورى، وكان رأيه أنه من الحكمة التدرج في اتجاه الحقوق السياسية وليس العكس، فقد اصطر السياسيون تحت ضغط الواقع إما لتعطيل الدستور وإما لإلغاء بعض نصوصه أو تزييفها وكانت نتيجة ذلك الأزمات المتيادلة في الحياة النبايية التي شهدتها مصر بعد ذلك.

وكان الملك لا يميل كثيراً إلى إصدار دستور يتقص من سلطاته. وكان ثروت جادا في إصدار الدستور ويحث اللجنة دائماً على الانتهاء منه وإنجازه في أسرع وقت، وهذا كان بالطبع ضد رفبة الملك الذي لجأ إلى وساطة عدلي لكي تحذف البنود التي تتقص من سلطة الملك، ولكن عدلي رفض التدخل وترك الأمور تجرى في مجراها الطبيعي.

ومن الجدير بالذكر أنه في بداية حكومة ثروت خادر الجنرال أللني مصر لمدة ستة أسابيم إلى السودان، وكان غرضه أن يترك للحكومة الفرصة لتوطد أركانها وتعد الدستور، ويعد وصوله إلى مصر أصبحت مسألة السودان أقوى سلاح للتهييج ضد بريطانيا وقامت المظاهرات في السودان نفسه. وفي أول الأمر ظن الناس في مصر أن الجنرال أللنبي قد وصل إلى السودان توطئة لضمه نهائيا لبريطانيا، عما عقد الأمور وأدى إلى قيام المظاهرات ضد بريطانيا.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد سقوط ورارة ثروت و مجيء وزارة توفيق نسيم الذى لم يكن يعطف على الدستور أن انتهزت السياسة البريطانية هذه الفرصة لتطلب حلف بعض نصرص السودان منه، وقد وجدت الفرصة من التلكق في إصدار الدستور من حكومة تسيم بأن تطلب حلف ما تشاه من نصوصه، وقد أجابها نسيم إلى طلبها للأسف دون معارضة وخاصة الفقرة التى تنص على أن الملك يلقب بملك مصر والسودان وكللك المادة التى تنص على أن الملك يلقب بملك مصر والسودان وكللك المادة فمع أنه جزء من مصر إلا أنه من المسائل المتحفظ عليها طبقاً تصريع ٢٨ فيراير. وقد بعث الجزال اللذي يقاد في ظرف ٢٤ ساعة فإنه قد يلجأ لاستعمال القوة وإلغاء تصريع ٢٨ فيراير، وقد بعث المستعمال القوة وإلغاء تصريع ٢٨ فيراير، وقد بعث المتعمال القوة وإلغاء تصريع ٢٨ فيراير، وقد تغيير الصيفة وقبول حل وسط في نهاية حكم نسيم باشا.

وهكذا وكسما أسلفنا أن ثروت قد ألف وزارته دون اتصال بالرأى العام أو استشارته وربحاكان قد وقع تحت تأثير أصضاء الوفد المنشقين الذين لم يقدروا أهمية رأى الأمة ورضاها عن الحكومة.

وقد قامت حكومة ثروت بإجراءات تعسفية شديدة ومصادرة حرية خصومها عا أبعدها عن رضا الشعب أكثر فأكثر، فقد صادرت الاجتماعات السياسية لخصومها وأباحت اجتماعات مؤيديها، وعطلت الصحف المعادية لها كصحيفة الأهالي ثم صحف الأمة والأهرام والليبرتيه تعطيلاً متفاوتاً، كذلك أصدر ثروت أوامره للصحف بعدم ذكر اسم سعد زغلول وزملاته المنيين.

وفى النهاية زاد مركز الوزارة مسوءاً وحرجاً بعد أن اعتقلت السلطات البريطانية أعضاء اللويطانية أعضاء ملك الوفد يوم ٢٥ يوليو ٩٩٢٢ وقدمتهم للمحاكمة بتهمة طيع منشورات تعرض كرامة ملك مصد للاحتفار، وقد أحرجت هذه المحاكمة مركز الوزارة وأظهرتها بخطهر الذي يحتمى في السلطة الإنجليزية، وقد حكم على أعضاء الوفد بالإعدام أولا ثم خفف الحكم إلى السبحن لمدة منبع سنوات وفرامة خمسة آلاف جنيه لكل منهم، ولم تعترض الوزارة على هذه الإجراءات التعسفية من جانب السلطات العسكرية البريطانية بل إن الناس ظنت أن الوزارة تقر وتبارك متل هذه التصرفات.

استقالة شروت،

إن سقوط وزارة ثروت كانت له أسباب داخلية محضة ، فلم يكن الملك فؤاد يميل من الأصل إلى إسناد الوزارة إليه وبالتالى فلم يكن يرغب فى أن يبقى كثيراً فى الحكم ، ولكن ضغط الحوادث والظروف القائمة هى التى فرضت عليه تروت رغم إرادته وكان يتهز الفرصة دائماً للإطاحة به وإسقاطه حيث كان ثروت شخصية كبيرة لا تخصع دائماً لإرادة الملك الذى كان بالطبع يضضل من لا شخصية له ، ونسى الملك أن ثروت كان صاحب الفضل في حصوله على لقب الملك .

وهكذا كان لابد في رأى الملك من تنحية ثروت عن الحكم لكي يتغير مجرى الأمور من بعده فيتمطل صدور الدستور، وقد دبر الملك فؤاه مؤامرة كافبة لإسقاط ثروت، مضاهما أن ثروت له صلة بالحديو السابق صباس حلمي الثاني، واتخذ الملك ذلك ذريعة ليصب غضبه على ثروت ورخبته في أن يترك الحكم، كذلك دبر الملك مظاهرة شد ثروت تنادى بسقوطه، فائر ثروت أن يقدم استقالته بعد أن تصعبت الأمور أمامه، فاستقال في يوم ٢٩/ ١١/ ١٩٢٢.

ولعل أهم إنجازات حكومة ثروت هو العمل على إصدار الدستور بالرغم من أنه لم يصدر في خلال حكومته ولا حتى أثناء حكومة نسيم التي تلته إلا أن ثروت هو الذي بدأ العمل وشكل لجنة الشلاثين لتقديم مشروعه، وتم إصدار الدستور بشكله النهائي في حكومة يحيى باشا إبراهيم التي تألفت في ١٥ مارس ١٩٢٣، وصدر الدستور بأمر ملكى في ١٩ إبريل ١٩٢٣.

ويقول الشاعر أحمد شوقي في ذلك(١٢):

قل للكنانة قدول الصدق من ملك مدويد بالهُسدى لا ينطق الكلبا وار النسادة قد صفت أرائكها لا تجلسوا فوقها الأحجار والخُسبا

وهي ١٨ يوليو اصدرت الوزارة القائمة قانون تمويضات الأجانب، وهي ٣٠ مايو قانون الاجتماعات العامة، وقانون الأحكام العرفية في ٢ يونية، وقد أصدر الجنرال أللنبي بوصفه القائد العام البريطاني قراراً بإلغاء نظام الأحكام العرفية في يوم ٥ يوليو ١٩٧٣، كل هذه التشريعات السابقة صدرت نتيجة لجهود وزارة ثروت.

وفي ٢٠ يوليو ١٩٢٣ أعلنت حكومة يحيى باشا إبراهيم أنه يمكن للمصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة المسكرية البريطانية أن يعودوا إلى مصر وأنه لم يبق حظر على مجيئهم إلى البلاد.

وعاد سعد زغلول بانسا لمصر فى سبتمبر ١٩٢٣ بعد أن أفرج عنه فى مارس ١٩٢٦ لأسباب صحية وسمح له بالسفر إلى فرنسا للاستشفاء فاستقبلته الأمة أعظم استقبال.

وعاد زملاه سعد من جزر سيشل وأفرج عن المتقلين أو المحكوم عليهم من الزعماء الوفديين وغيرهم، واستعدت مصر لمرحلة أخرى من تاريخها .

فقد أدارت وزارة يحجى باشا ليراهيم الانتخابات البرلانية على مبدأ الحياد التام وأسفرت عن فوز كاسع لنواب الوفد، فقد حصل نواب الوفد على ١٩٦ مقعداً من ٢١٤ هى جملة كل المقاحد.

وقد بلغت النزاهة والحياد التام من هذه الوزارة في إدارة الانتخابات مبلغاً عظيما، فقد مسقط رئيس الوزراء الذي كان في نفس الوقت وزيراً للماخلية ومشر فياً عاما على الانتخابات في دائرته ههيا شرقية أمام مرشح الوفد الذي كان يعمل في نفس الوقت موظفاً بسيطاً بالدائرة الخاصة التي يملكها رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم. واستقال يحيى باشا إبراهيم في ٢٧ يناير ١٩٢٤ ودعا الملك سعد زغلول لتأليف وزارة الشعب في اليوم التالى ، وانعقدت أولى جلسات مجلس النواب والشيوخ في ١٥ مارس ١٩٣٤ .

(كل ذلك كان بقضل تصريح ٢٨ فبراير الذي بدأه عدلي، واشترطه تروت، وضغط سعد ومعه الأمة قبل إعلانه، ونفذت معظم نئوده في عهد يحيى باشا إيراهيم، وسويت مسألة التحفظات بين مصر ويريطانيا بمعاهدة ٩٣٦ افي عهد مصطفى النحاس).

الهواميش

- (١) راجع كتاب فيلد مارشال ويفل-اللنبي في مصر-ص٧١.
 - (٢) مارشال ويفل، أللنبي في مصر، ص٧٢.
- (٣) عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة للصرية، ص٤٦.
 - (٤) راجع كتاب ويفل أللنبي في مصر ص٨٨.
- (٥) من تحطية لسعد زغلول في حفل للطلبة في ٧ ديسمبر ١٩٢٣
- (٦) راجع كتاب الدكتور محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول، مكتبة المهصة المصرية، طبعة ١٩٥١، ص٠٩٠.
 - (٧) راجع كتاب عبدالرحمن الرافعي، في أحقاب الثورة المصرية، جدا ص٤٥
- (٨) من مقال الدكتور طه حسين تعقيباً على تصريح ٢٨ فيراير، نشر بحريدة الأهرام، العند ١٣٧٠٠ بتاريخ الأربعاء ٢٢ مارس ١٩٧٢.
 - (٩) من كتاب مارشال ويقل ، أللنبي في مصر ، ص ٩١.
- (۱۰) راجع كتاب د. جلال يعيى، د. خالد نعيم الوفد المصرى ١٩٦٩ ١٩٥٢، الكتب الجامعي الحديث إسكندرية، ط ١٩٥٤، ص ١٩٨٠.
 - (١١) عبدالرحمن الراقعي، في أعقاب التورة المصرية، جدا ص٢٢.
- (۱۷) هذه الأبيات نظمها الشاعر أحمد شرقى بمناسبة انتتاح مبنى البرلمان، وهى حكمة كنا ولانوال نعتاح إليها، ومن الغريب أن هذه الأبيات قد حلفت من ديوان شوقى ضمن ۲۰۳ أبيات تحتص بالدستور والحريات وذلك منذ طبعة ١٩٥٦ دراجع كتاب د مصطفى الرهاعي، في رحاب شوقى، طبعة ١٩٩٦، منشأة المارف، بالإسكندرية ص٨٥.

لجنة دستور ١٩٢٣ تشكيلها ونتائجها

الستشار سعيد الجمل

بدايات الحديث من الدستور،

كان من المتوقع بعد أن قطعت المفاوضات التي كان عدلي يجريها مع اللورد كيرزون ورفض الأول لمشروع المعاهدة التي عرضتها إنجلترا أن تقوم الحكومة البريطانية بتحديد موقفها حيال هذا الرفض، لذلك قامت بإبلاغ السلطان فؤاد في " ديسمبر ١٩٢١ خطتها التي تموي بها إقامة علاقات مع مصر وكان ذلك عن طريق اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني الذي توجه إلى سراي عابدين وقابل السلطان فؤاد وسلمه بيانا متضمنا آراء حكومته في المفاوضات التي كانت قد تمت مع عدلي رئيس الوزراء حينتذ وموقف إنجلترا بعد رفض المشروع وما هو مستقبل الأوضاع بين الطرفين بعد ذلك، إذجاء بهذا التبليغ المسلم إلى السراي أن الحكومة البريطانية لا يمكن لها أن تنفذ مقترحاتها في المشروع دون رصاً الأمة المصرية، وأنها في انتظار هذا الرضا ستزيد عدد الموظفين المصريين في الحكومة، وأنها على استعداد الآن لمفاوضة الدول الأجنبية للتشاور مع الحكومة المصرية من أجل إلغاء الامتيازات الأجنبية، وأنه فيما يتعلق بالأحكام العرفية فإن رغبة الحكومة البريطانية تقوم على أساس حلول حكومة مصر محل القائد العام للقوات البريطانية في سلطة الأحكام العسكرية. إلا أنه جاء بهذا التبليغ السلم للسطان فرواد أن الحكومة البريطانية تتمسك بالضمانات التي كانت واردة بمشروع المعاهدة، وهي. استبقاء الجنود البريطانيين في مصر واشتراك المتشارين البريطانيين مع وزارتي المالية والحقانية، وأغفل التبليغ الإشارة إلى السودان ودعا الأمة المصرية إلى عدم الاستسلام للأماني الوطنية فيما يتعارض مع هذه الحقائق وهي الأماني التي سماها خطة التهييج. وأضاف أن الحكومة البريطانية تصر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة المعالة من أجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة ، وأن السبيل الوحيد لتقدم الشعب المصرى يكمن أساسا في تأزره مع الإمبواطورية البريطانية ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة من جديد في أي طريقة قد تعرض عليها لتنفيذ مشروع المعاهدة في جوهره.

وعندما أذيعت وثاثق مشروع كيرزون ورد عدلى باشا عليه وتبليغ ٤ ديسمبر ١٩٢١ نداء كثيرا من السخط في نفوس الشعب المصرى ونشر سعد زغلول يوم ٧ ديسمبر ١٩٢١ نداء إلى الأمة دعاها فيه إلى مواصلة الجهاد وحمل حملة شديدة على التبليغ البريطاني، وختم نداءه بقوله - «فلتثق إذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملوها استبشار بشعارنا الاستقلال النام أو الموت الزؤام؟ . لقد اعترضت السلطات البريطانية على ما كان ينويه سعد من إلقاء خطاب سياسي له، ووجهت إنذارها في ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ بمنم الاجتماعات أو الكتابة في الصحف، وأبلغ سعد وصحبه بهذا الإنذار فرد عليه سعد بخطابه المشهور الذي قال فيه كلمته المأثورة فلقوة أن تفعل بنا ما تشاء، وتم اعتقاله . وقبل ذلك كان عدلى باشا قد قدم استقالته من الوزارة في ٨ ديسمبر عقب وصوله إلى القاهرة ييومين واستعجل قبولها من السلطان بخطاب آخر في ٣٣ ديسمبر حقي لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد فقبلت استقالته في اليوم التالي ٤٣ ديسمبر وأصدر المارشال أللني إعلانا بالترخيص لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يودي أهمال الوزير وأن يتولي سلطته في المسائر الإدارية .

نفى معد إلى جزيرة ميشل مبحرا من السويس فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ يصحبه كل من فتح الله بركات بائسا وعاطف بركات بك ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك والأستاذ مكرم عبيد على ظهر ناقلة حربية وتقل سعد إلى جبل طارق مراعاة لصحته وغادر الجزيرة في ١٨ أغسطس ١٩٢٢.

قامت بعد ذلك المقاومة السلبية التي دعا إليها الوفد وأصدر قرارا بتنظيمها في ٢٣ يناير ١٩٢٧ وبجانب هذه المقاطعة جرت حوادث اغتيال كثيرة شملت كثيرا من البريطانيين ومن والاهم من للصريين.

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى باشا فظل شاغرا أكثر من شهرين وأحجم المستوزرون عن قبول تأليف الوزارة بعد التبلغ البريطاني في ٣ ديسمبر لما أثاره من سخط الرأى العام. ولما فوتح عبد الخالق ثروت ليقوم بتأليف الوزارة اشترط لقبولها شروطا عددها، أهمها عدم قبول مشروع كيرزون وضرورة إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر وإنشاه برلمان وإلغاء الأحكام العسكرية والدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان .

وقد هاجم الوفد هذه الشروط لأنه لم يردبها ضرورة جلاء القوات البريطانية من مصر وكان بيان الوفد محققا لمبادئه الوطنية السليمة وضرورة تحسك الأمة بالجلاء والذى هو الرم الصحيح للاستقلال وكان من نتيجة ذلك مقاملة المندوب السامى لورد أللني لرئيس الوزراء لويد جورج ووزير الخارجية كيرزون وانتهوا من مباحثاتهم إلى قبول شروط ثروت باشا وإعلان التصريح المعروف بتصريح ٢٨ مبراير ١٩٢٧ والذى يتضمن إعلان المكومة المريطانية إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر دولة ذات سيادة وإلغاء الإحكام المرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات وتحقظت ميطانيا في هذا التصريح بسائل أربع هي:

١_ تأمين مو اصلات الإمبر اطورية البريطانية.

٢ _ الدفاع عن مصر في حالة وقوع اعتداء أجنبي عليها

٣_حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

٤ _ السودان .

وقد أودت من هذا المرض التاريخي الموجز أن أوضح المقبات التي كانت مائلة قبل أن يم الاتفاق على إعداد اللستور، إذ كان لابد لذلك من إنهاء الحماية التي كانت مائلة قبل أن يم الاتفاق على إعداد اللستور، إذ كان لابد لذلك من إنهاء الحماية التي كانت قد أعلت في ديسمبر ١٩١٤ بداية الحرب العالمية الأولى. عا ترتب على هذا الإلغاء إعادة منصب وزير الخارجية الذي ألغى في عهد الحماية وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر. وقد كان الاحتراف بحصر دولة مستقلة ذات سيادة يمثل ضرورة وإزالة للعقبة التي كانت تمترض إعلان الدستور، إذ بزوال هذه العقبة تمكنت مصر من أن تجمل نظام الحكم فيها كان الاحتراف وقد وإن كانت التحفظات التي نص عليها في تصريح ٢٨ فبراير تقلل من نظاما ملحكم فيها الاستقلال وقمكن بريطانيا من التدخل فعليا في شتون مصر إلا أنه وكما يقول الاستقلال عبد الرحمن الرافعي في كتابه في أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) الجزء الأول: فإن القضية المصرية قد انتقلت بهذا التصريح خطوة إلى الأعام لأن مصر قد كسبت لها الإعراف بالحماية البريطانية. وهي كدولة مستقلة ذات سيادة أمكنها أن تستقل ببعض شتونها الداخلة وأن تتخذ الدستور نظاما للحكم فيها . ذلك الدستور نظاما للحكم فيها . ذلك الدستور

الذي الفته إلمجلترا عقب احتلالها لمصر . . ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الاستبدادي معا . ولقدكان هذا التغيير الذي تم مكسبا جزئيا لمصر وكان نتيجة جهاد الأمة واستمراوها في النضال رغم التهديدات التي احتواها تبليغ ٣ ديسمبر ١٩٢١ .

لقد وجه السلطان فؤاد كتابه إلى ثروت باشا لتأليف الوزارة وقد كان هذا أمرا متظرا بعد تصريح ۲۸ فبراير الصادر من إنجلترا لأن صدور هذا التصريح كان استجابة لشروط ثروت التي أخطر بهما المندوب السامى اللورد اللئبي. وفي أول مارس ١٩٣٢ طلب السطان فؤاد من ثروت أن يقوم بتأليف وزارته وقد ختم الملك كتابه إلى ثروت قائلا: فولما كان من أجل رخبتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام».

وكان جواب ثروت باشا بقبول تأليف الوزارة متضحنا اعتزامه وضع مشروع دستور يطابق مبادئ القانون العام الحديث ويقرر مبدأ المستولية الوزارية أمام مجلس النواب وإلغاء الأحكام العرفية والرجوع فيما اتخذ في ظلها من التدابير المقيدة للحرية (بقصد بذلك إطلاق سراح المعتقلين) وأن تجرى الانتخابات في أحوال عادية وفي ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية وبذلك يكون للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسي للقبل . وجاه بخطاب قبول الوزارة أيضا : وغني عن البيان أن إنفاذ هلا المستور يقتضي إلغاء الأحكام العرفية ، وأنه على أي حال يجب أن تجرى الانتخابات في أحوال عادية وفي ظل نظام تمتع معه جميع التدابير الاستثنائية ،

وجه لللك قراد بيانا إلى الأمة في ١٥ مارس ١٩٣٢ يملن فيه الاستقلال ويتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر.

وضع الدستور

بناه على تكليف الملك لشروت باشا بتأليف الوزارة وإصدار الدستور، قامت الوزارة في ٣ أبريا ١٩٢٧ بتأليف لجنة لوضع النستور وقانون الانتخاب عهدت برئاستها إلى حسين رشدى باشا وتألفت اللجنة على النحو الآتى: الرئيس حسين رشدى باشا وأحمد حشمت باشا فائب الرئيس والأعضاء هم: يوسف سابا باشا، أحمد طلعت باشا، محمد توفيق باشا، عبد الفتاح يحيى باشا، السيد عبد الحميد البكرى، الشيخ محمد بخيت، الأنبا يؤانس، قلين فهمى باشا، إسماعيل أباظة باشا، محمود أبو حسين باشا، منصور يوسف باشا، يوسف أصلان قطاوى باشا، إيراهيم أبو رحاب باشا، على المنز لاوى بك، عبد اللطيف المكباتى بك، محمد على علوية يك، محمود أبو النصر بك، الشيخ محمد خيرت راضى بك، حسن عبد الرازق باشا، عبد القادر الجمال ناشا، صالح لملوم باشا، إلباس عوض بك، على ماهر بك، توفيق دوس بك، عبد الحميد مصطفى بك، حافظ حسن باشا، عبد الحميد بدوى بك.

وعدد أعضاء اللجنة ثلاثون عضوا عدا الرئيس ونائب الرئيس. ولذلك سميت (لجنة التلاثين).

لم يمثل كل من حزب الوفد والحزب الوطنى في هذه اللجنة لأنهما لم يقبلا الاشتراك في عضويتها وكان الاعتراض الأساسى أن الدستور ليكون معبرا عن إرادة الأمة فلابد من انتخاب جمعية وطنية تأسيسية عمل الأمة وليس لجنة تؤلفها الحكومة. وقد كان برنامج عدلى باشا في وزارته التي الفها في مارس ١٩٢١ يقرم على أن يوصع الدستور بواسعلة جمعية وطنية تأسيسية وقد كان مروس باشا عضوا في هذه الوزارة ومن لم يصبح اعتماده للجنة لوضح الدستور خروجاً على البرنامج الذي شارك في الموافقة عليه عندما كان وزيرا في وزارة عدلى .

قامت بلحنة وضع الدستور بإنجاز مهمتها وقدمت مشروع الدستور إلى رئيس الوزراء ثروت باشيا فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢، وقد كان ثروت باشيا متتبعا أعمال اللجنة ومقرا للنصوص التى وضعتها.

كانت وزارة ثروت ليست وليدة إرادة الأمة ولأنه لم يكن البرلان قد أنشئ بعدا ، ومن هنا جاء ضعف هذه الوزارة والتي ألفت في الوقت الذي كان سعد زغلول ورفاقه في طريقهم إلى المنفى في جزيرة سيشل بما جعل وجودها ذاته غير متفق مم إرادة الأمة أو كرامتها ، وقد كان معروفا لدى الرأى العام ما بين سعد وثروت عندما كان وزيرا للداخلية في وزارة عدلى وقد كان مسئو لا عن الضغوط التي وقعت على سعد وأنصاره في هذا الوقت ، ولعل هذه الظروف هي التي جعلت عدلي لا يتمسك بالبقاء في الحكم ويقوم بتقديم استقالته بينما قبل ثروت الوزارة وإن كان قد وضح له أن تصريح ٢٨ فبراير وإعلان مصر دولة مستقلة ووجود لجنة وضع الدستور ربما يكون ذلك جميعه مبررا وسندا لشرعية وجود وزارته في هذا الوقت.

ولما نعددت حوادث الاغتيال للإنجليز واحتجت الحكومة البريطانية رسميا لدي

الحكومة المصرية ثم تكررت بعد ذلك هذه الحوادث أرسل اللورد أللني إلى تروت باشا كتابا في ٢٠ يوليو يبلغه فيه قلق الحكومة البريطانية من تزايد موجة الاغتيالات فكان رد ثروت باشا بأن الحكومة المصرية لم تقصر في اتخاذ التنابير المطلوبة . وقد كان واضحا أن القوى الوطنية كانت قد بدأت التحرك ضد الإنجليز، فما كان من وزارة ثروت إلا أن اتخذت إجراءات مشددة فصادرت حرية الاجتماعات السياسية وعطلت بعض الصحف وأصدرت تعليماتها للصحف عامة بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين في مقالاتها أو أنبائها . ومما زاد مركز وزارة ثروت باشا حرجا قيام السلطة المسكرية البريطانية باعتقال إعضاء الوقد في يوم ٢٥ يوليو وقدمتهم للمحاكمة حيث قضت للحكمة على بعضهم بالإعدام وأبدلت به القيادة العسكرية حبسهم سبع صنوات وتغريمهم ثم أفرج عنهم . وبعد أن اعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحين فهمي بك والشيخ مصطفى القاياتي وفخرى بك عبد النور والأستاذ محمود فهمي النقراتي وغيرهم وسكتت الوزارة على هذه التصرفات ، عد ذلك إقرارا منها لهذه الإجراءات . وانتهى الأمر باستقالة وزاوة ثروت باشا في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ .

وقيل إنه من أسباب استقالة ثروت أنه لم يكن يميل إلى إصدار الدستور ، كما أن قوة شخصية ثروت وعدم استجابته للملك في كل الأمور عجلت بهذه الاستقالة . لكن ثروت باشاكان حريصا على وضع الدستور وكان يستحث لجنة الدستور على إنجازه حتى يصدر وهو ما زال في الوزارة. وقد قام فعلا بتقليمه إلى السراي كما وضعته اللجنة، ولكن الملك فؤاد لم يكن يميل إلى إصداره لأنه كان يغل من سلطته ويجعل الحكم مرجعه إلى الشعب وهذا ما لا يريده الملك وقد أفضى الملك إلى عدلي باشا باستنكاره لنصوص الدستور التي ادعى أن بها انتقاصا لسلطته وطلب إليه التدخل لتعديلها إلا أن عدلي لم يجبه إلى طلبه وترك الأمور تأخد مجراها الطبيعي. ويوضح المؤرخ عبد الرحمن الرافعي في كتابه السابق الإشارة إليه ما كان من أسباب الاستغناء عن ثروت باشا يجملها سيادته في كثير من أسباب النقص السياسي والخلقي الذي وجد بسبب تمسك الملك بالحكم الأوتوقراطي وعدم السماح لرؤساء الوزراء بمباشرة سلطاتهم، وأجرى سبادته مقارنة بين ما كان يجري في مصر وما يجري في إنجلترا متلا لندرك أسباب ظهور الشخصيات الكبيرة في ظل العرش البريطاني إذ إن هذا العرش يفسح المجال لكبار الرجال الذين ساسوا الإمبراطورية البريطانية وكانوا من بناة مجدها وعظمتها، أما في مصر فالأمر جري على خلاف ذلك. وكمان من هذه الظروف التي هيأت لخروج ثروت من رئاسة الوزارة عدم رغبة الملك الحقيقية في إصدار دستور للبلاد يأخذ بأن الأمة هي مصدر السلطات. وكان من نتائج سقوط وزارة ثروت أن خلفتها وزارة محمد توفيق نسيم التى لم تكن تعطف على الدستور ولا تبغى أن يرى ضوء النهار. وانتهزت السياسة البريطانية هذه الفرصة لتطلب حلف نصوص السودان من اللمستور إذ وجدت في تأخر صلدره فرصة لها انتهزتها لتعطل من نصوصه وتحلف منها ما تشاء. وقد أجابها نسيم إلى طلبها فكان هذا الانقلاب على حساب الأمة وعلى حساب حقوق البلاد ووحدتها. ولايد من عرض فصل كامل لعلاقة رئيس الوزراء الجديد نسيم باللمستور.

وزارة نسيم والدستور

عَبددت حوادث اغتيال البريطانيين في بداية وزارة نسيم وذلك اعتقادا من الشعب أن نسيم يبطئ في العمل على إطلاق سراح سعد زغلول وصحبه بفك اعتقالهم.

أما عن علاقة نسيم بالدستور فإنه ينسب إليه أن أهم حمل قام به هو شروعه في نسخ الدستور فأدخل عليه من التعديلات ما أفقده روحه الحقيقية منطلقا من فكرة أساسية هي أن الدستور منحة من الملك وليس حقا من حقوق الأمة، لذلك فقد أدخل على مشروع الدستور التعديلات الآلية :

- ١ _ حذف النص القائل بأن الأمة مصدر السلطات.
- ٢ ـ جعل إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة الوزارة.
- حجل عدد الشيوخ المينين مساويا لعدد الشيوخ المتخبين مع إعطاء الملك الحق في حل
 للجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوح).
 - ٤ ـ جعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده من غير مشاركة الورارة.
 - ٥ .. إعطاء الملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ولو أتناء دور انعقاد البرلمان.
 - ٦ _ إخراج بعض معاهدات التجارة من رقابة البرلمان.
 - ٧_ تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعداها مجلس النواب.
- ٨- ألا يعفل الدستور بما للملك مصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الديى
 الإسلام، والأوقاف التي في يد وزارة الأوقاف.
- بدريادة الأغلبية الواجية لتنقيح الدستور وضرورة تصديق الملك على هذا التحديل حلافا لما تقضّى به المادة ١٥٧ من اللمستور .

ولقد أقرت وزارة نسيم هذا المسخ الممثل في المسائل السابقة وهو ما شجع الحكومة البريطانية على إدخال تغييرات خاصة بالسودان تنقض مبدأ وحدة وادى النيل، ذلك أن هذه المحكومة طلبت في يناير ١٩٢٣ حذف النصوص الخاصة بالسودان وهي المادة ٢٩ من المشروع والتي كانت تنص على أن الملك يلقب بملك مصر والسودان والمادة ٢٥ ما التي كانت تنص على أنه وغيرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان قدم أنه كان جزءا منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص، وهدت إذا لم تمدل هذه مناسبا، وقد قبلت وزارة نسيم طلب الحكومة البريطانية حدف لقب المملك مصر والسودان وجعبله وملك مصر والسودان وجعبله وملك مصر والسودان وتعديل المادة ٢٥ مديلا جوهريا فأصبحت المادة ١٩٠٥ التي تضمنت هذا التعديل . كما قبلت الوزارة تعديل المادة ٢٥ المنابة المصرية بدون أن يحل ذلك مطلقا المصرة البريطانية طلباتها فيما يتعديل المستور على المملكة المصرية بدون أن يحل ذلك مطلقا للمحرمة البريطانية طلباتها فيما يتعلق بتعديل المشروع بالنسبة للسودان

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي إنه كان الأولى بحكومة نسيم أن تستقيل دون أن تستجيب للمطالب البريطانية في حدود الدستور، أما إذعانها لهذه المطالب وتنفيذها قبل استقالتها فمهزلة تدل على انحطاط الأخلاق السياسية والقومية في كثير من النفوس. وهكلا رجعت البلاد إلى الوراء في عهد وزارة نسيم باشا وكان الأحكم أن يترك ثروت باشا في الحكم إذ إنه كان أقدر من نسيم على مواجهة الأزمات وعلى إصدار الدستور صليما من التشويه الرجعي أو العبث البريطاني، ولكن نزعة الحكم المطلق دبرت إسقاط وزارة ثروت وإقامة وزارة نسيم باشا وكانت مصالح البلاد صحية لهذا التدبير.

قدم نسيم باشا استقالته وحاول في هذه الاستقالة أن يدافع عن موقفه بالنسبة لتعديل مواد الدستور السابق الإشارة إليها ويقول بالنسبة لنصوص السودان إنه لم يقبل في البداية النصين اللذين طلبت دار المندوب السامي وصعهما والذي يقضى أحدهما بحلف لقسملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا إلا أن مذكرته لم تصادف قبو لا لدى الحكومة الإنجليزية . ويقول الأستاذ الرافعي هي ذلك إنه كان واجبا على نسيم باشا في هذه الحالة أن يستقبل ويصر على الاستقالة حتى لا يتحمل مسئولية عمل يعترف هو نفسه في كتاب استقالته أنه ماس بحقوق البلاد . ثم يقول نسيم باشا بعد ذلك إن المخابرات بينه وبين المندوب السامي قد استؤنفت وكنانت نتيجتها وصع

نصين جاء بهما أن اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان بواسطة المفاوضات وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان وأنه وافق على أن تكتب الوزارة إلى الملك بقبول هذين النصين وقد كتب هذا الجواب فعلا وأمضاه هو والوزراء جميما ورفع إلى الملك كما صرح بذلك نسيم باشا هي حديث له بعد الاستقالة .

ويستطرد الأستاذ الرافعي فيقول إن هذا الذي حدث يحمل نسيم مستولية جسيمة لأن
هذين النصين لا يختلفان في جوهرهما عن النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامي
في بداية الأرمة ومآلهما واحد، إذم حذف لقب هملك مصر والسودان، من الدستور
وقصره على هملك مصر، إلى أن يتقرر اللقب النهائي هي المفاوضات، وحلف أيضا النم
على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ولم يشر إلا إلى حقوق مصر في السودان وهي
عبارة مبهمة لا مدلول لها إلا تجزئة لوحدة وادى النيل . لذلك لا يكون من الحق قول
نسيم باشا في كتابه الخاص بالاستقالة إنه قدم استقالة الوزارة قبل أن يسجل في الدستور ما
وافق عليه الملك تحت تأثير الحوادث لأن نسيم باشا قبل النصين اللذين طلبتهما دار
المندوب السامي وأشار على الملك بقبولهما قبل أن يقدم استقالة أنه كان قابلا للنصين البريطانين
يشاركه في ذلك الملك فؤاد لأنه يبدو من كتاب الاستقالة أنه كان قابلا للنصين البريطانين
منذ الساحة الأولى.

أخذت حوادث الاعتداء على البريطانيين تتكرر معد استقالة نسيم وظل الرأى العام قلقا مضطربا وشمل القلق مصير الدستور وبقى مركز الوزارة شاغرا بعد استقالة نسيم مدة تزيد على الشهر إلى أن تألفت وزارة يحيى باشا إبراهيم في ١٥ مارس ١٩٢٣. وعما يستوقف النظر أن الوزارة الحديدة شملت خمسة من الوزراء عينوا بها وكانوا من المستقيلين ضمن وزارة نسيم . وقد بدأ يحيى باشا إبراهيم عمله بأن أدلى بحديث قال فيه إنه معتمد في أداء مهمته على مساعدة المندوب السامى اليقول الرافعي إن مثل هذا التصريح لم يصدر من أى رئيس وزراء وإن كانوا في أغلبهم قد ساروا على منهاج يحيى إبراهيم وهذا يؤكد تراحع فكرة ولاية الحكم وانحطاط الأخلاق السياسية في البلاد.

وعند ولاية وزارة يحيى باشا إبراهيم الحكم سلكت مسلك وزارة نسيم في تشويه مواد الدستور فارتفعت الاحتجاجات من كل جانب على هذا البتر والتشويه لمتروع النستور، وكانت أقوى الاحتجاجات في هذا الخصوص الخطاب المقتوح الذي وجهه عبد المزيز فهمي بك (باشا) إلى يحيى باشا إبراهيم والذي ناشده فيه أن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة من غير بتر أو تشويه وأورد التعديلات الخطيرة التي أدخلتها وزارة نسيم باشا على مشروع اللجنة وقد أشرنا إليها فيما سبق. ونورد هنا بعض فقرات من خطاب عبد العزيز فهمي الذي وجهه إلى رئيس الوزراه لأهميته إذ افتتحه قائلا له :

السيدي آلر ثيس . . رجل يجلك ويتفاءل خير ابو زارتك يري واجبا عليه أن يوجه إليك هذا الخطاب بلاغا وتبصيرا. . لست أشك في أن أول ما يهمك كما يهم البلاد من أقصاها إلى أقصاها هو أمر الدستور الذي رأت مصر بارقة في عمرها مرة ١٨٨١ والذي تتشرف البلاد الآن بفضل كفاح بنيها وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها على أن تنعم به للمرة الثانية نعيما مرجوا دوامه إن شاء الله. ويعلم سيدي الرئيس أن هذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد أعضاء وزارتكم (أحمد حشمت باشا رئيس اللجنة والذي كان يرأسها في غيبة حسين رشدي باشا) وكان فيها وزيران آخران من زملائكم. . سل ثلاثتهم يخيروك أن هذه اللجنة قد قامت بعملها مراعية فيه وجه الله والوطن. . . فأقرت كل شيء في نصابه وأعطت كل ذي حق حقه فلم تغمط الأمة حقها في أن لها السيادة وأنها مصدر كل سلطة ولم تغمط العائلة المباركة العلوية حقها الثابث في أن الملك فيها إلى ما شاء الله ولم تخرج في أي أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون المام الحديث مما يتفق مع حال البلادة. ويستطرد فيقول: القد بلغ باللجنة التحرج في عملها حدا أخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بأنها حكومية وأخرى بأنها رجعية ولكنها صبرت على هذا وهي مؤمنة بأنها أدت لوطنها ولمليكها ما كان عليها من الواجب. . والآن أخشى كتيراكما يخشى كل من يغار على الحق في بلده أن يصدر الدستور لاكما وضعته تلك اللجنة بل مشوها بالتعديلات التي يتناقل الناس أن وزارة نسيم باشا قد أدخلتها عليه . . لست أدرى يا سيدى مبلع مطابقة الإشاعات للواقع ولكني أرحوك أن تسمح لي فأقص عليك ما يتناقله الناس من أمر هذه التعديلات؟

وإنه وإن كنا قد أوردنا هذه التعديلات مجملة في السابق إلا أنه من الممروري إثبات ما قال به عبد العزيز باشا فهمي عن هذه التعديلات لأهمية وجهة نظره فيها والتي أدلى بها في خطابه لرئيس الوزراء يحيى إبراهيم في ١٦ مارس ١٩٢٣ . هذه التعديلات كالآتي :

أو لا: عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث في نسأن السيادة على البلاد فرأت أنها للأمة وأن كل سلطة قد أصبحت الأمة مصدرها وأن سلطانها قد أضمى فوق كل سلطان فجعلت المبدأ أساسا للدستور دونته بالمادة ٢٣ من مشروعها . لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حلف هذه المادة من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف رأسا على عقب وأصبح الدستور الذي أشار بإعطائه للبلاد مجرد منحة من المرش على اعتبار أن لا حق في الأصل للأمة ولا سلطان للامة ولا سيادة للأمة!! مذهب إن كان قد صبح في نظر دولة نسيم باشا عفر الله ذنبه وستر عيبه فعهدى بك يا سيدى الرئيس وقد كنت كبير القضاة أنك في حق وطنك أكثر معدلة وأشد إنصافا وأنك لابد قائل معى ومع كل من لا يلهيه نعيم يومه عن شقاء غده إن السيادة هي للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية في البلاد هو الأمة . وإن كنت يا سيدى محتاجا لشيء من البيان في هذا الصدد فما عليك إلا أن تأمر فأفصله لك في خطاب آخر تفصيلا.

ثانيا. عدل نسيم ماشا قواتين الرتب والياشين فجعل إعطاءها للأعيان من حقوق الملك وحده بلا متداركة من الوزارة وقد كانت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين فعمد غفر الله له ذنبه بالنص عليها في المادة (١٤) من مشروع اللجنة حتى يجعلها مادة دستورية لا يجوز تعدبلها بأن يكون للملك وحده إنشاء الرتب وأوسمة الشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء ومنون المناكومة.

ثالثا. كان مشروع اللجنة يقصر حق حل البرلمان على مجلس النواب وحده ، فقد رأى نسيم باشا سامحه الله أن يكون للملك حق حل المجلسين معا أو بالانفراد وهذه السلطة ليست في مصلحة الأمة ولا ندرى كيف انساق نسيم باشا لتقريرها غير مدرك ما لهذا التعديل من الخطر.

رابعا. كانت لجنة وصع الدستور تقضى في المادة (٧١) بأن عدد المعينين من أعضاء الشيوخ لا يزيد على ثلاثين عضوا فقد جعل سيادته عدد المعينين مساويا لعدد المتنخيين

خامسا عمد نسيم بانسا إلى تغيير المادة (٧٥) من المشروع بأن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده وهو افتئات على حق المجلس لا يتعق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامته في القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبراءها بقبول رئاسة رجل قد لا يرضونه .

سادسا: عدل نسيم باشا المادة ٣٩ من المشروع بأن جعل للملك حق إصدار مراسيم يكون لها قوة القانون حتى ولو أثناء دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقا متابعة دولته عليه.

سابعا: سمعت أنه صدل المادة (٤٢) فأخرج بعض معاهدات التجارة والملاحة من مراقبة البرلمان رغم ما في ذلك من خطر .

ثامنا: سمعت أنه عدل المادة (١٣٦) بأن رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبو ل أصلا بل يجب ترك ذلك للواتح الداخلية تقرره كما يراه النواب. تاسعا: إن دولة تسيم باشا قد أضاف إلى الدمستور مادة حاصلها أن هذا الدسستور لا يخل بالالتزامات المخولة للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الإسلامي وبالأوقاف العمومية وأن يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التي تكون القوانين الحالية خولتها عرضا للملك وهو شيء هاتل جدا كان يجب أن يمنعه دولة نسيم باشا قبل أن يتورط في الإشارة إليه.

عاشرا: يقال إن نسيم باشا قد عدل المادة (١٤٧) من المشروع والخاصة بطريقة تنقيح النستور فصعبها من وجهين: الأول زيادة الأغلبية اللازمة لإقرار التعديل والثاني ضرورة تدخل الملك للتصديق على التعديل حتى في المرحلة الأولى.

وقد وجه عبد العزيز بك فهمي خطابه إلى يحيى باشا قاتلا له:

إنه كان الواجب أن أسارع إلى تنبيهكم لما في تلك التعديلات من الخطر على حقوق البلاد وحتى إذا كنتم على أهبة إصدار الدستور قدمتم تقوى الله على تقوى خلق الله وعملتم بما توصيه الذمة والضمير الطاهر وأصدرتموه لا على أنه مجرد منحة بل على أنه حق ثالت الأمة.

وها قد بلغتكم فأديت ما على من الواجب والأمانة الآن في عنقكم إن شنتم أديتموها ولكم الشكر وإن شنتم أهملتموها وعليكم وحدكم الوزر.

الخلص

عبد العزيز فهمى ــ المحامى

وقد وضع أعضاء لجة الدستور احتجاجا على هذا المنخ والتشويه وقعوه جميعا وقدموه إلى يحيى باشا وناشدوه أن يصدر الدستور على الأقل كما وضعته اللجنة.

استمرت الوزارة تتلكاً بإيماز من السراى في إصدار الدستور، فكتب عبد الغزيز فهمى بك خطابا مفتوحاً ثانيا إلى يحيى باشا في ١٥ أريل ذكر فيه ما استفاضت به الأنباء من تمديلات أخرى أريد إدخالها على الدستور وأهاب بيحيى باشا إبراهيم ألاً يرتكب هذا الإتم وأن يسارع إلى إصدار الدستور، وأشار في خطابه إلى التعديلات الجديدة التي يقال إنها ستلحق بمشروع الدستور ومنها:

أولاً: كانت المادة ٤١ من مشروع اللجنة تنص على أن «الملك يرتب المصالح العامة ويولي ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين ١٩ أن ذلك يتم وفق القوانين التي يضعها البرلمان وتحت مراقبته فامتدت يد العبث فحدفت من المادة ٤٢ فحشرت فسها هذه العبارة المادة ٤٢ فحشرت فسها هذه العبارة ما المدادة عجرى كالآتى: «الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذي مامين الفسيات المستوية وهو الذي يعين الفسياط ويعزلهم وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح . . . ونحن لا يضيرنا نقل ما يتعلق بالفسياط من مادة بالمستور إلى مادة أخرى ولكن الذي يصير هو حدف القيد الوارد في المادة ٤١ وهو كون التي بالقوانين

ثانيا: من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة 20 تعيين الوزراه وإقالتهم ويقال إنه صار إشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء في هذا الحكم ونتيجة ذلك أن يصبح سفراء مصر في الحارج العوية في أيدي رجال السراي وتصبيح سياسة مصر الخارجية هي سياسة السراي لا سياسة الحكومة المصرية .

ثالثا: يقولون إن اليد التي سطت على الدستور وحذفت من مشروع اللجنة المادة ٥٦ والتي كانت تنص على أن «تكون الصلة بين الملك والوزراه رأسا وباللمات، وهي تقرر حقا أساسيا للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم وفي حذفها ما يترك الباب مفتوحا لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقا حول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من أسوإ الأمور وأضرها بمصالح البلاد.

رابعا: يقولون إن يد العبث عدلت المادة ، ٤ من اللمستور بأن جعلت افتتاح الملك للبران سنويا بخطاب منه أمرا اختياريا أي إن شاء فعله وإن شاء تركه وهذا غير جائز البنة لأبران سنويا بخطاب منه أمرا اختياريا أي إن شاء فعمة الله وحده - قد يتخذ هذه الفرصة لأن من تتملكه الشهوة الشخصية من الملوك - والعصمة لله وحده - قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لإظهار خضبه على البرلمان بالإمساك عن خطابه وفي هذا من دواعي التأذي والاضطراب ما فيه وإنا لنفضل حلف هذه المادة برمتها على إيقائها وفيها هذا التعديل المعيب.

خامسا: تقصر المادة 9 م من المشروع بأن أوامر الملك شفهية كانت أو كتابية لا تخلى الوزاء ولا غيرهم من حمال المولة من المسئولية بحال ويقال إنه صار حلف عبارة (ولا غيرهم من حمال المولة من المسئولية الوزراء تكفى ولكن في بلدنا حديث غيرهم من عمال المولة). . صحيح أن مسئولية الوزراء تكفى ولكن في بلدنا حديث العهد بالديمقراطية والنظام المسئوري يلزم أن نحث جميع عمال الحكومة بأن الواجب عليهم الخضوع للقوانين ليس إلا بإثبات هذه المبارة في دستورنا من ألزم ما يكون.

سادسا: تعدلت المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة فبدلا من تقريرها أن حق استجواب الوزراء لا تجرى المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير صارت المادة بعد التعديل «وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير بدلا من «أو موافقة الوزير» ومقتضى هذا التعديل أن يكون بين الوزراء محوكل أثر للاستعجال وجعل لمجلس مضطرا لانتظار ثمانية أيام على الاقل تجوز مناقشة الاستجواب ولو كان متعلقا بأمر من أمور الدولة المهمة. ثانيا يقال إنه فوق المعاد الذي قررته المادة المذكورة فقد أضيف نص يقضى بأن اقتراح الاقتراع بعدم التقة بالوزراء لوهو في الحادة يحصل عقب المناقشة في الاستجواب) لا ينظر أيصا إلا بعد تصانية أيام أخرى ومثل هذا النص المقترح إصافته لا معنى له إلا تهيئة الوقت للمساعى واللسائس التي تستممل في الحفاء لعدم المساس بالوزارة وفي هذا إفساد أخلاق النواب وتقليل أهمية المسؤلية الوزارية.

سابعا: تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والالتزامات لا تعطى إلا بتصريع البرلمان فيقـال إنه صار تعديل هذه المادة تعديلاً يجعل هذا الإعطاء من حقـوق الحكومـة وقق القوانين بدون حاجة لاشتراط تصريح البرلمان مقدما . . نص هذا التعديل خطير على حقوق البلاد ويكفى ما قاسته في الماضى من التغريط في هذا الموضوع .

ويستطرد عبد العزيز فهمى في خطابه موجها حديثه لرئيس الوزراء، ولا يمكن إغفال ما جاء في خطابه هذا الأنه انتصار لإرادة الأمة وانتصار لاستقلال القضاء وهيمنته على كاقة المنازعات فيقول في هذا الحديث: قوتلك يا سيدى أمور يتناقلها الناس ولا بد أنك رأيت أيصا بما نشر ببعض الممحف ما تستدل منه على أن زميلك ممالى ذو الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسة ٣٠/ ١٩٣١ / ١٩٣٤ جمل قانون الأسرة المالكة خارجا من سلطة الحكومة والبرلمان لا يمكن مساسه بأى تعديل ويقال إنه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح، والست أدرى كيف أن هذا الافتئات المحض على حقوق البلاد يجوز في مذهب معالى ذو الفقار باشا . لقد كنت أنت يا سيدى رئيس للجلس الحسي العالى وكان معاليه عصوا فيه معك وقد حضر تكما تحكمان فيه على الأمراء كما تحكمون على عامة الناس فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم في الأحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء، فبأى مسوغ يراد سلبه الأن حملاء الحكم في الأحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء، فبأى مسوغ يراد سلبه الآن حملاء المخارة ومن تعديل مثل المناون أو إلغاته إذا تراءى لهم في وقت ما أن المدل والمصلحة يقضيان بذلك؟ . . مسوغ يا سيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه .

ويستطرد عبد العزيز فهمي في خطابه لرئيس الوزراء فيقول: قوسمعت أنهم يقولون

في معرض الدفاع عن حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الأمة إن سيادة الأمة أمو بديهم لا ريب فيه ولكن من الأليف عدم النص عليها والاكتفاء عطاهرها وأسبابها المبينة في الدستور وأخصها مسئولية الورراء لأن في التنصيص حرجًا لإحساس العرش، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف؟ إن الإنجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا صيادة سلطان مصر على شعبه، وإنما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها، وسيادة مصر نفسها، فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وإنما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة. أظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب بفسه على شرط مسلم به من الجميع وهو بقاء الإمارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية. . وإذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هي أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمراثها على الإقراريه لها، وهي التي تقوم بالثورات وتثل العروش لاستنقادها من برائن هؤلاء الأمراء، فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من نحت أنياب الإنجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التي قام بها المصريون في وجه الإنجليز ثم يأتي أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك بتلك العلة، علة عدم جرح الإحساس؟! اللهم إن هذا كلام المستهزئين الذين يستصعفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها عِثل هذا التعليل السخيف! أيكفي يا سيدي اعتراف هؤلاء المستهزئين شفهيا مأن سيادة الأمة أمر يغني بداهة عن تدوينه في الدستور؟ ما أشبه هذا بحال من يعترف في كل صقع وناد بحق غريمه إلا بالكتابة أو في مجلس القضاء! اعتراف لا يصر المقر ولا ينفع الغريم ، وإنما هي خديمة كبري وتخدير لأعصاب الناس عن البحث في موقفهم وتعرف حقوقهم، خديعة يلمسها سيدي الرئيس بأصابعه إذا قارن بين حلف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها وبين المادة التي أرادوا إضافتها للنستور وهي التي تنص على امتيازات للملك في المعاهد الدينية والأوقاف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها. . إنهم يا سيدي رأوا أن بقاء المادة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التي يحاولون تقريرها للملك بتلك المادة الإضافية فحذفوا المادة ٢٣ وأبقوا مادتهم الإضافية، وبين هذا الحذف وتلك الإضافة، ثبتت أصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستوريا وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا، وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة إلى الأمة الأصيلة العبودية ، وعوضوا الأمة عن هذا التعدى مذلك الكلام الشفهي الفطري السخيف الذي لا يسمن ولا يغني.

ويبثون أيضا بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض في مسألة الرتب والنياشين التي يراد جعلها إلى الأبد من حقوق الملك الخاصة قاتلين إن التعرض لها عما يحرح إحساس جلالته . يا عجبا كل العجب! إذا كان أهم موضوعات اللمستور تحديد الصلاقة بين الشعب وملوكه فتغمة جرح الإحساس إن أقيم لها وزن قضت على كل حقوق الشعب ومنعته من التمسك بشيء منها وعلى الأخص بالمسئولية الوزارية لأن أشد ما يجرح الإحساس أن وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطرهم النواب إلى الاستقالة ولو كانوا من أعز صنائع العرش».

ثم يستطرد قائلا: «يا سيدي إن الله لا يستحى من الحق، والحق الصريح أن معظم التعديلات التي يراد إدخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الآمة بالباطل وإضافة لجانب ملوك مصر في زمن من الله عليها بملك دستوري جم المروءة . إلخ،

«فهل أنت أيضا يا سيدي ستكون على الأمة لا لها؟ كلا! إن عهدي بك أنك أقوم خلقًا وأكبر نفسا من أن تسعى فيما ليس بحق. غير أني كما ذكرت لك في بده خطابي مضطرب البال لأنك يا سيدي أغرقت في الإبهام وتركت الناس حياري لا يدرون إن كت حقا ستعمل لإصدار الدستور خاليا من التشويه أم لا؟ فاسمح لي أن أرجوك في أن تعلن للناس رأيك بالصراحة وأن تكاشفهم بكل أعمالك في الدستور قبل أن تفاجئهم به نهائيا واجب التنفيذ ولا تظن يا سيدي أنك غير مكلف بإجابة رجائي بل إنك متى تأصلت في حقيقة مركزك وحددت صفتك وأهليتك قانونا أدركت حتما أن إجابة طلبي أمر واجب عليك لا تملك التحلل منه بحال. ذلك بأن الإنجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ماحاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى. فالشعب المصرى سيدى صاحب حق أصيل في الدستور ومتعاقد أصلى فيه ومن ثم فلا يملك أحد كاثنا من كان إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء وكهولا وفتيانا حتى الأجنة في بطون أمهاتهم. ولما لم يكن في استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليونا أن يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلي بحججهم ويتعاقد عنهم. أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب في أمر الدستور واشترط هذا في صك قبوله للوزارة وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة، وقد استقالت وزارته بعد أن وضع في عهدها مشروع عمل هو بما توجبه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس أمهم لا يقتنعون بأقل منه. تم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم أعمالها النظر في الدستور، فصفتك يا سيدي أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالنستور صفة الوكلاء عن الشعب، وليس لكم مي هذا الشأن أدنى صفة في الوكالة عن حلالة الملك وأهليتكم لا تعدو أهلية الوكلاء وواجباتكم إنما هي واجبات الوكلاء. ومتى كان الأمر كذلك فلتحكم أنت على نفسك وأنت سيد العارفين بالقانون بأن من واجبك الأكيد أن تطلع الشعب موكلك على ما جل وقل من أمور الدستور وألا تكتم عنه شيئا منها وألا تتنازل عن درة من حقه وأن نكون في أقوالك صريحا ميينا لا مبهما مربكا وألا تصغى إلى ما يقوله بعض العوام من أن مسألة الدستور من الأسرار اللاخلية التي لا يصح أن يطلع عليها أحد فما كان للوكيل أن يعتبر شيئا من أمور التوكيل سرا جائزا حجبه عن موكليه .

ألا إن الحلال بين والحرام بيّن، والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى إلا الفسلال. فبيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم في العالمين.

وإنى إلى هنا قد أديت ما كان يتقل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيدا بينى وبينكم . ومن بعد اليوم لا تحسبوا أنى أحاطبكم فقد مللت فكسرت قلمي وحبست لساني وموضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين والسلام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

16 أبريل 1977

المخلص

عبد العزيز فهمي،

أرسل مشروع الدستور إلى الملك لتوقيعه وذلك ضمن خطاب موجه من يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزواء، وكان مشروع الدستور هو ذاته الذي وضعته لجنة الدستور محذوفا منه النصان الخاصان بالسودان وذلك طبقا للرغبة التى أينتها الحكومة البريطانية ووضعت اللجنة نصين آخرين بدلا منهما إذ جاء بخطاب يحيى باشا المرفوع للملك موفقا به متروع المستور أن الحكومة قد انتهت من درس المشروع وفحصه عن طريق اللجنة الاستشارية المستور أن الحكومة والتي أدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانوني واقترحت بعض نصوص لتقرير حقوق فات وضعها وكان من المتمين أن يشملها اللمستور . كما جاء بالخطاب أيضا أن الوزارة التي قدم لها مشروع الدستور وهي وزارة ثروت باشا وكللك الوزارة التي قدم لها مشروع النمتور وهي وزارة ثروت باشا وكللك وزارة التي تلتها وهي وزارة نسيم باشا لم تتمكن كل منهما من إتمام درس المشروع وأنه وزارة التي تلتها ومي وزارة نسيم باشا لم تتمكن كل منهما من إتمام درس المشروع وأنه يتشرون برفع المشروع إلى الملك حتى إذا صادف قبولا منه تفضل بإصداره.

وكان خطاب يحيى إبراهيم للملك مؤرخًا ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣، وقد أصدر الملك

بذات التاريخ أمره بإصداره، وجاه مخطابه هذا ليحيى باشا إبراهيم قوله: «اطلعنا على مشروع النستور الذي عنتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وإنا لشاكرون لكم ولز ملائكم ما بذلتم من الهمة في وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها . وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقانها وعنونة اناداما لمجدها وعظمتها».

وواضح من ذلك أن دستور ١٩٢٣ وإن كان قد جاه في شكل منحة من الملك فؤاد لم يكن في حقيقته إلا استجبابة للضغط الشعبي الذي تخل في ثورة ١٩١٩ التي كانت استمرازا للحركة الوطية منذ بده القرن تطالب إلى جوار الاستقلال بالحكم الدستورى. ويمكن كما يقول بعض فقهاء القانون الدسنورى بأن شكل المنحة لا يعنى مضمون المنحة الأن الدساتير التي تصدر بهذه الطريقة تكون في الأعلب الأعم محاولة من الحكام لاسترضاء الشعوب وامتصاص الحركات التي من المكن أن تهدد بقاءهم نفسه . ويشير بعض فقهاء القانون الدستورى سؤالا معينا حول الدساتير التي تصدر بطريقة «المحقة» . في بحوز للحاكم الذي قام بمحها أن يسترد هذا الدستور مرة أخرى؟ يجيب عن ذلك أغلب الفقهاء بأن الدستور بجرد صدوره فإن حق الشعب يتعلق به وإذ يعود الحق إلى صاحبه فإنه لا يمكن أن يسحب أو يسترد .

والبعض الآخر يفرق بين حالتين: حالة ما إذا نص في الدستور الذي صدر كممحة على إمكانية سحبه واسترداده وذلك ضمن نصوصه فإن هذا الحق حينتذ سيعتمد على نص في الدستور.

أما إذا كان الدستور قدرسم طريقا معينا لكيفية تعديله تعديلا جزئيا فإن هذا الطريق يصبح ملزما ولا يجوز لمانح الدستور أن يصله عن غير ذلك الطريق والذي لا يملك التعدى الجزئي لا يملك سحبه أو تعديله بالكامل.

يقول الأستاذ الدكتور السنهورى: «إذا صح القول بأن للإرادة المنفردة أن تنشى النزاما صح القول أيضا أن تقتضيه ، فإن هذا القول فيه خلط بين أثر الإرادة في العالم النفسى وأثرها في الروابط الاجتماعية ، فإن الإرادة إذا أعلنت وعلم بها الغير فاطمأن إليها ولدت ثقة مشروعة يستطيع الناس الاعتماد عليها فوجب احترام هذه الحالة التي أوجدتها الإرادة ولا يجوز عندتذ العدول إذا ترتب عليه الإخلال بالشقة المشروعة (الوسيط في شرح القانون المدنى مصادر الالتزام جـ١ الطبعة الثانية ص٤٤١). ويقول فقهاء القانون المستورى تعليقا على تحليل الدكتور السنهوري السابق بأنه إذا كان هذا الذي قاله الدكتور السنهوري صحيحا في فقه القانون الخاص، فهو في علاقات القانون العام أشد لزوما ومن ناحية أخرى فإذا كان معنى «المنحة» غير متحقق في هذه الحالات وإن تحقق شكلا فإن القوى التي ضغطت وأدت إلى إصدار الدستور هي بذاتها التي تملك حماية بقاء الدستور إن كانت ما زالت متمسكة به .

ومما يؤكد أيضا أن معنى «المنحة» الموضوعي لم يكن واردا عد إصدار الدستور عإن الحاكم المطلق إذا أحس أن الفرصة مواتية لتعطيل الدستور أو سحبه فإنه لا يتردد في أن يفعل ذلك لا لأن له حقا فيه ولكن لأنه منذ الأصل لم يكن يعطى عن رضا ولكن عي إكراه وهم ما حدث بالسبة لدستور المهمد و هو ما حدث بالسبة لدستور المهمد و هو ما حدث بالسبة لدستور المهمد و هذه منا المستور المهمد و منافذ المعرور المواصدار واستطاعت أن تعيد دستور ١٩٣٣ على غير إرادة الملك .

وفى ضوء هذا التحليل يمكن فهم ما ذكره عبد الرحمن الرافعى فى كتابه فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) الجزء الأول ص ١٤٧ ، عن «كيف وقع الدستور» إذ يقول سيادته إنه لم يكن أحد يتوقع صدور الدستوريوم ١٩ أبريل ١٩٣٣ لما كان يعرفه الخاصة من معارضة الملك فؤاد فى إصداره ولكنه وقعه تحت ضغط الحوادث.

إن الرأى العام في مصر والذي كان يقوده حزب الوفد في هذا الوقت لم يكن بداية مقتنعا بأن يقوم بإعداد الدستور لجنة مكونة عن طريق الحكومة والتي سماها ولجنة الأشقياء» إلا أن الأوضاع التي مرت على البلاد والتي لم تكن قد تهيأت البلاد في طلها للحصول على استقلالها الكامل وجلاء الإنجليز عن مصر قد صرف النظر عن فكرة الجمعية الوطنية التي يتعين أن تقوم بوضع الدستور خصوصا وأن مكانة أعصاء اللجنة والشخصيات التي تكونت منها هو ما جعل الرأى العام يرصى عن الدستور الجديد بعد إصداره خصوصا وأنه تضمن المبادئ السائدة عموما في القانون الدستوري الحديث ومقررا المدارة خصوصا وأنه تضمن المبادئ السلطات مصدرها الأمة.

ومما يقطع بأن دستور ١٩٢٣ قد أسس على أحدث المبادئ الدستورية ووضع نظام حكم دستورى أنه قد قرر حقوق المصريين وكفلها لهم. ولأهمية القواعد التي تضممها دستور ١٩٢٣ فإنه يجدر بنا الإشارة إليها بقدر الإمكان.

خصائص دستور ۱۹۲۲؛

أو لا : ينص الدستور في أول مادة من مواده على أن مصر دولة ذات سيادة وحكومتها ملكية دستورية .

ثانيا: تنص المادة ٢٣ من الدستور أن فجميع السلطات مصدوها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المين بهذا الدستورة.

وهذه المادة بقابلها في دستور ١٩٧١ السائد الآن المادة الشالثة والتي تنص على أن «السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المين بالدستور».

ثالثا: تنص المواد ٤ و و ١٥ و ١٥ و ١٥ و ١٥ من دستور ١٩٢٣ على كفالة الحرية الشخصية ولا وعدم جواز القبض على أي إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها . كما لا يجوز إيعاد أي مصرى من الديار المصرية ولا يجرز أن يحظر على مصرى الإقامة في حكما لا يجوز إيعاد أي يحفر القانون الأقامة في مكان ممين إلا في الأحوال المبينة في القانون . كما نص على حرية الاعتقاد بصفة مطلقة وأن الدولة تحمى حرية القبام بشعائر الأديان والمقائد طبقا للمعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا يتافي الأواب وأن حرية الرائم مكفولة ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو مغير ذلك في حدود القانون .

رابعا: كفل الدستور في المادة ١٥ منه حرية الصحافة فنص عليها وحظر الرقابة على الصحف أو منع إصدارها أو تعطيلها أو إلناءها بواسطة الإدارة.

خامسا: نصت المادة السادسة من الدستور على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون.

سادسا: حظر الدستور في المادة ٧ منه إمعاد أي مصري من الديار المصرية.

سابعا: نص في المادة ٨ منه على أن للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون

ثامنا. نص في المادة ٩ منه على أن للملكية حرمة فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب

المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه بشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا.

تاسعا: تنص المادة ١٠ من الدستور على أن عقوبة الصادرة العامة للأموال محظورة. عاشرا: نص الدستور في المادة ٢٠ على حق المصريين في الاجتماع كما نص في المادة ٢١ منه على أن للمصريين حق تكوين الجمعيات، وكيفية استعمال هذا الحق بينها المانون.

أحد عشر: القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأي سلطة في الحكومة التداخل في القضايا (المادة ١٤٤٤).

ثاني عشر: يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويمين البلقون (الخمسان) ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون (المادة ٧٣ و٧٤ و٨٧ من اللمستور).

ثالث عشر: الوزارة مستولة أمام مجلس النواب فإذا قور مجلس النواب عدم الثقة بها وجب عليها أن تستقيل وإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (المادة ٢١ و ٢٥ من الدستور).

رابع عشر: للملك حق حل مجلس النواب وإذا حل في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (المادة ٣٨ و٨٨ من اللمستور).

خامس عشر : الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (المادة ٤٨).

وواضح أن الأحكام الرئيسية في الدستور تأخذ بمبدإ المستولية الوزارية وأن لجلس النواب الحق في سحب الثقة وأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزراته أو أنه وفق القاعدة المعروفة يسود ولا يحكم ويسأل عن أعماله الوزراه ولا يسأل هو في مجالات الحكم عن أي شيء

ولقد بدأت المعركة الانتخابية من وقت إصدار الدستور وقانون الانتخابات أي منذ أبريل ١٩٢٣ وظلت محتدمة إلى يوم إجراء الانتخابات لتكوين مجلس النواب في ١٢ يناير ١٩٣٤.

وقد أسفرت الانتخابات عن أغلبية كبيرة للوفد وعرض على سعد زغلول رئيس الوفد

وزعيم الأغلبية أن يقوم بتأليف أول وزارة في العهد الدستورى الجديد. وكان واضحا أن الانتخابات قد تمت في عهد وزارة يحيى باشا إيراهيم وكانت انتخابات حرة هزم فيها رئيس الوزراء وفاز عليه مرشح الوفد. وقدم يحيى باشا إيراهيم استقالته إلى الملك في ١٧ يناير ١٩٢٤.

ولقد صدر كتاب الملك لسعد بتأليف الوزارة وفق عبارات تقليدية ولم يدكر مطلقاً أن رئيس الوزراء المكلف قد نال ثقة الأمة في الانتخابات، فلم يشر الملك إلى ذلك مطلقا حرصا منه على ألا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وبحقها في اختيار حكامها. . يقول عبد الرحمن الرافعي في كتابه السابق الإشارة إليه إن سعدا في جوابه إلى الملك بقبول تأليف الوزارة قد أكمل هذا النقص فجعل أول سبب لولايته الحكم احترام إرادة الأمة وارتكاز الحكومة على ثقة وكلاتها.

كما يقول عبد الرحمن الرافعي: إن سعدا قد حرص على حقوق الوزارة وسلطتها المستورية فلم يكن يقبل تدخيلا من المندوب السامى البريطانى ولا من السراى، وأنه بذلك قد وطد دحاتم الحكم الدستورى وله في ذلك فضل عظيم. وهو في ذلك يمتاز عن خصومه الذين تولوا الحكم من بعده إذ إنهم كانوا يلحنون تازة تتدخل المندوب السامى وطورا للسراى وليس هذا من الحكم الدستورى في شيء لأن أساس الدستور أن «الأمة مصدر السلطات».

لقد وضمت وزارة سعد الموظفين الأجانب خاصة الإنجليز عند حدهم فتضاهلت سلطتهم في عهدها وبهذا تمتاز وزارة سعد عن كثير من الوزارات السابقة واللاحقة عليها.

ومن القرارات المجيدة التي يذكرها الرافعي في كتابه لوزارة سعد أنها رفضت اشتراك الحكومة في ١٩٢١ الجنة لهذا المحتفال برئاسة المسيد المحاكم المختلطة ، فقد تأنفت في ١٩٢٤ الجنة لهذا الاحتفال برئاسة المسيد أرنست أيمن رئيس محكمة الاستئناف المختلطة ومن أعضائها المسيد فان دن موش النائب العام بها وعبد العزيز كحيل باشا أحد مستشاريها وقابل أعضاء اللجنة سعدا في يونير ١٩٢٤ ليدعو الحكومة إلى الاشتراك في هذا الاحتفال فأجابهم سعد بأنه مع اعترافه بالحدمات التي أدنها المحاكم المختلطة للبلاد نحو نصف قرن فأجابهم سعد بأنه مع اعترافه بالحدمات التي أدنها المحاكم المختلطة للبلاد نحو نصف قرن لما محدمات إلى مصر التي ترغب في تثبيت استفرائها تستطيع أن تحتفل بالعيد الخمسين لمحاكم فرضت إقامتها على البلاد لمدة خمس سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية خمسين سنة كاملة على حساب السيادة القضائية للأمة ولا يسع الحكومة أن تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطني التي تستوحى من استمرار هذه الحالة باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطني التي تستوحى من استمرار هذه الحالة

الشاذة . وقد أقيم الاحتفال في عهد وزارة زيور في فبراير ١٩٢٦ بعد استقالة رزارة سعد على إثر حادث مقتل السردار واشتركت الحكومة فيه بصفة رسمية وضريت صفحا عن قرار وزارة سعد.

والذي لا شك فيه أن وثيقة دستور ١٩٢٣ كانت هي التي أشعلت في نفوس الوطنيين من أمثال سعد زغلول التمسك بأن الأمة مصدر السلطات ولا توجد سلطة أخرى يمكن أن توحى بغير ما أوحت به قرارات سعد في فترة حكومته الأولى والتي استلهمت سيادة الأمة المتصوص عليها باللمستور.

ومن مظاهر هذه السيادة لأحكام الدمتور ما حدث بعد إجراء انتخابات مجلس الشيوخ في ٣٣ فبراير ١٩٣٤ بالنسبة لتلاثة أخماس الأعضاء وحدوث خلاف دمتوري بالنسبة للخمسين الباقيين والذي يتص الدمتور في المادة ٤٧ منه على أن الملك يعين هذين الخمسين للخمسين الباقيين والذي يتص الدمتور في المادة ٤٤ منه على أن الملك يعين هذين الخمسين أد كان الملك يرى أن من حقه أن يقوم بالتعيين استنادا إلى ظاهر المادة ٤٧ إلا أن سعنا قد تقصى بلال الدادة ٨٤ من الدمستور و نصها كالاتي: «الملك يتولى سلطته بواسطة اوزراء كما والوزارة هي المسئولة عن أعمال الدولة طبقا لنص المادة ٥٦ من الدمستور والتي تقضى بأن «مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة»، والمادة ٢٠ من الدمستور التي تتص على أن «تولى مدل الدولة والوزراء والوزراء الوزراء والوزراء المدلقة بعب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء الوزراء والوزراء والوزراء والوزراء من المسئولية بعال»، فالوزارة هي المسئولية بعالى الدولة ومنها تعيين الشيوخ في التي تملك سلطة العمل فعلا وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم.

وهذا المنى مستفاد من نصوص الدمتور سالفة الذكر ومن مناقشات لجنة الثلاثين التي وضمت مشروع الدستور إذ جاء في تقرير لجنة المبادئ العامة: وإن هذا المبدأ الأساسي مترتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراءة، إذما دامت الوزارة في قيامها بالسلطة التنفيذية هي المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها فليس بحقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكول له صوت معدود في مداولاتها.

وأقوى من ذلك ما جاء في المذكرة التي صدوت من وزير الحقانية عند صدور الدستور من أن «كل عمل يعمله الملك وتكون له علاقة بتشون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص، فالملك يستحمل سلطاته بواسطة وزراته والوزراء مسئولون سياسيا عن جميم أعمال الملك، .

وإذ لم يقتنع الملك فؤاد بحجة سعد، فقد ارتضى التحكيم في هذه المسألة واتفق سعد والملك على تحكيم البارون فان دون بوش الناتب العام لدى للحاكم المختلطة وقتئذ وكان عالما بلجيكيا (وكانت أحكام الدستور المصرى قد أخذ أغلبها من الدستور البلجيكي) فاستدعى إلى القصر الملكي وعرض عليه الخلاف وجلس سعد والملك فؤاد ينتظران ما يقوله هذا المحكم فأصدر المحكم حكمه بما يأتى: قليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى اللي ينظم الآن مصير مصر. إن عدم مستولية الملك يعتبر أساسا لهذا النظام الذي يقضى لملك لا يتولى سلطته إلا بواصطة وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أي استثناء من الوجهة القانونية. بل يمتد إلى جميع أعمال الملك. فإذا استنى عمل واحد فإن المشتئاء يصب النظام في روحه وأساسه، للملك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الفروره.

وقد روى البارون فان دون بوش قصة هذا التحكيم فى كتابه «عشرون عاما فى مصر» وقد أشار إلى هذه القصة وهذا الكتاب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) الجزء الأول. كما أشار إليه الأديب يحيى حقى فى كتابه «ناس فى الظل».

وهكذا يتضمح أن مواد الدمتور تحتاج لمن يدافع عنها عند التطبيق خصوصها إذا ما تعلق الأمر بسلطة الأمة وبمسئولية الوزارة في الحكم تحقيقًا للشرعية الدمستورية وعدم التفريط فيها وإلا انقلب الأمر إلى سيادة الحكم المطلق واندثار سلطة الأمة باعتبارها مصدر جميع السلطات، وهو ما كان سعد زغلول حريصا على تطبيقه وهو رئيس للوزراء ولحكومة تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا وفق انتخابات حرة حقيقية .

أضواء على مذكرات سمد زغلول

بقلم: د عبدالعظيم رمضان

تعتبر مذكرات سعد زخلول، بدون جدال، أهم مذكرات السياسيين والزعماء التي صدرت في القرن العشرين، وذلك لعدة أسباب:

السبب الأول، أنها كتبت في شكل يوميات، وليست في شكل مذكرات. ومعنى ذلك أنها كتبت في الوقت الذي كانت ذاكرة سعد زغلول لا ترال تحفل بكل التفاصيل الدقيقة والكبيرة، وبذلك تميزت بمصداقية لم تتميز بها مذكرات أخرى.

كما غيزت المذكرات بأنها كتبت لصاحبها ولم تكتب للجمهور، وبالتالى فهى تتميز بثيرة الصدق والأمانة، لأن أحداً لا يكلب على نفسه. كما تنعدم منها الصفة الدفاعية عن النفس، كما يحدث عادة في نوع المذكرات التي تكتب لأخراض خارجية، بل إن سعد زغلول في هذه المذكرات ينقد نفسه نقداً لاذعاً، ويدين نفسه في بعض المسائل الحاصة، ويسلم نفسه غنيمة سهلة لمن يريد أن يهاجمه بعد محاته.

السبب الثانى، أن سعد زغلول لم يكتب هذه المذكرات للحديث عن الغير فقط، وإنما كتبها للحديث عن نفسه أيضا، ولتسجيل خواطره وانفعالاته. وبالتالى فهذه المذكرات لا تكشف فقط عن أحداث سياسية، وإنما تكشف أيضا عن مشاعر، وكان سعد رغلول في ذلك صريحاً لدرجة لم تعهدها مذكرات السياسين والزعماه من قبل. ولهذا السبب لم يكن في حاجة إلى تحسين خطه، على الرغم من أن خطه في الأصل خط جميل. وقد أثبتنا ذلك في تحقيقنا لمذكرات سعد زخلول.

ومن هنا ما اشتهرت به مذكرات سعد زغلول من رداءة الخط وصعوبة فك طلاسمه، خصوصًا عندما يكون في حالة انفعالية. وقد كنت أكثر من عانى من قراءة هذا الخطء في أثناء تحقيقي مذكرات سعد زخلول. وأذكر في ذلك، عندما كتب يعبر عن حزنه لموت صديقه قاسم أمين. لقد كتب رثاءه ببلاغة على نحو يتطلب من للحقق كل تضحية ليقرأها كاملة. وأذكر أنني أصفيت ثلاث عشرة ساحة في قراءة خمس كلمات، في هذا الرثاء. وعندما نشرت مذكرات سعد زخلول، حرصت على أن تكون صفحة الغلاف الخلفية صورة من صفحة من مذكرات سعد رخلول، لمساعدة القارئ على فهم صعوبة قراءة هذا الخط.

السبب الثالث، أن هذه المذكرات لا تلقى الضوء فقط على الأحداث السياسية التي رآها وشارك فيها سعد زغلول، وإنما تكشف أيضًا عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في عصر سعد زغلول.

أما السبب الرابع، فهو أن سعد زغلول لم يكن شخصية عادية، وإنما كان شخصاً شغل العديد من المناصب، وعلى رأسها الوزارة، وبالتالي فإنه كان في الموقع الذي يستطيع أن يكشف فيه أسرار العلاقات بين سلطات الاحتلال والقوى الوطنية.

السبب الخامس، أن سعد زغلول لم يكن مجرد سياسي مصرى، وإنما كان وطنيًا من الطراز الأول، ومن هنا فإن رؤيته للاحتلال البريطاني هي رؤية صادقة ومطلوبة.

ولقد كان سعد زغلول على مستوى المسئولية الأدبية والشجاعة الفلة، حين ترك هذه المذكرات لبنى وطنه، دون أن يجرى فيها أى تغيير أو تعديل أو تبديل، على الرغم عا احتوته من جوانب شخصية بعدتة كان في وسعه تمزيقها بسهولة، وإيقاء الجوانب العامة، خصوصاً أن كثيرا عما ورد في هذه الجوانب الشخصية قد يؤثر على صورته العامة في نظر المبعض كزعيم أمة وقائد ثورة، لأنه يعبر عن مراحل الضعف الإنساني، الذي يحرص كثير من الزعماء على إخفائه، للحفاظ على صورة البطولة الوضاءة وحدها تخطف أبصار.

ولكن سعد زغلول ترك هذه الجوانب الشخصية من المذكرات كما هي، فأتاح لنا استكمال صورة شخصيته العامة لكي تعرف الجماهير أن البطولة ليست بطولة إلهية، وإغما هي بطولة إنسانية، وأن البطل هو بشر من البشر يخطي ويصيب ويتعثر ويقوم، ويضمف ويقوى، وأنه لا إنسان معصوم من الخطإ، وإغما عليه أن يبادر بإصلاح هذا الخطإ، مهما كلفه ذلك من جهد وثمن .

ولعل سعد زغلول، وهو يترك شخصيته للأجيال في صورتها الإنسانية، كان يدرك

أنه يتبح لدوى التفوس الضعيفة، والأفكار المريضة أسلحة يسعون بها لطعنه إذا شاءوا، ولكن إيمانه بغلبة الحق على الباطل، وبغلبة الفكر الصحيح على الفكر السقيم، دعاه إلى إيقاء كل ما كتبه على حاله.

لم يكتب سعد زخلول مذكراته فجأة، وإغا سبقتها تجارب، تشير إلى استعداده الشخصى لتسجيل مذكراته، وقد بدأت هذه المحاولات في ١٨ أكتوبر ١٨٩٧، ولم تكن مذكرات بالمعنى المتواضع عليه، وإغاكانت ملخصات لقضايا عرضت أثناه أن كان قاضيا بجلسات من ١٨ أكتوبر ١٨٩٧ إلى ١٣ ديسمبر من نفس العام. وبالتالي فهي لا صلة لها بالأحداث السياسية، ولا بحياة سعد زغلول الشخصية أو العامة. وأهميتها تتمثل فيما بالأحداث السياسية، ولا بحياة سعد زغلول الشخصية أو العامة. وأهميتها تمثل فيما للماء الاجتماع من ضوء على المجتمع المصرى في تلك الفترة والذي لم يكن بالنقاء الذي يصوره بعض من يتحدثون عن الانحلال الخلقي في مجتمعها المعاصر، بل كان-ككل المجتمعات على مر العصور يحفل بالسلبيات الخلقية، جنبًا إلى جنب مح

تعتبر أول محاولة من سعد زخلول لكتابة مذكرات حقيقية، هي التي وردت في الكراسة الثانية، ولا تشمل سوى يومية واحدة في صفحة واحدة كتبها سعد زخلول في يومية واحدة في صفحة واحدة كتبها سعد زخلول في يوم ٢ ميايو ١٩٠٣ ، وكانت عن انتقاله من يبته الذي كان قد بناه في الظاهر، إلى يبت حميه مصطفى فهمى باشا. وقد استعرض فيها سعد الفترة السابقة من ٣٠ يناير ١٩٠٣ . فيما يختص بحركة سكتاه حتى انتقاله إلى بيته الجديد في حي الإنشاء الأرستقراطي، حيث يوجد إلى الوقت الحاضر، ويطبيعة الحال فإن لفظ مذكرات ينطبق على هذه الكراسة لولا أن سعد زخلول كتب بها ملخص قضية أخرى من طراز ما كتبه في الكراسة الأولى.

وقد قام سعد زغلول بمحاولة أخرى لكتابة المذكرات في يوم ٢٠ يونيه ١٩٠٣، بمناسبة أطيان اشتراها بمديرية البحيرة. وقد عاد إلى التعليق عليها في سنة ١٩١١، عند بيع هذه الأطيان. وقد سجل في أكتوبر ١٩٠٥، في نفس الكراسة، كشفاً بمصاريف منزله، وهو وإن كان لا يدخل تماماً في باب المذكرات، إلا أنه على كل حال يرسم صورة لحياة سعد زغلول الحاصة.

وقد سجل سعد زغلول في نفس الكراسةكتابة خاصة بعمليتين ماليتين له في البورصة في ١٠ و ٢١ نوفمبر ١٩١٦ أي بعد أحد عشر عامًا.

وتبدأ مذكرات سعد الحقيقية من الكراسة الخامسة. وتبدأ من أول يناير ١٩٠٧، ولم يكتبها سعد بخط يده، وإنما أملاها على سكرتيره. وكان سعد زغلول قد عين في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦، ناظراً للمعارف، وقـد قام بزيارة الوجه القبلي في يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٠٦، لتفقد ملارسه. وشاه تسجيل هذه الزيارة.

ويلاحظ أن سعد زغلول قد كتب بعض الكراسات بخط يده، والبعض الآخر أملاها على سكرتيره أو أقاربه.

ومنذ انتظم سعد رغلول في كتابة مذكراته من أول يناير ١٩٠٧ ، لم يتوقف عن الكتابة إلا مرخسًا ! وأغزر كتاباته هي التي كتبها في الفترة التي تولى فيها نظارتي المعارف والحقانية ، ونترة الحرب العالمية الأولى، وفترة ثورة ١٩١٩ ، والمفاوضات مع ملنر .

فقد كتب فى الفترة الأولى ٧٧٧ صفحة . وهى فترة تبدأ من أول يناير ١٩٠٧ إلى ٣٦ مارس ١٩١٢ .

أما الفترة الثانية فقد كتب فيها ٧٧٦، وهي فترة تبدأ من ١٨ ديسمبر ١٩١٤ إلى ١٢ أكتوبر ١٩١٨.

أما الفترة الثالثة، فقد كتب فيها سعد زغلول ٧٥٨، وهي تبدأ من ١٢ أكتوبر ١٩١٨. إلى ١٨ يوليو ١٩٣٧.

وليس معنى ذلك أن سعد زخلول كان يكتب يوميًا، وإنما معناه أنه كان يكتب بانتظام، لمدة عشرين عامًا متواصلة ا مع فترات انقطاع قد تقصر إلى أيام، أو تطول إلى أشهر! وقد يكون الانقطاع داخل الكراسة الواحدة، وقد يكون بين الكراسة وتاليتها.

ولم يقدم سعد زغلول تعليلاً لانقطاعه عن الكتابة لأنه كان يكتب لنفسه، وليس مطالبًا بالتالى لتقديم هذا التعليل. فلم يقدم تعليلاً لانقطاعه ستة أشهر تقريبًا من بناير إلى يوليو ١٩١٤، ولم يقدم هذا التعليل أيضًا لانقطاعه عن الكتابة من ٧ يوليو ١٩١٤ إلى مارس ١٩١٥. وعندما استأنف الكتابة يوم ٢٦ مارس ١٩١٩، بعد انقطاع من يوم ٩ مارس ١٩١٩، اكتفى بالقول بأنه: «من ٦ مارث (مارس) لم أكتب شيئًا من الذكرات .

وقد تضمنت مذكرات سعد زخلول بعض الصفحات باللغة الفرنسية التى كان قد شرع في تعلمها في آعدات معدد زخلول بعض الصفحات باللغة الفرنسية التى كان قد شرع واحدة باللغة الألمانية التى كان قد أخذ في تعلمها في كارلسباد قبل الحرب المالية الأولى، ليسهل عليه التفاهم مع أهل البلاد. وقد تعلمها على يد الأنسة فريدة كابى، التى أخذت تشرف على يبته منذ منذ منا 1911.

ومن الغريب أن سعد زغلول طوال نظارته للمعارف والحقائية، وحاجته إلى التعامل مع سلطات الاحتلال الإنجليزية، لم يكن يعرف الإنجليزية اكتفاه باللغة الفرنسية التى كانت لغة الدبلوماسية. ولم يبدأ تعلم الإنجليزية إلا في مالطا أثناء فترة نفيه الأولى، وكانت على يد أحد المعتقلين الألمان، الذين يعرفون الإنجليزية، ثم واصل دراسة الإنجليزية أثناء فترة نفيه الثانية في سيشل على يد مكرم عبيد، الذي كان منفيًا معه. ومن هنا لم تتضمن المذكرات صفحات بالإنجليزية.

تتكون مذكرات سعد زغلول ، الموجودة في دار الوثائق القومية من ٥٣ كراسة . وهي مرقمة من رقم ١ إلى رقم ٣٠٠٨ ، فيمما عدا الكراسة الأخيرة التي لم ترقم ، وعدد صفحاتها عشر . ومعني ذلك أن عدد صفحات هذه الذكرات هو ٣٠١٨ .

على أن هذا هو المدد الظاهر، أما الرقم الفعلى فيختلف تمامًا، ويرجع ذلك إلى الفلووف التي تم فيها الترقيم. لقد كانت هذه المذكرات _ كما روت الآنسة فريدة كابى الظروف التي في مائل سعد زغلول كمترجمة ووصيفة لأم المصريين مبعثرة بين مكتبه الخاص الذي يقع في الدور الأول من بيت الأمة، وغرفة المكتبة التي تقع في الدور الأول من بيت الأمة، وغرفة المكتبة التي تقع في فقس الدور. وقد ظلت كذلك بعد وفاة سعد ولم يلبث أن وقع حادث كاد يؤدي إلى فقد إحدى عشرة كراسة مدرسية، ويترك في أولها صفحات بدون كتابة، وعدة صفحات أخرى في آخرها بدون كتابة إيضًا وبعد في أولها صفحات بدون كتابة إيضًا وبعد القدية، وفئة سعدا، وبينما كان أحد الموظفين يقوم بتنظيف الكتبة، وجد بعض هذه الكراسات القدية، فظلها بدون كتابة، وألقى بها في سلة المهملات. وتصادف أن رأى مصطفى أمين _ وهو ابن رتيبة بنت أخت سعد زغلول وابنته المبناه، وكان عمره وقتلك التي عشر عامًا _ هذه الكراسات في السلة، فأخلها لاستعماله الخاص، ولكنه اكتشف فيها المذكرات، فسلمها إلى السيدة صفية زغلول.

عند ذلك قررت صفية زخلول جمع المذكرات في مكان واحد، وكلفت الآسة فريدة بترقيمها. وقد قامت فريدة بذلك بطريقة متعجلة، فلم تراع الترتيب الزمني للكراسات، ربما لتعلم قراءة خط سعد زغلول، وحدم استعانتها في ذلك بأحد، فلم يعد التسلسل الرقمي للكراسات متفقًا مع التسلسل الزمني.

ومع أنها راعت الترقيم العربي من اليمين إلى اليسار، إلا أنها طبقت ذلك أيضاً بالنسبة لبعض الأجندات الأجنبية ، التي استخدم سعد زغلول بعضها في كتابة مذكراته ، ولم تراع أن الكتابة في هذه الأجندات تبدأ من اليسمار إلى اليمين، فأصبح الترقيم في هذه الأجندات معكومًا!

وفي الوقت نفسه ارتكبت أخطاء في الترقيم، ففي الكراسة التاسعة انتقلت من رقم ٤٤٩ إلى رقم ٥٠٠ مرة واحدة، ولولا أن الرقمين كانا لورقة واحدة، لقام الشك في فقد بعض الصفحات بين الرقمين. وعلى كل حال فقد أدى هذا الخطأ إلى نقص العدد الفعلى ٥٠ صفحة.

كذلك انتقلت فريدة كايي من رقم ١٤٢٤ ، الذي انتهت به الكراسة رقم ٢٧ إلى رقم ١٤٨٧ الذي بدأت به الكراسة ٢٨ ، فتقص العند الفعلى لصفحات المذكرات ٥٧ صفحة أخرى .

وإن كنا لا نجد تفسير الهذا الخطإ كما حدث بالنسبة للخطإ السابق، فالانتقال من رقم 29 إلى رقم 00 ثم تحول 29 ع إلى رقم 00 ثم تحول 29 ع إلى رقم 00 ثم تحول 29 ع إلى رقم 00 ثم تحول رقم 00 ألى رقم 00 بالى رقم 12 إلى رقم 00 إلى رقم 00 إلى رقم 00 إلى رقم 00 إلى رقم 12 إلى رقم 12 في وقمى 12 كل 12 كل 12 كل 12 كل المذكرات، غير جائز الحدوث وليس له معنى، الأمر الذي يجعلنا نشك في فقد كراسة من المذكرات، خصوصاً هناك فعجوة زمنية بين الكراسة وقم 79 والكراسة رقم 70 ع إذ تتجى الكراسة 19 وهى الكراسة 18 سيناريخ 10 توفعر 1910 ، وتبدأ الكراسة 10 سيناريخ 10 توفعر 1910 ، ومعنى ذلك وجود فجوة زمنية مدتها سبعة وأربعون يوسًا (من 40 أكتوبر رابي 25 نوفعبر)، وصحيح أن فجوات زمنية بين كثير من الكراسات، ولكن لا توجد بينها فجوة رقمية أبداً!

ويلاحظ أنه عندما انتقلت المذكرات من حراسة مصطفى النحاس إلى حراسة الدكتور محمد بهى الدين بركات ، استدعى الأخير الأنسة فريدة لم اجمة الملكرات بصورة نهاتية ، ولكنها اكتشفت بمراجعة الكراريس أن هناك مائة صفحة ناقصة ، وهذا ما أكدته بنفسها لجريدة الأهرام في عددها الصادر في ٢٧ يونيه ١٩٦٣ ، وكانت في ذلك الوقت قد بلغت سبعة وسبعين عاماً من عموها .

وواضح أن فريدة قد حسبت، بين هذه المعفحات، الخمسين صفحة سالفة الذكر في الكراسة التسمين صفحة سالفة الذكر في الكراسة التاسعة من 23 إلى ٥٠٠ دون أن تفطن إلى أن الرقمين لورقة واحدة ثم أهمافت إليها السبع والخمسين صفحة الناقصة بين نهاية الكراسة ٧٧ والكراسة ٧٨، وخرجت بقصة المائة صفحة الناقصة.

فإذا صح هذا الاجتهاد، فإن الكراسة الناقصة نكون قد ضاعت بعد ترقيم فريدة كامي الصفحات، وقبل ترقيم فريدة كامي الصفحات، وقبل ترقيم الكراسة في بيت سعد رغلول، ولا تكون قد ضاعت من خزاتة مصطفى النحاس، لأن أرقام الكراسات في شكل مسلسل من رقم ١ إلى رقم ٥٣ . أن أنه قد تكون هذه الكراسة قد فقدت لأى سبب من الأسباب بعد ترقيم الصفحات، ولما جاء دور ترقيم الكراسات ذاتها تم ترقيم الكراسة التالية لرقم ٢٧ برقم ٢٨ دون ملاحظة غناس الكراسة الماسة عناس الكراسة المتالية المقدقة!

على كل حال و و سواء صح هذا الاجتهاد أو لم يصح فإننا لا يجب أن نلقى مسئولية الأحطاء التي وقعت في ترقيم المذكرات على فرينة كابي وحدها، وإغاكان لطريقة سعد رخلول في استخدام الكراسات نصيب كبير في ذلك افقد ذكرنا كيف أن بعض الأجدات التي كانت يكتب فيها سعد زخلول من الشمال إلى اليمين، وقمتها فريدة من اليمين إلى الشمال ، كما هو الحال في الكراسة الخاسة .

ولكن هناك إحدى الكراسات التي كتب فيها سعد زغلول من الجانبين، وهي الكراسة رقم ١٢٠ فقد بدأ سعد زغلول الكتابة فيها من اليمين إلى الشمال ثم عاد وكتب من الشمال الم اليمين أو فقد رقمتها فريدة ترقيباً صحيحًا كأجندة إفرنجية ابتداء من الشمال إلى اليمين، عا ترتب عليه أن الصفحات من ١٠٥٣ إلى ١٠٥٥ تقرأ بعكس الترقيم، أي تبدأ من الصفحة ١٠٥٥ تزولاً إلى ١٠٥٦ من الصفحة ١٠٥٥ عمر الصفحة ١٩٥١ من المناقبة الهي ١٩٥١ من ١٩٥١ التالية لهما في صفحة سابقة الهي صفحة ١٠٥٠ بينما تقرأ الصفحات من ١٥٥٩ إلى ١٩١١ ابترتيب الأرقام الصحيح.

كذلك فهناك كثير من المشاكل ترتبت على طريقة استخدام سعد زغلول للكراسات. فلم يكن يكتب في كراسة واحدة حتى تنتهى، بل كثيراً ما كان يكتب في عدة كراسات في نفس الوقت! وأكثر من ذلك أنه كثيراً ما كان يعرد فيكتب في كراسات قدية ترجع لزمن سابق، لمجرد أنه وجد فيها صفحات بيضاء، بما نشأ عنه أن بعض الكراسات تناول أحداثًا وقعت في أزمنة مختلفة يفصل بينها عدد كبير من السنين!

فالكراسة رقم ۲۷ - على سبيل المثال-تحتوى على أحداث وقعت في عام ۱۹۰۳ ، وأخرى وقعت في عام ۱۹۱۲ ا والكراسة رقم ۳۰ تختوى على أحداث وقعت في سنوات ۱۹۰۸ و ۱۹۰۹ و ۱۹۱۷ ، والكراسة رقم ۲۸ تختوى على أحداث وقعت في سنتي ۱۹۱۲ و۱۹۷۷ ، والكراسة رقم ۶۹ تحتوى على أحداث وقعت في أعوام ۱۹۲۳ و ۱۹۲۲ و ۱۹۲۷ ، ۱۹۷۷ ، ومن هنا فإن أكبر مشكلة في قراءة مذكرات سعد زغلول هي مشكلة احتواه الكراسات على أحداث تتنمي لفترات زمنية مختلفة.

وقد وقع بعض المؤرخين في خطإ الاعتماد على البطاقات الثبتة بكل كراسة، في ترتيب الكراسات ترتيبًا زمنيًا، على أن الفحص الدقيق لمحتويات الكراسات على النحو السالف الذكر أثبت خطأ هذا الترتيب!

وقد كتب سعد زغلول مذكراته بلغة عربية سليمة تشويها ألفاظ قليلة لم تمد تستخدم في مصر في عصرنا. فهو يكتب شهر مارس «مارث» ، كما يكتب شهر أكتوبر _أحيانًا_ «أكطوبر» ويكتب شهر أبريل «أفريل» .

وفي الوقت نفسه كان يستخدم أحيانًا عبارات دارجة حيثما يتطلب الأمر ذلك، خصوصًا في حالة النقل عن الغير، أو النرجمة. فهو ينقل عن فجورست، على سبيل المثال وصفه لأحد الأفراد بأنه فيشتغل بقلب، أى بحماسة وجد. ويكتب سعد زغلول لفظ هام بهذا الشكل فحام.

وبالنسبة للنواحي الإملالية فقد درج سعد زخلول على أن يكتب «ألاء على شكل «أن لاء! مع أن هذا الاستخدام يجب أن يقتصر على حالة ما إذا كان اللفظ الوارد بعد أن «اسماء!

فالقاهدة هي أن اتصال «أن» به «لا» إذا كانت ناصية للفعل، وذلك لشدة ارتباطها به، فإذا جاه اسم بعد «لا» ضاع الربط بينها وبين ما بعدها، فتفصل «لا» وترجع إليها نونها، فنعول: «علمت أن لا فائدة»، ونقول. «أرجو ألا تحزن».

يكن تقسيم حياة سعد زغلول السياسية إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى، مرحلة توليه نظارتي المعارف والحقانية.

والمرحلة الثانية، مرحلة وكالته للجمعية التشريعية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى.

أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة زعامته لثورة ١٩١٩ ، حتى اغتيال السردار لى ستاك في يوم ١٩٠ نوفمبر ١٩٠ د وتبدأ للرحلة الرابعة في أعقاب اغتيال السردار، وتنتهى بوفاة سعد زغلول في يوم ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ .

ولكل مرحلة ظروفها التاريخية التي أملت على سعد مواقفه السياسية، وتتمثل_ بالدرجة الأولى في علاقات القوى المتشابكة والمتعددة الأطراف والمتناقضة، بين الاحتلال والقرى الوطنية من جانب، وبين الاحتلال والخديو من جانب آخر، وبين الخديو والقرى الوطنية من جانب ثالت.

كما تتمثل في التركيب الطبقى للمجتمع للصرى في ذلك الحين، الذى كان يختلف كثيرًا عن التركيب الاجتماعي الحالى. وتتمثل أيضًا في تباين مواقف القوى الوطنية من الدولة المثمانية صاحبة السيادة على مصر في ذلك الحين.

وقد ولد سمد زغلول في شهر ذي الحجة ١٩٧٤ هجرية، للوافق يوليو ١٨٥٨م، وهو التاريخ الذي صرح به سعد زغلول بنفسه لسكرتبره محمد إبراهيم الجزيرى، حين سأله أحد الطلبة عن تاريخ ميلاد سعد زغلول لتحتفل الأمة بذكراه، فقال سعد إنه ^ويظن ـ على ما سمم عمن شهدوا مولده أن تاريخه ١٦ من ذي الحجة سنة ١٩٧٤ هجرية ٤.

وعلى ذلك فقد قدر سعد عمره فى الإحصاء العام الذى تم فى عام ١٩٢٧ بتسعة وستين عاماً ميلاديًا .

على أن فتح الله بركات باشا أكد أن ميلاد مسعد زغلول كان في شهر ربيع الأول ۱۲۷۳ هجرية، وهو ما يوافق نوفمبر ۱۸۵٦م، وذكر أنه حقق هذا التاريخ تياساً على تاريخ ميلاد الشيخ إبراهيم عبدالرحمن زغلول ابن عبدالرحمن زغلول أخى سعد زغلول، وقد ولد الشيخ إبراهيم مع سعد في أسبوع واحد، وهو حي وقتذاك معروف تاريخ ميلاده، ووارث له.

على كل حال فقد كان ميلاد سعد زغلول في مركز إيبانة بمركز فوة الذي كان تابعًا وقتذاك لمديرية الغربية . وقد ولد من أسرة مصرية صميمة ، وكان أبوه الشيخ إيراهيم زغلول ، رئيس مشيخة القرية -أى عمدتها -وقد سبق له الزواج من سيدة أنجب منها بنتين هما فرحانة وستهم ، وخمسة أولادهم عبدالرحمن ، وشناوى ومحمد وأحمد وشلبي .

ثم تزوج من والدة سعد، وهي مرم بنت الشيخ عبده بركات، أحد كبار أصحاب الأراضي (وأخوها عبدالله بركات والدفتح الله بركات باشا)، وأنجب منها بنتا واحدة تدعي ستهم، وسعد، وفتحي

وقد مات والد سعد زغلول وعمره لا يتجاوز الخامسة، فكفلته وشقيقه فتحي وشقيقته ستهم والدته، يعاونها في ذلك أخوه الشناوي أفندي، الذي كان قد تروج بخالة سعد.

في ذلك الحين كانت تقاليد الأسر القديمة في الريف تقضى بأن ترسل أحد أبنائها إلى

الأزهر، بركة وتقربًا إلى الله، وحتى يكون منها أحد رجال الدين، وترسل بالابن الآخر إلى المدارس الحكومية، لكي يصبح موظفًا يحمى بنفوذه في الحكومة نفوذ الأسرة في الريف.

وكان نصيب سعد الالتحاق بالأزهر، باعتباره الولد الأكبر، أما أخوه فتحى فكان نصيبه المدارس الحكومية. ولما كان التعليم في الأزهر يتعللب ضرورة حفظ القرآن الكريم أولاء وكان حفظ القرآن يتم في «الكتاتيب» على يد بعض المشايخ، فقد التحق سعد في السابعة من عمره بكتاب القرية، حيث مكث فيه خمس سنوات، تعلم فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم.

وفي سنة ١٨٧٣ ، وفد سعد زغلول إلى القاهرة للالتحاق بالأزهر. وقد كان من حسن حظ سعد زغلول أن فترة وجوده في الأزهر تميزت بوجود المكر الإسلامي الكبير السيد. جمال الدين الأفغاني في القاهرة.

كذلك تتلمذ سعد على يد المسلح الدينى الكبير الشيخ محمد عبده، الذي كان يكبره بعشر سنوات. ولم تكن علاقة سعد بالشيخ محمد عبده علاقة تلميذ بأستاذه فحسب، بل علاقة ابن بوالده، أو مريد بشيخه. فكان يستقيد من علمه ومن أخلاقه وشمائله ومن فصاحته وبلاغة كلامه. فشب بين يديه كاتبًا خطيبًا أديبًا سياسيا وطنيا إسلاميا.

ومنذ جاء سعد إلى المجاورة في الأزهر، لبس الجبة والقفطان والعمامة. وكان يسكن ــ على خلاف عادة المجاورين ـ سكنًا مستقلا في ربع العناني بجهة سيدنا الحسين، وكان يزوره نفر كثير عن مرزوا بعد في ميدان الحياة، منهم الشيخ عبدالكريم سلمان، وإبراهيم اللقاني بك، والسيد وفا، والهلباوي بك ـ

ويعترف سمد زخلول بأن طريقة الأزهر في التعليم هي التي كونت شخصيته الاستقلالية.

وبسبب توثق علاقة سعد بالشيخ محمد عبده، فقد أسند إليه تحرير جريدة «الوقائع المصرية» في أوائل أكتوير ١٨٨٠ ، وترك سعد الأزهر قبل الحصول على شهادته في ٥ أكتوبر ١٨٨٠ .

واستمر سعد في جريدة الوقائع حتى نقل إلى وظيفة معاون بنظارة الداخلية ١٨٨٢ ، ثم عين في سبتمبر ١٨٨٧ ، ناظراً لقلم القضايا بمديرية الجيزة (باشمعاون). ولم تلبث أحداث الثورة العرابية أن دهمت البلاد ويعد الاحتلال اتهم سعد زغلول بالاشتراك في جمعية سرية باسم «جمعية الانتقام»، وقد قبض على سعد وزميله حسين صقر يوم ۲۰ يونيه ۱۸۸۳ ، وأحيلا إلى للحاكمة ، على أن لحنة التحقيق لم تجد دليلاً يدين سعدا وزميله فقررت الإفراج عنهما .

ولكن الحكومة رفضت الإفراج، وأبقتهما معتقلين بعد إعلان البراءة أكثر من ثلاثة أشهر!

وقد خرج سعد زخلول من السجن ليستأنف عمله في للحاماة، وقد استطاع أن يرفع من شأن وأهمية هذه المهنة المزدراة في عصره، بقضل ما كان يتبحلي به من شرف وعزة نفس وكفاءة وأمانة وجد. فلم يقبل قط الدفاع عن باطل، ولم يرفض الدفاع عن حق.

لذلك طارت شهرته في القطر المسرى، وانتخب عضواً في اللجنة التي شكلتها. محكمة الاستئناف لإصلاح قانون العقوبات.

وقد كان بسبب شهرة سعد زخلول أن اختارته الأميرة نازلى فاضل وكيلاً لأحمالها، وقد أتاحت هذه الفرصة لسعد زخلول الاختلاط بالطبقة الأرستقرطية . وقد توثقت علاقة سعد زخلول بصالون الأميرة نازلى فاضل، خصوصًا بعد عودة الشيخ محمد عبده إلى القاهرة من منفاه في عام ١٨٨٨ ، وأصبح من أصدقاه الأميرة . ومن خلال تردد سعد على الصالون تعرف عليه كثير من كبار الموظفين الإنجليز، ومنهم السير إفلن يبرخج (لورد كرومر فيما بعد) .

فى ذلك الحين كانت سلطات الاحتلال فى مصر قد اتبعت سياسة إحلال بعض المصريين محل الاتبراء متنية فى ذلك المصريين محل الاتبراء متنية فى ذلك مطالب الثورة العرابية نفسها! ولم يكن السبب فى ذلك هو الحرص على مصالح المصريين، وإنما كان الكراهية للشراكسة والأثراك الذين كانوا يدينون بالولاء لتركيا.

ولما كان سعد قد حاز شهرة واسعة هى المحاماة ـ كما ذكرنا ـ فلذلك عرضت الحكومة عليه وظيفة «ناثب قاض» جمحكمة الاستثناف بمرتب أربعين جنبيًا . وقد قبل سعد هذه الوظيفة ، رضم ضالة مرتبها بالقياص بربحه من مهنته كمحام، والذى يصل إلى ستة آلاف جنيد سنويًا ، وقد كان السبب الذى دعا سعد زغلول إلى قبول هذه الوظيفة ، ما فيها من شرف ، حيث لم يسبق لسعد أن عين قاضيًا بالمحاكم الابتدائية ا

في ذلك الحين لم يكن سعد زغلول قد حصل على ليسانس الحقوق، لأن هذا المؤهل

لم يكن شرطًا في تولى مناصب القضاء في ذلك الحين، ولذلك قرر الحصول عليه، وشرع قورًا في تعلم اللغة الفرنسية في صيف ١٨٩٦، ثم التحق بجامعة باريس في أواثل عام ١٨٩٦، ورحصار على ليسانس الحقوق في يوليو ١٨٩٧.

وفي نفس العام الذي التحق فيه سعد زغلول بكلية الحقوق في باريس تزوج بصفية فهمي، بنت مصطفى باشا فهمي، رئيس مجلس النظار (الوزراء)، في 7 فبراير ١٨٩٦ .

وبهذا الزواج استكمل جميع المؤهلات اللازمة لكسر الحاجز الاجتماعي الذي يحول بينه وبين الدخول في الطبقة الأرستقراطية ، التي كانت مقصورة في معظمها على الأسر ذات الأصول التركية والشركسية بعد أن نجح في الخصول على الشهرة، والشروة، والوظيفة، والتعليم العالى، والمصاهرة

لذلك يكننا أن نمتير هذا الكفاح من جانب سعد زغلول، جزءً من كفاح الطبقة الوسطى المصرية، الناشئة من أصول فلاحية لإزاحة الطبقة الأرستقراطية التركية من مكانها الذي كانت تتربم فيه على عرش المجتمم المصرى.

وقد مكث سعد زخلول في سلك القضاء قرابة أربعة حشر عاماً، من ٧٧ يونيه ١٨٩٧ إلى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦، أحرز في خلالها رتبة «المتمايزة» كما أحرز النوط المجيدي الثالث، وارتقى في سلك القضاء حتى وصل إلى درجة مستشار، وجلس في دائرة الجنايات والجنح المستأنفة، عضواً ورتيساً، وجلس في دائرة الجنايات الكبرى رئيساً وعضواً.

فى ذلك الحين كانت فكرة بناء الجامعة المصرية قد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من مطالب الحركة الوطنية، وقد تولت مدرسة الشيخ محمد عبده تنفيذ هذه الفكرة بعد وفاته .

وقد تولى سعد زغلول الدعوة للتبرع للمشروع، وتقرر أن يكون الاجتماع الأول في داره، وتحدد يوم ١٧ أكتوبر ١٩٠٦، موحدًا لهذا الاجتماع. وحضر ٢٧ عضورًا منهم قاسم أمين ومحمد فريد وعبدالعريز فهمى والشيخ عبدالعزيز حاويش وحفنى ناصف وعبدالله أباظة وأخنوخ أفندى فانوس وحسين بك أبو حسين ومحمد بك الفمراوى . . وآخرون .

وقد اختير سعد وكيلاً لرئيس اللجنة المؤقتة التي تألفت لمباشرة هذا العمل، وتركت الرئاسة شاغرة ليتولاها أحد الأمراء. كما انتخب قاسم أمين سكرتيرا، واتفق على تسمية الجامعة باسم «الجامعة المصرية»، واكتتب سعد زخلول للمشروع بمائة جنيه، كما تبرع غيره، وبلغت الاكتتابات ٤٤٨٥ جنيها في هذا الاجتماع. وقد كان من الطبيعي أن يكسب هذا الدور الذي أداه سعد زخلول في مشروع الجامعة المصرية واختياره رئيسًا فعليا للجنة المؤقتة، اسمه سمعة واحترامًا لدى الرأى العام المصرى، ويدفع به-بالتالي-إلى قمة المرشحين لتولى نظارة المعارف، عندما قررت السياسة الإنجليزية إسنادها إلى وزير مستقل.

ومنذ أن تولى سعد زخلول منصب الوزارة، شعر بمسئوليته، أمام الرأى العام، بالإضافة إلى شعور دفير، بان وصوله إلى مركز الوزارة ليس هو نهاية المطاف بالنسبة لحياته، وإنما هو بداية لدور أعظم في خدمة بلده، وفي خدمة قضية الاستقلال، فواظب على كتابة مذكراته اليومية تحت شعور بمسئوليته القومية، وكان في ذلك متأثراً بمذكرات جان جاك روسو، التي عرى فيها نفسه دون حرج.

ومن هنا يمكن فهم خمصوصية مذكرات سعد زغلول التي تميزها عن غيرها من المذكرات التي كتبها الساسة والسياسيون والعظماء، على مدى التاريخ.

فلم تكن مذكرات، بقدر ما كانت اعترافات. . اعترافات على الغير واعترافات على نفسه.

ويعجب الإنسان للقسوة التي أخذ بها سعد زغلول نفسه، وهو يتحدث عن أعماله! فقد كان ناقدًا، بل, وأحيانًا ناقمًا على هذه الأعمال إذا كانت تستحق النقمة!

ومن هنا فمذكرات سعد زغلول لا تشبه أي مذكرات كتبها أصحابها! لقد كانت السمة الرئيسية التي تجمع كل المذكرات التي كتبت قبله، وكتبت بعده، هى النزعة الدفاعية عن النفس القد كتب كل الزعدماء والسياسيين مذكراتهم بغرض اللفاع عن أنفسهم أمام التاريخ، ويحنى آخر أنها كانت مذكرات دفاعية أو عرائض تبرئ ساحة كاتبها أمام التاريخ، ولم تكن مذكرات سعد زغلول كذلك، فإن نزعته الصارمة إلى العدل دفعته إلى الاعتراف مكل ما صدر عنه عما يمكن أن يدينه أمام التاريخ.

وريا كانت اعترافاته على نفسه بلعب القمار، مثالاً صارخاً على ذلك. فقد كان سعد زغلول يملم أنه يعيش في بلد إسلامي يدين لعب القصار. وكان هو نفسه يدين لعب القصار! ولكنه لم يملك على نفسه قوة تمتعه من ذلك، فكان ينهال على نفسه باللوم والتحقير بما يمكن خصم لدود له أن يقعل.

والأغرب من ذلك أنه كان في وسعه بسهولة فاثقة، أن يحلف من مذكراته كل ما يكن أن ينينه أمام التاريخ، ولكته لم يفعل ا والأكثر من ذلك أنه أوصى بمذكراته أن تكون في ح زة الوفد بتصر ف فيها كما يشاه. ولم يكن سعد زغلول غافلاً عما يكن أن تسببه له هذه المذكرات من حرج وإدانة أمام شعبه وآمام التاريخ، وبما يكن أن تنزل من زعامته الشعبية أمام الشعب المصرى المسلم، الذي أولاه ثقة لم يولها لزعيم من قبل، فكتب في مذكراته عبارته التي صدرنا بها تحقيقنا لمذكرات سعد زغلول وهي: «ويل لي من الذين يطالمون من بعدى هذه المذكرات».

ويقف الإنسان حاثراً أمام هذه العبارة افإذا كان سعد زغلول يتوقع الويل والثبور من اللين يطالمون مذكراته من بعده، فلماذا لم يحذف من مذكراته كل ما يسبب له هذا الويل؟ ا

ولماذا أتاح لخصومه السياسيين السلاح الذي يطعنونه به، من واقع هذه المذكرات؟

لا يكن فهم ذلك إلا إذا قررنا أن سمد زغلول كان شخصية هائلة يثق بنفسه، وبالشعب المصرى الذي أولاه ثقته على نحو لا يكن اختراقه.

فمن المحقق أن سعد زغلول قد حسب حسبة الويل الذي يتنظره من الذين سيطالعون من يعده ملكراته ، والاعتراف بأنه أبدى من الشجاعة الأدبية في السماح بنشر هذه الملكوات ، بما لم يسبق له مثيل في طول التاريخ البشرى وعرضه . وكان حسن الظن بالأمة المصرية المظيمة ، ذات الحضارة التليدة ، وأنها سوف تضبع في ميزان تقييمه شجاعته أمام اعترافاته ، وأنها سوف تضلع في ميزان تقييمه شجاعته أمام اعترافاته ، وأنها سوف تظاله .

إن من يقرآ ملكرات سعد رخلول يخرج بتيجة محققة ، هي أنه لم يكن زعيمًا عاديا ، وإنما كان زعيمًا خارقًا ، وأنه كان يثق بأمته أكثر بما وثق بها أي زعيم آخر .

ومن هنا لم يتردد في أن يثبت على نفسه الضعف البشرى، الذي ينتاب جميع البشر. ففي إحدى كراساته نراه يلوم نفسه لومًا شديداً لأنه شعر بشيء من الغيرة والحسد، لأن محصول عديله محمد صدقي باشا، كان أكثر من محصوله، فيقول إنه ما كان يجب أن يخالجه هذا الشعور بالحسد والغيرة، لسبب بسيط، هو أنه لن ينقص من محصول عديله من جهة، ولأنه لن يضيف إلى محصوله من جهة أخرى!

وبهذا المنطق الذى كان يحكم شخصية سعد زغلول كتب مذكراته، التي تعتبر في حد ذاتها برهاناً أكيدًا على عظمة زعيم مصرى من أبناء النيل.

عبد الرحمن فهمى مذكراته والعمل الثوري

أحمد نجيب أحمد حمدي

عبد الرحمن فهمي (بك) (١٩٤٠-١٩٤٦) أحد أبرز قادة النضال السرى ضد الاحتلال الإنجليزي وأعوانه في مصر خاصة أثناه ثورة ١٩١٩، وقد تنبله دوره في الحركة الوطئية المصرية صعودا وهبوطا، تبعا لمجريات التطورات السياسية التي مرت بها البلاد.

ولد في ٣ مارس ١٨٧٠ ، وتشأ وتربى في منزل شقيقه الأكبر محمد ماهر باشا(١) صديق الخديو عباس حلمي الثاني ووكيل نظارة الحربية ، وهي صداقة كان كرومر يعتبرها السبب الرئيسي في تحريض عباس ضد الاحتلال ، ولذلك أصر كرومر إيان أزمة الحدود عام ١٨٤٤ (٢) على نقل محمد ماهر من وكالة الحربية . ولابد أن عبد الرحمن فهمي الذي كان ضابطا بالجيش قد تأثر باتجاهات شقيقه المحادية للإنجليز (٣).

ومن الطريف أن نذكر أن المنزل الذي نشأ فيه عبد الرحمن فهمى هو للبني الذي تشغله حاليا دار الأدباء ١٠٤ شارع قصر المينى، على يمين القادم من ميدان التحرير⁽¹⁴⁾، وقد خصص الدور السفلى منه (البدروم) الأعمال الجهاز السرى الذي تولى قيادته وقت أن كان سكرتيرا عاما للجنة المركزية للوفد التي تشكلت في ٣٣ نوفمبر ١٩١٨ .

ويتحدر عبد الرحمن فهمى من أصول شركسية ، وهى أصول نبت منها العديد من الاسر في مصر مثل الأسر الأباظية . ولا يعنى ذلك أن تلك الأسر غير مصرية أو أنها كانت أقل وطنية من غيرها ، فقد عرفت مصر خلال تلك الفترة التي برز فيها عبد الرحمن فهمى في ميدان العمل العام ابتداء من العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، عرفت عملية مكفة لتمصير أبناء هذه الطبقة التي انتمى إليها زعماه وطنيون قبل فرض الحماية على معمر مثل محمد فريد نفسه ، أو كبار رجال دولة بعد ذلك مثل عدلى يكن وعبد الخالق ثروت (٥).

لقد التحق عبد الرحمن فهمى بالمدرسة الحربية وتخرج فيها عام ١٨٨٨ ، واشترك في الحملة المصرية بقيادة كتشر لاسترداد دنقلة . وبعد الحملة انضم للمعية الخديوية . وفي عام ١٨٩٦ عين ياورا لناظر الحربية مصطفى فهمى (٦) .

وقد أثر التعليم العسكرى على مسيرة حياة الرجل مما يمكن أن نلحظه في أكثر من جانب. فهذا النوع من التعليم هو ما أعطى للرجل طابعه الذي عرف عنه بالشدة والصرامة وهو ما شهد به مجموع الشهود الذين استدعتهم للحكمة أثناء محاكمته عام ١٩٢٠ في قضية المؤامرة الكبرى.

وهذا النوع من التعليم هو الذي أهل عبد الرحمن فهمي للنجاح الباهر الذي آحرزه خلال عمله سكرتيرا للجنة للركزية للوفد ومنظما للعمل السرى لثورة ١٩١٩ . فهو بالإضافة إلى ما يتمتع به من عقلية تنظيمية قادرة على إدارة مثل هذا العمل، كان في الوقت نفسه كتوما وقادرا بالتالي على الإمساك بخيوط العمل بين يديه .

وأخيرا فإن هذا النوع من التعليم كان الباب الذى دخل منه الرجل إلى الوظائف العامة التى شخلها خدلال المرحلة الأولى من مراحل العمل العام، فقد تقلب بين المناصب البوئيسية والمناصب الإدارية. ففي عام ١٩٠١ نقل إلى خدمة البوليس وتنقل في مناصبه فعين مأمورا لمركز سمالوط ثم بني مزار ثم إمبابة (٧٠).

وبين عامى ١٩٠٢ ، ٩٠٣ عين وكيلا للنيرية القليوبية ثم وكيلا للنيرية الدقهلية . وفى عام ١٩٠٦ عين مديرا للنيرية بنى سويف . وفى عام ١٩٠٨ عين مديرا للنيرية الجيزة ، وكانت من اللنيريات الكبرى التي لا يتولاها إلا شخصية مرموقة(^/).

وفي الجيزة بدأت المتاعب التي واجهت عبد الرحمن فهمي، والتي يرجع سبيها في تقديرنا إلى تمسكه باستقلاله في اتخاذ القرار، وهو ما لم يعد متاحا في ضوء التطورات التي يرح مساحة في ضوء التطورات التي جرت منذ الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢، وما سارت عليه السياسة الإنجليزية منذ ذلك الوقت من هيمنتها على الإدارة المصرية، في البداية من خلال المستشارين الإنجليز اللذين عينوا في النظارات، ثم بعد ذلك من خلال عشرات من كبار وصغار الموظفين الذين انبثوا في الإدارة المصرية، في القاهرة أو في المديريات. ومع هؤلاء اصطلم عبد الرحمن المهمى، حيث دب الحلام عبد الرحمن المستطاع أن المتعلم عبد الرحمن يؤلب عليه زملاءه في نظارات الأشغال والمائية والداخلية.

وانتهى الأمر بمواجهة بين الرجل والمستر هيزل مستشار الداخلية بحضور محمد سعيد

باشا رئيس النظار وناظر الداخلية، وحدد المستشار الإنجليزى طلباته في أحد أمرين: إما إبعاد عبد الرحمن فهمي عن مديرية الجيزة، وإما إحالته إلى المعاتس. وانتهت المشكلة بنقله إلى وكالة الأوقاف في عام ١٩١١ بعد أن فشلت وساطة محمد سعيد.

وفي الأوقاف اصطدم مالخديو حول صفقة أطيان المطاعنة (٩) على نحو دفع الخديو إلى إحالته إلى المعاش عام ١٩٩٣. ولم يدخل الرجل بعد ذلك قط في خدمة الحكومة (١٠).

لقد كان عبد الرحمن فهمى شأن كثيرين من قيادات العمل السياسي يتنمى إلى طبقة كبار الملاك عما يمكن استتاجه من أكثر من حقيقة . فهو فى مقابلة لـ اللنبي، همو وأعضاء اللجنة المركزية للوف طلب المندب السامى من كل منهم أن يذهب إلى عزبته فأجاب عبد الرحمن فهمى بأنه ليس عنده عزبة . وعنداما سأله عمثل بريطانيا فى مصر عن السبب، رد بأنه قد باعها منذ وقت قصير . ثم إنه فى محاكمته فى قضية المؤامرة الكبرى اعترف بأنه قبيل المحاكمة سحب مبلغ * ٧٥٠ جنيها من حسابه فى البنك ليشترى ١٥ فدانا فى

وقد مكنه انتماؤه الاجتماعي من الاتصال بالطبقة والتأثير فيها. مثال على ذلك ما رواه في قصفحات مطوية من أيام الجهادة بججلة الدنيا المصورة، ٧ يناير ١٩٣١، عن أن شخصين من كبار رجال الحزب الوطني في الإسكندوية كانا في طريقهما لا وروبا لتشكيل وفد آخر بكل مردودات هذا العمل من إضعاف الوفد للمرى، فاستمان ببعض السيدات اللافي كن يعملن في صفوف الحركة الوطنية لإقتاع «حرمي الشخصين عضوى الحزب الوطني بأن قيام نفر من أبناء الأمة ضد إرادة للجموع عمل ينافي الوطنية الصحيحة، ويلصق العار بفاعله أبد الدهر».

ومن حسن الحظ أن هاتين السيدتين اقتنعتا تمام الاقتناع بصدق هذه النظرية فحالتا بين روجيهما وبين القيام بهذا السفر بعد أن كادت محاولتهما تؤدي إلى الطلاق.

وقد أثر هذا الانتماء الاجتماعي في جانب آخر، وهو أنه كان محل ثقة سائر أعضاء الوفد في تدبير نفقات الممل السرى الذي تولى تنظيمه، وهو عمل يكون من حق المشول الأول عنه دمع مصروفاته دون الإفصاح عن وجوء الصرف(١٢٢).

لقد شننا أن نسرد هذه التفصيلات حول نشأة عبد الرحمن فهمى وتكوينه وأعماله قبل قيمام ثورة ١٩١٩، لأنها تلقى أضواه على شخصية هذا الرجل. ذلك أنه من أوضح جوانب هذه الشخصية اعتدادها بنفسها ويكرامتها وشدتها في الحق وإحساسها بجسامة المسئولية. فضلا عن أنه أثناء خدمته بالجيش والإدارة، وكترة التنقل بين مراكز متعددة بين الوجهين القبلي والبحرى اكتسب معرفة واسعة بأحوال مصر، وصلة واسعة بالشخصيات والأسر أفادته أيما فائدة في قسادة الحركة السرية التي رفعت لواء المقاومة ضد الإنجليز (١٣).

تلك هي الرحلة الأولى من حياته، مرحلة اشتخاله بالعمل العام. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة نضاله السرى التي سوف نتناولها في تبيان دوره في الحركة الوطنية.

وتأتى المرحلة الثالثة من مراحل حياته، عندما بدأ بتدوين ملكراته، جاعلا نقطة البداية فيها لقاء ۱۳ نوفمبر ۱۹۱۸ الشهير، وتنتهى بالخلاف الذى تفجر بينه و بين سعد زغلول عام ۱۹۲۲، والذى اعتزل بعده الحياة السياسية برمتها. وإن كان قد امتد بكتابة مذكراته لعام آخر بعد ذلك، وحتى وفاة سعد زغلول في ۲۲ أغسطس ۹۷۷ (۱۹۲۵).

وقد أسقط من هذه السنوات نحو أربعة أعوام قضاها عبد الرحمن داخل السحن بين أول يوليو عام ١٩٧٠ حتى أوائل عام ١٩٢٤ ، بعد أن تمت محاكمته مع سبعة وعشرين معه يتهمة إنشاء جمعية سرية باسم «الانتقام» كان الغرض منها خلع السلطان أحمد فؤاد وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل (١٥٠).

وهناك إجماع بين المؤرخين على أن هذه القضية ملفقة ، كما أن عبد الرحمن فهمى فى ملكوراته غير المنشورة يؤكد هذه الحقيقة . ويروى الرافعى أن تلفيق هذه القضية يرتبط بهدف إلمجانرا فى تصفية المنظمات الثورية الموالية للوفد حين بدأ الوفد الفاوضات مع ملئر فى أوائل يونيو ١٩٢٠ ، وبالذات ارتباط هذه القضية بموضوع استفتاء الأمة بشأن مشروع التسوية (مشروع ملئر) . فقد كانت السلطات البريطانية تخشى من الدور الذي يمكن أن يقوم به عبد الرحمن فهمى وأجهزته ضد هذا المشروع الذي كان سعد زغلول يرفضه بينما قبله الكثيرون من أصفها الوفد.

ويروى عبد الرحمن فهمى كيف أحس بأن شيئا يدير له من أن أشخاصا مجهولين لم يعرفهم من قبل القبض عليه يطلبون منه الاشتراك في أى عمليات اغتيال للإنجابز ، وفهم عبد الرحمن فهمى أنهم موعز إليهم بهذا من قبل الداخلية . واننهت محاكمة عبد الرحمن فهمى فى أكتوبر ١٩٢٠ بصدور الحكم بإعدامه ئم تخفيضه إلى خمس عشرة سنة (٦٦).

وتأتى المرحلة الرابعة والأخيرة من حياة عبد الرحمن فهمي عندما اشتغل بالصحافة مديرا لتحرير «روز اليوسف» عام ١٩٣٦، ثم انضمامه للهيئة السعدية بعد تكرينها عام ۱۹۳۸ ، وعضويته في برلمانات أحزاب الأقلية، وحتى وفاته . . المرة الأولى في برلمان (۱۲/ ٤/ ١٩٣٨ إلى ٧/ ١٩٤٢) والشسانيسة في برلمان (۱/ ١/ ١٩٤٥ إلى ٧/ ١/ ١٩٤٩ (١٧٧).

والملاحظ أن عودته إلى الخياة السياسية جاءت بنشر مجموعة من المقالات في مجلة
كل شبىء والدنيا، خلال الفترة بين مارس ومايو ١٩٣٥ غست عنوان المذكرات
عبد الرحمن فهمي بك عن وظائف الحكومة كشف فيها كثيرا المالم يكن معروفا عن
حياته العامة قبل ثورة ١٩٣٦ . فنراه في مطلع العام التالي ١٩٣٦ يتولي إدارة غرير روز
اليوسف اليومية ، وقد دأب لنحو عام على كتابة المقال الافتتاحي للجريدة . ومن خلال
كتاباته الصحفية ، ثم من خلال انتمائه للهيئة السعدية كأحد أعصائها البارزين وكأحد
نوابها ، يمكن استناط مجموعة من الحقائق حول تلك الفترة الغاصة من حياته

أولا: إنه استمر طوال الوقت داعية اللوفاق الوطنى، خاصة خلال الفترة التي تلت أحداث ١٩٣٥ ، وبعد تكوين الجبهة الوطنية والاستعداد للمفاوضات مع الإنجليز، وتراوح نشاطه في هذا المجال بين الدعوة التجنب احتدام المعارك الانتخابية، وبين الدعوة الترك الحزبية،

ثانيا: إنه أحار القضايا المربية اهتماما ملحوظا، خاصة أنه قد واكبت إدارته لسياسة روز البوصف أحداث الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، فكتب عن فلسطين التي تجاهد قوستعرض قضيتها على العالم؟ بينما كان يناشد الرأى العام الإنجليزي حل القضية الفلسطينة.

ثالثا: تأثره الواضح بعاثلته «آل ماهر»، وهو التأثر الذي بدا بأجلى شكل في تأييده المطلق لوزارة على ماهر، التي كانت في السلطة عند توليه إدارة تحرير روز اليوسف، فكتيرا ما كان يخصص مقاله الافتتاحي للتنويه بإنجازات هذه الوزارة

رابعا: ارتباطه الشديد بتلميذيه في الجهاز السرى أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي، فقد دافع عنهما باستماتة عندما أراد الجانب البريطاني استبعادهما من هيئة المقاوضين المصرية. تم إنه قد اشترك معهما في تأسيس الهيئة السعدية أوائل عام ١٩٣٨. يضاف إلى ذلك أنه دخل يرلمان أحزاب الأقلبة الذي تأسس في ذلك العام، ثم في عام يضاف إلى ذلك أنه دخل يرلمان أحزاب الأقلبة الذي تأسس في ذلك العام، ثم في عام يقهاد النقل العارة، ثم في عام تفاية الأمر – أن ذلك الجزء من حياة الرجل الذي قضاه في قيادة العمل السرى لثورة ١٩١٩ كان عزيز عليه (١٩٥٨).

دورعبد الرحمن فهمي في الحركة الوطنية:

هناك عاملان أديا. في تقديرنا _ إلى انخراط عبد الرحمن فهمى في الحركة الوطنية: أولهما: تأثره باتجاهات شقيقه الأكبر محمد ماهر باشا المعادية للإنجليز ، بعد أن أصر كرومر على إيعاده من وكالة الحربية إبان أزمة الحدود عام ١٨٩٤ . وثانيهما: إبعاده هو ذاته عن منصب مدير الجيزة الذي من المؤكد أنه خلف لليه بالإضافة إلى المرارة الشخصية ، اقتناصًا مؤكداً بمدى ما يتعرض له استقلال الإدارة المصرية من تدخل حتى في أبسط الأمور ، وكيف أن المعتمد البريطاني ومستشاريه وموظفيه المنبثين في كل مكان في طول البلاد وعرضها هم الحكام الحقيقيون للبلاد (١٩٥).

لكن متر بدأت الصلة بين عبد الرحمن فهمي وسعد زغلول؟ ليس هذا معروفا على وجه التحديد. ولكن الشيء المؤكد أنه كان على الساحة غداة تشكيل الوفد. إذ يذكر عبدالرحمن نفسه أنه اشتغل مع الوفد امن مبدإ تشكيله، وأنه ادرأي من واجبه كمصري له مكانة محترمة بين الهيئات المصرية ونفوذ معروف لدى كبار رجالها أن يشترك في هذه الحركة التي عمت مدن القطر المصرى وقراه، وعمت جميع طبقاته على اختلاف أوساطها»(۲۰). على حين يذكر البعض أن سعد زغلول استدعاه في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ (لابد بعد المقابلة المعروفة مع السير ريجالد ونجت)، وطلب منه أن يشرف على إعداد الجهاز السرى للوفد وتنظيمه بشرط «ألا يعرف أحد ما يقوم به». فبدأ عمله مباشرة «بالإشراف على عملية جمم التوكيلات من الشعب». وبعد ذلك أسند إليه سعد القيام «بطبع المنشورات الأولى للشورة، ثم كلفه بمراقبة الوزراء والكبراء الذين يقاومون الحركة؟ . بل إن سعدا الفكر في أن يختاره عضوا في الوفد ذاته ثم عدل عن ذلك؟ . الأنه رأى من المصلحة «أن يبقى رئيس الجهاز السرى في الظلام وأن يكون بعيدا عن الأضواء حتى إذا ما اعتقل قادة الثورة، بقيت الثورة تعمل،، وأن سعدا كان فيجتمع بعبد الرحمن يوميا على انفراد قبل نفيه إلى مالطة، ولا نستطيع أن نقطع بصحة هذه الرواية، كما أنه لا يمكن إنكارها خاصة أن بعض المعاصرين الذين اشتركوا في أعمال ذلك الجهاز السرى قد أيدوها في كتابات علنية.

أما عن صلة سمد بهذا التنظيم السرى وأعماله وأهدافه فيبدو أنها كانت هامشية، فمن غير المشكوك فيه أن التنظيم تشكل -أو على الأقل استكمل تشكيله - في غيبة سمد في الحارج - ولم تسمح طبيعة المراسلات -حتى السرية منها - بينه وبين عبد الرحمن فهمي بأن تتضمن شيئا حوله عما يؤكد بأن ذلك الجهاز كان يعمل بوحي من عبد الرحمن ذاته .

وقد دفع ذلك البعض إلى أن يصفه بأنه كان ارئيس الحركة الوطنية، أما سعد فرئيس الوفدة (۲۱).

وقد أدار عبد الرحمن فهمى المعركة بين المصريين والسلطات البريطانية بنجاح تام مستخدما فى ذلك كل أساليب العمل السياسى المشروع منها وغير المشروع، كما ضمن للوفد البقاء فى باريس مدة طويلة. وأكثر مى هذا فإن عبد الرحمن أعطى لنفسه حق التعبير والتعديل فى بيانات الوفد ونداءاته الموجهة إلى الأمة عندما كان يرى فيها افتورا؟، وذلك حرصا على «تغذية الشعور الوطنى» وحفاظا على قوة الأمة (٢٢).

وقد قدر لمبد الرحمن فهمي أن يقود العمل الثورى في المرحلة الثانية من ثورة ١٩٦٩ والتي بدأت من أبريل، وهي مرحلة طويلة المدى تميزت بخروح الفلاحين من العمل الشورى الإيجابي وانحصار الشورة في القاهرة ومدن القطر المصرى ولعبت فيها عناصر المدن من طلبة وموظفين وعمال الدور الأساسي(٣٣).

وكان أعضاء الوفد قبل سفرهم في ١ ١ أبريل ١ ١٩ ١ للحاق بسعد وصحبه في مالطة لاصطحابهم إلى باريس مقر مؤتم الصلح للنعابة للقصية المصرية، قد ألفوا لجنة مركزية للوفد (٢٤٠) حلبقا للمادة ٢٦ من قانون الوفد يكون عملها الرئيسي جمع التيرعات لتنطية احتياجات الوفد في باريس، وجمع المعلومات عن الموقف في مصر وإرسالها إلى الوفد ليستخدمها في الدعاية للقضية المصرية في دوائر المؤتم والأوساط العالمية الصحفية والساسة (٢٥٠).

وفي هذا الشأن لعب سكرتير اللجنة عبد الرحمن فهمى، دورا كبيرا وناجحا في قيادة الرأى العمام المصرى، وتوجيهه لصالح حركة الوفد من خلال علاقاته السرية بسمد زغلول، واتصالاته المستمرة معه، والتي بدأت بعد وصول الوفد إلى باريس بفترة قصيرة، وغيح فهمى في ترتيبها وتدبير الوسائل اللازمة لها. على أن تلك الاتصالات السرية التي تحت بين فهمى وزغلول تشكل علامة استفهام كبيرة في تاريخ كل منهما، إن لم يكن في تاريخ الحركة الوطنية ذاتها. ولا تساعد الوثائق المتاحة على إصدار رأى نهائي حول الظروف والدوافع التي أدت إلى قيام تلك المراسلات وتاريخ بدايتها ومن الذي دفع الأخر إليها، غير أن الأمر المؤكد هو أن سعد زغلول عرض على زملاته في ٢٠ فبراير ١٩١٩ أن يأذوا له باستخدام أساليب سرية لمارسة عمل الوفد «لا يذيعها فيهم»، فاعترض البعض على ذلك عاحمل سعدا على العدول عن هذا الاقتراح. وفيما يتعلق بعبد الرحمن فهمى على ذلك عاحمل سعدا على العدول عن هذا الاقتراح. وفيما يتعلق بعبد الرحمن فهمى

مصر، بالرغم من مرور بعض الوقت على سغره وأنه الإبدأن تكون الرقابة المسكوية هي التي عَجز أخبار الوفد ومراسلاته. ويرجع البعض أن يكون التلغراف اللشتوم اللئي بعث به سعد إلى ديس اللجنة المركزية للوفد (محمود سليمان باشا) في ١٣ مايو ١٩١٩، مايو ١٩١٩، مايا و ١٩١٩، غمالا من وراء التجاه فهمي إلى هذا الأسلوب (٢٦٠). غير أن أحد المؤرخين يرى أن هذا الموقف الأخير وحدله لا يمكن أن يكون السبب في ذلك. فلربما أن سعدا جارى زملاحه عندا عارضوا فكرته حرصا على عدام حدوث خلاف بينهم في الأيام الأولى لتكوين الوفد، على حين أنه صمم على اللجوء إليها. أو ربما أن سعدا اقتنع فعلا برأيهم ولكن عبد الرحمن فهمي دفعه إلى انتهاجها عدليا بعد أن أعد المدة لها بعد ذلك الحادث، أو ربما أنهما التمقا سويا عليها سواء قبل أن يطرحها سعد على زملائه في شهر فبراير أو بعدها قبل فيه إلى مالطة، خاصة أن ستدندام

وآيا ما كان الأمر نقد طلب فهمى من محمد وجيه أحد الذين كانوا يعملون في الجامعة وقت أن كان سعد مديرا لها، أن يقوم بإجازة لمدة ثلاثة أشهر ونصف الشهر، ليحمل سكرتيرا خاصا لسعد زغلول في باريس واتفق معه على طريقة المراسلة. وقد سافر بالفعل لهذه المهمة و انتدب محمد صادق فهمى وكيل كلية الحقوق للعمل مكانه مدة غيابه.

وقد تألفت سكر تارية فنية بشأن هذه الرسائل تعمل تحت إشراف عبد الرحمن فهمى من الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمد صادق فهمى وكان ماه البصل يستخدم كحبر سرى. وأخذ محمد وجيه على عاتقه مهمة إرسال الخطابات على صفحات مجلة فرنسية أو إنجليزية، دون أن يفك أوراق المجلة في أعلى الصفحات بل يفك الحيط الذي يربط ملازم المجلة بعضها البعض فيكتب الرسالة ثم يعيد ربطها بالحيط. وكان يراعى أن تكون المنجلة علمية ويرسلها إلى الجامعة حتى لا تثير الشكوك حيت يتسلمها محمد صادق فهمى ويلهب بها إلى يبت عبد الرحمن مهمى ويتولى معه ومع الذكتور أحمد ماهر معالحة المضحات فتظهر الكتابة (٢٨).

وكان عبد الرحمن فهمي يرسل رسائله السرية إلى سعد زغلول بنفس الطريقة، وإن كنا لم نعشر على خطابات فهمي بالحبر السرى، ولكنا وجدنا فقط أصول هذه الخطابات أي مسوداتها بخطه هو(٢٩).

على أن هذه لم تكن الطريقة الوحيدة التي كان يرسل بها عبد الرحمن فهمى ما يرود إلى سعد. فقد سلم عائلة أفرنجية يشغل أحد أفرادها مركزا ساميا بجيش الحلفاء الذي كان محتلا فلسطين وسورياء سلمها الكثير من الوثائق والمستندات والصور عن فظائع الإنجليز في نزلة الشوبك والعزيزية. وكانت هذه العائلة قد قررت العودة إلى أوروبا.

وفي سبتمبر ١٩١٩ كان لابد لمحمد وجيه أن يعود إلى مصر بعد انتهاه إجازته ، وطلب سعد إرسال سكرتير آخر يتقن الإنجليزية واختار عبد الرحمن فهمى الأستاذ محمد كامل سليم ليقوم بهذا العمل ، وبالمعل سافر ويقى يعمل كسكرتير لسعد زغلول ومترجما للوفد ويتولى أمر هذه المراسلات السرية . وجدير بالملاحظة أن وضع محمد كامل سليم كان معروفا لبقية أعضاء الوفد وإن ظلت مسألة الرسائل السرية غير معروفة لأعصاء الوفد أو أعضاء اللجنة المركزية في مصر، وانحصرت فقط بين سعد زغلول وعبد الرحمن أو أعضاء اللجنة المركزية في مصر، وانحصرت فقط بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى . وقد احتفظ فهمى بهذه المراسلات في حقيبة كبيرة صوداء . فلما أحس في صيف بعد المراسلات أخلكيرة صوداء . فلما أحس في صيف يخبرة بنان ثمة شيئًا يدبر له من السلطات الحاكمة ، حباً الحقيبة عند بعض أقاريه، ولم يخب ظنه فقد اعتقل في أول يوليو كمتهم أول في قضية المؤامرة الكبري (٣٠٠).

ولقد مرت مصر بتطورات سياسية عصيبة قبل قدوم لجنة ملز إليها في ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، فقد شكل حسين رشدى وزارته في ٩ أبريل ١٩١٩ لكى يضع حدا للإصراب في المصالح ١٩١٩ ، فقد شكل حسين رشدى وزارته في ١ أبريل بعد تفاقم أعمال العصيان السلبي المنى شل حركة الإدارة المصرية واستمر طيلة الشهر الذي أعقب الثورة. وقد عجزت السلطات البريطانية عن تشكيل وزارة أخرى ضاضطر اللورد أللنبي (المتدوب السامي البريطاني) إلى تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراه. وظل الأمر كذلك إلى أن شكل محمد سميد وزارته في ٢٠ مايو مدعيا أنها وزارة إدارية. ولا شك في أن قبوله الوزارة، كان محاولة جريثة من جانبه المقصد منها كسر شوكة التورة خاصة أنها جاءت بعد إعلان المارى كممثل حقيقي للرأى العام المصرى (٣١).

وكان إعلان إنجلترا إيضاد تلك اللجنة بمثابة مخرج لها من المأزق الذي وحدت نفسها فيه . وقد نأخر مجى اللجنة لأن اللنبي أرسل لحكومته في ٢٤ مايو مقترحا إرحاء إرسالها إلى ما معدشهر سبتمبر كي تتاح للوزارة الجديدة فرصة تهدئة الموقف . بل إن محمد سعيد طلب تأخيرها إلى ما بعد توقيم الصلح مع تركيا(٣٣).

وعلى كل حال فإن تأجيل الحكومة الإنجليزية إرسال اللجنة قد أعطى فرصة ذهبية للوطنيين للتفكير في مقاطعة اللجنة عند قدومها، كما أفسح لهم الوقت أيصا للتدسر ٣٣٦). وقد نبعت فكرة المقاطعة عن عبد الرحمن فهمي ذاته ، لأنه رأى عدم جدوى تكوين لجنة من المصريين لمقابلة اللجنة الإنجليزية ما دام أن هذه اللجنة الأخيرة تتخطى وفد الأمة وتحضر إلى مصر دون أن تحسب له أي حساب ولماذا لا يقاطع كل مصرى هذه اللجنة كما قاطعت هي الوفد المصرى بتخطيه والحضور إلى مصر ١٩٥٣٤ ل

وقد عمد فهمى إلى محاصرة اللجنة ببث العيون في جميع المسالك التي تؤدي إلى مقر اللجنة في فندق سميراميس. وقد تزيوا بأزياء مختلفة، فكان منهم العاجز والمتسول وباثع اللجنة في فندق سميراميس. وقد تزيوا بأزياء مختلفة، فكان منهم العابل الفندق والراجعين منه لمرفة الذين خرجوا على رأى الوفد والأمة، فكان يرسل إليهم الوفود لتستعلم منهم عن سبب ذهابهم إلى اللجنة وعما دار بينهم وبين أعضائها من حديث. كما كان لكل وفد رئيس وسكر تير، فبينما يوجه الرئيس السؤال إلى أحد الأعيان ويجيب الأخير عنه كان السكر تير يحرر السؤال وجوابه.

وكانت النتائج مشجعة فإنهم جميعا كانوا يجيبون الوفود أجوبة صريحة تفيض وطنية وإيمانا بحب الوطن، كقولهم: «إنهم لا يريدون غير الاستقلال التام لمصر والسودان، وأنهم يوكلون عنهم الوفد برئاسة سعد زغلوله(٢٥٠).

وسرعان ما أخلت فكرة المقاطعة تتنشر في البلاد انتشار النار في الهشيم مما أشعر عبدالرحمن بقوة حركة المقاطعة، فنراه يرسل تقريرا إلى سعد زخلول في ١٨ أكتوبر جاء به: وأظن أنني لست في حاجة لأن أؤكد لسعادتكم أن الأمة عن يكرة أيها وفي مقدمتها رجال للجالس النبايية، أعلنت رأيها على صفحات الجرائد بخصوص لجنة ملنر، وهو المقاطعة التامة وعدم مفاوضة اللجنة في شيء ماه(٣٦).

ولم تلبث حركة المعارضة لمجىء اللجنة أن أخلت تصطبغ منذ ٢٤ أكتوبر بصبخة المعنف وتلجأ إلى التعبير عن معارضتها بالمظاهرات التى انتشرت في الإسكندرية والقاهرة. وقد وضعت هذه الاضطرابات حكومة محمد سعيد في حرج شديد فأصدرت قرارا في ٥ نوفسبر بمنع المظاهرات، ولكن الاضطرابات لم تلبث أن تجددت في ١٣ نوفمبر، فما كان من الحكومة إلا أن قدمت استقالتها في ١٥ نوفمبر (٢٧).

جُمّا اللورد اللنبي إلى خطة أراد بها ضرب الحركة الوطنية، إذ عمد إلى تأليف وزارة برياسة يوسف وهبة باشا (وهو قبطي) محاولا إيقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط. بيد أن الشمور القومي كمان أكبر عا قدره اللنبي، فعندما ذاع أمر قبول يوسف وهبة رئاسة الوزارة ، أظهر الاقباط استياءهم الشديد من هذا القبول ، فاجتمع عدد كبير منهم قدر بنحو أربعة آلاف في الكنيسة المرقسية صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر ، وكتبوا احتجاجا شديدا جدا على قبول يوسف وهبة رئاسة الوزارة ، قالوا فيه إن هذا القبول يعد قبولا للحماية ولمناقشة لجنة ملز (٣٨) .

وكان ردعبد الرحمن فهمى على ذلك أن جمع اللجنة الركزية على الفور وعين مرقص حنا عضو اللجنة وكيلا لها ورئيسا بالنيابة بدلا من محمود سليمان رئيسها وإبراهيم سعيد وكيلها اللذين تحددت إقامتهما بواسطة الإنجليز (٢٩).

وزيادة على ذلك، فقد توجه عبد الرحمن فهمى ومعه ستة من أعضاء الوفد واللجنة المركزية إلى الكنيسة يوم الأحد ٢٣ نوفمبر حيث أبدوا للحضور مشاركتهم لهم في تألمهم من قبول يوسف وهبة لمنصبه الحديد، وأكد لهم فهمى أن هدا لا يمكن أن يسبب أى نفور مى حلاقاتنا. كما أرسل إلى سعد زغلول في ٢٣ ديسمبر يخبره بأن طالبا قبطيا من طلبة الطب (٤٠) ألقى قنبلتين يوم ١٥ ديسمبر على رئيس الوزارة ولكنه أخطأه وضبط ذلك الشاب وهو متقد حمية ووطنية وفي غاية الجرأة (٤١). وهكذاتم إحباط المناورة الأنجيزية.

لم تكن تلك هي المحاولة الوحيدة من حانب للحتل لفسرب الحركة الوطنية ، فقد سمت السلطة الإنجليزية إلى تأليف حزب جعليد يدعى «الحزب الحر الستقل» كانت مهمته أن يقابل لجنة ملنر ويضاوض معها في القضية المصرية . وقد رأى فهمى أنه لو تم تأليف هذا الحزب لكان من أكبر الضربات القاضية على الوفد المصرى وعلى قضية البلاد، فعمل على تقويض أركانه قبل إتمام تكوينه بأن دس فيه الكثير من أعوانه لينضموا إليه ويأتوه . أى لعبد الرحمن فهمى - بأخباره وقراراته (٤٤).

كان التنظيم السرى يعمل على تنفيذ سياسة الوفد بكل الطرق المشروعة وغير تميز في كان من الخطوط المامة لسياسة الوفد تعطيل و لما كان بعض الساسة قد أقدموا على تأليف مثل هذه الحكومة ، لذا فإنهم تعرضوا لسلسلة من الاعتداءات قصد بها إفراعهم وإرهاب غيرهم حتى لا يفعل مثل ما فعلوا . ففى ٢ سبتمبر ١٩١٩ اعتدى سيد على محمد سعيد باشا بإلقاء قنبلة عليه في محمد سعيد باشا بإلقاء قنبلة عليه في الإسكندرية لم تصبه ، وحكم عليه بالسجن عشر سنوات وفي ١٥ ديسمبر ١٩١٩ قام عريان يوسف سعد بالاعتداء على يوسف وهبة باشا كما نوهنا سابقا . وفي ١٧ يوسو

٩٩٠ القبت قنبلة على توفيق نسيم باشا لم تصبه وأصابت سائق سيارته، وحكم على المتهم بالإعدام.

وكان الدكتور أحمد ماهر فيما يبدو مختصا بالإشراف على هذا الجانب. فقد روى عريان يوسف مسعد رواية تؤكد ذلك، خلاصتها أنه بعد الإفراج عنه في عهد وزارة الشعب، فابل موظفّا في وزارة الزراعة اشترك في صناعة القنبلتين اللتين ألقيتا على يوسف وهبة باشا، وأن الدكتور أحمد ماهر رأى ألا توضع في القنبلة الشحنة الكاملة من المفرقعات، لأنه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء، وإنما الاكتفاء بإرهابه (٤٢).

ويجب التنويه إلى أنه كانت توجد تسع جمعيات سرية تألفت في أقل من عام واحد منذ انفجار ثوره ١٩٩٩، ولو أنه لا يوجد دليل على أنها كانت كلها خاضعة لإشراف الجهاز السرى، وتتحصر فيما يأثي (٤٤):

١ - جمعية اليد السوداء: كانت تحت رئاسة عبد الحليم البيلى المحامى وأبى شادى بك ومصطفى القايات وعرضها إثارة الرأى المعام. وعدد من الطلبة وغرضها إثارة الرأى العام. وكانت هذه الجمعية ترسل خطابات التهديد إلى السياسيين الرجميين. فقد وصل إلى يوسف وهبة باشا خطاب تهديد مكتوب بالحبر الأحمر وعليه علامة البد السوداء ومدفع وكلمة الفدائين.

إخة الدفاع الوطنى: وأغلب أعضائها من جمعية اليد السوداء وغرضها تهييج الرأى
 العام ضد الحكومة، وتحريض الشعب على ارتكاب الجراثم ضد السلطة العسكرية
 البريطانية حتى القتل.

اللجنة المستعجلة: وهدفها إشارة الرأى المام، وكانت تتلقى الإعانية المالية من
 عبد الرحمن فهمى. ورئيسها إبراهيم عبد الهادى وحسن نافم.

٤ - المصرى الحر: وتستمد مائها من عبد الرحمن فهمى. وقد ذكر عبد الرحمن الرافعى أنها كانت تصدر جريدة سرية باسم المصرى الحر، ولها مطبعة سرية خاصة. وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهفة ويتبادلون الاطلاع عليها. وقد أصدر الجنرال بلفن القائد العام أمرا باعتبار هذه الأمور جريمة ضد الأحكام العرفية.

٥ ـ الشعلة: ويرأسها مرقص حنا بك ونجيب غالى باشا.

٦ ـ المدارس العليا: وأغلب أعضاتها من الطلبة. وقد ضبطت ورقة مسطر فيها قانون هذه

الجمعية وهو يتضمن أن العمل سرى، وأن الأعضاء يشتغلون بإصدار المنشورات والحث على الإضراب، وأن الجمعية مستمرة إلى أن يخرج آخر جندى إنجليزى من مصر، ومن أعمالها السعى في الاطلاع على أسرار الحكومة وتهديد الخونة. وكانت هذه الجمعية تدون كشوفا بأسماء التجار الإنجليز يقصد مقاطعتهم، فقد كانت مقاطعة التجارة الإنجليزية بعض صيحات الثورة.

٧ ـ جمعية مجلس العشرة.

٨_جمعية الخمسين.

٩ _ جمعية الانتقام.

مهما يكن من أمر فمما لا شك فيه أنه كان لهذه الجمعيات أثر خطير على الحركة الوطنية ، خصوصا في أثناه الثورة وفي أعقابها . فقد بسطت سيطرتها على الحياة السياسية وكانت منشوراتها التي تطلقها عن خيانة السلطان والوزراه والسياسيين الرجعيين تلتى الرعب في نفوسهم ، وكانت قنابلها التي تلقيها على من تتهمهم بالخيانة تحدث دويا له أصداء بعيدة في نفوس الكثيرين .

ولم يكن عمل أعضائها مقصورا على الأعمال السرية، فقد قام الأعضاء الموهوبون في هذه الجمعيات باخطابة في الأزهر وفي الكتائس، ومنهم محمد لطفي السلمي (قميد كرسي الخطابة بالأزهر). كذلك فقد كان منهم محمد البشبيشي للحامي وهو من الخطباء المقوهين، ومن غاضم عباراته الحماسية، هذه العبارة التي تصور روح المصر: «بلغ الرئيس (سعد زغلول) أن مصر تبني أهرامات أخرى ليست الأهرامات القديمة، وإنما أحجارها أجساء شبان أبطال وقوامها أرواح المظام».

على كل حال، فقد ظلت الجمعيات السرية تشكل أساسا مهماً من أسس الحركة الوطنية، وعنصرا قويا من عناصرها، حتى كانت كارثة اغتيال السردار في نوفمبر ١٩٧٤ فانطفاً هذا اللون من آلوان النضال الوطني في مصر لوقت طويل.

دورعبد الرحمن ههمي هي الحركة التقابية:

يرجع اهتمام الوفد بتنظيم العمال إلى عام ١٩١٩، الذي شهد نشاطا نقابيا واسعا تمثل في كثرة عدد النقابات (٤٠٥)، حتى لقد أرسل عبد الرحمن فهمي تقريرا إلى سعد زغلول في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ جاء به أن «المجهودات التي بذلت في سبيل تعميم النقابات بطول البلاد وعرضها قد . أثمرت . . وتشكلت لكل حرفة نقابة ولم ييق في مصر حرفة أو صنعة إلا ولها نقابة ، وأكد أن النقابات مفيدة جدا للحركة الوطنية ، وأنها سلاح قوى لا يمكن الاستهانة به(٤٦) .

وأمام هذه الحركة النشطة في تكوين التقابات اندفعت الصحف الأجنبية في اتهام الحركة المصالية واخركة الوطنية كلها بالبولشفية. وانبرت جريدة النبر للدخض تلك التهام مثلك أكدت أنه ليس في المصريين من يحيل إلى البولشفية وأنهم أول من يحاربونها، وأن العامل المصرى لا يرضى أن يأخذ مليما واحدا فوق أجره دون حق. وأصدر الشيخ محمد بخيت مفتى الليار المصرية فتوى ندد فيها بالشيوعية ذاكرا وأن طريقة جماعة البولشفية طريقة تهدم الشرائع السمولية وعلى الأخص الشريعة الإسلامية ((٤٧).

ونما ساعد على تدعيم هذا الاتجاه أن العناصر اليسارية نشطت إبان تورة ١٩٦٩ في أوساط العمال ولاسيما بالإسكندرية، فتأسس اتحاد عام للنقابات بها، نظم في عام ١٩٢٤ حركة اعتصام قام بها عمال الإسكندرية، وكانت مثار اهتمام الحكومة والرأى العام.

وقد أسفرت هذه الحركة عن قيام الحكومة بتجريد حملة من رجال الجيش والبوليس للقيام بحركة اعتقالات واسعة النطاق في الإسكندرية والأقاليم ألقت خلالها القبض على قيادات الحزب الشيوعي المصرى، واتحاد النقابات العام، كما أصدرت قرارا بحل هذا الاتحاد ومصادرة أوراقه(24).

ويعزى موقف سعد زغلول المتشدد من الحركة اليسارية إلى عزوفه تماما عن مجرد التفكير في الأفكار الاجتماعية أو الاشتراكية، لأن المعركة الأساسية في تقديره كانت سياسية بالدرجة الأولى، كما أن سعدا أراد تفويت الفرصة على الأعداء لكى لا يدعوا بأن الحركة الولشفية خاصة بعد أن أخدت المتشورات الحركة الولشفية خاصة بعد أن أخدت المتشورات الشيوعية توزع في مصر إبان ثورة ١٩١٩ وذلك تجنبا لإلحاق الفسرر بالقضية المصرية (٤٩).

وقد سعت الحكومة إلى فرض الوصاية البورجوازية على الحركة العمالية، عندما وضعت العمال والطبقة العاملة ومشاكلها في بؤرة اهتمامها، فبادرت في أول أبريل ١٩٢٤ بإصدار قرار يقضى بتشكيل لجان في المحافظات والمديريات للتوفيق بين العمال وأصحاب الأحمال، كما قام مجلس النواب بتشكيل لجنة للعمال والشئون الاجتماعية ضمت الكثير بمن عرف عنهم اهتمامهم بالشئون العمالية (* ⁰⁰. بل إن سعدًا كلف أحد أعضائها بوضع تشريع مالى لم يتمكن من إنجازه نتيجة لسقوط الوزارة وحل مجلس النواب بعد قليل (⁰¹⁾.

كما رأت الوزارة من ناحية أخرى صرورة العمل على تشكيل اتحاد عمالي يضم العمال ونقاباتهم الفرعية بغرض سد الفراغ الذي خلا بإلغاء اتحاد النقابات السابق الذي كان يخصح لتفوذ الحزب الشيوعي، ورضة من الوزارة في احتواء العمال مخافة المجاهم إلى دروب معادية لوجودها ومكانتها. ومن هنا تولدت فكرة إنشاء ذلك الاتحاد العمالي الجديد حتى يكون مواليا للحكومة وأداة سيطرة في يدها تحكم بها حركة الطبقة العاملة وتوجيهها. وقد وقع الاختيار على عبد الرحمن فهمى -رجل سعد المخلص وآداته في العمل السرى - فنجع بخبراته وأساليه للختلفة وصلاته الواسعة في تكوين ما عرف فيما بعد باسم «الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل (٥٤٥).

بدأ مشروع الاتحاد باستقالة الذكتور محجوب ثابت من رياسة «النقابة العامة للعمال» التي كانت تضم أعضاء من مختلف المهن، وتم اختيار عبد الرحمن فهمى زعيما للنقابة في أخر مارس ١٩٤١، ويذلك أصبحت النقابة العامة هي نقطة الانطلاق للعمل من أجل أخر مارس ١٩٤١، ويذلك أصبحت النقابة العامة هي نقطة الانطلاق للعمل من أجل تأسيس اتحاد عام للنقابات، فأقامت النقابة حفلا في ٤١ أبريل دعى إلى حضوره عدد من نواب الوقد، منهم: على الشمسي، وراغب إسكند، وشفيق منصور، وخطب عبدالرحمن فهمى (الذي كان قد لقب بزعيم العمال) داعيا إلى «الاتحاد والتعمل بأهداب المسكينة». وفي أعقاب الاحتفال خرجت مظاهرة مكونة من حوالي خمسة آلاف عامل مرت بالقصر الملكي ومجلس النواب ثم قصدت دار عبد الرحمن فهمى الذي ألقي في المصال خطبة جاء فيها إنه قد تكونت لجنة من أعضاء مجلس النواب لتتولى الدفاع عن المصال وأنه قدتم الاتفاق نهائيا على تأليف اتحاد لتقابات العمال يكون مركز إدارته في المتعارة العامة، وتكون لكل طائفة نقابة خاصة بها تحت إشراف الاتحاد.

وتشكلت لجنة من أعضاء مجلس النواب الوفديين كان على رأسها عبد الرحمن فهمى، ومن بين أعضائها: على الشمسى ومكرم عبيد وشفيق منصور وحسن نافع، أطلقت على نفسها اسم «اللجنة التحضيرية لتكوين اتحاد الثقامات العام بالقطر المسرى»، وأصدرت بيانا أعلنت أنها قد اتخذت من دار عبد الرحمن فهمى مقرا لها، وأن أغراضها تنحصر فيما يلى:

١- الاتصال بنقابات العمال التي تؤدي وظيفتها بالفعل.

٢_ مراجعة قوانين تلك النقابات وتعديل ما يحتاج إلى التعديل.

٣_وضع نظام ثابت لها وترقية حالتها ماديا واجتماعيا .

إنهاض النقابات التي توقفت عن عملها لسبب من الأسباب.

٥ ـ تأسيس نقابات للطوائف التي ليست لها نقابات.

وطالب البيان النقابات بإرسال نسخ من قوانينها لدراستها.

قامت تلك اللجنة بإعداد قانون االاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى الذى حدد أغراض الاتحاد فى تنظيم حركة العمال والوصول بهم إلى ما فيه الخير لهم أدبيا وماديا وصحيا واقتصاديا ، والإشراف على نقابات العمال ، والاتصال بالاتحادات العمالية فى بلاد العالم المختلفة ، والاشتراك فى مؤتمراتهم ، والدفاع عن مصالح العمال ، وتأليف لجنة بر لاتية لخدمة أغراصهم المشروعة ، والسعى لاعتراف الحكومة بهيئاتهم ، والعمل على إيجاد تشريع خاص يحدد العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال (٢٥٥).

وخصص الباب السادس من القانون للإضراب، فنص على أن إعلان الإضراب العام أو الإضراب العام أو الإضراب العام أو الإضراب الجزئي من حق الاتحاد وحده، وأنه ليس لأى نقابة أن تعلن الإصراب دون موافقة الإتحاد العام، وقد أملت ظروف الاعتصامات التى قام بها عمال الإسكندرية على اللجنة هذا الجانب من القانون، ليتمكن الاتحاد من السيطرة على الإضرابات وتوجيهها الوجهة التى يريدها، وزيادة فى الحيطة نص القانون على أن تصدر قرارات الإضراب بأطبية ٣٠٪ من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد 200.

وبعد إعلان تأسيس الاتحاد، حلت النقابة الصامة للعمال، ودعيت كل طائفة إلى تكوين نقابة مستقلة تتبع الاتحاد العام، ولكن قام البعض بإعادة كيان النقابة العامة وإصدار قانون لها. وقد استنكر عبد الرحمن فهمي هذا العمل ودعا إلى التفاف العمال حول الاتحاد(۵۰).

لقد كان اتحاد نقابات العمال يمثل على هذه الصورة _ محاولة البور حوازية الوطنية «عتلة في الوفد» فرض وصايتها على الحركة العمالية . وعما يدعم هذا الرأى سلسلة الخطب التي ألقاها عبد الرحمن فهمي في العمال في مناسبات مختلفة .

ففى الحفل الذي أقامه عمال مصر الجديدة لتكريمه في ٤ يوليو ١٩٢٤ ، حذر العمال من المغالاة والمبالغة في مطالبهم، إذ إن «المغالاة أمر ضار جدا إذ يوصل إلى الشيوعية وهي ذلك المذهب المخرب الذي لم يحل بلدا أو أرضيا إلا أدخل إليه الخراب؛ ، وأكد أن رأس مال الممال إنما يرتكز على الوفاء والصدق والاستقامة والتضحية والطاعة⁽⁰¹) .

وفي الحفل الذي أتيم لتكريمه بدار التمثيل العربي في ٥ أكتوبر ١٩٢٤ قدت عن المطالبة بإصدار تشريع للعمل، فقال: «إن استبداد عشرات السنين لا يمكن تلاتميه تماما في بضعة شهور؟. وأوصى العمال بالتقوى والتمسك بالدين «ففي الدين سلوة كبيرة وعزاء عظيم» (٥٧).

وفى الحفل الذى أقامته نقابة عمال الورش الأهلية ببولاق في 7 نوفمبر ١٩٣٤ ، وقف عبد الرحمن فهسمى يقول: «اعلموا أيها الأبناء أنه وإن كان من واحبى الدفاع ص حقوقكم ، فمن واجبى أيصا الدفاع عن حقوق الغير منكم ولو لم يكلفنى الغير الدفاع عن حقه ، فلا أسمح لعامل منكم أن يحصل على أكثر من حقهه (٥٩٥).

وفي حفل اعتتاح فرع الاتحاد بالفيوم في ٩ نوفمسر ١٩٢٤ ، ألقى كلمة جاء فيها:

د . يقول بعضهم إن العامل فقير حقير ذليل، وإنى أقول إنه غنى بقرة إيسانه ودينه
وعقبدته . ما هو المال والجاه؟ وما قيمتهما؟ هما زائلان بزوال الزمن، فانيان من الممر. .
وإن العامل الذي يطمع عيما يبد أصحاب رؤوس الأموال بلاحق إنما يسمى لدمار بلاده
وخراب سوقها الاقتصادى . . واعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون إن العامل يشتعل
طول يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكدس الذهب، إثما هم قوم يفسدون
المقول والمقائد، وإنى لا أنكر أن العامل في مصر مهضوم الحق، ولكن تحسين حاله أمر
يستدعى جهدا كبيراء (٩٥٩).

ويتضح من ذلك كله مدى حرص البورجوازية الوطنية على كيح جماح حركة العمال للمطالبة بتحسين أحوالهم في زمن ارتفعت فيه الأسعار وهبط فيه مستوى الأجور نتيجة لتفشى البطالة، ولهذا لم يكن غربيا أن يطلق العمال المتأثرون بالنشاط البسارى من أعضاء النقابات التي كنا التي هذا الاتحاد المحددية على هذا الاتحاد المحدد الآحدة و ١٠٠٠)

وقد لوح عبد الرحمن فهمي للعمال بمشروع انتدريع العمل ذكر أنه أعده بمساعدة حسن نافع المحامي، وأنه يمتزم التقدم به إلى مجلس النواب في دور الانمقاد التالي، على أن يتم إصلاح أحوال العمال خطوة خطوة. وما انقك الاتحاد يصدر البيانات مطالبا العمال بعدم القيام بأي إضراب من أجل تحقيق مصالح مصر الانتصادية، وأن عليهم أن يقدموا مطالبهم إلى الاتحاد ليعمل على تحقيقها قويقرر الطريق الذي يراه مناسبا لذلك». وإلا فإن الاتحاد لن يناصر العمال الذين يضربون من تلقاه أنفسهم(٦١).

ولقد وقع خلال رياسة عبد الرحمن فهمى للاتحاد العام للنقابات حادتان كان للاتحاد موقف منهما، وأثارا ثائرة العمال بصفة عامة في مصر: أولهما، خيبة الأمل في حكومة العمال في بريطانيا إثر إخفاق مفاوضات سعد مكدونالد، ورفض حزب العمال البريطاني الاعتراف بالأماني المصرية في الاستقلال. أما الآخر، فكان حوادث السودان في عام ١٩٢٤، وما قام به الإنجليز من مواجهتها بالقمع. فشرع الاتحاد ينظم مظاهرة ضخمة في جميع أنحاء البلاد يوم ٣٣ من أغسطس، ولكن السلطات خشيت مغبة الأمر فمنع عبد الرحمن فهمي قيام المظاهرة اكتفاء بالاحتجاجات الكتوبة، وأصدر الاتحاد بياتا احتج فيه على «الأعمال الخالية من كل حق وعدل التي ترتكب في السودانة وعلى السياسة الاستعمارية التي تتقد باسم الحكومة البريطانية (٢١).

أتم عبد الرحمن فهمى وضع مشروع قانون الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل فى ١٧ يوليو ١٩٣٤ ، وكان ينوى تقديمه للبرلمان لاعتماده رسميا، غير أن مقتل السردار وما ترتب عليه من استقالة وزارة سعد زغلول واعتقاله هو شخصيا حال دون ذلك (٣٣).

واستمر الاتحاد في العمل بعد اعتقال زعيمه ، كما استمرت جريدته الأسبوعية «اتحاد الممال» في الصدور ، وظهر على صفحاتها في ٢٨ ديسمبر نداء موجه إلى العمال بمناسبة صدور المرسوم الملكي بحل مجلس النواب، يدعوهم إلى توحيد الصفوف والاستعداد خوض المعركة الانتخابية ليتتخبوا من بينهم «نوابا يدافعون عن حقهم المهضوم حتى ينالوا ما يبغون» (٦٤).

وفي آخريناير عام 1970 أصدر عبد الرحمن فهمي بيانا أعلن فيه استقالته من الاتحاد بسبب سوء صحته بعد خروجه من الاعتقال . . ويذكر أستاذنا الدكتور محمد أسس أنه قد ورد بخدكرات عبد الرحمن فهمي أنه استقال خشية لجوء السلطات إلى دفع بعض العمال إلى ارتكاب شيء من الجرائم ثم نسبتها إليه فاستقال من زعامة الاتحاد تجنبا للمتاعي (10).

ومهما يكن الأمر، فقد أسندت رياسة الاتحاد إلى الدكتور محجوب ثابت، ولكن الإجراءات التي قامت بها حكومة أحمد زيور أدت إلى القضاء على الاتحاد وإيقاف جريدته عن الصدور، وبذلك أسدل الستار على أول محاولة قام بها الوفد على نطاق واسم للسيطرة على الحركة العمالية (٢٦).

مذكرات عبد الرحمن فهمىء

تعتبر هذه المذكرات أحد المصادر المهمة لكتابة تاريخ مصر خلال الفترة الزمنية الممتلة من ۱۳ نوفمبر ۱۹۱۸ وحتی ۲۳ أغسطس ۱۹۲۷، وهي الفترة التي بدأت باللقاء الشهير بين السير ريجنالد ونجت المندوب السامي البريطاني وبين الزعماء المصريين الثلاثة: سعد زغلول، وعلمي شعراوي، وعبد العزيز فهمي، وانتهت بوفاة سعد زغلول.

وتتكون المذكرات من ثلاثة وأربعين ملفا تنضمن ° ؟ 13 صفحة فلوسكاب، من بين هذه الملفات تسعة وعشرين ملفا تتناول أحداث مصر السياسية في الفترة التي أشرنا إليها أعلاه، أما الأربعة حشر المتيقية (من الملف ° 7 إلى الملف ° 3) فإنها خاصة بقضية المؤامرة الكبرى. وقد روى فيها وقاتع اعتقاله ومحاكمته التي استمرت قرابة ثلاثة شهور من ° ٢ يوليو إلى ٦ أكتوبر ° ٩٩٦ وأسفرت عن صدور الحكم بإعدامه ثم تخفيضه إلى خمس عشرة سنة. وقدتم الافراج عنه في عام ١٩٢٤ فود تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة الشعب).

وهذا الجزء من المذكرات (وقائع المحاكمة) ينفرد بها عن سائر المصادر الأخرى المتعلقة بهذه الفترة، لأنها أوردت النص الكامل للقضية والذى لا وجود له في غيرها، كذلك تنشر المذكرات تفاصيل كثيرة عن وقائع لم تحفل بها المصادر الأخرى والمراجع العامة نما يجعل لها قيمة كبيرة تتفرد بها بين غيرها من المصادر.

وهناك عدد من الملاحظات على المذكرات نوردها فيما يلي (٦٧):

١- أنها باستثناءات بسيطة، كتبت بخط عبد الرحمن فهمي.

٣- رخم أن صاحبها أو من أودهها بدار الوثائق القومية أسموها ابللذكرات السياسية الخاصة بالمرحوم عبد الرحمن فهمي، إلا أن الأخذ بهذه التسمية فيه تجاوز كبير لحقيقة الأوراق التي بين أيدينا، وافتتات كبير على التوصيف العلمي للمذكرات.

فالمذكرات سواء كانت على شكل يوميات أو شكل ذكريات خلعها لنا بعض الزعماء أو الساسة ورجال الدولة هي في الحقيقة نشر للتجرية الخاصة بهؤلاء بكل ما يحوطها من أحداث وانطباعات وعلاقات، يكون صاحب هذه المذكرات محورها.

إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لعبد الرحمن فهمى، فالذي بين أيدنينا ينطبق عليه توصيف اليوميات مصر السياسية من ١٣ نوفمبر ١٩١٨ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٧٧. ونقول (يوميات مصر السياسية): أولا: لأن عبد الرحمن فهمي كان حريصا على عدم ذكر اسمه إلا في المواضع التي يستلزم السياق فيها مثل هذا الذكر.

ونقول اليوميات مصر السياسية النيا: الآنه عندما كان عبد الرحمن فهمي يتناول حادثة ما يكون هو يطلها، كان يعالجها بدرجة شديدة من الحياد حتى إنه يمكن القول إن الرجل طل يتعامل مع مذكراته بنفس أسلوب العمل السرى الذي برع فيه وأتقنه. فإن كان هذا العمل قد استلزم منه إنكار ذاته والتعامل دائما مع «المرضوع» لا مع «الشخص»، فقد فعل نلفسه منذكراته، ولم نجده منفعلا في أي موقف يخصه، كما لم يسمح لنفسه بالتعبير عز، مشاعره أو انظباعاته في أي قضية أو علاقة كان طرفا فيها.

ونقول «يوميات مصر السياسية»، ثالثا: لأن عبد الرحمن فهمى «كشخصية عامة» لم يبدأ حياته في عام ١٩٦٩، كما لم تنته تلك الحياة في عام ١٩٢٧، فقد كان شخصية عامة من قبل، كما كان شخصية عامة من بعد.

". ومع توصيف مذكرات الرجل بأنها فيوميات مصر السياسية؟، فإن ذلك لا يعنى أنه سجلها بشكل يومى. ففيما يبدو أنه قد عكف على هذا السفر العظيم خلال الفترة التى اعتزل فيها العمل السياسي بعد عام ١٩٢٦ والتي بلغت نحو السنوات العشر.

ذلك أنه كان رهن المحاكمة ثم اعتقل فيما عرف ويقضية المؤامرة الكبرى؟ منذ أول يوليو عام ١٩٢٠ وحتى تم الإفراج عنه في ٨ فبراير عام ١٩٢٤ . ورغم ذلك فقد حظيت تلك الفترة في المذكرات بجساحة زادت على الألف وخسمسمائة صفحة (من ص٩٨٨) ص ٢٥٢٠)، ولم يكن معقولا أن يتمكن وهو في السجن من متابعة أحداث مصر السياسية بهذه الدقة التي لم تقل بأى حال عن درجة متابعته لها في الفترة السابقة على اعتقاله أو اللاحقة لها.

أ- يقودنا ذلك إلى الملاحظة الرابعة ومؤداها أن الرجل قد كتب مذكراته من خلال «أوراق الوقفة» عما يمكن استتاجه من أمرين، أولهما: أن المحور الأساسي للمذكرات كان الوقفة» عما يمكن استتاجه من أمرين، أولهما: أن المحور عبد الرحمن فهمي نفسه. الوقف في نشأته وحركته واتصالاته، ولم يكن هذا المحور عبد الرحمن فهمي نفسه. ثانيهما: أنه كثيرا ما وجدنا أوراقا داخل المذكرات، ويترقيم مختلف عنها، ويخط مغاير لحظ صاحبها، وأول مثل على ذلك ما جاء بعد صفحات قليلة من بداية المذكرات، على وجه التحديد تسع صفحات، من نص لقاء الزعماء الثلاثة مع المذكرات، على وجه التحديد تسع صفحات، من نص لقاء الزعماء الثلاثة مع

المندوب السامى البريطاني وما تبودل فيه من أحاديث. والواضع أن محضر هذه الجلسة شأنه شأن الأوراق التي كتبت في للذكرات بخط غير خط عبد الرحمن فهمى، كان بخط أحد الزعماء الثلاثة الذين شاركوا في اللقاء، أو أنه خط أحد رجال الوفد أملاء عليه زعيم من هؤلاء الزعماء.

 علب على صاحب المذكرات طابع الحذر الذي كان حزء اواضحا من شخصيته، وهو الطابع الذي أهله لتولى قيادة الجهاز السرى للوفد إبان الثورة. فنرى أن المذكرات خلت من أي إشارة عن هذا الجهاز.

ا" و وتتصل آخر الملاحظات بالملاحظة السابقة ، فقد كان حريصا في مذكراته فيما يتعلق بالمراسلات السرية التي تبودلت بينه ويين سعد زخلول إيان وجود الوفد المصرى في باريس (١٩١٩ - ١٩٧٠) .

ويبدو حرص الرجل في أكثر من أمر أولها: أنه لم يشر لنظام تبادل تلك الرسائل وإنما كان يحررها في مذكراته تحت عنوان اتقارير عن أخبار الوفد المصرى بأوروبا. وثانيها: أنه لم يأت بنصوص تلك المراسلات كاملة عما كان يمكن أن يكشف الستار عن طبيعتها من كونها مراسلات متبادلة بين رئيس الوفد وسكرتيره.

بل كان يورد أجزاء منها، هى الأجزاء الخاصة بالأحداث السياسية التى كانت تجرى فى باريس للوفد من حيث الاتصالات مع الأطراف الأخرى أو العلاقات بين أعضاء الوفد نفسه. وثالث الأمور التى تدل على حرصه أنه لم يضمن مذكراته أيا من تلك الرسائل التى بعث بها إلى سعد زغلول فى باريس والتى شملت القسم الثانى من دراسة اللاكتور محمد أنيس فى كتابه قدراسات فى وثائق ثورة ١٩٩٩ (من ص ١١٥ إلى ص ٢٣١) وهو القسم الأكبر من الدراسة ».

ويبدو أن الرجل قد رأى أنه ليس ثمة ضرورة لتضمين المذكرات مثل هذه الرسائل التي كانت إما على شكل رد على مكاتبات من زغلول إليه، وإما على شكل تقارير عن أحوال مصر ومسيرة الأحمال الثورية مرفوعة لزعيم الثورة في باريس. ويدعم هذا التصور ال المذكرات قد تضمنت مثل هذه التقارير التي بعث عبد الرحمن فهمي ببعضها أو بجانب منها لسعد زغلول.

ومن الضرورى أن ننوه بأن المذكرات قد أودعت دار الوثائق القومية من جانب تجله المهندس مراد فهمي (۲۸ في يوم الثلاثاء ٤ فيراير حام ١٩٦٤ .

الهوامش

- (١) هو والدكل من على ماهر باشا والدكتور أحمد ماهر باشا.
- (۲) في ١٩ ياير ١٨٤ وصل الخديو مرافقة محمد ماهر إلى وادى حلفا لتفقد أحوال الجيش، وقد آبدى المخديو أثناء استعراض الأورط عدم رضائه عن حالة أورطنين كانت كل واحدة منهما تصعمع لقيادة وصمايلاً وسمايلاً ومسايلاً وسمايلاً ومسايلاً وسمايلاً ومسايلاً والمنافقة وقد وقد 14 والمورود وطلبت بالسان اللورد كروم إحلان الخليو وطرف وصميا عن الحيش وصمايله وعرل محمد باشاماهم بدعوى الفناة عموم الفناة عمين معافظة الها في ١٠ فبراير ١٨٩٤ مدالاً على ١٨٩٤ حيث عين معافظة الها في ١٠ فبراير ١٨٩٤ على ١٨٩٤ حيث عين معافظة الها في ١٠ فبراير ١٨٩٤ على ١٨٩٤ حيث عين معافظة الما في ١٠ فبراير ١٨٩٤ على ١٨٩٤ حيث عين معافظة الما في ١٨٩٠ على ١٨٩٤ على ١٨٩٤ على ١٨٩٤ على ١٨٩٤ حيث عين معافظة الما في ١٠ فبراير ١٨٩٤ على ١٩٩٤ على ١٨٩٤ على ١٨٩٤ على ١٨٩٤ على ١٩٤ على ١٨٩٤ على ١٨٩٤ على ١٩٤ على ١٨٩٤ على ١٨٩٤
- (من حوادث ۱۸۹۴ فی کتاب تتاریخ مصر من ابتداء سنة ۱۸۹۱ مسیحیّة بقلم محمد فرید، حققه وقدم له د رؤوف عباس، حالم الکتب، القامرة، ۱۹۷۰ وأحمد شفیق مذکراتی فی سبف قرن، جـ۲، النسم الأول من بنایر ۱۸۹۷ این ۱۹۲۰ ط۱، مطبعهٔ مصر، ۱۹۳۱. مر، ۱۳.۱۰. ۱۳۱.
- (٣) محممة أنيس: دراسات في وثانق ثورة ١٩١٩، جـ١ (المراسلات السبرية بين مسعمة زعلول وهيدالرحمن فهمي) مكتنة الأعلو العبرية، ١٩٦٣.
 - (٤) لمي الطبعي: موسوعة هذا الرجل من مصر، ط١، دار الشروق، ١٩٩٧.
- (٥) يونان لبيب رزق ملكرات عبد الرحمن فهمى . يوميات مصر السياسية ، ج١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ . ص ٩ .
 - (٦) محمد أنيس: مرجع سابق، ص٧.
- (٧) صد العظيم ومضالة · دواسات في تاريخ مصر المحاصر ، المركز العربي للبحوت والنشر ، القاهرة
 ١٩٨٠ ص ٧٧ ويوفان ليب رزق : مرجع مبابق ص ١٠
 - (A) محمد أنيس مرجع سابق. ص ٧، ٨ ويونان لبيب ررق. مرجع سابق ص ١٥
- (٩) لمرفة تفاصيل هذه الصفقة راجع أحمد شفيق: ملكراتي في نصف قرن، حبر؛ القسم الثاني من يباير سنة ١٩٠٣ إلى سنة ١٩١٤، الطبعة الأولى، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٠ ص ٢٩٨ــ٢٩٨
 - سنه ۱۹۰۱ إلى سنه ۱۹۱۵ الطبعة الاولى، مطر (۱۰) يونان لبيب رزق: مرجع سابق، ص17.
 - (۱۱) نقسه، ص٠١
 - (١٢) يومان لبيب رزق: مرجع سانق، ص١١.
 - (١٣) محمد أنيس مرجع سابق، ص٩، ١٠ وعبد العظيم رمضان: مرجم سابق، ص٧٠.

- (12) يونان لبيب روق مرجع سابق، ص١٧
- (١٥) عند الرحمن الراقعي: تُورة ١٩١٩، ط٤، دار للعارف ١٩٨٧ ص ٣٩٤ ص ٣٩٧.
- (١٦) محمد أنيس مرجع سابق ص١٨ ، ١٩ .
- (۱۷) يلاحط أن عسد الرحسن فهسمى لم يمسارس أى نساط برئاسى فى الهيشة التيابية التاسعة
 (۱۸/ ۱/ ۱۹۶۹ ۱/ ۱۹۶۹) بسبب تدهور حالته الصحية وتأثره نفسيا باغتيال أحمد ماهر ابن
 - شقيقه ورفيق كفاحه الوطني. وقد لزم الفراش حتى وافته المنية في ١٤ يوليو ١٩٤٦.
- (مسئولة عطية على . عبد الرحمن مهمى ودوره في الحياة السياسية المصرية) وسالة ماجستير غير مشورة، كلية البنات ـ جامعة عين شمس، ١٩٩٢ ، ص ٣٣٠
 - (۱۸) يونان لبيب روق مرجع سابق، ص ١٩، ٢٠.
 - (۱۹) نفسه، ص ۱۳.
- (۲۰) عبد الحالق لأشين · سعد زخاول ودوره في السياسة المصرية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٧٣ . ص٢٥١ ويومان لبيب رزق: مرحم سابق ص٧١، ١٨.
- (٢١) صدد العظيم رمضان · تطور الحركة الوطنية من ١٩٢٨ ١٩٣٦ ، المؤسسة المصرية العلمة للتأليف والنشر ، القاهرة ، د . ت ص ١٦
 - (٢٢) عبد الحالق لاشين مرحم سايق ص٢٥٣، ٢٥٤
 - (۲۲) محمد أيس: مرحم سابق ص١١٠.
- (۲۶) قامت اللجنة المركزية معد ذلك بإنشاء لحان مرعية لها في عواصم للحافظات والمديريات والمراكز والقرى وبهدا لجمح الوفند في حلق وسيلة تتصال بالحماهير في كل أنحاء البلاد، وكذلك مجع في التأثير فيها، وتوجهها لصالح حركة الوفد المدرى.
 - (عبد الخالق لاشين. مرجع سابق ص٢٣٥
 - (۲۵) محمد أتيس، مرجم سابق، ص١١
 - (٢٦) عبد الحالق لاشين: مرحع سابق ص٢٤٩، ٢٥٠
- ويروى عبد الرحص فهمى في مذكراته ، أنه حضر بكتبه بعض أهصاء لبنة الوفد المركزية في حالة كأبة شديدة ، وقدم له حفني بك محمود مرقبة تبيع باهتراف ألمانها في معلدة الصلع بالحماية الإنجليزية على مصر، فأدخل فهمى في روعهم أقياء لوقية مرورة فاطلت عليهم الخيلة ، واتفق ممهم بعد أن أقسموا حميما على عدم إذاعة هذا الجبر لأنه رأى أن اورسال مثل هذه البرقية باللهجة التي صيعت بها كان يحوز أن يحدث ما لا تحمد هقياه أو حلمت به البلازة .
 - (لمريد من التفاصيل، أنطر مذكرات عبد الرحمن فهمي المنشورة، الحزء الأول، ص١٩١٨ـ٣١).
 - (٢٧) عبد الخالق لاشين: مرجع سابق، ص٧٥٠ ومحمد أيس. مرجع سابق ص٧٩
- (۲۸) عبد العظيم رمضان. دراسات في تاريح مصر الماصر ص٧٥ ومحمد أنيس مرجع سابق، ص ١٥٠ ومحمد أنيس مرجع سابق،
 - (٢٩) محمد أيس. مرحع سابق، ص١٧.
 - (۳۰) نفسه، ص۱۷ ، ۱۸.
 - (٣١) عبد الحالق لاشين مرجع سانق، ص٢٥٥.
 - (٣٢) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية ص٢١٩

- (٣٣) عبد المظيم رمضان. تطور الحركة الوطبية ص ٢١٩
 - (٣٤) محمد أليس. مرجع سابق ص٤٢، ٤٣.
 - (٣٥) نفسه ص٤٤.
- (٣٦) عبد العظيم ومضال. دراسات مي تاريح مصر المعاصر ص١٠٩، ١٠٩.
 - (٣٧) عد العظيم رمضان · تطور الحركة الوطنية ص٢٢ ٢
 - (٣٨) عند العظيم رمضان: دراسات في تاريخ مصر المعاصر ص١١٢
 - (٣٩)محمد أنيس: مرجع سابق ص٥٠
 - (٤٩) هو عرياڻ يوسف سعد
- (۱)) محمد أيس مرجع سابق ص٥١٥. (٤٤) لمرقة تفاصيل مخطط عبد الرحمن عهمي لمنع هذا الحرب من التشكيل، راحع محمد أنيس: مرجع سابق، ص٥٤، ٥٣
 - (٤٣) عند العظيم رمضان و دراسات في تاريخ مصر المعاصر ص٧٩، ٨٠
- (£٤) نفسه، ص٨٨- ٩٢ (٤٥) ذكر لاكير بأن عدد القامات في عام ١٩٢٧ بلع في القاهرة ٣٨، وهي الإسكندرية ٣٣، وهي منطقة
- القناة ١٨. عجمد أنيس ، مرحم سابق ص ١٢ . . (٤٦) رؤوف عياس . الحركة الممالية في مصر ١٩٥٧.١٨٩٩ ، دار الكاتب العربي للطباعة والبشر ،
 - /۱ ٤) رؤوف هياس ، اخر ته انعماليه في مصر ١٦٥٦-١٩٥١ ، دار الخانب انعربي للغناهة والنشر . القاهرة ١٩٦٨ ص ١٨٤ ، ومحمد أيس * مرحم سابق، ص٢٣، ١٥٤ .
 - (٤٧) رؤوف عباس: نفس المرجع، ص١٨٥ ومحمد أنيس مرجع سابق، ص ٢١
 - (٤٨) عبد الحالق لأشين عرجع سابق ص٧٧٧
- (٤٩) عبد العطيم رمصان . دراسات في تاريح مصر المناصر ص ٨١..٨١، محمد أبيس مرجع سابق ص ٣٧٩، ٣٧٩.
 - (٥٠) عبد الخالق لاشين: مرحم سابق ص٣٧٨، ٣٧٩.
- (10) أمين عز الدين. تاريخ الطبقة العاملة للصرية ١٩١٩-١٩٢٩، القاهرة، ١٩٧٠. ص٩٧، ٩٩، م. صجاب ، مع، ٩٠٠ مجلس النواب. دور الاتعقاد العادى الأول، ص٩٧. دور الاتعقاد العادى الثاني، ص٠٢ـ ٢٢
 - (٥٢) عبد الحالق لاشين: مرجع سابق، ص٣٧٩
 - (۵۳) مسئولة عطية على: مرحم سابق، ص١٩٧ ورؤوف عباس حامد. مرجع سابق ص١٨٧_١٨٥
 - (٥٤) رؤوف عباس حامد نفس المرجع، ص١٨٨.
 - (ەە)نفسە
 - (٥٦) محمد أنيس، مرجع سابق ص٧٥، ورؤوف عباس حامد مرجع سابق ص١٨٩.
 - (۵۷) رؤوف عیاس حامد · مرجع سابق ص۱۸۹ (۵۸) نفسه
 - (٥٩) رؤوف عباس حامد: مرجع سابق، ص١٩٠.
 - (۲۰) تفسه
 - (۲۱) نفسه.
 - (٦٢) محمد أنيس: مرجع سابق ص٢٧، ٨٨ ورؤوف عباس حامد: مرجع سابق ص١٩١.١٩١.

- (٦٣) محمد أبيس. مرجع سابق ص٢٨
- (١٤) رؤوف عباس حامد مرجع سابق، ص191
 - (٦٥) محمد أيس مرجع سايق، ص٢٩
- (٦٦) رؤوف عباس حامد · مرجع سابق، ص ١٩٢
- (٦٧) يونان ليب ررق مذكرات صد الرحس مهمي، مرجع سابق، ص٢٥٠٢)
- (۲۸) كتولى مراد فهمى منصب ورير الأتنعال العمومية من ٦٦ سبتمر ١٩٥٢ في وزارة على ماهر بدلا من محمد كامل سيه الذي تقدم باستقالته. وقد ظل في هذا المصب حلال الفترة من ٧ سبتمبر ١٩٥٢
 - وحتى ١٨ يوبيو ١٩٥٣ لمي ورارة اللواء محمد عيب
 - (هؤاد كرم الظارات والوزارات المصرية، مطعة دار الكتب) ١٩٦٩ ص ٢٤، ٥٣٠، ٥٣٠، ٥٣١

قائمة المراجع

أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن.

أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩٢٩ .. ١٩٢٩.

رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر ١٩٥٩ ـ ١٩٥٧ .

عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية.

عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩.

عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية من ١٩٢٨ - ١٩٣٦.

عبد العظيم رمضان: دراسات في تاريخ مصر المعاصر.

فؤاد كرم: النظارات والوزارات المصرية.

لعي الطيعي: موسوعة هذا الرجل من مصر.

محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩.

محمد قريد: تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ م.

مسئولة عطية على: عبد الرحمن فهمي ودوره في الحياة السياسية المصرية (وسالة ماجستير غير منشورة)

مذكرات إبراهيــم فــرج

حسنين كروم

المذكرات وصاحبهاء

يعود الفضل في إعدادى لهذه المذكرات إلى المرحوم فؤاد سراج الدين. إذ كنت على موعد معه بمنزله في أحد أيام شهر ديسمبر سنة ١٩٨٠ . وكان موجوداً في غرفة المكتب المرحوم إبراهيم فرج وعدد آخر من الزوار . ومحور الحديث بينهم وبين سراج الدين كان عن مذكراته التي أعددتها ونشرت على عشرين حلقة في شهر سبتمبر سنة ١٩٧٩ بجريدة الشرق الأوسط . وأدت إلى إثارة غضب الرئيس الراحل أنور السادات عليه رحمة الله . ويداً بهاجم سراج الدين في بعض خطبه .

وفجأة استدار سراج الدين إلى وسألني:

ـ لماذا لا تعد مذكرات إمراهيم فرج؟ إن لديه الكثير مما صيقوله.

ثم وجه كلامه لإبراهيم فرج قائلا: يا إبراهيم باشا. . أنا أثق في أمانته .

فرحبت على الفور وقلت له: متى نبدأ يا باشا؟

فتهلل وجهه بالفرح. وقال بسرعة: غدا.

ويدأت التسجيل في مكتبه بشارع طلعت حرب سليمان باشا ـ وكانت فرحته لا توصف. كلما قمت بتفريغ جزء وإعادته إليه لمراجعته . واعتبر ما يحدث أهم عمل يختم به حياته . لأنه لم يكتب حتى يومياته السياسية ولم يسحل شيئًا .

وحدث أن أصيب بجلطة في المخ أتناه الإعداد ونقل للمستشفى. وما أن عاد لمنزله حتى أسرع بالاتصال بي هاتفيا وطلب مني أن أحضر إليه فوراً ومعي السجل. فقلت له: يا باشا أنت في مرحلة مقاهة وإصابتك كانت خطيرة وتحتاج للراحة لا إلى بذل أي مجهود.

فقال لي: يا أخي إنت مالك؟ روح يا شيخ. . أما كويس. . تعال مالكش دعوة.

ونزلت على طلبه . وأدرت النسجيل وبدأ يتحدث حتى فوجنا بروج كريمته الأستاذ كمال حنا يدخل الفرقة غاضبا ويقول له: إيه ده يا باشا؟ بتعمل إيه؟

فقال: بنكمل الذكريات.

فرد بغضب. ذكريات إيه؟ أنت أخذت إيه من السياسة؟ بلاش كلام فاضى.

فأسرعت بإغلاق المسجل وقمت مستأذما منعا للإحراج . وقال إبراهبم فرج بأسى .

کلام فاضي؟ متشکر يا بني. -

فارتبك زوج ابنته وأحس بخطئه وقال: يا ناشا. . إحنا خايفين على صحتك . . أنت في حالة خطرة .

وما أن استأذنت حتى صمم إبراهيم فرج على أن أبقى ونستكمل التسجيل كنى أمررت على المفادة. فأصر على أن أحضر غدا، وبالفعل استأففنا التسجيل فى منزله. عدة أيام حتى تعلقى وبدأنا نكمله فى مكتبه، وكنت أخشى عليه من شدة انفعاله فى بعض الأوقات وحركته الدائبة فى الفرفة جيئة وذهابا بحماسة عجبة وكأن حماسته كانت جزءا من علاج ناجع، وعندما بدأت فى نشر بعض الحلقات بجريدة الأحرار، وبدأت ردود الأفعال عليها، كانت سعادته لا توصف.

وعندماتم طبع هذه الذكريات في كتاب وأمسك بأول نسخة في يديه كان ينطر إليها نظرة العاشق لمجروبته ، أو الأب لولده . لقد اعتبر الكتاب عمره وتاريخه ، كاثنا حيا بين يديه . . وقال لي : إنه الآن استراح . . ولا يعرف كيف يشكرني

ومن مفارقات القدر أن زوج ابنته توفى فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٨٣ وعاش بعده إيراهيم فرج أحد عشر عاما . . إذ توفى فى التاسع عشر من أغسطس سنة ١٩٩٤ .

ولد إبراهيم فرج سنة ١٩٧٣ بمدينة سمنود بمحافظة الغربية وتخرج عـام ١٩٢٥ في مدرسة الحقوق السلطانية (كلية الحقوق) وكان الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس ولي أمره. ولذلك لقب بدابن النحاس). وعمل محاميا بعد تخرحه في مكتبه ثم سكرتيرا ولمانيا له في الوزارة الانتلافية عام ١٩٣٨ ووكيلا للنائب العام في وزارة يناير ١٩٣٠ ومديراً للإدارة التشريعية بوزارة الداخلية في سنة ١٩٣٦. ومديرا للتفتيش بها هي وزارة لماديراً للإدارة التشريعية بوزارة الداخلية في سنة ١٩٣٦. ومديرا للتفتيش بها هي وزارة لشتون البلدية والقروية ووريرا لشتون البلدية والقروية ووريرا خرجة ما الشودان، وتولى منصب وزير الخارجية بالنياة في الفترات التي يكون ديها الوزير سراح الدين ومحمد صلاح المدين. وبعد التورة كان يتولى منصب سكرتير على الحلاء مع عندما يعتقل سراح الدين. وصدر ضده حكم من محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ بالسجن خدمية عشر عاما وأفرح عنه بعد ثلاث سنوات ثم اعتقل عند وقوع العدوان التلاتي سنة خمسة عشر عاما وأفرح عنه بعد ثلاث سنوات ثم اعتقل عند وقوع العدوان التلاتي سنة بسيطة. وتم انحتياره سكرتيرا عاما ١٩٥٦ وفريمة يونيو ١٩٥٧ وكان يفرج عنه بعد مدة بسيطة. وتم اختياره سكرتيرا عاما طزب الوعد بعد عودته للحياة السياسية في عام ١٩٧٨ . وفرض عليه قرار العزل السياسي مع سراح الدين وآخرين في يونيو من نفس العامل وحتى وفاته.

وكان إبراهيم فرج من أكثر الأشخاص اللين لازموا النحاس طوال حياته لدرجة أنه كان متأثرا به لدرجة لا توصف في حركاته وكلماته وكأنك ترى النحاس أمامك.

أما عن وطنيته وأمانته وصدقه وصموده على مبادئه مهما تعرض له من صعوبات، وصفاء نفسه وقلبه، فلن تستطيع الكلمات أن توفيه حقه. . الذي للأسف لم ينله . . وأحمد الله أن استطعت إعداد مذكرات هذا الرجل العظيم حتى نجعلها تحت يد الباحثين باستمرار .

السودان،

من القضايا التاريخية التى أعتقد أن إبراهيم فرج حسم الخلافات حولها . رغم أنها لا تزال مسنمرة حتى الآن هى موقف حزب الوفد من حق السودانيين في تقرير مصيرهم ولاختيار الاستقلال عن مصر أو الاتحاد معها . فالرأى الغالب والسائد حتى الآن أن الرفد رفض مبذأ تقرير المصير واستقلال السودان . لأنه سيؤدى للانفصال ومصر لن تقيل انفصال أى جزء منها ، وذلك استنادا إلى قول زعيم الوفد خالد الذكر مصطفى النخاس أثناء المفاوضات مع الإنجليز في عام ١٩٣٠ ، تقطع يدى ولا يفصل السودان عن مصرع . . وقول الزعيم خالد الذكر سعد زغلول سنة ١٩٣٤ عندما كان يفاوض رئيس وزراء بريطانيا ماكدونالد في عام ١٩٢٤ (ومحاولاً إغراءه بإرجاء مسألة السودان) فقال في مؤتمر صحفى في لندن تعليقا على ذلك: «دعونا إلى أن ستحر فأبينا الانتحار» كما ذكر ذلك إبراهيم فرج في الفصل الخاص بـ«الوفد والسودان».

ومن الحقائق التى تذكر في هذا المجال أن مصر تأخرت في الحصول على استقلالها بسبب إصرارها على رفض طلب بريطانيا إجراء استفتاء في السودان على حق تقرير المصير . وأن الوفد أولا وباقي الأحزاب ثانيا تسببت في خلق رأى عام شعبي برفض حق تقرير المصير باعتباره وديا لانفصال السودان . . ولو ثمت الموافقة عليه لحصلت مصر على استقلالها مبكرا.

وهذه القضية الخلافية حسمها إيراهيم فرج بشكل نهائى. . والمدهن أنه رغم نشر المذكرات بجريدة الأحرار وصدورها في كتاب . . فإن كثيرا من الذين قرءوها من الوهديين بالذات تجاهلوا الحقيقة التي فجرها بالنسبة لموقف الوفد والنحاس باشا من حق تقرير للصير . . وتغيره نحو الموافقة عليه . . ووجود هذا التحول في وثيقة رسمية .

فغى ألجزء الخاص به الوساطة السعودية ووساطة نورى السعيد، قال إبراهيم فرح إنه في الجزء الخاص به الوسية السعودية في شهر يناير سنة ١٩٥٧ عرض الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية على الملك فاروق التوسط بين مصر وبريطانيا لحل الأرمة بينهما بعد أن وصلت المفاوضات حول المجلاء إلى طريق مسدود والتهبت الأجواء بعد إلغاء التحاس باشا معاهدة ١٩٣٦ من جاسب واحد في أكتوبر ١٩٥٦ قبل انتهاء مدتها في عام ١٩٥٦ وإعلان فاروق ملكا على مصر والسودان . وأرفق الملك عبد العزيز مع خطابه بعرض التوسط سبع نقاط . . كانت السابعة عن السودان ونصها هو:

«سابعا ـ وأما السودان فيترك الخيار لأهله يستفتون فيه استفتاء حراً من كل شائبة».

وكان تاريخ الرسالة والمقترحات ٣ يناير ١٩٥٢ الموافق ٥ ربيع الثاني ١٣٧١هـ. وقد أرسل الملك فاروق الرسالة والمقترحات للنحاس باشا . . وقد رد النحاس في نفس اليوم على الملك عبد العزيز بخطاب شكر وتعديل على المقترحات . وكان نص التعديل الذي اقترحه عن السودان هو:

«الإقرار فورا بالوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى وفقا للتشريعات التي أقرها البرنمان المصرى في أكتوبر سنة ١٩٥١ ، على أن يكون للسودانيين حق الاختيار بين الوحدة أو الاتفصال في استفتاء حر خال من كل شائية». إذن فقد كانت هناك موافقة على إجراء استفتاء في السودان يختار فيه شعبه، إما الاستقلال عن مصر، وإما البقاء معها ضمن إطار دولة واحد. ولكن المشكلة كانت تكمن في القرارات التي تم اتخاذها في أكتوبر ١٩٥١. لأنه لم يكن محكنا التراجع عنها بعد أن أهرها البرلمان. ورفضتها بريطانيا. ثم يده حرب الفلاثيين ضد قولها بمطقة قناة السويس. وما تلاها من إجراءات سحب العمال المصريس من المسكرات والقاعدة البريطانية وعدم التعامل مع قوات الاحتلال. واعتداءات هذه النوية من يلا القرى والمدن بمنطقة القناة. في هذا الجوكان مستحيلا التراجع إلا ضمن تقرير السوية مرضية للطرفين: أن تعترف بريطانيا بالقرارات وأن توافق مصر على حق تقرير المسوية مرضية للطرفين: أن تعترف بريطانيا بالقرارات وأن توافق مصر على حق تقرير

وقد يرى البعض أن ذلك ليس تراجعا من الوفد على أساس أنه كان على ثقة في حالة إجراء الاستفتاء باختيار أغلبية السودانيين الاتحاد أو الرحدة مع مصر. وهو ما حدث يفوز الاتحادين بالأغلبية بزصامة إسماعيل الأزهرى على حزب الأمة الرافض للوحدة بعد إجراء الاستفتاء بعد ثورة يوليو . . إلا أنه رفض الوحدة بعد إلغاء الأحزاب في مصر وإقصاء اللواء محمد نجيب عن الحكم . . يينما يرى آخرون أن الأزهرى كان سيختار الاستقلال حتى وإن كان الوفد في الحكم على أساس أن فكرة الاستقلال وتكوين دولة مستقلة مغرية ويستحيل رفضها خاصة أن التكوين السياسي والمرقى معقد وكان من الممكن أن تقع حروب أهلية بسبب تعنت حزب الأمة والأنصار في رفض الوحدة وعذائهم لمصر وقتها

ونحن لا نريد الاستطراد أكتر من ذلك في هذه القصية ونعود إلى التأكيد على أنه كان معترضا انتهاء الحلاف حول منح حق تقرير للصير للسودانيين. بعد هذه الشهادة المدعمة بالوثانق. لا أن يستمر حتى أيامنا هذه، خاصة أن صاحب المذكرات كان مستولا عن السودان في وزارة ١٩٥٠ - ١٩٥٧ و صكرتيرا عاما لحزب الوفد والرجل الثاني فيه بعد عودته للحياة السياسية عام ١٩٧٨ . وعودته مرة أخرى عام ١٩٨٧ بعد أن أنهى فترة تجميد شاطه.

٤ هېراير ١٩٤٧،

وثانية القضايا التي لا تزال تثير الخلافات ويتخلها البعض حتى الآن مبررا للهجوم على الوقد قبل الثورة وعلى زعيمه خالد الذكر مصطفى النحاس هي الحادث الذي وقع فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وإتهامه بأنه جاه إلى الحكم على حراب القوات البريطانية عندما وجه السفير البريطاني إنذار) إلى الملك فاروق بينما الدبابات تطوق القصر بأن يدعو النحاس باشا لتشكيل الوزارة . وأصبحت هذه الحادثة تكأة لمهاجمة الوفد من جانب أحزاب الأقليات وغيرها وتم توارثها حتى الآن وإشهارها في بعض المعارك السياسية .

وعلى الرغم من أن الأغلبية الشعبية الكاسحة حسمت هذه القضية باستمرار تأييدها الوقد في الانتخابات التالية لهذه الحادثة ما يعنى أنها لم تلتفت إلى الحملات العاتية التي أعهات ولل النحاس تأليف الوزارة رغم مشاركة قوى كثيرة فيها بواسطة صحفها وبدعم من القصر الملكى. واستمرت بشكل أعنف بعد إقالة الملك حكومة النحاس في أكتوبر سنة 1928 مم جددت الأغلبية الشعبية ثقتها في الوقد في انتخابات يناير 190 أي أن الحملات استمرت طوال ما يقرب من ثماني سنوات لم تقتنع الأغلبية أو جزء منها بأن الوقد خان الأمة وجاء للحكم على أسنة الحراب البريطانية . . ونحن نعلم أنه لم يحدث في التاريخ أن أعطى الشعب تقته لأى حزب يحكمه مستندا إلى قوة الاحتلال لأنه يعنى الرضا بأن يحكمه عملاء . وعلى كل حال فالفيصل كان الانتخابات الديمقراطية التي أعطت فيها الأغلبية أصواتها للوقد.

ويعد الثورة تم استخدام هذه الحادثة شكل أو بأخر وفي عدة مناسبات، لكن كانت هناك أصوات ترفض هذا الاتهام وتقيم الحادثة في إطارها الحقيقي وتدافع عن موقف الوفد، وكان أبرزها المرحوم المؤرخ الدكتور محمد أنيس عليه رحمة الله سواه في كتاباته بالصحف أو في كتبه ومحاضراته في جامعة القاهرة أو في بعض الاجتماعات السياسية بأمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي التي كان عضوا فيها أو في المعهد العالى للدراسات الاشتراكية . كما كان هناك آخرون غيره ، إما من الطليعة الوفدية وإما من العناصر اليسارية والماركسية التي كانت على صلة بالوفد وتحتفظ له بالتقدير والاحترام والاعتراف بدوره الوطني ودور زعاماته ، وهو نفس الحال الذي كان عليه الشيوعيون المناصر اليسارية والما من محافة وثقافة ، الذي حالة الاستراكي والتنظيم السياسي الوحيد وقتها - الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الماليدي . كما تقلدوا مناصب كثيرة في أجهزة إعلام النظام من صحافة وثقافة ، وهم مثل اليساريين غير المتظمين يكنون احتراما وعواطف دافئة نحو الوفد . بل إن معظم من له اتجاه اشتراكي كانت له بدرجة أو بأخرى ميول نحو الوفد ، وحتى من انتقد من يستعد ما يسميه جناح كبار الملاك فقط ويشيء من الترفق ، بل أذكر بهذه المناسبة أمه حدثت اعتراهات وامتعاض من ورود عبارات في ميثاق العمل الوطني خاصة بالثورة العدم الوطني خاصة بالثورة المحدث اعتراهات وامتعاض من ورود عبارات في ميثاق العمل الوطني خاصة بالثورة المحدث اعتراهات وامتعاض من ورود عبارات في ميثاق العمل الوطني خاصة بالثورة المحدث اعتراهات و ورود عبارات في ميثاق العمل الوطني خاصة بالثورة المحدث

الشعبية في مارس ١٩١٩ وزعامة سعد زغلول وهو مام تصحيحه عمليا في الاحتمال عام ١٩٦٩ بمرور خمسين سنة على الثورة وقبلها صدرت كتب ودراسات عن الوفد بعضها تم طبعه على حساب مؤسسات الدولة .

المهم أن تسيد العناصر المتعاطفة مع الوفد تاريخيا أوقف إلى حد كبير وجود حملات للتشهير ضده بينما لم يكن هناك تسيد أو سيطرة من العناصر التي كانت منتمية لبعض أحزاب الأقليات . . إلا في الفترة التي أعقبت الثورة سنوات وانتهت مثل المرحوم فتحي رضوان حزب وطني حد التهين حمل التهي دور رئيس مجلس الدولة المستشار عبد الرزاق السنهوري من السعديين وسليمان حافظ حزب وطني .. ورغم ما أولته الثورة من عناية للمرحوم المؤرخ عبد الرحمن الرافعي فإنه كان يتمرض إلى الهجمات والانتقادات العنيفة من جانب مؤرخين آخرين متعاطفين مع الوفد يتهمونه بالتبخي على ثورة ١٩٩٩ وسعد زغلول . . وعلينا تأمل ملاحظة أخرى مهمة وهي أنه في المرات التي تم فيها اعتقال عند من قادة الوفد مثل فؤاد سراح الدين وإبراهيم فرح وأعداد أخرى في بعض المناسبات عند من قادة الوفد مثل فؤاد سراح الدين وإبراهيم فرح وأعداد أخرى في بعض المناسبات مثل العدوان الثلاثي عام ١٩٦٦ وانقصال سوريا عن مصر سنة ١٩٦١ ، وجنارة التحاس بأشا في ١٩٦٥ ومزيمة يونيو ١٩٦٧ ومنهم الذي لم يتعرض إلى هذا النوع من الهجمات .

ولعل أهم سبب في كل ذلك هو أنه لم يكن مسموحا بوجود الأحزاب السياسية وبالتالي لم يكن لحزب الوفد وجود ينافس آيا من تنظيمات الثورة ولذلك لم تكن هناك حساسية أو تخوف منه.

لكن الأمر اختلف بعد ذلك إذم تفجير قضية ٤ فبراير على نطاق واسع جدا عندما عاد الوغود للوجود السياسي بعد الأخذ بالتعددية في عام ١٩٧٦ وكانت مقدمات عودته في الحفال الذي ألقاه المرحوم فواد سراج الدين في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٧ في احتمال نقابة للحامين بمقرها الرئيسي بالقاهرة بذكرى وفاة خالدي الذكر سعد والنحاس. وأحدث الخطاب دويا عنيفا، وتبع ذلك تقدم فؤاد سراج الدين بطلب تأسيس الحزب، ولكن تم زرجاء الموافقة عليه رغم استكماله كل الشروط التي كانت موضوعة ؟ من البرنامج وعدد أحضاء مجلس الشعب الموقعين على طلب التأسيس - ألغيت هذه المادة فيما معد وعدم السماح بعودة أحزاب ما قبل الثورة. . عا استدعى اطلاق اسم احزب الوفد الجديد،

رغم كل ذلك فقدتم تأخير الموافقة على الطلب إلى أن تم الإعلان عنها في يوم ؟ فبراير

١٩٧٨ ليتم الربط بينه وبين الحادث ويدأت الهجمات ضده ووصفه بـ٩-زب ؟ فبراير، وتم تصوير عودة الوفد للظهور على أنه جاء ليقضى على مكاسب ثورة يوليو. رغم أن نظام الرئيس السادات عليه رحمة الله كان قد بدأ في تصفيتها تدريجيا. وكانت الحملات هذه المرة عنيفة للغاية وغير مسبوقة لأنهتم استخدام وسائل الإعلام الرسمية فيها في وقت لم يكن للحزب جريدة ليرد عليها ومشاركة عناصر كانت معادية للوفد بحكم انتماءاتها السابقة لأحزاب الأقليات وتخويف عناصر أخرى كثيرة من عودة الوفد لمحاربة ثورة يوليو والانتقام منها. والأهم من هذا وذاك أن رئيس الجمهورية نفسه السادات كان خصما تاريخيا للحزب إذ شارك في الأربعينيات في محاولات اعتبال النحاس باشا واغتبال أمير. عثمان بسبب عضبه بة السادات في الحرس الملكي الحديدي برئاسة يوسف رشاد. ولإحساسه بخطورة منافسة الوفد لحزبه الذي كان موجودا مي السلطة وقتها وهو حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان يرأسه المرحوم ممدوح سالم على الرغم من أمه حرص في البداية على الابتعاد عن رئاسته. ثم خالف ذلك فيما بعد عندما شكل على أنقاضه الحرب الوطني وترأسه في عام ١٩٧٨ . وإضافة لذلك فقد توارى الكثيرون من الذين عاصروا حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وطهرت أجيال لا تعرف شيئا عنه استقر في يقينها ما تتلقاه عبر الصحف ـ خاصة الحكومية ـ بأن الوفد خان الأمة ووصل للحكم على حراب القوات البريطانية.

وقد أوضح إبراهيم فرج عدة حقائق بحكم ملازمته للنحاس باشا، منها أن الملك فاروق أرسل للتحاس في عام ١٩٤١ الذي كان يقيم في كفر عشما. عند أقارب زوجته بعد ازدياد غارات الطائرات الألمائية على منطقة مصر الجديدة. أرسل إليه عبد الوهاب طلعت وأخد يتحدث إليه حديثا ملتويا عن وزارة قومية، فقال له النحاس باشا: «اسمع أنا مش عايز أي حاجة . . اعملوا وزارة محايدة وانتخابات حرة ولا شيء آخر . . أنا لا أقبل مش عايز أي حاجة . . اعملوا وزارة محايدة وانتخابات حرة ولا شيء آخر . . أنا لا أقبل المنتعبة والذي أقبله هو عودة الحياة الدستورية السليمة و هي الحل السليم لكل المنتعبة ، المهم أنه عندما وجه الإنجليز إنذارهم في ٤ فبراير إلى الملك كان النحاس باشا يقسم برحلة في الوحه القبلي ولم يكن يعلم أي شيء عن الإندار . واستندى الملك السياسيين الأخرين من أحزاب الأقبلت السمديين والأحرار الدستوريين والمستقلين . وعرض عليهم الإندار فقبلوه بشرط أن يدخلوا في الوزارة مع النحاس باشا . ولكن وعرض عليهم الإندار فقبلوه بشرط أن يدخلوا في الوزارة مع النحاس باشا . ولكن النحاس باشا وفض دخولهم معه في أي وزارة ورفض الإندار كذلك . ولما رفض النحاس باشا وفح عليه إلحاحا باشا واخذ يناشده لوطنيته وأمانته وبكل القيم الأخلاقية بأن يتولى الحكم لأن الإنجليز باشده واخته لان الإنجليز عالم الخيا والخية بأن يتولى الحكم لأن الإنجليز باشده وطنيته وأمانته وبكل القيم الأخلاقية بأن يتولى الحكم لأن الإنجليز

كانوا سيعزلونه إذا لم يقبل، وقبل التحاس باشا وسجل هذا الإلحاح الشديد في خطاب قبوله تأليف الوزارة. قال للملك: «وبعد أن ألححت على المرة تلو المرة والكرة بعد الكرة أن أتولى الحكم وناشدتني وطنيتي واستحلفتني بحبى لبلدي ومن أجل هذا أنا أقبل الحكم إنقاذا للموقف منك أنت».

وفى نفس الوقت أرسل احتجاجا للسفير البريطاني فى خطابه المشهور الذى استنكر فيه تدخلهم فى شئون مصر ورد عليه السفير مأن الحكومة البريطانية لا تتدخل فى الشئون الداخلية لمصر وأن الإجراء الذى اتخذته كان بسبب الظروف التعسسة التى يصر بها والحلفاء؟.

ونحن لا نريد التوسع أكثر من هذا في هذه القضية وإثبات كذب الدعايات التي حاولت تشويه موقف النحاس، إذ يكفى كما قلنا أنه في وجود النحاس أعطته الأغلبية ثقتها بعد الحادث.

كذلك فإنه بعيدا عن استغلال الحادث في الخصومات الحزيية أو السياسة فإن القضية الأخرى هي: هل كان من الحكمة السياسية ومن مصلحة مصر القبول بالاحتلال الألماني الأخرى هي: هل كان من الحكمة السياسية ومن مصلحة مصر القبول بالاصلمين وكانت النازى لمصر والتعاون لتسهيل مهمة القوات الألمانية التي وصلت إلى الملمين وكانت تستعد لاقتحام البلاد، أم التعاون مع بريطانيا التي يينها ويين مصر معاهدة تم توقيمها في عام ١٩٣٦ ومدتها عشرون سنة . . وقرب حصول مصر على استقلالها عنها مع ملاحظة الفارق الهائل بين الحكم النازى والبريطاني؟

أي سياسي عاقل وحريص على مصلحة بلاده كان سيقبل بالتعاون مع بريطانيا وتنفيذ الاتفاقية معها .

وكذلك لأننا خبرتا البريطانيين وكان احتلالهم أعف وطأة، بما لا يقاس بما كان بمكنا أن تتعرض له البلاد على يد النازية وعنصويتها التي صنفت العرب في مرحلة متلنية بين الشعوب على أساس عنصري.

الكتاب الأسود،

ومن القضايا الأخرى التي لا تزال تثير الجنلل والخلاف حتى الآن هي مجاولات خصوم الوفد التدليل على فساده وفساد زعيمه خالد الذكر مصطفى النحاس في قضية الكتاب الأسود الذي أصدره المرحوم مكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد. ورغم حسم هذه القضية وعدم صحة الاتهامات الواردة فيها فلا يزال البعض يرفع هذه الورقة التى حدثت وقائعها عام ١٩٤٢ متحدثا عنها وكأنها حقائق لا يأتيها الباطل من أى جهة . ضاريا عرض الحائط بحقيقة أنها كانت مؤامرة محبوكة بين مكرم عبيد وبين القصر الملكى وبعض الشخصيات في أحزاب الأقليات خاصة حزب الأحرار اللمستوريين وأنها كانت أحدث حلقة في مؤامرات القصر الملكى لشق حزب الوفد وإحداث انشقاق فيه بخروج مكرم منه وتشكيله حزب الكتلة الوفدية . فأضيف بذلك إلى قائمة أحزاب الأقليات الذى شارك في الحكم بعد انتخابات مزورة في عام ١٩٤٥ فلم يعد في وسع أحد بعدها أن يركن إلى النوايا الحسنة لمكرم في ضلوعه في مؤامرة الكتاب الأسود .

والغريب في هذا الأمر أن يستمر الخلاف حول هذه القصية حتى الآن وبعد أن اعترف الصحفي المرحوم جلال الدين الحمامصي في كتابه الحوار وراء الأسوار؟ بضلوع الملك وغيره في مؤامرة الكتاب الأسود، وكان الحمامصي من أنصار مكرم وشارك في بعض مراحل إعداد وإخفاء نسخ الكتاب وتوزيعها. . وصدر كتاب الحمامصي في السبعينيات وأحدث ضجة كبيرة وبالتالي قرأه الكتيرون خاصة أن جريدتي الأخبار وأخمار اليوم روجتا له على أوسع نطاق. ومع ذلك يفضل بعض من قرءوه تجاهل الاعتراف بالمؤامرة، وبالتالي فلم يكن متصورا أن يغيروا مواقفهم بعد أن ألقي إبراهيم فرج في مذكراته أسرارا وأبعادا جديدة حول هذه القضية في الفصل الخاص بـ مكرم عبيد والكتاب الأسود، فقال إن مكرم كان إذا أحب رفع من يحبه إلى السماء وإذا كره هوى بمن يكره إلى الأرض. ومن طبعه حب الانفراد بالنحاس وكان يلازمه باستمرار، لكن بعد زواج النحاس عام ١٩٣٥ من السيدة زينب الوكيل وإقالة وزارته عام ١٩٣٧ بدأت مواعيده وارتباطاته الاجتماعية لا تمكنه من مقابلة مكرم كل يوم كما كان يحدث من قبل، كما بدأ يحس بالغيرة من ارتفاع مجم فؤاد سراج الدين، وبدأ القصر الملكي يتصل سرا بحكرم لتحريضه ضد النحاس والتلويح له بإمكانية إسناد رئاسة الوزارة إليه فاستجاب لهذه الإغراءات وبدأ يدلي بتصريحات يمتدح فيها الملك وقد عاتبه النحاس على ذلك وطلب منه أن يتوقف عنه فكان يرد عليه حسب قول إبراهيم فرج:

لما أنت كمان ساعات بتقول كله لما تروح السراى؛ فيرد عليه النحاس: «أنا أقول وأختار المناصبة بوصفى رئيسا للوفد».

كذلك نفى إبراهيم فرج أن يكون للسيدة زينب الوكيل أى دخل فى إثارة النحاس ضد مكرم وكانت تردد «كيف سأقابل عايدة؟» وهى زوجة مكرم. ومن الأسرار الأخرى التي قالها إيراهيم فرج أن القصر الملكى كان يعتقد أن انشقاق مكرم عن الوفد سية دى تلقات إلى خروج الأقباط منه والانضمام إلى حزب الكتلة الوفدية، وحدوث فتنة بين المسلمين والأقباط، اكن لم يخرج معه إلا خاصة أهله _ زوج أحته و قداريه _ وأضاف إيراهيم فرج أن مكرم لم يكن رجيار مندينا، وأنه معروف في المجال الديني أنه اليس قبطيا أرثوذكسيا. إذ رباكان أبوه إنجيلي المدهب . إنما لما تزوج من السيدة عايدة كريمة المرحوم مرقس باشا حنا أصرت أسرتها على أن يكللا وفقا لتقاليد الكنيسة القبطية الأرثوذكسية .

المهم أنه رغم كل ذلك لا يزال المعض يلوح بمحكاية الكتاب الأسود وما ورد فيه رعم ما نشر علنا عن الظروف التي أحاطت بإصداره وانشقاق مكرم عبيد عن الوفد وإلى أين انهى به المطاف.

مشكلة العقاده

ومن المعارك التي أثارها نشر هذه الذكريات في حلقات بجريدة الأحرار التي يصدرها حزب الأحرار في عام ١٩٨٤، كانت تلك الخاصة بالوهد وعلاقته مع الكاتب والمفكر عباس محمود المقاد إذ تمرض إبراهيم فرج إلى عدة هجمات من بعض أنصار وتلاميذ المقاد بسبب ما ذكره عنه . وكان تعليقا منه وردا على المسلسل التليفزيوني عن العقاد . المملاق الذي كتبه ابن شقيقه المرحوم عامر العقاد . وأدى دور العقاد فيه الفنان القدير محمود مرسى .

ومن الطرائف التي حدثت في الهجمات ضد إبراهيم فرج أن أحد تلاميذ المقاد وهو الدكتور عبد اللطيف عبد الحليم وكان منضما لحزب الوفد، أرسل مقالا للكاتبة الصحفية بالأعبار سناء فتح الله ـ نشرته له بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٤، هاجم فيه بعنف إبراهيم فرج والنحاس وأعلن انسحابه من الحزب احتجاجا على ما قيل عن المقاد.

وفي الحقيقة فقد حفل المسلسل بمنة افتراءات على الوفد والنحاس، وتحريف وتشويه الوقاتم التاريخية. إذ إنه تمت كتابته بحيث يدافع عن المقاد ويرفعه إلى أعلى عليين وييرته من أى أخطاء. وهذا مفهوم بسبب قرابة عامر له وإخلاصه لعمه. ولم يكن محكنا أن يفعل غير ذلك.

وكان من الطبيعي أن أتطرق مع إبراهيم فرج إلى المسلسل. وما ورد فيه والرد عليه.

وأسياب خروج العقاد من الوفد. وكان السبب موقفه من وزارة توفيق نسيم التي خلفت وزارة عبد الفتاح يحيى، وجاءت لإعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذي ألغاه إسماعيل صدقي. وكانت سياسة الوفد قائمة على مهادنته إلى أن يعيد الدستور وهو ما حدث فعلا في ديسمبر سنة ١٩٣٥. لكن العقاد-خلافا لسياسة الوفد-بدأ في جريدة روز اليوسف اليومية في مهاجمة وزارة توفيق نسيم بعنف. وقال إبراهيم فرج إن الأديب والكاتب توفيق الحكيم أخبره _ وكان وقتها مديرا للتحقيقات بوزارة المعارف أن سبب حملة العقاد ضد نسيم هو نقل طاهر الجبلاوي أحد الموظفين بالوزارة للوجه القبلي. وكان صديقا للعقاد. وحاول العقاد إلغاء القرار إلا أن توفيق نسيم لم يوافق فبدأ حملته بالإضافة إلى أن العقاد اشتكى لأصدقائه في المسلسل - بأن أصدقاءه السياسيين لم يسألوا عنه عندما كان يم بأزمة مالية. وعند عودة الدستور قال العقاد في السلسل: فيفصل مقالاتي، هذا بالإضافة لما لحق النحاس من إساءات. وكان رد إبراهيم فرج أن الوفد حزب له سياسة يرسمها. لا يرسمها العقادله. وأن النحاس طالبه بالتوقف عن حملته والالتزام بسياسة الحزب، فرفض. . فتم فصله وتخلى الوفد عن روز اليوسف. فبدأ توزيعها في الهبوط إلى أن أغلقت الجريدة. . وأما الذي أثار تلاميذ ومحبى العقاد، فكان رفض إبراهيم فرج ما قاله العقاد بأنه كره الأحزاب والانغماس في السياسة ومع ذلك انصم إلى أحد أحزاب الأقليات، وهو الأحرار الدمتوريين واستمريهاجم الوفد في جريدة الحزب الدستور ــ وشارك في تزوير الانتخابات، بانضمامه للسعديين، وهي جريمة لا تعادلها أي جريمة.

كما شدد من هجومه على العقاد قائلا عنه: إنه كتب قصيدة يمتدح فيها الملك فاروق وأرسلها إليه . فردها الملك مع مستشاره الصحفى كريم ثابت وكلفه أن يقول للعقاد كنت أثمنى أن تقول هذه القصيدة لوالدى . ورفض الملك أن يلقيها المقاد بين يديه . . ومع ذلك اصطحبه الملك معه عام ١٩٤٥ فى رحلته للسعودية وأصبح يعمل لحساب الملك . لدرجة أنه أطلق على النحاس فى انتخابات ١٩٥٠ اسم «النخاس» .

أيضا قال إيراهيم فرج إن العقاد قال في المسلسل تعليقا على حادث ؟ فبراير "الوفد انتهى" وقارن بين موقفه وموقف النحاس. . حيث أسرع المقاد هاربا إلى السودان خوفا من مسقوط مصر في يد الألمان حتى لا يعتقلوه لأنه ألف كتابا عنوانه اهتلر في الميزان، . اشترته السفارة البريطانية، وحاد إلى مصر عندما زال خطر الألمان عنها . بينما ظل النحاس في القاهرة ورفض مخادرتها للسودان مصمما على البقاء بجوار الشعب عندما كانت التوقعات وبدء المعارك وقتها ينيم بهزيمة الإنجليز وأصر على بقاء الحكومة معه .

وفي حقيقة الأمر فقد اندهشت من الحملة العاتية ضد ما قاله إيراهيم فرج لسبب واحد هو أن أحدا لم يرد ويدحض ما قاله ويثبت عكسه. وإنما غضس لمجرد الساس بالعقاد، بينما لم يتحركوا دفاعا عن زعيم يتعرض للتشنيع والإسامة إليه على أوسع نطاق بواسطة التليفزيون.

وما حدث في هذه المعركة يثير الانتباه إلى مشكلتين لا تزال الحياة السياسية المصرية تعانى منهما:

الأولى: أنه فى كثير من المعارك والخلافات حول وقاقع سياسية وتاريخية ثابتة سرعان ما يقوم أحد الأطراف بترك الرد على الوقائع إلى الهجوم الشخصى إما حجزاً عن الردبدلا من الاعتراف بهاء وإما للشوشرة وتمييع القضية وتحويلها إلى خلافات شخصية وهجاء.

والثانية: أننا لم نتطرق بالنقد والهجوم على بعض كبار الكتاب والأدباء الذين اتحازوا إلى تقييد الديمقراطية والدفاع عن الإجراءات والقوانين المقيدة للحريات. والادعاء بعكس ذلك . . ويظل البعض يحاول جاهدا تتزيههم عن هذه الجريمة حتى تظل صورهم مشرقة . رغم أننا عانينا في السبمينيات من عدد كبير منهم . فوجئنا بهم يزيدون كل ما عرف بالقوانين سيئة السمعة . واعتقالات سبتمبر ١٩٨١ . وقبل ذلك تأييد اختفاء حزب الوفد الجديد في الأول من يونيو سنة ١٩٧٨ ، وفرض المزل السياسي على قائته

ومن يراجع ما كتبه هؤلاء وتنها ويراجع ما يكتبونه الآن ومنذ سنوات سوف يذهل من تناقض المواقف وروح المداء المتأصلة للديمقراطية . . مع ملاحظة أن هذه المواقف انتخذها هؤلاء الكتاب في رمن عادت فيه التعددية الحزيية ، أي ليس لهم أي عذر في التحجج بأنهم كانوا مرغمين على ذلك . بينما صمد كثيرون ولم يغيروا مواقفهم ودفعوا اثمنا لها . ومن هنا تأتي أهمية ما ذكره أو ذكرنا به إيراهيم فرج عن مواقف المقاد وغيره مثل طه حسين وتوفيق الحكيم والسينة روز اليوسف .

حريق القاهرة:

ومن القضايا الخلافية التى لم يحسمها إبراهيم فرج فقط وإغا ألقى فيها بتقدير أو تحليل جديد تماما . هى حريق القاهرة الذى لم يتوصل أحد حتى الأن إلى الفاعل الحقيقى له بالأدلة . فكل الاتهامات تتجه إلى الإنجليز . ثم القصر الملكى على أساس حاجتهم إلى مبرر لإقالة حكومة الوفد . بعد أن ألفت معاهدة ١٩٥٦ في أكتوبر ١٩٥١ ، ويذأت حرب الفدائيين في مدن قناة السويس الثلاث ضد القوات البريطانية ويدعم كامل من الحكومة. لأن من شأن استمرار هذه الحرب إحداث تحولات وتغييرات عميقة في البلاد وفي المنطقة. كما أنها قد تتهى بالإطاحة عمليا بالملك. وعدم قدرة أي قوة على كبع جماح الشعب إذا استمرت عمليات المقاومة. فكان حريق القاهرة في ٢٦ بناير سنة ١٩٥٧. والذي أصبح مبررا أمام الملك لإقالة الحكومة وبإقالتها توقفت حرب الفدائيين، وتحقق الهدف من الحريق للإنجليز والقصر.

لكن المشكلة هنا أنه لم يتم تقديم الوثائق الدالة على ذلك رغم وصسول الاستنتساج والتحليل إلى درجة اليقين.

أما إبراهيم فرج فكان له تحليل واستنتاج آخر وصل إلى درجة اليقين أيضا عندما أدخل الأمريكيين وأحزاب الأقليات أطرافا فاعلة في الحريق. إذ قال:

ورأيى أن هذا الحريق اشترك فيه كل أصحاب المسلحة في الخلاص من الوقد وعلى رأسهم الإنجليز وأحزاب الأقليات وكذلك الأمريكان لأنه تبين أن القرارات الديمقراطبة الحاسمة التي اتخذها الوفد في تلك الفترة فاتحة لديمقراطية حقيقية كاملة تمم المنطقة العربية كلها وتفسد سياساتهم القائمة على الاستغلال ونهب الأموال».

وقد أعدت عليه السؤال لأتأكد مرة أخرى بما قاله فرد:

قدم أنا أشك في أن الأمريكان تدخلوا في حريق القاهرة ورضوا عنه لأنهم كانوا يخطون وقتها للسيطرة على المنطقة. كانوا يريدونها لأنفسهم. لا لمصر. كانوا يحاربون النفسهم. لا لمصر. كانوا يحاربون النفسهم. لا لمصر. كانوا يحاربون النفوذ الإنجليزي والفرنسي. لا خساب شعوبها، وإنما ليحلوا مكانهم، وأنه لا يضرق بينهم وبين المستحيل عليهم السيطرة على الوفد أو أن يعمل خسابهم، وأنه لا يضرق بينهم وبين الإنجليز، بدءوا في الاتصال بالملك فاروق ورسم سياسة الفرض منها التخلص من الوفد. وهذا واضح من كتاب قلعبة الأم اللك يعترف فيه مؤلفه كويلاند أنهم اتصلوا بالملك فاروق. وأن الأمريكان لا يريدون حزبًا ينادي بالديمقراطية ويعمل لها ويطلق لها المنان وهذا ما كان الوفد يفعله وزير الداخلية الوفدي. الأمريكان يريدون نظاما خاضعا لهم. ، فما لهم وهذا كله السياسات الوطنية الوفدي . الأمريكان يريدون نظاما خاضعا لهم ، ، فما لهم ظل الوفد. لهمذا المتنات الرعانية الديمقواطية والاشتراكية كانت تسرى في مصر وتنمو في ظل الوفد. لهمذا حريق إقالة الوفد، وتوفقت على الفور معركة القناة . عا يؤكد أن الهدف من الحريق وإقالة الوفد لقمكين الإنجليز من التقاط أنفاسهم » .

سليمان حافظ والعدوان الثلاثيء

إن القضايا التى حسمها بشهادته إبراهيم فرج وإن ظلت موضع خلاف هى تقدم عدد من السياسيين أثناء المدوان الثلاثى على مصر بطلب لقادة الثورة لاستقالتهم حتى توقف بريطانيا وفرنسا عدواتها لأنها لا تريدهم. البعض أكد الرواية ، وآخرون كلموها.

لكن إبراهيم فرج أكدها وهو يتحدث عن سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة والدى كان عدوا لدودا للوفد. وتماون مع الثورة ضده. قال ·

السمع هذه الرواية . اعتقلت في نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وضعوني بمفردي في مدرسة السمع هذه الرواية . اعتقلت في مدرسة حلوا الناتوية ، فقلت للضباط : «أريد أن تقلوني إلى مكان آخر به ممتقلون بدلا من هلا الاعتقال الانقرادي ، ودخلت للنوم ، وفي الصباح خرجت في طريقي لدورة المياه فإذا بي أواحه سليمان حافظ معتقلاً ولم أصدق أول الأمر واعتقدت أنه شبح له فاقتربت منه وقلت له :

_هو أنت سليمان حافظ ولا شبحه؟

فقال لي: لا أنا سليمان حافظ.

فقلت له: أنت تعتقل؟ الذي فعلت كل هذه الإجراءات ضدنا؟

فقال: إيوه. . ده أنا إللي أسألك . . أنت معتقل ليه؟ إنما أنت ماتسألنيش .

فسألته عن سبب اعتقاله. فقال لي

هعندما هاجم الإنجليز والفرنسيون مصر . فعبت بكل أمانة وإخلاص إلى صد الناصر وقلت له . الإنجليز في الحقيقة عايزينك تسخصيا، فأنت تستقيل وتأنى بمحمد نجيب مؤفتا حتى تنتهى الأزمة . . فاعتقلوني .

ولما تظلمت من الاحتقال قالوا لي أنت تحمد ربنا لأننا لم نضربك بالرصاص في فناء مجلس قيادة الثورة؟ .

البانا والأقباط والوطد،

ومن القضايا التي أثارها إبراهيم فرج في مذكراته وألقى عليها أضواء جديدة. وكشف عن بعض الأسرار فيها هي موقف الأقباط من الوفد، وموقفه مهم. الجديد الذي كشفه هو علاقة الوفد الجديد بعد عودته عام ١٩٧٨ بالكنيسة القبطية الأرفوذكسية والبابا شنودة وكان هو همزة الوصل بينهما . وقد حضرت الاحتمال الذي الأرفوذكسية والبابا شنودة وكان هو همزة الوصل بينهما . وقد حضرت الاحتمال الذكر أقامته نقابة الموامين في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٧ في ذكرى وفاة الزعيمين خالدي الذكر اسعد والنحاص والتي ألفي فيها فؤاد سراج الذين كلمته المشهورة وكان معم على المنتصة إيراهيم فرج وبجواره قسيس . وعندما بدأنا بعد ذلك في تسجيل الذكرات قلت له إن التسيس الذي كان جالسا بجانبه سكرتير البابا شنودة الثالث عا يعني أن البابا أرسل إشارة للاقباط بالانضمام للوفد عند إعلان قيامه .

فأكد إبراهيم فرج ذلك وقال: إن البابا أراد تشجيع بعض كبار الأقباط الذين يريدون الابتماد عن السياسة للانضمام للوفد لأنه يعرف ويقدر ميراثه التاريخي في تحقيق الوحدة الوطنية.

واعترف إبراهيم فرج يأنه اتصل فعلا بالبابا لأنه يمرفه من قديم ليطلب من القساوسة ألا يردوا من يريد الانضمام من الأقباط إلى الوفد اعتقادا منهم أنهم يخدمون الحكومة. فأكد له البابا أنه سيبلغهم بذلك وبألا يتدخلوا في السياسة لأن كل قبطي حرفي انضمامه للوفد لأنه أصلح الأحزاب لصيانة الرحفة الوطنية.

وسألته: إنه بعد عدة أيام من خطبة فؤاد سراج الدين قابل رئيس الوزراه ورئيس حزب معسر المربى الاشتراكي وقتها المرحوم عدوح سالم البابا شنودة ردا على حضور سكرتيره موتم المتحامين وهو ما أزعجه . وقال إيراهيم فرج إنه علم من أحد رجال البطريركية من العلمانيين من أعضاء للجلس الملى بما دار بين البابا ورئيس الوزراه . فقد أخيره عمدوح سالم بأن الحكومة تنظر بانزعاج لانضمام الأقباط للوفد وهو ما لا يرضيها ، وطلب من البابا أن يحث رجال الدين الأقباط على إفهام الأقباط أن انضمامهم للوفد يعتبر تحديا للحكومة وأن البابا قال له : «أنا ليس لى دعوة . أنا لا أدعو أحدا للانضمام إلى حزب أو الحرج من حزب » .

هذا عن السر الذي كشفه إيراهيم فرج . أما الأضمواه الجديدة التي ألقاها .. رغم أن الوقائع التي يند و المست جديدة فهي عن أحزاب الأقليات المتعاونة مع الملك و فؤاد ثم الوقائع التي يذكرها ليست جديدة فه علمانية متشربة بتراث ثورة ١٩١٩ في الفصل بين المدين والاقياط، فإنها بسبب عدائها للمين والاقياط، فإنها بسبب عدائها للوقد ورغبة في النيل من شعيبته لم تتوان عن إثارة الحزازات الدينية واللعب بورقة الدين .

في الوقت الذي أحجمت فيه الجمعيات الإسلامية ـخاصة أكبرها وأقواها جماعة الإخوان المسلمين-عن استخدام ورقة المسلمين والأقباط.

وقال إبراهيم فرج إن صحف أحزاب الأقليات كانت دائما تحاول الإيقاع بين المسلم والقبطي نكاية في الوفد. وتستغل في ذلك أي حوادث حتى ولو كانت تافهة. وأورد مثلين:

الأول: في سنة ١٩٢٨ في وزارة النحاس الأولى بسبب سفر بعشة الحج إلى مكة المكرمة. وكان العرف وقتها يقتضى إقامة احتفال بمينان الجيش بحى العباسية بالقاهرة، حيث يقوم أقدم لواء في الجيش المصرى بتسليم مقود الجمل إلى أمير الحج. وتصادف أن كان قبطيا هو اللواء نجيب مليكة. ولما تم إيلاغ النحاس بذلك وافق على الفور ما دامت كان قبطيا هو اللواء نجيب مليكة. ولما تم إيلاغ النحاس بذلك وافق على الفور ما دامت حملة ضد الوقد واعتبرته كافرا هو ورئيسه لأنه يسلم مقود الجمل إلى لواء قبطى ليسلمه لأمير الحج. لكن النحاس أصر على رأيه. وقال هو فيه جمل نصراني وجمل مسلم؟ كلام فارغ. . هذه مسألة تقليدية لا أكثر ولا أقل . . وسيسلم المقود إلى أمير الحج ويتهى الامر . . هو إحنا اختر تا أمير الحج ويتهى الامر . . هو إحنا اخترتا أمير الحج قبطى؟ اك. وبالفعل سلم اللواء نجيب مليكة مقود الجمل إلى أمير الحج في العباسية .

كما ذكر إبراهيم فرج واقعة أخرى خاصة به بعد أن اختاره النحاس باشا سكرتيرا بر لمانيا له في رئاسة الوزارة . فخرجت جريدة حزب الأحرار النستوريين لتقول إنه تبطى بالإضافة إلى أن سكرتير عام الحزب قبطى وهو مكرم عبيد باشا . وجاه رد النحاس سريعا فبعد أن كان اسمه يكتب إبراهيم فرج في الصحف وهو لا يوحى بديانة معينة طلب النحاس كتابته كاملا إبراهيم فرج مسيحة .

وعلينا أن تتذكر المحاولة التي أحبطها النحاس باشا لتنصيب الملك فاروق في الأزهر حتى لا يضفي عليه قداسة دينية ولوقف محاولة استخدام الدين في السياسة.

وعلينا أيضا أن نقارن بين محاولات إتارة الفتنة التي أرادت القيام بها أحزاب سياسية علمانية وبين سلوك الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين وأول مرشد عام لها من ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، حيث لم تقم الجماعة بمحاولة من هذا النوع، بل ذكر إبراهيم فرج أنه عندما كان مدير اللتفتيش والمستخدمين بوزارة الداخلية في وزارة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ جاءه شخص مسيحى اسمه جرجس يطلب وظيفة معاون إدارة وحاصل على ليسانس حقوق، وفوجي وهو يقلب في أوراقه بكارت توصية على تعييته من حسن البنا، فاتصل بالشيخ حسن وجاهه للوزارة. فقال له: وإنت باعت لي جرجس علشان إيه؟ فضحك البنا وقال له: إنه جارهم وكان يريد أن يلتحق بالعمل بوزارة الناخلية وقال في إن المسئول عن التعيينات هو إيراهيم فرج. فقلت له إنه صديقي وأعطيته الكارت وقد قام إيراهيم فرج يتعيين جرجس إكراما للبنا ولوساطته.

أيضا ذكر إيراهيم فرج أن الإخوان المسلمين أيدوه في انتخابات مجلس النواب عام ١٩٥٠ وتُجع بأصواتهم في دائرة الشماشرجي بشيرا .

هله الحوادث هي التي تثير التساؤلات حول مغزى هله الظاهرة . . استخدام أحزاب سياسية علمانية ورقة الدين لإثارة فتنة بين المسلمين والأقباط لتحقيق مآرب أو التفريغ عن أحقاد سياسية ، بينما ابتمدت عنها الجماعات الدينية الإسلامية .

والذي أثار انتباهي أكثر هو أنه في حكومة إسماعيل صدقي باشا عام ١٩٤٦ ـ وهو أكبر عدو للوفد قالف الإخوان المسلمون معه ضد الوفد. ونشبت بين الوفديين والإخوان مصادمات ومعارك عنفة وحملات إعلامية، ولكن ظل موضوع الذين والمسلم والقبطي بعيدًا عنها . . هذه مجرد ملاحظات أبديها على بعض المراقف .

كما أن المذكرات تميد تذكيرنا بالكثير من الحوادث والمساحنات ذات الطابع الطاقمى. وكان أعنفها الهجوم على الكثيسة بمدينة السويس عام 1 ٩٥١ أثناء حرب الفدائيين ضد القوات البريطانية، وحرقها. وكان السبب هو ما تردد بأن جواسيس يعملون لحساب المخابرات البريطانية يختبئون فيها، ولم يكن ذلك صحيحا، وإنما كذبة اطلقتها «جماعة أنصار الحرية» التي شكلتها المخابرات البريطانية واتضح أن الذين اختبئوا فيها كانوا من الفدائيين، وسرت شائعات بأن الإخوان المسلمين هم الذين أحرقوها، لكن الحكومة عوفت أن وراء الهجوم جماعة أنصار الحرية وليس الإخوان.

وقام النحاس ومعه إبراهيم فرج بزيارة الكنيسة المرقسية وشرح لهم الموقف وعرض أن تقوم الحكومة بيناء الكنيسة على تفقتها . لكنهم رفضوا على أساس أن تكاليف بنائها جزء مما يجب عليهم أن يدفعوه للوطن . وانتهى الأمر بأن أعلنوا عن تشكيل فرقة فدائية قيطية للاشتراك في محارية الإنجليز أطلقوا عليها اسم «كتيبة الشهيد مار حرجس» وشارك أفر أدها في القتال واستشهد منهم من استشهد .

ولا يتسع المجال هنا لنورد المزيد مما حاء في هذا الجزء من المذكرات حول هذه القضية .

ومن الوقائع التي لها مغزى ورواها إبراهيم فرج هو وصول مؤسس دولة باكستان محمد على جناح إلى مصر سنة 1987 بعد الاتفاق على تقسيم تب القارة الهندية إلى الهند وباكستان، في جولة له للحصول على دعم ومباركة القادة السلمين. وكان الوفد وتقها خارج الحكم، إلا أن جناح طلب مقابلة النحاس للحصول على مباركته وبدأ كلامه للنحاس قاتلا: «أنا جنت إليك بصفتك الزعيم المسلم الكبير» وما إن سمع النحاس باشا دلك حتى قال له: اسمع أنا لست الزعيم المسلم الكبير» إنجازاً أن أزعيم وطنى. لقد وحد دلك حتى قال له: اسمع أنا لست الزعيم المسلم الكبير، إنجازاً أن الوفد تحقيق سعد زغلول بين الطوائف في مصر وأنا آسير على خطاه وأكبر إنجازات الوفد تحقيق الوحدة الوطنية أنتم سعيد زغلو لين اللوحدة الوطنية أنتم سعيتم للفرقة الوطنية . الهند وباكستان بلد واحد أصل واحد نشأ نشأة واحدة وتاريخهم واحدة ما كون هذا مسلم وهذا بوذي أو هدوستان، فلا يهم. الذي يهم وحدة الوطن والحضارة والإنتاج والقوة والرخاء لا التفرقة التي من شأنها إضعاف.

فقال له محمد على جناح: "إنني أسمع مثل هذا الكلام لأول مرة،

فقال النحاس باشا: «لأننى أتكلم كوطنى لا أجامل. . وكنت أستطيع أن استقبلك وأقول إنه لا شأن لى بقضاياكم وأثتم أحرار. إنما أنا أتكلم كوطنى أعرف أن هناك رابطة بين الوفد وبين حزب المؤتم عندكم والجهاد فى مصر والهند بدأ فى وقت واحده.

وقال إبراهيم فرج إن جناح فشل في أن يقنع النحاس بإصدار بيان يقول فيه إنه قابله ورحب بقيام باكستان إلا أنه رفض . وقال . إذا أردت فسأذكر رأيي . وانتهت المقابلة دون صدور بيان . والذي يعنينا هنا أمران :

الأول: أن التعصب كان موجودا وسيظل على الجانبين، المسلم والقبطي، وفي حدود ضيقة، وهذه طبيعة الأمور في كل بلد بالدنيا.

والثاني · والأهم هو كيفية التصدي لهذه المحاولات، لتححيمها أو وأدها ومحاصرة الداعين إليها والمحركين لها .

وهذا هو الفرق بين نظام ونظام . . فإذاتم إسقاط الحساسيات والتصرف بديمقراطية وبوضوح وبجرأة فسيتم حصر الظاهرة في أضيق نطاق . أما إذاتم التستر عليها وعلى عناصرها بسبب الحساسيات الدينية أو الرغبة في استخدامها لتحقيق أهداف سياسية ، فسوف تتحول إلى وبال على الجميع وسينطلق وحش الفتنة ليدمر وحدتنا الوطنية وهو ما رأيناه وعايشناه من فترة قريبة ولا نزال نعائي من آثاره.

الوقد والإخوان السلمون،

ومن القضايا التى لم يتحدث فيها أحد من قادة الوفد أو الإخوان المسلمين ماستثناه إبراهيم فرج هى قصة التحالف الذي حدث بين الأثنين فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ عندما رشح الوفد على قوائمه الانتخابية عشرة من الإخوان نجيح منهم ثماتية أصبحوا أعضاء فى هيئته البرلماتية.

وقد أملاها على بعد الطبعة الأولى من الكتاب لتكون ضمن الإضافات التي أراد إضافتها عن التطورات التي واكبت عودة الحزب مرة أخرى في عام ١٩٨٧ في الطبعة الثانية.

وقد حرص على نفى سعى الوفد للتحالف مع الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ ليستفيد من شعبيتهم مؤكداً أنهم اللين سعوا لذلك للانتفاع من شعبية الوهد والحصول على أصوات مؤيديه ولأنهم يدركون بحكم التجربة التاريخية مدى إيمان الوفد بالديمقراطية وأنهم لم ينعموا بها إلا في ظل حكوماته قبل الشورة رضم ما حدث من صدامات بين الاثنين في الفترة من سنة ١٩٤٨ م ١٩٤٨

وقال إبراهيم فرج إن المرشد العام للإخوان المسلمين عمر التلمساني هو الذي اتصل برئيس الوفد فؤاد سراج الذين وأن الحزب فوض رئيسه في الاتفاق معه، وأن الوفد اشترط أن يكون الإخوان المسلمون الذين سيتم ترشيحهم على قوائمه عن لهم شعبية في دوائرهم ولهم علاقات صابقة مع الوفد أو كانوا وفدين أصلاً . مثل حسن الجمل، كما اشترط أن يلتزموا في المجلس بالمواقف التي يتخلها الحزب.

وتم تسجيل طلب مرشد الإخوان في سجلات الوفد على النحو التالي:

هإنه يرجو أن يتيح الوفد لبعض الأشخاص من الإخوان المسلمين أن يقيدوا على قواتم الوفد مع احتفاظهم بهويتهم كإخوان، فإذا نجحت القائمة فإن الإخوان الناجمتين مسيكونون حتما مع المعارضة الوفدية داخل المجلس يلتزمون بما يصدوه الوفد إليهم من توجيهات بخصوص مسلكهم في المجلس وأنه سواء قبل الوفد هذا الطلب أو رفضه فإن الإخوان كناخبين سيصوتون بجانب الوفد الإديل أمامهم عن ذلك. لأن الوفد هو

الحزب الوحيد في مصر الدى لم يلحق بهم أذى أو اضطهادًا بل كان دائما يعمل على إممافهم ويفرج عن المعتملين منهم في عهد حكومات الأقلبات؟.

ولقد أثار هذا التحالف ضحة هاتلة خاصة في أوساط الأقباط الذين نظروا إليه باعتباره أول خروج من الوفد عن خطه التاريخي في الوحدة الوطنية بما أثار مخاوفهم وإحجام الكثيرين عنه .

ويحكى إبراهيم فرج أن الأقباط بعثوا إلى فؤاد سراج الدين برسول منهم هو القمس كيرلس أحد الرعاة الأماثل في الكنيسة القبطية لمقابلة فؤاد سراج الدين وعبر له عن مخاوف الأقباط من هذا التحالف. لكن سراج الدين أخبره بحقيقته وشروطه فاقتنع بها وأصر في هذه المقابلة على أن يقدم طلبا للانفسمام للوقد في نفس الجلسة بمنزل سراج الدين وسقد الاشتراك.

وعلى كل حال نهذه القضية لم تحظ حتى الآن مالاهتمام الكافى فى الوفد أو بالنسبة للأحزاب الأعرى والإخوان المسلمين، ولم يتم الكشف عن تفاصيلها كاملة رغم أنها أحدثت بعض المعارك والخصومات داخل الوفد ولم تبدد نهائيا ممخاوف أو شكوك الأقاط.

وهم على كل حال كان موقفهم قد تغير إلى حد كبير لا لإعراضهم عن الوفد، وإنما لإعراضهم بشكل عام عن العمل السياسي وهو نفس الحال بالنسبة للغالبية المسلمة بالإصافة إلى أن مصالح رجال الأعمال والتجار أصبحت ترتبط بالدولة، وقد تتعرض للأذى إذا انضموا لأحزاب معارضة، ويستوى في دلك رجال الأعمال المسلمون ولهذا فإنهم فضلوا أن يأخذوا جانب الدولة حفاظا على مصالحهم

ذكريات عبد الفتاح حسن دخل الوفد بـ «المسادفة» ليذوق مرارة الاعتقال

عماد الفزالي

حتى عام ١٩٤٩ ، لم يكن عبد الفتاح حسن باشا عصوا في أى حزب سياسى ، بل يمكن القول إن دخوله الوفد جاه بإغراه المنصب لا بعمق الانتماه .

قبل ذلك، وجه الرجل جل اهتمامه إلى عمله، رجل قانون من طراز نادر، وربما هذا. ما لفت نظر فؤاد سراج الدين إليه حين التقاء في عام ١٩٤٣.

وقتها كان سراج الدين وزيراً للداخلية ويتبعه مكتب مراجعة الأحكام العسكرية الذي كان يعمل فيه عبدالفتاح حسن ، وكانت الأحكام العرفية مفروضة آنذاك بسبب الحرب العالمة الثانية (١٩٣٩هـ ١٩٤٥).

في هذا اللقاء طلب عبد الفتاح حسن من سراج الدين إعفاءه من العمل بالكتب. . «لأن إيداء الرأى بشأن تلك الأحكام يعرض على مدير الأمن العام وهو ليس من رجال القانون، كما أن من يصدق فبالختم، على هذه الأحكام هو أحد موظفي رئاسة مجلس الوزراء وليس رئيس الوزراء نفسه».

كان رأى حبد الفتاح حسن أن يتندب مستشار من وزارة المدل يعهد إليه بخاتم الحاكم العسكري ومعه عدد كاف من القضاة، وانتهت المقابلة بتأكيد سراج الدين له أنه_أي عبد الفتاح حسن لن يعود إلى عمله السابق في القضاء.

بعدها بأيام صدر قرار الحاكم المسكري بتشكيل مكتب مراجعة الأحكام العسكرية من رجال قضاء، صاروا بعد ذلك وزراء ورؤساء لمجلس الدولة وكان بينهم عبد الفتاح حسن نفسه. ويروى صاحب الذكريات في موقع آخر وقائع خلاف بين ورارتي الداخلية والصحة، حسمته إدارة قضايا الحكومة لصالح ورير الداخلية، لكن عبد المتاح حسن رأى العكس، وأشر وزير الداخلية بالموافقة على ما انتهى إليه رأى عبدالفتاح حسن، برغم أنه بسحب منه الاختصاص في القضية موضوع البحث.

فى أعقاب هده الواقعة عرض سواج الدين عليه أن يكون مديرا للمكتب الفنى لوزير الداخلية، وهو منصب مستحدث ولما لم يرحب عبد الفتاح حسن بالفكرة، أصدر وزير الداخلية قرارا بتميينه مديرا لمكتبه، وهو المنصب الذي حلا بتعيين صاحبه (على راجع) وكيلا لمحافظة بورسميد، وظل حسن في منصبه حتى أقبلت وزارة الوفد في ٨ أكتوبر 1948.

بعدها عُيِّن مفتشا للناخلية ويقى بها في عهد وزارة أحمد ماهر ورزارة محمود فهمى النقرانسي، ثم عُيِن في مجلس الدولة مع بدايات إنشائه (۱۵ سبتمبر ١٩٤٦) في وزارة إسماعيل صدقى، واستقال منه في مايو ١٩٤٧ ليتفرغ للمحاماة.

حتى هذه اللحظة لم تكن لعبد الفتاح حسن صلة عضوية رسمية بحزب الوفلد إلى أن طلب منه فؤاد سراج الدين في عام ١٩٤٩ أن يقدم طلبا للانضمام للهيئة الوفلية كي يمكن ترتميحه لعضوية مجلس النواب عن دائرة بسيون باعتباره من قرية القضابة مركز كفر الزيات الذي تتبعه بسيون، لكن عبد الفتاح حسن اعترض على الاختيار، وقال لفؤاد سراج الذين إنه لا تجمعه بهذه القرية سوى أنها مكان الميلاد. . وكما أن هذه الدائرة لم ينجع فيها أي مرشع وفدى منذ وقت طويل ٤ .

وعليه أوصى سراج الدين بترشيحه عن دائرة سيون، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يخوض فيهما الانتخابات وفاز بالفعل فى انتخابات الإعادة التى أعلنت مى ١٠ يناير ١٥٥٠ ، برغم المنافسة القوية التى جمعته بعبد الحميد الجندى (الهيئة السعدية) وعمر المراسى (مستقل) . وقد أخبره مآمور مركز كفر الريات أن التعليمات الصادرة كانت تهدف إلى إسقاطه هو والمرشح المستقل، لكن انتخابات الإعادة التى أسفرت عن أغلبية كبيرة للوفد هى التي يسوت نجاحه .

المهم أن الوزارة تألفت في ١٢ يناير ١٩٥٠ برئاسة مـصطفى النحاس، وفي المساء عرض عليه سراج الدين أن يكون الوكيل البرلماس لوزارة الماخلية وتم تعيينه في المنصب بالفعل في ٢٠ مارس ١٩٥٠ . ولعل حالة الاعجاب والتقدير تلك من جانب سراج الدين لعبد الفتاح حسن ، هي التي روجت لشائعات رددتها الصحف آنذاك من أن الاثنين عبدالفتاح حسن وسراج الدين - شريكان في مكتب للمحاماة . وأن عبد الفتاح حسن هو الذي بعد استجوابات مسراج الدين التي يقدمها الأحير باسمه لمجلس الشيوخ ، لكن عبد الفتاح حسن نفى بشدة الشامعين .

والمؤكد أن الإعجاب والتقدير المتبادل بين الرجلين هو الذي أهل عبد الفتاح حسن لأن يكون محامي صراح الدين أمام محكمة الثورة في عام ١٩٥٤.

. . .

اعتقال بلا سبب:

هبر الذكريات، تطالعنا مواقف عدة تنبئ عن معدن الرجل الذي ألقى القبض عليه لأول مرة في عهد الثورة في ٢٦ أبريل ١٩٥٧، وحكمت عليه محكمة الدجوى العسكرية بالأشخال الشاقة لمدة ١٢ سنة بتهمة قلب نظام الحكم وتدبير اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر وجميع الوزراء أثناه أنعقاد مجلس الوزراء والاستيلاء على الحكم وتشكيل وزارة يكون هو فيها وزير اللناخلية.

وقضى الرجل منها ثمانية عشر شهرا حتى برثت ساحته، أمضى منها ثلاثة أشهر في السجن الحربي، وثلاثة في سحن الاستثناف وسنة كاملة في السجن الحربي.

كان القبض عليه بسبب وشاية من محمد فهمى السيد (مدير مكتب عبد الناصر) الذي أرسله الرئيس عبد الناصر الذي أرسله الرئيس عبد الناصر مرتين يطلب مقابلة عبد الفتاح حسن ، واعتلر حسن في المرتين ، فإذا بعهمى السيد يبلغ عبد الناصر أن عبد الفتاح حسن يشتر طلقابله أن يفرح عن مصطفى النحاس الذي كانت إقامته محددة ، وأن يخلى سبيل فؤاد سراج الدين الذي كان في السحن يقضى عقوبة الأشغال الشاقة المؤيدة لمدة خمسة عشر عامًا ، ولم يكن هذا صحيحا كما يؤكد صاحب الذكريات .

لكن الدلالة التي تشير إليها رواية الاعتقال مهمة، وقد تكررت كثيرا في ذلك العهد، إذ زُّج بمثات الأبرياء في السجون بسبب وشايات كاذبة، ولأسباب أوهى كثيرا من مجرد الاعتذار عن مقابلة رئيس الحمهورية، وصيفت التهم بالطريقة ذاتها: قلب نظام الحكم.

المفارقة هنا أن النظام الذي اعتقل عبد الفتاح حسن بوصفه خائنا يخطط لقلب نظام

الحكم، أبلغه عبر الدكتور مصطفى الحفناوى للحامى وعضو هيئة قناة السويس بعد تأميمها، أنه وقع عليه الاختيار ضمن عشرين شخصا آخرين ليكونوا أعضاء اللجنة العليا لهيئة التحرير برئاسة على ماهر رئيس الوزراء. واعتذرت مبررا تصرفى بأنني أضع نفسى للخدمة العامة ولا أملك التنجى عن شرف القيام بواجبى كلما لاحت الفرصة لذلك، ولكنني لا أصلح لهذه المهمة».

والأغرب أنهم عرضوا عليه الوزارة في أواخر عام ١٩٥٢ لكنه أيضا رفض «ولا أعوف إلى الآن هل وفقت فيما قلت لهم أم لا، ولكنني لم أتردد عند المقابلة في الإصرار على الاعتفار، وذكرت لهم أنني محام (. . .) وأن الفترة الوجيزة التي توليت فيها س قبل عملي كوكيل لوزارة الداخلية وكوزير لا تكفي في نظري للتدليل على صلاحيتي لهجر للحاماة إلى غيرها،

وأظن أن اعتذار عبد الفتاح حسن مرتين عن مقابلة عبد الناصر، ثم اعتذاره عن الانضمام إلى اللجنة العليا لهيئة التحرير، واعتذاره ثالثا عن قبول منصب وزارى في عهد الانضمام إلى اللجنة العليا لهيئة التحرير، واعتذاره ثالثا عن قبراً مرات: الأولى الشورة، كانت أسبابا كافية من وجهة نظر نظام يوليو لاعتقال الرجل ثلاث مرات: الأولى ذكرناها آنفا، والثانية في ٩ يونيو ١٩٦٧، أى بعد هزيمة يونيو بأيام أربعة وأفرج عنه في الليلة ذاتها، والثالثة في ليلة صدور قانون القضاء في ٣ أغسطس ١٩٦٧، وقضى فيها

فهل كان الرجل - بصرف النظر حتى عن منطق الوشاية والاشتباء الذي ألف أسباب اعتقاله _ يستحق ما جرى له؟ .

هذه عينة مما يدلل على جوهره:

- كان عبد الفتاح حسن هو الذى طلب تحقيقاً دوليا في أحوال العمال المعريين في منطقة القناة، وقد وصلت بالفعل لجنة من هيئة العمل الدولية في ٩ ديسمبر ١٩٥١ بناء على شكرى قدمها عبد الفتاح حسن في نوفمبر من نفس العام بوصف وزيرا للشئون الاجتماعية وأجرت اللجنة تحقيقا في الشكوى، وأدانت السلطات البريطانية.
- * ارتبط اسم نادى الجزيرة بالاستعمار البريطاتى، وكان محظورا على المصريين دخوله إلا بتركية من أحد الإنجليز، وقد دفع ذلك عبد الفتاح حسن بوصفه وزير اللشتون الاجتماعية، إلى إصدار مرسوم بالاستيلاء على نادى الجنيرة وإعداده كى يكون إستادا، ودارت مشادة بينه وبين عبد السلام الشاذلي حول هذا الإجراء، وكان الشاذلي

يرى أن إضلاق هذا النادى يمثل خسارة فادحة لمصر فهو ناد عالى، ولكن عبد الفتاح حسن أجابه فيجب أن يشعر الإنجليز أن موقفنا منهم في حالة الغضب غير موقفنا منهم في حالة الرفسا، وأؤكد لك أن خصصمنا بحترمنا إذا صارسنا حقنا في الغضب عليه (. . . .) ونحن لا نقبل أن نترك ناديا إنجليزيا تحت الحماية البريطانية يستغل فيه الإنجليز 13 فنانا يمدون فيها أرجلهم في الوقت الذي ينسف فيه الإنجليز كفر عبده (قرية تابعة لمدينة السويس) ويشردون المصريين؟ .

وكان رئيس نادى الجزيرة هو السفير البريطاني ورئيسه الفخرى ولى العهد الأمير محمد على

\$ كان عبد الفتاح حسن هو الذي ألغي - بوصفه وزير حربية بالنيابة - دون استشارة أحد، أعمال ١٩ حبيرا عسكريا إنجليزيا في أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ «الأنني أدركت أن الإنجليز بعد إلغاء المعاهدة لن يمدونا مقطم غيار والا بخبرات».

ه؛ في التاسع من أكتوبر عام ١٩٥١ ضرب عبد الفتاح حسن بنفسه أول ضربة فأس لهدم
تكنات قصر النيل التي كانت معتقلا للوطنيين في نورة ١٩١٩، والتي أقام فيها الإنحليز
قبل أن ينتقلو المحسكروا في منطقة القناة

قبل أن ينتقلو المحسكروا في منطقة القناة

\$ كان عبد الفتاح حسن هو الذي سعى بالانشاق مع د. حسن إسماعيل مدير عام مصلحة العمل لاستقدام شخصين من البرازيل هربا من ألمانيا أساء الحرب، للاستعانة بهما في تفجير توصيلات الماء والكهرباء في المستعمرات البريطانية ، لكن حريق القاهرة في ٢٦ يناير ٢٩٥٧ تم إقالة الوزارة بعدها بيوم واحد أوفقا نعيذ الخطه

* عبد الفتاح حسن هو الذى استدعى جميع المعونين من الضباط الذين كانوا يدرسون في إغلترا، حبن أدلى أحد الوزراء الإنجليز بمصريحات فهم منها أن ممعوتى وزارة الحرسة المصريين غير راضين عن إلغاء حكومتهم لمعاهدة ١٩٣٦ ، وقال: «سنلحى ضباطنا في أي معهد من معاهد الدنيا ما عدا إنجلترا».

* برغم وجود سيارات عديدة طوع أمره بوصعه شغل عده مناصب رسميه مهمة في وقب واحد، فلم يكن عبد العتاح حسن يستخدم آبا منها خارج دائرة عمله، ولم بسمح لأى من أبنائه باستخدامها، وكان في أيام الإجازات يستميض عنها بالمواصلات العامة. وحدت أثناء توليه الوزاوة أنه كان في زيارة الأخيبه بالدقي يوم جمعة، فاستخدم الأتوبيس ورآه الضابط عادل غام الذي كان مكلفا بحراسته في فترة اعتقاله في المهد. الملكى (وهو نفسه اللواء دكتور عادل غانم مدير عام مصلحة الأدلة الجنائية) فاندهش، واقترب منه وحياه كي يسأكد أن الشخص الذي هبط من الأثوييس هو نفسه الوزير عد الفتاح حسن، وروى الواقعة في حيبها لكل من صادمه في الوزارة

چعبد الفتاح حسن هو الذي سحب أكتر من ٨٠ ألف عامل مصرى من معسكرات الإنحليز كي يعرقل العمل في تلك المعسكرات ويحيل حياتهم في منطقة القناة إلى جعيم، وأعاد تشغيل هؤلاء العمال واتخذ من التدابس ما يضمن لهم ولأسرهم حياة كريمة بعيدًا عن معسكرات المستعمر البريطاني.

حسابات عبد الفتاح حسن بالبنوك المصرية _ بموجب الشهادات البنكية والوثائق التى قدمها للمحكمة _ كانت مدينة ، إذ كان يستدين ليتمكن من مواصلة حياته بعد ما ضيئة على عليه سبل الرزق، وقد عاش داخل السجن بخمسة جيهات شهريا هي كل ما كان يعمرف له ، ولم يكن بإمكانه أن يزيدها من أي مصدل آحر .

لا يد لعبد الفتاح حسن هي الاقتراحات بمشروعات القرانين القيدة للصحافة والتي تقدم بها إسطفانا باسيلي للحامي عضو مجلس النواب، وهي ثلاثة مشروعات. أولها يختص بتعديل إحدى مواد قانون العقوبات ويعطى المحكمة الحق بناء على طلب النيامة العمامة في تعطيل الجريدة مرات لا تقل عن تلاث مرات ولا تزيد على حمس عشرة مره، ويعاد هذا التعطيل كلما عادت الجريدة إلى النشر المحظور

وثاني الاقتراحات يَمُدُّ أجرينة خطرا على النظام الاحتماعي إذا ثبت أنها دأبت على نشر ما من شأنه إثارة العداء بين طبقات للجتمع، ويحوز هي هذه الحالة لمجلس الوزراء إلغاء الجريدة أو وقفها ولوزير الداخلية إندارها.

و بالت هذه الاقتراحات يص على نظر الجراثم الصحفية على وجه السرعة وقد قويلت هذه التشريعات بموجة عارمة من السحط، وكان بين الساخطين عدد كبير من الشيوخ، والنواب الوفديين

ويثبت عبد الفناح حسن في ذكرياته أنه لم يكن له يد في هذه التشريعات مطلقا ولم يشارك فيها بأي صورة من الصور ويقول صاحب الدكريات إنه حين ضاق ذرعا عا أشيع حوله وعلاقته بتلك التشريعات ، استأذن مصطفى النحاس في الاستقالة من الوزارة ، فرفض النحاس الاستقالة ، ووافقه على أن يتوجه إلى اللجنة التشريعية ليعلن أن الحكومة لا تساند تشريعين من الثلاثة ، وحين ذهب كان إسطفان باسيلي سبقه وأعلن تخليه عن تلك التشريعين من

ويؤكد هذا ما ذكره إبراهيم طلعت في مذكراته، ويزيد أن الذي كان وراه هذه داخدعة الكبرى أن الذي كان وراه هذه داخدعة الكبرى أن النتمثيلية كما يسميها هو محمود سليمان غنام السكرتير العام المساعد لحزب الوفد. يقول إبراهيم طلعت إنه علم بالحقيقة من إسطفان باسيلى نفسه، وحين تشكك في روايته، قابل غنام باشا في غرفة المحامين عجمع الجلاء، فروى له الحكاية كاملة وهو يضحك، فقال له إبراهيم طلعت: حرام عليك يا باشا كنت حتودي الراجل في داهية، فنه إنه إسطفان باسيلى؟ فيجيب غنام، له في ذلك أجر الشهداء، وإغا الملك بعد كده ما قدرش يتنفس، الملك قال، إذا كان الناس عملوا فيه كده أمال حيعملوا في إيه؟!

ويفهم من هذا أن حكاية التشريعات تلك كانت تمثيلة الهدف منها إرهاب الملك، حيث كان كريم ثابت السكرتير الصحفى للملك قد كلف أحدهم بإعداد تشريعات تكبل الصحافة وتمنع الصحفيين من كشف مفاسد الملك فاروق. وبعد أن كتبت التشريعات على الآلة الكاتبة، حملها ساع من أنصار غنام باشا في دائرة إمبابة فأخدها إليه، وشعر غنام باشا بخطورة الموقف وبدأ يفكر في نائب يسبق الملك في نقديم مشروعه فيتصدى له النواب الوفديون في ضراوة دون أن ينبس، وقام باسيلي بدوره كاملا، وتصدى له إبراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح وأحمد حمادى، وسقطت التشريعات ونجحت الحيلة التي كما نرى، لم يكن لعبد الفتاح حسن أى دور فيها.

هذه عينة من بعض مواقف عبد الفتاح حسن الذي دافع عنه الدكتور وحيد رأفت أمام محكمة الدجوى، وحين اعترض الدكتور وحيد على سوء معاملته واعتقاله، وشبه السجن الحربي بسجن الباستيل في فرنسا، كان عقابه سنوات من حريته قضاها في سمجن القلعة.

يعلق عبد الفتاح حسن على محكمة الدجوي بقوله:

القد وعيت درسا من محكمة اللواه فؤاد اللنجوى، أن مثل تلك المحكمة لا تستهدف عدلا ولا تبغى حقا ولا يعنيها أن تجرى إنصافا، وإنما قصارى جهدها وغاية قصدها أن توثق أحكاما معينة، وأن تصب عقوبات مقررة، ولللك عاهدت الله بعد أن عدت إلى المحاماة ألا أقبل الحضور في أية قضية سياسية أمام محكمة استثنائية (....) محاكمات اللجوى أشبه بالمسرحيات، وليس للخاتمة التي تشهى إليها تلك المحاكمات سمات الأحكام القضائية».

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أن عبد الفتاح حسن اعتقل في العهد الملكي، بالتحديد

فى ١٨ مارس ١٩٥٢ بحجة تهييجه للرأى العام، بأن ألقى خطبة فى أعقاب حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) هيجت الناس ودفعتهم إلى ما فعلوه من حريق كازينو أوبرا وغيره، وقد أتبت عبد الفتاح حسن أن هذه الحرائق جميمها جرت قبل أن يلقى خطبته، ومع دلك تم اعتقاله وتحددت إقامته مقريته القضابة، ثم تُقل للإقامة عند أحد أصهاره ببلدة أسديمة

وحين يقارن عبد الفتاح حسن بين ما جرى له حين اعتقل في العهد الملكي، وما فاساه في فترات اعتقاله بعد الثورة، يفحعنا الأسي في كلمانه، ومنها مثلا:

قومن أسف أننى كنت أرى الإسرائيليين المعتقلين فى ذات المعتقل يعاملون باقصى ضروب الكرم، ويتمتعون بأعظم قسط من العناية بهم والتهافت على الاستجابة لطلباتهم، إلى أن تم إخلاء سبيلهم وسافروا إلى مراكز تجمعهم فى باريس ومنها إلى تل أبيب».

أما ما يذكره بمناسبة اعتقاله ليلة صدور قانون القضاء في ٣١ أغسطس ١٩٦٩ لمدة أربعة عشر شهرا فهو أبلغ دلالة ويغنى عن أي تعليق، فقد دار حديث بينه وبين عبدالناصر في سبتمبر ١٩٦٧، أي بعد قيام الثورة بشهر واحد، وكان عبد الناصر وقتها مديرا لكتب القائد العام، وقد قصده عبد الفتاح حسن كي يحادثه بشأن الشبان المعتقلين من طلبة الثانوية العسكرية، وأن فريقا منهم طلب منه إقامة دعوى أمام مجلس اللولة لكنه نصحهم بالتريث، وذكر له أن بعض المعتقلين رفع فعلا دعوى، وما إن وفعوها حتى وضعوا في الحس الانفرادي، وقد عقب عبد الناصر على حديث عبد الفتاح حسن المسهب قائلا: لو

حكومة الوهد الأخيرة:

شاه القدر أن يكون عبد الفتاح حسن وزيرا في وزارة الوفد الأخيرة، وهي التي شهدت عديدا من الأحداث الجسام بدءا من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر ١٩٥٦ ثم حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٧ واستقالتها في اليوم التالي، ثم قيام حركة الفباط في ٣٣ يوليو ١٩٥٢ . وقبل استعراض شهادة عبد الفتاح حسن في قضيتي إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وحويق القاهرة، نورد إشارات مهمة يشتها صاحب اللكريات لعدد من مواقف حكومة الوفد الأخيرة التي اتهمت بالتضعضع والضعف في مواجهة سلطة الملك وسطوة الإنجاية:

* أصدر مجلس الأمن في عام ١٩٥٠ قرارا بالسماح للبواخر الإسرائيلية بالمرور في

التناة، فأرادت مصر أن توجد حجة ذات سند قانوني تمنع بموجبها السفن الإسرائيلية من المرور، فتم الاتفاق مع المملكة السعودية على أن تتخلى عن إحدى جزرها إلى مصر بحيث تكون سيادة الدولة على مياهها في حدود المسافة العترف بها دوليا، فإذا كان ميناه إلى المسافة العترف بها دوليا، فإذا كان ميناه إلى المسافة المعترف بها دوليا، فإذا كان المناه الإسرائيلية من المرور، وهكلا وضمت مصر يدها فعلا على حزيرتي تيران وصنافر السعوديتين اللتين تتحكمان في خليج العقبة، وحدث أن احتحت السفارة البريطانية على الإجراءات التى اتخذتها مصر صدا إحدى السفن الإنحليزية التى رأتها محالفة تلك التعليمات واحتجرتها لمدة ٢٤ ساعة، لكن الدكتور وحيد رأفت صاغ الرد الفازي هو ما أفادها في موقعا من إسرائيل، وصدرت التعليمات على المدورة التالى:

* تمنع السفن الحربية الإسرائيلية بالقوة بإطلاق النار عليها إذا لم تذعن للأمر الصاهر إليها معدم المرور.

تصبط السفن الإسرائيلية التجارية وتحجز إذا حاولت المرور في المياه الإقليمية المصرية بما
 مى دلك مدخل خليج العقبة .

يتم التحقق من حالة ووضع السفن الحربية والتجارية الأجنسة المحايدة قبل السماح لها
 نالم ور بمنحل خليج العقبة.

(ولعل هذا الموقف بيين عمق اهتمام حكومة الوقد بقضية فلسطين وعدائها القوى وتشددها تحاه إسرائيل، وهو ما دفعها إلى التحايل بالتعاون مع المملكه العربية السعوديه للحيلولة دون مرور السفن الإسرائيلية الحربية والنجارية في منطقة القناة)

۵ اعترص الملك عبد تشكيل ورارة الوفد الأخيرة على ورود اسم الدكتور طه حسبن بين أعصائها وزيرًا للمعارف ووصعه مأنه فيسارى، لكن مصطفى النحاس لم نأبه لاعتراض الملك وأصر على تعيين طه حسين وهدد بعدم تشكيل الوزارة إذا لم يكن طه حسين وهد يهما.

«إجبار النحاس للملك على منح رتبة الباشوية لـ اعبد المجيد عبد الحق، وزير الدولة الدى لم يكن الملك ينوى صحـه الرتبة، لكن النحاس ضـ غط على الملك الذي أذعن هي النهاية.

« تورة النحاس في وجه الملك وقضربه المائدة الغداء التي أقامها على شرف الحكومة

- بقبضة يده حين حاول الملك التعريض بقرار الوقد فصل أحمد نجيب الهلالي (وكان مقربا للملك)، إذ قال الملك. هو الوفد بيكتن واللا إيه؟
- فرد النحاس وهو يضرب المائلة بعصبية الوفد ما بيكشش يا مولانا، الوفد بينضف. . سنصف
- ومرة أحرى ثار المحاس في وجه الملك حين ادعى أن وزير الخارجية الوفدى محمد
 صلاح الذين يتصل بالشيوعيين في أوروما، وقال له * هو لما الورير يقابل سفراء
 ودبلوماسين أوروبين من أجل صالح بلادنا يبقى بيتصل بالشيوعيين؟
- هده النماذج السريعة، تعطى صورة صحيحة عن النحاس باشا وتدحض ما قاله حسين سرى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٧ من أن النحاس عندما قابل الملك بعد قبول تشكيل الوزارة في يناير ١٩٥٠ التمس منه شيئا واحدا هو أن يسمح له بتقسيل يده، وهي فرية لا يمكن تصديقها في ضوء تلك الوقائم.
 - * في ٢١ أكتوبر ١٩٥١ ، اتخذ مجلس الوزراء عدة قرارات مهمة ميها:
- ا ... اتخاذ كل السل لمنع تعاون العمال المصريين مع القوات البريطانية، على أن تصوف الحكومة لهم أحورهم من يوم توقفهم عن العمل، وأن تدبر لكل مهم ما يناسبه من عمل.
- زيادة مسعر سكر البطاقات والطوارئ بقدار قرشين في الأقة الواحدة، وزيادة تمن
 الكسب بمقدر ٢ جنيه في الطن وتخصص حصيلة الزبادات لمواجهة تكاليف القرار
 الأول.
- ٣- صرف استمارات سفر مجانبة في سكة الحديد للعمال وأسرهم للعودة خلال شهر إلى الأماكن التي يرغبون العودة إليها.
- الجسش المصرى لا يعادر السودان مطلقا مهما كانت الظروف، وعليه أن يقاوم بالقوة
 أي محاولة لإخراجه منها حتى آخر رجا, والآخر طلقة.
- مقاومة القوات البريطانية إذا ما اجتازت منطقة القناة، مهما كانت التتاتج والدفاع عن
 القاهرة إلى المهاية.
- إرسال برقية إلى مجلس الأمن تحمل الإنجليز مسئولية تهديد السلام العالمي من جراء
 اعتداءاتهم المستمرة على سيادة مصر وأراضيها.

- تكليف السفير المصرى في لندن بتقديم احتجاج صريح لوزارة الخارجية البريطانية في
 هذه الاعتداءات.

فهل حكومة «تعبت» من النضال ضد المستعمر واستسلمت للمهادنة واكتفت بالجدل الدبلوماسي يمكن أن تتخذ مثل هذه القرارات القوية التي تعد في ذاتها إعلان حرب؟

ويورد المؤلف وثيقة مهمة تؤكد صلابة حكومة الوفد الأخيرة ونزاهة مصطفى النحاس، وهي عبارة عن منشور للضباط الأحرار عنوانه: قالى وزارة الهلالي، يسجل المنشور أن حكومة الوفد قطعت الفاوضات وألفت المساهدة ورفصت حلف الشرق الأوسط، وكادت البلاد أن تصل لحقوقها، ثم توالت مؤامرات الاستعمار للقضاء على الحركة الوطنية وكان منها حريق القاهرة في يناير ١٩٥٧.

هذه هي شهادة الضباط الأحرار أنفسهم!

 پلذكر صاحب الذكريات واقعة مهمة تتعلق بقضية الأسلحة الفاسدة، وهي تؤكد الحرص على استجلاء الحقيقة وعدم التستر على أحد مهما كانت مكانته ومهما كان قربه من الملك.

تتعلق الواقعة به آدمون جهلانة وهو أحد المقربين من الملك، وكان متهما في القضية، وقد طلب حسن يوسف وكيل الديوان الملكي رأى الداخلية في القبض على جهلان الذي صدر أمر النائب العام بالقبض عليه، فأبلغه عبد الفتاح حسن أن ذلك من سلطة النائب العام (في ذلك الوقت كان وزير الداخلية فؤاد سراج الدين يخطب في مناسبة افتتاح مركز بلطيم فتولى عبد الفتاح حسن الردنياية عنه).

بل إن الملك نفسه قبل وصوله إلى ميناء الإسكندرية هام ، ١٩٥٠ ، أرسل يستفسر عما إذا كان من الجلاز أن تتخذ النيابة العامة ضده شخصيا إجراء ما، فأجيب عليه بأن هذا غير جائز من الناحية الدستورية ، لكن هذه الحصانة الدستورية مقصورة على شخصه فقط، ولا تحتد إلى أحد سواه من حاشية ومرافقين

معاهدة ١٩٣١:

وقعت معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وإنجلترا في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وكان هدفها إلغاء الامتيازات الأجنبية التي تعفي الأجانب من الضرائب، والتي تقضي بعدم خضوعهم للتقاصى أمام المحاكم المصرية مل أمام المحاكم المختلطة التي أنشتت لهذا الغرض، واتفق في المعاهدة على وجود عشرة آلاف جندي بريطاسي في منطقة القناة ليس لهم صفة الاحتلال، وأن ترد إنجلترا أي عدوان على مصر، وأن تأحد مصر بوجهة النظر البريطاسة في أي حرب تكون بريطانيا طوفا فيها.

ومنذ وزارة النقراشي مدأت المطالبة متعديل المعاهدة، واعتبرت ماسة باستقلال مصر وكرامتها، وأعلن النحاس باشا في عيد الجهاد الوطني ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ في خطبة ألقاها صرورة إلغماء اتفاقيتي ١٨٩٨ و١٨٩٨ الخياصتين بالسودان، وإعلان سقوط معاهدة ١٩٣٦

وحين تولى الوفد الحكم فى ١٢ يناير ١٩٥٠ ، بدأت الحكومة محادثات مع إنجلترا لتعديل سود المعاهدة ، وفى خطاب العرش كرر النحاس ما سبق أن أعلنه عام ١٩٤٨ من ضرورة الجلاء الشامل ووحدة مصر والسودان ، ويعد حوالى ١٩ شهرا من المحادثات مع إنحلترا دون جدوى، لم تجد حكومة الوفد مناصا من وصع حد للمسألة ، فتقدمت المحكومة بمشروعات قوانين تنهى العمل مأحكام المعاهدة ، ويعفظ العامة قبل الحاصة قول النحاس باشا: همن أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل مصر الغيهاء .

عبد الفتاح حسن يؤكد تواطؤ الملك مع الإنحليز لعدم إلغاء المعاهدة، ويشير إلى ما ذكره عبد اللطيف طلعت كبير الأمناء بالقصر الملكي من أنه أبلغه أنه تلقى أثناء وجود الملك في الخارج (صيف ١٩٥١) أمراكي يتصل برئيس الورراء ويبلغه عدم اتخاذ إجراء بشأن إلغاء المعاهدة قبل عودة الملك من الخارج، وأن الملك اتفق مع الإنجليز على عرقلة سعى الوفادة.

أما الفريق حيدر وكان قائدا عاما للجيش، وكان عبد الفتاح حسن وزيرا للحربية بالنيابة، فبرغم صلته الوطيدة بالملك فإنه نقل إليه نية الملك افتحال أزمة مع النحاس بطلب خروج بعض الوزراء من الحكومة حتى يجبرها على الاستقالة، وطلب منه أن ينقل ذلك للنحاس بتفاصيله، فنقله عبد الفتاح حسن.

وقد استشار الملك نجيب الهلالي فيما يجب حمله فأشار عليه بألا يعرقل ما يرمى إليه الوفد من إلغاء المعاهدة، حتى لا يبدو كمن يقف في وجه إجماع الأمة، كما أن إلغاء المعاهدة سيكون الحيل الذي تشنق به وزارة التحاس نفسها.

وبالفعل ألعيت المعاهدة وأعقبها صدور قرارات ٢١ أكتوبر السابق الإشارة إليها.

حريق القاهرة،

أما شهادة عبد الفتاح حسن عن حريق القاهرة فقد أثبتها أمام المحكمة العسكرية العليا بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥٧ وملخصها:

- أن الأيدى الأجنبية وأعوانها عن أطلقوا على أنفسهم إخوان الحرية هى التى دورت الحادت بهدف القيضاء على المد الشورى الشعبي وإقالة وزارة الوفد من الحكم والتنكيل بالمناضلين.
- أن السراى تعاونت مع الأيدى الأجنبية لبلوغ تلك المآرب، ولذا أقيمت مأدبة في قصر عابدين يوم ٢٦ يناير ١٩٥٧ دعى إليها فريق كبير من ضباط الجيش والبوليس ولم يستن مأمور قسم واحد من تلك الدعوة.
- ـ أن إهمالا جسيما وقع من بعض المستولين عن الأمن العام ومن بعض قادة الجيش أدى إلى تفاقم الخسائر، كى تظهر حكومة الوفد بمظهر العاجر عن صيانة الأمن، ويكون ذلك ستارا لإقالتها وهو ما جرى فعلا.
 - ـ أحمد حسين (زعيم مصر الفتاة) لا يدله في هذه الحوادث.

روايات متضارية عن إلفاء الماهدة:

لا يفوت المؤرخ عبد الرحمن الرامعي الفرصة ـ وهو من أشد المؤيدين للحزب الوطني
ليفوت المؤرخ عبد الرحمن الرامعي الفرصة ـ وهو من أشد المؤيدين للحزب الوطني
سانحة لتوحيد كلمة الأمة وإزالة أسباب الخلاف بين هيئاتها وجماعاتها وأحزابها وأفرادها
ولكن النحاس لم يفعل شيئا من هذا، فلا هو دعا معارضيه اللين أيدوه في إلغاء المعاهدة
إلى التعاون بشكل جدى، ولا هو صبغ وزارته بالصبغة القومية، ولا عدل عن سياسته
إلى التعاون بشكل جدى، ولا هو صبغ وزارته بالصبغة القومية، ولا عدل عن سياسته
باب المشاررة (. . . .) واعتبر تأييده في كل ما يقول ويقرر هو كل ما هو مطلوب منهم ،
وانتظر المعارضون أن تتصل بهم الوزارة للتشاور في الخطط العملية لتنظيم الكفاح،
فنهب انتظارهم صدى (. . . .) وكان هذا المؤقف عظهرا من المظاهر التي دلت على أن
الوفد لم يرد أن يبذل أي جهد في سبيل توحيد كلمة الأمة ، بل لم يفكر إطلاقا في هذه
الناحية .

ويعيب الرافعي على الوفد أن حكومته اتخذت قرار إلغاء المعاهدة دون أن تعد للأمر

عدته، فلا هي نظمت المقاومة، ولا دربت المتطوعين على حرب العصابات، ولا زودت رجال البوليس هي تلك المدن بالفخيرة المناسبة، ولا زودت هذه المدن بالتموين الكافي قبل الكضاح أو خلاله. . «كل ما عنيت به حكومة الوفد هو إعداد حطبة مستفيضة القاها النحاس في البرلمان وعرض فيها مراسيم إلغاء المعاهدة عوضا حماسيا أحادا، فقابلها النحاس في البرلمان وعرض فيها مراسيم إلغاء المعاهدة عوضا حماسيا أحادا، فقابلها النواب والشيوخ بالهتاف والتصفيق.

ويرد الرافعي دوافع إلغاء وزارة الوفد لماهدة ١٩٣٦ إلى فشلها في مفاوصات عام ١٩٥٠ وقد الرافعي دوافع إلغاء وزارة الوفد لمحاهدة إليه مفاوضات صدقي ييفن، وقد انتظرت حكومة الوفد شهرين في أعقاب خطاب هربرت موريسون وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم في ٣٠ يوليو ١٩٥١ العمل الجويائي بجديد ينقذها من هذا الفشل (....) وتولاها الخجل من أن تزداد القضية المصرية انحدارا في عهدها، ففكرت تم فكرت، وانتهى تفكيرها إلى أن للخرج الوحيد من هذا المأزق هو إلغاء معاهدة ١٩٣٦.

بعبارة أخرى _ يقول الرافعي في كتابه قمقدمات ثورة يوليو " ـ أراد الوفد أن يوارى سوأة إخفاقه في المفاوضات وتساهله فيها بعمل يكون له دوى وفرقعة ينال في ذاته تأييد المواطنين ويصرف أنظارهم عن محاسبة الوفد وتساهله في المفاوضات وإخفاقه فيها ، وذلك بإلغام المعاهدة .

ويضيف: من ناحية أخرى، أرادت الوزارة أن تستر سياستها الحزية الجامحة في الحكم، بعمل يتسم بطابع الجرأة والإقدام، ويحول الرأى العام من نقد لتصرفاتها الداخلية إلى قضية وطنية خارجية، وتسكت ألسنة المارضين حينا عن هذه التصرفات.

كما قصدت الوزارة بالغاثها المعاهدة أن تقوى مركزها أمام السراى، وأن تمنع الملك فاروق من إقالتها، وهو الدى كان يعد العدة لذلك ففأرادت بإلغاء المعاهدة أن تحول دون إنفاذ تدبيره، باكتساب تأييد جديد للشعب فى كفاحها ضد الاحتلال، فيضطر الملك إلى العدول عن فكرة الإقالة».

هذا هو رأى الرافعى فى قرار الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، برغم اعتراف فى المصدر ذاته بأن إلغاء المعاهدة «صمل جليل جدير بالتنويه والتقدير، ويشرف الحكومة التى إقدمت عليه».

هذا هو موقف الرافعي، والذي أظنه يمثل أكثر المراقف شططا وتحيزا ضدالوفد، وهو لا يتسق مع منطق الأمور ولا مع التسلسل التاريخي للأحداث. وقد كانت المطالبة يتعديل نصوص معاهدة ١٩٣٦ قليمة، وكانت وزارة النقرائسي قد طلبت في رسالة إلى وزير خارجية بريطانيا في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥، فتح باب النفاوض لتعديل المعاهدة، وجاء في المذكرة: فإذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحد من استقلالها، فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملتها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التي قصت بقبولها، وحين لم تسفر المفاوصات عن نتيجة، عرضت مصر الأمر على مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ لكنه لم يتخذ قرارا في هذا الشأن.

وفي عيد الجهاد ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ أعلن مصطفى النحاس فى خطبة ألقاها بهذه المناسبة ونشر تها صحيفة المصرى فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٨ ضرورة إلغاء اتفاقيتى ١٩٩٨ وجاوات موالي المرورة إلغاء اتفاقيتى ١٩٥٨ وجاوات الموالي ١٩٤٨ وإعلان سقوط معاهدة ١٩٣٦، وما إن تولى الوقد الحكم فى ١٧ يناير ١٩٥٠ حتى مدأت الحكومة محادثات مع إنجلترا بشأن تعديل المعاهدة، وكان بما قاله النحاس فى خطاب العرش فى السادس عشر من يناير ١٩٥٠ عند افتتاح دور الانعقاد للهيئة النيابية: وترى حكومتى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها كأساس للملاقات المصرية البريطانية، وأنه لا مناص من تقرير إلغائها، ولا مفر من الوصول إلى أحكام جديدة ترتكز على أسس جديدة تقرونها جميعا، ألا وهى الجلاء الناجز الشامل، ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى».

وهذا كله يتبت أن التفكير في تعديل معاهدة ١٩٣٦ و عدم صلاحيتها كان سابقا سنوات على إلغاثها عمليا، وأن موقف الوفد منها ثابت حتى قبل وصوله إلى الحكم، وهذا ينفى «افتصال» حكومة الوفد لفكرة إلغاء المعاهدة كي «تحول الرأى العام من نقد تصرفاتها الداخلية إلى قضية وطنية خارجية بحسب قول الراهمي.

أما حكاية وتقوية الحكومة لمركزها أمام السراى كى لا تمجل إقالتها» فمردود عليها برواية أخرى مناقضة للهناف مهدا أيضا وردها الدكتور محمد حسين هيكل رئيس الأحرار اللمستوريين فى كتابه المدكرات فى السياسة المصرية» الجزء الثانى، إذ يشير الدكتور هيكل صراحة إلى تواطق بين السراى والوفد، عبر عن نفسه صراحة فى انتخاب رئيس الوزراء احسين سرى باشا» شفاهة وعلانية للأستاذ يس سراج اللدين شقيق فؤاد باشا سراح اللدين، وهو ما أدى إلى افوز الوفد بأغلبية ساحقة لم يكن يتوقعها أحد ولم يكن يتوقعها أحد ولم يكن يتوقعها أحد ولم

ويصيف الدكتور هيكل: على إثر ذلك حدث ما تستطيع أن تراه جدا أو تراه مسرحية

أتقن توضيبها، فقد عهد الملك إلى النحاس باشا بتأليف الوزارة فألفها، وأصدر أمره الملكي بتعيين سرى باشا رئيسا للديوان، تم كانت المقابلة الأولى بين بطلي ٤ فيراير.

وكان سرى باشا حاصرا هذه المقابلة ، فإذا النحاس داشا لا يطمع في شيء خلال هذه المقابلة التي طلبها إلا أن يقبل يد الملك .

ويسترسل هيكل: ودهش الذين عرفوا وتساءلوا عن السر في هذا الانقلاب العجيب وعمن أشار به، وهل كان للإنجليز رأى فيه؟

يريد الدكتور هيكل أن يثبت في روايته تلك أمرين:

الأول: أن العلاقة بين الوفد والسراى في هذه المرحلة كانت في أروع حالاتها، بل يمكن القول إنها غير مسبوقة، بما ينبئ بحالة من الوثام والانسجام، لا يحتاج الوفد معها إلى «افتحال» أزمة يؤكد فيها قوته في مواجهة السراى بإعلانه إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كما يقول الرافعي.

أما الأمر الثاني فهو أن الإنجليز هم مهندسو حالة الانسجام تلك ومخططوها.

ومن الواضح أن ما ذهب إليه الدكتور هيكل يدحض تماما رواية الرافعي ويناقضها.

وأما ادعاء هيكل بأن الإنجليز كانوا وراء هذا الوفاق فيبقى استنتاجا محل شك كبير، إذ كيف يخطط الإنجليز لعودة الوفد، الذي يبدو من رواية الدكتور هيكل أنه كان مثلهفا جدا على الحكم، ويسمحوا له بتهديدهم بإلغاء الماهدة؟

وأما حكاية استمطاف النحاس للملك كي يقبل يده، فتبقى مثل أحاديت الآحاد، فراويتها الوحيد هو حسين سرى باشا ولا أحد فيره.

وكما نرى، فإن هاتين الروايتين المتناقضين منحازتان رضم تناقضهما ـ ضد حكومة الوفد وموقفها من إلغاء المعاهدة . وأجدني منحازا، لا إلى رواية صاحب اللكريات ، وإغا إلى ما ذكره الأستاذ طارق البشرى في عمله الرصين «الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/ ١٩٥٧ من إلعاء المعاهدة ، فبعد تحليل دقيق وعلمي للقوى السياسية وعلاقاتها في تلك الفترة ، يقول المستشار البشرى: «بإلغاء المعاهدة اختل التوازن السياسي والشرعي القائم في المجتمع لصالح الحركة الوطنية (. . . .) كان النظام السياسي في مصر منذ ١٩١٩ يقوم على ميزان دقيق للصراع بين الاحتلال والحركة الوطنية ، وبين الملك (جانب الاستبداد) والأمة (الجانب الديمقراطي) ، وإذا كانت معاهدة ١٩٣٦ (وقبلها الالتزام الفعلي للسياسة

المصرية بتصريح ٢٨ فبراير) تمل صيغة هذا التوازن بالنسبة للمسألة الوطنية، فقد كان دستور بعث ميث من مستور المعتل التوازن بالنسبة للمسألة الديمة واطية، وكلا التوازنين يسند بعضهما بعيضًا باعتبار ارتباط الحركة الوطنية بالحركة الديمة واطية وارتباط الاستبداد المحلى بالاستعمار، وجاء إلفاء المعاهدة إخلالا خطيرا بهذا التوازن، شأنه في ذلك شأن إجبار الملك فاروق على التنازل عن العرش سنة ١٩٥٧ مع البقاء الرسمي للدستورة، ويضيف المستشار البريطاني في مصر، وهز شرعية الوجود الملكي ألف في مصر، وهز شرعية الوجود الملكي في ها والجانب الاستبدادي من الحكم للحلى، وأصبح وقوف الملك مع الاحتلال ومع سياسته يشكل تحالفًا غير مشروع ويهدد النشاط الملكي بأنه نشاط خارج الشرعية .

ومازلنا مع الاقتباس المطول من كتاب الأستاذ البشرى: ﴿إِن الْفاء معاهدة ١٩٣٦ لم يكن ضد الإنجليز فقط ولكن ضد الملك أيصا ويتخطى حدوده، وكان يعنى موضوعيا تحدى سلطة الملك وإجباره على الرضوخ ضد إرادته وضد مصلحته (....) وكان هذا المعمل يمثل قمة الكفاح الدستورى للوقد، وهو أن يحيل الملك من خلال مؤسسات المستور ذاتها إلى رمز يملك ولا يحكم (....) وأن تصحح الوزارة المؤيدة من البرلمان المنتخبة انتخابا حراهي صاحبة السلطة من دونه (....) فكان هذا الممل هو التطبيق الأمثل للدستور نفيا للوجود البريطاني ونفيا لسلطة الملك أيضا (...) وتحقق الهدف الأمثل للحكم النبايي هي عمار توري كيو محدد».

معذرة على هذا الاقتباس المطول، لكنني أجده ضروريا، ولا أجد بعده ما يمكن أن يقال.

حريق القاهرة:

حتى الآن، لا يمكن لأحد الجزم عن المسئول عن حريق القاهرة، لكن أكثر التحليلات بؤسا هي تلك التي تشير إلى مسئولية حكومة الوفد، التي كان الحريق سببا في إقالتها، وشهادة وزير الداحلية فؤاد سراج الدين التي يشتها الأستاذ طارق البشرى في كتابه المشار إليه تنفى تقاعسه عن أداء دوره بوصفه مسئولا عن حفظ الأمن والنظام في مصر، وتشير إلى مسئولية لملك الذي تلكأ في الأمر بإنزال قوات الجيش لحفظ النظام، وفي اختبار ذات اليوم لدعوة ٢٠٠ من كبار صباط الجيش للغداء على مائدته، فكان الأمر أقرب إلى احتجازهم بالقصر».

ويشير البشري أيضا إلى ما تردد عن مسئولية منظمة إخوان الحرية التي أنسأها الإنجليز

في مصر خلال الحرب العالمية الثانية لتعمل على استمالة المصريين ضد النازيين، ثم استعملت بعد ذلك في ترويج العداء للشيوعية، وهي المنظمة التي حلتها الحكومة قبل الحريق بأيام، والتي اختفي قائدها «روبرت فاي» في نفس يوم الحريق.

وقد أشار الأستاذ عبد الفتاح حسن إلى مسئولية هذه الجماعة عن الحريق، كما تحدث عن مسئوليتها عن حرق كنيسة بالسويس يوم ٤ يناير ١٩٥٧ ، وكان هدفها كما يقول «اندلاع فنتة بين الأقباط والمسلمين تكون لها أثارها في تفريق الشمل وتريق الوحدة الوطنية (. . .) ولذا لم أرجع إلى القاهرة حتى طلبت من مجلس الوزراء إصدار قرار بغلق حميم نوادى تلك الجماعة وحلها، وقدتم ذلك فورا» .

ويتفق ما انتهى إليه المستشار البشرى مع ما ذهب إليه صاحب الذكريات إجمالا من المسئولية المشتركة للإنجلبز والملك وجمعاعة إخوان الحرية وبعض كبار ضباط الجيس المتواطين مع الملك، بيما ذهب الرافعي إلى مستولية «المناصر الرديتة من الشعب (. . .) والمحتلال الذي أهاج المشاعر العدائية إلى حد الغليان وفقدان الوعي (. . .) وحكومة الوفد بإهمالها القيام بأول واجباتها وهو المحافظة على الأمن والنظام».

وهكذا، يزج الرافعي مرة أخرى بالوفد في حادثة، كان الوفد هو أكثر المضارين منها.

وعلى المنوال ذاته ينسج الدكتور محمد حسين هيكل اللدى يلمح إلى انشغال وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باشا صباح ذلك اليوم بشراء عمارة من شخص يدعى عريضة، الداخلية فؤاد سراج الدين باشا صباح ذلك اليوم بشراء والإحراق وتقاعس رجال البوليس عن أداء مهامهم فيسبب ما أصاب زملاءهم في الإسماعيلية نتيجة لأوامره، ذهب إلى القصر يطلب معونة الجيش لكبح جماح الفوضى وإعادة النظام».

وينهى الدكتور هيكل تحليله بقوله : وزارة تنتهى تصرفاتها إلى هذه الكارثة الفادحة لا يمكن أن تبقى في مناصبها ، ولذلك أقيلت .

وهكذا أيضا لا يجد الدكتور هيكل مسئولا سوى حكومة الوفد وسياساتها.

وأظن أن ما ذكره صاحب الذكريات، والذي جاء متفقا تماما مع ما انتهى إليه الأستاذ طارق البشري بشأن حريق القاهرة، هو الأقرب للمنطق والأدنر للتصديق.

اليسار والوهد

نبيل زكى

في حضل تكريم أقامته نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس لعبد الرحمن فهمي زعيم العمال بمناسبة فوزه في انتخابات مجلس النواب في عام ١٩٧٤ ، ألتي معد زغلول خطاباً، قال فيه:

النرح كثيراً، وأسر كثيراً كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة التي سماها حسادنا طبقة المالية فقط، بل هي منبئة أيضاً، وعلى الأخص، في الطبقة التي سماها حسادنا طبقة العليا المراعاع، وأفتحر أنني من الرعاع مثلكم، ولو كانت حركتنا قائمة على الطبقة العليا وحدها لما قائمة ولي المنبئة الرعاع، وهي الطبقة الاكتشار، ولما انتشر المبدأ الوطني بدون الطبقة الأكثر عدداً في الأمة وليس لها صالح خاص، والتي مبدؤها ثابت على الدوام. هذه الطبقة الأكثر عدداً في الأمة وليس لها صالح خاص، فيه، ولا مصلحة تتنفيها، ولكنها تريد أن تميش ليكون الوطن عزيزاً..».

ومما يلفت النظر إليه أن سعد زغلول يكشف عن صفة من صفات الكتير من أرباب المصالح - الذين يطلق عليهم هذه الأيام كبار الملاك وكبار رجال الأعمال. هي «التقلب» في الوقت الذي ينفي فيه وجود هذه العمفة تماماً عن الفتات الدنيا من الشعب. يقول في نفس خطابه أمام نقابة عمال السكك الحديثية:

«رأيت كثيراً من أرباب المصالح ومن ذوى الوظائف تقلبوا وتغيروا، ولكن الرحاع مثلكم ما تغيروا، ولا بدلوا عقائدهم». . أى أن «الرهاع» بلغة هذا العصر، هم الثابتون على المبلغ.

وللمزيد من الوصوح، علينا أن نعرف أن «الطبقة العالية» من «أرباب المصالح» كانوا يطلقون على أبناء الشعب الكادح في تلك الفترة من تاريخ مصر اسم «الرحاع». وكلمة الرعاع تعنى فرجل الشارع؛ كما تعنى فقراء هذا البلد الذين حرمتهم الأوضاع الاقتصادية والاحتماعية من أي مرايا أو امتيازات . . بل من أي حقوق تؤهل لحياة إنسانية لائقة .

وفي هذا الخطاب . . لا يكتفي سعد زغلول بإعلان الحيازه إلى الرعاع، بل يؤكد أمه ينتمي إليهم.

ويشكل هذا الموقف نقطة انطلاق في علاقة حتمية بين اليسار والوفد.

وعندما انتشر نبأ احتيار مصطفى النحاس خلافة سعد زغلول في سبتمبر عام ٩٩٧ دب الفزع في قلوب سلطات الاحتلال البريطامي وأعوانه

وفسرت صحيفة اوستمنستر جازيت؟ الإنجليزية هذا الشعور بالفزع بقولها:

القد تردد اسم النحاس، وهو من الجناح اليساري للوفد، في حين أن بركات باشا والشمسي باشا يميلان إلى الجناح اليميني».

واعتبر مرامل صحيفة «ديلي تلجراف» البريطانية أن النحاس يشكل خطراً» وأنه يجب التحلير منه، لأن توليه زعامة الوفد يعنى رجوع الوفد إلى سياسة المعارضة الشديدة لكل مسمى لعقد اتفاق بين إنجلترا ومصر، ويعنى أن الوفد قد صرف النظر عن سياسة التوفيق والتهدئة التي يعثلها فتح الله بركات.

وقبل أن يتولى النحاس زعامة الوفد. . كانت قد سبقته سمعته كشخصية متشددة ومتطرفة وتصادمية .

فى عام ١٩٢٦، قام مصطفى النحاس «بك» بزيارة لشخصية تمثل التوجه البساري. أو على الأقل أحد أجنحة البسار فى ذلك الوقت. وهو «المسيو روزنتال، لكى يستطلع رأيه فى صيغة بيان كان حزب الوقد بصدد إصداره(١).

وكان حلم البسار المصرى الدائم أن يلجأ حزب الوفد إلى الجماهير، وأن يقوم، تبماً لذلك، تحالف وطنى ديمقراطى يضم كل القوى الساعية إلى التحرر من الاستعمار والطالبة بالدستور واحترام إرادة الشعب.

وظلت نقطة الانتقاء الرئيسية بين الوفد واليسار هي الربط الوثيق بين معركتي التحرر الوطني والديمقراطية . وكان هذا هو الموقف الأساسي والأصيل لليسار المسرى، وهو موقف ينبع من متطلبات ومقتضيات النضال الوطني للشعب المصرى . غير أن القوى البسارية العالمية كان لها رأى آخر وقد حاولت أن تؤثر - بوجهة نظرها -على البسار المصرى .

ففى عام ١٩٢٥ تحدث الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين عن قضية المستعمرات موضحاً أنه في بلد مثل مصر والصين ايتعين على الشيوعيين السعى لتأميس كتلة ثورية من العمال والبورجوازية الصغيرة.

هي مؤتمر والكومنترن،

وفي مؤتمر الكومترن (رابطة الأحزاب الشيوعية العالمية) السادس عام ١٩٢٨ توصل المشاركون إلى أن البورجوازية الوطنية الصينية قد انتقلت بصورة نهائية إلى معسكر الثورة المسادية، وأن حرب الكومتتاج (الحزب الوطني الحاكم في الصين) يمثل تحالف الملاك الزراعيين والرأسماليين الكومبرادور (وكلاء الشركات الأجنبية) ما يعنى أن طبقة الملاك والرأسماليين تخون الثورة الوطنية المديمقراطية وتنحاز إلى القوى الأجنبية المحادية للوطن.

والخطأ الفادح الذي وقع فيه االكومتين، هو التعميم، إذ تصور المشاركون أن ما ينطبق على الصين والهند مشلاً لابد أن ينطبق على مصر، ومن ثم فإن على اليسمار المصرى من وجهة نظر االكومتيرن، أن ايركز جهوده على شن حرب لا هوادة فيها ضد حزب الوفده!

وقد تطورت فكرة ستالين، في وقت لاحق، لكي يؤكد عليها في عبارة شهيرة، جاء فيها: «إن البورجوازية قد ألقت راية الاستقلال الوطني في الوحل، وعلى الطبقة العاملة أن تلتقط هذه الراية وتدافع عن الاستقلال حتى النهاية». غير أن اختلاف الظروف بين الصين ومصر لم يكن في حاجة إلى بيان.

موقف مستقل:

ورفض الشيوعيون المصريون فكرة ستالين منذ وقت مبكر.. وهو ما فعله الشيوعيون الصينيون، في وقت متأخر، بعدانفجار الخلاف بينهم وبين القيادة السوفيتية في السينيون، في وقت متأخر، بعدانفجار الخلاف بينهم وبين القيادة السوفيت قدموا لهم فمشورة رديشة خلال الثورة الصينية. وقد تخيطت هذه المشورة بين دعوة الشيوعيين الصينيين إلى دخول حزب الكورة الكينة.

وظهرت وجهة نظر أخرى في احتماعات مؤتمر الكومترن السادمي، تقول: وإنه لا يمكن شن حملة ضد حزب الوفد في الوقت الذي يخوض فيه هذا الحزب، تحت زعامة مصطفى النحاس، معركة الدفاع عن الدستور:

وأكد الشيوعيون المصريون في القاهرة أنه لا يوجد تحالف مع قيادة حزب الوفد، وإنما عمل مشترك مع قواعده. ولكن «الكومنترن» وفض هذا الموقف واعتبره الوجها انتهازيا»!! وانتهى الأمر بقطع العلاقة بين الحزب الشيوعي المصرى والكومنترن والاتحاد السوفيتي. وصدرت الموسوعة السوفيتية عام ١٩٣٦، وهي تضم أسماء الأحزاب الشيوعية في العالم، ولم يكن من بينها الحزب الشيوعي المصرى(٢).

والمؤكد أن «المشورة» أو «التوصيات» التي كان «الكومترن» يقدمها للأحزاب الشيوعية في أي مكان من المالم-والتي لا علاقة لها بواقع البلدان التي توجد بها هذه الأحزاب. صاهمت في تدمير تلك الأحزاب وتصفية نشاطها، وهذا هو ما حدث بالفعل لليسار المصرى في الثلاثينيات.

تراجع وعزلة،

كان اليساريون المصريون يشعرون دائماً بأنهم أقرب إلى حزب الوقد. . منهم إلى الحزب الوطني رغم أن الأخير كان، وفقاً لتحليلهم الطبقي «حزب مثقفي البورجوازية الصغيرة الراديكاليين.

ولم يستطع هؤلاء الملتفقون الراديكاليون؟ من اليسار اللجوء إلى الجماهير الشعبية، ولم يستطيعوا الاتصال بها، بينما استطاع الوقد أن يتصل بالجماهير وأن يحرك متساعرها ونشاطها السياسي. أما «الراديكاليون»، من أعضاء الحزب الوطني، فقد ساعدوا الرجعية عام ١٩٢٨ في معركتها ضد الوقد، وبعد أن تحقق النصر للرجعية ذهبوا جميعاً إلى أوروبا . . للراحة 11

غير أنه في عام ١٩٣١ صدر «برنامج عمل الحزب الشيوعي المصرى» وكان شديد التطرف. . ويتفصل تماماً عن الواقع المصرى.

لقد احتبر البرنامج أن حزب الوفد هو احزب البور حوازيين والملاك الزراعيين من الوطنيين الإضابية المناسبة المناسبة المناسبة الأغنياء الوطنيين الإضابية المناسبة المناسبة

ثورة الشعب إلى التواطق؛ إلى درجة كبيرة، مع الذين يستعبدون مصر طمعاً في أن يحصلوا في القابل على بعض الفتات؛ !!

ويملق الدكتور رفعت السعيد على هذا البرنامج بقوله: «إن كوادر الحزب قاوموا لعدة سنوات موقف «الكومنتون» ولكنهم ما لبثوا أن استسلموا تماماً عي النهاية»^{(٣٧}.

وكان من الطبيعي أن ينتهي حزب يصدر مثل هذا البرنامج إلى عزلة كاملة عن أبناء الشعب.

ويعود د. رفعت السعيد في كتابه الصادر عام ٢٠٠٢ ليتناول سكل إيبجابي العلاقة بين «الطليعتين»: الطليعة الوفدية والمنظمة الشيوعية «طليعة الممال». وكيف أثبتت «الطليعة الوفدية» وجوداً فاعلاً في الحياة السياسية المصرية (٤).

الطبقات الوسطى والفقيرة،

ولم ينغطر على بال المشاركين في اجتماع الكومنترن أن يسألوا أنفسهم لماذا بقى جزء من البورجوازية المصرية في الوفد؟ ولماذا لم يتفاهم هذا الجزء سريعاً مع المستعمر وغسك بالوفد وبالحركة الوطنية؟ السبب هو أن هولاء، سواء من كبار الملاك أو متوسطيهم والتجار، كانوا يشعرون بمدى تحكم الاقتصاد الأجنبي في ثرواتهم وأعمالهم، وكذلك تحكم البنوك المقارية والمسارف والشركات، وبخاصة تلك التي تتعامل مع التجار وتقرض عليهم أسعارها وتتحكم في أرياحهم وتحد من توسعهم، ولذلك وتفت البورجوازية الولدية، في المسكر المناهض للمستعمر بسبب التناقض في المساح.

كللك فإن الكتل الوفدية تستمد تكوينها من الطبقات المتوسطة والفقيرة، وهي الطبقات المتوسطة والفقيرة، وهي الطبقات التي تضم فثات متباينة من الفلاحين وصغار الملاك وصغار المتجار والمنتجين وصغار أصحاب المهن الحرة وعمال المدن والحرفيين، وقد استمر نضال الطبقات المتوسطة منذ عام ١٩١٩ على مدى ثلاثين عاماً في سبيل الاستقلال ودفاعاً عن المديمقراطية المياسية وضد طفيان السراى، ومع استمرار المواجهات والمعارك ارتفعت جماهير الطبقة المياسية الوفدية إلى مستوى أعلى من النضائية، وخاصة بعد أن انتهت الحرب بهزيمة الفاشية وانتشار مبادئ الحرية والاستقلال والاشتراكية، ويده نزول العمال الواعين إلى المياسي.

وكان لابدأن يضع اليسار المصرى في اعتباره، في سنوات لاحقة، أن الدفاع عن

الديمقراطية ومكافحة الرجعية دفع بجماهير الطفة الوسطى الوفدية إلى خطوات أبعد من أجل النصال في سبيل تحقيق العنالة الاجتماعية وتمثلت حماسة الكتل الوهدية للآزاء والشعارات الانتراكية في ضغطها على صحيفة «الوقد المصري» التي تحدثت في حماسة عن «اشتراكية الوفدة وهاحمت «الباشوات الرأسماليين» وأيلت مطالب العمال ونشرت بياناتهم وشكاواهم ، كما اعتنق بعض الوقديين المبادئ الاشتراكية . وتبلورت حماسة التيار الوفدي المطالب بالعدالة الاجتماعية في تضامن الطلبة الوفديين مع العمال في «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» وفي تعاومهم مع البساريين في الحامة ، وفي احتفال الصحف الوفدية بعيد أول مايو (اللوم العالمي) .

وهذا الحماس للنيمقراطية وللعدالة الاجتماعية هو الذي جعل من الطبقات المتوسطة التواقة إلى الحرية، ألد أعداء الحركات الفاشية، حاصة حركة الإخوان المسلمين، وهو الذي جعل الطلاب والشبان الوفديين يخوضون في بورسميد وبعض الأقاليم معارك دموية مسلحة ضد الإرهاب الإخواني، وأدى هذا الدفاع عن المدالة الاجتماعية ومناهضة الفاشية إلى التقريب بين جماهير الوفد والطبقة العاملة، عاجعل من جماهير الوفد حافاء طبيعيين لهذه الطبقة العاملة التي تشقى بخطالم الحكم الوليسي (٥).

الدور الوطئى للوطده

وقد انفرد تيار من الحركة اليسارية المصرية بتقديم تحليل شامل لحزب الوقد. إنه التيار الذي حمل في البداية اسم «الفرجر الجديد» و«الطليحة الشحيية للتحرر» ثم اسم «الديمقراطية الشعبية»، ومعدها «طليعة العمال»، التي تحولت في عام ١٩٥٧ إلى «حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصرى». إنه التيار الذي ترعمه في البداية أحمد رشدى صابح، ثم أبوسيف يوسف.

وكان أكثر التحليلات تفصيلاً وشمولاً هو الذي قدم في عام ١٩٤٧ تحت عنوان
هموقفنا من الوفدة، وجاه فيه ٢٦٠، وإن تحليلنا للوفد يختلف عن التحليل الذي يقدمه
بعض الاشتراكبين، ذلك أن بعض الاشتراكبين المصريين يتبعون طريقة خاصة في تحليلهم
للوفد وغثيله الطبقي، فيقولون إن الوفد حزب يمثل أصحاب الأملاك، وأن البارزين فيه
هم من كبار ملاك الأرض، ويستنتحون من ذلك أن الوفد لابد أن يشتد في عدائه
للاشتراكية، ومن ثم يتمين على الحركة الاشتراكية ألا تدخل معه في حلف أو تتعاون
معه، وأن تقف مته موقف الحياد على أكثر تقدير؟

ويسجل التحليل الموقف التالي:

٩. . ونحن تختلف مع هذه الطريقة في التفكير ، لأن نقطة الانطلاق عندنا في تحديد الموقف من الوفد هي النظرة التي نكونها من دراستنا لمشاكل السياسة المصرية ، وفي الوقت نفسه ، ننطلق من أن الاشتراكي المصري يجب ألا يختلف اختلافا أساسيا وجوهريا عن المجاهد الوطني الديمقراطي المصرى، فنحن نرى أن المعركة الكبرى التي يخوضها الشعب ، وبالتالي الطبقة العاملة ، هي الآن ، وفي الوقت الحاضر ، ورجا لمدة قد تطول . هدام المركة ليست معركة الاشتراكية ، وإنما هي معركة الاستقلال والديمقراطية ، وهي معركة الاستعلال والديمقراطية ، وهي معركة الاستعلال والديمقراطية ، وهي ولكي يتم إيعاد الفتات العليا المالكة عن الحكم . . فهذا هو المقياس الذي نقيس به سلامة ولكي يتم إيعاد الفتات العليا المالكة عن الحكم . . فهذا هو المقياس الذي نقيس به سلامة الحلساسياسي العام . . فأين يقف الوفد من هذه المعركة؟ » .

هنا يطرح التحليل اليساري نقطتين، واحدة عن الدور الوطني للوفد، والثانية عن التكوين الطبقي للوفد.

أما عن الوفد ودوره الوطني الديمقراطي، فإن التحليل يبدأ من الجذور، فيقول:

«كان الوفد دائماً منذ تأسيسه في جانب الحركة الوطنية الليمة واطية على وجه العموم، ولم يكن في جانب الاستحمار أو الرجعية . فالوفد هو الذي قاد الحركة الوطنية الليمقراطية منذ ثورة ١٩٩١ ، وغت قيادته حصلت البلاد على الدستور وعلى معاهدة ١٩٣٦ ، وكان الوقد هو الهيئة السياسية الوحيدة التي طالبت بالإصلاحات الاجتماعية : همحاربة الأمية ونشر الخدمات الصحية في الريف والاعتراف بالنقابات ومجانية التعليم والفريبة التصاعدية . . إلخ، ومنذ ١٩٤٤ ، عارض المفاوضات التي دخلها المهد الحاضر مع الإنجليز ، وطالب بنقل قضيتنا إلى للحافل الدولية، وأيد الحركة الوطنية في السودانة .

ويستخلص التحليل من هذا العرض لواقف الوفد: «إن مجموع ما قدمه هذا الخزب، منذ تأسيسه، يوضح أن الوفد لا يقف بجانب الحركة الوطنية الديمقراطية فحسب، بل إنه من صميم هذه الحركة، ولو أننا نظرنا إلى التأييد الجماعيرى الضبخم الذي يتمتم به الوفد لاقتنعنا عاماً بأن الموفد حليفنا، لأنه يمثل القسم الأكبر والضبخم من الحركة الوطنية الديمقراطية».

وينتقل التحليل اليساري إلى النقطة الثانية التي أثارت أوسع جدل في صفوف اليسار

المصرى، وهى الصفة الطبقية للوفد. فالمعروف أن التعريف الدى يقدمه اليسار للحزب السياسي أنه طليعة طبقة معينة تتولى الدفاع عن مصالحها، ولذلك لم تقتنع فصائل البسار بأن الحزب يمثل مجموع الأمة المصرية. . وأخذت تفتش عن المسالح الاجتماعية التي يدافع عنها هدا الحزب. و فلاحظ في هذا الصدد أن التحليل اليسارى المشار إليه يتميز بقدر كبير من الموضوعية والمرونة.

يقول التحليل:

«إن النقابي الاستقلالي والاشتراكي يثيران، على السواء، مسألة طبقية الوفد. ونقول للرماح النقابيين «الاستقلاليين»: إن طبقية الوفد موجودة ولا سبيل إلى إنكارها، وإن إمكان انقلاب الوفد ضد الحركة الاشتراكية هو شيء موجود على الأقل - كفرض نظرى، وإن في عداء سمد زغلول للحزب الشيوعي، وفي محاربة الحكومة الوفدية الأخيرة (٤٤٢) للحركة الاشتراكية دليلاً على قيام هذه الإمكانية، لكننا لا نرى أن هذا يكفى لكي نقف من الوفد موقف الحياد . . الذا؟».

ويرد التحليل اليسمارى على السؤال المطروح، على النحو التالى: «لأن طبقية الوفد» مهما كانت مهمة فى الوقت الحاضر، لا يمكن مقارتها بذلك الدور الوطنى الديمقراطى المظيم، وهذا هو الذى يهم، فى المرتبة الأولى، الطبقة العاملة والحركة الاشتراكية،

أى أن هذا التحليل يعتبر أن الأولوية القصوى يجب أن تكون للمعركة الوطنية التي يلعب فيها الوفد هذا الدور العظيم، وتأتى في المحل الثاني قصية الاشتراكية.

ويضيف التحليل ما يطمئن القلقين من عناصر الحركة الاشتراكية على مصير القضايا الاحتماعية ومذكراً بما حققه الوفد نفسه في هذا المجال . فيقول:

«إن الزملاه النقابيين «الاستقلاليين» يقولون إن الطبقة العاملة سوف تكافح للدفاع عن مصالحها اليومية مهما كانت الظروف، وسواء كانت في الحكم حكومة رجعية أو حكومة ديمقراطية، وهذا قول صحيح، لكن الطبقة العاملة تتحصل على مطالبها بكيفية أشمل وأوسع وأثبت، إذا كان في الحكم حكومة ديمقراطية...»

هذا هو الدرس المهم في هذا التحليل. إن هناك فارقاً كبيراً بين النضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة ديمقراطية، والنضال من أجل هذه الحقوق في ظل حكومة رجعية أو ديكتاتورية ومعادية للشعب. وهذا ما كان يجب إيضاحه لهؤلاء الذين كانوا يخشون من «دومان» اليسار داخل حزب الوفد، ونقدانه لهويته واستقلاليته .

وهنا يجيء دور التذكير بحقائق مهمة. يقول التحليل:

«... و لتنذكر القفزة الهائلة التي تفزتها الطبقة العاملة أثناء الحكومة الوفنية الأحيرة، وهذه التغذية الأحيرة، وهذه التفزة لم يتها في الوقت نفسه تلك الحكومة على الطبقة الممالية، أي أن النضال الوطنى الديمقراطى الذي نقوم به الوفد يدفع بالطبقات الشعبية جميعاً إلى الإمام دفعة لا يمكن أن يزيلها أو يمحو أثرها ضغط الوفد على الطبقة العاملة، إلا إذا تغيرت الظروف تغييراً كاملاً (٧).

التحررقبل الاشتراكية،

ويكتسب هذا التحليل اليسارى للموقف من الوفد أهمية خاصة لأنه يؤكد على أن الطريقة الوحيدة لتثبيت المكاسب الممالية هى أن توجد حكومة ديمقراطية وأن تستقل مصر، كما يؤكد على أن تحقق الاستعمار مصر، كما يؤكد على أن تحقيق الاستعمار والرجية أولاً، وأن واجب الاشتراكين هو أن يلقوا بأنفسهم إلقاء كاملاً في غمار العمل الوطني بالا تردد. حيث إن المستوى الجديد الذي وصل إليه الكفاح الوطني يجعل من الطنية. أكثر فأكتر حداداً ذا مضمون اجتماعي، ويطبيعة الحال فإن الحكومة الليمة اطبقه المنار إليها، لإبدأن تكون حكومة وفئية.

وفى فقرة لاحقة يلفت التحليل البسارى النظر إلى أنه رغم أن الوفد كان هيئة قومية وطنية بأوسع معانى الكلمة ، إلا أنه بين نشأته وبين توقيت صدور ونشر هلا التحليل تاريخ بأكمله . . «انسلخ عن الوفد الكثيرون مع غو مصالح طبقية متناقضة داخل الوفد، وكانت الاستقالات من اليمين (المقصود أن العناصر اليميئة فقط هي التي كانت تخرج من الوفد)، الأمر الذى لم يكن يضعف الوفد بل يقويه . زد على ذلك أن جهاد الوفد الوطني كان يرتبط دائماً بجهاد ديمقراطي . لقد كان يطالب بالاستقلال والدستور، ونراه اليوم يضع في رأس مهامه الكفاحية إسقاط الحكم الرجعي الحالي».

تأييد وتقوية:

هنا يتوصل التحليل إلى تتيجة بالغة الأهمية:

«السير مع الوفد في اتجاه وطني يشمل السير معه في اتجاه طبقي»، أي أن الكفاح صد المستعمر الأجنبي لا يستمر دون أن يتجه إلى العدو الناخلي. . أو الطبقي.

وعلى هذا الأساس، فيإن الموقف من الوفند. كــمـا يحــددالتــحليل. هو مــوقف التحالف. قبل إن هذا لا يكفى، وإنحا يجب أن يكون موقفنا من الوفد التأييد والتقوية.

ويسترعى الانتباء أن هذا التيار اليسارى يرى أنه بالدرجة التي يكون فيها الوقد قويا وصلباً في كفاحه صد الرجعيين، فإنه سوف يفسح للجال أمام الحركة العمالية، ويتخذ موقفاً ضد من يضغط عليها، وبالمثل، فإنه بدرجة اشتراك الطبقة العاملة واليسار في الحركة الوطنية الديمقراطية، سيمتنم على الوفد أن يضغط على الطبقة العاملة أو أن يضيق أفقها ويحدد نضائها ويغرض نفسه عليها.

وبعبارة أخرى، فإن اتجاه اليسار إلى تأسد وتقوية الوفد إنما يعنى تأييد وتقوية الجانب الوطنى الديمقراطي للحزب والحركة الوطنية الديمقراطية عموماً. وهذا التأييد والتقوية شرطان ضروريان لقطع الطريق على الفاشية في مصر أى طريق على ماهر وحسن البنا وأحمد حسين.

ويعزو اليسار محاولات تأسيس الفرق الفاشية المسلحة في مصر إلى سبب واضيع هو أن الوفد والوفديين لم يشتركوا فيها وعارضوها وقاوموها.

ولا مجال للخوف من أن تقوية الوفد ستجعله فقويا» في تمسف ضد الطمقة الماملة، والمكس هو الممحيع، لأن تقوية الوفد ستكون حتماً على حساب نفوذ اليمينين وفي صالح تيار التقدم. فالقوة هنا تعنى إضعاف الاتحاه المامدي لليسار وللطبقة العاملة، وهذه التقوية تفتح المجال أمام الجناح اليساري للوفد ليكون أكثر جرأة، كما أنها ستفتح المجال للمناصر اليمينية لكى تصبح أكثر يمينية وتخلفاً ولا تجد مفرا من الانشقاق على الحزب أو على الأقل يمكن شل مناوراتها بعد أن ينكشف دورها في إضعاف الوفد. . لحساب خصومه السياسيين وكذلك دورها في التواطة مع الإنجليز أو السراى ضد الوفد.

كان اليسار يدرك أن هناك ضرورة عاجلة وملحة لإحباط تدايير الاستعمار وأعوامه، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا اجتمع شمل الوطنيين المخلصين، خاصة أن الحركة الوطنية تضم قوى نامية تملك المستقبل، والواجب الوطني يحتم أن تتكتل هذه القوى وتحتشد ضد الاستعمار حول خطوات وطنية وبرنامج ديمقراطي، وحول رفض المهادنة والمساومة مع أعداء الوطن والشعب. وها هي ذي قوات الشرطة تحاصر النادي السعدي (المقر الرئيسي لحزب الوفد) وتلقى القبض على العناصر النشطة عدخروجها من النادي. . كما تحاصر الجمعيات الثقافية البساوين، ويجرى تقديم الصحفيين الوفديين للمحاكمة ، وكذلك الفكرين البساويين، ولم يعد أمام القوى الوطنية المعارضة إلا أن تتحد لمقاومة الاستعمار وانتزاع الحريات السياسية والنقابية وإنقاذ الوطن.

مظلة للجميع:

وفى عام ١٩٤٧ اتهمت إحدى الصحف. . واحداً من المقرين إلى مصطفى النحاس، وهو الدكتور محمد مندور، رئيس تحرير «الوفد المصرى» بأنه كان وسيطاً بين حزب الوفد و «الكومنترن» وأنه أسهم فى تحرير «سيشاق» بين الوفد و «الأعية التالشة» (الشيعة) ا ١١/١)

وفي عام ١٩٥٠ وفض الملك فاروق اعتماد كشف بأسماء أعضاء حكومة التحاس لاعتراضه على شخص الدكتور طه حسين بحجة أن اأفكاره يسارية، ولكن النحاس أبلغ الملك أن طه حسين هو داهم الاسماء، في قائمة الوزراء، وأن حذف اسمه «مستحيل»، وتشبث التحاس بموقفه. . مما أضطر الملك إلى التراجم.

وعندما تولى إسماعيل صدقى رئاسة الحكومة عام ١٩٤٦ حاول أن يلفق للوفد تهمة «العمالة للشيوعية الدولية»، ويعلق الزعيم الوفدي الراحل إبراهيم فرج على ذلك بقوله:

«لا يوجد في الوفد شيء اسمه عمالة بتاتاً. الوفد كان يضم عناصر سارية. و فدية قبل كل شيء ، وكان عزيز ميرهم عضواً بارزاً في الهيئة الوفدية وفي طليمة المنادين بالاشتراكية .. و الميئة السياسية . أنه بالاشتراكية .. إن ميزة الوفد في الماضي، وفي المستقبل . إذا عاد إلى الحلبة السياسية . أنه مظلة تجمع كل هذه التيارات المختلفة التي تذوب داخلها وتنتهى إلى هدف واحد هو خدمة مصر، أما المذهب المختلفة ، فإنها تلتقي في النهاية على هذا الهدف الواحدة (٩٠).

والطريف أن إبراهيم فرج نفسه تعرض على يد قادة يوليو ١٩٥٢ للاتهام بالتعاون مع الشيوعيين، وعندما وجد نفسه أمام المحكمة وجه السؤال إلى من يحاكمونه: ما هي حكاية الشيوعيين؟

ففالوا له: «أنت مش ترافعت عن يوسف حلمي؟ وكان يوسف حلمي. وهو شيوعي. معتقلاً، وأرسل مع أحد أقربائه رسالة من داخل السجن إلى إبراهيم فرج يقول فيها: «لن

يترافع عنى أحد غيرك؟ . ووافق إبراهيم فرج لأن يوسف حلمى صديقه، وترافع عنه، والغت المحكمة قرار الاعتقال.

وسأله من يحاكمونه: وعبدالمحسن حمودة؟

وقال إبراهيم فرج إن حمودة مقدم لمحكمة الجنايات بتهمة توزيع منشور شيوعي في كلية الهندسة وعندما قرأت التحقيق وأجريت تحرياتي تبين أن عبدللحسن حمودة حضر من الخارج بعد دراسته وطلب تعيينه معيداً في كلية الهندسة، وذهب إلى مسجل الكلية ليستوفي أوراقه وهذه شهادة المسجل وفوجع بأن المنشورات موجودة في الغرفة .

ورغم أن المحاماة هجدة، على حد تعبير إبراهيم فرج، وأن واجبه هو الدفاع عن المتهم. فقد وجد نفسه متهماً بأنه يمارس مهنته!

وعندما وجه حسنين كروم سؤاله إلى إبراهيم فرج عما إذا كانت قد حدثت اشتباكات أو حلافات بين الوفديين والشيوعيين، قال الزعيم الوفدى: «لم يحدث، والشيوعيون أذكياء» وسياستهم في كل مكان هي التماون مع الديمقراطية وتأييد الزعامة الليبرالية المعارضة للحكم الشمولي»(١٥٠٠).

لقد وجدت الطليعة الوفدية داخل حزب الوفد كتعبير عن أكثر العناصر الوفدية شعبية ويسارية.

وكان لتأييد اليسار دور في مساعدتها على أن تتهج سياسة أكثر عمقاً وجدرية تجاه القضايا السياسية والخزيبة . إنه عمل جماهيرى طويل وشاق، ولكنه حتمى لأنه يفتح المجال لقوى سياسية تتحرك في اتجاه تغيير التوازن السياسي المتيق لإخراج الحركة الوطنية الليمقراطية من الموقف الذي وجدت نفسها فيه منذ عام ١٩٢٣ .

كانت القاعدة الوفدية في لجان الطلبة والشباب قد بدأت تشكل قيادتها الخاصة منذ تصاحد الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (عام 1920)، وظهرت هذه القيادة أول ما ظهرت في صفوف الطلبة والشباب كتيار يتبع رسميا القيادة التقليدية، ولكنه يحاول في الوقت نعسه أن يؤكد ذاتيته واستقلاله، وأن يكون أكثر منطقية في مواقفه السياسية بالنسبة للحركة الوطنية وبالنسبة للتيارات الاشتراكية. وإذا كان هذا التيار قد ظهر أول ما ظهر في صفوف كتل الطلاب والشباب الوفديين، فإن ذلك يرجم إلى أن هذه الكتل باشرت الكفاح الفعلي، وكانت أكثر احتكاكاً بكتل الشعب والتجمعات العمالية وأكثر تأثر آبالأفكار الاشتراكية (١١).

واليسار الوفدى، سواء في تومه السياسي قبل ٩٣٦ الذي كان يقوده الأفنلية . أو في ثوره الاجتماعي بعد ذلك بقيادة محمد مندور وعزيز فهجي، كان العنصر الديناميكي في الحزب الكبير . . وكان له وجود حقيقي في الشارع المصري (١٢).

في بدايات عام ٤٩٤٤ ، انتقلت قيادة الطلبة الوفديين - كتنظيم يرتبط بتقاليد الوفد في الدفاع عن الدستور والحرية والاستقالال إلى الطالب مصطفى موسى الذي التحتق بكلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٤٢ ، والذي عرف بمواقفه الوطنية المتشددة وميوله التقدمية .

وخلال المؤقر الطلابي الذي حصره صبرى أبوعلم، سكرتير عام الوفد وورير العدل انذاك ، لإعادة تنظيم لجان الوفد في الأقاليم إلى جانب تنظيم لجان الطلبة الوفديين بالجامعة والمدارس . . برزت شخصية الطالب مصطفى موسى عندما تناول سياسة الوفد مانتقادات واعية فيما يتعلق بالمسألة الوطنية وقضية العدالة الاجتماعية .

وخلال هذا اللقاء، الذى تم بين الجنة الطلبة وسكرتير عام الوفد، طالب مصطفى موسى باستقلالية اللجنة ومواقفها بعيداً عن توجيهات قيادة الوفد. وعقب ذلك اللقاء الماصف، تولى مصطفى موسى زعامة لجنة الطلبة الوفديين. وبعد إقالة حكومة الوفد فى أكتوبر \$ 194 ، بدأت القيادة الجديدة للطلبة الوفديين وشباب الخريجين تعبر عن نفسها وتواجدها على الساحة (١٣٦).

وكانت قيادة القاعدة الوفدية، التي تتخذ موقفاً يساريا، قد بدأت تظهر من خلال اشتراكها في «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال»، وفي تكوين «لجنة القاهرة للتأليف والنشر»، التي أصدرت مجموعة من الكتب الديمقراطية.

وتزايدت قوة تأثير هذه القيادة الجديدة داخل حزب الوفد بعد أن لعبت دوراً وتيسيا ومهما في قيادة الحركة الوطنية في البلاد بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ حين قررت بنفسها أسلوب النضال الوطني ضد الاحتلال والقوى الرجعية داخل البلاد، وكانت في قيادة كل التحركات الشعبية .

وبرزت إلى جانب مصطفى موسى، أسماء عبدالرؤوف أبوعلم والدكتور محمد مندور والدكتور عزيز فهمي وأحمد عبدالجواد وأمين الكاشف وحنفي الشريف ورفيق الطرزى وأحمد كمال عبدالرازق وإبراهيم طلعت والدكتور محمد بلال وعداللطيف المردملى وأحمد عمده حسنين ووجيه راضى وحامد طلبة صقر وعبدالمحسن حمودة وهخرى مفتاح وسيد البكار وأحمد طرباى وهاير عزت وحسن صدقى وأحمد الخواجة وأحمد البلقينى وحمال عتر ومحمود حسين. وغيرهم.

وكان من نجوم «لجنة القاهرة للتأليف والشر»، التي لعبت دوراً حيويا في الطليمة الوفدية، كل من أبوسيف يوسف وأحمد رشدي صالح وسميد خيال وتعمان عاشور وصادق سعد. . وهم جماعة «الفجر الجديد» (اسم المحلة اليسارية الناطقة باسم «الطليمة الشعبية للتحرر» التي أغلقها إسماعيل صدقي في يوليو ١٩٤٦).

وعدما رفضت وزارة الداخلية منع تصريح لشباب الطليعة الوفدية لإصدار صحيفته . . اتفق الشباب مع إبراهيم الرويي المحامي أحدا على صحيفته . . اتفق الشباب مع إبراهيم الرويي المحامي أحد اعصاء الهيئة الوفدية ابتداء من تحويل مجلته إلى «رابطة الشباب» التي أصبحت لسان حال الطليعة الوفدية ابتداء من المعدد ١٥٤ الصادر في ٢٠ مارس ١٩٤٧ حتى بهاية ديسمبر من نفس العام كما احتجبت الصحيفة عن الصدور بين منتصف مايو ، ونوفير ١٩٤٧ .

كان التبار اليسارى الذى عرف باسم «الطليعة الشعبية للتحرو» ثم «الديمقراطية الشعبية» و بعدها «طليعة العمال» . قد دعا أعلب أعضائه للانضام إلى اللجان الوفلية التامعة لأحياثهم وعمارسة نشاطهم في «البيئات الوفدية» ليس بهدف أن يصبحوا وفديس أو ينتهحوا طريقة الوفد في التفكير . ولكن-كما أشرنا من قبل للاعم الحركة الوطنية الليمفراطية والجناح اليسارى داحل الوفد

وكما يقول الدكتور فرج فودة. . ففإن وجود الأجنحة داخل الوفد لا يعنى التمزق، وهو ضمان الحرية في عرض الفكر وضمان الديمقراطية في اتخاذ القرار،(١٤٠).

ورغم أن الطليعة الوفدية لم تكن تسيوعية أو حنى اشتراكية محددة المدام، فإن تحسكها بخط الوفد الديمقراطي الأصيل مضافاً إليه مطالب العدالة الاجتماعية . . أتار الفزع الشديد في صفوف القوى الموالية للإنجليز والأمريكيين والقصر الملكي، عما حمل أعضاء الطليعة الوفدية يتعرضون لموجة من المطاردات المتلاحقة من الحكومة والبوليس السياسي بعد أن شنت القوى المعادية هجمات مروعة أدت إلى تعطيل قرابطة الشساب، والقبض على أغلب قيادات للجموعة

وكامت القوى المعادية تتربص بالقيادات الوفدية اليسارية منذ تصاعد موجة الحركة

الوطنية في عام ١٩٤٦ حتى إن إسماعيل صدقى اتهم اللجنة الوطنية للطلبة والعمال بأن لها هدفاً مستتراً هو الترويج للشيوعية ، وزعم بأن مجلة «البعث» التي كان الدكتور محمد مندور يصدرها هي مجلة الوفدية شيوعية»!

ومع أن السيدة «ملك عبدالعزيز»، الشاعرة المعروفة الراحلة وزوجة الدكتور مندور، كانت تنهم عناصر يمينية وفدية نأنهم أعربوا عن قلقهم للنحاس من محمد مندور.. وقالوا له: «إلى أين يسير بنا هذا الرجل؟ - أي مندور.» وإلا أن السينة ملك عبدالعزيز السادت بموقف النحاس من مندور وبأنه كان يبدى إعجابه بقالاته الوطنية ويشجعه على الاستمرار في توجيه النقذ غير المباشر إلى الحزب(١٥٠).

خطوط رئيسية

ويقول أبوسيف يوسف إن كل من يتتبع نشاط القيادة اليسارية (الطليعة الوفدية) في صحفها ويباناتها يدرك تماماً مدى الهوة التي تفصل بينها وبين اليمين الوفدى، وتكفى الإشارة، من وجهة نظره، إلى أن «رابطة الشباب» وسمت الخطوط الرئيسية لسياسة الوفديين اليساريين، ومن ذلك:

١ ـ تأييد الطبقة العاملة في كفاحها ضد أعداثها .

- في السياسة الداخلية * لم تكن تهادن الرجعية لحظة واحدة، وكانت أول صحيفة وفدية
 تتخد موقفاً حاسماً صريحاً ضد السراى تمثل في تجاهل أخبارها.

والمناسة الخارجية: تعاطفت مع دول الديمقراطية الجديدة وحركات التحرر الوطنى
 في اليونان وإندونيسيا والصين، وكانت تهتم بنشر مقالات وأنجبار عن الشرق العربي.

والمعروف أن كلا من أبوسيف يوسف وريمون إبراهيم دويك (من قيادات اليسار) تولى المسئولية عن العمل اليومي التقيذي في سكرتارية تحوير «وابطة الشباب» مع المشاركة في الكتابة والمساهمة في مناقشة الترجه العام للمجلة .

وقد فتحت قرابطة الشباب، صفحاتها لأقلام يساريين، مثل أحمد رشدى صالح، الذي كان يوقع أحياناً باسم قصمر حامدة وعبدالرحمن الشرقاوي وسميد خيال وسمد ليب ومحمود توفيق والدكتور محمود القويسني، كما ظهرت فيها مقالات لكتاب تقدمين، مثل المدكتور راشد البراوي المدرس بكلية التجارة بجامعة القاهرة، في ذلك

الوقت، والذكـــتـور لويس عــوض المدرس بكليــة الآداب (الذي كــان يكتب سلسلة موضوعات بعنوان «أبطال الحرية»).

قوى التقيير،

وأصبحت الطليعة الوفدية جزءاً من قوى التغيير الاجتماعي وفي الصفوف الأولى من حركة التحرر الوطني الديمةراطية .

وقد نشأت علاقات نضال وتعاون مشترك بين الطليعة الوفدية ويعض منظمات البسار الماركسي. فكتب في جريدة «الوفد المصرى» من منظمة «حركة تحرير الشعب» كل من مصطفى كامل منيب المحامى وسعيد خيال المحامى وتعمان عاشور وسعد لبيب. وبعد إغلاق «الوفد المصرى» على يد إسماعيل صدقى في مايو عام ١٩٤٦ عادت الجريدة إلى الظهور باسم «صوت الأمة» وعمل فيها من مجموعة «الفجر الجديدة أحمد رشدى صالح محدد أمرا محمد مترجماً في القسم الخارجي، وأبوسيف يوسف مسئو لا عن القسم، عكما عمل ريمون إبراهيم دويك سكريراً تنفيذيا للجريدة (١٩٤٠).

كيف انعكس الفكر اليساري على توجهات الطليعة الوفدية؟

لم تكن الطليعة الوفدية مجرد تيار وطنى تقليدى، بل كانت. مع استمرارها كجزء من البنية الحزبية للوفد- تمثل حركة تقدمية واليسار الوطنى الجديد في مصر، و تسمى إلى تجديد حزب الوقد بكيفية جذرية من الداخل.

برنامج مشتركء

وكانت ثمرة التفاعل بين اليسار والوفد. . مواقف محددة:

أصبح المطلب هو الاستقلال التام وجلاء للمحتلين بلا معاهدات أو تحالفات تبقى على
 أى صورة من صور التبعية السياسية أو المسكرية أو الاقتصادية، و تربط مصر بمعسكر
 الاستعمار العالى وأحلافه وتواعده ومشاريعه العدوانية.

الاهتمام المتزايد بتمزيز التضامن مع حركات التحرر العربي في كل مكان، ومناصرة الدول العربية التي كانت لاتزال عمت نير الاستعمار وفضح الصهيونية، مع اهتمام متزايد بقضية فلسطين والسودان ونضال الشعب العراقي ضد معاهدة جبر بيفن، و فضح المحاولات الاستعمارية لجر الدول العربية إلى تحالفات ومغامرات عسكرية. * البقظة ضد ظاهرة زحف الاستعمار الأمريكي على مصر والمنطقة العربية تحت ستار المو نان الاقتصادية و اخطر الشيوعية ع .

« الهجوم على الرأسمالية الكبيرة التى ترتبط مصالحها برأس المال الآجني ووضع حد لتفاقم استغلال الشركات الكبرى لعمالها والضغط على هده الشركات لتنفيذ قوانين العمل ، وتأمين الطبقات الكادحة عموماً صد المرص والعجر والشيحوخة وتعميم مجانية التعليم في جميع مواحله والنهوص بالبؤساء من أهل الريف .

نزعة واضحة وتوجه للدعوة إلى النظام الجمهوري(١٧).

وقد كتب الدكتور محمد مندور معلناً رفضه الصريح للنظام الرأسمالي، وتخوفه، في الوقت نفسه، من «الاستراكية الممالية» لأنّ استيلاء الطبقة العاملة على الحُكم «يؤدى إلى غلو العمال في مطالبهم» كما يؤدى إلى إجهاض مسيرة التمية المستاعية.

غير أن مفكر اليسار الوقدى (الدكتور مندور) كان حاسماً وهو يقرر أن العمل هو المسدر الرئيسي للثروة، وأن كثيرين من أصحاب رؤوس الأموال وكبار الملاك في مصر لم تتكون ثرواتهم من خلال عمل منتج.

ودعا الدكتور مندور إلى الأحد بهادئ الاقتصاد الموجه وتدخل الدولة لتكون لها مهام رئيسية في الحياة الاقتصادية بما يؤمن تنظيم التداول والاستهلاك لمملحة الفقراء ومحدودي الدحل، وبما يعيد التوارن إلى الهيئة الاجتماعية. ويرى أبوسيف يوسف أنه تحت اصطلاح «العدالة الاجتماعية» كان يتم البحث بوعى عن نظرية اشتراكية للبسار الوفدى الوفدى

ولعب اليسار الوفدى دوراً رئيسيا في إلحاق الهزيمة بتشريعات تقييد الصحافة وقانون المساسيين التي جوت محاولة تمريها في البرلمان، وتزعم عزيز فهمى ومحمد المسوهين السياسيين التي جوت محاولة تمريها في البرلمان، وتزعم عزيز فهمى ومحمد مندور وأحسمد أبوالفستح وإبراهيم طلعت ورفييق الطرزى ومسمعطفى مسوسى وعبداللطيف المرديلي جبهة المعارضة لهله التشريعات في مواجهة محاولة محمومة لمريها تحت شعار رفعه وزير من أعوان الملك (الدكتور حامد زكى باشا)، وهو «أن هذه الشريعات يبعب تطبيقها في مصر، مهما كان الأمر اإذ لا يمكن أن تحكم وزارة بيضاء شعباً أحمره أو المواجهة الصحف «التي تعمل على قلب النظام الاجتماعي والقرقة بين المقادة المقادة المسحف «التي تعمل على قلب النظام الاجتماعي والقرقة بين

تأثر متبادل:

والمؤكد أن لليسار المصرى تأثيراً في أفكار قيادات الطليعة الوهدية، وكان ذلك من خلال المطبوعات المختلفة التي صدرت عن منظماتهم وصحفهم وكتاباتهم العلية والسرية خلال المطبوعات المختلفة التي صدرت عن منظماتهم وصحفهم وكتاباتهم العلية والسرية خاص من طلبة الطليعة الوفدية وشبابها، وكان من قيادات الطلبعة من يتابع بانتظام معظم ما يصدر عن المار كسيين، منظمات وأفراداً. . إلى حانب أمهات الكتب الانتراكية أو مختارات منها، وكانت تباع في الأسواق لمن يريد شراءها في الفترة من ١٩٤٤ إلى مختارات منها، وكانت تباع في الأسواق لمن يريد شراءها في الفترة من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٦ الحزاب والقوى الوطبية والتحرية والتقدمية والتورية في تلك المرحلة العاصفة من مراحل التاريخ على اتساع المعمورة (١٨٥)

وتأثر اليسار المصرى أيضاً بالوفد والوفديين من خملال المعارك السياسية والعمل الجماهيرى والمواجهات مع البوليس السياسي . تعلم اليساريون الكثير من أساليس العمل الجماهيرى والتمامل مع بسطاء الناس ، وانتكار أشكال من التعاون والتنسيق مع القوى السياسية للخلصة للوطن ، ويناء قواعد تعيية .

وترتكز العلاقة بين اليسار والوفد على نقاط التقاء واتفاق عديدة.

فاليسار يتفق مع الوفد في اعتبار تورة ١٩١٩ من أعطم الثورات الوطنية الشعبية في التاريخ المصرى واليسار يحترم القيادات والرعامات الوطنية والشعبية والتاريخية ويفعل مع بقية المصريين لمشهد سعد زغلول وهو يتزل إلى الشارع مع العلاق المطاهرات الصاخبة وسقوط الشهداء بالعشرات . بينما سعد يلهب التورة عندما يغمس منديله في دم شهيد، ويصيح وإن هذا الدم على رأس عدلي الإنجلية على يسقط ويرتمع بإشسارة من المندوب السامي (١٩٥). ألا يعبر هذا الموقف عن مجموع الأمة؟

كذلك يتفعل البسار عندما يطلب مصطفى النحاس إلغاء الاحتفال بعبد جلوس الملك أحمد فؤادن . لأن الاحتفال لا يراعى أحزان الأمة على فقد زعيمها سعد زغلول . وعندما يعترض النحاس على إقامة حفل دينى لتنصيب فاروق ملكاً على مصر، ويفول · «إن هذا إقحام للدين فيما ليس من شئونه ، والإسلام لا يعرف سلطة روحية » .

ألا يقف اليسار إلى جانب مصطفى النحاس عندما يتعرض لؤامرة خسيسة لتلفيق تهمة

له بأنه فيعمل لحساب الشيوعية العالمية، ويتم تزوير خطابات للزعم بأنها متبادلة بينه وبين الاتحاد السوفيتي عن طريق السفارة السوفيتية بالقاهرة!!

ألا يساند البسيار زعيم الوف الذي تعرض لست محاولات لاغتياله على يد اللك(٢٠)م

وهناك نقاط اتفاق أساسية بين الوفد واليسار تتلخص في رفض تقديم تنازلات للاستعمار ورفض الأحلاف العسكرية (وآخرها الحلف الرياعي) والدفاع المشترك والقواعد الأجنية، ومعارضة الفاشية لأننا لا يمكن أن نقع فريسة لاستعمار أشد وأنكى على نقيض الفاشين للحلين الذين كانوا يرجون بمقدم الألمان والإيطاليين.

وللذلك كان البسار يتفق تماماً مع موقف مصطفى النحاس فيما سمى بحادثة ٤ فبراير في مواجهة أعوان الفاشية من أمثال على ماهر وعزيز المصرى والملك فاروق وأرباب اتحاد المناصات، الذين كانوا يقامرون بحرية الشعب ويديرون وجوههم صوب السيد الجديد (هتلر أو موسوليني)(٢١٧. كذلك الاتفاق على التمسك بالدستور في وحه اعتداءات الملك على هذا الدمتور وعلى الحياة النباية.

وكانت هناك خلافات، بطبيعة الحال، بين اليسار والوفد تدور حول انتقادات يسارية لقيادة الوفد في بعض الأوقات بأنها اتهادن، جبهة الأعداء أو تحاول الملاءمة بين سياستها ومواقفهم.

وربما تركزت انتقادات اليسار على تأثير كبار الملاك على سياسة الوفد ودفعها في اتجاه المعين.

غير أن اليسار بجميع فصائله، دخل ميدان المركة بكل قواه إلى جانب الوفد عندما الغى مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ وفتح الباب أمام الكفاح المسلح ضد جنود الاحتلال فى قاعدة قناة السويس وسمح بتوزيع السلاح على المواطنين.

وعندما فرضت الأحكام العرفية في مساء يوم حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٧ وفتحت المعتقلات كان البساريون ونشطاء الوفد أول من تم الزج بهم وراء الأسوار . . كما كان الحال دائماً عندما تعولي أحزاب الأقلية من أعوان السراي . . الحكم . ولا يمخرج المعتقلون إلى الحرية إلا عندما يعود الوفد إلى الحكم .

كان اليسار بكل تياراته، على يقين من أن وجود الوفد في الحكم نتيجة وجود أغلبية

بر لمانية وفدية يخلق ظروفاً مواتية للعمل السياسي وتنظيم الفتات الشعبية للدفاع عن مصالحها وحكومات الأقلية الخاضمة مصالحها وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية . أما في ظل حكومات الأقلية الخاضمة للاستعمار والسراى ، فإن اليسار - ومعه الوفديون - هو الضحية ، وكذلك كل من يتصدى للطفاة .

إذن . . الانفراج السياسي لا يتحقق إلا بتولى الوفد الحكم، ومهما حدث من خلافات بين اليسار والوفد، إلا أن هذه الحقيقة (حول الاختلاف الجذري بين وجود الوفد في الحكم أو في المعارضة) لم تكن غالبة مطلقاً عن أذهان اليساريين وأصدقائهم .

وفى الوقت نفسه ، فإن وجود الوفد فى الحكم يعنى إغلاق المعتقلات وإنهاه الأحكام العرفية والرقابة على الصحف وصعود المد الشعبى واتساع نطاق التوعية السياسية وطرح القضايا الاجتماعية التى تلقى اهتماماً واسعاً ومنزايداً فى القواعد الوفدية وفى صفوف الشباب الوفدى ، والدليل على ذلك أن صحيفة قصوت الأمة الوفدية كانت تضع شعار «المدالة الاجتماعية» فى المرتبة الشائنة بعد «استقلال وادى النيل» و«الديمقواطبة السياسية» .

ولم يكن من المسادعة أيضاً أن تخصص صحيفة الصوت الأمة، باباً ثابتاً تكشف فيه عن ثروات وملكيات قادة أحزاب القصر الملكي.

وقد جاه إغلاق صحيفة «الوفد المصرى» بقرار من إسماعيل صدقى بعد أن تزايد دور البسار في تحريرها، ويسبب سلسلة مقالات «باشواتنا الرأسماليين»، وبعد ذلك قامت إحدى حكومات الأقلية بتلفيق قضية «قتابل سينما مترو» لاعتقال مصطفى موسى وعدد من زملاله، وانتقمت كل تيارات اليسار المصرى بوجه عام، واليسار الوفدى بوجه خاص، ما حدث بحشد قواها لكى يفوز مصطفى موسى في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نهاية عام ١٩٤٩ ومطلع عام ١٩٥٠. وكان اليساريون يجمعون، مع سائر الملاب، القروش للدعاية لمصطفى موسى في باب الشعرية حيث فاز على مرشح قوى وثرى هو صيد جلال (بك).

تأييد انتخابى:

وكانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني احدتر، تنظيماً شيوعيا سريا، ولكنه يعمل علناً من خلال لجان واتحادات، وكانت الحكومة الوفدية تسير في ذات طريق غيرها من الحكومات من الإبقاء على النشاط السيوعي محطوراً، والقبض على أعضاء التنظيم وتقديمهم إلى للحاكمات وتقنيس دورهم، وضبط النشرات السريه، ولكن حكومة الوقد كانت تقف في دات الوقت موقفاً سلبيا أو غير حاسم إزاء النشاط العلني للحركة كانت تقف في دات الوقت موقفاً سلبيا أو غير حاسم إزاء النشاط العلني للحركة الديمقراطية، وغيرها، الذي يتخذ منابر علنية تشترك فيها مع الأحزاب الوطنية والشعبية الأخرى، كحركة السلام واللجان التحضيرية لاتحادات العمال والطلبة وغير ذلك، ومن ناحية أخرى، كانت الحركة الديمقراطية (حدتو) في نشاطها العلني نشترك مع الشباب الوفدي منذ سة ١٩٤٦، وفي الانتخابات التي عادت بالوفد إلى المكتم عام ١٩٥٠ اتخلات الحركة خط تأييد مرشحي الوفد في الانتخابات، كما استركت في عامي عامي ١٩٥٠ مع الشباب الوفدي في تنظيم المظاهرات والاجتماعات.

وكانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطبى تنتقد بعض مواقف حكومة الوفد (١٩٥٠- ١٩٥٥) مقسوة، وتطالب تطهير الوفد من «طغمة الرأسماليين» على أنه منذ ظهرت خيوط المؤامرة التي تصنعها السراي والإنجليز للإطاحة بالحكومة الوفدية، مدأت الحركة الديمقراطية تتخذ موقف التأييد والدعم للحكومة، وتوجيه النصح إليها «بالارتماء في أحصان السعب». وكان هذا رغم أن الحكومة الوفدية كانت تكثر من مصادرة صحبفة «لللايين؛ الناطقة باسم الحركة اللايمقراطية (وهي جريدة أسبوعية علنية) مما كان يكبد الحركة نفقات لا تستطيم احتمالها(٢٧).

والملاحظ أنه في الوقت الذي كانت الحركة الديمقراطية للندحرر الوطني تحاول فيه تنسيق تشاطها مع حزب مصر الفتاة (الذي أصبح يحمل اسم الحزب الاشتراكي) يزعامة أحمد حسبن، واللجنة العليا للحزب الوطني بزعامة فتحي رضوان، وبعض عناصر الإخوان المسلمين . . كانت هناك فصائل يسارية أخرى تتخذ مواقف أقرب إلى الوهد في رفضه لهذه الجماعات، كما يبدو بوضوح في موقف اطليعة العمال».

والمؤكد أن النهج الوطنى الديمقراطى الذى يقود إلى تعميق الديمقراطية وتطويرها كان يعتمد على تحقيق المريد من التقارب بين قوى وطنية نتمنى برنامجاً شاملاً لحماية الحريات السياسية والنقابية أو انتزاعها من برائن السلطة . ولبس العمل السياسي أو التنسيق مع قوى معادية للوفد كشفت الأحداث أنها مجرد أداة للسراى ، وأنها مستعدة للتأمر مع أعداء الوطن ومع حكومات الأقلية لصرب القوى الديمقراطبة . كما ثبت أن هذه القوى المعادية للوفد ولليسار تسعى إلى شق الصف الوطنى وتخريب الوحدة الوطنية . وإتارة الفتن الطائفية . ولا تنك أن شعار ثورة ١٩٩١ القائم على أن «الدين لله والوطن للحميع»، كان نقطة اتفاق رئيسية بين الوفد واليسار. وقد لعب الوفديون واليساريون دوراً حاسماً في قطع الطريق على محاولات اللمس بين المسلمين والمسيحيين وصرف الأنظار بهذه الوسيلة الخسيسية. عن محارك الوطن ضد أعدائه . ومن تم فإن التقارب بين القوى الوفدية واليسارية كان يتنكل الضمان لانتصار قصية الحريات والخيلولة دون غو القوى الفانسية والغيارية كان يتنكل الضمان لانتصار قصية الحريات والخيلولة دون غو القوى الفانسية والغرغائية

ويقول أبوسيف يوسف: « مخطئ إذا اعتقدنا أن الجناح اليسارى من الوفد الذي يتقرب إلينا بعادى بقية الوفد، أو إذا تصورنا أنه يتعين علينا أن نعمل على انفصاله عن الوفد لكى يكون أكثر يسارية. وكذلك محطئ أشد الخطأ إذا اعتقدنا أن بقية الوفد يقف موقف العداء من الاشتر اكبين أو من الأقسام المتقدمة في الحركة الوطنية الديمقراطية. والحقيقة أن وجود الحناح اليسارى في الوفد لا ينفى أن الوفد يمثل الحركة الوطنية الديمقراطية أكبر تمتيل، وأنه أكثر الهيئات جماهيرية، وأنه يقف في وجه الفاشية ويمنعها من التسلط على الحكم في بلادنا إن هذا كله ينطبق على الوفد ككل، ولذلك فإن الاعتماد على الجناح اليسارى فقط ومحاولة فصله عن الوفد هو خطأ كبير تترتب عليه أكبر الأحطاء على الحركة الوطنية تقويتها،

موقف معتدل ورصين ومسئول من قائد يسارى، وهو موقف يضمن استمرار التعاون البساري الوفدي في مناخ صحي بعيد عن التشنج والتطرف.

اليسارش الكتلة الوهدية

وقد لا يعرف الكثيرون دور اليسار المصرى داخل حزب الكتلة الوفدية بزعامة مكرم عبيد. فقد كان أحد تيارات اليسار يدرك أنه رخم انشقاق مكرم على الوفد عام ١٩٤٤ وإصداره «الكتاب الأسود»، إلا أن الطاقة الوطية لهذا الرجل، الذى شارك بدور مهم فى ثورة ١٩١٩ وكان الجميع يعتبرونه «ابناً» لسمد زغلول». . لم تنفد، وأنه لابد من إقناعه بالانسلاخ عن الجبهة الرجعية التى تضم حزب «الهيئة السعدية» وحزب «الأحرار الدستوريين» و«الحرب الوطنى» القديم، وخاصة أنه اكتشف مؤامرة السراى ضد الوفد.

وعندما التحق شباب يسارى بحزب الكتلة أعلنوا بوضوح عن انسمائهم الفكرى لليساو. وأثنى مكرم عبيد على اقتناعات هؤلاء الشباب الذين كان يترعمهم «عادل فهمية . وقد انفصلت الكتلة عن الجيهة الرجعية باستفالة وزرائها من الحكومة احتجاجاً على مذبحة كويرى عباس. وأعلن مكرم عبيد رفضه القاطع للأحلاف العسكرية ومشروعات الدفاع المشترك، وعارض إعلان الأحكام العرفية في مايو عام ١٩٤٨ ، كما عارض بقوة مشروع صدقي . يفن الاستعماري .

وكان الهدف الرئيسي لحركة الشباب اليسارى داخل حزب الكتلة هو إعادة توحيد قوى المعارضة الوطنية ضد حكومات السراي والمشاريم الاستعمارية .

وجاءت المناسبة في يوم وفاة صبرى أبوعلم، سكوتير عام الوفد، في إبريل عام ١٩٤٧ وتوجه مكرم للاشتراك في تشييع الجنازة، ولوحظ أن جماهير وفدية كانت تفسيع له الطريق وتصفق له لأول مرة منذ حروجه على الوفد. وعقب الجنازة حمل الشباب السارى، وفي مقدمتهم عادل فهمى، رئيس الكتلة ، مكرم صيد على كتفيه واتجه به إلى باب النادى السعدى على رأس أعضاء حزب الكتلة، وتم ذلك وسط مفاجأة سياسية وتصفيق مدو من الوفديين داخل النادى وخارجه، وتعانق مكرم والنحاس، وقال مكرم في رئاء صبرى أبوعلم: (إن شيئاً واحداً لم يمت هو محبة مكرم للنحاس ومحبة النحاس لكرم، وتوجه النحاس ومحبة النحاس الكرم، وتوجه النحاس ومحري إلى إحدى قاعات النادى لعقد اجتماع رمزى لتوحيد المارضة.

وقد علق «سيد بكار» الوفدي اليساري على هذه الواقعة في «رابطة الشباب» الناطقة باسم «الطليعة الوفدية»، فقال:

قلم تكن الجنازة هي السبب الوحيد في فزع الحكوميين وهلمهم. فلقد أطار صوابهم ما قبل من أن مكرم باشا احتضن رفعة النحاس باشا. . فقد انطلقت شائعة في أوساط الحكوميين بأن مكرم في طريقه إلى الوفد، وراحت الجرائد الحكومية تتهجم على مكرم، وكأنا أراد مكرم باشا أن يناحبهم مداحية قاتلة . . فخرجت علينا جريدة «الكتلة» بالآية الشريفة فح قل موتوا مفيظكم في وغت هذه الآية مقال للأستاذ أحمد قاسم جودة بعنوان «نبل ووفاء» يشرح فيه الموقف الأخير والذي وقفه مكرم من صديقه مصطفى النحاس، وكاد يطيش صواب الحكوميين لأن مكرم جاد في صلحه مع الوفد وإشاعة عودة مكرم إلى الوفد ورساعة ومعقولة : إذن ليصطادوا في الماء المكر وكان اليسار هو صانع هذا الحدث.

وعندما أجريت الانتخابات البرلمانية ١٩٤٩ . ١٩٥٠ وفاز حزب الوفد بأغلبية كبيرة

وسقط جميع مرشحى حزب الكتلة ، وعلى رأسهم مكرم عبيد نفسه ، دعا رئيس الكتلة إلى تكوين جبهة ضد الوفد . واعتبر اليسار أن موقف مكرم يشكل تحدياً للإرادة الشعبية ، ودعا اليسار داخل حزب الكتلة إلى اجتماع للجنة التنفيذية العليا لطلبة الحزب افى ١٢ يناير ١٩٥٠ التي أصدرت بياناً ، يموجب اقتراح من اليساريين ، يعلن المعارضة القاطعة لأى تعاون مع أحراب الأقلية التي أجمعت الأمة على معاداتها للشعب وخيانتها لقضاياه .

وأعقب إصدار هذا البيان . . انسحاب العناصر اليسارية من حزب الكتلة وانضمامها إلى جموع اليساريين المتحالفين مع الوفد^{(۲۲۲}) .

تعدير من المؤامرات:

ولم يتوقف اليسار عن التنبيه إلى خطر وقوع انقلاب أشد رجعية يطبح بحكومة الوفد، وقد تصاعدت هذه التحذيرات من جانب اليسار في أواخر أكتوبر عام ١٩٥١،
رتابعت الصحافة اليسارية السرية التطورات على الساحة السياسية بعد إلغاء معاهدة
١٩٣٦، وأهمها المؤامرات التي تحاك الإقصاء الوفد عن الحكم، وخاصة بعد أن نشرت
مجلة فروزاليوسف، تصريحاً أهلى به نجيب الهلالي باشا يتوقع فيه إقالة الحكومة الوفدية
بالإضافة إلى ضغوط، أشارت إليها الصحافة اليسارية، يصارسها الأمريكيون الإقالة
حكومة الوفد، وأعلنت صحيفة فالمقاومة الشعبية، الشيوعية السرية: فإن مجموع هله
المؤامرات. . إنما يعنى أن الطريق مفتوح أمام الانقلابات الرجعية والقاشية، وقالت إنه
بالرغم من كل التحفظات على مسلك وتوجهات وزارة الوفد، فإنه من الضروري
الوقوف مع الوفد ضد انقلاب أشد رجعية.

وبدأت المؤامرة بحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٧ وضرب الحركة الوطنية وإيقاف نشاط الفدائيين المصريين في منطقة قناة السويس والذي بدأ بعد إلغاء النحاس لماهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ تجاوياً مم أماني الشعب.

والحقيقة أن الفترة التي أعقبت إلغاء المعاهدة كانت تشهد صمود النضال الوطني والشعبي بصورة غير مسبوقة في تاريخ مصر الحديث، وقد غيزت هذه الفترة بتماون كامل بين البسار والوفد. . مع إلحاح القوى البسارية على إطلاق المزيد من حرية الحركة للجماهير لحماية العمل الوطني، وإصرار القوى البسارية على سد الطريق أمام مؤامرات المستعمرين وأذنابهم للحليين . وفتحت أبواب المعتقلات، بعد حريق القاهرة، لليساريين والوفديين. . فقد نجحت المؤامرة الكبري .

وعندما جاءت حركة ٢٣ يوليو . . سارع اليسار والوفد على السواء إلى المطالبة بإطلاق الحريات السياسية والثقابية وإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق مداح حميع المعتقلين والمسجونين السياسيين واستتناف الكفاح المسلح في منطقة القناة .

كان المتصور أن طرد الملك، الذي كان يدمن الاحتداء على الدستور والحياة النيابية سبفتح المجال، لأول مرة، لحياة ديمقراطية حقيقية وكاملة.

وطالب اليسار بإقامة نظام دستوري من حلال برلمان منتخب ووضع الضمانات التي تحول دون عودة الاستبداد.

وتمسك الوفد بالحق الدستورى في عقد اجتماع للبرلمان الذي كان قائماً قبل موامرة حريق القاهرة. غير أن ندراً معاكسة في مواقف النظام الجديد بدأت تلوح في الأفق. ففي أغسطس عام ١٩٥٧ تم إعدام العاملين خميس والبقرى، وفي ١٨ يناير ١٩٥٣ صدر مس مجلس قيادة الثورة مرسوم بقانون بحل الأحزاب السياسية والاستيلاء على أموالها بمد حملة واسعة من التشهير والتشكيك . شملت المطالبة بإيعاد مصطفى النحاس من زعامة حزب الوفد.

وأعلن البسار المتحالف مع الوفد تعليقاً على حل الأحزاب أن الشعب وحده هو الذي يملك عزل الأحراب، وأن الشعب وحده هو الذي يملك عزل الأحراب، وأن «هيئة التحرير» التي شكلها الحكم الجديد ولدت ليكون الأساس في تكوينها أن تتغلغل وتنصب شباكها في مختلف الأوساط وتمعل على إحكام حالة الإرهاب والجاسوسية مستندة إلى بعض العناصر التي يسهل رشوتها من السكان . وأوصح اليسار: «إن واجبنا إراء هذه الهيئة أن نعمل على تحطيمها ، وإن مهمتنا أن ندعو الجماهير إلى اختبار أكذوبة «هيئة التحرير» متعاونين في هذا مع القوى الديمقراطية ، وبخاصة الوفدية » . وتبنت فصائل اليسار الدعوة إلى إقامة حلف شعبي واسع لمقاومة الاستعمار والديكتاتورية العسكرية .

وتم القسض على عدد من اليساريين وعناصر وفدية، بينها النائب البرلماني حنفي الشريف بتهمة تشكيل جبهة وطنية متحدة للنضال من أخل الديمة واطبة.

ولم تؤد الجهود التي بدلها سيد بكار - على أحميتها - إلى إقامة تنظيم مستقل ليسار الوخد . وبعد ۲۳ يوليو ۱۹۵۲ ، صعى صيد بكار وحدد من زملاته إلى تكوين تنظيم سرى أو نصف سرى يحافظ على الارتباط الداخلى مين عدد من قيادات الطليعة الوفدية في القاهرة ومعض الأقاليم وكما ذكرنا من قبل، فإن عدداً من قيادات الطليعة الوفدية تعاومت مع يساريين لتشكيل الحمهة المتحدة في مواجهة الحكم القائم (في عام ١٩٥٣)

آخر محاولة:

وكانت آحر محاولة من جانب القوى الوطنية الليمقراطية واليسارية للاحتشاد في شكل حمهة وطنية لللفاع عن الديمقراطية والتعددية والحياة الدستورية والنيابية . . عمدما انفجرت أزمة مارس ١٩٥٤ داخل مجلس قيادة الثورة .

وكان القائمقام يوسف صديق عصو المجلس ـ الذي عرف عيوله البسارية ـ قد دعا منذ عام ١٩٥٣ على صمحات جريدة «للصري» إلى عودة الحياة النيابية .

وهي أزمة ١٩٥٤ وقف اللواء محمد لجيب وحالد محيى الدين، صاحب الفكر البساري إلى جانب الديمقراطية في مواجهة بقية أعضاء محلس قيادة الثورة.

والمشهد الأحير . كان في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة عندما توحدت صفوف اليساريين والوفديين وبقية القوى السياسية في نداء واحد يطالب بالديمقراطية .

وكان من الصعب على حزب. مثل حزب الوهد انبئق من حلال العمل الشعمى والجماهيرى وكسب تأييد الأخلبية الساحقة من أنناء الوطن عبر الانتحابات البرلانتية وتشكل بنيانه على أساس العمل عن طريق الأساليب الدستورية والقانوبية . كان من الصعب أن يتحول إلى حزب سرى مناصل في مواجهة القوات المسلحة التي تتولى الحكم في البلاد أو ما أسماه مصطفى النحاس بهالبولدوزر؟ ، ولذلك كان قرار حل الأحزاب السياسية وتطبيق نظام الحزب الواحد الذي تشكله السلطة من أنصارها . . إيدالما بأفول الحياسية القول الايمقراطية والسياراية في مصر لسنوات ، كما كانت هزيمة القوى الديمقراطية والسارية والليرالية في محاولتها إعادة الديمقراطية خلال أزمة مارس ١٩٥٤ بداية لإلغاء الحياة السياسية

ومع منتصف الخمسينيات ومشاركة جمال عبدالناصر في مؤمّر باندونج مع شواين لاى ونهرو وسوكارنو وقادة حركات التحرر في العالم ثم صفقة الأسلحة التشيكية وتأميم الشركة العالمية لقناة السويس والعدوان الشلائي في ١٩٥٦ . . توارت إلى الخلف فضية الديمقراطية والحريات السياسية ، لأن القطاع الأكبر من اليساريين وبعض الوفديين اجتذبتهم المعارك الوطنية وتخلوا عن النضال من أجل الديمقراطية ، ولم يدركوا . . ، إلا في وقت متأخر ، أن الديمقراطية هي التي تحمي أي نضال وطني وأي مكاسب وطنية ولا المناطبة الداخلية . . وإلا وهي التي تعني حشد قوى الشعب لضمان الاستمرارية ودعم الجبهة الداخلية . . وإلا نكون أشبه عن يشيد قصوره فوق الرمال .

وهذا ما برهنت التجربة المصرية على صحته.

الهوامش

- (١) د رفعت السعيد مصطفى المحاس: السياسي والزعيم والمناصل دار القصايا بيروت ص٤٥٠.
 - (٢) د. رفعت السميد، اليسار المبرى (١٩٢٥-١٩٤٠) دار الطليعة.
 - (٣) د. رفعت السعيد اليسار المصري (١٩٢٥ ـ ١٩٤٠) ـ دار الطليعة، بيروت ص١٦٩٠ .
- (٤) د. رفعت السعيد (الليسوالية المصرية المتقفون وخزب الوفدة دار مصر للحروسة ، القاهرة ٢٠٠٢
 ٣٠٠٠
 - (٥) أبوسيف يوسف. وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى (١٩٤١ ـ ١٩٥٧) ص١٦٣٠ .
- (۲) أبوسيمه يوسف و ثالق وصواقف من تاريخ البسسار المصمري ١٩٤١ ـ ١٩٥٧ ـ القساهرة (٢٠٠٠) ص ١٩٥٣.
 - (٧) أبوسيف يوسف تفس المصدر ص ١٥٥ ، ١٥٥
- (A) أخدار اليوم ١٣/ ٧/ ١٩٤٦ وأشار إليها د. رفعت السعيد في كتابه . مصطفى النحاس: السياسي والزعيم والنافل. دار القضايا ديروت ص١٠٩٠
 - (٩) إبراهيم فرج: ذكرياتي السياسية-إهداد حسين كروم ص١٢٩
 - (١٠) إبراهيم قرح: دكرياتي السياسية. إعداد حسنين كروم ص١٣٠.
 - (١١) أبوسيف يوسف وثاتق ومواقف من تاريخ اليسار للصرى ص ١٦٤٠.
- (١٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، كما حاء في مقدمة كتاب الدكتور إسماعيل محمد زين الدين والطلعة الوفدية واخركة الوطنية عربة.
- (۱۳) د. إسماعيل محمد زين الذين " فالطليعة الوفدية والحركة الوطنية» (۱۹۶۵ ـ ۱۹۵۲) ـ مركز وثاتن وتاريخ مصر المعاصر ص ۲۷ ـ ۲۷
 - (١٤) د. فرج فودة · الوفاد والمستقبل (١٩٨٣) ص٩٢
- (١٥) حوار مجلة روزاليوسف (المدد ٩٨٧ في ١٤ مايو ١٩٤٧) مع السيدة ملك عبدالعزيز، وأورده الدكتور إسماعيل زين الدين في كتابه «الطليمة الوقدية را لحركة الوطنية عرر، ٣.
 - (١٦) أبوسيف يوسف وثائق ومواقف من تاريخ اليسار للمسرى (ص333).
 - (١٧) أبوسيف يوسف المرجم السابق ص ٤٤٤، ٥٤٥.
 - (١٨) أبوسيف يوسف للرجع السابق ص٤٤٧.

- (١٩) أحمد بهاه الدين أيام لها تاريخ (مهرحان القراءة للحميع) ص١١٨
- (٢٠) على سلامة ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطعى النحاس ص٩٨
- (٢١) مجلة ورابطة الشاب العدد ١٦٦ بتاريخ عُديسمبر ١٩٤٧ بسواد وحول حادثة ٤ مراير المحلس باشا يوصحها ويكشف خيانة عملاء العهد الحاصرة ص٥٠.
- (٢٢) طارق البشري الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ _١٩٥٢) ـ الطبعة الثانية (دار الشروق) ص٣٣٠ .
 - (٢٣) الوسيف يوسف. وثائق ومواقف من تاريح اليسار المصرى ص٢٢٧

الوقد وخصومه ۱۹۱۹. ۱۹۱۹

الكاتب المؤرخ لمعى المطيعى

ثاذا الخصومة?:

كان على «الوفد» باعتباره التحالف الشعبي الواسع أن يقع في خصومة دائمة مرة، مثلما حدث له مع قيادة الضباط الأحرار الذين استولوا على السلطة في مصر يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٧، ومتقطعة مرات مثلما حدث له مع حزب الأحرار النستوريين الذي انشق عنه في أكتوبر ١٩٢٢،

وعلى امتداد فترة زمنية طويلة (١٩٩١-١٩٥٣) وقعت الخصومة بين الوفد وجهات عديدة. . منها أحزاب مثل: قالحزب الوطنى، حزب مصطفى كامل وحزب الأحرار الدمتوريين وحزب الهيئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية حتى مجموعة أطلقت على الدمتوريين وحزب الهيئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية حتى مجموعة أطلقت على نفسها اسم الوفد السعدي وأطلقت المصحافة عليها اسم السبعة ونصف وجماعات مثل أشال قعلى ماهر وأحمد حسنين وإسماعيل صدقى وسليمان حافظ وغيرهم» . . ثم دولة كيرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في الخمسينيات من القرن العشرين أن قنولت الميدان ضد قالنحاس، في مصر وقمصدق، في إيران عقبة في سبيل أطماعها الجديدة . . في المتحدة الأعدان المقالمة في الإران عقبة في سبيل أطماعها الجديدة . . وهيبا . . حرق الأعداء والطامعون القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ لإقالة حكومة الوفد والإطاحة بالنحاس باشا في اليوم التالمي ٢٧ يناير ١٩٥٣ . وفي ٣٢ يوليو ١٩٥٧ استولى الضباط الأحرار على السلطة بقيادة قجمال عبد الناصر، وفي تا يوليو ١٩٥٧ استولى المناط الأحرار على السلطة بقيادة قجمال عبد الناصر، وفي تا ينايد تماذات . . وقت تحالفات . .

وجرت مناورات. والهدف الأساسي هو تحظيم شعيبة الوقد وزعامة مصطفي النحاس. ولكتابة هذا الفصل من السفر الحالى حوالى عوالى عوالى عوالى عوالى عوالى عشرين مصدرا، وكان أحدها يحمل عنوان اللوقد وخصومه فاخترناه عنوانا لهذا الفصل مع ملاحظة أن مادته تتوقف عند عام ١٩٣٩ في حين أننا هنا نتابع اللوقد وخصومه المحركة والمعلم عسب الضرورة.

ودراسة «الوفد وخصومه) مثيرة. . أجد أن الحمد حسين، رحمه الله يقدم شهادة للتاريخ عام ١٩٧٥ على صفحات جريدة حركة ٢٣ يوليو ـ جريدة الحمهورية. وذلك بعد أن عاني من قسوة تلاميذه السابقين في مصر المتاة وسيطروا على السلطة في ٢٣٦ يوليو ١٩٥٧ع. يقدم (شهادة للتاريخ عن مصطفى النحاس) نشرها في ٢٨ أغسطس ١٩٧٥ تقول بالحرف الواحد: (إن الديمقراطية والحرية السياسية هي السر الحقيقي لقوة الشموب. ومن هنا كان حق النحاس في حكم البلاد باعتباره زعيم الأغلبية هو حقا طبيعيا، والحق لا يتحول إلى باطلُّ. وفي مقال آخر في الشهر نفسه وفي الجريدة ذاتها يقول أحمد حسين بعبارات محددة: وإن سيادة القانون وأحكام الدستور وعارسة الديمقراطية لم تتوقف لحظة واحدة خلال حكم الوفد، وفيما يتصل بالخصومة بين الوفد وحزب الأحرار الدستوريين نجدأن تاريخنا الحديث قدشهد ماعرف بوزارات الائتلاف الوف دية (١٩٢٦ - ١٩٢٨) مثل اوزارة عدلي يكن الشانية ٧ يونيو ١٩٢٦ أبريل ٩١٩٢٧، وكنان الوفند يحرص على أن تكون الأغلبية له في مجلس الوزراء. ويعود الائتلاف مرة أخرى في وزارة امصطفى النحاس باشا الأولى ١٦ مارس٢٥ يونيو ٩٩٨٨ بين الوفد والأحرار الدستوريين . . ويقضل مؤامرات اعلى ماهر، تستقيل هذه الوزارة ويأتي امحمد محمودا ليشكل وزارته الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٥ _ ٢ أكتوبر ١٩٢٩) ليعلن سياسة «اليد الحديدية» ويتولى رئاسة «الأحرار الدستوريين» ويعلق الحياة النيابية ويعيد العمل بقانون المطبوعات القديم ويضطهد الوفديين.

وكما قدم «أحمد حسين» في أخريات أيامه شهادة حق عن الوقد ومصطفى النحاس، قدم «إسماعيل صدقى» شهاد حق عن «مسعد زغلول» في مذكراته اعترف له فيها بالزعامة الشماعيل صدقى» شهاد حق عن «مسعد زغلول» في مذكراته ومكانة سعد بين الجماهير. وفي ١٤ أبريل ١٩٤٧ وفي تشييع جنازة المحمد صبيرى أبو علم» السكرتير العام للوفد . يقبل «مكرم عبيدة على «مصطفى النحاس» ويقول وهو يحتضنه: «إذا كان صبيرى قد مات فإن حب مكرم للنحاس لا يموت»!

الحرب الوطئى مصطفى كامل:

نشأ الحزب الوطنى معاديا للثورة العرابة وهو موقف الخديو عباس الذى كان معاديًا لأحمد عرابى والشيخ محمد عبده وسعد زغلول الذى كان يكتب فى الوقائع المسرية مؤيدا لعرابى وللثورة العرابية . وقام بدور سرى مهم فى نقل أخبار الجبهة الوطنية الداحلية إلى أحمد عرابى . وكان ينقل آراء الشيخ محمد عبده وقرارات الوطنين إلى العرابيين فى الجبهة . وبعد هزيمة الثوار فصل من عمله فاضتغل بللحاماة . وظلت سلطات حمده عبده ويدو ١٨٨٣ بتهمة الاشتراك فى جمعية سرية معادية للاحتلال .

من أجل هذه المواقف كلها كان الخديو عباس حلمي التاني يكره اسعد زغلول المحكمة من أجل هذه المواقف كلها كان يكره السعد زغلول الملاقة السرية والعلنية والمالية والصحفية بين الداخليو عباس حلمي الثاني الاصطفاعي كامل ا ، كان المصطفي كامل الخواني الوطني يكرهون المصد عرايي ويتهمونه بالخيانة ، ويكرهون السعد زغلول و وببادته ويعادون الله في المداء لسعد زغلول والوفد من جانب قادة الحزب الوطني مستمرا اللهنا ان الأخرة .

چه عبد الرحمن الرافعي ظل على خصومة مع «الوفد» لستوات طويلة. وحدث أن قام «محمود العيسوى» وهو محام في مكتب عبد الرحمن الرافعي باغتيال «أحمد ماهر» رئيس الوزراء في ٢٤ فيراير ١٩٤٥. وظل عبد الرحمن الرافعي يتهم «الوفد» بأنه وراء حادثة الاغتيال، ويتهم قادة الشباب الوفدي وفي مقدمتهم «مصطفى موسى» بأنهم مشاركون في عملية الاغتيال. وقبض فعلا على مصطفى موسى رئيس الشباب الوفدى وأفرج عنه لعدم وجود أدلة.

ويؤسفني أن أسجل هنا أن هذا العداه المرير من حانب الحزب الوطني وقيادته استمر إلى السنوات الأخيرة. وهاجم افتحى رضوانا سعد زغلول وأشاع أن سعدا خاتن وأن لذيه _ أى لذى فتحى رضوان _ الأدلة على ذلك. . إلى هذا الحد وصلت درجة الخصومة بين سعد وقادة الحزب الوطني، وبين الحزب الوطني والوفد.

وما دمنا نكتب للتاريخ ولا حيلة لنا فيه نسجل لبعض أعضاء الحزب الوطنى مواقفهم المتزنة بالنسبة للثورة والوفد. ونذكر هنا دور «أمين الرافعي» الصحفى الوطنى الشجاع ودور جريدته «الأعبار» في تأييد سعد والثورة واشتراكه في عضوية «لمئة الوفد المركزية» مع أخيه عبد الرحمن الرافعي أيضا. وكان اسعد، يقدر هذه المواقف لأمين الرافعي . وعندما تعثرت اجريدة الأخبار؛ كان اسعد، يعرض دائما معاونة أمين الرافعي الذي يعتذر .

وإذا كان عداء أنناه الحزب الوطنى للوفد ولزعامة الوفد في الدم كما يقولون فإننا نتذكر هنا الدور الخطير الذي وقفه «سليمان حافظ» عندما كان نائبا لرئيس الورراء في حكومات ما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٧ ، ووزيرا للداخلية . . تلك المواقف التي اتخذها من شخص «مصطفى النحاس» ومن «الوفد» . ونذكر أيصا موقفه إبان العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ عندما توجه إلى مقابلة «جمال عبد الناصر» في مبنى مجلس الوزراء وطلب منه التسليم للقوات البريطانية حماية لمصر . وقام «عبد الناصر» باعتقاله ، وللأسف فقد خرجت أجهزة ناصر تشيع أن عناصر وفدية هي التي توجهت لطلب التسليم .

وعلى الوجه الآخر نذكر الموقف القيادى السليم الذى اتخذه «مسعد زغلوك» في الفترة الأولى عند تأليف الوقد في ۲ ديسمبر ١٩٩٨ ، قام بتميين اثنين من شباب الحزب الوطئى عثلين للحزب الوطئى وهما : «مصطفى النحاس وحافظ عفيفى» .

بل إننا نذكر أيضا تشابه المواقف من جانب الوفد والحزب الوطني . . على سبيل المثال الموقف من الجنة الدستور؟ ومن دستور ٩٩٣٦ نفسه .

في ١٥ نوقمبر سنة ١٩١٩ نمي إلى الأمة المصرية المففور له قمحمد فريد بك رئيس والحزب الوطنية في عنفواتها. والحزب الوطنية في عنفواتها. وكان والحركة الوطنية في عنفواتها. وكان واجبا على الأمة أن تكرم فيه المثل العليا وأن تحتفل بتشييع جشماته وأن يدفن في اكان واجبا على الأمة أن تكرم فيه المثل العليا وأن تحتفل بتشييع جشماته وأن يدفن في الأرض التي أحبها. وتطوع عضو من أهضاء لجنة الوقد المركزية هو «الحاج خليل عفيفي» التاجر في الزقازيق، بأن ينقل الجشمان من برلين إلى القاهرة على حسابه (أى حساب الحاج خليل عفيفي) الحاص لا يبتغي من ذلك إلا رضاء الله والوطن. وسافر «الحاج خليل عفيفي» عضو لجنة الوفد المركزية. وسافر إلى المناب وبم الشلائاء ١٨ يونيو سنة ١٩٧٠ المجتمان حتى وصل به على الباخرة «حلوان» مسباح يوم الشلائاء ١٨ يونيو سنة ١٩٧٠ وعبد الخالق مدكور باشا والدكتور محجوب ثابت وفخرى عبد النورة. وسافر الأربعة إلى الميناء، وكان هناك أيضا الأمير «عمر طوسون» وأعضاء لجنة الحزب الوطني. وهنف الجميع بلكرى «فريديك» ويحياة الوفد وسعد بالله باشا» ووسعاة الله باشا» ووسعد بالله باشا».

كلمة كان لها التأثير القوى بين الجماهير . هذه صورة من صور «الوفد وخصومه» إيجابا وسلبا .

حزب الأحرار الدستوريين،

الواقع التاريخي يوضع أن والحصوصة نشأت داخل والوفد الأول» الذي تكون في نوفسر ١٩٩٨ برياسة وسعد زغلول باشا» وكان الأعضاء هم وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتي ومحمد على علوية وأحمد لطفى السيدة ، ونشير هنا إلى أن وأحمد لطفى السيدة ، كان منذ العدد الأول للجريدة (الجريدة - ٩ مارس و نشير هنا إلى أن وأحمد لطفى السيدة ، كان منذ العدد الأول للجريدة (الجريدة - ٩ مارس المعطق الفعلية ونقصد بها الإثمليز . وفي سبتمبر عام ١٩٠٧ م الإعالان عن قيام وحزب الأمة واختير ومحمود سليمان» ورئيسا للحزب والمعروف أن ومحمود سليمان» هو والد التحاس . ونود أن نؤكد هنا حقيقة تاريخية وهي أن وسعد زغلول» وفس المشاركة في ما المحاسبة عن مصر . ولم يكن لسعد تأسيس والجريدة ، وأن العمل على إصدارها كان قدتم وهو بعيد عن مصر . ولم يكن لسعد تأسيس والجويدة ، وأن العمل على إصدارها كان قدتم وهو بعيد عن مصر . ولم يكن لسعد زغلول» والصديق الصدوق الأحمد لتحى زغلول» والصديق الصدوق لأحمد لطفى السيد ، وتودد : وأن الجريدة أنشأها أحمد فتحى زغلول» (راجع حلقتنا عن أحمد فتحى زغلول في موسوعتنا هذا الرجل من مصر . ص ٥٥ ص ١٧ المجلد الأول) .

والمعروف أيضا، ومن الثابت أيضا أن «أحمد لطفى السيدة عندما كان «الوفدة برياسة
«سعدة في أوروبا ظهر «لطفى السيدة باعتباره المقلية المفكرة لغالبية للجموعة المحارضة
لسعد، والمؤيدة لعملي يكن والراغبة في الوصول مع الإنجليز إلى حدودهي في رأى
«سعدة مجرد حماية مستترة. وقد سجل «محمد كامل سليم» سكرتير سعد زغلول في
كتابه «صعراع سعد في أوروبا» واقعة البرقية التي أرسلها «مصطفى النحاسة من القاهرة
إلى «سعد باشا» في لندن في أول يوليو ١٩٢٠ وبها خير قيام سلطات الاحتلال الإنجليزي
باعتقال حوالي ثلاثين من الشباب والطلبة الوفديين وعلى رأسهم: «طالب الحقوق
إيراهيم عبد الهادي». وغضب «سعد زغلول» أشد الغضب ورأى قطع المفاوضات مع
«ملنر» والعودة إلى مصر . وهنا ظهرت نغمة التريث وأن يقوم «عدلي يكن» بمقابلة «ملنر»
«ملنر» ويصلح المرقف . . وكان أصحواب موقف التريث، هم «عملي يكن» بمقابلة «مدنر» وحمد

الباسل، وعبد العزيز فهمي، وأحمد لطفي السيد، ومحمد على علوبة، ومحمد محمود، والكياتي،

وعلق اسعد زعلول؟ على موقف التريث هذا: «لا يتأتى لضعيف أن يبت روح الثورة.. لقد ضاق صدرى من أحوال هؤلاء اللين قضت الظروف القاسية أن يكونوا زملاء في عمل لا هم يليقون به ولا لهم قابلية للقيام به فضلا عما عندهم من غرور عمجيه، وفي تقديرنا الخاص أن هذا الخلاف بين السعد زعلول، ودعاة التريث هو البداية المقيقية للانقسام الذي وقع في الوفد في أكتوبر ١٩٢٢ وتأسيس «حزب الأحرار اللستورين؛ هنشقا على الوقد.

وعادت غالبية الوقد من أوروبا وعاد اعدلي يكنا البشكل ورارته الأولى في ١٦ مارس ا ١٩٢١ . وعاد اسعد زغلول ا في ١٩٢٠ لبشن حملة شعواء على اعدلي يكنا ا ١٩٢١ . ووقف السعدة خطبيا في حي شعرا ليعلن أن اجورج الخامس يفاوض جورج الخامس ، وفي تلك الأيام نشط الحافظ عفيفي الخامس ، وفي تلك الأيام نشط الحافظ عفيفي الخامس مع الإنجليز شكل احافظ عفيفي الاجمية عمل المستقلة ومعه احسن عبد الرازق وعلى إبراهيم وإسماعيل زهدي وصليب سامي ومحمد صالح وآخرون اوكان هدف الجمعية مسائدة وفد المفاوضات الذي يرأسه العلى يكنا ، وأرسلت الجمعية برقية تأييد باسم الجمعية . وسان أنصار حدلي في طريق عموية الى حزب سياسي وحصل احافظ عفيفي على امتياز إصدار الإحريدة السياسة ، وجاءت وزارة عبد الخالق ثروت (أول مارس ٢٩ نوفمبر ١٩٢٧) .

واستقالت الوزارة بعد أن مارست نفوذها من أجل إصدار اجريدة السياسة وإعلان حزب االأحرار اللمتوريين في ٣ أكتوبر ١٩٢٧ واختيار ثلاثين عضوا لمجلس الإدارة ومن بينهم الأعضاء البارزون في اجمعية مصر المستقلة ، وكان لحافظ عفيفي وجمعيته دور ملحوظ في اختيار اعدلي يكن ورئيسا لحزب الأحرار اللمستوريين .

وبها تكون البداية بين الوفد والأحرار الدستوريين خصومة واضحة بين قسعد زغلول، وعدلي يكن. وعلى الرغم من أن قسعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وفتح الله بركات وسينوت حناء قدتم اعتقالهم في سيشل قبل استقالة «عدلي يكن» من رئاسة الرزارة في ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ فقد وافق «سعد زغلول» على اشتراك الوفد في وزارة «عدلي يكن الثانية» (٧ يونيو ٢٩١٦ ٢ أبريل ١٩٢٧). وتشكلت وزارة التلافية أخرى من الوفد والأحرار الدستوريين في وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى (٢٦

مارس. ٢٥ يونيو ١٩٢٨) وبعد هذه الهدنة القصيرة هبت عاصفة من الخصومة بتشكيل حكومة «اليد الحديدية» رياسة «محمد محمود باتسا» (٢٥ يونيو ٢٠١٩٢٨ أكتوبر ١٩٢٩). ومحمد محمود كان عضوا بالوقد الأول برياسة «سعد رغلول» وأحد الأربعة الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال في ٨ مارس ١٩١٩ (سعد زغلول وحمد الساسل وإسماعيل صدقي ومحمد محمود)، وخرج من الوفد في ٢٨ أبريل ١٩٢١ وشارك في تأسيس احزب الأحرار الدمتوريين، الذي أعلن في أكتوبر ١٩٢٢ . وكان امحمد محمود، هو الوحيد من بين قادة الأحرار الدستوريين الذي نجح في انتخابات يناير ١٩٧٤ أمام مرشحي السعد زغلول، وهو ابن المحمود باشا سليمان، رئيس حزب الأمة ورئيس لجنة الوفد المركزية، ومن أسرة لها عصبية معروفة في مديرية أسيوط. واختير وزيرا للمواصلات في وزارة اعدلي يكن؛ (١١ يونيو ١٩٢٦ ـ أبريل ١٩٢٧). واختير وزيرا للمالية في وزارة «مصطفى النحاس» الأولى وهي من الوزارات الائتلافية (مارس_يونيو ١٩٢٨) واستقال الوزراء الأحرار الدستوريون لتسقط وزارة «النحاس باشا» وتولى «محمد محمود» رياسة الوزارة في (٢٥ يونيو ١٩٢٨) وتخلي «عبدالعزيز فهمي باشا» عن رياسة فحزب الأحرار الدستوريين؟ لحمد محمود، وفي الوزارة احتفظ فمحمد محمود، بوزارة الداخلية ليمارس سياسة «اليد الحديدية» وأوقف الحياة النيابية ثلاث منوات في ١٩ يوليو ١٩٢٨. وأعاد العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر سنة ١٨٨١. وألغي ترخيص حوالي ماثة مطبوعة ومنم الموظفين من الاشتغال بالسياسة. وحرم قيام الطلبة بالتظاهر وأصدر مصطفى النحاس باشا بينانه الذي دعا فيه الأمة للدفاع عن دستورها، وعجزت حكومة «اليد الحديدية» أمام مقاومة الوفد وانهارت مفاوصات اهندرسن محمد محمود التي لم يوافق عليها االوفدا. وأصبحت حكومة محمد محمود ايداً من حديد في ذراع من جريد؛ على حد قول كاتب الوفد في ذلك الوقت اعباس محمود العقاد، واستقالت الحكومة في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ . واضطر حزب الأحرار الدستوريين إلى وقف الخصومة مع الوفد لأن ﴿إسماعيل صدقى؛ في وزارته الأولى (١٩ يونيو ١٩٣٠_٤ يناير ١٩٣٣) عطل دستور ١٩٢٣ وأعلن ما عرف بنستور ١٩٣٠ وسعى إلى تكوين ٤-وزب الشعب٩.

إسماعيل صدقى باشا وحزب الشعب

تولى «إسماعيل صدقى باشا» رياسة الوزارة الأولى ١٩ يونيو ١٩٣٠. يناير ١٩٣٣ وأعقبتها وزارته الثانية من ٤ يناير ١٩٣٠ من م وأعقبتها وزارته الثانية (١٦ فبراير.

ديسمبر ١٩٤٦). و (إسماعيل صدقى باشا) كان واحدا من الأربعة الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال يوم «٨ مارس ١٩١٩» وهو أول من انشق على الوفد فاستقال أو أقيل. . واستمرت خصومته مع «الوفد» إلى أن توفى _غفر الله له _ في باريس على إثر أزمة قلبية (٩ يوليو ١٩٥٠). عطل البرلمان الوفدي من ٢١ يونيو لمدة شهر، وتقدم المصطفى النحاس؟ زعيم الوف وويصا واصف رئيس مجلس النواب. . وتم تحطيم السلاسل وانعقاد المجلس رغم أنف الملك فؤاد وإسماعيل صدقى. وأعلن دستوره الذي عرف بدستور ١٩٣٠، وبذل جهدا كبيرا في تأسيس حزب جديد اسمه دحزب الشعب، وجذب له عناصر من الأحرار الدستوريين أساسا ويعض العناصر من الوفد. وهنا توقفت الخصومة بين الأحرار الدمتوريين وبين الوفد وتركزت خصومة الحزبين الكبيرين ضد السماعيل صدقي؟. على أية حال كانت الخصومة بين السماعيل صدقي والوفد؟ قد بدأت منذ الشبهور الأولى عندما كان الوفد برياسة السعد زغلول، خارج مصر لعرض القضية الوطنية والتقت رغبة الوفد في التخلص منه ورغبة ﴿إسماعيل صدقي، في الابتعاد عن الوفد. وفي فبراير من صام ١٩٤٦ كانت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة (وهي لجنة وفدية) قد أشعلت المظاهرات ضد «صدقي باشا» وكانت الصحافة الوفدية تركز هجومها عليه ثم قامت «اللجنة العليا للطلبة والعمال» بإشعال «الثورة أو الانتفاضة» ضد سلطات الاحتلال وسقط ضحاياكثيرون. وفي ١١٥ يوليو ١٩٤٦ شن «صدقي باشا) بتشجيع من سلطات الاحتلال والقصر حملته المشهورة ضد العناصر الوفدية والشعبية والتقدمية في العمل انسياسي والنشر والصحافة وأوساط الكتايب والطلبة والتي أطلق عليها اصدقي باشا؟ اصم قضية الشيوعية الكبرى، وذلك للخداع والتمويه ومحاولة تمرير آتار الحملة.

ويهمنا أن نسجل أن «إسماعيل صدقى باشا» على رغم شدة العداء بينه وبين الوفد إلا أنه نيما يتصل بالزعيم «سعد زغلول» فإنه سجل بأمانة ما اتصف به «الزعيم سعد زغلول» من قيادته للحركة الوطنية وسيطرته على الشارع المصرى ومكانته بين مصاف الزعماء الكبار. وهذا ثابت في مذكرات إسماعيل صدقى.

الحزب الشيوعي القديم

من المعروف أيضا أن الأحزاب الشيوعية ترتبط كثيرا بالعمال وبالنقابات العمالية وفي مصر شهدت الفترة ١٩١٦-١٩٣٣ عركة نقابية لم يسبق لها مثيل بين العمال. بحلول عام ١٩٢٤ كان هناك ٩٨ نقابة عمالية . . نسبة كبيرة منها في مدينة الإسكندرية . وشهدت الفترة نفسها موجة من الإضرابات. وازدادت المنافسة الأجنبية للصناعات المحلية. وانخفض الاستهلاك المحلى بتأثير أرمة القصر وازدادت حركة بصل السمال نتيجة لإحلال الآلات محل العمال وخاصة في صناعة السجاد. وقد استهدفت الشركات تخفيض تكلفة انتاج السجاير حتى تتمكن من منافسة صناعة السجائر مي البلدان التي تصدر لها إنتاجها.

وما أن تألف الوفد المصرى بزعامة "سمد زخلول» حتى كان العمال والفلاحون في مقدمة المؤيدين لتحصيل والفلاحون في مقدمة المؤيدين لتحقيق مطالب البلاد. وما أن اشتعلت الشورة في ٩ مارس ١٩١٩ حتى كان عمال النقل أول المضريين. وتعطلت حركة النقل والمواصلات. ويعد الإفراج عن "سعده ورفاقه شارك العمال في تظاهرات الابتهاج يومى ٧، ٨ أبريل ١٩٢٠، وكانت تظاهرات الابتهاج يومى ٧، ٨ أبريل ١٩٢٠، وكانت تظاهرات الشعب الأخرى.

وقد كان إلى جانب هذا المد الممالى بدايات ثقافية مصرية على جانب كبير من الأهمية (محمد عبد الله عنان وسلامة موسى وشبلى شميل وإسماعيل مظهر) وبعد ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا تصاعد الحديث عن «الفكر الاشتراكي». واتجه المثقفون المسريون إلى محاولة لتأسيس حزب تحت اسم «الحزب الديمقراطي» منهم «محمود عزمى ومنصور فهمى وعزيز ميرهم ومحمد حسين هيكل).

ولكن الأجانب كان لهم نشاط آخر يتجه أساسا لتأسيس خلايا شيوعية. خاصة جماعات من اليونان والأرمن والإيطاليين. ومن هؤلاء شخصية غامضة هو وروزنتال، الذي كان له دور بين الأجانب لتأسيس نقابات عمالية، وفي تحريض النقابات على الإضراب. . وانتهى إلى تجميع عدد من المتقين المصريين لتأسيس حزب شيوعي.

وفي أغسطس ١٩٢١ صدر بيان بتكوين حزب باسم «الحزب الاشتراكي» والعناصر المؤسسة: «على العناني، محمد عبد الله عنان، سلامة موسى، حسنى المرابي». وظهر اسم «محمد عبد الله عنان، صلامة موسى، حسنى المرابي، وظهر أسم «محمد عبد الله عنان، وعلى العناني، وانفرد «حسنى المرابي» إنسكر تارية والنشاط العام. وأخذ «سلامة موسى» يشن حملة ضد «البولشفية» وأنها نشرت الخراب واللعار في روسيا وأعلن أن أي نشاط شيوعي في مصر يضر بالقضية الوطنية. وانسحب سلامة موسى وتفرغ نشاطه الصحفى. وفهم الناس ماحدث أن «الحزب الاشتراكي» الذي تم الإعلان عنه هو «حزب شيوعي». وحسم الموقف بقبول «حسنى العرابي» مدوط «الدلوية الثانية» لإعلان الحزب الاشتراكي كحزب شيوعي.

وكان للمناصر الأجنبية دور فعال في هذا الحزب الذي قاد إضرابا في الإسكندرية ورفع العلم الأحمر على المصانع ، وكانت مجموعة الآحانب بقيادة (روزنتال، تحرص على اسم «الحزب الشيوعي، وأن ينضم إلى الشيوعية الدولية (الثانية) وكان يؤيدهم في هذا الاتجاه «محمود حسني العرابي» .

وكان لسعد زغلول رأى في هذا النشاط الشيوعي الأحنبي، ويرى أنه ضار بالحركة الوطنية . وأصدر تعليمات إلى اعبد الرحمن فهمي ومحجوب ثابت؛ لإصدار جريدتين للعمال وتأسيس «اتحاد نقابات عمال وادى النيل». وعام ١٩٢٤ أصدر «سعد زغلول» قرارا بحل الحزب الشيوعي. وتم القبض على عدد من قادته الأجانب والمصريين وترحيل عدد من الأجانب. ومن الطريف أن عددا من الشيوعيين لاموا اسعد زغلول، على أنه تنكر لموقف الينين، زعيم ثورة أكتوبر في روسيا، وأن الينين، أرسل لسعد زغلول أثناء ثورة ١٩١٩ يعرض عليه معاونته صد الاحتلال الإنجليزي ولكن تسعد زعلول، وفض هذا العرض. ولم تزل هذه المقولة تتردد لدى الشيوعيين المصريين. وفي الحلقة التي نشرناها في جريدة الوفد عن اللكتور محمد أنيس؛ بتاريخ (١٤ فبراير ٢٠٠٢م) سجلنا ما أورده «الدكتور محمد أنيس» وهو على الأقل ليس معاديا للماركسية المصرية كتب «د. محمد أنيس، في كتابه الدراسات في وثائق ثورة ١٩١٩): الكان قد شاع بين المؤرخين التقدميين في مصر رواية بأن «لينين» قد أرسل إلى سعد زغلول تلغرافا يؤيد الثورة المصرية ووعد بالمساعدة. . ولكن الوثائق الروسية ووثائق الشيوعية الدولية لا تحمل أي ذكر لهذا التلفراف وأغلب الظن أنه لا حقيقة لهذا الموضوع». انتهى كلام «الدكتور أنيس» ليبدأ كلام كاتب آخر وطني قومي ولا يحمل ضغينة للماركسيين المصريين هو اإبراهيم عامرة في كتابه الورة مصر القومية؛ ص١٤ سجل قولا للزعيم الينين؛ نقلا عن اوثائق الدولية الشيوعية ١٩١٨ ١٩٢٢-١ المنشورة في لندن ١٩٥٦؟ أعلن «لينين» «أن الحزب الشيوعي المصرى مؤلف أساسا من الأجانب وأن الأجانب الموجودين في الحزب لا يزيدون على كونهم عملاء للاستعمار يسعون إلى تضليل العمال المصريين، على أية حال فإن اسعد زغلول، كان مقتنعا مأن سلطات الاحتلال البريطاني تفيد من الأحداث التي حركها الشيوعيون الأجانب لتشويه الحركة الوطنية المصرية. وتأتى دراسة اللكتور محمد أنيس، و ايراهيم عامر ٤ لتفسر لماذا قام اسعد زغلول ٤ بحل الحزب الشيوعي ولماذا سجن عددا من قيادات الحزب ولماذا أبعد بعض الأجانب عن مصر.

وامتدادا بحديث الخصومة إلى الأربعينيات من القرن العشرين يتضح لنا أن التنظيمات

الماركسية اختلفت فيما بينها حول الموقف من الوقد فالتنظيم الماركسي الذي أصدر مجلة
«الضجر الجديد» في ١٦ مايو ١٩٤٥ وكان رئيس التحرير «أحمد رشدى صالح»، هذا
التنظيم كان يرى أن «الوقد» كتحالف شعبى واسع يقود الحركة الوطنية المسرية بزعامة
«مصطفى النحاس» ونادى هذا التنظيم بما يمكن أن نسميه موقف «التحالف النقدى» من
الموقد. وفي حين قال تنظيم ماركسي آحر عرف باسم «الأسكرا الترارة» ورئيسه «هليل
مع «مجلة رابطة الشباب لسان حال الطليمة الوفدية» والتي صدرت في مارس ١٩٤٧،
أما تنظيم الشرارة فقد أصدر في الفترة ذاتها مجلة باسم «الجماهير» وفي ١٨ أبريل
١٩٤٧ (أي بعد شهر من صدور مجلة رابطة الشباب الوفدية) كتب «شهدى عطية
الشافعي» من قادة تنظيم «الشرارة» مقالا في «مجلة الجماهير» بعنوان «الشعب في حاجة
إلى حزب جديد» ويقصد أن يكون الحزب الجليد بديلا عن الوفد. وانبرى «أحمد رشدى
صالح» للرد على مقال «الجماهير «شهدى» وكتب في مجلة «رابطة الشباب» مقالا عنيفا
بمنوان «الشعب ليس في حاجة إلى حزب جديد» وهكذا اختلفت مواقف الشوعيين من
الوفدين التأييد والخصومة.

حزب الانتعاد (١٩٢٥):

لم يكن حزبا بالمعى المتمارف عليه للأحزاب. . كان زمرة عينها الملك فؤواد ظنا منه أن معلم الرمرة تستطيع أن تطاول الوفد . موسس الحزب هو احسن باشانشات اوكيل الليوان والقائم بأعمال رئيس الديوان . وكان مكتب احسن نشأت في القصر هو المقر غير الرسمى للحزب. وكان مجلس إدارة الحزب عند إنشائه في يناير ١٩٢٥ يتكون من عمد بدراوى عاشور ؟ من كبار ملاك الأراضى، وقبولس حنا» وتوجد لافتة باسمه في الشارع الذي يقم فيه مقر حزب الوفد حاليا ، وهو من كبار الملاك بمديرية جرجا ، وحسين الحبشى من كبار الملاك بمديرية المبحيرة ، وأمين غالى من كبار ملاك مديرية الشرقية ، ومصطفى أبو رحاب من كبار ملاك مديرية الحيرة ، والسيد فتح الله محمود من كبار الملاك .

وتشكلت بقية الحزب من مجلس إدارة ولجنة تنفيذية ، وترأس الحزب "يحيى إبراهيم" بعد اعتذار توفيق نسيم وأحمد زيور وعزيز عزت عن عدم قبول العرض.

يحيى إبراهيم،

ولد عام ١٨٦١ بإحدى قرى بنى سويف، رأس محكمة الاستئناف فى عام ١٩٠٥. اختير وزيرا للمعارف فى عام ١٩٠٥. اختير وزيرا للمعارف فى وزارة يوسف وهبة باشا ١٩١٩. شكل وزارته الأولى (١٥ الحتير وزيرا للمعارف فى وزارة إيراف ويسف وهبة باسام» وزارة إدارية نيط بها إجراء الانتخابات وأصدر دستور ١٩٢٣ فى ١٩ أبريل ١٩٧٣ وتم الافراج عن «سعد زغلول» فى ٥ سبتمبر ١٩٧٣، وأفرج عن المعتقلين فى مصر، وعن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين فى مصر، وعن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين فى سام المعتقلين فى ما يناير ١٩٧٤ والمعتقلين فى ما يناير ١٩٧٤ والمعتقلين فى المعرف المعتقلين فى ١٩٧٠ يناير ١٩٧٤ وحصل فيها الوفد على ١٩٧٥ مقعدا وأهم من ذلك كله أن رئيس الوزراء الذى أجرى الانتخابات سقط فيها، كان هذا ايحيى إبراهيم، رحمه الله الذى سلك على غير ما يتوقع المائلة منه.

على ماهر. وكيل الحزب:

وهو من هر في هذاك للوفد في بداية حياته السياسية وفي نهايتها أيضا . . وزارته الأولى (٣٠ يناير ١٩٣٦ مايو ١٩٣٦) كانت على أنقاض وزارة توفيق نسيم التى كان يؤيدها الوفد وتأمر عليها (١٩٣٥ مايو ١٩٣١) كان رئيسا للديران الملكى . ووزارته الشانية (١٨ أغسطس ١٩٣٠) من المستقلين والسعديين وكانت معادية للوفد بطبيعة الحال، ووزارته الشائقة ، وهي تلك التي شكلت في ٧٧ يناير ١٩٥٧ ، اليوم التالى لحريق القاهرة وإقالة حكومة الوفد . ووزارته الرابعة (٢٤ يوليو ١٩٥٧ مستمبر ١٩٥٧) وفيها تأمر وعلى ماهر» ضدال فله در الضباط .

مجمود أبوالنصس سكرتير عام الحزب،

كان عضوا سابقا بالحزب الوطنى حتى الحرب المالمية الأولى ثم انضم للوفد وعمل بالمحاماة ، وكان من كبار الملاك .

وفشل «حزب الاتحاد» في تكوين لجان له بالأقاليم وظل مجلس إدارة الحزب هو التنظيم الوحيد الموجود. وكان برنامج الحزب، في جانب كبير منه مقتبسا من برنامج حزب الأحرار الدستوريين خاصة أن التركيب الاجتماعي متشابه. وفشل حزب الاتحاد في الخصومة مع الوفد ونشأت درجة من الخصومة بين حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين لأن نشاط الحزيين كان يرتكز على «كبار الملاك».

الإخوان السلمون ١٩٢٨،

لم تكن جماعة الإخوان المسلمين التى تأسست عام ١٩٧٨ تتميز في سنواتها الأولى عن الجماعات الإسلامية الآخرى، فأحكمت أنشطتها في بناء المساجد وإنشاء المعاهد التعليمية ونشر الدعوة موصفها دعوة دينية وأخلاقية في العام الأول. وظلت الجماعة في علاقات هادئة مع حماهير الوفد خاصة في الريف إذ كان التأييد للوفد موجودا داخل الحماعات الاسلامية للمختلفة

ويمكن القول إن الجماعة بدأت تنظرق إلى موضوعات ذات دلالة سياسية بدءا من عام 1978. وفي رسالة بعنوان «دعوتنا» لم ينكر «الشيخ حسن البنا» الاتهام الموجه إلى الجماعة أنها تتوخى أغراضا سياسية. وأكد أن الجماعة تنعو للعودة إلى الإسلام. وفي المؤتلفة المؤتلفة الذي عقد عام 1970 جرى الحديث عن للوقف من «التيارات المختلفة». وأي أغسطس 1977 كتب «الشيخ حسن البنا» رسالة فنحو النور» أرسلها إلى لللك فاروق و «النحاس باشا» رئيس الورواء. وإلى عدد من الحكام العرب. وكانت الرسالة تحمل برنامجا للإصلاح السياسي والاجتماعي العام. وتدعو الرسالة إلى إلغاء الحزبية! أو هذا للوقف يهم «الوفته بالدرجة الأولى وقد لا تتأثر به الأحزاب الأخرى. . وبدأت الجماعة تتحدث عن الإمبريالية وانتشار الربا وسيطرة الشركات الأجنبية على الثروات وأن إصلاح الأحوال لازم لكل قطاعات للجتمع. ورأى «الشيخ البنا» أنه لا يمكن العمل على المساد على المعمل على لضمان الحقوق السياسية ، أو تركيز الجهود في النضال السياسي وحده . . بل إن الطريق لضعامية.

تميزت الجماعة عن الأحزاب الأخرى الموجودة على الساحة بما فيها «الوفله بالقدرة على التنظيم، فقسمت الجماعة البلاد إلى مناطق تتفق مع التقسيم الإدارى مع إحكام رقابة الهيئة العليا (مكتب الإرشاد) وقد تشكل مكتب الارشاد العام، عام ١٩٣٣ بعد المؤتمر العام وكان «المرشد العام» على قمة التسلسل التنظيمي للجماعة. ولكل شعبة فرقة من الجرائة وهو نظام أوحى لجماعة مصر الفتاة بإنشاء فرق القمصان الحضر.

وأوحت إلى الوفد بإنشاء فرق القصصان الزرق، برياسة «محمد بلال» رحمه الله. ودخلت هذه الفرق في صراعات أدت إلى أن تقوم الدولة في النهاية بحلها. ولوحظ أن الجماعة خلال الحرب العالمية الثانية لجأت إلى نظام الأسر وكانت سرية.. وأدى هذا النظام إلى الجهاز السرى». وفي نهاية الثلاثينيات كانت الجماعة قد انتشرت في كل أنحاء البلاد بما أوجد منافسة قوية بين الجماعة والوفد وإن تمزت الجماعة بالتنظيم الدقيق (شبه المسكري) .

ويذكر وطارق البشرى، في كتابه (الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ م ١٩٥٠) أن دعوة الجماعة لرفض الحزبية كانت دعوة موجهة ضد الوفد في الأساس . وكان هدف الرجعية أن تحطم الوفد إما باصطناع أحزاب مافسة أو باللدعوة إلى إلغاء الحزبية . وكان الحديث عن الزعامة يحمل غمزا واضحا في الزعامة الوفدية ، باعتبارها الزعامة الجماهيرية . وأرادت الرجعية المحلية أن يخلو وجه الحياة السياسية من الوقد . وظهر للسراى من تجربتى حزب الاتحاد ١٩٣٥ والتعب ١٩٣١ وشل محاولاتها إنشاء حزب لها . وأصبح عليها أن تمتمد في صراعها مع الوفد على العواطف الجماهيرية الفجة تجاه فاروق الذي تولى الملك مبياء وعلى حزب السعديين الذي انشق على الوقد . كما رأت السراى الاقتراب من أي تنظيم حماهي علج الزيدية ربا ومن التوة لقاء استخدامها إياه .

0 0 0

لما جاءت حكومة الوقد عام ١٩٤٢ وشرعت في إجراء انتخابات جديدة قرر مرشد الإخوان ترشيح نفسه (كانت علاقاته قد توطدت مع السعديين) فاستدعاه «النحاس باشا» وطلب إليه أن يتزل عن هذا الترشيح مقابل أن تطلق يله للمضي في دعوته على أن تكون دعوة دينية خالصة لا شأن لها بالسياسة، فوافق المرشد العام وباعد بين نفسه وبين السياسة في تلك الفترة حتى أقبلت حكومة الوقد وجاءت حكومة السعديين في أكتوبر 98٤ . حاول الإخوان أن يوطدوا العلاقة بالسعديين فأعلن السعديون لهم أن أقل ما يطلب منهم هو إعلان الخصومة الشديدة للوفد. ووافق الإخوان على ذلك.

. . .

المعروف تاريخيا أن جماعة الإخوان المسلمين قد وصلت إلى ذروة توسعها عام ١٩٤٦ و واتخلت مواقف مؤيدة لحكومة صدقي ١٩٤٦ و لحكومة النقراشي سنة ١٩٤٧ و واتخلت موقف العداء الصريح من كافة قوى الحوكة الوطنية ومنها الوفد والتنظيمات الماركسية.

ووقعت مصادمات شديدة بين الطلاب الإخوان في الجامعة والطلاب الوفديين واليساريين، ونذكر منها المظاهرة التي قام بها طلاب الإخوان في جامعة فؤاد الأول في ١١ ينابر ١٩٤٨ واعتدوا فيها على الطلاب الوفديين واليساريين. وأعلنوا تأييدهم لإسماعيل صدقى واستشهدوا بالآية الكريمة ﴿ وَاذْكُو هِي الكتاب إسماعيل.. ﴾ وقام الطلة الوفديون واليساريون والمستقلون بالرد عليهم في اليوم التالي مباشرة في مظاهرة عنيفة هتفت بشعارات «لا ملك إلا الله وبحياة الجمهورية الأولى وحياة مصطفى النحاس؟ وألقى البوليس القبض على قادة هذه المطاهرة وهم: قفاروق القاضى، ومحمد منيب الجملى، وسعد مسيحة، وإلهامي سيف النصر، وحسين الغمرى، ولمعي المطبعي،

. . .

وبعد مرور سنوات وعودة الوفد إلى الحياة السياسية بما عرف بـ «الوفد الجديد» م التنسيق بين الوفد الجديد والإخوان المسلمين في الانتخابات العامة . وإن كان هذا التنسيق لم يستمر ولم يتكرر إلا أنه نوع من التهدئة بعد أن كانت الخصومة دائمة .

السيعة ونصف: (الوقد السعدى)

في أول يناير سنة ١٩٣٠ شكل قمصطفى النحاس باشاء وزارته الثانية (أول يناير ١٩٣٠ وينيو ١٩٣٠) وكانت المفاجأة استبعاد قعلى الشمسي، من التشكيل الورارى المخديد. وعام ١٩٣٧ قدم قبيب الفرابلي، استقالته خلافه مع قمكرم عبيده لأسباب مهنية. وقدم قالفرابلي، استقالته بتشجيع من مؤيدي قعلى الشمسي، ولكن فالنحاس باشا، طلب من قالفرابلي، صحب الاستقالة فاستجاب الفرابلي، وفي ١٠ نوفمبر باشا، طلب من قالفرابلي، صحب الاستقالة فاستجاب الغرابلي، وفي ١٠ نوفمبر المؤلف وهم: قحمله الباسل وفتح الله بركات ومراد الشريعي وعلى الجزار وفخرى عبد النور وعلا عفيفي وعلى الشمسي، وكان معهم في الأساس فيب الفرابلي، أي أنهم كانوا ثمانية . أطلقوا على أنفسهم اسم قالوفد السعدي، وقصه في الأساس فيب الفرابلي، أي أنهم كانوا ثمانية . أطلقوا على أنفسهم اسم قالوفد السعدي، وقصه في في القسر في هذا الانشقاق . وكان فإسماعيل صدقي، يشدد من قبضته على الشعب والحياة المستورية . وكان الإنجليز والملك يقفون خلف إسماعيل صدقي الذي يؤيد الانشقاق بالحدد ونالوفد . وأيد حزب الأحرار الدستوريين عمذا الانشقاق وطالب بحكومة التلافية . وكان الوفد رفض هذا الطلب .

ولم يؤثر هذا الانشقاق في الوفد وذلك لأن عددا من العناصر القيادية حاصرت هذا الانشقاق أمثال «أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشي ومكرم عبيدة ، وقد ذاب هذا الانشقاق وبدأ حجمه يتأكل بعودة عدد منهم إلى الوفد وانصراف عدد آخر عن العمل السياسي . . ولم تستمر غالبيتهم في إظهار العداء للوفد ولمصطفى التحاس. ولم تكن هذه العناصر شرسة في خصومتها مم الوفد.

جماعة مصر الفتاة ١٩٣٢؛

البداية فرعونية وهى لا تغضب أحدا. بدأ بها «آحمد حسين» و «محمد حسين هيكل» و تخليا عنها بعد فترة. عام ١٩٣٠ بدأ نساطه الصحفى في مجلة «المسرخة» بدعوته للفرعونية: «يا شباب النيل يا سلالة الفراعنة، مصر مركز العالم وأم الحضارات، مصر فوق الجميع». ويوقع مقالاته باسم أحمس ويؤسس فيلق «أحمس» ويطلب من «محمد محمود» أن يرأس هذا الفيلق، أحمس ومحمد محمود صعيديان و تقرب من محمد محمود والأحرار الدستوريين. وبدأ نشاطه بولاء لا حدود له للجالس على المرش..

ودعا إلى مسروع القرش برياسة «الدكتور على باشا إبراهيم» وأعلن عن تكوين وجمعية مصر الفتاة في ١٧ أكتوبر ١٩٣٣ و تجول إلى رجل القصر «على ماهر» الذي مال بطبحه لدول المحور إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية فكان الوفد بعنكة زعيمه «مصعلفي النحاس» يعادى الفاشية والنازية ويحرص على الديمقراطية . وتعرض الوفد والنحاس باشا لهجوم حاد من مصر الفتاة وأحمد حسين . وكانت القمصان الخضر (مصر الفتاة) ووالقمصان الزرق الوفد» تتشابكان في معارك دامية في الشوارع . وتعرض الوفد ومصطفى النحاس لحملات شعواه من «أحمد حسين» ومصر الفتاة . وللتاريخ من حق ومصطفى النحاس خملات شعواه من «أحمد حسين» ومصر الفتاة . وللتاريخ من حق ومصطفى النحاس ، عزب تقالات المحمد المتاك بحريلة الجمهورية بعنوان اشهادة للتاريخ عن مصطفى النحاس وكتب مقالات بجريلة الجمهورية بعنوان الشهادة للتاريخ عن مصطفى النحاس» بتاريخ ٢٨ أغسطس بجريلة الجمهورية بعنوان الشهادة للتاريخ عن مصطفى النحاس» بتاريخ ٢٨ أغسطس .

وعلى الرغم من أن بعض أعضاء مصر الفتاة أعلنوا في فترة ما أن «ما يمثلونه هو الوفدية الحقة فإن شعارات مصر الفتاة كانت تجنح إلى شعارات موسوليني وهتلر (ألمانيا فوق الجميع مثلا) وبلغة قأحمد حسين قإن مصر فوق الجميع إمبراطورية عظمى تتألف من مصر والسودان وتحالف اللول العربية وتتزعم الإسلام.

والروح السائلة في مصر الفتاة هي «الروح العسكرية» وأعضاؤها كانوا يسمون «جنود مصر الفتاة». وللحقيقة فإن البرنامج الاجتماعي الاقتصادي لمصر الفتاة لم يكن مرفوضا من جانب الوفد، ويرى «ماريوس كامل ديب» أن مصر الفتاة جمعت بين ثلاثة تيارات. «الراديكالية الوفدية ــ التيار الإسلامي ــ التيار الفاشي».

وقد ظهرت النزعة الفاشية في مصر الفتاة في الفترة من ١٩٣٣ / ١ وانقسم الأعضاء إلى أعضاء عاديين وجماهيريين . وسمى فرقة من فرق المجاهدين باسم ففرقة فؤاد الأول؛ ثم افرقة فاروق، . . وكل هذه الأعمال موجهة بطريقة أو أخرى ضد الوفد.

وهناك العديد من الأدلة الصريحة على أن «على ماهر» العدو القديم اللدود للوفد كان يستخدم مصر الفتاة ويمولها منذ يوليو ١٩٣٥ . وازدهرت الجماعة بمؤازرة على ماهر (يناير سمايو ١٩٣٦) وحظيت بالمساعدة العلنية من «محمد على علوبة» وزير المارف. وخلال عام ١٩٣٨ عمدت مصر الفتاة إلى تبنى آراء القصر وتوجهاته.

ولقد واجهت حكومة الوفد (* ١٩٥٧ - ١٩٥٢) موقفين متحارضين من الخزب الاشتراكي - مصر الفتاة سابقاء منذ إلغاء المعاهدة ٨ أكتوبر ١٩٥١ اتخذ الحزب الاشتراكي موقف التأييد لحكومة الوفد وأعلن ذلك في الصحيفة الاشتراكية ١١ أكتوبر ١٩٥١ وقابل المحمد حسين قواد باشا مراج الدين والدكتور محمد صلاح الدين . وأعلن أن خدمة القضية الوطنية يكون بالوقوف إلى جانب الحكومة . ولكن الحزب الاشتراكي سرعان ما عدل عن هذا الموقف وهاجم حكومة مصطفى النحاس بضراوة ، وغول التأييد الواضح إلى خصومة واضبحة .

الهيئة السعدية ١٩٢٧،

قبل أن أدخل في التفاصيل أسجل أن عناصر هذه الخصومة كانوا رجالا يعرفون أقدار بعضهم البعض. . كان «أحصد ماهر» لا يسمح أبدا لأحد من جلسائه أن يسى» إلى «مصطفى النحاس» لأنه يعرف قدر «مصطفى النحاس» . وبعد أن اغتيل «محمود فهمى النقراشى» لم يكن في جيبه سوى مبلغ ٢٥ قرشا ا

وكان من القرارت الأولى التي اتخذتها حكومة الوفد (يناير ١٩٥٠ ـ يناير ١٩٥٧) معاش استثنائي للمرحوم محمود فهمي النقراشي.

كان قادة الانشقاق (السعدى) أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وإبراهيم عبدالهادى . . وكل واحد منهم قرجل من مصرة وله تاريخ . . مع مساء يوم السبت ٢٤ فبراير تقدم هم محتب الرافعي، تقدم من

«اللكتور أحمد ماهر» رئيس مجلس الوزراء وأفرغ «العيسوى» وصاصات مسلمه في صدر رئيس الوزراء فسقط قتيل الشيوخ.
صدر رئيس الوزراء فسقط قتيلا في البهو الفرعوني بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ.
٢٥ ديسمبر من عام ١٩٤٨ كان «محمود فهمي النقراشي» رئيس الوزراء وورير الملاخلية والخارجية يتأهب ليصعد إلى مكتبه في وزارة الداخلية وتقدم منه طالب بالطب البيلى وعبد للجيد أحمد حسن عيرتدي زي أحد ضباط البوليس وأردى «النقراشي بإشا» قتيلا أمام مصعد وزارة الداخلية.

أما الثالث نهو «إبراهيم عبد الهادى باشا» طالب الحقوق الذى كان على رأس قائمة الطلاب الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال الإنجليزى عام ١٩٢٠ . وأرسل «مصطفى الطلاب الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال الإنجليزى عام ١٩٢٠ . وأرسل «مصطفى النحاس» من القاهرة برقية إلى «سعد زخلول» قطع المفاوضات مع «ملنر» والعودة إلى مصر ورأى «عدلى يكن ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وحبد العزيز فهمى» ضرورة «التربث» . «إبراهيم عبد الهادى» هذا حكم عليه قادة (٢٣ يوليو ١٩٥٢) بالإعدام شم تمديل الحكم إلى الأشخال التساقة المؤيدة .

هولاء الثلاثة كانوا على رأس الانشقاق عن «الوفد» وشكلوا ما عرف باسم «الهيثة السعلية» نسبة إلى «سعد زغلول»

كانت الخصوصة هذه المرة شديدة نظرا لتداريخ قادة الانشقاق التلاتة وقدراتهم وماضيهم. وقد تركز نشاط السعديين في المنن أكثر من الريف. وكانت لجان الخزب السعدى، يغلب عليها طابع التجار والصناعيين وبعض الأعيان. لقد عبر الخزب السعدى، يغلب عليها التجارية والصناعية. واهتمت الحكومات السعدية بدعم اتحاد السعدي، وكان أحد الاتهامات الصناعات. وعرف عن ابنك مصره التعاطف مع الخزب السعدي، وكان أحد الاتهامات الرئيسية التي وجهها رئيس الحزب السعدى ضد وزارة الوفد تمثل في مؤازرة الوزارة الوزارة الوزارة الوزارة الوزارة المؤارة المؤ

وقد لاحظ هماريوس كامل ديبه أن نظام رسوم عضوية الحزب السعدى كان مجحفا بالنسبة للطبقات الدنيا (العمال والفلاحين) عاحال دون انضمام أهراد هذه الفشات الاجتماعية للحزب، في حين تمتع العديد من أفراد تلك الفتة بعضوية لجان الوفد دون حواجز مالية أو نفسية. وكانت عملية الترجه إلى الجماهير أكثر سهولة بالنسبة لزعماء الوفد عنها بالنسبة لقيادات الحزب السعدى. وعلى أية حال لم يكن الحزب السعدى حزما جماهيريا.

وقد حاول الحزب السعدي محاكاة أساليب الوفد فيما يتصل بتنظيم الشباب والطلبة مع ملاحظة الغياب شبه الكامل لأية محاولة لتنظيم العمال. ولم يحز الحرب السعدي أي نجاح ملموس بين الطلبة

الكتلة الوطدية ١٩٤٣،

الكتاب الأسود وحزب الكتلة الوفدية هما قمة الخصومة بين الوفد وانقسام الكتلة الوفدية ، وبين مصطفى النحاس ومكرم عبيد باشا. وحقيقة هذه الخصومة أنها مؤامرة من صناعة الملك فاروق وتدبير وأحمد حسنين وئيس الديوان الملكي ونفذ المؤامرة الرجل الثاني في الوفد والسكرتير العام للوفد المكرم عبيد باشا» .

قسعد زغلول باشا» صم قمكرم عبيدة إلى الوفد في ٦ مايو ١٩٢١ . كان قسعد باشا» عائدا من الإسكندرية إلى القاهرة بعد أن عاد من أوروبا في ٤ أبريل ١٩٢١ . وفي القطار قدم قويصا واصف» مكرم عبيد إلى سعد باشا .

وقصة «الكتاب الأسود» موجزها وبعن نكتب التاريخ ولا حيلة لنا فيه . واستنادا إلى: "حوار وراه الأسوار بلال الحمامهي ، ومذكرات حسن يوسف وأسرار الساسة والسياسة لمحمد النابعي» أن «جلال الدين الحمامهي» في ليلة من ليالي أغسطس ١٩٤٢ والسياسة لمحمد حسنين واتفقا على تسجيل ما أسمياه الاستثناءات والانحرافات في عرفية ترفع إلى الملك . ثم اقترح الحمامهي نشر العريضة في كتاب . وسافر الحمامهي كان يتابع تأليف الكتاب . ووافق على أن يتسلم العريضة لحفظها في حزانة القصر حتى لا كان يتابع تأليف الكتاب . ووافق على أن يتسلم العريضة لحفظها في حزانة القصر وتسلم كان يتابع تأليف الكتاب . ووافق على أن يتسلم العريضة لمخفظها في حزانة القصر وتسلم العريضة المحفوظة في خوانة القصر وتسلم العريضة المحفوظة في خوانة القصر وقدمها إلى الملك قداوق. هذه هي الوقائع في صناعة العريضة المحفوظة في خوانة المقدر وقدمها إلى الملك قداستقبل الكتاب الأسود بين مكرم عبيد وأحمد حسنين وجلال الحمامهي . وكان الملك قداستقبل همكرم عبيد مؤم عبيد وأحمد حسنين وجلال الحمامهي . وكان الملك قداستقبل سكرتيره العام مكرم عبيد موقعا مرموقا.

ولكن «أحمد حسنين» صاحب المؤامرة لم يفوت هذه الفرصة للوقيعة بين «النحاس

باشا ومكرم باشا» فأوعز «حسنين» لمندوب الأهرام بأن يطلب من سكرتير الوفد تصريحا عن لقائه بالملك.

وأدلى «مكرم» بتصريح نشرته الأهرام أشاد فيه بالملك. وقرآ «النحاس باشا» التصريح ولم يكن «مكرم» قد أخبره بشىء عن المقابلة. وفي اتصال تليفونى في وجود «محمد التابعى» حذر فيه «النحاس باشا» مكرم من محاولات القصر للوقعية بينهما والدكتور «محمد حسين هيكل» في مذكراته في السياسة المصرية أوضح أن «أحمد حسنين» كان في أصاديثه مع «مكرم باشا» يلقى إليه بكلام مضاده إمكانية أن يتولى «مكرم باشا» رئاسة الوزارة أسوة ببطرس خالى ويوسف وهبة. وهكذا دفع الطموح بمكرم عبيد إلى الانقلاب على صديقه ورئيسه «مصطفى النحاس».

ولكن ما حقيقة الكتاب الأسود وقيمته في الميزان؟ أكتفى هنا بما جاه في مذكرات وحسن الإيراني المتفي من مذكرات وحسن الإيراني المسلمة المربعة التي مذكرات وحسن يوسف، حامل أختام الملك. قال وحسن يوسف، دامل الكتاب على سبعة أبواب ونحو مائة مسألة أغلبها أصغر من أن يذكر . . وفيما عدا خمسة اتهامات أو سنة تستحق التسجيل إلا أن مكرم باشا قصر جهوده على تأييدها بما يثبت صحتها، .

هذا هو التقييم للحايد للكتاب. ويضيف إلى الموضوع أن السلطات البريطانية قد عرف بالكتاب الأسود ولكنها حرصت على عدم تبليغ "مصطفى النحاس باشا، رئيس الوزاه والحاكم العسكرى. وتلخيص الموقف أن الكتاب الأسود موامرة من القصر قام بالدور الأكبر فيها «أحمد حسنين» عدو الوفد.. واحتفظ بالكتاب الأسود في خزانة القصر إلى حين ذهب «مكرم» وأخذ الكتاب وقدمه للملك. والإنجليز أيضا عرفوا بالكتاب وموضوعه وأخفوا الحير عن «النحاس باشا».

وتمفيى الأيام وفى اليوم الرابع عشر من أبريل عام ١٩٤٧ رحل إلى رحاب الله المحمد صبرى أبر علم السكرتير العام للوقد وكان المصطفى النحاس؟ على رأس الجماهير يبكى المحمد صبرى أبر علم السكرتير العام للوقد. وأقبل المكرم عبيد السكرتير العام السابق للوقد على الزعيم المصطفى النحاس يحتضنه ويطلق قوله الشهور اإن مات صبرى فإن حب مكرم للنحاس لا يموت الفي ويونيو (١٩٦١ يرحل المكرم عبيده السكرتير العام للوقد. ويرسل النحاس باشا المرقية حزينة موجزها أنه كان يتمنى أن يفقد إحدى عينيه ولا يسمع خبر وفاة مكرم عبيدا النحاس باشا أرسل برقية ولم يلهب الأن الجمال عبدالناصر المنع من السير في جنازة مكرم باشا . على أية حال فإن «مكرم عبيد» قدم لجمال عبد الناصر وقيادة (٣٣ يوليو ١٩٥٧) مادة زائفة في الكتاب الأسود.

الوفد ومصطفى النحاس حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٧

واجه الوفد و «مصطفى النحاس» فى ظل نظام ٢٣٥ يوليو ١٩٥٧ عضومة شرسة وحربًا منشعبة الأطراف . ولكى ندرس هذه الخصومة يلزم أن ننظر فى موقف أمريكا من الوفد، وفى موقف عناصر الحزب الوطنى . وفى محاكمات الثورة الموجهة أساسا ضد الوفد وضد مصطفى النحاس مما يضىء لنا تقسير التطابق الملحل بين الأهداف الأمريكية ومواقف الانقلاب فى سنواته الأولى على الآقل .

أمريكا والوهدء

انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وقد أقام الإنحاد السوفيتى دول الديمقراطيات الشعبية في شرقى أوروبا. واهتمت أمريكا بمنطقة الشرق الأوسط لترث النفوذ البريطاني. وركزت أمريكا أفكارها إلى وليران، وإلى همصر،

وكانت الأوضاع في إيران ومصر تثيران القلق عند أمريكا. في دايرانه المحمد مصدق و توجهاته الاستقلالية تسانده القوى الشعبية (مجاهدى خلق وحزب تودة الشيوعي). وفي مصر المصطفى النحاس» وزعامته الشعبية المارمة وفي عهده أعلن المصطفى النحاس، موقف الحياد أثناء الحرب الكورية والتهب الشارع المصرى بالظاهرات الشعبية الوطنية من الوفديين واليساريين وأعضاء الحزب الاشتراكي قاصمد حسين، وارتفعت الأصوات ضد الاستعمار الأنجلو أمريكي والمطالبة بالاستقلال والكفاح المسلح. وفي ٨ أكتوبر أعلن «مصطفى النحاس» إلفناء المماهدة وكانت حكومة الوفد تشجع الكفاح المسلح. وفي ٨ أكتوبر أعلن «مصطفى النحاس» وإن من مليون مواطن تؤكد زعامته نوفعبر ١٩٥١ سار مصطفى النحاس على رأس مظاهرة من مليون مواطن تؤكد زعامته وتشير إلى تصاعد قوى الوفد.

وفي إيران سقط قمحمد مصدق، واغتيل وزير خارجيته وسلمت أمريكا إيران للشاه محمد رضا بهلوي وتسانده القوى الرجعية، أما في مصر فقد أحرقت القاهرة.

الكفاح السلح،

بعد أن أقر البرلمان تشريعات إلغاه المعاهدة معت «محمد صلاح الدين وزير الخارجية إلى السفير البريطاني في القاهرة بتاريخ ٧٦٥ أكتوبر ١٩٥١، برسالة . . تعيد أن هذه الإجراءات تعنى آلا تسرى من الآن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التي وقعت في لندن يوم ٧٧ أغسطس ١٩٣٦، وكذلك الاتفاق الذي وقع في نفس اليوم، ما تتمتم به القوات البريطانية حتى الآن من معونات وامتيارات.

وبعد إلغاء المعاهدة تحرك الشعب وامتنع ساتقو القطارات عن نقل الجنود والمعدات البريطانية. وأصرب عمال الشحن والتفريغ في المواتري المصرية عن تفريع آية حمولة لبريطانيا. ونزلت اللبابات البريطانية إلى الشوارع تطلق النار على المتظاهرين.

وتحرك الشعب لمؤازرة الحكومة وتحقيق التضامن سنها وبين ممثلى الأحزاب والاتجاهات السياسية لتوحيد العمل السياسي، وتعظيم النساط الفدائي وفي 10 أكتوبر فتح باب التطوع في كتائب التحرير. وكان الاتجاه أن تكون الكتائب قومية لاحزبية، وتكون ممجلس قيادة الكتائب برئاسة عزيز المصرى ووجيه أباظة وحسن عزت وعبد الحميد صادق وعطية صابر وعبد الرحمن أباظة وتوفيق الملط والعمدة جمال عزام، ومدحت عاصم وأحمد أبو المقدوس

حريق القاهرة،

كان من أهداف أمريكا سقوط مصطفى النحاس وسقوط حكومة الوفد فوقع احريق القاهرة ولا يمكن إيماد الشبهة عن أمريكا ومخابراتها المركزية عن هذا الحادث الخطير في ٢١ يناير ١٩٥٧ وإقالة حكومة الوفد في اليوم التالي .

ولحي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استولى الضباط الأحرار بقيادة اجمال عبد الناصر، على السلطة في مصر .

٢٢ يوڻيو واڻوهد:

كل الدلائل تشير إلى أن أمريكا وراه الإطاحة بحكومة الوفد وكذلك هي أيضا وراء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكتبنا من قبل عدة مرات عن «الوثائق الأمريكية» التي تشير إلى مو قف أمريكا من الوفد أو تشير إلى ضرورة التغيير في مصر وإلا سقطت مصر في أيدى الاتحاد السوفيتي والشيوعيين .

الوثائق الأمريكية،

الذكتور رضا شحاتة عندما كان مستشارا بالخارجية المصرية أعد دراسة وترجم بعض النصوص من الوثائق الأمريكية . وعرض هله الدراسة وتحصها غنيم عبده وقامت بنشر هذه الدراسة ونصوص الوثائق الأمريكية مجلة المصور المصرية في أعدادها من (٣١ يوليو عرام أخسطس ١٩٨٧) . تقرير يقول «إن المستقبل في مصر كثيب» . وفي أعقاب إلعاء معاهدة ١٩٣٦ كان تقرير فكافرى السقير الأمريكي في القاهرة : فأنه ما لم يتم التوصل خل حول القناة فإن انفجارا قويا ستكون له تناعيات تصل إلى الثورة والسيطرة الشيوعية وهنا يكتشف «كاهرى» عن خوف أمريكا من سقوط مصر في براتن الشيوعية . ويقول . فإن الولايات المتحدة تبدى الأممال المصريس للقواعد البريطانية أمر يؤثر في الوضع المطرف في الشرق الأوسطة . النصوط على الشيوعية .

ويصف التقرير الوفد نقوله: (إن الوفد أفسد حزب سياسي في تاريخ مصر الحديثه) ويعد حريق القاهرة والإطاحة بحكومة الوفد يقول التقرير: «وقد أبدى السفير الأمريكي في القاهرة ارتياحا قاما لتغيير حكومة الوفد».

لقد تمقق إذن المخطط الأمريكي في مصر . . أقبل التحاس باشا وتغيرت حكومة الوفد وأبدى السفير الأمريكي في القاهرة ارتباحه التام . . ثم استولى الضباط الأحرار على السلطة في مصد في ٣٢ يو ليو ١٩٥٧ .

۲۲ يوڻيو ۱۹۵۲ء

الآن لم يعد هناك شك في أن أهداف أمريكا وما قامت به ٣٦٥ يوليو ١٩٥٧ كانت متطابقه في الإطاحة بالوفد وضرب زعامة مصطفى النحاس وضرب الحركة الشعبية . وفي اليوم الأول قابل على صبرى ديفيد إيضائز الملحق الجوى بالسفارة الأمريكية . وطرح على صبرى مخاوف رجال ٣٣ يوليو من تطلع الوفد للحكم، ومن مهاجمة الشيوعيين للانقلاب وطمأن الملحق الأمريكي بأن الحركة ليست لها صلة بالإحوان المسلمين! وفي صباح ٢٤ يوليو البحكم، عمن محمود والعماع عبد المنعم البحار بديفيد

إيفانز وأبلغاه بطلب معونة عسكرية ومعدات من أمريكا والاشتراك في قيادة مشتركة مع الحلفاء والقضاء على النفوذ الشيوعي. وقد نقل وجيه أباظة للأمريكان أن الصحف الشيوعية المعارضة: «الملايين» الاشتراكية و«الكاتب» مجلة أنصار السلام سوف يوقف صدورها. ومن المنتظر أيضا إغلاق المصرى أفندى يقصد جريدة «المصرى». واقتضت الظروف ضرب الوفد والشيوعيين أولا، ثم مطاردة الإخوان بشراسة عام ١٩٥٣، وتم حل الأحزاب وإلغاء دستور ١٩٥٣ وفتح السجون والمعتقلات. وعام ١٩٥٣ تشكلت محكمة الثورة لمحاكمة الرموز القيادية للوفد فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج، لقد كانت تلك الأهداف التي حققها جمال عبد الناصر هي تماما أهداف أمريكا.

ولتاكلمة

الوفد على امتداد مسيرته تعرض للحرب من أسريكا و ٢٣ يوليو ١٩٥٧ وأحد عشر حزبا وجماعة. . وظل تباره موجودا في باطن القرية والمدينة والمهنيين وكل أقسام التحالف الشعبى الواسع الذي بدأ به في ثورة ١٩٥١ . وكان هناك مليونان في عضوية الوفد الجديد عام ١٩٥٢ . وكان هناك مليونان في عضوية خبر انفسمام مليون عضو بالوفد الجديد فور إعلانه وكان أن استدعى «أنور السادات» المرحوم على الجمال رئيس غمير الأهرام وقت ذلك وعنفه لأنه سمح بنشر هذا الرقم ما يدعم موقف الوفد. وفي تلك الأيام تصادف أن جلست إلى صديقى "حسن سلومة في يدعم موقف القديم لنقابة الصحفيين وجاه ذكر موضوع تعنيف «السادات» لعلى الجمال فوجئت المرحوم حسن سلومة يبتسم وعرفت منه أنه صاحب هذا الخبر وأن الرقم كان مليون واختصره إلى مليون!

الأسانيد

١- إبراهيم طلعت - مذكرات قأيام الوفد الأخيرة؟.

٢_إبراهيم عامر _ثورة مصر القومية .

٣- إسماعيل صدقى - مذكرات.

٤ـ حسن يوسف ـ مذكرات االقصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣.

٥ ـ سعد زغلول ـ مذكرات (تحقيق د. عبد العظيم رمضان).

٦_ شهدى عطية الشافعي_ تطور الحركة الوطنية في مصر.

٧- طارق البشرى ـ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢.

٨_ فخرى عبد النور _ مذكرات (ثورة ١٩١٩).

٩. د. فطين أحمد قريد (ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢).

٠ ١ ـ لمعي المطيعي ـ موسوعة هذا الرجل من مصر ـ المجلد الأول.

١١ ـ ماريوس كامل ديب (الوقد وخصومه) ترجمة عبد السلام رضوان.

١٢_ محمد التابعي_أسوار الساسة والسياسة.

١٣- د. محمد أنيس ـ صفحات مجهولة من التاريخ المصرى.

١٤. محمد حسين هيكل مذكرات في السياسة المصرية ٣ أجزاء.

١٥ محمد كامل سليم صراع سعد في أوروبا.

١٦.٠. وحيد رأفت. فصول من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

الصراع بين القصر والوقد عصر الملك فؤاد (١٩٢٢- ١٩٣٢)

دكتور سامي أبو النور

- تصريح ۲۸ فبراير سنة ۱۹۲۲ ومقدمات الصراع
 - ت الصدام بين القصر وحزب الأغلبية
 - * التعاون المفقود بين القصر والوزارات الوفدية
- * القصر ومحاولات الهيمنة على وزارات الائتلاف الوفدية
 - حصاد العلاقة بين الوفد والقصر

ه تصريح ۲۸ فبرايرسنة ۱۹۲۲ ومقدمات الصراع،

عندما أصدوت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ من جانب واحد، كان ذلك يعندما أصدوت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ من التاحية الشكلية. بيد أن هذا التصريح مع اعترافه الرسمي بالاستقلال، فإنه كان يحمل في ثناياه كدلك الاعتراف المصمني بأن مشيئة مصر لا تزال ناقصة ، وأنه لا يزال حاليا من الطابع الذي يقرر إرادتها. والأخذ بقولة أن التحقظات الأربعة الواردة في التصريح صوف تكون محلا للتفاوض بين البلدين على أمل الوصول بشأنها إلى اتفاق لم يكن ينفى بحال أن آثار الحماية مارالت باقية قد يتم الاتفاق عليها وقد لا يتم

وينهض دليلا على نوايا ريطانيا ما استبقته لنفسها من تحفظات، وأرحات المناقشة بشأنها إلى مفاوضات مقبلة التي استحال بشأنها إلى مفاوضات مقبلة التي استحال معها الوصول إلى أي اتفاق خاصة مسألة السودان، وذلك في كل أطوار الفاوضات التي جرت بعد ذلك وحتى إبرام معاهدة ١٩٣٦، عما يظهر معه إصرار بريطانيا على ألا يمس التصريح وضعها في البلاد بشكل جوهرى(١).

والواقع أن المناخ السياسي العام الذي واكب إصدار التصريح لم يكن قط مناسما. من ذلك أن القبص على سعد زغلول ونميه ورملائه خارج البلاد، كان إجراء في حد ذاته كافيا لدحر أي مشروع وحرمانه من تأييد الرأى العام، حتى بغناته المعتدلة مهما كان هذا المشروع متفقا مع الأماني الوطنية أو حتى قريبا منها. بل إن هذا النفي قد جعل هذا التصريح يبدو وكأنه نتاج تأمر العناصر المعتدلة من أمثال عدد الخالق ثروت وعدلي يكن _

على الحانب الآخر حمل التصريح تأثيراته على دور القصر كمؤمسة سياسية فقى مرحلة ما قبل التصويح المسلطة العرش، الأمر مرحلة ما قبل التخليق المسلطة العرش، الأمر الذي تعتق مع أطماع فؤاد وأماله في الحكم المطلق والتخلص من مظاهر السيادة البريطانية

إلا أنه بصدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧، غدا المناخ أكثر ملاءمة للقصر الملكى لكى يلعب دوره، إذ أصبح افزاده يحكم دولة من الناحية النظرية مستقلة ذات سيادة، وراح يخطب ود قوى الاحتلال، بعد أن اعترفت به ملكا على مصر المستقلة، واطمأن إلى مكانته وذريته على عرش البلاد بعد أن أصدر مجموعة من المراسيم الملكية لتنظيم وراثة العرش ووضع نظام الأسرة المالكة رتب بها من ينحصر فيهم لقب الإسارة ، ويحكم قبضته على العائلة العلوية كي يجنب ذريته مغبة أي صراعات قد تدور حول العرش . وعلى الإجمال فقد بات التصريح قاعدة لسياسة حكم القصر .

على الجانب الآخر أرخ إصدار التصريح بداية لصراع حاد بين القصر والحركة الوطنية عشلة في الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول. حقيقة أن تفجير الصراع بين الطرفين كان أمراً حتميا نتيجة لما بينهما من اختلافات جذرية في المبادئ والغايات. فالوفد بحكم أيديو لوجيته ورصيده الشعبي، اقتصد لنفسه صدارة الحركة الوطنية. ولعل تبنيه لفكرة الحكم الليمقراطي، بشكل خاص في مواجهة القصر، قد أوقعه في صراع حاد مع فؤاد الذي تولى عرش البلاد، وراح يتطلع إلى إرساه قواعد حكمه، وإحكام سيطرته على البلاد، ولم يكن يقبل وهو يصدر ذلك أية محاولة للحد من سلطاته واتجاهاته نحو الحكم المطلق.

والمسراع بين القصر والوفد بهذا المعنى، كان صراعا بين عقائد مختلفة ومفاهيم متباينة اعتقها طرفا الصراع ، دون أن يكون صراعا بين سعد زغلول وفؤاد فىحسب . يتأيد ذلك بأن غياب أى منهما عن الساحة لم يؤرخ نهاية لهذا المسراع الذى قتد جذوره إلى ما قبل ظهور الوفد كحزب سياسى بالمعنى المفهوم ، بل منذ كان مجرد حركة سياسية تمثل البلاد فى المطالبة باستقلال البلاد . ولعل ما ساعد على تصميق أسباب الخلاف بين الوفد والعرش ، ما كان من تشكيل الوفد الرسمى للمفاوضات المصربة - البريطانية برتاسة عدلى يكن فى 14 مايو 1971 ، وصدور المرسوم الملكى بذلك متجنبا إشراك الوفد هيه مما أحتق سعدا ورفاقه على فؤاد، وكشف عن أتماهات القصر وعدائه للوفد .

الصدام بين القصر وحزب الأغلبية؛

انحاز الوفد كحزب شعبي لقضية الديمقراطية، ودفاعه عن الدستور والحكم النيابي إنما يصدر عن اقتناع قيادته بأن بقاءها في مواقع السلطة كان دائما رهنا بهما. على الجانب الآخر بدا الملك فؤاد بمظهر الحاكم الأوتوقراطي الأثاني الذي يفضل أن يرى مصر تغرق على أن تسيع بدونه.

ولا ربيب في أن الوفد بزعامة سعد زغلول خاصة أثناه الوزارة الدستورية الأولى ـ قد سعى إلى الحد من أوتوقراطية العرش، ودارت بينهما صراعات حادة، خلعت على الوفد زعامته للحركة الوطنية وأكسبته شعبية لا ينازعه فيها أحد. وصار محركا خطيرا للشعب، وهدفا للملك يتعين عليه تحطيم زعامته ومبادئه. إلى جانب ذلك فقد كان هناك العديد من المسائل التي فرضت نقسها على الملاقة بين القصر والوفد، ساعدت بدورها على تأصيل الخلاف بينهما .

كانت مسألة العرش إحدى المسائل التى حاول بها خصوم الوقد السياسيون إظهاره بقظهر من يحاول السيطرة على العرش وفرض وصابته عليه ، وأرادوا من وراء ذلك إفساد الملاقة بينهما . من ذلك ما يقوله محمد على علوية _أحد أقطاب الأحرار الدستوريين _ في مذكراته : ففي منتصف شهر يوليو ١٩٢٠ أخبرنا سعد زغلول برغبته في استشارتنا في أمر ارتاه ، وهو التساهل مع ملتر في بعض طلباتنا بشرط أن يعزل السلطان فؤاد، ونظر إلينا يريد إيداء آراتنا ، وأذكر أن على ماهر أجابه بأن للوضوع في حاجة إلى تفكير ، وسأله أحدنا : من يكون سلطانا إذن ، فأجاب بأن يكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعييني وصيا عليه ، ففهمنا من هذا أن سعدا كان يبغى أن يكون الوصى على العرش ، أي عرش طفل عمره بضعة شهور وسيكون فوق ذلك رئيس الأمة باعتباره رئيس الوفد، فيصبح الحاكم بأمره في البلاده (٢٠).

والواقع أن تأييد بريطانيا للنظام الملكى .. وقتذاك .. كان أمرا لا شبهة فيه ، يتأيد ذلك بما انتحلته لنقسها من حق للتدخل في نظام وراثة العرش هندما أبلغت السلطان فؤاد قرارها في هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق ونسله من الذكور كأولياء عهد السلطنة المصرية وأبلغت السلطان فؤاد بذلك في 10 أبريز منة ١٩٢٠ .

يضاف إلى ذلك أنه لم يكن ليتصور أن سعد زغلول وهو بعمده التفاوض فى لندن بشان قضية النيت يضاف إلى ندن الوصاية بشأن قضية الاستقلال أن يطرح تنازلات أو يدخل فى مساومات بغية أن ينال الوصاية على المرش على حساب استقلال البلاد وهى قضية التعاوض الأساسية . فضلا عن ذلك من تقديرى أن سعد زغلول لم يكن ليقبل الوصاية على عرش البلاد أصلا في ظروف الوجود الاحتلالي ، والأحكام المرفية كانت لا تزال سارية تثقل كاهل البلاد . كل ذلك كان من شأنه أن يغل يد معد زغلول في زعائته للحركة الوطنية أو يجعله يركن إلى عالاة قوى الاحتلال ، وتلك أمور في جملتها مستبعدة بالنظر إلى ماضى القيادة الوفدية وخطها الوظني .

أما مسمى الوفد نحو الجمهورية، فكان أيضا من الدعارى التي أطلقها خصوم الوفد، أريد من ورائها توسيع فجوة الخلاف بينه وبين القصر. وكتبت جريدة «تايمز» اللندنية في ٤ يناير ١٩٧٥ تقول: «و مع أن الوفد المصرى ما برح يجاهر بإخلاصه وولائه للمرش، فإن جميع الدلائل تدل على أنه يسير سبرا مضطردا نحو الجمهورية الصريحة،٣٥٠). والواقع أن الوفد قد اتخذ من قضية الاستقلال منهجا أساسيا له ، منذ أن ظهر كحركة سياسية وحتى قبل أن ينخرط في سلك الحزيبة ، وكانت تلك القضية تشكل محور نضاله الاساسي . ويطبيعة الحال فإن تغيير نظام الحكم إلى الجمهورية ، لم يكن ليخدم قضية الوفد الرئيسية بصورة أو بأخرى على الإطلاق ، على المكس فإن سعى الوفد نحو الحكم الحمهوري . في تقديرنا ـ كان من شأنه أن يفجر صراعا آخر صد العرش غير الصراع الاستورى . قد يلجأ الملك معه إلى نضال مصيرى من أجل البقاء ، خاصة أن بريطانيا . وهذا أمر أساسي لم تكن بحال لتوافق على تغيير النظام الملكي بعد أن اعترفت به ونظمته . على نحو ما مر بنا . بالإضافة إلى ذلك فلم تكن هناك جدوى حقيقية للوفد من وراء قيام حكم جمهورى في ظل وجود احتلالي قوى .

وييدو أن الصراع الدستورى الذي جرى بين الوفد والملك في عهد الوزارة الدستورية قد فسره خصوم الوفد بأنه مسعى له نحو الجمهورية . وراح الأستاذ عباس العقاد يفند هذا الزعم بقوله . اأما إذا كان سعد طامعا في الجمهورية ، فذلك ما لم يظهر منه بكلام ولا إيحاء إلى أحد من المصريين أو الإنجليز . تم لماذا يكون طمع سعد في الجمهورية مسوغا للحكم بغير دستور والعمل لتحقيق ذلك منذ زمن طويل في حياة سعد وبعد عاته بسنوات؟ع(٤).

ويعبارة أخرى فإن ما ماقه خصوم الوفد من أتهامات له في هذا الصدد لم يكن سوى مسوغ لتبرير الانقلاب الدستورى أثناء المهد الزيوري، والذي جاء ليعصد حكم القصر.

وكانت نضية الخلافة فصلا آخر للصراع بين الوفد والعرش . وتفصيل ذلك أن الزعيم التركى مصطفى كمال قام بإلضاء الخلافة في تركيا صنة ١٩٢٤ ، معتقدا أن الخلافة كانت صيبا لنكبة تركيا في العصر الحديث⁽⁰⁾.

وعن إنجلترا فقد رحبت بأن تكون مصر مقرا للخلافة. كما قبل إن في بعض البلاد الإسلامية انجاما يدعو إلى أن يكون صاحب عرش مصر أول ملوك المسلمين بها (١٦). أما الحكومة الوفنية التي كنان يرأسها سعد زخلول فلم تبدر أيا في الدعوة إلى المؤتمر المؤتمر الإسلامي، وكان أن أرسل الأمير عمر طوسون خطابا في ١٥ مارس ١٩٣٤ إلى رئيس الورراء في هذا الشأن، فرد عليه الأخير بكتاب في ١٨ مارس يقول فيه: فردا على خطاب مسموكم المؤرخ ١٥ الجارى، أتشرف بأن أبدى أنى عرضته على جلالة الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التي لها علاقة بشخصه الكريم، وسأبلغ مسموكم ما أتلقاء من جلالته في هذا الشأن».

على الجانب الآخر كان فريق من الوزراه المعروفين بو لاقهم للملك مثل محمد مسعيد ماشا قد روجوا لفكرة مبايعة الملك فؤاد للخلافة. كما اهتم حسن نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة بالانتخال بالفكرة سراء فكان يسافر إلى طنطا ويجتمع بالعلماء هناك، ثم يساهر إلى الإسكندرية والمدن الأخرى التي يمكن أن تقام فيها اجتماعات من العلماء، تم بدأت تتكون جماعات في تلك الجهات يصفة جان للخلافة (٧).

والواقع أن الوفد قد تحمس لفكرة الخلافة في البداية، باعتبارها قصية عامة تنير اهتمام عامة المسلمين. بل إن جريدة البلاغ الوفدية قد انبرت تهاجم هيئة كبار العلماء في تركيا لتعريضها بصلاحية مصر مكانا لمؤتمر الخلافة (٨٠).

بيد أنه ما أن تبين للوفد أن القصر يعمد إلى تنى فكرة الخلافة لدعم شعبيته في مواجهته حتى امتنع عن تأييد الفكرة أو الدعوة لها، بل ما فتى أن حاربها، وثمثل ذلك في هجومه المتواتم عن تأييد الفكرة أو الدعوة لها، بل ما فتى أن حاربها، وثمثل فلخاء وأن عجومه المتواتم على بجان الحلافة، حتى لا تكون مصاد هذه القوة موظفين بالقصر (٩٠)، وذلك إشارة إلى جهود حسن نشأت وكيل المنوان الملكى في هذا الصدد. يضاف إلى ذلك أن فكرة الحلافة لم تكى تلقى قبو لا من بعض قطاعات الرأى العام، التى رأت أن الملك لا يجوز له أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان طبقا للمادة ٤٧ من المستور، وأن وأى البرلمان هو الفصل في مسألة الحلافة قبل غيره من الأشخاص أو الهيئات (١٠).

كان من الواضح أن فكرة الدحوة إلى الخلافة قد لاقت صمويات كثيرة سواء من الداخل أو من الخارج، حتى إنه ما إن انعقد المؤقر العام للخلافة عام ١٩٢٦، حتى كان الفشل من نصيبه، وتهاوت آمال فؤاد في الخلافة.

على أية حال فإن إثارة قضية الخلافة وما تمخض عنها من نتاتج جامت تمكس جانبا من طبيعة العلاقة بين القصر والوفد فضلا حما أظهرته من دلالات مهمة ينبغى الإشارة إليها. منها أن القصر لم يكن ليظهر حماسا كبيرا لمسألة الخلافة وقت أن كان الوفد في موقع السلطة ، وبدا بمظهر الراغب عنها رغم أنها كانت تشكل ركيزة أساسية في سياسته . يتأيد ذلك بما كان من تزايد مساعى القصر في الترويج لفكرة الخلافة وقت أن كان الوفد الخارج الحكمة ، وذلك كان يصدر عن إدراك الملك فؤاد بأن علاقته بالوفد خاصة أثناء عهد وزارة الشعب لم تكن تسمح بنبت تلك الفكرة، ومن ثم فإن تشدد القصر في الدفاع عنها والدعوة لها من شأنه أن يزيد من صلابة هجوم الوفد، كما يقضى على الفكرة أصلا ومن ذلك أيضا أن القصر قد حفظ للوفد تلك «اليد السيشة»، في رفض فكرة الخلافة بل ومحاربتها في وقت كان القصر يسعى فيه لكى يكتسب وضعًا متميزًا في المالم الإسلامي يحقق لصاحب العرش زعامة دينية وزمنية تدعم وضعه كمؤسسة للحكم في مصر.

بيد أن غيباب سعد زغلول عن الساحة بوفاته قد ترك آثاره عا ترتب عليه حدوث انسلاخات أو انشقاقات في الوفد عدها البعض نتيجة ضمنية لتراكمات فترة قيادة سعد زغلول وزعامته (۱۱).

ولقد امتد عداه القصر بعد ذلك لؤيدى الوفد حتى لمن كانوا من الأسرة الملكية ذاتها . فما إن أصدر النبيل عباس حليم نداه إلى الأمة في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعد استقالة الوزارة النحاسية التانية - أيد فيه الوفد وهاجم قرار حل البرلمان وإعلان دستور ١٩٣٠ ، حتى أثار حفيظة القصر عليه ، فصدر أمر ملكى بتجريده من لقبه وامتيازاته ، وقد رأى البعض في صدور هذا الأمر نوعا من التهديد والتحلير لكى لا يتدخل أعضاء الأسرة المالكة في أي خلاف حزبي سياسي (١٦).

وعن تقييمنا للعلاقة بين الوفد والملك فؤاد، فيمكن القول إن هناك اعتقاداً قد وقر لدى الأخير، بأن في استطاعته أن يسيطر على الحركة الوطنية التى آلت زعامتها إلى الوفد وذلك من حلال سيطرته على الحزب الجماهيرى، إلا أنه ما إن تكشفت نوايا كل منهما للآخر، حتى بدأت العلاقة بينهما تتسم بطابع عدائى حاد. ففي الوقت الذي اتخذ فيه الوقد من الحكم وسيلة لتحقيق استقلال البلاد، ففيلا عن محاولاته للحد من ميول القصر الأوتوقراطية لكى بملك ولا يحكم، كان الملك فؤاد يرى في الوقد خصما عنيما يحاول أن يميد للأمة حقوقا يعتقد فؤاد أنها له، وأن انتقال الحكم من القصر إلى الوفد يعنى إحلال ديكتاتورية محل أخرى.

ولا مراء في أن التطورات التي اصترت الموقف الدولى قد انعكست آثارها على الأوضاع المناخلية في البلاد بصفة وعلى الصراع بين القصر والوفد بصفة خاصة . . ذلك أن تضاقم المشكلة الحبشية وتزايد الخطر الإيطالي ، دفع بريطانيا إلى محاولة التضاهم مع الوفد وإبرام معاهدة تطلق يدها على أرض مصر إذا ما اندلعت الحرب . وكان ذلك بطبيعة الخال تقوية لشوكة الوفد في مواجهة القصر . أصف إلى ذلك أن تزايد وطأة المرض على الملك فؤاد ، قد جعلته بلا ربب يفقد إلى حد بعيد تأثيره

السياسي الفعال على الساحة ، مما خلق للوفد ظروفا أكثر مناسبة لحسم معركته ضد القصر .

التعاون المفقود بين القصر والوزارات الوهدية:

تعتبر وزارة سعد زغلول (وزارة الشعب) أولى الوزارات الدستورية التي تولت الحكم على مقتضى دستور ١٩٢٣ . ولم تكن الانتخابات التي دفعت بالوفد إلى الحكم اختبارا لثقة الجماهير بالوفد فحسب، بل كانت أيضا اختبارا حاسما لنوايا القصر نحو الحكم الدستورى .

وعلى الرغم من قصر المسطح الزمني لفترة تولى الوزارة اللمستورية الأولى للحكم... وهو لا يتجاوز الشهور العشرة .. إلا أن البلاد شهدت صراعا مريزا على السلطة بين القصر ذي النزعة الأوتوقراطية ، والوفد الذي اقتعد لنفسه مكانة الصدارة في البلاد بعد أن تزعم الحركة الوطنية وقبض على زمام الحكم في أن واحد.

وعندما أجريت الانتخابات حقق الوفد فوزا كاسحا على خصومه. وكانت القواعد الدستورية تقضى بأن يقدم رئيس الوزارة القائمة استقالته إزاء فوز الوفد تمهيدا لتشكيل الوزارة الجديدة، وبالفعل قدم يحيى إبراهيم استقالته في ١٧ يناير ١٩٢٤، إلا أن الملك أرجا قبولها موقعتا إلى حين قيامه بإجراء الاتصال والمشاورات اللازمة في هذا الصدر١٩٠٣.

كانت تلك هى أولى مناورات القصر، التى تمثلت فى تأجيل قبول استقالة الوزارة لحين انعقاد البرلمان، وذلك بغية إيجاد نوع من التوازن داخله بين القصر والوزارة الجديدة.

من جانب آخر حمد الملك فؤاد إلى كسب تأييد الجانب البريطاني . فيشير نائب المندوب السامى إلى أن «الملك يرغب في بقاء الحكومة في منصبها حتى انمقاد البرلمان، وأن الملك كاره لقبول الاستقالة . ولقد تلقيت رسالة من الملك يطلب منى الرأى في مسألة بقاء وزارة يحيى إبراهيم، ولم أشأ أن أرجح رآيًا على آخريه (١٤).

ومع أن الجانب البريطاني كان يرى أن الملك فؤادا كان محقا فيما يطلبه من يقاء وزارة يحيى إبراهيم، إلا أن السياسة البريطانية قد بنت موقفها على عاملين: أولهما: أن موقف يعجى إيراهيم رئيس الورواء لن يكون محتملا، رغم تأييد الملك له، لأن هزيمته أمام سمد زغلول قد جعلته يفقد سلطته واحترامه في البلاد، ووجودهما أمر ضروري حتى تمكن الحكومة من مواجهة الأغلبية الساحقة، ورئيس الوزراء بدوره لا يمكنه الآن الاعتماد على تأييد حلفائه.

ثانيهما: أن الدور الذي لعبه الإنجليز في الماضي خل الأزمة الوزارية سوف يجعل المعربين يحملونهم مغبة ما قد يحدث من جراء بقاء وزارة يحيي إبراهيم (١٥٠).

وما إن تبين الملك حياد الجانب البريطاني حتى أرسل إلى القائم مأصمال المندوب السامي يبلغه بأنه قد أرجأ الموافقة على قبول استقالة وزارة يحيى باشا إبراهيم(١٦).

ولقد استهدف القصر من وراء ذلك الانفراد بتعيينات مجلس الشيوخ قبل تولمي الوزارة الحكم حتى يكون هناك للقصر عضد قوى داخل البرلمان .

على أية حال ينبغى الإشارة إلى أن الجانب البريطاني كان يشكل قطاعا عريضا في حسابات القصر السياسية خاصة بصند التعامل مع الوفد. ولا يعد من قبيل المالغة القول إن حركة القصر السياسية قد تعددت برامي واتجاهات السياسة البريطانية. من ذلك أن دار المندوب السامي البريطاني كانت ترى في الوفد _ رغم اختلاف الوسائل والغايات معه _ البديل الوحيد لديكتاتورية القصر، ومن ثم فقد راح المندوب السامي البريطاني يدعم علاقته بسعد زغلول ويحاول أن يبدد ظنونه، ويشرح له تفصيلا موقف بريطانيا من اللمتور ليبدو سعد أقل تشككا عن ذي قبل (١٧).

من ناحية أخرى حرصت بريطانيا على الإبقاء على العلاقة طبية بين القصر والوفد، مما دعا دار المندوب السامي بالقاهرة إلى أن تطلب من وزير خارجيتها أن بياسر نفوذه في أندن لمنع جريدة التايمز من التعريض بالعرش والإيقاع بينه وبين الوفد، عندما وصفت تلك الجريدة تولى الوفد للحكم بأنه تهديد للعرش (١٨).

والحقيقة أن لقاء سعد زغلول بالملك فؤاد في الورارة الدستورية الأولى ، قدم والملك فؤاد على استعداد له بكل خبرة السنين الطويلة التي قضاها في الحكم والسنين التي قضاها قبله . وهذه الحقيقة تفسر المهارة السياسية التي قلب بها الحياة الدستورية ولم تعمر أكثر من عام واحد (١٩٧).

فقد تولى الملك فؤاد الحكم وهو في أوائل الشيخوخة، فقضى ست سنوات أو سبعا لا تبدو منه حركة ولا يشعر الناس له بسيطرة في الحكومة أو في الحياة الشعبية. فأخطأ الكثيرون في فهم هذا السكوت وحسبوه ضعفا، ولكنه كان في الحقيقة تدبيرا مقدرا وتأهبا مدخراً (٧٠).

ولم يكن فؤا بدوره على استعداد لأن يقبل أن تنقل السلطة منه إلى القيادة الوفدية وعلى رأسها سعد زغلول، لأن ذلك كان يعى إجلال ديكتاتورية بدلا من أخرى. بينما كان سعد والقيادة الوفدية يرون أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية طالما انفرد الملك بالحكم (٢٢١). ومن ثم تغدو واضحة أبصاد الخلاف السياسي بين طرفي السلطة وقنذاك.

لذا فإن ما جرى بينهما من صراع فى تلك الفترة وعقب تولى الوزارة الدستورية الحكم، صراع فى غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل الحياة السياسية فى البلاد، إذ كان لابد أن يستخدم كسابقة لتقرير ما إذا كان الملك أو الوزارة ينبخى أن يكون الحاكم الحقيقى للهدر (٢٢).

كانت الجولة الأولى للصدام ميدانها خطاب التكليف الصادر من لللك فؤاد إلى سعد زغلول «بما لنا فيكم من التقة اقتضت إرادتنا توجيه سند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لمهدتكم» (٢٣٦).

أراد الملك فؤاد بذلك ألا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الرزارة أر يسلطة الأسة وحقها في ذلك ، وأراد أن يؤكد أن تولى الوفد للوزارة إنما مرده إلى رغبة الملك وإرادته وون الأمة .

أما عن البيان الذي رفعه سعد زغلول إلى الملك فيعطى الانطباع الكامل عن الوزارة وتوجهاتها ونهجها المرتقب في الحكم، وهناك دلالات مهمة تضمنها هذا البيان ينبغي تسجيلها:

أولا: أن رئيس الوفد قد اعتبر أن وصوله إلى الحكم إنحا جاء نتيجة لثقة الأمة ونوابها وليس وفقا لإرادة الملك، متجاهلا بذلك مضمون خطاب التكليف الصادر من الملك فؤاد.

ثانيا: ما تبدى من حرص سعد زغلول على أن يوصيح أن قبوله للحكم لا بعد بحال اعترافا بأى حالة أو حق سبق أن استكره الوفد، الأمر الذى يعنى تأكيده لوفض تصريح ٢٨ فبراير، وغنى عن البيان ما كان يحمله هذا التصريح من أهمية للقصر أو الإنجليز على السهاء. ثالثا: حرص رئيس الوفد على تأكيد أهمية الدستور والاعتماد على معاونة البرلمان للوزارة في تسيير دفة الحكم والإدارة دون الاعتماد على تأييد القصر تصريحا أو تلميحا .

رابعا: ما بدا من حرصه على نسبة مرنامجه إلى الأمة «هذا هو بروحرام وزارتي وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة» متجاهلا بدلك دور القصر في الحكم تماما(٢٤).

بيد أنه سرعان ما انقلبت العلاقة بين الطرفين إلى صدام حاد، عاصة أن القضية هنا تمس ويشكل جوهرى التعديلات التي سبق أن أدخلها الملك على الدستور، والتي ظهر منها حرصه الشديد على التمسك بها، ومنها حقه في تعيين الشيوخ المعينين بالمجلس. من ذلك أن الملك ارتكز على ظاهر المادة (٧٤) من الدستور والتي تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يمين الملك خمسيهم وينتخب ثلاثة الأخصاس الباقون بالاقتراع بقتضى قانون الانتخاب. تلك كانت وجهة نطر القصر

أما سعد زغلول فقد غسك بالرأى النستورى السليم وهر أن الملك يباشر سلطاته من خلال وزرائه كما تقضى بللك المادة ٤٨ من النستور. وأن مجلس الوزراء هو المهيمن على شئون اللولة ومنها تعيين أعضاء مجلس الشيوخ. وتم الاحتكام في هذا الصدد إلى المبارون افان دن بوش النائب لذى المحاكم المختلطة وقتذاك وجاء رأيه مؤيدا لما ذهب إليه سعد زغلول وأذعن القصر للحكم (٢٥).

ولقد ترتب على هذا الصدام أكثر من حقيقة في العلاقة بين العرش والوفد. من هذه الحقائق ما بدا من صلابة الوزارة في التمسك بحقوقها الدستورية، خاصة ما اتصل منها بتقسل عالم الدستورية، خاصة ما اتصل منها بتقسير عارسة الملك لسلطاته من خلال الوزارة، عا سلب هذه المارسة كل فعالية. ومنها أيضا تعميق الشكوك بين العرش والوزارة الدستورية الأولى برئاسة سعد زغلول. ومنها أخيرا أن الملك قد عول على عدم التورط في نزاعات جديدة مع الوقد طالما ظل الأخير مدعوما بالتأهم مع الوقد لإقرار العلاقات المعربة - البريطانية، ذلك أن التورط في نزاعات جديدة لن يترتب عليه سوى المزيد من المصربة - البريطانية، ذلك أن التورط في نزاعات جديدة لن يترتب عليه سوى المزيد من سلب القصر حقوقا يعتقد أنها له (٢٧).

عند هذا الحد بدأت سياسة القصر في التراجع، ومحاولة تجنب الصدام مع الحكومة الدستورية انتظارا لما سوف تتمخض عنه علاقتها بدار الندوب السامي، خاصة أن هذه الملاقة قد حملت تأثيراتها على سياسة القصر وعلاقته بالحكومة الدستورية.

وحدث أن تفجرت الاصطرابات في السودان، وكان ما أقدمت عليه الحكومة

البريطانية من إجراءات القمع والإرهاب ما أدى إلى تحرج موقف حكومة سعد زخلول ، فضلا عن تزايد علاقتها سوءاً مع الجانب البريطاني(٢٧) .

كأتر لذلك قدم سعد استقالته للملك في ٢٩ يونيو ١٩٧٤ ، الذي رفصها بدوره ذلك إنما كان يصدر عن إدراك القصر الأمرين، أولهما. أن قبول استقالة سعد زفلول التي جاءت إثر مطالبته بتحقيق الأماني القومية للبلاد يجعلها استقالة مشرفة للحكومة وقبولها لن يزيد القصر إلا سخطا بين دواثر الرأى العام والأحزاب.

ثانيا: إدراك الملك فؤاد أن العلاقات بين دار المندوب السامى والوفد لم تصل بعد إلى درجة كافية من التدهور يمكن معها بنه العمل لتقويض كيان الوزارة وإسقاط هيتها.

إلا أن فشل مفاوضات سعد. ماكلونالد فى أكتوبر ١٩٢٤ ، وما تلا ذلك من انهيار جسور التفاهم والثقة بين الوزارة ودار المتدوب السامى، قد سوغ للملك قؤاد أن يحسم صراحه ضد الوزارة الدستورية.

راح القصر يتحرك في اتجاهين، أولهما: التقارب مع دار المندوب السامي ومحالفتها، ثانيهما: بده العمل لإسقاط الحكومة الدستورية وسلبها مقومات بقائها واستمرارها.

وفيما يتصل بالاتجاه الأول راح الملك فؤاد يتقرب للمندوب السامى، ويعرض رغيته في التعاون معه، الأمر الذي صادف قبولا من جانب الأخير، وحتى لا يشعر سعد زغلول أنه ليس اللاعب الوحيد، وإنما معه في الحلبة لاعبون آخرون(٢٨٠).

وعا هياً الظروف لهذا التقارب أيضا ما كان من اقتناع بريطانيا وقتتك بأن حكومة الوفد ليست الحكومة المثلى التي تريدها لكي توقع معها الاتفاق المنشود.

وفيما يتصل بالاتجاه الثانى فقد استهدفت الوزارة لهجوم القصر بغية إسقاط هيبتها وتقويض كيانها، ومن ثم تغدو عاجزة عن مواجهة القصر. عمد القصر إلى تحريك طلاب الأزهر، حيث أضربوا في 7 نوفمبر 1978 عندما طالبوا بتحقيق مطالبهم وأهمها إلغاء مدرسة القضاء الشرعى، وكان سعد صاحب الرأى في إنشائها، بينما كان رجال الأزهر يطالبون بأن تنحصر فيهم وظائف القضاء والتعليم الدينى واللغة العربية، وكان حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وساعد القصر الأيمن، هو المحرك لتلك الإضرابات، ومن ثم فيان تعبيته في ٨ نوفمبر سنة ٢٩٤٤ بعرسوم ملكى وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالإناية مكافأة له وتشجيعا على هذه النسائس، وفي الوقت نفسه صدرت الضائة المسكرية لحكومة السودان، وفيها الإنعام بأوسمة على بعض الصباط الذين اشتركوا في قمع المظاهرات لمسر في السودان وصدرت هذه الإنعامات دون علم الوزارة ^(٣٩).

وفيما يتعلق بمحاولة هدم البنيان الوزارى وتقويصه، فقد ظهر دور القصر في ذلك باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية في ستصف نوفمس، وهو معروف بانصباعه لأوامر القصر، فكانت استقالته إيذانا ببده المؤامرة لإسقاط الوزارة، وكان ذلك إثر تفكيرها في إصلاح الدرجات والترقية والتعيين، ويدا محمد سعيد راغبا في الاستقالة (٣٠٠).

وكان أن قدم سعد استقالة وزارته في ١٥ نوفمبر للملك، والذي أظهر بدوره تردداً في قبولها وكان يبغى من وراء ذلك تبين ردود فعل الاستقالة.

على الجانب الآخر أعلن محلسا البرلمان الثقة في الوزارة، واندفعت المظاهرات نحو عابدين تهتف فسعد أو الثورة)، مما أسقط معه في يد القصر.

بعد أن تأكد سعد من سلامة موقفه، اتجه للملك ليقدم له شروطه ويسحب استقالته ، ومن تلك الشروط أن تختص الوزارة بالنظر في مسائل الأزهر وتعيينات القصر ومناصب السلك السياسي طبقا للدستور، وهي المسائل التي كنانت موضعنا للخلاف بين العلم فين (٣١).

ومن ناحية أخرى راح سعد زغلول يحاول رأب الصدع اللى آراده القصر في وزارته باستقالة توفيق نسيم، وعين على الشمسي بدلا منه، وهو الذي سبق للملك أن رفضي تعيينه في الوزارة عندما كان سعد بصدد تشكيلها في مطلع عام ١٩٢٤، بدعوى ولاء الشمسي للخديو السابق. وإذعان القصر على هذا النحر، يعطى الانطباع عن حالة الاستسلام التي ركن إليها القصر نتيجة لصدامه الأخير مع سعد زغلول.

وكان الظن أنه بعد انتهاء ذلك الصدام، أن البلاد قد أقبلت على عهد جديد تستقر فيه الحياة النيابية وينتظم الحكم الديمقراطي خلاله، وإذ بحادث مصرع السير ولى ستك، سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان، يقع ليحدث انقلابا في الموقف السياسي، إذ نزلت إنجلترا إلى ميدان الصراع مكامل قوتها ضد الحكومة الدستورية. وما كان من إقصاء الوزارة الوفدية عن الحكم، إنما كان يعنى بممورة أخرى دخول البلاد مرحلة جديدة من حكم القصر انفرد فيها بكل سلطة في البلاد بعد أن عصف باللمستور والحياة النيابية في أن واحد وفي ظل تفاهم القصر ودار المندوب السامي (٣٣).

وفيما يتصل بالاعتبارات التي حددت موقف القصر بصدد تعامله مع الوزارة

الدستورية إبان حادثة مصرع السردار لى ستاك، ميمكن القول إن الملك قد أدرك أنه بمسرع السردار فقد وصلت العلاقة بين الحكومة الدستورية والجانب البريطاني إلى طريقها المسدود، خاصة أن الأخير قد اعتبر أن وقوع الحادثة قد جاه نتيحة تحفيز الوزارة الدستورية للرأى العام ضد الوجود البريطاني. يضاف إلى ذلك توتر العلاقات بين الطرفين، وكان آخر مراحلها عشل المفاوضات المصرية البريطانية، الأمر اللي زاد من افتناع الحانب البريطاني مأن إدارة زغلول ليست بالإدارة المثلى للتعامل معها. ومن ثم يجب أن تذهب

وعلى الرخم من أنه ليس هناك ما يؤكد وجود اتفاق ضمنى بين الملك فواد ودار المتدوب السامى ، فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن منبت العملة كلية بالتشدد العنيف في السياسة البريطانية التي أعقبت مصوع السردار.

وبدا واضحا أن بريطانيا كانت على يقين من أنه يمكنها الاعتماد على صمت القصر وموافقته على توجيه ضربة قاصمة للوطنية المصرية التي كان زعيمها بالنسبة لها خصما صعب المراس، كما كان بالنسبة للملك رئيس حكومة متشددا يتمسك بروح الدستور ونصوصه . وكان هذا النصر الذي أحرزته بريطانيا بمثابة انتصار لكل خصوم حزب الأغلبية .

أما وزارة النحاس الشانية (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) فقد كانت ثانية الوزارات الدستورية ، وآخر عهد البلاد بهذه الوزارات طيلة حكم الملك فؤاد . وعن خلفية الأحداث التي سبقت تولى الوزارة النحاسية الثانية للحكم، فإن ثمة تغييرات قد حدثت ينبغي الإشارة إليها ، فمن ذلك أن إقالة لورد لويد من منصبه وإحلال سيربيرسي لورين بدلا منه ، كان يعني أن بريطانيا قد أدارت ظهرها للملك فؤاد ، وتخلت عن مؤازرتها للحكم الأوتوقراطي للقصر . ثم إن ما جرى من قيام القصر بالانقلاب الدستورى الأول في عهد وزارة زيوار ، والانقلاب الدستورى الثاني في عهد وزارة محمد محمود الأولى ، كان باعثا آخر للجانب البريطاني لكي يتراجع عن تأييد القصر .

أجريت الانتخابات في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بمرفة وزارة عدلى يكن الثانية، وكانت التتيجة - كالعادة - تحمل فوزا كبيرا للوفد، الذي كانت عودته للحكم تعنى عودة الحكم النيابي والدستوري . وكانت الوزارة النحاسية الثانية في واقع الحال ثقل امتدادا للوزارة الدستورية الأولى (وزارة التعب) التي شكلها سعد زغلول، وما جرى من صدامات بين الوزارة النحاسية الثانية والقصر، أعاد إلى الأذهان عهد وزارة الشعب. على كل حال فإن شهرين ونصف الشهر من حمر الوزارة الذى لم يتجاوز خمسة الشهور ونصف الشهر، قد قضيت في المفاوضات بين الطرفين. ثم إن الفترة التي سبقت إجراء المفاوضات أو التي أحقبتها كان الشاغل الأساسي للحياة السياسية في مصر هو الاستعداد لها أو تقييم الموقف بعد إخفاقها (٩٣٠).

ومهما يكن من أمر فشل المفاوضات، فقدعاد النحاس إلى مصر ليواجه مصاعب شيهة بتلك التى واجهها سعد زغلول فى أعقاب فشل مفاوضاته مع ماكدونالد فى أواخر عام ١٩٢٤ . ويذأ القصر يعدعدته لإقصاء الوزارة النحاسية عن الحكم.

بدأ الخلاف بين الملك والنحاس، وهو يتصل هنا بقضيتين، الأولى: مشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو تعديله بغير الطريق الدستورى، وأرسل المشروع بالفعل إلى القصر إلا أنه وضع في زوايا الإهمال، بعد أن رفضت السراى توقيع مرسوم بعرض المشروع على البراان، وكان ذلك بطبيعة الحال تحديا صارخا من الملك للحكومة (٢٤). على الجانب الأحر التزمت دار المندوب السامى موقف الحياد عاكان باعثا للقصر على التمادى في صدامه مع الوزارة (٣٠).

أما القضية الثانية فتتصل باختيار الأشخاص اللين يعينون في مجلس الشيوخ دلا من اللين سقطت عضويتهم من المعينين بالاقتراع الأخير . فقد كان للسراى، أن تخالف الوزارة فحذفت أسماء من القائمة التي قدمتها الوزارة واثبتت محلها أسماء أخرى، ووجدت الوزارة أن مثل هذا التدخل لا يتكافأ ومستوليتها أمام البرلمان (٢٣٠). رغم أنه قد سبق حسم هذه القضية إبان عهد وزارة سعد زغلول من خلال تحكيم قفان دن بوش، بين القصر والوزارة.

من جهة آخرى شرع النحاس فى عمارسة الضغط على الملك فؤاد بأن قدم استقالة وزارته فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ ، وأرجعها إلى عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ برنامجهم ، وفصل أسباب الاستقالة أمام مجلس النواب الذي أجمع على الثقة بالوزارة . وبما زاد الموقف سوءا ما كان من هجوم النائب عباس العقاد، على الملك أثناء انعقاد المجلس بقوله فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل صيانة الدستور وحمايته (٣٧).

وفي إطار استمرار الضغط على القصر، تواترت الأنباء عن اعتزام الجماهير القيام

بمظاهرة إلى قمصر عابدين تنطوى على تأييد الوزارة النحاسية، إلا أن الملك فؤاد سارع بقبول استقالة الوزارة مى ١٩ يونيو وبدلك سلب هذه الجماهير دريعتها للتحرك إلى ساحة عابدير (٣٨).

ومن الخطإ الاعتقاد بأن دار المندوب السامى قد فوجتت باستقالة الوزارة من منصسها ، فسمن الشابت أن دار المندوب السامى قد وضعت يدها مبكرا على خصائر الانقلاب الدستورى الذى انتواء القصر، وذلك عقب فشل المفاوضات حيث كان الملك على وتنك المدسوري الذى انتواء القصر، وذلك عقب فشل المفاوضات حيث كان الملك على وتنك المبده في إجراء الانقلاب للتخلص من الحكومة الوفدية (٣٩٠) . بل إن ما أشارت إليه هذه الوثائق عن المغازلة الملك لإسماعيل صدقى ، قد تحقق بالفعل عندما صدر المرسوم الملكى لتكليف صدقى بتأليف الورارة (٤٠٠).

ويمكن الافتراض بأن المندوب السامي لم يكن منبت الصلة بسألة موقف القصر من استقالة النحاس. كذلك فإن فؤاد لم يكن ليقدم على ذلك إلا إزاء تغاضى دار المندوب السامي عن مؤامرات القصر على الوزارة، بدعوى الحياد إزاء الصراع القائم بين طرفي السلطة.

وعلى الإجمال كانت استقالة الوزارة النحاسية الثانية، إيذانا بنهاية الحكم الوقدي المستورى وحودة البلاد مرة أخرى إلى حكم القصر الاوتوقراطي والانقلاب على المستور مثلما حدث في أعقاب استقالة وزارة سعد زغلول.

القصر ومحاولات الهيمنة على وزارات الائتلاف الوطدي،

وهى الوزارات التى قبل فيها الوفد المشاركة فى الحكم مؤتلفا مع غيره من الأحزاب السياسية، وهى وزارات: (يكن الشانية، ثروت الشاتية، النحاس الأولى). وهذه الوزارات قد اعتمدت على تأييد الوفد لها فى الحكم، واتخذت فيه نهجا يغلب عليه الطارح التوفيق بين الاتجاهات المتعارضة لقوى الصراع السياسي بما فيها القصر. وإن لم يخل ذلك العهد من لمحات للصدام بينها وبين القصر، إلا أنها لم ترق فى حدتها إلى مصاف تلك التي جرت فى عهود الوزارات الدستورية، وذلك مرجعه إلى أن البنيان الوزارة على الوزارة على الوزارة على المتواعت تبدو أقل حدة.

وكان دخول الوفد في التلاف مع الأحزاب الأخرى، واشتراكه معها في الوزارة كان بمثابة تراجع عن خطه الأصيل بالانفراد بالحكم دون سائر الأحزاب السياسية. ويعبارة أخرى، فإن ذلك قد جنب القصر مغبة صراعات حادة مع الوفد أثناء الائتلاف. أما عن ظروف الثلاف الوقد وغيره من الأحزاب السياسية، فترجع إلى أن الانقلاب الدستورى الأول الذي قام ١٩٢٥ ، لم يكن الدستورى الأول الذي قام ١٩٢٥ ، لم يكن يعنى تعطيل اللعت ورف قديادة يعنى تعطيل اللعت ورف قديادة ويادة ألم كان يعنى تعطيل اللعت سوى التقرب إلى أعداء الحركة الوطنية . أما حزب الأحرار المستوريين فلم يكن أمامه سوى التقرب إلى أعداء الأمس وأعنى بهم الوفلدين بعد أن أدركوا أنه لا عودة لهم إلى الحكم إلا بحساعدة الوفلد . ولم يكن الحزب الخرين . وبدأت أولى مظاهر الالتلاف بين الأحزاب في اجتماع أعضاء البرلمان في فندق الكوتنتنال في نوفمبر 1٩٢٥ ، ومن ثم ظهر تماسك الأحزاب على اختلاف نزعاتها - في مواحهة ديكتاتورية النقس .

من ناحية أخرى بدأت الأحداث تسير متفقة ضد سياسة القصر . ذلك أن إقصاء حسن نشأت بضغط من المندوب السامى، بعد أن استفحل نفوذه وبما كانت له من صلات مشبوهة بقتلة السردار ، كان يعنى تقليما لأظافر القصر وغيريده من أنيابه . يضاف إلى ذلك أن انفراد القصر بالسلطة دون قوى التأثير السياسي الأخرى وفي مقدمتها الأحزاب السياسية بشكل رئيسي ، كان يعنى من الوجهة البريطانية اختلالا لميزان القوى في البلاد ، ومن ثم فياد التلاف الأحزاب السياسية كان يعنى بالضرورة إعادة التوازن المفقود في مواجهة القصر .

والملاحظ أنه على امتداد المسطح الزمني لهذا الانتلاف وهو نحو عامين، قد توالت على المتداد المسطح الزمني لهذا الانتلاف وهو نحوم إلى برلمان وفدى على الحكم الاث وزارات ذات أخلية وفدية، واستندت في الحكم إلى برلمان وفدى يؤيدها، الأمر الذي يمكن معه القول إن وزارات الانتلاف إنما كانت تشكل استدادا للوزارات الدستورية في عدائها للقصر، وإن كانت في عهوده الأخيرة أكثر حدة مما كانت عليه إنان عهد وزارات الائتلاف الوفدي.

كانت وزارة عدلى يكن الثانية أولى وزارات الانتلاف الوفدى ولقد أدرك القصر أن هذه الوزارة نتاج طبيمي للانتلاف، وأن الوفد هو سندها الحقيقي في الحكم، الأمر الذي يجعلها واجهة أنتلاف وجوهر وفدى، ومن ثم بات الصراع مع الوزارة أمرا حتميا.

بادر القصر بتأليب الأزهر وإثارة جموعه ضد الوزارة، فأضرب طلبة الأزهر في يناير ۱۹۲۷ إثر رفض حكومة عدلي إجابة مطالبهم التي تضمنت تبعية المعاهد الدينية لمشيخة الأزهر وإصلاح مدرسة القضاء الشرعي. وقضى مجلس النواب ببطلان الأمر الملكي رقم ۳۰ لسنة ۱۹۲۷ بإلحاق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية وإخضاع تبعيتهما لوزارة المعارف^(٤١). وكان هذا الإلغاء بمثابة إحباط لماورة القصر لتحريك الأزهر ضد الوزارة.

وما لبث الصراع بين القصر والوزارة أن انتقل إلى داخل البرلمان، الذى كان قد تعطل نحو صامين، ومنذ أول دورة أعلن مجلس النواب بطلان كل المراسيم التي أصدرتها الحكومة السابقة في غيبة البرلمان. ولتفادى ذلك دعا للجلس الوزارة انتقدم مشروع قانون إليه يهدف إلى معاقبة الوزراء الذين قد يلجأون مستقبلا لمثل هده الوسائل. فصلا عن ذلك فقد وجه النواب نقدا عنيفا لمخصصات السراى التي تضاعفت، ووجه المجلس نظر الملك إلى ضخامة مخصصاته ودعاه إلى أن يكون القدة والمثل (٤٤٤).

ولا ريب في أن ذلك الهجوم المتواتر الذي تعرض له القصر قد ساء الملك فواد، وراحت صحف القصر تهاجم الانتلاف علانية وتعمد إلى الوقيمة بين أقطابه فتصف سعد زغلول بأنه يمارس الديكتاتورية داخل البرائان وتنعى عليه من تاحية أخرى اتصاله بدار المندوب السامي والتفاهم معها مباشرة، دون أن يعباً بالوزارة (٢٣).

من ناحية آخرى راح الملك فؤاد يعمل بالوقيعة بين سعد زغلول بصفته رأس الائتملاف ولورد لويد، فيلوح له بأن سعد زغلول يشكل العماء والخطورة للحكومة البريطانية، ويدلل على ذلك بجهود سعد زغلول في إحياء التنظيمات الطلابية مستثيرا بذلك عداء الجانب البريطاني له (٤٤)

والواقع أن كلا من الملك فؤاد وسعد زغلول قد حرص على اجتذاب المندوب السامى إلى جانبه في هذا المسراع وسعى الأخير إلى محاولة السيطرة على الصراع الدائر بين القصر وقوى الائتلاف. وينهض الدليل على ذلك أنه إزاء إصرار البرلمان والحكومة على إصدار قانون العفو الشامل، قام المندوب السامى بالضغط على الملك لكى يسمحب اعتراضه على مشروع القانون ويوقعه (۵۶).

كان حربا بالقصر أن يعيد تقديراته طللا أن السياسة البريطانية قد انتهجت خطا محايلاً إزاء الصراع بين طرفى السلطة فلم يكن بمقدوره إذن أن يتمادى في صراعه مع قوى الانتلاف متفردا دون مظلة التأييد البريطاني، أو على أقل تقدير كان يتعين عليه أن ينتظر حتى تتدهور العلاقة بين قوى الائتلاف ودار المندوب السامي حتى تتهيأ له ظروف أكثر مناسبة.

وبصورة مفاجئة قدم عدلى يكن استقالة وزارته في ١٩ أبريل ١٩٢٧ وذلك إثر

اعتراض بعض من النواب على اقتراح يتضمن شكرا للحكومة مما دفعها إلى الاستقالة صو نا لكرامتها.

أما عن الدوافع الحقيقية لاستقالة الوزارة، فتشير الوثائق البريطانية إلى وجود خلافات بين عدلى يكن والوفد حول بعض التشريعات مثل قانون العمد وقانون التسلع، وقوة الجيش المصرى وإعانة قوة دفاع السودان. وراح عدلى يطلب من سعد كبح جماح المتطرقين من رجاله الذين أرادوا تحرير القوانين الخاصة بالجيش المصرى سواء وافقت عليها بريطانيا أو رفضتها، وإزاء خدالان سعد لعدلى لم يجد الأخير بدا من الاستقالة (عاف).

ورغم أنه لم يكن للقصر دور ظاهر في استقالة الوزارة، إلا أنه لا يمكن إغفال أن ما أثاره القصر من مصاعب أمام الوزارة، قد عرقل مسيوتها في الحكم، فضلا عن أن تباين عناصر الائتلاف واختلاف مشاربها، قد أضعف الوزارة في مواجهة القصر والإنجليز على السواء.

على كل حال فلقد قام عبد الخالق ثروت بتشكيل وزارته خلفا للوزارة المستقبلة بتأييد من سمد زغلول والوفد، وتم الاتفاق على عودة زملائه الذين كانوا يشاركونه الحكم في وزارة هدلى (122 في الحكم في وزارة هدلى (124 في وسرحان ما بدأت نوايا القصر تتكشف إزاه الوزارة الجديدة، فتشير الوثائق البريطانية إلى مقابلة بين المندوب السامى والملك فؤاد صبيحة يوم تشكيل الوزارة، هاجم فيها الأخير ثروت ووصفه بأنه المحتالة ونفيض مؤلم لمعللي يكن. وامتد هجوم الملك إلى البرغان، مشيرا إلى أن الدستور المصرى كان محض موزلة مضللة (128 في 142 ف

داخل البرلمان كمانت أولى جولات الصدام بين القصر من ناحية والوزارة وقوى الانتلاف من ناحية والوزارة وقوى الانتلاف من ناحية أخرى. من ذلك أن قام مجلس البرلمان ببحث مشروع القانون الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالماهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينية يكون بواسطة رئيس أن استعمال الملك سلطته فيما يختص بالجامع الأزهر والماهد الدينية يكون بواسطة رئيس مجلس الوزراء، ويسرى هذا على تعيين الرؤساء الدينين الأخرين والمسائل المتعلقة بالأويان المسموح بهالأكاء. وكان عرض هذه المسائل على البرلمان، إنما كان يصدر عن سياسة الوفد وقوى الانتلاف الأخرى لتقليص سلطة الملك على الأزهر والمعاهد الدينية.

راحت المتاعب تترى من جانب البرلمان لتزيد العلاقة سوما بين الملك فؤاد والوزارة، فأثار النواب مسألة مخصصات ديوان جلالة الملك وتناولوها بالمناقشة ويدرت من المجلس اقتراحات جريئة منها إلغاء ما يراه للجلس نما لا يقق مم الحاجة، واقتراح آخو بأن يراعي الاقتصاد في النفقات في ميزانية العام المقبل، وتالث بأن تضاف أعمال السراي إلى إحدى الوزارات المسئولة ولتكن وزارة الأشغال(٥٠).

كان من الطبيعي أن تتير تلك المناقشات حفيظة الملك الذي أظهر استياءه من رئيس الوزراء لعدم إحكام قبضته على البرلمان وحذره من أنه لن يتحمل أي إهانات أخرى من البرلمان(٥١).

رغم ذلك انبرت جريدة السياسة تهاجم الملك إراء تدخله في تعيين القضاة فكتبت مقالا بعنوان «يجب وضع حد لهذه التدخلات وإلا كان الدستور حبرا على ورق، نعت فيه على الملك تأخيره في اعتماد الحركة القضائية، وأرجعت هذا الموقف من القصر لرغبة الملك في أن يتولى رئيس محكمة مصر الابتدائية عضوية للحكمة الشرعية العليا، وكان من قبل إماما للملك، رغم أن وزير الحقائية اختار لهذا المنصب آخر أولى به من الأول لعدة اعتبارات، ووصفت «السياسة» تدخل الملك بأنه غير دستورى (٥٥).

على الجانب الآخر تدهورت العلاقة بين الوزارة والمتدوب السامى بشأن ما أثير في مجلس النواب من المساقة بين الوزارة والمتدوب والخاء منصب السردار سبنكس المفاقة منصب السردار سبنكس المفتس العام لتنافيه مع مستولية الوزير أمام البرلان، واقترح بعض الأعضاء تعديل قانون مجلس الجيش بعيث لا يكون سبنكس باشا عضوا فيه على مثال الحيش الإنجليزي.

اتصل نبأ هذه الاقتراحات بدار المندوب السامى، فاعتبر ذلك تحديا لسلطة بريطانيا الحديثة في مصر وأظهر عبد الخالق ثروت تعاطفا مع موقف البريانا، ولم يتزحزح عن موقف فعا كان من بريطانيا إلا أن أرسلت ثلاث بوارج إلى المياه المصرية بقصد التهديد. فما كان من حكومة ثروت إلا أن أرسلت ألاث بوارج إلى المياه تعيين سبنكس مفتشا عاما للجيش المصري لمدة ثلاث سنوات مع منحه رتبة الفريق (٥٣).

اعتبر القصر أن الخلافات بين الوزارة ودار المندوب السابى بمثابة إشارة لبده العمل ضد الوزارة . فعندما اعتزم الملك القيام برحلة إلى أوروبا، وفض أن يصطحب معه دليس وزراته ، بدعوى أنها زيارة غير رسمية ، فراح سعد زغلول يوفض فتح اعتماد للفقات رحلة الملك إلا إذا صحبه دليس الوزارة ، وأيده في ذلك مجلس النواب، وانتهت الأزمة بجوافقة الملك على اصطحاب رئيس الوزارة معه (٤٤).

راحت بريطانيا من جانبها تمهد السبل للتفاوض مع ثروت بغية الوصول إلى اتفاق، إلا

أن حدثين متناليين كانا من شأن وقوعهما حدوث تغييرات جذية في الموقف السياسي أولهما: وفياة سعد زخلول في ٢٣ أغسطس ١٩٧٧ وقد ترتب على هذا الحادث اهتزاز الائتلاف الوازاري، ذلك أن اللور الذي لعبه سعد في الخفاظ على الائتلاف ورعايته، لم يتمكن خليفته من القيام به. كذلك فإن الإرادة التي كانت تمكن سعدا من كبح جماح الجناح التطرف من الوفد لم يكن خليفته يملكها (٥٥).

يضاف إلى ذلك فشل مضاوضات ثروت. تضميرلين، وكنان النحاس وراء فشلها باعتبار أن ما تمخضت عنه من اتفاقيات لم تكن لتتفق وسيادة البلاد. وإزاء تحرج موقف ثروت بادر بتقديم استقالة وزارته لتحقق بريطانيا هدفا آخر وهو مواجهة الزعامة الوفدية الحديدة(٥٦).

أما عن الملك فلم يكن غائبا عنه أن النحاس الذى رفض نتائج مفاوضات ثروت تشميرلين وهو خارج الحكم ، ما كان ليقبل تلك النتائج وهو في الحكم ، الأمر الذى سيضطره إلى صدام خطير مع الجانب البريطاني ، وذلك من شأته كشف المجز الحقيقى للائتلاف، فضلا عن تعميق أسباب الخلاف بين أقطابه ، على نحو يسوغ للقصر الإجهاز عليه وتقريضه .

بدأت الأحداث تسير بالفعل متفقة وسياسة القصر، فحدث أن أثيرت أزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات في عهد الورارة النحاسية، وراحت بريطانيا تؤكد على حقوقها الاجتماعات والمظاهرات في عهد الورارة النحاسية، وراحت بريطانيا تؤكد على حقوقها في البلاد بمقتضى التحفظات الأربعة الواردة في تصريح ٢٨ فبراير، وأرسل المندوب السامى مذكرة إلى النحاس في ٢٩ أبريل يطلب فيها منع عرض مشروع القانون على المجلس ويطلب تمهدا كتابيا بذلك، وإلا فإن حكومته سوف تتخد التدابير اللازمة. فما كان من الوزارة النحاسية إلا أن أجابت بأنها ترغب في التفاهم الودى مع بريطانيا وسوف تؤلى من رجانبها التفكير في مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم في البرلمان وبذلك استطاعت الوزارة اجتياز الأرمة (٤٧٥).

ترتب على مذا الصدام زيادة التقارب بين القصر والمندوب السامى بفضل ما أظهره فؤاد من تأييد لموقف بريطانيا ، كما ترتب أيضا على هذا الصدام تزايد شكوك بريطانيا في الوزارة النحاسية بعد أن «أوضحت نواياها غير الودية» نحو الجانب البريطاني . ومنها أخيرا بده تصدع الائتلاف بعد أن تصور الأحرار أن الفرصة قد غدت ساتحة لانتزاع زعامة الائتلاف باستغلال ضعف الزعامة الحديدة . وبدأ القصر في العمل على هدم الكيان الوزارى، فراح الملك يلمح لمحمد محمود. وزير المالية - بعزمه على العمل الوزارة الحالية وتكليفه - أى محمد محمود - بتشكيل الوزارة، وراح القصر يضع خطته موضع التنفيذ، فقدم محمد محمود استقالته الانتزاغ الأحرار المستوريين من الانتلاف وتلا ذلك استقالة جعفر ولى باشا وهو من الأحرار و وكال تبعه كل من أحمد خشبة وزير الحقانية وإبراهيم فهمى كريم وزير الأشغال وكان مستقلا . ودلت تلك الاستقالات على أن ثمة اتفاقا بين هؤلاء بعضهم وبعض من ناحية الاستقالات بما لا يدعم مجالا للشك على أن ثمة اتفاقا بين هؤلاء بعضهم وبعض من ناحية (القصر من ناحية أخرى فيما تأكد من تعينهم جميما في الوزارة التالية (١٥٠).

استخل الملك فواد حياد الجانب البريطاني وتحرج موقف الوزارة إزاء الأزمات التي حاقت بها فأقالها في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ وينى قرار الإقالة على أن الانتلاف الذي قامت عليه الوزارة قد أصيب بصدع شديد(٥٩). إن نجاح القصر في إقالة الوزارة النحاسية الأولى وهي حائزة لئقة الأمة ونوابها، قد أرخ نهاية لمهد الائتلاف الوفدي ووزاراته.

حصاد العلاقة بين الوهد والقصر،

لا ريب فإن العلاقة بين القصر كمؤسسة سياسية للحكم والوقد حزب الأغلبية قد السمت في عالبية مراحلها بالصدام، وحفلت بالتناقصات. من ذلك فإن الوقد قد تبنى فكرة الحكم الديمقراطي في مواجهة أوتوقراطية القصر، على نحو استحكم معه العناه بينهما. ولا ريب في أن الإطار الدستورى الذي جرت في ظله تلك الصراعات، قد هيأ للوقد ظروفا أفضل للممل، فراح يقلم «أظافر الملك»، ويحارب مسماه نحو الانفراد للوقد ظروفا أفضل للممل، فراح يقلم «أظافر الملك»، ويحارب مسماه نحو الانفراد بالحكم، وظهر أثر ذلك في مواقف الوفد داحل الحكم أو خارجه - تجاه قضايا القصر الحيوية، فعنها ما اتصل بتصمحيح مفهوم عمارسة الملك لسلطاته التي خولها له النستور، الحيوية، فعنها ما اتصر بصموم الوفد بأنه يسمى نحو الجمهورية. ثم ما كان من تحوله عن الدعوة إلى فكرة الخلافة الإسلامية بل والهجوم عليها بعد أن ظهر له أن الملك يبتغي من ورائها أوقد.

على الجاتب الآخر كان فؤاد خصما عنيدا، ما فترة يعطل الحياة النيانية ويعبث بالنسستور لكى يحقق من وراء ذلك هدف امزدوجا جناحاه تكريس حكم القصر الأوقوقراطي، وتعطيل الوفد ولو بشكل مؤقت عن محاوسة دوره في قيادة الحركة الوطنية من موقع السلطة.

الهوامش

- (١) لمزيد من التفاصيل عن ظروف إصدار تصريح ٢٨ فيبراير سنة ١٩٢٧ ، واحع * صـامي أبو النور دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٢٧ - ١٩٣٦) الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٥ ـ ص٣٦ وما بعدها.
- (۲) ملكرات محمد على علوية «ذكريات اجتماعية وسياسية» دار الوثائق القومية بالقلعة صما٠٠٠،
 وتجدر الإشارة إلى أن علوبة بك في ذلك الوقت كان عضوا في الوبد المصرى الماوضة ملئر.
- (٣) أحمد شفيق حوليات مصر السياسية: الحولية الثانية (عام ١٩٢٥): ص٣ فقلا عن جريدة التايمر
 اللندنة؟
 - (٤) عباس العقاد. سعد زغلول اسيرة وتحية ؛ ص ٢٩٩، ٤٧٠.
 - (٥) مدكرات الشيح الطواهري، السياسة والأزهر، القاهرة ١٩٤٥. ص٧٠٧.
 - (٦) محمد حسين هيكل. ملكرات في السياسة المصرية ج١: ص ٢٣١.
 - (y) أحمد شفيق. حوليات مصر السياسية. الحولية الأولى عام ١٩٢٤. ص ١١٨، ١١٩٠.
 - (A) البلاغ · ٣ أبريل ١٩٢٤
 - (٩) البلاع: ١٦ ديسمبر ١٩٢٥.
 - (١٠) الأهرام، ٢٢ مارس ١٩٢٤.
 - (١١) عفاف تُعلى السيد: عُبِية مصر الليبرالية (١٩٢٢-١٩٢٦) ص107، ١٥٧.
 - (١٢) أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية. الحولية السابقة (١٩٣٠): ص١٣٥٥ وما بعدها.
 - (١٣) عبد الحالق لاشين: سعد رغلول ودوره في السياسة المصرية · ص٣٥
 - FO: 4071198. No: 21 Ken to curzon, jan, 15, 1924, tel No: 20 (\1)
 - FO: 4071198 No: 22: Same to Same, jan, 15, 1924, tel. No 21. (10)
 - FO-4071198, No: 25, Same to Same, jan, 18, 1942, tel. No: 24. (\\\)
 - FO: 4071197: No: 78 scott to curzon, sept, 17, 1923, tel. No 240 (\V)
 - FO: 4071197 No 81 Same to Same, sept, 25, 1923, tel: No: 248 conf (۱۸) (۱۹) عبد العطيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر (۱۹۱۵ ـ ۹۳۲): ٤٢٢
 - (٢٠) صاس العقاد: المصدر السابق: ص ٤٧٦].
 - Youssef, Amine, Independent, Egypt, p. 107. (Y\)
 - Ousset, Finance mesopotation, Egypt, p. 1071(17)
 - (٢٢) عفاف لطفى السيد: المصدر السابق: ص١٢١

- (٣٣) فؤاد كرم النظارات والوزارات المصرية: ص٣٥٣ (مص حطاب الملك قؤاد تتكليف سعد زغلول تشكيل الورارة)
 - (٢٤) للصدر السابق ص ٢٥٤ (بص حطاب سعد رعلول إلى الملك بقبول التكليف).
 - (٢٥) عند الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة الصرية، ح١٠ . ص١٤٩_١٤٩ .
 - (٢٦) يونان ليب رزق تاريخ الوزارات المصرية صر٢٦٩، ٢٧٠.
- (۲۷) لمزيد من التفاصيل حول أحداث السودان، انظر عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق. ص١٦٨٠. ١٧١
 - (٢٨) عيد الخالق لاشين: المصدر السابق ص ١٥٥٠.
 - (٢٩) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق: ص١٨١
- (٣٠) أحمد شفيق باشا حوليات مصر السياسية (الحولية الثانية ١٩٢٥). ص٧، عباس العقاد المصدر
 السابق، نصر الصعحة.
- (٣١) صناس العقاد. المصدر السابق (ص٤٥٥، ٤٥٦) عند الرحمن الرافعي: المصدر السابق، نفس الكان
- (٣٣) للمريد من التفاصيل حول حادثة اغتيال السردار فلي ستائه سردار الجيش للممرى: انظر أحمد شميق باشا · حواليات عصر السياسية · الجولية الأولى (عام ١٩١٤).
 - (٣٣) يوبان ليب. المصدر السابق ص ٣٤٣.
 - (٣٤) أمين سعيد تاريح مصر السياسي. ص ٢٢٨، عد الرحمن الرافعي: المصدر السابق. ص١٠٨.
 - FO 4071210: No 43 Larame to Hendesson, June, 2, 1930, Tel, No. 248 (70)
 - (٣٦) أحمد شفيق. حوليات مصر السياسية الحولية السابعة، عام ١٩٣٠ ص ٦٧٤.
 - (٣٧) المصدر السابق ص٧٧٤
 - . ۱۹۳۰ الأهرام: ۲۰ يونيو ۱۹۳۰. PO: 4071210 No. 39. Hoare to Henderson, May, 19, 1930, tel. No. 460 (۳۹)
 - FO 4071210: No: 38: Same to Same, May, 9,1930, tel. No: 220 (£.)
 - (١٤) أحمد شعبق الحوليات الحولية الرابعة (١٩٢٧): ص ٢٩-٢٨
 - (٤٢) الإتَّماد ٦٠ أمراير ١٩٢٧ .
 - (٤٣) أحمد شفيق الحوليات الحولية الثالثة عام ١٩٢٦ . ص٥٦١ ، الاتحاد: ٢٠ يناير ١٩٢٧ .
 - FO. 4071203 No 52, LLoyd to Chaumberlain, Nov. 17, 1927 resp No. 462. (££)
 - FO 4071203 No. 29 Henderson to Chaumberlain, Aug, 30, 1926, resp No: 385 (\$4)
 - FO: 4071203 No: 19 LLoyd, to Chaumberlam, April, 21, 1927, tel No 132. (£1)
 - (٤٧) السياسة الأسوعية · ٧ مايو ١٩٢٧
 - FO: 2071204. No. 25. LLayd to chamberlain, April, 25, 9, 1027, tel. No: 145. (£A)
 - (٤٩) مضابط محلس الشيوخ: جلسة ٢٣ مايو ١٩٢٧
 - (٥٠) السياسة الأسبوعية. ٢١ مايو ١٩٢٧.
 - FO: 4071204. No: 43. Same to Sane, May, 19, 1927, pesp No: 192. (0 1)
 - (٥٢) أحمد شفيق المعدر السابق ص١٣٠٥.

- (۵۰) لمريد من التفاصيل عن أزمة الحيش وتطورها انظر عبد العظيم ومصان . تطور الحركة الوطنية في مصر (۱۹۳۷-۱۹۳۷) ص ۹۲۲-۱۹۳
 - FO. 4071204. NO: LLayd to Chamberlain, June, 19, 1927, pesp. No: 277 (01)
 - (٥٥) يونان ليب· المصدر السابق.
 - FO 4071206. No 33. LLoyd to chamberlin, Marsh, 5, 1928, tel. No 144. (61)
- Jnfovmation papers No 19. Great Britain and Egypt (1914-1952) p: 20° Little (ov) tom, Egypt, p 146
 - (۵۸) يونان لبيب ررق: الصدر السابق ص ٣١٧.
- (٩٥)مضابط محلس النواب دور الاستفاد العادي الثالث الحلسة الخامسة والثماثين. ٢٥ يوبيو ١٩٢٨.

الـوف، والقـصر: الملك هاروق (١٩٣٦ ـ ١٩٣٦)

د. لطيخة محمد سالم

المقدمة

تبوأ حزب الوفد مكاناً متميزاً على ساحة الحياة السياسية المصروة مند تأسيسه ، واقترن وجوده بالدستور الذي أضفى عليه الحماية ودعم مكانته ، وعليه فقد عاش في ظل معادلة صعبة ، إذ ارتبطت به جماهير الشعب وأصبح حزب الأغلبية من ناحية ، ومن ناحية أخرى تربص له الأعداء الذين تمثلوا في الملك وللمارضة والإنجليز .

وعلى طول الطريق الذي سلكه الوفد، التزم بمبادته التي آمن بها قدر استطاعته، وتمكن وبكفاءة ولزمن بمند أن يزهو بنفسه، ويثبت أنه القادر على الصمود مهما كانت وسائل الحروب التي استحدمت ضده. وقد فرض عليه تكوينه منذ البداية أن يعبر عن مصالح المصريين، وبخاصة أولئك المتمون إلى الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة وما دونها. ولكن وفقاً للتطورات الاقصادية والاجتماعية التي عاشتها مصر مع الأربعينيات من القرن المشرين، دخلت الوفد عناصر من الباشوات والبكوات من كبار ملاك الأراضي الزراعية، وغدت لها الأبعاد للمختلفة عن العناصر السابقة.

وهذه الدراسة تُمسك بخيوط الملاقات بين الوفد والقصر إيان فترة حكم الملك فاروق، وقد كانت تتعقد كثيراً؛ وقليلاً ما تكون طيعة، وفقاً للظروف التي حكمت تلك الملاقات.

واعتمدت الدراسة على الوثائق البريطانية في الدرجة الأولى، وهي محفوظة بدار المحفوظات العامة بإلجاتها (P.R.O. Kew, Surrey)، وشملت:

وزارة الخارجية البريطانية: I-Foreign Office

1- F.O. 141, Embassy and Consular Archives, Egypt Correspondence.
2-F.O. 371, General Correspondence, Political Egypt and Sudan.

3- F.O. 407, Confidential Print, Affairs Egypt and Sudan.

4-F.O. 954, Avon Papers, Private Office Paper of Antony Eden.

مجلس الوزراء البريطاني : II- PREM, Prime Minister Office هذا بالإضافة إلى استيفاء الدراسة لمعلومات من مصادر ومراجع أخرى.

يوادر الصراع

شكل النصف الأول من عام ١٩٣٦ وقائع جوهرية في حياة مصر، فقد حدث أن رحل الملك فؤاد، وتم اختيار مجلس الوصاية على الملك فؤادى الذى عاد من بريطانيا إلى أرض الملك فؤاد، وتم اختيار مجلس الوصاية على الملك فاروق الذى عاد من بريطانيا إلى أرض الوطن على وجه السرعة، وزفلى في وقت كانت تجرى فيه المفاوضات المصرية الإنجليزية محاولة تخطى الصعوبات التي تواجهها من أجل توقيع المعاهدة، وأصبحت مصر مهيأة لاستقبال عهد جديد مشرق، يحدوها الأمل في غفين ما تصبو إليه.

ومند البداية وجدت الوزارة أن الظروف قدمت نفسها لها، وأن عليها تنفيذ منهجها، والنحي يتفيذ منهجها، والندى ينطوى قتم الحد من الأوتقراطية الملكية التي سبق لها أن استغلت ما تضمنته بعض المواد في كل من دستور ١٩٧٣ وقانون العقوبات. كما أيفنت أنها تمتلك الأدوات التي تمكنها من تنفيذ سياستها، وكانت على ثقة من مقدرتها على السيطرة على مجلس الوصاية، وكذلك من سهولة توجيه الملك الصغير.

وبدأت الممارسة المملية عند تشكيل وزارة ؟ مايو ١٩٣٦ ، وذلك حينما رأت أن يكون هناك وزير للقصر ليمثل الارتباط بين الملك والوزارة، وبالفعل حدد مصطفى النحاس المرسح، وكان معنى هذا أن يُهمس رئيس الديوان، ويصبح وزير القصر له السلطة عليه، ولكن لم يكتب النجاح لتلك الخطوة، وثبت أن لندن ما زالت لها الكلمة المسموعة لأنها وجدت أن تحقيق ذلك سيمطى للوفد السلطة في السيطرة على القصر (١٠). ووفقاً لسياسة الورارة، فقد حرصت على التوازن، وبالتالى لم تكن لتتمسك برأيها، رغبة منها في تعبيد الطريق لاستكمال المفاوضات، وعليه أقصيت هذه المسألة. وعقب توقيع المعاهدة، عُين

وكيل مرلماني لشئون القصر، وألحق برئاسة مجلس الوزراء، وحينما راح يتدخل حتى في تدريبات الحرس الملكي، لم ترض لندن عن ذلك (٢٧)، وصرعان ما ألغي المنصب.

وجاءت فكرة إقامة حفلة دينية يتوج فيها الملك بالإضافة إلى حفلة آداء اليمين أمام البرلمان لتكون حجر عثرة في العلاقات بين الوفد والقصر، إذ أقتر حها الأمير محمد على الوسى على العرش وأيدها الموالون للقصر، وسعد بها الملك الشاب، ولكن الوزارة عارضتها لمخالفتها اللمستور، وجند النحاس جميع إمكاناته، ومن ثم تراجع الملك عن تمسلبه بعد أن تم إقناعه بأنها ليست في صالحه (٢). وكسب بذلك الوفد الجولة، وسبجل نقطة لصالحه ، لكنها في الوقت ذاته كانت نقطة صداء مع القصر، وجمحت الوزارة في ترتيب احتفال تولى الملك سلطاته الدستورية، واستبعدت تماماً إضفاء أي مسحة دينية عليه، وأنبتت التزامها بالخط الدستوري وعدم إذعانها وقدرتها على التفيد. ومن المستفت للنظر أن التدحل البريطاني لم يبد توجهه في تلك الأزمة لحساسيتها، ونصح بصبط النص وأن تخفض الحكومة من ضغطها على الملك (٤).

ومضى الصراع بين الوفد والقصر يواصل طريقه ليممل على مزيد من ترسيب العداء
داخل النفوس، وأصبح كل طرف متربصاً للآخر محاولاً إجهاض أى محاولة للانتقاص
من سلطاته. فعندما رأت الوزارة التغيير في قسم الجيس بيرم الاحتفال بعيث يدخل
عليه الطاعة للدستور بجوار الإخلاص للملك، عارض القصر، فأرجئ ذلك (٥). وما
لبث أن وضع على ماهر العقل المفكر ومايسترو القصر خطة ارتكزت على أن يتقرب الملك
الشاب من الشعب، ويصبح لصيقا به ليقصى نقاط ضعف أبيه، وبالقعل كُشت مواكبه،
ووجد الحب من المصرين الذين تفاطوا به خيراً، وفاضت التقارير التي أرسلت من قصر
ووجد الحب من المصرين الذين تفاطوا به خيراً، وفاضت التقارير التي أوسلت من قصر
ومؤهلاته في ذلك، وأشارت إلى أن النحاس لم يكن سعيلاً بما يحدث على اعتبار أنه
ومؤهلاته في ذلك، وأشارت إلى أن النحاس لم يكن سعيلاً بما يحدث على اعتبار أنه
الزعم المحبوب، وأنه أصبح هناك منافس له وربما يفوقه، وأنه أي النحاس يخشى من
أن هذا الانجاء يغرى الملك على اتخاذ إجراءات غير دستورية (١٧).

وتفوقت سياسة القصر في تركيز الأضواء على فاروق، ونشطت تحركاته على أرض مصر، وخذا تقاربه مع للصرين - أمراً واقعاً مصر، وخذيان مصر، وخذيان المصر، وخذيان المصرة تقاربه مع للصرين - أمراً واقعاً مضى الوفد يعمل في جميع الاتجاهات لواده هلما الشعور المتأجع، وضايقت الوزارة مجلس الوصاية، حتى لقد لجناً الأمير محمد على إلى الشعور للسفارة البريطانية مناشداً مساندة فاروق حيال محاولات الوفد الهادفة لسحب

امتيازاته (٧). وأصبح من المتوقع حدوث صدام بين الطرفين بعد أن استحود الملك على الأغلبية . وقد حاول لامبسون Lampson السقير البريطاني في مصر أن يلطف الأجواء بينهما، وقطلب لندن منه التأثير على الملك بما يتفق مع إعطاء الدستور دوره لما في ذلك من أهمة (٨).

وعلى أية حال ، فإن فترة الوصاية كانت محك اختبار للطرفين المتصارعين ، تلقى فيها فاروق التدريب الذى سيمكنه من اقتفاء أثر استبداد أبيه ، معتنقاً مقولة أن الملك علك ويحكم ، بعد أن تشبعت حيناته بعداء الوفد. وفي الوقت نفسه حرص النحاس على الالترام بللبادئ الوفدية والتي يندرج تحنها أن الملك علك ولا يحكم ، واضعاً نصب عينيه احترام اللمستور.

تفاقم الأزمات؛

في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ تقلد الملك فاروق سلطاته اللمستورية، وأقسم أمام البرلمان الذي يصطيغ بالوفدية - على استقلال الوطن يصطيغ بالوفدية - على احترام الدستور والقرائين، والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه. وينقل كلى Kelly القائم بالأعمال البريطاني صورة الاحتمالات في هذا الصدد للندن، ويُبين كيف أنها عبرت عن الحساس الشمي الذي يكنه المصريون للمحكم الجديد، وأن ذلك الأمر يسبب المعاناة للوفديين الذين سبق أن استأثروا بهذه المتاهر 40.

وتعمق الاتجاه المحاكس بين الطرفين، ويدأت أولى القلاقل حول الحديث الإذاعي للملك، إذ رأى النحاس أن يلتزم فاروق بحدود معينة، لكن ذلك لم يرضه، ثم أمكن التوفيق، ومع ذلك فإن الملك لم يلتزم تماماً بما اتفق عليه (١١٠. ورخم ضيقه وما حدث بعد ذلك من تحدى الوزارة له، فإنه لم يكن أمامه مخرج إلا أن يعهد إلى المحاس بتشكيل الوزارة في أول أغسطس ١٩٣٧

ولم يستشر زعيم الوفد الملك في أعضاء وزارته، واعتبر أن الأمر مفروغ منه، وأن ما على ضاروق سوى التوقيع، ولكن الأخير اعترض على تولى يوسف الجندى وزارة المعارف، فكان ذلك إحراجاً للنحاس، وما لبت أن تقبل الأمر نظراً لأن الحزب كان يمر بأزمات ويجتاز مرحلة تصدع، وأسند المنصب لوزير الصناعة والتجارة (١١). ويدأت الورارة الوفدية الجديدة عملها، وشهدت فترة الخمسة الأشهر وهي عمرها سلسلة متصلة من الحرب النفسية والتناوع بين الوفد والقصر. وأصبح واضحاً التنافر بين قطيى الصراع، وانجلي ذلك في فيض من التصرفات، فالملك يرفض أن يصحبه رئيس ورزائه من قصر القبة إلى للحطة عند سفره للإسكندرية، ويُبِين أن عليه الذهاب رأساً للمحطة، ويرفض النحاص ويعد ذلك إهانة شخصية له ١٩١٧. ويجند القصر صحيفة البلاخ للنيل من تصرفات زعيم الوقد مُسطرة أنها تتنافي مع التقاليد الملكية ١٩٦٦، ويرى الملك أن يكون دعاء أئمة المساجد له وحده دون النحاس، ويفرض على الأخير قبل أن يحظى بالمقابلة الملكية أن يرفع مدكرة بحوضوعها قبل تمان وأربعين ساعة. كذلك فإنه كثيراً ما كان يقاطعه أتباء الحليت ولا يجعله يستكمل موضوعه 11.

واستمر العداء في طريقه بين الطرفين، وإن كان أحياماً قد جرى بعض الشكليات التي تدخل في إطار المجاملات العابرة، لكن سرعان ما تطل الكراهية برأسها سريعاً. واعتمد فاروق على بريق الشعبية التي تمتع بها، وحاول النحاس أن يباريه في هذا الأمر، فيقوم بالزيارات لبعض المديريات، فيرد عليه الملك بجذب العمال وحاصة أنهم يشكلون تقلاً في الوفد ولهم الدور في فرق القمصان الزرقاء، ويسجل السفير البريطاني لحكومته أن جماعات منهم تجمعت أمام القصر معبرة عن إخلاصها للملك(ه).

واتسعت مظاهرات الولاء لفاروق، وانصوى تحتها الطلبة. وأراد القصر إدخال التدريبات العسكرية في المدارس، وهنا عارض رئيس الوزراء، كذلك رفضت لندن ذلك الأمر(١٦٦). وكان لاستقطاب القصر لطلبة الجامعة ومساندة القوى المضادة للوفد له والتي ضمت بجوار الأزهر الإخوان المسلمين ومصر الفتاة نتائج عملت على مريد من التعقيدات بينه وبين الوزراء.

ويحلل السفير البريطاني نفسية الطرفين وتفتى العداء والكراهية بينهما، ويذكر أن الملك لا يترك فرصة تم دون أن يبدى فيها استياءه من النحاس ومكرم عبيد، وأنه مشرب لطباع أبيه، وينظر إلى زحيم الوفيد على أنه دياجوجي مصرى نتسا بين الفيلاحين، ولمساعده بأنه قبطي من الطبقة اللديا، لكنه يكظم غيظه ويخطط على المدى الطويل لإضعاف الحكومة وحزبها مستغلا الانقسامات فيد (۱۷)، وارتسع مؤشر الدعاية لفاروق، وبحت تماماً حيث وجدت الاستجابة من المصرين، لأنهم أحبوه، إذ استطفى في نظرهم صورة الحاكم التقليدي، وذلك عمل على أن تزداد الحرب سعيراً عدد الزعامة الوفية.

ومثلت مسألة فرق القمصان الزرقاء أزمة بين الوفد والقصر، وكان للأول الأبعاد من

وراه تشكيلها، حيث ضم إليها الشباب، ورأى فيها قوة دعم له ضد أعدائه. ولم يكن فاروق وحده الذي يرغب في حلها، وإنما شاركته المعارضة والسفارة البريطانية، فأبدى هذه الرغبة للنحاس موضحاً أن وجودها لا يعتمد على أي شرعية وغير دستورى، ولكن زعيم الوفد تمسك بها، ويدكر في حديث له مع السفير البريطاني أن حلها سيكون ضربة للفود، وأنه اتخذ خطوات للتخلص من العناصر السيئة من شبابها، وفرض الرقابة للشددة عليهم (۱۸).

وتو أمت هذه المسألة، قضية تعين رئيس الديوان الملكى، وشكلت تنازعاً بين الوفد والقصر، إذ رأت الوزارة أن يكون لها أليد في التعيين، ورفضت كل جهة اختيارات ترشيح الجهة الأخرى، وبعد عاطلة من القصر، استقر رأيه على أن يتولى المنصب على ماهر، ذلك السياسي للخضرم والمحنك وصاحب القدرة والذكاء والكفاءة والمرشد الأمين للمرش والذي خطط لفاروق غير عامع بأية مبادئ دستورية. وبطبيعة الحال اعترضت الوزارة، ولكن أصر الملك على موقفه، وتم التعين في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧، ووجد التعين أستحسانا من الخارجية البريطانية، ومع هذا فإنها وصفت على ماهر بالمال للدسيسة ١٩٩٠، وأثيرت مسألة تعين القدر لكبار الموظفين، وحدث خلاف بين الوفد والقصر في هذا الشأن، حسمه رئيس الديوان لمسالح الاخير، وحاول أن يهدئ من الموقف وفقاً لما اتفق عليه مع القاتم بالأعمال البريطاني (٢٠).

وما لبث الأمر أن ظهرت أزمة أخرى بشأن التعين في مجلس الشيوخ عندما شغر مقمدان فيه، وغلا الأمر سجالاً بين الوفد والقصر فيما يختص بالترشيح، وحاول الوفد أن يدحض حق الملك في التعيين معتمداً على الأسانيد الفقهية، ولكن ضعف موقفه آمام خروج الشراشي وأحمد ماهر، اللذين اتحازا إلى القصر، أقصى تصلبه، إذ كان عليه أن يحارب في جميع الاتجاهات، ويرم ما أصابه من شروخ، خاصة مع انتهاز أحزاب الآتلية المرصة وارتماتها على الأعمناب الملكية ومحاربتها للوفد وزعيمه بكل ما تيسر لها من أدوات ففي حديث بين السفير المصري في لندن ومسئول بالخارجية البريطانية، أوضح الأول العمل المكتف الذي تقوم به المارضة لاستعجال الإطاحة بالوزارة (٢٠٠).

ووقع زهماه المارضة على عريضة قدموها لرئيس الديران، وجهوا فيها الاتهامات للرزارة، وعزفوا على وتر قبطيتها-كانت تضم مكرم عبيد وواصف بطرس خالى ـ وأنها تنرى إحالة القضاء الشرعى إلى القضاء الأهلى، وأن للنحاس موقفاً يعارض فيه مسألة أن يكون الملك خليفة للمسلمين، وعلى الجانب الآخر أغدقت صفات الملك الصالح على فاروق(٢٢).

ومن المستلفت للنظر، أنه رغم سريان معاهدة ١٩٣٦، وتصريحات المستولين الإنجليز بأن سفارتهم لن تتدخل في الشتون الداخلية لمصر، فإن الأطراف المصرية جميمها سواء القصر أم الحكومة أم الأحزاب قد أجرت الاتصالات مع هذه السفارة التي وجدت الفرصة لتوجيه الأحداث وفقاً لمسلحة لندن التي جاءت توجهاتها بأن يستمر الضغط على فاروق حتى يتجنب أي تنازع مع الحكومة نظراً خساسية الموقف اللدولي (٢٣٥). واتخذت هذه السياسة عطا غثل في حسن العلاقة مع الطرفين دون إغضاب أحدهما، ولكن كان للسفير البريطاني موقفه المتشدد، وكثيراً ما كتب لحكومته ميناً أن سياسة اللين مع الملك قد انتهت مرحلتها، وأنه لابد من عجيمه بعد أن زادت فقه بنفسه عن الحدالمتاد.

ووفقاً لمنهج القصر، تشتعل مظاهرات العمال والطلبة ضد الوفد، ويظهر الملك أمبوعيا في مسجد الرفاعي الذي لا يخضع لرقابة وزير الأوقاف حيث يتفوه إمامه بما يثير الحساسية بالنسبة للإقباط (٤٢)

ويلتقى لامبسون مع رئيس الديوان، ويبين له أن ما يحدث أمران: إما أن ينتصر النحاص وإما أن ينهر على فاروق ألا النحاص وإما أن ينهر على فاروق ألا النحاص وإما أن ينهرم، وفي الحاتين سيشتمل عداؤه للقصر، وأنه يجب على فاروق ألا يغتر بحب الشعب له (٢٠٠). وواصلت لدن خطتها في استمرار التأييد لكلا الطرفين، وذلك بإسداء النصيحة لهما، ورأت أنه عند عدم إذمان الملك يُمزل، ولكنها في الوقت نفسه كانت تخشى من أن لفاروق شعبية، وأنه عن طريقها يكن له العمل ضد الممالح البريطانية، ومن ثم يُضرب بالمعاهدة عرض الحائط في وقت غدت الملاقات فيه متوترة مع إيطاليا (٢٦). ومعوف أنه كانت هناك دعاية إيطالية صد الوقد.

فقد راودت النحاس ومكرم عبيد فكرة تنازل فاروق عن العرش (٢٧٧). ودار في خلد زعيم الوفد وسكرتيره إحلال الأمير عبد المنعم ابن الخديو عباس حلمي الثاني مكان الملك، وراحت لندن تستعرض المرشحين فوجدت أنه لا يوجد بديل صالح في الأسرة العلوية، وفي الوقت ذاته وضعت في الاعتبار اتمكاس عزل فاروق على المصريين لما يتمتع به من شعبية كبيرة يوالى مؤشرها في الارتفاع وخاصة في الفترة التي يستعد فيها للزواج (٢٨٧).

وذهب السفير البريطاني للقاء الملك واضعأ نصب عينيه تعليمات حكومته بشأن

استخدام الصرامة معه . والتقى به وحدره من إقالة رئيس وزراه له الأغلبية المطلقة في البرائان ، وأن ذلك يُعرض عرشه للخطر (٢٦٩) . وعلى صعيد آخر ، وفض النحاس حل فرق القمصان الزرقاء ، ولم يرحب بفكرة لامبسون في مسألة توسيع قاعدة حكومته يإعادة النقراشي وأحمد ماهر إليها ، وهنا عزمت لندن عن التدخل لصالح أحد الطرفين نظراً لسياسة التودة التي اتبعتها في طل الظروف الدولية المستجدة .

وأصبحت المعايشة مستحيلة بين الوفد والقصر، وازداد الموقف صعوبة، فيعطل فاروق أعمال الوزراة، وهي من جابها تجند المظاهرات ضده. ويعجل النحاس بالنهاية، فيعد مذكرة قانونية ويبعث بها للديوان الملكي في ٧٧ ديسمبر موضحاً أن السلطة الفعلية في إدارة ششون البلاد تنحصر مي مجلس الوزراء دون مشاركة أحد، وأن هذا ما يرتب المسؤلية أمام البرلان. وساق الأمتلة حول تفسير بعض المواد التي تتفق مع مقصده (٣٠٠). وأن يورض الأمر على بلئة تحكيم، وبناء على نصيحة السفير البريطاني قبل النحاس، لكنه اعترض على تشكيل تحكيم، وبناء على نصيحة السفير البريطاني قبل النحاس، لكنه اعترض على تشكيل اللبنة لضمها معارضي الوفد، واعتزم عرض المسألة على البرلمان الذي كان محدداً لانعقاده يوم ٣ يناير ١٩٣٨، ولكن قبل هذا التاريخ رأى الملك أن الوقت قد حان للتخلص من الوزارة وإقالتها، وحقق أمنيته في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وفاض الأمر الملكي بالعبارات القامية التي أهسفت الأوتقراطية عليه، وأمرزت تحديه البارز لحزب ١٩٣٧). الأغلية (٢٠): (١٠)

ولم تفعل لندن شيئاً لصالح الوفد، ولم تستحدم القوة لإيقائه في الحكم. وفي الوقت نفسه حرصت على علاقتها مع الملك لشعبيته الجارفة، فتراجعت عن مسألة عزله طالما تتحقق مصالحها، كما أنها كانت على يقين من سهولة سيطرتها على الساسة سواء الحزبيين أو المستقلين، وانتصر القصر على الوفد في يداية مطلع حكم الملك الشاب عما كان له الأثر على العلاقات بين الطرفين.

الترقب والإعداد،

لم يستسلم الوفد للأمر الواقع. حقيقة أنه لم يتمكن من استعادة شعبيته، وكان من المتظر أن إقالته تحد من شعبية الملك لحسابه، لكن المصريين تقبلوا الحدث بهدوه (٣٢). ونجح تخطيط القصر في تجميع حماس الأمة وتعبئة عواطفها عندما أعد للاحتفالات الخاصة بالزفاف الملكى، مستغلا المشاعر المتدفقة تجاه فاروق، هادفاً تحويل التفكير عن أسلوب إسقاط الوزارة.

وأعد الوفد برنامحه بشأن محاربة القصر والوزارة الجليدة، وجاء لقاء زعيمه مع السفير البريطاني ليعكس الرؤية التي تبناها، وتمس الوتر الحساس، فركز على أن الوزارة عصميلة لإيطاليا وأن الأسرار الحريبة أصسحت في يد وزير للحريبة هو أداة في يد القصر (۲۳۳) وأراد النحاس أن يتحدى الملك، فاصطحت عدداً كبيراً من البرلمانين وقوم القصر ، وأماد النحاب أن التحلير من تزييف الانتخابات، وذلك بعد صلور المراسوم الملكي بحل البرلمان الوفدي في لم يناير ۱۹۳۸، ولكن أسفرت نتيجة انتخابات المراسوة الملكي بحل البرلمان الوفدي في لم يناير ۱۹۳۸، ولكن أسفرت نتيجة انتخابات البرلمان الوفدي في لم يناير ۱۹۳۸، ولكن أسفرت نتيجة انتخابات البرلمان الوفدي في لم يناير ۱۹۳۸، ولكن أسفرت نتيجة انتخابات

وسرعان ما اتخدت سلسلة من الإجراءات ضد ما أقدمت عليه الوزارة الوفدية السابقة من تعيينات وحلافه، ورد الوفد على ذلك بعدم الإقدام على القيام بأى مجاملة للملك، وبالتالي أهمله الأخير هي الاحتفالات التي كان القصر يقيمها، وحتى حينما دعا القصر النحاس في حفل تكريم ولي عهد إيران لم يصافحه فاروق، فاحتج على هذا التصرف، وهو أول احتجاج من نوعه في تاريخ القصر، وعليه فلم توجه له الدعوة بعد ذلك، وراح زعيم الوفد يعقد الاجتماعات موجها اعتقاداته للحكم القائم، مصرحاً بأن الدستور أصبح في خطر (٣٥).

وأحرك زعيم الوفد تماماً أن لندن لم تقف بجانبه عندما مارس الملك أو تقراطيته وأقال الوفدية، وأنه مرائمة من الممكن أن يناوتها، وخاصة أن الحرب العالمية الثانية مشتملة، والظروف الحربية في غير الصالح البريطاني، فقرر أن يتحرك ليحقق عدة أغراض مجتمعة: أولها ما كان في شوق ولهفة عليه وهو أن يستعيد الوفد ما فقده من شعبية، وثانيها لنبه بريطانيا أنه ما زالت له القوة والقدرة على الإمساك بزمام الحركة الوطنية، وثانها أن يقف للقصر بالمرصاد ويثبت له أنه في عنفرانه، ورابعها أن يصرب سهامه صد المحارضة، ومن هذا المنطلق قام في أول إبريل ١٩٤٠ بتقديم مذكرة للسفارة البريطانية تتضمن للطالب المعبرة عن الأماني الوطنية (٣٦٧) فكان لذلك رد فعله على الأطراف المعنية بما يخدم الوفد.

وعندما بدأت الظروف تأخذ شكلاً معاكساً للسياسة البريطانية في القصر، ووقعت أزمة يونيو ١٩٤٠ ، ونتج عنها إذعان فاروق للندن واستقالة وزارة على ماهر، أصبح المناخ ملائماً لعودة الوفد، وطلب السفير البريطاني من الملك اتباع متمورة ونصيحة النحاس، الذي رفض تشكيل وزارة قومية، وتمسك بوزارة محايدة تجرى انتخابات حرة، ثم عاد ورفضها بل إنه اعتلر عن تشكيل وزارة وفدية مُينا صعوبة العمل مع أدوات الحكم القائدة (٣٧).

ونتيحة لسياسة التدخل البريطاني، بدأ الملك يفكر في الحد من خلواته بعض الشيء تجاه الوفد وزعيمه، في الوقت الذي طرأ التفكير نفسه على الطرف الآحر الذي أراد أن يسجل موقفا لصالحه، وكما اعتاد فإنه يعتمد على القضية الوطنية، وعليه اتجه النحاس إلى القصر في ٢ يناير ١٩٤١، وقدم عريضة حزبه للملك، وتضمنت ما تتحمله مصر من تضميات من أجل طيفتها بريطانيا، والخوف من أن يكون لمصر العرم بعد الحرب وهنا أدركت لندن أن خط التقارب سيكون على حسابها (٢٨).

ولم يستمر خط التقارب في طريقه، فانحرف وولى شطره تجاه خط المداه، ثم لا يلبث أن يعود _أى خط المداه، ثم لا يلبث أن يعود _أى خط التقارب مرة أخرى في أبريل ١٩٤١ عندما رغب فاروق في توسيع قاعدة الحكومة، وكان في ذلك الوقت متضرراً من السياسة البريطانية تجاهه، في وقت هاجم فيه زعيم الوفد الوزارة القائمة المتعاونة مع قصر الدوبارة، واعتبر لامبسون أن ما يحدث موامرة ملكية، واستامت الخارجية البريطانية، وطلبت منه إيلاغ الملك بأنه لا ضمان لاستمرارة على زعيم الوفد ليقينه ضمان لاستمراره على العرش يرتبط بالرضا الإنجليزي عنه، ومن ثم واصل سياسته الهجومية على النحاس وحزبه، الذي أيقن هو الآخر أن الاحتكاك مع القصر آت

وزارة ۽ هبراين

مع نهاية عام 1941 تأزم الموقف الحربي العالمي، ودوت انتصارات المحور، وأصبحت الأوصاع في مصر مهددة، حيث اتقد نشاط القائد الألماني رومل Rommel على حدودها الغربية، وبرزت أهميتها القصوى كقاعلة حربية للشرق الأوسط. ورأت اندن أن هناك على المسرح السياسي المصرى وزارة ضعيفة، وملكا غير مخلص لها، وأحرابا بلا شخصية، وزعيم الوفد الذي يستخرج ورقته في الوقت المناسب ويضرم نار الحركة الوطنية ضدها ليشعرها بأنه القوة التي تمتلك زمام الموقف، والقادر على تولى السلطة. ومن ثم فقد وجد المسئولون البريطانيون أن تحسين الأوضاع لن يتأتي إلا بالاعتماد على الوقف.

وحينما خرجت المظاهرات في أول فبراير ١٩٤٧ تهض لفاروق ورومل، وانتشر الشعور المعادى للإنجليز، وارتفعت الأعلام الإيطالية على المنازل، قررت لندن ضرورة إرغام الملك على تكليف النحاص بتشكيل الوزارة (٤٠٠) إذ تجمعت عيزات الوفد أمامها، فأيديولوجيته تتفق مع الحلفاء، وهو حزب الأغلبية وبإمكانه امتصاص الانضمالات الشعبية، وأنه سوف يقف أمام المعارضة التي تقلقها، وأنه لن يضن عليها بالمجهود الحربي وبالتالي سيطيق بنود المحاهدة نصا وروحاً، وأحيراً ليكون شوكة في جنب فاروق الذي أصبحت ميوله محورية ويواصل إصراره على التمسك بوظفيه الإيطاليين.

ويرفض زعيم الوفد أن تكون وزارته قومية ، ويؤكد على ذلك إبان الاجتماع الملكى الذى عقد فى "افبراير وحضره رؤساء الأحزاب ورؤيسا مجلسى الشيوخ والنواب ورؤساء الوزراء السابقون وكبار السياسيين، ويقر الامبسون موقف النحاس مصرحاً بأن الوزارة الوفدية الخالصة ستقف مع الإنجليز على طول الخطه (١٤). وثبت لذى الملك أن سحب التهديد تقترب للغاية ، ورغم ذلك فقد تمهل فى التنفيذ، وأمرك أنه من الممكن أن يأتيه كُوماً ، وعندتذ سيفقد الوفد ما تبقى له لذى المصريين من شعبية ، وتتسع دائرة معارضيه لصالح القصر ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، أن يرتدى أمام المحور رداء الحاكم المناوئ للوجود البريطاني .

وهى صباح ٤ فبراير اجتمع مجلس الحرب البريطاني، وحضر الاجتماع لامبسون، وأعد الإنذار الذي قدمه الأخير لأحمد حسنن رئيس الديوان، ونص على الآتى: «إن لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس قد دُعى لتشكيل الوزارة، فإن الملك فاروق يحب أن يتحمل تعد ما يحدث (المحموعة يجب أن يتحمل تعد ما لإنذار عليها، وطالت المناقشات، ولم يحد النحاس عن موقفه مصرا على أنه لن يشكل إلا وزارة وفدية، وانتهى المجتمعون إلى أن الإنذار خرق للمحاهدة والامتقلال مصر وصيادتها، وحمل رئيس الديوان الاحتجاج إلى السفير المريطاني، ويذكر الامبسون خكومته أنه في ذلك الوقت كان الاتصال المباشر مع النحاس متعذراً، فلنا فقد أبلغ أمين عثمان بإخبار النحاس بأنه عند إذعان الملك للأمر أو عزله، فإن عليه أن يتولى الوزارة (((82))

وممروف السيناريو الذي تم في مساه ذلك اليوم، إذ حضر السفير البريطاني ومعه الجنرال ستون Stone وبعض الضباط المسلحين إلى قصر عابدين، كما أخذت المدرعات والمصفحات الإنجليزية مكانها حول القصر وفي مساحته، وامتلأت ردهة الدور الأرضى بالجنود البريطانين السلحين. وتحت المقابلة، وحاول الملك المجادلة، ولكن لامبسون قطع عليه الحديث موضحاً أنه لا بديل عن وزارة وفدية تحظى بالأغلبية الشعبية وتعمل على تنفيذ المعاهدة نصا وروحاً، وأن هذا سيؤدى إلى عدم تعريض العرش للخطر. وعدد له المخالفات التي يقتر فها، وختم حديثه بقوله: قوكل هذا يتين منه بوضوح عدم صلاحية جلالتكم أكثر من ذلك للبقاء على العرش، الإنكام أكثر من ذلك للبقاء على العرش، المخالفات الرهبة، وبعد تردد قصير، ونتسجيع من أحمد حسنين، قال للسفير البريطاني إنه سيستدعى النحاس ويكلفه بتشكيل الوزارة (٤٥).

وعلى الفور أمر فاروق بعودة اجتماع ما قبل المغرب، وكلف النحاس متشكل الوزارة، وطلب منه الذهاب إلى قصر الدوبارة لإدلاغ السفير البريطاني بالتكليف، وهناك طلب لامبسون من زعيم الوفد سحق العناصر غير المخلصة لبريطانيا سواء داخل القصر أم خارجه، وبدا واضحاً من كتاباته للندن ما يفيد بأن التعاون مع الوفد وهو في الحكم سيرقى ثماره (٢٤٠). وقبل أن يشكل النحاس وزارته حاول إقصاء مسألة أنه تولى الحكم عن طريق القوة البريطانية، فطلب من لامبسون تبادل رسالتين يجرى نشرهما، يؤكدان على عملية على مشونها في مشونها الداخلية، وترله ما أراد (٤٧).

والحقيقة أن هذا الحادث ما زال مثاراً للجدل بين الذين وجدوا أنه لم يكن أمام حزب الأغلية إلا ما فعله ، بل استحسنوا ذلك التصرف نظراً للأوضاع الدولية والحفط المحورى على مصر ، وما له من نتائج وخيمة في حالة انتصاره ، وبين الذين وجدوا فيه طعنة لمصر والمصريين، تمثلت في إذلال الرمز الذي تجسد في الملك مهما كانت أخطاؤه ، وعلى أية حال ، فإنه يجب قياس الأحداث والحكم عليها وفقاً لظروفها وتوقيت وقوعها ، وقد كان الوفد صاحب مبدإ فيما يختص بوزارة قومية لفشلها فيما سبق ، كدلك أراد أن يثبت للملك الذي أقاله قبل أكثر من أربع سنوات أنه لا يلين ، ولديه من القوة والصلابة ما يؤهله للعودة إلى السلطة مرة أخرى .

وبدأت الوزارة في عملها ، وكانت الانتخابات الجديدة قد أسفرت عن فوز حزب الوغد ، ولم تتحقق أمنية فاروق في أن يكون هناك مقاعد لباقي الأحزاب ، وصمم النوخاس على تنفيذ ما يراه من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، تحقيق الرغبات البريطانية إذا لم تتمارض مع سياسته ، وكانت أولاها إبعاد على ماهر ، فيلتقي رئيس الوزراء بالملك في ٦ مارس ويخطره بأنه سيحدد إقامته في صبعته ، ووفقاً لظروف فاروق الحرجة فإنه أذعن ،

ولم يعترض (AB). أيضاً لم يكن ليستطيع أن يغمل شبئاً مع بقية إجراءات الوزارة بشأن الاعتقالات التي شملت موظفيه وأقرباءه ومعارفه، لكنه عائد إزاء التخلص من إيطاليي القصر في البداية، ثم طلب الإنقاء على بوللي Pully وحلاقين والمشرف على حظائر القصب فوافق النحاس الذي أراد استقطاب الملك إلى جانب بريطانيا حتى يستكمل قوة السلاح الذي يحاربه به أمام الشعب، وخاصة أنه بعد حادث في فيراير حدث رد فعل عمين من المصريين ضد الإنجليز لما وجهوه من صفعة لمليكهم، ويالتالي فإذا نجح النحاس في خطته بجعله خاصماً للإنجليز، فستتفض الناس من حوله، لأنه سيصبح في نظرهم حليماً لبريطانيا، وعليه يتوارى تدريجيا ما كان يترد من أن زعيم الوفذ جاء للحكم على أسة الريطانيا، وعليه يتوارى تدريجيا ما كان يترد من أن زعيم الوفذ جاء للحكم على أسة الريطانية. ولكن فاروقاً كان مدركاً لذلك، وكشف الأمر أمام النحاس، وأفهمه أنه لا يريد أن يتلقى منه أية دروس (٤٩).

وعاود الملك سلوك طريق الصداء تجاه رئيس حكومته، وأبدى ملاحظته في عدم استقباله، وأن عليه الملقاء إذا أرادمع رئيس الديوان. وترك ذلك الأثر السيع في نفس النحاس، وهدد بتغيير كامل لموظفي القصر، مصرحاً أنه إذا استمر فاروق في عناده، فسيضطر لاستدعاء البرلمان ليعرض عليه اقتراح تعديل السلطات الملكية (٥٠٠).

واشتد الصراع بين الطرفين، وتعددت المشاكل، فطفت على السطح مشكلة أعضاء مجلس الشيوخ مرة أخرى، وحدث نزاع حول مسألة الرتب والنياشين. ويكتب السفير البريطاني لحكومته لينقل لها توقعاته، فذكر أن الملك لن يترك للوزارة الحرية في البقاء أو الاستقالة، وإنما هو يههد لإقالتها كما سبق وحدث(٥١).

وقرر القصر توجيه ضربة للنحاس، وبذكاء من أحمد حسنين وبباركة من فاروق، استقر الرأى على سحب مكرم عبيد من الوفد، ونُقُذ التخطيط. وأضفى وزير المالية الذى انعطف إلى القصر الصفات التي ترفع فاروق إلى عنان السماء (⁽⁷⁰⁾. وهنا وقع الخلاف المتظر بين زعيم الوفد وسكرتيره، وفشلت محاولات التوفيق، واتسعت الهوة بينهما، وفتح مكرم عبيد باب الهجوم على مصراعيه، ونال من زوجة السحاس وعائلتها، وأواد رئيس الوزراء أن يقبله، فاضطر لتقديم استقالة وزارته في ٢٦ مايو ١٩٤٢ مسببة بالخلاف بينه ويين وزير المالية، ثم أعاد تشكيلها. وعلى الدرب نفسه حاول القصر استقطاب أمين عثمان ومحمود سليمان غنام وعلى زكى العرابي، ولكن فشلت مساعيه في هذا الصدد.

وكرر أن فاروقا يكرهه ويمقت أصحاب الوطنية تم يستفسر هما إذا كان بقاؤه على العرش فيه المصلحة الحقيقية لمصر⁽⁶⁷⁾. إذن لم تغب عن الوفد فكرة الإطاحة بالملك.

ومع أواخر يونيو ۱۹٤۲، و تأزم موقف الحلفاء على حدود مصر الغربية، وسقوط مرس واخريبة، وسقوط مرسى مطروح في أيدى المحور، والحوف من تقدم رومل، عرضت السفارة البريطانية مسألة الانسحاب إلى الحرطوم، وإطلاق الماء لإغراق الأراضى الزراعية، ولم يعط النحاس رأياً قاطعاً لخطورة مثل هذا الإحراء على مصر، ومن ثم فضل أن يكون فاروق صاحب القرار ليقيته من رفضه له، حيث تتملكه الثقة في انتصار المحور، وبالفعل رفضى الملك، وعليه أيده رئيس الوزراء (١٤٥). ولكن سرعان ما انتصر مونتجمرى Montgomery على رومل في العلمين.

وتتابعت الأزمات بين الملك ورئيس الوزراء، وارتبط بعضها بالجيش إذ أصر الملك على أن يكون صاحب السلطة عليه لضمان الاستعانة به عند الضرورة. ومنها ما اتصل بمسألة اعتقال بعض الضباط لاتصالهم بالمخابرات الألمانية، ولميل فاروق إلى إدخال الدعاء للوطن والجيش على الدعاء له وأسرته في خطبة الجمعة، وكذلك ما اختص متميينات كبار الضباط (٥٠). وقد تمكنت الوزارة من تحقيق رغبتها في هذه الأمور والتي لم تكن تتفق بطبيعة الحال مع الرغبة الملكية.

واشتد المسراع على الأزهر، الذى مال بثقله تجاه القصر، وتكثفت مظاهرات طلبته الموالية للملك، مما أثار حفيظة الوفد، وحدثت مصادمات بينهم وبين الداخلية يوم عيد الموالية للملك، مما أثار حفيظة الوفد، وحدثت مصادمات بينهم وبين الداخلية يوم عيد الميلاد الملكى في ١١ فبراير ١٩٤٣، وتأزم الموقف لدرجة أن رئيس الليوان طلب تدخل السغير البريطاني، لكنه اعتلر لحسامية المسألة(٥٠١، ولم يهدأ النحاس وانتهز فرصة مناسبة عيد اللستور في ١٥ مارس، وأذاع بياناً تحدث فيه عن الدور الذي لعبه فؤاد ويلعبه فاروق ضد اللستور، ورأى القصر أن في تسجيل الإذاعة لهذا الحديث عملاً مضادًا الهرد).

ونشط القصر في التخطيط للإطاحة بالوزارة، وذلك بعد أن توطدت علاقته بمكرم عبيد الذي فصله الوفد من منصب السكرتير العام وحرمه من عضويته، فأسس حزب الكتلة الوفدية، ورأى القصر تنفيذ فكرة رصد وتسجيل أوضاع الفساد التي وصلت لها الحكومة في وقت ساءت فيه الحالة الاقتصادية، وأيد الفكرة مكرم عبيد الذي جمع الأسانيد ليدين بها زوجة النحاس وعائلتها وبعض أعضاء الوفد، عما أسفر عن وضع الكتباب الأسود، الذي تمت خطواته في سرية كاملة، واختتم مكرم عبيد هذا العمل -ويوصفة عصواً في البرلمان - بنداء للملك لإنقاذ البلاد بإقالة الوزارة القائمة وإلغاء أعمالها غير الدستورية، وتعيين هيئة قانونية مستقلة لفحص جميع الإجراءات غير الشرعية المنسوبة إليها(٥٥).

وبإيعاز من القصر، كثفت المعارصة مجهوداتها، وطالبت بمحاسبة النحاس على ما ورايعاز من القصر، كثفت المعارضة مجهوداتها، وطالبت بمحاسبة النحاس على ما ورد في الكتاب الأسود. وحيتلا طلب رئيس الوزراء مساندة السفارة البريطانية، مشيراً إلى أنه لا يريد أن يقال إنه عندما انتهى الاحتياج الإنجليزي لوزارتة أصبح لاحاجة لوجودها (٥٩). والتقى السفير البريطاني الملك، وبين له حرص لندن على استمرار الوزارة في طروف الحرب القائمة، وأنها حازت الثقة في البرلمان في ما يختص بالكتاب الأسد (١٦٠).

وفرضت المقاطعة نفسها على العلاقة بين الوفد والقصر، وتعددت مظاهرها، ومضت الأقاويل تتردد حول قرب إقالتها. وبتوجيه من القصر شُنت حملة صحفية ضد الوفد وزعيمه تولتها روز اليوسف والاثنين والمصور. ويلتقى رئيس الوزراء السفير البريطاني ويتحدت معه بجرارة عن جنون الملك ويرحب بعزله (١٦).

واحتلت مسألة توسيع القاعدة الشعبية للملك مكانتها في القصر على حساب الوفد،
تلك التي اعتمدت على استقبال الملك لوفود الممال والطلبة، والزيارات الرسمية التي
يقوم بها للمنشآت والأحرى التنكرية، والإجراءات التي اتخذها بشأن فلاحي المزارع
للمكية، وارتياد المساجد وحضور الاحتفالات الدينية. وعا يذكر أنه عندما اتسعت دائرة
مناوتي الوفد بعد حادث ٤ فبراير، ضمت كثيرا من المثقفين والطبقة العليا والبوليس
والجيش، إذ وجدوا في الملك بعض التعويض. وما لبث أن وقع حادث القصاصين في ١٥
والجيش، إذ وجدوا في الملك بعض التعويض. وأصب فيه فاروق ونقل إلى مستشفى عسكرى
إنجليزى، ليكون سهما ملكيا موجها ضد النحاس الذي تلكأ في زيارته، وحينما ذهب في
فرصة لتصعيد التأييد الشعبي لفاروق، وبالفعل تحقق الغرض المنشود، وقد صور اللورد
فرصة لتصعيد التأييد الشعبي لفاروق، وبالفعل تحقق الغرض المنشود، وقد صور اللورد
كيلرن Killern ـ خكومته مشاعر الشعب المتدفقة تجاه مليكه (٢٢). وإزداد فاروق نشوة
بذلك، وأضاف النقاط لصالحه ضد النحاس.

وتحقيقاً للسياسة البريطانية، حدث نوع من الهدنة بين الوفد والقصر، بعد أن سعى

السفير البريطاني لإصلاح ذات البين في الحدود التي أرادتها لندن، لأن تخطيطها يتفق مع وجود الصراع بين الطرفين حتى لا يتحدا ضدها من أجل القضية الوطنية. وبدت معض ملامح التقارب، منها عندما جمع اللقاء النحاص وزوجته مع الملكة الأم في القدس، وكانت التيجة أنه لأول مرة يهني الملك زعيم الوفد بعيد ميلاده (٦٢٦) كذلك جرت بعض المجاملات المتبادلة، ولكن لم يمنع هذا من أن يشوبها شيء من الحساسية. وبطبيعة الحال لم يستمر الأمر على وتيرة واحدة، إذ سرعان ما تفرض مظاهر الجفاء نفسها مرة أخرى.

وأمام موقف رئيس الوزراء المتصلب ضد الملك ، يوحى فاروق لزعماء المعارضة بتقديم مذكرة لمؤتمر الحلماء المعقد بالقاهرة في أواخر نوفمبر ١٩٤٣ ، تتضمن المطالب الوطنية ، فعُد دلك تصرفاً ساء زعيم الوفد، ويشكو أحمد عبود لكيلون من أن فاروقا يمارس لعبته السياسية بقيامه بهذا الدور، وأنه أصبح مصدر خطر حقيقي على مصر (١٤).

وفي يناير 48.2 حدثت اضطرابات في الأزهر، وكان للوفد يد فيها، وأصر النحاس على إقصاء الشيخ المراضى من منصبه، ورفض الملك. ومحاولة للتهدئة المصطنعة اعتبر شيخ الأزهر في إجازة مفتوحة، وعين الشيخ السناوى وكيلاً للأزهر وله الصلة الوطيدة بالقصر ـ الذي تعامل مع الشيح المراغى على أنه مستمر في منصبه (٢٥).

وجاءت مسألة انتشار الملاريا في بعض مدن الصعيد، لتكون الورقة الرابحة التي استخدمها فاروق جيداً، حيث لم تتمكن الحكومة من إنقاذ الموقف، فقام الملك نزيارة المنطقة وقدم المساعدات، واستقبل بحفاوة بالغة. وبين السفير البريطاني للندن المغرى المتوى للتحركات الملكية، والذي يعني أنه بينما تهمل الحكومة مواساة رعاياها الذين يقاسون أسوا الظروف، فإن الملك يبدو في الصورة كأنه المهتم الوحيد بهم، وبالتالي فإن المسربة أصابت الهدف (٢٦٦). ونجح القصر إزاء هذه الخطوة، ووجه الملك التهم للحكومة، فرد عليه رئيس الوزراء بينان في البرلمان دافع فيه عن سياستها، وتوجه للصعيد لمتحره فتركها فجأة للصعيد، وأظهر استياه من أن رئيس الوزراء يعطي نفسه الصفة الملكية في فتركها فجأة للصعيد، وأطهر استياه من أن رئيس الوزراء يعطي نفسه الصفة الملكية في وزياراته (٢١٧). وعالا شك فيه أنه بهذه الواقعة وصلت العلاقة إلى نقطة الخطر،

وفقد الملك تحمله في الإبقاء على الوزراء الوفدية. ويذكر كيلرن لحكومته أن فاروقا لا يرغب في استمرارها، وأنها هي التي قدمت مساعداتها لبريطانيا، وعملت على تنفيذ المساهدة، وأن الأزمة بين الطرفين تشتد، ويقترح التدخل والعمل على إيقاء النحاس (٦٨). وفي لقاء مع الأخير، أشار السفير البريطاني عليه بضرورة التقارب مم الملك موضحاً أن بريطانيا عملكة ولا تقر حكومة متشاحة ولا ملكاً متشاحناً، لأن كلهما ظاهرة غير صحية وليست دمستورية (٦٩). ولكن كان الواقع جليا بعد أن بلغ الصراع ذروته، وفقد أى أمل في الوفاق.

ويتدهور الموقف بحادث مسجد عمرو، ويتلخص في أنه عندما تسرع فاروق في الذهاب لصلاة الجمعة الأحيرة من رمضان بالمسجد في ١٥ سبتمبر، علم أن هناك لانتات في الطريق قرنت اسمه بالنحاس، فطلب إزالتها، ولكن أتناه ترجهه للمسحد وجدها، في الطريق قرنت اسمه بالنحاس، فطلب إزالتها، ولكن أتناه ترجهه للمسحد وجدها، في الممنور الغزالي مدير الأمن العام بأنه لا يرغب في رؤيتها عند عودته، وتم التنفيد، فما كان من وزير الداخلية إلا أن أوقف الغزالي عن العمل توطئة لفصله، وضاق الملك بهذا التصرف، وتتخلت السفارة المربطانية، وبين النحاس أن الغزالي أخطأ، وأن فاروقا تمال تراسات وقف الوقت ذاته قرر القصر إن لم تقم الحكومة بالتصرف

وإبان هذه الأزمة، تجاهل رئيس الوزراه الوجود الملكى تماماً، ومضى يتصدف بحريته، بينما واصل القصر نشاطه المشاد للوفد. وأصبحت السفارة البريطانية هي الفيصل بين المتصارعين في وقت اختلفت فيه الظروف عما سبق، فالحرب على مشارف أن تضم أوزارها، والنصر أصبح مضموناً للحلفاء، والوزارة الوفلية أدت واجبها تحاه الحليفة، ويالتالي فإن استمرارها لن يكون في مصلحة بريطانيا، لأبها ستطالبها بالمقابل، وإذا تمنت ستثير التعب ضدها، وهي في حاجة لالتقاط أنفاسها بعد أهوال الحرب التي تعرضت لها.

وأدرك زعيم الوفد المرقف، ولمس ميل السفارة البريطانية للقصر، وأيتن أن محمر
حكومته قد أوشك على الانتهاه، وعقد العزم على نقدم استقالة الورارة، لكنه أرجأها
لين، حيث تحدد يوم ٧ أكتوبر للاحتفال بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية، وأثر فاروق
هو الآحر الانتظار المسبب نفسه. وفي الوقت ذاته رأى النحاس صرورة التحقيق مع
الفزالي (٧١٧)، ودعا إلى عقد مجلس الوزراء في ٩ أكتوبر لتقدم الوزارة استقالتها، نظراً
للتدخل البريطاني في مسألة مدير الأمن العام، لذا غدا ضروريا الإسراع في الإقالة
الملكية، فابتمت في اليوم نفسه، وحمل الأمر الملكي الطمن في الوزارة (٢٧٧). وبذلك نجح
القصر في التخطيط والتنفيذ بإقصاء الوفد عن الحكم وبالرغم من الوقفات الدستورية
التي وقفها الوفد أمام الأو تقراطية الملكية، فإن ما طرأ عليه من متغيرات قد أعطى الفرصة
للتصر ليحقق ما سعى إليه.

طريق العودة للسلطة،

لم يضع خروج الوفد من الحكم حدا للصراع مع القصر، فأراد الأخير ألا يكون لخزب الأغلبية قائمة، ولذا أصر على محاكمة زعيمه وللفريين له، وشُكلت لجنة للتحقيق، والأغلبية قائمة، ولذا أصر على محاكمة زعيمه وللفريين له، وشُكلت لجنة للتحقيق، ولكن تدخلت لندن، وحدارت من ذلك. أيضاً فإنه عندما تصرض النحاس ووزراؤه للاضطهاد السياسي، صرح السفير البريطاني بأن حكومته لا توافق على مثل هذا التصوف(٧٣)، ولم يكن القصر ليرصى عن أن يترك الوفد وحاله، فما زالت العقدة منه مترسبة في الأعماق الملكية، ولم يغب عن ذهنه المؤهلات التي يكن أن تعيد الحزب للحكم، فعاد ليستخدم الأوراق التي سبق أن ربح بها، فحاول استقطاب فؤاد سراج اللدي وإغراءه بتشكيل الوزازة في المستقبل مقابل التخلي عن الوفد (٧٤)، ولكنه لم يتمكن من مسعاه.

ومرة أخرى تدور الدائرة الخاصة بقاطعة الملك للنحاس من جديد، ويتتقد رعبم الوفد ذلك، ويتنبأ للسفير البريطاني بأنه سوف بأتي اليوم الذي يواجه فيه فاروق البلاد (٧٥٠)، ويعني بذلك أن المصريين لن يستكينوا أمام تصرفات الملك. ويتقد النساط الخاص بالدعاية للقصر والنيل من الوفد حتى لقد أنشتت صحيفة أحبار اليوم لتكون من مهامها هذا الأمر. وعلى الجانب الآخر، يحارب الوفد القصر، فيهاجمه في صحافته، ويقاطع الانتخابات، ويعمل على تصعيد الموقف ضد بريطانيا. وجاءت حادثة اغتيال أمين عثمان في هيناير ١٩٤٦ لتشير إلى ضلوع القصر فيها عن طريق الحرس الحديدى الذي أنشئ ليخدم أغراض الملك في استخدام سلاح الاغتيال للقضاء على أعداثه، وقد أثبتت الوثائق البريطانية أنه من الصعب استبعاد فاروق من هذه القضية (٢٧٪. وعا لا شك فيه أن شخصية أمين عشمان مثلت ركيزة أساسية في العلاقة بين الوفد وقصر الدوبارة، وبالتالي فإن اختفاءها قد شكل خسارة للحزب.

وأصبح الموقف بصفة عامة في حاجة إلى إعادة النظر. فالملك غمرته نشوة الانتصار على الموقف بصفة عامة في حاجة إلى إعادة النظر. فالملك غمرته نشوة الانتصار على على الوفد وحد نفسه أنه فقد الكثير، وإذا استمر على تعتنه فلن يحقق مبادته التي يحتاج تنفيلها إلى توليه السلطة. والإنجليز على يقين بأن أي مفاوضات لن تنجح إلا باشتراك الوفد فيها، وأن الأمر يتطلب تقارباً بينه ويين القصر، ومن ثم صار الأمل معقوداً على تحقيق ذلك. وتحركت السفارة البريطانية مع عام ١٩٤٨، وبراكت وساطة إدجار جلاد، وهو صحعى واحد المقرين من الملك وله العلاقة الطبية مع

فؤاد سراج الدين، وقد أوضح له الأحير أنه يجب على القصر أن تكون له الثقة بالوفد وألا يتبم أسلوباً انتقاميا في حالة عودته للحكم (٧٧).

وغدا على الوفد خاصة بعد أن دحلته عناصر لها بعض المفاهيم الجديدة - أن يضع سياسة أخرى تقربه من القصر ، أمسك بدفتها فؤاد سراج الدين ، وكانت له التخصية القوية ذات التأثير العميق . أما عن الملك ، فإنه لم يلن في البداية وفضل تصليه ، ولكنه أمام الظروف الصعبة التي تمتلت في حرب فلسطين ، وتلاني شعبيته خاصة مع سوء سمعته وطلاقه لفريدة ، وتلاطم أمواج الحياة السياسية ، وصحاربة الوفد له ، وتدهور الاحتمادية والاجتماعية ، وتعتر المفاوضات مع الإنجليز ، هذا جميعه جعله يتقبل فكرة التصالح مع الوفد عل ذلك يُحسن من الأوضاع القائمة ، لكنه أبدى تحفظة بشأن التعالم مع رعيم الوفد .

وبدأت الخطوات العملية بالنداء الملكى لتوحيد الصفوف، ورد عليه سكرتير عام الوقد ببيان فى ١ ١ يناير ١٩٤٩ أعلن فيه قبول الوفد الاشتراك فى وزارة قومية يرأسها رئيس وزراء محايد مع استمرار مجلس النواب حتى نهاية الدورة، كما عبر عن امتنان حزب الوفد وولائه للملك (٧٧٠). وعليه عقدت الصفقة، وتمثلت فى اتباع سياسة المهادنة مع القصر فى مقابل عودة الوفد للحكم. وسرهان ما التقى فؤاد سواج الدين مع كريم ثابت المستشار الصحفى للملك وصاحب التأثير عليه، وكشف الأخير للأول نقاط ضعف مولاه، وبالتالى وضع سكرتير عام الوفد يده عليها، وراح يخطط لتحقيق تطلعات الوفد.

واقتنع النحاس بالتخطيط، وطوع نفسه للسياسة الجديدة والتي دارت في فلك إغلاق المنافسة حتى لا يتفذ فاروق منها ويحارب الوفد، وكنان لهذه السياسة أدواتها، منها للجاملات في التصريحات واللقاءات، ومنها مهاجمة التيوعية، ذلك العدو المشترك، ولكن في الوقت ذاته كان النحاس يقرن الدستور بقوة الملك، ويعدهما القوتين الوحيدتين لانقذ البلاد(٧٩).

وخضع فاروق وتنازل عن جموده، بعد أن فقد المقومات التي كان يستند إليها، وتشكلت وزارة حسين سرى القومية في ٢٦ يوليو ١٩٤٨، واشترك فيها أربعة وزراء وفديون (٨٠٠). ويعلق أندروز Andrews القائم بالأحمال البريطاني بالقول: «إن كل ما يعنيه الوفد هو التأكد من أن القصر سيلتزم تماماً بحدود الدستورة (٨١٠). ومضت الاستعدادات للانتخابات التى آرادها الوفد حرة، وهو ما يؤيد الاتجاه البريطاني، ويسانده كرم ثابت، فيسجل السفير البريطاني لحكومته أنه أى المستشار الصحفى للملك ـ يرى أن الوفد سيحصل على الأغلية بسهولة ويكل تأكيد (٨٢).

وشكلت الوزارة المحايدة في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ الإجراء الانتخابات، وواصل الوقد سياسة المهادنة، ورخم اتساع نطاق محاملات الوقد، فإن قلب فاروق لم يصف تجاهه وبغناصة زعيمه، وتولت صحيفة أخبار اليوم الدعاية ضد النحاس آملاً في التأثير على الانتخابات حتى لا تأتى في صالح حزب الأغلبية، ويذلت الجهود المشنية من أجل ذلك، ويصرح زعيم الوقد بأنه إذا كان الملك وراهما فلن يستسلم (٨٨٠). ويخطر فواد سراج الدين الديوان الملكي بأنه في حالة فوز الحزب في الانتخابات، فإنه لن يقبل الاشتراك في وزارة قومية، وإغا لابد أن تكون الوزارة خالصة له، وإن خسر فإن مكامه المعارصة (٨٤٠). معنى ذلك أن الوقد لم يحد عن مبدئه في هذا الشأن.

وأجريت الانتخابات في ٣ يناير ١٩٥٠، وفاز الوفد بالأغلبية المطلقة، نظراً لما وصل إليه الملك من تردوانهيار وضياع، ولم يكن أمام المصريين إلا أن يحاربوه ويتتقموا ممه عن طريق عودة الوفد للسلطة مرة أخرى كأداة للإصلاح. وترنح فاروق أمام هذا الفوز، وأحس بطعنة النحاس المؤلمة، وأراد أن يسرق نجاحه عن طريق تكليف فؤاد سراج الدين بشكيل الوزارة، وبالتالي يتمكن من احتوائه، وبدب الفعف والتفكك في الوفد، ولكن يعشل التخطيط برفض سكرتير عام الوفد المقايضة، ونصح بالكف عن مثل هده

ويعد مساع من كريم ثابت تم إقناع فاروق بأن يشكل النحاس الوزارة، وكان الملك قد أهد عنته لمواجهة هذا الموقف، حيث عين حسين سرى رئيساً للديوان في ١٧ يناير ١٩٥٠ أعلم عنته المساحة المنافقة المنافقة التي وبطله المالية التي وبطلها سواء مع الوفد أم الإنجليز، ويذكر السفير البويطاني للندن أن تعيينه يعد حاجزاً لمنع المتصادم بين الملك ورئيس الوزراه (٨٦). ومن المسئلفت للنظر أنه في اليوم الذي صلد فيه الأمر الملكي بتحبين رئيس الديوان، صدر الأمر الملكي للنحاس بتشكيل الوزارة، إذ حاول فاروق بذك أن يُدخل الطمأنينة على قلبه ويؤمن نفسه منذ اليوم الأول من أي تصرفات يقوم بها الهذو سده

الحكم الأخيره

بطبيعة الحال لم يكن الملك راضياً عما حدث. وفى حديث له مع السفير البريطاني توقع حديث له مع السفير البريطاني توقع المصعودات التي يمكن أن يواجهها القصر من الوفد. ولما كان يدرك ضعف موقفه، فقد صرح بأنه سيبدل كل جهده ليكون هناك تفاهم مع رئيس وزرائه (٨٧٧). وحدث أول لقاء بين فاروق والنحاس في يوم صدور الأمر الملكي بتشكيل الوزارة، واختلف حوله مسحلوه وفقاً لرقيتهم الشخصية والحزيبة وكان الشاهد هو رئيس الديوان، ولكن مى المؤكد أن المقابلة كان لها الشكل الودي.

ومع البنداية نشأت بعض الصعوبات بشأن ترشيح طه حسين وزيراً للمعارف، إذ اعترض فاروق عليه، ولكن النحاس صمم على ضمه لوزارته، وذلك في الوقت الذي وفض فيه ضم كريم تابت لها(^(AQ). لكن لم يمنع هذا من أن القصر أقدم على احتيار بعض المرشحين، ودخل الوزارة تسعة وزراء جدد، وكان منهم من لا يحمل الطابع الوفدي المشعد

واستجاب رئيس الوزراء للطلبات الملكية الخاصة بالتنقلات والترقيات، وسلكت الوزارة مسلكاً أرادت به أن تتبت حسن نيتها تجاء القصر، وذلك عن طريق التنارلات الملك، فوجدت أن هذا المدخل مرتبط بمسالتها واستمراها في السلطة، وبالتالي تحت الموافقة بعد مناقشة برلمانية قصيرة على اعتماد مبلغ في السلطة، وبالتالي تحت الإصلاح البحت الملكي الملحووسة (٩٠٠ من الجنبهات الإصلاح البحت الملكي الملحوصة (٩٠ من الجنبهات الإصلاح البحت الملكي الملحوصة (٩٠ من المنافقة الموارسة الملكونة . أيضاً لم تطالب الوزارة الملك بدفع الضريبة الخاصة به (٩١ من طلاء الموشقة، وقد وجنت عالم تتن فيه من غلاء الموشقة، وقد وجنت عالم تتن فيه من غلاء الموشقة، وقد

وعندما نبه رئيس الديوان فاروقا بأن يحد من طلباته، وأن عليه أن يتبرع لشعبه من ماله الخاص، وجد أنه لم يعد في حاجة إليه بعد أن أصبحت العلاقة بينه وبين وزارته على خير ما يوام، واستقال حسين سرى. ومرة أخرى حاول فاروق مع فؤاد سراج اللدين في أن يتولى منصب رئيس الديوان، لكنه اعتقار (٩٢)، إذ لم يكن ذلك في مصلحة الوفد وواصل الملك مسيرته، فطلب من الوزارة قرضًا عبلغ ٢٠٠، ٢٠٠٦ دولار المسروصاته الملكية، واعترض النحاس في

البداية، حيث كان رصيد مصر من الدولارات في هبوط مستمر، ولكن تمكن فؤاد سراج الدين من الضغط عليه في سبيل استمرار الوزارة، واستطاع أن يدبر المبلغ (٩٣٠).

وبذلك أصبحت القرص المالية مهاة أمام الملك، فما كان مه إلا أن انتهزها وهر يدرك أن سلاح الإقالة الذي يمتلكه يسنده ويدعمه، ودخل فيما عرف باسم وعملية الكورنرة الخاصة بالقطن، وتعنى حيازة غالبية المحصول في يد واحدة بقصد رفع السعر رفعاً معطفعاً، والتحكم في أسعاره عن طريق شراء كل من البضاعة والعقود في البورصة، فيعجز التجار عن التسليم، وحتى يفوا باتفاقاتهم، ما عليهم إلا الشراء من هذه اليد. ودخلت بعض العناصر الوفدية الرئيسية ذلك المجال وسائدت تجار الأقطان البارزين، ويناء على ذلك الوضع، رأت الحكومة التدخل في سوق القطن، ولكن وزير المالية رفض المخطط ملوحاً باستفالته، وما لبث أن صدرت التوجيهات الملكية بالتنفيذ، وعدلت الاتحة البورصة بما يتنفق مع رغبات التجار المحتكرين للقطن ويعلق ستيفنسون Stevenson السفير البريطاني على ما حدث بأنه لو لا هذا التصرف لأفلس كل من محمد فرغلي وأمن يحيى، وأشار إلى الضرر الذي يلحق بصغار التجار ومتنجى ومستهلكي القطن، وأيضاً الأثر الذي يتعرض له القطن المصرى في الأسواق الأجنبية بها؟؟. وقبض فاروق وأمن في سوق القطن وعلى صلة بالوفد (٩٩٩). وغدت هذه المسألة متاراً لحديث الناس المناوس مستشاره الاقتصادى وأحد في كل مكان، كما كانت لها الأصداء الخارجية.

وغالى الملك في طلباته، فطلب من رئيس الوزراء عزل محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة من منصبه لرغبته في إدراج الأوراق الخاصة بمستشفى المواساة في تقريره السنوى، وهي نفسم العمولة (خمسة آلاف جنيه) التي حصل عليها كريم ثابت من المستشفى منذ أكثر من سنين من المبلغ الذي قدمته الحكومة آنذاك للمستشفى بمناسبة شفاه الملك من عملية أجراها فيها، وفي الوقت نفسه أبدى رئيس ديوان المحاسبة الملاحظات على نفقات حرب فلسطين. ولم تنجح محاولات الضغط عليه للتراجع، ومن ثم قدم استقالته وقبلت (وسرعان ما تتجع محاولات الضغط عليه للتراجع، ومن ثم قدم استقالته وقبلت (17). وسرعان ما تقدم عصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ بسؤال لرئيس الوزراء عن الأسباب التي أدت إلى هذه الاستقالة، فردت الحكومة بإجابة وعزج على الأسلحة الفاسدة، وتقمير الحكومة، وتولى فؤاد سراج الدين الرد ودافع عن الحكومة (18).

وعُد الاستجواب هجوماً علنيا على سياسة المرس. ورأى الملك تنحية محمد حسين
هيكل عن رئاسة المجلس لأنه سمح بما جرى (((()) الملك تنحية محمد حسين
التي حققت دلك ، بالإضافة إلى إبطال عضوية بعض الشيوخ ومن بينهم مصطفى مرحى ،
وتمين ٢٩ عضواً منهم ٩ و فديا ((() وهكنام التحلص من المعارضين للملك والوفد ،
وأصبح للأخير الأغلبية في المجلس . (() الوفد أصبح متعاوناً مع الملك أو بمعني أدق
مجموعة فؤاد سراح الدين من الوفده (() () . وهم ما يؤكد أنه كان هناك جاح في الوزارة لا
يواكب تلك السياسة ، ولكنه لم يكن قويا ، وبالتالي أصبح الجناح الأخر مسيطراً ومهيمناً
وصاحب الكلمة المسموعة لدى زعيم الوفد ، أيضاً عما يسجل أنه قد وجلت العناصر غير
المؤيدة للمنهج الجديد الذي سلكته القيادة الوفية على مستوى الحزب .

ووفقاً للتخطيط الملكى في العمل على الاستفادة بأقصى قدر من الوزارة الوفلية ، رأى فاروق أن يكون على يدها قصف الأقلام الصحفية التي هاجمته بطريقة غير مباشرة ، وكانت الحكومة قد ألغت الأحكام العرفية ، عا ترتب عليه أن أطلقت للصحافة حريتها وهو ما يحسب للوفد فصالت وجالت ، وتعرضت لحادثة زواج فتحية أخت فاروق من رياض غالى في الخارج وبناء على الرغبة الملكية صدر قانون بحظر نشر أنباء الأسرة الحاكمة إلا بإذن مكتوب من وزير الداخلية ، وحُددت العقوبات في هذا الشأن . ومن الممروف أنه أيضاً إجراء غير دستورى ، ويشير السفير البريطاني لحكومته بأن القانون يعمل على تقوية مركز النحاس وحكومة الوفد لدى المملك (١٠١٠). أيضاً أصدرت الحكومة قانوناً يعطل على الصحف نشر أخبار الجيش إلا بعد الحصول على إذن من وزير الحربية (١٠٠٠).

ورخم هذا فإن الصحافة واصلت مسيرتها الهجومية على الملك الذي طلب من النحاس وفؤاد سراج الدين العمل على تكميمها، وبعد مشاورات رئى أن يقدمها لمجلس النواب إسطفان باسيلي أحد النواب الوفديين، وكما هو متوقع، واجهت عاصفة من الاستنكار والاحتجاج، ورفضها الجميع بن فيهم الهيئة الوفدية (١٠٣)، عما أسفر عن سحها، فكان لذلك ود الفعل السيع على فاووق.

واختصت الخطوة التالية بمجلس اللولة ، وكان دائماً يحكم لصالح حرية الصحافة وللصحفين الذين لهم الموقف المادي من الملك ، وعليه طلب إلغامه، وفي هذه المرة كان تحقيق الطلب الملكى أمراً مستحيلاً، فقد انقسم الرأى داخل الوزارة بين مؤيد ومعارض، وهدد محمد صلاح الدين وزير الخارجية بالاستقالة(١٠٤)، وخشية من الصدام، استبعد الإلغاء، نما أثار حفيظة فاروق.

واستتبع ذلك الضغط الملكى على النيابة، ذلك عندما فحر إحسان عبد القدوس قضية الأسلحة الفاسدة، وتقرر التحقيق الذي مس بعض أفراد الحاشية. حدث هذا أثناء وجود الملك بالخسارج، وحسينما عداد أخطر وزارته بأنه لن يسمح بخضوع أحد رجاله للمحاكمة (١٠٥) ووضعت الحطة، لكنها لم تنفذ خوفاً من القلق الذي يسرى داخل الجيش، بالإضافة إلى أن محمد عزمى النائب العام قد صمم على الاستمرار في التحقيق (١٠١).

وواجه النائب العام المصاعب، وتعقدت الأمور فيما يختص بشخصية جهلان مندوب مشريات الملك ومورد عام القصور الملكية -أحد المشتركين في شراه الأسلحة من الشركة البلجيكية -وكان لوزير العدل وقفته الحاسمة، واستمر التحقيق، ودخل تحته أفراد أخرون من الحاشية، وعندما عاد فاروق من رحلته، صب الغضب على فؤاد سراج الدين بسبب أن التحقيق تعرض لمقريين له، ويذكر ستيفسون للندن أن ذلك أدى إلى عدائه لورير الداخلية (١٠٧٠). وانتهى الأمر بأن وجد فاروق أن خير وسيلة يجب تنفيلها لتضع حدا فاصلاً في القضية أن يحفظ النائب العام التحقيق بالنسبة لأفراد الحاشية، وتحققت الإرادة الملكية (١٠٨٠).

ويقف زعبم الوفد مع الملك في محتته إنان مشكلة رواج أحته فتحية من رياض غالى (١٠٩). وينعم فاروق على ستة من الوزراء برتبة الباشوية. واتباعاً لسياسة الترضية يتم تعين أعوان الملك في المراكز ذات الأهمية (١٩٠٦). وأصبح النحاس ملازماً لفاروق في المناسبات العامة، وارتفع مؤشر مجاملاته له، فيحاول إضفاه الشعبية عليه في وقت تلاتست تماماً عنه، حتى لقد سجل السفير البريطاني لحكومته عن الاستقبالات التي أعدتها الوزارة للملك أنها قلم تكن هنك علامات تلقائية حقيقية لحماس شعبي (١١١)

ولكن رغم ما قدمته الوزارة للقصر، فإن فاروقا الذي تخبط في تصرفاته، بدأ في التحول عنها، ولم يكن ذلك بجليد على شخصيته، إذ حقق ما يسعى إليه. وعلى الجانب الآخر، فإنها هي الأخرى حققت استمرارها في الحكم، وأبعدت سيف الإقالة عن رقبتها بعض الوقت، وقد أرجعت سياستها فيما بعد إلى أن ما أقدمت عليه من تصرفات تجاه القصر كان مهدف استقطابه حتى لا يكون جبهة معارضة عندما تواجه الإنجليز.

وتحول الملك عن حكومته، ووجه إليها انتقادته بشأن إهمال الريف، وأن عليها اتباع سباسة العمل بدلاً من سياسة الدعاية (١٩٢٠). وحاول النحاس امتصاص الموقف، ولما وجد معارضة له في الوزارة أجرى تعليلاً عليها في ١٠ نوفمبر ١٩٥٠، حيث وسع سلطات فؤاد سراج الدين، فأضاف له وزارة الملاية بجوار وزارة الداخلية (١١٣٠). حدث هذا في وقت ساءت فيه أحوال مصر سواه السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية، ولم تتمكن الوزارة (١٤٤). من الحد من تلك الأوضاع المتلعورة

ورأى فاروق أن يقبل الوزارة، ولكن هناك العقبات، وتخلت أولاها في أن البديل صعب، إذ شكل العداء نسيجاً في علاقته مع المعارضة. وثانيتها أن الإقالة ستعيد للوقد بعض التحبية أن المدينة التحبيد المقافضات، لذا بعض التحبية التي فقدها. وثالثها أنه من غير الكياسة إجراء التغيير أثناء المقاوضات، لذا استمرت الورارة، ولكن انروت سياسة وصال القصر جانباً، وفكر في التحالف مع العناصر الوفدية المعادية لفؤاد سراج الدين، ولكن فشل ذلك لما فها من مواقف معادية أيضاً للقصر، ومضى صاروق في الهجوم على الوزارة ونعت غالبية وزرائها أيضاً للقصوصية (١١٥). وماجت الورارة بالخلافات، ودخلها عبد الفتاح حسن وزير اللولة في المهسلس (١٩٥)، كما استقال أحمد حسين وزير الشتون الاجتماعية في أول

ويرجئ البيان السياسى في البرلمان لحين عودة فاروق من الخارج (١١٧٦). وحينما عاد التقى رئيس حكومته في ١٩ سبتمبر بشأن التعديل الوزاري، وتم له ما أراد. وبالرغم من ذلك كان قلبه مفحماً بالغضب على الحكومة، وقد أكد للسفير البريطاني أن بقاءها قد تحدد (١١٨٥)، في أن الإقالة غدت قريبة.

وحاول القصر أن يجدد أزمة الكتاب الأسود، ووجد في صحيفة أخبار اليوم الأداة المنطقة بنار اليوم الأداة المنطقة ، فتولت مهمة تسجيل للخالفات المالية للوزارة، وكيف هيأ لها فؤاد سراج الدين المنافذ ، وذلك بهدف أن يكون لهذا صداه لدى المصريين عند إقالة الوزارة من ناحية، ومناف المنطقة بنوارى عنه. وعليه صدر قانون الكسب غير المشروع من أين لك هذا؟ ليخضم له الموظفون الرسميون بمن صدر قانون الكسب غير المشروع من أين لك هذا؟ ليخضم له الموظفون الرسميون بمن فيهم الوزراء، ونص على أن يطبق بأثر رجعى، ليدخل تحته مسشولو وزارة الحداير،

حيث صمم فاروق على صدوره بهذا الشكل رغم محاولات رئيس الوزراء المضنية من أجل إسقاط الأثر الرجعي، لكنه اضطر إلى أن يسلم بالأمر خشية من إقالة الوزارة (٢٠٠٠).

وأصبح الوفد في موقف لا يحسد عليه بعد هذا القانون. كذلك أيتن كلية تحول القصر عنه ، بالإصافة إلى تصلبه في المفاوضات مع بريطانيا وتعترها. وحانت اللحظة الحاسمة التي آراد فيها أن يتخلص عا حاق به ويستعيد مكانته ، ويثبت أنه انتهج سياسة المهادنة مع التي مرحق الهدف الوطني ، وغتلت تلك اللحظة في إلغاء معاهدة ١٩٣٦ و اتفاقيتي المقصر ليحقق الهدف الوطني ، وغتلت تلك اللحظة في إلغاء معاهدة ٢٥ واتفاقيتي الحكم الثنائي . ولم يكن دلك مفاجأة ، إذ كتب السفير البريطاني لحكومته في ٢ أكتوبر عول ١٩٥١ ويقول: (إن الحكومة تشك في مقاصد الملك فاروق العدائية في المستقبل ـ كما يُعتقد _ وتبحث عن عمل مضاد بإعلانها أن معاهدة ١٩٣٦ ستلغى ، وليكن ذلك الشهر القادم، وفي هذه الحالة ، فإن أي إجراء يتخذه الملك سواء بتغيير الحكومة أو تعديل تشكيلها في المستقبل القريب سيحمل منها شهيدة للوطنية ١٢٥٠٤.

وتسجل مذكرة الخارجية البريطانية التي عرضت على مجلس الوزراء المسرى، وتم الاتفاق عقد في ٢ ا أكتوبر اأنه في صباح ١/ أكتوبر اجتمع مجلس الوزراء المسرى، وتم الاتفاق على تسليم إندار للملك في الصباح التالى للتوقيع على مشروعات الإلفاء، وتقرر أنه إذا رفض، فإن الحكومة ستقدم استفالتها وتضمه في موقف الرافض لسريان الإجراءات الوطنية (١٢٧٠). وبالفعل وفي صباح ٨ أكتوبر قدمت الحكومة إنذارها للملك بوجوب التوقيع على مشروعات الإلغاء، وأمام الأمر الواقع استسلم ووقع المراسيم خوفاً من التنافح المترتبة على الرفض، وذلك ليقينه من موقف الشعب ضده، وأن متل هلما العمل الوطني ربا يشفع له عند المصرين، أيضاً حتى لا يترك الوفد يحصد تمار النقاط لصالحه، بالإضافة إلى أن الصفاء الذي اتسمت به علاقاته مع بريطانيا كساء الضباب بذلك العدوان الذي شته عليه الصحافة الإنجليزية.

وغقق ما كان الوفد يصبو إليه، وكسب الجولة لصالحه، واسترشد بالخط الدستورى الذي كان من أهم مبادئه. وقاد الحماس الحكومة، واضطربت الأحوال في منطقة القناة مقر المسكرات البريطانية، ونشطت كتائب الفدائيين، وتوافدت التأييدات على الوفد. وعلى الجانب الآخر حاول الملك أن يركب الموجة، ومسجل بعض المظاهر التي توحى بوطنيته، وحرص على عدم ربط إقالة الوزارة بأى موقف تقوم به ويخدم القضية الوطنية، وعليه تأجلت الإقالة إلى حين .

ولوحت الوزارة ببعض المعاكسات للرغبة الملكية، فحينما أراد فاروق تعيين إسماعيل

شيرين _ زوج أعته فوزية _ محافظاً للقاهرة، وقف أمام ذلك فؤاد سراج الدين، واستخدم طريقة ذكية للرفض (١٣٣). وسرحان ما أصاب الشرخ العلاقة بين الوفد والقصر. وبيين أندات للمنازلة التي بدأت أنداوس للسفير البريطاني أن الملك منزعج من الحكومة بسبب تلك المنازلة التي بدأت بينها وبين عزيز المصرى، وأنه يريد التحلص منها في أسرع وقت. ويعلق ستيفنسون بأن الوزارة الجديدة سوف تكون في الصالح البريطاني سواء فيما يتملق بالمفاوضات أم الدفاع المشترك (١٢٤). ومع ذلك فإن وقت الخلاص لم يحن بعد، فقد حشى الملك من تصاعد الحركة الوطنية التي من الممكن أن تكون خطراً على عرضه.

وفى الوقت نفسه ، راح فاروق يستصرض أسماه من يخلف النحاس ، كما رأى أن يُشغل منصب رئيس الديوان بشخصية لها تقلها ، ووقع الاختيار على حافظ عفيفي ، لما له من موقف غير ودى من الوفد ، وبالتالى يكون خطوة تمهيئية الإقالته من الحكم ، كذلك لعلاقته القوية مع الإنجليز ، فضلاً عن ثقله الاقتصادى وإمكانية تسخيره للطموحات الملكي ، وصدر الأمر الملكي بالتمين في 2 لا ديسمبر ١٩٥١ ، وفي اليوم التالى صدر أمر أخر بتمين عبد الفتاح عمرو السفير المصرى في لندن والمرضى عنه من الإنجليز مستشاراً ملكيا للشتون الخارجية عن طريق الندب ، والمغزى واضح ، وذلك لصرب الوفد من ناحية ، ومن ناحية أحرى التقرب من بريطانيا ، وقد رحبت السفارة البريطانية بهذين الإجرامين (٢٠٥٠) ، بالرغم من أنهما يعدان تمدياً واعتداء على سلطة الوزارة وتصرفاً غير دستورى ، ولم تعترض الوزارة رغبة منها .. وفقاً لوجهة النظر الوفدية .. في التفرغ لعملية الكفاح ضد الإنجليز .

وانمكس ذلك على المصريين يصورة سيئة، وحمت مظاهرات السخط مصر كلها، تندد ببريطانيا ورئيس الديوان الجديد والملك نفسه (١٣٧). معنى هذا أن الوفد نجح في تخطيطه، وقد اتهم أنه وراء هذه المظاهرات وذلك بالعودة إلى استخدام أسلوبه القديم، وأن فؤاد سراج الدين هو الذي دفع الطلبة لتلك المظاهرات (١٣٧). لأن الشعور المحادي للملك كان متأججاً، لكنها مثلت عاملاً مساعداً، فلم تحاول امتصاص الموقف أو الحد من ثوريته الجارفة، وكل ما أقدمت عليه أن عطلت الدراسة (١٢٨).

ورأت بريطانيا حتمية إسقاط حكم الوفد، ولكن تلكأ الملك، إذ كان الضغط عليه بواسطة المروض المالية يمثل حيزاً في التأجيل، حيث تكاتف كل من فواد سراج الدين وأحمد عبود على كريم ثابت في هذا الشأن، كما انتهزت الوزارة مولد ولى المهد في 1 ويتاير ١٩٥٣ و أقامت الاحتفالات، تلك التي اقترنت بالظاهرات العدائية العنيفة ضد الملك وابه، وأسغرت عن صدد من القتلى والجرحى (١٧٢٩). وهنا بين رئيس الديوان للملك أن عليه تغيير الوزارة خلال شهر على الأكشر، إلا إذا وقع شيء لم يكن مي الحسان(١٣٠).

وحدثت معركة الإسماعيلية في ٢٥ يناير بين قوات من الجيش البريطاني وبلوكات النظام بمباركة فؤاد سراج الذين، لتزيد الأوضاع سوءا، ويسرعة تجمعت عواصعه الغضب لتبدأ في الثانية من صباح السبت ٢٦ يناير أولى وقائع أحداث حريق القاهرة. وقبل بدايته، توهجت المظاهرات واتجهت إلى مجلس الوزراء تطالب يقطع العلاقات اللبلوماسية مع مريطانيا وإعلان الحرب عليها، فجاءت الإجابة من عبد الفتاح حسن بإيعاز من فواد سراج الدين بأن الوضد يرغب في قطع العسلاقات، ولكنه متم من الملك المائية من عبد المقتاح حسن المكالة المنافقة عنه منها نظراً لوجود قوات من بلوكات النظام يتمكن البوليس من صد المظاهرات أو الحد منها نظراً لوجود قوات من بلوكات النظام وساحت الأمر أن بدأت الشرارة الأولى للحريق من ميدان الأوبرا، ثم انتشر سريعاً، وساحت أهمال الفوصي .

وفى وقت اشتمال القاهرة ، كانت وليمة غداه قد أعدت فى قصر عابدين احتفالاً يقدره ولى العهد، إذ وجهت الدعوة إلى ستمائة من ضباط الجيش والبوليس، ووضعت علامات الاستفهام والتعجب، وكترت التحليلات بشأن هذه الدعوة غير المعتادة فى ملابساتها من حيث التوقيت، وطريقة الدعوة، ونوعية المدعوين، والظروف التى تمر بها مصمر، كذلك الرفض الملكى لطلب فؤاد سراج الدين تدخل الجيش منذ البداية لقمع أعمال الشغب (١٣٢٠) وكان وزير الماخلية قد اتصل بالقائد العام للجيش لتقديم المساعدة فأبدى تمنعاً لأكثر من مرة، ثم بين أن الأمر يحتاج إلى إذن من الملك، وكرر الوزير وبعد أخذ ورد وافق عاروق على نزول الجيش لعالجة الموقف، ولكن رئيس الأركان تراخى في التنفيذ حتى الساعة الخاصة والتصف مساء (١٣٣٠). ومن ثم فإن الشبهات حامت حول الملك في أن يكون له يد في الحريق، ليهي الظروف لإقالة الوزارة الوفدية

ومع اتساع اشتعال النيران، تملك القصر الرعب. وفى حديث لرئيس الديوان مع كريزول Creswell القائم بالأعمال البريطاني، يذكر له أن مصر أخذت طريقها إلى الشورة، وقد لمسها، وأنه الوقام المحتشدون باقتحام القصر، فإن ثورة ذات طابع كلاسيكي كانت قد أخذت مجراهاه (۱۳۶). وارتمدت فرائص الملك بعد أن وصلته

معلومات عن تحرك القوات البريطانية من منطقة القناة ، وأنها أصبحت على بعد أربعين كيلو متراً من القاهرة ، فخشى تكرار ما حدث أثناء الثورة العرابية(١٣٥).

وعلى الجانب الأخر، ترددت الأقاويل بأن فؤاد سراج الدين قد تراخى يوم الحريق، بما دفعه إلى إصدار بيان نشرته صحيفة المسرى في ۱۰ فراير ۱۹۵۲ ، وضيئه اتهاماً صريحاً للملك ولكبار قواد الجيش المرتبطين به (۱۳۲۷). وما يذكر أن الصحيفة صودرت على الفور. وعلى أية حال، فإن حريق القاهرة مثل لغزاء وقد أشارت أصابع الاتهام إلى جهات عدة، حركتها دوافع ونوازع مختلفة، ويكن القول إن الانفعالات التي سيطر عليها الغضب كانت عاملاً أساسيا في أحداث يوم السبت الأسود.

وحان وقت الإقالة، ويكتب السغير البريطاني لحكومته وإن ما حدث يوم ٢٦ يباير أعطى للملك فاروق الدفعة التي كان يحتاجها لإقالة الوزارة، وأنه اتخذ قراره النهائي عندما اقتصع بأن القوات البريطانية تتحرك صبوب القاهرة (١٣٧٧). وقبل اتخاذ هذه الحقوة، انتزع من الوزارة إعلانها الأحكام العرقية، وعقد احتماعاً ضم مستشاريه الرئيسيين، حيت استعرضت الآراه، وأسفرت عن ترشيح على ماهر ليشكل الوزارة الجليدة. وأعد الأمر الملكي الخاص بإقالة الوزارة الوفدية. وفي ٢٧ يناير توجه النحاس إلى القسمسر، والتسقى رئيس الديوان الذي أوضح له أن وزارته فسلت مي حسفظ الأمر الملكي الحام الملكي في اليوم نفسه ليحمل هذا المعنى وسحب الشقة من الوزارة (١٦٥٨). وضعر الملك على الوفد بعد أن استحدم ورقة الإقالة للمرة التائتة في عهده، وغمرته السعادة، إذ نفس عما يجيش بصدوه من كراهية وحقد على الوفد، وآمن بأنه أي الوفد، قد احترق مع حريق القاهرة، وأن الأحكام العرفية ستمتص أي رد فعل يعبدر عن الشعب غياه الإقالة، وهو ما كان بخشاه دائماً وأبلاً.

الوقت الضائع:

بعد أن خرح الوفد من الحكم، كان عليه أن يرسم سيامته المستقبلية. ورغم المعاعب التي والجهها نتيجة سلوك طريق المهادنة مع القصر إيان حكمه الأخير والذى انتهى بأساة أثرت في أعماق المصريين، فإنه عاد مرة أخرى واختارها، وبالتالى فقد استحضرت الأدوات ذاتها، فظهر الوسطاء على المسرح مرة أخرى، وراح كريم ثابت يخطط من أجل لم شمل الوفد والقصر من جديد وانحصر الأسلوب في إظهار الولاء للملك، والتعاون مع على ماهر، وصرح الوسيط لأحد مسئولى السفارة البريطانية بأن الوفدين إذا

لعبوا بأوراقهم جيداً، فالا يوجد سبب عنع من عودتهم ثانية إلى الحكم خلال شهرين(١٤٠).

وُنُفذ التخطيط، مائتقى النحاس على ماهر، وطلب منه ألا تُتخذ إجراءات ضد الوفد، وألا يُحل المنتخذ إجراءات ضد الوفد، وألا يُحل البرلمان، وأن تُلغى الأحكام المرفية في أسرع وقت، كما أعلن كل من فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن عن ضرورة اتباع سياسة التعاون بين الوفد والوزارة الجديدة (١٤١٦). ولكن لم يلبت الأمر أن تغير الوضع مع وزارة أحمد يجيب الهلالي (أول مارس - الإوليو ١٩٥١)، فقد حدد إقامتهما، وحل البرلمان، وشرع في الإعداد لمحاكمة المتهمن بالفساد، وأصبح من المتظر أن يكون على رأس القائمة بعض الوفديين

يؤازرها أحمد عبود، لأنه ربما تمسه إجراءات التطهير الذي نادى به الهلالي، وليستمر في الحصول على الإعفاءات المالية، وعليه فإنه دفع ملفاً كبيراً من المال كرشوة للإطاحة بوزارة الهلالي (١٤٤٦). وكان كريزول قد كتب لحكومته بما أخيره به أحد ورراء الهلالي بأن السبب الرئيسي اللى أجبر رئيس الوزراء على الاستقالة ما دفعه أحمد عبود إلى أندراوس وكرم ثابت في سويسرا لصالح الملك، وأن القائم بالأعمال البريطاني حصل على تأكيد لذلك من خلال الأمريكين، حيث إن التحويل استلفت نظر سلطات مراقبة على تأكيد لذلك من خلال الأمريكين، حيث إن التحويل استلفت نظر سلطات مراقبة المنقد في نيويورك التي استعلمت بواصطة السفير الأمريكي في سويسرا، فتأكد لها صحة الماطرمات (١٤٤٣). أيضاً فقد أكدها السفير البريطاني في واشنطن عن طريق الخارجية الأمريكية (١٤٤٤).

ورضم الإغراءات المالية، فإن فاروقا لم يكن ليرتاح لعودة الوفد. وعندما أسند الوزارة إلى حسين مسرى في لايوليو، تردد القول إنها ستكون الجسر الذي سيحبر عليه الوفد للحكم، كذلك فإن وجود كريم ثابت فيها أعطى نوعاً من الضمان في هذا الشأن. وفي الوقت ذاته أطلق مراح فؤاد سراج الدين بعدما كانت محددة إقامته بناء على إفتاء محلس المدولة، وبدا على الملك أنه قد ترك العناد بعض الشيء تجاء الوفد. ويفسر القائم بالأعمال البريطاني ذلك بقوله: فإنه إما لاعتقاده أي فاروق بأن غر الوفد غير جلده، وإما أنه يثن في نفسه بمقدرته على السيطرة حتى لو فتحت بوابة القفصية (١٤٥٠).

ولكن كان لابد أن يكون الخط متوازياً ومتقاربا ليجمع بين رغبتين في عودة الوفد للحكم، الرغبة البريطانية والرغبة الملكية. بالنسبة للأولى فقد كانت مفقودة، لدرجة أن كريزول كتب لحكومته ليؤكد على ضرورة (إفناع الملك بأن مركزه سيتعرض لخطر جسيم في حالة تعاونه مع الوفد بدلاً من تعاونه مع حكومة جلالتها». ثم عاد ليؤكد مرة أخرى قوفي حالة العمل على عودة الوفد، لابد من اتخاذ إجراء جوهري (١٤٦٦). وعليه يتضح الموقف البريطاني من حزب الأغلبية إبان ذلك الوقت نظراً لما قام به ضدها.

أما عن الرغبة الثانية، فإنه لم يكن لفاروق وهو عمر بالتخط في ظل تلك الظروف، إلا أن يضع الرغبة البريطانية أمام عينيه، ونقل للسفارة البريطانية إصراره على استمرار الأحكام العرفية، والحيلولة دون أن تكون الوزارة القائمة قنطرة لعودة الوفد (١٤٧٠). وعلى وجه السرعة كلف الهلالي بتشكيل وزارته الثانية في ٢٢ يوليو حتى يقطع أي عيط يأتي بالوفد، وتعاون معه حافظ عفيفي في هذا الشأن. وللمرة الأخيرة، وفي ٢٧ يوليو يحاول إسماعيل شيرين أثناء أزمة الجيش إقناع فاروق بأن إنقاذ عرشه لن يكون إلا بإسناد الوزارة لزعيم الوفد (١٤٤٨)، ولكن كان السيف قد ميق المزل، وقامت الثورة في البوم التالي لتضع النهاية لسيناريو العلاقات بين الوفد والقصر، وليسدل الستار على فترة حكم الملك فاروق لمسر.

الحصادا

من خلال استمراضنا للصفحات السابقة، نستخلص أن القصر والوفد مثلار كنين أساسين في تاريخ مصر المعاصر. وقد شبه لامبسون السغير البريطاني في مصر السياسة المصرية بقعد له ثلاثة أرجل، عمثلت في القصر والوفد والإغليز، وكان قوله هو الواقع. المصرية بقعد له ثلاثة أرجل، عمثلت في العلاقات بين الوفد والقصر، ولم تكن هناك سياسات لها صفة الثوابت، وإنما حدثت متغيرات وفقاً للمصالح التي دعمت الركائز الأساسية للتمامل مع الأطراف. ومن هذا المنطلق، فإن الوفد تحرك تبماً لمبادئه، معتمداً على تأييد الاغلية له، وهذا السلاح طالما هدد به الوفد الملك فاروق، هوقف أمام أو تقراطيته، عا واخدة منها طروفها. والحقيقة أن فاروقا قد تحكمت فيه النوازع المدوانية تجاه الوفد، حيث ترسبت في أعماقه العداء له والكراهية لزعمه، ولم يكن ليصفو أبداً لهما، وحتى عندما غير الوفد من طريقته في تعامله مع القصر إبان حكمه الأخير م عا عرصه عندما غير الوفد من طريقته في تعامله مع القصر إبان حكمه الأخير م عا عرصه عنه ما واذه تن بسقوط النظام القائم.

هبوامش الدراسة

- F. O 371/20108, J 4665-2-16, Lampson- F O , May 22, 1936 (1)
 - Ibid, 20118, J 760-2-16, Kelly- F O, Sep 5, 1936 (Y)
- (٣) محمد الثابعي، مصر ما قبل الثورة، من أسرار الساسة والسياسين، دار المعارف، القاهوة، ١٩٧٨.
 ص. ص. ص. ٨٥٥.
 - F O. 371/20884, J 3079-20-16, Lampson- F.O., June 29, 1937 (1)
 - (٥) السامة الأسوعة ، ٧ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ١
 - st 1937. FO 371/20883, J 1454- 20-16, F O, Minute, April 1 (1)
 - Ibid/ 20884, J 3105-20-16, Lampson- FO, June 25, 1937. (V)
 - 1937. st Ibid/ 20883, J 1454-20-16 F O, Minute, April 1 (A)
 - Ibid/ 20885, J 3662- 20-16, Kelly F O., Aug. 12, 1937. (4)
 - Ibid, / J 3601-20-16, Kelly F O., Aug 12.1937. (1.)
 - Ibid/ J 3894- 20- 16, Kelly- F.O , Sept 9, 1937. (\\)
 - (١٢) آحر ساعة المصورة، ٥ يوبيو ١٩٣٨، ص٤.
 - (١٣) البلاع، ٩ أصبطس ١٩٣٧ ، ص ١
 - F O. 371/20886, J 4273-20-16, Kelly F. O., Oct 7, 1937 (\text{\text{1}})
 - F O. 407/221, J 686- 20-16, Lampson- Eden, Feb 4, 1937. (10)
 - F.O. 371/20885, J.3901-20-16, Kelly F.O., Sept. 6, 1937 (11) F.O. 407/221, J.5002 20-16, Lampson F.O., Dec 2, 1937. (11)
 - F. O. 371/20887, J 4892-20-16, Lampson F. O., Dec 2, 1937. (1/4)
 - 1937. st Ibid/ 20883, J 1454-20-16, F. O. Minute, April 1 (14)
 - Ibid/ 20886, J 4518-20-16, Kelly F O. Oct 28, 1937 (Y)
- Ibid/ 20887, J 4799-20-16, Conversation of Egyptian Ambassador with (Y1) Campbell, Nov 18, 1937.
 - (۲۲) البلاغ، ۱۷ تومير ۱۹۳۷، ص ۲.
 - F. O. 371/20886, J 4358, 4229-20-16, Kelly F. O., Oct 17, 18, 1937. (YY)
 - F. O 407/221, J 4853-20-16, Lampson F. O, Nov. 23, 1937. (YE)

```
F 0.371/20887, J 8495-20-16, Lampson F.O., Nov 25, 1937 (Ya)
```

Thid/ J 4853-20-16, F. O. Minute, Nov. 24, 1937 (11)

Ibid/ J 9592-20-16, Lampson F. O , Nov 2, 1937 (YV)

Ibid/ J 4853-20-16, F. O. Cairo, Nov. 24, 1937 (YA)

FO 407/221, J 5301-20-16, Lampson F O, Dec 20, 1937 (Y4)

(٣٠) حسن يوسف، مذكرات، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ، مركز الدراسات

السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص مر ٩٨، ٩٩. (٣١) ورارة التقافة، مركر وتالق وتاريح مصر المعاصر، الطاوات والوزارات الصرية، ج١، حمم

> وترتيب فؤاد كرم، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٣٦٢. F O 371/23366, J 2-2-16, Lampson F O., May 5, 1938. (TY)

F O. 407/222, J 50-6-16, Lampson F O. Dec 31, 1937 (TY)

Thid (YE)

Ibid/ 224, J 582- 582- 16-, Lampson F O , Feb 8, 1940. (To)

F O. 371/27463, Lampson F O, Jan 28, 1941. (77)

Ind/ 24625, J 1607-92-16, Lampson F O , June 23-27, 1940 (TV) Ibid/ 24626, J 2097-92-16, F. O. Minute, Oct. 11, 1940. (TA)

Ind/ 27432, J 2992-18-16, Egypnan Ambassador Conversation, Sept. 19, 1941. (*9)

Ibid/ 31566, J 515-38-16, F O, Lampson, Feb. 2, 1942. (1.)

Ibid, J 555- 38-16, Lampson F O., Feb 3, 1942. (11)

Ibid/ 31567, J 577, 573, 576-38-16, Lampson F.O., Feb 4, 1942, (§ Y)

Ibid. J 577, 578-38-16, Lampson- F. O., Feb 4, 1942 (17)

Ibid, J 626-38-16, Lampson F O., Feb 5, 1942 (11)

Ibid, J 608-38-16, Lampson F. O. Feb 5, 1942 (80)

Ibid, F O. 954-5, Part 2, Eg-42-42-7, Lampson F. O., Feb 5, 1942. (§ 1)

F. O. 371/31567, J 621-38-16, Lampson F. O., Feb 5, 1942. (§Y)

Ibid/ 31569, J 1190-38-16, Lampson F. O , March 12, 1942. (& A)

FO. 371/31569, J 1070-38-16, Lampson F. O., March 6, 1942, (£4)

Ibid/ 31570, J 1429-38-16, Lampson F. O. March 26, 1942 (a+)

Ibid, J 1446, 1656-38-16, Lampson F O., March 27, April 9, 1942. (a1)

(٥٢) الأهرام، ١٣ مارس ١٩٤٢ ، ص ٤

FO.371/31571, J 2220-38-16, Lampson F. O , May 11, 1942.(of)

(٥٤) محمد التامي، الصدر المدكور، ص ص ٩٦، ٢٠٩، ٣١١.

(٥٥) لطيفة محمد سالم، عاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦-١٩٥٢)، الطبعة الأولى، مكتبة

منبولي ، القاهرة، ١٩٨٩ ، ص ص ٢٢٠ ، ١٢٤ ، ١٤٥ ـ ٨٤٨ ـ ٨٤٨ .

F.O. 371/35529, J 770-2-16, Lampson F O, Feb. 16, 1943. (01)

```
Ibid/ 35530, J 1313-2-16, Lampson F. O. March 21, 1943. (ev)
```

(۵۸) حلال المدين الحمامصي، من معاركنا السياسية، معركة نزاهة ؟ (فبراير ١٩٤٢ ـ يوليو ١٩٥٢)، الفاهرة، ١٩٧٥ ، ص. ص. ٢٤٣ - ٤

F.O.371/35531, J 1607-2-16, Lampson F.O., April 10, 1943. (44)

Ibid, J 1678-2-16, Lampson F. O., April 14, 1943. (7+)

PREM.4, 19-2, Admiralty TA 41B, May 9, 1943. (11)

F.O.371/35541, J5190-2-16, Killearn F.O., Dec. 17, 1943 (37)

Ibid/ 35535, J 2708-2-16, killearn FO, June 20, 1943. (٦٣)

FO. 141, 875, 284-7-43, Killeam F. O., Nov. 28, 1943 (18)

F.O 371/41316, J 328, 386, 489-14-16, Killeam F O., Jan. 16, 28, 1944 (10)

Ibid/ 41326, J 606-31-16, Killearn F O , Feb 15, 1944 (33)

Ibid/ 41316, J 1270-14-16, Killeam F.O., April 9, 1944. (7v)

Ibid/ 41317, J 1849-14-16, Killearn F.O., May 12, 1944. (AA)

Ibid/ 41332, J 3193-31-16, Killearn FO, Sept. 6, 1944 (74)

(٧٠) حسن يوسف، المبدر المذكور، ص ١٨٦ .

F.O. 371/41319, J 3649-14-16, Shone F O., Oct 15, 1944. (Y1)

(٧٢) وزارة الثقافة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، المصدر المدكور ، ص ١٩ ٤ .

F.O.371/45920, J 1207-3-16, Killeam F.O., March 27, 1945. (YY)

(٧٤) إبراهيم فرج، ذكرياتي السياسية، إصلاد حسنين كروم، مكتبة الحياة، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص

FO.371/45917, J 583-3-16, Killearn FO, Feb. 7, 1945 (vo)

Ibid/ 69240, J 771-771-16, Andrews F O , Jan 28, 1948 (YT)

Ibid/ 69211, J 6193-68-16, Andrews F. O., Sept 14, 1948 (YV)

Ibid/ 73462, J 243-1015-16, Campbell F.O., Jan. 1949 (VA)

(۷۹) المسری، ۱۲ پولیو ۱۹۶۹، ص ۱ . (۸۰) وزارة الثقافة، مرکز وثانق وتاریخ مصر الماصر ، المسئر للذکور ، ص ص ۲۷۲_۲۷۵

F.O 371/73460, J 6466-1013-16, Andrews F.O., Aug 7, 1949 (A1)

Ibid/73446, J 8724-1015-16, Compbell FO, Oct 29, 1949. (AY)

Ibid/ 80347, JB 1016-1, Campbell F.O , Dec. 28, 1949. (AT)

Ibid (AE)

(٨٥) إبراهيم فرج، المصدر المذكور، ص ٥٤، صلاح الشاهد، ذكرياتي في صهدين، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤، ص ٦٥ .

F.O 371/80347, JE 1016-18, Campbell FO., Jan. 17,1950. (AR)

Ibid, JE 1016-17, Compbell F.O., Jan. 14, 1650 (AV)

(٨٨) رور اليموسف، ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، جملال الدين الحممامصي، للرجع المذكبور، ص ص

- ۱٤٠ ، ١٤١ ، صلاح عيسى، محاكمة فؤاد سراج الذين باشا، حـ١ ، الطبعة الأولى ، مكتمة ملمولى ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٣٣ .
- (٨٩) الأهرام، ١٦ أكتوبر ١٩٥٣، ص ١١، شهادة حسين سرى أمام محكمة الثورة، صلاح الشاهد، المصدر المدين م ٦٦
 - F.O 371/80348, JE 1019-32, Smith Chitton, Feb. 22, 1950 (4+)
 - (٩١) الأهرام، ١٦ أكتوبر ١٩٥٣ ، ص١١ ، قصية كريم ثابت أمام محكمة الثورة
 - (٩٢) صلاح الشاهد، الصدر الذكور، ص ١٥٧
- (٩٣) الأهرام ٢٥ستمسر، ٢٦ يوفعبر ١٩٥٧، ص١١، ٨ديسمسر ١٩٥٣، ص١١، فؤاد سراج المدين أمام محكمة الله، ة
 - F.O. 371/80344, JE 1013-26, Stevenson F.O., June 22, 1950 (48)
 - Ibid/90107, JE 1011-6, Stevenson F.O., April 18, 1950. (4a)
 - (٩٦) محلس الشيوخ، ٢٤ أبريل ١٩٥٠، ص ٨٥١
 - (٩٧) المصدر نفسه، ٨, ٢٩ مايو ١٩٥٠، ص ص ٩٥٤، ٩٥٥، ١١٦٧ ١١٨٢.
 - (٩٨) الأهرام، ٢٦ مايو ١٩٥٣، شهادة حسن يوسف أمام محكمة العدر
 - F.O 371/80349, JE 1016-47, Stevenson F.O., June 22, 1950. (44)

 Ibid/80344, Je 1013-26, Stevenson F.O., Jan 19, 1950 (100)
 - 0344, Je 1013-26, Stevenson FO, Jan 19, 1950 (100)
 - Ibid, JE 1013-32, Stevenson FO, Aug 4, 1950. (1.1)
- (۱۰۲) طارق البشرى، الحركه السياسية مى مصر (۱۹۶۰ ـــ ۱۹۵۵)، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، ۱۹۸۳، ص ۳۶۸
- (۱۰۳) حلمي سلام ، أيامه الأخيرة ، قصة ملك باع نفسه للشيطان ، الهلال ، هند ٢٦٣ ، نومبر ١٩٧٢ ، ص ص ١٧٥ ، ١٧٦ ، صص يوسف ، للصنر المذكور ، ص ٢٨٢ .
- (١٠٤) أحمد بهاء الدين، فاروق ملكا، القاهرة ١٩٥٢، ص٢٠١، طارق البشرى، المرحم المذكور، ص. ٣٤٨ .
 - F.O.371/80349, JE 1016-58, Stevenson F O., Oct. 6, 1950. (\ o)
 - - (۱۰۸) حسن يوسف، المصنير الملكور، ص. ۲۸۸.
 - F.O.371/80601, JE 1941-24, Stevenson F.O., June 24, 1950. (1.4)
 - Ibid/ 80343, JE 1013-12, Campbell F.O., Feb. 17, 1950.(\\\)
 - (*) البلاغ، ٧ مايو ١٩٥١، ص ٧ .
 - Ibid/ 80349, JB 1016-57, Stevenson F O., Oct. 21, 1950.(\\\)
 - Ibid/ JE 1016-56, 64, Stevenson FO, Nov. 3, 1950 (\\Y)
 - Ibid/ 80344, JE 1013-44, Stevenson F.O., Nov. 10, 1950.(\\T)
 - Ibid/ 90115, JE 10110-2- Stevenson F.O., Jan 5, 1951.(\\E)
 - Ibid/90110, JE 1016-4- Stevenson F.O., Jan. 15, 1951, (\\o)

```
F.O 371/90109, BJ 1013, 33, Stevenson FO, Sept 24, 1951. (\\A)
                                        (١١٩) أخبار اليوم، ٤، ١١ أصبطس ١٩٥١، ص ١
                         PREM 8- 1388, Part 4, Roger- Allen, Oct 12, 1951 (\Y)
                                         Ibid, Stevenson F.O., Oct 6, 1951 (171)
                                          Ibid, Roger Allen, Oct. 12, 1951 (177)
    (١٢٣) صلاح الشاهد، للصدر المدكور، ص ١٠٨، روز اليوسف، ٢٥ أعسطس ١٩٥٢، ص ٤٤
              FO 371/90146, JB 1051-405, Stevenson FO, Oct 31, 1951 (171)
                   Ibid/ 90151, JE 1051-533, Stevenson F.O., Dec 26, 1951 (1Ya)
                       Ibid/ 96846, JB 1013-1, Stevenson FO, Jan. 5, 1952 (173)
              FO 141/1453, 1011-12,52, F.O., Minute, H. E. Jan. 26, 1952. (17Y)
Vatikiotis, P J, The Egyptian Army in Politics, Indiana University Press, (1YA)
                                                               1961, P 40
                FO 371/96870- JE 1018- 5, Stevenson FO, Jan. 21, 1952. (174)
                      Ibid/ 96846, JE 1013-5, Stevenson F.O , Feb 6, 1952 (\T.)
                                                                     Ibid (171)
         F.O 141/1453. 1011-19-52, F.O., Minute, Hamilton, Feb 13, 1952 (171)
            (١٣٣) محمد أنيس، حريق القاهرة، مكتبة مصولى، القاهرة ١٩٨٢، ص ص ٣٣-٣٦.
                F O. 371/96878, JE 1018-949, Creswell F.O., July 16, 1952. (\TE)
Lacouture, Jet Simonne, L'Egypt en movement, Editions du Seuil, Paris,(170)
                                                              1953, P 112
                                    (١٣٦) محمد أبيس، المرحم الملكور، ص ص ١٤٩ ـ ١٦٢
                   FO 371/96846, JE 1013-5, Stevenson FO, Feb. 6, 1952 (\TV)
 FO 141/1453, 1011-13-52, Conversation, Campbell-Hafez Afffi, Jan. 29, 1952 (\YA)
                 (١٣٩) ورارة التقافة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، المصدر المذكور، ص٤٩٧
                     FO 371/96872, JE 1018-80, Smith FO, Feb 9, 1952 (\2)
                          Ibid, JE 1018-69, Stevenson FO, Peb 14, 1952. (\£\)
              FO 141/1453, 1011-68-52, F.O., Minute, Hamilton, July, 1952.(\EY)
               FO. 371/96876, JE 1018-193, Chancery F.O., July 7, 1952. (127)
               F.O 141/1453, 1011-57-52, Washington Alex July 2, 1952 (\EE)
                 FO 371/96876, JE 1018-192, Creswell FO, July 7, 1952 (150)
                                                                     Thid. (123)
                  F O 141/ 1453, 1011- 68-52, Minute, Hamilton, July, 1952 (\EY)
  (١٤٨) جمال حماد، ٢٢ يوليو، أطول يوم في تاريخ مصر، الهلال، عند ٣٨٨، أبريل ١٩٨٣، ع ص ٩٨
```

(۱۱۲) وزارة الثقافة، مركز وثائق وتاريخ مصر الماصر، المصدر المدكور، ص ص ٩٣٠. 493. (۱۱۷) الشعب الحديد، ١٢ يوليو، ٦ ستمبر ١٩٥١، ص ٦، ص١، الأهرام، ٤ستمبر ١٩٥١، ص.١

الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٣٣ ـ ١٩٣٣

أ. د. على محمد شلبي

كانت سيطرة أورويا وتفوقها على معظم بلدان العالم القديم سياسيا وعسكريا وحضاريا، دافعاً لقادة البلاد التي تعرصت للضغط والعدوان الأوروييين لكى يقارنوا صعف بلادهم وتحلفها بقوة أوروبا وتقدمها، عاجعلهم يبحثون عن برامج تكفل غرير بلادهم من التخلف والسيطرة الاجنبية. وكان من الطبيعي أن يعجب هؤلاء بأوروبا الفرية، وأن يردوا حيويتها إلى نظامها البرلماني الديمقراطي، ويروا أن نقطة البده في حل مشكلة بلادهم أن يحدوا سلطة الحاكم ويعلنوا اللستور ويقيموا البرلمان المتخب الذي تصوروا أن وجوده هو والدستور كفيل بالتغلب على كل مشاكل التخلف والصعف.

كماكان نظام تعدد الأحزاب في الغرب، وهو نظام يمكن الشعب من المساركة في الممارسة الديمقر طية. أما في البلدان التي الممارسة الديمقر طية. أما في البلدان التي أراد قادتها أن يقلدوا الغرب ويدفعوا سيطرته، فقد انغمست الأحزاب في النضال الوطني من أجل الاستقلال بدلاً من العمل على إعداد شعب واع بإمكانه المساركة الحقيقية في الحياة النبايية. كما كان الوجود الأجنبي في البلدان الخاضعة للسيطرة الغربية قد لعب دوره في فشل المؤوسات الديمقراطية التي أوصى بإنشائها بسبب تدخله بين آن وآخر في شئون

وتعد مصر من أسبق البلدان العربية في التعرض للمؤترات الغربية والسيطرة الأجنبية ، كما كانت من أسبقها أخداً بالتظام النيابي منذ عام ١٨٦٦م وباللمستور منذ عام ١٨٨٢م. إلا أن خضوعها للاحتلال البريطاني قد عرقل تطور الأنظمة الديمقراطية فيها، بما حعل الحركة الوطنية المصرية منذ أوائل القرن العشرين تضع المطالبة بالدستور في صدارة قائمة مطالبها إلى جانب الاستقلال التام، وحين نشبت ثورة ١٩١٩، انبتقت من الجماهير لجان شميية تصب في «الوفد» الذي لم يكن منذ البداية حزباً بالمعنى الأوروبي للكلمة، بقدر ما كان حركة سياسية تمثل الأمة التي سلمت مقاليدها لزعيم هو سعد زغلول الذي كان يتقدمها في المطالبة بالجلاء والضرب على يد أوتوقراطية القصر.

والوقد لكى يحقق أهدافه الخاصة بتحديد السلطة الملكية ومواصلة الكفاح ضد بريطانيا لم يكن لذيه سوى طريق واحد هو حماسة الجماهير التى كانت تتبعه، وهى حماسة لم يكن لذيه سوى طريق واحد هو حماسة الجماهير التى كانت تتبعه، وهى حماسة لم تكن تكفى في مواجهة الوسائل التى كانت في يد كل من القصر وبريطانيا، وفي الحقيقة فقد استطاع سعد زغلول أن يجمع الشعب غت زعامته أثناء الثورة، وأصمحت الحركة ولكن كان من الصحب عليه أن يحافظ على زعامة كل الفشات التى تصدت للعمل السياسي، فكان تكن الكواب بعد الثورة أمراً طبيعيا، فعلى حين بقيت الجماهير على إخلاصها لسعد، إذ انضمت إليه الطبقة الوسطى وفئات المتقنين وبعض كبار الملاك، فقد اتشات على زعامته أفراد الأسر التركية الشركسية القديمة وقسط كبير من أرستقراطية الأرض المصرية، وكونوا حزب الأحرار المستوريين الذي كان منذ البداية على علاقة الإرض المصرية ولم يكن يمانع من حيث المبدأ في التعاون مع الملكية أو في عقد اتفاق مناسب مع إلجائيز الذين بإمكانهم - عند الاقتضاء أن يحموهم من ثورية الجماهير، وكذلك بقية أحزاب الأقلية التي نشأت بعد ذلك .

أما السلطات البريطانية ، فقد عملت على مواجهة ثورة ١٩١٩ بشىء من المرونة والمزج بين اللين والشدة في موضعه ، إلى أن اتضح الانقسام في صفوف قادة الثورة حول أسلوب متابعة العمل الوطني ، وهو الانقسام الذي عمدت هذه السلطة إلى تعميقه . وكان تصريح ٢٨ فبراير خطوة على هذا الطريق ، إذا عترف ذلك التصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وأنهى الحماية البريطانية ، مع احتفاظ بريطانيا لنفسها بصورة مطلقة بأمور معينة عرفت بالتحفظات الأربعة . وفي مذكرة ملحقة بالتصريح بعث بها المندوب السامي إلى السلطان فؤاد، ذكر أن إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مستولة على الطريقة الدستورية ، أمر يرجع فيه إلى عظمته وإلى الشعب المصرى .

واستجابة للمذكرة سالفة الذكر تألفت لجنة لوضع دستور للبلاد مكونة من ثلاثين

عضواً برئاسة حسين رشدى باشا، وباشرت اللجنة عملها لمدة سنة أشهر متتالية من إبريل حتى أكتوبر ١٩٢٧م. وقد حفلت تلك الفترة بالمناقشات القانونية المستفيضة، والتي كانت تعبيراً عن تيارين أحدهما ديمقراطي وهم أنصار اللستور والحياة البرائانية السليمة، والآخر تيار أو تقراطي يضم أنصار الملك فؤاد. ولكن حسين رشدى باشا استطاع التوفيق بين هذين التيارين، فقد أبقى على سلطة الملك وأرضى نزعته الأوتقراطية، وفي نفس الوقت حافظ على مبدأ أن الأمة مصدر السلطات، وبرغم ما قام به الملك فؤاد من تدخل في أعمال لجنة وضع اللمستور للإيقاء على سلطاته، فقد صدر الدستور في ١٩ ايريل عبد المعامل من من الملك ومعه قانون الانتخاب الذي جعل انتخاب أصضاء مسجلس النواب يتم على درجتين. وقد اهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها اهتماماً عظيماً دل على ارتقاء النضح السياسي في البلاد، وتتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات، وتألفت اللجان الشعبية في مختلف المدن والقرى، وكان معظمها من لجان الوفد.

وفي ١٧ يناير ١٩٧٤ قامت وزارة يحيى إيراهيم باشا بإجراء انتخابات مجلس النواب متوسية الميدة، ولا أهل على ذلك من سقوط يحيى إيراهيم باشا نفسه في هذه الانتخابات أمام المرشح الوفدى في دائرته منيا القمح شرقية، وكان سقوط يحيى باشا هذا شهادة قاطمة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات التي أسفرت عن فوز ساحق للوفد، فتقدم يحيى إيراهيم باستقالته، وعهد الملك إلى سعد زغلول باشا تأليف الوزارة في ٨٨ يناير ١٩٧٤، دون رغبة من الملك في أن يقوم بدور الملك الدستورى، وخاصة بعد أن يناير ١٩٧٤، دون رغبة من الملك في أن يقوم بدور الملك الدستورى، وخاصة بعد أن أعلن نفسه ملكاً على البلاد في أعقاب تصريح ٨٨ فبراير، فكان ولابد من حدوث أعلن نفسه ملكاً على البلاد في أعقاب تصريح ٨٨ فبراير، فكان ولابد من حدوث السمام بين الملك وبين سعد والوفد الذى جاء إلى الحكم بإرادة شعبية أظهرتها الانتخابات الأولى التي أجريت بقتضى النستور، فكان ذلك تعبيراً عن إرادة القوة الثالثة المحديدة، ولم تكن الشوتان الأخيريان وهما القصو والإنجليز، ولم تكن الشوتان الأخويين وهما القوة لكن تفرض نفسهها على الأسوتان الأخويات والمواع معهما، فدخلت بذلك تلك الماقة الثالثة في صراع معهما،

وبالرغم مما بذل من جهود لتصفية جو الملاقات بين سعد والملك؛ إلا أن وضع كل منهما وشخصيته كان ينبئ بوقوع صدام بينهما. وقد بدأ الصراع بين سعد وبين الملك في بادئ الأمر بمناوشات خفيفة، تمثلت في إتكار الملك في خطابه إلى سمد بتأليف الوزارة أن الأخير قد نال ثقة الأمة في الانتخابات؛ ورد سعد على ذلك بقوله: إن الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف، توجب على". . أن أشكل الوزارة». وامتد الصراع بين الطرفين إلى القائمة التي أعدها سعد بأسماء الوزراء الدين اختارهم لمعاونته في الحكم، ثم لم تلبث المناوشات أن تحولت إلى صدام حادبين الطرفين وخاصة في مسألة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين إذ زاد الملك ذلك العدد في مواد الدستور إلى خُمسي أعضاء المجلس بدلاً من ثلاتين عضواً، حيث نصت المادة ٧٤ من الدستور على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خُمسيهم، ولكن سعداكان يرى أن ذلك ليس حقا مطلقاً للملك، وإنما لا بدوأن يتم التعيين من خلال مجلس وزرائه طبقاً لنص المادة ٤٨ من الدستور، وأسفر ذلك الحلاف عن أزمة دستورية خطيرة، لجأ فيها القصر والوزارة إلى الفقيه البلجيكي فان دن بوش النائب العمومي للمحاكم المختلطة وقتئد، الذي أفتى طبقاً للدستور البلجيكي المأخوذة منه المادة ٧٤ قبأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزراته، وأن تعيين خُمسي أعضاء مجلس الشيوخ إنما يتم بناء على ما يعرضه مجلس الورراء وكان ذلك يعد نصرا لسعد وصيانة للحياة الدسته ربة وافق عليه الملك فؤاد، ولكنه ترك في نفسه مرارة جعلته يتحين الفرص للإطاحة بسعد ووزارته، والاعتداء على الدستور الذي يحد من سلطته. والملك فؤاد كان ذا حبرة واسعة أكسبته شخصية قوية، فلم يكن يعدم الصبر إلى حين تناح له الفرصة للنخلص من عدوه الأول-الدستور والقائمين عليه.

أما عن العلاقة بين الوزارة الدستورية الأولى وبين حكومة العمال في إنجلترا فقد بدأت العلاقات بينهما كأحسن ما تكون الملاقات، فعندما طلب سعد زغلول إلى مكدونالله رئيس الوزراء البريطاني الإفراج عن بقية المسجونين السياسيين في عهد تورة ١٩١٩ و في مقدمتهم عبدالرحمن فهمي بك وزملاؤه أجابه مكدونالله إلى طلبه. وفي ١٩١٥ مارس ١٩٢٤ تلقى سعد برقية تهنئة من مكدونالله بمناسبة افتتاح أول برلمان مصرى معرباً فيها عن استعداد حكومته للدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية، إلا أن تصرفات وزارة سعد كانت تهدف إلى استعادة حقوق مصر من الإنجليز والتخلص من سيطرة الأجانب علما على الإدارة المصرية، والعمل على تخفيض التمويضات المقررة للموظفين الأجانب علما وقد استاهت الحكومة البرجوع الوضع إلى ما كان عليه، نما جعل مجلس النواب يصدق على مبلغ هذه التمويضات في ٢٤ يونيه ١٩٢٤ مقرراً أخف الضورين.

وأدت هذه التصرفات من جانب الحكومة المصرية، وتصريحات سعد زغلول التي تعبر

عن التمسك بالسودان، وتصريحات حكومة العمال في إنجلترا في مجلس اللوردات حول السودان وأنها لن تسمع بإجراء تعديل في نظامه، كل ذلك كان ينبئ عن فشل المفاوصات المزمع صقدها بين الطرفين، ورخم إحساس كل من الطرفين بأن هذه المفاوضات مقد لها الفشل، بدأت المحادثات بين سعد ومكدونالد في لندن في أواخر سبتمبر ١٩٢٤م، لكن منير المفاوصات أكد لسعد أنها فاشلة فقد تمسك كل من الطرفين واشد في معاملة الاحتلال وظاهره مجلس النواب في موقفه، فصوت المجلس على قرار بإلغاء مساهمة مصر في نفقات جيس الاحتلال، مع المارات بالمبلدة عن الأراصي المارية، وعلى قرار آخر بتعديل مرتبات المستشارين الإنجليز إلى جانب متاعب أخرى بين الطرفين.

وفي أعقاب عتى المفاوصات وسقوط حزب العمال وتولى للحافظين الحكم في أواخر المحرودة ـ كما كان يحدث دائماً من قل ـ المحرودة ـ كما كان يحدث دائماً من قل ـ فشطت المحارضة وأضرب الأزهريون عن الدراسة في معاهدهم وقام المصريون بمظاهرة كبيرة في القاهرة رددوا خلالها هتافاً لم يكن مألوفاً من قبل وهو الارتيس إلا الملك، كبيرة في القاهرة رددوا خلالها هتافاً لم يكن مألوفاً من قبل وهو الارتيس إلا الملك، وذلك بعد أن اكتسب الملك فواد الأزهر إلى صفه فوضح بذلك أن القصر وراه هذه الحركة . كما عين القصر حسين نشأت وكيلاً للديوان الملكي ورئيساً له بالنيابة دون علم مجلسي الشيوخ والنواب اللذين أعلنا ثقتهما مالوزارة ، كما اجتاحت المظاهرات متحهة إلى قصر عابدين وهي تهتف «سعد أو الثورة» . وكذلك توجه وفد من مجلس الشيوخ إلى المصد وقابل الملك فؤاد مؤرا من المحمد أو الثورة» . وكذلك توجه وفد من مجلس الشيوخ إلى يجدل المحلك قواد مفرا من الإعراب عن ثقته بسعد زغلول ورجائه في أن يعدل عن عزمه ، وكان ذلك بمنابة إفراغ المخطط الذي رسمته السراي من محتواه وخاصة أن محمد توفيق نسيع وزير المالية كان فذ تقدم باستفائته من وزارة سعد تتمة لمخطط السراي .

وقد قابل سعد هذا للخطط بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل هذه الدسائس في المستقبل، فعندما طالبته القوى الشعبية بالمدول عن استقالته اشترط الاستجابة لمطالبه كي يعدل عنها، وطالب بألا ينفرد الملك بمح الرتب والنياشين، وألا يجرى تعيين موظفي السراي بغير موافقة الوزارة، وألا تحدت مخابرات بين الملك وبين الدول الأجنبية إلا باطلاع الوزارة وموافقتها، وأن تكون تبعية المفاوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية. ولم يجدا الملك فؤاد مفرا من الإذعان لمطالب سعد أمام هياج الجماهير في مهدان عابلين مرودة اسعد أو الثورة، ورأى البعض أن ما حدث قد نال من سلطة العرش، إلا أن هذه الفترة لم تعلل فبعدها بثلاثة أيام وقع مقتل السردار السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان في ١٩ وفمبر ١٩٧٤ فكان ذلك الحادث فوصة مواتبة للقصر كي يتخلص من وزارة سعد، وكذلك كان ذلك الحادث ما وحمل اللورد أللني يتشدد في موفقه من وزارة سعد وكأغ واتته الفرصة لتحقيق حلمه وحمل اللورد أللني يتشدد في موفقه من وزارة معد وكأغ واتته الفرصة لتحقيق حلمه من القصر ولى التخلص من الوزارة اللاستورية الأولى، وهي خطة كان يترق إليها كل من القصر والسلطات البريطانية في مصر، فتقدم سعد زغلول باستقالة وزارته التي قبلها الملك وكلف أحمد زيور باشا بتأليف الوزارة التي امتثلت للإنذار البريطاني هنا تبدأ المولة الأولى من الانقلابات اللستورية في مصر.

الانقلاب الدستوري الأول في عهد وزارة أحمد زيور باشا ١٩٢٥م،

تألفت وزارة أحمد زيور باشا. رئيس مجلس الشيوخ. في نفس اليوم الذي استقالت فيه وزارة سعد. ويرى الرافعي أن الأمر كان مبيناً من قبل بين السراى وبين دار المندوب السامى البريطاني، واشترك الوقد في وزارته بوزيرين وفديين هما أحمد محمد خشبة وعثمان محرم، وللوقد وجهة نظره المدوسة للاشتراك في هذه الوزارة، التي جاءت إلى الحكم للتسليم بكل مطالب إنجلترا كما اتضع ذلك في الإنفارين الللين وجهتهما لحكومة مسعد، ولم يكن بوسع سعد باعتباره زعيماً للأمة أن يقبل بمثل هذه المطالب إلا ما تملق منها بحادث اختيال السروار فقط، لكن وزارة زيور سلمت بكل المطالب الأخرى سواء تلك التي تقدمت بها بعد حادث الاغتيال أو التي تقدمت بها عقب احتبال جمرك الإسكندرية، فإن فلك كله قدم دون موافقة الوزيرين الوفديين فتقدم كل منهما باستقالته، وصرحا للصحف بأن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير وأيهما لوزارة زيور وإعلانه عن تصديه لها ولتصرفاتها التي تحس الحياة النيابية وتعطل العمل الوزارة ويور وإعلانه عن تصديه لها ولتصرفاتها التي تحس الحياة النيابية وتعطل العمل بالدستور

وكان أحمد زيور بعد قبوله تأليف الوزارة قد استصدر مرسوماً ملكيا في ٢٥ نوفمبر ٩٩٤ بتأجيل دور الانعقاد للبرلمان لمدة شهر ، في محاولة من جانبه لاستر ضما إنجلتر ا والتسليم بكل مطالبها أملاً في عودة صفو العلاقات، كما أعلنت وزارته في ٣٠ نوفمبر في خطابها إلى المندوب السامي أنها قبلت كل شروط إنجلترا دون قيد. وكان لذلك التسليم من جانب زيور وقع أليم في أرجاء البلاد، وكان من نتيجته أن أصبح "كين بويد» مدير الإدارة الأوروبية في وزارة الداخلية صاحب الكلمة العليا في تلك الوزارة، كما علا نجم قرسل باشاء حكمدار العاصمة فأصبح صاحب المرحع الرئيسي، وعلى ذلك انتقلت إذارة المصالح الحيوية في البلاد إلى قبضة السلطات البريطانية في مصر عن طريق المستارين المالي والقضائي والإدارة الأوروبية.

وما لبث أن بدأت المعركة بين الوطنيين والوزارة، فقى ٢ ديسمبر ١٩٢٤ رفع ١٩١٧ عضواً من النواب الوفديين عريضة إلى الملك فؤاد يطلبون فيها دعوة البرانان إلى الانعقاد قبل ختام المدة التى تأجل إليها، ولكن القصر لم يعر هذه العريضة اعتماماً، رغم تكرار النواب مطلبهم فى يومى ٥ و٦ ديسمبر . والواقع أن الوزارة كانت تعد العدة للإطاحة بالحياة النيابية برمتها، فعينت إسماعيل صدقى وزيراً للداخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٧٤م. وكان اختيار صدقى بهدف تسخير الإدارة الحكومية للعبث بالانتخابات وقمع حركات المقاومة، كذاك كان لكراهية صدقى الشديدة للوفد وللحركات الشعبية، كما كان تعيينه يكف عطف الأحوار الدستوريين وتأييدهم لما سوف يتخذ من خطوات غير دستورية.

وقبل أن ينتهى الشهر المحدد لتأجيل انعقاد البرلمان بيوم واحد استصدت وزارة زيور في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤م مرسوماً يقضى بحل مجلس النواب، ودعوة المندويين الناخبين لإجراء انتخابات جديدة للنواب في ٢٤ فيراير ١٩٢٥، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد في ٢ مارس ١٩٢٥. وهذا معناه إجراء الانتخابات على درجتين طبقاً لأحكام قانون الانتخاب القديم مع أنه ألغى واستبدل به قانون الانتخاب المباشر رقم ٤ لسنة ١٩٢١ في عهد وزارة سعد زخلول، كما استصدت وزارة زيور مرسوماً لانتخاب جديد للمندويين الثلاثينين مع ما يتضمنه ذلك من مخالفة للقانون القديم الذي نص على أن مدة المندويين خصس سنوات، ولعل وزارة زيور كانت تهدف إلى إيجاد مندويين لا يؤيلون الوقد الذي حصل على شعبية كاميحة. وعلى أية حال فقد صدر مرسوم حل البرلمان في يوم تقديمه

كان الاعتداء على الحياة النبايية في تلك الفترة يرجع إلى دافعين، أولهما كره امتلاك الوفد للأغلبية الساحقة في للجلسين، واجتماع الزعامة الشعبية ورئاسة الحكومة في يد رجل واحد، وثانيهما ضيق أصحاب المناصب الحكومية والسياسيين اللين تربوا في مدرسة الوظائف بالحياة النيابية، فلم يعد الدستور وتطبيقه في نظر هؤلاء وسيلة توصلهم إلى الحكم لانصراف الشعب عنهم، ولهذا كرهوا النظام الدستورى والأمر يقتصى أن نتعرف على موقف القوى السياسية المختلفة في البلاد من الإطاحة بالحياة النيابية.

ويأتى فى مقدمة هذه المواقف، موقف الإنجلير الذى كنان ينم عن التنشفى فى الوطيين، ولذلك أطلقوا عليهم السراى لتنيقهم من ألوان الضغط والقهر ما تريد وما يتفق مع أعامها السياسى، ووحد الإنجليز فى هذه الخطة تحقيقاً لأهدافهم، فهى جديرة بأن توقع الملاد فى حرب أهلية، وهى فى نفس الوقت تركز اهتمام الأحزاب والوطنيين فى المسألة الدستورية وتصرفهم موقعاً عن قضيتهم الوطنية والمطالبة بالجلاء.

أما القصر فقد بنيت حطته لهدم الوفد، وذلك بتحميله مستولية ما تعرضت له البلاد نتيجة للإنذار البريطاني، وأيضاً تشجيع حركة الاستقالات من الوفد، وتأليف حزب موال للعرش يستطيع به الملك فؤاد أن يسند حكمه الأوتو قراطي، وهو طريق رسمه القصر للاستثنار بالسلطة التي نازعه فيها الوطنيون، فلما واتته الفرصة لم يتردد في انتهازها، فبدأ مسعاه في تأليف حرزب الاتحادة ليخوض به الانتخابات القادمة التي أحد لها إسماعيل صدقي إعداداً جيداً، فاتخذ، من التدابير ما يساعده على إمقاط الوفد، وانضم إلى صدقي في المداء إلى الوفد حسن نشأت وكيل الديوان الذي أخذ يضم إلى الحزب الجديد كل من استقال من الهيئة الوفدية، منوها إلى أن الملك يؤازر هذه الحركة التي على الحزب وعلى قيادته، وعلى كل حال فقد كان القصد من إنشاء حزب الاتحاده و دهم سلطة الملك، ودليلا على مدى النزاعات الأوتوقراطية التي كانت تواجه القصر بعد الاستقلال.

وكانت معركة الانتخابات التى أعد لها صدقى من أهم المعارك الانتخابية التى دارت في مصر لأنها تمت في ظروف تحديات قاسية واجهها الشعب المصرى، فبدأت الحكومة إجراءاتها الخاصة بتزييف عملية الانتخاب مستهدفة بلل كل مسعى عكن للعمل على إنجاح مرشحيها، وإسقاط خصومها بمختلف الوسائل غير المشروعة، كما أخذت الحكومة تسوف في إجراء الانتخابات إلى أن تم إجراؤها في يوم ١٢ مارس ١٩٢٥، حيت خاض معركتها كل من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد الجديد، وتدخلت الإجرادة الناخيين بل منعتهم من دحول لجان الاقتراع، وعدلت في التنافع النهائية، ويرغم كل هذه الإجراءات جاءت

نتيجة الانتخابات معلنة عن أعلبية للوفد إذ حصل على ١١٦ مقعداً في حين حصلت بقية الأحزاب على ٨٧ مقعداً.

وعلى الرغم من فوز الوفد بالأغلية التي لم يعرفها أحد وقتئلد فقد أصدرت الوزارة بياناً في ١٣ مارس ١٩٢٥م أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلية في بياناً في ١٣ مارس ١٩٢٥م أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلية في المتخابات وعلى دلك قررت استمرادها في الحكم، فقدم زيور استقالة وزارته وعهد إليه الملك في نفس البيوم تأليف الوزارة الجديدة قائفها أيضاً في اليوم نفسه من الأحراء المستوريين والاتحاديين، ولم يكن متوقعاً أن يستمر هذا التحالف الجديد، فقد كان المستوريين وتخلص من ضغط القوى عالم عمد إلى التخلص من الأحراء الدستوريين وغيرهم عن يبدون أية معارصة أل الوطنية عمد إلى التخلص من الأحراء الدستوريين وغيرهم عن يبدون أية معارصة أل

وفى ٢٣ مارس ١٩٢٥ افتتح البرلمان بمجلسيه على هيئة مؤتمر برئاسة توفيق نسيم رئيس مجلس الشيوخ، وحضر الملك فؤاد حفل الافتتاح الذي تلا فيه زيور خطاب العرش ثم انفض المؤتمر، واجتمع مجلس النواب وبدأ في انتخاب رئيس له، وكانت المنافسة على هذا المنصب قائمة بين سعد زعلول وعبدالخالق ثروت، وجاءت نتيجة الانتخاب فوزاً ساحقاً لسعد إذ حصل على ١٩٣٣ صوتاً ونال ثروت ٨٥ صوتاً، ويذلك تضع أن نتيجة الانتخاب نوز سعد بالرئاسة ضربة قاصمة لوزارة زيور، فقط ظهر أنها لا تحوز تقة المجلس الحديد، ولذلك رسمت خطة صورية للاستقالة، إلا أنها خانت بتأييد من الإنجليز وتوجيه من القصر تخطط للإطاحة بالحياة النيابية.

وفى مساء نفس اليوم استأنف محلس النواب اجتماعه لانتخاب وكيلين له، فانتخب على الشمسى وويصا واصف وهما وفديان. ولكن فى الفترة ما بين اجتماع الصباح والمساء تقدم زيور باستقالته إلى الملك بعد انتخاب سعد زغلول رئيساً للمجلس، معرباً عن تعدل التعاون بين حكومته ويين المجلس الجديد، ولكى تكتمل الحبكة المسرحية للرواية التي يقوم بتمثيلها على مسرح السياسة المصرية الملك فؤاد وصائع القصر بتأييد من الإنجليز، فقد رفص الملك فؤاد قبول الاستقالة، فما كان من زيور إلا أن تقدم في نفس الوقت بطلب حل مجلس النواب، فأصدر الملك مرسوماً يقضى بالحل ويدعوة المندويين لإجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو ١٩٢٥ على أن يجتمع المجلس الجديد في أول يوبية من نفس العام، ويعتبر ذلك المجلس القصر المجالس النيابية عمراً في مصر بل رجا في

المالم كله، وبدت المركة للميان، فقد وضح أن القصر لا يريد الوفد ولا زعيمه، كما أنه لا يريد النستور ولا البرلمان.

استتب الأمر للقصر بعد أن تخلص من الوزارة الوفدية ثم من مجلس النواب الوفدى للمرة الثانية ، ومن ثم شرع يتبجه للخلاص من الأحرار الدستوريس الذين استمان بهم زيور في وزارته ، فقد كان التألف بين الجزيين أمراً صعباً ، فالاتحاديون يرون في الصراع ضد الوفد خطوة أولى نحو إعادة قيام الحكم الفردى في مصر ، وحيث هم يعيشون في كنف القصر فهم يعملون على تدعيم حكمه لضمان استمرارهم في السلطة . والأحرار الدستوريون لم يكن إغفال الدستور بالنسبة لهم سوى إجراء وقتى فرضته الظروف ، ولهذا ساورهم الفائق وهم يوافقون على حل مجلس النواب للمرة الثانية .

استفحل نفوذ القصر وانعكس ذلك على حزب الاتحاد وأنصاره فأغدق العطاء لهم، وكان من تتيجة ذلك أن أخذ كثير من الأحرار الدستوريين وغيرهم ينضمون إلى حزب الاتحاد، وكان ذلك بداية الشقاق بين الحزبين، وبدأت جريدة الأحرار «السياسة» تندد بتمرفات وزير المالية الاتحادي، وكذلك نندت بالإجراءات التي تتخذها الوزارة لتمديل قانون الانتخاب وفرض شروط معينة للناخب بهدف تصييق حق الانتخاب. ولعل هذه السياسة من جانب الأحرار كانت إدراتاً من جانبهم لأفول نجم وزرائهم اللين رأت المسياسة من حابب الأحرار كانت إدراتاً من جانبهم لأفول نجم وزرائهم اللين رأت تدافع عن المستور، وتعلن تدافع عن المستور، وتعلن أن البلاد تنظر عودة الحكم النبايي إلى مجراه الطبيعي. وقد حدث ذلك في الوقت الذي طفت فيه مسألة الخلافة الإسلامية على سطح الأحداث، حيث أخذ الملك فؤاد يرنو يمسره إليها لتكسيه مهابة في العالم الإسلامي كله، كما أنها كمركز ديني سام تدعم سلطته في مصر على حساب الحكم المستوري.

وفى غمرة موجة الحماسة المتدافقة لفكرة الخلافة ظهر كتاب الشيخ على عبدالرازق «الإسلام وأصول الحكم» الذى ذهب فيه أن الخلافة ليست نظاماً دينيا، وبذلك سفه أحلام الملك فؤاد في تولى منصب خليفة السلمين، فقرر الأخير محاكمته أمام هيئة كبار العلماء التي قضت بإخراجه من زمرتها، وكان ذلك الحكم بمثابة هجوم سافر على حزب الأحرار، فأسرة عبدالرازق من أساطين الحزب، وكان على عبدالعزيز فهمى وزير الحقائية حماية على عبدالرازق من الفصل من منصب القضاء الشرعي، حيث كان ذلك من اختصاص وزارته، ولما لم يستجب عبدالعزيز فهمى لطلب يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزراء مالنيابة . أنناء مفر زيور للاصطياف في أورويا. بفصل على عبدالرازق وإنما أحال الطلب إلى لجنة أقسام القضايا بورارة الحقائية لتمدى رأيها في الموضوع ، عرض يعجى إبراهم الأمر على القصر الذى رأى ضرورة أن يستقيل عبدالعزيز فهمى من منصبه ولكن الأحير وفض ذلك ، فأصدر القصر على الفور مرسوماً بتكليف على ماهر وزير المحاوف بأعياء ورارة الحقائية . ولعل ذلك يوضح مدى استفحال نفوذ القصر ، كما يوضح المعارف بأعياء ورارة الحقائية . ولعل ذلك يوضح مدى استفحال نفوذ القصر ، كما يوضح نتضامناً مع رئيس حزبهم ، مل إن إسماعيل صدقى أرسل من أورويا استقالته تضامناً معمهم ولم يأبه القصر بهذه الاستقالات وإنما عين في المناصب التي خلت ودون انتظار لمودة زيور من أورويا ، رجالاً مصروفين بالولاء له ، وبذلك صارت الوزارة ألحادية خالصة . وهكذا وقف القصر ومعه هذه الحفذة الضئيلة من الوزراء في جاسب ووقفت خالصة .

أحدث طرد عبدالعزيز فهمى من الوزارة دويا هاتلاً في الرأى العام السياسي وبخاصة في الدوائر اخزيية ، وإن كان قد استثار كثيراً من شماتة الوفديين ، ولكنه من ناحية أغرى كشف عن شدة خطر الأوتوقراطية وعدم تورعها عن ارتكاب أي شيء في سبيل تحقيق سطوتها ، وتمادت وزارة زيور في اتخذه مختلف الإجراءات لكبت الحريات والتنكيل بخصومها ، فكانت فرصة تهيأت للأحزاب لأن تتقارب وتتماون ضدها ، فقد استطاع الأحرار الدستوريون عقد اجتماع في ناديهم في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ أعلن فيه عبدالعزيز فهمى خطأه لقبول المتراكه في عبدالعزيز وجرب التمسلك بالدمة المتراكه في الحكم وحمل على حزب الاتحاد حملة شمواء ودعا إلى وجوب التمسلك بالدستور ، وكنان ذلك بادرة التلاف بين الأحزاب لمواجهة الخطر ويومراض المدعم بالرجمية ، كما كان دليلاً كافياً على أن محاولة الملك فؤاد أن يملك ويحكم دون مشاركة الأحزاب الجماهيرية إنما هي محاولة فاشلة على طول الخط .

وفى أعقاب طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة، شهدت سياسة الوهد تغير أملحوظاً هدفه إنقاذ الحياة النيابية وإعادة الدستور، فائجه إلى فكرة توحيد الصفوف وقيام الائتلاف بين الأحزاب السياسية، كما سعى إلى تحسين علاقته مع الإنجليز لكسب حيادهم في المركة الدائرة على الدستور، أو دفعهم للتدخل لمسلحة الحياة النيابية. ويدا في الأفق أن فكرة الائتلاف بين الأحزاب تلقى ترحيباً من الجميع رغم ما بين القادة والزعماء من خلافات قديمة، وقد رأت صحافة الوفد أن الأمر يقتضى إعلان الائتلاف رسميا، وذلك بعقد مؤتمر وطنى عام في 14 فبراير بمنزل محمد محمود للنظر فيما يجب اتخاذه لإعادة الحياة النيابية، ولكن هذه الفكرة سرعان ما أفسحت الطريق لفكرة أخرى دعا إليها أمين الرافعي في جريئة «الأخبار» إلى وجوب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، من غير حاجة إلى دعوة من الملك طبقاً لنص المادة ٩٦ من الدستور، وهي الفكرة التي لقيت قبولاً لذي كل الأحزاب.

وأمام هذا الإجماع من الأحزاب على الاتتلاف وعلى ضرورة عقد البرلمان في موعده أدرت الحكومة مدى خطورة الأمر فأصدوت ثلاثة بلاغات رسمية ، كان أولها من رئاسة مجلس الوزراء في ٨ نوفمبر يحذر النواب من الإقدام على الاجتماع إذ إن صفتهم النيابية قد زالت منذ يوم صدور مرسوم حل مجلس النواب ، كما أنها ستمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو خارجه . ثم كان بلاغ وزارة اللحافية عبائية إنفار للنواب وللجماهير بأنها ستعمل على تنفيذ بلاغ مجلس الوزراء مستخدمة الوسائل كافة خفظ الأمن والنظام وأن الجيش سيتولى المحافظة على دار البرلمان . كما أصدوت وزارة المعارف البلاغ الثالث إلى المائلة تحلومه من مغبة الاستراف في المسائل السياسية كما أنفرتهم بشديد الجزاء . وكرد أما لهله البلاغات خرجت الصحف المؤبية تنديت متصرفات الوزراء ، في حين نرى سعد زعلول يوجه نداء إلى الأمة في ٩ ١ نوفمبر يدعوهم فيه إلى الهدوه والسكية دفلا تهيجوا يراحب على الوزارة فرصتها في الاصطدام يتسم بالمحكمة والمقادرة على تقدير الأمور لكي يفوت على الوزارة فرصتها في الاصطدام على ضرورة على البريان في موعده المحدد المحدد المعدد المدال في معده المحدد المعدد المحدد المعدد المدال في موعده المحدد المعدد المعدد المدال في موعده المحدد المعدد المعدد المعدد المعدد المعدد المعدد المهادل في معده المحدد

كان ثلاثة وثلاثون عضواً يقيمون في فندق الكونتنتال منذ يوم ٢٠ توفمبر في انتظار بقية الأعضاء القادمين إلى الفندق ليذهبوا منه جميعاً إلى دار البرلمان، وقد اكتمل عددهم في الساحة العاشرة صباحاً ١٧٧ شيخاً ونائباً، كما توافد لفيف آخر من الزعماء ومندوبي الصحف المصرية والأجنبية، وكانت قوة عظيمة من البوليس قد رابطت في حديقة الأزبكية أمام الفندق، وعندما وصل سعد زغلول إلى الفندق أقبل عليه النواب والشيوخ وطلبوا إليه أن يذهبوا إلى البرلمان فأبي ذلك وطلب عقد الاجتماع في الفندق تفادياً للاصطدام بالقوة عاذعن الجميع لرأيه، وأعلن انعقاد الجلسة، حيت تناقش المجتمعون في الوضع القائم وقرروا بالإجماع القرارات التالية:

- أولاً: الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع هي دار البرلمان بقوة السلاح. ـ ثانياً: قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة ٦٥ من الدستور.

ـ ثالثاً: اعتبار دور الانعقاد موحوداً قانوناً واستمرار احتماعات المجلس.

- رابعاً: نشر هذه القرارات في جميع الصحف.

وشكل المؤتمر بلغة من بين أعضائه لتتولى تبليغ هذه القرارات إلى الملك فواد. وفي جلسة مجلس النواب انتخب سعد رئيساً للمجلس وتم انتخاب محمد محمود وعبدالحميد سعيد وكيلين. وفي هذه الجلسة أعلن الجميع تفانيهم في خدمة الوطن كما عبر عن ذلك سعد زخلول ومحمد محمود أمام للجلس الذي طالبه سعد بأن يقسم أعضاؤه قسماً واحداً يعلنون فيه التضحية بالنفس والمال في سبيل المستور فأقسم الأعضاء مبتهجين. وهكذا أسفر عقد البرلان في فندق الكونتنتال عن إعلان الائتلاف بين الأحزاب في مواجهة خطر أوتو قراطة القصر.

وعلى الرغم من قرار مجلس النواب بعدم الثقة بالورارة، فإنها ظلت تمارس مسئولية الحكم، مما جعل الصحافة الحزيبة تشد في الهجوم عليها. وأمام هذا الموقف سعى بعض زعماء البلاد لدى بعض الأمراء من الأسرة المالكة كي يتقدموا بطلب إلى الملك يلتمسون فيه من جلالته عودة الحياة النيابية، وإحياء العمل بالدستور، وبالفعل تقدم هؤلاء الأمراء بعريضتهم إلى الملك في ٣٣ نوفمبر ١٩٢٥. وبرغم كل ذلك ظلت الوزارة ماضية في بعريضتهم إلى الملك في ٣٣ نوفمبر ١٩٢٥، وبرغم كل ذلك ظلت الوزارة ماضية في والذي صدر مرسوم به في ٨ ديسمبر ١٩٢٥، وهو قانون جائز ضيق حق الانتخاب للمواطنين إذ تضمن شروطاً مالية وأدية لمن بلغ سن الخامسة والعشرين فقط، كما جعل الانتخاب على درجتين، وقد قويل ذلك القانون بعاصفة من الاستنكار من كل الأحزاب. أناء الاجتماع الذي دعا إليه معد زغلول الأحزاب المؤتلفة في النادى السعدى في ١١ ديسمبر ١٩٧٥، أعلن المجتمعون علم التزامهم بهذا القانون، كما أن السلطات البريطانية في مصر لم تكن راضية عن هذا القانون.

وبعد صدور القانون شرعت وزارة الداخلية في إرسال الأوراق والدفاتر الخاصة بتنفيذه إلى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة والتي كان إعدادها يستغرق وقتاً طويلاً، وفي تلك الأثناء سرت في الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات، فقامت حركة موفقة بين كثير من العمد في مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذه، وكان عمد صركز تلا بمديرية المنوفية أول من أعلن هذا الإضراب، وخيرتهم وزارة الداخلية بين المدول عن الإضراب أو العزل من العمودية فأصر عشرة منهم على الإضراب فتم عزلهم وتضاس معهم بقية العمد بالمركز وقدموا استقالاتهم، كما أضرب كتير من العمد في المديريات الأخرى تأييداً منهم لمقاطعة الانتحابات التي تجرى على أساس هذا القانون.

وعلى الرغم من تبرتة أغلبية العمد المصريين، فإن ذلك لم يؤثر في موقف الحكومة، وإنما استمرت في استخفافها بالانتلاف القائم، فظلت بذلك الأزمة الدستورية قائمة، طالما أن الوزارة تسند ظهرها إلى السلطات البريطانية المؤيدة لها في مصر، عما أدى إلى إضطراب الأوضاع في البلاد اقتصاديا إذاتهارت أسعار القطن، وعم الاضطراب البلاد ووصل إلى أوساط الطلبة، وألقت الصحف المعبرة عن الأحزاب المؤتلفة مستولية هذا الاضطراب على الحكومة البريطانية إذ لولا تأييدها لهذه الوزارة لقدمت استقالتها نزولاً على إرادة الأمة.

وأمام هذه الأوضاع المتردية برر اتجاه أمام الأحرار الدستوريين وغيرهم يرى تحسين الملاقات مع إنجلترا على اعتبار أن ذلك قد يؤدى إلى خلاص البلاد من أزمتها ، فأقام محمد الشريعي وغيره حفلة لتكريم لورد لويد في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ بفندق الكونتنتال خطب فيها لويد معرباً عن إيمانه بالحكم اللستوري وتمنياته بنجاح الحياة الدستورية في مصر، ومن ثم طالبته الصحف الوفدية بأن يتبع القول العمل . وبالفعل دارت مناقشات وجوت اتصالات بين المندوب السامة المصريين، انتهت بالفشل لتمسك كل طوف بحوقفه ، فلويد يرى إجراء انتخابات جديدة ، والزعماء والقادة يرون التمسك بقرار مجلس النواب في ٢١ نوفمبر بعدم الثقة بالوزارة فيجب أن تستيل.

وبعد فشل محاولة التقارب من المندوب السامى، رأت قيادة الأحزاب المؤتلفة أن الأمر بأيدى المصريين وحدهم، لو أنهم استخدموا سلاح المقاومة السلبية أو عدم التعاون مع الوزارة، ولكن تلك المحاولة لم تؤت ثمرتها، فقد عجزت عن تحريك الجماهير ضد الرزارة والقصر، فلجأت إلى أسلوب آخر حيث تقدم ٧٧ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ بافتراح لحل الأزمة يقضى بأن تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد ثم تعيد الحياة النبابية بوسيلتين: إما بعقد برئان الكوتنتتال، وإما بإجراء انتخابات جديدة بمقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ الذي صدر في عهد وزارة سعد، وكان يكفل حق الانتخابات المباشر، ويرغم كل هذه التنازلات التي قدمتها الأحزاب المؤتلفة إلا أن زيور رفض ذلك الاقتراح لأن معناه إنهاء حكمه. على أن اللورد لويد عندما وجد الأمور ستتطور إلى نزاع يهدد الأمن تهديداً خطيراً لم ير مفرا من التدخل لدى زيور لقبول هذا الحل الوسط، فنصحه بقبول اقتراح الشيوخ بإجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون ٩٩٤، وبناء على ذلك أذعن ريور لنصيحة لويد وأصدرت الوزارة بلاعاً أهلنت فيه وقف العمل بقانون الانتخابات المعدل، وقام زيور بإبلاع الشيوخ بقبول اقتراحهم.

وأحدثت موافقة الوزارة على اقتراح الشيوخ ردود فعل قوية لذى الأحزاب المؤتلفة وأحدثت سنها انقساماً فيما يختص بموضوع الانتخابات وقبول الدخول في معركتها، ثم حسم ذلك الخلاف في المؤتمر الذى عقد في منزل محمد محمود في ١٩ فبراير ١٩٣٦ والذى حفسره ما يربو على الألف من النواب والشيوخ والجماهير، وقبل المؤتمرون الذى حفسره ما يربو على الألف من النواب والشيوخ والجماهير، وقبل المؤتمرون اللحول في معركة الانتخاب إنقاذاً للدستور والحياة النبابية، وتحدد عدد المقاحد في مجلس النواب لكل حزب من الأحزاب، وأجريت الانتخابات وفاز فيها الوفد بأغلبية ما محقة ، إلا أن دار المندوب السامي والقصر كانا لا يسمحان لسعد زغلول بعودته مرة أخرى إلى الحكم، فعالج سعد الأمر بحكمته وأثر الاعتدال وتنازل عن حقه الدستورى متعللاً بأن صحته لا تحتمل متاعب المنصب، وفي ٧ يونية ١٩٣٦ قدم زيور استقالته، وعهد الملك في نفس اليوم إلى عدلى يكن تأليف الوزارة واجتمع البرلمان في ١٠ يونية برناسة حسين رشدى، وانتخب النواب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب، وهكذا هادت برناسة حسين رشدى، وانتخب النواب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب، وهكذا هادت الحياة النبابية إلى البلاد في ظل ائتلاف الأحزاب.

تصدح الانتاذف وانقلاب محمد محمود ١٩٢٨م:

ظل الائتلاف بين الأحزاب هو طابع الحياة السياسية في البلاد، منذ انتهاء انقلاب زيور على الدستور وعودة الحياة النيابية عام ١٩٢٦ و وحتى منتصف عام ١٩٢٨ ، الذي شهد تصدع ذلك الائتلاف. فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الأحزاب المؤتلفة، فإن ضرورات الوضح في مصر جعلتها تجمع على ضرورة قيام الائتلاف بينها برغم ما بينها من خلافات حول أسلوب مواجهة استبداد القصر وعلو المد الاستعماري.

كانت صيغة الانتلاف هي أنسب الصيغ بالنسبة إلى الأحزاب الوتلفة ، وكان الأمول أن تستطيع البلاد إحراز بعض التقدم والمكاسب الوطنية في ظل ترحيد الصغوف ، كما كان الانتلاف يجنب البلاد مغبة اللنحول في المهاترات والمنازعات والانقسام . وعلى كل حال فرغم عدم تحقيقه ما كان مأمو لا منه ، إلا أن البلاد استعادت في ظله بعضى الاستغرار والهدو و رغم ما تعرض له الانتلاف من أزمات في البداية ، فإن حكمة الزعماء انتضت تخطى هذه الأزمات و وظهار الكثير من المرونة والتروى في معاجة الأمور إيقاء للوحدة والانتلاف . كانت أولى هذه الأزمات متصلة بترلى سعد رئاسة الوزارة عام ١٩٢٦ ، باعتباره رئيس الأغلبية البرلمانية ، كما كانت الأزمات التي تعرضت لها وزارة عدلى عندما اشتم عدم ثقة مجلس النواب في وزارته فقدم باستقالته في ١٩ إبريل ١٩٢٧ ، ومن ثم تدخل سعد في الأمر وعالج الموقف بأن أقنم عدلى بتولى عبدالخالق ثروت الوزارة إيقاء على الائتلاف الأمر وعالج الموقف بأن أقنم عدلى بتولى عبدالخالق ثروت الوزارة إيقاء على الائتلاف والمدافع عن بقائه في عهد وزارة عبدالخالق ثروت. هذا إلى جانب بعض الأزمات التي تعرض لها ثروت في علاقته بالإنجليز عثلة فيما عرف بأزمة الجيش ، حيث رأت وزارة ثروت معد نظر الميزانية لعام ١٩٢٧ الإنجاب المنافع من عضوية مجلس الجيش وهما إنجليزيان ، وغا ذلك إلى علم إضراح مفتش عام الجيش من عضوية مجلس الجيش وهما إنجليزيان ، وغا ذلك إلى علم دار المندوب السامي البريطاني ، فاتحذت الحكومة البريطانية موقفاً متشدداً وأرسلت بمذكرة شديدة اللهجمة إلى ثروت ، وأثبعت ذلك بإرسال ثلاث بوارج حربية إلى مينامي الإسكندرية وبورسعيد للتهديد، فما كان من ثروت إلا أن استسلم لكل ما جاء بمذكرة المكومة البريطانية وأعرب عن أمله في أن تسود سياسة حسن التفاهم بين الطرفين .

وكانت استجابة ثروت للمطالب البريطانية مقدمة للمفاوضات التي جرت بين حكومة الانتلاف وبين الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية. فعندما سافر ثروت إلى أورويا في معية الملك في صعيف ١٩٢٧، بدأت المحادثات بينه وبين أوستن تشممبرلن وزير خارجية إنجاترا بتأييد من سعد، ولكن وفاة سعد في ذلك الوقت أحدثت ردود فعل متناقضة بين جميع الأطراف، إلا أن تلك المحادثات استمرت وأسفرت عن مشروع معامدة بين الطرفين، طالبت الحكومة البريطانية ثروت بضرورة اعتماده وتوقيعه. ولم يكن ثروت مقتنماً بما توصل إليه فهو لا يريد عرصه على زملائه، إلا أن ضغط المحاس عليه وإصراره جعله يدفع بوثائق المشروع إليه، وقد تشاور النحاس مع كل من عدلي وثروت وأن الأمر كله بيد النحاس صاحب الأغلبية البرائنية. وعند عرض المشروع على مجلس النواب رفضه أيضاً كما رفضه الموقد، ورفضه مجلس النواب رفضه أيضاً كما رفضه الوقد، ورفضه مجلس النوراء، ما جعل دار المندوب السامى توجه مذكرة شديدة اللهجة إلى وزارة ثروت كن ثروت كان قد سارع في نفس اليوم فتقدم باستقالة وزارته إلى الملك فؤاد الذي عهد إلى النحاس تأليف في نفس اليوم فتقدم باستقالة وزارته إلى الملك فؤاد الذي عهد إلى النحاس تأليف الوزارة، ونقى الاتتلاف قائماً رغم ما تعرض له من أزمات في أواخر عهد وزارة ثروت.

ألف النحاس وزارته من الوفد والأحرار الدستوريين ودخلها وزراء جدد لأول مرة،

وقوبل تأليفها من الأمة بالغيطة والابتهاح، ولكن الإنجليز كان موقفهم منها غير ذلك، فقد بيتوا النية على التصدى لها ووضع العراقيل في طريقها بعد أن اتضح لهم موقف الوفد من مسروع المعاهدة، وخاصة أن أزمة عدم قبول المشروع قد انتقلت إلى ورارة المحاس التي كان عليها أن تعالج الأزمة بعد أن تلقت مذكرة المندوب السامي، وكان رد الوزارة عليها برفض ما جاء فيها لأنه يعتبر تدحلاً ساقراً في شئون مصر الداحلية وهو ما ترفضه الوزارة، مما جعل الحكومة البريطانية وسلطاتها في مصر بالاتفاق مع القصر والأحرار الدستوريين يعملون للإطاحة بوزارة النحاس وبالاتثلاف القائم، وهو ما أكدته تصرفات الأطراف الثلاثة ضد وزارة النحاس في أيامها الأخيرة حتى تمت إفاتها في نهاية المطاف.

وجاء رد المندوب السامى على مذكرة النحاس برفض المشروع مؤكداً على قسك إلماترا بالسائل المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير، إلا أن النحاس لم يكترث برد الحكومة البريطانية، وعرض الأمر على مجلس النواب في جلسة ٥ إبريل ١٩٢٨ وأكد تمسك حكومته بوجهة نظرها التي أيدها كل من الحزب الوطني والأحرار الدستوريين بل وجهوا شكرهم للوزارة على موقفها الذي داهمت فيه عن استقلال البلاد. ولكن الحكومة البريطانية لم تلق السلاد ولكن الحكومة البريطانية لم تلق السلاح وإنما أثارت أزمة أخرى عرفت بأزمة قانون الاجتماعات العامة وكانت وزارة يحيى إبراهيم قد أصدرته في عام ١٩٢٤ لتنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات وجعل أمرها بيد السلطة التنفيذية، وطعن عليه سعد والنواب، وكانوا يرون إلغاءه، لكن السلطات البريطانية كانت ترى فيه ضماناً وحماية لأمن الأجانب، ووزارة النحاس كانت بصدد تقديمه إلى مجلس النواب لإلغائه، فتشددت إنجلزا وهددت بضرورة سحب المشروع من البرلمان، وتصرف السحاس بلياقة وحكمة فأعلن تأجيل نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية القادمة، وهكذا فوت على إنجلترا فرصة الصدام بينهما.

ولما لم تستطع بريطانيا عن طريق الانتلاف القائم عقد معاهدة تحدد العلاقات بينها وبين مصمر، مسعت إلى إنهاء الانتلاف فنجدها تطلق يد القصر من جديد للإطاحة بالانتلاف أولاً ثم بالحياة النيابية مستخدمة هذه المرة الأحرار اللمستوريين الذين كانوا يوون أن فرصتهم في تولى الحكم قد حانت وخاصة بعد وفاة سعد زغلول الذي كانت تلتف الجماهير حول شخصه . ويدأت خطتهم على هذا الطريق بأن قدم محمد محمود وكيل حزب الأحرار الدستوريين استقالته من الوزارة، ولكن النحاس أقنمه بالعدول عنها حرساً على الائتلاف، ورغم ذلك فقد شهدت الأيام التالية معارك بين صحف الحزبين، حومن ثم انتقد المعركة إلى مجلس النواب. ولكي تتم المؤامرة تقدم محمد محمود وزير

المالية باستقالته مرة ثانية في ۱۷ يونيه ۱۹۲۸ ثم تقدم جعفر ولى وزير الحربية ماستقالته أيضاً، وهو من الأحرار الدستوريين، وكانت استقالة أحمد محمد خشبة وكان وفديا، ثم تبعه وزراء آخرون، ومن ثم كانت قصية الأمير أحمد سيف الدين تكثة أخرى لأن يصدر الأمر الملكى بإقالة ورارة النحاس فى ۲۰ يونيو ۱۹۲۸. وفي نفس اليوم وجه الملك فؤاد خطاباً إلى محمد محمود يكلفه فيه بتشكيل وزارة جليدة استغرق تشكيلها يومين وصدر المرسوم الملكى بها فى ۲۷ يونية . وفي ۲۸ يونية عقد مجلس النواب مرتاسة ويصا واصف الذي تلا على للجلس المراسيم الملكية، الأول بتشكيل الوزارة، والثاني متأجيل انعقاد البرائل شهراً، وهكذا بلداً الانقلاب الثاني على الدستور والذي عرف بانقلاب محمد محمود عرف بانقلاب محمد محمود عرف بانقلاب محمد محمود عرف بانقلاب محمد

كان تأجيل انعقاد البرلمان مقدمة لحله وتعطيل أحكام الدستور وحكم البلاد بمراسيم ملكية لها قوة القوانين، فقبل انقضاء الشهر الذي حدده مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان، استصدرت الحكومة مرسوماً ملكيا آخر لحل البرلمان في ١٩ يوليو ١٩٧٨، وكذلك تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات.

أحدث تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ردود فعل داخلية وخارجية ، فقد انقسمت حياله الصحف البريطانية إلى فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض . فالفريق المؤيد أبدى عطفه على شخصية محمد محمود ، ونفى أن لبريطانيا دخلاً فيما اتخذته الوزارة من إجراءات . أما الفريق المعارض وهو من حزب العمال وقد حمل إنجلترا مسئولية ما حدث بحصر ، وذهب إلى أن فنشر الوثائق المتعلقة بقفية سيف الدين وإقالة النحاس باشا وتعيين محمد محمود باشا وحل البرلمان المزمع كلها حركات مديرة في حملة منظمة لسياسة كلف اللورد لويد بتنفيذها ، ولعل هذا الموقف من جانب حزب العمال يتمشى مع محاولته زحزحة المحال للمنفين عن الحكم ليتولى هو مقاليد الأمور في إنجلترا ، وإن لم يستمر حزب العمال على هذا الموقف عند توليه الحكم في العام التالى .

أما عن الموقف الداخلى في البلاد فقد اهتز كيان الوفد إلى حد كبير ، وظهرت الأحزاب الأخرى حد كبير ، وظهرت الأحزاب الأخراب الأخراب الأخراب الأخراب الأخراب الأخراب الوطني الذي سفهت فيه نضاله من أجل الدستور والحياة النبايية ، كما عبر عن ذلك الخزب الوطني متهماً الوفد بانصرافه عن القضية الوطنية النبايية وفي هذا نجاح لسياسة الإنجليز في مصر . وعلى العموم فقد كثرت المهاترات بين الوفد وبين خصومه .

وفى وسط ذلك الجر الملتهب حاول محمد محمود أن يسترضى الوفد ويتجنب مقاومته لوزارته فررصة ورراء، ولكن الوفد رفض مقاومته لوزارته فررسة ورراء، ولكن الوفد رفض ذلك العرض، ولم يبأس محمد محمود فتقدم بعرض آخو وهو أن ينعقد البرلمان في الموعد المحدد الذي أجل إليه دون أن تتقدم الوزارة إليه ببرنامجها، ودون أن تطرح مسألة المقتد بها حتى تتهي الدورة البرلمانية القادمة، ولكن رفض الوفد أيضاً وأصر على خطته في مهاجمة الوزارة. ولما لم يجد محمد محمود استجابة من الوفد وهو يعلم ذلك مقدماً تنرع برفض الوفد لكي يكمل المخطط الذي رسمه هو والقصر والإنجليز، ففي ١٨ يوليو وتأجيل الملك بطلب حل مجلس السرلمان، وتعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات، وتأجيل المناتخابات لنقض المفدة حدى يتم تعديل قانون الانتخاب، وعند انقضاء هذه المدة يعاد النظر في الحالة لتقرير إجراء الانتخابات أو تأجيلها زمناً آخر.

ولعل الأمر يقتضى أن نوضح موقف القوى السياسية والشعبية من الانقلاب، فقد عمل الوفد جاهداً منذ إقالة النحاس ويزعيمه، فبذل جهوداً لدى النواب والشيوخ وأوحى إليهم باستكتاب عرائض في دوائرهم الانتخابية تمبر عن ثقتهم بالوفد ويزعيمه، كما أوعز إليهم باستكتاب عرائض في دوائرهم الانتخابية تمبر عن ثقتهم بالوفد ويزعيمه، كما أوعز إلى رؤساء لحانه بالقاهرة والأقاليم بالإكثار من عمل حفلات التكريم للنحاس والتى محدود لإثارة الرأى العام ضدها. وقد نجمت محدود لإثارة الرأى العام ضدها. وقد نجمت محدولات الوفد مأه وأقبلت الوفود على بيت الأمة لإعلان ثقتها بمصطفى النحاس زعيم على المؤد وتأييدها للوفد في سياسته. عاجمل الوفد يشتد في مهاجمة الوزارة وخاصة بعد حل البرلمان، حتى إن النحاس باشا وجه نداة إلى النشال من أجل دستورها وحريتها وحياتها النيابية. أما الحزب الوطني و وبرغم ما كان بيته وبين الوفد من خصومة فقد أصدر بياناً في ٢٦ يوليو جاه فيه : « . لم يكن اللمسئور منحة متسترد وقد بذلت فيه الأمة أنهار الدماء والمال وجاهلات لاسترداده الأعوام الطوال» وختم الحزب بيانه بدعوة الأمة المصرية إلى جمع كلمتها وتوحيد صفوفها والعمل على استخلاص دستورها.

أما الحكومة البريطانية فعلى الرضم عا صرحت به مراراً من أنها لا دخل لها بما حدث في مصر، إلا أن وزير خارجيتها تشميرلن أدلى بتصريح في مجلس العموم دل على إقرار السياسة البريطانية هذا الانقلاب، موضحاً أن على آية حكومة مصرية أن تضع في أول حساباتها التحفظات الأربعة، وأن يريطانيا لن تسمح بالمساس بتحفظ واحد من الأربعة.

ومهما كان موقف القوى السياسية من وزارة محمد محمود، فإنها تدرك تماماً أنها غير

عثلة للأمة ولا هي وليد إرادتها، فاعتزمت أن تمضى في الحكم رضم إرادة الشعب، فلجأت إلى سياسة الاضطهاد وإهدار الحريات لتشبت مركزها المتداعى، بما أطلق عليه أنصارها اسم «اليد الحديدية»، ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة، كما أصدرت أوامرها إلى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة في محاولة من جانبها لعزلهم عن الحركة الوطنية، ومن خالف أوامرها كان عرضة للعزل من وظيفته، كما حاولت الوزارة أيضاً عزل الطلبة عن الحركة الوطنية فأصدرت مرسوماً بقانون في ١٠ مارس ١٩٢٩ بحفظ النظام في محاهد التعليم، يحظر على الطلبة المظاهرات والاجتماعات والإضراب عن الدراسة ونشر أية مطبوعات أو احتجاجات أو توزيم محاضرات ذات صبغة سياسية.

كما أصدرت الوزارة أيضاً تانونا جديداً لتأديب للحامين، ووسعت من سلطات المدين والمحافظين وحكمدارين البوليس، كما أعادت العمادر المعابوعات الصادر في عالم ١٩٨١م، والذي يجيز تعطيل الصحف وإلغاءها إداريا، كما أصدرت قانوناً آخر بتشديد أحكام قانون الاجتماعات وذلك تضييقاً لحق الاجتماع. واستخدمت أساليب الشرب والحبس والإيذاء في قمع حركات المقاومة، مماكان له رد فعل عنيف لدى الجماهير في مقاومتها والكفاح من أجل الدستور والحياة النبابية.

ولما كان النواب والشيوخ يعتبرون مرسوم حل البرلمان باطلاً، فقد اعتزموا عقد البرلمان في موحده في يوم السبت ٢٨ يوليو ١٩٢٨، وذلك نناء على قرارهم الذى اتخذوه في اجتماعهم بالنادى السعدى يوم ٢٤ يوليو ووقعوا عليه ونشرته الصحف، وكانت الحكومة قد أظلت قاعتي للجلسين الواب والشيوخ وتسلمت مفاتيحهما وختمتهما بالجمع الأحمر . وكلف المجتمعون ويصا واصف، ومحمود بسيوني أن يطلبا إلى محمد محمود باعتباره وزير الداخلية أن يسلمهما مفاتيح البرلمان وفض المجمع تأبوابه . وكان ود الوازة على طلبها أن حشدت قوات البوليس والجيش واتخلت جميع التدايير التي تكفل الوزارة على طلبها أن حشدت قوات البوليس والجيش واتخلت جميع التدايير التي تكفل مكان يختاره الإعضاء الرواعد الاصطدام مكان يختاره الإعضاء الرواعد الإصطدام بالوزارة وإنما انبعوا حطة سرية بأن أسروا إلى نائب من كل مديرية بأن مكان الاجتماع ماهد دامراد الشريعي، وفي هذه الحالة أمكن للنواب أن يفوتوا على الحكومة خطتها في منع الجتماع البرلمان، وخاصة أن محمد محمود كان أحد أبطال اجتماع الكوتئنتال عام

وعلى أية حال، اجتمع مجلس النواب برئاسة ويصا واصف، وقرر النواب أن البرلمان

قائم وأن الوزارة ثائرة على الدستور وأعلنوا عدم تقتهم بها، وأصدروا بللك قراراً تاريخيا ينم عن تمسك الوطنيين بحقوقهم وحقوق الأمة. كما جاء في قرارهم أن كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلاً، وأن كل ما يبرمه الوزداء من الاتفاقيات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها يعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة، وأن المجلس يؤجل اجتماعاته من تلقاء نفسه إلى السبت الثالث من نوفمبر ١٩٢٨. كما اتخذ مجلس الشيوخ نفس القرارات ما عدا عدم المثقة بالوزارة التي هي من اختصاص مجلس النواب. وفي ختام الجلسة أقسم الجميع نواباً وشيوخاً على أن يحافظ كل مهم على الدستور ودفي ختام الجلسة أقسم الجميع نواباً وشيوخاً على أن يحافظ كل مهم على الدستور ويدافع عنه.

ولم تقتصر حطة الوقد على التنديد بوزارة محمد محمود على داخلية البلاد، وإنما
رسم خطة للتشهير بها في أوروبا وخاصة في إنجائرا، وأن يكسب الرأى العام الأوروبي
عامة والبريطاني خاصة إلى صف قصية الديمقراطية في البلاد. وبالفعل كان الدكتور
حامد محمود موجوداً في إنجلترا في ذلك الوقت وزوده الوقد ببالغ مالية كبيرة للقيام
بدعاية واسعة هناك ضد وزارة محمد محمود، ولكنه لم يستطع النشر في الصحف
البريطانية ولهذا قرر نقل نشاطه إلى باريس، ودعم الوقد موقعه بأن قرر إيفاد مكرم عبيد
سكرتيره العام ليلحق بالمدكتور حامد محمود في لندن، وساهر مكرم في ٤ أغسطس
سكرتيره العام ليلحق بالمدكتور حامد محمود في لندن، وساهر مكرم في ٤ أغسطس
قراراً من مؤتم الاتجاد البرلماني الدولى، وكانت مصر قد قررت الاشتراك في دلك المؤتم
قراراً من مؤتم الاتحاد البرلماني الدولى، وكانت مصر قد قررت الاشتراك في دلك المؤتم
عبيد وعدد من النواب وعن الشيوخ والنواب حضوره، فحضره ويصا واصف ومكرم
عبيد وعدد من النواب وعن الشيوخ مراد الشريعي إلى جانب عدد آخر مهم، وخطب
مكرم عبيد خطبة طويلة في المؤتم صحفها اقتراحاً ليوافق عليه المؤتم يقضى فباستنكار
مكرم عبيد خطبة طويلة في المؤتم صحفها اقتراحاً ليوافق عليه المؤتم يقضى فباستنكار
الميكتاتورية التي تحميها الحراب البريطانية في مصر؟ وكان قرار المؤتم في هذا الشأن
الديكتاتورية التي تحميها الحراب البريطانية في مصر؟ . وكان قرار المؤتم في هذا الشأن

وعلى أية حال وصل مكرم عبيد إلى إنجلتر ليقود حملة دعاية نشطة استهدفت الدفاع عن الحياة النيابية ، والتشهير بحكومة محمد محمود أمام الرأى العام البريطاني الذي يجب إقناع الرأى العام البريطاني أيضاً إقناعه بستوليته عن قيام الحركم الأوتوقراطي في مصر، وإقناع الرأى العام البريطاني أيضاً بأن تجاهل الوعد سوف يزيد حل المسألة المصرية صعوبة ، ومن ثم قطع الطريق على محمد محمود حتى لا يتمكن من إبرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصرى . ولقد اتبع مكرم عدة أساليب لتحقيق هذه الأهداف، منها الكتابة في الصحف وإلقاء الخطب في

الاجتماعات والاتصال بأعضاء محلس العموم وتنظيم المظاهرات في لندن. وقد نجحت مضارة الوفد إلى أورويا في أن تحقق كسباً للقضية الوطنية وأتارت قطاعاً لا يستهان به من الرأى العام البريطاني ضد الحكومة البريطانية كما ظهر دلك في مناقشات مجلس العموم البريطاني.

أما في الداخل فقد لجآت صحف الوقد إلى وسيلة فعالة فدعت الجماهير وعامة الشعب للامتناع عن دفع الضرائب، كما لجأ الوقد أيضاً بعد تعطيل جرائده اليومية نهائيا. إلى النشر في جرائد الدول العربية لبنان وفلسطين وسوريا عن طريق مراسلي تلك الصحف بالقاهرة ، ما يريد الوقد نشره لمهاجمة الوزارة . والوقد لم يترك وسيلة إلا اتخدها في التنديد بالوزارة ويتصرفاتها سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا .

وحين أخفقت الجهود التي بذلها الوفد في مختلف المحالات، لجأ إلى التقرب من القصر، وخاصة أن ذلك كان رأى المعتدلين من الوفديين وعلى رأسهم أم المصريين، وإن لم يكن ذلك من رأى النحاس باشا. وعلى أية حال كانت مراءة النحاس وزميليه ويصا لم يكن ذلك من رأى النحاس باشا. وعلى أية حال كانت مراءة النحاس وزميليه ويصا واصف وجعفر فخرى في قضية الوثائق الخاصة بأملاك الأمير أحمد سيف الدين، خطوة على طريق الالتجاء إلى القصر بعد أن ظهرت براءتهم سافرة، والتي كان الاتهام فيها أحد أسبا إقالة النحاس. على أية حال استغل الوفد البراءة استغلالاً جيداً فانهالت العرائض والوفود على ساحة الملك مطالبة بعودة الحياة النيابية للبلاد، إلا أن الحكومة من فرط قلقها وتخبطها بعد صدور ذلك الحكم، عملت جاهدة على منع الجماهير الشعبية من الترجه إلى قصر عابدين لتقديم عرائضها، فقد أثار ذلك الحكم قلق الوزارة على مصيرها، كما استعاد الوفديون في ظله ثقتهم بأنفسهم وثقة جماهيرهم بهم.

ولم يكن كل ما قام به الوفد، وما قامت به الجماهير من مناوأة لتصرفات الوزارة هي التي وضعت نهاية لحكمها، وإنما كانت المفاوضات التي جرت بين محمد محمود وهندرسون وزير خارجية إلمجلترا بعد أن وصل حزب العمال إلى الحكم هناك ـ فألف مكنونالد الوزارة، وكان أول أعمالها إقصاء اللورد لويد عن منصبه في مصر، وكان ذلك مقدمة لسقوط نظام محمد محمود . على أية حال لم يكن محمد محمود راغباً في اللخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لأنه يعلم أن وزارته لا تستند إلى سند شعبى، وأنه لا يكن أن يحصل إقوار المعاهنة إلا إذا صادق عليها البريانان . لكن واقع الأمرأنه أضطر إلى بلده المحادثات مع هندرسون وتوصل الطرفان إلى مشروع معاهنة عاد به محمد محمود إلى مصر لإقراره، إلا أن كل القوى وقفت ضده وخاصة الوفد الذي

رفض أن يبدى رأيه في المقترحات إلا تحت قبة البرلمان المتتخب. وبذل محمد محمود جهوداً جبارة للترويج لذلك المشروع الذي أتى به إلى الحد الذي أنشأ عنده جماعة للدعاية له عرفت به جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة إلا أنها لم تستطع أن تكسب شيئاً طالما كان الوفد رافضاً نظر المشروع إلا تحت قبة البرلمان. قدم محمد محمود استقالته في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ بعد أن فترت حماسة مؤيديه له . القصر والإنجليز . وكان لكل منهما أسبابه ، وعهد الملك إلى عدلي يكن في اليوم التالي تأليف وزارة تجرى الانتخابات وتعيد الحياة النبابية إلى البلاد ، فأجرت الانتخابات في ٢١ ديسمبر ١٩٧٩ التي أسفرت عن فوز كبير للوفد نقدم عدلي استقالته في ٢١ ديسمبر ، وعهد الملك إلى النحاس زعيم الأغلبة تأليف الوزارة في أول يناير ١٩٣٠ وبذلك منيت تجربة محمد محمود في الاعتداء على المنسور بفشل ذريم.

انقلاب إسماعيل صدقي ١٩٢٠:

تولت وزارة مصطفى النحاص الثانية الحكم فى أول يناير ١٩٣٠ ، وكان حل المسألة الوطنية من وجهة نظر الوفد . يقتضى تمكينه من إرساء قواعد الدستور حتى يستطيع مواجهة الإنجليز مدعماً بشقة الأمة . وقد أعلن الوفد عن عزمه مواجهة خصومه وخاصة السراى ، ولعل من أولى خطواته على هذا الطريق ، أن تقدم النحاص بمشروع قانون يحتوى على الضمانات الكافية التي تحول دون حل البرلمان ، للا جعل إيقاف وتعديل الدستور خيانة يعاقب من يرتكبها أمام محكمة جديدة من قضاة غير قابلين للعزل ، كما تضمن المشروع أيضاً محاكمة الوزراء اللين يتقلبون على اللستور ، وكان ذلك عا لا يرضاه الملك فابي الموافقة على المشروع ، وتطور الخلاف وضاقت شقته حتى أصبح صراعاً بين المرش والوفد

وعلى نمس الطريق-بين العرش والوقد. وضعت الوزارة مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام في صيغته النهائية ورفعته إلى القصر لصدور المرسوم بإحالته إلى البرلمان فتمطل في السراى، كما كان الخلاف على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم. هذا بالإضافة إلى مناطق كثيرة للاختلاف بين الوقد والقصر، إلى أن تهيأت الفرصة للقصر في قطع المفاوضات التي دارت بين النحاس وهندرسون، وذلك لعدم قبول الوقد مشروع هندرسون بحدافيره، عاجعل الأحرار الدستوريين يرفعون عريضة إلى الملك في ٢٧ مايو، ٩٣٠ مليئة بالمطاعن التي كالوها لوزارة الوقد، وختموها بالضراعة إلى الملك وبتلافي الأمر بمحكمته، واستجابت السراى لهذه العريضة وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرأنية، على أن خطة القصر في ضرب الوفد كانت موضوعة من قبل أن يتولى النحاس الحكم. وذلك لمواقف الوفد للختلفة من العرش، هذا بالإضافة إلى سياسته الاقتصادية المحالية، وخاصة مشروع إنشاء بنك التسليف والاجتماعية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وخاصة مشروع إنشاء بنك التسليف الزراعي، وما صيترتب عليه من إضرار بمصالح البنوك الأجنية، وهنا التقت سياسة القصر مع مصالح إنجلترا في ضرورة الإطاحة بوزارة النحاس الذي تقدم باستقالته في ١٧ يونيه والذي كان مرشحاً من قبل القصر ليتولى الانقلاب الثاني، لو لا ضغط المندوب السامي والذي كان مرشحاً من قبل القصر ليتولى الانقلاب الثاني، لو لا ضغط المندوب السامي البريطاني تتولية محمد محمود، . هذا بالإضافة إلى أن صدقي كان من أوائل المنتهكين للمستور في عهد وزارة زيور . ولما كان صدقي عن لا يستندون إلى أية قوة سياسية ، فقد للمستور في عهد وزارة زيور . ولما كان صدقي عن لا يستندون إلى أية قوة سياسية ، فقد بنا أن الأمور تتجه إلى إطلاق يد السراى، ولذلك سارع الملك بإصدار مرسوم بتأجيل اجتماع البرلمان شهراً ، وقرر الوفد أن يدخل الموكة منذ بلنها .

رأت أغلبية البرلمان ضرورة عرض موسومي تشكيل الوزارة وتأجيل البرلمان على البرلمان نفسه، وطلبت الحكومة إلى رئيس مجلس النواب. ويصا واصف الوفدي. أن يقتصر الأمر على تلاوة المرسومين فقط دون السماح بالمناقشة أو التعليق، فرفض ويصا واصف ذلك واعتبره تدخلاً من الوزارة في إدارة جلسات مجلس النواب، فما كان من الوزارة إلا أن أصدرت أوامرها بقفل أبواب البرلمان مع عدم التعرض للنواب، وحاصرت قوات البوليس المنطقة التي يقع فيها البرلمان، ومنعت الجميع من الاقتراب منه، إلا أن سيارة النحاس وبعض مرافقيه استطاعوا اختراق نطاق البوليس لكنهم وجدوا أبواب البرلمان مغلقة بالسلامل الحديدية التي أمر ويصا واصف. رئيس للجلس - بتحطيم هذه المراس عامكن النواب والشيوخ من دخول للحلس

وفى مجلس النواب رأس ويصا واصف الجلسة وتلا مرسوم تأليف الورارة، ثم نهض النحاس رئيس الوفد وطلب من الأعضاء ومن كل مصرى أن يدافع عن الدستور بكل ما يملك من قوة ومال وتضحية، فردد الأعضاء القسم، ثم تلا رئيس للجلس مرسوم تأجيل البرائان، وكان واضحاً مدى تحدى النواب للمرسوم الملكى، إلى الحد الذى جعل عباس العقاد يقول: «إن النواب مستعدون لسحق أكبر رأس يعتدى على الدستورة. ولعل ذلك يوضح مدى إدراك الوفد لثقل عب المعركة القادمة وأنه يدخلها بكل ثقله وبتحد صريح للمالك ودفاع مخلص عن الدستورة بلده المعركة،

فاستصدر مرسوماً ملكيا بفص دور انعقاد البرلمان في ١٢ يوليو وقبل أن ينتهى التأجيل، وقد دل ذلك على أن السراى والقوى المعادية للديمقراطية كانت تعد العدة للحكم المطاة..

رفعت الأعلبية المطلقة للنواب كتاباً إلى الملك اتهمت فيه الحكم القائم في مصر بأنه أوتوقراطي، وكنان رد الوزارة على ذلك بأن رفعست عقد دورة غيير عادية للبرلمان، واحتلت دار البرلمان بالقوة المسلحة، مما جعل النواب يجتمعون في النادي السعدي في 77 يوليو ويصدرون قراراً بعدم الثقة بالوزارة، وكان ذلك دليلاً على عجز الوزارة عن منع اجتماع البرلمان إلا بقوة الجيش. وعلى أية حال لم تأبه الوزارة بكل ألوان المقاومة ومضت في حكم البلاد، فأخلت تعمل على تعديل قانون الانتخاب المباشر، كما استصدر صدقي أمراً ملكياً بحل البرلمان ووضع دستور جديد

كان انقلاب صدقى انقلاباً تلاقت فيه مصالح السراى والإنجليز، فقد رحب الإنجليز بأن يطبح القصر باللو على معاهدة النحاس - هندرسون، و لا شعايضاً أن باليطيخ القصر باللو غيد الذي لم يقر معاهدة النحاس - هندرسون، و لا شعايضاً أن الإنجليز لم يكونوا راغبين في التغييرات التي أداد الوقد إحداثها بالنسبة للديمقراطية، والحق أن الدوائر الحاكمة في لندن لم تمترف بتأييدها للانقلاب كمادتها، ولم يكن أحد ينتظر منها ذلك علانية، وكذلك كما الأحرار الدستوريون من أول من أبد الانقلاب ودعمه، فلم يبدوا رأياً معارضاً في كل تصرفات حكومة معدلق، ولا حتى إهراق دو الحماهير في الإسكندرية في مقاومتها للانقلاب، الذي راح ضعيته متات من الأهالي بين الجماهير في الإسكندرية في مقاومتها للانقلاب، الذي راح ضعيته متات من الأهالي بين وزارة صدقى وضعهم المنيز باعبارهم وزارة صدقى تهيد لحكمهم فأسرفوا في تأييدها، حفاظاً على وضعهم المنيز باعبارهم من كبار الملاك والأعيان، وفي نفس الوقت وإن أية انتخابات بجيها حكومة صدقى سوف تسفر عن أغلبية لهم تهيء لهم تولى الوزارة. إلا أن الأسور تطورت بين الطرفين إلى صف المعارضة لوزارة صدقى، إذ هم لا يوافقون على الاختياف وكسو شوكة الوفد لهما تولى الغقة تعديل قانون الانتخابات بما يسمح لهم بتحقيق الأغلية وكسر شوكة الوفد لعساخهم.

أما الحزب الوطنى، فقد وقف موقفاً سليبا من الانقلاب باستثناء إعلانه في أخريات يوليو ١٩٣٠ وأن الحكم النيابي أداة في أيدى الأمة وأن البطش به ليس طريقاً للإصلاح، غير أنه اتخذ موقفاً صريحاً بعد صدور الدستور الجديد، فأصدوت لجنته الإدارية في ٢٤ أكترو 1970 و ارا آادانت فيه الحكومة الصدقية بأنها "أصدرت دستوراً جديداً عسوحاً قام على فكرة أن الدستور ليس حقا مكتسباً بل منحة تعطى وتسلب دون اكتراث بإرادة الأمة وحقوقها على الدستور ليس حقا مكتسباً بل منحة تعطى وتسلب دون اكتراث بإرادة الأمة خوص انتخابات صدقى الني اعتمدت على دستوره وقانون انتخابه في عام 1971م، ولما هذا يدل دلالة واضحة على مدى تخبط الحزب الوطنى في سياسته إلى الحد الذي هاجم فيه أحد أعضائه مصطفى التوريجي المجالس النيابية السابقة ، إلى أن تصدى له عبدالعزيز الصوفاني من حزبه بهجوم سافر على الشوريجي وعلى كل اعتداء يقع من أية هيئة كانت على سلطة الأمة ، حتى منع الصوفاني من الكلام ، وأعلنت قيادة الحزب السنكارها لما قاله الصوفاني ، وأعلن الحزب ثقته بالحكومة مع بقية الأحزاب المشاركة.

سار صدقى فى طريقه معتمداً على تلك القوى الاجتماعية الرجعية وعلى تلك الجماعات السياسية المشبوهة الوطنية وعلى إرهابه الثقيل. فابتداء من بداية عهد وزارته فى يونية ١٩٣٠ وحتى إجراء الانتخابات، سيَّر الجيش لحصار البرلمان مرتين وسقط عشرات من القتلى ومشات من الجرحى فى شوارع بلبيس والمنصورة والإسكندرية والقاهرة وبورسعيد والسويس وغيرها، وكانت وسائل النشر تحارب كما لم تحارب فى عهد المعتمدين البريطانيين، ولم يمض وقت طويل حتى كانت أغلب الصحف قد عطلت أو المنتمدين البريطانيين، ولم يمض وقت طويل حتى كانت أغلب الصحف قد عطلت أو الخيات، فمنع اجتماع الجمعية العمومية للمحامين بالقوة المسلحة، وكذلك منعت الحريث، فمنا الجناد الوظنى فى ١٣٣ نوفمبر كما جرت بللك عادة المسريين منذ ثورة ١٩٩١، كما قامت الوزارة بعزل القضاة والعمد وكبار المؤظنين المعرضين لها، فى نفس الوقت الذى أخدقت فيه على أنصارها بالمرايا والشرقيات الاستثنائية. ولعل هؤلاء كانوا هم نواة «حزب الشعب» الذى أسسه ورأسه صدقى، وهو الخزب الذى ولد ميتاً كزميله «حزب الاتحادة، وبهذه الأساليب مهد صدقى الانتخاباته الغذى المدة صدقى لانتخاباته المنادمة معتملاً على طبقة اجتماعية رجعية فى الريف، وعلى كبار الرأسماليين فى المدن.

وهكذا مهد صدقى لانتخابات مايو ١٩٣١ - طبقاً للدستور وقانون الانتخاب الجديدين - ومضى في تلفيقها رخم مقاطعة الوفد وانضمام الأحرار الدستوريين إلى هذه المقاطعة ، وقد عمدت الحكومة إلى عملية تزوير الانتخابات ، فأوعزت إلى لجان الانتخابات أن تزور محاضرها بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كلباً وزوراً ، حتى إن بنادر ومديريات كانت وفدية عن بكرة أبيها جاءت نتيجتها ٩٠٪ من أصواتها لصالح حزب الشعب . ولعل ما حدث في عام ١٩٢٥ وصدقى وزير للداخلية من تزوير للانتخابات، قد ازداد صاحبه خبرة وسلطة، حتى استحق أن يكون «بطل تزوير الانتخابات في مصر، في النصف الأول من القرن العشرين.

تصدي الوفد، لماهضة الانقلاب، واعتمد في ذلك على أساليب النصال المختلفة، استند في بعضها إلى الحقوق الدستورية، واستند في البعض الآخر إلى مواجهة أساليب الانقلاب بما يتفق معها، ومنها الدفاع عن الدستور، وعدم التعاون مع الوزارة، وقسم النواب في جلسة ٢٣ يونيه ١٩٣٠. وقد هاجمت القوى المعادية لللمستور خطة عدم التعاون، على أن الوقد لم يعبأ بهذه القوى، فلجأ بسرعة إلى تعبئة الجماهير ودعوتها إلى المقاومة، فنشر دعاية واسعة عن اعتزام رئيسه وأعضائه الطواف في الأقاليم، وحدد الشرقية لبدء هذه الجولة الكبيرة التي بدأت في أول يوليو ١٩٣٠ فاستعدت الحكومة لها بأن استعانت بمظاهرة كبيرة من رجال البوليس والحراس النظاميين في محاولة من جانبها لمع الجماهير من استقبال رعيم الوفد وصحبه، استخدم فيها الضرب بالكرباج والعصى ضرباً مبرحاً، عا أدى إلى سقوط الفتلي وكتير من الجرحي في بلبيس. كذلك جاءت حادثة المنصورة لتؤكد استمرار عدوان الحكومة على المحاولات السلمية من جانب اله فد للدفاع عن الدستور، وإصرارها على المضي في حطتها واستهانتها بدماء المواطنين، فقد كان ما قامت به الحكومة بالمنصورة أشبه بالاستعداد لشن حرب شرصة صد الوفد وأنصاره الذين حددوا يوم ٨ يوليو لسماع خطاب النحاس باشا في الوضع الحالي، فحالت الوزارة دون وصول النحاس وصحبه والجماهير إلى مكان الاجتماع، وكان ذلك مثار صدامات بين الطرفين أسفرت عن ثلاتة من القتلي و١٤٥ من الجرحي.

ولم يكن ما حدث في بليس والمنصورة هو نهاية المطاف في جهود الوفد للدفاع عن المستور والتصدى لوزارة صدقى، وإعاكان ما حدث في الإسكندرية بعد قمة المقاومة، حيث حددت لجنة الوفد المركزية بالإسكندرية يوم 10 يوليو يوماً للحداد على شهداء بلبيس والمنصورة، تصدت فيه الوزارة للجماهير، فسقط منها 70 قتلى وعدة مئات من الجرحى، كما اعتقل من بين المحامين والطلبة والعمال والتجار عدد كبير. مما جعل رئيس الوزارة البريطانية مكدونالد يفزع من الموقف، ويطلب إلى قبرس لورين المندوب السامي البريطاني مقابلة صدقى وإبلاغه بأن بريطانيا تعده مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وعتلكاتهم في مصر، وأن يبلغ النحاس باشا أيضاً بأنه يجب أن غل مشاكل مصر الداخلية تعده دون أن تتعرض أرواح الأجانب وعتلاماتها المكونة تعده أن خل مشاكل مصر الداخلية تعده

مسئولاً إذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر، حتى إن بريطانيا أصدرت أوامرها إلى بارجتين حربيتين بالسفر إلى مياه الإسكندرية.

وعلى أية حال استمرت المقاومة ضد وراوة صدقى الذي عجزت حكومته عن تثبيط همة الجماهير في مقاومتها، إلى الحد الذي لجأ فيه صدقى إلى العلماء من شيوخ الأزهر لتقديم نصيحة إلى الجماهير بطاعة ولى الأمر والترام الهدوء والسكينة، إلا أن قيادة الوفد سعت لناوأة وزارة صدقى وذلك بالدعوة إلى عدم دفع الفسرائب التي أسهمت في تعرية الانقلاب وخاصة في طروف الأزمة الاقتصادية العالمية.

ولعل من أهم ما أسفرت عنه مقاومة الرفد للانقلاب، حدوث تقارب بين الوفد وبين المحرار الدستوريين، وكل منهما يرى في هذا التقارب رأياً. فالانقلاب لم ينجح في إضماف الرفد كما أمل الأحرار الدستوريون، والوفد قد زادت شعبيته ونفوذه من خلال جهاده وكفاحه ضد القوى المعادية للدستور، وبرغم ذلك فقد خطا الدستوريون خطوتهم بهاده وكفاحه ضد القوى المعادية للدستور، وبرغم ذلك فقد خطا الدستوريون خطوتهم الأولى نحو التقارب بأن قرر حزبهم في ٦ نوفمبر ١٩٣٠ عدم الاشتراك في الانتخابات التي ستجريها وزارة صدقى، وصرورة التحالف مع الوفد، إذ إن ذلك يجنبهم الانعزال عن الحياة السياسية، ويلفت أنظار الإنجليز إليهم مرة أخرى، كما أنه يعيد إليهم نفوذهم في الريف الدى بات مهدداً حاصة بعد دعوة الوفد إلى استقالة العمد والمشايخ عملاً بخطة عمد التعاون، وقد أحدثت تلك الاستقالات كثيراً من الارتباك لحكومة صدقى، إذ بلغت الاستقالات أربعمائة استقالة، رغم كل ما اتخذته الإدارة من إجراءات ضد الصمد المستقيلين، عما حدا بالأحرار أن يعقدوا مع الوفد ميثاقاً أطلق عليه عهد الله والوطن، قروا فيه مقاطعة الانتخابات وتأليف جبهة لإعادة النظام الدستورى.

وعلى أية حال فقد كان توقيع ميناق ٣١ مارس ١٩٢١م بين الوفد والدستوربين خطوة أخرى كشفت عن حيوية الوفد في النضال الدستوري، فقد قرر الحزبان زيارة طنطا وبغي سوف واتخلت جهات الإدارة كل الإجراءات لمنع تحقيق تلك الزيارتين، وقد تحقق لها ما أرادت، لكن ذلك أسهم في زيادة الشعور بالكراهية ضد صدقي خاصة قبل الانتخابات، فشهدت البلاد مقاومة جماهيرية شملت أنحاء متفرقة من البلاد يوم انتخابات صدقي، خسيت شهدت مقاومة الفلاحين في بلدة «دقادوس» بميت غمر والتي قتل فيها مساعد حكمدار الدقهلية في مظاهرة لأهل هذه البلدة، كما كانت مقاومة العمال في القاهرة حكمدار الدقهلية في مظاهرة لأهل هذه البلدة، كما كانت مقاومة العمال في القاهرة للاخلاحين في فيفة حتى سقط منهم ثلاثة عشر قتيلاً، كما كانت مقاومة العمال المحال الفلاحين في الدقهلية أكثر عشاً فسقط منهم مبعة عشر قتيلاً، وكانت تضميات العمال

في عنابر بولاق والورش الأميرية كبيرة إذ إن الحكومة قد قامت برفت كل من كان له صلة بما حدث في يوم الانتخابات، كما قامت مصلحة السكك الحديدية بعصل أعداد كبيرة من العمال بلغ عددهم ٤٧٧ عاملاً لاتهامهم بالوفدية ولأن لهم ميولاً سياسية ضد حكومة صدقي.

ظل الاستعمار الريطاني هو المهيمن الرئيسي على الأحداث. وعلى الرغم من أنه كان يبدو على السطح أن ثمة دوراً كبيراً للقصر وللرجمية المصرية . إلا أن قوى الاستعمار البريطاني لم يكن قوة سياسية تتمثل في عظم البريطاني كانت وراء ذلك. فالاستعمار البريطاني لم يكن قوة سياسية تتمثل في عظم نفوذ المندوب السامي والأجهزة الأخرى من بوليسية وغيرها، ولكنت كان قوة اقتصادية وسيطرة اقتصادية في نفس الوقت، وعلى الجانب الآخر كان هناك قطب رئيسي مضاد له هو الوفد الذي ظل مذان القطبان هما محور أحداث الانقلاب، الوفد من ماحية يحاول إصعاف الإنجليز وإرغامهم على عودة اللستور، والإنجليز من الناحية الأخرى يعملون على إضعاف الوفد بل القضاء عليه. ويرغم ذلك فقد جرت اتصالات بين البريطانيين والوفد حول المسألة المصرية في أعقاب انقلاب صدقي، لكن الطرفين لم يتفقا لتمسك الوفد بوقفه على ضرورة أن يهرض مشروع صدقي، لكن الطرفين لم يتفقا لتمسك الوفد بوقفه على ضرورة أن يهرض مشروع الانفاق على برلمان منتخب وهذا معناه إسقاط الوزارة وعودة الدستور.

غير أن الإنجليز بعد أن فشلوا مع الوقد، لجا البرس لورين الى أسلوب آخر قد ينجع من خلاله في كسر شوكة الوقد فيضغط عليه لقبول ما يسمى بدالوزارة القومية أو على الأقل ينجع في ضبرب التماون مع الدستوريين، فعرض في هذا الشأن على عدلى يكن تأليف وزارة قومية تتولى عقد المساهدة مع بريطانيا وعودة الدستور، وقد أسال هذا المعرض لعاب الدستوريين وطمعوا في العودة إلى الحكم، وعلى أية حال فإن مناورة المسرس لعربين قد نجمت جزئيا، فقد وضعت أول مسمار في نعش اللققة بين الوقد الرسلوريين، كما نجمت جزئيا، فقد وضعت أول مسمار في نعش اللققة، بين الوقد والدستوريين، كما نجمت أيضاً في إحداث شرخ في صفوف الوقد، إذ انقسم الوفديون حيالها بين مؤيد ومعارض، وهي التي أسفرت عن انسلاخ بعض الوفديون عن حزيهم وعوف ذلك الانسلاخ بانتماق السبعة ونص، والذي لم يؤثر على وحدة الوفد أو قوته، فأصاد تنظيم لجانه في الأقاليم بما يكفل له الاستمرار قويا، فطلنا ظل الوفد قويا بقيت

كان من الفسروري بعد تلك القاومة التي واحهت نظام صدقى وقتلت في معارك شملت الشارع في المدينة كما شملت القرية، وعبرت عنها الدعاية الواسعة للمتصدي الأساسي لناهضة صدقى وهو اللوفدة ، أن يبدأ النظام نفسه في الانهيار حين افتضحت جرائمه السياسية وبدا للناس أن المواطن العادى لا يمكنه أن يأمن على حريته فضلاً عن حياته في ظل ذلك النظام ، وخاصة عندما ارتكب المطام كثيراً من الحوادث المخزية ، والتي اضطرت أمامها وزارة العدل إلى الأمر بالتحقيق في تلك الحوادث ، ورأى صدقي أن ذلك سيكشف عن فظائم لا يريد أن تظهر ، فتقدم باستقالته إلى الملك في ٤ يناير ١٩٣٣ ، ولكن الملك عهد إليه تشكيل الوزارة وإخراج من كان يريد إحراج الوزارة بإجراه التحقيقات ، وطرد على ماهر وعبد الفتاح يحيى من الوزارة ، ولكن ذلك لم يمنم انهيار نظام حكم صدقي فقد كثرت الحوادث الإرهابية بين إطلاق الرساص وانفجار القنابل ضد عمد بربان صدقي الغياد القنابل ضد عمد

ويمكن القول إن البطش الصدق المتزايد، كان له رد فعل عكسى بالنسبة لما كانت تريده السياسة الاستعمارية. فإذا كانت الحكومة البريطانية قد أيدت الانقلاب حتى يقهر الشعور الوطنى، فإن هذا الشعور قد زاد قوة واتساعاً، وكان لابد للسياسة البريطانية من مخرج لتلك الأزمة فقامت بنقل السير قبرس لورين؟ في أغسطس ١٩٣٣، لأنه كما يرى الرافعي قد أسرف في تأييد سياسة البطش التي سارت عليها وزارة صدقى؟. ولعل نقل فلريز؛ كان مقدمة للخلاص من صدقى بعد أن قام باللور الذي رسمه له الإنجلير، فتقدم صدقى باستقالته في ٢١ سبتمبر ١٩٣٣، وعهد الملك إلى عبدالفتاح يحيى تأليف الوزارة فألفها في ٧٧ سبتمبر ١٩٣٣، من نفس أشخاص الوزراء في وزارة صدقى باستثناء ثلاثة وزراء جدد، عا يؤكد أن القصر والإنجليز كانوا يريدون التغيير في ظل نظام صدقى، وإلى جانب رئاسة الوزارة تولى عبدالفتاح يحيى رئاسة حزب الشعب أيضاً. ولم تختلف سياسة يحيى عن صدقى فقد واصل إرهابه، ويمثل ذلك في إصدار قرار بحل نقابة للحامين في يوليو 1947.

ومع مقدم سير مايلز الامبسون لتولى منصبه في يناير ١٩٣٤ كمندوب سام، فإن ثمة علامة بارزة على التغيير المنشود، فقد حاولت السياسة البريطانية أن تصل إلى حل مع الدوائر الوطنية والسياسية في البلاد، فجرت اتصالات بين المندوب السامي والوفيد المصرى لتأليف وزارة من الوفد بقسميه والأحرار الدستوريين دون باقى الأحزاب، لكن الوفد اعترض على هذه المقترحات، بينما رحب بها الأحرار، بل بلغ تحمسهم لها إلى الحد الذي وصطوا توفيق نسيم ليقتع الوفد بقبولها، وإن كانت هذه المقترحات لا تخرج عن فكرة الوزارة القومية، وهي التي رفضها الوفد من قبل ومن بعد، ولعل ذلك يوضع مدى

إصرار الوفد على إنهاء نظام صدقي ـ يحيى، وخاصة أن ما أبداه الدسـ وريون من ترحيب، لا يجعل الوفد يتفاضى عن كراهيتهم لدستور ١٩٢٣ .

وأمام هذا الموقف المتشدد من جانب الوفد، ورعبة الإنجليز تقليم أظافر القصر بعد أن تزايد النفوذ الإيطالي في القصر، ووجود الخطر الفائسسى الخارجي التي يتزايد يوماً بعد يوم في عام ١٩٣٤، فقد كان على السياسة البريطانية أن ترضي إلى حد ما القوى الوطنية، فيتولى الحكم في البلاد حكومة شميية سواء أكانت وفدية أو على الأقل على علاقات طبية بالوفد، وهو ما قام به عمل بريطانيا في مصر بإخراج وزارة يحيى، وإحلال حكومة محمود ترفيق نسيم مكانها وكانت حكومة شعبية ولعل هذا يوضيح أن السياسة البريطانية اضطرت تحت ضغط القوى الوطنية وضغط الموقف الدولي في نهاية ١٩٣٤ إلى الأخذ جزئيا باقتراح توفيق نسيم المؤيد من الوفد، ومضمونة تشكيل وزارة الإعادة دستور

ولما كان التغيير الذي تم في ١٩٣٤ بتأليف وزارة نسيم في ١٤ نوفمبر مقصوداً به تهدئة القرى الوطنية أي الرفد، فقد وجد نسيم تأييداً وترحيباً من الرفد وفي نفس الوقت لثى تحفظاً من الرطنية أي الرفد وفي نفس الوقت لثى تحفظاً من الأحوار الدستوريين، واتجاماً متحفظاً لمارضته لأنه قوفدى الهوى؟. وقد بدأت وزارة نسيم عهدها بوقف الإرهاب الذي استهدفت له البلاد في ظل نظام صدقي. يحيى، وكان مجيء وزارة نسيم يعد تعبيراً عن انتصار القوى الوطنية، ونقطة تحول في السياسة المصرية ـ على حد ذاته تضاؤل نفوذ السياسة المصرية ـ على حدد تعبير توينيى ـ كما كان مجيئها يمكس في حد ذاته تضاؤل نفوذ التصر، كما أنه يمهد الطريق لعودة القوى الوطنية إلى الحكم . وكانت أولى خطوات نسيم في ذلك الأمر، أن أفضى إلى الملك بضرورة إعادة دستور ١٩٢٣ ، فاستصدر أمراً ملكياً بإلغاء دستور ١٩٣٣ ، وحل البرلان الصدقي.

وعندما تنفس الوقد الصعداه في عهد وزارة نسيم، أراد أن يعيد تنظيم صفوفه وأن يسترد أنفاسه المنهكة التي أرهقها نظام صدقى، والذي تعرض الوفد في ظله لشتى ألوان الضغط والعسف، فدعا الوفد إلى عقد مؤتم وفدى عام في يومى ١٩٣٥ ينابر ١٩٣٥ وافتتحه النحاس بقوله: ١٠٠ ين من فضل الله علينا أن يجتمع هذا الؤتم في ظلال الحرية الواوفة، والعدل الشامل، وقد زالت دولة الظلم إلى غير مآب إن شاء الله، وكان ذلك المؤتم من أعظم المؤتمرات شأناً وضخامة قدمت فيه بحوث كثيرة في مختلف للجالات، لعل من أهمها خطاب مكرم عبيد الذي رسم فيه الخطوط العريضة الإعادة تنظيم الوفد لصفوفه والعمل على زيادة نشاطه، والاهتمام بلجان الشباب والعمال، وقور المؤتمر ثقة الوفد برئيسه، كما قرر وجوب هودة دستور ١٩٢٣ م كاملاً غير منقوص، ثم أعلن عن أمله في الوصول إلى حل للقضية المصرية حلاً شريفاً.

وما إن قرر المؤتم الوفدى وجوب عودة دستور ١٩٢٣ ، حتى رفع نسيم في ١٧ أبريل

كتاباً إلى الملك تضمن اقتراحات الوزارة لمودة الحياة الدستورية ، فطالب إما بإعادة دستور

كتاباً إلى الملك تضمن اقتراحات الوزارة لمودة الحياة الدستورية ، فطالب إما بإعادة دستور

كتاب الوزارة بالموافقة على إعادة دستور ١٩٣٣ ، على أن الإعجليز لم يتركوا الأمور تسير

كتاب الوزارة بالموافقة على إعادة دستور ١٩٣٣ ، على أن الإعجليز لم يتركوا الأمور تسير
الأمر يقتضى التأجيل في الوقت الحاضر، وذلك لتصفية الجو ، وشفاه جلالة الملك، وما
الأمر يقتضى التأجيل في الوقت الحاضر، وذلك لتصفية الجو ، وشفاه جلالة الملك، وما
عام ١٩٣٥ . ومن تم عقد نسيم ومعض وزرائه اجتماعاً مع النحاس وبعض أعضاء حزبه
لدراسة موقف المندوب السامى ، أسفر في نهاية الاجتماع عن ضرورة استمرار الوزارة في
من سياسة النص الطويل ، ولكن واقع الموقف الدولى كان يندر مخطر الإيطاليين ، عما
من سياسة النص الطويل ، ولكن واقع الموقف الدولى كان يندر مخطر الإيطاليين ، عما
من سياسة النص الطويل ، ولكن واقع الموقف الدولى كان يندر مخطر الإيطاليين ، عما
والشعب البريطاني في ظرا تلك الظروف .

وبالرغم من كل ما بذله الوفد وعلى رأسه النحاس بانسا من جهود، إلا أن الجانب البريطاني أراد الاستمرار في ضغطه على الوهد لكي تلين صلابته، فأدلى وزير الخارجية سير صمويل هور يتصريح في لندن كان له وقع القنبلة على الحركة الوطنية، فقال: اعتدما استشارونا نصحنا بأن لا يعاد دستور ٩٩٣٠ ولا دستور ٩٩٣٠م، مادام الأول قد ظهر أنه غير صالح، والثاني لا ينطبق مطلقاً على رغبات الأمة.

عبر أن هذا التصريح أتار كوامن الغصب بين الوطنيين، فاجتمع الوفد للاحتفال بعيد الجهداد الوطنى في ١٣ نوفمس، واستطاع مكرم عبيد أن يثير ثائرة جماهيره، كما وجه المحاس غذيره إلى الإنجليز بقوله: (إن عليهم أن يعتمدوا على مصر كحليف في الظروف الدولية لمراجهة الخطر المسترك، وأعلن الوفد رفض أي تصاون مع الإنجليز في ظل الاعتداء على الدمستور والاستقلال، ومطالبة توفيق نسيم بالاستقالة، حيث سحب الوفد تأييده لوزارته، واعتبر استمرارها في الحكم بعد تصريح هور تأييداً لهذه السياسة. وكذلك عبر الطلبة عن سخطهم على موقف إنجلترا، حيث كان احتفالهم في ساحة الجامعة هي ١٣ نوفمبر احتفالاً مهيباً، وزحفت جموعهم بعد ذلك تعبر عن الغضب

والاحتجاج وقوبلت جموعهم بالاعتداء البوليسي القاسي واتسعت مظاهر اتهم فشملت القاهرة بأكملها كما امتدت إلى أنحاء من الأقاليم حيث سقط تمهيدان في طنطا.

انتهى الشهر العسل؛ بين الوفد وحكومة نسيم، وأعلن الوفد إهداره لشرعية الحكومة بعد أن أهدرت هي دم الشهداء، وصادرت الحريات وعملت على إيقاف وتعطيل الصحف، ونشرت قوات البوليس في مدينة القاهرة، وسقط من بين الطلبة شهداء في هذه الحركة هم كل من محمد عبدالمحيد مرسى، على طه عفيفي وعبدالحكيم الجراحي، واستمرت المظاهرات طوال شهر نوفمبر وقد أثمر نضال الطلبة كما اتضح حليا فيما عرف بداثورة ١٩٣٥ في الكشف عن زيف شعار الوحدة المزعوم، فعين ذهب تولى الحكم حتى عودة الدستور وموافقة لندن على تسوية المسألة المصرية، اختلفت رؤية الزعماء للإضراب ورفضوها في النهاية، وعلى ذلك اتضح للطلبة زيف ما يدعيه هوالا ، الزعماء، وأعلنوا تأييدهم للوفد ووقع أعضاء لجنتهم التنفيذية على بيان بهذا الشأن، واستمر نضائهم واستمرت مظاهراتهم في الأسبوع الثاني من ديسمبر وبعد تصريح صير صمويل هور التاني في ٥ ديسمبر 1٩٣٥.

لقد بجع الوقد في خطته الجليدة باللجوه إلى الجماهير بدلاً من الدبار ماسية واستخدم الوقد في معاركه الجماهيرية (نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٣٥) النضال الطلابي خاصة حيت ضغط على الإنجليز بشدة مطالباً بإعادة الدستور . بما اضطر الاستعمار البريطاني تحت ضغط الوقد الجماهيري إلى أن يذعن في شتاء عام ١٩٣٥ لطلب إعادة الدستور ، بعد أن تأكد للاستعماريين أن المصريين مجمعون على الليمقراطية . وفي ١٧ ديسمبر ١٩٣٥ اتصل للاستعماريين أن المصريين مجمعون على الليمقراطية . وفي ١٧ ديسمبر ١٩٣٥ وفي نفس المندوب السامي بتوفيق نسيع ليبلغه موافقة بريطانيا على إعادة دستور ١٩٧٣ ، وفي نفس اليوم كتب نسيم إلى الملك قدائلاً بعودة الحق إلى الملك والشعب في وضع الدستور ، ثم نصل الحركة الديمقراطية الدستور ١٩٧٣ ، وقد عبر ذلك عن الانتصار الذي حقفه أصدال الحركة الديمقراطية الدستور ١٩٧٣ ، وقد عبر ذلك عن الانتصار الذي حقفة أصدال الحركة الديمقراطية الدستور معترفاً بأن درغبة الأمة قد ظهرت جلية في إعادة دستور أصدر الملك أمراً بإعادة الدستور معترفاً بأن درغبة الأمة قد ظهرت جلية في إعادة دستور الشباب المباضر . وهكذا فقد كللت جهود الشباب المباحل في تحقيق الهدف الذي من أجله انخرطوا في سلك الجهاد والتضحية والغداء من أجرا مصر.

الوفد والتضحية الوطنية من خلال المفاوضات ١٩٣١ - ١٩٣٦

د عبد المتعم إبراهيم الجميعي

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى هبت مصر تطالب بإلغاء الحماية وإنهاء الاحتلال والمطالبة بالجلاء واستقلال وادى النيل من الإسكندرية إلى الخرطوم. ولتحقيق هذه الأهداف تألف الوفد الصرى برئاسة سعد زغلول في ١٣ نوفمبر ١٩٩٨ ، حيث وكله الشعب في السعى لتحقيق هذه المطالب. وقد أعلن الوفد أن خطته تشمل العمل بجميع الطرق السلمية المشروعة حيتما وجدت لتحقيق استقلال البلاد التام ، لذلك كانت للفاوضات وسيلة من وسائل العمل السياسي الذي تبناه الوفد، يضاف إلى ذلك أن تنحيم دحائم الحياة الدستورية في البلاد كان الطريق الذي اختله الوفد أيضا بصفته للتحدث باسم الأخرجميما ، خاصة وأن الشعب المصرى أبرم معه عقدا للدفاع عن حقوقه وتطلعاته التومية ولا يحق لأحد سواه أن بمثل الشعب . ومن هنا كان إيمان الزعيمين وتطلعاته التومية ولا يحق لأحد سواه أن بمثل الشعب . ومن هنا كان إيمان الإعتمان الذالمة أن المائد أو الذالمة أن المائد أو الذالمة أن المائد أو الذالمة أن المائد أو الذالمة أن الذالمة أن الذالمة أن الذالمة أن الذالمة أن المائد أن الذالمة أن الذالمة أن الذالمة أن الذالمة أن المائد أن الذالمة أن المائد أن الذالمة أن الذالمة أن المائد أن الذالمة أن المائد أن الذالمة أنه الذالمة أن الذالمة أن الذالمة أن الذالمة أن الشعاب إيمانا لا يقبل المائد أن الذالمة أن الشائد أن الذالمة أن الذالمة المائد المائد أن المائد أن المائد أن الذالمة أن الذالمة أن المائد أنه أن المائد أنها أن المائد أنها أنها المائد أنها أنها المائد أنها أنها المائد أنها المائد أنها المائد أنها المائد أنها المائد ا

ونظرا لأن من يجلس على مائدة المفاوضات يعطى بقدر ما يأخذ، فقد كان جلَّ اهتمام المفاوض المصرى ألا يعطى للإنجليز ما يتمارض مع جوهر الاستقلال وحق تقرير المصير، وأن يأخذ منهم كل ما يحقق لمصر حريتها واستقلالها. وفيما يلى نعرض لذلك:

١ ـ سعد زغلول والمفاوضات:

بدأ سمد زغلول فتح موضوع المفاوضات والتحاور مع الإنجليز مستندا في ذلك على التوكيل الشميي للباشر عن الأمة المصرية، وعلى فكرة الزعامة الشمبية التي تهدف إلى اللغاع عن حقوق الوطن، وعلى أن قوى الشعب الذاتية كانت على استعداد لمناصرته والوقوف بجانبه مهما بلغت التضحيات. فبعد الإقراج عن سعد وصحبه وسفره إلى باريس لم يتتبه اليأس من اعتراف الدول الكبرى في مؤتم فرساى بالحماية على مصر، بل ازداد اعتماده على مصاد، بل ازداد اعتماده على مصادر القوة الذاتية للحركة الوطنية، وهي حركة الشعب، وظل متشددا في موقفه يدير المعركة الوطنية من باريس ضد الإنجليز وضد كل من تخلى عن مبادئ الثورة من زملائه، وكانت شروط التفاوض التي يتقدم بها دائما تتضمن إعلان الاستقلال التام، وإلغاء الأحكام العرفية وعرض نتيجة المفاوضة على الشعب قبل إقرارها (١)

وعلى الرغم من أن الفصل الأول من فصول المباحثات بدأ بلقاه بين الوفد المصرى بقيادة سعد زغلول بوصفه الزعيم الوطنى، ويين اللجنة التى شكلتها الحكومة البريطانية برئاسة اللورد ملنز Milner وزير المستحصرات البريطاني في 9 يونيو (١٩٧٠ ، فإن مهاحثات سعد ماكدونالد Mackdonald في سبتمبر ١٩٧٤ تعد أولى المفاوضات التي جوت بين البلدين للأسباب التالية :

- أن اجتماعات سعد مع ملتر لم تكن مفاوضات بقدر ما كانت نزاعا مستمرا وخلافا في
 وجهات النظر، اتسم خلالها حديث «ملتر» بالمراوغة واللَّف والدوران، على حين
 اتسم حديث سعد بالصراحة والتصميم على استقلال مصر^(٧).
- ٢- أن هدف الاجتماعات كان التحقيق في أسباب ثورة ١٩١٩ ، والعمل على رسم إستراتيجية لحكم مصر في المستقبل بيندع من خلالها نوع من الاستقلال المقوص تمنحه بريطانيا لمصر مقابل أن يرضى المصريون بوجودها العسكرى وهيمنتها على بلادهم.
- "-أن سعد زخلول سافر إلى لندن للحديث مع ملنر بعمقته الشعبية وليست الحكومية، أما بالنسبة لمفاوصات ماكدونالد فإن سعد زخلول أجراها بعمفته أول رئيس حكومة ديمقراطية ("")، بعد أن أحرز نصراً كبيراً في معركة الانتخابات الحرة التي ألف على أساسها الوزارة اللمستورية الأولى مستندا إلى تأييد شعبى كامل (أ²)، وإلى ثقة تكاد تكون إجماعية من جانب مجلسي النواب والشيوخ (⁽⁶⁾). يضاف إلى ذلك أن الأمة المسرية وضعت ثقتها فيه لكى يتولى حل قضيتها السياسية، ويذلك كان أول من جمع بين الزعامة الشعبية والرئاسة الرسمية في تاريخ مصر الحديثة. وخلال ذلك حدث تقارب في وجهات النظر المهرية مع حزب العمال برئاسة فرمزى ماكدونالله الذي يُحح في الوصول إلى أريكة الحكم في بريطانيا وقتلك، وبدأت العلاقات بينه وبين صعد بطريقة ودية للغاية عاجمل مصر تعلق آمالا كبارا على ذلك، وجعل سعد

زغلول يدرك إمكانية انتزاع مكاسب لمصر من تلك الوزارة التي يرأسها أحد أقطاب العمال في إنجلترا. ونتيجة لللك برزت الرغبة في تسوية الخلاف بين الحكومتين المصرية والإنجليزية وإعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين باتفاق مبني على قواعد الحتى والعدل، وعلى قواعد ضمان استقلال البلاد مع مراعاة المسالح الإنجليزية التي لا تتعارض مع هذا الاسنقلال، خاصة بعد أن تلقى سعد برقية تهنئة من ماكدونالد بافتتاح أول برلمان مصري وإعلانه استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية، واستجابة سعد لهذا الطلب. ولكن الريح لا تأتي دائما كما تستهى السفن، فقبيل سفر سعد إلى إنجلترا فرضت المسألة السودانية نفسها على الأحداث، حيث قامت قلاقل عنيفة في السودان جعلت سعدا يستنكر في مجلس النواب أي إجراء تقوم به بريطانيا لفصل السودان عن مصر، عما أدى إلى استياء الحكومة الريطانية وجعلها تفكر في إعادة النظر في المفاوصات. ويعد أن سافر سعد إلى لندن في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٤ جرت مباحتاته مع ماكدونالد على ثلاث جلسات في الفترة من ٢٥ سبتمبر إلى ٣ أكتوبر، وكانت المطالب المصرية تتلخص في انسحاب القوات البريطانية من الأراصي المصرية ومحب المنتشار المالي والمستشار القضائي وزوال كل أثر للسيطرة البريطانية على الحكومة المصرية، والاسيما في العلاقات الخارجية، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر، وعن الاشتراك في حماية قناة السويس، والتمسك بحقوق مصرفي

وهكذا وضع سعد القضية المصرية في موضمها على طاولة الفاوصات، وكان موقفه قويا في المباحثات. وتيجة لرفض الإنجليز لمعظم هذه المطالب وتمسكهم بتصوص تصريح ٢٨ فبراير كأساس الأي مفاوضات بين مصر وإنجلترا(٧٠). ورغبتهم في عقد تحالف مع مصر يكون من شأنه تأمين المواصلات البريطانية وبقاء قواتهم في مصر . . ونظراً لتمسك كل من الطرفين بموقفه الخاص بالسودان وإلقاء كل طرف مستولية الأحداث الأخيرة بالسودان على الطرف الآخر، حيث اتهم ماكدونالد مصر بتمويل الاصطرابات في السودان ، وانتقد تصريحات سعد في البرلمان المصري بشأن هذا الموضوع ، واتهم سعد الإنجليز بأنهم وراء بث روح العداء للمصريين في السودان . . وإزاه تمسك سعد وقوة التي حجته في شرح وجهة النظر المصرية والدفاع عنها ، ورفضه لسياسة الحطوة خطوة التي يجيد الإنجليز استعمالها أو أن يكون تصريح ٨٢ فبراير الذي كان يعتبره نكة وطنية كبرى يجيد الإلاسل لسير الفاوضات . . ونظرا لصلابته الشديدة في موقفه ؛ فإما أن يتحقن

استقلال معلى لمصر و إلا فلا اتفاق، هذا بالإصافة إلى طلبه انسحاب الجيش البريطاني من مصر، ووقف أي نوع من أنواع الرقابة على الحكومة المصرية، وإنهاء مهمة المستشارين المالي والقصائي، وأن تتنازل بريطانيا كغيره من اللبلوماسيين، وأن تتنازل بريطانيا عن دعواها حماية الأجانب والأقليات بمصر وقناة السويس. نتيجة لإصرار كل من الطرفين المصرى والبريطاني على موقفه، ونظرا الشحنة التونر التي انتات المباحثات، وجد سعد أن وجوده بلندن أصبح مضيعة للوقت، فماد إلى القاهرة وسط حفاوة بالفة، وتأيد كامل من المصريين الذين طالبوه باستمرار الجهاد(٨٠).

لقد عاد سعد دون أن يتملكه اليأس في المستقبل، وليؤكد من جديد عزمه على عدم التخلى عن أي حق من الحقوق المقدسة لمصر في وادى النيل⁽⁴⁾، وعلى تسليم راية مصر مرفوعة للأجيال القادمة. ويؤكد ذلك قوله "

«أنا أحود إلى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن. وقد عزمت على إتمام الكفاح الذي ابتدأناه، وإذا لم يتح لنا أن نصل إلى الغاية من عملا، فإن أو لاذنا سيوامبلون هذا الذي ابتدأناه، وإذا لم يتح لنا أن نصل إلى الغاية من المسلمية وعير السلمية وأكد المعارف الأكفاح والجهاد بالطرق السلمية وعير السلمية وأكد على ضرورة الاتحاد والتماسك والتضامن تحت لواء الاستقلال لمصر والسودان، وأنه يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المادئ وهذه الحقائق لأبنائهم (١١)

وهكذا فإن سعدا خلال مفاوضاته مع ماكدونالد لم يساوم، ولكنه واجه الإنجليز عطالب الحركة الوطنية رافضا ما دون الاستقلال اعتقادا منه أن الاستقلال لا يتجزأ؛ وإما استقلال وإما حماية، وجوهر المسألة يتعلق عنده برفض الرقابة الأجنبية ورفض الاحتلال العسكري لمصر ولا مساومة هي هذين الأمرين (١٦٧).

وهكذا تمسك سعد زغلول بالمطالب والأماني الوطنية المصرية التي عبرت عنها جماهير الشعب المصري مثلة في قطاعاته وطبقاته وطوافقه وهيئاته النيابية وغيرها، يصاف إلى ذلك أن صموده أمام المفاوض البريطاني وصراحته وإدراكه الواضح لأماني المصريين وصفاء وطبيته، وفهمه النام لعقلية الأمة فرض على الإنجليز احترامه وتقديره (١١٦)، كما جعل قلوب المصريين تهفو إليه وتراه عنوان قوتها، ومناط الأمل الذي ترجوه هي حياة حرة شريفة، يضاف إلى ذلك أنه ساعد على زيادة تدفق الحركة الوطنية بشكل واضح.

وعلى أى حال فعقب فشل المفاوضات ازدادت هوة الخلاف في وجهات النظر بين سعد والإنجليز، واستهدفت وزارته للتحدي من جانب الإنجليز والسراي وقبل سعد التحدى لدرجة أنه تأييد ومسائدة مجلس النواب اشتد في معاملة سلطات الاحتلال. فقد انتهز سعد فرصة مناقشة الميزانية فصوت على قرار بإلغاء مساهمة مصر في نفقات جيش الاحتلال مع مطالبة إنجلترا بالجلاء عن مصر، وكانت الميزانية المصرية تتحمل هذه النفقات منذ ١٨٨٧م كما دعا إلى استقلال الجنيه المصرى عن العملة البريطانية. وظلت علاقات الوفد بالإنجليز يسودها الترترحتي وصل الأمر بإنجلترا إلى اتهام الوفد بأنه يريد تحويل الجيش إلى سلاح في يده (١٤٠) كما انتقد الوفد ما تردد من أن عمثل إنجلترا في مصر يعامل معاملة رسمية قبل أن يقدم أوراق اعتماده (١٥٠) و رأى أن يقدم أوراقه كسائر يعامل معاملة رسمية قبل أن يقدم أوراق اعتماده (١٥٠) و رأى أن يقدم أوراقه كسائر خصوصا وأن مصر والسودان خصوصا وأن مصر أصبحت دولة ذات سيادة على أرضها بعد أن تنازلت تركيا عن هذه السائدة.

ونتيجة لذلك فكرت إنجلترا في إقصاء وزارة الشعب عن الحكم بعد أن أدركت أن استمرار سعد في رياسة الوزارة مع ما يتمتع به حزبه من أغلبية ساحقة في البرلمان يسبب مشاكل لها ولرجالها في مصر (١٦). ويينما كانت مصر تفكر في مستقبلها بعد فشل مفاوضات سعد ماكدونالد وقع حادث الاعتداء على حياة السير لي ستاك Lee Stack سردار الحيش المصرى وحاكم عام السودان وهو خارج من وزارة الحربية إلى داره بالزمالك في ظهر يوم ١٩ نوهمبر ١٩٢٤، مما غير مجرى الأحداث في غير صالح وزارة سعد، وأضرُّ بالبلاد ضررا بالغا، وترتب عليه نتائج أليمة تمثل فيها الاعتداء على حقوق مصر، وسيادتها، فقدم اللورد «أللبي» Allenby المندوب السامي البريطاني في مصر إنذارين إلى سعد زغلول احتويا مطالب جسيمة: فتضمن الإنذار الأول عدة مطالب رئيسة تتلخص في ضرورة اعتذار الحكومة المصرية عن الحادث، ومتابعة الجناة وعقابهم، وأن تُمنع وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية، وأن تدفع مصر للحكومة الإنجليزية غرامة قدرها نصف مليون جنيه، وأن تصدر أوامر بسحب القوات المصرية من السودان خلال أربع وعشرين ساعة، وأن يتم إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة. وقد هددت الحكومة البريطانية بأمها في حالة عدم تنفيذ هذه المطالب، فإنها ستتخذ كل التدابير اللازمة لصيانة مصالحها في مصر والسودان. أما الإندار الثاني فقد تناول ثلاثة بنود تتلخص في تحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة للحكومة السودانية وحدها، وحماية مصالح الأجانب في مصر وإبقاء منصبى المستشار المالي والقضائي، واحترام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية (١٧). وبمناقشة بنود هذين الإنذارين يتضح بجلاء مدى إفراط إنجلترا في الشدة، ورغبتها في ضرب الكبرياء الوطني لدى المصريين (١٨٠)، والميل إلى الانتقام. وقد عبر سعد زغلول عن ذلك بقوله: (إن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر، وأصابتني شخصيا؟. وقد ردت الحكومة المصرية على هذين الإنذارين بقبول ما له علاقة بالجريمة كالاعتذار، ودفع التعويضي، وتعقب الجناة ومنع المظاهرات المخلة بالأمن والنظام، أما ياقي المطالب التي لا علاقة لها بجريمة الاغتيال، والتي تمس الكرامة الوطنية فإنها رفضت قبولها خاصة وأن فيها تهاونًا في حقوق الأمة، وتفريطًا في مكاسب الشعب المصرى. ونظرا لإصرار الإنجليز على ضرورة تنفيذ جميع الشروط أصدر اللورد اللنبي، أوامره لحكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان، كما أطلق يدها في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة حسيما تشاه. أما بالنسبة للطلب الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر فقد أعلن أنه اسيتخذ ما شاه من الإجراءات لحماية الأجاب؛ وأنه سيحتل جمارك الإسكندرية ويتبع ذلك بضروب أخرى من العقوبات(١٩). ونتيجة لذلك قدمت وزارة سعد استقالتها إلى الملك في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ فوافق عليها، وبذلك تم للسياسة البريطانية ما أرادته من إقصاء سعد، وبدأت إنجلترا تتنفس الصعداء بتقديم سعد لاستقالته وتخلصها من وزارته الوطنية (٢٠). ومع ذلك فإنها لم تستطع تحطيم سعداً وأماني الأمة المصرية فيه.

حقيقة لقد استغلت إنجلترا فرصة الاعتداء على السردار للنيل من زعامة سعد مع أن المذات كان حادثا فرديا، كما أنها استغلته لمضاعفة نفوذها في سنون مصر وإطلاق يد الإدارة الإنجليزية فيها، وفي التخلص من أي سيادة لمصر في السودان عن طريق إيعاد الجيش المصرى عنه. كما استغل الملك فؤاد هذه الفوصة للعمل على هدم ألوفد وزعيمه، الجيش المصرى عنه. كما استغل الملك فؤاده هذه الفوصة للعمل على هدم ألوفد وزعيمه، بتشجيع حركة الاستقالات داحله وتأليف حزب موال للعرش يلبي طلبات الملك في إسدال الستار على حزب الاتحاد (۲۱). وعلى الرغم من ذلك فقد فشل الإنجليز والملك في إسدال الستار على المواحدة وفي إبعاد سعد والوفد عن أمور الحكم خاصة وأن الشعب المصرى سلم المواعدة فيها ، فكانت كلمائه تبعت في الناس القوة وتبث فيهم روح الأمل. وظلت زعامة سعد تستند على شعيته الكبيرة التي حاول الملك وأتباعه من رؤساء الوزراء وظلت زعامة سعد تستند على شعيته الكبيرة التي حاول الملك وأتباعه من رؤساء الوزراء عن مصر كما استمر يخوض الانتخابات بسفته وكيلا عن الأمة ويطالت الإنجليز بالجلاح عن مصر كما استمر يخوض الانتخابات بسفته وكيلا عن الأمة (٢٢). ويتولى رئاسة

منجلس النواب حتى وفاته في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ والتي تركت ألما حميقا في نفوس المصريين جميعا، كما نجم عنها فراغ سياسى واضح في كل من رئاسة الوفد ومجلس النواب ومسيرة الحركة الوطنية، فقد عرفه الناس زعيما في وقت كانت الأمة المصرية في حاجة إلى من يوقظ فيها الأمل، فتحمل شدائد النفي والسجن والاضطهاد بشجاعة منقطعة النظير من أجل مصر وكرامة المصريين، كما اقترنت زعامته بأسس متينة من الشخصية القوية وصفاه الوطبية والفصاحة اللافقة، والصراحة، والثقة بالنمس والحيوية الفياضة، والشعور بالواجب، وامتلاك ناصبة اللغة والنضج، واجتمعت فيه قدرة عجيبة على قيادة الجماهير، وفهم تام لعقلية الأمة، وإدراك واضح لأمايها في الحياة، فاستطاع أن يؤثر فيها بمقدار ما أثرت فيه، لذلك أحبه الناس وتعلقوا به.

لقد كان سعد يخطب في الناس في غير ملل أو تعب أو شكوك للوصول إلى قلوبهم، فينزل إلى مستواهم في أول الأمر ثم يرتقى بهم إلى مستواه في التفكير والشعور والنظر إلى الأشياء في وضعها السليم. وإلى جانب ذلك فقد برزت شجاعته بالجهر برأيه في التعبير عن أماني الأمة لمصرية حتى لو كان ذلك أمام أقوى الأم.

٢ ــ زعامة النصاس للوقد بعد وفاة سعد:

وبعد أن انتقل سعد إلى جوار ربه تبوأ مصطفى النحاس باشا رئاسة حزب الوفد في ١٩٢٧/٩/١٩ م، كما انتخب رئيسا لمجلس النواب خلفا لسعد زغلول وكان قد اشتهر بقوة وطنيته ونزاهته ونظافة يده وقربه من قلوب الجماهير. وقد جعل النحاس نصب عينيه السمور في اتجاهين، الأول هو ضرورة التصدى لأوتوقراطية القصر، والحفاظ على المستور من تدخل الملك وعث حكومات الأقلية، والتانى كان السمى إلى استكمال استمال مصر بإبرام معاهدة تحالف مع بريطانيا. وحول الاتجاه الأول ذكر النحاس: فأن استاسات الوفد في الداخل ترمي إلى صيانة الدستور، وتوكيد الوحدة والمحافظة على الاتتلاف، أما المستور، والمحافظة على يجب علينا أن نحرص عليها كل الحرص، خصوصا وقد كان في وقت من الأوقات غرضاً لعبث العابشين، ونعده أداة عملية لتوطيد سلطة الأمة، ووسيلة نستخدمها في كسب استقلالنا الحقيقي التام، وليس معني ذلك أننا ننزل عن مطالبنا في الاستقلال التام لأن

وبالنسبة للاتجاه الثاني فقد ذكر النحاس أنه يأمل في الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا

يقوم على الاحترام المتبادل، والحقوق المشروعة لكلا الطرفين والتي لا تتناقض مع الاستقلال(⁷²⁾. وأنه بصفته ممثل الشعب يعرف ما يقبله الشعب وما لا يقبله.

وعلى أثر استقالة عبد الخالق ثروت في ٤ مارس ١٩٢٨م عقب فشل مباحثاته مع «تشميرلين» في الوصول إلى تسوية للمسألة المصرية كلف الملك مصطفى النحاس بتأليف ورارته الأولى، فتم تشكيلها في ١٦ مارس ١٩٢٨م، ولكنها لم تستمر طويلا لرفضها للمطالب البريطانية الخاصة بضرورة تنفيذ الالتزامات المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير، ولاعتراضها على سحب المشروع الخاص بقانون الاجتماعات من البرلمان (٢٥).

وفي أعقاب إقالة النحاس، كلف الملك المحمد محمود باشا؟ بتأليف الورارة الجديدة وكان أول عمل قام به هو حل البرلمان بمجلسيه . كما كلفه بالسفر إلى إنجلترا للمفاوضة في المسألة المصرية، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن مسروع معاهدة عرفت بمسروع المحمد محمود. هندرسن، وأمرز ما فيها أنها تهدم الاستقلال الحقيقي إذ تتضمن بقاء القوات البريطانية في مصر، وبقاء السودان منفصلاً عنها. ولما عرض هذا المشروع على حزب الوفد رفض النظر فيه إلا بعد عودة الحياة الدستورية واستقالة الوزارة (٢٦)، وتأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات، وقد قبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد، وسحبت تأييدها لوزارة محمد محمود، وتألفت وزارة حيادية برئاسة اعدلي باشا يكن؛ في أكتوبر ١٩٢٩م وكان أول عمل لها هو إهادة الحياة الدستورية، وإجراء الانتخابات التي فاز فيها الوفد فوزا كبيرا إذ نال من المقاعد ٢١٢ مقعدا من ٢٣٥. وفي أعقاب ذلك استقالت وزارة عدلي، وعهد الملك إلى مصطفى النحاس في أول يناير ١٩٣٠م بتأليف وزارته الثانية باعتباره زعيم الأغلبية، وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بالابتهاج الشعبي خاصة وأنها وليدة الانتخابات العامة التي تمثلت فيها إرادة الأمة (٢٧). وخلال ذلك قرر مجلس النواب والشيوخ في ٦ فبراير ٩٣٠ م تفويض وزارة النحاس في التفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول إلى واتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين؟. ولما كان الإنجليز لايستطيعون إبرام معاهدة مع مصر لا يوافق عليها حزب الأغلبية الشعبية، ولا خيار لهم سوى مفاوضة الوفد فقد رحبوا بذلك، وسافر النحاس باشا ومن اختارهم لهذه المهمة وفي مقدمتهم مكرم عبيد سكرتير الوفد ووزير المالية(٢٨). وافتتحت المفاوضات في ٣١ مارس ١٩٣٠م بقاعة الوكارنو، بوزارة الخارجية البريطانية.

وفي الجلسة الافتتاحية للمحادثات بدأت مناقشة عامة بين وفدى المفاوضات أوضح خلالها النحاس أن مصر متمسكة بحرياتها الدستورية وأنه موفد من قبل الشعب المصري لإقامة علاقات بين البلدين، وعقد معاهدة بين ندين أو دولتين ذات سيادة. وفي أعقاب الجلسة الافتتاحية دارت المفاوضات التي اتفق على عدم تسريب أي أخبار عنها، وقد تركز موقف مصر حول إنهاء الاحتلال، وقبول مبدأ للحالفة بين البلدين ومسألة الدفاع عن القناة، وحق مصر المطلق في حماية الأجانب، وإلناء الامتيازات الأجنبية، ومساعدة بريطانيا لمصر في دخول عصبة الأم، ومباشرة مصر للإدارة المشتركة في السودان (٢٩).

وخلال ذلك اتفق الطرفان لأول مرة على المبادئ الأساسية للقضية المصرية، وحصل المفاوض المصرى على مكاسب استطاع أن يحققها لأول مرة، مثل إلغاء وظيفتى المستشار المفاوض المصرى على مكاسب استطاع أن يحققها لأول مرة، مثل إلغاء وظيفتى المستشار الملاقي والقضائي وإدارة الأمن العام الأوروبية، ومثل التمسك برفض المقترحات البريطانية بشأن تدريب الجيش المصرى على يد بعثة عسكرية بريطانية، وحصر وجود القوات البريطانية في منطقة القناة (٣٦٠). ومع ذلك فقد فشلت المفاوضات بسبب تعشر الاتفاق على موضوع السودان نظرا لتمسك النحاس بالمشاركة في حكم السودان، عا دفع الوقد المصرى إلى مضادرة لندن والمودة إلى مصر، وهكلا قدم النحاس أوراقه بجهارة مثدية وأثبت قدرته وخبرته في مناقشة الخبراء الإنجليز في جميع للحالات، وكان يعلم عام أين يقف. لذلك فقد رفض تقديم تنازلات بشأن السودان حتى لا تهتز صورته كزعيم وطنى وأعلن قولته المشهورة وتقطع يدى ولا أمضى وثيقة يفصل فيها السودان عن مصرة. وكان يعنى بذلك أنه على استعداد لأن يضمحى بكل شيء وحتى بكرسي الوزارة ويترك الحكم على أن يقبل بتسليم السودان عا أثار إعجاب الجماهير التي استقبلته بحفاوة كبيرة بعدعودته إلى القاهوة (٢١٠).

وما أن قطعت المفاوضات حتى بدأ الأحر ار الدستوريون تدبيرهم لإسقاط الوزارة، وقد استجابت السراى لهم، فأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية وتمتنع عن إمضاء المراسيم لتشل عملها وتضطرها إلى الاستقالة، وكان نما اشتد الخلاف حوله بين الملك والوزارة هو إصرار الوزارة على تقديم مشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يعتدون على الحياة اللستورية إلى البرلمان بهدف حماية النظام الدستورى من المبت بحيت يعاقب الوزراء الذين يعملون على قلب الدستور أو حلف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله أو مخالفة حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله إلى جانب الخلاف بين الوزارة والسراى على تعبينات الشيوخ بدل الذين سقطت إلى جانب الخلاف بين الوزارة والسراى على تعبينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة (٢٣٧) عا أدى بمصطفى النحاس إلى التفكير في الاستقالة . وعلى الرغم من تجديد البرلمان لثقته بالنحاس، ومظاهرات الجماهير بحياة النحاس والدستور ومطالبة

الملك بعدم تبول استقالة النحاس (٣٣) ، فقد وافق الملك فواد على قبولها في ١٩ يونيو ٩٩٠ وعهد إلى إسماعيل صدفى بتأليف الوزارة الحديدة التي لم تنعم فيها البلاد بالاستقرار وصارت إراقه الدماء أمرا عاديا طوال فترة حكمه بعد أن حل مجلس النواب وأنمى دستور ١٩٣٠ ، وأصدر قانونا جديدا للاتحابات (٢٤) نفت حت الوفد العمد والمشايخ على مقاطعة هذه الانتخابات موضحا أن الحياة النيابية لن تدوم بمقتضى هذا القانون (٣٥٠). كما حث العمال والطلاب للتظاهر ضد حكومة صدفى عا زعزع الشقة بهده الوزارة وأدى في النهاية إلى إسقاط الدستور الذي أتب به (٣١). عا زعزع الشقة بهده الوزارة وأدى في النهاية إلى إسقاط الدستور الذي أتب به (٣١). بتشكيل الوزارة ، فألفها في ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ كما تمت إعادة دستور ١٩٣٣ تحت ضغط من النحاس، وبعودة دستور ١٩٣٣ كان من المتوقع أن تجرى الانتخابات التي ستعود بحكومة وفدية إلى الحكم مع أغلبية ساحقة ، كما بدأ إنشاء تنظيم جديد من داخل الوفد بحكومة وفدية إلى الحكم مع أغلبية ساحقة ، كما بدأ إنشاء تنظيم جديد من داخل الوفد وبتحبوم من النحاس وهو وابطة الشبان الوفدين والتي كانت البداية بلحماعة القمصان الزراة التي ضمت الطلاب الوفديين المنشيون وبوح تورة وروع تورة ١٩٩٩ م.

وبعد استقالة وزارة نسيم كان من المتوقع أن تحل محلها وزارة التلافية تشرف على الانتخابات ولكن النحاس رفض أن ينضم إلى وزارة التلافية، خاصة بعد تجربة وزارته الانتخابات ولكن النحاس رفض أن ينضم إلى وزارة التلافية الأولى التى خذله خلالها وزيران من الأحرار الدستوريين مما أدى إلى استقالتها وأصر على وزارة وفدية . وسرعان ما جرت مفاوضات بين كل الأحزاب توصلت إلى اتفاقية تتمثل في تعيين الملك وزارة محايدة، وتحدد موعد لإجراء الانتخابات في مايو 19٣٦ واختير على ماهر رئيس الديوان الملكي لرئاسة وزارة مؤقتة ، وخلال ذلك توفي الملك فؤاد في ١٨٨ أبريل ١٩٣٦ وتولى ابنه فاروق القاصر العرش تحت إشراف مجلس للوماية (٧٧).

وتمخضت الانتخابات عن أغلبية للوفد، وعن تشكيل النحاس لحكومته الثالثة، وخالال ذلك تسارحت خطورة الأحداث العالمية بعد ظهور ألمانيا الهبتلرية، وبدايات الصراع بين القوى العظمى، لذلك رأى النحاس باشا أنه من المناسب عقد محالفة مع بريطانيا عقق استقلال مصر وتصون المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع الاستقلال، ونتيجة لذلك اجتمعت كلمة الأمة واتحد زعماؤها وتألفت جبهة وطنية من مختلف الهيشات والأحزاب السياسية وشكّل الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة مصطفى النحاص (٢٨٠). كما أعلنت الحكومة البريطانية عن استمدادها لعقد معاهدة وفتح

باب المفاوضات على أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية في المسائل المسكرية.

وفي الثانى من مارس ١٩٣٦م معقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران بالقاهرة بحضور جميع أعضاه الهيئتين المصرية والبريطانية، وفيها ركز النحاس على ارتباط التسهيلات التي تمنحها مصر لبريطانيا في حالة الحرب بمسألة سيادة مصر .

وفي التاسع من مارس بدأت جلسات العمل بحصور جميع الأعضاء، واتفق الطرفان عليه الطرفان عليه الطرفان عليه الطرفان عليه الطرفان يكون خاضعا فيما يتملق بصحته لتعام الاتفاق علي جميع النقاط. ثم توالت الجلسات في يكون خاضعا فيما يتملق بصحته لتعام الاتفاق على جميع النقاط. ثم توالت الجلسات في الإسكندرية بقصر أنطونيادس حتى يوليو ١٩٣٦ م وخلالها أصر النحاس على رفض وجود قرات بريطانية في كل من القاهرة والإسكندرية وتحديد أماكن وجودها في منطقة الثناة فقط. وبعد الاتفاق على نصوص المعاهدة والحريطة الملحقة بها عقد الوفدان اجتماعا في قصر الزعفران في ٢٤ يوليو تم خلاله التوقيع على ماتم الاتفاق عليه، وبعد ترتيب نصوص المعاهدة في شكلها النهائي تم التوقيع عليها في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ «بقاعة لوكارنو» بوزارة الخارجية البريطانية (٣٩).

والمعاهدة تنهى احتلال مصر عسكريا، وتنص على تعيين سفراء معتمدين لدى البلدين. وفيها قبلت بويطانيا التخلى عن فكرة حماية الأقليات والأجانب التى كانت ضمن نقاط تصريح ٢٨ فبراير الأربع وقبلت صيغة الاتفاق مع مصر على أساس مبدا المساواة، والند للند، وأن تتنازل عن أن يكون لمشلها في مصر مركز ممتاز ليصير سفيرا كغيره من السفراء من الوجهة الرسمية، وأن تساعد مصر في التخلص من الامتيازات الأجنية. وإلى جانب ذلك وافقت بريطانيا على دخول مصر عصمة الأم، وأن يتعاون البلدان معا في حالة اشتراك أحدهما في حرب بصفته حليفا بتقديم جميع التسهيلات والمساعدات بما في ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات، وأن تتواجد القوات البريطانية بما بعد انقضاء عشرين عاما على تنفيد المعاهدة فيما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا إذا أصبح الجيش المصرى في حالة يستطيع معها بمفرده الدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها في قناة السويس.

وبعد عودة النحاس إلى مصر استقبل استقبالا حافلا، وقدر عدد المصريين الذين استقبلوه في شوارع القاهرة بستمائة ألف (٢٤٠). وقد ألقي مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراه بيانا في مجلس النواب في ٢ نوفمبر ١٩٣٦م ذكر فيه أن خطة الوفد كوكيل للأمة كانت منذ اليوم الأول لتأليف حماية مصالح الأمة والمحافظة على حقوقها، بالاتفاق مع بريطانيا اتفاقا يحقق استقلال البلاد التام ويصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع الاستقلال، وهى خطة أملتها الحكمة والوطنية الصادقة معا، وامعقد إجماع الشعب المصرى على تأييدها الاستقلالية هى المصرى على تأييدها الاستقلالية هى زوال الاحتلال والتمتم بالحرية والاستقلال.

وقد دعا البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ إلى عقد اجتماع عير عادى في ٢ موفمبر ١٩٣٦ م للنظر في مشروع قانون بالموافقة على هذه المعاهدة، وانتهى مجلس النواب بالموافقة بأغلبية كبيرة إذ بلغ عدد أصوات الموافقين عليه (٢٠٢) صوت، وعارضه (١١) صوتا.

كما أقر مجلس الشيوخ إقرار المشروع بموافقة (١٠٥) أصوات ومعارضة (٧) أصوات ثم أرسل إلى رياسة مجلس الوزراء فرفعته إلى مجلس الوصاية فصدق عليه وصدر به القانون رقم ٨٠ في ٢٠ نو فمبر ١٩٣٦ (٤٤). ويعيدا عن روح الحزيبة التي اعترضت على الماهدة يمكن القول إنه إذا وجد طرفان مضاوضان، ووجهتان لنظر ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين، فلن يستطع أى طرف أن يحصل على كل ما يطلبه. لذلك فمن الصعب القول إن هذه المعاهدة حققت كل مطالب مصر القومية المشروعة بصورة نهائية، بل كانت ما ذا لما هذه خطوة نحو تحقيق هذه المطالب، ومن هنا فإن لهذه الماهدة مزايا كما أن لها .

أما عن المزايا فإنها فتحت أمام مصر بابا ظل مغلقا للسير فيه لاستكمال متطلباتها. فقد نصت المماهدة نصبا صريحا بامتهاء الاحتلال، وإلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وكان ذلك أمنية وطنية، وقفت حجر عثرة في سبيل تقدم مصر، فضلا عما فيه من مساس بسيادتها وكرامتها.

ومن مساوتها أن بها نقاطًا تتنافى مع استقلال مصر منها أبها ترجب على مصر أن تقدم لإنجلترا المعاونة اللازمة في حالتي الحرب وخطر الحرب من تسهيلات في موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية، كما أنها تبيح سماه مصر للطيران الحربي البريطاني وتفرض على مصر إنشاء طرق حربية للقوات الإنجليزية كلما لزم الأمر، وهذه القيود تتنافى جرئيا مع الاستقلال.

ومع ذلك فمما لاشك فيه أن المفاوضين المصريين وعلى رأسهم مصطمى النحاس قد

بذلوا في اباقة وطول أناة وجلد وعناية عظيمة مجهودات ضخمة ومحاو لات كبيرة في سبيل تحقيق بعض الأمال المرجوة وأنهم استطاعوا الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإنجليز في ظل ظروف دولية معقدة.

وعا سبق يتضح أن المفاوضات السابقة والمحادثات بين مصر وبريطانيا أخفقت كلها لأن وجهه النظر التي ذهب إليها الحانب البريطاني لصيانة مصالحه في مصر تعارضت مع استقلال البلاد، ولم تصل بتنبجة ترصى المصريين.

أما معاهدة ١٩٣٦ ا فإنها وامت بين المطلبين، إذ إنها أعطت لمسر العديد من الزايا في نظير موافقة مصر على المصالح البريطانية والترخيص لبعض القوات البريطانية بالبقاء موقدا في منطقة القناة. وعلى أي حال فإنه تنفيذا للمعاهدة قدمت الحكومة المصرية طلبها الانفسمام لعصبية الأم، ووافقت الجمعية العسومية على قبول مصر بإجماع الآراء في حاسبة ٢٦ مايو ١٩٣٧م. كما أنه بهذه المعاهدة انتهى أجل المحاكم المختلطة بانتهاء فترة الانتقال المحددة يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ وانتقل اختصاصها إلى المحاكم الأهلية ، وبهذا زال

والحلاصة أن هذه المعاهدة المتها مقتضيات الوضع الدولي وكانت بلا شك تصحيحا ظاهرا لمركز مصر الدولي من وجهتيه القانونية والعملية، كما أنها كانت أقصى ما يستطيع النحاص الحصول عليه عن طريق المفاوضات في تلك الظروف (٢٤٦)، فالمطالب الوطنية لا يتم تحقيقها من خلال المفاوضات إلا تدريجيا، وعا لا شك فيه أن معاهدة ١٩٣٦ م كانت أكبر إنجاز للنحاس لخدمة القضية الوطنية وكان أول الإصلاحات التي عمد الوفد إليها بعد توقيع المعاهدة هو التوسع في حجم الجيش المصرى وقبول أهداد متزايدة من الطلبة في الكلية الحربية، وهذه الأعداد التي جاءت في معظمها من الطبقة الوسطي هي التي فجرت فروة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م لدرجة يمكن معها القول إن النحاس نفسه كان الأب الحقيقي للردة يوليو العرب بعد ذلك أدوارا في الصراع من أجل الاستقلال (٤٤٤).

لقد توقع الوفد أن معاهدة ٩٣٦ م ستتيع له فرصة التفاط أنفاس طويلة ، يستطيع خلالها بما له من تأييد شعبى تحديد مسلطات الملك المتزايدة . كما أن الإنجليز رأوا أن حكومة الوقد على الرغم عما تسبه لهم من متاعب فإنها كانت تقف موقفا صريحا ضد الفاشية ولم تتردد في إعلان ارتباطها بالديمقراطية بعكس القصر وعلى رأسه الملك (٤٠٠) . ومع ذلك فإنه نظرا لأن هذه للماهدة لم تعط لمصر استقلالها الكامل ، وأن نصوصها وأحكامها كانت صيغة من صيغ العمراء بين الطرفين حول مدى ما يمكن أن يستفيد كل طرف من

الآخر، ومدى ما يمكنه أن يحفظ لنفسه من مصالح في مواجهة الطرف الآخر، فإنه لم يقدر لها الدوام، فقد استمر موقف الوفد من الإنجليز بين متشدد ومعتدل حتى أعلن مصطفى النحاس في البرلمان في الثامن من أكتوبر ١٩٥١ قطع المحادثات السياسية مع بريطانيا من طرف واحد بعد أن تبين عدم جدواها وإلغاء معاهدة ١٩٥٦م، رغم تمسك الجانب البريطاني بها، وبذلك دخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطني صد الإنجليز كل ذلك كان يدور حول الهدف الأول للحركة الوطنية المصرية وهو الاستقلال السياسي عن بريطانيا(٤٦).

وهكذا يتضبح أن الوفد لعب دورا مهمًا في الحياة السياسية المصرية، وأن سنوات حكمه كانت سنوات نفسال من أجل حرية مصر وسيادتها واستقلالها وكذلك من أجل الدستور، أبلي خلالها الشعب المصرى على اختلاف طبقاته خير بلاء، وسقى شهداؤه غرص الحرية بالدماه.

حقيقة أن الوفد لم يصل بحصر إلى استقلالها الكامل ولكنه خطا خطوات مهمة في هذا السبيل، كما أنه فرس في شباب مصر رؤية واضحة للرغبة في ملوخ ذلك.

وهكذا كان مبعث تأييد الجماهير المصرية للوفد ينيم من تبنى الوفد للقضية الوطنية أكثر من غيره من الأحزاب الأخرى ومن قدرته على الوقوف بحزم ضد الاحتلال البريطاني وأوترقراطية السراي .

المصادر والراجع

أولأ الوثائق

(أ) وثائق غير منشورة.

دار الوثائق القومية بالقاهرة.

محافظ عابدين: _أحزاب سياسية، محفظة رقم (٢) .

_ تقارير سياسية .

(ب) وثائق منشورة:

_جمهورية مصر: رئاسة مجلس الوزراء، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، القاهرة، المطبعة الأميرية ١٩٥٣.

ــ الدستور المسرى وقانون الانتخاب في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٣٠ .

مجلس الشيوخ: قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على محاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، القاهرة ١٩٣٧ وبه جميع ما نشره مجلس الوزراه من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة ١٩٧٠ إلى ١٩٣٣ ووفاق السودان سنة ١٩٩٩، وتصرير اللورد ملنر، وتصريح ٨٨ فبراير ١٩٢٧، ونص مصاهدة ١٩٣٦، واتفاق مؤثرو سنة ١٩٣٧ وملحقاتها.

_مضابط مجلس النواب: أبريل ويونيو ١٩٢٧، ومايو ١٩٢٨ وسبتمبر ١٩٣٦.

المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية ١٩٣٠ مفاوضات النحاس... هندرسن ٣١مارس / ٨ مايو ١٩٣٠ القاهرة ١٩٣٦ .

ثانياه الصادر والراجع العربية

_ طارق البشرى:

سعد زغلول يفاوض الاستعمار، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧.

شخصيات تاريخية، القاهرة، كتاب الهلال ١٩٦٦.

_عباس العقاد:

سعد زغلول سيرة وتحية، القاهرة، مطبعة حجازي، ١٩٣٦.

-عبد الرحمن الرافعي:

في أعقاب الثورة المصرية، القاهرة، النهضة الصرية، ١٩٤٩.

- عبد الخالق لاشين:

سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، بيروت دار العودة، ١٩٧٥.

- عبد العظيم رمضان: الصراع بين الوفد والعرش.

_عبد الله عزباوى: مضاوصات النحاس_هندرسن ١٩٣٠، دراسة في تاريخ الملاقات المصرية البريطانية، القاهرة ١٩٨٥،

_عفاف لطفى السيد: تجربة مصر الليبرالية ١٩٣٦.٢٧ ، ترجمة عبد الحميد سليم، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨١ .

-علاء الحديدى: مصطفى النحاس، دراسة فى الزعامة السياسية المصرية، القاهرة،
 دار الهلال يناير ۱۹۹۳.

_على سلامة: ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس، القاهرة مطابع سجل العرب، ١٩٨٣.

_ على شلبي ومصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٢٣ـ١٩٣٣ القادة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٣١.

_مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤_١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، القـاهرة ١٩٧٢ . ـ محمد الجزيري: آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب ١٩٢٧.

محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية حـ ١، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٧.

_محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ١ ، القاهرة النهضة الممرية ١٩٥٢ .

محمد كامل سليم: صراع سعد في أورويا، القاهرة، مؤسسة أخبار اليوم ١٩٧٥.

ثالثًا: الراجع الأجنبية:

-Elgood, p: The Tranist of Egypt, London, 1928

- Lloyd Egypt Since Cromer vol II, London, 1934
- Marlowe, J: Anglo Egyptian Relaions 1800-1928, London, 1954.

رابعًا: الدوريات:

-الأفكار، يوليو ١٩٢٤.

-الأهرام، سيتمبر ١٩٢٧.

ـروز اليوسف، يونيو ١٩٣٠.

-الكشكول، مارس ١٩٢٤.

الهوامش

- (١) طارق البشري. شخصيات تاريخية، ص٥٨.
- (٢) محمد كامل صليم عصراع سعد في أورويا ص؟ .
- (٣) طارق البشري: سعد زغلول يفاوض الاستعمار.
- (٤) بعد الإفراج من سعد رقطول من معتقله بجيل طلوق في ٢٧ مارس ١٩٣٣ عاد إلى مصر، وخافس الموقد عنه المبدأة الانتخابة ضد الأحرار الاستوريين وضد تصريح ٨ الجراري الذي اعتره معد في الحواد عنها عنا أسفر من فوز الوقد بأكثر من ٩٠٪ من الماحد وضاية كبرى من منطقاء عنا أسفر من فوز الوقد بأكثر من ٩٠٪ من المتاحد مصاحد من الموادب ويطلك تهيأ سعد لشكيل أول وزارة برئائية مصتورية بعد ثورة ١٩٩١،٤ الفار : طارق البشري مرجع سابق، ص٠٧٠ .
 - (٥) محمد شفيق فريال: تاريخ الفاوضات المسرية البريطانية، جدا ، ص٨٠
 - (٦) عياس العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، ص٤٤٣-٤٤٤
 - (٧) الكشكول: ني ٧/ ٢/ ١٩٢٤.
 - (٨) الأفكار في ٧ أكتربر ١٩٧٤
 - (٩) مارسيل كولومي، تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، ص٥٥٠.
 - (١٠) محمد الجزيري . آثار الزعيم معد زخلول، عهد وزارة الشعب، ص ٢٣٤ ٢٥٧.
 - (۱۱) نفسه ص ۳۲۳ -۳۲۵.
 - (١٢) طارق البشرى: مرحع سابق ص ٢٠٠. (١٣) عبد الحالق لاشين: سمد زحلول ودوره في السياسة للمعربة ص ١٠٠.
 - (۱۲) عبد اخلاق لا شين: سعد رحدون وجوره مي السياسة للصوية عن المجار الراب مصابط مجلس النواب: مضبطة الجالسة السعين لمجلس النواب في ٢ يونير ١٩٢٧ ص ١٩٩٧.
- (١٥) مضايط مجلس النواب: مضيعة الجلسة السادسة والأريمين في ١٤ أبريل ١٩٢٧ ص ٢٦٩.
 - الاستجواب المقدم من عبد الحميد أفندي سعيد أرئيس مجلس الوزراء. (١٦) على شلى: الاتفلايات الدستورية في مصر ١٩٢٦-١٩٣٦، ص ٢٤،
- (١٧) جمهورية مصر، رفاسة مجلس الوزراء: السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣،
 - Bigood, p G: The Transit of Egypt. pp. 296 297. (1A)
 - (١٩) الرافمي: في أحقاب الثورة جا ، ص١٩٠.

. Y9-YV. -

Lloyd, Lord: Egypt Since Cromer Vol. II, PP. 102-103.(Y.)

(۲۱) على شلى مرجع سابق ص٣٧

Mariowe, J. Anglo Egyptian Relations. p 271.(YY)

(٢٣) الأمرام في ٩/ ٢/ ١٩٢٥ .

(۲۲) الأهرام في ۲۷/ ۹/۲۷/ م. (۲۵) حول هذا القاتون انظر مضابط مجلس النواب في ۱۵ مايو ۱۹۲۸ ص۹۷۸ وما يعدها، وصلاء

الحديدي. مصطفى المحاس دراسة في الرحامة السياسية، ص١٠٥-١٠٦

(٢٦) على سلامة ما لا يعرفه الناس عن مصطفى المحاس ص٧١.

(۲۷) الرافعي مرجع سابق ص ۱۱۷.

(٢٨) لتفاصيل ذلك: أنظر الماوصات الرسمية بين الحكومتين المصرية والريطانية ١٩٣٠ ، ص١٧٠ .

(۲۹) للتفاصيل انظر عبد الله عرباوي ٬ مفاوضات النحاس هندرسن ۱۹۳۰ ، ص۰۷ ا –۱۰۸ ومحمد

حسين هيكل مذكرات في السياسة المصرية، حدا، ص٢٥٨

(۳۰) عزباوی: مرجع سابق ص۲۳۰–۲۳۱.

(۳۱) علاء انحدیدی آمسطفی النحاس ص ۱۲۰ . (۳۲) الرافعی: مرجم سابق ص ۱۲۳–۱۲۶ .

(۳۳) روز اليوسف ۲۶ يوبيو ۱۹۳۰

(٣٤) حول هذا الفاتون انظر دار الوثائق القومية: الدستور المصرى وقاتون الانتحاب في ٢٢ أكتوبر

(٣٥) محافظ عابدين: تقارير سياسية تقرير نتاريح ٢٤/ ٦/ ١٩٣١

(٣٦) عفاف لطفي السيد : تحرية مصر الليبر الية ٢٢-١٩٣٦ ، ص ٢٣٢-٢٢٢.

(٢٧) عفاف لطفي السيد: مرحم سابق ص ٢٦٥-٢٦٨.

(٣٨) مجلس الشيوخ جلسة ١١ موفمبر ١٩٣٦ سأن تقرير لحمة الشئون الخارجية ص٣٤.

(٣٩) مجلس الشيوح * قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمي ص٥٠.

(٤٠) علاء الحديدي مرجع سابق ١٧٤.

(٤١) حول نصوص هذا البيان انظر: مجلس الشيوخ قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٢٥٠

(٤٢) مجلس الشيوخ قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦

(٤٣) مجلس الشيوخ. كلمة وزير الحارجية خلال مناقشة مشروع القانون ص ٤٠.

(٤٤) علاه الحديدي مرجع سابق ص١٧٦.

(٤٥) عبد العظيم رمضان. ألصراع بين الوقد والعرش ص١٧-٢١

(٤٦) البشرى شخصيات تاريخية ص ٩٧.

الوفد والقضية الفلسطينية بين مواجهة إسرائيل والحفاظ على عروبة فلسطين

د، أحمد حامد السيد

قدر الله لمصر أن تشترك بحدودها الشرقية مع فلسطين، ذلك البلد الذي شهدت أراضيه أطعاع الصهيونية لإنشاء ما سمى بالوطن القومى لليهود. فعقب صدور تصريح بلفور خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) وما تلاه من انتداب بريطاني على فلسطين، دخلت فكرة إنشاء الوطن القومى لليهود داخل فلسطين مراحل التنفيذ العملى على يد الإنجليز أولاً ثم بالدحم الأمريكي غير للحدود ثانياً، لاسيما مع دخول العالم في حرب عالمية ثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥).

وإذا كانت قضية فلسطين أكبر القضايا التي حددت لمصر هويتها العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين، كان بالضرورة على مصر أن تتعامل مع هذه القضية. ومع تصاعد القضية كان لابد أن يتبلور الموقف المصرى الشعبي والرسمي بمفاهيمه ومواقفه من قضية فلسطين.

ولما كان حزب الوفد أكبر الأحزاب المصرية شعبية منذ نشأته كحزب سياسى عام ١٩٧٣ ، وحكوماته أقوى الحكومات المصرية لتمتيلها للأغلبية ، فقد نالت القضية الفلسطينية اهتماماً بالغاً ونصيباً وافراً من العمل السياسى لحزب الوفد خلال فترات حكمه أو حين تزعمه للمعارضة المصرية ، فلا شك إذن في أن البحث الدقيق في علاقة الوفد بقضية فلسطين هو حكم صادق على موقف الأمة المصرية بأسرها من القضية .

بيد أن أموراً قبل عام ١٩٣٦ ساهمت في عدم وضوح الرؤية للمسرية بصفة عامة والوفدية بصفة خاصة عند النظر للقضية الفلسطينية. فعدا انشغال مصر بسميها المستمر لنيل استقلالها، كان للحكم الملكي الأرتوقراطي نصيبه في انعدام الاستقرار السياسي، عا انمكس سلباً على مجهود الأحزاب السياسية وعلى رأسها الوفد تجاه، ليس فقط قضية فلسطين، بل والقضايا العربية عموماً.

وعلى الرغم من ذلك كان للوفد المصرى بزعامة سعد زغلول اتصالاته مع الوطنيين في البلاد العربية كسوريا ولبنان وفلسطيل . بل من الئابت الآن أن الحكومة الرجعية في مصر بالتكاتف مع حكومتى الانتداب البريطاني والفرنسى في فلسطين وسوريا قد منعت سعد زغلول من زيارة هذه البلاد بعد أن أعلن عن ذلك في الصحف عام ١٩٢٥ ، بدعوة الحفاظ على الأمن واتقاه شر إندلاع المطاهرات (١٠).

إلا أن الوفد بعد رحيل سعد حاول مرة أخرى الاتصال بالبلاد العربية خاصة فلسطين، وذلك بإيضاد مكرم عبيد سكرتير الوفد إلى سوريا ولبنان وفلسطين في مهمة رسمية كان هدف ايضاد المنسونة المصرية بالقضايا العربية، إلى جانب وضع أساس لوحدة اقتصادية وسياسية بين مصر وبلاد المشرق العربي، وهو الأمر الذي أعلته مكرم عبيد داخل مدينة القدس في عام ١٩٣١ .

كما زاد الوفد المصرى اتصاله بفلسطين وقضيتها فى ذات المام خلال الحضور الوفدى الكبير برفاسة عبدالرحمن عزام للموتمر الإسلامى الذي عقد بالقدس. ومنذ هذا التوقيت وحتى صودة الوفد إلى الحكم عام ١٩٣٦ ، عمل الوفد على زيادة اتصاله بالوطنيين الفلسطينيين وعلى رأسهم مفتى فلسطين محمد أمين الحسينى، وساند بقوة الشعب الفلسطينين وعلى رأسهم مفتى فلسطين محمد أمين الحسينى، وساند بقوة الشعب الفلسطيني فى ثوراته على حكومة الائتداب البريطاني.

ونشط الوفد حلال حكومته (١٩٣١ - ١٩٣٧) نشاطاً دبلوماسيا، موازراً الشورة الفلسطينية الكبرى التى اندلعت عام ١٩٣٦ ، فقد رفضت الحكومة الوفدية بزعامة التحاس التنخل الإيقاف الثورة الفلسطينية قبل أن توقف حكومة الانتداب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما رفض الوفد الحاكم تقسيم فلسطين عام ١٩٣٧ ، ووضع داخل عصبة الأم مشروعاً وفديا مصريا الإقامة دولة عربية في فلسطين، للأقليات فيها (ومن بينها الهود) ذات حقوق المواطنين العرب. وختمت حكوم الوقد في هذا المهد جهودها لنصرة الحوالة الفلسطيني برفض رغبة حكومة الانتداب البريطاني في عدم السماح بحرية الحركة للمحاهدين الفلسطينيين عبر الحدود الشرقية لمصر، حيث أكد مكرم عبيد للمستولين البريطانيين أن مصر لن تكون أحد أضلاع السبحن الذي أرادته حكومة الانتداب البريطانيين.

ومنذ عام ١٩٣٨ وحتى عودة الوفد مرة أخرى إلى الحكم عام ١٩٤٢ ، حافظ الوفد على نشاطه السياسي تجاه القضية الملسطينية ، وجعل حكومات الأقلية تتمسك بالمشروع الوفدى بإقامة دولة عربية في فلسطين ، وكانت الظاهرات والمؤتمرات الوفدية ولجانه هي الأدوات الوفدية لحث الحكومة المصرية على التدحل الإيجابي في القصية الفلسطينية لمصلحة عرب فلسطين .

وكان على الوفد الحاكم خلال الفترة (١٩٤٢ - ١٩٤٤) أن يقاوم النفرذ الصهيوني ليس في فلسطين فقط بل ولدى داحميه داخل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، كما تجح الوفد في ضم فلسطين داخل مشروع الجامعة العربية بعد أن وقف النحاس نفسه على أحوال المجاهدين الفلسطينيين عندما قام بزيارة فلسطين عام ١٩٤٣ .

من جانب آخر واصل الوفد خارج الحكم دهمه لعرب فلسطين وقضيتهم، ورأى الوفد برعامه النحاص أنه لا حل للقضية إلا بالقوة. وقبيل حرب ١٩٤٨ وضع النحاص مشروع دعم الفلسطينيين عربيا بالمال والسلاح والفنيين لإمكان مواجهة التفوق المادى اليهودى، دون توريط الجيوش العربية في حرب مباشرة في فلسطين. ولم يوافق الوفد على دخول مصر حرب فلسطين إلا في ١١ مايو ١٩٤٨ عندما أعلن النقراشي رئيس الوزراء أن الجيش المصرى مع الجيوش العربية في وضع يمكنه من دحر العصابات السهيونية (٢).

ووضعت الحكومة الوفدية التى جاءت إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠، خطة سياسية واقتصادية وعسكرية لمواجهة إسرائيل التى أصبحت تحتل الجزء الأكبر من الأراضى الفلسطينية والتى أصبحت أيضاً عضواً فى هيئة الأم المتحدة.

فعلى الصعيد السياسى دخلت الحكومة الرفدية في صراح دبلوماسي مع إسرائيل من أجل تحجيم علاقات إسرائيل الدولية ومنع اعتراف مزيد من الدول بها، وبخاصة الدول الأويقية والإسلامية. وعلى الصعيد العسكرى نجحت الحكومة الوفدية في إبرام معاهدة الفسمان الجماعى والدفاع المشترك العربي، استعداداً لمواجهة التفوق الحربي الإسرائيلي وللحيلوثة دون انفسام دول عربية إلى الأحلاف الدولية ، كما سلكت الحكومة الوفدية كل الطرق لتسليح الجيش المصرى بعد أن وفضت بريطانيا وأمريكا توريد السلاح للجيش المصرى، كما قطعت شوطاً مهما في إنشاء التصنيع الحربي المصرى لتسهيل اللفاع عن مصر التي أصبحت تواجه إسرائيل بحدودها، وبعد أن أصبحت القضية الفلسطينية المصرية قضية واحدة .

والتنابع لجهود الحكومة الوقدية الأغيرة (٩٥٠، ١٩٥٢) يجد أن مقاطعة إسرائيل وتطوير الإدارة المصرية لقطاع عزة قضيتان شغلتا الجزء الأكبر من نشاط الوقد السياسي تجاه قضية فلسطين في تلك الفترة، لاسيما أن الهدف الذي طللا أعلنه النحاس رئيس الحكومة الوفدية وحكومته هو ضرورة شل الاقتصاد الإسرائيلي ومنع إسرائيل من الممو في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب الحفاظ على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، خاصة قطاع غزة الذي تحملت مصر إدارته منذ إبرام الهدنة العربية ـ الإسرائيلية المؤتنة عام 1989.

أولاً: الحكومة الوهدية ومقاطعة إسرائيل؛

كان لابد من تعاون حكومة الوفد مع دول الجامعة العربية لإحكام مقاطعة العرب الاقتصادية لإسرائيل (*)، وكذا معالجة سلبيات (**) هذه المقاطعة وتطوير آليتها بما يضمن فاعليتها لخدمة الأهداف العربية والتأثير على إسرائيل بما يعود من فائدة على القضية الفلسطينية ـ العربية .

وكان على حكومة الوفد أن تسعى لتطبيق قرارات الجامعة العربية التي وسعت من دائرة المقاطعة لإسرائيل، حتى شملت هذه المقاطعة كل الشركات التي تتعامل مع إسرائيل أو يثبت أنها تتعامل معها، بما في ذلك البنوك والوكالات التجارية (٣٧).

ولما أصدرت الجامعة العربية قرارها في ۱۸ مايو ۱۹۵۱ الخاص بإنشاء مكتب عربي لمقاطعة إسرائيل بهدف إحكام حصار عمليات التهريب، ومتابعة الجهود العربية لتنقيذ قرارات الجامعة بشأن المقاطعة، عقدت حكومة الوفد اجتماعاً لمجلس وزراتها بعد دراسات عديدة على إنشاء مكتب إقليمي مصرى لمقاطعة إسرائيل.

ولما كنان مكتب المقاطعة يعتمد في جهوده على المعلومات التي يحصل عليها من الهيئات المصرية التي الهيئات المصرية التي الهيئات المصرية التي الهيئات المصرية التي يهمها الأمر بضرورة إخطار مكتب القاطعة المصرى أولاً بأول بكافة التقارير والمعلومات التي يحمل عليها بشأن التعامل مع إسرائيل، أو التهريب منها وإليها، كما أكدت على مسرعة إرسال البيانات التي يطلبها المكتب وأساً إليه على عنوان المكتب بالإسكنلرية دون حاجة إلى توسيط وزارة الخارجية كسباً للوقت (٤).

وفى نفس الوقت تعاونت حكومة الوفد مع المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية فى سوريا، فوفرت له كل البيانات التي طلبها من الوزارات والهيشات المسرية المختلفة، خاصة من جانب مصلحة الاقتصاد الوطني التي أرسلت بيانات دقيقة إلى المكتب الرئيسي عن كميات وأصناف المضائع المصدرة من مصر إلى قبرص، وإيطاليا، واليونان، وتركيا منذ عام ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٥١ (٥).

ولاشك في أن الهدف كان تحليل البيانات في هذه الفترة الزمنية حتى يمكن لكتب القناطعة الوقوف على معدلات التصدير إلى هذه الدول ومعدلات الزيادة أو النقص السنرى فيها، فإذا وجد خلل وظهرت زيادة غير طبيعية في التصدير لأى من هذه الدول فسترتبط شبهة إعادة تصدير المنتج المصرى إلى إسرائيل مهذه الدولة، ومن ثم يقوم مكتب المقاطعة الرئيسي باتخاذ اللازم.

وقد أظهرت البرقيات المتناولة بين حكومة الوود والأمانة العامة للجامعة العربية أو دولها الأعضاء إلى حد كبير مدى التعاون بين مكتب المقاطعة الرئيسي في سوريا وبين فروعه في مصر والدول العربية ، وعلى الرغم من ذلك ظهرت إحصائيات هيئة الأم لتؤكد قيام تبادل تجارى بين العرب وإسرائيل ، خاصة مع مصر ، حيث أوردت نشرة الأم المتحدة الاقتصادية السنوية لعام ١٩٥١ بيانات عن واردات لإسرائيل المصدرة إليها من مصر ، وبحثت حكومة الوفد هذه المسألة عن طريق مندوبها لدى الأم المتحدة مع Softus بإعادة تصدير البضائع المصرية منها إلى إسرائيل (٢٠) . والواضح أن إسرائيل قدمت هذه البيانات من جانبها إلى هيئة الأم بقصد التدليل على وجود تعامل تجارى بين إسرائيل ومصر ، وذلك نضرب المقاطعة المربية ، ولبيان أن مصر -كبرى الدول العربية . لها مصالح في التعامل مع إسرائيل ، وأن المقاطعة العربية أمر نظرى لا يمكن تحقيقه .

وتدل وثائق الفترة على أن حكومة الوفد كافحت تهريب الأموال اليهودية من مصر إلى إسرائيل، لتكتمل منظومة المقاطعة العربية لإسرائيل على الجبهة المصرية، وكانت المعلومات قد وصلت إلى حكومة الوفد عن طريق إدارة المخابرات الحربية بأن بنك زليخا اليهودى الذى تأسس فى مصر عام ١٩٤٣ (ه)، قد انسترى منذ فترة مصنع شمسون للأسمنت بجبوار اللد بفلسطين، وأن هذا البنك فى صدد سحب ٢٠٠، ٢٠٠ جنيه إسترلينى من رصيد البنك فى مصر لصالح إحدى الشركات التى تدير المصنع مى فلسطين، وتأكد أيضاً أن هذا المصنع تم تحديث بالكامل وتم تشغيله فى عام ١٩٥١، وأن الملومات أن عبدالله زليخا صاحب البنك وافق على تحويل مبلغ قدره ٢٤٠,٠٠ ٢٤ ألف جنيه إسترليني من لندن إلى إسرائيل للاستشمار في الصناعات الإسرائيلية، وظهر أن لعبدالله زليخا مصالح كبيرة في إسرائيل، يعاونه في ذلك شقيقه مدير بنك الأنجلو بالسير(٧).

والجدير بالذكر أن دراسة حكومة الوفد لتاريخ بنك زليخا في مصر ونشاطه الاقتصادي المسادر عنه أكد للحكومة تاريخ هذا البنك الحافل بشيأن تهريب الأسوال ونقل الاستثمارات من مصر إلى إسرائيل، وأن ذلك لم يكن جديداً، فظهر أن هذا البنك وقبيل حرب فلسطين - فأ إلى تهريب أمواله وأعماله إلى فلسطين، وأنه كان يجمع التبرعات من يهود مصر لمساعدة الجمعيات الصهيونية، وتأكد أن الوزارات المصرية السابقة لم تتحقق من أحوال هذا البنك اليهودي، وغم الشبهات التي دارت حوله من قبل (٨).

كما وقفت حكومة الوفد على الدور البريطاني في مشاركة اليهود تهريب أموالهم واستثماراتهم من مصر إلى فلسطين، فقد أرسلت مصلحة الرقابة المصرية إلى الخارجية المصرية العديد من للرات تشكو من تهريب الأموال والأوراق من يهود مصر إلى فلسطين عبر إرساليات البريد الحربي البريطاني المتداول بين مصر وفلسطين (٩).

ويلاحظ أن حكومة الوفد نشطت من جهود مخابراتها منذ توليها الحكم في عام ١٩٥٠ ، حتى تقف على صورة صحيحة من النشاط الاقتصادى داخل إسرائيل و حجم الاستثمارات الموجهة إلى الصناعات هناك، حتى يمكن إعداد الخطط المضادة المناسبة ، الاستثمارات الموجهة إلى الصناعات هناك، حتى يمكن إعداد الخطط المضادة المناسبة ، ووقفت حكومة الوفد بالفعل على معلومات غاية في الأهمية، مفادها أن هناك زيادة في المحصولات الزراعية في إسرائيل بسبة ١٥٪ إلى ٢٠٪، وأن النشاط الصناعى الإسرائيلي في اطراد ملحوظ، خاصة في مجال التعدين باستخراج الموتاس من البحر الأسود، وأن ذلك يتم في نطاق أراضى الأردن، وإن كانت الشركة نفسها في إسرائيل، هذا إلى جانب استخراج المنجنيز والميكا والنحاس، وأن إسرائيل وضعت بالفعل مشروعات للترصع في صناعة وتركيب وتجميع السيارات، حيث بدأ أول تصدير للصناعات الإسرائيلية منذ أبريل ١٩٥١ إلى فنلنذا والنرويج وتركيا وفرنسا، أول تصدير للصناعات الإسرائيلية عند أبريل ١٩٥١ إلى فنلنذا والنرويج وتركيا وفرنسا، إلى جانب مصانع قطع غيار السيارات والمركبات الكهربائية. والمهم أن إسرائيل حددته بمنة ثلاث سنه إس ١١٠٠٠.

وأمام ذلك قررت حكومة الوقد ضرب وإيقاف انتقال الأموال والاستثمارات من مصر الى إسرائيل، ورأت الحكومة أن إحكام الحصار على المنافد الجمركية والحدوية ليس بكاف، فلجأت إلى السعى الدبلوماسي لحمل الدواتر الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء فروع لها في مصر، بدلاً من إنشائها في إسرائيل، حيث خسيت حكومة الوفد من سيطرة إسرائيل على المنطقة عن طريق التوسع الصناعي والتجاري، وقامت حكومة الوفد بإزالة بعض العقبات المعوقة للاستثمار الأجنبي في مصر، وأخذت بالمعول بالفحل في بحث مسائل قيود النقد، وتحويل الأرباح، حتى يتسنى لأصحاب رؤوس بالمول الأمريكية وغيرها الاطمئنان للاستثمار الربع في مصر (١١). ومعنى ذلك أن حكومة الوفد لم تقف عقط عند حد مكافحة تهريب رؤوس الأموال من مصر إلى إسرائيل، بل وازت ذلك بحاولة جلب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر حتى لا تذهب

وعلى نفس الحانب نشطت حكومة الوفد في حث الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد القطن المصرى والفوسفات، ولتخفض الحكومة الأمريكية التعريفة الجمركية على القطن المصرى وإلغاء نظام الحصص بالنسبة لاستيراده، وكانت حكومة مصر ترغب من وراه ذلك توفير الدولارات في السوق المصرى للمساعدة على إنشاء الصناعات الأمريكية في مصر (١٢).

و يلاحظ أن حكومة الوفد لعبت دوراً مهما على صعيد المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل، وأن نشاطها في هذا المجال لم يقتصر على مكافحة سلبيات المقاطعة وإحكامها داخل القطر المصرى وعلى حدوده فحسب، بل كثفت حكومة الوفد من جهودها في هذا للجال إلى أبعد من ذلك، فكانت لها جهودها لإحكام المقاطعة صبر الدول العوبية الاخوى، والدول الأوروبية، ودول أمريكا اللاتينية، وأيضاً الدول الأفريقية.

فعلى الصعيد العربي ، علمت حكومة الوفد من خلال مخابراتها ومفوضيها في الحارج بعمليات التهريب التي كانت قائمة ونشطة على الحدود اللبنانية . الإسرائيلية . ولاحظت حكومة الوفد بعد دراستها للحالة الحدودية السابقة أن هذه الحدود تمتد لقرابة ، ولا يتولى حراستها سوى ٩٠ عسكريا يتبعون إدارات مختلفة كالأمن العام والشرطة والجمارك ، وأن هذه القوة على ضعفها موزعة هناك على ٢ مخافر (نقاط حراسة) ، وأن نظام الحراسة على هذه الصورة لا يستطيع قمع عمليات التهرب المشار إليها 17.

ينفذها في أقرب البلاد العربية مواجهة الإسرائيل. كما لاحظت حكومة الوفد أن طول السواحل اللبنانية على البحر والتي تبلغ ٢٠٠ كم ضعف الحراسة عليها سهل كثيراً من مهمة المهربين للتهرب إلى إسرائيل، خاصة من جانب المراكب الشراعية الصغيرة التي لم عهدة المهربين للتهرب إلى إسرائيل، خوية من الصور وخاصة ميناء صيدا (١٤٤). عمد من جانب لبنان أي حراسة بحرية بأي صورة من الصور وخاصة ميناء صيدا وقامت حكومة الوفد من جانبها بالاتصال بالحكومة اللبنانية ووصحت التبادل التجارى الشائم بين لبنان وإسرائيل، وأكدت حكومة الوفد كذلك للبنان أن الجنيه الإسترليني متناول في لبنان أن الجنيه الإسترليني متناول في لبنان أن الجنيه الإسترليني

كما أرسلت حكومة الوقد إلى الحكومة السورية عملوماتها عن عمليات تهريب لمواد ومنتجات غلائية تمت عبرها إلى إسرائيل من حلال قرية «لمبردة على بعد ١٠ كم من جنين، وأن عرب هذه المنطقة يعملون في التهريب إلى إسرائيل بالاتفاق مع الحراس على النقاط الأردية الإسرائيلية، وذلك مقابل مبالغ مالية معينة، وأن حوالى ٢٠٠٠ شخص يشتركون في هذا التهريب، وأن الواحد منهم يهرب يوميا من ٢٠ إلى ٣٠ كجم يوميا من المواد الغذائية إلى إسرائيل، وقد وصعت حكومة الوقد هذه المعلومات أمام الحكومتين السورية واللبنائية، وأيضاً الأمانة العامة للجامعة العربية حتى يمكن التصدى لهذه العملومات الماهدات لهاراد العملات والقائيا (١١).

وعلى الصعيد الأوروبي، رصدت حكومة الوفد النشاط التجارى بين إسرائيل ودول أوروبا، وطهر أن إسرائيل اعتمدت في نشاطها التجارى مع هذه الدول على تصدير المواجع، محصول إسرائيل الرئيسي، وأفادت تقارير المفوضين المصريين في بعض بلاد أوروبا أنه تم في ١٤ أغسطس ١٩٥١ صنع باخوة لحساب إسرائيل في هولندا، وأن هناك اتفاقا أوروبا أنه تم في ١٤ أغسطس ١٩٥١ صنع باخوة لحساب إسرائيل في هولندا، وأن هناك اتفاقا وقع بين إسرائيل وهولندا، وأن هناك اتفاقا الإخبارية التي إسرائيل في مولندا، وأن هناك اتفاقا الإخبارية التي أذاعف في أواخر ديسمبر ١٩٥١ أن لجنة اقتصادية إسرائيلية قد أتحت اتصالاتها بعدة بلاد أوروبية، وأن إسرائيل نجحت في الاتفاق على تصدير ٤ ملايين صندوق من الموالح إلى بريطانيا التي اعتبرت أول عميل الإسرائيل في هذا الميدان، كما أكدت نفس الوكالة أن كميات كبيرة من الموالح لو تمت هذه الصفقات. ستبلغ الإسرائيل بصفة عامة (١٨).

وعلى الفور وضعت حكومة الوفد خطة ذات اتجاهين: الأول خارجي، وهو محاولة

تعويق العمادرات الإسرائيلية من الموالح إلى هولنداء وذلك بعقد اتفاقات تجارية معها، لتستطيع مصر من خلالها تصدير الموالح إلى هولندا حتى لا تحتاج الأخيرة إلى موالح إسرائيل، والاتجاه الثانى داحلى يعتمد على التوسع في إنتاج الموالح وزراعتها داخل القطر المصرى، حتى تستطيع مصر منافسة النشاط التحارى الإسرائيلي في مجال الموالح والغريب أن حكومة الوفد عندما درست هذا الموصوع مع وزارة الزراعة، أفادت الأخيرة، بتعفر منافسة إسرائيل في مجال تصدير الموالح، لأن إنتاج مصر يكفي بالكاد السوق المحلى، وأمام ذلك لجأت حكومة الوفد إلى محاولة زيادة المروع من الموالح في مصر (١٩٠٦). وتشير الأوراق المتداولة بين مصلحة الاقتصاد الوطني والخارجية المصرية إلى جدية حكومة الوفد في هذا المشروع، ولوحظ قيام مصلحة البسانين المصرية بعمل الدعاية والإرشادات اللازمة للتوسع في زراعة الموالح في الوجه القبلي، وإنشاء هذه المسلحة بالفعل مسائل جديدة بعض النواحي لمد الزراع بالشعلات المتازة من أصناف الموالم (٢٠٠).

وكما حالت ظروف مصر الداخلية بين حكومة الوفد والمنافسة السريعة للتجارة الإسرائيلية مع بعض الدول، أو القضاء على هذه التجارة والحد من آتارها القريبة، حالت كذلك بعض القوانين في الحد من سيطرة حكومة الوفد على عمليات تهريب المتجات المصرية نفسها إلى السوق الإسرائيلي، وعندا على عمليات تهريب المتجات تصديره من بعض الدول الأوروبية إلى إسرائيل، وخاصة عبر إيطاليا، وطاكان ذلك يتم يطريقة غير قانونية وعلى مراكب صغيرة تتردد بصفة مستمرة على مواني إسرائيل، فلم تجد حكومة الوفائية للحيلولة دون تصدير منتجات مصر إلى إسرائيل، ووضعت حكومة الوفد تعلق لمراقبة هذه المراكب بعرفتها، وكذا مراقبة المصدرين المشكوك فيهم، كما شدد ولم على ضرورة التأكد من جهة السفن متنا ما القطن المصري و والتأكد من أنها أوغت حمولتها في الدول المصدر إليها فعالى وأبيا فعالى المرورة التأكدة من جهة السفن تنتظر أياماً في الموان المصدر إليها فعالى مراكبة المفدر إليها فعالى المرورة التأكرة منافقة وأنه ترخ حمولتها، وبعد أيام تبحر محمولتها إلى المواني الاوروبية دون أن تفرغ حمولتها، وبعد أيام تبحر محمولتها إلى (٢١). إسرائيل (٢١).

وكافحت حكومة الوقد من جهة أخرى تصدير السلع والمنتجات الإسرائيلية إلى مصر والدول العربية، وأصدرت أوامرها إلى مصلحة الضرائب المصرية نالايتم الاستيراد من الدول التي يشتبه هي أن إسرائيل تصدر عن طريقها منتجاتها إلى الدول العربية وخاصة قبرص، وأن يقتصر الاستيراد من قبرص على المنتجات التي تنتج فيها فعلاً، وظهر أن محصولات قبرص الممكن تصديرها إلى مصر محدودة، ولا تتحدى الرمان والحروب والبطاطس والبرتقدال وبعض أنواع الخدمور والنبيذ، أما من حيث المصدر إليها من محصولات مصولات محصولات والتعلية في محصولات ومتجات لا تتفق وحاجات قبرص الفعلية في الأحوال الطبيعية، ومن هنا تأكد لحكومة الوفد أن قبرص هي حلقة انتقال المنتجات والسلع المصرية والعربية والإسرائيلية من طرف إلى آخر، وعلى ذلك شددت الحكومة المصرية على ضرورة اتباع وتنفيذ تعليماتها في هذا الصدده).

ولابد من الإشارة إلى أن النشاط التجارى الإسرائيلي قد امتد أيضاً إلى دول أمريكا الجنوبية، وهو الأمر الذي رصدته حكومة الوقد عن طريق مثليها في هذه الدول، وتم التأكد من وجود حسابات الإسرائيل قدرت بنحو مليوني دو لار لذي حكومة أورجواى وحدها، وكان هذا على حساب شراء خوم ومواشي تصدر إلى إسرائيل (٢٣٦). و لاشك أن إسرائيل هدفت من تعاملها مع دول أمريكا اللاتينية ضرب المقاطعة المريبة، وأن تتمكن عن طريق عظم تجارتها مع هذه الدول أن تحقق نصراً دبلوماسيا على العرب بكسب أموات هذه الدول في مجلس الأمن عند مناقشة القضية الفلسطينية.

ويجد الدارس أن ثمة تسسيقاً بين حكومة الوقد والدول العربية لقطع الطريق على المنتجات الإسرائيلية ، ولتدمير كل محاولات إسرائيل في إخفائها لمتنجاتها بمساعدة بعض الدول الأخرى، فاتخذت حكومة مصر بالتعاون مع الحكومات العربية بعض الإجراءات للتعرف على أنواع البضائع الإسرائيلية ، التي تشترك بها إسرائيل في المعارض الدولية . ويدأت حكومة الوقد في تنفيذ هذه الإجراءات خلال معرض تركيا الصناعي الدي أقيم في أزمير عام ١٩٥١ ، حيث تعرف مندويو حكومة مصر على أوصاف السلع والمنتجات الإسرائيلية وكذا الماركات والعلامات الميزة التي تحملها وتميزها عن البصائع الأجنبية الأخرى المشابهة لها ، وما إلى ذلك من العلومات التي مكنت حكومة الوفد من مواصلة تصديها مع الحكومات العربية لإحكام المقاطعة العربية لمنتجات إسرائيل (٢٣٧).

كما يلاحظ أن حكومة الوفد تنبعت نشاط إسرائيل التجارى ومقوماته داخل إسرائيل نفسها، ففي أكتوبر ١٩٥١ تم رصد خطوات إسرائيل واستعداداتها لإنشاء السوق التجارى الذى عزمت على إقامته مع بداية عام ١٩٥٢، ووضعت حكومة الوفد عدة دراسات لضرب هذه الاستعدادات ولتعويق دعاية إسرائيل التجارية بصفة عامة (٢٤٠).

ووجدت حكومة الوفد أنه من الضرورى إيقاف المدالمتزايد في العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ودول أفريقيا، وحاولت تحجيم هذه العلاقات بشتى الوسائل، خاصة مع دول كأثيرييا، لمصر معها علاقات قديمة، فقد ذار أثيرييا في عام ١٩٥١ ستة من كبار المستولين الإسرائيليين الماحثة الحكومة الأثيوبية في أمر تنمية العلاقات التجارية بين البلدين، واستمرت تلك الزيارة الإسرائيلية لأثيوبيا أسبوعاً، عاد بعده الوفد الإسرائيلي إلى بلاده عن طريق إستشجار طائرة من الخطوط الجوية الأثيوبية، وسافرت بهم عبر أسمرة، وأكد رئيس الخطوط الجوية الأثيوبية أن الطائرة التي أقلت الوفد الإسرائيلي هبطت في مطار بورسودان في طريقها إلى إسرائيل (٢٥).

وفي سبتمبر ١٩٥١ رصدت حكومة الوفد زيارة شخصيتين كبيرتين إسرائيليتين المرائيليتين المرائيليتين المرائيليتين المرائيلية الأثيريا، هما «أرجمون» و هشريك»، وظهر أنهما زارا بعض بلاد شرقى أفريقيا، واتصلا بحكومة مصر أن مجمل العرض الإسرائيلي للحبشة دار حول تزويد الحبشة لإسرائيل باللحوم والأغنام في مقابل استيراد الحبشة متنجات ومصنوعات إسرائيلي (٢٦)، وكانت إسرائيل قد اتجهت في ذلك الوقت لتطوير علاقاتها مع أثيوبيا من مجرد تهجير يهود الحبشة إلى إسرائيل حكما كان الوضع منذ عام ١٩٤٨ (٥٠) - إلى تدعيم علاقاتها التجارية معها، خاصة بعد أن تخطت إسرائيل حاجز الاعتراف الدولي سها، وبعد أن أصبحت عضواً في هيئة الأم المتحدة، ومن ثم أصبح توثيق العلاقات التجارية الإسرائيل بكل قوة منذ عام توثيق العلاقات التجارية الإسرائيل بكل قوة منذ عام مصر الحسار البحري المصري ولتخريب المقاطعة العربية التي كانت تعمل مصر مع الدول العربية لتي كانت تعمل مصر

ووقفت حكومة الوقد على العديد من مظاهر النشاط التجارى المتنامى بين إسرائيل وأقيل وأقيل والتيام على إسرائيل وأثيل وأثيريا، حيث وضح استيراد إسرائيل للبن من أثيويا بدلاً من البرازيل عن طريق جيبوتى والعقبة، كما نشطت إسرائيل في استيراد العدس والفاصوليا والجلود الخام التي تصدر من اثيوبيا إلى إسرائيل عن طريق جيبوتى وليس عن طريق بورسودان، نظراً للتشدد المصرى في محاربة المعلاقات التجارية بين إسرائيل والسودان، وظهر أيضاً أن البضائع كانت ترسل من أثيوبيا إلى إسرائيل مباشرة عن طريق العقبة، أو إيطاليا، ثم يعاد تصديرها إلى إسرائيل مباشرة عن طريق العقبة، أو إيطاليا، ثم يعاد تصديرها إلى إسرائيل (٧٧).

وحاولت حكومة الوفد من جهتها محاربة وإيقاف النمو المتزايد التجارى بين إسرائيل وأثيريبا بتنشيط تجارة مصر مع أثيوبيا حتى لا غتاج الأخيرة إلى إسرائيل، ورأت حكومة الوفد عند دراسة هذه المسألة أن حكومات الأقلية المصرية السابقة قصرت كثيراً في الاتجاه نحو تدعيم العلاقات التجارية مع أثيوبيا، لاسيما أن أثيوبيا لها علاقاتها التاريخية مع مصر من خلال الكنيسة والتمثيل القنصلي والسياسي القديم (٨٧). ولاشك أن الاحصاءات عبرت بشكل صارح عن إغفال وتقصير مصر في التعامل التجارى مع أثيوييا، فقد دلت هذه الإحصاءات على هبوط متزايد في معدلات التجارة بين مصر وأثيوييا، في حين دلت الإحصاءات على أن إسرائيل التي التي تعرف بها أثيوييا حتى ذلك الوقت اعترافاً رسميا مسبقت مصر في تبادلها التجارى مع أثيوييا، بل وتمكنت إسرائيل إلى حد ما حدما جاء على لسان وزير مصر المفوض في أثيوييا، من قطع خط الرجعة بين مصر وأثيوييا في للجال التجارى، في مناخ من الثقة بدا واضحاً على علاقات الرجعة بين مصر والحيية في للجال التجارى، في مناخ من الثقة بدا واضحاً على علاقات المحارية بين مصر والحيشه، تفصح لها أن العلاقات كانت شبه معدومة في فترة ما قبل التجارية ولا تقاملها بأى حال من المحالية التانية، وأن واردات مصر من الحيشة، أكبر بكثير، ولا تقاملها بأى حال من الأحوال صادرات مصر إليها، وظهر أن الحال استمر على هذا النحو حتى عام 1989 والحيشة. وعلى الفور اتحدت حكومة الوفد عدة قرارات لريادة النشاط التجارى وتسميته للحيشة. وعلى الفور اتحدت حكومة الوفد عدة قرارات لريادة النشاط التجارى وتسميته للحيشة . وعلى الفور اتحدت حكومة الوفد عدة قرارات ليادة النشاط التجارى وتسميته المسؤلون للصريون بمندوب الغرفة التجاري الجارة النجارى الإسرائيلي مع أثيوييا، واحتمع مع أثيوييا حتى تمكن مصر من إحباط النشاط التجارى الإسرائيلي مع أثيوييا، واحتمع مصر، وع وضع الخطط لتصدير اللحوم والمواشى إلى مصر والأدوية والمقاقير الطبية إلى مصر والأدوية والمقاقير الطبية إلى المسر، وع وضع الخطط لتصدير اللحوم والمواشى إلى مصر والأدوية والمقاقير الطبية إلى المسرون؟ وضع الخطط لتصدير التحوي المقاقير الطبية إلى المسرون؟

ومن ناحية أخرى اتصلت حكومة الوفد بالجامعة المربية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لضرب العلاقات التجاذ الإجراءات الكفيلة لضرب العلاقات التجارية النتطة بين إسرائيل وأثيوبيا، خاصة أن اللجنة الاقتصادية التي لمجلس الجامعة العربية كانت تتحمل العبء الأكبر في تنبع العلاقات الاقتصادية التي حاولت إسرائيل إنشاءها مع دول العالم، وقد أوصت اللجنة الاقتصادية بضرورة وضع سياسة اقتصادية معلية بعيدة المدى لتنعية العلاقات الاقتصادية العربية الأثيوبية، لإجهاض أي مشروعات اقتصادية بين إسرائيل وأثيوبية،

ولم يقتصر اهتمام حكومة الوفد بإيقاف النشاط التجارى المتزايد لإسرائيل مع دول أفريقيا على أتبوييا فقط، بل ملغ اهتمامها في هذا الميدان أقصاه عندما واجهت حكومة الوفد العلاقات التجارية القائمة بين إسرائيل والسودان.

وكانت للسودان علاقته الخاصة بمصر، حيت التلاحم الجغرافي داخل وادى النيل، ولاعتبار السودان هو المجال الحيري الطبيعي لمصر منذ قرون مضت، والمعروف أن مصر لم تنفرد بإدارة السودان، بل شاركته، وحجم من الدور المصري هناك الوجود البريطاني ونفوذه، وكان خطر استمراد وغو تجارة إسرائيل مع السودان خطراً على أمن مصر ذاتها، وخطراً كلك يهدد بانفصال مصر التام عن السودان، فلم يكن لمسر أى علاقة تجارية أو غيرها مع إسرائيل، بل إن مصر تزعمت المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل، فاتجار السودان مع إسرائيل كان من شأنه تأكيد قيز السودان كإقليم مستقل عن مصر وعن سياستها تجاه إسرائيل، وهو الأمر الدى عملت بريطانيا كثيراً في ذلك الوقت على تحقيقه. يضاف إلى ذلك أن من شأنه ضرب المقاطعة ليصرف على إسرائيل عن طريق بلد عربى وسهولة.

ولوضع السودان الخاص بالنسبة لمسر، رأت حكومة الوفد إعداد حجتها القانونية للاستناد إليها عند مطالبة حاكم عام السودان البريطاني بمنع اتجار السودان مع إسرائيل، وكان أول قرار اتخذته حكومة الوفد في هذا الشأن، أن يتم حجز البضائع المسدرة من السودان إلى إسرائيل ودفع ثمنها للتجار السودانيين، واتصلت حكومة مصر مع وكالة حكومة السودان يعمر لتفيذ ذلك (٣٣).

وجاءت صحوبة تنفيذ قرار مصر السابق لتعنت الجانب البريطاني الذي تهاون في أداء واجبه نحو مصر، ماعتبارها إحدى دولتي الحكم التنائي للسودان، حيث طهر أن حاكم عام السودان البريطاني تعمد إهمال تحويل تجارة السودان إلى مصر بدلاً من إسرائيل. هذا إلى جانب أن إسرائيل كانت تشترى محصولات السودان مأصعاف أثمانها، مماكان له أثره البائل في استمرار كبار تجار السودان بمساعدة الحاكم العام البريطاني في التعامل مع السرائيل السودان بساعدة الحاكم العام البريطاني في التعامل مع

و آمام ذلك لم تجد حكومة الوفد بنا من إغلاق المياه المصرية في وجه السفن التي تحمل تجارة السودان إلى إصرائيل، فتم في أكتبوبر ١٩٥٠ مصادرة تسحنة من الكسب في بورسعيد كانت مصدرة من السودان إلى قبرص ومنها إلى إسرائيل، كما تم ضبط الباحرة تتوفيق التي رفعت العلم السوري مارة في قماة السويس قادمة من بورسودان، وثمين لرجال مجلس الغنائم المصريين أن شحنة هده الباخرة كانت في طريقها من بورسودان إلى حيفًا (١٤٤٥).

وخطورة استمرار التجارة بين السودان وإسرائيل، اتخلت حكرمة الوفد قراراً في ٥ يونيو ١٩٥١ باعتبار البضائع السودانية في حكم البضائع المصرية، وعدم السماح بتصديرها إلى إسرائيل، وذلك إثر اجتماع وزارتي الخارجية والمالية واتصلت حكومة الوفد عقب ذلك بحاكم عام السودان لاستصدار تشريع خاص في هذا الشأن (٣٥). وعند مراوغة حاكم عام السودان في إصدار أى تشريعات لقطم الطريق على تجارة السودان مع إسرائيل، شددت مصر من حصارها البحرى لمع اتصال السودان بإسرائيل تجاريا، وأصرت حكومة الوفد على ضبط الباخرة البريطانية Benvrakre التي وصلت إلى ميناء بورسعيد في ٣١ أكتربر ١٩٥١، فعلى الرغم من أن أوراق الباخرة كانت تدل على أن خط سيرها من بورسودان إلى روتردام، إلا أن حكومة مصر أصرت على بقاء السفينة حتى يأتى أصحابها بما يفيد أنها متجهة بالفعل إلى روتردام، وذلك عن طريق القنصل المصرى هناك، ولم يستجب المسئولون عن السفينة، والحق أن مصر شكت بشدة في أوراق هذه السفينة ووجهة سفرها، حاصة أن شحنتها كانت مرسلة عن طريق منك باركليز المعروف منها التعامل التجارى مع إسرائيل من فرعه في بورسودان، ولما قامت حكومة الوفد بتحرياتها تأكدت من أن الوجهة الحقيقية للباخرة البريطانية كانت إلى حيفاناً (٢٠).

ومن زاوية أخرى نشطت حكومة الوفد في الاتصال بمثليها في الخارج للوقوف على معلومات عن الشركات التي تساهم بسفنها في النقل التجارى بين السودان وإسرائيل، وجاهات تقارير مفوضي مصر تحلر حكومة الوفد من السماح بحرور بعض البواخر التي يشتبه في استير ادها المحصولات من السودان لصالح إسرائيل، وعلى سبيل المثال كانت شركة Textilimport - إحدى المؤسسات التابعة للحكومة الرومانية - قد طلبت التصديق على إقرار صادر منها باستيراد ١٤٠ طنا من الفول السوداني لاستعمالها الخاص، وليس لإعادة تصديرها من رومانيا لأي جهة أخرى، وعلى الرغم من سلامة الأوراق إلا أن المفول السوداني لا يدخل ضمن الأعراض التجارية للمؤسسة باللذات من البهود، إلى أن الفول السوداني لا يدخل ضمن الأعراض التجارية للمؤسسة باللذات وطالبة التصديق، حيث كان عملها المروف عنها لا يعناى استيراد المنسوجات، وعلى ذلك المؤست حكومة الوفد منع هذه الشركات ومثيلاتها التصديق اللازم باستيراد محصولات السودان، التأكدها من أن للحصر لات يعاد تصديرها من رومانيا إلى إسرائيل (٢٧٧).

وأمام الضغط المصرى المتزايد على حكومة السودان لذيم تجارتها مع إسرائيل ، ردحاكم عام السودان وألقى بتبعات هذه التجارة على مصر ، وبأن إنجلترا لا تملك الاتجار مع إسرائيل إلا فى بلادها هى أو فى البلاد التى تقع تحت سيطرتها، أما السودان فعصر شريكة فى حكمه، وأن مصر هى الوحيدة التى تملك حق البت فى هذا الموضوع . وعلل حاكم عام السودان تجارة الأخيرة مع إسرائيل بالرغبة فى تحقيق الوفاهية لأبناء السودان ، خاصة أن الشركات الوطنية في السودان هي التي تقوم بهذه التجارة مع إسرائيل. كما أشار الحكم السام إلى أن حكومة السودان على استعداد لتفضيل مصر على إسرائيل في المجال المحام إلى أن حكومة الوفد يجبررات حاكم عام السودان، وأكنت له أن تجارة السودان مع إسرائيل على أي شكل هي مسألة خروج على الاتفاقيات، وعمل غير قانوني قبل، أي شيء آخر (٢٨).

وعلى صعيد آخر لجأت حكومة الوفد إلى خيرها الاقتصادي في الخرطوم، وأصدرت إليه تعليمات خاصة بحصر البضائع السودانية التي تحتاج إليها مصر، كما أطلقت يده في التمامل التجارى باسم مصر مع الشركات الوطنية في السودان لتحويل للحصو لات السودانية إلى مصر بدلاً من إسرائيل ⁽⁴⁷⁴⁾.

وتماونت حكومة الوفد مع الجامعة العربية في الاحتجاج لذى السفير البريطاني في القاهرة ، ووضحت أن أبناء السودان أنفسهم أرسلوا إلى الجامعة العربية يشكون قيام بعض التجار في السودان بالتعامل مع إسرائيل ، وطالت مصر والجامعة في هذا الاحتجاج يمنع هذه التجارة ، استناداً لاستعرار حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ، وأن قيام السودان بهذا العمل يعد عملاً عدائيا بالنسبة لمصر والبلاد العربية ، وأن مصر هي صاحبة الحق في طلبها العمل يعد عملاً عدائيا بالنسبة لمصر والبلاد العربية ، وأن مصر هي صاحبة الحق في طلبها طبقاً للمادة ١١ فقرة ١٥ من معاهدة ١٩٣٦ (١٤٠) . والحق أن الحاممة العربية قد ضربت مشلاً قويا في احتجاجها على تجارة السودان مع إسرائيل ، حيث ذكرت أن السكرتير السودان ليس له الحق في القيام بإعلان الحرب على المحور إلا بالرجوع أولاً إلى مصر، وأن مصر في ذلك الوقت قد أثرت الحياد وتجنب البلاد ويلات الحرب ، ومن ثم لم يعسدر قرار من حكومة السودان بإعلان الحرب على للحور ، تنفيذاً لسياسة مصر وموقفها في هذا الصدد ، وأنه قياساً على ذلك فلابد من الرجوع إلى مصر في كل ما يختص بالتعامل الصدد ، وأنه قياساً على ذلك فلابد من الرجوع إلى مصر في كل ما يختص بالتعامل الحربية في احتجاجها أن السودان فد تبرعت بالمال والجنود ، وأن ذلك لم ينقطم طيلة حرب فلسطين (١٤).

وبالتنسيق مع حكومة الوفد والجامعة العربية، قررت اللجنة السياسية للجامعة شراه الفائض من السلع السودانية مهما كان ححمه أو سعره، لمنع التجارة مع إسرائيل^(١٤)، وأبلغت الجامعة حكومة السودان بذلك حتى تغلق الباب على دعوة الحاكم العام الذي ذكر من قبل أنه لا يستطيع منع الرفاهية عن السودانيين^(٢٣).

والواضح أن حكومة الوفد بدءاً من يناير ١٩٥١ قامت بوضع خطة محكمة للوقوف

على أبعاد التعامل التجارى القائم بين السودان وإسرائيل، واشترك في تنفيذ هذه الخطة كل من المخابرات العسكرية المصرية وإدارة الرقابة بوزارة الداخلية والجدمارك المصرية والمراقبة العامة للتصدير بوزارة المالية، وكذا عثلو مصر في سفاراتها ومفوصياتها في أوروبا، خاصة في قبرص وإيطاليا ولندن (٤٤).

ووضح لحكومة الوفد أن التسجارة بين السودان وإسرائيل كانت تتم بين ميماهي بورسودان وحيفا، وكان الاتفاق يتم في الغالب بين طرفي هذه التجارة على أن الأسعار المهاتية تسليم حيفا، كما وضح أن لندن مثلت المحور الأساسي لهذه التجارة، حيث إن ننك باركليز هو المنظم والضامن لمعظم الصفقات التجارية بين السودان وإسرائيل (69).

وظهر بوضوح أن بنك باركليز في لندن استغل نفوذ الحاكم العام البريطاني في السودان وإهماله طلب مصر بمنع التجارة السودانية ـ الإسرائيلية ، وقام البلك بتوحيه معظم المحصولات الأثيريية والسودانية إلى إسرائيل ، وكان البنك يستغل فرعه في أسمرة لإتمام معظم الصفقات . وأمام الضغط المصرى في مراقبة هذه التجارة استخدم بنك باركليز الاتصالات الشفرية عند الاتصال بعملائه في السودان وإسرائيل ، فقد أرسل هذا البنك في أبيل 190 إلى فرعه بأسمرة كي يرسل الأخير رسالة إلى الحرطوم لإتمام صفقة لتوريد ، ع ألف طن بذرة قطن سوداني إلى إسرائيل بسعر ٣٩ ألف جنيه مصرى تسليم صخرن بورسودان، وأصدر البنك أوامره بعدم الإشارة إلى حينفا في رسالته إلى المراقب (٤١) الخوطوم (٤١) الخوطوم (٤١) الموطوم (٤١)

ولم يكن بنك باركليز في لندن الوحيد المتهم بإتمام الصفقات التجارية بين السودان وأسرائيل، فقد ساهم في ذلك أيضاً بنك «هابروس» وأتم العديد من الصفقات بين إسرائيل والسودان (٤٤٧). وكان لهذا البنك الأخير مع بنك «باركليز» تعامل نشط مع البنك المثماني في فلسطين، للعم وضمان وغو النشاط التجاري بين السودان وإسرائيل (٤٨)

ولابد من الإشارة إلى أن موانئ السودان لم تكن هى الوحيدة منفذ التجارة السودان إلى مع إسرائيل، فقد كانت أتيوبيا محطة مهمه وراتجة لتصدير محصولات السودان إلى اسرائيل، فقد صبطت للمخابرات المصرية برقية سرية من تل أبيب إلى عدن بخصوص عقد صفقات لتصدير الذرة السودانية، وأوضحت هذه البرقية أن الدفع سيتم بالإسترليني للتجار الأثيوبين تسليم حيفا عن طريق قناة السويس. كما وضحت ذات البرقية أن الاتصال مع تجار أتيوبيا للتوريد يجب أن يكون قبلها به ١ يوماً، كي يحاول هولاء الحصول على رخصة التصدير (٤٩).

كما أشارت بعض البرقيات إلى دور يهود اليمن كوكلاء من كبار تجار السودان في تصدير محصولات السودان إلى إسرائيل، حيث أشارت هذه البرقيات إلى شروط يستوصحها التجار لمقد صفقات اللرة السودانية وأن أهم شروطهم كانت صرورة الدفع في عدن نفسها(٥٠).

ولاشك أن إسرائيل كانت في أشد الحاجة لمحصولات السودان: القطن وبذرة القطن والذرة والأرز وقش الأرز وكسب السمسم والصمغ العربي والمولاس(٥١).

والعرب أن تجار السودان كانوا يواجهون نقص بعض الفلال المطلوب تصديرها لإسرائيل بتصدير ها لإسرائيل بتصدير ها لإسرائيل بتصدير المنصدير المنصدير المنصدي المنصدي المنصدين المنصدين المنصدين المنصدي . فقد مصر لسد الحاجة التصديرية الملحة إلى إسرائيل خاصة الأرو وقش الأرر المصرى . فقد صدرت رسالة من اخبايون فرانكوا المستورد في تل أبيب إلى «ابروس» أحد الوكلاء الشجاريين في الخرطوم الإحضار عينات من قش الأرز الخاص بصناعة المكانس من محصول مصر ، وكان التمن مالدولار تسليم حيفا والتسليم فور (٢٥١٨).

وعدا المحصولات الزراعية كان السودان يصدر إلى إسرائيل الثروة الحيوانية التى تحتاجها إسرائيل بأنواعها، سواء للنبع أو للتربية والانتفاع، وكتيراً ماتم تصدير الحيوانات المطلومة بالطائرات من السودان إلى تل أبيت مباشرة. وكانت معطم صفقات تصدير الحيوانات تتم تحت إشراف وضمان بنك باركليز الذي كنان يتعامل مع كبرى المزارع بالحرطوم، حيث أوقف هذا البنك إنتاج هده المزارع حكراً لخدمة التصدير إلى إسرائيل (الم).

ولاشك أن النفوذ البريطاني في السودان قد يسر كتيراً تصدير للحصور لات والجيوانات من السودان إلى إسرائيل، ضارباً بالحصار المصرى والمقاطعة العربية عرض الحائظ، حتى يمكن القول باطمئنان إن إنجلترا لم تساهم في إثراء وغو التجارة السودانية مع إسرائيل خلال تلك الفترة فحسب بل أمنت أيضاً قيام نوع من التكامل الرراعي بين السودان وإسرائيل، وقد أقلق دلك بشدة حكومة الوفد في مصر، خاصة بعد أن أكدت البرقيات السرية المتداولة بين لندن وحكومة السودان أن السودان اعتاد توريد طائرات إلى إسرائيل «للتمفير» أي لمقاومة الأقات الزراعية هناك، كما ظهر من النص الإنجليزي للبرقية أن الطائرات السودانية استخدمت في مجال الزراعة بترسع في إسرائيل (٤٥).

ويلاحظ أن الوسطاء والوكلاء المتعاملين في التجارة السودانية. الإسرائيلية حمل معظمهم الجنسية اليونانية، وكان أشهر هؤلاء «حاليمكس»، «سركيس أرمر مليان»، «أورميكا» «ابروسي»، وجاليرمان جالفيد»، «كونتميخا لوس»، «ماركوليدس» (٥٠٠)، وفي ذات الوقت آكد لحكومة الوقد من مصادرها أن التجار اليهود في الخرطوم هم الميطرون الحقيقيون على تجارة السودان مع إسرائيل والموجهون لها، فكانت أغلب المسقات تتم عن طريقهم، إما لصالحهم مباشرة وإما لصالح التجار اليونانيين نظير عمولة طائلة، أو لصالح الوطنيين السودانيين بدات العمولة، وكان بيت «إخوان جاعوه» هو أشهر الييوت التجارة اليهودية في السودان التي تعاملت وسيطرت على التجارة السودانية مع إسرائيل، وكان هذا البيت اليهودي هو همزة الوصل الأساسية بين الخرطوم وتل أسيراتا،

والباحث في أوراق حكومة الوفد التي اهتمت بعلاقات السودان التجارية مع إسرائيل يلاحظ أن شركات وسفناً معينة نقلت النصيب الأكسر من المحصولات السودانية إلى إسرائيل، فقد ساهمت سفن لشركات أجنيية مختلفة يونانية وقبرصية وينمية في هلا للجال، واشتهرت السفينة Kotka التي عملت مباشرة بين بورسودان وحيفا بانتظام بنقل محصولات السودان إلى الموانئ الإسرائيلية، وكذا السفينة Emuly Marsk والسفينة والسائح، وأيضاً السفينة وفيلادلفيا، وقمرجاديسيو، اللتان حملتا بضائع السودان عبر المياه المصرية إلى الموانئ الأوروبية ومنها إلى تل أيب، فيما عرف بعملية إعادة التصدير (١٥٠).

كما ظهر أن أشهر الشركات التى قامت بنساط تجارى واضح بين السودان وإمرائيل هما شركتا اهمميشير، واسيجال كمبانى، وكانتا شركتين إنجائيزيتين لهما علاقاتهما الوطيدة مع حاكم عام السودان، ومن ثم حصلت هاتان الشركتان على تسهيلات لا حدود لها للربح من جراء نقل للحصولات السودانية إلى إسرائيل (٥٥٨).

ولابد من التدليل على أن الرأى العام المصرى - وليس الحكومة المصرية فقط - هو الآخر قد ساوره القاتى من جراه التجارة بين السودان وإسرائيل . فقد سأل الشيخ عبدالرازق وهبة القاضى داخل البرلمان المصرى عن المدى الذى وصلت إليه هذه التبجارة ، وعن إجراءات حكومة الوفد حيالها . وقد استعرض النحاس مخاطباته للحاكم العام بالسودان بشكل مباشر لمنع هذه التجارة ، استاداً إلى الحق المصرى فى السودان ، وأن حكومة الوفد اعتبرت منذ ٥ يونيو ١٩٥٠ البضائع السودانية فى حكم البضائع المصرية ، وأنها طبقت قرارات مجلس الغنائم وضبط السفن بلماً من ١١ يونيو ١٩٥٠ على البضائع السودانية قرارات مجلس الغنائم وضبط السفن بلماً من ١١ يونيو ١٩٥٠ على البضائع السودانية التي تتجه إلى إسرائيل . كما وضع النحاس أن حكومته أوفدت مدير عام الجمارك

المصرى إلى السودان خلال يونية ويوليو عام ١٩٥٠ ، لحث للختصين هناك على التعاون لمنع هذ التجارة (٩٥). كما صرح النحاس الأعضاء البرلال بأن حكومته لن تسمع باستمرار التجارة السودانية . الإسرائيلية ، لأن مصر قانوناً مازالت في حرب مع إسرائيل ، وأن مصر حريصة على رفاهية شعب جنوب الوادى، وأن حكومته قررت شراء فائض المحاصيل السودانية لتجنيب السودانيين الحسارة ولمنع التعامل مع بلد غير مرغوب فيه (٦٠).

وكانت حكومة الوفد قد رأت في دراستها للعلاقة التجارية بين السودان وإسرائيل، أنه على الرغم من تمسكها بأن حالة الحرب بين مصر وإسرائيل مازالت قائمة، فإن مستشاريها القانونيين أكدوا أن تجارة إسرائيل والسودان خارجة قانوناً عن نطاق المرسوم المصري الصادر في ٦ فبراير عام ١٩٥٠ الذي منع أي سلع مصرية تنتقل إلى إسرائيل بأي صورة من الصور، وأنه لا يمكن تنفيذ هذا القانون شرعاً في شأن السودان إلا بالنفاهم مع حكومة السودان، خاصة أن قانون الحظر المشار إليه لا يمكن تنفيذه أصلاً على من أقام خارج مصر. وعلى الرغم من تأكيد حكومة الوفد في مطالبتها للحاكم العام في السودان كي يمنع تجارة الأخيرة مع إسرائيل بحكم أن السودان خاضع لمصر وسيادتها، لكن لم يمنع هذا من أن السودان كان بالفعل متميزاً اصطلاحيا وجغرافيا وإداريا عن مصر، هذا فضلاً عن القوانين المصرية والتشريع المصرى، عموماً لم يكن يسرى في السودان مع الاعتراف بأن إدارة السودان كانت مشتركة فمصرية ـ بريطانية »، بل في الواقع مريطانية أكتر منها مصرية ، وكل ذلك جعل من العسير التسليم حتى من الناحية القانونية البحتة بإمكان منع السودان وسكانه من الإتجار مع إسرائيل، بناء على تشريعات وعوامل أو تعليمات انفر دت حكومة وحدها بإصدارها دون تفاهم بشأنها مع حكومة السودان. وعلى ذلك رأت حكومة الوفد أن الحل الوحيد لمنع تجارة حكومة السودان مع إسرائيل لامد أن يأتي بالتفاهم مع حكومة المسودان، وإلى أن يؤتى هذا التفاهم أثره قررت حكومة الوفد التشديد والاستمرار في ضبط وحجز البضائع السودانية المصدرة إلى إسرائيل مع دفع ثمنها للتجار السودانيين، لمنع إسرائيل من الانتفاع بحاصلات السودان في مجهودها

و لا بد من التقرير بأن مسألة تجارة السودان مع إسرائيل كانت أكبر من أن ينظر إليها على أنها مسألة قانونية بمحتة ، ولذلك لم يقتنع مسئولو حكومة الوفد بالرأى القانونى القاطع في ذلك أو التعامل على أساسه ، فقد كانت المسألة بالفة الخطورة ، لأن أكثر ما كان يصدر من مصر إلى السودان بدون رسوم أو برسوم مخفضة، وكان الجزء المصدر يقتطع من استهلاك الشعب الصرى، وعلى حساب احتياجاته ورفاهيته، وذلك للعلاقة القائمة حينها بين البلدين، وعلى حساب احتياجاته ورفاهيته، وذلك للعلاقة القائمة حينها بين البلدين، وعلى ذلك رأى مسئولو حكومة الوفد أنه لا يصبح مطلقاً أن يحرم المصرى في بلده من منتجاته لتلهب إلى السودان في طريقها إلى إسرائيل، وهنا قررت الحكومة التوفيق بين الناحية القانونية الني لم تبح إلا التفاهم مع حكومة السودان وبين المصالح المصرية العليا وأمنها القومى، فلجأت إلى التفاهم مع حكومة السودان، وفي نفس الوقت قررت حجز جميع السفن التي تحمل حاصلات ومنتجات سودانية مصدرة إلى إسرائيل ودفع ثمنها لأصحابها (١٣)

وبينما نشطت حكومة الوفد بكل الطرق في مراقبة ومنع تجاره السودان مع إسرائيل، نشرت بعض الصحف الأجنبية في ٢٥ فبراير ١٩٥١ تصريحاً لمسئول إسرائيلي جاء فيه أنه من المتوقع زيادة حركة التجارة بين إسرائيل والسودان خلال عام ١٩٥١ زيادة ملحوظة، وأن السودان صدر إلى إسرائيل عام ١٩٥٠ ما قيمته ٩٥ ألف جيه (٦٣٠). والواضح أن إسرائيل هدفت بهذا التصريح بيان فشل الإجراءات المصرية لمنع التجارة الإسرائيلية . السودانية، وتوضيح البون الشاسع بين سياسة البلدين مصر والسودان في نظرة كليهما إلى إسرائيل. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أكد السودان نفسه على لسان وكيل وزارة التجارة السوداني أن الغرقة التجارية السودانية طلبت زيادة التجارة مع إسرائيل، بحجة الزيادة الكبيرة في البضائع السودانية الموجودة في البلاد (١٤٤٤).

وأمام هذا التحدى الإسرائيلي والاستمرار السوداني في التجارة مع إسرائيل، شددت حكومة الوفد من إجراءاتها لفسرب تلك التجارة بعد أن أصبح طريقها الرسمي والمعتاد عبر رأس الرجاء الصالع بعيداً عن أعين السلطات المصرية، وقامت حكومة الوفد بوضع السفن والتجار السودانيين الذين يتعاملون مع إسرائيل في القائمة السوداء بدءاً من أخسطس ١٩٥١ وحتى لا يمنع هؤلاء أي تسهيلات من أي نوع في أي وقت، ولذا أصبح أمراً معتاداً عرض الحالات المشتبه فيها على جنة التبادل التجاري بين مصر والسودان لتأكيد الاشتباء من علمه (١٩٥٠).

كما قامت حكومة الوفد بحصر البيوت التجارية السودانية المتماملة مع إسرائيل، عن طريق خبيرها الاقتصادى بالسودان. وكان من نتيجة ذلك الإجراء أن وضعت حكومة الوفد التاجر السوداني الكبير فسيد البربرى، في القائمة السوداء، حيث ثبت أن هذا التاجر قام بيع ١٩٠٠ طن بذرة قطن سوداني إلى إسرائيل حملتها الباخرة Kotka التي

غادرت بورسودان في ۲۰ فبراير ۱۹۵۱ إلى حيفا، كما ثبت أن هذه الباخرة استأجرها «إخوان جاعوه» التجار اليهود بالخرطوم لنقل مشترياتهم من محاصيل السودان إلى إسرائيل وعلى ذلك تقرر منع هذا التاجر من الاتجار في المواد المصرح بشحنها من مصر إلى السودان(٢٦٦)، كما تم إدراج اسم الباخرة Kotka في القائمة السوداء، ومنع الشركات المصرية من التحديدة للذات المصرية من التحامل معها، كما اتصلت حكومة الوفد باللول أعضاء الجامعة العربية لذات الغرض (٢٧).

كما تم إدراج اسم الباخرة Rılhelm Torkildsem في القائمة السوداه، حيث تأكدت حكما تم إدراج اسم الباخرة متجهة إلى جيبوتى، وأنها بدأت رحلتها من السويد بتاريخ رحمة الوقد من أنها كانت متجهة إلى جيبوتى، وأنها بدأت رحلتها من السويد بتاريخ مناه المورسودان، الذي وصلته في ١٩٥١/٩/١ ، وأنها شحنت من هناك ٣٣٣٥٥ جوال بلزة قطن برسم حيفا عبر رأس الرجاء الصالح، ووصلت حيفا بالفعل في ١٩٥١/١١/١ به إلى استوكهولم، ولما كانت البضائم التى أفرغت في حيفا في حكم البضائع المصرية المحظور إرسالها إلى إسرائيل خاصة أن الكسب من المهربات الحرية، كان قرار حكومة الوقد بإدراج هذه الباخرة في القائمة السوداء، ومنع الشحن والتموين عنها في المواني المصرية المصرية (١٨٥).

ثانياً؛ الحكومة الوفدية وتطوير الإدارة المدرية في غزة:

لاشك أن استمرار إسرائيل في طرد عرب فلسطين لتهويد الأراضي العربية قد زاد من صعوبة إدارة مصر لمنطقة غزة (⁽⁶⁾)، وكان على حكومة الوفد أن تتعامل مع ٢٠٠ ألف لاجع (⁽⁶⁰⁾ داخل غزة، صدا أهلها، وكان صددهم ١٠٠ ألف تقريباً، وكانت الكريكرز (⁽⁶⁰⁰⁾ إصدى هيشات الإغاثة هي المنوطة بالاتفاق مع الحكومة للصرية على توزيع الإعانات ورعاية اللاجئين في منطقة غزة (191).

وكان تدهور الوضع الاقتصادي للاجئين وصعوبة تموين الأهالي في غزة أكبر المشكلات التي واجهت حكومة الوفد (۷۰)، خاصة أن «الكويكرز» قررت أن ميزانيتها الحاصة بتموين اللاجئين تنتهى في أول أغسطس ١٩٥٠، إلى جانب أن هذه الهيئة تجاهلت تماماً أهالي غزة الأصليين، وقررت أن تعريب اللاجئ لا ينطبق عليهم، وبالتالي قررت أنها كهئة لاجئير غير مختصة بتموين هؤلاء الأهالي (۷۱).

وكان لابد لأهالي غزة أن يدفعوا نقداً للحصول على احتياجاتهم الأساسية، على الرغم من أن ٩٠٪ من سكان غزة الأصليين قد فقلوا أراضيهم الزراعية(*) التي أصبحت تحت سيطرة إسرائيل، إلى جانب أن كثيراً منهم باع أراضيه تحت الاحتلال إلى بعض المفاصرين والسماسوة العرب بأنمان بخسة جلا حتى يمكنهم إيجاد المال اللازم لإعانة أسرهم(٧٢).

ومن رسائل الحاكم الإدارى العام لنطقة غزة إلى مصطفى نصرت وزير الحربية والبحرية في ١٤ مايو ١٩٥٠ نستشف مدى البؤس والشقاء الذي وصلت إليه أحوال اللجين في غزة والمنطقة عموماً، لاسيما أن هيئة الإغاثة لم تمد اللاجئين هناك إلا بما يعنمهم فقط من الموت، وظهر أنه لا علاقة لهذه الهيئة بالملبس والمسكن وأوجه الحياة الإخرى(٧٢).

ووضح أن صحوية الحياة في خزة بدأت تدفع أهلها واللاجئين للشورة على الإدارة المصرية، وقد حاول الحاكم العام المصري هناك لفت نظر حكومته إلى ذلك عندما ذكر أنه يخشى نفاد صبر اللاجئين، وأن يختلط الأمر على الحكومة بين قتال اليهود أو قتال من حضرت الإدارة المصرية لإنقاذهم (٧٤). كما وصف الحاكم العام لحكومته ما وصلت إليه الحياة الاجتماعية من السوء في غزة نتيجة البطالة التي زادت من فساد الأخلاق والمبادئ المهاداة، وأيضاً أنتشار توزيع المشورات الشيوعية وغيرها. ويدلل الحاكم العام على السخط ضد الإدارة المصرية إلى الحد الذي حدا بأحد خطباء الجمعة في غزة إلى الحد الما على السخط الحكم المصري، الأمر الذي لم يجدمه الحاكم العام من أن يشير على حكومته بأحد أمرين: إما اتباع أسلوب مثل أسلوب الجيران (٥) وترك المنطقة، وإما محاولة وضع حد لتردى الأوضاع في غزة وبعمورة حادة (٥٧). هذا في الوقت الذي طلب فيه البكباشي محمود على حسن قائد مكتب مخابرات فلسطين من حكومة الوفد الممل على زيادة المعونة المادي لا المادي قرة واللاجئين فيها إذا كانت مصر تفضل استمرارها في المنطقة (٢٧).

وإذا كانت حكومة الوفد قد بدأت بالفعل بعد التقارير السابقة التي وضحت الحالة السينة لمنظمة غزة دراسة الأحوال في غزة لوضع أساليب جديدة للإدارة هناك تحسن بها الأوضاع، فقد كان لأهالي المنطقة رأيهم في كيفية تحسين هذه الأوصاع، خاصة بعد أن قام الملك عبدالله حاكم شرقى الأردن بضم الضفة الفلسطينية للأردن، ورفع الملسطينيون في غزة مطالبهم إلى حكومة الوفد بضم منطقة غزة إلى مصر، وطلب زصماء غزة السفر إلى مصر لتكرار طلبهم في هذا الشأن(⁶⁾.

ومن جانبها حاولت الهيئة العربية العليا منذ مارس ١٩٥٠ وضع الحلول المناسبة لشكلة اللاجئين داخل منطقة غزة، وتقدمت الهيئة بمذكرة إلى حكومة الوفد في مارس ١٩٥٠

وضحت فيها رؤيتها، وكانت هذه الرؤية تعتمد على إيجاد حل عسكري لهذه الشكلة، بأن تقوم الحكومة المصرية بتسليح وتدريب اللاجئين الفلسطينيين في منطقة غزة إلى جانب اللاجثين الآخرين داخل القطر المصرى، حتى يكون هؤلاء نواة لقيادة فلسطينية عسكرية. ثم عادت الهيئة العربية العليا في ٢٨ ديسمبر ١٩٥٠ وقدمت إلى حكومة الوفد مذكرة أخرى وضحت فيها المطامع اليهودية في مصر ولاسيما منطقة سيناء، وأشارت إلى إمكان الاستفادة من اللاجئين الفلسطينيين بتحويلهم إلى مجاهدين للمشاركة في دفع كل اعتداء مرتقب من اليهود على سيناء وعادت الهيئة العربية العليا في أكتوبر ١٩٥١ بتأكيد ما جاء بمذكراتها السابقة إلى حكومة الوفد من رغبتها في تسليح اللاجئين والعرب في غزة ومصر لإمكان حراسة حدود مصر الشرقية والدفاع عن شبه جزيرة سيناء(٧٧). وكان من البديهي أن تؤجل حكومة الوفد البت، ثم ترقض تسليح فلسطينيي غزة واللاجئين. فالحكومة المصرية عانت كثيراً من ممخط الفلسطينيين في هذه المنطقة، وكثيراً ما تدخلت بقواتها لمنع اعتداء الأهالي واللاجئين على إدارتها هناك، فكيف تضمن مصر الأحوال في هذه الظروف بأن تصع السلاح في أيديهم دون خطة واضحة ومنظمة؟ إلى جانب أن وضع السلاح في أيدي أهالي غزة واللاجئين الآخرين كان سيريد الأمر سوءاً على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية في ظل وجود لجنة الهدنة التي تراقب على هذه الحدود، يضاف إلى ذلك أن تسليح الفلسطينيين في غزة واللاجئين داخل مصر كان أمراً لا يستقيم بأي حال من الأحوال مع توفير الأمن الداخلي للمجتمع المصرى عموماً، فكيف كانت حكومة الوفد ستضمن بعد تسليحها لـ٣٠٠ ألف فلسطيني ألا يرتد الرصاص إلى صدرها خاصة مع منعة إسرائيل القوية في ذلك الوقت؟ وكيف كانت تضمن أن تسليحها للأهالي في غزة واللاجئين لن يعوق عمل هيئات الإغاثة تماماً؟

واعتمد الحل الذي رآته حكومة الوفد للأوضاع في غزة على إحكام سيطرتها هي المقام الأولى على المنطقة عموماً، لاسيما أن التقارير السرية أوضحت لها أن جماعة «الكويكرز» التي تقوم بتموين اللاجئين حتى بدت الإدارة المنية على اللاجئين حتى بدت الإدارة المصرية هناك عاجزة تماماً في إشرافها الكامل على اللاجئين وعلم السيطرة عليهم، خاصة أن جماعة هيئة الكويكرز^(ه) كانت لها دعايات ومنشورات بين اللاجئين ترضيهم في الرحيل إلى المنطقة الأردنية، وكان يساعد على ذلك دعاية الإذاعة اللاسلكية الأردنية التي حضت على ذلك خاصة بعد ضم الأردن للضفة الغربية الفلسطينة (X^).

ولذلك دخلت حكومة الوفد في أواخر مايو ١٩٥٠ في مباحثات مع هيئة الإغاثة

وقدمت مقترحاتها لضمان حسن الإدارة والسيطرة على غزة، فاقترحت من جانبها تعديل الاتفاق بين الهيئة والحكومة المصرية على أساس أن لمصر وحدها الحق في تحديد عدد وأسماء الملاجئين داخل غزة، وأنه لا يحق لهيئة الإغاثة قطع التموين عن أى لاجع، وأن المصر وحدها حق التحقيق في شكايات الملاجئين، وأنه لا يحق لهيئة الإغاثة الاتعسال باللاجئين إلا عن طويق أفراد الإدارة المصرية، وألا يتم إيرام عقود إيجار أو ما شابه ذلك بين الهيئة واللاجئين، وكذا عدم استعمال الهيئة لأى أراض أو إقامة منشآت عليها إلا بحوافقة الإدارة المصرية في غزة. وفي المقابل قدمت هيئة الإغاثة مشروعاً تتعديل الاتفاق مع مصر يضمن لها عيزات وحصانات وإعفاءات لرجالها كتلك الممتوحة لرجال السلك الملبطات بين حكومة الوفد وهية الإغاثة في نوفمبر ١٩٥٠ حتى تم عقد اتماق يوفر للهيئة المباطئات بين حكومة الوفد وهية الإغاثة في نوفمبر ١٩٥٠ حتى تم عقد اتماق يوفر للهيئة

وأمام تشدد حكومة الوفد مع هيئة إغاثة اللاجئين عرضت الأخيرة على مصر إمكانية الاستفادة لتحسين الأوضاع في منطقة غزة بالموافقة على مشروع فتروصانة أو النقطة الرابعة، وكان لدى هيئة الإغاثة أمل كبير في قبول حكومة الوفد لهذا المشروع، خاصة أن الميزانية المصرية كانت تتحمل ما يقرب من ٣ ملايين جنيه سويا لإدارة غزة، خلافاً لما كانت تتفقه الحكومة المصرية من خلال وزارة الحربية للدفاع عن المنطقة، ولم تظهر الوثائق المتاحة موافقة حكومة الوفد على هذا المسروع، خاصة بعد أن أكدت الدراسات أنه لا يمكن إقامة أي مشروعات في غزة ذات جلوى لإعاشة اللاجئين فيها حيتلا، إلى جانب أن موافقة مصر على مشروع النقطة الرابعة كان يتطلب إسهام مصر بمساعدات إضافية تصل في إجمالها إلى ١٩٠٩، ولار(٨٠).

ويلاحظ أنه في ذات الوقت جاهدت حكومة الوفد لنقل المهمات اللازمة لإغاثة اللاجئين داخل غزة وخارجها من مأكل وملبس بطائرات السلاح الجوى المسرى، ولم يقتصر الأمر على النقل إلى لاجئى فلسطين في منطقة غزة بل امتد أيضاً إلى لاجئى فلسطين في منطقة غزة بل امتد أيضاً إلى لاجئى فلسطين في عمان وبيروت. إلا أن عبء النقل وما احتاجه من كنافة لرحلات الطيران من ناحية وتعنت الغرب في مد مصر بالطائرات من ناحية أخرى أظهر بوضوح أن الاستمرار في نقل مهمات الإغاثة إلى كل لاجئى فلسطين أمر محال، ولذلك قررت حكومة الوفد بدءً من شهر مايو ، ١٩٥٥ قصر النقل إلى لاجئى غزة قط (٨١).

وعلى جانب آخر وافقت حكومة الوفد على طلب هيئة الإغاثة بنقل بعض الأصناف

من الأغذية والملابس بما قيمته ٤٤٧٩٤٨ وولاراً وشعنها إلى غزة بتكاليف تسعن قدرها ٣٣٥٣٦ دولاراً تحملتها الحكومة المصرية. واشترطت حكومة الوفد حينها أن يستفيد من هذه الأصناف أهالي غزة الأصليون المحرومون من معونة الإغاثة، وتم في سبتمبر ١٩٥٠ فتح اعتماد مالي مصرى قيمته ١٠٠ ألف جنيه لتغطية النفقات المطلوبة (٨٢)

وعلى الرغم من جهود حكومة الوفد لمالجة الأوضاع التردية لنطقة عزة إلا أن الأمور ظلت سيئة إلى حد كبير ، وكان يساعد على ذلك الاضطراب والخلافات التي وقعت بين المرب في غزة من جراء دعايات الملك عبدالله الذي وعد الكتيرين من أعواته فيها بلنناصب في ممكته الجديدة لوتم له ضم غزة . وأشارت بعض مصادر ذلك الوقت إلى أن دعايات الملك عبدالله كانت تنقل إلى غزة عبر جماعة الكويكرز الأمريكية (٨٣) . ولاشك أن الملك عبدالله معد أن استكمل ضم الضمة الغربية الفلسطينية حاول التوصل مع الهيئة المربية العليا إلى الموافقة على ضم غزة أيضاً ، حيث أشارت أوراق الهيئة العربية العليا التي استطاع معض الباحثين العثور عليها إلى أن جمال الحسيني وزير خارجية عموم فلسطين نقل إلى أمين الحسيني رئيس الهيئة عرضاً من الملك عبدالله لقبول منصب نائب فلسطين القدم العربي من فلسطين بما في ذلك منطقة غزة ، إلا أن طلب الملك الأردني قوبل بالرفض (٨٤)

وساعد على استمرار الأحوال المتردية في منطقة غزة تفشى المبادئ الشيوعية لبعض لاجئى فلسطين هناك، حيث لم تتوقف أخطار هذه المبادئ على غزة دون سواها، بل امتد أمرها إلى داخل القطر المصرى نفسه، فقد أشارت تقارير الأس المصرى إلى قيام قمروان كامل البرق، الفلسطيني الأصل وأحد أعضاء عصبة التحرر الوطني بتأليف جماعة إرهابية في مصر لنشر الإرهاب واغتيال بعض التنحصيات السياسية المصرية، وأفادت التقارير بأن مصطفى النحاس رئيس الوفد الحاكم جاء على رأس قائمة الاغتيالات لهذه الجماعة(ش).

ومند أغسطس ۱۹۵۰ بدأت حكومة الوفد اتخاذ إجراءاتها الفعالة لتطوير الإدارة المعربية لمنطقة غزة الفلسطينية، وبطريقة أكتر جدية لإيجاد التسهيلات اللازمة الفهرورية لسكان المنطقة، لتيسير الحصول على المواد التموينية ومعالجة مسائل النقد (۱۹۵ والإدارة وشتون اللاجئيز، وغيرها(۸۵).

واقترح مصطفى نصرت وزير الحربية في حكومة الوفد إنشاء لحنة من الوزارات المصرية الأطراف في إدارة غزة، وهي وزارات الناحلية والخارجية والمالية والشغون الاجتماعية والتموين والحرية، ليضع أعصاؤها الاقتراحات اللازمة لتحسين حالة سكان منطقة غزة. وبالفعل منذ ٣٠ أغسطس ١٩٥٩ أرسل مصطفى نصرت إلى وزراء هذه الوزارات للموافاة بأسماء للختصين المرشحين لتكوين أعصاء هذه اللجنة، توطئة لعمل القرار الوزارى الملازم الإنشائها (١٨٦). وفي ١٦ سبتمبر ١٩٥٠ صدر القرار الوزارى رقم ٤٨٩ بتشكيل اللجنة «الوزارية المصرية لتحسين حالة سكان غزة على أن يكون أول اجتماعاتها برئاسة وزير الحربية في ١٩ سبتمبر ١٩٥٠ (١٨٨).

والجدير بالذكر أن الموضوصات المعروضة بالبحث من قبل اللجنة الوزارية المصرية لتحسين الأوضاع في غزة تنوحت ما بين اقتصادية لإيجاد الحلول لمسألة تصدير البرتقال القلسطيني إلى مصر، واستيراد موتورات رفع المياه وزيوت الأشحار لحمايته، وأيضاً لتبديل النقد الفلسطيني ولتخفيض الفرائب عموماً، وأيضاً لدراسة موضوعات تموينية متعلقة بتوفير السكر والموارد الغذائية، وموضوعات ثقافية واجتماعية لقدول طلبة التوجيهي الفلسطينيين الناجحين في الجامعات المصرية بالمجان مع تكفل حكومة مصر بكافة مصاريف تعلمهم، وأيضاً لحل مشاكل الطلبة الفلسطينيين الدارسين بالمعاهد الأجنية لتسهيل تحويل الدولارات إليهم (٨٨٠).

والملاحظة الأولى على احتماع اللجنة الوزارية المذكورة أنها ضمت أعضاء كشفت تخصصانهم عن رغبة حكومة الوفد الأكيدة لحصار جميع المساكل الاقتصادية والاحتماعية والأمية بغزة وبما يضمن سيطرة مصر على المنطقة وتثبيت علاقتها بأهلها من خلال سياسة مصرية طويلة الأجل (٩٨). والملاحظة الثانية أن جدول أعمال جلستها الأولى تضمن طرح ١٨ مسألة تحتاج إلى قرارات فورية، ووضح أن حكومة الوفد أرادت أن ينصب عمل هذه اللجنة على حل أوضاع غزة الداخلية الملحة بالجهود الذاتية المصرية دون أي اوتباط بأعمال هيئة الإغاثة (٩٠). والملاحظة الثائشة أن قضايا التعليم أحلت قرارات بالموافقة من اللجنة المذكورة، وتم فتح باب جديد في الميزانية المصرية المرض، إلى جانب أن الموضوعات الأخرى أصبحت قيد بحث كل وزارة في مجال الموض على وزارة في مجال اختصاصها، وعلى أن يكون البت فيها نهائيا في الجلسة التالية للجنة الوزارية التي حدد لها تاريخ ٣٠ أكوير سنة ١٩٥٠ (١٩).

وفي الميحاد المحدد وافقت لجنة تحسين أحوال غزة على جميع التيسيرات المطلوبة، حيث تم التخفيف من الإجراءات لتسهيل تصدير الموالح ونقلها من غزة إلى مصر بدون إذن استيراد (⁽⁶⁾) وكذا تخفيف الفرائب الجمركية بفتح اعتماد قدره ۲۰۰ الف جنيه تدفعها مصر لتعويض المارق عن هذا التخفيف، وأيضاً تمت الموافقة على تخفيض المارات الزراعة المراثب عامة في منطقة غزة، إلى جانب الموافقة على استيراد جميع مستلزمات الزراعة للفلسطينيين في غزة كالمتبع عَاماً مع المصريين. كما وافقت اللجنة على توفير احتياجات غزة من الأسمنت المصرى بقدار ٢٠٠ طن شهريا. وفي مجال التموين وافقت اللحنة الوازرية المذكورة على توفير المواد الفنائية ومنها السكر بما يكفى استهلاك عزة لمدة ٦ أشهر مقدماً، وذلك اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٥٠، كما تحت الموافقة على أن يستبدل بالنقد الفسرين النقد المصرى وتشكيل لجنة لهذا الغرض، وتوالت حلسات اللجنة الوزارية لتحسين أحوال غزة المناقشة ما تبقى من مشاكل في المنطقة لوضع الحلول الفورية لها ولما بستجد من مشاكل تعرض عليها (٩٢).

ولابد من الإشارة إلى أن الهيئة العربية العليا برقاسة محمد أمين الحسيني ساعدت
حكومة الوقد في محاولات سيطرتها على الأوضاع في غزة وتحسين أحوال أهلها،
فدافعت الهيئة عن علاقة الحكومة المصرية بنزة، وردت على شائمات التمرد والعصيان
التي قام بها بعض الأهالي على الإدارة المصرية حتى لو كان بعضها يمس الحقيقة، وكان
ذلك رغبة منها في تقوية علاقة مصر بما تبقى من أراضي فلسطين العربية، وليقينها بأنه لا
أمواض ولا أطماع مصرية في غزة. فعندما نشرت صحيفة المصور المصرية في ١٤ سبتمبر
إمراض ولا أطماع مصرية في غزة. فعندما نشرت صحيفة المصور المصرية، وأن رشاد
الشوراثه) القلسطيني الأصل ونائب الحاكم الإداري العام قد أشاد برغبة سكان غزة في
الاتصال بالإنجليز والأمريكيين لإنقاذ الأحوال الاقتصادية المتردية في المنطقة، نفت الهيئة
العربية العليا على لسان رئيسها محمد أمين الحسيني ما نشرته المصرور المصرية، ودعت
نقابة الصحفيين إلى تشكيل وفد لزيارة غزة للتعرف على الحقائق، وأشارت إلى أن هلا
الغرسية بصغط اليهود والإنجليز لمحاولة فصم العلاقة بين مصر وغزة، ولتصفية القصية
نتيجة ضغط اليهود والإنجليز لمحاولة فصم العلاقة بين مصر وغزة، ولتصفية القصية
نزعبة؛

ونشرت الهيئة العربية العليا بيانها للردعلى الحملات التى استهدفت خروج مصر من غزة بهدف توفير النفقات التى تنفق بلا مقابل، وجاء فى هذا البيان الذى صدر عن الهيئة فى ٢٠ سبتمبر صنة ١٩٥١ أن أهل فلسطين عامة يشكرون مصر ويقدرونها على احتفاظها بقطاع غزة كجزء من فلسطين العربية، وأن الهيئة تنكر وجود أى فلسطينى فى عزة يريد للرستممار أن يعود إلى أراضيه (٩٠). وعلى صعيد آخر كان على حكومة الوفد الدفاع عن غزة ضد الخرق الإسرائيلى لحدوها، وكذا مكافحة عمليات التسلل للاحتين من غزة إلى داخل الأراضى التى المتناقبة إسرائيل، خاصة أن كثيراً من الاعتداءات الإسرائيلية التى وقعت على الحدود المسرية كانت بعجة منع إسرائيل لهذا التسلل، فضاعفت حكومة الوفد من حجم قوتها المسكرية لحراسة الحدود ولتوعية اللاجشين بمضبة التسلل وآثاره السياسية والاقتصادية (٩٦). كما عملت حكومة الوفد في ذات الوقت على منع تسلل اللاجئين من غزة إلى لبنان، نظراً لقدرة لبنان وإمكانياته للحدودة، لاسيما أن لبنان استوعب من قبل

ولاشك أن منطقة غزة بموقعها الجغرافي احتلت مكانة كبيرة في المباحثات المصرية - البريطانية بشأن الجلاء البريطاني عن مصر نهائيا خلال عام ١٩٥٠ - ١٩٥٧ ، وهو الأمر الله ويقال المالي غزة الفلسطينية كثيراً ، حيت نشرت جريدة الأهرام المصرية في ٧ ديسمبر الله ويقال أ ١٩٥٧ تصريحات على لسان مصطفى النحاس رئيس الحكومة الوفدية من أنه اقترح في محادثاته مع المارشال سليم خلال شهر يونيو ١٩٥٠ نقل القوات البريطانية المرابطة في قناة السويس إلى منطقة غزة الفلسطينية ، وأبرق الكثير من الفلسطينيين إلى النحاس رئيس الحكومة بقلقهم على مستقبلهم السياسي ، وأرادوا استيضاح الأمر من حكومة الوفد نفسها ، كما طلب الفلسطينيون أن تنفي حكومة مصر هذه الأنباء ، وقد أرسل الإبراهيم البريرى» بغزة إلى النحاس في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ يذكر أنه شكا النحاس للملك فلروق بسبب ما نشر على لسان رئيس الحكومة من مقايضة غزة بقناة السويس، وطالب ضم غزة نهائيا المصر ١٩٥٨ مصر ١٩٥٠

كما قدم محمد أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا مذكرة مطولة مباشرة إلى التحاس رئيس الوفد الحاكم ورئيس مجلس الوزراء، وضح فيها مدى دقة المسألة وارتباط كل من فلسطين ومصر بستقبل واحد، وحدر رئيس الهيئة العليا النحاس من الموافقة على جلاء القوات عن القناة إلى غزة، واستند إلى أن هذا الانتقال لن يحقق الأمن لمصر، بل سيهدد هذا الانتقال سيناء المصرية بصفة دائمة بعد تجاور القوات اليهودية والبريطانية في المنطقة. كما أشار محمد أمين الحسيني إلى أن مقايضة غزة بقناة السويس ليس مفيداً لبريطانيا نفسها، لضيق مساحة غزة ولعدم استطاعتها احتواء ألوف من القوات البريطانية بأدواتها ومخازنها وعتادها. كما ضمن رئيس الهيئة العربية العليا مذكرته تذكير النحاس

بقرار الجامعة العربية في ١٢ إيريل ١٩٤٨ الذي قرر أن دخول الجيوش العربية فلسطين هو لأجل إنقاذها لا بهدف احتلالها أو تجزئتها، وأيضاً بقرار اللجنة السياسية للجامعة العربية في مايو ١٩٥٠ ومصر صاحبة اقتراحه بأن أراضي فلسطين وديمة لدى الحكومات العربية ترد إلى أهلها عند التسوية المهائية (٩٩).

وغنى عن البيان أن النحاس وحكومته اهتموا كثيراً بطمأنة الفلسطينين على مستقبل غزة العربية الفلسطينية، وأرسلت الخارجية المصرية إلى الهيئة العربية العليا بأن ما نشرته الصحف عن سعى حكومة الوفد لمقايضة غزة بقناة السويس لا أساس له من الصحة، وأن سياسة مصر تجاه فلسطين سياسة ثابتة لا تتغير (١٠٠٠).

الهوامش

- (١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى القديم، محفطة ٢٣٤، ملف رقم ٢/٢، من محمود السعدني قنصل مصر في بيروت إلى وزير الخارجية، خطاب رقم ٢٢٣ (٣-٣) نتاريح أضطس ١٩٢٥.
- (۲) عن هذا المؤضوع بالتقصيل راجع . أحمد حامد، محمود فهمى النقراشى ودوره في حرب فلسطين ۱۹٤۸ دراسة و تاثقیة ، قید النشر ۲۰۰۲
- (۵) كان مجلس الجامعة العربية قد أصدر حلال انعقاده في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٥ واراً عقاطعة العناعة اليهودية ومتدعاتها، وأديع هذا القرار في ٣ ديسمبر ١٩٤٥ ، الحارحية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة سوريا ١٧ ، ملك ١٤ سرى، الشرة الدورية رقم (١) لإدارة الشئون العربية.
- (3%) كانت هذه السلبيات كثيرة وقديمة قدم صدور قرار الجامعة الدرية بالمقاطعة نفسه، فقد أشارت نشرة الحارجية المصرية رقم ٢ اسة ٢٤ ١٦ إلى وحود هذة سلبيات هي تطبيق قرار الجامعة بقاطعة متناحات اليهود، وقد وضعت هذه الشرة أن أخطر هذه السلبيات. حينها . تقال في تصدير اليهود متنحاتهم إلى المبدود المودم تتحاتهم إلى المبدود المودم الحام الفحر ورية من هذه البلاد بطريقة التهريب وإعادة التصدير، نفس للصدر، معفقة ١٣٧٧، ماضمة ١٤٠٠ ٣٠/ ٣جـ٧، محفوظات سرية، تقرير عن مقاطعة الدول المدينة للمتناحات الصيدة.
 - (٣) محمد على حلة، فلسطين في حامعة الدول العربية، (القاهرة ١٩٨٧)، ص١٤٧.
- (٤) الشارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٤٤، ملف ٢/١٢٣/١٤، من المكتب الإقليمي للصرى لمقاطعة إسرائيل إلى وكيل الخارجية، في ٢٨ بوفمبر ١٩٥٧.
- (٥) نفس للصدر، محفظة ٢٤٢٦، ملف ١٤٢٩/١٢/ ٢ سرى جدا، من قسم الأبحاث بالحارحية المسرية إلى مصلحة الإحصاء بوزارة الاقتصاد الوطني، في ٢٩ أكتوبر ١٩٥١.
- (٦) نفس المسدر، من مندوب مصر الدائم بالأم المتحدة إلى الخارجية المصرية، في ٢١ يوليو ١٩٥١
 (١) تمت الموافقة على تأسيس هذا البنك بقرار مجلس الوزراء المصرى في ٢٨ بو فيمبر ١٩٤٣ ، محلس
- الورزاه المصرى، محاضر الجلسات، جلسة السبت ٥ فبراير ١٩٤٤ . (٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محمظة ١٣٤٢ ، ملف ٢/٢٣/١٤٠ مسرى جدا، من إدارة للخابر ات الحربية (قسم المعلومات) إلى وزارة الخارجية، من ٢٢ أكتوبر ١٩٥١ .
- (A) نفس للصنو، محفظة ١٩٣٥، ملف ٣٠/ ٧٧/ ٥ سرى، من وزّارة المالية (الإدارة العامة) إلى وكيل الخارجة قد ٨ / ٤/٨ / ١٩٤٨.
- (٩) نمس للصدر ، محفظة ١٣٣٠ ، ملف ١٤٠/٨٤/ ٥ سرى، من مصلحة الرقابة (مكتب الرقيب العام) إلى وكيل الخارجية، في ٢٨ يوتيه ١٩٤٨ .

(١٠) منس المسدر، محمعطة ١٣٤٢ ملف ١٤/٣٢/١٣ سرى جداء ملم تقرير بك باركلير عن الحالة الاقتصادية في إسرائيل ١٩٥٢/١ وقد أشار تقرير السك إلى ترايد كمية البقد المتدادل في إسرائيل من ٢٣٨ , ٢٣٨ وينها عن عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٠ جنها في عام ١٩٥١،

> يناير ـ أكتوبر ١٩٥٠ الواردات ٨٢,٧٥٧ حنمها إسرائيلما.

> الصادرات ٤٧٤ , ١٠ جنيهاً إسرائيليا

يناير_أكتوبر ١٩٥١. ٢٨٢, ٩٢ جبيهاً إسرائـلبا

۱۱,۱۸۱ جبها إسرائيك

۱۱ ، م ، ۱ مجيهه إسرا زيادة الواردا*ت*

على الصادرات ٢٩٣ , ٧٧ جنيها إسرائيليا

٧٧,٧٦٩ حنيها إسرائيليا.

(۱۱) مصن المصدر صحفطة ۱۳۹۲ ملف ۱۳۹۲ / ۱/۷ مكور، مسرى، من رزير المآلية إلى وكيل وراوة الحارجية، هي ۳ نولمبر (۱۹۵۰

(١٧) نفس المصدر، والابد من الإشارة إلى اهتمام حكومة الوفد فى ذات الفترة بوضع علم جديدة للتشيل التجرارى وتطويره، ليكون بواة صماخة للمهوض بانتصاديات مصر صدوماً غت الإشراف الكامل لوزارة الانتصاد الوطني، وقد أصدر محمد صلاح الذين وزير الحارجية مشوراً إلى بعثات مصر باخط الانتصاديات وتسعيد باختارج لإرسال كافة المعلومات والبيامات التي تساحد على وصع الخطط الانتصادية وتسعيد السياسات التي تهدف إلى تدهيم المشآت المليوية ورسيدان الملفوعات ونشر التجارة المصرية، وحتى يتوافر للباحثين المصريين ومثال ونظم وتجارت الأم الأخرى في التمدية الانتصادية عس المصدر، محفظة سريا ۱۲، ملف ۲۱، مشعور إدارة الشتون الانتصادية (تضم التحارة الخارجية)، وقم ۵۳ مسىء، مدى، مدىء مدى عدا، يناير ۱۹۵۱.

(۱۳) بقس المصدر، محفظة ۱۳۶۲، ملم ۱۲۲۰/۱۳ سرى حدا، من قسم الأبحاث بالحارجية المصدية إلى معوضية مصد في رب وت، في أول مايد ١٩٥١.

- (١٤) نفس المصدر.
- (١٥) نمس المعدر.
- (١٦) نفس المبدر
- (١٧) نفس للصدر، مذكرة بتاريخ ١٤ أفسطس ١٩٥١.
- (۱۸) نفس المصدر من قنصل مصرر في نابولي إلى وكيل الحارجية، في ۲۲/ ۱۲/ ۱۹۹۱.
 (۱۹) نصر المصدر، من مصلحة الاقتصاد الزراعي والتشريع بوزارة الرراعة إلى وكيل الحارجية، في
 - ۱۹۵۱/۱۲/۳ من. ۲/ ۱۹۵۱/۱۲/۳
- (۲۰) نفس المصدر (۲۱) نفس المصدر، من السكرتير التجارى إلى مدير عام مصلحة التجارة (بوزارة التجارة والصناعة) إلى الخارجة المصدنة، ديسمم (۱۹۵.

- (*) من هذه الاجراءات
- (أ) تحصيل تأمينات عن البضائع التي تصدر عن السفن غير منتطمة، أو مراكب شراعية أو موتورات تعمل بين البلدان العربية عن طريق بيروت أو غيرها
- (س) المطالة تنقديم تعهدات لموافاة الحمارك مشهادة رسمية عن رسائل الأرر التي تصدر إلى بيروت وحوة.
- (ج) المطالبة بتمهدات يتقديم شهادات رصمية تثست وصول رسائل عوادم القطل إلى البلدان المصدر إليها.
- (د) المطالبة بدفع تأمينات على رسائل مخلفات الحيوش المشحوبة بحراً، نفس المصدر، خطاب من
 المالية إلى مصلحة الجمارك، أول يناير ١٩٥٧.
 - (٢٢) نمس المصدر، من وزير مصر المفوض في الأرجنتين إلى وكيل الخارجية، في ٧ يناير ١٩٥٧.
- (۲۲) نفس المصدر، من الكتب الرئيسي لمقاطعة إصرائيل نالجامعة العربية إلى وزير الخارجية المصرى، سرى ومستعمل هي ١٣ سبتمبر ١٩٥١
- (٢٤) نمس المصدر، من مصلحة الرقابة (مكتب الرقيب العام) إلى وكيل الخارجية، في ٢٣ أكتوبر
 - (٢٥) بهس المصدر، من سفير مصر بأديس أبابا إلى وكيل الخارجية، سرى حدا في ١٣ يوليو ١٩٥١.
- (٢٦) نفس المسدر، من مفوض الخارجية السورية بالقاهرة إلى الخارجية المصرية، سرى حدا، في 1901/4/2
- (ه) أولى الوثائق التى دلت على هجرة يهود الحبشة إلى إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ و كانت موسلة من المؤتل المراق صرورة تتخط معسر الدي إسراطور الحبيثة . سوأ الملاثات مصر القديمة بالحبيث الى فلسطين وخاصة أثناه الهنتة ، وكانت معوضية العراق ، ص جهتها ، قلت معلومات مؤكدة من مساعدات للصهيوبيين من بنما وأورجواى والحبيثة لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكانت معرفية المراق من المجاهزة اليهودية إلى فلسطين، وكانا تهريب الأسلحة ، وأن معظم اليهود الذين سافروا على طهر الباحرة «أتالينا» كانوا يحملون جهزائات سفر حيثية من المراس، ومن ناحيها أتصلت مصر على الفور المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المراقبة المناس المؤلفة عن عام ١٩٤٨، ولوحظ ذلك من خلال التأشيرة الوزارية على المؤلفة المراقبة المارية المراقبة المراقبة المارية المراقبة المراقبة المراقبة المراقبة المارية المراقبة المراقبة
- (۲۷) مس المصدر، من للفوص المصرى بأديس أمايا إلى وكيل الخارجية، سرى حدا، في ٢٦ يونيو
 ١٩٥١.
 - (٢٨) شين الصدر.
 - (٢٩) نفس المصدر
 - (٣٠) نفس المصلر، من سفير مصر في أديس أبابا إلى وكيل الخارجية، سرى جدا، في ٥/ ٥/ ١٩٥١
 - (٣١) محمد على حلة، مرجع سابق، ص١٤٢_١٤٣.
- (٣٢) الخارحية المصرية، محمقلة ٤٩١، ملف ٢٦/٤٨/١٤ سرى جنا، من وكيل الخارجية المصرى إلى وكيل الوزارة لشتون السودان، سرى جنا، في ٥/١/٥/ ١٩٥٠.

- (٣٣) المصرى، ١١ أكتوبر ١٩٥٠
 - (٣٤) تقس المعدر
- (٣٥) الحارجية المصرية، الأرتسيف السرى الجديد، محفظة ٢٤٧، ملف ٢٨/٤٨/١٤ سرى جدا، مدكرة مصلحة الجمارك المصرية إلى الخارجية في يونية ١٩٥١
- (٣٦) نفس المصدر ، من مصلحة الجمارك المصرية (مكتب المدير العام) إلى وكيل الحارحية في ٢١ موقمسر - ١٩٥٠ .
- (٣٧) نفس المصدر، من القائم بالأعمال في مفوضية مصر بيوحارست إلى وكيل الخارحية، سرى، هي ١٢ ديسم ، ١٩٥٩
 - (٣٨) البلاغ، ١٣ فيراير ١٩٥١.
 - (٣٩) نفس المصدر .
 - (٤٠) نفس الصدر، ١٤ فيراير ١٩٥١.
 - (٤١) نفس المصدر، ٢٢ فبراير ١٩٥١ .
- (٤٢) الحارحية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محقظة ٥١٥ ملف ١٤٠/ ١٣٩/ ١ جـ٢، سرى جدا، تقرير عن حامعة الدول العربية، دور اجتماع القاهرة س ٢٠ يباير إلى ٣ قبراير ١٩٥١.
 - (٤٣) البلاع، ٢٧ فيراير ١٩٥١
- (٤٤) الخارحية للصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٤٩ه ملف ٢٢٠/٢٨/١٤ سرى جداء رسائل ورقيات، سرى حدا وعاجل، متبادل بين الهيشات والإدارات للصرية للذكورة، هي يابو . تا ١٨٥٨ - ١٨٠٨
 - (٤٥) نفس المصدر، من وزير الحربية والمحرية إلى ورير الحارحية، في ٢٨ أمريل ١٩٥١
 - (٤٦) نفس الصدر.
- (٤٧) مفس للمسدر، من الخارجية المصرية (قسم الأبحاث) إلى وكيل وزارة المالية للاقتصاد الوطى، ووكيل الوزارة لشتون السودان، في ٤ مارس ١٩٥١
 - (٤٨) نفس الصدر، رسالة لنعس الجهات بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٥١.
- (٤٩) نفس المصدر، من وكيل الحربية والبحرية إلى مدير مكتب وزير الحربية والمحرية، سرى، في ٣
 مارس ١٩٥١
 - (٥٠) نفس المسدر
- (٥١) معسى المصدر، برقيات متعددة مرسلة من الوقيب المام إلى وزير الحربية والسحوية، سرى جلما وحاجز، الفترة من مارس إلى يونيو (١٩٥١
 - (٥٢) نفس المعدر، في ٢٦ مايو ١٩٥١.
 - (٥٣) بعس المصدر، من وكيل الخارجية إلى وكيل الوزارة لشتون السودان، في ١ مارس ١٩٥١
- (٤ ٥) نفس المصدر، من قسم الأبحاث بالحارجية إلى وكيل الوزارة لتثنون السودان، سرى، في ٤ مارس. ١٩٥١ .
- (٥٥) نفس المصدر، برقبات مختلفة متبادلة بين الحارحية ووزارة الاقتصاد الوطني والحربية، سرى جداء يناير - ستمبر ١٩٥١.
- (٥٦) نفس المصدر، من المدير العام لمصلحة الاقتصاد الوطني إلى وكيل الخارجية، سرى، هي ٣٣ سبتمسر ١٩٥١

- (٥٧) نفس المصدر، من وكيل الداحلية إلى وكيل الخارجية، سرى وعادل، هي ٣ مارس ١٩٥١.
- (۸۵) نفس للصدر، من وزير الحويية إلى وزير الحارجية، هي ٥ مايو ١٩٥١، ومن وزير الحويية إلى وزير المالية والتموين والحارجية، صرى، في ٣ يونيه ١٩٥١
 - (٥٩) نفس المصدر، مذكرة مدير عام الحمارك المصرية إلى الخارحية، سرى، في يوليو ١٩٥١
- (٦٠) نفس المصدر، من وزير الشئون السلدية والقروية إلى وزير الخارحية، هي ٣ مارس ١٩٥١، مضابط
 محلس الشيوح، مضمطة الحلسة الثامنة عشرة، الاثمين ٢٦ مارس ١٩٥١.
 - (۱۱) نمس المصدر، ۖ من مجلس الدولة (إدارة الرأى) إلى وكيل الخارجية ، في 14 أمريل ١٩٥١ (٦٢) شمر المصدر
- (٦٣) نفس المصدر، مذكرة مصطفى نصرت ورير الحربية والبحرية إلى وزير الحارجية المصرى، في ٩ أبريل (١٩٥).
 - (٦٤) بقس الصندر،
- (٦٥) بقس المصدر، من مدير عام الحمارك بالبيابة إلى وكيل الخارجية، سرى جدا، في أول أعسطس
- (٦٢) نفس للصدر، من المدير العام لمصلحة الاقتصاد الوطني إلى مراقب عام التصدير، مسرى، في ٣٣ سبتمبر ١٩٥١، كمثال لإحراءات حكومة الوفد في هذا الصدد، انظر الملحق رقم (١١)
 - (٦٧) نفس المصدر، من سكرتير عام وزارة الاقتصاد الوطبي إلى وكيل الخارحية، في ٦ أ / ١٠ / ١٩٥١
- (۱۸) عص المصدر، من مدير عام الجمارك إلى وكيل الوزارة لشتون السودان، سرى، في ٣ يناير ١٩٥٣ (ه) في ٢٢ مايو ١٩٤٨ أرسل محمود فهمي القراشي رئيس الحكومة المصرية إلى وزير خارجيته يعلنه بأنه عين اللواء أحمد سالم مدير سلاح المدود حاكماً إداريا لمنطقة عزة، يعمل تحت إشراف القائد العام للجيش المصرى في فلسطين، على أن يلحق بالحاكم العام موظمون مديون يمثلون مصلحة سكة

الحنيد والتموين ووزارة المالية وعيرها من المسالح، كما اقترح القراشي أن يلحق بهو لاه قتصل مصر في المتدون وموزارة المالية و فيصل معلى ، ملف أن المتحدون من منطقة و الاستشادة من حبراتهم، مجلس الوزداد المصرى، محفظة 9 المسلوبية ، المسرد في ١٩٤٨ . ثم صبدر في ٨ ملك ١٩٤٨ أمر صبكي روقم ٣٢٧ منيو ١٩٤٨ . ثم صبدر في ٨ مستمير ١٩٤٨ أمر صبكي روقم ٣٧٣ تعيين الملواء أحصد السيد الطابق حاكماً إوارها للمناطق المتافقة وفي المناطقة عن فات للوقع اللواء محمود في المناطقة عن فات للوقع اللواء محمود فهمي عكاشة وهر فنس تاريخ تعييد مديراً عاما لسلاح الحدود الملكي، وثائق مكتب المشير، محفظة في ماسات أن أمر قرار ٢٠٧ يتوقع محمد حيدر تتاريخ و ياير، ١٩٥٧ و ريلاحظ أن معملكي المسواف

وكيل محافظة سيناء أول من شغل منصب نائف الحاكم الإدارى العام لمنطقة غزة منذ ٢٧ مايو ١٩٤٨، ويلاحظ أن الحاكم الإدارى السام في عزة كانت له نفس الصالحيات التي كانت من قسل المندوب المسامى البريطاني في فلسطين، وأيضاً صلاحيات للإشراف على الأوقاف وغير ذلك من مهام للجلس الإسلامي الأعلى في غزة. وكان للماكم الإدارى العام في غرة نائف فلسطيني، وكان هنا النائب يوقع صاعة مرسم (وتيس للجلس الإسلامي الأعلى ونائب المساكم الإدارى العام للمناطق الخاصمة لوقائف لمنطق الخاصة الإدارى العام)، نفس للصدر، من للجلس الإسلامي الأعلى في غرة إلى الحاكم الإدارى العام للمناطق الخاصمة لوقاية

القوات المصرية بفلسطين، في ٢١ مارس ١٩٥٠ . ولابد من الإشارة إلى أن الحاكم العام لفزة وجميع سلطاته كان تابعاً بصورة مباشرة لمدير إدارة شئون فلسطين بوزارة الحربية والبحرية المصرية، نفس

- المصدر، من الحاكم العام لعزة إلى مدير إدارة شئون علسطين بورارة السحرية والحربية في ٢٢ إبريل ١٩٥٠
- (00) أشيارت المصياد إلى أن عدد مسكان مسطقة عرة ٢٠٠ ألف حتى عبام ١٩٥٠ ، وكبان عدد حؤلاء السكان ٧٠ ألف سبسة فقط قبل حوص ١٩٤٨ ، المخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الحديد، معخطة ١٤٢٣ ، ملف ١٤٧٧ / ٤٨٩/ ٤ موى ، عدكرة الإعاثة وأعمال اللاحتين ، و. ت
- (هه) كانت الكويكرر إحدى ميثات منطمة إغاثة اللاجئين الملسطينين التي أنشأتها الأم المحدة مقب حرب فلسطين ، واختصت الكويكرر بتقديم خدماتها للاجئين في عرة بالتماون والاتماق مع الحكومة المصرية، بيما أشرف اتحاد جمعيات الصليب الأحمر على اللاحتي الملسطينين في سوريا ولنان وشرق الأردن، في حين قامت اللجة الدولية للمدليب الأحمر بالإشراف على تقديم الحدمات للاحتين الفلسطينيين في جمع أنحاء فلسطين، فص المصدر.
 - (٦٩) نفس الصدر
- Sydney Nettleton Fisher, The middle East (Alfred A Knopf New york),p 721. (٧٠) (٧١) وثائق مكتب المشهر، محمعلة ٨، ملف ٢، مدكرة عن الحالة الاقتصادية بمنطقة عزة، هي ١٨ مايو
- (ه) بلعت مساحة الأراصى الصالحة للرراعة فى خرة حييثلا ٠٠٠ ، ١١٣ ، ١ دوم كما ملك أهالى غزة نصف مليون دوم من أراصى بير السبع، وكان البهود قبل حرب فلسطين بملكون من مجموع هله الأراصى ١٠٠ ألف دوم فقط، وقد استولى اليهود على محاصيل هنه الأراصى بعد قيام المغرب، ولم يتمكن العرب من زراعة أراضيهم بسب الاحتلال اليهودى لها ولم يتن في يد أهالى غزة من أراض يزرعوبها إلا الناذر البسير لا يتجاوز محصولها عشر محصول أراضيهم الأصلية التي كانت تتج في السين العادية حوالى ٣٠ ألف طن من الحيوب ستويا، نفس المصدر
 - (٧٢) نفس المسادر
- (٧٣) الحارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٤٤٣، ملف ١٤٤٧/١٧ عمرى، مذكرة مدير عام سلاح الحدود الملكي والحاكم الإدارى العام للمناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية بعلسطين إلى وزير الحربية والبحرية، يتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٠.
 - (*) المقصود بالحيران هنا هي الدول العربية الأخرى المعطة.
- (٧٤) نفس الصدر. (4) القصود بالحيراد (٧٥) نفس الصلو.
- (٧٦) نعس المصدر، مذكرة من إدارة للخابرات الحربية (مكتب مخابرات فلسطين) يتوقيع محمود على حسن يكناش أ. ح قائد المكتب بتاريخ ١٣ مايو ١٩٥٠
- (ه) مطالبة مرب فلسطين مضم المناطق الفلسطينية إلى مصدر لم تكن بجديدة في هذا الوقت، هعي مذكر ابتحديدة في هذا الوقت، هعي مذكرات القراشي حاء ذكر العرض الذي قلمه عوني عبدالهادي يضم الجزء العلسطيني إذا نقل التعميم الي مصدر حيث أكد الزعيم الفلسطيني أن الجزء العربي لا يمكن العيش عفره الظروفة الاتتصادية السيدية، وصموية الفاع من الوجهة المسكوية، وحيها ونض القراشي المكرة من أساسها. مذكرات القراشية المسكوية أخبار اليوم ٢٤/٤/ ١٩٥٠ وكثيراً ماكتبت المسخف السروية من ذلك الوقت تطالب حكومة الوفد يضم منطقة غزة إلى مصدر الإتفاها من المزت بهما اللفسو.

- الحارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٦٧، ملف ١٣٩/ ١٤٢/ ١٠٠٠، ص القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، سرى في ٣١/ ١١/ ١٩٥٠، ملف
 - (٧٧) محمد السعيد حمدان، مرجم سابق، ص٣٢٧.
- (\$) وضع أن فالكويكرز؟ استعلت التسهيلات التي منحتها مصر لإنحاج برنامج الإخانة للزختين المسلمينين في الناطق الفلسطينية التي تسيطر طبها القوات المعربة، وهي التسهيلات المنوحة لهله، الهيئة صقب إتماقها ملككومة المصرية على القيام جهامها منذ ٢٣ يناير ١٩٤٩، عن ذلك يمكن الرحوع إلى محلس الوزراء المصري، محاصر المسالمات المسلمينين في مود. الم الفة على ملاحة ووارة الحارجية مخصوص هيئة إعاثة الفلسطينين في مود.
- (۷۸) الحارحية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ۱۶۲۳، ملف ۱۹۷//۶۸ عسرى، مدكرة إدارة للحابرات الحرية (مكتب مخابرات فلسطين) د. ت.
- (٧٩) نفس الصدر، مدكرة خاصة الاقتراحات اللازمة للاتفاقية الجديدة بين الحكومة المصرية وهيئة إعاثة اللاجتير، نتاريح ٧٧ مايو ١٩٥٠
- (٩٠) نفس المستر، مدكرة ضابط الاتصال بين الحكومة المصرية ووكنالة الإضائة والأعسال للاحثى
 فلسطين، في يونيه ١٩٥٠.
 - (٨١) نفس المصدر، من وزير الحربية والبحرية إلى وزير الحارجية في ٤ مايو ١٩٥٠.
- (٨٢) وثانق مكتب الشير، محفطة ٨، ملف ب، مدكرة مرفوعة من الحارجية المصرية إلى مجلس الوزراه المصرى للموافقة، يتاريخ ١٩٥٤/ ١٩٥٠ .
 - (٨٣) رابطة الشباب، ٢٦ يونية ١٩٥٠
- (٨٤) محمد السعيد حمدانا، مرجع سابق، ص ٢٨٣ ((٥) أناست الملسطيي للقيم في مصر و مصو (٥) أناست التقارير الأمية لحكومة الوقد ال مروان كامل البرق (اللاحرة الملسطيي للقيم في مصر و مصو حصية التحدير الوطني) قام بالاشتراك مع بعد من الطلبة عي الجامعة الأمريكة عصر متاليف حمعية إرواقية التي تؤكد قبوله مكلية الالاساكي التابعة لوزارة المؤصلات المصرية حتى يعصل بدلك على تأشيرة دحول إلي مصمر عن طريق قصلية مصر في صمان، ومعد أن أودع لديها ٥٠ ديناراً أودميا زيادة في الاحتياط، واسترشد للذكور بالسيد محمد على الطاهر الملسطيني للمروف في مصر في ذلك الوقت، وأفادت المطومات بأن هذا اللاجئ صحة عدد أن أودع لديها تأثير عينة أودم دينا الوردة المصرية وأن هذا اللاجئ مسجن من قبل في عمان بتهمة الشيوعية، وأنه خرح إلى بابلس أوردة المصرية وأن هذا اللاجئ سجن من قبل في عمان بتهمة الشيوعية، وأنه خرح إلى بابلس أولى مسر، وكان الأرشيب السي الجنيدة من الخمات المحرية الأرشيب السي وكري، من عشمان عميد القاتم الأرشيب السيري، من عشمان عميد القاتم الأرشيب السيري، من عشمان عميد القاتم
- بالأعمال بالنياة في معوصية مصر في عمان إلى وكيل الخارجية ، سرى، في ٢٧ / ١٩٠٠ . (١٩٥٠ . (ه) ظلت الحملة الفلسطينية وذلك حتى ٩ يوبيه ١٩٥١ حين استخدام المسلطينية وذلك حتى ٩ يوبيه ١٩٥١ حين استخدام المسلطيني المسلطينية المسلطي
- (٨٥) وثائق مكتب المتير، محمعلة ٧، ملك ب، من مصطفى بصرت وزير الحربية إلى وزارات الخارجية والداخلية والمالية والمثنون الاجتماعية والتموين والحربية، في ٣٠ أغسطس ١٩٥٠.

- (٨٦) تقس المصدر
- (۸۷) نفس المصدر.
- (٨٨) بسن الصدر.
- (٨٩) مُس المصدر، حلسة لجة تحسين حالة سكان النطقة الحاصة للإدارة المصرية بعلسطين، الحلسة الأولى ١٩ ستصر ١٩٥٠
- (٩٠) بعس المصدر، حلسة لحنة تحسين حالة سكان المعلقة الخاصة للإدارة المصرية بفلسطين، الحلسة الأولى ٢٠ سنتم ١٩٥٠.
- (٩١) نفس المسدر، جدول الأحمال الخاص باحتماع حلسة اللحة الوزارية المسرية لتحسير الأحوال في منطقة غرة، بتاريخ ٢٠/٩/ ١٩٥٠
- (®) هذا حمل اللجنة المصرية للذكورة لتحسين الأحوال بصفة عامة في غزة، صاهمت حكومة الوقد في حل أزمة القطاع على أهلى مستويات مستوليتها، فالمديد من الرسائل توضيع دواسة وتلبية النحاس رئيس الحكومة شخصياً مع وروانه لطلبات اأحمد حلمي، وئيس وزراء حكومة عموم ملسطين، سواء في محال حل مشاكل قطاع غزة الاقتصادية أو شأن تسهيل وصول مون الإغاثة إلى القطاع
 - عي محال عن مساعل فقع عربه ١٠ فيمانية أو تسان تسهيل وعنون مون الرعابة إم (٩٧) نفس المصدر ، جلسة اللحنة الورارية لتحسس أحدال غزة ، ٣ أكتوب ١٩٥٠ .
- (۹۳) كان رشاد الشوا رئيس بلدية عرة، حيث عين من قبل حكومة آلامتداب في هذ للمعب قبل عام 194 ، واحتفظت به الحكومة للمسية ويساً إلى حين تم اقصاؤه عن مصعب معد قيام ثورة يوليو 1946 ، مصدن أن المشادية وسياسية 1942 ، مصدر حسين أبوالنمل، فطاع صرة 1944 ، 1949 ، تطورات اقتصادية وسياسية واحتماعية وحسك بين المسلمينية، مركز الأبحث، بيسان (إبريل 1944)، هر ٥٥.
- (٩٤) عابدين، محمطة ١٢٠، ميان الهيئة العربية العلما الفلسطيسي هن قطاع عزة، هي ٢٠ سبتمبر (٩٤) Benny Morns Tarael's Border Wars 1949 - 1965 (London, Clarendon Press (٩٥)
- (٩٦) الحازجية المُصرية ، الأرشيف السرى الحليد، محفظة ٧٢١ ملف ١٤٠/٤٨/ ممكور، من مفوصية مصمر مى بيروت إلى وكيل الحارجية للصرية ، إفادة رقم (٣١) سرى، في ١٩٥١/١/١١
 - (٩٧) نمس الصدر

Oxford), p.p 88,89

- (۹۸) نمس المصدر، محفظة ۲۰۱۶، ملعه ۳۸/ ۹/۹؛ سرى حدا، من كمال إمراهيم البوبري للحامي بعرة إلى التحاس، في 10 ديسمبر 1901.
 - (٩٩) نفس الصدر، مذكرة الهيئة العربية العليا إلى النحاس في ١٧ ديسمير ١٩٥١ .
- (۱۰۰) مس للصدر من إيراهيم فرح ورير الخارحية بالنبابة إلى رئيس الهيئة العربية العليا، القاهرة هي
 ديسمسر ۱۹۵۱. والحق أن بعض الساحتين العرب أسهب في التأكيد على رضة حكومة الوهد في
 مقايضة غزة بتناة السروسي تحقيقاً للعلام النام عن مصر عن دلك انظر حسين الوالساما، مرحم
 سابق ص ٥٠,٥٥٠ لكن دراسة موقف حكومة الوقد ٥٠/ ١٩٥١ من قضية فلسطين عموماً، وكذا
 أعمال عدد الحكومة من أجل تحسين الأحوال في عزة النسطينية إلى حانب بني الإعليز ألمسهم أن
 مصر طلت رسميا مقايضة عزة بتناة السويس، وما وصحته الوثاق الرسمية خكومة الوقد نصسها
 خلال تلك المترة من معلومات تمي أي بية لتازل مصر عن إدارتها لغزة، كل ذلك يتني ما دعب إليه
 البعض عن سروع الوفد الحاكم في الزج مؤة، فتأ للحلاء التابل للعوات البريطانية عن معمر

الحركة النسالية والوفد ١٩٥٢ . ١٩١٩

أ. د. آمال السبكي

ما من شك في أن صيحة التنوير التي ارتفعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان لها الفضل الأول في ظهور الحركة النسائية، لأن التنوير في أبسط معانيه إعمال للمقل وتوعية للإداراك الذي يتأتى من محصلة التعليم كيفاً وكما، وتراكم نائج الثقافة الفردية والجماعية، وبالتالي يصبح باعث التنوير قادراً على الإلمام بما يعتمل في المجتمع من تيارات فكرية وثقافية متنوعة، تمثل في مجملها مصالح وطعوحات شرائح للمجتمع. وتصبح عهيداً طبيعيا للعمل الإبداعي الذي يمثل رؤية مستقبلية لتطور الوطن سياسيا واجتماعا.

لهذا كان على قاتمة أجندة الفكرين إنهاض مصر بعد نجاح مشروع محمد على الكبير في إقامة أركان الدولة الحديثة بركائزها الأساسية الجيش والتعليم، ثم النهضة الزراعية القائمة على تقنية ماثية عالية لنهر النيل، وما صاحب ذلك من قوة تجارية وحرفية راقية بمفاهيم عصرها. وذلك بالإضافة لتشييد المدن الجديدة والطرق الحديثة وشبكات البرق والبريد والملاحة العظيمة فتحولت مصر إلى دولة عصرية.

ولما كان المعمار والبناء، التشييد والتطوير لا يتم دون نهضة علمية وثقافية يعضد وجودها المؤسسات المدنية للتعليم التي أفرزت أجيالاً من المتعلمين تعليماً مدنيا عالياً، بالإضافة لأجيال المصرين الذين تعلموا تعليماً دينيا راقياً في مؤسسة الأزهر الجليلة، وبناء عليه تمتعت البلاد بالتعليم في خطين متوازين مدنيا ودينيا، وإن ظل قاصراً على الذكور دون الإناث كسلية من سلبيات التقاليد والعادات قبل محمد على

وتمخض الوعى العام عن ظهور عدد من المفكرين الداعين لتعليم الإناث لكون النهضة

الفعلية تصبح قاصرة مدون تعليم نصف للجتمع من النساء. لهذا ظهرت أطروحات عديدة للطهطاوي كان من أشهرها «المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين» الذي كان بمثابة كتاب مفتوح لوعى الأمة من الجنسين، مما شجع الخديو إسماعيل على فتح أول مدرسة حكومية لتعليم بنات الأسر الفقيرة فن التمريض في مدرسة السيوفية للقابلات

فكانت خطوة ساعدت على انتشار التعليم النسائي، حيث واكب اهتمام الحكومة المصرية على استحياء بتعليماً المصرية على المستوية بقليماً والمستوية بقليماً والمورية على استحياء بتعليماً وافراً من بنات الأرستقراطية المصرية بفضل الموارد الاقتصادية المتوافرة لديهم والتي ساعدت على تعليم بناتهم داخل القصور على يدمدرسين في العديد من المعارف أهمها اللغات والموسيقي والفنون أو تعليمهن خارج الوطن في العواصم الأوروبية .

أفرز تعليم أثرياء مصر لبناتهم غوذج اعائشة التيمورية، كما اشتهرت بتلك التسمية الملك حفنى ناصف؟ زوجة محمد الباسل أحد المسك حفنى ناصف؟ زوجة محمد الباسل أحد رواد تأسيس حزب الوفنى . حصلت رواد تأسيس حزب الوفن وأحد أقطاب السياسة المصرية في مهد النضال الوطنى . حصلت ملك حفنى ناصف التي ولدت عام ١٩٨٦ على الابتدائية عام ١٩٠١ في مطلع القرن التاسع عشر ، ثم حصلت على الدبلوم من المدرسة السنية ١٩٠٣ ، وكانت قد تلقت دوسها بالفرنسية في المرحلة الابتدائية وتعلمت أصول اللغة العربية وأدابها في قصر والدها . ويجرد حصولها على الابتدائية واسلت جريدة الملؤبك لسان الحزب الوطنى مجلة الذاك في مجلة الدائمة واست كتاباتها بعد ذلك في مجلة والجدد؟

اقتنع أحمد لطفى السيد بوهبتها، وأفرد لها عموداً أمسوعيا عنونته باسم انسائيات، كانت تكتب فيه باحثة البادية . آراءها في الأوضاع المصرية بوجه عام والنسائية على وجه التخصيص كان أهمها سلبيات العلاقة بين المرأة والرجل في مصر . . وبعد فترة جمعت أفكارها في كتاب نشرته بنفس العنوان الذي اشتهرت به مقالاتها وأسمته النسائيات، تضمن وجهات نظرها في أوضاع المرأة ووسائل علاحها .

توسع نشاط باحثة البادية حيث عكفت على إلقاء محاضرة أسبوعية على جمع من النساء ، ناقشت فيها أهمية التعليم للمرأة، أساسها مكارم الأخلاق، أساليب الزواج، ضرورة الخطبة بين الجنسين قبل الزواج لتأكيد التعاوف وتوطيد التفاهم. كما عرضت في الصحف بعد ذلك مشروعاً عنونته بأوضاع النساء. تضمن المشروع الوليد عشرة بنود، دار مجملها حول حتمية التعليم النظامي للبنات وتدريس التدبير المتزلى والصحة العامة وتربية

الأطفال، والإسعافات الأولية، وفتح المجال للراغبات في تعليم المهن الرفيعة كالطب والتدريس والتمريض. كما لم ترفض مبدأ الأخذ من الغرب ما يقيد عملية التطوير ولا يتعارض مع الإسلام، وناهصت السلبيات العديدة في التقالبد الموروثة عن العلاقة بين الجنسين عامة والنساء خاصة.

فى عام ١٩١١ أبحت باحثة البادية فى تأسيس أول اتحاد نسائى محدود استهر بالاتحاد النسائل التهائية في عام ١٩١٠ أبعت النسائل التهائية في النسائل التهائية في هليوبوليس . عرضت فيه كل طموحاتها وأفكارها السائل ذكرها . وأضافت فكرة حديثة ناقشتها الأول مرة فى مصر دارت حول وظيفة المرأة فى المجتمع خارج نطاق الأسرة ومسغولياتها التقليدية كزوجة وأم . واعتبرت باحثة البادية أن وظيفة المرأة تعد المدخل الطبيعى لحقها فى إثبات تساويها مع الرجل فى الحقوق والواجبات . وكانت تلك مفاهيم جديدة تماماً على المجتمع ، ودعوة مبكرة للدور الوظيفى للنساء .

كما كان للباحثة دور عربى، حيث بادرت بمساعدة الحركة الوطنية الليبية بعد العدوان الإيطالى عليها 1911. فكونت جمعية للهلال الأحمر وجمعت من خلال أعضائها الملابس والأغطية والأدوية والمال لمسائدة الليبيين. ونقد وافتها المنية عام 191۸ قبل تأسيس الوفد الذي يعد أهم الأحزاب الليبرالية التي تكونت للنصال ضد الاستعمار الإنجليزى في النصف الأول من القرن العشرين، ومن ثم أصبح المناخ السياسي والثقافي في مصر زاخراً بالعديد من المثقين أمثال جمال الدين الأفناني ومحمد عبده ولطفي السيد في موسرة على يوسف وقاسم أمين وآخرين . كما ظهرت بعض المسالونات الأدبية في قصور الأميرات كعمالون نازلي فاضل الذي جمع عناصر من الجنسين ، عا فتح المجال لمزيد من الشاعل النسائي .

هدىشعراوي:

هى كريمة محمد سلطان باتما رئيس أول مجلس نيابى فى مصر ومفتش عموم الوجه القبلى وحاكم الصميد العام وقائمقام الخديو فى الثورة المرابية. ولدت هدى شمراوى بمدينة المنيا فى ٢٣ يونيو ١٨٧٩ وقد توفى والدها وهى فى التمامنة من عمرها وتولت رعايتها والدتها التى تنتمى لأمرة تركية.

أغّت هدى شعراوى حفظ القرآن وهى في التاسعة من عمرها وتلقت علومها باللغة الغرنسية على يد مدرسين استحضروا لتعليمها في قصر واللما بالنيا. وعندما بلغت الثالثة عشرة من عمرها تزوجت من ابن عمتها السياسي المعروف على شعراوي وهو أحد الثلاثة الذين دخلوا دار المعتمد البريطاني في ١٣ نوفمبر عام ١٩١٩ مطالبين بحق مصر في الاستقلال.

قادت هدى شعراوي مظاهرات السيدات الأولى في تاريخ مصر في عام ١٩١٩ ثم كونت لجمة الوفد المركزية للسيدات فتولت الإشراف على أعمال السيدات المصريات تجاه الحركة الوطنية آنذاك، ثم ألفت الاتحاد النسائي المصرى في عام ١٩٢٣، وكان معظم عضواته من بين عضوات لجنة الوفد المركزية للسيدات. كما حضرت العديد من المؤتمرات الدولية مثلت فيها المرأة، وقد بلغ عدد المؤتمرات التي اشتركت فيها الأربعة عشر مؤتمراً دوئيا. تأثرت فيها بكثير من الأفكار التقدمية، ثم عادت لتطلب للمرأة المصرية الكثير مقلدة المرأة الأوروبية، من بينها حق الصرية في الانتخاب والتمتيل في البرلمان وبعد عودتها من المؤتمر المسائي الدولي في مرسيليا عام ٩٣٣ اكانت قضية الرأة ومساواتها بالرجل هي شغلها الشاغل وأملها الذي لم تأل جهداً لتحقيقه . لهذا أسست خمس عشرة جمعية قبل تكوين الاتحاد النسائي حيث تم انتخابها نائبة لرئيسة الاتحاد النسائي الدولي فقد شغلت منصب رئيسة الاتحاد العربي، كما أسست من أجل الدفاع عن الم أة المصرية مجلتي المصرية باللغة العربية عام ١٩٣٧ والإيجيبسيان بالفرنسية عام ١٩٢٥ وتولت رئاسة تحريرها السيدة سيزا نبراوي مرافقتها الدائمة وسكر تيرتها الخاصة. كما أنها أسست مصنع الخزف بروض الفرج، كما ترأست جمعية أصدقاء المثال مختار ووكالة جمعية إنقاذ الطفولة الشردة. ولجهودها الكبيرة اختيرت عضواً شرفيا في جمعية يوم المتشفيات والإسعاف وجمعية الاتحاد النسائي الأردني والهلال الأحمر للسيدات الصريات وجمعية الأمل للصم والبكم ومبرة الأميرة فريال وتتوبجأ لذلك فقد حصلت على الوشاح الأكبر من نيشان الكمال المصرى والمدالية الذهبية اللبنانية ونيشان الاستحقاق السوري من الدرجة الأولى ونبشان الاستقلال الأردني.

أسست هدى شعراوى قبل وفاتها جمعية خيرية من جميع البلاد الإسلامية لرعاية فقراء المسلمين اللين نزحوا من بلادهم للإقامة في مكة والمدينة بعد أن لاحظت حالتهم الملينة بالشفاء والحاجة، ولقد بلغت قيمة التبرعات والمساعدات التي كانت هدى تمد بها للمتاحين والفقراء خمسة آلاف جنيه سنوى. ثم وضعت التدابير اللارمة للاحتفال بالموييل الفضى لفي خمسة وعترين عاماً على إنشاء الاتحاد النساش، لكن المنية عاجلتها قبل إقامة الاحتفال، لهذا أطلق عليها المثال امم ليزيس، لما كانت تفقه على تعليم كثير من الفتيان والمقتان في مصر والحارج، وقد أصبحوا فيما بعد يشغلون كثيراً من

المناصب الممتازة للوجة أن فكرة إنشاه جامعة الدول العربية كانت وليدة للموقر النسائى العربي الذي نظمته هدى شمعراوى بالقاهرة في أكتوبر عام ١٩٣٨ للدفاع عن قضية فلسطين بالإضافة إلى أسباب أحرى.

كانت خلاصة آرائها بالنسبة للمرأة منبئقة من إيمانها الكامل بكفاءتها ومساواتها للرجل في الحياة، لذا استطاعت رفع الس الأدنى لزواج الفتاة إلى ١٦ عاماً وللفتى ١٨ عاماً. وللفتى ١٨ عاماً. وقل تعالى المنبئة على المعرفة الجيدة قبل عاماً. وقعد رأما والرجل عاماً. وقعد التعارف في محيط الأسرة. كما أمنت بأنه لابد من وضع قبود أمام الرجل للحيلولة دون الطلاق خوفاً على سلامة بيان بيت الزوجية. كما اعتبرت أن عدم تعليم المرأة تعليماً عالياً وعدم فتح كافة آفاق المحرفة أمامها كالرجل سيؤدى حتماً إلى تأخر المهاتم وتخلفه عن ركب الحضارة. كما أنها حاربت تعدد الزوجات لما رأته من إهانة ومذلة للمرأة وشتات للأطفال لأنه يوفر مناخاً للحقد والمنافسة التي تعوق النمو النفسى للأبناء من أمهات مختلفات.

وللإنصاف، فإن الحكومات العربية قد قدوت جهودها فحازت على الوشاح الأكبر من نيشان الكمال من الملك فاروق في حفل بدار الاتحاد النسائي. كما أنعم عليها رئيس الجمهورية اللبنانية بمنحها ميدالية الاستحقاق اللبناني الفخرية الذهبية في حفل استقبال أقامه لها بقصره بعالية لما زارت لبنان، وأنعم عليها رئيس الجمهورية السورية بنيشان الاستحقاق السورى الممتاز من الدرجة الأولى، وقدم لها «الملك عبدالله» نيشان الاستغلال، وكانت المرة الأولى التي ينعم فيها الملك عبدالله بنيشان على سيدة مصرية.

وعندما زارت هدى شعراوى بيت الله الحرام تصدقت بمالها، وقابلت الملك عبدالعريز آل سعود وعرضت عليه فكرة إنشاء مدرسة لتعليم الفتيات السعوديات فمحازت الفكرة القبول لديه. كما عرفت في فرنسا بآثارها الأدبية، وساعدت منكوبي أسبانيا والحبشة وتركيا، كما عرفت في باقي الدول الغربية بما لها من مكانة مرموقة في الهيتات النسائية، المصرية والعربية.

وفى الهند كانت مكانتها فى المجالين النسائى والسياسى رفيعة، وحسبنا على ذلك ما قالته السيدة «ساروجينا نابدو فى الاحتفال بيوم الهنده فى المؤتمر الأسيوى، إذ قدمت مندوبة مصر بقولها: «إنها ليست فقط سيدة مصرية عظيمة، بل تعد دون جدال من عظيمات نساء العالم»، فصفى لها خمسة عشر ألف سامع وسامعة. توفت هدى شعراوى فى ١٣ ديسمبر عام ١٩٤٧ وقد أرسل الملك فاروق والملكة والإمبراطورة فوزية والأميرة فائزة مندويين عنهم للتعزية، كما أرسلوا أكاليل من الأرهار لقبرها، كذلك أرسلت مختلف الهيئات باقات أخرى، من ينها هيئة سيدات مسرة محمد على وسيدات الهلال الأحمر وكلية البنات بالزمالك وفروع الاتحاد النسائي ومدارسه بأكاليل الأزهار التى ودعتها إلى متواها الأخير.

إنجى أفلاطون،

من بين قيادات الحركة النسائية وعضوات الوفد إلحى أفلاطون التى ولدت في عام ١٩٣٤ ، وهى تتمى إلى أسرة أرستقراطية وقد أثمت تعليمها في المفارس الفرنسية . كانت إلى ١٩٣٤ ، وهى تتمى إلى أسرة أرستقراطية وقد أشتركت منذ عام إليمي أفلاطون تعمل بفن التصوير منذ الحامسة عشرة من عمرها وقد اشتركت منذ عام ١٩٤٧ في معارض حمعية «الفن والحرية» اليسارية التى لعبت دوراً مهما في الفكر السياسي وفي الفن المصرى المعاصر حتى عام ١٩٤٥ ، وكانت الملاد تمرج بحركة وطنية تحريرة قد أخذت لأول مرة طابعاً اشتراكيا تقدميا ، حيث بدأت إلجى أفلاطون تهتم بجانب الفن المشكيلي والقضية الوطنية ، وبصفة خاصة موضوع تحرير المرأة المصرية من الاستغلال المذوج الذي يقع عليها سواء في اليسة أو في العمل .

أرادت إنجى أفلاطون أن تكون حركة نسائية من نوع جديد بعيدة عن الخركة النسائية التقليدية التى اعتقدت أنها قد حصرت نشاطها في نطاق العمل الخيرى وعلى الصالونات الأدبية ، فعملت مع عناصر شابة من طالبات الجامعات المصرية وخريجاتها ومع بعض عاملات السبيح على إنشاء ورابطة فتيات الجامعة والمعاهد الصرية في منتصف عام عاملات السبيح على إنشاء ورابطة فتيات الجامعة والمعاهد الصرية في منتصف عام الووقع ، 19٤٥ ، وتضمن البرنامج العام للرابطة نداء للمثقفات ولنساء مصر بالانصمام إلى الرابطة ، ولخصت أهداف الرابطة في المطالبة بحقوق المرأة الاقتصادية تحت شمار والبرمة السياسية والاجتماعية الكاملة مثلها في متساو بعمل متساو» كما طالبت بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية الكاملة مثلها في تعوق تحرير المرأة وتقدم المجتمع .

وفي نوفمبر سنة ١٩٤٥ مثلت إنجى أفلاطون «الرابطة» مع زميلتين أخريين في أول مؤتم نسائى عقد بعد الحرب، وكان المؤتمر التأميسي للاتحاد النسائى اللولى الديمقراطي «الذي انعقد في باريس في نوفمبر سنة ١٩٤٥، حيث انتخبت عضواً في مجلس الاتحاد عن الرابطة . وكانت أهداف المؤتمر قد ارتكزت على نقطتين : ١ ـ الدفاع عن حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

 الوقوف ضد خطر الفاشية وجميع نظم الاستعباد وتعضيد حركات التحرر الوطني من أجل الديمقراطية والدفاع عن السلام المالي

فى يوليو سنة ١٩٤٦ مثلت إنجى أفلاطون «الرابطة» فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد الطلبة العالمي الذى انعقد فى «براغ» وفى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للعمال والطلبة ، حيت شاركت ثلاث من طالبات الجامعة ، منهن كانت الدكتورة لطيفة الزيات .

تعرضت إلجى أفلاطون للاضطهاد. ففي يوليو سنة ١٩٤٦ وهي أعقاب حركة المقاومة الشعبية ضد مفاوضات "صدقي - يبفن؟ بغرض الدفاع المشترك، أصدر صدقي باشا قراراً بحل «وابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية» مع عشرات من الجمعيات والاتحادات الأخرى، واعتقل ثلاثماتة من خيرة الشباب المثقف. وهي عام ١٩٤٧ وبعد صدور قرار من حكومة صدقي باشا بمنع سفر أو انصمام أي مصري إلى أي مؤتم أو هيئة عالمية بدون إذن من الحكومة تم القبض على إلجى أفلاطون بتهمة تمثيلها المرأة المصرية في مؤتمر «الاتحاد النسائي الدولي الديمقراطي» لكن النيابة أفرجت عنها.

استطاعت إنجى أفلاطون أن تساهم بجل نشاطها في الدفاع عن حقوق المرأة حيث عملت في وجريدة المصرى منذ سنة ١٩٥٩ وحتى سنة ١٩٥٢ تمت شعار * والمرأة نصف المجتمع ، وأصدرت في نفس العام كتابها الكبير ونحن النساء المصريات ، حللت بيه أهم مشكلات المرأة المصرية المعاصرة ، وطالبت فيه بمنع تعدد الزوجات قطعيا وتقييد حق الزوج في الطلاق، ثم طالبت بكافة حقوق المرأة السياسية كالرجل تماماً في الانتخابات والتمنيل في البرلان المصرى ، كما طالبت بحق المرأة في الاشتفال بكافة الوظائف والأعمال وأن تحصل على نفس الأجر تماماً ، حيث كانت من أمند أنصار المساواة الكاملة للمرأة بالرجل ، متأثرة في ذلك بتعليمها الفرنسي وبإيمانها بعدالة قضيتها ومن ثقتها الكاملة في قدرات انساء .

وفى أعقاب إلغاه معاهدة سنة ١٩٣٦ وإندلاع الكفاح المسلح في منطقة القناة عام ١٩٥١ ، ساهمت في تكوين «اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية» ، وأصبحت السيدة سيزا نبراوى رئيسة اللجنة، وكان جلَّ الهلافها تحرير وادى النيل من الاستعمار على أية صورة تحريراً كاملاً حقيقيا، ومقاومة المحاولات الاستعمارية بتأييد حركة السلام العالمي والدعوة لتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الصديقة المؤيدة لكفاح مصر، وساندت الدعوة لإطلاق الحريات العامة جميعاً كحرية الصحافة والاجتماع والمظاهرات والمطالبة بالإفراج عن المسجونين السياسيين ضحايا الاستعمار.

ولتنفيد أهدافها دعت لتوحيد الجهود النسائية المصرية والعربية والدولية والشرق أوسطية مع التركيز على مصر، لهذا تكونت لجان فرعية منظمة للمقاومة في المدن والقرى والمصانع والمستشفيات والجامعات والمدارس، مع عمل برنامج شامل ومدروس للمقاطعة الاقتصادية والسياسية للمستعمر ولجميع الدول المناصرة للاستعمار الإنجليزي مع تدريب النساء على الأعمال الضرورية اللازمة للكفاح وفي مقدمتها فن التمريض والتموين

هدى شعراوى وجمعياتها:

بدأ نشاط هدى شعراوى فى المجال الاجتماعى مع مطلع سنة ١٩٠٧ بأن دعت نساء مصر لتوفير تبرعات بقصد إنشاء جمعية لرعاية الطفل وتم جمع التبرعات، لكن الحكومة تدخلت فتوقف المشروع فى مهده، ولم تبأس ولكن فى ١٩٠٨ دعت هدى شعراوى الكتابة المونسية قمارجريت كليمان الإلقاء محاضرات ثقافية على السيدات فى قاعة من قاعات الجامعة وتجمعت للحاصرات نحاحاً عظيماً، بما شجع قالملك فؤاده الذي كان آنذاك أميراً على تخصيص قاعة للسيدات فى يوم الجمعة من كل أسبوع وبعد عامين فكراً حيل تخمين الحياتة فى إنشاء مبرة محمد على بقصد تكاتف أميرات البيت المالك مع سيدات الطبقة الراقية على معالجة الأطفال من مرض الكوليرا الذي انتشر وقتها، وقد محمد عدى الميرا الذي انتشر وقتها، وقد محمد على بقصد تكاتف أميرات البيت المالك مع سيدات الطبقة الراقية على معالجة الأطفال من مرض الكوليرا الذي انتشر وقتها، وقد معدت الأميرة عين الجياعة هدى شعراوى فقبلت الاشتراك بشرط أن تتمهد الجمعية بإنشاء مدرسة للبنات، وأنشت المدرسة فعلاً.

وكان أول صرح في مبرة محمد على قدتم بعد دعوة للشاى أقامتها الأميرة عين الخياة للسيدات اللاتي كان لهن دور في إنشاء مستوصف «الليدى كرومر»، ودعبت هدى شعر اوى للحفل ولكنها رفصت تلية الدعوة، ثم قابلت الأميرة عين الخياة فوجدت لديها رغبة صادقة لإقامة جمعية خيرية بدماء مصرية كاملة، فكانت ومبرة محمد علىء التي بدأت كجمعية خيرية لتعليم الفتيات الحياكة ومستوصف لرعاية الأطفال صحيا، ثم تحول لى مستشفى كبير للو لادة.

وفي مايو عام ١٩١٤ أسست هدى شعراوى بماونة الأميرتين تعين الحياة و دَّاميّة حليم؟ جمعية «الرقى الأدبى للسيدات المعريات»، وجمعية «الرأة الجديدة» للمساعدة في أعمال البر والإحسان. وكان الغرض الأساسي من إنشائهما توفير فرصة لإبراز المواهب المقلية والفنية والرياضية للفتيات والسيدات من بنات الطبقة الوسطى صعياً منهن لتقدم المرأة المصرية وكفرصة للسيدات لاستخلال وقت فراغهن في الفيد لهن ولمجتمعهن. لللك اهتمت بإلقاء محاضرات في الفنون والعلوم والآداب، وإحياء الحفلات الموسيقية لأشهر العازفين.

تأثرت دهدى شعراوى كثيراً بالأفكار التقدمية التى اكتسبتها من ثقافتها الفرنسية ، ومن المؤترات النسائية الدولية العديدة التى حضرتها كممثلة للمرأة المصرية والعربية . ودعمها ثراؤها الاقتصادى ، لذلك لم تنظر مساعدة من حكومة أو شخصية سياسية تسائدها ، فجادت مواقفها منبثقة من فكرها وتم تنفيذها على نفقتها الخاصة غالباً .

وفى أثناء اندلاع الثورة كونت هذى شعراوى بمساعدة زوجات الوفديين الجنة الوفد المركزية للسيدات. كانت تلك اللجنة تتميز عن جمعيتى «الرقى الأدبى للسيدات المسريات» و المرأة الجديدة» فى الهدف. فالأخيرتان كانتا جمعيتى للنشاط الاجتماعى، المسريات» و عالم أما الأولى فكانت سياسية بحقة شاركت فى كسل المواقف السياسية، ومنها كانت تصدر البيانات وفى إطارها أرسلت الاحتجاجات السابقة، وظلت تعمل فيها إلى أن اختلفت مع سعد باشا بعد عودته من المنفى سنة ١٩٧٧، نظراً لموافقت على البند الخاص بالسودان الذى البنان الذى ألقاه توقيق نسيم باشا عند توليه الوزارة فهناء على بيانه، ولم يتعرق مطلقاً إلى موضوع بالوفادان فى الاحتفال السنودان المائدة للله فراد بملك مصر دون السودان فى البيان الذى ألقاه السودان المثارت هدى شمراوى ولم يعبأ سعد باشا بمورتها، بل إنه عندما اجتمع رغم أن العادة جرت على حضورها ولجنة الوفد المركزية للسيدات منذ ثورة ١٩١٩، ١٩ فلمبندات الوفديات.

أما عن الجانب الاجتماعي فقد حضت المجلات النسائية على الدعوة لإحياء الجمعيتين الشار إليهما وهما جمعية الرقى الأدبي للسيدات المصرية وجمعية المرأة الجديدة .. كما طالبت المجلات النسائية بأن تتبرع الأميرات والأمراه وكافة الشخصيات المصرية القادرة لهاتين الجمعيتين حتى تتوسع قاعدة نشاطهما ، ثم دمجتهما في جمعية واحدة ، كانت جمعية الرأة الجديدة لرعاية النساء اجتماعيا .

أثار نشر برنامج جمعية «المرأة الجديدة» اغتباطاً ومنط المجتمع النسائى وتسابقت المجلات النسائية على شرح عميزات الجمعية والأهداف الملقة على إنشائها، وطالبت المجلات النسائية هدى شعراوي بعدم قصر نشاطها في الجمعية على الأعمال الخيرية وطالبتها مجلة الجنس اللطيف بإيجاد مكان فسيح يتسع لنشاطات رياضية عديدة.

أدى نجاح نشاطات قالمرأة الجديدة إلى تشجيع حرم عبدالسلام فهمي جمعة (سكرتير الوفد المصرى إبان عهد النحاس باشا) على إنشاء فرع للجمعية بطنطا اسمته فاتفاد وترقى المرأة المصرية بطنطا) يقدم نفس الخدمات الاجتماعية ويسير على نفس البرنامج، وقد نجح في إنشاء مدرسة لتعليم البنات الفقيرات مجاناً وتوفير كافة أنواع المرفة لتأهيل المحتاجات منهن للعمل والاستقلال المادي.

اعتقدت هدى شعراوى أن مشكلة تأخر المرأة فى تلك الآونة برزت كمحصلة لسببين جوهريين، أولهما: معارضة الرجل لتطور المرأة كعضو عامل فى للجتمع نما أفقدها الثقة فى قدرتها على القيام بأية مستولية . . وثانيهما: مرجمه إلى المرأة نفسها التى لم تعبأ مطلقاً بنفى التهمة بالعمل الجاد الخلاق، وحثت المرأة على أن تعتم نفسها وتستنكر حالتها وما وصلت إليه من تأخر وتثور على ضعفها، باعتبارها أهلاً لكل مسئولية إن أرادت التطوير .

الانتعاد النسائي المسرى:

بعد اختلاف هدى شعراوى مع سعد باشا، كونت في ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ الاتحاد النسائى المصرى، و تركت الجنة الوفد المركزية للسيدات؛ تحت رئاسة وكيلتها السابقة السيدة شريفة رياض التي لم تقم بعمل سياسي في اللجنة بل إنها انضمت لاحقاً للاتحاد النسائي، اللدى ركر على أنشطة عديدة اجتماعية وسياسية

وتضمن برنامج الاتحاد النسائي المناداة باستقلال مصر والسودان وحياد قناة السويس حتى لا تستخدم في الحروب وضد مصالح مصر، كما يوكل لمصر حق الدفاع عنها ورفض تحمل ديون تركيا القديمة، وطالب بإلغاء الامتيازات الأجنبية، ونادي بوضع قاعدة للمفاوضات مع بريطانيا، كما نادي بإدخال تغييرات على دستور مصر لمام ١٩٣٣ كان أهمها وضع الديمقراطية السياسية موضع التنفيذ بحيث تمنح المرأة حق الانتخاب وإلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية وقانون التضمينات وكذلك الاهتمام بتحسين الجيش المصرى باعتباره أهم وسيلة للدفاع عن الوطن والسعى لتطوير كافة وسائل المواصلات الساكية واللاسلكية .

ويخصوص المجال الاجتماعي فقد دعا إلى نشر التعليم الابتدائي بصفة إلزامية وطالب

بالإكثار من البعثات العلمية وفتح باب التعليم الثانوى والعالى أمام الجنسين دون التقيد بسمة معينة مع تعليم الطلاب الصحة العامة والقانون والموسيقى، لتهذيب النفوس وريادة الموعى والحث على استكمال الجامعة المصرية وتشجيع حركة الترجمة لما لها من أثر بارع في نقل نفائس الكتب وأمهات المعرفة، وطالب بتطوير الصناعة وفتح باب الأسواق أمامها وحمايتها من المنافسة الأجنبية وتشجيعها أمام المصريين بكافة الوسائل، ومحاربة المسكرات والمخدرات

أما ما يخص الجانب النسائي، فقد طالب بجعل الوظائف الإشرافية للمرأة والاعتراف محقوقها المهضومة والسعى لحل المشاكل الأسرية بطريقة عادلة تضمن للمرأة حريتها وإنسانيتها، والسعى لوصع قانون يُنع تعدد الزوجات ويطالب بجعل الطلاق أمام القاضى، والزام المطلق بالنفقة على أطفاله وزيادة سن الخضائة للأطفال وغيرها من قوانين تخص الأحوال الشخصية

كانت أهداف الاتحاد النسائي دون جدال تتسم بالشمول والوعي والتجديد في آن واحد. وإذا كان الاتحاد النسائي وون جدال تتسم بالشمول والوعي والتجديد في قإن واحد. وإذا كان الاتحاد النسائي قد نادي بحق المراجعة المتحاب والمجلات إلى أن طرحها على ماهر سنة تلك القيضية ظلت مثاراً للجدل في الصحف والمجلات إلى أن طرحها على ماهر سنة 197۸ في البرلمان عندما تقدم بمشروع قانون يخول للنساء حق عضوية مجلس الشيوخ. وتقدم فيحا بعد كل من علوية باشا والمحرابي باشا وأحمد رمزى بك بمشروع قانون يمنع المرآة حق الانتخاب، ولكنها جميعاً عشلت ولم تنل المرآة ذلك الحق إلا في عام 1977.

كان الاتحاد النسائى من أكبر الجمعيات النسائية وأكثرها وعياً وتنظيماً بل وأوسعها إمكانيات، نظراً لكون رئيسته من طبقة أرستقراطية، إذ إنها ابنة سلطان باشا وروجة سياسى قدير هو على شعراوى باشا، فكان لليها من الإمكانات المالية مسواء عن طريق زوجها أو والدها ما خولها الفرصة كاملة في أن تفقى على الاتحاد وتنشئ فيه المشاغل والمدخ والمستوصفات والمدارس، وتشجع الفنون، كل ذلك على نفقتها الخاصة بل والسفر لحضور المؤتمرات النسائية الدولية. كذلك منحتها طبقتها فرصة كافية لاستخدام الأميرات وبنات البيوتات وزوجات السياسيين في داخل حزبها لتعزيز الخدمة الاجتماعية، كما أنها استطاعت أن تؤسس مجلة الإيجيسيان في عام ١٩٢٦ باللغة تم مجلة المصرية في مرحلة متأخرة في الثلاثينيات.

قضية تعليم المرأة،

لاقت الدعوة إلى تعليم الفتاة أصداء بعيدة وجذوراً عميقة ، فالتتبع لتاريخ مصر الحديث يرى محاولات عديدة على يد كثير من المصلحين والمسلحات شجعوا فيها تعليم النساء . ولعل التصفح لما كتبه رداعة رافع الطهطاوى في هذا الصدد ضمن مخطوطه النساء . ولعل المتصفح لما كتبه رداعة رافع الطهطاوى في هذا الصدد ضمن مخطوطه الشهير «المرشد الأمين للبنات والبنين» يلحظ ذلك، حيث أشار إلى أن: «هذا عا يزيدهن أدباً وعقلاً ، ويجملهن بالمعارف أهلاً ، ويصلحن به المساركة الرجال في الكلام والرأى في فيمظمن في قلوبهم ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة المقل والطيش مما ينتع من معاشرة المرأة عند اقتضاء الضرورة أن تتماطى من الممل يشغل ألستهن بالأباطيل وقلوبهن بالأهواء وافتعال الاقاويل . فالعقل يصون المرل يشغل ألستهن من الفعل يا يليق ويقربها بالأباطيل وقلوبهن بالأهواء وافتعال الاقاويل . فالعقل يصون المرأة عما لا يليق ويقربها بالأباطيل وقلوبهن بالأهواء وافتعال الاقاويل . فالعقل يصون المرأة عما لا يليق ويقربها

ثم كتب كرومر فى تقريره عام ١٩٠٥ عن حالة التعليم بمصر عامة والبنات خاصة: وإن مدارس البيات بما فيها الكتاتيب التى تشرف عليها الحكومة قد بلع عددها ٧١٧ كتاباً ومدرسة فى عام ١٩٠٠ كما بلغ عدد تلميلاتها ٢١٥٠ تلميلة، ولكن يظهر من تلك الأرقام المبالغة فى كترة عددها وفى عدد روادها أيضاً.

كمما أضاف كرومر بالنسبة لتعليم الإنات. وإن الأمل شديد في أن ما أبداه بعض الأفراد من الهمة في ترقية التعليم الأهلي بتأسيس الكتاتيب للصبيان ووقف الأموال عليها من جيوبهم يتناول في طياته إنشاء الكتاتيب للبنات لأن الحاجة كانت ماسة لهاه.

ولما كنا نعرف أن عدد مدارس البات في مصر بما يحمل هذه الكلمة من معنى كان مدرسة إن مدرسة السنية ومدرسة عباس الأول، فإن معنى ذلك أن ٢٦٩ كانت جميعاً كتاتيب، وقد ظلت مصر بمدرستين حكوميتين حتى سنة ١٩٠٧ عندما أنشأت مجالس المديريات مدارس تابعة لها في جميع المديريات ما عدا «أسوان»، ثم أنشئت المدارس الأولية الراقية للبنات سنة ١٩٧٧ كانت مدرسة الخلعية الثانوية للبنات سنة ١٩٧٧ كانت مدرسة الخلعية الثانوية للبنات أول مدرسة الحلعية الثانوية للبنات مدرسة المدرسة الحالمية الثانوية للبنات سنة ١٩٧٠ كانت

من هنا نرى كيف نظر الاحتلال إلى التعليم عامة وتعليم البنات بوجه خاص، وقد ظل الاستعمار يعمل على تضييق نظام التعليم في مصر حتى إنه ألغى مجانية التعليم من البلاد، وبرر المعتمد البريطاني «إلدون جورست» الإلغاء في تقريره عام ١٩٢٣ بقرله: إن إنفاق أموال المولين على تعليم عندمحدود من أبناه الطبقة العليا والوسطى مجاماً لا داعى له في حين أن عدد طالبي الالتحاق بالمدارس ويربدون دفع المال ويستطيمون يزيد عما تستوعبه المدارس؟.

ومن هنا يتبين لنا بوضوح نظرة الاحتلال إلى التعليم على ضالته وقلته وكان وقفاً على الذكور في الواقع، بحيث يتملمون تعليماً بسيطاً لتخريج صغار الموظفين، كما أن اللغة التركية كانت اللغة الأساسية في البلاد حتى سنة ١٨٨٨ حين قروت نظارة المعارف بناء على إحلال المتقفين المصريين «ألا يتعلم التلاميذ اللغة التركية إلا إذا طلب آباؤهم ذلك».

وقى أثناء الاحتلال كان من الطبيعي أن يهتم الاستعمار بتدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الإبتدائية والثانوية، لتوظيفهم في الأعمال المتواضعة دون الاهتمام بالتعليم الجامعي إلا في أضيق الحدود.

لا يمكن للمرء أن يتجاهل تأثير مؤلفات قاسم أمين على الإقسال على تعليم المرأة، وتشجيع الأسر للحافظة على إدخال بناتها للمدارس الحكومية أو الحاصة، كما لا يمكن إغفال دور قيادات نساتية خارج نطاق الوفد ساهمن بدور فاعل في توسيع قاعدة التعليم أمام الإتاث، كان على رأس قائمة تلك الريادات نبوية موسى.

تدفق الحماس تدريجيا من أجل تعليم المرأة وفكرت نبوية موسى في إنشاء كلية وطنية راقية تقوم بتربية الفتاة المصرية أدبيا وعلميا أثناء عملها كمفتشة بوزارة المعارف، ويلداً المعل بالمعهد في أول يناير سنة ١٩٧٠، وكانت أهم المواد التي درست فيه الدين واللغة العربية ومواد الحساب والتدبير المتزلي والصحة بالإضافة إلى تعليم بعض اللغات الأجنبية والرسم والنقش والجغرافيا والخياطة والتطريز . كما خصص فرع لتعليم الموسيقي تعليماً كافياً يضمن تخريج مدرسات مصريات لهذا الفن وخصص فرع أخر لتعليم الخياطة تعليماً يستطاع به الحصول على معلمات للخياطة وخياطات وطنبات.

وقد استطاعت أن تدبر الأموال اللازمة للإنفاق على الكلية من المصروفات الكبيرة التي تعهدت بدفعها الفتيات الموسرات لكى تفطى نفقات ومصروفات زميلاتهن الفقيرات والبتيمات. وقد قصدت الجمعية بذلك ضمان مستقبل اليتيمات وتأهيلهن لاكتساب الأموال التي تستترفها الأجنبيات، وقد قالت إحدى المشتركات: فإننا لانزال عاجزات عن العمل والكسب، وماتزال الأجنبيات يستنزفن أموالنا بما يتقنونه من فنون وحرف لا نتقنها عن وامتذاداً لاهتمام النبوية موسى الرامى إلى تطوير المرأة المصرية بحدها في مطلع هام امرادة المصرية بحدها في مطلع هام ام ٢٩٠ تنشر كتابها بعنوان الأرأة والعلم، طالبت فيه بحق المرأة في العمل، ولكي تستطيع النساء تحقيق ذلك لابد من تلقينهن نفس المراد الدراسية التي يتلقاها الرجل. فالتعليم لا تنحصر أهميته في تأهيل المرأة للممل، إنما التعليم يفيد المرأة وهي روجة ، إذ إن الرجل المتعلم لا يطيق أن يجد زوجته لا تستطيع فهم ما يريد أو ما يشغله من علوم وممارف، وعندت أن تحدو المصرية حلو الأوروبية في حبها للعمل وميلها إلى البساطة في المظهر وإلى وتتصاد في المنزل والنجاح في تربية أطفالها وترويدها الدائم لنفسها بالثقافة والموقة.

وقد أمكرت ونبوية موسى، تفوق الرجل على المرأة، وعللت زيادة نسبة المنفوقين من الرجال عن النساء بأنه لا يرجع إلى ارتفاع ذكاء الرجل أو تفوقه إغا مرجعه الحقيقي إلى أن الرجل أو تفوقه إغا مرجعه الحقيقي إلى أن الرجل أتيمحت له فرص أكثر للتعليم والتشقيف في الوقت الذي أغلقت كل الأبواب ووضعت كافة العراقيل أمام تعليم المرأة وتطويرها منواء بالتقاليد والعادات القاسية أو بالقوانين الرجعية. ولقياس نسبة نبوغ المرأة لابدأن تمنح نفس الفرص المتاحة للرجل. أما التفريق في إعطاء الظروف المتساوية للفتاة والمتى فلن تؤدى مطلقاً إلى إظهار النبوع أو التفرق قا لم غوب.

كما أنها اقترحت أن يتأخر الرجل إلى سن الثلاثين ثم يفكر في الزواج، وعليه أن يقضى وقته في إتمام دراسته وتوفير الدخل اللازم لزواجه، وإن شجعت المغالاة في المهور من منظور مادي بحت حيث، تصورت أن الرجل حينما يدفع كل ما ادخره من مال على زوجته لن يفكر في الاقتران بأخرى، وسيحرص عليها حرصه على ماله.

كما رأت أن السن المناصبة لزواج الفتاة هي سن العشرين على الأقل وعليها أن تدخل المدسة الابتدائية في سن السابعة لتبقى بها ست سنوات ثم تنتقل للثانوي في سن الثالثة عشرة لتمضى بها خمس سنوات تنال فيها الشهادة الثانوية ، وفي خلال تلك الفترة تعلم الندبير المنزلي والحياكة أيضاً، وفي حالة عدم الزواج تستطيع الالتحاق بأحد المماهد العليا .

ولقد شجعت تعليم الفقيرات وناصرت اتجاه الجمعيات الخيرية التي تستهلف إنشاء مدرسة لتعليم الفقيرات في كل منها، وفي نفس الوقت ترفض تعليم «أبناء السوقة» كما تطلق عليهم (وهم أبناء العمال والحدم) مثل أبناء الطبقات الوسطى والعليا، وتعتقد أنها مرحلة لا يجب التفكير فيها مرحلها، وعلى المصريين أن يبدءوا بتعليم فتيات الأسر الراقية والوسطى والفقيرة ثم يفكرون بعد ذلك في تعليم أبناء وينات السوقة.

كذا انتقدت بشدة نظام التعليم في مصر وكانت في نقدها موضوعية إلى حد كبير ، فالمدارس الأميرية لا يصح أن يعتمد عليها في التعليم الراقى ، وقد شوهد في جميع البلاد الراقية أن التعليم العالى يقوم به الأهالي أنفسهم ، وأن مدارس الحكومة إنما جعلت للفقراء والمدارس الأهلية : وهي إما كتاتيب لا تعليم فيها بالمرة وإما مدارس أرقى ، قامت بها جمعيات خيرية تقلد الحكومة في مناهجها وفي إسناد رئاستها للأجنبيات .

وشددت على إسناد مهمة إدارة المدارس المصرية للمصريات المتعلمات، كما أخت على ضرورة فتح كلية وطنية راقية لتعليم الفتيات المصريات علميا وأدبيا وتأهيلهن زوجياً في نفس الوقت، وإذا نجحت تلك الكلية تفتح مرحلة أخرى عليا تلتحق بها المتفوقات من الإناث كما يفتح بها فرعان الأول لتعليم الموسيقى لتخريج معلمات لهذه المهنة، نظراً لأهميتها في تهذيب ذوق الفتيات، والفرع الآحر لتعليم الحياكة ليخرح أيضاً سيدات يقمن بتلك المهمة بدل الأحنيات الملائي يغالين في أجورهن، وقد أنشئت بالفعل المرحلة الأولى من الكلية المطلوبة وأشرفت عليها ونبوية موسى، بنفسها.

ومن نفس المنطق قادت «النهضة النسائية» حملة تبرعات تستهدف إنشاء مدارس للفتيات الفقيرات في كل حى حتى ولو كانت التبرعات تبدأ من قرش واحد لكل فرد، وتعدت مجموعة من العضوات بالإشراف على حملة التبرعات، وقد طالبت أغنياء كل حى بالسعى لإنشاء مدرسة في حيهم لتعليم الفتيات الفقيرات بعض المهن كالحياكة والتطويز.

ولقد رأت ونبوية موسى؟ أن تعليم الفتيات أهم من الفتيان لأنه يحميها من الزلل ويأخذ بيدها يوم لا تجد نصيراً من زوجها ولا تمضيداً من ذويها. وقد أعلنت في ذات الوقت أن المرأة مهما تعلمت ومهما ساوت الرجل لن تكون إلا زوجة له ومربية لأطفاله، ولكن أهمية العلم في كونه سلاحاً تتذرع به ليقيها من الفقر والحاجة.

لم تأل مجلة النهضة النسائية جهداً إلا ويذلته من أجل زيادة فرص التعليم أمام المتيات، ولقد طالبت بجانية التعليم الابتدائي في مدارس البنات وجعل العلوم الدينية من العلوم الابنية من العلوم الابنية عن العلوم الابنية العالم الأضياء من العلوم الابنية التعليم العلمية التعليم بجعل أرباح مجلتها وقفاً للإنفاق منها على معهدها العلمي الذي أنشأته أيضاً لتعليم الفقيرات حرفة كالحياكة والتطريز كمساهمة جادة منها في محو الأمية وفي توفير عمل شريف أمام المصريات الفقيرات، وأرادت أن يحذو حذوها الكثير من الموسرات والموسرين،

أما مجلة «شجرة الدر» فقد قادت حملة انتقاد لكل سلبيات التعليم الإبتدائي والثانوي، كما انتقدت للحاولات التي ترمى لإغلاق بعض مدارس البنات بمجة عدم وجود العدد الكافي من المدرسات للتدريس بها . وطالبت بأن يتاح المزيد من فرص التعليم أمام المرأة ، وأن الواحب تلافي الأحطاء السابقة عند إنشاء أية مدرسة جديدة تدفير العدد اللازم لها من المدرسين والمدرسات ومحاولة سد التغرات . أما أن تؤخذ تلك السلبيات ذريعة لغلق مدارس البات إنما هي محاولة تهدف لبقاء أمية النساء ومناهضة تحريرهن وهي محاولة رديثة لزيادة عدد الأسر التعيسة الناجمة عن جهل النساء .

لقد استمرت «النهضة النساتية» في طريقها في محاربة الأمية وتشجيع مجانبة التعليم للفتيات ففتحت مدرسة ابتدائية داخلية وخارجية وحضانة أطفال وكذلك مشغلاً خاصا للفتيات الفقيرات درست فيها جميع العلوم العربية والرياضية والديانة الإسلامية واللغات الأجنبية إنجليزية وفرنسية ، بالإضافة إلى التدبير المنزلي وفن الطهي، وطالبت وزارة المعارف بأن تتولى الإشراف الإداري والمنهجي عليها.

أما مجلة «الأمل؟ فقد طالبت يفتح مجال التعليم الإبتدائي والثانوى والعالى أمام المرأة تتعلم فيه حتى نهاية المراحل العلمية ، لكى تستطيع الإنفاق على نفسها إذا لم تجد من يعولها ، وتكون بذلك قد ساهمت في تخفيف العبء الاقتصادى على أسرتها أو تشارك بعلمها في فهم عمل زوجها وحسن تربية أطفالها.

اتخذت «الأمل» من كلمات سعد زغلول عن المرأة شعاراً لها، فقد أعلن أن المرأة المعاراً لها، فقد أعلن أن المرأة المصرية كان لها دخول عظيم في نهضة مصر، فكثيراً ما حركت الهمم وشحدت العزائم وشاركت الرجال في الأعمال التي قاموا بها، بل وكان لها في بعضها النصيب الأوفر. ولا كان عدد المتملمات من نساء مصر أكثر لكان الفضل أعظم وكانت الفائدة أكثر، إذ إنه يستحيل على شعب أن يتقدم في الحياة من غير تقدم المرأة وتشمها . فهي التي يقوم عليها عبد التربية الصحيحة وغرس الملكات الفائلة في تلوب الأطفال.

لهذا شجمت «الأمل» تعليم المرأة للسبب السابق ولاعتقادها بأن النهضة المصرية لن تستطيع المساهمة فيها إلا المرأة المتعلمة وللإكثار من أولئك اللاتى يجاهدن في سبيل المبلاد، كما يجاهد الرجال وحتى لا تظل النساء عبناً على الرجال في واجب النضال.

وقفت «الأمل» موقفاً اجتماعيا عظيماً بمناهضتها مشروع ازيور، من تعليم بنات الأسر الأرستقراطية فقط، إذ إنه عزم على إنشاء مدرسة خصيصاً لهن يتعلمن فيها فنون المنزل وبعض العلوم العامة على أن يتكلف إنشاء تلك المدرسة اثنى عشر ألف جنبه من أجل الاثين فتاة يساهمن بمصروفاتهن التي لا تزيد على ستماتة جنبه على أن تتكفل الحكومة بسادا الباقي. . . فثارت «الأمل» خاصة أنها قد تلقت كثيرا من الاحتجاج من المثقفات المصريات وأرسلت بالفعل احتجاجاً إلى وزارة المعارف أعربت فيه عن أسفها لادعاء الحكومة بعدم توفير المال اللازم للإنفاق منه على إنشاء مدارس لبنات الأسر المتوسطة والفقيرة ، وهن كثيرات في الوقت الذي يتدفق المال للإنفاق على مدرسة من أجل عدة فتيات من بنات الأسر الأرستقراطية القادرات على إنشاء ما يردن من مدارس ، أما المقيرات فمسئولية تعليمهن تقم على كاهل الحكومة المصرية .

كما أولت «الأمل» اهتماماً شديداً بأحوال المدرسات القبلات على الزواج، وكان لها السبق في ذلك، إذ إن وزارة المعارف كانت قد اعتادت أن تفصل المدرسة إذا ما تزوجت أثناء قيامها بالخدمة. إذ عليها أن تعمل بالرزارة عدداً معيناً من السنوات قبل استقالتها وإلا اضطرت لدفع نفقات تعليمها بالكامل للوزارة، فاحتجت «الأمل» على ذلك وأعلنت حق المدرسة في الزواج والعمل لكي تستفيد المدرسة من خبرة هؤلاء المعلمات، كما تستفيد الأسرة الجديدة من وجود أم عاملة متعلمة.

وظلت تلك الحملة شهوراً، نوقشت أثناهها عدة موصوعات مهمة، منها عمل المرأة وعدد الساعات المناسبة لها والوسيلة السليمة لتربية الأطفال أثناء غياب أمهاتهن، وتعليم المرأة وإنشاء الحفسانات وحالة المرضعات وأسعارهن، وكثيراً من تلك القضايا التي استهادفت تحسين الأوضاع للمدرسات، واستطاعت أن تنجح الأمل، في النهاية، وحصلت على موافقة وزارة المعارف على السماح بزواج المعلمات، وأرسل وزير المعارف إلى والأمل، نص قراره على ذلك في مستمير ١٩٢٦ وخلاصته. وإن الوزارة قد رأت أن الملائي يعتزمن الزواج من المدرسات ويردن الاستمرار في الخلامة سواء أكن داخلات هيئة الممال أم معينات بعقود عليهن تقديم استقالتهن بسبب الزواج أولاً ثم يوفعن طلباً آخر برغبتهن في العودة إلى الخدمة على أن يمين بعقد إذا قبلت الوزارة عودتهن، .

واستمرت «الأمل» في حملتها ثانياً بهدف إلغاء شرط الوزارة في تقديم الاستقالة الأولى وتقديم الاستقالة الأولى وتقديم الطب الثاني بالعودة إلى العمل، خاصة أن طلبهن سيكون عرضة للرفض من الوزارة، واستطاعت «الأمل» في النهاية التوصل إلى حل إيجابي وحاسم لصالح المعلمات، إذ استصدرت وزارة المعارف قراراً أخر يجيز السماح للمتزوجات الحاصلات على مؤهلات فئية عالية سواء من مصر أو الخارج والملاتي يتعلر الاستغناء عن خدمتهن

البقاء في الخدمة معقود تجدد سنويا. كما أجازت الوزارة عودة الموظفات والمدرسات اللاتي تركن الخدمة سواء بالرواج أو بالانفصال العودة إلى العمل نهاتياً.

أما «النهصة النسائية» فقد استهدفت تعليم الفتيات تعليماً خاصا بهن يختلف في مجمله عن الفتى، وطالبت كل سيدة متعلمة أو حاصلة على أية شهادة علمية بأن تنزل إلى ميدان الخدمة العامة بإنشاء ناد نسائى لمناقشة القضايا السائية والأديبة، وكذا إنشاء صحافة على أن تتمحض كل تلك النشاطات عن عقد مؤتمر خاص بالمتعلمات المصريات بهدف تطوير المجتمع المصرى، وانتهت بالمطالبة بزيادة عدد مدارس الفتيات على أن يوضع ذلك ضمن خطة الوزارة وألا تخضع لشخصية الوزير. كما أنها قسمت الفتيات الراغبات في الشعليم إلى فئات ثلاث: المفئة الغنية وقد رأت أنه لا داعى لإنفاق الوزارة عليها نظراً لقدرتها على الإنفاق الوزارة تتحصر في الإنفاق على تعليمها من مالها الخاص. لكن مهمة الوزارة تتحصر في الإنفاق على مدارس الطبقتين الوسطى والفقيرة على أن يتلقن بالإضافة إلى الحساب واللغة العربية والصحة والتدبير المنزلي بعض الصناعات الأولية بهدف الاستعانة بها على الكسب الحلال، وعلى أن تكون تلك الحرف مناسبة لبيئتهن وعلى أن تتاح لمن ترغب مناسبة لبيئتهن وعلى أن تتاح لمن ترغب مناسبة لبيئتهن وعلى أن تتاح لمن ترغب مناسبة رئيسة على أن المناط علم مها بالملدارس العليا كافة الطرق والسبار.

أما هدى شعراوى، فقد كانت أكثر النساء تحضراً وأوسمهن إدراكاً في مطلبها الخاص بمساواة الفتاة بالفتى في كافة مراحل التعليم، كما طالبت بأن تمنع المرأة المتعلمة حق الانتخاب حتى تضمن عدم اعتراض أكثر الرجال تطرفاً.

وقد حدث أن تشكل ناد من خريجي الجامعات المصرية والأوروبية دفعه إلى الوجود الدكاترة محمد شرف، وأحمد ذكى أبوشادى، وإبراهيم رشاد، وكان اتحاداً إنجليزيا مصريا لتوثيق عرى الصداقة بين البلدين. وكانت نشاطاته بعيدة عن السياسة، وقد نشرت الصحف نبأ إنشائه ومجلس إدارته، ولكنه لم يقبل عضوية النساء فيه. فتارت اهدى شعراوى؛ على ذلك واحتجت عليه بشدة، لأن المتيم للحركة النسائية المالمية يرى أن هناك اتحاداً دوليا لخريجات الجامعات وأن له فرعاً في القاهرة. ويضم عنداً من المصريات والإنجليزيات، وأنه من غير اللائق آلا تشترك المرأة المصرية في عضوية النادى، عما يعد تحدياً صريحاً لكفاءة المرأة المصرية في عضوية الاتحاد المقصود اللى لن تتحقق الفكرة المنشودة منه إلا إذا اشتركت المرأة المصرية فيه ، وأفسح لها للجال لتقوم بصبيها في العمل به.

تتبعت هدى بتشجيع كامل كل حركة استهدفت زيادة فرص التعليم أمام الإناث، لذلك أيدت مطلب أحد أغضاء مجلس النواب بإنشاء مدرسة بالإسماعيلية للبنات. وعللت أهميتها باعتبار الإمماعيلية مكاناً يقيع فيه الأجانب ويه من المدارس التبشيرية العديد فإن لم تنجح في وقف التيار التبشيري بإنشاء مدارس للإناث يساهمن في خلق أمهات متعلمات يوفعن من مستوى الأصرة المصرية فستظل السلمة جاهلة .

حدث أن اضطرت فتيات الجامعة نتيجة لضغوط الرجعية في كلية الآداب والحقوق لإرسال مذكرة إلى مدير جامعة القاهرة يطلبن فيها إدخال الدراسة الدينية في جميع كليات القسمين، وتوحيد الزى الخاص بالإناث يتسم بالتحشم، كما طالبن بأن تكون هناك نوعية خاصة من الدراسة في كلية الآداب على وجه الخصوص لأن عدد الطالبات فيها أصبح يرمو المائتين، وهي أكثر ملاءمة للفتيات، ومنع الاختلاط الموجود بالكليات لأنه من الدوافع التي شجعت بعض أولياء الأمور على عدم إرسال بناتهم إلى الكليات.

ثم أعقب ذلك نشر احتجاج آخر يطلبن فيه نفس المطالب السابقة ويزدن بأن تدريس المطالب السابقة ويزدن بأن تدريس المواد الدينية في كلية العلب أساسي خماية الطلبة من تقليد الأجانب، وعلى أن يكون تعليم الفتاة المصرية قائماً على أساس من التقوى، كما طالبن بأن يتبع أعضاء هيئة التدريس قواعد الدين ليكونوا قدوة حسنة لطالباتهم. فما كان من النهضة النسائية إلا أن نشرت المذكرتين وطالب بوقف الاختلاط كليا في جميع كليات القاهرة لمناقضته قواعد الدين الإسلامي، تأييداً من جانبها لتيار الإخوان المسلمين.

أما هدى شعراوى فقد فعلنت خطورة هذه الردة الحضارية التى لا تستطيع الفتيات ولا النسائي الشاب أن يتحملها، لذلك أرسلت مذكرتين إلى الشيخ مصطفى المرافى النساط النسائي الشاب أن يتحملها، لذلك أرسلت مذكرتين إلى الشيخ مصطفى المرافى شيخ الأزهر، وأخرى للأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية تطالبهما فيهما يوقف تلك الفتنة، حفاظاً على سلامة الأمة وحماية لحقوق الفتيات في التعليم الحر. وعلى الفور تلقت هدى شعراوى رد البرقيتين يعربان فيهما عن تأييدهما لموقفها الوطنى وضوفهما على سلامة وحدة الأمة

وأعتب ذلك العمل أن نشرت اللمرية وحناً مسهاً عن تعليم المراة، هرضت فيه كافة وجهات النظر وانتهت إلى فريقين. فالفريق الأول يقترح أن ينصب التعليم على المناية بتربية الفتاة تربية مناسبة لمهمتها الأولى كأم وزوجة ويرفضون تعليمها العالى ويقتر حون وضع برنامج دراسى خاص للفتيات يحقق وجهة نظرهم، ويرون أن يكون التعليم موحداً فقط في المدارس الابتدائية، ثم يكون مناسباً لكل جنس فيما بعده من المراحل التعليمية، ويدعون الإنشاء مشاخل تتعلم فيها الفتيات الفقيرات حرفة تعمل بها وقت الحاجة تنتهى بشهادة (دبلوم توجيه). أما الفريق الآخر فهم . بالرغم من اتفاقهم على الاختلافات الجنسية لفتى عن الفتاة وكذلك اختلاف وظيفة كل منهما في الحياة عن الآخر . قد أجمعوا على آلا خوف من مزاحمة المرأة للرجل في العمل ، فلا يجب أن تسد في وجه المرأة أبواب العمل ، إذا هي احتاجت لكسب عيشها مع حفظ كرامتها ، لذلك فإن مساواة المرأة بالرجل في التعليم من جميع نواحيه أمر لا نزاع فيه ويستحق العناية والتشجيع ، بل أيدوا حق المرأة في تعلم الزراعة أو التجارة أو المحاماة أو الطب فإنها كلها مهن المجتمع بحاجة إليها .

بحثت المصرية. لسان الاتحاد النسائي نهج الوزارة الجديدة في إرسال بعثات علمية إلى الخارج واعتبرته حملاً عظيماً، لكنها رأت أنه لكى يعود بالنفع المرجو منه لابد من وصع الشخص المناسب في الكان المناسب، بمعنى أن مدارس البنات الخانوية مثلاً بحاجة إلى المدرسات العاقدات من الخارج كل منهن في تخصصها، وإذا زاد عدد المعلمات على عدد المدارس الثانوية الحالية فواجب الحكومة أن تشجع التعليم الحر الذي ينشئه أغنياء مصر تحت إشراف وزارة المعارف لمد النقص في هذا المجال الحيوى والمهم لمصر.

كما أنها شجعت الاختلاط المهلب بين الفتى والفتاة مى مراحل التعليم كافة ونادت بأن تنال المرآة نفس المواد الدراسية التي ينالها الرجل، وأن تفتح المجالات العلمية كافة أمامهن ليظهرن نبوضهن، وعلى من لا تريد استكمال دراستها العالية أن تحصل على الشهادة الابتدائية على الأقل، فالأسرة التي بها زوجة متعلمة أفضل مرات من الأسرة التي بها زوجة لا تعرف القراءة. كما طالبت الحكومة بتشجيع المتفرقات.

كما أنها قادت حملة عنيفة على وزارة المعارف لإغلاقها فرص العمل أمام الشباب المصرى المعمل أمام الشباب المصرى المتعلم في حين تفتحه على مصراعيه أمام الأجانب رغم شكارى المتعلمين المتعلين التي ملأت الصحف، كما أنها لامت الوزارة على مسلكها المشين في إغلاق بعض المدارس الأهلية الصغيرة بدعوى عدم جديتها الكافية وعدم قدرتها على تخريج أعداد كبيرة في الوقت الذي فتحت المجال أمام الأجانب ليفتحوا ما يريدون من مدارس أجنبية، وقد رأت أن المدرسة مهما كانت صغيرة فهى بلا شك لها فائدة في تخريح ولو بعدد أصابم اليد الواحدة متعلمين.

كما أنها في موضع آخر تطالب الحكومة بأن تهيئ السبل أمام رؤوس الأموال المسرية أن تشارك بخبرتها ووطنيتها في حل أرمة التعليم وتتسجيعها على إنشاء المدارس المصرية الصرفة، وأن تجعل لها الأولوية في هذ المجال وأن تغلقه أمام الأجانب الذين يستهدفون دائماً أبداً امتصاص دماء شعبنا الكافح العظيم، ثم آلحت في مطلبها من وزارة المعارف بأن تزيد الحصة المخصصة لإنشاء مدارس للإناث بعد أن أثبتت الإحصاءات أن نسبتهن أكثر من الذكور في الوقت الذي تصرف الوزارة فيه مبالغ مضاعفة على مدارس البنين .

أما النهضة النسائية، فإنها انبئاقاً لدعوتها الرامية لطبع تعليم الفتيات بطابع نسوى بحت، كانت تقوم بحملة لم تتوقف من أجل زيادة المدارس النسوية، وقد استجبابت الوزارة لناشدتها وأنشأت المدارس التانوية النسوية في بعض أحياء القاهرة. كما أنها وافقت على إنشاء كلية دار علوم خاصة بالإناث، بحيث تقوم الخريجات بتدريس اللغة العربية في كل مدارس الفتيات الثانوية.

والآن يجدر بنا أن نتسامل: هل نجحت الفتيات رغم كل تلك العراقيل في التعليم الجامعي؟ والإجابة بالإيجاب. فلقد نجحت في ذلك لا شك.. بل وكثير من الفتيات أظهرن تقدماً كبيراً بل وامتيازاً على زملائهن من الفتيان وجمهورهن ليس بأقل من متوسط الطلبة في شيء، وبذلك ثبت بالبرهان العملي فساد رأى من يقول إن الطبيعة حبت الرجل منت على المراة من استعداد خاص في مجال العمل. ولا أستثنى من فروع العلم شيئاً، فامتياز بعض الفتيات قد ظهر فيها جميعاً وإن كان بنسب مختلفة.

آما عن قيمة التعليم وأثره، ما يتوقع له في المستقبل فقد رفع من مستوى ثقافة المرأة ووسع مجالها، فأشاع بذلك الثقافة العالية في أوساط وبيوت كانت مغلقة دونها، وقد أتاح للبلاد الإفادة من موهوبات وذوات استعداد عال لا يقل عن مستوى الموهوبين الأفذاذ من الرجال، ثم إنه مكن إحلال المرأة محل الرجل في أنواع من النشاط هي أقدر عليها، خصوصاً في مجتمعنا الذي امتزج فيه القديم بالحديث امتزاجاً قويا بحكم العادات عليها، خليس من شك في ضرورة وجود الطبيبة إلى جانب الطبيب لوفع الحرج عن كثيرات، إذ إن وجود محامية إلى جانب محام يساعد المرأة على التعبير بحرية لها عن أسرادها أكثر مما يحدث في وجود رجل. ثم إن تعليم الفتاة لا ينبغي أن نعهد به لغير المرأة، فالمرأة أقدر مثلاً على معالجة مشاكل الطفولة وانحرافاتها.

وأخيراً في اعتقادنا أن تعليم الفتاة تعليماً جامعيا تحصين لها ضد عوادى الدهر وتقلب الأيام في زمن اشتد فيه الصراع من أجل العيش. وخلاصة موقف الجمعيات النسائية من خلال صحافتها ، نرى أن المرأة قد نوهت عن رغبتها في التعليم والعمل، وعبرت عنها بصدق كل المجلات النسائية، وإن اختلفن في حجم ما يمنح لها من علوم وكذا نوعية التعليم المناسب.

أما والأمل» لسان حال جمعية الأمل النسائية . فقد شجعت التعليم بكافة مراحله.

تتلقى الفتاة متل ما يتلقى الفتى من مواد دراسية، وقد قادت حملة ضد الحكومة عند عزمها إنشاء مدارس بنفقات باهظة خصيصاً من أجل بنات الأسر الأرستقراطية وعللت اعتراضها على المشروع بكون تلك الفتيات رغم قلة عددهى قادرات دون شك على إنشاه مدارس لهن وعلى نفقتهن أو حتى السفر إلى الخارج لنيل ما يرغين من شهادات علمية، إذ إن المادة لم تكن عقبة أمامهن، أما الفقيرات وهن الغالبية العظمى من بنات شعبنا المناضل العظيم فعلى الحكومة يقع عبء تعليمهن وترشيدهن.

كذلك قادت حملة ترمى إلى جمع المعلمات بين عملهن وزواجهن، إذ كان قانون وزارة المعارف يفرض استقالة المدرسة عند اقترانها، ويذلك تخسر خبرة إنسانية كما تخسر المعلمة عملها خاصة إن هي طلقت . . وقد استطاعت «الأمل» أن تأخذ موافقة الحكومة على إمكانية جمع المدرسة بين وظيفتها وزواجها.

أما قنبوية موسى"، وكان لسان حالها مجلة «الفتاة»، فقد كانت مربية فاضلة وكان التعليم بمثل قضية حياتها، فقد بدأت مدرسة بمدرسة المعلمات بالإسكندرية وتدرجت إلى أن أصبحت مفتشة بالمعارف، لهذا أيدت بإيمان شديد تعليم البنات مثل البنين، ورفضت أن يقتصر تعليمهن على التعليم النسوى، وأيدت دخولها للجامعة، كما أيدت عمل المرأة من كل الطبقات، وقد رفضت مشروع بعض القيادات النسائية بغرض تعليم خادمات المنازل، ورأت أنه لابد من تعليم بنات الطبقتين الوسطى والفقيرة أو لأثم نوجه خادمات المنازل، ورأت أنه لابد من تعليم بنات الطبقتين الوسطى والفقيرة أو لأثم نوجه المناية للخادمات. وقد طالبت أعصاء البرلمان خاصة الأثرياء بالتعليم لأنهن بمثلن الأمة ولابد أن يكن على جانب عظيم من المرفة والعلم اللائق لعملهن. كما أنها طالبت بأن يكون التعليم في القرية مناسباً للبيئة بمني إدخال المواد الزراعية ضمن برامج الدراسة بها.

أما «أمهات المستقبل» وهى لسان حال جمعية الشابات المصريات فقد أيدت باستحياء شديد تعليم الفتيات على أن يكون في مجمله مختلفاً تماماً عما يدرس بمدارس الفتيان، نظراً لاختلاف وظيفة كل منهما في الأسرة وفي المجتمع، لكنها نادت باحترام المرأة وأتاحت فرص العمل أمام المحتاجات له فقط، بحيث يظل دور المرأة الأساسي هو منزلها من أجل تربية نشء صالح .

إذن نستطيع القول إن كل الجمعيات النسائية أيدت تعليم المرأة ونزولها ميدان العلم، كما أيدت معظمهن الاختلاط المهذب، وجميع تلك المراحل كانت ضرورية لتطوير الحركة النسائية التي تضافرت كافة الأحزاب على تدعيمها بزعامة الوفد والوفديات، حتى تولت كافة المناصب الآن وهو كفاح كان ومازال غاية في الأهمية.

الوقد والحامون تاريخ مجيداا

عبد العزيز محمد المحامى

(1)

هل كان سعد زغلول يتنبآ فى عام ١٩١٧ ـ وهو العام الذى وقع فيه قانونا بإنشاء نقابة للحامين ـ بأن هذه النقابة وهؤلاء للحامين، سيكونون القلب فى ثورة عام ١٩١٩، وهى الثورة التى قادها وهو فى الستين!!

كان سعد زغلول في عام ١٩١٢، يراهن على المستقبل بغير ريب.. وهو المستقبل الذي قاده سعد زغلول.

ذلك أن المحامين المصريين، ظلوا يحاولون الحصول على الاعتراف بحقهم في إقامة نقابة لهم أسوة بمحامى المحتاكم المختلطة، وكان معظمهم من الأجانب، إذ تقدم المحامى المصرى مرقص فهمى في عام ١٩٠٢ باقتراح لوزير العدل من أجل إنشاء نقابة للمحامين المصريين العاملين أمام المحاكم الأهلية، إلا أن وزير العدل آنذاك رفض الاقتراح، حيث كانت الحكومة تفضل التعامل مع المحامين بشكل فردى من خلال المحاكم، بدلا من التعامل معهم ككيان موحد. وفي ذات الوقت كانت تخشى أن تقوم الحركة الوطنية الوليدة بامتخدام نقابة للحامين من أجل التعبير عن نفسها!!

لكن سعد زغلول، كان صاحب المبادرة في استصدار القانون في عام ١٩١٢.. والغريب أنه دفع ثمن ذلك، فكانت الإطاحة به من منصبه في الوقت الذي كانت فيه النقابة التي قامت بعكم القانون تعقد أول اجتماع لها في نوفمبر ١٩١٧. قى ١٣ نوفمبر ١٩٦٨ ذهب سعد زغلول ومعه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى لمقابلة المتدوب السامى البريطاني، يقدمون إليه مطالب مصر فى إنهاء الحماية وإعلان استقلال مصر عقب انتهاء الحرب العالمة الأولى وطالبوا بالسفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح اللي عقد في فرساى، بالقرب من باريس والذي كان على جدول أعماله النظر في مصير الأقاليم التي كانت تابعة للباب العالى قبل الحرب ا

وعندما سألهم المندوب السامى عن صفتهم التى يتحدثون بها ويطالبون بها ردوا بأنهم وكلاه الأمة ووكلاء عن الشعب المصرى الذي يستحق بجدارة أن يأخذ مكانه تحت الشمس، كما يستحق بجدارة أن يعلن ويعترف له بالاستقلال. لكن المندوب السامى رفص ذلك منهم، ورفض طلبهم السفر إلى فرساى لعرض قضية بلادهم، والدفاع عن حقها في التحرر والاستقلال ا

وبغير تفاصيل فلسنا نكتب تاريخا فإن سعد زغلول وصحبه عادوا إلى الشعب صاحب الشهية عدوا إلى الشعب صاحب الشهية ، وبدأت حركة التوكيلات ، حيث سارع المسريون على اختلاف مشاريهم ، إلى توقيع التوكيلات يؤكدون بها وكالتهم لسعد زغلول في حمل قضيتهم !! وقحركت السلطة البريطانية لقمع حركة التوكيلات فانتشرت الحركة بين الناس في أرجاء مهم جمعها!!

كان هذا أسلوب المحامين في حمل القضايا، ومباشرة الدفاع فيها. فقد كان سعد وصحبه من المحامين 11

وذهب سعد زخلول يخطب في الناس، في القاهرة والإسكندرية وبدأت تنبت بلور الثورة الكامنة في نفوس للصريين ا وعندما قبضت السلطة البريطانية على سعد زخلول وثلة من الرجال الذين التفوا حوله، وقررت نفيهم إلى جزيرة مالطة، اندلمت الثورة في أرجاء مصركافة، وكان على رأسها وفي قلبها المحامون ونقابة للحامين.

سار المحامون مع الناس في مظاهراتهم، يخطبون ويؤجبون الحماسة وسط صفوفهم. وإذ تصدت لهم القوات البريطانية، وأطلقت النار عليهم زاد أوار الثورة، وانتقلت إلى الأقاليم، حتى خرج الناس من القرى والدساكر وفي المدن والمساتم ودواوين الحكومة، وانتشرت حركة الإضرابات عن العمل في كل المدن والقرى.

كانت بداية التفجيم الشعير، أن أعلنت نقابة المحامين (وكان على رأس النقابة

عبدالعزيز فهمى، أحد الاثنين الللين كانا في صحبة سعد زغلول) الإضراف عن العمل يوم 11 مارس 1919. وأشارت التقارير التي أرسلتها دار المندوب السامي إلى وزارة الخارجية في لندن إلى أن انقابة المحامين الأهلية وطلاب الحقوق هم العناصر القومية الأكثر قوة في البلادة، واستمر المحامون في اتباع أسلوب الإضراب عن العمل حتى ارتبكت الأعمال في المحاكم رغم محاولات الحكومة تسيير دولاب العمل. ولم يهدأ المحامون عن التحريض والمشاركة في المطاهرات والإضراب عن العمل، ولم يعد الهدوم المحامون عن العمل، ولم يعد الهدوم إلا في أبريل حينما عاد سعد زغلول عودة الأبطال، وتم السماح له وصحبه بالسفر للحضور أمام مؤتمر السلام المنعقد في فرساى!!

وهكذا كانت إضرابات للحامين ، تحقق النجاح في تحفيز الشعب بكل طوائقه على القيام بالاحتجاجات والمظاهرات!!

بل إن المحامى الوفدى يوسف أحمد الجندى قاد المظاهرات التى اندلعت فى رفتى ، وقام بتكوين لجنة للثورة برئاسته ، وأعان استقلال زفتى ، وأنزل العلم الذى كان مرفوعا على المركز ، ونشر فوقه علما آخر وطنيا ، وأذاع منشورا بأن اللجنة هى التى ستباشر كل الأمور فى المدينة ، وتفرغت لجنة مهمتها المحافظة على الأمن ، وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم الأسواق ، وأخذت تنفق على مرافق المدينة ، فردمت بعض المستقحات وأصلحت بعض الشوارع ، وتم تشغيل العمال العاطلين فى هذه الأعمال وأصدرت جريدة باسم «الجمهورة!!

و بجحت بخنة الثورة ونجح يوسف أحمد الجندى في إدارة شدون المدينة التي أطلق عليها وجمهورية زفتي 3 وكان يتعاون مع مأمور المركز إسماعيل حمد، وكان من الوطنيين، وذلك بصورة غير رسمية ! ا وعندما أرسل الإنجليز قوة من الجنود لقمع هذه الثورة قام يوسف الجندى مع الأهالي بحفر الخنادق حول المدينة وقطع الطرق الموصلة إليها، لكن توسط المأمور إسماعيل حمد، ونصح بالكف عن المقاومة ، إيقاء على المدينة من الدمار، وأذن للقروة البريطانية باللخول شرط ألا تتدخل في أمور الإدارة، وأعمل أنه يتحمل مسئوليتها، ودخل الجنود، وأخذوا يبحثون عن أعضاء لجنة الثورة، لكن أحدا من الأهالي لم يرشد عن أى واحد منهم!!

ولم يقف نشاط للحامين ونقابتهم بعد عودة سعد زغلول وصحبه من منفاه والسماح له بالسفر للمطالبة بحقوق مصر، بل إن للحامين قاموا في ديسمبر ١٩١٩، بالإضراب عن العمل احتجاجا على زيارة لجنة ملزراتي أعلن الوفد مقاطعته لها!! و هكذا كان المحامون، هم قلب الثورة النابض، والمحرك للشارع تأييدا ودعما لمواقف حرب الوقد.

وعندما ترك عبد العزيز فهمى حزب الوقد، وانضم إلى حزب الأحرار اللمستوريين حل محله على رأس النقابة مرقص فهمى للحامى الوقدى، الذى استمر إلى أن دخل الورارة في عام ١٩٢٤، ليحل محله محمد أبو شادى للحامى الوقدى في موقعه على رأس النقابة.

وبدأت الحكومة، ومعها الإنجليز، التنبه إلى خطورة المحامين وتقابتهم ودورهم في تحريك الأحداث، لكن جمهرة المحامين ظلوا على ولائهم للحزب وزعيمه سعد زخلول حتى إنهم انتخبوا النقيب الوفدى مرقص حنا في عام ١٩٢٥، وقام المحامون بإصدار بيان شبجب الحكومة وندد بها واتهموها بحل برلماني ١٩٢٤ و ١٩٢٥ وقام أربعمائة محام بتقديم مذكرات احتجاج عائلة إلى الملك فؤاد في أبريل ١٩٢٥.

(4)

وقد ظل الوفد والمحامون الوفديون يسيطرون على نقابة المحامين في الفترة من عام ١٩٢٧ - حتى عام ١٩٣٨ رضم تولى بعض غيسر الوفديين ، مركز النقيب طوال هذه الفترة .

فقى عام ١٩٢٨ عملت حكومة محمد محمود التى أطلق عليها صاحبة اليد الحديدية إلى الهجوم على الوقد، وللحامين أيضا، فحرصت على إقامة دعوى قضائية مغرضة لتشويه سمحة الرعيم مصطفى النحاس ومعه ويصا واصف، اتهمتهما بتقاضى أتماب طائلة عن عملهما كمحاميين واستغلال نفوذهما فى التأثير على قضية الأمير سيف الدين، وتصدت نقابة المحامين لهذه الدعوى وتصدى نقيب للحامين محمود بسيونى، ومعه نجيب الغوابلي ومكرم عبيد للدفاع عنهما أمام مجلس التأديب وانتهت القضية بالحكم ببرادة مصطفى النحاس وويصا واصف، الأمر الذي أسقط فى يد الحكومة المستبدة مصاحبة البد الحديدية ا

وردا على ذلك، عمدت الحكومة المشار إليها إلى إصدار قرارات تقيد أتعاب المحامين، وتستبعدهم من فرصة العمل كقضاة. لكن رد الوفد والنقابة كان قويا وحاسما، فأهلنت النقابة الإضراب عن العمل أسبوعا كاملا احتجاجا على القرارات المشار إليها. وعاد المحامون لتأكيد مبطرة الوفد والمحامين الوفديين على النقامة وأعادوا انتخاب نقيبهم محمود بسيوني نقيبا لهم .

ولم تكتف الحكومة بذلك، فقامت باتهام مكرم عبيد مكرتير عام حزب الوفد آنذاك بالخروج على مقتضيات السلوك للهني. وردت النقابة والمحامون الوفديون على ذلك بقوة وتحد، وانتخوا مكرم عبيد نقيبا للمحامين!

ولم تسكت الحكومة وزادت شططا، فاستصدرت قانونا من برلمانها يحظر على أى محام وجه إليه اللوم أن يشب المحامين، وأن يطبق هذا القانون بأثر رجع إلى المحام وجه إليه اللوم أن يشب المحامين، وأن يطبق هذا القانون بأثر رجع ! اكفلك لم تقم الحكومة بتوجيه الدعوة إلى النقابة وإلى النقب لحضور الاحتفال بالعيد الذهبي للمحاكم الأهلية، ورد مكرم عبيد على ذلك فنظم احتفالا برعايته، حيث حضره أكثر من ألف وثلاثمائة محام في حين أن من حضر منهم احتفال الحكومة لم يزد على عشرين محاميا!!

ولم تتعظ الحكومة من قوة الوفد، وقوة المحامين وسيطرتهم على نقابتهم فقدمت مشروع قانون إلى مجلس نوابها، يجعل لها حق إلغاء أى قرار أو تصرف من تصرهات نقابة المحامين، وأن ترفض هذا الاقتراح، فقد قامت بحل مجلس النقابة لأول مرة وبغير سابقة، وعيت لجنة من القضاة لإدارة شتون النقابة!!

وبعد أن سقطت هذه الحكومة، واضطر الملك إلى إعادة دستور ١٩٣٣، عادت النقابة بإعادة انتخاب مكرم عبيد بالإجماع في يتاير ١٩٣٥. وفي يناير ١٩٣٦، وحندما انتقل مكرم عبيد ليشغل منصب وزير المالية في حكومة الوفد، انتخب المحامون كامل صدقى للحامي الوفدي نقيبا لهم!!

هكذا كان التفاعل العميق، بين للحامين ونقابتهم، وبين حزب الوفد: حزب الشورة الوطنية الذي كان يناضل من أجل الدستور!! ففي الوقت الذي كان الوفد يخرج من الحكم بالإقالة، كان للحامون ونقابتهم يتصدون للمطالبة والدفاع عن الدستور!!

وفي ا٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧، عقد للحامون اجتماعا، واحتشدت الحكومة لهذا الاجتماع حيث زجت بالمثات من طلاب كلية الحقوق عن ليس لهم حق التصويت!! وانتهى ذلك الاجتماع بشغب عنيف، وقام أحد المحامين باختطاف دفتر تسجيل الحضور ومزق الصفحات التي تم فيها تسجيل الأسماء. وعند عودة للحامين للاجتماع بعد الاستراحة، منعت الشرطة العديد من المحامين من أنصار الوفد من الدخول، فذهبوا إلى فندق الكوتتنتال، لكن من استطاعوا الدخول وحضور الاجتماع تمكنوا من التصويت لصالح مرشحهم كامل صدقى نقيبا لهم، وهرع المحامون إلى فندق الكوتتنتال حيث بارك الذين منعوا من حضور الاجتماع ، نتائج قائمة الوفد وعلى رأسها كامل صدقى ، إذ كان أنصار الحكومة قد اختاروا محمد علوية نقيبا لكن النزاع انتقل إلى المحكمة العليا طعنا على الانتخابات ، فحكمت لصالح قائمة محمد على علوية ، الذي كانت الحكومة تسانده!! وتكرر ذلك في الانتخابات التالية في ديسمبر ١٩٣٨ . وأثناء ذلك سقطت الحكومة المشار إليها، وتوصل المحامرن إلى حل وسط حيث ثم اختيار محمود بسيوني نقيبا ، وعبد الرحمن الرافعي المتنعي إلى الحزب الوطني ناقبا له!!

وجاءمت حكومة حسين سرى الائتلافية فى عام ١٩٤٠ ، فلم تشأ أن تدخل فى صراع مع الوفد والوفديين فى النقابة ، الأمر الذى مكنهم من اختيار محمود بسيونى مرة أخرى. ويعد ذلك قاموا باختيار محمد صبرى أبو علم، وفى العام التالى عادوا إلى انتخاب كامل صدقه, مرة أخرى.

و يعودة الرفد عام ١٩٤٢ إلى الحكم، قام يضم النفيبين كامل صدقى ومحمد صبرى أبر علم إلى الوزارة. وبعد أن تم انتخاب عبد الحميد عبد الحق نقيبا، ثم أيضا ضمه إلى الوزارة. واستمرت سيطرة المحامين الوفديين على النقابة ، رغم محاولات الحكومة التى جاءت بعد إقالة الرفد عام ١٩٤٤ ، وانتخب المحامون عمر عمر نقيبا حيث ظل على رأس النقابة حتى عام ١٩٥٤ .

هكذا ظلت النقابة وظل المحامون الوفديون، يسيطرون على النقابة، وكان يتم اختيار بعض النقباء وضمهم إلى الوزارة، حتى قال البعض إن النقابة هي بمثابة حكومة الظل للو فد طوال هذه المرحلة.

وهكذا ظلت المحاماة ونقابة المحامين، وراحتضان الوفد لها، تقدم لمصر رجالاتها في كل المجالات السياسية والفكرية والأدبية والصحفية!! وتتلئ صفحات التاريخ بأسماء شوامخ، لا أحسب أن المرء يستطيع الإحاطة بها أو التعريف بهم خشية الخطؤ أو النسيان!!

(1)

قامت ثورة ١٩٥٧، وسارعت إلى إزاحة كل من تصورت أنه يقف في طريقها أو يمكن أن يناوثها، وبادرت إلى حل الأحزاب السياسية بعداسقاط دستور ١٩٧٣، وقامت بتشكيل المحاكم الاستثنائية (محكمة الفدر محكمة الشورة) وقامت باعتقال رجال الأحزاب، فاعتقلت الكثير من الوزراء الوفديين السابقين – وكان على رأسهم محمد فؤاد سراج الدين للحامى وسكرتير عام حزب الوفد وإبراهيم فرح – وقدمتهم للمحاكمة . . وأكملت ذلك بحل مجلس نقابة للحامين في ديسمبر عام ١٩٥٤ .

وتعين الأستاذ عبد الرحمن الرافعي نقيبا للمحامين، مع محلس استمر أربع سنوات ضم مجموعة من المحامين الكبار. حدث ذلك من الثورة لإقصاء للحامين الوفدين عن النقابة ونقيبهم الوفدي عمر عمر، حيث عقدت الجمعية العمومية للمحامين اجتماعا صاحبا، طالب فيه نقيب المحامين بالإفراج عن السجناء السياسيين وإلغاء المحاكم العسكرية وحل مجلس قيادة الثورة وإجراء انتخابات برلمانية، واقترح المحامون إضرابا لمدن يوم واحدا أوظل المحامون ونقابتهم تحت إمرة هذا للجلس المين حتى عام ١٩٥٨، حيث أصدرت الحكومة قانونا جديدا للمحاماة، جرت على أسسه انتخابات فار فيها الأستاذ محمد مصطفى البرادعي نقيبا وكان وفديا. ورد البرادعي على ما كان يروج الأستاذ محمد مصطفى البرادعي نقيبا وكان وفديا. ورد البرادعي على ما كان يروج الشاف، بأن المهنين عامة والمحامين خاصة، يناهضون التعول الاشتراكي، وقال في مؤتمر القوى الوطنية الذي كان كان كان يادي القوى الوطنية الذي كان كان كان المحامين دائما يعملون للصالح العام.

وفي عام ١٩٦٢ جرت انتخابات النقابة، بعد انتهاء مدتى النقيب محمد مصطفى البرادعى، حيث فاز فيها الأستاذ عبد العزيز الشوربجى وكانت جولة وفدية أيضا، حيث الضم إلى الحزب بعد عودته، في مواجهة مرشح الحكومة آنذاك. وبعد انتهاء مدة النقيب عبد العزيز الشوربجى عام ١٩٦٤، وحين عبد العزيز الشوربجى عام ١٩٦٦، وحين عبد العزيز الشوربجى عام ١٩٦٦، وحين دعا المحامون إلى انتخاب نقيب ومجلس نقابة دفعت الحكومة (الاتحاد الاشتراكى)، بنقيب شاب هو الأستاذ أحمد الحواجة وأخذت الحكومة تحشد من حوله المحامين، وجندت أجهزة الدولة كلها لخدمة معركته، حيث تم قيد المحامين العاملين في شركات القطاع العام في جداول النقابة. وغمح أحمد الخواجة في مواجهة مصطفى البرادعي بفارق صغير. واستمر أحمد الخواجة على رأس النقابة حتى عام ١٩٧١ ولم يتقدم للترشيع، حيث فاز مرة أخرى مصطفى البرادعي بغارق حيت فاز مرة أخرى اصلف غلى رأس النقابة إلى أن توفى في عام ١٩٧٧، وانتخب المحامون مرة أخرى أحمد الخواجة الذي ظل على رأس النقابة إلى أن فرضت عليها الحراسة القضائية وانتقل إلى رحمة مولاه!!

وقد دعا الرئيس محمد أنور السادات، إلى قيام المنابر، ورأى أن يكون هناك ثلاثة

منابر فقط، وسرعان ما أصدر قانون الأحزاب، فإن النقيب مصطفى البرادعي ذهب إلى إقامة احتفال بذكرى عيد الجهاد بمقر النقابة، ودعا إلى هذا الاجتماع رؤساء الأحزاب، كما دعا الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين، الذي تحدث في الاجتماع وأعلن عزمه على تأسيس حزب الوفد الجديد!!

وشارك المحامون الوفديون، بيد طولى في تأسيس هذا الحزب، وصياغة أوراق تأسيسه وبرنامجه ولوائحه، وكان على رأسهم الفقيه الدستورى الكبير وحيد رأفت وعبد المقتاح حسن وإبراهيم فرج، والدكتور نعمان جمعة والمرحوم الدكتور عبد الحميد حشيش، وكلهم من المحامين، ومعهم حشد كبير منهم أيضا، وقام الحزب في فبراير ١٩٧٨، ولكن سرعان ما أصدر السادات قانونا يحظر على من تولى الوزارة قبل ١٩٧٨ أن يتولى مناصب قيادية في الأحزاب، وكان ذلك يعنى عزل محمد فؤاد سراج الدين وإراهيم فرج وعبد الفتاح حسن عن رئاسة الحزب وقيادته، فقام الحزب بتجميد نفسه وإبراهيم فرج وعبد الفاتح حسن عن رئاسة الحزب وقيادته، فقام الحزب بتجميد نفسه وعبد الحميد حشيش الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى الذي حكم لصالح محمد فؤاد مسراج الدين ومن معه الحيث ركنوا إلى أن الجمعية العمومية للحزب، لم يعرض عليها فرار تجميد الحزب، لم يعرض عليها

واستمر محمد فؤاد سراج الدين على رأس الحزب زعيما له، حيث أصدر صحيفة الوف واستمرت مقرا للحزب، ثم نقله إلى مقره الجديد بالدقى. وإذا انتقل إلى رحمة مولاه، انتخبت الجمعية العمومية للحزب الدكتور نعمان جمعة رئيسا للحزب الذي ظل نائبا لرئيسه محمد فؤاد سراج الدين!!

وفى هذا نشط المحامون داخل نقابة المحامين، حتى كان لهم أربعة عشر مفعدا من أربعة وشر مفعدا من أربعة وغشر مفعدا من أربعة وغشرين في المجلس الأسبق على الحراسة، لكنهم لم يتمكنوا من فرض نقبب منهم حتى الانتخابات الأخيرة التى فاز فيها الأستاذ سامح عاشور، وهو من الشباب الناصرى من حيث كان عضوا بالحزب الناصرى، لكنه أعلن أثناء المعركة الانتخابية تركه لعضوية الحزب، حتى يكون لكل المحامين، وفاز سامح عاشور في تلك الانتخابات وأصبح نقيبا للمحامين.

ولم يعد للمحامين الوفديين، وجود ظاهر في نقابة للحامين، لكن الحق أن فكر الحزب ورجاله ما زالوا ينشطون وسط المحامين. . بعد ثمانين عاما من وجودهم الكبير في هذه النقابة وبين المحامين!!

حزب الوفد والقضايا العمالية

د. محمد السعيد إدريس

نعرف نظريا أن اصطلاح «الطبقة العاملة» قد اقتحم قاموس الحياة مع ظهور «الألة» بمصانعها ومؤسساتها في للجنمع الإنساني كوسيلة إنتاجية جديدة مضافة إلى الوسيلة التمثليدية - «الأرض» وما تبع ذلك من قيمام النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي .

كما وجد من حول «الأرض» في النظام الإقطاعي طرفان متناقضان في المصالح المادية والمعنوية هما: الإقطاعي المستأثر بالأرض من جانب، ورقبيق الإقطاعي الكادح في الأرض من جانب آخر

كذلك وجد من حول «الآلة» عند ظهورها طرفان جديدان متناقضان، أحدهما مالك الآلة الرأسمالي، والآخر العامل الذي يشغل الآلة. الأول يملك كل شيء، والشاني لا يملك شيئاً إلا قوة عمله يبيمها كي يضمن استمرار العيش مقابل أجر يحدده الأول على أساس اقتطاع أكبر قدر محكن من قيمة ما يتنحه العامل أمام الآلة كأرباح خاصة له.

وبنشأة الصناعة وتطورها وغو المدن من حولها وما استتبع ذلك من زيادة مستمرة في عدد العمال النازحين من الريف إلى المدينة، ويتعقد تقسيم العمل في ظل نظام المسنع الحديث على إثر اكتشاف البخار كقوة محركة، وما أحدثه من ثورة في علم الصناعة، نبت احتماعيا الطبقتان الأساسيتان المتصارعتان في النظام الرأسمالي. وهما طبقة كبار الرأسماليين، وطبقة عمال الصناعة الأجراء المعدمين، الذين أصبحوا في ظل التطور المستمر في الصناعة، يشكلون طبقة اجتماعية لها بنيتها الخاصة، وواقعها الخاص ومصالحها التي تتناقض تناقض تناقما تاما مع مصالح أصحاب رؤوس الأموال.

الرجلة الأولى: السيطرة على حركة الطبقة العاملة:

من المهم أن نشير بداية إلى أن هناك فارقابين السيطرة كهدف وبين السيطرة كسياسة نجح الوقد في عمارستها. فالسيطرة على حركة الطبقة العاملة ظلت هدناً اساسيا للوقد في
علاقته بالطبقة العاملة، أما السيطرة كسياسة وكممارسة ـ وذلك لأن تحقيق السيطرة أمر
يتطلب مناخاً وظروفاً خاصة بعضها يتعلق بالوقد نفسه ويقدراته ويظروفه الخاصة سواء
كانت السياسية أو التنظيمية ووضعه في الحكم أو في المعارضة، ويعضها الآخر يتعلق
بوقف الطبقة العاملة من هذه السياسة، حيث تستئزم أن يكون العمال في حالة من
الضعف نحيث لا يجدون مفرا من قبول هذه السيطرة والخضوع لوصاية الوقد على
حركتهم هذا إلى جانب توافر المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسمح
حركتهم هذا إلى جانب توافر المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسمح
للوقد بالانفراد بهاء السيطرة بهيداً عن منافسة القرى السياسية الأخرى.

فنجاح الوفد في تنفيذ سياصة السيطرة على الطبقة العاملة يستلزم تحقيق ثلاتة شروط أساسية هي :

الشرط الأول: امتلاك الوفد القدرة المادية وللعنوية ألتي تمكنه من فرض سيطرته على العمال.

الشرط الثاني: قبول الطبقة العاملة بالخضوع لوصاية الوفد وسيطرته.

الشرط الشالث: المناح السياسي الذي يسمح للوفد بهذه السيطرة بعيداً عن منافسة القوى السياسية الأخرى .

وفي ضوء مثل هذه السياسة ، كان من الطبيعي أن يهتم الوفد بالطبقة العاملة وأن يحرص على خلق علاقة قوية ومباشرة معها، وأن يهتم بترسيم نفوذه نيما بينها والسيطرة على حركتها ضمانا لولائها له وعدم الخروج عن سياسته، وحتى لا تكون هناك قوة اجتماعية داخل البلاد ليس للوفد سلطان عليها .

الخوف من سيطرة الحركة الشيوعية على الطبقة العاملة،

ترجع العلاقة بين الحركة الشيوعية والطبقة العاملة المصرية منذ مطلع القرن العشرين إلى عاملين أساسيين: الأول هو خصوصية نشأة الطبقة العاملة المصرية ودور العمال الأجانب في هذه النشأة. والثاني هو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي أصابت الطبقة العاملة خلال الحرب العالمية الأولى.

ويستحسن أن نشير ، بإيجاز ، إلى هذين العاملين لما لهما من تأثير مهم على الحركة العمالية خلال ثورة ١٩٦٩ وما بعدها ، ولمرقف هذه الحركة من حزب الوفد .

الاستفادة من حركة الطبقة العاملة،

على الرغم من استياء قيادة الوفد من الأسلوب العنيف الذي اتبعه العمال أثناء الثورة إلا أن الوفد أدرك من خلال خبرة تلك الفترة أهمية العمال كقوة ضاربة يمكن أن يستفيد بها في حركته .

وقد أدرك الوفد هذه الحقيقة في وقت مبكر، ونلحظ هدا في البرقية التي بعث بها عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول يطمئته فيها على نجاحه في إنشاء النقابات والتي ذكر فيها أن النقابات مفيدة جدا للحركة الوطنية وأنها سلاح قوى لا يستهان به في الملمات يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن من الوقت .

وكان هذا الإدراك المبكر في عام ١٩١٩ لأهمية الطيقة العاملة حافزا للاهتمام بالخركة العمالية حتى أصبح العمال كما يقول الكثير من قيادات الوفد «جيش الوفد»، والقوة الضارية له، وكان الإنجليز يعرفون هذه الحقيقة ويفسرون علاقة الوفد بالطبقة العاملة بأنها ترجع أساسا إلى حرص الوفد على الاستفادة بالطبقة العاملة والحصول على تأييدها السياسي.

وكان هذا الإدراك نابما من ملاحظة عبد الرحمن فهمى عن قرب للدور الذي قام به العمال في الثورة سواء من خلال الحمل الجماعي للعمال أو عن طريق العمل الفردي وانخراط بعضهم في اللجان السرية الثورية التي كان عبد الرحمن فهمي نفسه يشرف على كثير منها.

ققد بدأت المشاركة الجماعية للعمال في الثورة يوم ١١ مارس ١٩١٩ حين أعلن عمال الترام وسائقو سيارات الأجرة الإضراب في القاهرة، ثم تلاها في ١٥ مارس عمال عنابر السكك الحديدية الذي أدى إضرابهم إلى إحداث إرباك خطيسر لسلطة الاحتسلال المسكك الحديدية إلى الإضراب الذي قرره عمال المطابع يوم ١٧ مارس، كما انضم اليهم عمال سكك حديد خط حلوان .

ولم يقتصر دور العمال على الاضراب بل قاموا بالمظاهرات رخم تحذيرات السلطة

البريطانية وتعرضهم لشتى أنواع الإرهاب. وكانت مظاهرات بولاق على الأخص ميدانا خوادث دموية مى ١٨ مارس، فقد اجتمع عمال العتاير وجمهرة من الصناع وبعض الشبان فى شوارع بولاق وساروا قاصدين الأزهر للانصمام إلى المتظاهرين فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبرى «أبو العلا» وأطلقت عليهم النيران فسقط كثير من القتلى والجرحى.

و هكذا لمن الوقد بنفسه وبالاحتكاك المباشر مدى أهمية العمال لحركة الوقد، ومن ثم كان الثرجه نحو السيطرة على حركة الطبقة العاملة أمرا طبيعيا من حزب يريد أن يسيطر على حركة الجماهير، وكانت حركة العمال هي أحد المجالات الأساسية للحركة الجماهيرية.

الرؤية العمالية للوفد كقيادة للحركة الوطنية:

يمكن القول إن قضية الصراع التى كانت الطبقة العاملة المصرية تخوضها عند قيام الثورة الوطنية عام ١٩١٩ تحت زعامة الوفد تشبه تلك القضايا التى تعيشها الطبقة العاملة في الدول المستعمرة (بفتح الميم) وتختلف كثيرا عن تلك التى تعيشها الطبقة العاملة في اللول الراسمإلية والصناعية في أوربا وأمريكا.

فالطبقة العاملة في أوروبا وأمريكا ظهرت كتتاج لوجود الرأسمالية في هذه البلاد وثمت وتطورت مع عو وتطور هذه الرأسمالية، وهي بهذه الصفة ولينها وعدوها اللدود في نفس, الوقت.

لكن حركة الطبقة العاملة في الدول المستعمرة ومنها مصر قد اتبتق فجرها الأول في أحضان الرأسمالية الأجنبية تلك التي ضاق سوقها المحلى بفائض إنتاجها وأموالها فانطلقت خارج حدودها إلى حيث الأيدي العاملة الرخيصة والمادة الخام الوفيرة.

وهذا ما تؤكده دراسة نشأة الطبقة العاملة المسرية حيث كانت وليدة لدخول رؤوس الأموال الأحنية إلى مصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وحيث لم يكن قد نشأ عن الحركة الصناعية التي قام بها محمد على طبقة عاملة محددة المعالم وذات سمات و اضحة.

واختلاف النشأة هذا هو المستول عن اتجاه ومسار صراع الطبقة العاملة. فإذا كانت الطبقة الصاملة في أورويا وأمريكا قد عاشت سنوات طويلة من عمرها تحت راية برجوازيتها واستخدمت كوقود لثوراتها واحتاجت إلى ما يقرب من قرن لانطلاق وعيها بنفسها كطبقة مستقلة ولتحمل راية كفاحها السيامي في مواجهة مستقبلها فإن حركة الطبقة العاملة في المستعمرات تختلف أيضا في هذه الناحية، فإن ميلادها قد ظهر معيدا عن وجود برجوازيتها الصناعية، بل وسائق لوجود هذه الأخيرة.

لذلك فقى الوقت الذى كان صراع الطبقة العاملة فى أوروبا وأمريكا موجها أساسا نحو برجوازيتها فإن صراع الطبقة العاملة فى الدول المستمرة كان موجها نحو البرجوازية الأجنبية التى على يدها نشأت هده الطبقات العاملة . ومن ثم فإن صراع الطبقة العاملة المصرية كان فى الأساس ضد البرجوازية الأجنبية التى ارتبط وجودها فى مصر بالاحتلال الذى أعطاها حق الاستثمار ومكنها من فرض وجودها على النظام السياسى بأكصله ، وكانت الطبقة العاملة هى ضحية مسقوط النظام السياسى كله تحت السيطرة الاستعمارية .

كما أن صراع الطبقة العاملة المصرية لم يكن موجها فقط ضد البرجوازية الأجنبية، بل كان أيضا سابقا لوجود البرجوازية الصناعية المصرية التي لم يكن لها وجود فعال قبل عام ١٩١٤ والتي بدأت تتحسس طريقها من خلال الظروف التي أتاحتها الحرب العالمية الأولى، ولكنها حتى بعد انتهاء الحرب لم تكن قد بلغت حدا يؤهلها إلى منافسة البرجوازية الأجنبية حول مجالات الاستمار.

وفى نفس الوقت الذي كانت الطبقة العاملة تخوض فيه نضائها ضد البرجوازية الأجنبية المستندة على دعامة سلطة الاحتلال البريطاني، كانت البرجوازية المصرية ـ التي كانت تتكون في أغلبها من كبار ملاك الأراضي الزراعية _ تحوض صراعا ضد الاحتلال بعد أن نالها الكثير من الضرر أثناء الحرب، ولحرصها على تحقيق الاستقلال كي تتولى مسئولية الحكم الوطني الذي أصبحت مؤهلة له على مشارف العشرينيات من هذا القرن.

لذلك فقى مستهل عام ١٩١٩ وعلى إثر انفجار الثورة الوطنية يمكن الاستدلال على حركتين متوازيتين: حركة الوفد كقيادة للثورة الوطنية وحركة الطبقة العاملة.

الأولى: تسعى لإنهاء الحماية وتحقيق الجلاء والاستقلال، وبالتالى فإنها تفتح المعركة ضد الاستعمار البريطاني بكافة مؤسساته وتوابعه.

الثنانية: تسعى إلى تحسين شروط العمل وإلى إحياء تنظيماتها النقابية وتطالب بالتشريعات التي تضمن لها حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإنها تفتح المعركة ضد الرأسمالية الأجنبية التي احتكرت المرافق والصناعات والخدمات وعاشت آمنة في حماية الاستعمار البريطاني منذ سنوات طويلة .

فالحركتان وإن اختلفتا في تركيبهما الاجتماعي وفي قيادتهما، وهي مجالات نشاظهما فإنهما كانتا تلتقيان بالضرورة في المعركة ضد الاستعمار، ومن ثم فإن التحامهما حول هذا الهدف يصبح أمرا حتميا .

فإذا أضيف إلى ذلك أن الوفد قد انفرد بقيادة الحركة الوطنية دون غيره من التشكيلات الحزبية الأخرى التي قبلت التعاون مع القصر والتهادن مع الاستمعار، فإن اهتمام الطبقة العاملة بالتخلص من سيطرة ونفوذ الرأسمالية الأجنبية كان يدفعها نحو مزيد من الارتباط بالوفد.

يضاف إلى ذلك ما ذكره جريفر عن الاضطرابات الممالية عام ١٩٢٤، فقد ذكر جريفز أن وجود سعد زضلول في السلطة الذي كان يعده معظم العمال المسرين أقوى الرجال وأكثرهم محبة لديهم شجعهم على الاعتقاد أنه سبتدحل بصورة فعالة لصالحهم عندما ينشب العسراع بينهم وبين أصحاب الأعمال وخاصة إذا كان الآخرون من الأوروبين.

فإذا أضفنا إلى ذلك جهود الوفد التي بذلها وسط الطبقة العاملة للسيطرة عليها ابتداء من النصف الثاني لعام ١٩١٩ سواه بإدشاه النقابات للعمال أو بالتصدى لتيار الحركة الاشتراكية الذي كان يهدف إلى تدعيم قواعده داخل الطبقة العاملة، مسنجد أن العمال كان لديهم ما يدفعهم إلى الارتباط بالوفد وقبول وصايته.

المرحلة الثانية: احتواء حركة الطبقة العاملة:

لكن الوفد اضطر إلى تغيير موقفه بعد عام ١٩٣٦. اتجه الوفد نحو التشريعات العمالية ويصفة خاصة ابتداء من عام ١٩٤٦ عندما أصبح العمال يمثلون طرفاً قويا في مواجهة الوفد، وأصبحت العلاقة القائمة بين العمال والوفد رهناً بالتطورات التي كانت تلحق بالعمال من ناحية وبالوفد من ناحية أخرى، حيث شاءت الظروف والأقدار أن تكون التطورات لصالح العمال وضد مصالح الوفد الذي بدأ الضعف يتناب سياسته وتنظيمه وشعبيته بتطور الزمن على عكس حال العمال. لذلك فعندما قوى موقف العمال سبيا في احتواقهم وأن يحرص على احتواقهم

حتى لا يخرجوا من دائرة نفوذه عن طريق الاستجابة لمطالبهم، وقبلوا هم أيضاً ذلك الاحتواء في مقابل الحصول على ما أمكنهم من مكاسب.

ويمكن تحديد ثلاثة دوافع رئيسية كانت وراه اتجاه الوفد نحو الأخذ بسياسة احتواء حركة الطبقة العاملة وهي:

١ _ التغلب على أزمة الوفد السياسية والتنظيمية

٢ ـ الاستجابة للاتجاه الاجتماعي الذي بدأ يظهر في فكر الوفد.

٣_ استيعاب حركة الرفض العمالية.

هذه الأزمات بدأت بتوقيع الوفد لماهدة ١٩٣٦ وما أعقبها من أزمات أخرى بين الوفد والقصر وانشقاق ماهر والنقراشي وتجمع كافة القوى المعارضة ضد الوفد مع القصر وإزاحة الحكومة الوفدية وطردها، كل ذلك وما اتبعه من أزمات أخرى كان له تأثيره الكبير على مكانة الوفد وشعبيته وسط الجماهير وبصفة خاصة وسط العمال.

ولعل أخطر ما في هذه الأزمات أنها أصابت القيم الأساسية التي كانت تعطى للوفد تمايزه عن الأحزاب الأخرى فقد كان الوفد في أعين الجماهير هو المدافع عن الحرية، وهو قيادة الحركة الوطنية من أجل الاستقلال، لذلك رفعت معه الجماهير شعار: الاستقلال التام أو الموت الزوام، وكان الوفد يمثل تطلع الشعب نحو الديمقراطية ومعاداة الاوتوقراطية، وأن يتميز بالشرف والنزاهة.

وزاد من آمال العمال في الوفد بعد فوزه في الانتخابات التيابية التي أجريت في ٢ مايو ١٩٣٦ ، وتأليفه الوزارة في ١٠ مايو ١٩٣٦ ، ذلك الاهتمام الذي ابداه الوفد نحو العمال في خطاب العرش ووصول الكثير من القادة العماليين في الوفد لمناصب مرموقة سواء في الوزارة أو في البرلمان .

وتضمن تشكيل الوزارة نقراً من رجال الحزب عن كان لهم نشاط ملموس وسط الحركة العمالية. فقد اختير أحمد حمدى ميف النصر بك رئيس المجلس الأعلى للعمال وزيرا للزراعة، واختير مكرم عبيد وزيرا للمالية، وكان يرأس القلم القضائي في الاتحاد العام للعمال التابع للمجلس الأعلى، وكان يعمل مستشاراً لنقابة عمال ترام القاهرة كذلك. وانتخب الدكتور أحمد ماهر وتيساً لمجلس النواب، وكان ضمن قمندوبي، الوفد الثمانية في المجلس الأعلى وهو الذي تولى مستولية الرد على عباس حليم في بداية صراع الوفد معه. كما اختير محمد صبرى أبو علم وكيالاً برلمانيا لوزارة الحقانية، وهو من المحامين البارزين في الحزب وعضو لجنة رضا باشا التي وضعت أول مسروع لقانون العمل في سنة ١٩٢٩ . وفي نفس الوقت دخل مجلس النواب أغلب "مندوبي» الوفد في المجلس الأعلى مثل زهير صبرى، وحسن نافم، كما دخل عزيز ميرهم مجلس الشيوخ.

وفي ظل هذا المناخ الذي أضاع روح التفاؤل وسط العمال، ويعد موجة الاغتباط التي سادت معظم القطاعات العمالية بوصول الوفد إلى الحكم بدأ العمال في طرح مطالبهم، وهم على ثقة بأنها مطالب مجابة، وكانت هذه المطالب تتضمن ثلاث مجموعات:

أولها: مطالب تشريعية عامة تهم كافة القطاعات العمالية، وهي تتركز حول قانون عقد العمل الفردي وساعات العمل والاعتراف بالوجود التقابي، والتعويض عن إصابات العمل، وإعادة تشكيل للجلس الاستشاري الأعلى للعمل بمعادلة تمثيل العمال مع نسبة تمثيل أصحاب الأعمال.

ثانيها: مطالب اقتصادية خاصة هي الأجور والكوادر واللوائع الخاصة بممال الحكومة اللين تعرضت أجورهم ونظم تشغيلهم لتعديلات مجحفة في ظل الوزارات السابقة على وزارة الوفد.

ثالثها: مطالب فنوية أو محلية لعمال الشركات المختلفة ، وخاصة في مرافق النقل والملاحة والغزل والنسج وصناعة السكر وغيرها . وتتصل هذه المطالب في الأغلب بالخلافات حول تطبيق اتفاقيات العمل القديمة وحول توفير وفصل العمال وتخفيض الأجور .

ولقد أخذت حركة العمال مسارين لتحقيق تلك المطالب، فهم من ناحية بدءوا في مطالبة الحكومة بإصدار التشريعات، وراحوا من ناحية أخرى في الاصطدام مع أصحاب الأحمال بسبب لجوء هؤلاء الأخيرين إلى الاستخناء عن بعض العمال أو تخفيض الأجور، أو رفض مطالب العمال في تحسين ظروف العمل.

ولقد سلك اتحاد العمال التابع للوفد طريق اللجوء إلى الحكومة ومطالبتها بإصدار تشريعات العمال. وهما التابع بإصدار تشريعات العمال. ففي المؤقر الذي عقده الاتحاد في ١٤ مايو ١٩٣٦ اللاحتفال بعودة الوفد إلى المحاليين اللين تقلدوا المناصب المهمة طالب في نهاية قراراته التي اتخذها بتشكيل لجنة لمدراسة طلبات النقابات الخاصة وطلبات العمال عامة للوضع مذكرة بما يطلبه المعال لرفعها للوزارة والبرلمان للاستوشاد بها عند نظر التشريعات العمالية والمعالية والمعالية على المناسبة عند نظر التشريعات العمالية والمعالية والمعالية المعالية والمعالية المعالية والمعالية المعالية المعالية والمعالية المعالية والمعالية والم

واتبعت نقابات الاتحادها المسلك، إذكانت تجتمع ليلاً بدار الاتحاد وتعد كل منها عريضة بمطالب أعضائها، وتتجه نحو تقديمها إلى المسئولين من رجال الوفد. فقد اجتمعت على سيل المثال الجمعية العمومية لتقابة حمال الفنادق المصرية (٢٥ مايو ١٩٣٦) ووررت شكر دولة الزعيم الجليل وأصحاب المعالى رملائه الورزاء الكرام لعطفهم على المحال، ثم أرفقت ذلك بثمانية مطالب مختلفة لأعضائها تتصل بوضع نظام للحدمة المتعملة، وتحديد ساعات العمل وتوزيع العشرة في المأثة، وغير ذلك من مطالب المهنة كما قامت نقابة عمال الملاحة الداخلية بنفس الأسلوب عندما عقدت جمعيتها العمومية، كما قامت نقابة عمال الملاحة الداخلية بنفس الأسلوب عندما عقدت جمعيتها العمومية، وقررت تشكيل وفد من خمسين عضواً للتهنئة وتقديم عريضة بمطالبها إلى المستولين حول الخصومات التي طبقتها الشركة على الأجور وزيادة ساعات العمل وفصل العمال وضربهم.

واتخدت بعض نقابات العمال في الإسكندرية نفس الأسلوب لعرض مطالبها مثل عمال السكك الحديدة وقدموا إليها عمل عمال السكك الحديدة اللين استبسروا خيراً بالوزارة الدستورية الحديدة وقدموا إليها شكوى تتضمن ستة مطالب بإلغاء كادر ١٩٣٠ ، وإعادة العمل بالكادر القديم وصرف السلاوات المتأخرة منذ عام ١٩٧٨ ، وجعل يوم المطلة الرسمية بأجر وتعليم أبناء العمال وإلحاقهم بالعمل بورش السكك الحديدية .

ولكن الأسلوب الهادئ، لم يستمر طويلاً، فقد أخذت حركة العمال في يونية ١٩٣٦ مساراً عنيفاً، ولعل وجود حكومة الوقد في الحكم بما تشيعه من روح الديمقراطية وجو الحرية قد شجم العمال على الثورة ضد مظالم أصحاب الأعمال.

ففي ۱۳ يونيو ۱۹۳۱ فاجأ عمال شركة الزيوت بالإسكندرية الحكومة باحتلال المصنع حتى يمنعوا صاحب الشركة من توفير عدد منهم، وتُمكن البوليس من إجلائهم وإحالة مشكلتهم إلى مكتب العمل بالقاهرة.

وتكرر نفس الأسلوب يوم ٢٠ يونيو ١٩٣٦ عندما احتل عمال أقطان كفر الزيات بالإسكندرية المصنع بسبب النزاع القائم بينهم وبين الشركة.

وشهدت الإسكندرية مزيداً من أعمال العنف العمالي، كان أبرزها احتىلال عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية للمصنع (الذي كان يضم ألفي عامل) والاشتباك مع قوات البوليس بسبب عدم الاستجابة لطالبهم في زيادة الأجور وتثبيت العمال الجدد. ثم كان إضراب العمال في شركة ترام الإسكندرية بسبب رفض الشركة تسوية المطالب التي قدمتها النقابة باسم ألفين وماثتي عامل، وأهمها مطلب زيادة ٣٠٠ في الأجور، وعمل العمال في خلال هذا الإضراب على وقف محطة كهرباء الشركة في كرموز وإخراج العمال من مخزن الترام بمحرم بك، وأدى هذا إلى اشتباكهم مع البوليس في معركة دامية أصيب خلالها الكثير من العمال وبعض رجال الأمن.

ولم يقتصر هذا الأسلوب العنيف على مدينة الإسكندرية، بل امتد ليشمل أنحاه متفرقة من البلاد. وكان حادث مصنع تكرير السكر بالحوامدية من أهم حوادث المنف التي قام بها العمال في تلك الفترة، حيث قام فريق من العمال المفصولين باحتلال مبنى المصنع عن طريق التهديد باستخدام السلاح، ويُححوا فعلا في ذلك بزعامة العامل حامد سليم الذي استطاع أن يعيئ العمال داخل الشركة ودارت يبهم وبين قوات الأمن والجيش معارك عنيفة لم يستطع الجيش حلالها اقتحام المصنع إلا بعد هروب حامد سليم إلى القاهرة وبلوته إلى سرائ عباس حليه.

وقد أسفر هذا الصدام عن استشهاد العامل عواد بسيوني أبو العلا وإصبابة الكتير من العمال واعتقال سبعة وسبعين عاملاً على إثر حملة تفتيشية قام بها رجال البوليس على منازل العمال بالحواملية، وكان من أهم زعماء حركة الإضراب عدا حامد سليم العامل نصيف رزق الله، والعامل سيد على، وقد قضت المحكمة على بعض العمال المقبوض عليهم بالسجن مدداً مختلفة.

وكان لاستمرار الصراع بين الوفد وعباس حليم على قيادة حركة الطبقة العاملة أثره في ابتماد الفريقين عن مشاركة العمال في مشاكلهم وقضاياهم، وأدى ذلك إلى انفراد رجال المحافظة والأمن وجاك أزولاي مندوب مكتب العمل بالتدخل في المنارعات العمالية التي ظهرت في تلك الفترة.

ولم يتغير دور المجلس الأعلى واتحاده كثيراً بعد وصول الوفد إلى الحكم، فلم يتخذ موقفاً مؤيداً طركة العمال الإضرابية دفاعاً عن حقوقهم، ولم يستطع أن يواجه الحكومة لتقصيرها في حقوق العمال. وليست هناك أية دلائل تشير إلى مشاركة الاتحاد للعمال في نضالاتهم طوال عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ضد استغلال أصحاب الأعمال وإهمال الحكومة لمطالبهم.

ويبدو أن حادث ترام الإسكندرية (يوليو ١٩٣٦) كان مصدر حرم كبير للاتحاد،

فاضطر إلى إرسال برقية إلى رئيس الوزراه وإلى نقابة عمال ترام الإسكندرية جاه فيها: «الاتحاد العام لنقابات العمال تحت إشراف المجلس الأعلى يؤيد عمال ترام الإسكندرية ويستنكر تصرفات البرليس بالإسكندرية، ويعطف على الجرحي والمصابين من العمال، ويطلب من الحكومة تدخلاً سريعاً لصالح العمال».

وإزاء هذه السلبية كان من الطبيعي أن يبتعد العمال عن هذا الاتحاد الذي لم يعد يهتم بمسالح العمال نتيجة لانشخال رجاله في أعمال الوزارة واليرلمان بعد أن وصبل الوفد إلى الحكم، فلقد حصل الكثير من أعضاء المجلس الاعلى على مناصب مهمة في الوزارة، كما حصلوا أيضاً على عضوية الرلمان، ونتيجة لذلك أخذ نشاطهم ينحسر تدريجيا عن مقر الاتحاد العام، وبجرور الزمن أصبحوا يتحاشون الظهور هناك.

فلقد اتخذ الوقد من إصدار تلك التشريعات أسلوماً أساسيا لاحتواء حركة العمال وصممان عدم خروجها عن الولاء للوقد، ولكن هذا لا يعني أن الوقد تخلى كلية عن تشكيل تنظيمات نقابية عمالية موالية له رغم الضعف الذي انتاب تلك التنظيمات الوقدية في أواخر عام ١٩٣٧، فقد عاود الوقد جهوده من جديد بعد عودته إلى الحكم عام ١٩٤٢ لإنشاء تنظيمات نقابية جديدة. ومع ذلك فإن هذه التنظيمات لم تكن غشل قيادة لحركة الطبقة العاملة، لأن حركة العمال كانت قد تجاوزت إمكانات وقدرات تلك التنظيمات لم لحكومية، ولأن نزعة استقلال حركة الطبقة العاملة كانت مازالت مستمرة رخم تصفية الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى عند قيام الحرب العالمية الثانية. ويضاف إلى ذلك أن الوقد كان قد حرص على توظيف حركة تلك التنظيمات في عملية متابعة ومراقبة تنفيد التشريعات العمالية التي قام ياصدارها.

المرحلة الثالثة: مجاراة حركة الطبقة العاملة:

إذا كان الوفد قد نجح في احتواء حركة الطبقة العاملة في الفترة من ١٩٣٦ ــ ١٩٤٤ فإن هذا النجاح كان يرجع لسبيين رئيسيين

أولهما: امتلاك الوفد للوسائل والأدوات التي مكتنه من تحقيق احتوائه لحركة الطبقة العملمة، وحال دون استقلالها عن نطاق نفوذه وسياساته. فمن خلال وجود الوفد في الحكم خلال سنوات ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ - ١٩٤٤ كان يمتلك السلطة التي خولت له إصدار بعض تشريعات العمل التي كانت تهم الطبقة العاملة التي كانت تناضل منذ سنوات من أجلها، كما استطاع في نفس الفترة مواصلة نشاطه وسط حركة الطبقة العاملة من خلال رجاله من المحامين والمستشارين، ومن خلال تنظيماته النقابية، والتي عن طريقها استطاع أن يحافظ على علاقته بالطبقة العاملة ويضمن عدم خروجها عن نطاق سياسته وأهدافه.

وثانيهما: استعداد الطبقة العاملة لقبول سياسة الوفد واستمرار العلاقة معه في ظل حالة الضعف التي انتابت الحركة العمالية من جراء سياسة الإرهاب والاضطهاد التي مارستها حكومات الأقلية ضد العمال ومنظماتهم خصوصاً في منوات الحرب العالمية الثانية. هذا بالإضافة إلى ثقة العمال في إمكانية تحقيق مطالبهم من خلال الوفد وفي مقدمتها التشريعات التي كانت تعد المحور الأساسي الذي كانت تتمركز حوله حركة الطبقة العاملة طوال سنوات ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولكن هذه الأوضاع تغيرت ابتداه من عمام ١٩٤٥، فقد خوج الوفد من الحكم في أكتوبر ١٩٤٤، وبالتالي افتقد الوسيلة الأساسية التي كان يمكن أن يحافظ بها على احتوائه لحركة الطبقة العاملة، خصوصاً وأنه قد ظل بعيداً عن الحكم منذ ذلك التاريخ وحتى يناير ١٩٥٠.

وإلى جانب ذلك فقد حدثت تطورات مهمة على صعيد الطبقة العاملة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فقد توقف العمل بالأحكام العرفية ، ومن ثم عادت الحياة من جديد إلى التنظيمات العمالية ، فاتجه العمال إلى تأليف التقابات التى زادت عضويتها في ضوء المناخ الجديد الذي تولد بعد الحرب وأعطاها إمكانية معاودة حركتها ونشاطها ، وفي ضوء ذلك النمو الذي حدث في حجم الطبقة العاملة طوال سنوات الحرب والتوسم الذي حدث في النشاط الصناعي ، هذا بالإضافة إلى التطورات النوعية التي حدثت على صعيد تركيب الطبقة العاملة وازدياد تركز النشاط الصناعي . وكان لهذه التطورات مجتمعة تأثير واضح على فالمية وحيوية حركة الطبقة العاملة .

ولقد اقترن بهذه التطورات التى حدثت على صميد حركة الطبقة العاملة احتدام الصراع بين العمال وأصحاب الأعمال بعد توقف الحرب بسبب استغناء أصحاب الأعمال عن كثير من العمال وانقلابهم على التشريعات التي أصدرتها حكومة الوفد .

وفى ظل احتدام هذا الصراع نزلت البرجوازية المصرية إلى ميسان الاستغلال الاقتصادى بتوسيع نطاق مشاركتها فى النشاط الصناعى طوال سنوات الحرب، ومن ثم أضحت طرفاً مباشراً فى هذا الصراع، الأمر الذى أدى إلى تغيير الطبقة العاملة لعلاقاتها مع هذه البرجوازية ، تلك العلاقة التي كانت مقترنة بالنضال من أجل القضية الوطنية منذ. ثورة ١٩١٩ .

فقد اتجهت الطبقة العاملة إلى تخليص حركتها من وصاية الطبقة البرجوازية وتدعيم استقلالها وذاتيتها. هذا من ناحية، ومن ناحية أحرى اتجهت إلى تدعيم علاقاتها باخركات الشيوعية التي كانت قد برزت هي الأخرى على مسرح الحياة السياسية في مصر بشكل واضح منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد أدى هذا بالطبقة العاملة إلى المزح في نضالها بين التحرر السياسي والتحرر الاجتماعي كي تتحلص من ظروف الاستغلال الذي يمارسه أصحاب الأعمال من أجانب ومصريين.

وكان هذا يعنى وضع حد لعلاقة الطبقة العاملة بالوفد، الذى كان فى تلك الفترة بعيداً عن الحكم والذى كان يفتقد أية وسيلة لترغيب أو لترهيب الطبقة العاملة لضمان علاقته بها على النحو الذى يحقق له أهدافه من وراء هذه العلاقة فى السيطرة وبسط النفوذ فى حركتها وجعلها قوة أساسية يرتكز عليها فى صراعه مم القوى السياسية المادية.

ثانيا: دور الوفد في دعم المطالب والقضايا العمالية:

التحليل السابق للعلاقة بين حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية وتطور هذه العلاقة عبر المراحل الثلاث المميزة، التي تحدثنا عنها، يرسم الخط البياني لأحد المسارات المهمة للأدوار التي قام بها حزب الوفد، وهو المسار المرتبط بالقضية الاجتماعية، ووزنها النسبي مقارنة بالقضية السياسية بشقيها الوطني (التحرر والاستقلال) والديمقراطي.

هذا الدور الذى قام به الوفد فى علاقته بالطبقة العاملة لم يخرج عن رؤية الوفد لغسه باعتباره «الأمة المصرية» بتمبير تلك الأيام. فقد حرص قادة الوفد دائماً على تأكيد هذا المعنى، فهو عندهم ليس مجرد حزب كسائر الأحزاب الأخرى، بل المدافع عن مصالح الأمة والحامى لحرياتها، والمطالب باستقلالها. ففى خطاب لسعد زغلول عن مصالح الأمة فى ٢ يوليو ١٩٢٤ قال: «إنى لست رئيس حزب بل وكيل أمقة، وفى انتخابات عام المهرية»، واستمرت هذه الرؤية من جانب قادة الوفد دائما، بل إنها اكتسبت على يد مصطفى النحاس ومكرم عبيد معانى أكثر اتساعاً وتأثيراً بهدف الحفاظ على وحدة الأمة تحت زعامة الوفد ونبذ ما هذا الوفد من أحزاب أخرى.

ففي المؤتمر الشهير للوفد الذي عقد عام ١٩٤٣ للاحتفال باليوبيل الفضى للوفد

المصرى صاغ مصطفى النحاس أبلغ تعبيراته في وصف الوفد فقال: «إن الوفد ذكرة» يورثها الآباء والآبناء، وتلهمها الأجيال، فيفنى الأفراد وهي باقية، وتزول الجماعة وهي خالدة». وكان النحاس يهدف من وراء ذلك إلى التأكيد على استمرارية الوفد على الرغم من تبدل أشخاصه وخروج البعض عن إطاره فيما عرف بالانشقاقات والانسلاخات التي حدثت في الوفد، لذلك تجده يكمل عبارته بالقول و قد يخرج عن الوفد فرد أو عديد من الأفراد، والوفد ماض أقوى ما يكون نئية، وأصلب ما يكون عوداً، وما مثله في ذلك إلاً مثل الشجرة، كلما هذت من فروعها وشذبت من غصونها، ارتفعت في السماء ذراعها وامتد على الأرض ظلها، وطاب جناها».

هذه الرؤية للذات، كما هي عند الزعامة الوفدية، كانت تفرض على الوفد أن يكون لكل «الأمة» دون تمييز بين طبقة وأخرى طالما أنه قائد لحركة تحرر وطنى. لكن الوفد لم يكن هكذا فقط، قيادة لحركة تحرر وطنى، بل تحول إلى حزب حاكم له مصالحه صراعاته، وله أولوياته التي تعبر عن مصالح صانعي القرار في الوفد، ومن ثم كانت مواقف الوفد وسياصاته نحو العمال تعبيراً عن البناء الاجتماعي، والإطار التنظيمي والفكر السياسي للوفد من ناحية، وكانت أيصا استجابة وتكيفاً مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر عبر المراحل الثلاث الميزة لعلاقته بالطبقة العاملة.

فحرص الوقد على الاستجاءة للمطالب الممالية لم يكن على حساب ما يمكن تسميته بدالمسلحة المامة، وهنا تقرض مصالح أرباب الأعمال نفسها حتى ولو كان ضمن المدفاع عن قستقبل الصناعة المصرية، نلحظ هذا بوضوح في المناقشات التى أثيرت حول قانون التعويض عن إصابات الممل في الصناعة والتجارة الصادر في ١٩٣٤م، ١٩٣٢م قانون التعويض عن إصابات الممل في الصناعة والتجارة الصادر في ١٩٣٤م، فقد أثيرت أي عقب وصول الوفد للحكم (١٠ مايو ١٩٣٦) بحوالي أربعة أشهر، فقد أثيرت مناقشات داخل مجلسي النواب والشيوخ وطرحت انتقادات من عدد من أبرز القيادات الوفدية لأهم إيجابيات القانون. حيث اعترض البعض على تعيم سريان أحكام القانون ليشمل جميع العمال المنصوص عليهم في المادة رقم (١) من القانون، واقترحوا عدم تطبيقه في المحال التي يعمل بها أقل من عشرة عمال، أو التي يقل رأسمالها عن ١٠٠٠ بينه علم عن المخور على التشريع، وهي القاندة التي أعطت للعامل الحق في الحصول على التعويض على الرغم من عدم مسئولية القاعدة التي أعمل على المخور من الحادث الذي تسبب في حدوث الإصابة.

فقد طالب عبد الحميد عبد الحق في محلس النواب بأن ينص في مشروع القانون على

«ألا يطالب بالتعويض إلا أصحاب المصانع ذات رؤوس الأموال لا أصحاب المحال الذين يتعيشون من صناعتهم». وافترح أن تعدل المادة الأولى بعيث تنص على دفع التعويضات المذكورة في مشروع القانون في حالة ما إذا كان رأس مال المصنع ١٠٠٠ جنيد. وأيد محمد غازى البرقوقي اقتراح زميله عبد الحميد عبد الحق قائلاً في تصير هذا الموقف: «إن العطف الذي يحدو بنا إلى الراقة بالعمال يجب ألا ينسينا اعتباراً آخر في نهضتا الصناعية، ذلك الأننا في إيان نهضة صناعية ناشئة، فمن واجبنا ومن واجب الحكومة أن نعمل على حمايتها وتشجيعها، كما وافق على الرأى نفسه النائب عبد الرحمن أبو النصر، وطالب مضرورة انظر إلى الصالح العام «دون تفرقة بين العامل وصاحب العمل».

وأمام المناقشة الساخنة وانتقادات أبرز نواب الوقد لمشروع القانون اضطر الناتس زهير صبرى مقرر لجنة العمال والشتون الاجتماعية إلى الرد على زملاته الوقديين بقوله: «حقا إن حماية الصناعة في مصر واجبة، ولكن هل يمكن أن نحيبها على أشلاء العمال وأرواح أطفالهم ونسائهم. . ؟ ، واضطر عبد السلام فهمي جمعة وزير التجارة والصناعة إلى أن يحسم المرقف من مشروع القانون بعد تأكيد الحرص على عدم تهديد مصالح أصحاب الأصمال بقوله: فليست الحكومة اشتراكية بمحمد الله، ولستم كذلك، وتعلمون أني كوزير للعمل والعمال يجب أن أكون دائما ميوان عدل بين الركنين الأساسيين العامل وصاحب العمل؟.

هكذا كانت القاعدة في مواقف الوفد بين العمال وأصحاب الأعمال، لكن مع تطور مشاركة البرجوازية المصرية في الصناعة من ناحية، وزيادة حجم وفعالية الطبقة العاملة من ناحية أخرى، بات الحفاظ على التوازن المطلوب شديد الصموية، الأمر الذي أثر كثيرا على العلاقة بين العمال والوفد، كما سبق أن أوضحنا.

ورضم هذا كله، فإن الوفد يكاد يتفرد بين كل الأحزاب المصرية بتجاوبه مع المطالب العمالية. ففي سنوات الوفد في الحكم، وهي قليلة، تحققت للعمال النسبة الكبري من المكاسب. أما في سنوات وجود الوفد خارج الحكم، وهي طويلة، فكان الوفد أكثر اقترابا من العمال وأكثر تفاعلامم المطالب العمالية ضد تسلط الحكومات الأوتو قراطية المستبدة.

نشط الوفد بتنظيماته العمالية وسط الطبقة العاملة ونهض بحركاتها، وتبنت الصحف الوفدية القضايا العمالية، وكان للحامون الوفديون في طليعة للحامين المدافعين عن قضايا العمال. وجاءت التشريعات التي أنجزها الوفد للعمال لتؤكد مصداقية دوره الوطني كوكيل عن كل الطبقات والشرائح الاجتماعية في مصر على مدى ثلاثة عقود، ودوره كقيادة للثورة الوطنية المصرية من أجل الحرية والاستقلال والديمقراطية .

لقد بدأت مسيرة التشريع العمالي للوفد بعد عودته للحكم في مايو ١٩٣٦، وتوالت المسيرة في المية ١٩٤١، والفترة من المسيرة في الفترة من ١٩٤٤. ١٩٤٤، والفترة من ١٩٤٥. ١٩٤٤، والفترة من ١٩٥٥. ١٩٤٥ والفترة من ١٩٥٠ الموالم ١٩٥٠ هو المؤسس لنتشريعات الوفدية للعمال، والدواسة التي قدمها عزيز ميرهم بهذا الخصوص كانت نقطة الانطلاق للحكومات الوفدية نحو سياسة جديدة للتعامل مع العمال.

فقبل عام ١٩٣٥ كان حال تشريعات العمل على النحو التالي:

١ مجموعة تشريعات ولواتح ضعيفة لا تتعلق بجوهر مطالب العمال ومصالحهم مثل القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بللحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة، والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٤ الخاص بتشغيل الأحداث في محالج الاقطان ومصانع المنسوجات واللخان. وحتى عام ١٩٣٣ لم يصدر أى تشريع عمالي سوى هذين التشريعين، ثم أصدرت الحكومة في تلك السنة القانون رقم ٨٤ الخاص بتشغيل الأحداث وهو بديل لقانون سنة ١٩٠٧ ثم أصدرت أيضا القانون رقم ٨٨ الخاص بتشغيل النساء، وفي سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٤٧ الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات الخطيرة.

٢-مجموعة تنظيمات إدارية كمكتب العمل والمجلس الاستشارى الأعلى للعمال، وكانت ماتان الهيئتان خاليتين من العناصر العمالية بالمرة. وكان مكتب العمل بوصفه تابعا لإدارة الأمن العام ومعظم عناصره من رجال لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يكونوا محل تقدير للعمال أو مرضم ثقتهم.

وهكذا لم تكن هناك تشريعات حقيقية للممل تضمن مصالح وحقوق العمال، بل كانت الأوضاع القائمة تخدم أصحاب الأعمال أساسا في ظل النظام الاقتصادي القائم وفي ظل هيمنة رجال اتحاد الصناعات والقوى المحافظة على مقاليد السلطة في تلك النترة.

تأتى دراسة عزيز ميرهم، بوصفها برنامج الوفد الانتخابي تجاه العمال لتؤرخ لمرحلة جليلة من التشريعات العمالية، حيث وضعت تلاث دعامات لهذه التشريعات: الأولى: إنشاء مصلحة خاصة للعمل والعمال لا تكون تابعة لوزارة الداخلية تضم هيتين هما: المجلس الاستشاري للعمل والعمال، ومكتب العمل.

الثانية: تنظيم شئون العمال مأن تضع الدولة القوانين الملازمة للنقابات بحيث تتمتع بالشخصية المعنوية متى توافر فيها ركن الملانية، كما يجب على الحكومة تشجيع تأليف نقابات لمختلف المهن والمساعات، وتعميم الاتحادات الطائفية والمركزية والعامة ومدها عختلف الإعانات المادية والأدبية .

الثالثة: مباشرة تقنين شروط العمل بين العمال وأصحاب الأعمال على أساس تشجيع الصناعات، ورحاية حقوق العمال، ومن أبرز هذه المسائل التي تدخل في هذا الإطار. الأجور، والشروط الصحية في مجال العمل، وتنظيم تشغيل الأحدات والنساء، وتنظيم ساعات العمل بما لا يرهق العامل.

لم يكتف عزيز ميرهم بهله الدعامات الثلاث بل أضاف إلى ذلك مسألتين مهمتين ما ·

المسألة الأولى: وضع الضمانات التي تحمى حقوق العمال.

المسألة الثانية: معالجة مشكلة البطالة.

كانت هذه الدراسة بمثابة برنامج عمالى للوفد التزم به طبلة المرات الثلاث التي تولى فيها الحكم ابتداء من عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، ثم ١٩٤٢ - ١٩٤٤ ، وأخيرا ١٩٥٠ - ١٩٥١ . فقى هذه المرات الثلاث التي تولى فيها الوفد الحكم أمكنه إنجاز القدر الأكبر من التشريعات العمالية .

١ _ تشريعات المرحلة الأولى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧:

أصدر الوفد في هذه المرحلة القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصبابات العمل في الصناعة والتجارة بعد ما يقرب من أربعة أشهر فقط من عودته إلى الحكم في ١٠ مايو ١٩٣٦ .

كان هذا القانون هو أول قانون يصدره الوفد لصالح الطبقة العاملة، ولقد دافعت حكومة الوفد عمثلة في وزير التجارة والصناعة دفاعا شديدا من أجل إصدار هذا القانون في الوقت الذي صدر فيه على الرغم من معارضة الكثير من النواب والشيوخ ليس فقط من بين المعارضة بل ومن بين الوفديين أنفسهم عن رأوا أن هذا القانون ضد مصالح أصحاب الأعمال.

ويكتسب هذا القانون أهميته من افتقار تشريع العمل في مصر حتى متصف الشلائينيات إلى وجود قانون لتعويض الشمال عن الإصابات الناشئة عن العمل ، لذلك كانت الحاجة ماسة إلى هذا القانون في طل التوسع في استخدام الآلات التي ترتب عليها وقوع الكثير من الإصابات للعمال، ومن ثم اعتبره العمال ضمن مطالبهم منذ نادوا بإصداد التشريعات العمالية في مطلع العشريات.

ولقد زادمن ضرورة إيجاد هذا القانون أن التعويض عن حوادث العمل كان خاضعا لقاعدة مسئولية العمل، ومؤداها أن العامل المصاب أو ورثته لا يستحقون تعويضا إلا إذا ثبتت مسئولية صاحب العمل، رغم اتجاء معظم الدول المتمدينة إلى نند هذه القاعدة والأخذ بنظرية «مخاطر المهنة» في تشريعها.

وإذا كان العمال قد طالبوا بهذا القانون ضمن مطالبهم في التشريعات فإن معض أصحاب الأعمال قد طالبوا بهذا القانون ضمن مطالبهم في التشريعات فإن معض أصحاب الأعمال خدام المختلطة كانت تأخذ بجبد التعويض حتى لو لم ينسب لصاحب العمل أى خطإ في وقوع الإصابات. وكانت أحكام تلك المحاكم متفاوتة ومتباينة في أحيان كثيرة، لذلك طالب بعض أصحاب الأعمال بإلحاح بأن يكون لهم الحق في معرفة مدى مستوليتهم نحو عمالهم في حال وقوع جادث.

وأخيرا صدر هذا القانون في عهد حكومة الوفد في ١٤ سبتمبر ١٩٣٦ ، وإذا عرف أن الوفد قد وصل إلى الحكم في ١٠ مايو ١٩٣٦ ، وأخد على عاتقه مسئولية إنجاز معاهدة الوفد قد وصل إلى الحكم في ١٠ مايو ١٩٣٦ ، وأخد على عاتقه مسئولية إنجاز معا أن ١٩٣٦ ، تلك الفترة الوجيزة . كما أن هذا القانون صدر في وقت مثالي إذ بدأ مجلس النواب مناقشته يوم ٢٤ اغسطس ١٩٣٦ ، وانتهى من هذه المناقشة بالموافقة عليه في إليوم التالي ١٥ أغسطس ١٩٣٦ ، ثم حوله إلى مجلس الشيوخ الذي أحماله إلى عجدة المعل والشتون الاجتماعية وبدأ مناقشته العامة في ٧ سبتمبر ١٩٣٦ ، وانتهى من هذه المناقشة ووافق عليه في ٩ سبتمبر ١٩٣٦ عا يدل على مدى جدية واهتمام حكومة الوفد بإصداره.

والشيء المستلفت للنظر أن المشروع الذي تقدمت به الحكومة للبرلمان عن طريق ووارة التجارة والصناعة هو نفس المشروع الذي تمت الموافقة عليه دون تعديل في أي من مواده وصدق عليه كقانون، وهذا أمر نادر الحدوث، ولقد لعب عبد السلام فهمى جمعة الدور الأساسي في هذا الضمل وتحمل مستولية الدفاع عن المسروع والرد على حجيج الأراء المعارضة التي كانت تطالب بتأجيله إلى الدورة المقبلة. ونذكر له تهديده لأعضاء مجلس المعارضة التي كانت تعالب بتأجيل إذ قال: «لقد وعدتكم حكومتكم في خطاب العرش بأن تقدم إليك م في هذه الدورة جملة التشريعات التي تكفل تحسين حالة الممال، وأعددنا فعلا هذه التشريعات، ولكن هجوم الصيف وغياب حضرات أعضاء اللجنة التشريعية بالإجازة لم يتيحا لنا للأسف أن نقدم لحضراتكم غير هذا المشروع للعروض، فكيف تقابلون الأمة خارج المجلس إذا انفضت هذه الدورة وسئلتم: «أين هي القوانين التي وضعتموها لصالح المعال؟).

وكان السبب الرئيسي وراء الإصرار على صدور التشريع أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة قد وافقت على مشروع القانون في ٢٧ مايو ١٩٣٦ ، فإذا لم يصدر في مدة منة شهور من ذلك التاريخ يسقط إلى أن يعاد البحث فيه من جديد وتوافق عليه تلك المحمية التي كانت موافقتها أساسية على مشروعات تلك القوانين. وينبغى بداية الإشارة إلى أمم إيجابيات وسلبيات هذا القانون وهي التي توضع موقف حكومة الوفد التي أعدته ، ثم الإشارة إلى المناقشات التي أثيرت بخصوصه في البرلمان لنتبين مواقف الأطراف الأخرى.

٢_تشريعات المرحلة التانية ١٩٤٢_ ١٩٤٤:

استطاع الوفد في هذه الفترة أن يتجاوب بدرجة أعلى مع المطالب العمالية والظروف التي فرضت على الوفد ضرورة الاقتراب من العمال. فقد صدرت ثلاثة قوانين مهمة جدا بالنسبة لمسيرة الكفاح العمالية منذ ظهور حركة الطبقة العاملة المصرية هي. القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن الاعتراف بنقابات العمال، والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجباري على حوادث العمل، والقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٤ الحاص بعقد العمل الفردي.

(أ) قانون الاعتراف بنقابات العمال:

صدر هذا القانون في ٦ سبتمبر ١٩٤٢ ، وبذلك وضع حدا للجهود التي كان العمال يبذلونها من أجل الاعتراف مقاباتهم منذ بداية هذا القرن . فقد كان وضع مقابات العمال شاذا في مصر ، إذ إن التقابات كانت قائمة وغارس نشاطها كامالاً وتقود حركة الطبقة العاملة من أجل حقوق ومصالح العمال ، ولكنها لم تكن معترفاً بها من الناحية القانونية ، ولذلك كانت تحت رحمة الحكومة التي كانت تملك في ظل هذا الوضع الشاذ سلطة حلها ومطاردة قادتها واعتقالهم.

ولم يكن أصحاب الأعمال أقل تشدداً تجاه النقابات العمالية والقادة النقابيين من السلطة الحكومية ، هكانوا يطردونهم من أعمالهم ويحاربونهم في أرزاقهم ، ويحرمون على العمال الانصمام إلى هذه النقابات .

لذلك لم يكتف المعال بالوجود الفعلى للتقابات فعملوا على ضرورة إصدار قانون يعش الحكومات وغدر أصحاب يعترف بشرعيتها حتى يصبح النشاط التقابى في مأمن من بعش الحكومات وغدر أصحاب الأعمال وظهرت بوادر صدور هذا القانون عام ١٩٣٥ عندما ضمنه عزيز ميرهم في دراسته عن شئون العمال وطالب بإصدار هذا القانون. وعندما وصل الوفد إلى الحكم وصدت الحكومة الوفدية في خطاب العرش بتحسين شتون العمال والنهوض بمستواهم ووضع التسريع الذي يمكنهم من مسجاراة إخوانهم في أرقى اللول من الوجهة الاجتماعية. وكان قانون المقابات في مقدمة القوانين التي اهتم بها الوفد ووعد بإصدارها، وظهر هذا الاهتمام على مستوى الحكومة ومستوى البرلمان. فقد نشرت بإصدارها، وظهر هذا الاهتمام على مستوى الحكومة ومستوى البرلمان. فقد نشرت مصحيفة «الجهادة في يوم ٢ أغسطس ١٩٣٦ مشروع قانون الاعتراف بتقابات العمال الذي أعدته وزارة التجارة والصناعة التي كانت شؤن العمل والعمال تدخل في دائرتها في ذلك الحين، وذكرت الصحيفة أن الوزارة أحالت المشروع إلى قلم قضايا الحكومة لبحثه وإصدار رأيه فيه . لكن ظل المتروع مختلفاً عليه بين وزارة التجارة والصناعة واللجنة والمعل الذي يترأسها النائب زهير صبرى.

وفى ٢ سبتمبر نشرت الجهاد ملكرة لجنة العمال والشئون الاجتماعية عن قانون العمال التى تناولت بالشرح شروط تكوين النقابة ، وقانونها الذى نص على تحريم الاشتغال بالسياسة أو المسائل المالية ، ثم تناولت تشكيل واختصاصات هيئات النقابة وتضمنت كذلك شروط وكيفية الاعتراف بالنقابة وأثره .

وعلى الرخم من كل هذا الاهتمام لم يصدر القانون حتى أقبلت وزارة الوفد في نهاية ديسمبر ١٩٣٧ ، وعندما أقبلت الوزارة لم تكن قد أنجزت سوى قانون التعويض عن إصابات العمل.

وبعد عودة الوفد إلى الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ كان أول قانون اهتمت به الحكومة

الوفدية هو قانون الاعتراف بنقابات العمال، الذي ظل أسير البرلمان منذ أغسطس ١٩٣٦ عندما عجزت حكومة الوفد عن إصداره، وأهملته الحكومات الأخرى التي أعقبتها رغم اضطرار الحكومة سنة ١٩٣٩ إلى إدراج المشروع من جديد في جدول أعمال مجلس النواب تحت ضغط من العمال الذين أضربوا عن الطعام من أجل صدور القانون.

فقى ١٢ مايو قدمت لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب مذكرتها عن القانون وبدأ للجلس في مناقسته في الجلسة السادسة والعشرين (٣ و ٤ و ٥ أغسطس القانون وبدأ للجلسة السابعة والعشرين (١٠ أغسطس) تمت الموافقة على المشروع وأحيل بعدها إلى مجلس الشيوخ لمناقشته وإبداء الرأى فيه . وبدأ مجلس الشيوخ في مناقشة المشروع في الجلسة السابعة والثلاثين (١٨ أغسطس ١٩٤٢) وتمت الموافقة عليه في الجلسة التاسعة والثلاثين (١٦ أغسطس ١٩٤٢)، وصدر كقانون بعد تصديق الملك عليه في ٦ مستمبر ١٩٤٢).

(ب) قانون التأمين الإجباري على حوادث العمل:

صدر هذا القانون هو الآخريوم ٦ سبتمبر ١٩٤٢ ، وهو يعد مكملاً لقانون إصابات العمل ، وكان من اللازم صدروه في أعقاب الانتهاء من قانون إصابات العمل ، لكن هذا لم يحدث لحين هذا التاريخ .

والقانون يعتبر مفيداً للممال وأصحاب الأعمال، فهو يفيد العمال من ناحية ضمان حصولهم على قيمة التعويض المقررة لهم عن إصابات العمل طبقاً لقانون إصابات العمل، كما يفيد أصحاب الأعمال من ناحية تمكينهم من صداد فيمة التعويض المطلوبة للعمال عن الإصابات التى تلحق بهم دون إرهاق مادى كبير، فالتأمين لا يكلف صاحب العمال إلا جزءاً يسيراً بالنسبة لما قد يستحق عليه من تعويض.

وتتصح قيمة هذا القانون من مراجعة عدد أصحاب الأعمال الذين عجزوا عن دفع قيمة هذا القانون من مراجعة عدد أصحاب الأعمال الذين لم يتمكنوا من الحصول على قيمة التعويض. فقد قامت مصلحة العمل في السنة التالية لصدور قانون إصابات العمل بإحصاء الحالات التي لم يدفع فيها التعويض إما لسوء حالة صاحب العمل المالية أو لتعتده، فاتصح أن الحوادث التي وقعت في تلك السنة وأبلغت للمصلحة بلغ عددها ٥٣٥٣ حادثة، منها ٧٨٩٣ حالة تمت تسويتها بدفع التعويض المستحق، أما الباقي

وقدره ١٤٥٦ حالة فلم يتمكن فيها المستحقون من الحصول على التعويض بالطرق الودية ، وبذا تكون نسبة هذه الحالات الأخيرة ٢٧/ من للجموع

وبناء على قول محمد خطاب مك عضو مجلس الشيوخ فقد وقعت فى عام 1921 من الإصبابات التى أبلغت لمصلحة العمل ١٩٤١ إصابة، وقيساساً على نسبة الـ١٧٧٪ المكاورة، تكون عدد الحالات التى لم يحصل فيها الممال المصابون أو عائلاتهم على التعويض المستحق لهم ٢٩٤٤ حالة، وهى بلا شك عدد ضخم، يحمل كثيراً من المظالم والغين بحقوق العمال.

وعلى ضوء ذلك تبدو أهمية هذا القانون، خصوصاً في إطار مجموعة الضمانات التي حددها للتأكد من جدية عملية التأمين التي جعلها عملية إجبارية.

وعندما طرح مشروع القانون على مجلس النواب لم تكن هناك خلافات حامة بخصوصه، وكان الخلاف متركزاً حول المادتين الثانية والخامسة فقط أما باقى المواد فقد لقيت قبولاً من النواب. وفي مجلس الشيوخ لم تكن هناك أية خلافات بخصوص المشروع وتمت الموافقة عليه في نفس الجلسة.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذا القانون كان في صالح الطبقة العاملة، خصوصاً وأنه قد وضع مجموعة من الشروط والضمانات التي تكفل تأكيد حدوث عملية التأمين الإجبارية على العمال بما يضمن لهم الحصول على ما يتقرر لهم من تعويض لما يحدث لهم من إصابات، ومن أهم هذه الضمانات:

(١) النص على عدم تحميل العمال الذين يسرى عليهم هذا القانون أى نصيب من نفقات التأمين كلها أو بعضها باية طريقة كانت (مادة ٣). فإذا خالف صاحب العمل نص هذه المادة يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش، وتتعدد الغرامات بقدر عدد العمال الذين وقمت بشأنهم تلك المخالفة على ألا يزيد مجموع الغرامة التى يحكم بها هى قضية واحدة على خمسين جنيها، وفضلاً عن ذلك يلزم صاحب العمل المخالف بأن يدلع للعمال قيمة ما تحملوه من نفقات التأمين (مادة ١٦).

(٢) معافية كل صاحب عمل يكون وقت التنتيش غير مؤمن عن حوادت العمل طبقاً لهذا القانون بغرامة لا تتجاوز مائة قرش ولا تقل عن خمسة وعشرين قرشاً، وتتعده هذه الغرامات بعدد العمال الذين لم يؤمن عليهم بشرط ألا تزيد في مجموعها على مائة جنيه، ويتقرر توقيم هذه الغرامة كل خمسة عشر يوماً من تاريخ ضبط الجريمة إذا ثبت من التفتيش أن صاحب العمل لم يقم مالتأمين وتجوز مضاعفة الغرامة إلى أن يتم التأمين، (مادة 10).

 (٣) اعتبار جميع المبالغ المستحقة للمؤمن لديه (شركات التأمين) قبل صاحب العمل وفوائدها متازة، الأمر الذي يصمن للعمال سداد قيمة التأمين من قبل أصحاب الأعمال لشركات التأمين (مادة ١).

ولكن رغم هذه الإيجابيات فإن القانون قد استثمى بعض القطاعات من الخضوع له مثل المصالح الحكومية، كما استثنى أصحاب الأعمال النجارية من الالتزام الخاص بالتأمين على عمالهم، وذلك بالنسبة للعمال الذين لا يقومون بأعمال صناعية من نوع ما ذكر بالمادة الأولى من قانون إصابات العمل.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المشروع قد راعى مصالح أصحاب الأعمال على نحو ما حدث من تعديلات في المادة الخامسة رغم ما أثير من اعتراضات نظراً لتأييد الحكومة ممثلة في عبد الحميد عبد الحق لهذه التعديلات.

(ج) قانون عقد العمل الفردى:

صدر هذا القانون في ٧ مايو ٩٤٤ بعد مشوار طويل يرجع تاريخه إلى عام ١٩٣٥ ، عندما أصدر مكتب العمل أول تقرير له منذ إنشائه في نوفمبر ١٩٣٠ ، ففي هذا التقرير تناول فجريفز ، مدير مكتب العمل موضوع قعقد العمل الفردى، بالتفصيل متعمداً التركيز على مسألة مكافأة نهاية الخدمة التي كان يدرك أهميتها بالنسبة للرأى العام العمالي . وكان واضحاً من تقرير جريفز أن الأتجاه في التشريع الذي أعده مكتب العمل لتنظيم عقد العمل الفردى ، وأحاله إلى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل هو إلغاء حق العمال في مكافأة نهاية الحدمة .

ورغم أن نشر هذا التقرير في أكتوبر ١٩٣٠ لم يلق غير اهتمام محدود من القادة النقادة التقارين في الصراع الحزيى (خصوصاً بين جماعات الوفد وجماعات عباس حليم) إلا أن الموضوع تضجر في ١٧ ديسمبر ١٩٣٥ عندما تكتل مندويو الحكومة وأصحاب الأعمال، مروراً بالمادة (٢٧) من مشروع قانون عقد العمل الفردى وهي المادة التي تحرم العمال من هذه المكافأة، فخرج الدكتور محجوب ثابت ومسيو دى يتشوتو بك ومعهما أحمد محفوظ صالح ومورى كمال مندويا العمال، من المجلس ليفضحوا هذه

المؤامرة وليعلنوا تفاصيلها على الرأى العام، كما قدموا مذكرة مشتركة إلى رئيس الوزراء (توفيق نسيم) في هذا الصدد.

ولقد قامت ثورة العمال على مكتب العمل، وتكتلت جهودهم من أجل إلغاء هذه المادة وإصدار قانون عقد العمل بما يرضى العمال ويحقق مكاسبهم. وتسابق عباس حليم مع الوفد في تعبئة شعور العمال، ولكن عباس حليم كان أكثر نشاطاً ودفاعاً عن مطالب العمال، بخصوص هذا القانون رضم أن الحكومة كانت تقف في وجهه وتحول دون عقده للمؤتمرات العمالية خصوصاً في القاهرة.

وعقد الوقد مؤتمراً كبيراً في دار اتحاده يوم ١١ يناير ١٩٣٦ ترأسه حمدى سيف النصر بك رئيس للجلس الأعلى وصضره أعضاء المجلس الأعلى ومستشار الاتحادات المركزية وأعضاء مكتب الاتحاد ورؤساء وأعضاء النقابات العامة، كما حضره من أعضاء المجلس الاستشارى الأعلى للعمل الدكتور محجوب ثابت والمسيو بتشوتو. وفي هذا المؤتمر ناقش الحاصرون قانون عقد العمل الفردى وعددا أخر من القضايا العامة التي تشغل الجماهير المحالية، وأصدر خمسة قرارات يحتج فيها على مشروع عقد العمل الفردى وقانون ساعات العمل.

قانون عقد العمل الشترك:

كان عقد العمل المشترك أو الجماعي مطلبا رئيسيا ناضلت من أجله الطبقة العاملة السنوات طويلة ، وتندعم هذا المطلب بصدور قانون الاعتراف بنقابات العمال سنة ١٩٤٢ ، وذلك لأن هذا القانون يرفع من قوة العامل من خلال تعاقده مع أصحاب الأحمال عن طريق نقابته . وواضح أن التعاقد الجماعي يكتسب قوة لا تتوافر للتعاقد القردي الذي يقوم به عامل بفرده مع صاحب العمل الذي يحدد الشروط التي يراها لقبول تشغيل العامل .

ويعرف عقد العمل الجماعي بأنه اتفاق بين رب العمل أو (نقابة أرباب الأعمال) ونقابة العمال على تحديد شروط العمل التي يطبقها رب العمل على من يستخدم من العمال. قموضوعه هو تحديد النصوص التي تدرج في عقود العمل الفردية، فهو تنظيم تعاقدي لشروط العمل من ناحية استخدام العمال والأجور وتحديدها ومدة العمل . . . إلخ.

ولذلك فإن عقد العمل الجماعي يعتبر فائدة للعامل، لأنه إذا كان منفرداً يكون عرضة لنافسة زملائه، وبذا يقلل من مطالبه، وعندما يتجمع العمال فإنهم يصبحون في مركز للحتكر فيعرضون عملهم بشروط يتفق عليها فيما بينهم، الأمر الذي يزيد من قوتهم، أما بالنسبة لأصحاب الأعمال فإنه محل كراهيتهم، لأنهم يتماملون في إطاره مع نقابة تشتمل على عمال لا يشتغلون لديهم، فهو قوة في وجه أصحاب الأعمال، كما أن التزاماته تقع على أصحاب الأعمال قفط دون العمال.

وفي النظم الاشتراكية يعرف عقد العمل الجماعي نأنه «اتفاق مشترك بين النقابة والإدارة ينظم حملها في كل أوجه النشاط المتعلقة بالمنشأة، والهدف من إبرام عقود الممل الجماعية في النظم الاشتراكية هو «العمل على تنفيذ وتحقيق الأحداف التي حددتها الحفلة الاقتصادية والعمل على زيادة الإنتاج وتحسيته، وكذلك تأكيد مستوليات النقابات في العمل على تحسين ظروف الحياة للعمال والخدمات الثقافية المتاحة لهم».

على هذا النحو يعتبر عقد العمل الجماعي مفيداً للعمال في كل الأحوال، لذلك كان من الطبيعي أن يكون أحد المطالب الرئيسية للعمال في مصر على طوال تاريخهم، وهذا ما دفع حكومة الوفيد بعد عودتها إلى الحكم عام ١٩٥٠ إلى العمل على إصدار مثل هذا التأنوب.

وقد جاه بتقرير لجنة الشئون الاجتماعية والعمل بمجلس النواب أن المشروع بقانون عقد العمل المشترك يقصد إلى تنظيم الحقوق والواجبات المترتبة على عقد العمل الذي يبرم بين نقابة أو أكثر من نقابات العمال، أو اتحاد أو أكثر من اتحادات نقابات العمال، ويبن واحد أو أكثر من أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالاً ينتمون إلى تلك النقابات. وإذا تعددت هذه النقابات أو الاتحادات وجب أن تكون عمالاً يستعة أو مهنة أو حرفة واحدة أو متماثلة أو مرتبطة أو مشتركة في نوع واحد من الإنتاج.

وقد أخذ المشروع بنظام التسجيل دون نظام الإيداع المعمول به في التشريع القرنسي، والحكمة في ذلك هي ضمان خلو العقد من الأسباب التي تبرر للحكومة رفض تسجيله، وقد أعطى صاحب الشأن حق الطعن في قرار الرفض أمام مجلس الدولة، ونص على إعطائه في هذه الحالة سلطة الحكم بتسجيل العقد، وذلك منماً لتمسف الحكومة في رفض التسجيل (المادة الرابعة).

وآباح المشروع في مادته السادسة جواز الضمان لغير المتعاقدين بعقد العمل الجماعي بعد تسجيله بناء على اتفاق بين طرفي العمل وهما رب العمل والعامل دون حاجة إلى موافقة المتعاقدين الأصليين. ونصت المادة السابقة على أن أحكام عقد العمل المشترك تسرى على طرفيه وقت إبرامه، وعلى النقابات والاتحادات التي تحل محل النقابات والاتحادات المتعاقدة.

وقد قصد بذلك إلى منع التحايل على التخلص من الشروط المتعاقد عليها عن طريق حل النقابة المتعاقدة وتكوين نقابة أخرى ترى أن الاتفاق السابق لا يربطها لأنها لم تكن طرفاً فيه .

وتسرى شروط عقد العمل المشترك أيضاً على النقابات المنضمة لاتحاد يكون طوفاً في عقد العمل الجماعي أو لاتحاد انضم لهذا العقد بعد إبرامه . كما تسرى كذلك على العمال المنضمين لنقابة تكون طرفاً في العقد أو لنقابة تكون انضمت لهذا العقد بعد إبرامه . ونصت الفقرة الأخيرة من المادة السابعة على سريان أحكام المادة على العمال طوال مدته ولو انسحبوا من عضوية النقابة قبل انتهاء المدة .

وأعطت المادة الثامنة حقوقاً إضافية للعمال، إذ نصت على بطلان عقد العمل المشترك إذا تضمن شروطاً تخالف أحكام قانون عقد العمل الفردي ما لم تكن أكثر فائدة للعمال.

وقد أثارت هذه الأحكام مناقشات عديدة داخل مجلس النواب ومجلس الشيوخ خصوصاً المادة العاشرة التي نصت في فقرتها الثانية على أنه يجوز في حالات الأزمات الاقتصادية أو الضرورات الحربية لوزير الشتون الاجتماعية أن يصدر قراراً بوقف العمل مؤقناً بعقد عمل مشترك لحين زوال الأسباب التي دعت إلى اتخذا القرار.

فقد اعترض على هذه الفقرة محمد حسن العشمارى وطالب بالغائها لأنها تحول دون تحقيق الفائدة المرجوة من إصدار هذا التشريع ، فالفقرة تجيز لوزير الشئون الاحتماعية أن يوقف العمل بقانون ، فوهذا بدع في التشريع » . وأضاف أن طلب حلف هذه العبارة فيه حماية للوزير من ضغط أرباب الأعمال والشركات ، الأن الشركات تريد أن تتخفف ، و هذا التخفف سيكون على حساب طوائف العمال وعقد العمل المشترك ا

ويرر مقرر اللجنة سبب إضافة هذه الفقرة بأنه قد يقع أحياتاً اتفاق بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال على جمهور المستهلكين عند حدوث أزمة اقتصادية فى البلاد أو ضرورة حربية وفى هذه الحالة لابد أن تكون هناك سلطة لها حق التدخل لإيقاف عقد العمل للشترك.

وأيد فريد أبو شادي بك وجهة نظر عشماوي باشا ضدرأي المقرر، وقد لقي هذا

الاعتراض استجابة في مجلس الشيوخ وعمت الموافقة على حذف الفقرة، الأمر الذي كان له أثر طيب على المشروع ودعم من مكانته بين العمال.

قانون التعويض عن أمراض الهناة؛

يعتبر قانون التعويض عن أمراض المهنة إصافة مهمة في تشريع العمل من جانب الوخد، وتضادياً للبواقص والتغرات التي كانت في قانون إصابات العمل الصادر عام الوخد، وتضادياً للبواقص والتغرات التي كانت في قانون إصابات العمل الصادر عام ١٩٣٦ الذي جاء خالياً من أيقا واعد تحدد مستولية صاحب العمل عن أخطار الهنة، فقد اكتفى هذا القانون بالنص على حق التعريض لكل عامل يصاب من حوادت العمل . لكن انتشار الصناعات المختلفة أدى إلى ظهور كثير من الأضرار إحداث أزمات كثيرة للعمال بعض المهن أو الصناعات . وقد ترتب على هذه الأضرار إحداث أزمات كثيرة للعمال كانت تحول دون استعمار أدائهم لأعمالهم وبالتالي افتقادهم لمسادر أرزاقهم وفتك الأمراض بهم دون علاج أو تعويف.

ورغم أن القانون قد جاء متأخراً كثيراً إذ ظل العمال يطالبون بإلحاح من أجل صدوره خصوصاً منذ عام ١٩٣٦، إلا أنه يعتبر خطوة مهمة من جانب الوفد استطاع أن يكسب بها تأييد العمال وثقتهم في وقت كان أحوج ما يكون فيه إلى دعم موقفه الشعبي .

والقانون في مجمله يمثل شيئاً مهما للعمال إذ جاءت نصوصه متمشية مع مطالبهم، وتضمنت العديد من الفسمانات التي تكفل لهم الحماية والحصول على حقوقهم دون إجحاف أو استغلال من أصحاب الأعمال. فمن ناحية سريانه نصت المادة الثنائية على أنه يسرى على جميع العمال اللين يشتغلون في الصناعات والأعمال التي ينشأ فيها المرض والتي وضع بها جدول خاص سواء نشأ من المرض عجز العامل عن العمل عجزا موقتاً أو تتخلف عنه عجز دائم كلي أو جزئي أو أدى إلى وفاة العامل. فمن أصيب بأحد الأمراض الوادة في الجدول المراض عصاحب العمل على تعويض. وقد أباح القانون لوزير الشئون الاجتماعية الحق في تعديل صاحب العمل على تعويض. وقد أباح القانون لوزير الشئون الاجتماعية الحق في تعديل المحدول المن المواددة الأمراض التي توجب التعويض بناءً على توصية من جنة فنية مختصة حتى يمكن إدخال ما يستجد من أمراض تستلزم التعويض وتدخل ضمن الأمراض المترتبة على مزاولة المهن والصناعات والحرف المختلفة

ونظراً لأن المرض أو الضرر الناتج عن مزاولة هذه الصناعات أو الأعمال لا يحدث بغتة بل يظهر تدريجيا، فقد نصت المادة السادسة من المشروع على مستولية رب العمل عن التعويص إذا ظهرت أعراض المرض على العامل في خلال سنة شمسية من تاريخ انتهاء خدمته سواء أكان بلا عمل أو كان يشتغل في صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض، فإذا كان العامل قد اشتغل في خلال السنة السابقة على ظهور أعراض المرض عليه في محلين أو أكثر من المحال التي تتروع عليها الثانون ويستا أكثر من المحال التي تتروع عليها الثانون ويستا عن مراولتها نفس المرض ألزم أصحاب تلك المحال بتعويض الفرر للعامل أو للمستحقين من بعده كل حسب المدة التي قضاها العامل في محله، ولا يعفى أحدهم من ذلك إلا إذا أثبت بصفة قاطعة أن إصابة العامل بهذا المرض لم تنشأ عن العمل عمله (المادة ٧).

وتمشياً مع الرغبة في كفالة الضمانات للعامل تضمن القانون في مادته الرابعة أن كل اتفاق يقتصد به التنازل عن التمويض أو خفضه عن الفتات القررة بالقانون يعتبر باطلاً سواء حصل قبل المرض أم بعده. كما جاء بالمادة الثامنة أنه إذا عهد رب العمل إلى مقاول بتنفيذ العمل جاز للعامل أن يطالب بالتعويض كلاً من المقاول ورب العمل، ولهذا الأخير إذا ما دفع التعويض الحق في الرجوع بما دفعه على المقاول. وأكدت المادة الناسعة على أن ديون العمال المرضى أو من يؤول إليهم حق التعويض تعتبر عتازة بذات المرتبة والشروط الحاصة بالمبالغ المستحقة للخدم والكتبة والعمال وكل أجير آخر والمتصوص عليها في المادة المان من المائن المدنى.

وألزم القانون صاحب العمل بالتأمين على عماله من أمراض المهنة التى يلزمه التمويض عنها وفقاً لأحكام القانون وذلك بالشروط والأوصاع المقردة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل، كما ألزم كل صاحب عمل يسرى عليه هذا القانون أن يعهد إلى طبيب بعيادة عماله في أوقات دورية تعينها مصلحة العمل بقرار من وزير الشئون الاجتماعية، وخشية أن يخل الطبيب بواجب مهنته فقد أعطى القانون حق الرقابة عليه لمصلحة العمل، فأجاز لها في حالة مخالفة الطبيب خكم المادة الثانية عشرة إبلاغ أمره للنقابة العليا للمهن الطبية للنظر في مجازاته كما أجاز لها أن تطلب من صاحب العمل امتبدال غيره به .

فقد أعطت المادة الثانية (فقرة ٣) لصاحب العمل الحق في عدم دفع التعويض إذا ثبت أن العامل أهمل أو خالف التعليمات المشار إليها في المادة ١٠، أو خالف الأوامر الصريحة التي يصدرها رئيسه، ويشرف عليها في حدود سلطته، أو أهمل استعمال وقاية يعلم أنها موضوعة لسلامته، هذا إلا إذا نشأ من المرض وفاة العامل أو إصابته بعجز دائم تزيد نسبته على ٧٥٪ من العجز الكلي. ودراسة القوانين الثلاثة المذكورة توضح أن الوقد قدم للعمال خدمات لا يستهان بها، كانوا دائماً يطالبون بها. لكن هذه القوانين كانت من ناحية بها بعض الثغرات ومن ناحية أخرى فإنها كانت ناقصة بمنى أنها لم تتصمن كافة مطالب العمال التشريعية بخصوص التأمين الاجتماعي وقوانين البطالة وساعات العمل، كما أن الوقد لم يحاول إجراء تمديلات في قانون عقد العمل القردى مثلما حدث بالنسبة لقانون إصابات العمل رغم الثغرات التي جاءت في نصوص القانون واستطاع أصحاب الأعمال الارتكان إليها في معاقبة العمال خصوصاً ما يتعلق بحق أصحاب الأعمال في فصل العمال، مما يعنى استمرار الوقد على موقفه من العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال.

الصحافة الوفنية ١٩٥٢ -١٩١٩

أ . د . نجوى كامل

مقدمة

تمثل الصحافة الوفدية ظاهرة متميزة في تاريخ الصحافة المصرية. وترجع عوامل التعيز إلى عدة أسباب من أهمها: ارتباط هذه الصحافة بالوفد المصرى الذي تأسس عقب مقابلة الم نوفمبر ١٩٥٨ و تولى قيادة الخركة الوطنية وحتى قيام ثورة ٣٣ يوليو ١٩٥٧ ، وظل غالبية هذه الفترة وهو يمثل المعارضة الشريفة للقوى السياسية الناوثة للأماني الوطنية في الاستقلال والحرية فالوفد حزب الأغلية الذي أخذ على عائقه الدفاع عن مطالب الأمة. الاستقلال والحرية فالوفد حزب الأغلية الذي أخذ على عائقه الدفاع عن مطالب الأمة. دراسة المصحافة الوفدية ، إلى طبيعة علاقة هذه الصحافة بحزب الوفد وقياداته سواء وهو في المحارضة ، خاصة أن الوفد ظل وحتى نهاية الشلائينيات يعتمد على في الحكم أو في المعارضة ، خاصة أن الوفد ظل وحتى نهاية الشلائينيات يعتمد على صحف الأفراد الموالين له والمؤمنين بجبادته ، وتعرض هؤلام الصحفيون إلى كتير من صحف المعارض على يد القوى المعادية للوفد. ونجح بعضهم في المقاومة والتمسك ببادئ الوفد طوال فترة الدراسة ، في حين سقط البعض الأعرف في برائن القصر وأحزاب الأقابة وانتشقوا عن الوفد.

فالوفد لم يكن كغيره من الأحزاب التي شهدتها الحياة السياسية المصرية يصدر صحفا لتعبر عنه، بحيث تكون علاقته بها علاقة تبعية مطلقة، عما عرضه افقد كثير من ألستته الصحفية لسبب أو لآخر.

وتمثل دراسة الصحافة الوفدية في الوقت نفسه مجالا خصبا للتعرف على مواقف الوفد من مختلف القضايا السياسية المطروحة في فترة الدراسة . وتستهدف هذه الورقة التأصيل التاريخي لنشأة الصحف الوفدية وتطورها وطبيعة علاقتها بحزب الوفد وقياداته وبالقرى السياسية المناهضة له سواء القصر أو الإنجليز أو أحزاب الأقلية وذلك في إطار مقارن بين وضع الوفد في الحكم وفي المعارضة .

واعتمدت الدراسة على الصحف الوفلية كوثائق أساسية، كما استفادت من عدد من الدراسات الأكاديمية المنشورة وغير المنشورة، والمذكرات السياسية وعدد من المؤلفات التي أرخت لحزب الوفد ودوره في الحياة السياسية، كما اعتمدت على عدد من المراجع في تاريخ الصحافة المصرية.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول: يعنى الفصل الأول برصد نشأة الصحافة الوفدية وتطورها في الفترة من ١٩١٩ وإلى ١٩٣٦ كما يهتم بالبحث في مواقف الصحف الوفدية من القوى السياسية المناونة للوفد.

ويناقش الفصل الثاني ، أوضاع الصحافة الوفدية في الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ ، كما يعني ببحث علاقتها بأحداث الفترة .

ويؤرخ الفصل الثالث لعدد من كتاب الوفد البارزين والذين أثروا في مسيرة الصحاقة المبرة عن الوفد.

نشأة الصحافة الوفدية وتطورها في الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦

مقدمه

أحلنت الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤ وتبع إعلاقها سلسلة من الإجراءات والقوانين الاستثنائية كما أعلنت الأحكام العرفية وفرضت الرقابة على الصحف في ٢ نوفمبر من العام نفسه، وحانت الصحافة معاناة شديدة من قيود الرقابة التي حددت موضوحات يحظر النشر أو الخوض فيها.

وفى ١٤ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، والتى تعددت مواقف الصحافة إزاءها بين التأييد الذى أطهرته صحيفتا «المقطم» و«الوطن»، إلى إقدام أمين الرافعى على إيقاف جريدته «الشعب» حتى لا ينشر إعلان الحماية فيها. واضطرت صحف أخرى إلى التزام الصمت وعدم التعليق خاصة مع الأحكام العرفية والرقابة ومن أبرزها «الأهالي» لعبد القادر حمزة، في حين رأت «الأهرام» «أن الحماية شيء موقوت ينتهي بانتهاء الحرب» (١).

لم يمض عام ١٩١٥ حتى توقف الجريدة صحيفة حزب الأمة والمؤيده صحيفة حزب الأصلاح على المبادئ الممتورية ، وكان من الأمور المعتادة في ذلك الوقت صدور المسحف ومعظم صفحاتها بيضاء بعد أن عملت فيها يد الرقيب بالحذف . وعمل الاحتلال على تشجيع الصحف الموالية له بتزويدها بالأحبار والإعلانات الحكومية وتوفير الورق لها، رغم صعوبة استيراده بسبب ظروف الحرب .

تشكيل الوهد المصرى:

أشرفت الحرب العالمية على الانتهاء، وبدأ المصريون يشعرون بضرورة تمثيلهم في 497 مؤتم الصلح ووقع صوت مصر معيرا عن آمالها في الاستقلال والحرية . . وإن كانت الفترة من بداية القرن العشرين وحتى نشوب الحرب العالمية قد قلمت الحزب الوطنى قائدا ومعيرا عن الحركة الوطنية ومدافعا صلبا عن حقوق مصر في الاستقلال والحرية ، إلا أنه بنهاية الحرب بدأ دور الحزب الوطنى يضمحل ، فاضطهاد الإنجليز المستمر لصحافة الحزب ولقياداته أضعف من قوة الحزب ، كما حجبت الحرب الحزب الوطنى فترة طويلة عن الرأى العام نتيجة القيود التي فرضت على تحركاته السياسية ، فضلا عن تغير الظروف السياسية التي كان الحزب يعمل فيها و بقتضاها ؟ ففرنسا أصبحت حليقة لإنجلترا واللولة المساسية النهت وأصبحت عصر تخضم لحماية بريطانيا(٢٢).

وفى تلك الفترة برزت قيادات جديدة للحركة الوطنية كان معظمها من أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء حزب الأمة والذي تألف منهم الوفد الذي قابل المندوب السامي المبريطاني في مصبر في ١٣ نوف مبر ١٩٦٨ والذي ضم سعد زغلول وعلى شعراوي وعبدالعزيز فهمي مطالبا بإلغاء الجماية وحصول مصبر على الاستقلال. ولتأكيد الصفة التمثيلية للوفد وأحقيته في الحديث باسم المصريين، ألف سعد زغلول ورفاقه هيئة الوفد المصرى في اليوم نفسه ويقوم على أساس الوكالة الشعبية للمطالبة باستقلال مصر وضمت الهيئة عددا من الشخصيات المثلة للقوى السياسية للمختلفة في مصر من مسلمين وأقباط.

وبدأ الوفد بزعامة سعد زغلول بعديد من الأنشطة السياسية بهدف تأليب الرأى العام ضيد السلطات البريطانية والقصر بما أدى إلى إلفاء القبض على سعد رضلول وثلاثة من أصضاء الوفد في ∧ مارس ١٩١٩ وتم إيمادهم إلى مالطة . . وكانت هذه الشرارة التي أشعلت نار الثورة الكامنة في النفوس، فتحركت الجماهير في هبة لتذود عن حريتها ولتبدأ ثورة ١٩١٩ .

نشأة الصحافة الوقدية في حُضَم ثورة ١٩١٩،

ارتبطت نشأة الصبحافة الوفدية بقيادة الوفد للحركة الوطنية التى قامت على أساس التوكيل الشبعي نتحقيق مطالب الأمة في الاستقلال والخرية. فقد آمن سعد زخلول الحورية . فقد آمن سعد زخلول بضرورة وجود رأى عام قوى يساند الوفد ويدافع من مطالبه أمام الاحتلال والقوى الرجعية للستندة إلى السراى، وكانت الصبحافة أداة رئيسية لتحقيق هذا الغرض، ومن ثم سعى إلى استقطاب عند من الصبحف الصغيرة التى حالت ظروف الحرب من رقابة وأزمة في الورق إلى عدم ازدهارها متل «وادى النيل» والملحروسة» وهصر، وأوكل هذه المهمة

إلى عبد الرحمن فهمي سكرتير اللجنة الركزية للوفد. وقدسهل مهمة عبد الرحمن فهمي أنه كان هناك شبه إجماع من المصريين على التمسك بوكالة الوفد وتأييد خطته في حل القضية الوطنية

وفى رسالة بعث بها عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول فى باريس إشارة إلى انضمام غالبية الصحف إلى اخطرارا غالبية الصحف إلى اخطرارا غالبية الصحف إلى اخطرارا غالبية الصحف إلى اخطرارا المساورة الرأى العام . . جاء فيها: «الجرائد كلها تقريبا تكتب لصلحة القضية وتؤيد الوفد رخما عن أنفسها لأنها مضطرة للسير فى التيار الذى وجهه الأن الوفد. ما عدا جريلة «الأفكار» التي اتخذها الحزب الوطنى لسانا له ، وهى كانت تعلن أنه يمكنها أن تغير أفكار الرأى العمام ولو قليلا لينحرف عن الانتفاف حول الوفد ولكنها عجزت عن ذلك لأنها وجدت نفسها مكروهة وليست مرغويا فى قراءتهاه (٢٠٠٠). واستمر عبد الرحمن فهمى فى إرسال الخطابات إلى سعد يؤكد فيها نجاحه فى جمع معظم الصحف حول الوفد «تكلم إرسال الخطابات إلى سعد يؤكد فيها نجاحه فى جمع معظم الصحف حول الوفد «تكلم بأفكاره وتنشر رغباته وآراءه وتأثر با بينه لها عاينهم الحركة وللابتماد هما يضرهاه (٤٤).

ويتضح من الخطابات المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى نجاح الأخير في مهمته حيث أصبحت معظم الصحف خاضعة تماما للوفد واتجاهاته في حل القضية الوطنية.

وفى خطاب أرسله سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى يصف نجاح عبد الرحمن فهمى فى ضم الصحف إلى صغرف الوفد بأنه جهاد يرجوه الاستمرار فيه وتوسيع نطاقه فى جميع الصحف بلا استثناء . • وذلك حتى يستمر اعتقاد البريطانيين بأن الأمة كلها وراء الوفد تعضده ، إذ لا يخفى عليك أن فى هذا التمضيد قوة الوفد كلها التى يعتمد عليها فى كسب الاستقلاله(⁰⁾.

وشجع سعد زغلول صدور صحف جديدة على مبادئ الوفد، وحرص على إعلان تأييده لها مثل جريدة «النظام» التي صدر عددها الأول في ٢٩ يوليو ١٩١٩ واستمرت على و لاتها للوفد طوال السنوات الأولى للحركة الوطنية وكانت بوقا مهما من أبواق الدعاية للوفد خاصة وأن صاحبها سيد على كان وثيق الصلة بلجنة الوفد المركزية (٦).

كما أرسل سعد زغلول خطاما إلى اللجنة المركزية بالقاهرة يعلن فيه سروره بصدور جريدة «الأخبار» لأمين الرافعي عام ١٩٣٠ راجيا لها التوفيق والنجاح وأن «تؤثر في الجمهور أثرا محموداً»(٧). واهتم سمد زغلول في إطار تشجيع الصحف الموالية للوفد بإمراز ما تقوم به من خدمات للأمة فيشيد بما قامت به صحيفة «النظام» فيصفها بأن «النظام خدمنا كثيرا وخدمته موجهة إلى الأمةه(^^).

وهكذا غيد أن الوقد اعتمد على قوة الرأى العام المصرى كسلاح مهم فى نضافه الوطنى وكانت الصحافة هى عدته لتشكيل هذا الرأى، فاعتمد عليها وآمن بصرورة أن تسير فى خط الوفد حتى تبرز تماسكه وقوة تأثيره وتأكيد وكالته عن الأمة المصرية، خاصة أن الأسس التى قامت عليها الحركة الوطنية فى تلك الفترة كانت سريعة التغيير والتبديل، فقد نادى الوفد فى البداية بدولية القضية المصرية وأنه لا مفاوضة مع الاحتلال ثم عادت وقبلت مبدأ المفاوضة باستراط إعلان استقلال مصر أولا ثم اضطرت إلى مفاوضة بخنة ملنز قبل إعلان الاستقلال ثم نادت الحركة الوطنية بتحقيق تحفظات الأمة على مفاوضات ملنز قبل استئناف المفاوضة إلا أنها قبلت العودة إلى المفاوضات دون أن تتحقق أى من هذه التحفظات . . هذه التغيرات السياسية فى اتجاء الحركة الوطنية التى تزعمها الوفد كانت تحتق ألى وجود صحف وفلية قوية تسائذ الوفد وتبرر أسباب ودوافع التغيير فى مواقفه تحتاج إلى وجود صحف وفلية قوية تسائذ الوفد وتبرر أسباب ودوافع التغيير فى مواقفه

وفي القشرة من ١٩٢٩ إلى ١٩٢١ قامت كل من صحف «النظام» و «وادى النيل؟ و «مصر» و «الأخبار» بهذا الدور خير قيام.

جريدة النظام

دافعت النظام؛ عن دولية القضية المصرية «أليست مسألتنا دولية محضة» (٩٠٤) وعندما يبدأ الوفد في التحرك المفاوضة الجنة ملتر يكتب سيد على مؤكدا ثقة المصريين في سعد باشا أيا كان الاتجاه الذي يسير فيه فهو «لا يرضى لبلاده غير أسمى مرتبة بين الأم المستقلة الحرة وتموفه فوق ذلك وفيا للمهد أميناه (٩٠٠). وأرضمحت الجريدة في إطار تبريرها لتغيير موقف الوفد إزاه الفاوضة أنه يجب على السياسى الفطن أن يغير من برامجه وخططه حسب ما تقضيه الأحوال الجديدة التي قد تطرأ وتجمل برامجه وخططه القديمة غير مناسبة (١٠).

ونجحت االنظام؟ إلى حد كبير في تقرير التغيير الذي حدث في اتجاه الحركة الوطنية وأن المفاوضة هي لصالح قضية الاستقلال وخلقت رأيا عاما مؤيدا لإمكانية التفاوض مع الإنجليز للحصول على الاستقلال التام .

جريدة وادى النيل،

صدرت جريدة قوادى النيل المحمد الكازة فى الإسكندرية عام ١٩٠٨ على مبادئ الحزب الوطنى ونجح عبد الرحمن فهمى فى ضمها إلى صفوف الوفد. وآخت قالنظام فى دفاعها عن سياسات الوفد، خاصة فى اتجاهه المفاوضة ملنر فتدعو المصريين إلى أن يكونوا نقلوبهم مع نواب الأمة أينما ساروا وحينما وجدوا للسعى إلى الاستقلال التام سبيلالا (١٦٠). وتطالبهم بأن يتركوا الوفد الذى استمد قوته من إدادة الأمة يعمل تحت نظر الشعب وسمعه من غير صياح (١٩٠٠). ويبعت عبد الرحمن فهمى إلى سعد زخلول خطابا يؤكد فيه تمانى جريدة قوادى النيل الخار الحيل عن خدمة القضية الوطنية وقيامها بالرد على جريدة والأمة لسان حال الحزب الوطنى، وأصدر محمد الكازة فى ١٩٣ يونيو ١٩٧٠ طبعة من جريدة وادى اللغة الإنجابزية مدحها سعد زغلول فى غطاب أرسله ١٩٢٠).

جريدة مصر

أيدت جريدة المصرة لصاحبها تادرس شنودة المتقبادى إجماع الأمة في توكيل الوفد ليدافع عن قضيتها الوطنية موكدة الأن أربعة عشر مليونا من التفوس يؤلفون أمة موحدة الشعور . . يضعون اليوم أمانيهم الوطنية في ذمة نخبة كريمة منهم هي االوفد المصرى؟ لتكون أمانة يقدمها إلى أنصار الحرية (١٥٠).

وفتحت «مصر» صفحاتها لمقالات سينوت حنا عضو الوفد المصرى التي كتبها تحت عنوان «الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا» وتعرضت الصحيفة نتيجة لمواقفها الوطنية إلى التعطيا, في شهر ديسمبر ١٩١٩.

جريدة الأخبار؛

كان أمين الرافعي صاحب «الأخبار» أحد أقطاب الحزب الوطني وأبرز ألسته المسحقية، إلا أنه سرصان ما انضم إلى الوفد عقب تشكيله وأصدر «الأخبار» وفدية الاستمالي الاتجاه، وسايرت «الأخبار» إنجاه الوفد بالمناداة بدولية المسألة المصرية ثم العدول عنها إلى المناوضة المباشرة بين الوفد والإنجليز، وقد حازت الصحيفة وصاحبها تقديرا حاصا من سعد زغلول. فعندما يقرر الوفد الدخول في مفاوضة مع لجنة ملتر في لندن يبعث سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي يطالبه بحث جريدة «الأخبار» «على أن تكون أول من يقود الرأى العمام في هذا الشأن لأنها معتبرة جريدة «الأخبار» وعلى أن تكون أول من يقود

محررها أقدر الأقلام على التعبير عن هذه المقاصد ليبلغ من الرأى العام ما نريده، فعليك أن تهز همته وأن تبلغه بأننا نننظر من وطنيته وحسن تقديره لمنفعة القضية أن يخصص كل يوم مقالة في هذا الموضوع وليس ذلك على كفاءته بكثيره (١٦٠). وتحقق ما يرجوه سعد زغلول وبدأ الرافعي في كتابة سلسلة من المقالات يؤكد فيها على وطنية أعصاء الوفد وثقة الأمة التامة في وفدها وزعيمه وأن أي طريق سيسلكه الوفد فيه خير للقضية الوطنية (١٧)

ويسر سعد زغلول بدفاع أمين الراقعي عن الوفد وأعماله و«وتخطئة الخارجين عليه والناقدين لخطته ويطلب أن يستمر فيما ابتدأه لأنه لا ينبغى السكوت عن هذا الموضوع ويترك القلم فيه لغيره عن لا يعرفون الحقيقة (١٨٥).

وهكذا سايرت الصحف الوفدية اتجاهات ومواقف الوفد في حل المسألة المصرية رغم تباينها في بعض الأحيان وذلك من منطلق تجميع الآراء والمواقف حول الوفد ورعيمه ، مما أثار تقدير سعد زغلول . . يتضبح ذلك من خطابه إلى عبد الرحمن فهمى الذي أبدى فيه ارتياحه لما قرآه في الحرائد من المقالات «الشارحة لمقاصد الوفد وحرصا على المحافظة على مبدئه والتزام حدود توكيله الذي أعطته الأمة له والتي تدعو إلى استمرار الثقة به وترك الحرية التامة له في اختيار الوسائل للوصول إلى غايته ١٩٥٥.

وفي الجانب المقابل كان سعد باشا حريصا على التدخل لمنع نشر بعض المواد في المصحف المواد في المصحف المواد في المصحف التي يرى أن نشرها مدعاة لانقسام الأمة، فنجده يطلب من عبد الرحمن فهمي أن يلفت نظر صاحب جريدة «مصر» إلى أن تكف عن نشر مقالات مجد الدين ناصف التي يتناول فيها تاريخ محمد فريد ورحلاته وآرائه في بعض المسائل الحاضرة (٢٠٠).

كما عمد سعد زغلول إلى التدخل في طريقة تحرير الموضوعات الخاصة بأعمال الوفد في الصحف المتحدثة بلسانه ، فنجله يطالب عبد الرحمن فهمى بضرورة اهتمام الصحف بالتراجم التي تنشر فيها أعمال الوفد منقولة من الجرائد الأجنبية ، حيث وصف هذه التراجم بالركاكة والتشويه والتعقيد وبحثه على إيجاد وسيلة لأن تكون الترجمة صحيحة وأن توضع في الأعمدة اللائفة بها (٢١).

و هكذا شهدت هذه الفترة هيمنة كاملة من جانب الوفد على الصحف المتحدثة بلسانه في إطار من التبعية المطلقة، وهو الأسلوب الذي التزم به الوفد طوال تاريخه في علاقته مع الصحف عما سيعرضه إلى خروج عدد من الصحف والصحفيين عليه كما سنعرض لاحقا.

الانشقاق عن الوقد ١٩٢١ وظهور صحف وهدية جديدة،

أدى خروج جماعة المعتدلين بزعامة عدلى يكن من الوقد عام ١٩٢١ وتوليه الوزارة إلى اتساع الصحف المناوثة للوفد، خاصة مع انشقاق صحيفة «الأخبار» عن الوفد لقبول سعد زغلول الفاوضة قبل تنفيذ تحفظات الأمة على مشروع ملنر، كما حرجت صحيفة « «مصر» هى الأخرى عن الوقد، وفي المقابل عطلت وزارة يكن صحيفة «النظام» في يوليو «مصدة لمدة ستة أشهر وسمحت لمحمود عزمي بإصدار صحيفة «الاستقلال» والتي أكدت ولا «ها لعدلي يكن وأحقيته في رئاسة وفد المفاوضات الرسمية وهاجمت الوفد ورئيسه ولم يبق تقريبا من الصحف الوفدية سوى «وادى النيل»، التي أكدت استمرار ولانها لسعد زغلول شد النتية.

كما أثر اعتقال عبد الرحمن فهمى وسجنه عام ١٩٢٠ بتهمة الانضمام إلى جمعية الانضمام إلى جمعية الانتقام، على قدرة الوفد فى صم صحف جديدة إلى صفوفه وهى من المهام الأساسية التي كان سعد زغلول يوكلها إلى عبد الرحمن فهمى طوال فترة وجوده فى باريس، كما بينا من قبل . . وهكذا وجد سعد زغلول أن قدرته على الرد على الصحف المناوثة له تقل وأن المعافية المنزضة التي يقوم بها المنشقون فى الصحف التي تتحدث بلسائهم أو تتماطف معهم فى ازدياد . ومن ثم سعى إلى ضم عدد من الصحفيين إلى مناصرة سياسة الوفد . وشجم على إصدار صحف جديدة تنطق بلسانه وهو ما ستتعرض له .

صحيفة الأهالى:

فكر مسعد زغلول في ضم عبد القادر حمزة إلى صفوف الوفد وتوسط في هذا الانضمام أحمد حافظ عوض المحرر بجريدة الأهالي . وانتهى الأمر بانتقال جريدة الأهالي . وانتهى الأمر بانتقال جريدة الأهالي إلى القاهرة وانضمامها إلى الوفد . وصدر العدد الأول من الأهالي في القاهرة في استحمر عام ١٩٢١ . وظهر اتجاه الجريدة الوفدي منذ هذا المدد وتمثل في اتخاذ شمارها عبارتين من عبارات سعد زغلول كتبتهما في الترويسة ، الأولى : «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة والثانية «يعجبني الصدق في القول والإخلاص في العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون» . كما أكد عبد القادر حمزة في افتتاحية هذا المدد ولاء الجريدة للوفد قائلا: ق . . وكان ولا يزال لنا في حركتنا هذه زعيم هو الوفد المصرى اجتمعنا خلفه وسرنا تحت لوائد . . ١٩٣٧).

تعطيل الأهالي،

ونتيجة لحملات الأهالي القوية ضد الوزارة ودفاعها عن الوفد صدر قرار بتعطيلها ستة أشهر وذلك في ٨ نوفمبر ١٩٢١ وجاء في قرار التعطيل أنها ققد دأبت في الأيام الأخيرة على نشر أخبار كاذبة ومطاعن لا أساس لها من الصحة من شأنها تضليل الرأى العام وإثارة الأفكار وتهييج الخواطر ٢٤٤٠).

ويمد تعطيل الأهالى بأنا عبد القادر حمزة إلى الكتابة في عدد من الصحف التى كانت تعطل واحدة بعد الأحرى، ومنها اللثير، التى استمر فيها فى التديد بالوزارة وإتهامها بأنها تفرط فى حقوق البلاد^(٢٥). نما أدى إلى تعطيلها فى ديسمبر عام ١٩٢١ بعد اعتقال سعد زغلول.

وبعد تعطيلها اتفق عبد القادر حمزة وأحمد حافظ عوض على إصدار جريدة المحروسة لعماض على إصدار جريدة المحروسة لعماحيها إلياس زيادة، وقد بدأ حمزة في غريرها منذ 1 ٤٢ يناير ١٩٢٢ ونقل مقر إدارتها إلى مقر إدارة جريدة «الأهالي» وكان من كتابها عباس العقاد. وفي افتتاحية هذا العدد أوضح عبد القادر حمزة أن «للحروسة» في عهدها الجديد ستكون جريدة وفدية لأن أراءه ثابتة في تأييد الوفد (٢٦٠). واهتم عبد القادر حمزة بتوجيه تحية إلى سعد زغلول ورفاقه المتقلين وحرص على نشر الرسائل التي تمتدح ظهور المحروسة في عهدها الجديد كجريدة وفدية (٢٧).

واستمر عبد القادر حمزة وأحمد حافظ عوض فى تحرير «المحروسة» حتى صدر قرار تعطيلهــا لمدة أربعــة أيام لنشــرها قــرار الـوفــد بتنظيم المقــاطـــة الذي أعلنه فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ (٢٨٠). واستأنف العمل بها حتى عطلت نهائيا فى ١٩ فبراير ١٩٢٧.

عودة جريدة الأهالي وتعطيلها نهاثيا،

وفى ٧ مايو ١٩٢٧ أصاد عبد القادر حمزة إصدار جريدة الأهالى بعد انتهاء مدة تمطيلها . . إلا أن وزارة عبد الخالق ثروت أصدرت قرارا بتعطيلها فى ١٠ مايو وبعد صدور ثلاثة أعداد منها فقط، ونشرت جريدة «النظام» أسباب قرار التعطيل النهائى والذي جاء فيه «إن جريدة «الأهالى» تتممد تحريف الوقائع ونشر الأكافيب وكيل التهم جزافا لكل سلطة فى البلاد. وبما أنها لم تترك مجالا للشك فى سوء نية القائمين بالتحرير فيها وفي عملهم على تضليل الأفهام وإثارة الخواط، وبما أن تعطيل جريدة الأهالى مدة

ستة شهور لم يغير خطتها فإنها عادت بأشد ما بدأت، وبما أن تركها على هذه الحال من شأنه أن ينشر بين الناس أفكارا باطلة ونزعات حطوة (٢٩).

الصحفيون الوهديون هي مواجهة تعنت حكومات الأقلية،

لم يبأس عبد القادر حمزة فسعى إلى استئجار صحف لينشر فيها رأيه ويعبر فيها عن سياسة الوفد، إلا أن الحكومة أخذت تتعقبه بما جعل أصحاب الصحف يحجمون عن معاونته خوفا على صحفهم من التعطيل، كما لم يكن في استطاعته إزاء هله الظروف أن يستصدر ترخيصا لصحيفة أخرى، لذا استنبط فكرة تبعده عن سيطرة إدارة المطبوعات وفلك بطبع نشرات غير دورية لا تخضع لقانون المطبوعات وأصدر أول نشرة في يونيو عام 197٢ تحت عنوان «مداء الحرية»، وعلمت الحكومة بذلك وجممت من المطبعة هذه النشرة قبل توزيمها وأحرقتها، إلا أنه أخيرا ينجع في استئجار صحيفة «الأقكار» (٣٠٠).

عبد القادر حمزة في جريدة والأفكان؛

حمل عبد القادر حمزة والعقاد في هذه الجريدة على حزب الأحرار الدستوريين الذي تأسس في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٧ برتاسة عدلي يكن. وامتلأت الصحيفة بالمقالات المنددة بوزارة ثروت ومواقفها ضد الحركة الوطنية.

ونتيجة هذه المقالات تم التحقيق مع عبد القادر حمزة وعباس العقاد والمازني بتهمة أن كتاباتهم المهيجة في الأفكار هي السبب في مقتل اثنين من أعضاء حزب الأحرار اللمستوريين على باب صحيفة «السياسة». واستمر عبد القادر حمزة في تحرير «الأفكار» إلى 17 يناير عام ١٩٢٣ حيث بدأ يستعد لإصدار «البلاغ».

أحمد حافظ عوض في جريدة والمحروسةي

استأجر أحمد حافظ عوض «المحروسة» بمد انتهاء مدة تعطيلها في ٢٦ يناير ٩٩٣ ا واستمرت بوقا قويا من أبواق الوفد الصحفية .

عبد القادر حمزة يصدر جريدة البلاغ،

نجح عبد القادر حمزة في الحصول على تصريح بإصدار «البلاغ» في عهد وزارة توفيق

نسيم الصديقة للوفد. . وصدر عددها الأول في ٢٨ يناير صام ١٩٢٣ ، ولم يختلف شعارها عن شعار جريئة الأهالي . . كلمات سعد زغلول .

واستطاعت «البلاغ» أن تحوز مكانة متميزة بين الصحف الوفدية، هذه المكانة التي استموت وحتى خروج «البلاغ» عن الوفد عام ١٩٣٧ ونتيجة حملاتها القوية دفاعا عن سمد والوفد صدر قرار بتعطيلها واعتقال عبد القادر حمزة في ٦ مارس ١٩٣٣ هو وعدد من أعضاء الوفد، وبعد الإفراج عنه تولى إصدار جريدة «الرشيد» لأحمد صادق ودلك منذ ٢ مايو ١٩٢٣ و وفلك منذ ٢ مايو ١٩٣٣ و واعد ١٩٣٣.

أحمد حافظ عوض يصدر كوكب الشرق:

صدرت كوكب الشرق في ٢١ سبتمبر ١٩٢٤ وآخت صحيفة البلاغ في دفاعها عن الوفد وسياساته حيث عدت صحيفة الوفد التاتية بعد البلاع.

مجلة روز اليوسف الأسبوعية:

صدر العدد الأول منها يوم الاتنين ٢٦ أكتوبر عام ١٩٢٥ «مجلة أدبية فنية مصورة» إلى أن أعلست في بداية السنة الثالثة من صدورها أنه سيكون للموضوعات السياسية مجال أوسع من ذي قبل (٣١).

وارتبط التحول السياسي لـ«روز اليوسف» بتبنيها الاتجاه الوفدى، فشرت صورة مصطفى النحاس على غلافها وأشادت بزعبم الوفد الجديد في صفحاتها السياسية ^(٣٣).

الصحافة الوفدية ووزارة القبضة الحديدية،

واجهت الصحافة الوفدية عتنا شديدا طوال حكم وزارة محمد محمود ٢٧ يونيو ٢-١٩٢٨ أكترير ١٩٢٩ التي بدأت أعمالها بتأجيل عقد البرلمان لمدة شهر. وفي ١٩ يوليو ١٩٢٨ استصدر محمد محمود مرسوما بتعليق الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد واضطلعت الصحف الوفدية بمهمة الدفاع عن الحياة النيابية وكرست صفحاتها للمطالبة بعودة العمل بالدستور والهجوم على الوزارة وحزب الأحرار الدستوريين مما عرضها للتعطيل والمصادرة خاصة أن وزارة محمد محمود أعادت العمل بقانون المطبوعات القديم وبمقتضاه ألغت رخص عدد من الصحف وأنذرت وعطلت عدداً آخو من الصبحف المعارضة ، وبالطبع لاقت الصحافة الوفدية النصيب الأكبر من هذه الإجراءات .

فتم تعطيل «البلاغ)» لمدة أربعة أشهر وذلك في ١٥ سبتمبر ١٩٣٨ وجاء في قرار تعطيل «البلاغ)» لمنة أربعة أشهر وذلك في ١٥ سبتمبر ١٩٣٨ وجاء في قرار تعطيلها: «إن الجويدة جعلت ديدنها نشر الأخبار الكاذبة بقصد إثارة الخواطر على النظام الحاصة (٣٣). كما عطلت مجلة «روز اليوسف» في اليوم نفسه وأيضا لمدة أربعة أشهر كما تم إنذار جريدة كوكب الشرق «لأنها تعمل على تحريض الطلبة على الحروج على النظام وإثارة الخواطر» (٣٤). وصدر قرار بتعطيلها في ١٧ مارس ١٩٢٩ بسبب نشرها تفاصل اعتداء رجال الأمن على النواب والشيوخ الوفديين.

ولم يستسلم الصحفيون الوفليون الإغلاق صحفهم، فقد لجأوا إلى استشجار عدد من الصحف الصغيرة ليواصلوا كفاحهم من خلالها ضد الوزارة وسياستها المعادية للحريات والدستور. فيلجأ عبد القادر حمزة إلى استثجار أربع صحف أسبوعية تصدر متتابعة بحيث تتبح له الكتابة أربعة أيام في الأسبوع هي صحف «الساعة» و «الوجدان» و «النجمة الزهراء» و «الابتسام» إلا أن الوزارة تنبهت لهذه الخطة التي سلكها عبد القادر حمزة وأصدرت قرارا بتعطيل الصحف الأربع في ٨ أكتوبر عام ١٩٢٨ بحجة أن هذه الصحف «تعايل ظاهر لإصدار جريدة البلاغ يوميا بأسماء آخرى» ، كما قامت السيدة روز اليوسف هي الأخرى باستثجار عدد من الصحف الصغيرة طوال فترة تعطيل مجانها ، استمرت فيها في الهجوم على الوزارة وهي صحف «الرقيب» و «صدى الحق، و «الشرق الأدني» و «صدى الحرة» .

وأصدر أحمد حافظ عوض جريدة «مصر» منذ ٣٠ سبتمبر عام ١٩٢٩ وحتى عودة كوكب الشرق في ٣ نوفمبر عام ١٩٢٩ .

انضمام توهيق دياب إلى حزب الوهدء

أدت مواقف محمد محمود المحادية للدستور والحياة النيابية إلى خووج توفيق دياب عن حزام المختوب المحدود المحدود المحدود عن من عن حزب الأحرار الدستوريين وصحيفة «السياسة» لسان حال الحزب وانفسم إلى صفوف الوفد. وشارك في إصدار عدد من الصحف التي ألهبت حماس الأمة ضد الوزارة. . وأولى هذه الصحف «وادى النيل» لمحمد الكلزة التي حررها منذ منتصف سبتمبر عام 197۸ بالاشتراك مع محمود عزمي .

وحفلت «وادى النيل» بالمقالات المندة بالوزارة وإجراءاتها التعسفية ضد الدستور والحريات إلى أن أصدر رئيس الوزراء قرارا بتعطيلها نهائيا في ٦ ديسمبر عام ١٩٢٨ . ويحد تعطيل «وادى النيل» أصدر توفيق دياب ومحمود عزمى جريدة «الشرق الجديد» لصاحبها محمد أحمد عمارة وتم تعطيلها هى الأخرى تعطيلا نهائيا في ٢٨ يناير عام 1٩٢٩ ويصدر توفيق دياب جريدة جديدة هى «النديم» لصاحبها محمد فهمى وكتب بها حتى ٢١ أغسطس ١٩٢٩ بعد أن تنازل صاحبها عن رخصتها ، لتأتي الحلقة الرابعة من سلسلة إصدارات توفيق دياب الصحية لمقاومة وزارة محمد محمود عندما يستأجر جريدة «المهذب» عصرج غرج وشاركه في تحريرها عباس العقاد إلى أعلن توفيق دياب في عددها الصادر في ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ نهاية عهده «بالهذب» حيث كان يعد لإصدار واليوم» أولى الجرائد التي امتلكها .

ويمد سقوط وزارة محمد محمود عادت الصحف الوفدية تتسم الحرية واستأنفت الصحف المعطلة الصدور * «البلاغ» و «كوكب الشرق» و «روز اليوسف». وفي هذه الفترة أصدر توفيق دياب صحيفة «اليوم» في ٢١ يناير عام ١٩٣٠ في بداية عهد وزارة النحاس الثانية وأكد فيها على وفدية الجريدة وعلى ولائه لرئيس الوفد.

الصحافة الوفلية في مواجهة وزارة إسماعيل صدقي (٢٠ يونيو ١٩٣٠_٧ سبتمبر ١٩٣٣):

لم تكد الصحافة الوفدية تندم بحريتها خبلال الشهور القليلة التي تولى فيها الوفد الوزارة (أول يناير ١٩٣٠ ١٧٠١ يونيو ١٩٣٠) حتى انقص عليها حكم ديكتاتورى آخر عندما تولى إسماعيل صدقى «هدو الوفد اللدود» رئاسة الوزارة (٢٥٠٠).

وهكذا بدأت فترة أخرى من معاناة الصحافة الوفدية وتعرضها للتعطيل والإلفاء، وتقديم محرريها إلى للحاكمة والحكم على بعضهم بالسجن فعلا كما حدث مع المقاد وتوقيق دياب . فقد استغل صدقى الفقرة الأخيرة من المادة (١٥) الخاصة بالصحافة في دستور ١٩٢٣ (قبل أن يستبدل به دستور ١٩٣٠) في تعطيل صحف «البلاغ» و الليوم» وقكوكب الشرق، في ١٥ يوليو عام ١٩٣٠ تعطيلا نهائيا، وجاء في قرار تعطيلها أن مجلس الوزراء خول وزير الداخلية سلطة تعطيل كل جريدة تتستر باسمها الجرائد المذكورة (٢٦).

الصحفيون الوفديون يواصلون كفاحهم صد الديكتاتورية، البلاغ الجديد،

نجمح عبد القادر حمزة فى الحصول على تصريح جديد بإصدار «البلاغ» التى صدرت بالفعل فى ٢٣ يونيو ١٩٣١ باسم «البلاغ الحديد» ثم عادت إلى اسمها من ٢٩ يوليو من السنة نفسها . وواصلت «البلاغ» جهادها دفاعا عن مبادئ الوفد حتى خووجها عن الوفد مع جماعة المنشقين عام ١٩٣٢ . وارتمت البلاغ فى أحضان القصر وتحولت إلى الهجوم الشديد على الوفد وزعامته . بما كان مثار تقدير السراى التى أنعمت على عبد القادر حمزة البائوية البائوية .

الثؤيد الجديد،

أصدر أحمد حافظ عوض جريدة «المؤيد الجديد» لصاحبها ومدير تحريرها محمود فهمى الخضرى منذ ٢٤ أغسطس ١٩٣٠ ، وكان من أبرز كتابها عباس العقاد الذي كتب فيها عدة مقالات ضد الملك مما صرضه للحبس لمدة تسعة أشهر بتهمة العبب في الذات الملكية.

توهيق دياب هي صحيفة والضياء،،

بعد تعطيل جريدة «اليوم» أصدر توفيق دياب جريدة باسم «النهارده» لم تستمر طويلا حيث أصدر صدقى قرارا بتعطيلها، فاشترك توفيق دياب في تحرير صحيفة «الضياء» لعبدالحميد حمدى وذلك منذ أغسطس ١٩٣٠ ونقل مقر إدارتها إلى مقر إدارة جريدة «اليوم» وداوم دياب فيها على الهجوم على حكم صدقى وإظهار مساوئ سياساته في المجالات السياسية والاقتصادية إلى أن عطلت في ١٠ مايو ١٩٣١.

صحيفة الجهاده

أصدر توفيق دياب صحيفة الجهاد في ١٧ سبتمبر ١٩٣١ وكتب في افتتاحية المدد الأول يؤكد على وفدية الجريدة واستمرار دفاعه عن الوفد في مواجهة حكم صدقى، وتصبح الجهودة بولية الموفد الأولى خاصة بعد خروج البلاغ، عن الوفد عام ١٩٣٢ وتعرض توفيق دياب طوال حكم صدقى لعدة محاكمات انتهت بسجنه بالفعل لمدة تسعة أشهر في فبراير ١٩٣٣. وقد عانى توفيق دياب في السجن من المعاملة القاسية عما جعله يهدد إدارة السجن بالإضراب عن تناول الطعام (١٩٣).

تعطيل روز اليوسف،

أصدر مجلس الوزراء قرارا في ٤ أعسطس عام ١٩٣٠ بتعطيل مجلتي دروز اليوسف، ووالرغائب، وتخويل وزير الداخلية سلطة تعطيل كل مجلة أخرى تستتر باسمها المجلتان الملكورتان . ولم تستسلم السيدة رور البوسف لهذا التعسف فأصدرت عدداً من المجلات التي عطلت واحدة إثر الأخرى . وهي مجلات «البرق» ودمسر الحرة» ودسدى الشرق» والربيع» ودالصرخة» . حتى عادت مجلة روز اليوسف إلى الصدور في ٣١ أغسطس ١٩٣١ . وتتيجة لقال كتبه التابعي هاجم فيه وزير الحقائبة تعرض هو والسيدة روز اليوسف للمحاكمة فحكم على السيدة روز اليوسف للمحاكمة فحكم على السيدة روز اليوسف بالحبس ثلاثة أشهر مع إيضاف التنفيذ المحكم ضد باعبارها صاحب للجلة ، كما صدر حكم بسجن التابعي أربعة شهور وتم تنفيذ الحكم ضد التابعي وخرج من السجن في ٤٤ سبتمبر عام ١٩٣٣

جريدة مصر (الوفدية):

عانت جريدة «مصر» هي الأخرى من عنت الوزارة الصدقية حتى صدر قرار بتعطيلها في ١٤ يونير عام ١٩٣١ بتهمة أنها هندأب على إثارة الخواطر والحض على كراهية نظام الحكم». وظلت الجريدة معطلة إلى أن عادت إلى الصدور في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٣١.

مجلةآخرساعة

صدرت وآخر ساحة، في 18 يوليو عام ١٩٣٤ لمحمد التابعي بعد خروجه من روز اليوسف في العام نفسه وقد أعلنت المجلة عن سياستها وهي الدفاع عن الوفد وتأييد زعيمه، حتى خرجت عن الوفد وأعلن الوفد أن (آخر ساعة) لا تمثله في أوائل عام ١٩٣٨ (٩٣٨).

جريدة روز اليوسف اليومية،

صدرت «روز اليوسف» اليومية في ٢٥ فبراير عام ١٩٣٥، جريدة وفدية إذ نشرت في ترويستها كلمة للنحاس اعتبرتها شعارا لها وهي : «من كذب بالأمة أو داخله فيها الشك فليس منا»، ورأس تحريرها محمود عزمي. وكان كاتبها الأول عباس محمود العقاد. ولاقت روز اليوسف إقبالا كبيرا من القراء حتى بدأت العلاقة بينها وبين الوفد في الفتور، نتيجة هجوم الجريدة على وزارة توفيق نسيم (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ـ ٢٢ يناير ١٩٣٦) التي أيدها الوفد. واعتبرها وزارة صديقة للأمة .

وتدخلت قبادات وفدية لإيقاف هجوم الجريدة على الوزارة بحجة إعطائها فرصة لأن غقق برناميحها ، إلا أن قروز اليوسف استمرت في التنديد بالوزارة بما أدى بالصحف الوفدية الأخرى خاصة «الجهاد» إلى لفت أنظار قروز اليوسف» إلى أنها وهي الجريدة الوفدية لا ينبغي أن تهاجم الوزارة التي حارت ثقة النحاس ، إلا أن العقاد استمر في الحملة الشديدة فهد نسيم ووزارته بسبب تلكؤها في إعادة دستور ١٩٢٣ ، وفشلت كل الجهود التي بذلت في أن تحول دون هذا الهجوم ، كما أدى بالوفد إلى إصلان أن قروز اليوسف» لا تعبر عنه وذلك في ٢٨ سيتمبر ١٩٣٥ (٢٩٥).

تعلية

- « من العرض السابق تتمين أن الزعامة الوفدية كانت حريصة على وجود صحافة قوية
 تؤازر مواقف الوفد وتدافع عن آرائه ومواقفه الوطنية، لذا عمدت إلى تشجيع الصحف
 الموالية للوفد بدعمها ماديا وأدبيا والإشراف عليها، وتوجيه سياستها التحريرية بما
 يضمن إحكام السيطرة على مواقف هذه الصحف.
- « واصل الصحفيون الوفديون وقرفهم إلى جانب الوفد، يؤكدون زعامته للأمة ويحيطون رئيسه بهالة من التقديس والاحترام وأخذ زعماء الوفد البارزون اهتمامًا كاملاً من الصحافة الوفد البارزون اهتمامًا كاملاً من الصحافة الوفدية، فكانت خطبهم وتنقلاتهم وكل ما يصدر عنهم من أحاديث وتصريحات توصع في أماكن ظاهرة في الصحيفة وتسلط عليها الأضواء بمختلف الموامر التحريرية والتوغرافية.
- * قامت الصحافة الوفدية بدور كبير في الدفاع عن سياسات الوفد والتعبير عن وجهات نظره في المسائل المختلفة، ويررت أعماله وأبرزت أن كل ما يصدر عنه هو لصالح الأمة باعتباره عمثلها الشرعي الوحيد، وفي المقابل اعتبرت كل منشق عن الوفد خارجًا عن الأمة ولا يعبر عنها، ولذلك نجدها تحمل حملات شعواء ضد المعارضين للوفد أحزابا وأم او المحتفظة وتصغيم بتعوت مخزية وترد على ادعاءات أحزاب المعارضة وتسخر من زعمائها ومن مواقفها السياسية ومن البيانات التي تصدر عنها، وامتلات الصحف الوفدية بلساجلات الخزيية بينها وبين صحف المعارضة، وقامت معارك صحفية بين الكتاب الوفدين وغيرهم استخدم فيها ما لا يجور من ألفاظ ومعان.

واجه الصحفيون الوقديون الإجراءات التعسفية التى اتخلتها وزارات الأقلية ضد الوقد وصحفه، والتى عرضتهم إلى تعطيل جرائدهم ومجلاتهم والحكم عليهم بالسجن، واجهوا كل ذلك بالصمود والاستمرارية في إصدار صحف بديلة لصحفهم المعطلة أو المجهزاة ، قحملوا إلى استتجار رخص صحف صغيرة وحولوها إلى صورة أحرى من الصحف اللمئة، قحملوا إلى عرضها للتعطيل هى الأخرى من جراء المقالات القوية للصحفيين الوقديين ضد وزارات الأقلية وسلطات الاحتلال.

«على الرغم من أن صحافة هذه الفترة كانت صحافة أشخاص، فالجريدة تعرف باسم صحاحبها أو كاتبها الأول اللدى يحقق الذيوع والانتشار للصحيفة، إلا أن هذا الوضع ثبت عكسه بالنسبة للصحافة الوفدية، فالوفدية فقط كانت هى معيار نجاح الصحيفة وإقبال القراء عليها بغض النظر عن كتابها وأسمائهم، بدليل أنه بمجرد خروج صحيفة عن الوفد، كانت تسقط وتندهور أوضاعها المالية بسبب قلة إقبال القراء عليها. و فالجادة اضطربت أحوالها المالية واضطرت إلى التوقف، وقروز اليوسف، عانت هى الأخرى بعد انشقاقها عن الوفد مما اضطر صاحبتها إلى بيع بعص ممتلكاتها الخاصة لسداد ديونها. فانتماء الصحيفة للوفد هو معيار انتشارها بين الناس وليس لأن العقاد أو حجزة أو دياب هو محررها، فيمجرد خروج أحدهم عن الوفد، يقل الإقبال على قراءة مقالاته أو شراء الصحيفة التى يحرر بها. وعلى الرغم من تمتع صحف مثل «البلاغ» أو «وز اليوسف» أو «الجهاد» بإمكانات بشرية وفنية ومادية كبيرة، إلا أنها كانت تسقط في براثن المديون المالية بمجرد أن يعلن الوفد أن صحيفة ما أصبحت لا تمثله، وتتحول الجماهير من الهتاف لها إلى الخروج في مظاهرات ضد الصحف المنشقة تهاجم مبانيها الطوب والحجازة معلنة سقوطها ومتهمة أصحابها بالخيانة والمروق من الوطنية.

و وودى بنا ذلك إلى ضرورة الحديث عن ظاهرة خروج معظم الصحف التى كانت تمثل الو قد عنه . فلا نذكر من بين الصحف الو قدية التى استمرت على ولا تها للو قد سوى جريدة «كوكب الشرق» وصاحبها أحمد حافظ عوض . وهو ما يمكن تعليله فى إطار أن الوقد قد قام ومنذ نشأته على تأكيد دور الزعامة ممثلة فى شخصية رئيسه سعد باشا زغلول الذى احتمى بتوكيل الأمة له فى التمسك باراته الخاصة حتى لو كانت معارضة لرأى الأغلبية . وهكذا تأكدت فكرة الزعامة المقدسة فى الوقد، فالزعيم رأيه لا يرد لأنه وكيل للأمة . واستمر النحاس باشا على سياسة سعد زغلول فى تأكيد دور الزعامة فى الوقد، فالوفد وبين كاتب أو سياسى الوقد، فالوفد وبين كاتب أو سياسى الوقد، فالوفد وبين كاتب أو سياسى

معناه إما أن يتنازل عن رأيه ويستسلم، وإما أن يخرج من صفوف الوفد محملا بلعمات الوفد والأمة من حكمات بلعمات الوفد والأمة من خلفه. عما يشير إلى أن الوفد الذي قام بناؤه السياسي أساسًا على الدعوة إلى الخرية والمستور لم يكن يسمح بحرية الاختلاف داخله وكان يمارس نوعًا من أنواع السلطوية التي ترفض أي شكل من أشكال التسعسددية في المواقف والآراء واحتواء للخالفين. وهكذا شهد تاريخه عديدًا من الانشقاقات السياسية والصحفية.

لم يحاول الوفد في هذه الفترة أن يصدر صحفاً تكون لسان حاله. كما فعلت الأحزاب الأخرى. . فقد اعتمد الوفد على صحف الأفراد الموالين له، المؤمنين به ويزعامته مترسمين منهجه في حل القضية الوطنية . ويمكن تبرير ذلك بأن الوفد ونفى اعتبار نفسه حزبًا كسائر الأحزاب التي تتصارع على الحكم، فالوفد ظل متمسكًا بفكرة وكالته عن الأمة وأنه تجمع عريض يجمع للصريين جميعهم تحت لوائه، وأن من يخرج من هذا الاتحاد فقد عارض الأمة وقد عبر الوفد عن الحركة الوطنية من خلال اعتماده على الجماهير وارتباطه بها لتحقيق أهدافه في الاستقلال والدستور، واعتمد على الصحفيين المؤالين له كجرء من هذه الجماهير في نشر أفكاره والدعاية له.

إلا أن اعتماد الوقد على صحف الأفراد مثل عبيًا خطيرًا لأنه كثيرًا ما عجز عن الهيمة على مؤلاء الأفراد بسبب اختلاف وجهات النظر تجاه بعض الأحداث عا أدى إلى فقدان على هؤلاء الأفراد بسبب اختلاف وجهات النظر تجاه بعض اللي السائا من الوفد لمجموعة من الصحف القوية التى كان يعتمد عليها والتى كان كل منها يمثل لسائا من السنة الوفد الصحفية . وقد تنبه الوفد إلى خطورة هذا الأمر ومن ثم سعى منذ نهاية الشلائيتيات إلى إصدار الصحف المعبرة عنه والتى يضمن استمرارية ولائها له وعدم خروجها عليه .

الصحافة الوفدية والقضايا السياسية

أولا: قضية الاستقلال:

 لم تستطع الصحف المؤيدة للوفد أن تعبر عن أحداث ثورة ١٩١٩ أو تعلق عليها بسبب ظروف الرقابة والأحكام العرفية التي كانت معلنة في ذلك الوقت.

دافعت الصحافة الوفدية في بداية الحركة الوطنية بزعامة الوفدعن دولية القضية المصرية
 ورفضت التفاوض مع لجنة ملنر البريطانية، ونجمحت في أن تخلق رآياً عاما مؤيداً
 لقاطعة اللحنة.

- * وعندما تغير اتجاه الوفد وقبل مبدأ التفاوض مع الاحتلال البريطاني للحصول على الاستقلال، تبدر الفاوضة كوسيلة الاستقلال، تبنت الصحف الوفدية هذا الاتجاه، وأيدت أسلوب الفاوضة كوسيلة للحصول على الاستقلال وبالتالى لم تطرح أية بدائل للتعامل مع الاحتلال الإنجليزي لمس.
- ماجمت الصحافة الوفدية تصريح ٢٨ فبراير واعتبرته نكبة على البلاد ورفضت
 الإعتراف به كأساس لتنظيم العلاقات المصرية البريطانية .
- حملت الصحف الرفدية الاحتلال البريطاني مسئولية الانقلابات الدستورية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة. كما أكدت على دور الاحتلال في تدعيم وزارات الأقلية التي تناهض الأمة.
- «نددت الصحافة الوفنية بالماوضات التي كانت تجرى بين الحكومة البريطانية وأى
 حكومة مصرية من أحزاب الأقلية على أساس عدم تمثيلها للأمة وتهاونها في الدفاع عن
 استقلال البلاد، في الوقت نفسه حرصت الصحف الوفنية على إيجاد ظروف من
 حس التفاهم بين مصر وبريطانيا أثناء المفاوضات التي كانت تجرى بين حكومة وفدية
 والحكومة البريطانية لتساهم في إنجاح هذه المفاوضات .
- «على الرغم من أن الصحف الوفدية كانت دائمة التنديد بتدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية وتلوم الوزارات غير الوفدية على سماحها بهذا التدخل، إلا أنها كثيراً ما كانت تدعو بريطانيا إلى أن تمارس دوراً لإنهاء حكم وزارة معادية للوفد أو لإنهاء الانقلابات الدستورية التي شهدتها البلاد
- أيدت الصحافة الوفلية معاهدة ١٩٣٦، و ودافعت عنها بكل قوة ضد خصومها وامتلأت الصحف بالأبحاث الفقهية والسياسية التي تثبت أن هذه المعاهدة ستحقق لمصر الاستقلال التام.

ثانيا: الدستور:

احتلت قصية الدستور والحياة النياية السليمة اهتمامًا بارزًا من جانب الصحافة الوفدية بل وطفت أحيانًا على قضية الاستقلال وهو ما يمكن تبريره بأن الدستور كان هو الثمرة الوحيدة التي جنتها الأمة بعد كفاحها المرير مع الاحتلال، عا جعل قضية الدستور والحريات تمثل رمزًا لتضحيات الأمة ونصالها

- * بل وتحددت علاقة الصحف الوفلية ببريطانيا حسب مواقفها من الدستور، فكانت تحمل على السياسة الإنجليزية وتهاجم بعنف تدخلاتها ضد الدستور والحياة النيابية، كما كانت تسعى في أحيان أخرى لتهيئة أجواء من الود والتفاهم بين الأمة وبين بريطانيا بهدف حتها على التدخل لصالح الدستور، بل وأقدمت على تشجيع تدخل بريطانيا في شفون مصر الداخلية من أجل الدستور.
- « اشتركت الصحافة الوفدية مع الوعد في معاركه الانتخابية وكانت بوقا مهما في الدعاية لرشحيه والتأكيد على أنهم أصلح من يمثل الشعب في البرلمان. كما أيدت المحض الوفدية كل ما صنر عن البرلمانات الوفدية من قوانين، وعلى الجانب المضاد هاجمت برلمانات وزارات الأقلية وسخرت من أعضائها.
- * بصفة عامة كان لصحافة الوفد دور ريادى في الدفاع عن أماني الأمة في حياة ديمقراطية سليمة وتعرضت في سبيل ذلك إلى للصادرة والتعطيل عدة مرات خاصة أثناء الأزمات الدستورية في عهد حكومات أحراب الأقلية .

ثالثًا: القصر:

- لم تستطع الصحف الوفدية أن تنشر أو تعلق على موقف السلطان أحمد فؤاد من الحركة الوطنية إيان ثورة ١٩١٩ بسبب الأحكام العرفية.
- أشادت الصحف الوفدية بالملك فؤاد لإصداره دستور ٩٩٢٣ ولم تتعرض لمواد الدستور
 التي فصلت حقوق الملك ولم تعلق عليها سواء بالرفض أو القبول.
- ه-ر صت الصحف الوفدية على تأكيد ولاء الوفد للعرش ونددت بكل المحاولات التي بدلت للإيقاع بين سعد زخلول والسراي وإقحام القصر في المنارعات الحزبية.
- المحافة الوفدية حزب الاتحاد صنيعة السراى ورفضت تدخلات رجال الخاشية وموظفي القصر في شئون الحكم.
- ه لم تتعرض الصحف الوفدية لدور السراى في الانقلابات الدمىتورية التى حدثت في عهود وزارة زيوار ووزارة سحمد محمود وورارة صدقى. واكتفت بتحميل مسئولية هذه الانقلابات للإنجليز والوزارة .
- تابعت الصحف الوفدية مرض الملك فؤاد ووفاته متابعة إعلامية مكثفة من خلال
 المقالات والصور وأبرزت حزن الأمة على وفاته.

- عبرت الصحف الوفدية على ولائها للملك الشاب فاروق وأبرزته في صورة الملك
 الديمقراطي الذي سوف تنعم البلاد في عهده بالخرية والديمقراطية والرخاء.
- ويصفة عامة تستطيع أن تقول إن الصحف الوفدية في الغالب كانت تبتمد عن مناقشة
 مياسات القصر فهو فوق الأحزاب وفوق البقد وأن الملك ذاته مصونه لا تمس.

رابعًا: الوزارات المصرية:

* لم تتعرض الصحف الوفدية بشكل واسع للوزارات المصرية التي تولت الحكم في فترة الحماية، وإن أظهرت بشكل غير مباشر رفضها لمعظم هذه الوزارات التي تألفت دون وغة الأمة.

ارتبط موقف الصحف الوفدية من الوزارات حسب موقفها من الدستور، فنجد أن
 حملاتها ضد وزارات الانقلابات الدستورية كانت تفوق حملاتها ضد الوزارات
 الأخرى، وغم اشتراكها جميماً في عدائها للوفد

الله ساهمت الصحف الوفدية في تأليب الشعور العام ضد وزارات الأقلية بما كانت تضخمه من أوجه المعبوب وتبرزه من مثالب، وفي الوقت نفسه كانت بوقًا للدعاية للوزارات الوفدية تدافع عن أعمالها وتهاجم خصومها مع تأكيدها المستمر على أن الوزارات الوفدية تدافع عن أعمالها وتهاجم خصومها تدافع عن إحالة الحكومات الوزارات الوفدية لفارضين لها إلى الماش، في حين تهاجم هذه السياسة إذا ما أقدمت إحدى وزارات الأقلية على اتباعها.

الصحافة الوفدية في الفترة من ١٩٣١ ـ ١٩٥٧

مقدمية

شهدت هذه الفترة من تاريخ مصر حديدًا من الأحداث السياسية البارزة، بدأت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ثم إعلان الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين ١٩٤٨ وإعلان الوفد إلغاء المعاهدة عام ١٩٥١ والكفاح المسلح، وانتهت بحريق القاهرة يناير ١٩٥٧ وقيام ثورة يوليو ١٩٥٧

وتميزت هذه الفترة بعدد من السمات من أهمها: استمرار التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية ، ووقوف القصر ضداخركة الوطنية ، وأعيراً ظهور تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي . وقد ظل الوفد يمثل أقوى الأحزاب وأكثرها شمبية رغم الانشقاقات الكبيرة عنه التي شهدتها هذه الفترة وأدت إلى خروج عدد من زعامته التاريخية : أحمد ماهر والنفراشي ثم مكرم عبيد.

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن الوفد نجع كحزب معارض أكثر من نجاحه وهو في الحكم ، وأن قدرات كوادره كانت تبرز في المعارضة ، وأنه كحزب كان يوحد صفوفه في المعارضة بينما تنهشه الانقسامات وهو في الحكم (٤٠٠) .

وتاثرت الصحافة الوفدية وأثرت في الأحداث التي شهدتها الفترة، واتسمت خريطة الصحافة الوفدية بعدة سمات من أهمها: أنها خريطة غنية كمّا وكيفًا، إذ ظل الحزب طوال الفترة أغنى الأحزاب في عدد الصحف التي تنطق بلسانه وتمبر عنه، ومنها صحف ثمّل علامات بارزة في تاريخ الصحافة المسرية مثل المصري، و«الرفد المصري، و«صوت المتنزد علما الفترة بظهور صحف حزيبة أصدرها الوفد، حيث اقتنعت قيادات الحزب بأنه لا يمكن الاعتماد فقط على صحافة الأفراد الموالين للوفد خاصة بعدما شهدته فنرة الثلاثينيات من خروج أبرز الصحفيين الوفديين عنه مثل العقاد وروز اليوسف والتابعي وتوفيق دياب وعبد القادر حمزة وغيرهم. وهكذا أصدر الوفد جريدة «الوفد المصرى» كما هيمن على جريدة «المصرى» لآل أبو الفتح.

اتسمت أيضا الصحافة الوفدية معدم الاستقرار نتيجة الاضطهاد الذى تعرصت له صحافة الحزب على أيدى حكومات أحزاب الاقلية والصعوبات المادية التى واجهتها فضلا عن ظهور صحافة تنظيمات الرفض السياسى والاجتماعي والتي نُجح معصها في عُقيق الشميية التى أثرت بالضرورة على صحافة الرفد، خاصة أن هذه التنظيمات التي نضم أقصى اليمين إلى أقصى اليسار كان أكثر ما يجمعها هو عداؤها لملوعد.

وستعرض لأبرز الصحف الوفدية على النحو التالي:

جريدة والمصرىء

صدرت اللصرى، في ١١ أكتوبر ١٩٣٦ الأصحابها كريم ثابت ومحمد التابعي ومحمد التابعي ومحمد التابعي ومحمد التابعي ومحمد البيان ومحمود أبو الفتح على مبادئ الوفد. وبعد سنتين باع التابعي حصته للوفد أما محمود أبو الفتح وكريم ثابت فقد باعا ثلثي حصتهما للوفد واستبقى كل منهما الثلث، واستمر هذا الوضع حتى نهاية عام ١٩٣٨. وفي ٢ يناير ١٩٣٩ انفرد محمود أبو الفتح بملكية الصحيفة ، إذ باع الوفد حصته إليه لحاجته إلى المال وكذلك تنازل كريم ثابت عن حصته في المسرى لمحمود أبو افتح ، إلا أن الوفد ظلت له السيطرة على الصحيفة كلسان من ألسته الصحفية القوية ، إذ اشترط الوفد أمرين، عندما تنازل عن حصته لمحمود أبو الفتح حمسة آلاف جنيه للوفد. والأمر الثاني: هو أن تظل الجويدة عملة لسياسة الوفد. والأمر الثاني: هو

وأصبحت المصرى الجريدة الوفدية الأولى وحازت جماهيرية واسعة حتى توقفت في أعقاب أزمة مارس ٩٩٤.

وتصف سهير إسكندر جريدة «المصرى» بأنها نجحت في الجمع بين النقيضين الولاء الحزبي والولاء الصحفي، خاصة بعد تولى أحمد أبو الفتح رئاسة تحريرها في يوليو ١٩٤٦ . حيث شهدت الصحيفة خطوات أوسع وأكثر استقرارا وانفتاحًا على الصحافة المصرية والذي تجسد في الاهتمام بالجانب الخبري وتنوع موادها ومصادرها (٢٤).

جريدة والجهادي

في منتصف عام ١٩٣٧ حصل الوفد على ترخيص بإصدار صحيفة يومية باسم (الوفد المصرى) ولكنها لم تصدر. إذ رأى الوفد أن يستمر في الاعتماد على صحيفة البهاده مع مساعدتها ماليا على أن تكون صحيفة الوفد. وبعدها قرر الوفد إيقاف صحيفتى «الجهاد» ووحوك الشرق» بسبب عجزهما المالي وإصدار «الوفد المصرى» تحت إشراف مصطفى النحاس، ولكن ما لبشت «الجهاد» أن عادت إلى الظهور في ٧٧ أغسطس ١٩٣٨ بعد أن انفصل بها توفيق دياب بسبب خلافات مالية وشخصية بينه وبين مكرم عبيد.

واستمرت في الصدور لمدة لا تزيد على شهر ثم توقفت مرة أخرى إلى أن صدر قرار بإغلاقها بهائيا في ٢٨ أكتوبر ١٩٣٩ (٤٣٦).

چريدة رالوفد المسرى»:

ظهرت في أول مارس ١٩٣٨ ا يصدرها ويدير سياستها الوفد المصرى، وتولى إدارة تحريرها كل من توفيق دياب وأحمد حافظ عوض بعد إيقاف صحيفة كوكب الشرق نتيجة عسرها المالي، وعانت الصحيفة في شهورها الأولى مما أدى إلى توقفها عن الصدور في أغسطس ١٩٣٨، ثم ما لشت أن عادت إلى الصدور في أول أكتوبر من العام نفسه بعد أن دخل أحمد حافظ عوض شريكا في ملكيتها(٤٤).

وكان من كتابها عزير فهمي ومحمد مندور من ذوى الاتجاهات اليسارية، لذا أوقفت حكومة صدقي عام ١٩٤٦ «الجريدة» وقبض على محمد مدور في إطار حملة الوزارة لمقاومة الشيوعية.

عودة والبلاغ، إلى الوهد،

خرجت البلاغ عن الوفد عام ١٩٣٢ ، وبعد وهاة عبد القادر حمزة ، حدث نوع من التقارب بين ابنه محمد عبد القادر حمزة والوفد، خاصة بعد عودة الوفد إلى الحكم في التقارب بين ابنه محمد عبد القادر حمزة كتابًا إلى النحاس في فيراير ١٩٤٣ ، ونتيجة لهذا التقارب أرسل محمد عبد القادر حمزة كتابًا إلى النحاس في أغسطس ١٩٤٣ يطلب فيه اعتباره وفديا واعتبار «البلاغ» لسنانًا للوفد وزعيمه كما كانت من قبل . ورحب النحاس بهذا العلم وبعودة «البلاغ» إلى صفوف الوفد ، ونشرت «البلاغ» على صفحاتها نبأ هذه المودة . كما رضح الوفد صاحب «البلاع» لعصوية مجلس النه الدره).

واستمرت البلاغ وفدية حتى توقفت أوائل عام ١٩٥٣ مع صدور قرار حل الأحزاب السياسية الذي أصدرته الثورة. وطوال عشر السنوات التي عادت فيها البلاغ إلى حظيرة الموقد، لم تنجع في استمادة مكانتها التي كانت عليها في العشرينيات، حيث احتلت هذه المكانة صحف وقلية كدالمسرى، ودالوقد المصري، المصحيفة الرسمية للحزب، كما أن القراء الوفديين لم ينسوا ماضى الصحيفة القريب في خدمة السراى وأحزاب الأقلية وحملاتها المنيفة ضد الوفد، فضلاً عن أن عبد القادر حمزة مؤمس البلاغ كان يمتلك من الشخصية والخيرة الصحفية والقدرات الإدارية ما يتفوق به على ابنه.

جريدة رصوت الأمةء

بعد إخلاق «الوقد المصرى» أصدر الوقد «صوت الأمة» في ٢٩ يوليو ١٩٤٦ وتولى إدارتها محمد صبرى أبو علم أحد أقطاب الوقد البارزين، وأشرف على تحريرها الدكتور محمد مندور. واستمرت الصحيفة في الصدور حتى توقفت عام ١٩٥٣ بعد صدور قرار حار الأحزاب،

جريدة والشداءء،

في ١١ مارس أصدر ياسين سراج الدين صحيفة الأنداء الأسبوعية عام ١٩٤٧ ، ولم يكن للصحيفة حظ كبير من النجاح حتى اتفق ياسين سراج الذين مع أبو الخير نجيب على أن يتولى رئاسة تحرير اللنداء على أساس مهاجمة القصر والإنجليز، ونقد هادئ لبمض الأوضاع السلية في حزب الوفد (٤٦).

وكان للطليعة الوفدية التي أهلنت رسميا عن وجودها على الساحة السياسية في مارس ١٩٤٧ الصحف التي تتحدث عنها حيث اتفقت مع إبراهيم الروبي عضو الهيئة الوفدية على ١٩٤٧ الصحف التي تتحدث عنها الهيئة الوفدية على ١٩٤٧ من المجلة في ٢٠ على إصدار مبحلة والبطة في ٢٠ مارس ١٩٤٧ يتضمن غت اسمها عبارة لسان حال الطليعة الوفدية وصورة لمبطفي النحاس وزعيم الأمة وقائد الشباب وكلمة لسكرتير عام الوفد صبرى أبو علم يرحب فيها يتولى الشباب تحرير هذه الصحيفة.

واستمرت الصحيفة تعبر عن أفكار الطليعة حتى أغلقت في نهاية ديسمبر ١٩٤٧ ، بعد أن تعرض أعـضـاء الطليـعـة لكتيـر من المطارفات الأمنيـة من قـبل الحكومـة والبـوليس السياسي. وعادت المجلة إلى الصدور في مايو ١٩٥٠ ولكنها كاتت تعبر عن سياسة جديدة بعد أن نجح الوفد في احتواء أغلب قيادات تنظيم الطليعة(٤٧٠).

الصحافة الوفدية والقضايا السياسية في الفترة من ١٩٣٦ إلى قيام ثورة ١٩٥٢،

يلاحظ في هذه الفترة أن سنوات وجود الوفد في الحكم كانت أكثر نسبيا من وزاراته قبل ١٩٣٦ ويرجع بعض للؤوخين ذلك إلى إبرام معاهدة ١٩٣٦ والتي قللت من تدخل بريطانيا في الشتون الداخلية أو جعلته من وراء ستار، الأمر الذي أدى إلى احتلم الصراع بين الوفد والقصر من ناحية وإلى استقرار حكم الوفد نوعًا ما من ناحية أخرى (٤٤٨). وهو ما انعكس بشكل أو بآخر على الصحافة الوفدية وعلى مواقفها من مختلف القضايا.

أولاً، قضية الاستقلال،

دانمت الصحف الوفدية دفاعًا حارا عن معاهدة ١٩٣٦ ، وأكدت على أن وجود القوات الأجنبية لا يعتبر احتلالاً بما يتنافى مع الاستقلال. واستكتبت عددًا من السياسيين والقانونيين لتفيد هجوم الصحف المعارضة للمعاهدة.

عنيت الصحافة الوفدية عناية كبيرة بمسألة إلغاء الامتيازات الأجنية وطالبت الدول بأن تنظر إلى الامتيازات باعتبارها وصمة في جبين القرن العشرين . وحرصت «المسرى» على تبديد مخاوف الأجانب من عواقب إلغاء الامتيازات ، فدعا محمود أبو الفتح إلى إنشاء روابط جديدة بين المسريين والأجانب وتوثيق الروابط القديمة وتنمية التماون الأدبي والملدى بين الفريقين، وغمست «المصرى» للدفاع عن الاتفاق الذي توصل إليه النحاس في مؤتم موتترو عام ١٩٣٧ وتفنيد دعاوى معارضيه وأيدت خطة التدرج التي سلكها الوفد في إلغاء الامتيازات الأجنية (٤٩).

كما دعت «الوفد المصرى» إلى معاودة الجهاد والرجوع إلى الكفاح، وانتقدت الجريدة بشدة السياسة الإنجليزية العسكرية التي تستهدف جعل مصر مركزًا حربيا(٥٠).

عندما بدأت نذر الحرب العالمية تظهر في الأفق تناقضت مواقف الصحف الوفدية واختلفت بين الدعوة إلى ضرورة الوقوف إلى جانب بريطانيا وتقديم المساعدات لها وإن ربطت هذا بعودة الوفد إلى الحكم وبين الهجوم الشديد على السياسة البريطانية في إطار تنديدها بوزارة محمد محمود وسماحها بتدخل بريطانيا في الشئون الداخلية لصر . كما حرصت الصحف الوفدية على أنْ تؤكد دومًا أنْ مثل هذه التدخلات ليست لها علاقة بمعاهدة ١٩٣٦ وأنها ترجم فقط إلى ضعف الوزارة

.. اتفقت الصحف الوفدية بعد إعلان قيام الحرب على ضرورة الوقوف بحانب بريطانيا والمسكر الديمقراطي، ومع ذلك فلم تبد موقعًا واضحًا من مسألة دخول مصر الحرب وقد برر بعض المؤرخين هذا الموقف بأن الصحف الوفدية كانت حريصة على ألا تتير عضب الشعب إذا هي أعلنت تأييدها لدخول مصر الحرب، وفي الوقت نفسه ترى عدم إثارة غضب الإنجليز إذا عارضت الستراك مصر في الحرب، وبالتالي اتسم موقفها بالغموض من هذه المسألة (٥٠).

ومع ذلك فقد هاجمت «الوفد المصرى» دعوة أحمد ماهر لدخول الحرب عام ١٩٤٠ إلا أنها لم تدع صراحة إلى سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب(٥٢).

واصلت الصحف الوفدية بعد انتهاء الحرب في هذه الفترة هجومها على كافة المباحثات والمفاوضات التي دارت بين رؤساء الوزارات غير الوفدية وبين بريطانيا، حيت انفقت صحف الوفد على أن هؤلاء المفاوضين المصريين ليست لهم صفة في التحدث باسم الأمة، وهاجمت المشروعات التي انتهت إليها المفاوضات متهمة إياهم بأنهم قد فرطوا في حقوق البلاد وأن الاتفاقات التي توصلوا إليها ليست في صالح مصر.

ــلم تستطع الصحف الوفدية كغيرها من الصحف الإشارة أو التعليق على حادث ٤ فبراير ١٩٤٧ ، وذلك حتى إقىالة وزارة الوفد في أكتموير ١٩٤٤ ، عندما بدأت الصحف المعارضة تشير إلى الحادث.

-أججت الصحافة الوفدية الصدور ضد التصرفات البريطانية وكان لها دور فعال في انتفاضة ١٩٤٦، خاصة مع تعنت الإنجليز في تحقيق المطالب الوطبية وتمسكها ببدل الدعاع المشترك، عا أدى إلى اشتداد الرقابة على الصحف. وتتيجة مواقف الصحف الوفدية القوية أقدمت وزارة صدقى على مصادرة ٢٠ ألف نسخة من العدد الصادر في ٢ مارس ١٩٤٦ من جريدة «الوفد المصرى» ثم أغلقتها لنتسرها «ما يحرض على الإضراب باعتباره وسيلة للاحتجاج ضد الإمبريالية في مصر وفلسطين (٥٣٥).

- أثرت الأحكام العرفية والرقابة على الصحف التي أعلنت بمناسبة حرب فلسطين على قدرة الصحف الوفدية في التعبير عن مواقفها الحقيقية تجاه أحداث الحرب ودور بريطانيا والولايات المتحدة فيها . _استمرت الصحف الوفدية في الهجوم على السياسة البريطانية أثناء حكم وزارة الوفد الأخيرة خاصة «المصرى» التي وصف المشول المختص بالنشر في السفارة البريطانية ما تكتبه بأنه يمتار خطا عدائيا تجاه بريطانيا ⁽²⁶⁾.

ـ قامت الصحافة المصرية بدور مهم في حت الوقد على الإسراع في إلغاه معاهدة ١٩٣٣ خاصة بعد إعلان النحاس في خطاب العرش في نوفمبر ١٩٥٠ استنفاد المعاهدة لكافة صلاحياتها، إلا أن الصحف الوفدية رعم اتفاقها على ضرورة الإلغاء، طالت بالتريث وأكدت جدية الحكومة في إلعاء المعاهدة في التوقيت للناسب وذلك في إطار الرد على هجوم صحف المعارضة على الوزارة الوفدية التي اتهمتها بالتسويف والمعاطلة في إلعاء المعاهدة.

وبعد إعلان النحاس إلعاء معاهدة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، احتفت الصحف كافة على اختلال المسحف كافة على اختلال المسلمية «المسرى» على اختلال المسلمية «المسرى» و«البلاغ» و«صوت الأمة» صفحاتها لوصف جلستي البرلمان وسجلت النص الكامل للبيان الذي ألقاه النحاس في البولمان، كما سجلت النصوص الكاملة لمسروعات مراسيم إلغاء المعاهدة (٥٥).

كما حرصت الصحف الوفدية على رصد ابتهاح المصريين بإلغاء المعاهدة ووصف مظاهرات السرور التي عمت أنحاء كثيرة من البلاد كما نشرت برقيات التهنئة والتأييد التي معث بها عدد من القراء.

_حرصت الصحف الوقدية على تسجيل تعليقات الصحف البريطانية على إلغاء المعاهدة كما تابعت أبعاد الموقف البريطاني القائم على التمسك بالمعاهدة الملفاة وعزمه على إيقاء قواته في منطقة قناة السويس، ووصفت الانزعاج البريطاني من انسحاب العمال من المسكرات البريطانية في المنطقة . واهتمت الصحف الوفدية بإبراز موقف الحكومة الوفدية الداعي إلى عدم التعاون مع القوات الريطانية في القناة وإبراز المواقف الشعبية الداعية إلى المقاطعة ووقف التعاون مع الإغليز (٥٦).

ـ تابعت الصحف الوفدية أحدات الكفاح المسلح ضد الإنجليز في منطقة القناة وأخذت الصحف تشن هجومها ضد تصرفات الإنجليز وتغذى وتنمجع الكفاح وتسوق الأمثلة بشأن جراتمهم واعتدائهم على المواطنين وإقدامهم على السلب والنهي(٥٧).

كما أفاضت في وصف بطولات الفدائيين وانتصاراتهم، كما أبررت مقاومة قوات

البوليس المصرى وغم الاستفزازات والاعتناءات البريطانية التي تعوض لها رجال البوليس (٥٨).

لم تستطع الصحافة الوفدية أن ترصد وتحلل أحداث حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٧ بسبب إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف، وهكذا جاءت صحف ٢٧ يناير خالية من الإشارة إلى أحداث الحريق، ومع ذلك تحايلت جريدة «المصرى» على الرقابة فنشرت في ١٠ فبراير بيان فؤاد سواج الذين حول حوادث الحريق الذي يبرئ فيه نفسه كوزير للداخلية وحكومته من الاتهامات التي نشرتها أخبار اليوم وتدين بها الحكومة الوفدية (٥٩).

ثانياء الصحافة الوفدية والقصر

اتسمت معظم هذه الفترة باحتدام الصراع بين الوفد والقصر، وقد شاركت الصحافة الوفدية في إدارة هذا الصراع بما تستى لها في صوء قواتين الصحافة والمطبوعات التي كانت مطبقة في ذلك الوقت، والتي تضع عديداً من العراقيل أمام الصحافة لتوضيح م اقفها الفعلية من الملك.

منهدت ورارة الوفد ١٩٣٧ - ١٩٣٧ ا ذروة الخلافات بين الوفد والقصر ، وغم عزم الوفد بده صفحة جديدة في علاقته مع السراى بعد تولى فاروق عرض مصر ، إلا أن الأزمات تتابعت لتقضى على إمكانية الوفاق بين حزب الأغلبية والسراى . بدأت أولى الأزمات عندما اعترض الوفد على فكرة التتوبيج الديني للملك فاروق والذي اعتره الوفد تهديئاً للمبادئ الأساسية التي ارتضتها الأمة عقب ثورة ١٩١٩ . كما سعى القصر إلى التدخل في تعيين الوزراء ، حيث رفض الملك ترشيح النحاس ليوسف الجندي وزيراً . واعتبرت المسحدافة الوفدية أن تدخل القصر في تعيين الوزراء فيه تجاوز لسلطات الملك المستورية (١٦٠٠). أعقب ذلك تدخل القصر في تعيين رئيس الديوان الملكي دون رغبة الوزارة أو علم منها ، عا أثار استياء الصحف الوفدية التي أخذت تشير إلى الدستور وحقوق السلطة التنفيلية ، وتؤكد أن وظيفة رئيس الديوان والذي يمثل حلقة اتصال بين القصر والوزارة تستدعى أن يكون شخصًا يحوز رصا الوزارة (١٦٠) . ثم جاءت أزمة التعيين في مجلس الشيوخ . كما وفضت السراى توقيع عدد من المراسيم التي قدمتها الوزارة بهدف تعطيل أعمالها . وانتهت هذه الأزمات وغيرها بإقالة القصر لوزارة النحاس وكلف محمد محمود بتشكيل الوزارة الجديدة في ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ ونالتحاس وكلف محمد محمود بتشكيل الوزارة الجديدة في ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ ونالتحاس وكلف محمد محمود بتشكيل الوزارة الجديدة في ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ ونالتحاس وكلف محمد محمود بتشكيل الوزارة الجديدة في ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ ونالت

هذه الوزارة هجومًا حادًا من الصحف الوفدية ، أصاب كل ما صدر عنها من قرارات أو مشروعات ، خاصة بعد اشتراك الهيئة السعدية المنشقة عن الوفد، في الوزارة ومع دلك فإن هجوم الصحافة الوفدية لم يمتد إلى الملك وظل مقتصرًا على الحكومة ورجال الحاشية .

مثل حادث ٤ فبراير متعطفاً حادا في العلاقة بين الوفد والقصر . فالملك لم ينس أن وزارة الوفد قد فرضت عليه ضد إرادته ومن ثم كان يتحين الفرص كافة الإثارة القلاقل أمام الحكومة الوفدية ، وشهدت هذه الفترة عديداً من أشكال التدخلات غير الدستورية في أصمال الوزارة . انتهت بإقالة حكومة الوفد في أكتوبر ٤٩٤٤ ، وتولى الوزارة الجديدة أحمد ماهر .

كانت إقالة حكومة الوفد إيدانًا للصحافة للصرية على اختلاف هويتها لتدلى بدلوها في اسباب وتداعيات حاث ٤ فيراير، حيث أخلت الصحف الوفدية تواجه الهجوم الحاد الذى تمرض له الوفد. وترد على ما يوجه إلى رئيسه من اتهامات. وفي إطار الدفاع عن موقف الوفد، أكدت جريدة «الوفد المصري» «أن النحاس قبل الحكم ليتقد البلاد من شر داهم وأن ليس في موقفه ما يشين، بل فيه ما يشرفه». وعدت «المصري» موقف النحاس في ذلك اليوم مفخرة وصفحة خالدة. وانتقدت «البلاغ» موقف صدقى وتعرضه لوطنية النحاس (۱۲).

عاد الوفد بعد إقالته عام ١٩٤٤ إلى صفوف المعارضة ولمدة زادت على خمس سنوات والسمت هذه الفترة باستمرار الصراع الحياد بين الوفد والقصر . وعبرت الصحافة الوفدية عن هذ الصراع من خلال الهجوم على الحاشية والقصر دون الملك ، إلا أن الصحف الوفدية بعد إقال وزارة إبراهيم عبد الهادى واستدعاء حسين سرى لتأليف الوزارة في منتصف ١٩٤٩ أبدت احضاءً أكبر بالملك

ألف الوفد وزارته الأخيرة في ١٢ يناير عام ١٩٥٠ بعد منوات طويلة قضاها بعيدًا عن المنحم المنحم المنحم ومن ثم كان عليها أن تمارب خصومها من الأحزاب الأخرى بنفس سلاحهم ألا وهو تمييد العلاقة مع القصر وغنب التحدى السافر للملك والصدام معه (١٦٠) . وفي الوقت نفسه أفسحت الوزارة الوفدية صدرها يشكل غير مسبوق لحرية الصحافة مما سمح بناقشة كافة القضايا والمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد نال القصر الكثير من الهجوم والانتقاد من جراء هذه الحرية .

يعد كثير من المؤرخين أن الأفكار والكتابات التي نشرت في هذه الفترة قد مهدت لفورة
٢٣ يوليو بما أفاعته عن مساوئ القصر وطغيامه وانحراهات الملك المالية والأحلاقية .
وشاركت الصحف الوفدية في هذا الإطار بالقيام محملات ضد عائلة الملك وشقيقاته
ووالدته والأمراء والنبلاء . كما هاجمت الأمير محمد على هحومًا لادعًا إظهارًا لقوة
الوفد في التحريق بالأسرة المالكة وتحريض الشعب على المسخرية من النظام الملكي،
ولم تسلم حاشية الملك من الهجوم حيث أرجعت لها الصحافة الوفدية كثيرًا من مساوئ النص (١٤).

وفي إطار حرية الرأى والتعبير صمحت الوزارة بتحوك المظاهرات التي كانت تحمل هتافات ضد لللك ، بما أوغر صدر القصر تجاه الورارة الوفدية التي اعتبر أنها تتسجع الجماهير ضد الملكية ، وكالمعتاد انتهز القصر فرصة حريق القاهرة وإعلان وزارة الوفد للأحكام العرفية فأقالها.

استمرت الصحف الوفدية في الهجوم على ورارات القصر التي أعقبت إقالة الوفد، خاصة حكومة الهلالي التي أقدمت على التنكيل بالوفد والوفديين، ووصل الأمر إلى اعتقال فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد العام وعبد الفتاح حسن ورير النشون الاجتماعية في حكومة الوفد الأخيرة (⁽¹⁰⁾، وتقوم ثورة يوليو لتنهى الحكم الملكي، وتبدأ سلسلة من المشك والتربص بين رجال الشورة والوفد تشهى بصدور قرار حل الأحزاب في يناير

تعليق،

من العرض السابق الأوضاع الصحافة الوفدية بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ يتضع أن حزب الوفد بدأ منذ نهاية الثلاثينيات يهتم بإصدار صحف تكون لسان حاله وتعبر عنه ويضمن استسمرار ولاتها له ودفاعها عن سياساته ، خاصة بعد تعرضه لكثير من الانشقاقات التي خرجت عنه وأدت إلى انضمام عدد من الصحف إلى جبهة المعارضين ، وهكذا أصدر «الوعد المصرى» ثم قصوت الأمة ، وفي الوقت نفسه كادت تختفي ظاهرة الصحف البديلة أو المؤجرة التي كثيراً ما لجأ إليها الصحفيون الوفديون عند تعظيل صحفهم ، ولعل ذلك يرجع إلى استقرار الحياة السياسية والصحفية مدرجة ما بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ (١٦٢).

- من خلال القراءة التحليلية للصحف الوفدية يتضح أنهاكانت أداة أساسية لحزب الوفد

فى المعارضة السياسية صد ورارات الأقلية، خاصة مع غياب الوفديين عن المجالس النيابية معظم فترات الدراسة وسيطرة حكومات أحزاف الأقلية على أعمال السطة التشريعية استناداً إلى سلطة الملك في حل البرلمان وهكذا كانت الصحافة الوهدية هي الأداة الأكثر استراراً واستمر اربة للتعبير عن المعارضة الوعدية (٧٧).

أدى ذلك إلى بروز ظاهرة رصدها عدد من الباحثين في تاريخ الصحافة تتملق بتأثير وضع الوفد في الحكم أو في المعارضة على الأداء السياسي والوطى لصحه، حبت كانت الصحافة الوفدية أكثر قدرة على التعبير عن المطالب الوطنية وإظهار التشدد في حقوق البلاد كلما كان الوعد في المعارصة، في حين تلجأ هذه الصحف إلى سياسة التهدئة والدعوة إلى صبط النفس خاصة مع الإنجليز أثناء تولى الوفد الحكم.

ومع ذلك فإنه من الإنصاف أن نشير إلى أن الصحافة الوفلية قد حسدت كافة إمكانياتها دفاعًا عن القضايا القومية لمصر والمتمثلة في الأساس في الاستقلال والحريات والوقوف في وجه ديكتاتورية القصر واستبداده. وعلى الرغم من المقبات التي وضعت في طريقها، سواء من جانب السلطة التغيينية عملة في وزارات الأقلية التي حكمت مصر معظم الفترة أو من حلال القبود التشريعية والقيود الاقتصادية التي كبلت انطلاقها، فإنها استصرت تناضل من أجل إعلاء كلمة الحق، عما يجعلها مرآة صادقة لكفاح الشعب المصرى ونصاله للحصول على حقوقه السياسية والاجتماعية.

(٣) رواد الصحافة الوفدية

ساهمت أقلام كثيرة في معين الوفد الوطمى ، ولما كان من الصعوبة التأريخ لكل أصحاب هذه الأقلام ، فإنه سيتم اختيار عدد منهم في ضوء تأثيرهم الصحفى وإضافاتهم السياسية والفكرية في مصب الصحافة الوفدية .

١ ـ عبد القادر حمزة:

370

ولد عبد القادر حمزة في مدينة شبراخيت إحدى مدن مديرية (محافظة) البحيرة عام ١٨٨٠ ، وكان والله محمد أفندى عبد القادر حمزة من موظفي الدولة. تلقي تعليمه التانوي بمدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية، ثم انتقل إلى القاهرة والتحق بمدرسة الحقوق الخديوية وتخرج فيها عام ١٩٠١ وعاد إلى الإسكندرية ليمارس المحاماة حتى عام ١٩٠١ وعدم المحاماة حتى عام العدما تركها ليمارس الصحافة.

بدأ حياته الصحفية محروا متطوعا في جريئة «الجريئة» لسان حال حزب الأمة، وفي عام ١٩٦٠ رأس تحرير جريئة «الأهالي» التي أصدرتها شركة رأسها منصور باشا يوسف وساهم فيها عدد من أعيان الإسكندرية المتحمسين للحركة الوطنية وتعرضت للتعطيل أكثر من مرة وتم إلغاؤها نهائيا في ١ ١ مايو ١٩٢٢ في عهد حكومة عبد الخالق ثروت بعد انضمام الصحيفة وكاتبها للوفد. وبعد تعطيل «الأهالي» أصدر عبد القادر حمزة عدة صحف حتى ظهور صحيفة «البلاغ» في ٢٨ يناير عام ١٩٢٣ على مبادئ الوفد.

۔ انتخب تائبا وفدیا بجعلس النواب فی عامی ۱۹۲۲ و ۱۹۳۰ عن دائرة حوش عیسی (بحیرة).

- نجح القصر في استقطاب عبد القادر حمزة بعد انشقاقه عن الوفد عام ١٩٣٢ ، وأصبح

- حمزة وجريدة البلاغ لسانا من ألسنة القصر، وشنت هجومًا حادا على الوفد وصحفه وكتابه ووصفتهم بالمحاسيين.
- ـ نال عضوية مجلس الشيوخ (بالتعيين) بعد خروجه عن الوفد، كما منح لقب الباشوية مكافأة له على مواقفه المعادية للوفد(١٨) .

٢-عباس محمود العقاده

- ولد عباس العقاد في أسوان في ٢٨ من يونيو ١٨٨٩ . لم يعصل العقاد إلا على شهادة الابتدائية من مدرسة أسوان الأميرية عام ١٩٠٣ ، وعقب تخرجه عمل مدرسا في مدرسة أسوان الأهلية . وفي عام ١٩٠٤ التحق بوظيفة حكومية في مديرية قنا، ثم انتقل منها إلى الزقازيق ثم إلى القاهرة.
- ـ بدأ اتصال العقاد بالصحافة فور قدومه إلى القاهرة عام ١٩٠٦ حيث نشر بعضًا من إنتاجه الشعرى والأدبي في صحف اللواء والمؤيد والجريدة.
- في عام ١٩٠٧ عمل العقاد محرراً في جريدة الدستور التي كان يصدرها محمد قريد وجدى على مبادئ الحزب الوطني، وبعد توقف الدستور ٩٠٩ انتقل إلى العمل في جريدة «البيان» حتى توقفت هي الأخرى، فترك العمل في الصحافة والتحق بالعمل في ديوان الأوقاف في الفترة من ١٩١٦ـ١٩١٤،
- إلا أنه لم يستطع أن يترك الصحافة طويلا فعمل محررًا لباب الأداب والعلوم بجريدة «المؤيدة التي كان يحررها أحمد حافظ عوض.
- أثناء الحرب العالمية الأولى عاد العقاد إلى أسوان، إلا أنه واصل نشر إنتاجه الأدبى والنقدى في صحف القاهرة. كما تفرغ لتأليف عدد من الكتب المهمة مثل ساعات بين الكتب والإنسان الثاني وغيرها.
- قبل نهاية الحرب عاد العقاد إلى القاهرة وعمل بإدارة الرقابة على الصحف لفترة قصيرة تركها بعدها وانتقل إلى الإسكندرية ليعمل بجريدة «الأهالي» لمبد القادر حمزة.
- عمل العقاد في جريدة «الأهرام» محروا ومترجما لفترة انقطع بعدها بسبب ظروف مرضية ألمت به .

- .. طوال العشرينيات عمل العقاد كاتبا بعدد من الصحف التي كانت تعبر عن الوفد، وعرف في هذه الفترة بأنه كاتب الوفد الأول.
- . في أوائل الثلاثينيات عمل في جريدة «الجهاد» لترفيق دياب وتعرض للسجن لمدة تسعة أشهر بتهمة العيب في الذات الملكية عام ١٩٣١ .
- ـ عمل العقاد كاتبًا أول في جريدة «روز اليوسف» اليومية التي صدرت في فبراير عام ١٩٣٥ . ونتيجة لكتابات العقاد اللغوية في جريدة روز اليوسف ضد وزارة توفيق نسيم التي أيدها الوفد أعلن الوفد أن روز اليوسف الجريدة والمحلة لا تعبران عن الوفد، وتحول العقاد إلى الهجوم الشديد على حزب الوفد
- ـ في عام ١٩٣٦ أصدر مع عبد الحميد حمدى جريدة «الضياء» إلا أنها لم تعمر طويلا، وانتقل بمدها إلى الكتابة في معظم الصحف المعادية للوفد متل «البلاع» و «الأساس» التي أصدرتها الهيئة السعدية . كما كتب بانتظام في غالبية الصحف الثقافية متل الهلال والثقافة والرسالة والكاتب .
- . بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٧ كتب العقاد اليوميات بصحف أحمار اليوم والأحبار وآخر ساعة حتى وفاته في مارس ١٩٦٤ (١٩).

٣ ـ محمد توهيق دياب:

- ولد محمد توفيق دياب عام ١٨٨٨ بقرية سنهوه البرك التابعة لمدينة منيا القمح بمديرية الشرقية ، التحق بكتاب القرية لحفظ القرآن، ثم التحق بمدرسة الجمالية في القاهرة وحصل منها على الشهادة الانتدائية ، ومعدها التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية ثم تركها إلى مدوسة حرة حصل منها على الشهادة الثانوية .
- التحق بمدرسة الحقوق العليا، ثم تركها وسافر إلى لندن حيث قضى بجامعتها خمس سنوات تنقل خلالها بين مختلف العلوم حيث درس الأدب والخطابة والفلسفة والتاريخ والاقتصاد والروحانيات. عاد من لندن عام ١٩١٦ حيث قام بتمديس فن الإلقاء والخطابة في الجامعة الأهلية، ثم الجامعة المصرية حيث ترقى في المناصب الجامعية إلى مدير للجامعة عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٢٨ م
- بدأ حياته الصحفية وهو طالب في لندن حيث كان يرسل بمقالاته إلى صحف اللواء والجريدة.

- ـ وبعد عودته إلى مصر اتجه بمقالاته إلى حريدة المقطم ثم إلى جريدة الأهرام وأخيرا إلى الأخبار لصاحبها أمين الرافعي .
- انضم إلى حزب الأحرار الدستوريين وعمل بجريدة السياسة عقب صدورها عام ١٩٢٧. وحتى عام ١٩٢٨ ، عندما استقال من عمله فى الجامعة وفى الجريدة ليصدر عدداً من المسحف ليهاجم بها وزارة محمد محمود بسبب اعتدائها على الدستور، وتعطلت صحفه الواحدة إثر الأخرى .
 - انضم إلى الوقد في نوفمبر ١٩٢٨ وأصدر صحيفتي اليوم والجهاد على مبادئ الوفد.
- -أصبحت الجهادة صحيفة الوقد الأولى خاصة بعد حروج البلاغ عن الوقد. وتوقفت عن الصدور لأسباب مالية بعد عددها الصادر في ٢٨ فبراير ١٩٣٨ خاصة مع توتر الصلاقات بين توفيق دياب وبعض رعماء الوقد . ومع ذلك تم دمجها في جريدة "كوك الشرق؛ لمدة قصيرة لتصدرا باسم (الوقد المصرى)، ثم انفصل توفيق دياب بدالجهادة حتى تقرر إعلاقها نهائيا في أغسطس ١٩٣٩.
- _بعد إغلاق «الجهاد» واصل توفيق دياب التعبير عن آراته في الأحدات التي تشهدها البلاد من خلال الكتابة المنتظمة في عدد من الصحف .
- -اختير عام ١٩٥٤ عضوا بمجمع اللغة العربية ورأس لجان العلوم الفلسفية والاجتماعية ، والآثار والعمارة، وألفاظ الحضارة(٧٠).

الحمد حافظ عوش:

- ـ ولد أحمد حافظ عوض في مدينة دمنهور في العاشر من ديسمبر عام ١٨٧٤، وتنقل في عدة مدارس من بينها المدرسة التحهيزية، وفيها أنشأ أول صحيفة كان يكتبها ويطبعها على الفالوذج. ويعد حصوله على النسهادة الثانوية عام ١٨٩٧، التحق عدرسة المعلمة.
- ألف رواية بعنوان «اليتيم» عام ١٨٩٨ نشرتها «المؤيد» وتوسط له الزعيم مصطفى كامل لدى الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ليعمل مترجما بالجريدة، وتم ذلك في شهر مايو ١٨٩٨ مقابل أربعة جنيهات شهريا
 - تولى إدارة تحرير مجلة «الموسوعات» الأدبية في نوفمبر ١٨٩٨

ـ عمل مترجما بديوان الخديو عباس في رحلاته داخل البلاد وخارجها.

_أصدر أحمد حافظ عوض مع محمد مسعود صحيفة أسبوعية ساخرة في ٨ مارس ١٩٠٧ أطلق عليها دها . . ها . . ها ، وفي العدد التالي الصادر في ١٥ مارس تحول الاسم إلى دخيال الظل صحيفة سياسية ساخرة، ولم تستمر طويلا حيث توقفت عام ١٩٠٨ .

ـ ثم أصدر بالاشتراك مع محمد مسعود أيضا صحيفة «المنبر» عام ١٩٠٨ و اختفت هي الأخرى أوائل عام ١٩٠٨ و اختفت هي الأخرى أوائل عام ١٩٠٨ ليعود إلى جريدة «المؤيد». واستمر في العمل بها حتى قيام الحرب العالمية الأولى وتحديد إقامته في الإسكندرية بأمر من السلطات البريطانية بسبب علاقته بالخديو عباس.

ـ بعد انتهاء الحرب وقيام ثورة ١٩١٩ شارك مع عبد القادر حمزة في تحرير «الأهالي» وفي جرينة المحروسة»، وغيرهما.

..أصدر جريدة (كوكب الشرق) في ٢١ سبتمبر ١٩٢٤ ، على مبادئ الوقد، وعلى صفحاتها هاجم حكومات الأقلية والتدخلات البريطانية بما أدى إلى تعطيلها عدة مرات.

ـ انتخب عضوا في مجلس النواب وعضوا في مجلس الشيوخ كما انضم إلى عضوية للجمم اللغوي سنة ١٩٤٧ وتوفي في ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠/٧).

٥_الدكتور محمد مندور،

ولد محمد مندور في 0 يولير عام ١٩٠٧ في كفر مندور من أعمال مركز منيا القمع في محافظة الشرقية. ذهب إلى كتاب القرية ثم التحق بمدرسة الألفى الابتدائية بمنيا القمح وبعد حصوله على الشهادة الابتدائية عام ١٩٧١، التحق بمدرسة طنطا الثانوية، ثم فصل من المدرسة بعد تزحمه المظاهرات التي قامت ضد الإنجليز وحكومة زيوار التي خلفت وزارة سعد زخلول إثر مقتل السردار لي متاك، إلا أنه نال البكالوريا بتفوق عام ١٩٧٥. والتحق بكلية الحقوق في الجامعة المصرية إلى أن أقنمه د. طه حسين بالالتحاق بكلية الأداب وحصل على ليسانس الآداب من قسم اللغة العربية عام ١٩٧٩ وكان ترتيبه الأبل.

ثم حصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٣٠ ، وأوفدته كلية الأداب في بعثة إلى باريس ٥٢٨

- حيث التحق بالسربون وحصل منها على ليسانس في اللغة اليونانية وآدابها واللغة الفرنسية وآدابها واللغة الفرنسية وآدابها، واللغة الفرنسية وآدابها، حصل على دبلوم الاقتصاد السياسي والتسريع المالي من كلية الحقوق سجامعة باريس. وعاد إلى مصر عام ١٩٤٣. وفي عام ١٩٤٣ حصل على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة بمرتبة الشرف الأولى.
- في عام ١٩٤٤ استقال من الجامعة ليعمل مديرا لتحرير جريدة «المصرى» الوفدية إلا أنه لم يستمر فيها سوى ثلاثة أشهر بعد خلاف بينه وبين صاحبها محمود أبو الفتح
- رأس تحرير جريدة «الوفد المصرى» في فبراير ١٩٤٥» وجمع حوله من خلالها عدداً من الشباب التقدميين وجعل يفضح فيها الاستعمار السياسي والاقتصادي والاستغلال الإقطاعي . مما أدى إلى إغلاق جريدة «الوفد المصرى» في عهد إسماعيل صدقي بحجة محاربة الشيوعية .
- -أعطى صدقى الوفد رخصة بجريدة جديدة باسم «صوت الأمة» مشترطا ألا يكون محمد مندور رئيسا لتحريرها، وقبل الوفد هذا الشرط، وإن ظلت مقالات مندور تنشر بها، حتى سقطت وزارة صدقى فعاد لرئاسة تحرير الجريدة.
- في عام ١٩٤٨ قيد نفسه بنقابة المحامين وافتتح مكتبا للمحاماة بالإضافة إلى عمله في الصوت الأمة).
 - ـ في عام ١٩٥٠ انتخب عضوا في مجلس النواب عن دائرة السكاكيني.
- .. بعد توقف «صوت الأمة» أخذ ينشر مقالاته في البلاغ . وبعد ثورة يوليو كتب في صحف «الجمهورية» ، «الشعب» ، «روز اليوسف» .
- توفى عام ١٩٦٥ وكان يتولى فى ذلك الوقت منصب رئيس قسم الأدب الدوامى بمعهد الفنون المسرحية (٢٧٠).

٦_محمود أبو الفتح،

ولد في ٤٤ أغسطس ١٨٩٤ بالإسكندرية، آمن بمبادئ الحزب الوطني وهو ما زال تلميذا في مدرسة رأس التين بالإسكندرية، التحق بمدرسة الحقوق إلا أنه طرد منها نهائيا بسبب اشتراكه في مظاهرة وهتافه ضد الإنجليز.

ـ في عام ١٩١٤ التحق بجريدة «وادي النيل» لمحمد الكلزة مترجما ومحررا.

- ـ رافق الوفد المصرى في باريس ١٩٢٠ .
- _أصدر جريدة (الأفكار؛ لصاحبها أبو العينين بدر عام ١٩٢٠ على مبادئ الوقد، واستمر في تحريرها لمدة ستة أشهر حتى أغلقتها السلطات البريطانية .
- ـ في عام ١٩٢٤ أصدر جريدة «الجمهور» واستمرت عاما إلى أن أغلقت بسبب مصاعب مادية .
- حمل محررا في جريدة «السياسة» لمدة قصيرة، ثم انتقل منها إلى الأهرام وشارك في إصدار جريدة «المصرى» عام ١٩٣٦ مع محمد التابعي وكريم ثابت، حتى انفرد بها أواثل عام ١٩٣٩ واحتلت المكانة الأولى بين الصحف الوفدية.
- ـ شارك الإخبوة أبو الفتح (محمود وحسين ومحمد وأحمد) في تسيير أمور جريدة «المبري».
- في عام ١٩٤٦ تولى أحمد أبو الفتح رئاسة تحوير «المصرى» وحتى تعطيلها عام ١٩٤٦ (٧٣).
- ـ قدم محمود أبو الفتح وحسين أبو الفتح في ٢٨ أبريل ١٩٥٤ إلى محكمة الثورة التي اصدرت في ٥ مايو ١٩٥٤ حصر المدورة ومصادرة أصدرت في ٥ مايو ١٩٥٤ حكما بسجن محمود أبو الفتح المدولة وسجن حسين أبو الفتح ٥ عاما مع وقف التنفيذ، إلا أن محمود أبو الفتح لم ينفذ العقوبة بسبب وجوده في أوروبا في ذلك الوقت، وظل مقيما خارج مصرحتي وفاته، كما هاجر أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصرى إلى خارج الملاد.

الهواميش

(١) انظر.

-حليل صابات وآحرون. حرية الصحافة مي مصر ١٧٩٨ ١٩٢٤ (القاهرة، مكتة الوحي العربي 1٩٧٠) مر ٢٩١١) مر ٢٠١١

-عبد الرحم الرامعي - ثورة ١٩١٩، ط٣ (القاهرة، دار الشعب ١٩٦٨) ص٢٦,٥

(٢) محمد أيس السيد رحب حرار -التطور السياسي للمحتمع للصرى (القاهرة. دار النهصة العربية، د ت) ص ٢٢/

(٣) محمد أيس. دراسات في وثاثق تورة ١٩١٩، ط١، حدا (القاهرة، الأنجلو المصرية: ١٩٦٣)

ص۱۶۳ (٤) المرحم السابق، ص۱۵۳

(٥) المرجع السابق، ص ١١١ .

(٦) نحوى كامل الصحافة الوفدية وموقعها من القصايا الوطنية ١٩١٨، وسالة دكتوراه (كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ، ١٩١٨) من ٢٩١٠.

(٧) محمد أنيس. دراسات مي وثائق ثورة ١٩١٩، مرحم سابق ص١٠٠.

(٨) النظام ٨/ ٤/ ١٩٢١ _ الرئيس وحريدة النطام، ص٢

(٩) النظام ٢/ ١/ ١٩٢٠ ـ هل في مطالبا شكوي، مصطفى صدى، صرى،

(١٠) النظام ٢٦/ ١/ ١٩٢٠ ـ على قاعدة الاستقلال _سيدعلى ص١

(١١) النطام ٣٠/ ١/ ٩٢٠ ١ المصريون قضاة قصيتهم - سيد على ص١

(١٢) وادى النيل ٢٥/٤/١٩٠ الأمة وكلت وعدها، ص١.

(١٣) وادى البيل ٢/٦/ ١٩٢٠ _ الاستقلال التام الحق، ص٣

(۱٤) وادى النيل ۱۳/ ۲/ ۱۹۲۰.

(۱۵) مصر ۱۱/ ۱۹۱۶ الوقد المصری، ص۱ (۱۲) محمد أبيس دراسات می و ثانق ثورة ۱۹۱۹ مصدر سابق، ص۱۱

/۱۱) الأخبار ۱۷/ / / ۱۹۲۰ شقط في ولدي والمائد عميدر سابق م (۱۷) الأخبار ۱۷/ / / ۱۹۲۰ شقطا في الوعد أمين الراهمي ، ص۲

(۱۸) محمد أيس دراسات في وثائق ثورة ۱۹۱۹ سمرجم سابق، صر ٢٤٥

(١٩) المرحم السابق، ص١٠٨.

(۲۱) المرحم السابق، ص۲۳۹

(٢١) المرجع السابق، ص٢٤٣

(٢٢) وادى النيل: ٥/٨/ ١٩٢١ .. سعد لا يهدم، ص١.

- (٢٣) الأمالي ١٣/ ٩/ ١٩٢١ في ساعة الخطر تلتثم صفوف الصادقين عبد القادر حمزة، ص١٠.
 - (۲۶) المثير. ١٠/٧/ ١٩٢١_قرار الأهالي، ص٣
 - (٢٥) المنير ٢/ ١١/ ١٩٢١ ـ لا تتحاجوا بالباطل . عيد القادر حمزة، ص١
 - (٢٦) للحدوسة ١٩٢٢ / ١٩٢٢ العهد الحديد لحريدة المحروسة عبد القادر حمزة، ص٣
 - (٢٧) انظر . للمع وسة ١٤/١/ ١٩٢٢ عبد القادر حمزة، ص١
 - _المحروسة 19/1/1977
 - -للحروسة ٢٠/ ١/ ١٩٢٢
 - (٢٨) للحروسة: ١٦/ ١/ ٩٢٢ ١-أحمد حافظ عوص، ص١
 - (٢٩) النطام ١٢/ ٥/ ١٩٣٢ قرار تعطيل الأهالي.
 - (٣٠) إراهيم عبده تطور الصحافة المصرية، ط٤ (القاهرة/ سحل العرب-١٩٨٢)، ص٢١٣
 - (٣١) روز اليوسف ٢٧/ ١٠/ ١٩٢٧ ـ روز اليوسف في عامها الثالث، ص٣
 - (٣٢) بجوي كامل، مرجع سابق، ص٣٣٦.
 - (٣٣) الساعة ٢٣/ ٩/٨٦٨ _ تعطيل جريدة البلاع، ص٣
 - (٣٤) مصر الحرة ٢٧/ ٨/ ١٩٢٩ تعطيل جريدة البلاغ، ص٣
- (٣٥) عبد العظيم رمضان _تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ ١٩٣٦ ، ط٢، (القاهرة، مكتمة مدولي: ١٩٨٦) مر ٧٢٢.
 - (۳۲) محوی کامل، مرجع سابق، ص۱۰۲
- (٧٧) روز اليوسف، مرجع سابق ٦/ ١٩٣٣/ ١٩٣١
 (٨٨) السيد محمد سلامة، مجلة آخر سافة، وسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام-حامعة
 - رم ۱) السيد محمد سعر منه مجله احر منافعه رف القاهرة، ص ۲۷، آخر ساعة ۱۹۷۴/۷/۱۹۷۶)
 - (٣٩) نجوي كامل، مرجع سابق، ص١١٠
 - (٤٠) طارق الشرى: الحَركة السياسية ١٩٥٥-١٩٥٢ الهيثة للصرية للكتاب، ص١٤٦، ١٩٩٢.
- بقلا هن حسنى نصر: صحافة المعارضة عي مصر، دراسة في المعهوم التاريخي خلال القترة من 190 م. و 190 م. مي 97 . و 190 م. و 190 م. مي 97 .
- (13) سهير إسكندر: حريدة المصرى والقضايا الوطنية ، ١٩٤٦ ـ ١٩٤٦ ، ط١ سجل المرب، القاهرة
 ١٩٨٦ ، ص٣٢ ،
- (٤٢) سهير إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ١٩٤٦هـ١٩٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ملسلة تاويخ المصريين، ص٧٩ هـ ٨٢ـ
- (٤٣) ناهد أبو العيون صحيفة الجهاد، رسالة ماحستير، عير منشورة ـكلية الإهلام ـجامعة القاهرة
- ١٩٧٨ ، ص٣٦٣ ٥٣٦ نقلا عن سعيد نجيدة الصحافة المصرية والقضية الوطنية ١٩٤٥ ١٩٤٥ ، مكتبة ظافر ، الزفازيق ، ١٩٩٩ ، صر٥٥ .
 - (٤٤) سعيد عيدة مرجع سابق، ص١٦.
 - (٤٥) سعيد بجيدة مرجع سابق، ص٥٦٠.
- (٢٦) عوى كامل. موقف العمحفى أبو الخير نحيب من القضايا السياسية المنارة مى الفترة من يوليو ١٩٥٧ وحتى بهاية أزمة مارس ١٩٥٤ م ١٩٥٨ مطبعة الإيمان القاهرة، ص١٥٥.

- (٤٧) إسماعيل محمد ريس الدين، الطليعة الوهدية والحركة الوطبية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٣، ص٣٣، ٣٤، الهيئة للصرية العامة للكتاب ١٩٩١.
- (٤٨) محمد دريد حشيش، حزب الوقد ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، الحرء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
 ١٩٩٩، ص. ٣
 - (٤٩) سعيد عيدة مرحم سابق ص١٩٠
 - (٥٠) سعيدة بجيدة: مرحم سابق، ص١٩٩_٠٠.
 - (٥١) انظر سهير إسكندر حريدة المصرى ص٣٦-٤١، ص٣٥، ٣٦-سعيد نحيدة، ص٣٦،
 - (٥٢) سعيد بجيدة مرجم سابق، ص٢٣٩.
- (٥٣) لطبقة سالم، الصحافة والحركة الوطنية ١٩٤٥ ١٩٥٧، (القاهوة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧)، ص ٢٠١٩
 - (02) للرحم السابق، ص٣٤.
- (٥٥) حسى نصر الصحيمة كوثيقة تاريحية، دراسة تطبيقية على الكفاح المسلح في القنال ١٩٥١ وحريق
 - القاهرة ١٩٥٧، رسالة ماحستير غير متشورة، ١٩٨٩، ص٧٧٧_ ٢٨٠. (٥٦) المصدر السابق
 - (٥٧) لطيعة سالم: الرحم السابق ص٧٠٠.
 - (٥٨)حسى بصر . المرحم السابق، ٣٤٠
 - (٥٩) حسى نصر . المرجع السابق، ص٤٠٦
- (١٠) محمد فريد حشيش . حرب الوفد، ١٩٣٦ ١٩٥٢ ، جـ٢، (القاهرة الهيئة للصرية العامة للكتاب
 ١٩٩٩) ص.٠٠٠ .
- (۱۱) سامي أبو النور دور القصر في الحياة السياسية في مصر ۱۹۳۷ ـ ۱۹۰۷ ، (القاهرة مكتبة مدبولي. ١٩٨٨) ص٨٨٠.
 - (٦٢) سعيد نحيدة، مرجع سابق، ص٠٦٠
 - (٦٣) سامي أبو النور مرجع سابق، ص ٣٩٠.
 - (۲٤) محمد فريد حشيش، مرجع سابق، ص١٢٥.
 - (٦٥) محمد فريد حشبش، مرجع سابق ص٣٥٥
- (٦٦) حسنى مصر. صحاعة للمارضة في مصر رسالة دكتوراه غير مشورة، كلية الإعلام -جامعة القاهرة، ١٩٩٥ ، ص١٩٧
 - (۱۷) حسنی بصر . مرجع سابق ص۱۹۵-۱۹۲ .
 - (٦٨) عواطف عبد الرحمن: رواد الصحافة المصرية عير مشور، ص١٦١٤.
 - (٦٩) المرحم السابق نفسه، ص٢٦٤٠.
- (٧٠) الظر_ الهد أبو العيون: صحيفة الحهاد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة
 ١٩٧٨
 - (٧١) أحمد حسين الطماوي · فصول من الصحافة الأدبية (القاهرة، دار الفرحاتي. ١٩٨٩)
 - (٧٢) عواطف عبد الرحمن: مرجع سابق، ص٤٩_٤٩.
 - (٧٣) سهير إسكندر عريدة المسرى، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٢

الطليعة الوفدية وجه تقدمي للوفد

لمى المطيعي

أما قبل:

استعلى أنون الخرب العالمية الثانية من عمام ١٩٣٩ - حتى عام ١٩٤٥ . انقسمت الدول الكبرى إلى حبهنين الأولى . . إبحلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي . وعرفت هذه الجيهة باسم الخلفاء أما الجبهة التابية فتكونس من ألمانيا المارية وإيطاليا الفاتسية واليابان وتركيا . وعرفت هذه الجبهة باسم اللحورة وأنهكت الحرب الدول الرأسمالية في غربى أوروبا . وحرجت دول للحور متكسرة ومهزومة . والظاهرة الحديرة بالتأريخ تتمثل في يزوغ نجم الاتحاد السوفيتي و تصاعد دوره وتأثيره وظهور دول المديمقراطيات الشعبية في شرقي أوروبا . وكذلك ظهور "الولايات المتعلقة الرئالورات الرأسمالية السابقة .

ونشأت وضعية جديدة . بداية للصراع الأعلو أمريكي، ويداية للحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، وتوجه شعوب البلدان التي كانت تحت سيطرة اللدول الكبرى محو التحرر من السيطرة الاستعمارية وبوسائل جديدة منها الكفاح المسلح صد قوى الاحتلال، وبداية ما عرف بمنظمة «الأم المتحدة»، والربط بين مبادئ التحرر والمدل الاجتماعي.

فصره

حملت الحرب العالمية التانية إلى مصر شعارات المدل الاجتماعي بتأثير تقدم الاتحاد السوميتي وتأثر الجماعات المؤيدة الألمانيا وإيطاليا في مصر بهزيمة النازية والفاشية.

045

وازداد عدد الجيوش التابعة للإمبراطورية البريطانية، وازدادت حوادث استغزاز قوات الاحتلال لجماهير الشعب المصرى. . ونشأت دئة من الرأسمالية الطفيلية عثلة في «أعنياه الحرب» وفئة أخرى عريصة من العاملين في معسكرات حيوش الإمبراطورية البريطانية . وكان نحو تلثي مساحة الأراضي الزراعية . في مصر . يتركز في أيدى كبار الملاك . وغالية الفلاحين من صغار الملاك . وكانت السبة الكبيرة من الدخل القومي تذهب إلى كبار الملاك والرأسماليين وتفاقه سوء توريع التروات .

الوضعية الجديدة،

ومع تزايد الاستفزازات بين جماهير الشعب وقوات الاحتلال البريطامي، ارتفعت تسعارت التحرر الوطني. وقامت صحافة «الوفد» بدور تاريخي في ملورة الشعارات الجديدة. ورفعت جريدة «الوفد المصري» سنة ١٩٤٥ شعارات تلالة.

* الديمقراطية السياسية * العدالة الاجتماعية * استقلال وادى النيل.

وتبلورت المواقف السياسية في

* الطالبة بالاستقلال التام * جلاء المحتلين بلا معاهدات أو تحالفات * تعزيز التضامن بين العرب * الاهتمام المتزايد بالقصية الفلسطينية * مواجهة زحف الاستعمار الأمريكي على مصر والمنطقة العربية * تزايد الهجوم على الرأسمالية الكبيرة المرتبطة برأس المال الأجنى.

ونشرت «الوقد المصرى» سنة ١٩٤٥ سلسلة مقالات بعنوان «البساتسوات الرأسماليون». وواصل الدكتور محمد مندور مقالات الديمقراطية الاشتراكية. وارتفع صوت «الدكتور عزيز فهمى» بداية من ٢٩ يناير ١٩٤٦ ضد الرجعية وأعداء الديمقراطية وضعد الموالين للقصر والاحتلال. ووصع «أحمد أبو الفتح» جريفة «المصرى» أمام أقلام الإميم طلعت ومحمد رفيق الطررى ومصطفى موسى» ومجموعة من أقلام البساريين المتعاطفين مع الوقد والمعترفين بقيادته للحركة الوطبية (سعيد حيال ونعمان عاشور ومحمود عد المنعم مراد وعبد الرحمن الشرقاوى ومعمد مكاوى . . وغيرهم).

لجان الطلبة الوقديين:

واهتم الوفد بتشكيلات الطلبة مي المدارس والجامعة والأزهر، وهم مي مجموعهم

يشكلون أنشط قطاع الطبقة الوسطى. وانتشرت لجان الطلبة الوفديين وتكوىت منهم شريحة نضالية تزعج قوات الاحتلال والقصر وأحزاب الرجعية. وإلى جانب لجان الطلبة الوفديين كانت هناك لحان لطلبة الإخوان المسلمين، ولجان سرية للمنظمات اليسارية. وأخذ الوفد ينظم صفوف الطلبة الموالين له. وتكون «اتحاد حريجي الجامعات» تحت قيادة الحسين دياب، وهو وفدي معروف بوفديته . . ومذعام ١٩٤٤ بدأت شخصية طالب الهندمة (مصطفى موسى) كشخصية طلابية وفدية . . وظهر أبضا (مصطفى مؤمن؟ كعنصر بارز من طلاب الإخوان المسلمين. ومن الطريف أن مصطفى مؤمن تأثر بالفكر الماركسي في مرحلة مقبلة من حياته. وكان هناك اأمين عبد المؤمن الموالي لمكرم عبيد باشيا وحزبه الصغير (الكتلة الوفدية) وقد أخذ مكرم باشا والكتلة والطلبة المنتمون إليها في المدارس والجامعة يتحالفون مع الطلاب الوفديين. وأما الطلبة الوفديون فقد تملقوا حول طالب الهندسة امصطفى موسى؛ الدي كان يتمتع بشخصية قيادية وقدرته على الحطابة والإقناع وبفكره السياسي الواسع . . وظل وفديا مخلصا ومؤمنا بقيادة «مصطفى النحاس». وتحت ضغط القوى الشعبية تم رفع الرقابة عن الصحف في ٩ يونيو ١٩٤٥ وإلغاء الأحكام العسكرية في أكتوبر ١٩٤٥ . وفي أول نوفمبر ١٩٤٥ خرج طلاب المدارس في القاهرة بمظاهرة ضخمة سارت إلى جامعة فؤاد الأول بالجيزة. واستمر الإضراب يوم ٢ نوفمبر في (ذكري وعد بلفور) تعاطفا مع فلسطين. وفي ديسمبر ١٩٤٥ قرر الطلاب الوفديون والمتعاطفون معهم من اليساريين والمستقلين إعلان تشكيل االلجنة التنفيذية العليا للطلبة؛ واختيار «مصطفى موسى» رئيسا لها. وأصدر «اتحاد خريجي الجامعة بقيادة الوفدي حسين دياب؟ بيانا وطنيا. وعقد الطلبة اجتماعا جماهيريا بمقر جمعية الشبان المسلمين أسفر عن إصدار قرار بتنظيم مسيرة في ٩ فبراير ١٩٤٦ . وكانت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة . وفدية عقد رتبت صفوفها بقيادة «مصطفى موسى» واعبد المحسن حمودة وكيلا واختير للسكرتارية التنفيذية اسيد إبراهيم بكارا وللسكرتارية اأحمد عبد الجواد وهبة، ومن أعضاء اللجنة اأحمد كمال عبد الرازق، وعبد الرءوف أبو علم، ووجيه راضي، وأمين الكاشف، ورفيق عبده، وفخري مفتاح،

اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال:

كان يوم التاسع من فبراير ١٩٤٦، يوما بارزا في تاريخ الحركة الطلابية المصرية إذ اندفع آلاف من طلاب المدارس الثانوية بالقاهرة إلى الحرم الجامعي. وخرج الطلاب المتظاهرون قاصدين عبور النيل عن طريق «كوبرى عباس». وحدثت الواقعة المشهورة في تاريخنا الحديث باسم «حادث كوبرى عباس». وقادت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة (وفدية) تحركات اللجان الطلابية ضد الاحتلال والقصر وحكومة «محمود فهمى المقراشي» التي سقطت في ١٥ فبراير وتولى «إسماعيل صدقى باشا» وزارته الثالثة (١٦ فبراير-٩ ديسمبر ١٩٤٦).

وفي ١٧ فبراير ١٩٤٦ (اليوم التالى لتشكيل حكومة صدقى باشا) أصدرت «اللجنة التنفيذية العليا للطلبة _وفدية» ميثاقا وطنيا بالمطالب التالية .

ـ جلاء القوات البريطانية من جميع أراضي وادي النيل.

_تحرير البلاد من العبودية الاقتصادية.

- تشكيل اتحاد عام للطلبة المصريين.

وفى تلك الفترة (فبراير ١٩٤٦) ظهرت الدعوة إلى توحيد جهود الطلبة والعمال. وفى تلك الفترة (فبراير ١٩٤٦) طهرت الدعوة إلى توحيد جهود الطلبة والعمال». اختيرت لها سكرتارية عن العمال: «حسين كاظم وسيد على عبد العال» وعن الطلبة «عبدالرءوف أبو علم وأمين الكاشف وفئه ومن الطلبة المستقلين «فؤاد محيى الدين» ومن الطلبات (عنايات المنيرى ماركسية» ثم انضمت إلى اللجنة (لطيفة الزيات» بعد تنحى «سعد زهران ماركسي» لعمل توازن بين مندوبي المنظمات الماركسية، وصدر بيان من اللجنة التي كانت بمنابة «جبهة وطنية» بإعلان يوم (٢١ قبراير» يوم إضراب عام لجميع من اللجنة التي كانت بمنابة «جبهة وطنية» بإعلان يوم (٢١ قبراير» يوم إضراب عام لجميع فئات الشعب.

۲۱ هېراير ۱۹۶۱،

كانت الجبهة الجليدة أو «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» قوة دافعة لجموع الشعب للمطالبة بالجلاء. وعمت الجموع روح وطنية أحادت إلى الأذهان مظاهرات عامى ١٩١٩ لموه ١٩١٩ . وتصدت القوات الإنجليزية للمظاهرات في ميدان «الإسماعيلية» بالقاهرة ميدان التحرير حاليًا ـ واقتحمت السيارات الإنجليزية حضود المتظاهرين . وأطلق الجنود الإنجليز الرصاص على المتظاهرين من ثكنات قصر النيل (مبنى هيلتون والجامعة العربية حاليًا) وسقط (٢٣ قتيلا) وأصيب (١٢٨) . وأعلنت حكومة «إسماعيل صدقى» منع المظاهرات والاجتماعات .

ولكن جموع الطلبة والعمال في الإسكندرية تحرجت في مظاهرات عارمة في ٤ مارس ٥٣٧ 1987. وتصدت لها القوات الإنجليزية وسقط (۲۸ قتيلا و ۳۲۳ جريحا). دخل عام (۱۹۶۲) تاريخنا الحديث تحت اسم (ثورة ۱۹۶۳) حسب تعبير «إبراهيم عامر» في كتابه «ثورة مصر القومية» وانتفاضة ۱۹۶٦ حسب تعبير أحمد عبد الله (الطلبة والسياسة في مصر).

قضية الشيوعية الكبرى،

وتحركت الدوائر الاحتلالية والرحمية عمثلة في شخص «إسماعيل صدقى باشا» وشن حملته ضد صحف الوفد فأغلقها، وضد العناصر القيادية في «اللجنة التنفيذية العليا» وعلى رأسهم «مصطفى موسى» فاعتقلهم ومجلة «الفجر الحديد» التي أصدرتها منظمة ماركسة في ١٦ مايو ١٩٥٥ فأغلقها واعتقل المساصر الفاعلة فيها. وأعلق المكتبات التي زعم صدقى بانسا أنها تروج الكتب الماركسية وطارد دور الثقافة والبحوت بالحجة فنهها.

وكانت حملة شعواء وعشوائية . على سبيل المتال اعتقل امحمد زكى عبد القادر؟ واتهمه بالترويج للمبادئ التيوعية ، وأن الشيوعي اليهودي «هنري كورييل» حرضه لنشر الشيوعية عن طريق العالم الأزهري وإبراهيم أبو الخشب، ومن الطريف عندما كنت أكتب حلقة عن المحمد زكي عبد القادر، في موسوعتي (هذا الرجل من مصر) وكان «الشيخ إبراهيم أبو الخسب» على علاقة ودودة بي وكان يزورني في مكتبي وهو يتابع نشر كتابه (تاريخ الأدب العربي) وسألته عن علاقته بهنري كوربيل ومحمد زكى عبد القادر. وكانت الحقيقة على الوجه التالي في فجر ١١ يوليو ١٩٤٦ كان بوليس اإسماعيل صدقي، يدخل بيت المحمد زكي عبد القادر، المحرر بالأهرام وصاحب ورئيس تحرير «مجلة الفصول». وقال وكيل النيابة «حسين ركي» للكاتب الكبير أنت متهم بالعمل على قلب نظام الحكم وتم حبسه أربعة أيام وجددت النيابة الحبس ١٤ يوما. واستدعاه رئيس البيابة امصطفى حسني، وواجهه بتقرير القلم السياسي والذي جاء فيه أن اهنري كورييل، الداعية الشيوعي المعروف طلب منه تكوين خلية شيوعية بالأزهر. وأن المحمد زكي عبدالقادر، طلب من الإبراهيم أبو الختب، تكوين هذه الخلية . وكان حاضرا غرفه التحقيق «الشيخ إمراهيم أبو الخشب» الذي أكد للمحقق أنه لم ير «محمد زكي عبد القادر» إلا يوم التحقيق معهما وأكد الرواية نفسها المحمد زكي عبد القادر؛ ولم يكن أحد منهما يعرف اهنري كورييل، في حياته.

وفسر لى «الشيخ إبراهيم أبو الخشب» موقف بوليس صدقى ورواياته المكذوبة بأن «أبو الخشب» كان من الموالين للوفد . . فأراد «صدقي باشا» النكاية بالوفد.

والآن هذه فرصة للرد على روايات عن العلاقة بين الوهد والمتعلمات الشيوعية لم يحدث أن انضم أى تنظيم شيوعي للوفد، ولم ينضم أى تشكيل وفدى لأى تنظيم شيوعي، وكل الذى حدت هو أن اللوفدة بعكم تكويه كتحالف شمبى واسع أناح الشرصة لعناصرى ووفدية أن تمارس إيداء أرائها على صفحات جرائد الوفد كالوفد المسرى وجريدة المصرى وصوت الأمة والبلاغ واللناء فيما بعد، وكان هذا التعاون الصحفى واضحا في تجريدة المحبة رابطة الشباب السان حال الطليعة الوفدية كما الصحفى واضحا في تجريدة المحبة رابطة الشباب السان حال الطليعة الوفدية كما كناد (حزب الوفد ٣٦ - ١٩٥٢) الجزء الأول ص ٢٤٧ - ١٣٤٣: «استمرت الطليعة الوفدية في نشاطها داخل الوفد أصدرت عدة بيانات وقرارات كان من شأنها بلورة الأفكار المحبدة اليعني ولكن الحظأ الذي وتم فيه قد. المحمد فريد حسيس؟ عاد هذه قدم محمدة ويد حسيس؟ عداد كالمنا المتمر في الحديث وقال وس ٣٤٧؟ وقرادي هذا إلى إصدار عدة جرابطة الشباب والفجر الحديد، ٤ واخطأ واصح هنا في مجلة «الفجر الجديد».

ومجلة المجرالجديدء

هذه المجلة لم تكن لها أدنى صلة بالوعد كحزب . . لا صلة تنظيمة ولا صلة مالية ولا كنتساط صحفى . . وإنما هي «مجلة » أصدوها «تنظيم ماركسي» صدر العدد الأول منها في ١٦ مايو ١٩٤٥ . وكان هذا التنظيم الماركسي يعتقد فيما يعتقد بدور الوفد في الحركة الوطنية المصرية ويدور «مصطفى المحاس» في قيادة الوفد والحركة الوطنية . وهذا التنظيم الماركسي السرى اتخذ لنفسه عدة أسماء منها «طليعة العمال» ولكنه اشتهر في الحركة الفكرية ماسم مجلته (العجر الحديد) والتي كتب فيها غالبية المتقفين المنتمين للمنظمات الماركسية المختلفة .

وقد جاء هذا الخطأ الذي وقع فيه المعض من التماون بين صحف الوفد وبن عدد من المثقفين الماركة المسين الذين كتبوا في الصحف الوفدية سيما مجلة قرابطة الشباب لسان حال الطلعة الوفدية التي صدرت في قمارس ١٩٤٧ه وكتب فيها قاحمد رشدي صالح الذي كان رئيسا لتحرير مجلة قالفحر الجديدة وقابوسيف يوسف الذي كان سكرتبرا لتحرير الحليلة

وجاءت الفكرة الخاطئة القائلة بأن «الفجر الجديد» كانت من إصدار «اليسار الوفدى ... الطليمة الوفدية» من الدفاع المخلص الذي أظهره فريق من أعضاء الفجر الجديد الماركسي عن الوفد وزعامته .

ونقدم هنا نموذجا لهذا اللبس الذي أوقده الصراع بين المنظمات الماركسية المختلفة وهذا النموذج يساعدنا في دراستنا الحالية لتوضيح بعض المواقف.

عام ١٩٤٧ في مارس ظهرت مجلة قرابطة الشباب _ لسان حال الطليعة الوفدية و وكان يكتب فيها ـ كما ذكرنا أنفا _ أحمد رشدى صالح وأبو سيف يوسف وهما من قادة تنظيم ومجلة «الفجر الجديدة وكان هناك تنظيم ماركسى معارض لتنظيم الفجر الجديد الماركسى . . يسمى قاتظيم الشرارة وأصدر مجلة باسم قالجماهير ، وفي ٢٨ أبريل الماركسي . . يسمى قاتظيم الشرارة وأصدر مجلة باسم قالجماهير ، وفي ٢٨ أبريل وهو من الماركسيين الأوائل ومن قادة الشرارة . كتب في قمجلة الجماهير ، مقالا بعنوان وهو من الماركسيين الأوائل ومن قادة الشرارة . كتب في قمجلة الجماهير ، مقالا بعنوان والشعب في حاجة إلى حزب جديده وهو يقصد أن يكون الحزب الجديد بديلا عن والوفدة . وانبرى قاحمد رشدى صالح الشباب ، مقالا ساخنا بعنوان قالشعب ليس في حاجة إلى حزب جديده ودافع رشدى عن الشباب ، مقالا ساخنا بعنوان قالشعب ليس في حاجة إلى حزب جديده ودافع رشدى عن الشباب ، مقالا ساخرا بعنوان الشعب ليس في حاجة إلى حزب جديده ودافع رشدى عن المثقين على المتلاف توجهاتهم الفكرية . من هنا جاء الخلط بين مجلة الفجر الجديدة وبين مجلة قرابطة الشباب ـ لسان حال الطليعة الوفدية و ويكتب فيها قاحمد رشدى صالح ويصدوها قالوفده .

ثم كتب «وجيه راضى» وهو أحد مؤسسى «مجلة رابطة الشباب لسان حال الطليعة الوفدية» وهو ابن شقيقة «حسن ياسين» أحد مريدى «النحاس باشا» وفي الوقت نفسه كان أول طالب يدخل مجلس النواب ١٩٢٤ على مبادئ الوقد في عهد «سعد زخلول». وفي عهد حكومة الوفد (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) سافر «وجيه» إلى «الباكستان» ليعمل مخرجا في الإذاعة هناك.

وفي العام الماضى توفى «وجيه راضى» في شقته وحيدا درن زوجة أو ولد. . يرحمه الله في مقال له بتاريخ (٢٧ نوفمبر ١٩٤٧) في مجلة رابطة الشباب كتب «وجيه راضي» توضيحا لموقف رابطة الشباب ولموقف الطليعة الوفدية ، كتب مقالا بعنوان «لسنا دعاة موسكو ولكننا وفديون ديمقراطيون».

الأسس الفكرية؛

أشرنا من قبل إلى فترة الحرب العالمة الثانية ورياح الفكر الاشتراكى التى هبت على الشماب والطلبة في مصر . . ودور المثقفين المصريين التقدميين وانتشار شعارات العدل الاجتماعي والديمقراطية والاستقلال الوطني . . وكل هذه المفهومات كانت تصب في بوتقة جان الطلبة الوفديين في الجامعة وفي المدارس .

وكان للدكتور «محمد مندور» دور بارز في تشكيل أفكار الشباب الوفندي بقالاته في جريدته «البعث» وفي جريدة «الوفد المصرى» ودعوته إلى «الديمقراطية الاشتراكية» واهتمامه بشرح موقف (الاتحاد السوفيتي) إزاء الشعوب الأحرى ومعاداة الاتحاد السوفيتي للاستعمار العالمي ومقاله الشهير في ٦ يناير ١٩٤٦ الذي أوضح فيه أن الاتحاد السوفيتي يحارب النرعة الاستعمارية وأنه يجب على دول الشرق الأوسط أن تستغل المنافسات بين اللول الكبرى. وفي ١٦ يناير هاجم الرأسماليين وتركز الثروات وتغلغل الأجانب في الحياة الاقتصادية . وانتشر ما عرف بالأفكار الطلبعية والاحتكاك اليومي في مجال الكفاح بين الطلبة الوفديين والطلبة الماكسيين، والتعاون الكفاحي بين لجان الطلبة الوفديين من طلبة وعمال خاصة في تجربة «اللجنة العليا للطلبة والعمال ١٩٤٦. كل هذا كان يجري أمام عبون القيادة الوفدية التي أولت الحركة الطلابية اهتمامها استنادا إلى

سعد زغلول والحركة الطلابية؛

كان «مصطفى النحاص باشا» يترسم خعلى «معد زغلول باشا» في كثير من المواقف. وكان «مصعد زغلول باشا» في كثير من المواقف. وكان «سعد زغلول باشا» يضع الحركة الطلابية المناضلة في سبيل الاستقلال واللميمقراطية في المكان الدافي، من قلبه. في ألول يوليو ، ١٩٢ كان «مصطفى النحاس» في القاهرة وكان «سعد باشا» في لندن للمفاوضات مع «ملنع». وفي القاهرة ألقت قوات الاحتلال المنهض على عدد من الشباب والطلاب الوفديين فأرسل «مصطفى النحاس» من القاهرة برقية إلى «سعد زغلول» في لندن بالخبر وبأسماء الذين قبض عليهم وفي مقدمتهم الراهيم عبدالهادي وتوفيق صليب».

ونقراً عن الاهتمام الشديد لدى «سعد باشا» بما جاء في هذه البرقية . . يقول «محمد كامل سليم» سكرتير «سعد باشا» : «سكت الأعضاء وكأن على رؤوسهم الطير، ثم كان أولهم فى الكلام «حمد الباسل» الذي قال: إن الرئيس على حق فيما يرى، (كان سعد باشا قد افترح قطع المفاوصات فورا معنى مالنر والمعودة إلى مصر) ولكننى أرى أن عدلى باتسا يقابل «ملسر» ويفهم منه الموقف جيدا. وقال «عدلى ؟: يحسن التريت قليلا مقد يأتى الغد بجديد». وتحدث الباقون بمثل هذا المعنى.

ونلاحظ نحن هنا أن أولئك الذين نادوا بالتريث وعده قطع المفاوضات ردا على اعتقال الشباب والطلبة الوفديين هم الذين حرجوا على سعد وشكلوا حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر ١٩٤٧ . وبدوره كان «النحاس باشا» يقرب لجان الشباب والطلبة الوفديين إليه ويقرب إليه زعيم الطلبة «مصطفى موسى»

وهكذا كان سلوك «النحاس باشا» مع لجنة الطلبة التنفيذية العليا ومع رئيسها «مصطفى موسى».

الطليعة الوقدية ورابطة الشباب:

وعلى درب اسعد زغلول؟ في رعايته للحركة الطلابية سار «مصطفى النحاس» وأيد قدوم اللجنة التنفيلية العليا للطلبة ورئيسها «مصطفى موسى» للاجتماع في منزله بجاردن سيتي (ربيع عام ١٩٤٧) ليعلنوا قيام «الطليعة الوفدية» كتشكيل للشباب الوفدي وحقه في إصدار مجلته (رابطة الشباب) لسان حال «الطليعة الوفدية».

وأوضح هنا أن «الطليعة الوفدية» قامت كتشكيل من تشكيلات الوفد وليست مستقلة عنه. وللتاريخ أسجل أن «الطليعة الوفدية» في أطوارها للختلفة منذ إعلائها في منزل «مصطفى النحاس» في ربيع ١٩٤٧ لم تفكر لحظة ولم يفكر واحد من أعضائها لحظة في الانسلاخ عن الوفد. كانت أمينة على تمسكها بالوفد وتاريخه وبزعامة مصطفى النحاس وقبادته للحركة الوطنية. وحرصت «الطليعة الوفدية» على أن تكون وجها تقدميا للوفد مستوعبة لكل التغييرات السياسية والفكرية. وهكذا كان «مصطفى موسى» ـ رئيسها ـ مستوعبا لكل التيارات الفكرية التي طرحت نفسها على الساحة السياسية في مصر ولكن في إطار ومدى تاريخا ومبادئ. . وهكذا كانت أيضا مجاتها «رابطة الشباب».

رابطة الشباب:

المجاهد الوفدي وإبراهيم الروبي، كان من شباب الوفد القدامي ومن قادة مظاهرات

19٣٥ الذي نادت بإعادة دستور ١٩٣٣ وقبض عليه وقدم للمحاكمة بتهمة المعل على قلب نظام الحكم والعيب في الذات الملكية. وكان عضوا نشطا في لجان الوفد (توفي إلى وحدة الله في ٢١ يوليو ١٩٥٧). وبعد إعلان قيام «الطليمة الوفدية» في منزل «مصطفى النحاص باشا» وعرف حاجة «الطليمة» إلى مجلة خاصة بها. ولمس رضاء «النحاص باشا» على هذا الشكل التنظيمي الجديد في الوفد وصع المجلة التي كان هو صاحبها وهي «مجلة رابطة الشباب» وكان قد أصدر منها (١٥٣ عددا). تمت تصرف «الطليمة» الوفدية». وتم التماقد بين «مصطفى موسى» رئيس الطلبة وبين «إبراهم الروبي» صاحب «رابطة الشباب» و يجوجب هذا المقدم استجار المتر وأصبحت المجلة تصدر منه لحساب «دابطة الشباب» و يجوجب هذا المقدم استجار المتر وأصبحت المجلة تصدر منه لحساب «الطليمة». وأشرف «مصطفى موسى» على تحرير المجلة.

وقد قامت مجلة (دابطة الشباب) بدور طليعى منذ أن أصدرت (الطليعة الوددية) عددها الأول كلسان حالها ويحمل رقم (٥٠٤) في مسلسل الجريدة وذلك في ٢٠٥ مارس عددها الأول كلسان حالها ويحمل رقم (٥٠٤) في مسلسل الجريدة وذلك في ٢٠٥ مارس ١٩٤٧) وتصدرت الصفحة الأولى صورة لمسطفى التحاس ومقال لسكرتير عام الوفد المحمد صبرى أبو علم وأشار في كلمته الانتتاحية إلى واجب السباب النصالي في دفع المكومة الصامتة إلى الكلام والعمل على إيقاط نواب الأمة. وأفسحت «وابطة السباب» مجالا واسعا لأوضاع العالم العربي والأخبار العالمية.

وقد تعرض الماملون والكاتبون بالمجلة للمطاردات والاعتقالات والانهامات في حوادث مختلفة. وتم تعطيل للجلة ولكنها عادت في "مايو ١٩٥٠ في ظل وزارة الوفد الأخيرة وتوقفت. وهنا قررت مجموعة «الطليعة الوفدية» إصدار مجلة تنطق بلساتها وتحمل اسمها وسيأتي الحديث عنها فيما بعد.

لجنة القاهرة للتأليف والنشر

وإلى جانب إصدار «مجلة رابطة الشباب» اتجهت «الطليعة الوفدية» إلى عارسة بعض نشاطها في عملية النشر. فأسست «لجنة القاهرة للتأليف والنشر» وتولى الإشراف عليها «مبد العزيز إسحق» السغير بوزارة الخارجية «مبد العزيز إسحق» السغير بوزارة الخارجية المصرية الذي تخصص في الشئون الإفريقية وكان له نشاط في غاتا وغينيا والكونغو). وعندما أصدرت وزارة الثقافة عام ١٩٥٧ مجلة «تهضة إفريقيا» أفسح لى مجالا للكنابة المتظهة في هذه للجلة.

مصطفى موسىء

الدور القيادي الكفاحي الذي قام به «مصطفى موسى» في اللجنة التنفيذية العليا للطلبة، واللجنة العليا للطلبة والعمال امتد إلى «الطليعة الوفدية». ولد «مصطفى موسى» عام ١٩٢٠ لأسرة تنتمي إلى «الرأسمالية الوطنية» وقد تعرض في حباته الدراسية للمطاردة والاعتقالات فتعثرت خطاه في الدراسة في مراحلها المختلفة. التحق بكلية الهندسة عام ١٩٤٢ وظهرت شخصيته القيادية وزعامته للجنة التنفيذية العليا للطلبة، ودوره في اللجنة العليا للطلبة والعمال ثم قيادته للطلمعة الوفدية منذ إعلانها وإشرافه على مجلة رابطة الشباب. وتميزت تلك الفترة على امتدادها بقيادته الماهرة لجموع الطلبة على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والفكرية الخاصة ولا تفرقه في الانتماء الحزبي الضيق. ونقرر هنا أن المصطفى موسى، على اتساع قدراته الفكرية واستيعابه للمعطيات الجديدة لم تكن له ارتباطات تنظيمية إلا بالوفد ولجانه. وتعرض للمطاردة والاعتقال والزج به في القضايا. . وتعددت مناسبات القبض عليه . قبض عليه في معارضة معاهدة «صدقي_ بيفين؛ فبراير ١٩٤٦، وقبض عليه في الحملة التي شنها ﴿إسماعيل صدقي؛ في ١١ يوليو ١٩٤٦ تحت زعم اقضية الشيوعية الكبرى، . وقبض عليه في قصية القنابل الشهيرة (٦ مايو ١٩٤٧) وكان المتهم الأول في تلك القضية اسعد زغلول فؤادًا، قد أدلى بأقوال عن أشتراك امصطفى موسى، والمجموعة القيادية للطليعة الوفدية. ثم عدل عن أقواله فتم الإفراج عن مصطفى، وزملاته (محمد رفيق الطرزي وعبد الرءوف أبو علم وأمين الكاشف وعبد اللطيف المردنلي).

وتبلورت شخصيته القيادية فدفع به «الوفد» في انتخابات يناير ١٩٥٠ للترشيح في دائرة باب الشمرية ساهسا لمرشح شمبي له علاقاته الواسمة هو المرحوم فسيد جلال دائرة باب الشموية سافسا لمرشح شمبي له علاقاته الواسمة هو المرحوم فسيد جلال وكانت الحملة الانتخابية ملحمة رطنية قادتها الطليمة الوفدية مع غالبية الطلبة والشباب. وانتزعت الطليمة الوفدية هذه الدائرة . . وفي ٤ يناير كان خبر فوز طالب الهندسة مصطفى موسى» هو أول خبر في القسم العربي للإذاعة المريطانية : وفي مجلس النواب كانت هناك مجموعة من النواب الوفديين الذين يتمسكون بالدفاع عن الحريات والدستور والاستقلال الوطني واللايمقراطية والمداء لسيطرة القصر والعدل الاجتماعي ومنهم والدكتور محمد مندور وأحمد أبو الفتح وإبر اهيم طلمت ومصطفى موسى ومحمد رفيق الطرزى؟ . وفيما يلى من فقرات ، نحاول أن نحدد طبيعة الملاقة بين موسى ومحمد رفيق الوفدية » من جانب وبين كل واحد منهم وبين «جمال عبد الناصر» من جانب آخر .

اليسار الوطدىء

يمكن أن ندرج هو لاء جميعا تحت عنوان «اليسار الوفدى». ويجب علينا أن نؤكد على نقاط مهمة أن هو لاء جميعا لم ينظموا فيما يينهم تشكيلا خاصا داخل الوفد، ولم يشكلوا أيضا تنظيما خارج الوفد ولم يكن لهم بما عدا مصطفى موسى ومحمد رفيق الطرزى - صلات تنظيمية به «الطليمة الوفدية» (مصطفى موسى بحكم وضعه التاريخي ودوره في اللجنة التنفيذية للطلبة، واللجنة العليا للطلبة والعمال وكرتيس للطليعة الوفدية التي تم إعلان تشكيلها في بيت النحاس باشا (١٩٤٧) ويحكم إشرافه على مجلة رابطة الشباب - لسان حال الطليعة الوفدية). ثم «محمد رفيق الطرزى» والذي اتهم مع العناصر التيادية للطليعة الوفدية في (قضية القنابل - مايو ١٩٤٧).

وللتاريخ كانت هناك علاقة تنظيمية بين الطليعة والطرزى في النصف الأول من هام ٩٩٣ وسنأتي على ذكرها عندما نتحدث عن كل واحد من هؤلاء.

وثمة أخطاء شائعة لذى الكثيرين ولدى بعض الصحف والمجلات التى تتناول هذه الفترة من تاريخ مصر بالدراسة. كان هناك تقدير _ في محله _ من الطليعة الوفدية لجميع العناصر التي ذكر ناها. وقد أيدت الطليعة وشاركت في الدعاية للدكتور عزيز فهمى، العناصر التي ذكر ناها. وقد أيدت الطليعة وشاركت في الدعاية للدكتور مجرة وأحمد أبو الفتح، وإيراهيم طلعت في دوائرهم الانتخابية (يناير 190) . . وقد لاحظت على صفحة (٤) من (ملكرات إيراهيم طلعت _ أيام الوفد الأخيرة) هامشا يسجل: قلم يكن كاتب هذه الذكرات من شباب الطليعة الوفدية كما يتصور الكثيرون وكما ينشر خطا في بعض الصحف والمجلات التي تتناول هذه الحقية من تاريخ مصر باللدراسة وهي ملحوظة صحيحة تماما من جميع الوجوه . ولكن ماذا نسمي تاريخ مصر بالدراسة وهي ملحوظة صحيحة تماما في نجميع الوجوه . ولكن ماذا نسمي بأفكارها . . هل نسميها «القيادات الفكرية» ؟ هل نسميها «المسابح الفيئية» ؟ . . وما لا «الكبارة وقيادات فكرية ومصابيح مضيئة للطليعة الوفدية مخاصة ولجماهير الوفد

السبعة الكباره

سوف نلقى الأضواء على السبعة الكبار لنوضح درجة اتصال كل واحد منهم بالطليعة الوغيدية ونواصل معهم المسيرة حتى اتصالهم بانقيلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ويجمال عبدالناصر تحديدا مع تأكيد أن هؤ لاء جميعا من «اليسار الوفدى» ونتحدث عنهم بالترتيب الأبجدي:

١ _ إبراهيم طلعت:

بدأ حياته السياسية في «جماعة مصر الفتاة _أحمد حسين» وكان «جمال عبد الناصر» زميلا له في تلك الجسماعة وصديقا له في مدينة الإسكندرية. وفي عام ١٩٤٧ انضم «إبراهيم طلعت» للوفد وظل مخلصا لمبادئه ولزعيمه مصطفى النحاس. وهو أول من قدم مشروعا لتحديد الملكية طلبه منه جمال عبد الناصر وقدمه له «إبراهيم طلعت» وبادرت جريدة المصرى بنشره. وفي صباح ٢٤ يوليو ١٩٥٧ اتصل به جمال عبد الناصر وطلب مقابلته مع الصديق الثالث أحمد أبو الفتح. وقع الخلاف بين إبراهيم طلعت وعبد الناصر بسبب تخلى عبد الناصر عن الديمقراطية والدستور والانتخابات الحرة واعتقله عبدالناصر مرات عديدة (راجع مذكرات إبراهيم طلعت).

وكان «إبراهيم طلعت» من المقربين «للرئيس مصطفى النحاس» وكانت عناصر الطليعة الوفقية عناصر الطليعة الرابعة المنفقة الرابعة حاشية تتصل به بين الحين والآخو في مدينة الإسكندرية وفي مذكراته الصفحة الرابعة حاشية نصها: «لم يكن كاتب هذه المذكرات من شباب الطليعة الوفدية كما يتصور الكثيرون وكما ينشر خطأ في بعض الصحف والمجلات التي تتناول هذه الحقية من تاريخ مصر بالدراسة» المقصود هنا العلاقة التنظيمية كما شرحنا من قبل.

٢_ أحمد أبو الفتح:

فارس الصحافة الوطنية . . جعل من جريدة المسرى (182 - 190) فصيلة صدام أولى ضد الاحتلال والرجعية والقصر . . وضع صفحات جريدة المسرى تحت تصرف الأقلام الوطنية التقدمية وفلية ويسارية وطليعة وفلية . وكان مقر جريدة المسرى ملتقى الشباب الوفلى والمتقدمي والتقدمي والوطني . أنقل رقاب الضباط الأحرار من المشانق وأنقذ الانقلاب من الفضل . . عندما عرف وهو رئيس لتحرير المصرى - بأن قائمة قيادة الضباط الأحرار أمام الملك أسرع بإخبار جمال عبد الناصر الذي أسرع بتقديم موعد الانقلاب .

كانت جريدة المصرى» أول وأقوى جريدة تبنت ودافعت عن الانقلاب. مع دفاعها عن الحريات والديمقراطية والدستور. وفي آخر ليلة لأحمد أبو الفتح في مقابلة لجمال عبد الناصر وقد اعتزم أبو الفتح السفر صباح اليوم التالي إلى بيروت في شأن لجريدة المصرى ، أبلغه وأحمد أنور ؛ الذي عمل في السجن الحربي وسفيرا لمصر في أسبانيا ، أبلغه بأن اسم أبو الفتح ـ على رأس قائمة أعدت للتصفية الجسدية . فسافر أبو الفتح إلى بيروت ولم يعد إلا في عهد «أثور السادات» .

٣ ـ رفيق الطرزى:

محمد رفيق الطرزى هو ابن الخفني الطرزي باشاء عضو الوقد. كان فرفيق الطرزي، قريبا من الطليعة قيادات ومجلة. في قضية القنابل (١٩٤٧) اتهم مع مصطفى موسى وآخرين من قيادات الطليعة على أثر اعتراف اسمعد زغلول فؤادة بمشاركتهم في القضية. وتم الإفراج عنهم بعد أن سحب المتهم الأول في القضية اعترافاته، كان فرفيق الطرزي، محبا جدا للزعيم مصطفى النحاس وكان يعده كوالده. وأحضر من منفلوط بلده (محافظة أسيوط) اثنين من الحراس ليشاركا في حراسة بيت النحاس باشا في جاردن ميتي. وفي حادث تفجير سيارة ملغومة (عام ١٩٤٨) أمام بيت النحاس باشا في جاردان ميتي. وفي

كان «وفيق الطرزي» يتمتع بشخصية زعامية قيادية. ووقعت محاولة لاغتياله وتردد أن
«القصر» كان وراء هذه المحاولة، وأثناء حكومة الوف (بناير ١٩٥٠ ـ يناير ١٩٥٠ و
توطعت علاقاته بعناصر الطليعة الوفنية، وعام ١٩٥٣ و توثقت طلاقاته مع قعبد الناصر»
توطعت طدت في يوليو ١٩٥٣ أن البلغ «الطليعة الوفنية» بأنه رأى قاتمة عند اعبد الناصر»
ولكن حدث في يوليو ١٩٥٣ أن البلغ «الطليعة الوفنية» وجرت مناشة بينهما أفصح قعبد الناصر» عن عدم
بأسماء بعض أعضاء الطليعة الوفنية. وجرت مناشة بينهما أفصح قعبد الناصر» عن عدم
هجرمها على القيادة. وأحس «دفيق الطرزي» بالخطو على من وودت اسماؤهم في
القائمة من أفضاء الطليعة الوفنية. وصارع «وفيق الطوزي» بوضع الأمر أمام «التحاس
باشاة الذي كلف قد محمود سليمان غنام» وكان موضع صره» وطلب فقنام باشاق
على بعض أعضاء الطليعة الوفنية في جريدة الأهرام ليشمو أعضاء «الفيادة» أن هذه
على بعض أعضاء الطليعة الوفنية في جريدة الأهرام ليشمو أعضاء «الفيادة» أن هذه
المجموعة لها وضعها.

٤_ رياض شمس:

الدكتبور رياض شمس من المناصر القانونية للخلصة للوفد وللزعيم مصطفى النحاس، وكان يتولى الكثير من قضايا الوفد والوفديين. وكان له تقدير خاص لعناصر الطلمة الوفدية ، ولكنه كان مشفر لا بالقضايا التي بته لاها مكته.

٥ ـ عزيز فهمي:

الدكتور عزيز فهمى، ابن عبد السلام فهمى جمعة باشا عضو الوقد المصرى ورئيس مجلس النواب. «عزيز فهمى» البركان الثائر الذي غرق في أول مايو ١٩٥٧ في ترعة صغيرة عند قرية (الفشن) مركز العباط (مديرية بنى سويف) . . بقلمه النارى واجه الإسماعيل صدقى، ويصوبه النارى واجه الإسماعيل صدقى، ويصوبه النارى واجه القيام عن المستور والحريات . وهو أيضا الشاعر وله «ديوان عزيز» الذي قلم له الدكتور طه حسين . وقبل أن يرحل كان على علاقة وثيقة بجمال عبد الناصر . وفي مكتبه في فيراير ١٩٥٢ رأينا . «سيد بكار» وكاتب هذه السطور جمال عبد الناصر وثلاثة من زماراته، وتلك قصة سوف نأتى إليها عندما نسجل موقف الطلبعة الوفدية من انقلاب (٣٣ يوليو ١٩٥٧).

٣ _ محمد متدور:

الذكتور المحمد مندور؟ الذي نشر أفكار «الديمقراطية الاشتراكية» ورأس تحرير «الوفد المصرى» ووضع لها شعاراتها الثلاثة: الديمقراطية السياسية «العدالة الاجتماعية » الاستقلال التام. وفنح أبواب الجريدة للأقلام التقدمية من داخل الوفد أو من خارجه. وفي المواقف الدقيقة كانت «الطليعة الوفدية» تجلس إليه وتستشيره فيما يعن لها من موضوعات خلافية. وفيما يلى من فقرات، سوف نوضح موقف «د. مندورة من المشروع الذي أسمته «القيادة» «المجلس الاستشارى» ورفضته الطليعة الوفدية. ثم موقف «الانقلاب» من الدكتور مندور، واعترضت سلطة يوليو ١٩٥٧ في الترشيحات مرتين: مرة ما ما مرة المساحد، فؤاد جلال والثانية لهالع مصطفى كامل مراد.

٧ ـ مصطفى موسى:

وقفنا مع المصطفى موسى؟ وثيس «اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ٤٥ ١٩٤٥ ودوره في «اللجنة العليـا للطلبة والحـمـال؛ ١٩٤٦ (والطليـمـة الوهدية» ١٩٤٧ . ودور االطليـمـة الوفدية» في انتزاع دائرة باب الشعرية لرئيسها المصطفى موسى. يناير 1٩٥٠ .

وفى مجلس النواب كان إلى جانب ود. عزيز فهمى ود. محمد مندور وإبراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح ورفيق الطرزى؟ دفياعا عن الحريات والديمقر اطية ودعوة إلى «العدل الاجتماعى».

ولظروف خاصة به انشغل في أعمال الأسرة التجارية. ولظروفه التاريخية القيادية ولشخصيته المستقلة قامت حواجز بينه وبين قيادات الصباط الأحرار على الرغم من أن زوج شقيقته الضابط «إسماعيل فريد» كان قريبا من قائد الانقلاب «اللواء محمد نجيب». ونشأت حساسيات بين «مصطفى موسى» وبين «جمال عبد الناصر» انتهت بأن اصطحبه معه إلى الجزائر «أحمد بن يبللا» زعيم الشورة الجزائرية. وفي الجزائر كان «مصطفى موسى» وجها مصريا مشرفا وأقام عدة مشروعات معمارية شهدت بعيقريته الهندسية إلى أن توفاه الله في (١٣٧ نوفمبر ١٩٧٥).

الطليعة في الخمسيتيات:

(الخمسينيات والخمسينات كالاهما صحيح . . ما علينا). في انتخابات الأيام الأولى من فيناير ١٩٥٠ع جاء الفوز الوفدي الساحق وفاز الوفد بـ(٢٢٨) مقعلًا من مجموع مقاعد مجلس النواب الـ(٣١٩). . وحصل الأحرار الدستوريون على (٢٩ مقعداً) والسعديون على (٢٨ مقعدا) والمستقلون(٣٠ مقعدا) والبقية لعناصر مختلفة. وشكل «مصطفى النحاس باشا» وزارته السابعة (١٢ يناير ١٩٥٠ يناير ١٩٥٢). وللتاريخ كانت الطليعة الوفدية موجودة في بيت النحاس باشا أثناء تشكيل الوزارة تحيى العناصر التي ترى فيها ما يتفق وتطلعاتها . . أمثال حسبما تعي اللاكرة حاليا .. اعثمان محرم باشا، عبد الفتاح الطويل باشا، أحمد حمزة باشا، الأستاذ محمود سليمان عنام، الأستاذ إبراهيم فرج، د. محمد صلاح الدين. . ٤. وللحقيقة أيضًا كانت هتافاتنا الأحمد نجيب الهلالي باشا تطلب أن يكون وزيرا للمعارف. وبعد أن قابل النحاس باشا، في الدور العلوى نزل ووقف بيننا يقول إن رفعة الباشا عرض عليه الاشتراك كوزير للمعارف ولكته _أى الهلالي_اعنلر عن عدم الاشتراك ورشح من هو أفضل منه نص عبارة الهلالي ـ رشع الدكتور طه حسين وزيراً للمعارف. وقابلت الطليعة هذا الاختيار بالاستحسان. . وماقي القصة معروف. . الملك فاروق اعترض. . والنحاس باتما بعياده الوطني أصر وأذعن الملك لرأى النحاس باشا ودارت أيام وجاءت وزارتا ما بعد حريق القاهرة. . (وزارة على ماهر الثالثة ٢٧ يناير -أول مارس ١٩٥٢) ووزارة (أحمد نجيب الهلالي الأولى أول مارس.. ٢ يوليو ١٩٥٢) وكان «الهلالي» للأسف الشديد قد تحول إلى القصر وإلى الأمريكان وأخذ يحارب الوفد والطليعة الوفدية. وعلى سبيل السال وليس الحصر . . أصدر قرارا بنقل اجلال معوض، رحمه الله من الإذاعة الى اوزارة التموين، وقد بذل المرحوم صلاح زكي جهودا طيبة لدي شقيقه وكيل وزارة التموين وقتذاك شريف زكي الذي أكرم وفادة فجلال معوض؛ لفترة وجيزة إلى أن عاد فجلال؛ إلى الإذاعة وقرأ بيان تنازل الملك فاروق يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .

سيد إبراهيم بكار،

بعد الظروف التي طرأت على المصطفى موسى؟ القائد التقليدي للطلبة المسريين تقدم ليتحمل الأعباء الجديدة والحرص على تماسك «الطلبعة الوفدية» تنظيميا وسياسيا، تقدم المسيد إبراهيم بكار؟. وكان في فترة سابقة سكرتيرا تنفيذيا للجنة التنفيذية العليا للطائبة (موفدية) ووكيلا للجنة الوفد بكلية الأداب جامعة فؤاد الأول.. تقدم وحمل الأعباء كلها (مسيد بكار كان من أوائل الذين انضموا إلى الوفد الجديد ١٩٨٧)، يدا صيد بكار مصامه الجديدة بجمع العناصر التقليدية للطلبعة الوفدية والتي لها دور كفاحي معروف ومنهم «عبد الرءوف أبو علم الخبير الإعلامي، وأحمد كمال عبد الرازق للحامي، وأحمد عبد الجواد وهبة سكرتير اللجنة التنفيذية للطلبة، ووجيه راضي وهو من أوائل العاماني بمجاة رابطة الشباب، ومهندس زراعي منير عبد الظاهر شنب وكان له نشاط من العاملين بمجنة رابطة الشباب، وشهدس زراعي منير عبد الظاهر شنب وكان له نشاط من وأحمد شرقي الخطيب وغيرهم.

واتسعت دائرة الطلبعة الوفدية «مراد حسين» ومحمد جويلي .. حاليا نائبا عن شبرا في دورات كتيرة، وأحمد طرباى، وأحمد البلقينى، وسعد القاضى، وعبد الله عبد البارى، وأمين إدريس وعزت شعلان، وصلاح زكى، وفتحى عبد الفتاح، ورفيق عبده للحامى بالمنبا، ومهندس رجائى عبد الملك، وعادل الضبع، ولطفى عبد القادر، ومحمود حسين للحامى، وفخرى مفتاح، ومهندس نعيم محفوظ، ومهندس حسن صدقى، وسيد سيد عبد الله، وأحمد حمادى، وأحمد عبده حسنين، وصفوان رمضان، وأحمد سالم، ومحمد رزق، وكاتب هذه الدراسة، وكان بيت «سيد بكار» في شارع كمال بالمباسية هو مكان أغلب اجتماعات الطلبعة.

النشاط المسعفى:

عرضنا من قبل لمجلة رابطة الشباب لسان حال الطليمة الوفدية ولجنة القاهرة للتأليف والنشر . . ونتحدث هنا عن النشاط الصحفي للطليعة في غير هاتين القناتين :

١ _ صحيفة صوت الأمة:

وهى إحدى صحف الوفد وقد وضعت صفحاتها تحت تصرف الدكتور المحمد

مندور ا واللذكتور عزيز فهمي ا وغيرهما من أقلام العناصر التي تنتمى للجنة التنفيذية العليا والتي اتخذت امم «الطليعة الوفدية» في عام ١٩٤٧ .

٢ _ الطليعة الوفدية:

في أوائل عام ١٩٥١ أصدرت «الطليحة الوفدية» لأول مرة مجلة تحمل اسمها صراحة. استخدمت «الطليعة» ترخيص إحدى للجلات ووضعت اسم «أحمد الخواجة للحامى» مشرفا، وتركت اسم رئيس التحرير لصاحب للجلة، وقام بإخراج للجلة فنيا صديق الطليعة «سعد التابه» وقدر كزت للجلة على:

_إعادة تشكيل الوفد على أساس ديمقر اطي.

.. محاربة مشروعات التشريعات المقيدة للحريات.

_ رفض أي صورة من صور الدفاع المشترك.

ـ الموقف الحازم من حكومات الأقلية .

٣ ـ جريدة الناس:

صدرت في ۱۹۰۷ ، ۱۹۰۱ من «دار الفد». أسبوعية (لسان حال الطليعة الرفدية) وقدمت نفسها للقراء: «يطالع الشعب المصرى على صفحات جريدة الناس آزاء الطليعة الوفدية وأخيار لجانها ونشاطها ومواقفها السياسية». أصدرها وتولى تمويلها وأحمد شوقي الخطيب المحامى» وكانت «الناس» في الأصل جريدة فنية . . صاحبها ورئيس تحريرها «عشمان العتبلي» المحرر الفني بجريدة «المصرى». وشارك في تحرير «جريدة الناس»: وأحمد شوقي الخطيب، وأحمد رشدى صالح، ومرسى الشافعي، وأحمد أبو الخير المحامى، وعمر رشدى، ولمى المطبعي، وتوقفت بعد العدد الثالث ۲۱ آكتوبر ۱۹۵۱.

٤ _ مجلة الكاتب _ جماعة أنصار السلام:

أصدرت (حركة أنصار السلام) عامى (١٩٥٠) ، ١٩٥١) صجلة (الكاتب) بإشراف «يوسف حلمي وسعد كامل» وخصصت زاوية في كل عدد من أعدادها بعنوان «كلمة الطليعة الوفدية» يكتبها أحد أعضاء الطليعة في كل عدد تقديرا لدور الطليعة التقدمي في السياسة المصرية.

٥ _ المقالات الصحفية:

كانت الطليعة الوفدية تحرص على توضيح مواقفها في المناسبات المختلفة على صفحات الجرائد والمجلات الأخرى. على سبيل المثال البيان المطول الذي نشرته جريدة «الجمهور المصرى» في ١٨ أغسطس ١٩٥٢ تحت عنوان «الطليعة الوفدية تتكلم. . . والتوقيع . . لمى المليعى عن الطليعة الوفدية» . وتناول البيان الحرص على الديمقراطية في البلاد وداخل الوفد، وإيماد العناصر المعروفة بخدماتها للقصر وعدائها للوفد عن وزارة ٢٣ يوليو وعلى ماهر وسليمان حافظ».

ولنا ملاحظة على هذه الكتابات. . كانت الطليعة الوفدية على امتداد تاريخها حريصة على أن توضح انتماءها الوفدى الديمقراطي . . وفي ٢٧ مارس ٩٤٧ أ أوضحت مجلة «رابطة الشباب: اهتمامها بالمطالب المادلة للطيقة العاملة ، وطالبت الشركات بالالتزام بقوانين العمل والتأمين ضد البطالة وتوفير الرعاية الطبية والاجتماعية .

وهذه المواقف توضح أن «الطليعة الوفدية» أدركت مبكرا الارتباط الوثيق بين المدل الاجتماعي وبين الكفاح ضد الاحتلال .

وقد أزعج هذا الوعى المبكر دواتر الاحتلال والقصر والرجمية وركز الجميع ضرباتهم للجنة التنفيذية العليا وحاولوا إلصاق تهمة اغتيال «المرحوم أحمد ماهر» في حرم البرلمان (في ٢٤ فيراير ١٩٤٥) بمصطفى موسى في حين أن «محمود العيسوى» الذي قام بعملية الاغتيال كان من العاملين بمكتب «عبد الرحمن الوافعى» الذي روج لاتهام الوفد، وبذات الموقف كان «العيسوى» عضوا بجماعة الإخوان المسلمين (راحع حلقتنا. . هذا الرجل من مصر عن اعبد العزيز على حريدة الوفد ٢١ يوليو ٢٠٠١م)

كفاح ومواقف:

 في صيف عام ١٩٤٥ شاركت عناصر الطليعة الناريخية في الاجتماع الذي عقد بجلاعب
 كلية الطب –جامعة فؤاد الأول. . وتم الاتفاق على تشكيل اللجان الوطنية – والكفاح ضد السيطرة الاستعمارية والعسكرية والاقتصادية – واتحاد القوى المعارصة للاستعمار في جبهة واحدة - تأييد سياسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال .

 في ٩ فبراير ٢٩٤٦ هاجمت اللجنة التنفيذية العليا (لجنة وفدية خالصة) هاجمت الدفاع المشترك والمقاوضات. وشاركت اللجنة في أحداث ٢١١ فيراير - يوم الشباب العالمي٤. في ١٢ يناير ١٩٤٨ شاركت عناصر الطليعة الوفدية - عناصر ماركسية ومستقلة - في
المظاهرة التاريخة بجامعة فؤاد الأول والتي كانت هتا فياتها ولا ملك إلا الله - غيا
الجمهورية الأولى - يحيا النحاس باشاء وتم القبض على قادة هذه المظاهرة وهم:

«فاروق القاضى، محمد منيب الجملى، سعد مسيحة، حسين الغمرى، إلهامى سيف النصر، لمى المطيحى، وذهبوا بهم إلى سجن الأجانب وسجن مصر وحشد الوفد محاميه للدفاع عن جميع قادة هذه المظاهرة.

 شاركت الطليعة الوفدية بفاعلية في المظاهرات الحاشدة أمام وزارة الخارجية عام ١٩٥١
 دعما للكفاح المسلح وتأييدا لمواقف النحاس باشا وحكومة الوفد في مواجهة الاحتلال البريطاني .

* في ٣ و ٤ يناير من عام ١٩٥٧ وقع حريق لكنيسة الأقباط بالسويس. مؤامرة واضمحة ضد حكومة النحاس باشا وضد الكفاح المسلح في منطقة القناة. وقد هرع إلى السويس الوزير الوفدي العبد الفتاح حسن؟ واالدكتور عزيز فهمي ٤ وفي القاهرة في الكاتدرائية الوزير الوفدي العبد الفتاح حسن؟ واالدكتور عزيز فهمي ٤ وفي القاهرة في الكاتدرائية هوجاء . وأسرع إلى هماك جميع أعضاء الطليعة الوفدية ووسط الجماهير ارتفعت سعارات الأخوة الوطنية . وعندما لمع أعضاء الطليعة بوادر تمرك الجماهير القبطية الساخطة نحو الشارع سارعوا وصنعوا من أجسادهم سدا منيما أمام الباب مهددين باستعدادهم للموت وتم التراجم إلى الداحل . وتفرق من أعضاء الطليعة على للنصة وانهالت كلماتهم تذكر الجموع بمواقف سعد الخالدة في الأخوة الوطنية . . ومواقف رموز الأقباط الوطنيين أن يخمدوا نيران الفتنة وألا يسمحوا بمرور المؤامرة وسيطر على هؤلاء الأقام التفهيم وانتهت المؤامرة في السويس والقاهرة .

المظاهرة الكبرى؛

فى ١٤ نوفمبر ١٩٥١ سار «مصطفى النحاس» على رأس مظاهرة شعبية كبرى تضم أكثر من مليون مواطن إظهارا لتأييد الشعب لقرار حكومة الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، ولدعم الحكومة فى موقفها الجديد من الاحتلال البريطاني، وإظهار ميول الشعب فى مواجهة القصر والأحزاب الرجعية. وخشيت الحكومة وهى تعد لهذه السيرة الشعبية الكبرى أن يضلت الزمام وتنحرف المظاهرة عن أهدافها النبيلة ورأت أن تكون المسيرة صامته ليس فيها أية هتافات. وللتاريخ أكتب هنا أن سكرتارية الوفد لجأت إلى الطليمة الوفدية للالتزام بهذا الرأى ولإقتاع للنظمات اليسارية بهذا الرأى أيضا. واقتنمت الطليمة بسلامة هذا الرأى واستطاعت إقتاع المنظمات اليسارية - يحكم العلاقات الكماحية -. وسارت المظاهرة الكبرى ورددت وسائل الإعلام العالمية أخبارها.

الطليعة الوقدية و٢٢ يوليو،

فى الأيام الأولى لاستيلاء الفياط الأحرار على السلطة اجتمعت الطليعة الوفدية فى بيت زميلنا فمسيد إبراهيم بكارة رحمه الله لتحديد موقفنا من «الانقلاب العسكرى» وأمامنا عناصر كثيرة تؤدى إلى أحد موقفين:

الأول: يؤدى إلى تأييد الحركة استنادا إلى العداقة المخلصة بين فإبراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح» من جانب آخر وقد انفردت جريدة المسرى بتأييد الانتجاب وين فجمال عبد الناصرى من جانب آخر وقد انفردت جريدة المسرى بتأييد الانتجاب . وكانت تقية فإبراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح» بجمال عبدالناصر ثقة كبيرة فيما بعد نالهما من جمال عبد الناصر جزاه سنمار) وكانت تعمل إلى بعضنا على عناوين بيوتنا بالبريد (المبادئ السنة) بتوقيع الفساط الأحرار وهي مبادئ تتفق وأهدافنا إلى حد معقول . كما أن قمحمد نجيب الذي قدم الانقلاب للشعب من المحبين للنحاس باشا . ويضاف إلى هذا الجانب ما أشيع من الالدكتور عزيز فهمى وحمه الله كان على علاقة وثيقة بحركة الفساط الأحرار إلى حد أنه يرتب معهم للانقلاب .

وبيقى الجانب الآخر وهو ما يؤدي إلى معارضة الانقلاب أو إلى الحفار من تأييده على الأقل . . أنه انقلاب عسكرى وكانت سمعة الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث وفي سوريا سية للغاية وتقف خلفها أمريكا وبريطانيا .

والأمر الثاني هو موقف الاتحاد السوفيتي من الانقلاب، ويرى السوفيت أن الانقلاب أمريكي وتقف خلفه المخابرات الأمريكية (وقد ظل هذا الموقف ثابتا لمدة خمس سنوات) أما موقف المنظمات الماركسية المصرية فقد انقسم بين رأى يؤكد أن الانقلاب أمريكي ويجب معارضته ورأى آخر يقول إنهم مشاركون في هذا الانقلاب ومتعاونون معهم في التحضير له ويطمحون إلى المشاركة في السلطة!

على أية حال انتهى رأى الطليعة الوفدية إلى عدم استفزاز المسكر من ناحية وعدم التأييد على بياض من ناحية أخرى وإنما نتخذ موقفا مستقلا موضوعيا وهو أن نضع برنامجا يتفق مع مواقف الطليعة التاريخية نؤيد العسكر إذا ما وافقوا على هذا البرنامج ويكون لنا موقف منهم إذا ما رفضوه أو ساروا ضده.

وقررنا إقامة مؤتمر نعلن فيه هذا الموقف وعقدنا هذا للوقر في سطح عمارة بميدان الجيزة أعلى مكتب لأحد للحامين الوفديين هو «محمد ثابت الشريف للحامي» رحمه الله.

الخطوط الرئيسية للبرنامج

غول البرنامج إلى مذكرة قررت الطليعة الوفنية أن ترفع نسخة منها للزعيم ومصطفى النحاص باشا، ونسخة أخرى لمجلس القيادة . . وقد صورت المذكرة التفاف الشعب حول الوفد لأنه كان أمينا على القضية الوطنية ـ وحسب ما وثقته في أوراقي ـ فقد طالبت الطليعة في المذكرة بالاهتمام بالديمقراطية والحرص على إعادة مجلس النراب الوفدى الطليعة في المذكرة بالاهتمام بالديمقراطية والحرص على إعادة مجلس النراب الوفدى الذي استصدر وأحمد نجيب الهلالي، في وزارته الأولى (أول مارس ٢٠ يوليو ١٩٥٢) الذي استصدر قرارا بحل مجلس النواب في ١٩٥٨ ميهيدا لانتخابات مجلس جديد في ١٨ مايو وتم تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى ، ثم طالبت المذكرة بتحديد الملكية . وتضمنت المذكرة أيضا تأميم قناة السويس ووضع حد أدني لأجور العمال الصناعيين والزراعيين وتأميم الشركات الكبرى . وبالنسبة للوفد طالبت المذكرة بإعادة تشكيل الوفد على أساس انتخابي ديمقراطي وتركيز السلطة في الهيئة الوفدية ، ثم مست المذكرة توالي المقيدة للحريات وعدم الدخول في أي حلف لاقبل الملكرة وزيمها على المصريين .

المذكرة للنحاس باشا والقيادة،

ويوم ١٠ أغسطس (بعد الانقلاب ١٧٠ يوما) كانت المذكرة جاهزة ومعدة لتسليمها. . اصطحبني زميلي اسيد إبراهيم بكاره إلى منزل رفعة النحاس باشا في جاردن سيتي وسلمنا المذكرة لـ «أحمد السقا» رحمه الله . وتوجهنا سويا إلى «فندق جرائد أوتيل» وكان «إبراهيم طلعت» رحمه الله قد وصل لتوه من الإسكندرية وقرأ المذكرة وأعجبته وسألناه لمن نسلم المذكرة في مجلس القيادة فقال وشدد في القول:

. اطلبوا مقابلة البكباشي جمال عبد الناصر وليس أحدا غيره.

والآن أثرك القارئ إلى ما نشرته جريدة المصرى في اليوم التالى 1 1 أغسطس ١٩٥٢:

هعقد الشباب الوفدى أمس اجتماعا حصره جميع أعضاء اللجان الوفدية بالقاهرة . تكلم
في هذا الاجتماع أحمد عبد الجواد وهية وإسماعيل أحمد سليمان وعبد المحسن حمودة
في هذا الاجتماع أحمد عبد الجواد وهية وإسماعيل أحمد سليمان وعبد المحسن حمودة
إلى الرئيس مصطفى النحاس، ثم توجه وفد منهم إلى القيادة العامة ، واستقبلهم اللواء
إلى الرئيس محمد نجيب ، وتناول الحديث ما يشاع من التفكير في حل الأحزاب . وأكد
القائد العام أنه لا توجد أى فكرة عن حل الأحزاب . وأن ما يشاع حول هذا الموضوع إنما
1907 هو إشاعة معرضة . وهذا نص ما نشرته جريدة المصرى في ١١ أغسطس ١٩٥٢
ومصحوبا بصورة للقاء وفد من الطليعة بالقائد العام . وكان مندوب المصرى الذي سجل
هذا اللقاء هو المحرر بالمسرى «محمود شكرى» والذي عاقبته محكمة الثورة فيما بعد
بالسجن عشر سنوات .

ثادًا اللوام تجيب؟

ذكرت فيما قبل أن فإبراهيم طلعت قد شدد علينا فسيد بكار وأنا أن نطلب مقابلة صيدية م جمال عبد الناصر و دن غيره. والذي حدث بعد أن انتهيت من قراءة المذكرة والتي كنا قد سلمنا نسخة منها في بيت النحاص باشا توجهنا كمجموعة صغيرة إلى القيادة ، ودخلنا إلى مساقة محدودة وعلى اليمين واليسار صفان من الجنود وإذ بنا نفاجا باللواء نجيب في طريقة إلى الحروج . وأسقط في يدنا ، وإذا به يقول المساقا يريد الشباب 93 . وكان لابد للشباب الذين هم نحن أن نتحدث عن المذكرة وعن مضمونها الشباب 99 . وكان لابد للشباب الذين هم نحن أن نتحدث عن المذكرة وعن مضمونها ومديده ليتسلمها فسلمناها له . ومفاجأة جديدة . على يسارنا البروجي يضرب وهديده ليتسلمها فسلمناها له . ومفاجأة جديدة . على يسارنا البروجي يضرب الأنف الذي سبق أن رآه السيد بكار وأذ به هو الرجل المشوق القوام حاد الحينين . . كبير شهر فبراير بعد حريق القاهرة ويومها استأذن والدكتور عزيزة أن ننصرف على وعد أن نلقاء مي موعد آخرم ونظر «سيد بكار» الله يرحمه وهمس . . أليس هو؟ بلى هو بعينه الله يرحمه كان يدبر عبر وحالة و المال ورفاقه القيام بالانقلاب .

هي الشارع السياسي،

حدث أن «الدكتور أحمد حسين» الذي كان وزيرا للشئون الاجتماعية في حكومة

الوفد الأخيرة أرسل يدعو «الطليعة» لدخول «جمعية الفلاح» التي أسسها تمهيذا لإنشاء حزب جديد. واعتلرت الطليعة لأن جمعية الفلاح -الدكتور أحمد حسين-كانت معروفة في الشارع اليساري بأنها «جمعية الفلاح الأمريكاني».

ويعدها عقدت الطليعة مؤتمراً موسعا تحدث فيه «دفيق الطرزى» و «الدكتور محمد مندور» وغطته «مجلة المصور» وكان يدور حول مناقشة هكرة المؤتمر الاستشارى ورأى المتحدثون ضرورة إعادة مجلس النواب الوفدى السابق وضرورة التمسك بالحريات والديمقراطية. وعقد الاجتماع في بيت «آل الحفني الطرزى» في السكاكيني.

كلمة أخيرة

والآن نصل إلى كلمة أخيرة أمام التاريخ. .

كانت «الطليمة الوفدية» بعيدة عن الريف والفلاحين إلى حد كبير ، وكان اتصالها بالعبمال محدودا. ولكنها أمام التاريخ لم تفكر لحظة فى الانفصال أو الانقسام على الوفد. عاشت على المشرق من تراث الوفد: التمسك باللمستور والدفاع عن الحريات والديمقراطية. ومخلصة للأخوة الوطنية. وضمت العناصر الوطنية للخلصة. ولهذا كله بقيت سيرتها مضيئة فى الحركة الوطنية المصرية. وعلى الرغم من اتصالاتها وتأثرها بجماعات يسارية إلا أنها احتفظت بشخصيتها المنتقلة.

ودارت الأيام وغابت الطليعة الوفدية؟ عن الساحة مع جميع الأحزاب التي غابت ومع الجماعات التي انحسرت ومع التنظيمات اليسارية التي اختارت أن تحل نفسها . وقد حرصنا على أن نسجل الجزء الغالب من تاريخها قبل أن يندثر أو قبل أن نفيب نحن مع الأيام .

تحية لمجموعة وطنية ديمقر اطية شريفة مكافحة ومناضلة وذات جذور عميقة في الوفد مع الإيمان بالمضمون الاجتماعي لأهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ومبادئ العندالة الاجتماعية . لقد كانت الطليعة الوفدية صورة تقدمية للوفد.

الأسائيد

.أبو سيف يوسف: وثائق ومواقف من تاريخ البسار المصرى ١٩٤١ ـ ١٩٥٧ .

_إبراهيم طلعت: المذكرات_أيام الوفد الأخيرة جا.

_إبراهيم عامر: ثورة مصر القومية.

.. د. أحمد عبد الله: الطلبة والسياسة في مصر.

.. د. إسماعيل محمد زين الدين. الطليعة الوفدية والحركة الوطنية.

.. د. رفعت السعيد الصحافة اليسارية في مصر جـ٧.

_عبد الفتاح حسن: ذكريات سياسية.

سلعي المطيعي: موسوعة هذا الرجل من مصر المجلد الأول.

د. محمد فريد حسنين: حزب الوقد (١٩٣٦ ١٩٥٢ جـ١).

محاولات اغتيال سعد زغلول ومصطفى النحاس

بقلم: حازم هاشم

يكتنف البحث التاريخي في محاولات اغتيال زعيم الأمة المصرية الراحل سعد زغلول ومن بعده خليفته مصطفى النحاس عن ملاحظات تتصل بالمناخ السياسي والقانوني المصرى الذي وقعت في إطاره هذه المحاولات، وهي ملاحظات جديرة بالتأمل والتسجيل أثارتها عملية البحث في موضوع المراسة الأساسي.

وأولى هذه الملاحظات أن جماهير الشعب المصرى كانت حاضرة بقوة على مسرح السياسة المصرية، فهى نراها تحتشد في توجه عام غاضب على محاولات الاعتداء على وتجه لها اختازته برصيده الجهادى من أجلها وأجل قضيتها المركزية في نيل الاستقلال من براش المحتل البريطاني، وهي تهرع ملهوفة من شتى الأقاليم والنجوع إلى حيث العاصمة فلا تبرح إلا بعد الاطشئان على لجاة الزعيم، ولا تلعب الجهات الإدارية الحكومية أى دور في عمليات الحشد الجماهيرى والتوجه المام كما اعتدنا بعد ذلك فيما أعقب الخسينيات؛ كما تبرز بقوة في هذا الإطار مؤسسات المجنمع المدنى من روابط وتنظيمات واغتلامات ديمقراطبة ملكت إمكانية التأثير العام ودعوة المتمين إليها للتعبير عن مشاعرهم الحقيقية، فلم يكن قادة وزعماء هذه التنظيمات يحتلون مكانتهم بغير الانتخاب الحروحة.

والملاحظة الثانية أن وقوع جريمة العدوان على رئيس ورراء مصر سعد زغلول أو مصطفى النحاس وهذان أكبر كادرين في الحياة السياسية الرسمية _لم يكن مناسبة للتنكيل بالمواطنين الأبرياء الذين لا صلة لهم بالجناة إلا من حيث القرابة أو الصداقة أو الجيرة أو المعرفة اكما أن هذه الجويمة السياسية الكبيرة لم تكن مناسبة لتصفية الخصوم السياسيين أو تيارات سياسية مناوتة ، فلم يكن التحقيق في الحريمة يعنى احتجار العشرات

إلى الألوف وهائن دون مقتضى من سبل التحوط والاحتراز، بل كان من يمثل أمام جهة التحقيق يستجوب ثم يفرج عنه على الفرر ويعود إلى يبته آمنا مستأنفا نشاطه السياسي المحترق للسياسي الحاكم. وإلحاقا على هذه الملاحظة، فإن المتهمين المتروطين في جريمة بعجم الاعتداء على رئيس الوزراء -بل الزعامة الواحدة الكاميحة كانوا يمثلون أمام قاضيهم الطبيعي، فلا محاكم عسكرية استثنائية كتلك التي عوفتها مصر بعد أصمينات او أمام القاضى الطبيعي كانت لمحامى الدفاع عن المتهمين صولات وجولات. فقد كان المحامون وقتلك يأمنون على أنفسهم وهم يؤدون واجباتهم أمام التضاء دون ذعر أو مخافة ترميب من جهة هنا أو أخرى هناك! فهناك تقاليد قانونية مستقرة راسخة يصعب نجاوزها أو التحايل عليها، فهذا من العار الذي توصم به حكومة مستقرة.

والملاحظة الثالثة أن العمل السياسي لم يكن محظورا على طلاب الجامعة والمدارس العليا وحتى تلاميذ المدارس الثانوية! فقد كانت هناك مشاركة عامة في الحرص على القضية إلى طنة وهر لست حكرا على أحد.

الملاحظة الرابعة أن زعيما في حجم صعد زغلول كان له حرصه البالغ على مطامنة الأحضاء المساطقة المسلمة المسلم المسلم الأقليات والجنايات المسلم لا تعنى تبد الأقليات أو كراهية الأجانب. ومن دلائل فطنته السياسية الحرص الشديد على الوحدة الوطنية وتثبيت دعائمها بحيث تظل صامدة أمام ما يحاول المحنل بذره من الفتن الداخلية .

وتبقى الملاحظة الخامسة والأغيرة، إذ من المستلفت للنظر أنه ما من مصرى سليم الفطرة والبصيرة كان يمكن له أن يعتدى على زعامة وطنية حقيقية مثل سعد زغلول أو مصطفى النحاس. ونعنى بهنه الملاحظة أنه في حالة الاعتداء على سعد زغلول، فالمحاولة التي لم تتم ووقعت عليها هذه الدراسة كان بطلها المفترض أجنبيا، والمحاولة الثانية التي وقعت بالفعل فقد أقدم عليها منهوس مريض مختل القوى العقلية، و أما للمحاولات التي تعرض لها مصطفى النحاس فهى إما من تدبير أحزاب أقلية معادية للشعب، وإما أنها لتنظيم سرى رعاه ملك البلاد لتصفية خصومه من النحاس إلى غيره!

أولاه سعد رُغلول،

يسوق لنا القطب الوفدي "فخرى عبد النور" في مذكر اته ما يفيد بأن هناك محاولة للاعتداء على زعيم الأمة سعد زغلول لم تتم، وهي سابقة على المحاولة الوحيدة المعروفة عند المؤرخين للعدوان على صعد زغلول في يوم السبت ١٢ يوليو ١٩٢٤ وقد الفرد فخرى عبد النور بالتعرض لهذه الواقعة الأقدم دون غيره، ذلك أنه لما حل موعد اعيد الجهاد الوطني، في ١٣ نوف مبر سنة ١٩٢١ ـ وكانت أيام قليلة قد مضت على قطع المفاوضات بين عدلي يكن وكيرزون لمراوغة الإنجليز في إعطاء مصر استقلالها _ كان سعد زغلول مريضا ملازما لفراشه، ومع ذلك فقد أصر على حضور الاحتفال رغم نصائح أطبائه بأن حاجته ماسة إلى الراحة. وقد أقيم الحفل في سرادق كبير احتل فناه مدرسة «وادي النيل» بحيث اتسع لأكثر من عشرين ألف شخص. وفي هذه الليلة صعد سعد زغلول إلى المنبر وألقى خطابا مستفيضا والجمهور منصت يقاطع فقرات الخطاب بالتصفيق الحار والهتاف. ويذكر القطب الوفدي الكبير فخرى عبد النور أن «فتح الله باشا بركات» قد علم أن اعتداء مدبرا ضد سعد باشا سينفذ في هذه الليلة، وأن أحد الأجانب هو الذي سينفذ الاعتداء، فأسر إلينا فتح الله باشا بما علم. وكنان المنبر موضوعا في طرف السرادق، بحيث يسهل الاعتداء من الخلف على من يقف فوقه موجها وجهه شطر الجماهير المحتشدة في السرادق، فخشينا أن يكون الخبر صحيحا، واحتطنا للأمر احتياطا تاما. ذلك أنه ما إن صعد سعد باشا إلى المبر ليلقى خطابه، حتى كنا أنا وعتم الله باشا وعاطف بركات والأستاذ نجيب الغرابلي واقفين حوله كالحلقة، بحيث إذا تقدم المعتدي لتنفيذ جرمه، تلقى أحدنا الطعنة قبل أن تصل إليه، .

وقد روعت مصر من أقصاها إلى أقصاها يوم السبت ١٢ يوليو ١٩٢٤ بعد أن شاع وانتشر نبأ المحاولة الأثيمة لاغتيال الرئيس الجليل زعيم مصر وحامى حماها والمدافع الأول عن حقوقها سعد باشا زغلول. وقد عمدت الصحف التي كانت تصدر وقتلك إلى إصدار ملاحق عاجلة تنقل للناس أول ما تنقل أن محاولة الاغتيال قد فشلت، وأن زعيم مصر قد نجا، وأنه بخير يعالج من الإصابة التي لحقت به، وأنها حسب تمنيات الجميع سطحية، وكانت الصحف قد صدرت في هذا اليوم المشتوم فلم تلحق بالطبع بنشر الجبر، فبادرت إلى إصدار ملاحق لم تزد فيها على ماشيت عريض في صدر صفحتها الأولى، فبادرت إلى إصدار ملاحق لم تزد فيها على ماشيت عريض في صدر صفحتها الأولى، كان نصم الاعتماداء على دولة الرئيس الجليل الحالة تدعو إلى الاطمئنان، وكان هذا للنشيت هوكل ما رأت الصحف طمأنة المواطنين به، وقبل ذلك تأكيد خبر محاولة للنشيت هوكل ما رأت الصحف طمأنة المواطنين به، وقبل ذلك تأكيد خبر محاولة

الاغتيال، وكان هذا في يوم الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤، ولكن الصحف كانت قد أصدرت في منتصف الساعة في نفس يوم محاولة الاغتيال السبت ١٦ يوليو ١٩٢٤ - ملاحق في منتصف الساعة الثامنة العاشرة صباحا جاء فيها فيهنما كان زخلول باشا يركب القطار عند منتصف الساعة الثامنة صباحا مع الوزراء للذهاب إلى الإسكندرية لحضور تشريفات عيد الاضحى، إذ أطلق تماب طلقة من مسدس فأصابه في صدوه، وقد أصب زغلول باتنا بجرح خطير ونقل إلى مستشفى قصر العينى، وألنى القبض على هذا المعتدى، وقد أسنت الصحف هذا الحبر إلى الشركة الإيطائية للأنباء.

وقد أطلقت الصحف العنان للتعبير عن مشاعر المصريين جميعا إزاء الحادث، فهي تسجل في عدد الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤ ما مضمونه: «تلقينا هذا الخبر المفزع، فأحسسنا رصاصة ذلك الطائش تخترق قلب مصر، بل أحسسنا بها تمزق أحشاءها، لآسيما في هذا اليوم العظيم. يوم وقوف الحجيج على جبل عرفات. تلقينا الخبر المفزع فما استطعنا حبس دموعنا في مآقينا، بل أرسلناها على أمل أن تبرد حرقة مصر في هذا الموقف المؤلم، أرسلناها مكرهين، لأن دموع الحزن لا تحبس ولا تحجز أرسلناها إلى ذلك الزعيم الكبير الذي أصيب بيد ذلك الطائش الأثيم المجرم وهو يتأهب لمغادرة عاصمة القطر ليؤدي واجيه نحو مليكه بعد أن أدى واجبه نحو وطنه. أرسلناها إلى هذا البلد المنكوب عثل هذا المجنون الذي لا يدري عواقب الأمور . . وليس في الإمكان أن نقول إن هذه اليدهي يد مصرى، فالمصريون أطهر وأنقى من أن يحسب عليهم مخلوق يصل به الجنون إلى الاعتداء على حياة رجل النهضة المصرية، وقائد مصر، والمدافع عن حريتها واستقلالها. هذا المخلوق يمكن أن يكون مصريا نسبا ولكنه أجنبي قلبا وغرضا. هذا المخلوق يمكن أن يكون مصريا اسما ولكنه عدو للبلاد عملا. أفي هذا الوقت تمتد يد خائن إلى الزعيم؟ 1 أنى هذا الوقت تطلق رصاصة هذا الأثيم على سعد؟ إذن ليهنأ الشامتون عصر. إذن ليهنأ أعداؤنا، فقد وصل هذا الخائن إلى إلقاء رصاصة على صدر الشيخ المصرى. هذا الصدر الذي ضم وديعة الأمة. وديعة استقلالها وحريتها إننا نرفع أكف الضراعة إلى الله عز وجل في هذا الموقف للحزن أن يشفى سعدا والأمة من ذلك ألجرح الدامي الذي أصابهما به المجرم، وأن يعيده إلى خدمة بلاده في وقت قريب.

وتوزع الصحف ملحقا ثانيا في منتصف الساعة الأولى بعد صدور ملحقها الأول لتسجل فيه قلم يكد نبأ الاعتداء على دولة الرئيس الجليل ينتشر في الماصمة حتى انهالت علينا الأسئلة التليضونية من كل جهة، وحتى هرعت الجموع إلى إدارة هذه الجريدة مستفسرة عن حقيقة الخبر. وقد رأينا هذه الجموع وهى تذرف دموع الأسف على هذا الاعتداء المتكر، وكنا نملنهم بالاعبار التي تجيئنا من العاصمة تدريجيا. حتى إذا وصلنا إلى الخبر الذي قيال فيه إن الجرح غير خطر، ظهرت علامات الفرح على الوجوه، وصاح الجميع صيمة الإيمان: لبحيا سعد. ليحيا أبو الأمة . ليحيا زعيمنا . ليحيا قائدنا! ».

وتشير الصحف إلى مواضع الإصابة فتذكر: «بعد أن أخرجنا الملحق الأول علمنا من الوثق المصادر أن طلق الرصاص كان من الجنب فمست الرصاصة الذراع والصدر» عا يتضع ممه أن الصحف عندما سبق لها نشر الماتشيت البارز الذي ذكرت فيه أن الإصابة خطيرة، عادت نتأكدت لديها الأنباء أن الإصابة ليست كذلك. وقد تحددت الإصابة من خطيرة، عادت الأصابة من أن الرصابة من الدراع والصدر، وتذكر الوقع المصادر، وتذكر المسحف أن البوليس قد تلقى في الساعة السابعة صباحا نبأ تليفونيا بأن دولة الرئيس قد أصيب من يد شاب وقد قبض عليه فورا، وقد حاول الضارب الانتحار فلم يصب نفسه ، أصيب من يد شاب بجوار المسالون المداركوب دولة الرئيس، وبجرد وصوله أطلقت عليه الرصاصة من غذارة. مسدس طهرت فجاة في يد الجاني قبل ركوب دولة الرئيس، وكان أول من ألقى القبض على المعتدى «محمود فهمى النقراشي بكه وكيل المحافظة. وحولة أول من القبل عي مستشفى الذكتور على إبراهيم رامز بالقرب من وزارة المالية، وعلم أن الرصاصة في جزء من الصدر وقد مرت بالذراع الأيمن مرورا سطحيا لم يصب غير الجائد، والحالة المصحة أصبحت حسنة.

وقد تواترت بعض الإشاعات عن أن المعتدى الأثيم أجنيى، غير أنه علم أنه ـ للأسف ـ. مصرى.

وقد حاول الجمهور الانقضاض على المعتدى والفتك به، ولكن دولة الرئيس مع إصابته كان أول من دافع عنه! وقد اشتدت حالة هياج الجمهور، عا دعا المختصين إلى نقل الضارب من محطة مصر إلى شبرا من داخل المحطة. ثم نُقل من قسم شبرا إلى سجن مصر، وقد اتضح أن الضارب هو اعبد الخالق عبد اللطيف، وكان طالبا في ألمانيا، وحضر إلى مصر أخيرا، ومنذ يومين طلب أن يقابل دولة سعد باشا، فأحيل طلبه إلى حضرة اهلى إسماعيل بك، وثيس مكتب دولة الرئيس، وقد نفى الرئيس فيما بعد وبعد عائلة للشفاء أن هذا الشاب قد طلب مقابلته أو أنه أحالة إلى رئيس مكتبه.

شركات الأنباء التلفراطية والحادث

تذكر شركة الأنباء الإيطالية في برقية وزعتها في تمام التامنة والنصف صباحا من يوم حادث الاعتداء السبت ١٢ يوليو ١٩٢٤ ما نصب: "من حسن الحفظ أن الجرح الذي أصيب به زغلول باشا لبست فيه أية خطورة، فإن الرصاصة قد مست الترقوة من الجهة اليمني، وأحدثت جرحا في القسم اللاخلي من الساعد، وقد حدثت معجزة إذ تحرك زغلول باشا في نفس الوقت الذي كان المعتدى فيه يضغط الزناد ويسدد المرمي إلى صدوه، وقد نقل الجريع بواسطة متطوعي جمعية الإسعاف الذين أسرعوا بنقله إلى مستشغى الدكتور على إبراهيم رامز فعولج في الحال، ويجمع الأطباء على أن الجروح ليس فيها شيء من الحطورة، والتأثر في المديد،

ووزعت شركة «هافناس» البرقية التالية: «هجم الجمهور على المعتدى، فاضملر البوليس لإنقاذه من الحاضرين وسخطهم، فأخفى في عربة انقض الجمهور عليها وحطم الزجاج، ثم نُقل دولة الرئيس في سيارته إلى منزله عند منتصف الساعة الثامنة، – السبت ٢ يوليو ١٩٢٤.

وتذكر شركة «رويتر» في نفس اليوم ببرقية وزعتها ما نصه: «شرع أحدهم في قتل صاحب الدولة سعد زغلول باشا الساعة السابعة صباحا في محطة الباب الحديد، وبينما كان دولته يسير خلال الجماهير الهاتفة. أطلق فتى من الأفندية رصاصة أصابته في صدره، على أن الرئة لم تخترق، ولم يصب دولته بجروح بليخة، وقد قبض على الجاني».

نشرة طبية،

وقد أصدر الأطباء القائمون على علاج دولة الباشا النشرة الآتية :

«أصيب دولة سعد باشا بطلق نارى مر بالساعد الأيمن ومشى على الثدى الأيمن، والجروح سطحية، وحالته العمومية حسنة ومطمئنة _إمضاءات: حس كامل. مادن. على إبراهيم رامز؟.

أوصاف التتهمء

ذكرت جريدة االريفورم، في عددها الصادر الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤ ـ اليوم التالي

للحادث. أن المعتدى قد تشوه وجهه وسالت دماؤه، ساعة أن وصل البوليس وعمل على حمايته من الجمهور، وهو شاب يناهز السادسة والعشرين، قمحى اللون. متوسط القامة. غليظ الشفتين.

همس ذراع الرئيس بأشعة ورانجتون،

بعد أن فحص الأطباء ذراع الرئيس الجليل بأشعة «رانجتون» أحدث طرق الكشف بالأشعة ـ لكى يعرفوا إن كانت الرصاصة به أم خرجت منه ، وقد كانت نتيجة الفحص باعثة على السرور فلم يعثر على الرصاصة في ذراع الرئيس الجليل ، وقال الأطباء إن الرصاصة لما مرت بالساعد لم تحدث أى أثر في العروق أو العضلات ، وقد قابل دولته الزائرين من الأخصاء ، فكان يمد يده للتسليم عليهم ، وأنه سيجرى فحص رثة دولة الرئيس بهذه الأشعة أيضا .

النائب العام يتولى التحقيق:

كان معالى محمد إبراهيم باشا الناتب العام في عزبته بكفر الدوار وقت أن وصله الخير الممجم، فأسرع في السفر إلى العاصمة ليشرف على التحقيق.

متى حضر الجاني إلى مصره

كان المعتدى قد وصل إلى مصر من ألمانيا يوم ٢ يوليو ١٩٢٤ ، وقد صدرت الأوامر صباح الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤ بتفتيش منزله، وقد تردد أن أباه من القصاة الشرعين.

هل توجد مؤامرة؟

عرف أن رجلا قد قابل ولاة الأمور، وقال إن إحدى الجهات فيها مؤامرة لاغنيال دولة سعد باشا، ونحن راعاة المسلحة التحقيق، سعد باشا، ونحن لن نقصح وغسك القلم عن ذكر هذه الجهة مراعاة المسلحة التحقيق، ويسرنا أن نكرر مأن صحة دولة الرئيس جيدة _جريدة وادى النيل الأحد ١٣ يوليو

تعطيل القابلات اللكية،

نشر ديوان كبير الأمناء البلاغ الآتي:

ديوان كبير الأمناء يوم السبت ١٢ يوليو ١٩٢٤.

«بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك. يعلن كبير الأمناه بأن تشريفات صاحبي الجلالة الملك والملكة في عيد الأضحى لا تجرى غداء وذلك بمنامبة حادثة الاعتداء على حضرة صاحب الدولة سعد زخلول باشا رئيس الوزراء، وسبعد بديوان تشريفات سراى رأس التين العامرة يوم العيد دفتر لكتابة أسماء المهتين، وكذلك سبعد بدائرة تشريفات حضرة صاحبة الجلالة الملكة دفتر لكتابة أسماء حضرات المهتئين، ودفتر آخر بدائرة الحرم الملكي المالى لكتابة أسماء حضرات السيدات المهتات،

هذا وقد أوفد حضرة صاحب الجلالة الملك سعادة الدكتور محمد جاهين باشا طبيب جلالته الخاص إلى القاهرة في قطر الظهر للاستفسار عن صحة حضرة صاحب الدولة صعد زخلول باشا، والله نسأل أن يكفل بسلامة الرئيس آمال أمة مثلّة، وأن يعافى بعافيته رجاء شعب، وأن يبل دولته عا ألم به في القريب العاجل، إنه سعيم الدعاء.

* الباحث: الملك والملكة كانا يقيمان في الإسكندرية شهور الصيف، وقد وقع الحادث في ١٧ يوليو ١٩٣٤.

الرئيس الجليل يشكر الملك:

تأثر دولة سعد ماشا أيما تأثر من العطف الملكى السامى، فأرسل إلى صاحب الجلالة الملك بقصر المنتزه، إن ما أظهر تموه الملك التلغراف النتالى: "حضرة صاحب الجلالة الملك بقصر المنتزه، إن ما أظهر تموه جلالتكم من العطف السامى على قد أسى جراحى، وأضعم قلبى شكرا وامتنانا، وإمى أحمد الله على صيانة حياتى، لأتمكن من أن أواصل خدمة بلادى ومليكى، خادمكم المخلص ، سعد: ظهل .

عواد سعد باشاء

استقبل دولة الرئيس الجليل في المستشفى الأساتلة والبكوات والباشوات. وليم مكرم عبيد ـ مكرم عبيد ـ فؤاد كمال ـ د . محجوب ثابت ـ د إبراهيم الشريجي بك ـ سينوت حنا بك ـ عللي يكن باشا ـ يحيي لبراهيم ماشا . وقد التفت الرئيس الجليل إلى الدكتور محجوب ثابت ومازحه معزيا إياه في فقيده العزيز حصانه المشهور «مكسويني»

نشرة طبية ثانية:

الدكاترة: حسن كامل، مادن، إبراهيم المنياوى، عبد الحليم محفوظ، سليمان عزمى، نجيب إسكندر، على إبراهيم رامز. «فحصنا ثانيا حضرة صاحب الدولة سعد باشا زغلول في الساعة الواحدة والدقيقة ١٥ من صباح الأحد ١٣ يوليو ١٩٣٤، ولزيادة الاحتياط قد فحص الصدر بواسطة الأشعة التي عملت بمعرفة الدكتور «لوتسى» فوجد أن الرثة لم تصب، وحالة دولته العمومية جيدة، والنبض والحرارة عاديان، ولا يوجد نزيف باطني بالصدر، ودولته يحتاج للراحة التامة».

نشرة طبية ثالثة،

«في الساعة التاسعة صباحا يوم الأحد ١٣ يوليو ١٩٢٤ اجتمعنا نحن الأطباء الموقعين على هذا، وفحصنا حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فوجدنا حالة الجروح في تحسن مستمر، والحالة الممومية جيدة جدا، والنبض والحرارة عاديان، ولا نزال ننصح بعدم الزيارة مطلقا».

الذكاترة: سليمان عزمي - حسن كامل - مادن - إبراهيم المنياوي - ظيفل حسن - نجيب إسكندر - محمود ماهر - على إبراهيم رامز - محمد عمارة - سعد الدين الضبع - إبراهيم الجوريجي .

الساحث: أضيف لفريق الأطباء المعالجين عقب الإصابة عدد آخر من الأطباء.
 وينصحون بعدم الزيارة بعد أن لاحظوا إقبال العواد على الزيارة.

كيف يرقد الرئيس؟،

دولة الرئيس يشعر بالراحة التامة . وقد قابل بعض الزوار في مساء أمس ـ الأحد 18 يوليو ١٩٣٤ ـ وكانوا يشعرون بالسرور التام لراحته وحسن حديثه المقرون بالمزاح ، وصرح دولته لهم بأنه حقيقة قد منع الجمهور من الفتك بالمعتدى الأثيم . ويقول: إن رفعه يده أثناء التسليم حال دون نجاح الإصابة ، فقد تلتى الذراع شدة الطلقة . وهو يجلس في سريره مسندا طهره على سنادة، وواصعا يديه أحيانا على وسادة أخرى، وذراعه المصاب غير مربوط، عما يدل على أن الحالة حسنة والحمد لله، وما يدعو إلى الاطمئنان أنه ينظر مع بعض الوزراء في المسائل المهمة جدا، ويتناول دولته طعام الإفطار وشهيته جيدة.

سيرالتحقيق،

يسير التحقيق بدقة نحو غاية معينة ، وهي معرفة شركاء المتهم، ووالد الجاني هو القاضى الشرعي الشيخ الدلبشاني ، والرأى السائد أن الجريمة سياسية ، وأن بعض الطلبة في برلين يتلقون تعاليم فاسدة من أشخاص متهورين مفتونين بالإغراء على ارتكاب الجرائم ،

 الباحث: هذا ما حدا ببعض الكتابات في الصحف التي طالبت في أعقاب الحادث بضرورة وحود رقابة على الطلاب المصريين الذين يدرسون في أوروبا، التي كانت تعج وقتها _ وألمانيا بالذات _ بالأفكار الفاشية الدموية الفوضوية .

كيف فحصت أوراق المتهم؟:

بعد ضبط إدارة الأم العام جميع الأوراق التي عثر عليها في منزل المتهم، والقبض على شقيقى الجانى وهما معلمان في المدارس، يتم فحص الأوراق بمرفة حضرات محمد سعيد باشا - توفيق نسيم باشا - محمد ليراهيم باشا - على جمال الدين باشا - زكى الإراتي بك - محمد فهمي بك - محمود حسن بك - سعيد العزبي بك، ويحقق مع الإراتي بك محمد إيراهيم باشا النائب العام بنفسه ، وقد عثر في أوراق الجاني على ما يستلزم استدعاه أشخاص، فاستحضر الأستاذان عبد الملك حمزة وإسماعيل كامل المحاميان، وقد جيء بهما مخفورين من بورسعيد، وسألهما النائب العام ثم سمع لهما بالانصراف ، أما المتهم فهو من كفر الزيات، وتستدعي النيابة أشخاصا آخرين ومن بينهم الشيخ عبد العزيز جاويش، وقد استدعيت اليوم - الاثين ١٤ يوليو ١٩٢٤ واللة الجاني، وقبض على أشخاص آخرين من بينهم وللمان صغيران وخادم

الباحث: شكك بعض عصوم سعد زغلول في وقوع الحادث كما أعلن! مما جعل بعض
 كتابات صحف هذه الفترة تتصدى لهولاء؛ في حين أن أنصار سعد غمزوا ولزوا في
 إشارة إلى أن الحزب الوطني قد يكون وراه الحادث.

صدى حادث الاعتداء في الخارج:

تلقى دولة الرئيس برقيات في أعقاب حادث الاعتداء عليه، يعرب أصحابها فيها عن تمنياتهم لدولته بالشفاء الماجل. من رئيس الحكومة البريطانية، وسردار السودان، والمورد أللنيى، والوزراء المفوضين في مصر- بتعليمات من حكوماتهم - كفرنسا وإيطاليا وبلجيكا واليونان وألمانيا وغيرهم، ومن القاصد الرسولي للفاتيكان، وفي لوندرة - لندن حلب المصريون الذين حضروا حفاة عيد الأضحى في المفوضية المصرية إلى عبد العزيز عزت باشا أن يرسل تلغرافين: الأول إلى جلالة الملك فواد للتهنئة بالحبر، والثاني إلى درلة سعد باشا يعرب فيه عن صواطف الجالية المصرية بلوندرة، واستنكارها لحادث الاعتداء. وزار المفوضيات المصرية في العواصم الأوروبية وفود تستفسر عن صحة الرئيس الجليل. وذكرت شركة «ويتر» للأنباء حيا اليوليو ١٩٧٤ من الدواثر السياسية في لوندرة تأسف أسفا صادقا على الاعتداء على زغلول باشا، ويخشى أن تتأخر زيارته الموتقبة إلى لوندرة. وذكرت شركة «هافاس» للأنباء في تلغراف لها في نفس يوم حادث الاحتفالات عيد كا يوليو الفرنسي انتظارا لما تجير والفرنسيين قد أوقفوا الاستعدادات لاحتفالات عيد كا يوليو الفرنسي انتظارا لما تجير والمرتسين قد أوقفوا الاستعدادات

الخصوم يأسفون للحادث:

أعلن حزب الأحرار الدستوريين استنكاره للحادث، وعاد بعض أقطاب الحزب الوطني دولة سعد باشا، وأرسلت شعبة الحزب الوطني بدائرة الجمرك بالإسكندرية برقية إلى الرئيس الجليل تبدى استياءها الشديد، وأسفها الزائد على حادث الاعتداء الفظيم، وتبتهل إلى المولى سبحانه وتعالى أن يهب دولة سعد باشا الشفاء العاجل.

سيول البرقيات على بيت الأمة:

من جميع أنحاء مصر، امهالت سيول البرقيات على بيت الأمة بين الزعيم الجليل - تستنكر وتشجب الحادت الفادر، وتتمنى للرعيم الشفاء العاجل، وحمعت البرفيات هي الذين أرسلوها من أشخاص وجهات وروابط وتنظيمات شعبية تشكيلة النسيج الوطئى والشعبى المصرى، كما شهد بيت الأمة وفودًا من مختلف الطوائف والهيئات التي ذهبت تسجل مشاعرها إزاء الزعيم ونجاته من حادث الاعتداء، ومن هذه الوفود وفد سكندرى من مشاهير أطباء الإسكندرية وعلى رأسه الدكتوران حسن باشا ظيفل عضو مجلس الشيوخ، ومحمود بك كامل.

صلاة وخطابة في مسجد سيدي أبي العباس:

وقد شهد مسجد سيدى أبي المباص بالإسكندرية صلاة عيد الأضحى، أدنها الألوف التي احتشدت فيه من الفجر، فكانت الصلاة والتضرع إلى الله أن يشفى زعيم الأمة. وقد تقدم هذه الجموع أعضاء لجنة الوفد المركزية بالثغر، وقد خطب حضرة أحمد أفندى عبدالحال سكرتير لجنة الطلبة فوصف الحادث بأنه فقد أدمى قلب الأمة من كبيرها إلى صغيرها» وتلاه الطالب الأديب حتفى أفندى أبو العلا بمدرسة الحقوق الملكية فافاض في القول وأسال العبرات، وأعقبه حضرة الشيخ خليفة همام عن لجنة طلبة المعاهد الدينية فألقى كلمة شديدة الوقع، وخطب كذلك العالم الشيخ فيشير الشندى»، وأنشد الطالب حسب الله أفندى قصيدة عصماء، وكلمتين للأستاذ الجديلي الموظف بالمحاكم الشرعية، والبشبيتي المحامى الذي تحدث عن مبلغ حب الأمة للرئيس الجليل.

المحقل الوطئي الأكبر

أصدر المحفل الوطنى الأكبر بياتاً وزعه على الصحف، كان نعمه: «نظراً لشدة وقع الحادث الجلل الذي جزعت له المحافل الماسونية عطفاً على أستاذها الأعظم الفخرى حضرة صاحب اللولة سعد زغلول باشا، فقد رفعنا إلى العتبات الملكية العالية إشارة الحمد والشكران لتفضل جلالة الملك بالعطف على دولته، والاهتمام بصحته، ومداومة السؤال عنه، فضاعف جلالته نعمته على الماسونية بإرسال الرد التالي علينا من سراى رأس التين بالإسكندرية: صاحب السعادة السيد على باشا الأستاذ الأعظم للمحفل الماسوني الأكبر بحصر . ومعت إلينا شعائر ولائكم وإخلاصكم بمناسبة عطفنا على حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، فالت ما حسن القبول مع شكرنا السامى لسعادتكم وحضرات الأعضاء».

وفد عبر أمير الشعراء "أحمد شوقى؟ بك عن تهلله وانتهاجه بنحاة زعيم الأمة سعد زغلول من للحاولة الآثمة، وهو يسفر عن مشاعره واقتناعه السياسي في قصيدته هذه التي بدأما بفرحته بنحاة الزعيم التي هي بجاة للأمة، تم لا زعيم ولا أمل لمسر بغير سعد.

وقد نشرت الصحف وقتذاك هذه القصيدة في صفحاتها الأولى، وتغنت أم كلثوم بأبيات منها بعد ذلك ودق البشائر وكبانها وكبانها وكبر في الماء سكانها وكبر في الماء سكانها وضل المقسات وسدوانها وإن نفيد العمس شكرانها لطيف السماء ورحمانها عقيق الدماء وعقيانها فيلا جرحت فيك أوطانها فلم يلق نايمة ثعبانها زكيا، كأنك (صشمانها) نواحي السماء وأعنانها وأخلى المنابر (سحبانها) وأخلى المنابر (سحبانها)

نجسا وتماثل ربانهسسا وهلل في الجسو قسيدومها تحسول حنهسا الأذي، وانشني يد للعناية، لا ينقسسفي يد للعناية، لا ينقسسفي وقي الأرض شسر مسقسانها ونجي الكنانة من فسستنة فيا (سعد)، جرحك ساء الرجال منايا أبي الله إذا سساورتك صوت دمك الأرض في أنفها ورعت كما ربعت الأرض في الأسور وربعت كما ربعت الأرض فيك

* * *

مشار السريرة خضبانها ميول النفوس وأضغانها ومن دون نفسك إيمسانها وتأبى الأمسور وسلطانهسا مصير الأمور وأحيانها ليصره الرشيد لقيمانها

رمساك على خسسرة يافع وقسدماً أحساطت بأهل الأمسور تلمس نفسسك بين الصسفوف يريد الأمسور كسمسا شساءها وعند الذى قسهر القسيصسرين ولو لم يسسابق دروس الحسيساة

فإن الليسالى عليها يحول

* *

ويلعب بالنار ولدانهسسا أرى مصر يلهو بحد السلاح يجيل السياسة غلمانها وراح بغيير مسجسال العقبول ولاهمية القبول عبمرانها وميا القتل تحييا عليه السلاد وتقبيل أخرى وأعرانها ولا الحكم أن تنقيضي دولة وبالعلم تشمصد أركمانهما ولكن على الجيش تقوى البلاد وأين المفنون وإتقالها؟ فاين النبوغ؟ وأين العلوم؟ إذا قيتل الشبيب شبانها؟ وأين من الخلق حظ البسلاد إذا كان في الخلق خسرانها؟ وأين من الربح قسط الرجسال وأين المدارس؟ مسا شسأتها؟ وأين المعلم؟ ومسا خطبسه؟ ونام عن الإبل رعسيسانهسا لقد عبث بالنياق الحداة وتأخيذ نفسي أشجسانها إلى الخلق أنظر فسيسمسا أقسول

شعور النفوس ووجدانها

رعساة المعسود وخوانها

ویا (سعد)، أنت أمین البلاد ولن ترتضی أن تقسد القناة وحجتنا فیهما كالصباح فسمصر الریاض، وسودانها ومسا هو مساء، ولكنه تسمم مسصر بنابیسعه واهلوه منذ جسری حسابه

قدد استبلات منك أيسانها ويستر من مسصر سودانها وليس بمعيسيك تبيانها عيون الرياض، وخلجانها وريد الحسياة وشريانها كسما تم العين إنسانها عشيرة مصر وجيرانها

وأمسا الشسريك فسمسلاته وحسرب مسضت نحن أوزارها وحسرب من أتاك بمجسمسوعة فسأين من (المنش) بحسر الفسزال وأين المسمساسسيح من لجسة ولكن رءوس الأمسسوالهم ودعوى المقوى كلعوى السباع

هى الشركات واقطانها وخيل خلت نحن فرسانها من الباطل، الحق عنوانها وفيض (نيانزا) وتهتانها؟ يموت من البرد حيثانها! يحرك قرنيه شيطانها من الناب والظفر برهانها

أسرة الجاني تستنكر

أحرب أفراد أسرة المعتدى عن استياتهم وتسديد ألمهم وفرط جزعهم لذلك الحادث المنادث المادث واعلنوا براءتهم من الجريمة الشنعاء التي الدي الله من الجانق والمنافقة عن المنافقة عن ا

عودة سعد، إلى بيته:

أعلنت الصحف استناداً إلى مصادر المستشفى الذى عولج به سعد زغلول أنه سيعود إلى بيت الأمة بعد شفاته يوم ١٩ يوليو ١٩٢٤ أو يوم ٢٠ على الأكثر، وقد عاد الزعيم يوم ٢٠ يوليو، وقيل إن هذا قد تقرر ليتمكن سعد زغلول من السفر إلى أوروبا ـ لوندرة ـ في الميماد الذى كان مقرراً من قبل، أي يوم ٢٥ يوليو ١٩٢٤.

البحث عن السدس واعتقالات:

حتى خمسة آيام من وقوع حادث الاعتداء لم يعثر على أثر للمسدس الذي استخدمه الجانى في محاولته الأثيمة، ولم يتقدم به أحد للمحققين، نما جعل بعض الصحف تصف الأمر بأنه لغز! غير أنها تمنت أن يظهر المسدس في القريب العاجل. وكان المحققون قد واجهوا الجانى ببعض الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم عن كيفية ارتكاب الجريمة ومعلوماتهم عن لجناية، وقد جرى اعتقال مساء الأحد ١٣٧ يوليو ١٩٢٤ لعدة أشخاص

منهم د. أحمد فؤاد ود. عصام الدين حفتى ناصف وطالب آخر من مدرسة الطب، وفتشت منازل المعتقلين، ونادى الحزب الوطنى، ومنزل رئيس تحرير جويدة اللواء المصرى، ومنزل رئيس تحرير جويدة اللواء المصرى، ومنزل رئيس الحزب الوطنى، وتم ضبط عدة أوراق، ثم اعتقل الاستاذ عبد العزيز جاويش مع منزله بحلوان، واقتيد إلى النيابة للتحقيق معه، والذى استمر من مساء الأحد إلى التالثة من صباح الاثنين، وقد جوت مواجهة الشيخ جاويش بالمهم، ثم أعيد إلى التالثة من صباح الاثنين، وقد جوت مواجهة الشيخ جاويش بالمتهم، ثم أعيد إلى سجن مصر حيث أودع، وقد تمتيش إدارة جريدة «اللواء المصرى» ومطبعتها للمرة التابية، وذلك للوقوف على عوانات بعض العاملين هيها، وقد أفرج عن الدكتور أحدد فؤاد وعن بعض الطلبة بالملارس التانوية والعليا.

وقد أنكر الجانى علاقته بالجمعية المصرية في برلين، وأنكر أنه يعرف الشيخ عبدالمزيز جاويش، وأيد أقواله هذه بأنه لما كان في ألمانيا كان الشيخ عبدالمزيز جاويش في تركيا، ولم يقابله في مصر، وادعى أنه ليس له شريك في الجويمة.

كما تم تفتيش منزل البرنسيس «الكسندرا أفرينو» التي كانت تصدر فيما مضى مجلة «اليس الجليس» ، والتي حضرت إلى القطر المصرى من مدة غير بعيدة بعد تغييها عنه في أوروبا ، وقد ضبط ما في المنزل من الأوراق وخزانة حليدية رأت النيابة فنحها وفحصها بحضور مندوب من قنصلية إنكلترا ، لأن صاحبتها تقول إنها من الرعايا البريعانيين ، وقد طلبت النيابة من البرنسيس أن تحضر خلال فتح الخزانة . والمعروف أن البرنسيس أفرينو لها علاقة بالخديو السابق .

وقد مضى إلى المحققين يوم الخميس ١٧ يوليو ١٩٧٤ طالب كان في ألمانيا اسمه المحسن أفندى محموده، وهو يعرف الجاني لما كان معه في ألمانيا، وقال عنه إنه كان منهوساً، وأن الطلبة في برلين كانوا يخطبون خطباً عدائية في منهى القسوة والشدة ضد سعد باشا، وكانوا يقولون الابد أن نقتله. ثم أشار هذا الشاب في التحقيق إلى مسلك أحد المقبوض عليهم وهو عصام الدين حفني ناصف قائلاً: إنه كان يتلقى معونة مالية من الحديد السابق وقد سمعت شهادة هذا الشخص وانصرف بعد مواجهة المحقق له بالمتهم اعبدالخالق عبداللطيف، وعما هو معروف أن بعض الأشخاص يقصدون إلى النيابة ولديهم معلومات عن الحادث، فتؤخذ أقوالهم.

وقد قصد إلى النيابة ليومين متعاقبين إخرة المتهم، وتكلموا معه بالنصع وعدم الإصرار على الخطة المنكرة التي يسير عليها في دفاعه عن نفسه، والمتهم حالته عادية، وجراحه تلتئم، وهو مصر على أنه لا يوجد له شركاه حرصوه على ارتكاب الجرم. الباحث: واضح أن التحقيقات في القضية كان من اتحاهاتها رحاية الخديو السابق الذي خلعه الإنجليز ونفوه إلى الخارج لمحاولة اغتيال سعد باشا، رحاية مباشرة إلى حد الضلوع فيها، أو غير مباشرة كمعاونة بعض الذين تعرضوا للمساءلة معد الحادث ببعض المال.

أم كلثوم تغنى ابتهاجاً بنجاة الزعيم،

يوم السبت ١٩ يوليو ١٩٣٤ و التالى على محاولة اغتيال الرئيس الجليل أقيمت أكبر حفلة بالإسكندرية لعائلاتها . أحيتها ملكة الإنشاد الأنسة أم كاشوم ، بتياترو الهمبرا، الساحة التاسعة والنصف مساء، وكانت أسعار التلاكر بالقرش: الألواج ٢٠٠ و ٧٠ و ٧٠ ا الكراسى ٢٠ و ١٥ و ١٠ و٥ ، وكانت التلاكر قد بيعت بمطبعة علبة بشارع فرنسا بالإسكندرية .

رمستشفى نجاة سعد ء:

توالت الكتابات على الصحف في تلك الفترة من مواطنين حاملة آراء ومقترحات وتصورات حول حادث محاولة الاغتيال، وقد أرسل الدكترر الطبيب عبدالعريز نظمي الي وجريدة مصرة مقالاً بعنوان «خواطر طبيب» في ١٧ يوليو ١٩٧٤ يقترح فيه: «وحيث إن دولة الرئيس الجليل من أعز أبناء الأمة، لذلك أتقدم بكل إخلاص إلى الامة المصرية الكريمة التي اشتهرت بإعمال الإحسان من قديم الزمان أن تخلد ذكرى نجاة دولة زعيمها الجليل بتأسيس مستشفى لملاج الأطفال الفقراء تسعيه «مستشفى نجاة سعكه» يشترك في المكتتاب له جميع أبناء الأمة كل قدر طاقته ولو يقرش واحد، وبذلك نكون قد شيدنا لائتتاب له جميع أبناء الأمة كل قدر طاقته ولو يقرش واحد، وبذلك نكون قد شيدنا لائتائنا وأحفادنا أثراً مفيداً خالداً يلك كل إنسان على تعلق الأمة المصرية بزعيمها الجليل. وحيث إن خير البر عاجله، فأرى إذا صادف اقتراحي هذا قبولاً من الأمة، وإنى لا أشك في ذلك. أن يشيد المستشفى على الأرض الفسيحة التي منحتها الحكومة لجمعية رعاية في ذلك. أن يشيد المستشفى على الأرض الفسيحة التي منحتها الحكومة لجمعية رعاية الأطفال المصرية معن المنيل، وإنى أتضرع لحضرة صاحب الجلالة مليكنا المحبوب أن يتقبل رئاسة اللجنة التي تقوم بتنفيد هذا المشروع، كما أرجو من الأمير عمر طوسون أن يتقبل رئاسة اللجنة التي تقوم بتنفيد هذا المشروع، كما أرجو من

سعادة حمد الباسل باشا وكيل الوقد المسرى أن يكون دليلاً للجمعية التى ستنشأ للمشروع، وسعادة المائي الشهير طلعت بك حرب أن يكون أميناً لصندوقها، وأن تقوم جان الوقد الفرعية ورؤساء المصالح والنقابات وسائر الطوائف بجمع الاكتنابات بطريقة منظمة، وترسل التبرعات إلى بنك مصر. ويبدأ عمل الرسم اللازم بمسابقة، وإنى عند تبرعى اليوم بخمسة جنيهات، فإنني أضع نفسى وخبرتى تحت تصرف اللجنة ومعاونتها. إذا شاءت، في المعلى، وكذا أتبرع بالملاج بالمستشفى مجاناًه.

مظاهرات للعمال والطلبة

قررت الزعامة العامة للعمال بوادى النيل إقامة مظاهرة عامة يوم السبت 1 يوليو الساعة ٥ ونصف مساء ابتهاجاً بسلامة حياة الزعيم الجليل سعد ماشا زخلول، يتقدمها راكبو الموتوسيكلات والدراجات وفرق الكشافة والسيدات بالأوتومبيلات والعربات، ثم طلبة المدارس ونقابات العمال وطلبة المعاهد الدينية وغيرهم، وتبتدئ المظاهرة من ميدان محطة مصر إلى بيت الأمة، كما دعا لفيف من الطلبة الكافة من التلاميذ للمشاوكة في المظاهرة حتى تكون شاملة لجميع طبقات الأمة.

براءة فارسكوره

طلبت بخنة الوقد في فارسكور إلى صاحب السعادة مدير الأمن العام أن يكلف قلم المطبوعات بنشر تكذيب رسمى لنسبة المجرم الأثيم نفسه إلى فارسكور العربقة في وطنيتها ولائها الأكيد لدولة الزعيم الجليل، ذلك أن للجرم الأثيم من دلبشان مركز كفر الزيات، وكان أبوه قاضياً شرعيا بفارسكور نزل فيها يحكم وظيفته، وغادرها من عشرين عاماً غير ماسوف عليه.

ويراءة الأرمن:

أشاع بعض المرجفين عقب الاعتداء على صاحب الدولة الرئيس الجليل أن المعندي من أبناء الأرمن، عما جعل السخط يعم على الحالية الأرمنية وكاد يؤدي إلى أوحم العواقب، لولا أن الناس عرفت من البيانات الرسمية أن المجرم مصرى، وقد كان للجنة الطلبة التنفيذية فضل كبير في دحض هذه القرية [من رسالة عن لفيف من الأرمن كتبها «كاورك مصرليان» ونشرتها جريدة مصر في ١٨ يوليو ١٩٧٤].

أول خطبة للزعيم بعد النجاة:

شرف دولة الرئيس الجليل السرادق الكبير الذى أقيم يوم ٢٠ يوليو ١٩٧٤ بجوار بيت الأمة في العاشرة صباحاً. وقد تلقاه الجمهور الحاشد بالهتاف والتصفيق، وألقي صاحب المعزة هملى بك عبدالرازق، عطبة شائقة بالنيابة عن وفد من رجال النيابة والقضاء حضر لتجنت ولقاء الرئيس الجليل، ثم تلاه صاحب العزة مصطفى بك القللي وكيل نيابة الأحداث فأنشد قصيدة اجتماعية عامرة بالابيات، فتلقاها دولة الرئيس بالارتياح والسرور، وقد شكر الرئيس الجليل وفد رجالات النيابة والقضاء على تهتتهم بنجاته، ثم قال: عصا قليل سأسافر للاستشفاء، وإنى في حاجة إليه، فأرجو أن أستعيد قوتي وقاطورة: قواك الله . . قواك الله - وأن أعود إليكم لأجاهد مع للجاهدين منكم - وكلكم ماحدون وأتبال،

ثم حضر وقد النواب والشيوح فجلس الرئيس الجليل بين صاحبى المعالى زيور باشا ومظلوم باشا. ثم أعلن النائب محمود علام أن مجلسى الشيوخ والنواب قررا استنكار الحادث المؤلم وتهتئة الرئيس الجليل بالنجاة وتقديم فروض الشكر والإخلاص لصاحب الجلالة الملك على ما أبداه من العطف على أمته في شخص زعيمها الحليل، وقد ناول الجلالة الملك على ما أبداه من العطف على أمته في شخص زعيمها الحليل، وقد ناول النائب الرئيس الجليل فالقي الخطبة التالية: وأشكركم من كل قلبي، وأقول لكم إن ها الخاب الحادث لم يزون إلا تمسكا بالمبادئ القويمة التي تشرفت بنشرها في البلاد، إن ذلك الدم المسفوك غدراً وظلماً وظلماً والطعه الحاصرون بالنشيج والبكاء لهو مداد نكتب به وثيقة عهدى لكم بأن أكون دائم أمسمكا بذلك المبدأ القومي الشريف، حتى أنال الاستقلال التام أو الموت الزوام، حتاف شديد ليحيا سعد باشا. ليحيا من التصحية .. وإنى أتوجه غداً إلى الإستخدرية لأقوم برمع أبيات الشكر إلى جلالة الملك الذي حبائي بعطفه في هذه المحتة مخفحاً كثيراً من آلامي، ويبع ما يلاستخلال النام مخفحاً كثيراً من آلامي، ويبع في ين لغاية الآن مفاوضات، فإذا عادت إلى قوتي وتأكدت كما قلت لكم في الجلدة الأخيرة أن الدخول في المفاوضة لا يضيح حقا المصر، ولا كسب أحداً حقا عليها دخلت معتمداً على نجاح، يقوة الله مقاف متواصر، ولا.

الإعلان عن مكافأة يعنى العجزاء

ظلت قضية اختفاء المسلمس الذي استخدمه الجانى في محاولته الإجرامية لغزاً لا يعرف الحل! ، فبعد سبعة أيام من وقوع الجريمة ظل هذا المسدس تاتها لا يعثر عليه! ، وقد رأى الجمهور في ذلك وهو ما عبوت عنه صحيفة قمصر " في ١٩ يوليو ١٩٢٤ أهمية بالغة ، والتراق على حدة قول الصحيفة له أن عرض الحكومة مائة جنيه مكافأة لمن يجد المسدس أو واعتبر على حدة قول الصحيفة إن عرض الحكومة مائة جنيه مكافأة لمن يجد المسدس أنه يوسد عنه بتائه اعتراف المام المحققين بأنه هو الذي استلمه ووصمه في جبه ، وقال إنه كان يحدل منشة صوداء عند إلقاء القبض على الجانى فتكسرت أثناء ذلك ، فاضطر إلى وضعها في جبيه ، فظن الذين شاهدوه يفعل ذلك أنه يضع المسدس أما عدد المتقلين حتى هذا التاريخ فقد بلغ ١٤ شخصاً ، وقد وجدت بين أوراقهم مكاتبات دارت بيهم وبين الجاني ، وظلت الصحف تلح على أن الجريمة ليست فردية اوشاع أن أحد الاحزاب في مصر تلقى عليه أكبر تبعة في أن الجريمة ليست فردية اوشاع أن أحد الاحزاب في مصر تلقى عليه أكبر تبعة في أن ارتكابها .

الباحث: يقصد بالحزب الذي تلقى عليه أكبر تبعة في ارتكاب الجريمة هو الحزب الوصلية على المقامة يفيد الوطني، حتى إن حريدة «التايمزة الإنجليزية نشرت في خبر الراسلها في القاهرة يفيد بأن بعض كبراء الحزب الوطني قد شاركوا في الحريمة، حيث إنهم دعاة للخديو السابق، وأن المتهم قد جرى تسميم عقله وروحه في ألمانيا من خلال «لجنة الحزب الوطني، برلين .

هي منزل الجاني للمرة الثانية،

أعيد تفتيش منزل الجانى للمرة الثانية ، فوجد فيه مبلغ 80 ؛ جنيها ، فأمرت النيابة بحفظها حتى ينتهى التحقيق ، وسمعت أقوال والدة الجانى وإحوته ، وكانت بعض الأستلة التى وجهت لأكبر إخوة الجانى خاصة بالثقات التى كانت ترسل للجانى في ألمانيا ، وعما إذا كانت تكفيه أو يستمين بنفقات أخرى يستمدها من مصادر خاصة .

وفى ألمانيا جرى تفتيش £ 1 مسكناً من المساكن التى يقيم فيها الطلبة المصريون، وكان ذلك بناء على طلب الحكومة المصرية وحضور قنصل مصر فى بولين أثناء التفتيش، وقد ضبطت بعض الأوراق التى أرسلت إلى مصر .

من جهة أخرى، لاحظ المحققون بعض التغيير في حالة الجاني، إذ بدأت تظهر على أخلاقه الحشونة والتطرف، ولم يسمح له بطعام من منزله ولا بجلابس أخرى.

قبل سفر الرئيس الجليل:

كان الزعيم الجليل وهو يتأهب للسفر إلى الإسكندرية لم يدل بعد بأقواله في قضية الاعتداء عليه ، وقد انتقل إلى بيت الأمة مساء ٢١ يوليو ١٩٢٤ صاحب المعالى محمد إبراهيم باشا الناقب العمومي ، ثم صاحب الدولة محمد سعيد باشا، وصاحب العزة عثمان بك يوسف رئيس النيابة فسعوا أقوال الرئيس الجليل ، وأتموا محضراً بذلك .

من جهة أخرى، قتش منزل الجانى الأثيم للمرة الثالثة، وضبط فيه حذاؤه الذى كان قد ذكر أنه قد حباً المسدس. أداة الجريمة. فيه عند وصوله إلى مصر وحتى نزوله من الباخرة التى أقلته من ألمانيا حتى لا يراه رجال الجمارك، وقد أمرت النيابة الجانى بلبس الحذاء لترى إذا ماكان فيه فراغ يسع وضع مسدس أم لا.

ومن أهم أوراق القضية كتاب مرسل من الجاني إلى صديقه عبدالصمد أفندى فخر الدين الطالب بمدرسة الطب، يقول له فيه صراحة إنه عازم على قتل صاحب الدولة سعد زغلول باشا، وكان الصديق قد كتم أمر هذه الورقة ولم يدع سرها لأحد ولم يبلغ أولى الأمر بذلك حرصاً على شروط الصداقة الوثيقة بينه وبين الجاني . كذلك هناك أوراق بالغة الأهمية وجدت عند المرنسيس «أفرينر» التي اعترفت بأسرار هاللة .

وقد حققت النيابة صباح يوم ٢١ يوليو ٩٢٤ مع قامين مك الرافعي، مديو جريدة «الأخيار» فيما نشره في صحيفته بعنوان «الاعتداءات السياسية لا تؤثر في المبادئ بل تفسد الأخلاق، واستمر التحقيق معه إلى ما يعد الظهر.

وفتش رجال البوليس مطبعتي جريدتين أسبوعيتين وصادروا بعض الأوراق ومنها كتاب اوطنيتي، لمؤلفه الشيخ القاياتي، ومقرظه الشيخ عبدالعزيز جاويش، وكان الكتاب مصادراً منذ سنوات وقد هرب مؤلفه إلى أوروبا حين تحفزت الحكومة لمحاكمته من أجل قصائد وعبارات شديدة مهيجة فيه.

يوم سطرا لزعيم إلى أورويا،

خرجت الإسكندوية لتوديع سعد زغلول الذي حملته الباخرة الوتس؛ إلى أوروبا يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٢٤ . وكان لسفر الزعيم غرضان: الأول الاستشفاء بعد إصابته وحاجته إلى الراحة والاستجمام، والثاني إجراء مفاوضات مع الإنجليز ـ سعد ـ ماكدونالد ـ إذا تقرر ذلك، وعلى سبيل التسهيد لمؤتم مصرى ـ بريطاني موسع بهدف تحقيق الاستقلال التام لمصر . خرجت الإسكنلوية بكامل طوائفها وهيئاتها وجماهيرها لوداع الزعيم تحاول الوصول إلى سرادق ضخم أعد لذلك ، وعندما وصل إليه الزعيم ومعه رهط من الوزراء ألقى خطبة بدأها بالشعر :

جـزى الله الشـدائد كل خيـر عرفت بها عدوى من صديقي

جزى الله هذا الحادث الأخير كل حير، فقد علمنى أن الناس جميعاً اصدقائى، وأن الأم المصرية الكريمة محبة لى، وأن الأجانب النازلين يبننا أحباء أوفياه لنا، وعلمنا فوق الأمة المصرية الكريمة محبة لى، وأن الأجانب النازلين يبننا أحباء أوفياه لنا، وعلمنا فوق لها أن في أوروبا أقواماً كراماً يعطفون على مصر والمصريين، وأن الرسائل التي لا عداد لها، والتي وودتنى من يوم أن وقع هذا المصاب لدليل فصيح على ما لأولئك الأجانب من سامى الشعور وشريف النفوس وحس الولاء، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم صامى الشكر لحميع النزلاء في مصر، خالص الشكر لحميع النزلاء في مصر، شعورها، وجميل عطفها، وأسأل الله أن يكانفها خيراً. سأسافر غذاً وإذن الله سبحانه وتعالى - وأضعر في أهماق قلبي بأني لا أكون غرياً في تلك البلاد الإجنبية، بل سأكون بين أهلها كما يكون الصديق بين أصدقائه وأحبائه، وسيكون أول همى الاستشفاء في بلاد المياه المعانية، وبعد أن أستعيد صحتى إن شاء الله أعود إلى وطنى. أما المفاوصات في مواقف عديدة، وأقول اليوم إنى سأدخلها إذا كانت لا تضيع حقا لمسر، ولا تكسب غيرها حقا عليها، أدخلها معتمداً في نجاحها على معونة الله، ومزوداً بثقتكم تكسب غيرها حقا عليها، أدخلها معتمداً في نجاحها على معونة الله، ومزوداً بثقتكم ونزلاء كرام في عز وسلام.

* الباحث: حمل هذا الخطاب القصير إشارات واضحة على حوص سعد زغلول على كسب ثقة الأجانب داخل مصر والخارج، والتأكيد على أن قضية مصر لا تعدم التعاطف معها، والمطف عليها من جانب قطاعات أوروبية واسعة، وفي شكره الحار للشعب المصرى لم يكن هذا لجموع الناس من قبيل المجاز، بل هو بالفعل شكر للشعب كافة الذي عبر عن حبه لسعد وقلقه الحقيقي على زعامته الكاسحة، وتقته في أن سعد زغلول .هو كما دكرت جريدة «التايمز الإنجليزية»: هو الشخص الوحيد في السياسة المصرية، الذي يملك من ثقة الشعب المصرى، ما يكفي لأن يجعل له الحق في أن يتكلم بالنبابة عن الشعب، وأن يضبط مشاعره. ونفي سعد زغلول إلى مالطة وسيشل وجبل طارق، فصل محزن من ذلك الكتاب الذي يشمل ذكرى الغلطات والأعمال الحمقاء التى ارتكبناها فى مصر، أثناء الحرب وفى أعقابها مباشرة). ثم يؤكد سعد زغلول فى خطبته على إيمانه بأسلوب التفاوض رغم انتقاد خصومه السياسيين لذلك، ولكنه يحدد الشروط التى تحتها وبموجبها يتفاوض.

متهوسان ينتظران سعد في أورويا له

وصلت الباخرة الوتس؟ بزعيم الأمة إلى ميناه مارسيليا الفرنسي بعد ظهر ٣٠ يوليو ١٩٢٤ وبرفقته واصف غالى باشا وصاحبة العصمة أم المصريين، وكان الظن أنه سيبحر إلى انيشى، محل استشفاه الرئيس مباشرة، لكنه واصل الرحلة بقطار الساعة السادسة مساه في نفس اليوم إلى باريس التي وصلها صباح ٣١ يوليو ١٩٢٤، وقدتم حجز غرف للرئيس ورفاقه في فندق ماجستيك.

ولكن البوليس الفرنسي كان قد غما إلى علمه أن واحداً من الطلبة المصريين قد وصل إلى العاصمة الفرنسية قبل وصول الرئيس إليها بثلاثة آيام، وأن هذا الطالب من المتهوسين الذين سممت المبادئ الخيالية عقولهم، فقام البوليس الفرنسي بإبعاد هذا الطالب إلى خارج الحدود الفرنسية، لأنه علم أن غرضه من الخضور إلى باريس الإقدام على جريمة، كالتي افتر فها الجاني المعتدى على سعد زغلول في مصر ا

كما اعتقل البوليس الإيطالي طالباً مصريا آخر في نابولي لمدة ثلاثة أيام، وقد عرف أن بلاغاً للنيابة الممومية في مصر قد وصلها بتوقيع محمود أفندي عارف الموظف بدائرة سمو الأميرة الوالدة، اتهم به ولده محمد أفندي عارف بأنه متطرف متهرس، وأنه قد سافر خلسة إلى أوروبا لارتكاب جريمة، فكان ماكان من اعتقال الطالب في نابولي.

وقد أبى شاعر النيل «حافظ إيراهيم» إلا أن يودع الزعيم الجليل قبل سفرته إلى أوروبا فكانت لمه هذه القصيدة في الحفل الذي حضره لوداع وتكريم دولة الرئيس سعد زخلول:

قصيدة حافظ إبراهيم في حفلة تكريم الزعيم الأكبر

أن يستقل على يديك النيل قد كان يحرسه لنا جبريل قد كان يحرسه لنا جبريل خطب على أبناء مصسر جليل فضرت لنا نسطو بها ونصول فانف و أقصد فالنبال قليل منزيه كيف يصيده زخلول عن قصد وادى النيل ليس يحول خوض الشدائد والخطوب مثول إن مسالت الأهرام ليس بميل

الشعب يدصو الله يا زخلول إن الذى اندس الأثيم لقستله أيموت سعد قبل أن نحيا به يا سعد إنك أنت أعظم صدة ولأنت أمضمي نبلة نرمى بها النسر يطمع أن يصيد بأرضنا إن رمسيناهم بندب حسول بأشدنا باسا واقسدمنا على بغتى جميع القلب غير مشتت

إن العسدو سسلاحه مفلول لقسامك الإصظام والتبيجيل الاستام وفي البسلاد دخسيل لا الجيش يفزعها ولا الأسطول حجج الفصاح وحرينا التدليل كالحرب تذكيها نهى وصقول والله بالنصر المبين كفيل وزعيسا في كسف منديل من صارم في حده التضليل ويحفها التكبير والتهليل

فاوض ولا تخفض جناحك ذلة فاوض وأنت على المجرة جالس فاوض فخلفك أمة قد أقسمت عرل ولكن في الجهاد ضرافم أسطولنا الحق الصراح وجيشنا الما الحرب تذكيها قنا وصوارم خضها هنالك باليقين مدرعاً أزعيمهم شاكى السلاح مدجج وكسذلك المنديل ألمع ضسربة للكورقة تعرفها العلا

* * *

مسهما بدا لك أنه مسعسول والختل فيه مسلوب مصقول قد عاد هنه وفي الفدواد غليل ولهم روايات به وفسمول متعبول سعدية إن السياسة غول عند الحقيقة يسقط التمثيل واليوم في فلك السياسة جيل معنى يقال بأنه مسعقول ولكل كاذبة الخضاب فصول ما ركبوه وعندك التحليل

لا تقرب التايمزة واحلر ورده الكيد عزوج باصد في مسائة كم وارد يا مسعد قبلك مساءه القدم قد ملكوا عنان زمسانهم ولهم أحسابيل إذا ألقوا بهسا فاحلر سيادتهم وكن في يقظة إن مثلوا فدع الحيال في غالما الشبر في عرف السياسة فرسخ في كل لفظ في المساجم عندهم وحال صباغها جمعوا عقاقير الدهاء وركبوا

يا سعد أنت زهيمنا ووكيلنا فادفع وناضل عن مطالب أمة النيل منسعسه لهسا ومصبه وثقت بك الشقة التى لم ينفرد جعلت مكانك في القلوب محبة كادت تجن وقد جرحت وخانها لم يسق فسيسها ناطق إلا دعسا يا سعد كماد العيد يصبح ماتماً

وعليك بعد مليكنا التعويل يا سعد أنت أمامها مستول ما كان له عن أرضها تحويل للريب فيها والشكوك سبيل أوبعسد ذاك على الولاء دليل صبر على حمل الخطوب جميل لك ربه ودهاؤه مسقبول يسيل للدرم فيه أسى عليك يسيل

لولا دفساع الله لانطوت المنى شلت أنامل من رمى فلكفه هذا وسامك فوق صدرك ما له حليسته بدم زكى طاهر في كل عسصر للجناة جريرة وعلى هلى وهو أطهرنا فضى قفى يا خطيب الشرق جدد عهدنا فاوض فإن أوجست شرا فاعتزم وارجع إلينا بالكرامة كاسياً إنا سنعمل للخيلاص ولا تنى كم دولة شهد الصباح جلالها وقصور قوم زاهرات في الدجى وقصور قوم زاهرات في الدجى

عند انطوائك وانقضى التأميل حسر المدى ولكفك التقبيل من بين أوسمة الفخار مثيل في حب مصر مصونة مبلول ليست على مسر الزمان تزول في سينا وزكى رأيه التنزيل قسبينا المسلول قسبل الرحيل ليقطع التساويل واقطع فحبلك بالهدى موصول واقطع فحبلك بالهدى موصول والله يقسضى بيننا ويديل واتى عليها الليل وهي فلول طلعت عليها الليل وهي طلول

* * *

يا أيها النشء الكرام تحسية كالروض قد خطرت عليه قبول يا زهر مصر وزينها وحماتها مدحى لكم بعد الرئيس فضول جدتم لها بالنفس في ورد الصبا والورد لم ينظر إليه فبول كم من سجين دونها ومجاهد دمه على صرصاتها مطلول سيروا على سنن الرئيس وحققوا أمل البلاد فكلكم مأمسول أنتم رجال غد وقد أوفى غد

. وهذا الشاعر الكبير «محمد الهراوي» ينظم قصيدته التي وصف فيها سعد زغلول بأنه أب الشعب، فيودعه بها وداعاً حارا:

إلى أبى الشعب

سافر فسعيك معقود به الظفر مع السلامية في حل ومرتحل تقفوك فيه قلوب لم تطق جلدا لك الهوى في قلوب الناس قاطية فيإن أصاب فريقاً منهمو خيل وإن يكن قد جرى ما ليس منتظراً مصر التي أنت صان في محبتها فإنه من بني مصسر ـ وإن برثت رماك غر رماه الله في سقر رماك بالغدر لم تأخذ له حدرا رماك في ضفلة الأبصار عن يده تالله لو أنضد المقسدور رسيسته أغادر أنت حتى يهدروا دمه أم يبغضونك حمالاً لعبثهمو أصابك السهم لم تحفل بموقعه وهل يزعزع سنهم طاش مرسله وهبت لليل ما في العمر من أجل فعش لمصر وواديها وأمتها

وعدعلي خير ما يرجبوه منتظر يحف ركبك سمع النيل والبصر يكاد يجلبها في أثرك السفر وفي الوجوه على صدق الهوى صور فمثلما صاب يعض الأعين العور فسإنها زلة قمد زلها نفير تطأطئ الرأس من خزى وتعتذر منه بنو مصر . ذاك الفاجر الغدر وإن تقل عن إجراميه سقر وهل لمثلث من أبشائه حسدر؟ ولم يكن ضافلاً عن كبيده القيدر ما كان يبقى على شيء ولا يذر دم الوفاء وصدق العبهد ما هدروا فليحمل الناس عنك العبء لو قدروا ولا أصابك وهن منه أو خسور من لم تزصرت عن آماله الغير فما يهمك طول فيه أو قصر مباركاً لك رغم الحاسد العمر

الخانقة؛ المتدى على سعد مجنون!

ظلت تطورات التحقيقات في واقعة الاعتداء على الزعيم الجليل تتلاحق، وجرى
تعزيز رؤساء النيابات الذين يحققون في الحادث بالزيد منهم، إذ انتئب العض لذلك من
الأقاليم، وكان محمد سعيد باشا وزير الحقائية - العدل - يتابع التحقيقات أو لأ بأول،
ويعرض تطوراتها عليه النائب العمومي، وسارت التحقيقات في كل اتجاه من هذا أن في
الأمر مؤامرة كبرى وراءها الحزب الوطني - الخصم السياسي للوفد وسعد بتدبير حلايا
هذا الحزب في الخارج - ألمانيا تحديداً، وقد سبب تفتيش بعض منازل الدارسين المصريين
هذا المناب بمعرفة القنصل المصرى في برلين حرجاً شديداً للحكومة المصرية، ذلك أن
المنافس قد قام بهذا التغتيش دون استئذان الحكومة الألمانية، كما تفضى بللك قوانين ألمانيا
والأعراف النبلوماسية عامة، عاجمل الحكومة المصرية تقدم اعتذاراً وسميا للحكومة
الأمانية فيما بعد، وقد ورد احتجاجها كما أنجه التحقيق إلى اعتبار الخديو السابق وراء
الجريمة من خلال تفتيش واعتقال والتحقيق مع بعض العناصر المرتبطة بعلاقات مع الخديو
السابق، وجانت التحقيقات في البحث عن شركاء للجاني في الداخل، واعتقل المشرات
من المصريين أقارب وأصدقاء ومعارف للجاني، لكن سرعان ما أفرج عن هؤلاء على
من المصريين أقارب وأصدقاء ومعارف للجاني، لكن سرعان ما أفرج عن هؤلاء على
الفور، وظل المسلم، أداة الحريمة شائعاً دون العثور عليه.

فلم يسفر التحقيق. كما رأينا عن شىء مما اتجه إليه هذا التحقيق، وتأكدت النيابة من أن الجانى وصياحية، وتأكدت النيابة من أن الجانى وحبدالخالق عبداللطيف، قد أقلم على جريمته لدوافع سياسية، وقد جرى توقيع الكشف الطبى على الجانى للتأكد من سلامة قواه العقلية، فانتضح من هذا الكشف وأن المجانى به أودع المجانى به أودع المجانى به أودع المجانى المقلية، في سعد المناح، الشعاء المناح، السدل الستار على هذه الجريمة الشعاء

ثانياً: مصطفى النحاس،

بعد يومين فقط من الوقفة التاريخية المشهودة لمصطفى النحاس ورفاقه من نواب الأمة ، والتي أجبروا بها قوات الأمن على تحطيم الأبواب والسلاسل التي أغلقت بها حكومة إسماعيل صدقى باشا مداخل البرلمان حتى لا يجتمع نواب الأمة للنظر في عدوان صدقى على الدستور ، بعد يومين فقط من هذا الحدث دعا مصطفى النحاس إلى مؤتم وطمى يجمع جميع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ومجالس المديريات في الخامسة من مساء البوم السادس والعشرين من يونيه ١٩٣٠ في النادي السحدى، الذي أحاطت به قوات

الأمن محتشدة بمعداتها وأسلحتها في استعراض للقوة، ظانة أنها يمكنها أن ترهب المجتمعين والجماهير التي تحيط النادي السعدي بقلوبها، لكن مصطفى النحاس وقف خطباً في الجميع قائلاً: فلنترك الكلام والاحتجاح جانباً، ولنعمل عملاً جديا كرجال مسئولين، نيشت بهم مسئولية مهمة الدفاع عن الدستور، الذي اكتسبناه بجهادنا، ودماء شهدائنا، وأقسم الكل على احترامه، بل نحن في حاجة إلى عمل يعمل، ولو أدى بنا ذلك إلى تضحية النفس والنفيس، فهل أنتم على استعداد لتأدية تلك التضحية؟ هل أنتم مستعدون لأن تقاومواكل اعتداء على الدستور، وأن تدافعوا عنه بكل ما أوتيتم من قوة وماكراً على العشر، ومقابلة وماكرة عن الدستور، ومقابلة المدنو عده التضحية.

وكانت حكومة صدقى تشعر بالقلق البالغ لتأثير مصطفى النحاس وقدرته على التأثير والنحريك. فلما دعت مديرية الدقهلية النحاس إلى زيارة مدنها لبى النحاس الدعوة وأعلن اعتزامه السفر، وفي علمه أن حكومة صدقى ستعمل بشتى الوسائل للحيلولة دون وأعلن اعتزامه السفر، وفي علمه أن حكومة صدقى ستعمل بشتى الوسائل للحيلولة دون يوليو ١٩٣٠، استقل النحاس القطار إلى الزقازيق حيث شيوخ الشرقية ونوابها، وكانت الجماهير قد احتشدت الاستقبال النحاس غير عابئة بعدوان رجال الأمن عليها ومحاصرتهم لهم، وفي الطريق إلى سرادق أعد لاستقبال الحاس ألهم النحاس الجمهور وددت الشجاعة رخم شراسة الحصار، وفي بليس مادر البوليس بالمدوان على الجمهور، وردت الناس على المدوان مدافعة عن نفسها، وشهد يوم بليس دماء كثيرة، وسقط الجرحي، واستشهد ثلاثة من الشبان، فهاجت المدينة وماجت، وخرج أهلها في اليوم التالى لتشبيع جنازة الشهداء في موكب مهيب ضم أربعين ألفاً.

وفى الثامن من شهر يوليو ٩٣٠ كان موعد لقاء النحاس مع جماهير المنصورة، فمنعت حكومة صدقى اللقاء، وأرسلت قوات الأمن بأسلحتها إلى المنصورة، لكن مصطفى النحاس كان مصمماً على لقاء جماهيرها، وكتب إلى مدير الدقهلية مؤكداً له: وإن عليكم وعلى كل من يشترك معكم أو يلهمكم تقع تبعة كل اعتداء على الدسنور، أو إخلال بالنظام أو بالأمن العام»، فلم يكن أمام حكومة صدقى تجاه تصميم النحاس على لقاء أهل المنصورة إلا أن تحتال لقطع السيل على الزعيم!

فأوحت إلى شركة الدلتا أن تمنم القطار الذي يقل النحاس وصحبه، وسدت طريق السفر إلى المنصورة عن طريق ميت غمر ، ثم أحالت مدينة المنصورة إلى ساحة قتال، ورغم كل ذلك فقد وصل النحاص إلى المتصورة، واستقل سيارة تسعى بين الجماهير التى تعالى عبد الجماهير التى تعالى عبد التعالى ولا غيره يعرف أن ندالة الحكومة وخستها قد ذهبت كل مذهب فى الخصومة مع النحاس وجماهيره إلى حد تدبير اغتيال النحاس! رجل واحد كان يعرف بهله المؤامرة وهو يرافق النحاس فى زيارته، ذلك هو البطل «سينوت حنا» اللى تعلقى طعنة القاتل المأجور فى ظهر النحاس ليفتديه بذراعه الميمى، والتى ظلت بعد هذا الحادث جرحاً لا يبرأ منه، ولا يستطيع العودة بها إلى حركتها الطبيعية، واشتدت العلة على «سينوت حنا» حتى توفاه الله فى الرابع والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٣٣، بعد أن ضرب مثلاً عظيماً فى التضحية وافتداه زعبهه اللى آمن به.

وقد علق النحاس على محاولة اغتياله هله وهو يغادر المنصورة قاتلاً: القد أرادوا أن يشغوا غليلهم من ضعيف غير مسلح، ولكنه قوى بالحق، قوى بأمته.. فقد رأيتم كيف أنهم يقىصدوننى، ويتمطشون إلى دمى، الأنى أدافع عنكم، فاعلموا أنى مضح بنفسى قبلكم، ووصيتى من بعدى لكم أن يقوم كل منكم مدافعاً عن دستوره واستقلال بلاده، حتى يوقن كل فرد منكم بأن مصر هى الخالدة.

ويسجل المؤرخ عبدالرحمن الرافعي أنه اقد حدث حادث يؤسف له يوم ٢٨ نوهبر سنة ٧٩ بود مبر سنة ١٩٣٧ ويسبر الفتاة و يدعى عزالدين عبدالقادر المواحد المواحد عن كان ذاهباً من منزله بحسر الجليلة إلى دار رئاسة الوزارة ، الرصاص على النحاص حين كان ذاهباً من منزله بحسر الجليلة إلى دار رئاسة الوزارة ، فأخطأته الرصاصة وأصابت السيارة التي كانت تقله ، فكان لهذا الاعتداء أثر عميق من الاستياء في مختلف الأوساط، كما كان موضع الاستنكار لذى الناس جميعاً ، لأن القتل ليس من أساليب النضيع السياسي وتقدم الأفكار ، بل هو أداة إرهاب وتقهقر في الحياة الساسة والاجتماعة ،

لكن عبدالرحمن الرافعي. وهو الخصم السياسي للوفد لا يسي أن يشير إلى تعسف الحكومة الوفدية مع خصومها بعد هذا الحادث، فيذكر قوقد أعقب هذا الحادث إمعان الحكومة في اتهام خصومها في الاشتراك في الجريمة، واعتقال الكثير من الشباب بحجة اتهامهم فيها، واصيت معاملتهم في السجون، واتسع نطاق السعايات والوشايات، عما الدر من حكة التذمر والاستياء؟.

وفي ٦ ديسمبر ٩٤٥ / ألقى حسين توفيق قنبلة على سيارة النحاس أثناء مروره بشارع قـصـر العـينى في طريقـه إلى النادى السعـدى، وقـد انفـجـرت الفنبلة، ولكن لم يصب النحاص ولا سيارته بسوء، وفر حسين توفيق دون أن يضبط. ولم يعرف أنه الجاني إلا من اعترافاته في قضية مقتل أمين عثمان في 0 يناير ١٩٤٦ ، الذي اغتاله حسين توفيق بثلاث رصاصات من مسدسه أصابته في مقتل، وقد قبض على حسين توفيق الذي اعترف بجريمته وشركاته فيها ، فكانت قفية «الاغتيالات السياسية» التي أقر فيها حسين توفيق بجرائم قتل أخرى كان بعض ضحاباها أفرادا من الإنجليز، وقد قدم المتهمون في هذه الحوادث إلى محكمة جنايات القاهرة ودائرة عبداللطيف محمد بك».

لكن للحاكمة «كانت مسرحاً للمظاهرات السياسية وغييذ القتل والإجرام»، كما يذكر عبدالرحمن الرافعي فيقول: واستجابت المحكمة في إجراءاتها وفي حكمها الذي أصدرته في ٢٥ يوليو ١٩٤٨ إلى هذه النزعة، وخففت الحكم على القاتل والمشتركين في القتل إلى حدود التبرئة، وكان ذلك من العوامل التي أفضت إلى تفاقم موجة الإجرام والقتل السياسي لأوهن الأسباب، بحيث يمكن القول إن هذه العوامل مجتمعة قد مهدت لقتل القاضي والقتل السياسي للوهن الأسباب، بحيث يمكن القول إن هذه العوامل مجتمعة قد مهدت لقتل القاضي والكاندار، في ٢٢ مارس ١٩٤٨ وقمحمود فهمي النقراشي، في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ولمحاولات الإجرامية في النسف والتدمير التي وقعت بعد ذلك».

♦ الباحث: ترافع عن حسين توفيق المحامى على الخشخانى الذى اجتهد واستبسل فى إقناع المحكمة بأن الجريمة سياسية، وأن الباعث عليها سياسى بحت، إذ ذكر ما نصه فى المحكمة: وإن الباعث لجريمة مقتل أمين عثمان باشا، وجريمة الشروع فى قتل النحاس باشا، ثم جراثم الاعتداء على الجنود الإنجليز هو باعث سياسى بحت خلقته أحوال سياسي محت خلقته أحوال سياسية صرفة، هى التي جعلت المجنى عليهم فى الدعوى يمثلون فى نظر المتهمين مبادئ أو نظماً تخالف المبادئ والنظم التي يرونها أساساً لوفع نير الاحتلال الأجنى عن البلاد، وإذن فباعث الجريمة هو استثمال شأفة خطر سباسى رأى المتهمون أن فى بقائه القضاء على المثل السياسية السليمة».

وقد أصببت في حادث ٦ ديسمبر ١٩٤٥ سيارة تابعة للجيش البريطاني برقم ٢٤٨٧ تقل فتيات من موظفات الجيش البريطاني وعددهن ١٠ ، كما تطايرت شظايا القنبلة فأصابت ثلاث سيدات من المارة، وأحدثت القنبلة فأصابت ثلاث سيدات من المارة، وأحدثت القنبلة فجوة في أرض الشارع - شارع قصر العيني - قطرها ١٥ ستتيمترا، وأصيب صبى حلاق وسيدة كانت تطل من شرفة مسكنها وثلاثة آخرون كانوا واقفين على سلم الترام . وقد وصفت القنبلة بعد فحصها من خبير من الجيش البريطاني - بأنها قنبلة خطيرة، وقد رجم أنها صناعة أجنبية، وكان

النحاس باشا قد واصل سيره إلى النادى السعدى حيث ألقى خطاباً بناسبة الهيد الهجرى تم عاد إلى داره، حيث لحق به حكمدار بوليس العاصمة قرسل باشاء. وقد انتقل للحامى السمومى ورثيس نيابة مصر وأحد وكلاه النيابة إلى دار النحاس لأخذ أقواله حول الحادث. وقد أفاد أحد الشهود الذين تصادف مرورهم في مكان الحادث بأنه شاهد سيارة صفراء صغيرة فيها أشخاص هم الذين ألقوا القنبلة ثم تابعوا فرارهم، لكى الشاهد التقط رقمين من أرقامها فقط، حيث إن سائقها قد تعمد إطلاق دخانها الذي غطى باقى الرقم، وقد ذهبت بعض الآراء السياسية وقتها إلى أن النحاس باشا لم يكن مقصوداً بهذه للحاولة، ورجع أصحاب هذه الآراء أن هذا الحادث ربا تقف وراءه أصابع صهيونية ردا على قرار مجلس جامعة الدول العربية وقتذاك بقاطعة البضائع الصهيونية، كذلك لم يجزع النحاس باشا في أقواله بأنه هو المقصود بالحادث

وفى ليلة ٢٥ أبريل ١٩٤٨، شرعت جماعة من الجناة فى نسف دار النحاس بجاردن سيتى بتفجير سيارة ملغومة عملومة بقنابل الديناميت وضعت بجوار الدار، وكان لانفجار هذه القنابل دوى هائل روع أهل الحى جميعاً، ونسف جزءاً من الدار وأتلف جانباً من محتوياتها، وقد نجا النحاس من هذا الحادث رغم وجوده بالدار نائماً فى وقت الانفجار، ولم يعرف الجناة وقتها.

وقد دفع حب الجماهير للنحاس إلى مبالغات لبعض هذه الجماهير في تفسير لجاة النحاس من الحادث. من ذكر أن جزءاً من الصاح الأمامي للسيارة الملغومة قد تطاير من شدة الانفجار ووصل إلى فراش النحاس الناقم لكنه تعلق بناموسية الفراش دون أن يلحق الأذى بالنحاس! وكان هذا في معرض الحب الذي حملته الجماهير لزعيمها إلى حد التحديس، واعتبار أن نجاته من الكرامات التي لا تتجلي إلا عند الأولياء الصالحين! وقد قررت النيابة العامة فلناسبة التحقيقات التي تجريها بشأن الحادت حظر إذاعة أي نبا يتعلق بتلك التحقيقات أو بأشخاصها أو بظروفها على آية صورة كانت، وذلك تطبيقاً لنص المادة 11 معرة قانون المغيرات».

وفي ٨ نوفمبر ١٩٤٨ _ أي بعد محاولة ٢٥ أبريل من نفس العام وبعد سبعة شهور فقط _هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس ليلاً عند عودته من النادى السعدى ودخوله الدار، وأطلقت من السيارة عدة مقدوفات نارية قضت على حياة اثنين من حراسه، وأصابت حارسين آخرين وأحد الجنود، ولاذت السيارة بالقرار. ونجا النحاس من محاولة الاعتداء كما نجا فؤاد سراج الدين باشا الذي كان بصحبة النحاس، وبعد ذلك اختفى القتلة وقيدت القضية برقم ٢٦٢٧ جنايات السيدة زينب لعام ١٩٤٨. وقد أرجع الدكتور هجدالمنعم الجميعي، أستاذ التاريخ المعاصر هذه المحاولة وللحاولة التي سبقتها في ٢٥ أبريل من نفس العام إلى الحرس الحديدي الذي كونه يوسف رشاد وحرمه ناهد رشاد لتصفية خصوم الملك. ويشير د. عبدالمنعم الجميعي إلى أن هناك محاولة لنسف قطار الصعيد الذي كان يقل النحاس باشا عند مدينة العياط، وكانت المحاولة هذه من تدبير ناهد رشاد، لكنها لم تتم.

ثبت مراجع البحث

(١) دوريات بدار الكتب والوثائق القومية:

صحيفة للحروسة:

أعداد ۱۷، ۱۸، ۱۹، ۲۱، ۲۲، ۲۳، ۲۳، ۲۵، ۲۵، ۲۸، ۲۹، ۳۰، ۳۱ پولپور ۱۹۷٤.

صحيفة وادى النيل:

أعداد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ يوليو ١٩٢٤ .

⇒ صحيفة الوطن:

پ صحیفة مصر:

أعناد ۱۲، ۱۲، ۱۷، ۱۸، ۱۹، ۲۱، ۲۲، ۲۳، پولیو ۱۹۲۶.

صحيفة الزمان:

عددا ۲۱، ۲۷ أبريل ۱۹٤۸.

ه صحيفة مصر:

أعداد ٣٠ سبتمبر ١٩٣٧ -٧، ٨، ١٠، ١٣ ديسمبر ١٩٤٥ .

صحيفة البلاغ:

أعداده، ۲، ۲، ۸، ۹، ۱۰، ۱۱، ۱۲، ۱۳، ۱۶، ۱۵ بولیو ۱۹۳۰.

صحيفة القطم:

أعداد ۲ ، ۸ ، ۹ ، ۱۰ ، ۱۲ ، ۱۰ یولیو ۱۹۳۰

مجلة الهلال ـ يوليو ۲ ۰ ۲ ـ عدد تذكارى ـ ثورة يوليو نصف قرن القصة الكاملة
 للحرس الحديدي ـ د . عبدالمنع الجميعي ـ صفحة ١٤٤ .

* مجلة المصور . ٧ مبتمبر ٢٠٠٢. العدد رقم ٤٠٦٧ . صفحة ٥ - جمال بدي. اغتيال المستشار الخازندار . شاهد عيان على الحياة المصرية «محاولة اغتيال النحاس باشا» .

(٢) كتب:

* عباس حافظ . «مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم» . ديسمبر ١٩٣٦ . الناشر : المائس : المائس . المائس . المائس . ا

جمدالرحمن الرافعي- (في أعقاب الثورة المصرية) الجزءان الأول والثالث الطبعة
 الأولى ١٩٥١ - مكتبة النهضة المصرية.

« مذكرات نخرى عبدالنور ـ ثورة ١٩١٩ ـ الطبعة الأولى عام ١٩٩٢ ـ الفصل الخامس
 عشر ـ دار الشروق .

إلغاء الماهدة والكفاح السلح

دكتور فطين أحمد فريد على

الإعداد لإلقاء العاهدة،

إن دراسة المفاوضات المصرية البريطانية خلال الفترة من ٢١ مارس ١٩٥٠ - ٨ أكتوبر ١٩٥١ وتحليل ما أحاط بها من مناورات وضغوط يظهر مقدار التحديات التي كانت تحيط بالقضية المصرية . كما يكشف أيضا عن المخططات الاستعمارية التي وضعتها الحكومة البريطانية لإحكام سيطرتها على مصر ولضمان استعرار تواجدها العسكري حتى بعد 1901 .

حل آخر سبتمبر ۱۹۵۱ ، والمقترحات الجديدة التي وعد بها المستر موريسون وزير خارجية بريطانيا النحاس باشا لم تصل بعد. وصارح النحاس وزارة المطبخ بأنه مضطر إلى فض الدورة في خلال الآيام الفليلة المقبلة ليكون هناك فاصل بين الدورتين، احتراما لروح الدستور وصو نا لأحكامه

وفى يوم الأحد ٣٠ سبتمبر اجتمع النحاس وفؤاد سراج الذين ومحمد صلاح الذين وإبراهيم فرج ليدرسوا الموقف من جميع نواحيه، وليبحثوا موضوع فض الدورة البرلمانية، وماذا تقول الوزارة للبرلمان في هذه المناسبة بعد ما وعدت بإلغاء المعاهدة إن لم تسفر مباحثاتها مم الإنجليز عن نتيجة يصمح السكوت عليها.

وجرى البحث حول قفل باب المباحثات مع الإنجليز، أو الانتظار فترة أخرى من الزمان. وكمان رأى بعض المحيطين بالنحاس أن تقول الوزارة للبرلمان إنها هى انتظار مقترحات بريطانية جديدة، ولذلك تفض الدورة على أن تدعو عثلى الأمة إلى الاجتماع فورا لترجع إليهم فيما تتهى إليه بشأن هله المقترحات الجديدة. أما البعض الآخر، فكان يرجع الرأى الآخر، أى الرأى القائل بعدم الانتظار ووجوب إعلان إلغاء الماهدة قبل فض الدورة البرلمانية، وكان هذا الفريق يتساءل عما يمكن أن يقال للبرلمان في تبرير عدم بر الوزارة بالمهد الذي قطعته على نفسها.

عقد مصطفى النحاس اجتماعا لوزارة المطبخ حضره فؤاد سراج الدين والدكتور محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج ليبحثوا الرأيين ويوازنوا يينهما على ضوء جميع الظروف والاعتبارات. وتحدث فؤاد باشا سراج الدين فقال إن الدلائل - فضلا عن معلوماته - تدل على أن الملك فانقلب، على الوزارة، بما ينعى بأنه يبغى التخلص منها في أول فرصة تسنح له. ثم انتقل فواد باشا إلى الحديث عن مركز الوزارة فلم يكتم عن زمالاته أن حملات خصومها عليها جعلها في موقف لا تحسد عليه، وأن ذلك قد يشجع الملك على إقالتها قبل أن تكون قد برت بو عدها بإلغاء المعاهدة. ثم وضح فؤاد سراج الدين موقف الإنجليز قائلا، إنهم لم يبدوا حتى الأن استعدادا جديا للاتفاق والتفاهم، ولذلك لا يظن الانجليز تسويفا جديدا ومناورة جديدة من جانب الحكومة البريطانية لكسب وقت جديد آخو.

وانتهى فؤاد بانسا إلى أنه ما دام هذا هو موقف الإنجليز، وما دام هذا هو حال الملك، فهى هذه الحالة يحسن بهم ألا يترددوا في إعملان إلغاء الماهدة قبل انعضاض الدورة البرلمانية، حتى إذا أقصوا عن الحكم خرجوا بعد أن نفذوا وعدهم، ولاسيما أن الجو كله معبأ بالدعوة إلى إلغاء المعاهدة . واختتم بيانه بقوله : أما إذا لم نفعل ذلك وآثرنا التريث فترة أخرى، فأخسى أن يطردنا الملك في أثناء العطلة البرلمانية، فتكون قد ضيعنا من أيدينا فرصة لا تعوض.

قابل التحاس باشا والدكتور محمد صلاح الدين وإيراهيم فرج أقوال فؤاد سراج الدين باشا بالارتياح التام، فقد كانوا يتوقمون أن يدافع عن وجهة النظر القائلة بالتربث، فإذا هو الذي ينادى بأن لا محل للبحث في غير الإلغاء فورا.

وبعدما استقر قرارهم على هذا الرأى، اتفقوا على ضرورة إنجاز التشريعات المنظمة لإلفاء المعاهدة في خلال أسبوع ليتسنى تقديمها للبرلمان في جلسة يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ . وكان صلاح الدين وإبراهيم فرج قد شرعا في إعداد مشروعات تلك التشريعات فطلب منهما النحاس باشا أن يتوفرا على استيفائها مع إيقاء أمرها سوا. واستحانا في مهمتهما بالدكتور وحيد رأفت المستشار القانوني لوزارة الخارجية . وقبل عرض الموضوع على مجلس الوزراء رأى النحاس باشا في اللحظة الأخيرة أنه يجل عرض الموضوع على مجلس الوزراء رأى النحسة والزارة الوفدية، وأن يجلس به أن يحيط أعضاء الوفد من أجله، يستطلعهم رأيهم فيها لاتصالها الوثيق بالغرض الأساسي الذي تألف الوفد من أجله، فدعاهم إلى الاجتماع، وكلف فؤاد سراج الدين أن يسط لهم الأسباب التي أملت عليهم هذا القرار، فأقروا سياسة الوزارة بالإجماع،

وقرر النحاس باشا أن يدعو مجلس الوزراء إلى الاجتماع يوم ٧ أكتوبر، ولما عقد مجلس الوزراء، أخبر النحاص الوزراء بأن قراره استقر على إعلان إلعاء المعاهدة في البرلان في الفد، وبسط لهم الأسباب التي بني عليها قراره. ووافق المجلس على قرار الإلغاء بإجماع الآراء، وقبل رفع الجلسة طلب النحاس إلى الوزراء ألا يتخلف أحدمنهم عن حضور جلسة مجلس البرلمان في الفد، وأخيرهم أنه هو الذي سيقرأ في المجلسين الملكرة التفسيرية التي أعدت للتشريعات كأنها بيان منه إلى عثلي الأمة. وأوصاهم، ملحا الايضموا إلى أحد بكلمة واحدة عما سمعوه، أو عما اعتزموه، نثلا تفلت الأمور من أيدينا: وإن كلمة واحدة تفلت منا قد تقسد علينا عملنا كله؟.

اليوم التاريخي:

وفي يوم الاثنين ٨ أكتوبر عام ١٩٥١ وقع الحادث المهم في تاريخ مصر الحديث والمعاصر . بل في تاريخها الوطئي والقومي، وكان بداية مرحلة جديدة من مراحل كفاح الشعب في سبيل تحقيق أهداهه، ذلك هو إعلان إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦.

اجتمع البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) مساء ذلك اليوم، والقى مصطفى النحاص باشا رئيس الوزراء وقتلف بياما تفصيليا عن سياسة الحكومة تجاه معاهدة ١٩٣٦، أعلن فيه قطم المفاوضات السياسية التي كانت قائمة بين الحكومتين المصرية والبريطانية دبعد أن تبين علم جدواهاء. كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير و١٠ ايوليو ١٩٥٩ بشأن إدارة السودان، وقدم إلى البرلمان المراسيم بمشروعات القوانين المتضمنة علما المؤلمات المواسيم بمشروعات القوانين المتضمنة علما المؤلمات المراسيم بمشروعات القوانين المتضمنة معاهدة ١٩٥٦ مواسلة الممل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ فوقا بتوقيع رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق

واستقبل الشعب الصرى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بالفيطة والحماسة وأبدى استعداده للتضحية والفداه . واستعدت مصر بمختلف طوائفها وهيئاتها للكفاح، وتجاوب الشعب مع الحكومة في كفاح الاحتلال البريطاني في منطقة السويس وتجلت في الشعب المصرى الروح الوطنية الثائرة التي ظهرت في ثورة ١٩١٩ .

إن أهمية القرار المصرى بإلغاء المعاهدة لا تتوقف عند نتائجه المباشرة التي تتمثل في تقوية خول التقوية حول التقوية حول التقوية حولها كانت نقطة تحول عن حاسمة في التاريخ المصرى المعاصر با أدت إليه من تصحيح المسار الوطني وإشعال الكفاح المسلح، الذي كان من العوامل الأساسية في قيام الجيش بحركته فجريوم ٢٣ يوليو الكفاح المسلح، الذي كان من العوامل الأساسية في قيام الجيش بحركته فجريوم ٢٣ يوليو المناطق المسلح، والتجيم عنها من القضاء على النظام كله وإحداث تغييرات جذرية في البناء السياسي والاجتماعي والاتصادي للصر.

لقد أنشأ إلفاء معاهدة ٩٣٣١ و إتفاقيات ١٨٩٩ وضعاً أصبحت مصر بمقتضاء في حالة حرب غير رسمية مع بريطانيا. فقد فقدت القوات البريطانية المرابطة في منطقة القناة الأساس الشرعي لوجودها، وأضحت قوات احتلال غاصبة تجب محاربتها حتى تجلو عن البلاد، كما أعاد للسودان حالته التي كان عليها قبل الاحتلال البريطاني، وأنهى النظام الإداري القاتم فيه، مما ترتب عليه وجوب العمل على وقف التدخل البريطاني في شئون السودان بعد أن فقد السند القانوني له. ومن هنا بدأ الكفاح المسلح في القناة، ودخلت القضرية مرحلة مواجهة حاسمة مع الحكومة البريطانية.

موقف فاروق من إثفاء اللعاهدة:

في صيف عام ١٩٥١ والمباحثات المصرية -البريطانية تجتاز أخطر مراحلها سافر الملك فاروق إلى أوروبا دون مقابلة النحاس باشا، أو بعبارة أصدق من غير أن يعرف من النحاس المراحل التي قطعتها المباحثات والعقبات التي تعترص تقدمها، ومن غير أن يتباحث معه في الحلول التي تقترحها الوزارة أو في السياسة التي تعتزم انتهاجها إذا فقدت الأمل في إمكان التفاهم مع إمجلترا وديا أو في الخلط التي أعدتها لمواجهة الحالة التي سننشأ إذا أعلنت إلغاء المعاهدة، ومن غير أن يزود النحاس بما كان يسمى في ذلك المهد «التوجيهات السامية». فلماذا سلك الملك فاروق هذا المسلك؟ ولماذا تصرف هذا المسلم.»

وفى مسبساح الأثنين ٨ أكستوبر ١٩٥١ ، اتصل النحساس باشسا ــ وكسان لايزال في الإسكندرية ــ بحسن يوسف رئيس الديوان بالنيابة (كان رئيس الديوان هو حافظ عفيفي باشا)، ودعاه إلى مقابلته لأمر مهم و عاجل. ولما تقابلا أخيره النحاس بأنه سيعلن قرار إلفاه المعاهدة في البرلمان عند اجتماعه في المساه. وأنه في الوقت نفسه سيقدم للمجلسين التشريعات التي أعدتها الحكومة في هذا الشأن. ثم قال النحاس إنه استدعاه ليسلمه المراسيم الخاصة بهذه التشريعات ليتفضل جلالة الملك بإمضائها قبل اجتماع البرلمان، وأنه مسافر إلى القاهرة بقطار الظهر، ويرجو منه أن يتصل به تليفونيا في اللحظة التي يوقع فيها الملك المراسيم، وأنه إذا لم يتلق منه نبأ بللك حتى موعد اجتماع البرلمان فسيقول في البيان الذي سيلقيه في المجلسين إنه أرسل مراسيم التشريعات إلى القصر وإنه في انتظار أن يتفضل جلالة الملك بإمضائها بين لحظة وأخرى.

وقال النحاس باشا لحسن يوسف وهو يسلمه المراسيم إن الوزراء وحدهم هم الذين يعرفون السر، وأنه حلرهم من الحديث عنه لأى شخص حتى يلقى بيانه فى البرلمان، ثم أضاف إلى ذلك: وأكبر رجائى أن تحافظوا على هذا السر من جهتكم محافظتنا نحن عليه، وأنا واثق يا حسن باشا بأنك تقدر هذه المسئولية تمام التقدير.

واستيقظ الملك فاروق يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ ليسمع حسن يوسف يقول له إن التحاص باشا استدعاه وسلمه مراسيم القوانين المنظمة الإلغاء المعاهدة ليتفضل جلالته بإمضائها، وأعلمه بأنه سيقدمها للبرلمان في مساء اليوم نفسه! ولم يكتم حسن يوسف عن الملك فاروق أن النحاس قال له إنه إذا لم يبلغه حتى المساء أن الملك أمضاها، فسيقول عند تقديم صورتها للبرلمان إنه أرسل المراسيم إلى القصر ليتفضل جلالة الملك بإمضائها! وأدرك فاروق في تلك اللحظة أنه ليس أمامه سوى أن يمضى المراسيم، وإلا «كشفته» الورارة أمام البلاد.

وروى إلياس أندراوس - مستشار الملك للشئون الاقتصادية - فيما بعد أن الملك أوفده في الملك الذي يحسن به أن في تلك الساعة إلى بعص أصدقائه الإنجلبز يستشيرهم في المسلك الذي يحسن به أن يسلكه بعدما وضعته الوزارة أمام الأمر الواقع، فقالوا إنه لم يبق أمامه سوى طريق واحد، وهو أن يمضى المراسيم . ولعله ظن أن الشعب في تحسه لإلغاء المعاهدة سيقدر وتضامته مع الوزارة في الحقوة الجريئة التي حطتها، فيساعده ذلك على استرداد بعض منزلته في الأساط الشعسة.

وعلى إثر وصول النحاص باشا إلى داره بالقاهرة خاطبه حسن يوسف تليفونيا من الإسكندرية وأبلغه أن الملك تفضل فأمضى المراسيم، فعلى بركة الله. ثم قال حسن يوسف إن محمد شلبي بك مدير الإدارة العامة بالديوان سافر إلى القاهرة بالسيارة على وجه الاستمجال ليسلم رفعته المراسيم ممهورة بالإمضاء الشريف. وبلغ محمد شلمى دار البرلمان في اللحظة التي وصل فيها النحاس إليها، فسلمه المراسيم فتقبلها شاكرًا مغتبطًا، وتم الإعلان في البرلمان عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ و اتفاقيتي ١٨٩٩ .

ويعلق كريم ثابت على ذلك قائلا: «إنى شخصيا أعتقد أن الملك فاروقا ارتاح يومئذ إلى «مفاجأته» بجراسيم إلغاء الماهدة. . فقد أنقذته من الورطة والحيرة اللتين كان سيواجههما لو أخبره النحاس في متسع من الوقت أن الوزارة مصممة على خطتها، وأنها ستنفذها قبل فض الدورة البرلمانية. ودليلي على ذلك أنه لم يغضب على النحاس. . بل لم يعاتبه !

ولعل فاروقا ظن أن الشعب في تحمسه لإلغاء المعاهدة سيقدر اتضامته مع الوزارة في الحطوة الجريئة التي خطتها، فيساعده ذلك على استرداد بعض منزلته في الأوساط الشعبية . غير أنه سرعان ما رأى في مظاهر بعض الأحداث ما خيب أمله من هذه الناحية .

ولما تكاثرت المظاهرات والهتنافات، والكتابات المناوتة لفاروق، ولم توفق الوزارة الوفدية برئاسة النحاس باشا في منعها، ارتاب في فؤاد مسراج الدين وزير الداخلية ... وجعل يردد في مجالسه الخاصة أنه هو الذي يحرض عليها ويتستر على المستولين عنها . وكانت نظريته في ذلك أن فؤاد سراج الدين يرمى إلى إشعاره بضعف مركزه وحاجته إلى الاحتفاظ بصداقة الوفد، أو بعبارة أخرى أن فؤاد سراج الدين يمغى أن يفهمه أنه ليس بالقوة التي تمكنه من محاربة الوفد وإقصائه عن الحكم .

فاتساع الهوة بين فاروق والوزارة في تلك الآونة لم ينشأ عن مفاحاً، النحاس له بحراسيم إلغاء المعاهدة، بقدر ما نشأ عن العقيدة التي سيطرت عليه، وهي أن المسئولين عن الأمن مقصرون، بل ومقصرون عمدًا، في حمايته من جميع المظاهر العدائية.

ويذكر كريم ثابت أن الملك فاروقا لم يصبر على الوزارة في تلك الأيام إلا لسبب رئيس ، وهو خوفه من أن يقال إنه طرد الوزارة الوفدية لأنها ألفت المعاهدة، ولأنها تضابق الإنجليز في منطقة القناة . وصبيين فرعيين : أولهما : أن انغماسه في القمار أوهن عزيمته ونشاطه، وشغل معظم وقته، وباعد بينه ويين كل عمل يحتاج إلى شيء من صفاء اللمن لإعمال الفكر أو إلى شيء من للجهود لإحكام التدبير . . فلم يعد يجد وقتًا إلا للقمار وحده . وثانيهما : أن النحاس باشا داسره - كما كان يقول - بمجاملاته وخدماته ، وما أبداه منذ تأليف هذه الوزارة من ولاء وإحلاص واستعداد دائم للنزول على رغياته .

فاروق والتقرب للإنجلين

وفي أتون الصراع الملتهب مع الاستعمار البريطاني، ازداد استياء الإنجليز من اشتداد حركة الفدائيين في معركة القناة، فجعلوا يسألون عن مدى رضاء الملك فاروق عن هذه الحالة بعد كل تأكيداته لهم مأنه ضد ما يجرى صدهم في منطقة القناة، ويلغ ذلك سمعه.

لذلك قرر الملك فاروق تعيين ثلاثة من الأكثر صلة بالإنجليز، والأكثر رفضاً من جانب السعب مى مناصب رفيعة بالقصر الملكى · حافظ عفيفى ماشا المستهر سمداقته الوطيدة بالإنجليز، وحداثه للدستور، والحريات، عين رئيساً للديوان فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ متجاوزًا الوزارة والمستور، وحبد الفتاح صمرو الذي اشتهر عنه أنه فتى الإنجليز المدلل، والذي ظل لزمن طويل سميسراً لمصر لذي الحكومة البريطانية، عين في نفس الوقت مستشاراً سياسيا للشتون الخارجية في القصر الملكي حكما عين إلياس أنداوس مستشاراً للشتون الخارجية في القصر الملكي حكما عين إلياس أنداوس مستشاراً للشتون الخارجية في القصر الملكي حكما عين إلياس أنداوس مستشاراً للشتون الإنتصادية، ومنذ ذلك الحين فقد الملك فاروق تأييد كل مصري سليم الفكر.

وكان حافظ عفيفى أصلاطيبيا للأطفال، ثم قام بمغامرات فى شبابه لمساعدة الثوار مى ليبيا ثم توجه للحمل السياسى واشترك فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين فى المسرويين فى المسرويين فى المشرويين تقل الإنجليز فيهم، واشترك فى وفود معاوضات عديدة كما كان سفيراً لمصر فى لندن وأخيراً كان قد عين رئيسًا لبنك مصر خلفًا لطلعت حرب بعد أزمة البنك الشهيرة، وحيت إنه كان قد أدلى بحديت له فى الأهرام وقتها أنه لا يوافق على إلغاء معاهدة صنة 1987 .

لقد اعتبر الوفد هذا التعين تحديا لموقفه من الملك. فقابل الوفد تعيين حافظ عفيفي هي هذا المركز الحساس بهجوم عنيف علي المحافظ عفيفي هي وشا المركز الحساس بهجوم عنيف علي المحافظ المركز الحساس بهجوم تعريضاً مستوراً بالملك. وكان في استطاعة النحاس باشا التمسك بالمادة ٤٨ من الدستور التي تثبت حقه في التدحل في هذا التعيين بصرورة موافقته عليه قبل صدور المرسوم، ولكنه اكتفى بهجوم صحافة الوفد لسابق تنارله عن هذا الحق عند تعيين حسين سرى رئيساً للديوان في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠

مقترحات الدول الأربع:

وفي يوم السبت ١٣ أكتوبر ١٩٥١ اتفقت حكومات الدول الأربع مريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا على أثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ على التقدم بمقترحات إلى الحكومة المصرية لتكون بديلا عن هذه المعاهدة. وأساس هذه المقترحات أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول الأربع، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية تشترك فيها مصر ويريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا وأستراليا ونيوزيلننا وجنوب إفريقيا، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء في مصرحتى في حالة السلم، ثم استصرار الحكم البريطاني في السودان مع إنشاء رقابة دولية صورية لا تحد من سيطرة البريطانيين فيه، وجمل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب.

فالغرض من هذه المقترحات هو إبدال معاهدة عام ١٩٣٦ بمعاهدة لا تختلف عنها في المجوهر، وإبدال الاحتلال البريطانية باحتلال دولي، تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترتضيه. وقد ظنت بريطانيا أنها حين تتقدم بهذه المقترحات باشتراك الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، فإن هذه الوسيلة يكون فيها من الضغط الدولي على مصر ما يجعلها تجنح إلى قبولها، ولكن هذا الظن قد باه للسن حظ مصر بالإخفاق والقشل.

وطلب سفراء الدول الأربع - بريطانيا، أمريكا، فرنسا، وتركيا- مقابلة الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر مجتمعين . . ولكن الوزير المصرى أصر على أن يقابلهم منفردين حتى لا يكون اجتماعهم في المقابلة شبه مظاهرة، فنزل السفراء على إدادة الوزير وقابلوه، منفردين على التعاقب .

ففى الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ١٣ أكتوبر ١٩٥١ استقبل الدكتور محمد صلاح الدين بدار مجلس الوزراء ببولكلى (بالإسكندرية) السيد رالف ستيفنسن سفير بريطانيا، ثم المستر جفرسن كافرى سفير الولايات المتحدة، ثم المسيو كوف دى مورفيل سغير فرنسا، ثم فؤاد خلوصى طوغاى سفير تركيا، استقبلهم على التعاقب، وأفضى كل منهم إليه بفحوى هذه المقترحات. وانفرد السير رالف ستيفسن، سفير بريطانيا بتقديم نصوص المقترحات مكتوبة، واكتفى سفراء الدول التلاث الأخرى بالتصريح بأنهم مؤيدون المضمونها. وتضمنت المقترحات نصوصاً تتعلق بقناة السويس ونصوصاً أخرى عن السودان وإدارته وكلتاهما تهدد الجلاء وتقضى على وحدة وادى اليل، و تثبت سيطرة بريطانيا في السودان.

رفض المقترحات،

اجتمع مجلس الوزراء ببولكلي يوم الأحد ١٤ أكتوبر ١٩٥١ ، أي في اليوم التالي

لتقديم هذه المقترحات، ونظر فيها وفي دعوة مصر للاشتراك في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسم التقديم هذه الدعوة ورفض المقترحات من أساسها الأوسط التي كان يراد إنساؤها، وقرر رفض هذه الدعوة ورفض المقترحات من أساسها وأنها غير صالحة لأن تكون تمهيداً لإجراء مباحثات جديد، وقوم الاستمرار على الخطة التي أعلنها رئيس الوزراء وهي إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦، وقد أعلن فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية وقتئذ هذا القوار في مجلس النواب بجلسة أعلن و197، وقد ١٩٣٥، وقد المساس النواب بجلسة المساس النواب المحلسة التي المساس النواب المحلس النواب المحلسة والمالية وقتلا هذا القوار في مجلس النواب بجلسة المساس النواب المحلسة والمالية وقتلا هذا القوار في مجلس النواب المحلسة النواب النواب المحلسة المحلسة النواب المحلسة المحلسة النواب المحلسة المحلسة النواب المحلسة النواب المحلسة النواب المحلسة النواب المحلسة المحلس

موقف بريطانيا من إلفاء الماهدة:

كانت وزارة العمال تتولى الحكم في بريطانيا، وكانت الانتخابات العامة على الأبواب، إذ جرت في ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ وفاز فيها للحافظون وألف ونستون تشرشل الوزارة، فأراد حزب العمال أن يبدو متمسكا بسياسة بريطانيا الاستعمارية التي لا يختلف عليها للحافظون والعمال، وأعلنت الوزارة البريطانية تمسكها بالمعاهدة، وصرح هربرت موريسون وزير خارجيتها بأن بريطانيا ستقابل القوة باللقوة إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها في منطقة تناة السويس، وأن الحكومة البريطانية لن تذعن لمحاولة مصر تمزيق الماهدة.

وأصدرت السفارة البريطانية هي القاهرة مساه ٨ أكتوبر ١٩٥١ بيانًا أعلنت فيه أن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحلها عمل غير قانوني ويخالف أحكام الماهدة، وأن الحكومة البريطانية تمتيرها سارية المفعول وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضى هذه الماهدة.

وألقى ونستون تشرشل زعيم المحافظين وزعيم المعارضة وقتئذ خطابا في مجلس العموم أيد فيه موقف حكومة العمال، وقال إن إقلام حكومة مصر على إجلاء الإنجليز عن منطقة قناة السويس والسودان صوبة أخطر وأكثر مهانة لكرامتها من اضطرارها إلى الجلاء عن عبدان بإيران

وفى نفس البوم - ١٣ أكتسوبر ١٩٥١ - كانت ٣ ناقلات جنود بريطانية وصلت إلى بورسعيد تحمل إمدادات لتنفيذ خطة مريطانية جديدة تقضى باحتلال كافة مرافق مدن القناة ووضع البدعلى جميع وسائل عبور القناة، وبذا تصبح قوات الجيش في غزة وسيناء تحت سطرة قوات الاحتلال.

الكفاح في منطقة القناة؛

بعد أن أقر البرلمان تشريعات إلغاء المعاهدة حددت الحكومة الموقف بين بريطانيا ومصر

والسودان في رسالة بعث بها محمد صلاح الدين وزير الخارجية إلى السفير البريطاني في القاهرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ ، قال فيها : أنشرف بأن أبعت إلى سعادتكم نسخًا باللغة الفرنسية من التشريعات التي وافق عليها البرلمان ونشرت بالجريدة الرسمية ، ومن النص التقصيلي لبيان مجلس الوزراء الذي أعلنه في مجلسي البرلمان في هذه المناسبة والذي كان بمثابة مذكرة تفسيرية لهذه التشريعات سابقة الذكر .

ويترتب على هذه الإجراءات ألا تسرى من الآن معاهدة الصداقة والتحالف بين المماكة المصداقة والتحالف بين المماكة المصرية ويريطانيا العظمى التى وقعت في لندن يوم ٢٧ أغسطس ١٩٣٦ ، وكذلك الاتفاق الذي وقع في نفس اليوم بشأن ما تتمتع به القوات البريطانية حتى الآن من حصانات وامتيازات، فضلا عن اتفاقيتي ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

وإن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، ليستيع بالضرورة أن تكون له نتائج من بينها التحالف بين مصر ويريطانيا المظمى وانتهاء تخويل الأخيرة وضع قوات أيا كالت في منطقة قناة السويس، ولن يكون وجود هذه القوات في مصر من الآن فصاعدا إلا ضد إرادة الشعب والبرلمان والحكومة المصرية، وبالتالي فلا شك في أن هذا احتلال بالإكراه وغير مشروع لهذه البلاد، كما أن إلغاء اتفاقيتي 18 يناير و1 يوليو ١٨٩٩ ينهى النظام الإدارى المؤقت الذي أقيم في السودان بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

وهذا الإلغاء المزدوج لمعاهدة عام ١٩٣٦ وإنفاقيتي ١٨٩٩ يبيد للسودان من جديد حالته التي كان عليها قبل الاحتلال البريطاني والتي أبطلها محرد الاحتلال نفسه، ويترتب على ذلك أن كل تدخل من جانب الإنجليز في شئون السودان يجب أن يوقف فوراً، ولن يبقى صوى الوحدة الطبيعية التي ربطت مصر والسودان من أقدم العهود.

هذا وقد ترتب على إلغاء المعاهدة من ناحية الحكومة إلغاء جميع الإعفاءات المالية التي كانت بمنوحة للسلطات العسكرية البريطانية بمقتضى تلك المعاهدة، وهى تشمل الرسوم الجمركية على المهمات والأسلحة والعتاد ومواد التموين، وما إلى ذلك . . وامتنعت الحكومة عامة عن أداء التسهيلات والخدمات التي كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية ومنها مواد التموين، ومنعت وصول ضباط وأفراد القوات البريطانية إلى داخل البلاد، وحرمت دخول الرعايا البريطانين المدنيين الذين كانوا يعملون في خدمة القوات البريطانية القادمين من الحارج ما لم يكونوا حاملين لجوازات سفر معتمدة من السلطات القنصلية المصرية في البلاد القادمين منها، وأنهت تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت إقامتهم في البلاد لسبب الخدمة في القوات العسكرية البريطانية أو لصالحها. هذا من ناحية الحكومة. . أما من ناحية الشعب، فقد اعتبر مركز الجنود البريطانيين بعد إلغاء المعاهدة مركز غاصبين محتلين لمنطقة القناة تجب محاربتهم حتى يجلوا عن البلاد، ومن هنا بدأ الكفاح في القناة بعد إلغاء المعاهدة يتخذ طورًا جديدًا إيجابيا. وأضرب العمال المصريون في المسكرات البريطانية عن العمل فيها، وانسحبوا جميعًا منها.

وقد سببت مقاطعة المصريين للقوات البريطانية في منطقة القناة عرقلة لمواصلاتهم وبالتالى أعمالهم وشاعت الفوضى في حياتهم اليومية وخسروا ملايين الجنبهات، عا أضطوهم إلى جلب عمال وموظفين من إنجلترا والبلاد الموالية لهم. واستعانوا للتغلب على مشكلة التموين باستيراد بعضها من الخارج بأسعار حيالية ونزلت المصفحات على مشكلة التموين باستيراد بعضها من الخارج بأسعار حيالية ونزلت المصفحات اللبريطانية يوم ١٠ أكتوبر ١٩٥١ وهو اليوم التالى للمظاهرات الشعبية لللتحمة مع ضباط وجنود مصر الوطنيين بالهجوم على قوة من الجيش المصرى كانت تعسكر بجوار كوبرى الفردان، واعتدت عليها بعد أن استولت على الكوبرى وقتلت بعض الجنود المصريين ثم أسوت بالي الوة

و هكذا احتلت منطقة القناة بأكملها بالقوات البريطانية التى فرضت مساراً حديديا عليها وعزلت المدن والقرى عن بقية القطر المصرى، ثم بدأت الدوريات الإنجليزية في القبض على الموظفين وأفراد الشعب والجنود. وبذلك مسادت منطقة القناة حالة من الفرضى والذعر والإرهاب التى لم يسبق لها مثيل وكان هناك عدد من الضباط الوطنيين المنوضى والذعر وادراً مهما في دعم المقاومة من بينهم وجيه أباظة وعبد الكريم درويش وحسن طلمت وكمال رفمت ولطفى واكد ومحسن لطفى السيد ومحمد أبو الفضل الجيزاوى

كتاثب الضدائيين ومساهمة تنظيم الضباط الأحرار والتنظيمات الأخرى

وفى واقع الأمر، سادمصر عقب إلغاء المعاهدة، اتجاه عام يدعو إلى مؤازرة الحكومة فى جهادها، وتحقيق التضامن بينها وبين مختلف الأحزاب والاتجاهات السياسية، لنوحيد العمل السياسي، وتنظيم النشاط الفدائى، على نحو يحقق الأهداف المرجوة وترجع أول محاولة لتوحيد الجهود الوطنية إلى أبريل 1901 بتكوين ولجنة الميثاق الوطنية على المعالم المتحدد وجمع كلمة الوطنية على المعالمية المعالمية المعالمية المعالمية المعالمية المعالمية الوطني الذي الأمة حول حقوق الوطن وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٥١ أصدرت اللجنة ميثاقها الوطني الذي نص على وجوب إلغاء المعالمة، واستبعاد ميدل التفاوض كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية، وانتخاذ كافة الوسائل لمقاومة المستعمرين، وبصفة خاصة تكوين وتدريب «كتائب التحويد».

وبعد أن أصدرت اللجنة ميثاقها بدأت بالاتصال بزعماه الأحزاب والهيئات، وقد وافقوا جميمًا على ما تضمنه الميثاق الوطنى، وأقروا الانصراف بصفة نهائية عن المفاوضات، وعدم الاشتراك في أي حلف أو منظمة قبل تحوير الوادى واستكمال وحدته ومكافحة الاستعمار بكافة الوسائل.

وفي القاهرة كانت الاجتماعات تتوالى بين الشباب الوطنى، والفريق عزيز المسرى لقيادة الحرب التحريرية حسب برنامج اتفق عليه ويتلخص فى تكوين فرق الفدائيين حتى تصبح جيشًا كاملاً، وأن تقوم هذه القرق بالهجوم على القوات البريطانية ويقوم بعضها بمحاصرة المسكرات البريطانية لمنع وصول المواد التموينية إليها، وأن تنظم المقاومة الشمية مقاطعة البضائم الإنجليزية، وعدم التحامل التجارى مع بريطانيا، وأن يمول الشعب الكتائب، كما يسلح أفراده في المدن والقرى الواقمة في منطقة القناة.

وكان مجلس قيادة الكتائب يتكون برئاسة عزيز المصرى من: وجيه أباظة وحسن عزت قائد الأسراب وعبد الحميد صادق، وعطية صابر محمد، وعبد الرحمن أباظة المحامين وتوفيق الملط المدرس، وجمال عزام المحدة ومدحت عاصم الموسيقي وأحمد أبو الفتح المسحفي الوفدي، وإحسان عبد القدوس المسحفي، وأصدرت القيادة بيانًا جمعت على أساسه التبرعات التي بلغت ٣٢ ألف جنيه في أيام قليلة، ثم أنشأت لها لجانًا فرعية بالأقاليم، وأنشأت معسكرات للتنويب في القليوية والبحيرة والشرقية.

تطوع كثير من الشباب في كفاح الإنجليز في منطقة القناة والفوا من بينهم كتائب سميت كتائب الفدائيين أو كتائب التحرير، تكونت في القاهرة وفي المدن والقرى الواقعة في منطقة القناة أو القريبة منها. وكان لهذه الكتائب صمل إيجابي جليل في تنظيم حركة الكفاح وبث روح المقاومة في نفوس المواطنين.

ويقول محمد عبد الفتاح أبو الفضل: الوتدفقت أعداد كبيرة من شباب الشعب المصرى إلى منطقة القناة استعداداً للكفاح دون أي قيادة أو إعداد. وقام كثير من ضباط الجيش ومعظمهم من تنظيم الضباط الوطنيين بقيادة هذه المجموعات والقيام بمهام التدريب وجمع السلاح واللخائر التي أمكن الحصول عليها من الحكومة ، ثم بالتخطيط للعمل الإيجابي ضد قوات الاحتلال في معظمة القناة ، وكانت هذه الجماعات بقيادتها تمثل المؤسسة الوطنية الجديدة التي قامت بإحداث كتير من الحسائر في أرواح ومعدات ومعسكرات الجيش الريطاني ؟ .

قوكان هناك في أرض الفقير ما يقرب من ثلاثة آلاف شاب من مختلف الفتات بينهم الطالب والعامل والموظف، يأتمرون بأمر أحمد حسين ويطيعون كلامه، وهم رهن إشارته لأى عمل في سبيل مصر. وحينما انتهى أحمد حسين من تفقده لرجاله في أرض الففير، دخل كفافي ونصير في نقاش مع بعض الشباب عن أحوال التدريب. وما أن رأهما أحمد حسين حتى تقدم إليهما، وهنا انطلق كفافي قائلا مل تعتقد أن هذه الآلاف قادرة على حمل السلاح بالطريقة التي نشاهدها حاليًا في تلريبهم؟ فقال أحمد حسين: نعم إن هو المؤلف يقدم إن يحررون أرض مصر من الاحتلال الإنجليزي، فقال له كفافي. إنه من الأفضل تدريب جماعات صغيرة على أساس أن يكون التدريب أكثر جلية وحيوية، وأن عشرات من المدربين خير من الآلاف من غير المدرين، وأنه لا يجب أن نلقي بهؤلاء عشرات من المدربين خوه عير مستعدين لها».

«دار الحديث أمام بعض أعوان أحمد حسين الذين أدركرا وجاهة ما قال كفافي من أن الأفضل تدريب عنه أن كفافي من أن الأفضل تدريب عنه الأفضل تدريب عشرات خير من القول بأن هناك آلافًا في طريقهم إلى التدريب، ويادر هؤلاء الأعوان بالاتصال بكفافي واستقر الرأى على تقسيم المتطوعين إلى فتات، على ألا يزيد عدد الجماعة على عشرة أفراد، يتولى كل منا تدريبهم بالطريقة المناسبة وفي المكان الذي بختاره،

كما شارك أحرار الفرسان في الكثير من العمليات الفدائية في منطقة قناة السويس. و ويذكر البوزباشي جمال منصور _أحد هؤلاء الأحرار _ بعض ذكرياته عن أيام الكفاح ويتفق معه زميله من هؤلاء الأحرار _ اللواء مصطفى نصير _ فيقولون: قام عبد الحميد كفافي أحد أفراد مجموعة الفرسان المؤسسين للتنظيم بتجميع بعض الأفراد الذين كانوا يقومون بالتدريب بشكل منتظم وقادهم إلى منطقة القناة وهاجم معسكر التل الكبير ونسف سكة الحديد أمام بوابة المعسكر، عا أدى إلى انقلاب أحد القطارات المحملة بالمؤن وبعض المعدات الحريبة وعاد في نفس الليلة ومعه فريقه إلى القاهرة، وقد صدر بيان من محطة إذاعة لندن بتلك العملية. بعد اغتيال حسن البنا في ١٧ فيرايو ١٩٤٩ اعتارت جماعة الإخوان السلمين مرشلاً جديداً من خارج أعصائها، هو المستشار حسن الهضيبي المتزوج من شقيقة محمد غيب سالم باشا ناظر الخاصة الملكية، وابنه متزوج من بيته، وقريب اللواء عمر حسن مدير القسم للخصوص بوزارة الداخلية وعبد اللطيف، وحسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة. وبدأت الجمعية علاقات حميمة مع الملك فاروق، حيث كانت الحركة الوطنية قد وجهت أهدافها نحو إصقاط الملك، الذي ظهر فساده وعبثه بالحياة السياسية. وقد التقي به حسن الهضيبي أكثر من مرة في عز غليان الشعب ضده، وعندما سأله أعضاء الجماعة عن سبب هذه الزيارات اكتفى بقوله: "إنها زيارات نبيلة لملك نبيل، لذلك لم يكن سهلاً أن يشارك الإخوان المسلمون في الكفاح المسلح ضد الإنجليز في منطقة القناة عقب إلغاء الماهدة.

ووفقاً لرواية فتحى العسال مراقب المركز العام للإخوان والذى كان قريباً جدا من حسن البنا بأن الملك اشترط على الهضييى عند مقابلته اعدم خوض الإخوان معركة ضد الإنجليز، ووعده بتولى الوزارة، لذلك كان المرشد العام الجديد يصرح دائماً بأن الإخوان لن يحاربوا الإنجليز وليس لهم دخل بهذا العداه، كما أكد العسال أن الإخوان راح لهم بعض الشهداء في تلك للمارك، وقد شارك البعض فيها من خلف ظهر المركز العام للإخوان، وبالخالفة لتوجيهات مكتب الإرشاد.

وعندما سأل مندوب صحيفة جريدة الجمهور المصرى، المستشار حسن الهضيمي عن واجب شباب الإخوان خلال مرحلة الكفاح المسلح قال: «هل تظن أن أعمال المنف تخرج الإنجليز من البلاد، إن واجب الحكومة اليوم، أن تفعل ما يفعله الإخوان من تربية الشعب، وإعداده، وذلك هو الطريق لإخراج الإنجليز».

وخطب المرشد العام للإخوان حسن الهضييي في شباب الإخوان قائلاً: «اذهبوا» واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم، ورد عليه خالد محمد خالد قائلاً: «الإخوان المسلمون كانوا أملاً من آمالنا، لم يتحركوا، ولم يقلفوا في سبيل الوطن بعجر، ولا طوبة، وحين وقف مرشدهم الفاضل يخطب منذ أيام في عشرة آلاف شاب قال لهم: اذهبوا، واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم، وسمعت مصر المسكينة هذا التوجيه فمزقت صدرها بيدها وصاحت: يا كبدى . . أفي مثل هذه الأيام يدعى الشباب للمكوف على تلاوة القرآن الكريم، ومرشد الإخوان يعلم أو لا يعلم أن رسول الله وخيار الصحابة معه تركوا صلاتي الظهر والعصر من أجل معركة . .». ذكر صلاح شادى في مذكراته أن الجو الذي كانت مصر تعيشه آنذاك بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مـ كان مشحوناً بحراهية الإنجليز ، وخاصة إعلان حظر تشغيل العمال المصريين بالقاعدة البريطانية ومنع تموينها من داخل مصر. وسرت الحماسة في الأجهزة المصرية البريدين القاعدة البريطانية ومنع تموينها من داخل مصر. وسرت الحماسة في الأجهزة الفنائي ، وكان عبء العمل الحقيقي الفعال يقع على كاهل الإخوان المسلمين ، فقد قامت المسكرات في الجماعة لتدريب الشباب على استعمال السلاح والمواد المتفجرة والقنابل الحارقة والأنابل المنابع ملى مستعمال السلاح والمواد المتفجرة والقنابل الحزوات على استعمال الأسلحة وقذف قنبلة الأنرجا. وسقط كثير من شهذاء الإخوان منهم : المنيس وشاهين وغيرهما . وأعتقد أن صلاح شادى لم يكن يعلم أن الشباط الإخوان قد تركوا الإخوان المسلمين وأصبحوا ضمن تنظيم الضباط الأحوار منذ عام 1929 ما عدا أعدادا قليلة بقيت في الإخوان .

وفي يوم ١٧ يناير ١٩٥٧ نسف الإخوان المسلمون قطاراً بريطانيا محمماً بالجنود والأسلحة واللذخائر وقام بهذه العملية عبدالرحمن البنان . وكتبت النيوز كرونيكل في تعليقها على هذا الحادث تقول: "إن الضباط الإنجليز يقولون بأن هذه المعركة أعنف من أي معركة خاضوها أيام الانتداب البريطاني في فلسطين".

ويذلك لم يغب الإخوان المسلمون عن معركة الفناة غياباً تاما، فإن بعض أعضاء الجماعة من الشباب لم يطق الدخول في جدل حزبي والمعركة مع الاستعمار تدور في القناة فاشترك البعض منهم، وتشكلت منهم عدة مجموعات، واستشهد منهم بعض طلبة جامعة فؤاد، عمر شاهين وأحمد النيسي وغيرهما.

ولكن هذه الحركات للحدودة لم تكن تعبر تماماً عن إمكانيات وقدرات الإخوان المسلمين التي اندفعت إلى معركة فلسطين بحماسة أشد.

وقد اختلفت الآراء حول الرجال الذين قاموا بوضع هذا اللغم وقاموا بنقله وإجراء التجارب عليه . . فقائد الجناح عبداللطيف المغدادى (عضو مجلس قيادة الثورة بعد ذلك) يقول: إن منظمتنا أعدت هذا اللغم وأن الضابط صلاح هدايت هو الذي قام بإعداده ونقل هذا اللغم سرا إلى مطار العريش على طائر تين من طائرات النقل المسماة "كومائدو" بعد انتهاء العمل اليومي للقوات الجوية ، وقام باستلام هذا اللغم في العريش جمال سالم وعبد الحكيم عامر حيث كانا قد نقلا إلى وحدات هنك قبل ذلك بقليل . وقام بنقله محملاً

على لوريين إلى الضفة الشرقية للقناة وأخفى هناك بعد أن أعيد تركيبه حتى يحين الموعد المناسب لاستخدامه . ثم عدلنا عن تنفيذ تلك الخطة خشية ردود فعلها في العالم الخارجي . فقد عرف جمال عبدالناصر أن الباحرة القادمة هولندية بها ركاب مدنيون وأطفال ، وليست ناقلة بترول كما كان مخططاً ، فأمر بوقف العملية حفاظاً على أرواح الركاب المدنيين . ويتفق مع عبداللطيف البغدادي في رأيه اليوزياشي محمد عبدالفتاح أبو الفضل .

إلا أن مجموعة الفرسان أو أحرار الفرسان التي تعتبر حجر الزاوية في تنظيم الضباط الأحرار، يؤكدون أنهم أصحاب فكرة وتنفيذ اللغم البحري.

وينسب صلاح شادى - ضابط الشرطة وأحد قيادات الاخوان ـ قصة اللغم البحرى للإخوان المسلمين وأنهم حاولوا تفجيره مرتين في قناة السويس صمن سلسلة النشاط الفدائي الذي قامت به الجماعة ضد الإنجليز في أثناء تولى فؤاد سراج الدين وزارة الداخلية في وزارة الوفد بعد إعلانه إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ . وإن كان صلاح شادى لم ينكر على الضباط الأحرار عملية صنع هذا اللغم ولكنه أكد أن ضباط الشرطة الإخوان قاموا بدور كبير في عمليات نقل هذا اللغم ومحاولات تفجيره

وذكر صلاح شادى في مذكراته غير المنشورة وما دونه في أوراقه الخاصة الآتي: والذي علمته من الصاغ وجيه أباظة أن فؤاد سراج الدين سيسهل نقل اللغم وكان وقتشذ وزيراً للداخلية، وأنه وحد بتسهيل الشحن وبإيفاد مندوب الجمرك معى لهذا الخصوص وطبعاً للداخلية، وأنه وحد بتسهيل الشحن وبإيفاد مندوب الجمرك معى لهذا الخصوص وطبعاً لم يعلم أحد وربما وجيه أباظة نفسه، أن الموجود في الصناديق لا يعدو أن يكون «ثقل حديد»!! ولكن مع ذلك أردت أن أحتبر مدى الأمن في الشحن بسكة الحديد إذا دعت الضرورة إليه بعد ذلك، مع عدم التعرض لمخاطر افتضاح الأمر في أول تجربة لنا مع المحومة المنافقة في المضى مع الشعب في جهاده. أما بقية أجزاء اللغم بما يحمله من متفجرات فقد نقلت بالطائرة إلى المريش ومنها بالسيارة إلى القنطرة شرق حيث قدم بها صلاح هدايت وأودعناها بمنزل عبدالفتاح غنيم مأمور القنطرة شرق حين ربط أجزاء اللغم وتجهيزه للعمل من داخل هذا المكان

ومن رواية صلاح شادى نجد أنها تختلف عما ذكره وجيه أباظة وكذا ما ذكره البكباشي عبداللطيف البعدادي في مذكراته من أن الجزء الخاص بالمفرقمات نقل بسكة الحديد وباقي اللغم نقل بالطائرة إلى مطار العريشي ومنها بالسيارة إلى القنطرة شرق. وهكذا انتهت قصة اللغم أو الانيتل؟ التي تسابق كل ر-كانت تعمل على الساحة في ذلك الوقت بأنها كانت وراه هذه، إلا أن ما لا نستطيع أن نغفله أن معظم من كانوا وراهما كانوا من .سس قائدهم البكباشي جمال عبدالناصر وراه ربط خيوطها والتخطيط لها والسي

وذكر وجيه أباظة أن دور الكباشين جمال عبدالـاصر وعبداللطيف بغدادى في معارك القناة قد انحصر في جمع الأسلحة في القاهرة والتخطيط لما يجب أن يتم، وكان على جمالات الفدائيين تنفيذ هذه الخطط، وفي إحدى المرات طلب وجيه أباظة من جمال عبدالناصر صندوق ذخيرة للقيام بعملية فدائية في فايد فأعد عبدالناصر الصندوق وظل واقفياً طوال الليل مدة طويلة والمطر ينهمر بشدة عليه إلى أن وصل وجيه أباظة وأحوه محمد عبدالرحمن حيت تسلما منه صندوق الذخيرة.

ويقول وجيه أباظة فى مذكراته عن تلك المرحلة: «إننى كنت أتود حركة الفدائيين فى الإسماعيلية ، أما عبداللطيف بغدادى فكان يقود حركتهم فى القاهرة، وكنت كثيراً ما أرجع إليه لأخذ رأيه فى الكثير من القضايا الخاصة بالعمل الفدائى والعمل السرى داخل تنظيم الضباط الأحرار؟ كما وضح وجيه أباظة أن الأغلبية العظمى التى ساهمت معهم فى العمل الفدائى.

وفى تلك الفترة اتصل وجيه أباظة بفؤاد سراج الدين ماشا وزير الداخلية بناءً على طلب من البكباشي جمال عبداللطيف بندادى لجس نبض الوقد لموقة موقفه من حركة الكفاح المسلح بوصف فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وسكرتيراً للوفد. وتم الاتصال عن طريق فكرى أباظة حيت قابله في منزله بجاردن سيتي ورحب به وعرض فؤاد سراج الدين على وجيه أباظة في هذه المقاملة مبلغاً من المال (٢٠٠٠ جنيه) رفضها وجيه أباظة في حضور عبدالوهاب حسني وعبدالحميد سراج الدين، حيث قال للباشا نحن لا نريد مالاً وإنما نريد مسلاحاً، فاتصل مباشرة باللواء عبدالحميد خيرت مدير مخازن البوليس وقبال له إن ضابطاً من الطيران اسمه وجيه سيمر عليك فافتح له المخازن وأعطه ما يريد من السلاح . وبعد ذلك كرر فؤاد سراج الدين عرص الملغ مى جعيد على وجيه إلا أنه ونضي.

وتعددت مقابلات وجيه أباظة بعد ذلك بفؤاد سراج الدين باتسا وقد طلب مه البكباشي جمال عبدالناصر الاتصال به أي بفؤاد سراج النقل مفرقعات في عربة سكة حمديد بدرن اللغم «التيتل» الذي نقله عبداللطيف بغدادي بطائرتين إلى الضفة السرقية للقناة. ويذكر وجيه أباظة مقابلته لقؤاد مراج الدين قائلاً: قلت لفؤاد سراج الدين إنتا ولم أذكر له من نكون نفكر في تفجير لغم في القناة، وقد نقل عبداللطيف البغدادي جسم اللغم إلى البر الشرقي في الفناة وبقيت المفرقمات. ولأننا لا نستطيع نقلها بالطائرة فقد قررنا أن نقلها عن طريق سكة الحديد، وقد جنت إليك خصيصاً لذلك. وعلى الفور طلب فؤاد مسراج الدين مدير مصلحة سكة الحديد حسين أبوذكري، وأبلغه أن هناك كميات من اللخائر، صوف تنقل إلى البر الأخر من القناة وعليه أن يخصص لها عربة تكون آخر عربات القعال المتجه إلى هناك، وذكر فؤاد سراج الدين باشا لحسين أبوذكري وقد وافق صلاح شادي، وقد وافق صلاح شادي، وقد وافق صلاح شادي، وحسين أبوذكري على ما طلبه منهما فؤاد سراج الدين.

وخلال هذه الفترة قررت اللجنة القيادية للضباط الأحرار في اجتماعها في مايو ١٩٥٢ إيماد البكباشي عبدالمتم عبدالرؤوف من عضويتها لالتزامه وارتباطه بتنظيم الإخوان المسلمين ومحاولاته المتعددة مع عدد كبير من زملاته لنقل ولائهم لتنظيم الإخوان بدلاً من تنظيم الضباط الأحرار، في وقت كانت فيه موجة المد السياسي للإخوان قد انحسرت، وانكشفت أغاماتهم المتهادنة مع الاستعمار والقصر.

بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، كف المصريون عامة من التجار والزراع وأصحاب الحرف وأرباب المهن عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين في منطقة القناة أو في القاهرة وغيرها من المدن، وكمواعن الاتصال بهم أو القيام بأى محدمة أو تيسير أى حاجة لهم

وفى يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ شهدت مدينة الإسماعلية مظاهرات شعبية كبيرة ابتهاجاً بإلغاء المحاهدة، وهى مظاهرات سلمية كان يمكن أن تتنهى بسلام لو لا تحرش القوات البريطانية بالمتظاهرين، إذ سيرت فى شوارع المدينة سيارات مصفحة تقل جنوداً مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة، وأطلقوا النار على المتظاهرين ووقع تصادم بين الجانبين أدى إلى قتل سبعة من المواطنين وإصابة آخرين بلع عددهم الأربعين، من بينهم بعض رجال البوليس الذين كانوا يؤدون واجبهم محاولين السيطرة على الموقف ودفع عدوان المعدين. واحتلت القوات البريطانية المدينة بدعوى المحافظة على الأمن وحماية أرواح الرعايا البوليس لأمكنها المحافظة على الأمن والنظام والنظام فى المدينة.

وفي نفس يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١، تكررت المأساة في مدينة بورسعيد. واحتلت

القوات البريطانية المدينة . وازدادت الحالة تفاقعاً في الإسماعيلية وبورسعيد في اليوم التراب المتوبر وبالاستيلاء على التالي ١٧٥ أكتوبر وبالاستيلاء على التالي ١٧٥ أكتوبر وبالاستيلاء على كويرى الفردان الذي كان في حوزة الجيش المصرى . ثم احتلوا منطقة «المدينة» التي تقع على بعد ميل من شمال الإسماعيلية ، واحتلوا «القنطرة» ووضعوا أيديهم عنرة على وسائل التعدية إلى البر الشرقي للقنال . وفي يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٥١ استولى البريطانيون على على منطقة الجمرك والمعدية بالسويس .

وكانت الخطة البريطانية لمواجهة الكفاح الشعيى في منطقة القناة تتلخص في الاستيلاء على جميع الأماكن المهمة في المدن والنقط القوية الواقعة فيها وعزل المنطقة عن القطر المصرى وإقامة حكم عسكرى بريطاني فيها .

وفى يومى السبت ١٧ نوفمبر والأحد ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١، وقعت حوادث دموية في مدينة الإسماعيلية (معركة الإسماعيلية الثانية)، كان الجانب البريطاني هو البادئ فيها بالعدوان. بدأت هذه الحوادث بإطلاق الجنود البريطانيين النار على رجال البوليس من قوة بلوكات النظام وهم في ثكناتهم فأصيب اثنان منهم، فاضطر زملاؤهما إلى رد المدوان بإطلاق نيران أسلحتهم. ولما رأى الجنود البريطانيون ثبات رجال البوليس وصمودهم للعدوان، استدعوا نجلات كبيرة وأحاطو بالشكنة التى برابط بها رجال البوليس، وأمطروها بوابل من النيران، وفي نفس الوقت أخذت القوات البريطانية تطلق النيران في مختلف أنحاء المدينة دون تجيز بين رجال البوليس والمدنيين. وسقط من البيان وجرحى.

وفى اليوم التالى ـ الأحد ١٨ توفعبر . أراد البربطانيون أن ينتقموا من رجال البوليس والمدنيين لصمودهم في رد العدوان السابق، فخرجوا إلى الشوارع يستفزون المدنيين ورجال البوليس، وعند الظهر حاولت قوة بريطانية اقتحام ثكنات البوليس وأسفرت هذه الحوادث الدامية عن حدد كبير من القتلى والجرحى من الجانبين .

وعلى إثر معركة الإسماعيلية الثانية طلب الجنرال أرسكين القائد العام للقوات البريطانية في منطقة القناة من عبدالهادي غزالي. محافظ القناة. أن يقابله في الفردان للتحدث إليه في وضع حد لهذه الحوادث، فقابله المحافظ في الموعد المحدد، وطلب إليه الجنرال أرسكين عدة مطالب كشرط لتهدئة الحال وهي: مسحب قوات البوليس المصرى من الحى الإفرنجى بمدينة الإسماعيلية إلى أن يتم نقل
 الماتلات البريطانية من المنطقة.

 بسحب جنود بلوكات النظام من حراسة المرافق العامة وإناطة هذه المهمة بجنود الصف الأول من البوليس.

 عدم ظهور الضباط والجنود المسريين بأسلحتهم فى الحى الإفرنجى إلى أن يتم ترحيل الماثلات البريطانية ، على أن تجلو القوات البريطانية عن المدينة بعد ترحيل هذه الماثلات.

وهدد الجنرال أرسكين المحافظ بأنه في حالة عدم قبول هذه المطالب وتنفيذها فإن البريطانيين سيأخلون على عاتقهم مسئولية الأمن وسيعمدون إلى إجلاء البوليس المصرى من المنطقة كلها . وقبل الجانب المصرى هذه المطالب ، وتم توقيع هذا الاتفاق في ١٩ توفمبر سنة ١٩٥١ ، وحرف باتفاق أرسكين ـ غزالي .

تصاعد العمل القدائي في منطقة القناة:

پنسف قریة كفر عبده:

قامت الكتائب الفدائية المشكلة من طلبة الجامعات ومصر الفتاة وبقية الأحزاب والجمعيات الوطنية باغتيال عدد كبير من العسكريين البريطانيين. وقابل الإنجليز ذلك بمتهى المنف إلى أن أعلنوا في أحد الأيام أنهم سيدمرون قرية "كفر عبده القريبة من السويس بحجة أنها تأوى الفدائين الذين يحاولون نسف محطة المياه الموجودة بهذه القرية والتي تغذى المعسكرات البريطانية بالمياه. ولما وصل التهديد إلى الحكومة أمر وزير الداخلية فؤاد باشا سراج الذين قوات البوليس بالمسويس بالمقاومة والدفاع عن القرية وانضمت قوات البوليس للفدائين وقاموا بتقوية اللدفاع عن القرية متحدين الإندار البرطاني، وقامت محركة يوم السبت ٨ ديسمبر ١٩٥١ غير متكافئة بين المصريين والإغارة، وقام الإنجليز بنسف قرية كفر عبده وإزالتها بمن فيها عن تبقى من الأهالي ورجال المقاومة

وأبلغت وزارة الخارجية المصرية بمثلى دول العالم مجتمعين في الجمعية العامة للأم المتحدة المتعقدة وقتتك في باريس مذكرة أوضمحت فيها فظاعة العدوان البريطاني المسلح على قرية كفر عبده الأمنة، وتولى الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية الذي كان ير أس وفد مصر فى الجمعية العامة تقديم هذه المذكرة إلى السكرتير العام للأم المتحدة وإلى جميع رؤساء بعثات الدول الشتركة فيها ، وهى الوقت نفسه قدمت الحكومة احتجاجاً شديداً إلى وزير الخارجية البريطانى عن طريق السفير عبدالفتاح عمرو سفير مصر بلندن .

كما اجتمع مجلس الوزراه المصرى يوم ١١ ديسمبر ١٩٥١ ، وأدان العدوان شدة، وأصدر قراراً باستدعاه السفير عبدالفتاح عمرو، احتجاجاً على تصرفات الحكومة البريطانية في منطقة القناة واعتداءاتها للتكررة، ووصل السفير المصري إلى القاهرة مسلح ٣٠ ديسمبر ١٩٥١ وأبلعت وزارة الخارجية المصرية السفير البريطاني في القاهرة المستر ستيفنسون بهذا القرار في كتاب أوضحت فيه الأسباب التي بي عليها وسجلت فيه فظاعة العدوان البريطاني وأن قرية كفر عبده ستبقى عثل دنشواى منقوشة على قلوب المصريين.

وفى ١٨ ديسمبر ١٩٥١ وأثناء اجتماع الجمعية العامة للأم المتحدة بياريس طلب أتنونى إيدن وزير خارجية بريطانيا الاجتماع بنظيره المصرى الدكتور محمد صلاح الدين، حيث تم الاجتماع بدار السفارة البريطانية فى باريس فى نفس اليوم عملاً بتصيحة رالف ستيفنسون سفير بريطانيا بالقاهرة وانتهى الاجتماع دون الوصول إلى أى تسوية سلمية للنزاع القائم بين البلدين، وتأكد أنه لا أمل وقتذ فى تسليم بريطانيا بمطالب مصر فى الجلاء ووحدة مصر والسودان ولا فى وقف العدوان فى مطقة قناة السويس.

محاولة اغتيال الجنرال إكسهام:

ألقى بعض الفدائيين ثلاث قنابل يدوية على سيارة البريجادير جنرال إكسهام قائد القوات البريطانية في منطقة الإسماعيلية يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١ بالقرب من كوبرى نفيشة ، أثناء ذهابه إلى منطقة «القصاصين»، وقد أصابت سائق السيارة كما أصابت مقدمتها ، ولكنها لم تصب البريجادير إكسهام ، وعقب وقوع هذا الحادث قامت القوات البريطانية بأعمال انتقامية واستغزازية في المنطقة .

معركة السويس.

وفي يومى الخييس والجمعة ٣ و٤ يناير ١٩٥٧ وقعت معركة أخرى دامية في السويس بين البريطانيين والمصريين من رجال البوليس والمننيين. ويدأت الممركة بعدوان من القوات البريطانية على ورش القاطرات التابعة لمصلحة السكك الحليلية . ووصلت أنباء هذا العدوان إلى رجال البوليس، فأيقنوا أن القوات البريطانية تريد الاعتداء على المدينة كلها، فتحصنوا في منازل كفر محمد سلامة وكفر البراجيل للجاورة لكفر أحمد عبده، وكذلك تحصن الفدائيون في بعض المنازل. ونشبت بين الفريقين معركة دامية انسحب على إثرها البريطانيون عائدين إلى قاعدتهم.

وفى الساعة السادسة مساه يوم ؟ يناير اتصل القنصل الريطاني بللحافظة وأبلغها أنه إذا لم يتوقف إطلاق النار من الجانب المصرى فإن القوات البريطانية ستضطر إلى اتخاذ إجراءات تأديبة شديدة وسوف تضرب المدينة بالمدافع ، ورد محافظ المدينة وقيادات العمل الفدائي على هذا التهديد بأنه يجب أن يكون مفهوماً أن الجانب المصرى لن يقف مكتوف الأيدى أمام أية بادرة لعدوان بريطاني ، وأنه سيادر بالرد على كل اعتداء بمثله .

* معارك أبي صوير والمحسمة والتل الكبير.

وفى ٤ يناير ١٩٥٧ وقعت معركة فى أبى صوير بين الإنجليز والفنائيين تبودلت فيها طلقات النار بين الفريقين واستشهد فيها ثلاثة من الفنائيين هم: محمد عبدالله على وشعيب مصطفى على وعبده محمد. وبلغ ضحايا الإنجليز فيها خمسة.

وفى 9 يناير ١٩٥٧ جرى اشتباك آخر بين الفدائين المصريين وبين القوات البريطانية فى الطريق بين المحسمة وأيى صوير قتل فيه ضابط إنجليزى . وسقط فى هذه المعركة عباس سليمان الأحسر الطالب بجامعة فاروق شهيداً.

وفي يوم السبت ٢ يناير ١٩٥٢ قامت القوات البريطانية بالهجوم على بلدة التل الكبير بدعوى أنها تؤوى بعض الفدائيين الذين يهاجمون محسكراتهم في منطقة القنال.

قاوم رجال البوليس والفدائيون وبعض الضباط الأحرار المخرطون في العمل الفدائي هذا الهجوم مقاومة جمعت بين البطولة والمهارة في القتال، فقد علموا باستعداد القوات البريطانية لمهاجمة التل الكبير وأنهم ملأوا قطاراً بالدخيرة والسلاح والجند. وأن هذا القطار في طريقه إلى التل الكبير قادماً من الإسماعيلية يوم ١٢ يناير، فما أن علموا بهذا النبأ حتى ترقبوا القطار قبل وصوله ووضع الفدائيون الغاما تحت القضبان على مقربة من مدخل معسكر التل الكبير، فلما وصل القطار إلى هذه النقطة انفجرت الألغام ونسفت بعض القضبان، فتوقف القطار، ولما وصل دوى الانفجار إلى آذان الإنجليز في المسكر خرجت منه قوة ضخمة تعززها الدبابات والمصفحات والطائرات وحاصرت منطقة خرجت منه قوة ضخمة تعززها الدبابات والمصفحات والطائرات وحاصرت منطقة

وحدثت اتصالات عدة بين محمد صادق الملا_ مدير الشرقية _ والقيادة البريطانية في القناة ، أصدر على إثرها الجنرال أرسكين أمراً بوقف إطلاق النار في الساعة الخامسة مساء ١٢ يناير ١٩٥٢، وأسفرت هذه الموقعة عن قتل عدد من الإنجليز واستشهاد سبعة من الفدائيين منهم الشهداء أحمد فهمى المنيسى وعمر شاهين، وعبدالحميد عبدالله حسن من عزبة أبي سلطان وإصابة ١٤ يجراح مختلفة.

وعاود الإنجليز في اليوم التالى ، الأحد ١٣ يناير ١٩٥٢ الهجوم على التل الكبير ، فصمد لهم الفدائيون مرة أخرى ، ولكن القوات البريطانية حشدت قوة كبيرة وصل عددها إلى ألفي جندى ، ومدوا الكبارى المتحركة على ترعة الإسماعيلية ، وحاصروا التل الكبير وأبوحماد وغيرها من القرى وقتلوا من وجدوهم من الرجال والنساء والأطفال ، واستخدم الإنجليز المدافع في ضرب التل الكبير وأبوحماد والقرين .

كانت معركة التل الكبير أعنف معركة مكشوفة بين الفدائيين والإنجليز، وعا يذكر عنها أن الإنجليز، وعا يذكر عنها أن الإنجليز أسروا سبعة من المجاهدين ولم يعاملوهم معاملة الأسرى، بل صلبوهم على الأشجار وأطلقوا عليهم الكلاب المفترسة تنهش أجسامهم لحملهم على الاعتراف على زملاتهم، فلما أبوا، أعلموهم ربياً بالرصاص في أحد معسكراتهم، وهو عمل همجي يدل على متنهى الفظاعة والوحشية.

وفي ١٦ يناير ١٩٥٧ احتل الإنجليز بلدة التل الكبير بعد أن هجرها معظم سكانها واحتلوا كذلك أبوحماد بدعوى التفتيش عن الأسلحة وتعقب الفدائيين. وكان احتلال هذه المدن والقرى نذيراً باستمرار زحفهم حتى يبلغوا القاهرة.

ته مذبحة الإسماعيلية:

وصل توتر العلاقات بين الحكومتين البريطانية والمصرية إلى حد استدعاه الحكومة المصرية لسفيرها من لندن، وإصدار قانون بتجريم كل من يتعاون مع الإنجليز وإياحة حمل السلاح للمصريين.

وفى ذلك الرقت حصلت القيادة المسكرية البريطانية في منطقة القناة على تفويض من الحكومة البريطانية بنزع مسلاح رجال البوليس المصرى بالقوة، ووضع خطة عسكرية لفرض السيطرة التامة على الحركة داحل المنطقة، وقتما تعتبر هذا الإجراء مناسباً من وجهة نظر الأهداف البريطانية.

وبناء على هذا التفويض، وضع العسكريون البريطانيون خطة من ثلاث مراحل لفرض السيطرة العسكرية على منطقة القناة، تتلخص المرحلتان الأولى والثانية في فرض الإجراءات الإدارية لجعل تلك السيطرة فعلية، أما المرحلة الثالثة فيتم فيها فرض حصار تام على المنطقة، وقصر الحركة داخلها على من يحملون تصريحات عسكرية تجيز لهم حرية الانتقال من مكان إلى آخر .

واستغلت السلطات البريطانية عمليات القدائيين في منطقة التل الكبير لتنفيذ مخططها والقيام بالمواجهة النهائية مع حكومة الوفد بزعامة مصطفى النحاس باشا. ففي معركة التل الكبير أسرت السلطات البريطانية مائة وعشرين من رجال البوليس المصرى وأربعة من ضباطه من فوى الرئب الكبيرة وعلى رأسهم اللواء محمد عبدالرقوف. ورأى ستيفنسون السفير البريطاني بالقاهرة أن يستخدم ذلك الحادث في محاولة تصعيد الضغط السياسي والنفسي على الحكومة المصرية، باعتبار أن أسر رجال البوليس، اللين يتبعون أحد الأجهزة الأساسية التابعة لسلطة اللولة، يؤدى إلى إظهار ضعف الحكومة وفشلها. واقترح السفير على حكومته أن يرسل احتجاجاً إلى الملك فاروق يخبره بأسر هؤلاء الضباط، ويسأله كيف أعطيت التعليمات لهؤلاء الرجال الذين يحملون تفويض الملك لإطلاق النار على القوات البريطانية، حيث إن البلدين ليسا في حالة حرب؟ وقد وافقت الخارجية البريطانية على اقتراح السفير وقدم مستيفنسون الاحتجاج إلى الملك، من خلال حافظ عفيفي. رئيس الديوان الملكي. يوم 19 يناير 1907.

وتنفيذاً للسياسة الموضوعة ، مضت القوات البريطانية في تطبيق إجراءات السيطرة المسكرية على منطقة القناة ينتهي المنف ، فحاصرت القرى الواقعة على طريق المعاهدة بين الإسماعيلية والتل الكبير . بدعوى التفتيش عن الأسلحة التي خبأها الفداتيون فيها ، وكان هذا التفتيش يأخذ شكل حملات عسكرية إرهابية واسعة النطاق .

وإزاء توسع القوات البريطانية في تطبيق تلك الإجراءات وتعديها على المدنيين المصريين، كان لابد أن تتدخل الحكومة المصرية لحماية مواطنيها، فأرسل وزير الداخلية المصرية لل المستخربة البريطانية التي تم فرضها في الاسماعيلية ضد المدنيين والتي نفذت بروح انتقامية ودون أي اعتبار للكرامة الإنسانية . وطالب الوزير بوقف تلك الأعمال غير القانونية ، وهدد بأن الملكومة لن تسمح بأي حال باستمرار هذا الاعتداء غير الإنساني على المديين المزل، ولن تتوانى عن اتخاذ أشد الإجراءات لوقفه . .

وقد أجاب وزير الخارجية البريطانية على الاحتجاج المصرى بأن أرجم الإجراءات البريطانية إلى تصرف الحكومة المصرية التي شجعت البوليس على الاشتراك في الهجوم على القوات البريطانية ، والتفاضي عن العمليات الفدائية وتأييدها. كذلك قدم النحاس باشا إنداراً إلى الجنرال أوسكين ، من خلال محافظ السويس بأنه إذا لم يوقف فوراً الإجراءات الأخيرة التي اتخذها في الإسماعيلية ضد السكان المدنيين ، فإن الحكومة المصرية ستصدر تعليماتها للسلطات المصرية للحلية بمقاومة القوات البريطانية بكل ما لديها من قوة

فرد الجنرال أرسكين على مصطفى النحاس باشا بأن الإجراءات البريطانية قد اتخذت بسبب تراخى السلطات المصرية فى للحافظة على النظام، برعم الاحتجاجات البريطانية المتكررة، وأنه سيستمر فى تطبيق تلك الإجراءات، مهما يكن التصوف المضاد الذى قد تتخذه السلطات المصرية، طالما أنها ضرورية لأمن قواته.

وفي هذا الجو المتصاعد قررت السلطات العسكرية البريطانية تجريد رجال البوليس المصرى من السلاح، على أساس أن اشتراكه في العمليات الفدائية ضد القوات البريطانية، التي وقعت في التل الكبير والإسماعيلية يكفي مبرراً لاتخاذ الإجراء، وباعتباره أيضاً تدييراً أصبح لا مناص عنه إزاء تهديدات الحكومة المصرية باستخدام القوة في مقاومة أعمال القوات البريطانية ضد المدنيين المصريين

وفي ٢٥ يناير ٢٩٥٧ قامت القوات البريطانية تساندها الدبابات بمحاصرة مبنى المحافظة وثكنات بلوكات النظام بالإسماعيلية، وتلا ذلك تسليم إنلار كتابى بريطانى لضابط الاتصال المصرى البكباشي شريف العبد، يطلت تسليم أسلحة حميم قوات البويس الموجودة بالإسماعيلية، نظراً لأن وجال البوليس قد شجعوا الفدائيين وتواطئوا البويس المرجودة بالإسماعيلية، نظراً لأن وجال البوليس قد شجعوا الفدائيين وتواطئوا معظمة القناة، وإلا فإن القوات البريطانية ستتولى نفسها مهمة نزع سلاحها وترحيلها بالقوة كذلك سلمت السلطات البريطانية إنلاراً عائلاً لقائد قوات البوليس المسرى اللواء أحمد رائف، ولوكيل محافظ الإسماعيلى على حلمي بك، اللذين رفصا الإندار، بناء على تعليمات من وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باشا، وأبلغا القيادة البريطانية بأن المكومة قررت عدم التسليم ومقاومة أي اعتداء يقع على دار للحافظة، أو على ثكنات بلوكات النظام أو على رجال البوليس، أو على الأهالى ودفع القوة بالقوة، والمصمود في الداع حتى آخر طلقة مع القوات.

وإزاء إصرار الجانب المصرى على المقاومة، نفذ البريطانيون إنذارهم، وأطلقوا القامل على تكتاب بلوكات النظام ودار للحافظة، وقابل البوليس هذا المدوان ملتل، وسبت معركة عنيفة بين القوتين، برغم التفاوت الكبير في قوة الطرفين، من حيت العدد والمعدات الحربية، استمرت نحو أربع ساهات، أبدى فيها جنود البوليس المصرى وضباطهم بسالة منقطعة النظير، ولم تتوقف القوات المصرية عن إطلاق النار على القوات البريطانية حتى نفدت آخر طلقة لديها، فاقتحمت الدبابات البريطانية الثكنات، وأسرت من بقى بها من رجال البوليس سالماً.

وأحتى قائد القوة البريطانية رأسه احتراماً للجنود والضباط المصريين، وقال لضابط الاتصال المصرى البكباشي شريف العبد: «إن رجال القوات المصرية جميعاً قد دافعوا بشرف واستسلموا بشرف، فحق عليه احترامهم جميعاً ضباطاً وجنوداً».

وقد سقط في ميدان الشرف في هذه المركة من جنود البوليس خمسون شهيداً وأصيب منهم نحم ون شهيداً وأصيب منهم نحم و ثمانين جريحاً، وأسر الإنجليز من بقى على قيد الحياة من رجال البوليس وضباطهم وعلى رأسهم اللواء أحمد رائف قائد بلوكات النظام واليوزباشي مصطفى رفعت، ولم يفرج عنهم إلا في شهر فبراير سنة ١٩٥٧، ودمرت المحافظة وثكنات البوليس، وقدرت الميانية خسائر الإنجليز بثلاثة عشر من القتلى و ١٢ جريحاً، والراجح أنهم حوالى العشرين قتيلاً وثلاثين جريحاً.

وقد خلق حادث ملبحة الإسماعيلية مرارة شديدة لدى الشعب المصرى، وأدى إلى تصاعد العداء ضد البريطانيين، فانتشرت المظاهرات في أنحاء القاهرة في اليوم النالي، والتي تطورت إلى الحرق والتخريب والتدمير، عما مكن الملك فاروق من إقالة حكومة الوفد، بعد أن أعلنت الأحكام العرفية، وتعيين على ماهر رئيساً للوزارة.

وبذلك نجمحت السياسة البريطانية من خلال التآمر مع الملك، في تنفيذ حطتها في مصر. فمن الواضح أنه، إذا كان الفشل الذي منيت به المعركة الفدائية المسلحة صد القوات البريطانية في منطقة القناة يرجع إلى السلوك الاستعماري العدوائي البريطاني، فإن جانباً كبيراً من السليبات يرجع إلى مواقف الملك وبعض السياسيين المصريين، التي كانت من أهم العناصر المعوقة للكفاح الوطني، والمساعدة للسياسية البريطانية الاستعمارية، وكان الخاصر الوحيد في النهاية هو القضية المصرية.

الوفد الجديد

الدكتور محمد على شتا

ظل حزب الوفد. طوال القرن الماضي .. يبدًّا للأمة ، ورمزاً للكفّاح الوطني ضد الاستعمار . . وضد الملك . . وضد القوى السياسية التي تمثل الأقلية والتي قتلت الحريات وهدمت معبد الديمقراطية . .

ويعد قيام حركة الضباط في يوليو ١٩٥٧ ، وبمقتضى القوانين التي أصدرتها والتي حرمت بها تشكيل الأحزاب . . ينتظر لحظة المداد الحدد .

إلى أن حانت الفرصة في ٢٣ أغسطس ١٩٧٧ حين أقامت نقابة المحامين بمقرها في القاهرة احتفالا بذكرى وفاة الزعيمين سعد زغلول ومصطفى النحاس، وكان الاهتمام بالحفل غير عادى سواء بالنسبة للحكومة وحزبها الوطنى، أو بالنسبة لجميع المهتمين بالعمل السياسي . . وهذا الاهتمام الفائق كان بسبب قيام الأستاذ فؤاد سراج الدين المحامى، وسكرتير عام حزب الوفد المنحل بإلقاء الخطاب الرئيسي .

كان الحضور الذين خصت بهم القاعة والشوارع المحيطة بالتقابة يتوقعون أن يعلن سراج الذين عودة حزب الوفد بعد مرور حوالى اثنتين وعشرين سنة على حله .

وألقى الرجل الكلمة المتنظرة التي استغرق إلقاؤها ثلاث ساعات ونصف الساعة، شن فيها هجوما صاعقا على الحكومة وحزبها وأنصارها وسياستها . . ودافع عن حزب الوفد، حزب الشعب، ورد على جميع الاتهامات التي وجهها النظام إلى قادة الحزب على امتداد ربع قرن .

ولقد بدأ الاحتمال بكلمة ألقاها الأستاذ عبد العال عرجون عضو نقابة المحامين نيابة عن نقيب المحامين الأستاذ مصطفى البرادعي - بسبب مرضه المقاجع- وقد دعا المتحدث الحاضرين إلى أن يراجعوا أنفسهم ليقولوا ماذا فعلوا بالأمة التي التمنتهم خلال الخمسين عاما التي مرت على رحيل سعد زغلول .

ولقد اعتتم كلمته بقوله: أبنائي للحامين. . البلد يحترق، يمزقه الضياع. . ويتهده الصراع. . ولم يتهده المراع. . ولم يتهده المراع. . ولم يتهده المراع. . ولم يتهده المراع. . ولم يتهده للرأي المارض للأحزاب، والشعب خير ضمان يفرض احتياره الطريق، لا تفرض عليه الرصاية ولا يختار له طريق.

و الأهمية الخطاب التاريخي لسراج الذين والذي مهد لعودة الوقد، أرى أن من حق الراحل الكسريم فسؤاد مسراج الذين أن أورد بعض المقسقطفات من كلمساته في هذا الاحتفال:

وإخواني الأعزاء: تشهدون في هذه الفترة الأغيرة حملة شعواء من التشهير والتضليل توجه إلى سعد زغلول، وإلى مصطفى النحاس، وإلى الوفد معهما، وسر هذه الحملة غير خاف عليكم ولا مجهول من الأمة إنهم -لحسن الخط لا يفهمون طبيعة هذا الشعب، ولا يؤمنون بلكاته وبأصالته، ولا يعلمون أنه شعب يتعاطف مع المهاجم. . يكره الاستيداد والاستعلاء، ويتعاطف مع الشخص الذي يتجنى عليه، والذي يحارب وهو أعزل من السلاح. . إنهم لو علموا طبيعة هذا الشعب على حقيقته لأقلعوا عن هذه الحملة الطائشة، ولما قاموا بها. إنهم لم يدركوا إلا أخيرا الأثر المكسى الذي كان لها، فتوقفوا عنها، وقورت بين قلوب الشعب وبينا».

اومن عجب أنه، حتى سعد زغلول، ورغم مضى خمسين عاما على وفاته، لم تكن هذه اللذة الطويلة كافية لنزع الحقد من نفوسهم، فتقولوا عليه، وعلى ثورته. . ثورة ١٩١٨ ١

فمن قائل إنه ليس من فضل له على هذه الثورة، وجدها قد قامت فاعتلي موجتها.

صجيب أمر هؤلاء الناس . 11 سعد زغلول ليس له من فضل على ثورة 1919! قامت فاستغلها وركب موجتها؟! قرأت مثل هذا الكلام من الحاقدين الموتويين . نسوا، أو تناسوا أن سعد زغلول باشا ـ وأضع خطا تحت باشا ـ ورفيقيه على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى باشا توجهوا غداة خروج إنجلترا من أكبر حرب عالمية منتصرة انتصارا ساحقا . . ولها في مصدر جيش جرار وعتاد، والشمس لا تغيب عن إمبراطوريتها، وتسيطر على أكثر من خمس هذا العالم . . لم يرهب كل ذلك سعد زغلول ورفاقه،

فذهبوا إلى المعتمد البريطاني يواجهونه بمطلب مصر . . الاستقلال والجلاه . . فلما سأل المعتمد البريطاني سعد زغلول . باسم من تتكلم؟ قال : باسم مصر كلها .

وسارعت مصر كلها من الإسكندرية إلى أسوانها، فكتبت التوكيلات للوفد، توكل سعدا ورفاقه في السعى إلى تحقيق استقلالها حيثما وجدوا في السعى إلى ذلك سبيلا. وقع ملايين المصريين على هذه التوكيلات، ووكلوا سعدا وزملاءه في هذه القضية الوطبية الكبرى فكانت أكبر قضية تو لاها سعد زغلول المحامي.

ولم يسكت سمعد زغلول بعدهذا، بل شرع يكون الوفد، ويخطب في الناس، ويجتمع بالشباب، ويشير حماس الجماهير، فوجه إليه الإنجليز إنذارا شديدا. إما أن تكف عن نشاطك أنت وزملاؤك وتغادر القاهرة إلى قريتك في الريف، وإما تمرضت لأقصى الإجراءات. . فرد سعد عليهم رده التاريخي المشهور: فلقد وكلتنا الأمة للسعي إلى تحقيق استقلالها، ولن تنخلي عن مهمتنا، وسنبقى في أماكنا، ولتفعل بنا القرة ما تشاء أفرادا وجماعات، . سارع الإنجليز باعتقال سعد زغلول ورفاقه، وفقوهم إلى مالطة، فشار الشعب المصرى ثورة عارمة . . ثورة شعبية حقيقية، لا انقلاب، ولا حركة،

ثار التسعب في مصر كلها، حضرها وريفها، شبابها ونسائها، أطفالها وكهولها، واستمرت الثورة فترة طويلة تقتلع في طريقها كل شيء. وتضامن الوظفون مع الأهالي، وكان إجماعا رائما هز الإنجليز فاضطروا إلى إرجاع سمد ورفاقه من المنفي فاستقبلتهم مصر استقبال الغزاة الفائمين.

لم يسبق في التاريخ ولم يلحق في التاريخ مثل هذا الاستقبال، فتكرر نفي سعد، وتكرر جهاد سعد، ونضال سعد.

حتى اضطر الإنجليز في عام ١٩٢٢ إلى إصدار تصريح ٢٨ فسراير من جانبهم فقط يعترفون فيه باستقلال مصر مع التحفظات الأربعة المشهورة».

ولو لم يكن يا إضواني لتورة ١٩٩٩ إلا فضل واحد لكفاها فخرا ومحدا وهو: الوحدة الوطنية . الوحدة الوطنية . الوحدة الوطنية . الصحيحة النابعة من ضمير الشعب ووجدانه . لم تكن وحدة صادرة بها قانون ، أو يحميها تشريع ، أو يهدد من يحرج عليها بالعقاب . . إنما كانت وحدة وطنية طبيعية سليمة ، صادرة من قلوب الشعب كله ، بعنصريه المسلمين والاقباط » . قوأنا لا أريد أن أقارن كثيرا بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٧ ولكني مضطر إزاء الحملات الطائشة المضللة التي وجهت إلى ثورة ١٩١٩ أن أقول شيئاً :

وسأكون صريحا، وصادقا. وإذا قلت ثورة ٢٣ يوليو فإنى أقصد الفترة بين يوليو ١٩٥٢ و ٢٨ سيتمبر سنة ١٩٧٠ أى إلى اليوم الذى تولى فيه الرئيس أنور السادات الحكم. ولا يظنَّنَّ أحد أنى اخترت هذا التحديد لأن أنور السادات في الحكم، لا وربى، قلو كان لدى ما أقوله لقلته. إننا الوفديين لا نخشى في الحق لومة لاكم، ولا نخشى إلا روا.

أولا: ثورة ١٩٥٢، أو ما سمى بشورة ٥٢، ليست بشورة من الناحية العلمية الصحيحة . الثورة تبدأ من القاعدة لا من القمة . هي في الواقع انقلاب عسكري . حقيقة أبدته الأمة وباركته، فاكتسب الشرصة من هذا التأبيد الشعبي، أما ثورة ١٩١٩ فكانت شيئا آخر . ثورة ١٩ خلقت الإنسان المصرى، أيقظته من سبات عبميق، وثورة ١٩٥٢ (نتفق أن نقول ثورة مؤقتا) قتلت الإنسان المصرى وأهدرت كرامته. ثورة ١٩ أيقظت الشعور الوطني في النفوس. وثورة ٥٢ أشاعت في النفوس الهزيمة والاستسلام. ثورة ١٩ قامت لتحقيق جلاء الإنجليز، وثورة ٥٢ أدت إلى احتلال إسرائيل لمصر مرتين. ثورة ١٩ لقي أبطالها وقادتها ألوانا من صنوف التعذيب والتنكيل، والنفي والتشريد، وتورة ٥٢ عاش رجالها وأنطالها عيشة الملوك والقياصرة. ثورة ١٩ كان أبطالها_وعلى رأسهم الرجل المسن الريض سعد زغلول _ يقضون جانبا كبيرا من حياتهم في المنفي، يلقون من أصناف التعليب والتشريد والبعد عن الوطن ما يلقون، وأبطال ثورة ٥٢ عـاشـوا في القصور. وأية قصور؟ اقصور اغتصبوها من أصحابها، أو قصور شيدوها عال غير معروف مصدره. ثورة ١٩ لم يعرف عن أحد من أبطالها أنه استغل موقعه، أو أنه بنر قصرا أو كون شركة، أو أقام مصنعا، وثورة ٥٢ بني أبطالها الفيلات والقصور فوق الوبير والتلال. ثورة ١٩ يا إخوتي كانت السيدات يسرن في الطرقات، يلقين الجندي البريطاني وصدورهن معرضة للرصاص، وثورة ٥٢ كانت السيدات تهتك أعراضهن في السجون. . وكان الرجال يعاملون معاملة النساء ويؤمرون بتلبية النداء إذا ما نودوا بأسماء النساء! اكما هو ثابت في قضايا التعليب وقضية كمشيش. هذه فو ارق بين ثورة ٥٢ وثورة ١٩.

ثورة ١٩ وقف نالب في مجلس النواب الوفدي يصرخ بأعلى صوته: (إننا نحطم أكبر رأس في هذا البلد إذا اعتدى على الدستورة، وفي ثورة ٥٢ وقف نائب آخر في مجلس الأمة يرقص طربا على أشلاء آلاف القتلى في سيناه الأن رئيسه ومولاه تنازل وتفضل وعدل عن التخلى عن الحكم. . هذا نائب ونائب، وهذا عهد وعهد، وهذا مجلس ومجلس، وهذا وعدا القضل المتحلس ومجلس، وهذا وقد وهذا القادة اشتراكي . . ثورة ١٩ كانت مبعث النهضة الاقتصادية، وثورة ٥٦ خربت اقتصادنا، ووصل كما قال الرئيس بحق إلى ما تحت الصفر. وبعد ذلك كله يقارنون بين ثورة ١٩ وؤورة ٥٣ و١٤ ويتبجحون ويعلمون الجيل الجديد، أحطاء، بل يدخل في باب الحطايا التي لا تغتشفر، وليس بعد قتل النفس، وليس بعد هنك العرض، وليس بعد هذا كله من جريعة العرض، وليس بعد هذا كله من جريعة يمكن أن يقارن بها شيء من هذا كله من جريعة يمكن أن يقارن بها شيء من هذا كله من جريعة

الزدادت الحملات على مصطفى النحاس، في الفترة الأخيرة، شراسة، وفاقت ضراوتها كل حد. حتى المثل، حتى الأخلاقيات، انظروا، اليوم مثلا باللهات ذكرى مصطفى النحاس هل قرأتم في صحيفة واحدة، كلمة عن مصطفى النحاس؟ يخشون مصطفى النحاس وهر جسد هامد، في قبره، يخشونه وهم على حق، لأنه في مماته أقوى منه في حياته. ألم يعمل مصطفى النحاس عملا واحدا في صالح هذا البلد يذكر له اليوم في صحيفة من الصحف؟! وبعد ذلك يقولون حرية صحافة وميثاق شرف صحفى!! أى شرف صحفى هذا؟! وأية حرية تلك؟ مصطفى النحاس لم يؤد لوطنه شيئا ما . . قولوا حسنته ، واذكروا سلبياته ، واتركوا الشعب يحكم . أما التجاهل فلا أقول إنه عمل معيب ، بل مخز وغير مشرف لهذا البلد . ولكن مصطفى النحاس لا ينتقص من قدره عميب ، بل مخز وغير مشرف لهذا البلد . ولكن مصطفى النحاس لا ينتقص من قدره عمل الحاقدين ، فهو حى فى كل قلب ، كائن فى كل وجدان » .

الخيرا يا إخوانى، كان لابد لنا أن نختار أحد الخلين: الإيجابية أو السلبية. و لا أكتمكم سرا إذا قلت، إن الذي رجع للبنا الرأى هو ذلك الصدى المحيب الصدى الشعبى المظيم الذي أحسسنا به نحو تكوين هذا الحزب الجديد. لقد انهالت على بجرد نشر أول خبر عن وكرة تكوين الحزب، اتهالت على البرقيات والرسائل من داخل مصر، ومن خارج مصر، من جميع الأقطار العربية، تبارك الفكرة وتطالب بتفيدها، وبالانضمام للحزب الجديد. سيل جارف. لابد أنهم اطلعوا على هذه البرقيات قبل أن تصل إلى، ولابد أنهم أدركوا أثرها وقيمتها، شعور وطنى فياض، فاق كل تقلير. أعرف لكم يا أخوانى أنى في حياتي السياسية لقيت مفاجأتين سياسيتين: الأولى جنازة الزعيم خلك المذال المذكر مصطفى النحاس كانت مفاحأة كبرى لى، لم أتوقع أن تكون كذلك مع إيماني بوطنية هذا الشعب وبوفائه، كدى المنازة كانت مفاجأة كري له هذا الشعب وبوفائه، كدى لهذا الظروف الني كانت تعيش فيها البلاد، هذه الجنازة كانت مفاجأة ككرى لهناجأة الثانية هي الصدى الشعبي لهلا الجزب الجديد.

وإذا أمعنا النظر فهمنا سر هاتين المفاجأتين، أو التفسير المسحيح لهما. الفاجأة الأولى جنازة الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس، تفسيرها ما عرف عن هذا الشعب من أصالة ووفاء، والمفاجأة الثانية الصدى الكبير لفكرة الحزب الجديد، هو ما يحسه الشعب من فراخ سياسى كبير، والأحزاب الحالية (الثلاثة الحالية) لا يمكن أن تملاً هذا الفراغ السياسى، بطبيعة تكوينها، وبالنظام الذي نبعت منه، إنها ذرية غير صاحة، لأب فاصد وهو الاتحاد الاشتراكي ولا يمكن أن يقتنع الشعب المصرى في يوم من الأيام بسلامة حياة سياسية حزبية يرأس أحزابها الشلائة، ثلاثة من إخواننا العسكريين. ، وضع ليس له مشيل في العالم، كأن البلد ليس فيها سياسيون ولا مدنيون.

الأحزاب التلاثة القائمة يرأسها ثلاثة من إخواننا الضباط. لا يمكن لهذا الوضع أن يقتم شعبا من الشعوب. ثم حياة نباية بلا معارضة كرجل يسير على ساق واحدة، يسير على ساق واحدة، يسير العرج لا يمكن أن يسير طويلا، ولا يمكن لأحد في وجهه مسحة من الحياء أن يدعى سيرا أعرج لا يمكن أن يسير طويلا، ولا يمكن لأحد في وجهه مسحة من الحياء أن يدعى وجود أغلبية وأقلبة، أغلبية تحكم ومعارضة توجه، وتنقد عند اللزوم، معارضة هدافة بناء، لا معارضة لمجرد المعارضة و إذا فقد النظام النيابي أحد هذين العنصرين الأساسيين انتهى، ولم يعسح له من أثر . أنا أقدر صديقى مصطفى كامل مراد، أقدر كفايته، أقدر وطنيته، وأقدر نزاهته، ولكنى أيضا أقدر ظروفه الخاصة، ولا يتأتي إطلاقا لمن كان في مثل هذه الظروف أن يكون زعيما للمعارضة، أمر غير طبيعى، ونحن نطلب منه المستحيل، ونحن بشر يجب أن نقدر ظروف البشر. إننا نطلب المستحيل من مصطفى كامل مراد، إذا طالبناه فعلا أن يقوم بدور زعيم المعارضة، إنه وضع يدعو إلى السخرية في الميالم كاه، أن يقال إن زعيم المعارضة في البرئان موظف مرؤوس لأحد الوزراء.

ولا يمكن أن تقوم في يوم من الأيام معارضة من داخل هذه الأحزاب الثلاثة من داخل هذه الأحزاب الثلاثة من داخل هذا التنظيم السياسي الذي ينبع من الاتحاد الاشتراكي، لا يمكن أن تقوم هذه المعارضة في يوم من الأيام، ولذلك يحس الشعب بوجدانه أنه في حاجة إلى شيء جديد، في حاجة إلى حزب جديد، في حاجة إلى صوت جديد، يسمعه، مخالف للصوت الذي ظل يسمعه ربم قرن من الزمان».

لا إخوانى، بعد هذه الدراسة العميقة التي أشرت إليها منذ قليل، توكلنا على الله زملائي وأنا واتخذنا القرار الذي أتشرف بإعلانه الليلة أمامكم، ولأول مرة هذا القرار الذي أعلنه الليلة، ولأول مرة، هو أننا قررنا فعلا تكوين الحزب الجديد. ولعله من حسن الطالع وفأل الخير أن يعلن هذا القرار في هذه الليلة بالذات، ليلة نحيى فيها ذكرى سعد والنحاس. إن هذا القرار خير ما يهدي لروحيهما في مثواهما الأخير ؟.

قيت حدثون عن الباشا الإقطاعي وهم لا يقهمون معنى إقطاعي . . يتصورون كما قيل لكل الناس إن كل من كان يمتلك ماتنى فدان سنة ١٩٥٦ ولم ينطبق عليه قانون الإصلاح الزراعي فهو ليس بإقطاعي لا غبار عليه، ورحل شريف غير مستغل، واللي عده ٢٠٠ فدان وفدان فهو إقطاعي، وهو مستغل، وهو رجل لا يصلح لأي عمل في الدولة امنطق غريب! إنهم لا يفهمون معنى الإقطاع . . أنا أعلم أن الأخ عدوج سالم يتمن الفرنسية ، أنا أرجوه أن يقرأ بعض الكتب الفرنسية عن الثورة الفرنسية ، ليفهم ما هو الإقطاع . والذي كان يسمى إقطاعيا ليس الذي عنده ٢٥٠ فدانا أو ٢٠٥ فدان أو حتى ٢٠٠ فدان، كان الإقطاع في فرنسا يطلق على من يمتلك ولاية بكاملها . . إقليم بكامله يزيد على مديرية من مديرياتنا ، يمتلكه بما فيه من بشر ، وما فيه من مال ، أصبح ملكا خالصا له . هلما الإقطاع كان من أهم أسباب الثورة الفرنسية ، وهل كان لدينا في يوم من الأيام إقطاع من هذا الزع؟ لم يكن لدينا إقطاع ، إنها نفمة مرذولة وكلمة مكروهة أريد بها إثارة الأحقاد بين الناس؟ .

قثم يقول عدوح سالم: اجتمع في قصره. نعم قعمرى. إنه قصرى ليس بجديد على ابدى المنت الآن.. إنك على المنت الآن.. إنك ارتب أن عن القصور التي بنيت الآن.. إنك رئيس الوزراه الآن، وتملك السلطان وسلطات التحقيق تحت يديك ألم تر عيناك قصورا شيدت بعد ١٩٩٧؟ ألا تسأل وتتحرى بأى مال شيدت هله القصور التي يجب أن تسأل عنها القت محكمة الثورة نفسها بنزاهة صاحبها وأنها لا تشك في نزاهته. . وليس هذا شيئا لي وحدى، هل يستطيع أن يذكر هو أو غيره وفديا واحدا، وزيرا أو غير وزير، ثبت أن مليما واحدا، من ماله مصدره غير مشروع؟! هل قد وفدى واحد، وزيرا أو غير وزير، لمحكمة الغدر بعد سنة ١٩٩٧؟ وقد بحثت الثورة مالية كل شخص وفدى في المبلاد لتتعرف إن كانت تروته مشروعة ومصادرها معروفة أم لا . . هل سمعتم أن وفديا واحدا قدم لمحكمة الغدر بتهمة الكسب غير المشروع؟ تطبيقا لقانون من أين لك هذا الذى

«أنا المتهم بهادنة الملك وصاحب سياسة المهادنة . أزمتين تلاتة حصلوا بينى ويبن الملك . . أولا ليس من الفروض أن أى حكومة فى العالم تخاصم رئيس الدولة أو تسعى إلى الخلاف مع رأس الدولة دون مبرر ، لمجرد إظهار العضلات أو الفتونة . . مش عكن . . وإلا فإن العمل لا يسير . . لا يسير إطلاقا . . إمّا تختلف مع رأس الدولة مفيش شك للصالح العام إذا اقتضى الصالح العام هذا الخلاف أن يقع . . فليكن مهما كانت نتائجه ولتقل الوزارة كما أقيلت خمس مرات . . جميع المرات في الوزارات الخمس اللي قلت لكم عليها دى . . الوزارة الوفدية لا تخرج إلا مقالة دليل قاطع على أنها بتهادن الملك!! إن كل مرة يقيلها . . يطردها ، يطردها بعد شهرين . . بعد ثلاثة . . بعد خمسة . أما الوزارات اللي قعدت خمس سنين ، وعشر سنين ، دي لا تتهم بالمهادنة ، أما الوزارات اللي قعدت خمس سنين ، وعشر سنين ، دي لا تتهم بالمهادنة ، ولا بلحاجة أبدا . مش مفروض زي ما قلت لكم أنا ، إن أي زعيم سيامس أو رئيس حكومة ، أو حزب سياسي ، يخاصم رأس الدولة ، أو يسمى إلى مشكلة . . دون مبرو . . في الوزارة دي باللذات بيننا ويين الملك حصل ما يأتي : وده حصل معايا ، وطبعا حصل أمثاله مم زملاتي كل في وزارت :

في شهر رمضان، في مثل هذه الأيام وكان الملك والسراى اختطوا خطة المناوأة للحكومة. للوحى على للحكومة. للوحل المتغلال واستقطاب الجماهير في هذه المعركة. فهبط الوحى على فاروق مرة واحدة كده، ويعث سكرتيره الخاص حسين باشا حسني يطلب مني وكنت أنا وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية والإذاعة تخضع لي، يطلب مني أن تلبع الإذاعة المصرية حفلات ليالي سهرات رمضان في سرادق مقام في عيدان عابدين، أقامته الخاصة المسينة حفلات ليالي سهرات رمضان في سرادق مقام في عيدان عابدين، أقامته الخاصة الملكية سيتلو فيه مشاهير القراء آيات اللكر الحكيم . . حركة سياسية يعمل . إنحا فيها خطورة إذاعة على الهواء . وليست تسجيلات أي شخص يقف مدسوسا يقول : يعيا النحاس: يسقط فاروق، في الملياع مثلا . . فتقوم أزمة بين الملك وبين الحكومة والمحس صمحيح: يسقط فاروق، في الملياع مثلا . . فتقوم أزمة بين الملك وبين الحكومة والمحس صمحيح ومركز دقيق . . وخصوصا في الظروف السياسية التي كانت تجتازها البلاد . . حرب . . . وصرح دقيق . . وخصوصا في الظرف الملك والحكومة . . دم بينهم على رأى المثل ، وكنان من المستحيل على أن أقبل هذا الطلب، فونضت، وأخطرت الملك ، وأصررت على الرفض، المستحيل على أن أقبل هذا الطلب، فونضت، وأخطرت الملك ، دى مهادنة للسراى والملك!! دى تعمد تبذا لاسع؟ وتعمد تبدئة للسراى والملك!! دى تعمد تبذا لاسع؟ وتعمد تبدئة للسراى والملك!! دى تعمد تبذا لاسع؟ تعمد تبديرا للكالم المساك والملك العمد تبذا لاسع؟ تعمد تبدأ لاسع؟ تعمد تبذا لاسع؟ تعمد تبذا لاسع؟ تعمد تبدأ للكاء ولاحمد تبذا لاسع؟ تعمد تبدأ المسع؟ تعمد تبدأ للسع كمالك والمسع للمسع تبدأ للمسع كمالك المسع تبدأ للسع كمالك السع كمالك المسع كمالك المسع كمالك المسع كمالك ال

مثل آخر . كنت معه (مع الملك) في مباراة كرة في أرض العباسية . . في الشوط الأول سمن على عسل . . ضحك، وهزار، ونكت، وكنا عال قوى . . و دخلنا في الاستراحة نأخذ الشاى . . فقال لي يا فؤاد باشا أنا لي رجاء عنك . . إيه يا مولانا؟ . . قال لي : والله فلان . . وذكر . . ما ذكرش اسم . قال أنت عينت موظف جديد مديرا للجوازات والجنسية . . فقلت له: صحيح وده شاب كويس . . قال لى : ما علهش أنا ما بقرئش حاجة . . كويس وحش أنا بأرجوك تنقله إلى أى وظيفة أخرى فى الداخلية ولو مع ترقيته! . . بالله يا إخوانى أى وزير يقول له إيه؟!

والله وحق من أماته، وإخواني يعرفون، قلت له: تسمح جلالتك تقول لى الأسباب إيه. . ؟ قام بص لى باندهاش قوى . . قلت له: إيوه أنا أعلم أنه شاب كويس و لا غبار عليه فأحب أعرف أنت مؤكد عندك أسباب تبرر هذا الطلب . . أنا كوزير لازم أعرفها يمكن لما أعرفها يقتضى الأمر نقله خالص من الداخلية، موش إلى وظيفة أخرى، وبم يقتضى الأمر إحالته على المعاش . . قال: لأ لا أنا ما بقولش لك أعمل حاجة من دى . . بس أقله إلى أي وظيفة . . قلت له: لا أرجوك تقول لى السبب . قام بكل غيظ قال عبارة . . الحقيقة أنا ضحكت قوى قال لى : يا أخي لو كان نائب وفئي اترجاك كنت عملتها . . فأنا ضحكت وقلت : صحيح أنا يمكن كنت أعملها بس برضه أسأله إيه السبب . فغضب والمناقشة دى استغرقت وقت أطول من الراحة العادية ودخلنا تاتي الملعب ويقى عكس الشوط الأول اللى كان هزار وضحك قعدنا زى اتنين متخاصمين، لا هو يكلمني، ولا أنا أكلمه .

بالله يا إخواني لو عبد الناصر عليه رحمة الله طلب هذا الطلب من وزير وأجابه نسأله هذا السة إلى ماذا كان بكه ن مصر هذا اله زس؟ » .

الله إنه بعد ٤ فبراير بسنة واحدة سنة ٤٣ حاول الملك إقالة الوزارة، مفيش تنازلات، مفيش منازلات، مفيش معادنة ولكن ظروف الحرب وحرج موقف الإنجليز في الغرب في الصحراء الغربية هو الذي لم يمكن الملك من تنفيذ إرادته، ويجرد أن تمكن في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ لم يتوان في إقالة حكومة الوفده . . وونفس قيام الجامعة العربية وتكوينها . . والدعوة إليها كانت من النحاس باشا ومن حكومة الوفد، . ولم يكن هذا عملا يسر الإنجليز أو يرضيهم . . إنك تكون جامعة من العرب يكونون كتلة واحدة وقوة واحدة . . هذا عمل يعتبر عدائيا بالنسبة لهم؟ .

٩. . بالمناسبة دى مش عاور أطيل في حكاية ٤ فيراير لأنها أصبيحت عجورجة، وأصبح الحديث فيها غير ذى موضوع، والعمامة والخناصة يعرفون تفاصيلها. وكان نشر الوثائن البريطانية الأخيرة ونشرت على يد خصومنا مش بمرفتنا فيها الدليل الكافى الحاسم على براءة الوفد، ومصطفى التحاس. ب س أحب أقول ملاحظتين ثلاثة . الملاحظة الأولى أن ٤ فيم إير ده، ليس هو الحادث الأولى، بإرهو الحادث الثانير. في أبريار ١٩٤٠ جاء

إنذار عاثا, لإنذار ٤ فبراير للملك فاروق من وزير الخارجية البريطانية السير صمويل هور، وكان رئيس الوزارة على ماهر . . لاحظ الإنجليز وأحسوا أن على مأهر غير مؤتمن على قضية الحلفاء وأنه موال للمحور. فجاءت برقية للملك The Prime Minster .must go رئيس الوزراء يجب أن يخرج . . اللي عمله اللك في ٤ فبراير ١٩٤٢ عمله في سنة ١٩٤٠. جمع الزعماء همه همه في قصر عابدين وعرض عليهم الإنذار البريطاني فوافقوا بالإجماع دون مناقشة على تلبيته وتكليف على ماهر بالاستقالة . . الله . . لا اعتبروها أسنة الرماح ونفذوا الإنذار في سهولة، وفي هدوء وفي يسر، أدى واحدة. . الثانية أن اعتراض المعترضين على ٤ فيراير في الإنذار كانوا موافقين على أن الملك برضه يجيب الطلب، وأن النحاس يؤلف وزارة برياسته، إنما يدخلون فيها كوزراء مشتركين في الحكم يعني وزارة التملافية . . هنا بقي . . النحماس قال: لا . . وزارة التملافية لأ. أنا جربتكم مرة واتنين وكنتم تطعنونني من الخلف، وأقلت مرة من الوزارة سنة ١٩٢٨ بحجة تصدع الانتلاف استقال اثنان من الوزراء الحزبيين الآخرين. . فأنا لا أعيد هذه التجربة وخصوصا في هذه الأوقيات الحرجة التي تجتازها البلاد . وهر الحرب. إذًا كيان الاعتراض مش على أن النحاس يؤلف الوزارة والا لأ. . كانت المسألة تبقي وزارة اثتلافية والا وزارة وقدية. ولو أن النحاس قبل وزارة ائتلافية كانت مشيت خلاص لا فيه ٤ فبر اير ولا هيصة ولا زيطة، ولا فيه كلام ده كله. . النقطة الثالثة لو أن النحاس صمم على رفض الوزارة لأن النحاس فعلا بعد الدبابات والملك طلب منه تأليف الوزارة رفض، وصمم على الرفض. . وقال له: أنا كنت موافق أولا أمس. . أنا كنت موافق لكن يعدما حت الدبابات وحاصرت القصر أنا لا يمكن أقبل. . أنتم سوأتم الموقف . أنتم صعبتم المسألة . أنا لا يمكن أقبل. . فتوسل إليه الملك ورجاه بدل المرة مرات وتعمد مصطفى النحاس أن يذكر ذلك في كتاب تشكيل الوزارة حتى يسجل على الملك هذا الرجاء. . فقال له: القد طلبت مني جلالتكم المرة تلو المرة، والكرة تلو الكرة، أن أؤلف الوزارة،.

وما كان يستطيع أن يواجه الملك بهذا إلا إذا كان هلا حقيقة ، نفرض أن النحاس لم يقبل في النهاية رجاء الملك ، وصمم على عدم تأليف الوزارة ، كانت التيبجة الحتمية هي عزل الملك ، واسمم على عدم تأليف الوزارة ، كانت التيبجة الحتمية هي عزل الملك . . السفير البريطاني وقال : أنا بعد فاروق ما قبل الإنذار البريطاني وخضع . أنا شعرت السفير البريطاني وخضع . أنا شعرت بيأس ، لأنه ضبع منى فرصة إخراجه من العرش . . فكان القرار . المتخلد من الإنجليز إذا رفض النحاس يعزل فاروق ، لو أن فاروقا كان عزل في ذلك الوقت تتيبة لرفض مصطفى النحاس الحكم ألا نكون وقتها متهمين أن هناك مؤامرة بين النحاس والإنجليز لرفض

الحكم حتى يعزل فاروق؟! وأنه كان يجب عليه أن يقبل الوزارة وأن ينقذ العرش. . وأن. . وأن. . فاحما مش عاجبين . . لا كنه عاجبين . . ولا كنه عاجبين . . في نفس الوزارة دي . . وزارة ١٩٤٢-١٩٤٤ اللي بيـ قـ ولوا إحنا بنقـدم تنازل علشـان نبـقي في الوزارة بتساهل في حقوقنا كحكومة في حقوق الشعب لحساب الملك مرة، ولحساب الإنجليز مرة، علشان نبقي في الحكم. . حاجة لا يجرؤ وزير آخر لا يقدم عليها أبدا، ولو أقدم عليها وزير في المدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ كانوا دفنوه الآن في صحراء العباسية. كان الملك يصلى الجمعة البتيمة في مسجد عمرو بمصر القديمة والنحاس لم يكن يرافقه في هذه العمليات، لأنه كان معتقدا أن دي عملية تمثيل، مش عملية حقيقية، وهو في الطريق إلى المسجد وجد لجان الوفد في مصر القديمة، وفي الجيزة، وفي كل الطريق وضعت لافتات من قماش وعلى الحيطان يعيش الملك ويحيا النحاس. فلما وصل المسجد نادي مدير الأمن العام وقال له: أنا مش عايز أشوف يافطة من دول، وأنا راجع بعد الصلاة. . ! مدير الأمن العام أمر مأمور القسم بإزالة هذه اللافتات وتحطيمها بأسرع ما يمكن قبل أن يغادر الملك المسجد . . وتم هذا . . وذهل الشعب . . ذهل في الطرقات، البوليس يحطم اللافتات ويكسر اللافتات التي عليها اسم رئيس الحكومة. . مش معقول (الله) الحكومة أقيلت، النحاس أقيل زي العادة؟ إيه اللي حصل؟ أما كنت في الإسكندرية فأبلغت الخبر . . مش عارف يمكن الذي أبلغني بالخبر صديقي عبد الفتاح باشا، مش عارف. أبلغت الخبر في التليفون حصل كذا وكذا وقلت في التليفون: يوقف عن العمل مدير الأمن العام، ويحال إلى التحقيق لأنه وإن كان الأمر صدر إليه من الملك، فإنه ليس مستولاً أمام الملك، هو مستول أمام الحكومة، ووزيره. وكان يجب ألا ينفذ أمرا مثل هذا قبل أن يرجع إليَّ. . وصدر أمر بوقف غزالي مدير الأمن العام عن العمل. قامت الدنيا. . هاج الملك . . هاج وماج وهاجت الإنجليز لأن هذا المدير عليه رحمة الله، كان من أصدقاء السفارة البريطانية وكان له حظوة عدهم. . وأنا عارف اللي حايحصل. . عارف مقدما بهياج الملك . . وعالم مقدما بهياج الإنجليز لأني أعلم الملك حيهيج لأمه إهانة . . لطمة له . . يصدر أمرا لموظف فيكون نتيجة تنفيذ أمره أن يوقف هذا الموظف؟! لطمة وصفعة مفيش تنك. وعارف حيهيج الإبجليز لأن هذا الموظف محسوب عليهم ومن أنصارهم . . لم أبال، لا بهذا ولا بذاك . . وظل غزالي موقوفًا . وكانت هذه الأزمة الأخيرة بين الملك وبين الوفد، وأقيلت حكومة الوفد في نفس الفترة التي قامت فيها هذه الأزمة. . وكانت هذه المسألة هي السبب المباشر للإقالة. . فين التنازلات بقي اللي قدمت في أثناء الحكم؟ أو اللي قدمت قبل الحكم للبقاء في الحكم؟ أو للوصول إليه؟١٠.

اتا فواد سراج الدين الذي يتهم الآن وكل يوم بأنه حول سياسة الوفد من صلابة وطنية إلى مهادنة ا ضعف واسترخاء :

األيس فؤاد سراج الذين هو صاحب فكرة اقتراح إلغاء المعاهدة من جانبنا في اجتماع ضمنا النحاس باشا والأخ صلاح الدين باشا وإبراهيم باشا، لجنة المحادثات، ولجنة وضع البيان بسياسة إلغاء المعاهدة . . أدى فؤاد سراج الدين؟ فين النساهل؟ فين التنازلات؟ فين مهادنة الإنجليز؟ معركة القناة كلكم عارفين من صاحبها. . ومن الذي مولها بالسلاح والمال. ومعركة الإسماعيلية التي أشار إليها السيد النقيب تدل على مهادنة الإنجليز؟! هلَّ تدل على أن فؤاد سراج الدين صاحب سياسة مهادنة الإنجليز . . معركة الإسماعيلية التي كان فيها الإنجليز، والقوات البريطانية قاموا في منتصف الليل قوات ضخمة آلاف الجنود والسيارات المصفحة، وحاصرت بلوكات النظام التي فيها القوات المصرية. بلوكات النظام التي كانت موجودة كانت حوالي ألف عسكري ألف جندي ، كل حندي على الأقل معه ماثة طلقة . . مع أن القوة العادية لدينة الإسماعيلية لا تزيد على ٢٠ : ٢٥ عسكري. إنما الألف جندي دول كانوا هناك لأغراص أخرى معروفة هي الأعمال الفدائية ، اللي يقولوا عليها، ولما تبين الإنجليز هذا وأرسل لي السفير البريطاني خطابا سأقول لكم عليه الآن راحوا حاصروا في منتصف الليل الثكنات الخاصة ببلوكات النظام وطلبوا من قائد القوة يسلم سلاحها بالكامل، وضرورة خروج القوة رافعة الأيني لأعلى، وإلا إذا مرث ثلاثون دقيقة على هذا الانذار ولم ينفذ فسينسفون الثكنات بمن فيها فاحتار قائد القوة! كيف يتصرف؟ . . مستولية كبيرة هو يعلم أن قبلها بأيام أحيل أحد الأمير اليات إلى التحقيق العسكري، لأنه تصرف تصرفا ينم عن الضعف في موقف مثل هذا، بالقياس مع الفارق. . فهو يريد أن يتصل بي فالتليفون السلوك كلها قطعت . . قطعوها الإنجليز حتى لا يمكن الاتصال بالقاهرة، فولد شاب ضابط، وهو الآن لواء وفي منتهي الشجاعة في الحقيقة، قال: أفندم، أنا أقدر اتسلق السور بتاع الثكنات في غفلة من الحصار المضروب حول الثكنات، واتصل بالوزير أشوف رأيه إيه؟ . . فعلا حوالي الساعة الثالثة صباحا ضرب التليفون وكان الخط متصلا بكل مدن القناة مباشرة قال يا أفندم أنا الضابط مصطفى رفعت أنا اليوزباشي مصطفى رفعت، هو دلوقتي مدير أمن السويس، حصل كيت وكيت وكيت، وسيادة القائد بيستفهم إيه أمر معاليك؟؟

تصوروا مركزي الساعة ثلاثة صباحا . . لا يمكن أن أستشير أحدا من إخواني، ولا رئيس الوزراء ، لابد أن أبدي رأبي في الحال . . الدقياتي بتسوء والإنذار فياتت نصف مدته . . طيب أقول لهم سلموا ؟ . سلموا سلاحكم وارفعوا أيديكم، واخرجوا . . مش عكن . أبقى قتلت الروح الوطنية كلها في القناة وقضيت على هذه المركة ؟ اطيب : حاربوا وارفضوا الإندار . . ضميرى . . ضميرى . . ضمير مع الأول . . مع الرفض . . وهناك قلبي . . يتأثر مافيش تكافؤ فرص . . دول معاهم سيارات مصفحة . . وقناك قلبي . . يتأثر مافيش تكافؤ فرص . . دول معاهم سيارات مصفحة . . في المنابل ، ومدافع رشاشة ، ودول قوات بوليس نظامية معاها بنادق على أكثر تقدير . في ثوان بأفكر . . ماذا يكون القرار ؟ كانت معركة بين عقلي وبين قلبي . . بين واجبي وبين عالمة توان القرار ؟ كانت معركة بين عقلي وبين قلبي . . بين واجبي وبين لي المناطقة . . وقلت له «اسمع يا ابني . . لو أمرتكم تقاوموا . . هاتنفذوا هذا الأمر رضم عدم تكافؤ الفرص بينكم وبينهم ؟ فكان رد مصطفى رفعت واللهجة التي تكلم بها والتحمس الذي أبداه شجعني . . قال لي : يا فندم أوم سنغذ إلى آخر رجل . . قلت له : إذن توكلوا على الله والله معكم .

فقاومت القوة والنساب استطاع أن يدخل التكنات ثانيا، وبلغ القائد تعليماتي، وقاومت القوة فعلا إلى آخر طلقة معها مقاومة رائعة وأصابت من الجنود الإنجليز عددا قريبا جدا عا أصيب من الجنود المصريين إلى أن توقف ضرب النار دخلت . واقتحمت القوات الإنجليزية والقائد الجنرال أرسكين التكنات ودخل وكانت القوة المصرية رضم ما حل بها في منتهى الانضباط، والانتظام، والرجولة، لا هلم، ولا فزع، ولا يكام، ولا عول ولا نظرة إلى قتيل، ولا نظرة إلى مجروح كله واقف كالتمثال يؤدى واجبه المسكرى!! ذهل القائد الإنجليزي وقال للقائد المصرى: أنا أهنتك ببسالة جنودك، ولهذه البسالة أن أعملهم كأسرى حرب، بل يخرجون بأسلحتهم كاملة فيذهبون كيف البسالة أن أعمله فيذهبون كيف

سمى هذا اليوم بعيد البوليس، وفي كل عام تقيم وزارة الداخلية احتمالا كبيرا بعيد البوليس (٢٥ يناير)، يدعو إليه وزير الداخلية جميع المسئولين إلا واحدًا هو صاحب هذا العبد،

هسأقول لكم إذن الحقيقة . . دليل مادى على أننا فعلاكنا نهادن الإنجليز ، خصوصا أنا وزميلي عبد الفتاح باشا ، لأن دوره في معركة القناة لا يقل عن دورى ، ويمكن أزيد . . لأنه تولى مشكلة العمال وسحبهم من القاعدة الإنجليزية وتم تعيينهم في مصر ، وينفس أجورهم وأبلي في هذا بلاء وطنيا كبيرا جدا . . حقيقة ما هي التيجة؟! نحن هادنا الإنجليز ، وأنا صاحب هده السياسة . . التي حملت الوفد عليها وضيعت اسمه وتاريخه أقلنا يوم ٢٧ يناير ١٩٥٧ . في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ كتبت السفارة البريطانية ، كتابا رسميا إلى على ماهر رئيس الوزراء تطلب فيه ماذا؟! اعتقال فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن يا سلام! دليل مادى على المهادنة ا دليل قاطع على الملاينة . . اعتقال صاحب هذه السياسة جزاء وشكور!! مكافأة لهما على أنه هادنهم ولاينهم!! وغير سياسة الوفد من صلابة إلى مرونة . . إلى ليونة علشان كده رفض على ماهر هذا الطلب وظل رافضا له . . ثم أجبر على الاستقالة بعد شهر وجاءت وزارة نجيب الهلالي، واعتقانا أنا وعبد الفتاح حسن تلبية لهذا الطلب . . وهذا الموضوع أثير في محكمة الثورة، وقدمت وزارة الداخلية للكتاب الرسمى الذى وصلها من السفارة البريطانية، بناء على طلب المحكمة!» .

ثم قال :

قد قبل ١٩٥٧ كان هناك حرية رأى، وحرية فكر، وحرية كتابة، وخصوصا في عهد الوزارة الوفدية الأخيرة (١٩٥٠ – ١٩٥٧).

- قبل ١٩٥٢ كانت عبلاقة مصر والسودان في منتهى القوة، وبعد ١٩٥٢ أصبحت مصر والسودان دولتين مستقلتين .

-قبل ١٩٥٧ كانت حياتنا الاقتصادية يحميها غطاء نقدى ذهب في بدروم البنك الأهلى قدره ٥ ، ١٦ مليون سبائك ذهبية ودولارات ذهبية وجنيهات ذهبية . . أصبح بعد ١٩٥٧ صفراة .

واختتم خطابه قائلا:

قكلمة أخيرة أقولها لرئيس الدولة هي أننا لا ننشد إلا المساواة في المعاملة ، لكي يضمن رب الأسرة أن مجتمع هذه الأسرة يقوم على المحبة ، ونزع الأحقاد . وعيب ألا تتوافر المساواة والعدالة » .

كانت كلمات سراج الدين بمثابة تيار كهربائي في جسد الحياة السياسية التي ظلت معطلة طيلة سنوات حكم الثورة. .

تأسيس حرّب الوقف الجديد في ٤ فبراير ١٩٧٨.

وعلى إثر ذلك تقدم الأستاذ إبراهيم فرج الوكيل عن الأعضاء المؤمسين لمنزب الوفد الجديد بإخطار لمكتب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى عن تأسيس الحزب بشاريخ ٥ يناير ١٩٧٨ موفقا به عشر نسخ من برنامج الحزب وعشر نسخ من مظامه الذاخلى وعدد ١٢٠ حافظة تضمنها محاضر التوثيق الخاصة بالمؤسسين وعلدهم ٥٩١ مؤسسا من بينهم ٢٢ عضوا من أعضاء مجلس الشعب منهم:

الأستاذ عبد الفتاح حسن محمد، الأستاذ على إيراهيم على سلامة، الأستاذ طلعت عبد الرحمن رسلان، الأستاذ الدكتور محمد حلي مراد، الأستاذ محمد كمال عبد الرحمن رسلان، الأستاذ عبد المنعم حسين إيراهيم، الأستاذ أحمد إيراهيم يونس، الأستاذ كرم محمد زيدان، الأستاذ على حافظ ياقوت، الأستاذ حسن محمود مرقة محمد، الأستاذ حويس عبد الحفيظ عليوة، الأستاذ محمد نبيل عبد الظاهر أبو السعود، الأستاذ وزقة عبد للجيد البلشي، الأستاذ عيسى السيد متصور فيضان، الأستاذ عبد الحميد فراج أحمد، الأستاذ معمود مرزق فرح.

وتطبيقاً للمادة ٧ من القانون رقم ٥ ٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحزاب السياسية بعرض الإخطار على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨ من قانون الأحزاب السياسية خيلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم هذا الإخطار، فإن المناط في عودتهم أو عدم عودتهم له هو الممارسة نفسها، ولا شك أن ممارسة الحزب تبدو من برنامجه ونظامه الداخلي.

وقد تبينت اللجنة أن برنامج الحزب الجديد ليس هو برنامج حزب الوقد القديم، كما ورد في الصفحة الثالثة الفقرة الخامسة من البرنامج أنه ليس تابعا لحزب قديم. . فالحزب الجديد يستطلم إلى المستقبل تاركا الماضي يخيره وشره.

وإذ ترى اللجنة أن التزام الأحزاب برامجها الموافق عليها يقتضى أن يعرض عليها أى تعديل في البرنامج أو النظام الداخلى لإقراره قبل العمل به طبقا للقانون، وأن التزام الأحزاب بما ورد في الدستور والقانون والمبادئ الأساسية يقتضيه حرص الجميع على سلامة التطبيق يكملها حكم المادة ١٧ من قانون الأحزاب السياسية.

واللجنة في صوء ما تقدم كله لا ترى تعارضا بين مقومات الحزب الجديد ومبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٧ ، ١٥ مايو ١٩٧١ .

بناء على ما تقدم

قررت اللجنة بإجماع الآراه الموافقة على تأسيس حزب الوفد

أعضاء اللجنة

_الأستاذ محمد حامد محمود.

- الأستاذ المستشار أحمد سميح طلعت.

_اللواء محمد النبوي إسماعيل.

_الأستاذ المستشار محمد سلامة.

_الأستاذ المستشار محمد على يوسف.

- الأستاذ المستشار الدكتور عبد السلام بلبع.

صدر بتاريخ ٤ فبراير ١٩٧٨ و تلاه السيد الدكتور مصطفى خليل الأمين العام للاتحاد الاشتراى العربي ورئيس اللجنة في المؤتمر الصحفى الذى عقد باللجنة المركزية في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ٤ فبراير ١٩٧٨ .

وكاتت اللجنة قد دعيت للانمقاد في التاسع من شهر يناير ١٩٧٨ للنظر في طلب تأسيس الحزب.

وعقدت اللجنة بعد ذلك جلسات متوالية في ٢٦ يناير، ٣١ يناير، ٢ فبراير، ٣ فبراير، ٣ فبراير، ٤ فبراير ١٩٧٨ وذلك للنظر في مدى تطابق الإجراءات التي اتبعها الأعضاء المؤمسون للحزب في تأسيسه ويرنامجه ونظامه الداخلي مع نصوص قانون الأحزاب السياسية.

وقد بحثت اللجنة في أول الأمر في أشخاص الحزب الموسسين ومدى توافر الشروط التي نصت عليها المادة ٢ من قانون الأحزاب السياسية عليهم.

وقد تحققت اللجنة من توافر الشرط الأول وهو الجنسية المصرية بالنسبة لكل الأعضاء المؤسسين.

وفى شأن توافر الشرط الثانى وهو التمتع بالحقوق السياسية كاملة، فإن اللجنة تسجل بكل فخر أن ٢٦ من أعضاء الحزب المؤسسين وقد كانوا محرومين من حقوقهم السياسية تنفيذا للمرسوم بقانون ٣٧/ ٥٣ والقانون ٢٤/ ١٩٦٢ ، إلا أنه كثمرة من ثمار ١٥ مايو ١٩٥١ وما حققته للإنسان المصرى فلم يعده ولاء الأنتخاص محرومين من حقوقهم

السياسية، بل ولم يبق على أرض مصر محروم من الحقوق السياسية إلا المحكوم عليهم بأحكام جناثية حلدها القانون.

وقد ثمت أن أيا من المؤسسين لم يحكم عليه بمثل هذه الأحكام وإن كان خمسة من المؤسسين من المتهمين في قضايا جنائية . . إلا أن اللجنة ترى أن مجرد الاتهام لا ينفي عنهم حقهم في الانضمام للأحزاب السياسية .

وبذلك ترى اللجنة أنه من الوجهة الجزائية والتمتع بالحقوق السياسية فلا قيد على الأعضاء المؤسسين للحزب الواحد. . كما أنه لم يثبت أن أيا من المؤسسين يشغل إحدى الوظائف القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو أعضاء الرقابة الإدارية أو للخابرات العامة أو من أعضاء السلك السياسي أو القنصلي.

وبذلك يكون الأعضاء المؤسسون قد استوفوا الشروط التي تطلبتها المادة السادسة من قانون الأحزاب السياسية في أعضاء الحزب .

وانتهت اللجنة إلى أن البرنامج بعد التحديلات التي أدخلت عليه لا يتعارض مع المبادئ الواردة في المادة ٤ من القانون ٠ ٤ لسنة ١٩٧٧ .

وفى شأن التميز، فقد استبانت اللجنة أن البرنامج قد تشابه في بعض نواح منه مع برامج الأحزاب القائمة واختلف عنهافى نواح أخرى، وهو يقف من برامج الأحراب الاشتراكية الديمةراطية بالقرب من أقصى اليمين.

وبهذا ترى اللجنة أن البرنامج قد استوفى الشرط الدى تطلبته المادة (٤) بند ثانيا من قانون الأحزاب.

و أخيرا . . انتقلت اللجنة إلى بحث انطباق نص مواد قانون الأحزاب السياسية على طلب التأسيس على ضوء ما قدم لها من أبحاث قانونية في هذا الشأن .

وأما عن أشخاص الحزب المؤسسين فبالرغم من أن عددا كبيرا منهم من أعصاء حزب الوفد القديم وقياداته ووزراته ونوابه ، ويعض أعضائه من قيادات وأعضاء الأحزاب القديمة الأخرى ، إلا أنه إزاء إعلاء ثورة التصحيح لكلمة القانون وسيادته وإنهاء العزل السياسي إلى غير رجعة وإفساح المجال لهم في الممارسة طبقاً للدستور. . . .

ولقد أعلن عن قيام حزب الوفد الجديد في مجلس الشعب في الجلسة ٢٥ المنعقدة مساء الاثنين ٦ فبراير ١٩٧٨ . ونبقل هنا نص مضبطة تلك الجلسة . . إخطار من الأمين العام للجنة المركزية مرفق به تقرير لجنة الأحزاب بالموافقة على تأسيسه.

رثيس الجلسة،

لقد تلقى للجلس إخطارا من اللجنة الركزية للإتماد الاشتراكى العربى مرفقا به صورة من تقرير لجنة الأحزاب السياسية بموافقة اللجنة على تأسيس حزب جديد تحت اسم «حزب الوفد الجديد».

(تصفيق)

وبهذه المناسبة يطلب السيد الزميل الدكتور محمد حلمي مراد إلقاء كلمة فليتفضل:

السيد العضو الدكتور محمد حلمي مراده

يسعدنى أن أقف اليوم بينكم متحدثا باسم الهيئة البرلمانية خزب الوفد الجديد الذى أطن عن قيامه منذ يومين فأحدث هذا الإعلان في الشعب على حد تعبير الكاتب الكبير توفيق الحكيم في كلمته بأهرام اليوم هزة فرح واستبشار، ذلك لأنه حزب نابع من إرادة شعبية . وتعتبر الموافقة على قيامه مظهرا من مظاهر الديمقراطية الصحية . وإذا كنا نؤمن بأن الإكثار من إطراء الحكام يفقد الثناء قيمته ويثير الاشتباء في أمره لأنه يأحد طابع الملاح لهم، وهو أمر مكروه ينبغى تجنبه ، إلا أن إقرار الواقع في موضعه والتنويه بالعمل السليم في مجاله يقتضيه واجب الإنصاف وتفرضه أمانة التاريخ وبناء على ذلك فإننا لإبدأن نفوه في هذا الموقف بدور الرئيس محمد أنور السادات رتصفيق) في توفير قدر من الديمقراطية وجو من الحرية هيا السيل لقيام حزب الوفد الجديد.

وإن كان الصدق والإخلاص يلحان علينا أن نطالب بالمزيد من الديمقراطية واستكمال أجواء الحرية بإلغاء القيود المتبقية على الحريات العامة والشخصية، وفي مقدمتها القيود التي تنقص من حرية الصحافة وطمألينة الصحفيين وتحقيق الاختصاص الشامل للقشاء العادى الذي يستبعد المحاكمات العسكرية وإلغاء القيود الواردة في قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذي أنسى حزبتا في ظله. إننا لا نطالب بالديمقراطية والحرية لنا وحدنا بل لجميع الشعب بكافة فئاته واتجاهاته. وغنى عن البيان أن حرية أراضينا تأتى قبل كل الحريات، ولذا فإننا نبعث للرئيس محمد أنور السادات من فوق

المنصة بتأييدنا في موقفه الحارم من أجل تحقيق كافة المطالب المصرية والمربية من جلاء كامل عن جميع الأراضي المصرية التي احتلت في ٥ يونيو (٩٦٧ و الحفاظ على حدودنا الدولية والسيادة على كل أراضينا وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه ، وندعو جميع الإخوة العرب لمسائدته في هذه المطالبة التي لا تختلف عما يتمسكون به وتوحيدا للصف المحربي الذي هو أقدوي أسلحتنا في الصراع العربي الإسرائيلي . . على أن توافر الديمقراطية في مجال الأحزاب السياسية لا يقتصر على محرد السماح بقيامها ، بل يتجاوز إلى تجنب وضع المقبات على طريق حملها بقصد تقليص حجمها أو الحد من شاطها ومحاولة محاصرتها في دائرة لا تتعداها . وتقريعا على ذلك فإننا نود أن نعلن في الشاطة التارديدة:

أو لا _ إن حزب الوفد الجديد يؤمن بأن العمل الحزبي يقوم على التطوع والتضحية ، وبالتالى فإنه لا يطالب باية معاونة مادية تحمل ميزانية الدولة أحباء مالية برى أنه من باب أولى أن تنفق على ما يحل مشاكل الجماهير . غير أن ذلك لا يعنى الإعداق على الأحزاب الأخرى بما يقضى على قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية .

ثانيا ـ وجوب مراعاة عدم إيثار بعض الأحزاب السياسية دون غيرها من الأحزاب بامتيازات، وإن كانت لا تحمل ميزانية اللولة بأعباه إصافية إلا أنها تعطى لهذه الأحزاب مزايا تتعارض مع تكافؤ الفرص الواجب توفيرها بالنسبة للأحزاب السياسية جميعا .

ثالثا ـضرورة تجنب استخدام إمكانات الدولة أو سلطاتها لخدمة حزب أو لمحاربة آخر على خلاف القانون. فالإذاعة والتليفزيون مثلا لا يجوز أن تسخر لخدمة حرب أو أحزاب بعينها بل يجب أن ينظر إليها كأجهزة قومية ثباح استخدامها للكافة على أساس المساواة بين الحميم.

رابعا _ إن الحكم الديمقراطي والواجب الوطني يتطلبان من السادة الوزراء والمحافظين ورؤساء الجامعات ورؤساء الصحف أن يخلعوا رداء الحزبية عند توليهم أعباء مناصبهم فهم مطالبون بأن يصدروا في أعمالهم من روح قومية لا تعرف الحزبية وأن ينظروا إلى جميع من يتعاملون معهم نظرة واحدة دون اعتبار لانتماءاتهم الحزبية.

وإذا كان حزب الوقد الجديد يقف من الحكومة موقف المعارضة فإن أمله كبير في أن تكون فاعليته في المعارضة حافزا لها على السرعة في إنجاز وعودها لحل مشاكل الجماهير وتقويم ما يقم من أخطاء ومحاربة ما يوجد من انحرافات وبعث الجدية والإخلاص في المعل لزيادة الإنتاج والارتفاع بجودته علاجا الأوضاعنا الاقتصادية. وإننا لنعاهد الشعب ونوابه على أن تكون معارضتنا قائمة على النواسة الموضوعية، بعيدة عن استخدام العبارات الجارحة مستهدفة مصلحة مصر أولا وأخيراً.

ولن نضن على الحكومة برأى معين على حل المشاكل ومعالجة الأزمات وتحقيق آمال المستقبل، ولن نفتن على الحكومة برأى معين على حل المشتقبل، ولكتنا سوف نعارض، وأعتقد أن هذا المحيب على المعارضة لا تعرف الهوادة أو اللين في كل ما نعتقد أنه خاطئ أو معيب ونتقدها بقوة وصراحة على كل تهاون أو تقصير على أن هذا التعاون لا يمكن أن يتحقق بالرغبة الصادقة من جانب واحد وهو جانب المعارضة بل يقتضى على الحكومة أن تبدى استعدادا لتهيئة أسبابه .

ولعل من العوامل التي تساعد على خاق هذا المناخ ما نقترحه على السيد رئيس الحكومة من أهمية الحرص على الاجتماع بين الحين والحين بالنواب المعارضين حتى يستمع كل طرف لوجهة نظر الطرف الآخر في المسائل التي تقتضى المسلحة العليا للدولة عدم طرحها علانية، أو التثبت من صحة أمور قبل عرضها في الجلسات، وتصفية ما قد يطرأ من خلافات أو سوء تفاهم.

بقيت كلمة أخيرة نتقدم بها إلى رئاسة الحكومة الموقرة، ومجملها أن المعارضة لا يمكن أن تؤدى رسالتها المرتبقة إلا إذا يسرت لها رئاسة المجلس مباشرة مهمتها الديمة راطية بصدق وإخلاص، ومهنت لها سبل الحصول على البيانات والتقارير والمعلومات من الأجهزة الحكومية والهيئات المامة وأشركتها عن طريق ممثلها في كافة أعمال المجلس وفي مقدمتها مكتب المجلس ووفرت لها الإمكانات البشرية اللازمة لممارسة وظائفها، ولا يصح أن ننظر في ذلك حتى يتم تعديل اللائحة الداخلية للمجلس الموضوعة في التنظيم السياسي فيما لا يتعارض مع نصوص مازمة مانعة حتى يتم إقرار اللائحة الجليدة.

وفقنا الله جميعا في هذه الساعات التاريخية للعمل الخاص من أجل الوطن ولتحيا مصر ولتحيا الحرية.

والسلام عليكم ورحمة الله ويركاته..

(تصفیق)

جاء قيام الحزب وانتشاره بمثابة مفاجأة غير متوقعة للرئيس الراحل محمد أنور السادات، فسرعان ما أعلن السادات وحكومته وأجهزته ورجال صحافته الحرب على سراج الذين وإخرانه الذين لجحوا في إعادة حزب الوفد إلى العمل السياسي . . ويدأت الحرب من طرف واحد، طرف السادات ضد سراج الدين. وتصاعدت الحرب من طرف واحد أيضًا، طرف السادات، وبلغت ذروتها بمنع الرجل من العمل السياسي بقرار جمهوري لم يسبق له مثيل، لا في مصر ولا في خارجها.

هذه الحرب كانت بمثابة أعظم دعاية للرجل الذي غاب عن الأسماع والأنظار منذ عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧٧، ويدأت أنظار أجهزة الإعلام العربية والدولية تتجه إليه وتتحدث عنه.

كان المشهد مشيراً جداً. فقد بدأ الناس يقبلون على الحزب ورجالاته وبدأت الأجيال الجديدة تسمع لأول مرة أن هناك تاريخا آخر لمصر غير الذى لقنته لهم الثورة . تاريخا لا يبدأ بالثورة وينتهى بزعيمها جمال عبد الناصر . . بل إنه تاريخ شمل نضال كل المصريين . . تاريخ شمل كضاح الزعماء الدين حملوا مشاعل الحرية . وقاوموا الاستعمار . . ثم جاء بعدهم من تنكر لكل هذا الزخم التاريخي الخصب . . ومن حاول أن يمحو بجرة قلم تاريخ أمدً . . بل يدعى أنه علم أننامها العزة والكرامة .

كان المشهد حقا مثيرا . . إذ كيف يستطيع رجل قارب على السبعين في هذا الوقت . أعزل من كل سلاح ، أن يثير كل هذا الاهتمام ، رغم عزلته السياسية منذ قيام حركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٧ . . ولعل هذا الاهتمام هو الذي أثار السادات فحعله يندفع في حربه ضد الرجل إلى أقصى الحدود ، وذلك حين وافق مجلس الشعب في أول ١٩٧٨ على قانون حماية الجبهة الداخلية ، الذي نص على تطبيق قانون العزل السيامي في حق السياسيين الذين تولوا مناصب قبل ثورة يوليو ، وحق الحكومة في عرل أي قيادة ، في أي حزب ، بل وحل الحزب أيضاً!!

ولكى يمنع حزب الوفد، السادات من تنفيذ تهديده بحل الحزب، أقدم بنفسه على خطوة الحل بعد أن أدرك أنه المقصود بهدا القانون المجيب، مما أثار هياج الرئيس خطوة الحل بعد أن أدرك أنه المقصود بهدا القانون المجيب، مما أثار هياج الرئيس وغضه، . . وكان مفترضًا بعد صدور قانون كهذا أن يستأنف سراج اللين عزلته، ولكن خالف، جرى على الأرض هو المكس تمامًا، إذ يدأت الأضواء تتسلط عليه أكثر، وأصبح ظاهرة وعلامة استفهام لدى الشباب والطلاب خاصة، الجيل الذى نشأ في ظل ثورة ٣٣ يوليو، ولم يسمع عن حزب الوقد ورجاله سوى الاتهامات والشتائم وتلطيخ سمعة قادته بالوحل.

لقد اعتقد ذلك الجيل أن السياسيين القدامي انتهوا إلى غير رجعة بعد أن سلطت عليهم

الثورة أجهزة إعلامها، وإذا بالجيل الذي نشأ وترعرع في ظل الثورة يفاجأ بعودة سكرتير عام الوفد إلى العمل العلني متحدياً رئيسا تخضع له القوانين والأجهزة ووسائل الإعلام بأساليب غير متعارف عليها عالميا . . يعود سراج الدين بدون صحيفة ، أو مقر ، أو تنظيم ، وخلال خمسة أشهر ، ووسط حرب استطاع من حلالها وهو الأعزل من كل سلاح أن يثير رئيس الجمهورية الذي بإمكانه تمرير أي قرار ، أو قانون ، أو استفتاه بحكم سيطرته المطلقة على معظم أعضاء مجلس الشعب . ولم ينعم الرئيس بنوم هادئ إلا بعد أن فرض العزلة الإجبارية على الأعزل سراج الدين . . ولكن هذا (الأعزل) استطاع أن بقف على قدميه ويقاوم بضراوة . . فكيف حدث ذلك؟

بعد وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، أقدم خلفه السادات على إقامة ما سماه بالمنابر الشلاقة، والتي تحولت فيما بعد إلى ثلاثة أحزاب شبه وسمية تعمل في ظل الليمقراطية (المنضبطة والمقتنة) . في هذا الجو تحرك قواد سراج اللدين وإضوائه من الوفدين، وأذكر أن الدكتور نعمان جمعة ورفاقه جابوا القطر من مرسى مطروح إلى أسوان الإعادة تنظيم حزب الوفد تمهيداً للخروج إلى الشارع السياسي من بانه الواسع.

ويالفعل، فإنه يججرد صدفور قانون الأحراب ١٩٧٧ تمكن صراح الدين من تخطى المقتبات والقيون من تخطى المقتبات والقيود عشرين عصوا في المقتبات والقيود عشرين عصوا في مجامة مجلس الشعب ضمن أعضائه، فسرعان ما أخرج مراج الدين هؤلاء النواب من عباءة السادات، واعتبر الوفد الحزب الوحيد الذي لجمح في هذا الرهان، وقدم أوراقه إلى اللجنة المركزية، فجاء الوفد إلى الساحة كحزب سياسي.

خرج حزب الوفد من عزلته فوجد استجابة قوية لم يجدها أي حزب آخر ، لدرجة أنه استطاع خلال فترة وجيزة أن يضم مليون مواطن إلى عضويته كلهم من الشباب .

إلا أنه لم يستمر طويلا في عمارسة نشاطه العلني، فلم تتجاوز فترة بقائه ماثة يوم استطاع خلالها أن يترك تأثيراً في الشارع السياسي، فتقدم فؤاد سراج الدين خطوة آخرى وقع بسببها صدام مباشر بين حزب الوفد والرئيس السادات، وكانت ساحته مدية الإسكندرية.

ففي مايو ۱۹۷۸ خلت إحدى الدوائر الانتخابية في مدينة الإسكندرية نتيجة طرد عثلها من مجلس الشعب، فقرر الوفد التزول إلى تلك الانتخابات، ويالفعل استطاع أن يدير المحركة تساعده حبرة أصيلة في العمل السياسي وتنظيم الانتخابات، ولم يلبث الناس أن التفوا حوله ، حتى إن الخطاب الذي ألقاه فؤاد سراج الدين عشية الانتخاب حضره أكثر من ربع مليون مواطن . . وبدأ الشباب يلتفون حول حزب الوفد وقيادته .

وهنا أعطى الرئيس السادات إشارته الحمراء إلى حكومته وأجهزته وناسه لصرب حزب العجائز - وفق تعبيره - وشمرت أجهزة الإصلام الموجهة عن سواعدها وشنت الهجوم الميداني اليومي على حزب الوفد ورجاله عامة، وسراج اللين خاصة وكتب المرحوم موسى صبرى رئيس تحرير الأخبار - والكاتب الملاكي لمرئيس السادات حينئد - مقالا تحت عنوان فقواد سراج اللين فقد ذاكرته قدر عليه سراج اللين بمقال نشر في الأخبار بتاريخ ٣/ ١٩٧٧/ ١٩٧٢ تحت عنوان قومتي كان لأعداء الوفد ذاكرة؟ ولم يسبق للصحافة المصرية أن نزلت إلى هذا اللرك المخجل من الإسفاف في هجومها على حزب لديه تاريخ مشرف، عا دفع الدكتور يوسف إدريس إلى الإعلان بأنه ينضم إلى الوفد ومع ذلك فقد رأيت أن الموت هنك، والحياة هنا، لأن الشعب هنا، إن القلم سيتحول في يدى إلى مدفع ؟ .

لم يعد بإمكان السادات وهو رئيس للجمهورية أن يضبط أعصابه، فإذا به يدعو مساء 1 م يعد إمكان السادات وهو رئيس للجمهورية أن يضبط أعصابه، فإذا به يدعو مساء 1 كل ماير ١٩٧٨ المسادر بهدف عزل قيادات الوقد وتحجيم دوره بحجة مشاركتهم في إفساد الحياة السياسية، ويالفعل فقد أصدر هذا الاستفتاء الشكلي القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي واللدي يقضى بالعزل السياسي لجميع الذين تقلدوا المناصب الوزارية أو إدارتها قبل ٣٣ يوليو ١٩٥٧، ما عدا «الحزب الوطني» حزب الدولة ــو «حزب مصر الفتاة».

وبعد أقل من أسبوع من إذاعة بيان الحكومة والدعوة إلى الاستفتاء أصدر حرب الوفد بيانًا في ٢٠ مايو ١٩٧٨ أعلن فيه رفضه ومقاطعته للاستفتاء، واعتبره موجهاً أساساً إلى قيادته خاصة فؤاد سراج الدين، وأصدر قرارا بحل نفسه إذ أصدرت الهيئة العليا للوفد السان التالير:

اجتماع الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد في ٢ يونيو ١٩٧٨.

رأس الاجتماع:

١ _ محمد فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد.

٢_عبد الفتاح حسن ناتب الرئيس.

٣_الدكتور وحيد رأفت نائب الرئيس.

٤ _ الدكتور حلمي مراد ناتب الرئيس.

٥ _ إبراهيم فرج سكرتير عام.

٦ _ الدكتور محمد نصر سكرتير عام مساعد

٧ ـ الأستاذ أنور أحمد مكرتير عام مساعد

٨_ الدكتور عبد الحميد حشيش سكرتير عام مساعد.

٩_ الدكتور نعمان خليل جمعة سكرتير عام مساعد.

١٠ _ المهندس عبد الخالق الشناوي أمين الصندوق.

١١ ـ اللواء عبد المنعم حسين أمين الصندوق المساعد

الأعصاء:

١ ــ الدكتور محمد زهير جرانة .

٢_الأستاذ على معوض.

٣- الأستاذ شفيق الديب.

إلشيخ صلاح أبو إسماعيل.
 إلاستاذ سعد فخرى عبد النور

٦ ـ الأسناذ على الجارحي.

٧_الأستاذ محمد عبيد

٨ _ الأستاذ عبد الله عدلي بياوي.

٩- الأستاذ عبد المنعم الشرقاوي.

١٠ .. الأستاذ كرم محمد زيدان.

١١ _ الأستاذ على سلامة.

١٢ _ الأستاذ علوى حافظ.

١٣ _ الأستاذ معوض الباز.

١٤ _ الأستاذ محمدكمال سعد.

٥ ١ _ الأستاذ طلعت رسلان.

١٦_ الدكتور محمد أحمد أنيس.

١٧_!لأستاذ موسى سيف النصور.

١٨_الأستاذ أحمد أبو زيد طنطاوي.

١٩- الأستاذ حسن عرفة.

٠ ٧- الأستاذ جميل أخنوخ فانوس.

١١- الأستاذ أحمد محمد أباظة.

٢٢ ـ الأستاذ أحمد إبراهيم يونس.

٢٣_الأستاذ عبد العزيز الشوربجي.

٤ ٢_ الأستاذ حامد زكى.

وصدر البيان الآتى:

قام حزب الوفد الجديد منذ أقل من أربعة شهور وفقا لأحكام قانون الأحزاب فالتفت حوله جماهير الشعب التي حرمت طويلا من الديمقراطية والحرية السياسية ووجدت فيه أملا يشرق عليها من خلال الفلام الذي أطبق عليها في عهد حكم الفرد المطلق وطفيان مراكز القوى، وبينما تستعد البلاد للاحتفال بالذكرى السابعة لنورة التصحيح التي حققت هذا الأمل فوجئت بالإجراءات الأخيرة التي عصفت بكل ما تحقق للشعب من حريات سياسية واستهدفت تحطيم حزب الوفد الجديد وعزل قياداته عن العمل السياسي وفرض القيود التي تشل حركته وتجعل من العمل السياسي عملا مستحيلا إلا أن يكون دورانا في فلك الحكومة الفائمة. وهكذا كشفت الحكومة وحزبها الحاكم القناع عن نواياهما فإذا بالديمقراطية بدا لها أن تكون مجرد شعار زائف بغير مضمون وواجهة للاستهلاك المحلي ومنذ اليوم الأول لقيام حزب الوقد الجديد هاجمته صحف الحكومة، وانهالت عليه الانهسامـات دون أن تكون لديه وسـيلة للرد على مـا يكال له من أباطيل ولم تكن هذه الانهامات سوى عبارات جوفاء لا تتضمن واقعة واحدة محددة تدل على أن الحزب كما يدعون أساه استخدام الديمةراطية وانحرف بها عن أهدافها الوطنية.

قالوا إن الوفد الجديد يريد العودة بالبلاد إلى ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وإعادة الإقطاع وإهدار المكاسب الاشتراكية للممال والفلاحين

فمن أين جاءوا بهذا وقد أعلن الوفد الجديد في برنامجه أنه لا عودة إلى الوراه وأنه يتمسك بالقيم والمبادئ التي استقرت في ضمير الشعب وأنه بعمل على دهم مكاسب العمال والفلاحين ويرى أنها ليست مكاسب بل حقوقا لهم وطالب بالمزيد منها فهل صدر من الحزب أو من أحد قادته ما يخالف ذلك . . ؟

وقالوا إن الذين أفسدوا الحياة السياسية في الماضى لا يجوز لهم أن يعودوا إلى العمل السياسي وهم بهذا يقصدون رئيس الحزب ويعض قياداته فهل يجوز لهم ترديد هذا الكلام السياسي وهم بهذا يقصدون للحزب بقائمة المؤسسين وعلى رأسها وتيس الحزب الحالى والقيادات الأخرى فلم تعترض عليهم لجنة الأحزاب الحكومية ووافقت عليهم وصدر قرار السيد رئيس الجمهورية بتعيين الأستاذ فؤاد سراج الدين عضوا في اللجنة المركزية بوصفه رئيسا للحزب الجديد؟

فما الذي صدر منهم بعد قيام الحزب وجعل السلطات تلجأ إلى عزلهم وإبعادهم عن العمل السياسي بعد أن عادت إليهم كامل حقوقهم السياسية في عهد الرئيس الراحل وبعد أن أهلن السيد الرئيس الحالي أكثر من مرة أنه لا عودة للعزل السياسي فهل جريمتهم الكبري أن المواطنين قد التفوا حولهم وحول الحزب الجديد بصورة لم تكن في الحسبان.

إن الحكومة وحزيها (حزب مصر) يخلطان بين الماضي والحاضر بين النقد والهدم بين الكشف عن الأخطاء والسلبيات بغرض تصويبها وبين إثارة الشكوك وبت الإنساعات المغرضة بين نظام الدولة وهو مستقر وبين الحكومة وهي بطبيعتها منفيرة.

إن الحكومة للأسف الشديد لم تطوع نفسها للتعايش مع الأحزاب المعارضة ولا هي حاولت التشاور مع رؤساه الأحزاب في المسائل المهمة بل استمرت ترى المعارضة عدوا لدودا ينبغي قهره وتصفيته لا شريكا يمكن أن يسهم معها بالنقد والنصع والإرشاد في بنام صرح الديمقراطية ودعمها، كما استأثر حزب الحكومة بالتسلط على مجلس الشعب وعلى كافة وسائل الإعلام والصحافة التي تدعى أنها قومية لتسخيرها جميما لخدمة مصالحها والنهجم على خصومه. استكثر السماح لأحزاب المعارضة القيام بدورها الفعال تحقيقاً للهدف من وجودها ولم يستوعب بعد أنه إذا كان حزب الأغلبية البرلمانية هو الذي يتولى مستولية الحكم فإن مهمة أحزاب المعارضة التعبير عن الرأى الآخر بكامل الحرية حتى لا تنحرف الديمقراطية.

ومن الغريب أن تتهم الحكومة المعارضة حزافا بالهدم وإطلاق الإشاعات ونشر الأكاذيب بينما حققت المعارضة أكبر فعمولها بإلغاء مشروع هضبة الأهرام، وهل كان من المتصور إلغاء هذا القانون الذي دافعت عنه الحكومة ووزرائها في مجلس التعب لولا المتعب لولا المعارضة وصلابتها في للحلس وخارجه؟ أثم ها هو ذا السيد رئيس الجمهورية يعيد مضروح قانون الفرائب إلى مجلس الشعب لإعادة النظر فيه فهل كان نواب المعارضة الذين انتقادوا هذا المشروع وامتنعوا عن التصويت عليه محقين جادين أم محربين معوقين؟

إن حزب الوفد الذي يؤمن بالديمقر اطية والحرية السياسية قد درس الإجراءات الأخيرة ومن أبعادها:

- تخالف روح الدستور وتفرض قيودا على الفكر وحرية التعبير وحرية الصحافة
 والمساواة بين المواطنين .

٢ .. العدول عن حرية الحزب في إصدار صحف تعبر عن رأيه.

٣_حرمان رئيسه وقياداته بغير سندمن النستور.

عدم استطاعة الحزب القيام بواجبه في ظل تلك الإجراءات والتشريعات التي تقنن
 الكبت السياسي للمواطين

إن حزب الوفد الجديد وهو يؤثر مصلحة الوطن العليا في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد واضعا في اعتباره أن العدو الإسرائيلي يحتل جزءا عزيزا من أرض الوطن، وأن المشاكل الداحلية الطاحنة تطبق على المواطنين وأن أعداءنا في الخارج يتربصون بالوطن مترقبين أية هزة لضرب الجهة الداخلية.

لذلك فإن الجمعية العمومية للحزب المنعقدة اليوم تقرر:

أولا .. استنكارها للاجراءات الاستئنافية الأخيرة وإعلان الثقة الكاملة برئيس الحزب

وقياداته وهيئته العليا وتشيد بتاريخهم وبنزاهتهم التي شهد بها الجميع حتى محكمة الثورة.

ثانيا _ تجميد حزب الوفد الجديد نشاطه للأسباب السابقة اعتبارا من اليوم، وعلى الهيئة العليا للحزب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتتفيذ هذا القرار .

وسيبقى الوفد حيا في وجدان كل مصرى لأنه سيظل عقيدة في ضمير كل مواطن يؤمن بالحرية والديمقراطية وسيادة الشعب.

صدر في القاهرة يوم الجمعة الموافق

٢٦ من جمادي الآخرة سنة ١٣٩٨ ـ الموافق ٢ من يونيو ١٩٧٨

. و يعدها تم اعتقال قيادته ضمن اهتقالات سبتمبر ۱۹۸۰ المشهورة، و دخل زعيمه فؤاد سراج الدين السجن من جديد . لقد انتقد كثيرون قرار حزب الوفد بحل نفسه، لأن الحزب هو فكرة ومبدأ، أو مجموعة مبادئ وأفكار، والأفكار قد تذبل وتموت بالصراف الناس عنها، ولكنها لا تنتحر بأن تطلق رصاصة الرحمة على رأسها.

وذهب بعض آخر إلى سراج الدين يشكون كيف تجمع في حزب واحد الوقدى القديم، مع اليمينى والشيوعي، وأحد ضباط الأحرار مع تشريفاتي جمال عبد الناصر، وشقيق الشير عامر.

وقد رد فؤاد باشا رئيس الحزب، والدكتور وحيد رأفت نائبه، وإبراهيم فرج سكرتيره العام، على هذا النقد بأن الوفد الأول كان يضم بعض المستقلين وبعض أعضاء حزب الأمة، ويعض أعضاء الحزب الوطني وبعض الذين اشتركوا في ثورة عرابي .

وبمرور الوقت اتضح للذين انتقدوا قيادة الحزب على حل الحزب أنهم على خطإ، وأن القيادة كانت على حق، بدليل أن فواد سراج الدين قد بعث إلى الرئيس السادات بخطاب انتقده فيه على تصرفاته . . دون أن يهتم بقرار الحزب بحل نفسه

هذه الرسالة بعد أن قرأها الرئيس السادات لم يكتف بمنع نشرها، بل أصدر أوامره برفع درجة الهجوم على الرجل وعلى حزب الوفد.

اشتنت وطأة هجوم الرئيس السادات على حزب الوفد وقيادته، وأخذ يكيل لرجاله الاتهامات ويوجه إليهم أفظم الشتائم والسباب، مستهدفا تلطيخ سمعتهم أمام الشعب، حتى نفد صبر سراج الدين عن التحمل . . فأمسك بقلمه ينفث فيه ما يغلى في صدره ، وحرر رسالة بعث بها إلى الرئيس السادات . . إلا أن السادات منع نشرها أو الإنسارة إليها . . ولو أنه دار همس حولها في الأروقة السياسية . . وما من شك أن حرية الصحافة التي نعيشها اليوم تتيح لي أن أنشر -للتاريخ -نص تلك الوثيقة الخطيرة التي أوردها فيما يلي :

السيد الرئيس محمد أنور السادات.

رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الحزب الوطني الحاكم.

تحية طيبة، ويعد:

لقد دابتم سيادتكم على شن هجوم عنف على الوفد وزعمائه وعلى رأسهم الزعيم الوطنى خالد الذكر مصطفى النحاس، ثم على الوفد منذ قيامه بل وحتى بعد حله إلى اليوم و وكان لشخصى النصيب الأوفى من هذا الهجوم، واستخدمتم فى ذلك كل وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون ومنبر مجلس الشعب، ولا يكاد يخلو حطاب أو بيان لسيادتكم من هذه الحملات الضارية والهجوم العنيف. وفى هذه الخطب والبيانات ذكرتم الكثير من الوقائع التي لا تتفق والحقائق التاريخية الثابتة.

ولقد ازدادت هذه الحملات عنمًا في الأوقة الأخيرة بشكل لفت الأنفال، وتصاعد الهجوم على مصطفى النحاس وعلى شخصى وعلى السياسيين والحكام قبل سنة الهجوم على مصطفى النحاس وعلى شخصى وعلى السياسيين والحكام قبل سنة أو 1907 بصفة عامة، وإلى حد كبير لم يعد كئنًا السكوت عليه، ذلك السكوت الذي ألزمنا أنفسنا به على مضض منذ حل الوفد في يونيو سنة 19٧٨، ومع الأسف البالع صاحب هذا التصاعد في التهجم علينا تصاعد ممثل في عنف العبارات وشادة الألفاظ التي تجاوزت كل عرف مألوف في عالم السياسة، ويزيد من جسامة الأمر صدور ذلك من رئيس الدولة.

لقد نسبتم إلينا في خطبكم وبياناتكم المتعددة المتلاحقة صفات كثيرة منها على سبيل المثال (السقالة) و(اللباب) ووصل الأمر المثال (السقالة) و(اللباب) ووصل الأمر إلى أن ذكرتم في خطابكم الأخير بجامعة الإسكندرية في يوم ١٦ مايو بأن الإنجلير كانوا ويضربوننا بالصرم» . . إذ قلتم سيادتكم "

وكان جنبي السفير الإنجليري وأنا في العشاء يوم ما كنت أكرم الأمير ويلب في السفارة وقلت له أنتم معلورين . لأنه إذا كان الباشا وصاحب المقام الرفيم ورئيس حزب

وصاحب دولة وصاحب معالى كل دول بييجوا زى الذباب تحت رجليهم. . طيب هو لازم يعاملوهم كده؟.

الوواحد يقول إنه باشا ابن ماشا . إيه ده . ايه ده . دول كانوا سدوا له بالصرم،

إننا يا سيادة الرئيس لم نكن من الرجال الذين يضربون بالصرم . . ومن يحاربون الإنجليز في معركة القناة في عام ١٩٥١ ويطلقون عليهم الرصاص ويقتلون العشرات من ضباطهم وجنودهم في معركة وطبية شهد بها العالم كله لا يمكن أن يضربوا بالصرم .

ومن يمنعون السفن الإنجليزية بالقوة عند محاولة اجتياز خليج العقبة في يوليو سنة ١٩٥١ حفاظً على سيادة مصر وعلى مياهها الإقليمية لا يصدق فيهم القول بأنهم كانوا يصربون منهم بالمصرم . وأرجو أن ترجع في الوقوف على الحقائق التاريخية إلى مؤلفات أساتذة الجامعات الذين تخاطبهم، وفي هذا الشأن بالذات أحيل سيادتكم إلى مؤلف الاستاذ وحامد سلطان) أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة حطيمة ثانية ١٩٦٥ .

ولعل سيادتكم لا تذكرون حادث السفينة الإنجليزية «إمباير روش» التي حاولت في المال / ١٩٥١ اجتباز مياه «إيلات» فأوقفتها السلطات المصرية بالقوة ووضعت حرسًا عسكريا فوق ظهرها واحتجزتها، واستعملت السلطات المصرية بالقوة ووضعت حرسًا عسكريا فوق ظهرها واحتجزتها، واستعملت مصر في ذلك حقها في سيادتها الكاملة على مياهها الإقليمية، ولما احتجت إنجلترا على هذا الإجراء ردت مصر على الاحتجاج بقوة وحق وكرامة، ثم تلقت مصر بتاريخ مالا / ١٩٥١ / ٢٩ المالة على مياهها الإقليمية، وتعهدت براعاتها الإجراءات عند مرور سفنها بالمياه الإقليمية المصرية.

وهل من يلغون معاهدة ٩٣٦ ١ متحدين الإنجليز ولهم عشرات الألوف من الجنود في قاعدة القناة يمكن أن يقال عنهم إنهم كانوا يضربون من الإنجليز بالصرم؟

السيد الرئيس

إن هذه الألفاظ جديدة على قاموس السياسة المصرية، وأرجو أن تصدقنى إذا قلت لك إنها تترك في مشاعر الشعب المصرى أسوأ الأثر، وليس من شك كدلك في أن الشعب يؤلمه أشد الآلم ذلك الهجوم المتوالي الشرس على زعيمهم الوطني الراحل مصطفى النحاس، وأن زعامة مصطفى النحاس لا ينال منها ذلك الهجوم بل إن ذلك يزيدها تمكينًا في النفوس ورسوخًا في القلوب. لقد ظل مصطفى النحاس هدفًا للهجوم المتصل منذ يوليو ١٩٥٧ إلى أن توفاه الله في ٢٧ أغسطس ١٩٦٥، ورد الشعب مرة على هذا الهجوم أبلغ وأقرى رد فى تشييع جنازته . ولم تضع وفاته حدا لهذا الهجوم بل ظل واستمر واشتدت ضراوته بعد وفاته وإلى اليوم ، وقد رد الشعب مرة أخرى على هذا الهجوم الجديد بذلك الإقبال الضخم الهائل على حزب الوفد الجديد عند قيامه فى فيراير ١٩٧٨ ، وقد كان هذا الإقبال خاصة من التباب حديث مصر كلها كما أنه قلب كل الحسابات رأسًا على عقب .

إن الرعامات الوطنية يا سيادة الرئيس تفرضها الأحداث، وتضفيها الشعوب على صاحبها ويسجلها التاريخ، ولا تمنح أو تسلب بقالات أو خطب أو بقول فرد مهما سما مركز هذا الفرد ولو كان رئيسا للدولة، وإن إنكارهم لزعامة مصطفى النحاس لا ينتقص من قدرها ولا يمجوها من صفحات التاريخ ولا من قلوب الشعب.

السيد الرئيس..

أرجو أن تسمحوا لي بإبداء دهشتي مما ورد في خطابكم في ١٩٨١/٥/١٩٨١ ونصه:

هو كان جنبى السفير البريطانى وأنا فى العشاء يوم ما كنت باكرم الأمير فيليب فى السفارة وقلت باكر والأمير فيليب فى السفارة وقلت له أنتم معذورون لأنه إذا كان الباشا صاحب المقام الرفيع ورئيس حزب وصاحب دولة وصاحب معالى كل دول بييجوا زى الذباب تحت رجليهم. طيب ما هو لازم يعاملوهم كله . . ؟ .

كيف ساغ لكم أن تهاجموا زعماء مصر وحكامها السابقين في السفارة البريطانية وهي معتبرة أرضاً إنجليزية بحكم القانون الدولي وفي حديث مع السفير البريطاني؟! وما يزيد الأمر دهشة أنه لم يكن هناك داع أو مناسبة تقتضى هذا الطمن الغريب، لقد حملتم منذ أيام حملة شعواء على رئيس حزب العمل بدعوى أنه حصر احتماعًا في دمشق هوجمت فيه مصر وحكام مصر ـ وهو ما نفاه ـ واعتبرتم سكوته على ذلك عملا غير وطني

السيد الرئيس..

إنك تدعو المواطنين لنبذ ألفاظ العيب والتمسك بأخلاق القرية ، فهل من أخلاق القرية توثيق الخصم بأشد القيود وحرمانه من كافة وسائل الدفاع عن نفسه ، فى الوقت الذى يهاجم فيه بكافة أساليب الهجوم؟ . . إننا نتطلع إلى أن يكون هذا المبدأ – مبدأ التمسك بأخلاق القرية – مبدأ منفذاً فعلاً لا مجرد شعار.

إنك يا سيادة الرئيس تقول إنك كبير العائلة المصرية وإنك حفيظ على حق كل مواطن وكرامته . أليس حق الدفاع والرد من أول هذه الحقوق؟ من هذا المنطلق أطلب أن تتسع صفحات الصحف القومية وسلطاتكم عليها غير منكورة _ انشر هذا الخطاب، كما أرجو أن تتاح لنا فرصة أمام التليفزيون والإذاعة للدفاع عن أنفسنا والرد على ما يوجه إلينا، وهذا هو الأسلوب الديمقراطى الصحيح المتيم في جميع بلاد العالم الديمقراطى ونشاهده كل يوم . وإلا كانت ديمقراطينتا من نوع خاص نفرد به دون مسائر الديمقراطيات. لقد فاخرتم سيادتكم في إحدى خطبكم بأن الديمقراطية عندنا فاقت مثيلتها في إنجلترا . . فهل في إنجلترا يحرم الرأى المعارض من فرص الإعلام المناحة للحكام؟

أسأل الله لكم التوفيق والسداد وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

فؤاد سراج اللين سكرتير عام الوفد المصرى

ورئيس حزب الوقد الجديد

. . بعد أن قرأها الرئيس السادات ، لم يكتف جمع نشرها أو الإشارة إليها كما أشرت ، بل كتب بخط بنه على ذيل الرسالة : «يعاقب باعتقاله عند صدور الأمر» . وبالفعل لم يمض أربعة شهور . إلا وتم ذلك ، فحين اعتقل السادات قادة مصر في سبتمبر من نفس العام ووضعهم في السجن . . أضاف اسم فؤاد سراج الدين بخط يده على قائمة الاعتقالات .

وبعد حادث المنصة خرج الرجل من السجن لمقابلة الرئيس حسني مبارك، وأمام القصر الجمهوري وتحت أضواء التليفزيون وكاميرات التصوير رفض سراج الدين الإدلاء بأى تصريح، وقال: فإن قانون العزل السياسي الذي أصدره السادات يحرم على الإدلاء بأى حديث، وحين يلفي هذا القانون سأتحدث إليكمه.

وفور الإفراج عنه، رفع الحزب دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى للمطالبة بإلغاء قرارى المدعى الاشتراكى بعزل فؤاد سراج الدين رئيس الحزب وإبراهيم فرج سكرتير عام الحزب عزلا سياسيا، ويطلان قرارى المدعى الاشتراكى والمطالبة بعودة الحزب لمارسة نشاطه، كما تقدم الحزب في نفس الوقت بمرشحين له في انتخابات المحليات سنة ١٩٨٣ تقدم وهو يعلم يقينا موقف لجنة شئون الأحزاب من قرار المودة. . التي لا ترغب في عودة حزب الوفد، يدون وصاية من الحكومة .

وصدق حدس الوفديين. فبمجرد إعلان الوفد عن خوض الانتخابات، حتى رفضت الحكومة طلبات مرشحيه في المحليات، بحجة أن الحزب قد زالت عنه صفته السياسية، بقرار الحل الصادر من الجمعية العمومية . وكانت الدعوى التي أقامها الوقد أمام محكمة القصاء الإدارى تستهدف الحصول على شهادة ميلاده من القضاء ، بدلا من الحكومة التي فرضت وصايتها على كافة الأحزاب ، وأصبحت صاحة اليد الطولى في إنشاء التكتلات السياسية .

ولقد أكد أعضاء الوقد حق الخزب في تجميد نشاطه، لأن الأمر برمته يتعلق بمسائل
داخلية للحزب، حرصا منه على سلامة أعضائه الذين امتدت لبعضهم أيدى البطش
الأمنى والسياسي. . طالما أن هذا الحق لم يلحق ضوراً بأخرين، وأشار الوفديون إلى أن
الهيئة العليا للحرب، استخدمت سلطاتها في الاعتراض على قرار الجمعية العمومية
الخيات الماخل وفصلت عليه التجميد للنشاط الحزبي، مع استمرار المعل السياسي
باعتبار أن فكر حزب الوفد رمر النضال الوطني وقائد مسيرة التحرير ضد الطلم
والطغيان - لا تتوقف عند حدود تنظيمية أو شكلية.

وهكذا استطاع الوفد أن ييرهن أمام العالم أن حزبه التاريخي، قوى برجاله راسخ في مبادئه قادر على قبادة أموره، يستطيع أن يتصدى للدفاع عن حقوقه، وحقوق الأمة التي ينتمي إليها ويمحمل همومها في حطابه السياسي

والحق يقتصينا أن نشير إلى أن الأستاذ الدكتور نعمان جمعة السكرتير العام المساعد للوقد حينالك والرئيس الحالى للوقد كان قائد هذه المحركة القضائية والسياسية خلال فترة المركة القضائية والسياسية خلال فترة المزل السياسي للزعيم الراحل فواد سراج الدين، واستطاع مجدارة أن يحافظ على قوة الوفد، فألغى قرار لجنة الأحزاب التي كامت تسعى إلى زواله كحرب سياسي على الساحة، وتُكن في معاركه السياسية من رفع العزل السياسي عن رئيس الوفد وسكرتيره المام، كي يعود الوفد بقرة أذهلت خصومه إلى الساحة السياسية، وأعادت الأمل في نفوس محيه.

هنا التقت إرادة الأمة بحزيها العريق بعد أن أصبح الحزب سيد نفسه بقوة القابون وحب الجماهير .

وبالفعل عاد الوفد، وأصدرت المحكمة قرارها برفع العزل السياسي عن بعض قادته، فندعا الدكتور نعمان جمعة السكرتير العام المساعد خزب الوفد حينذاك ـ والرئيس الحالي للحزب ـ إلى مؤتمر صحفي جرى في قاعة الاجتماعات بقصر سراج الدين في جاردن سيتي لم تستمر وقائعه أكثر من عشر دقائق، ألقي خلالها الدكتور نعمان بيانه حول عزم حزب الوفد على معاودة نشاطه في حضور أحد عشر عضوا من أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب لم يكن بينهم سراج الدين الذي كان لا يزال في الإسكندرية يوالي جولته لدعم فروع الحزب.

وفي البيان الذي ألقاء الدكتور نعمان جمعة فوض الحاصرون من أعضاء اللجنة التأسيسية فؤاد سراج الدين في إعلان إلغاء اتجميدة نشاط الحزب نظرا لأن الأسباب التي من أجلها جمد نشاط الحزب في يونيو ١٩٧٨ قد زالت في معظمها، ولأن ما تبقى من هذه الأسباب في سيله إلى الزوال.

وجاء في بيان الدكتور نعمان جمعة الذي حرص على أن يستخدم عبارة المجبد الحزب لنشاطه بدلا من «حل الحزب لنفسه» أن أعضاء اللجنة التأسيسية يعتقدون أن الأمور قد تبدلت تبدلا كليا منذ أن تولى الرئيس مبارك مسشولياته في رئاسة الدولة في أكتوبر ١٩٨١ ، وأن حزب الوفد قرر إنهاء تجميد نشاطه السياسي وفقًا لبرنامجه ونظامه اللااخلي في حدود الشرعية وأحكام الدستور

العود أحمد:

وبهذا القرار عاد الوفذ إلى الساحة وأصبح قؤاد سراج الذين رئيسا خزب الوفد ومنفذا لسياسته ، وعلى هذا عاد إلى الأضواء مايستر و التنظيمات الشعبية . . ودينامو المناورات الحزبية . . عاد إلى الساحة السياسية خبرة أكثر من نصف قرن من الصراعات السياسية تخللتها معارك نصر ومعارك هزيمة ، تنقل فيها ما بين الصعود والهبوط . . بين الحكم والمعارضة . بين مقاعد السلطة الوثيرة وزنزانات السجون الموحشة ، بين قمة الشراء المروث وقمة الكبرياء الذي جاوز كبرياء النخيل بعد زوال الثراء وإغتصابه .

عاد الوفد وعاد سراج الدين إلى المسرح السياسي، من أوسع أبوابه، متوكشا على سلطة القضاء . . مفترضا سجادة المعارصة . وافعاً لواء الليبرالية والحقوق الديمقراطية . . متربعاً على عرش الوفد . . ضمير الأمة وتراثها النضالي . . خلقاً لسلفه العظيم الزعيم الجليل . . «مصطفى النحاس» .

الخاتمية

وبهذا القرار وفي نفس عام ١٩٨٤ صدرت صحيقة «الوفد» أسبوعية، وكان رئيس تحريرها الأستاذ مصطفى شردى، وما لبثت في عام ١٩٨٧ أن صدرت يومية، وكانت لها صولاتها وجولاتها ومعاركها التي تحنت فيها قوى الشر والعدوان على حقوق الشعب.

رحم الله الجميع: سعد زغلول؛ ومصطفى النحاس؛ وفؤاد سراج الدين.. رحمة واسعة وجزاهم بقدر ما قدموا لمسر من نضال وكفاح..، وأعان الله الدكتور نعمان جمعة ورفاقه على استكمال المسيرة ليظل الوفد على الدوام هو ضمير الأمة وتراثها النضالي.



سعد زغلول في عين العقاد

إبراهيم عبدالعطى

الكتاب الذي ألفه المقادع من معد زغلول عنواته فسعد زغلول: سيرة وتحيقه، وهو كتاب ضبخم يقع في 174 صفحة يستعرض فيه حياة سعد زغلول بمهداً لذلك بحديث عن الطبيعة المصرية، ولا ينسى المقاد أن يتحدث عن سعد في بته، وعن أخلاقه وثقافته. ويختبم المقاد كتابه الرائع بقصيدة له عنواتها وقاز صعدا، وهي قصيدة تتكون من خمسين بيتاً. وفي الكتاب لا يتوقف المقاد عند سرد المواقف، وإغايغوص في أعماق المراقف نفسها، ويبين أسباب الكتير من الأحداث، ويناقش الآراء التي قبلت فيها، ونراه يبحث في الجانب النفسي لسعد، إد يحاول أن يقدم التفسير لكثير من مواقف سعد، والدوافع التهداد على الرجوع إلى الكتير من أفعال، بل إنه يذكر لماذا لم يفعل ما يخالفها. ويحرص على المقاد على الرجوع إلى الكتير من المراجع كلما استازم الأمر، فهو لا يكتفي بالاعتماد لعمل المنافقة على الذاكرة، لذلك نجده في فهاية الكتاب يقول: ونشرنا الوثائق والأسانيد في هذا الكتاب كما أذاعتها المصادر الرسمية في حينها، فليس نا فيها من عمل غير النقل والاستشهاد؛ (سعد زغلول: سيرة وتحية عباس محمود المقاد، مطبعة حجازي، القاهرة والاستشهاد؛ (سعد زغلول: سيرة وتحية عباس محمود المقاد، مطبعة حجازي، القاهرة المعاد إلى ذكرى

وقد حاول المقاد في كتابه هذا كما ذكر في التمهيد أن يسير سيرة الصديق والمؤرخ، لكى يجمع الكتاب بين المتعة وذكر الحقيقة. ويمكن أن نقول إن المقاد شاهد صدق على سعد، لأنه أيد سعداً في بعض المواقف وعارضه في مواقف أخرى، كما يتضح في مواضع من الكتاب. وسبب الحرص على التمسك برؤية الصديق والمؤرخ ما ذكره المقاد يقوله: الالصديق والمؤرخ في الكتابة عن رجل كسعد زغلول يستويان أو يتقاربان، لأن الصديق لن يقول فيه ما ينكره المؤرخ، والمؤرخ لن يقول فيه ما ينكره الصديق. ومن النقص في جلاء الحقيقة أن يكتب المؤرخ ترجمه لعظيم ثم لا يكون على مودة لذلك العظيم، لأن الترجمة فهم حياة، وفهم الحياة لا يتسق لك بغير عطف ومساجلة تسعور. ولأن يكون الكاتب مؤرخاً وصديقاً خير للتاريخ نمسه من أن يكون مؤرخاً وكفي، ولاسيما حين تستوى الحقيقة وللجاملة في ميزان الأعمال والصفات، (ص٣).

ومنهج المقاد في كتابه الالتزام بالصدق ومحاولة قول كل كلمة يمكن أن تقال في حق سعد. يقول المقاد: «وأنا في هذه السيرة - أو هذه السيرة والتحية - قد أنطقت المؤرخ ولم أحاول قط أن أسكت الصديق، لأن الصديق هنا جدير بأن يتكلم، فما أثبت حوفاً في هذه السطور إلا الذي أعلم أنه صحيح لا شبهة عليه، وما تميل بي الصداقة إلى الإعجاب، بل الإعجاب هو الدي مال بي إلى الصداقة في الحياة وبعد المات. وحسبك من إنصاف أنك لا تقول إلا ما يقره المدو في الجملة، وإن ناقشه في التفصيل، ولعله لا يناقشه في التفصيل بدليل قاطم أو برأي جميل الإس).

وكما أسلفنا، فإن العقاد كان حريصاً على استجلاء انفس؟ سعد والبحث عن دوافعه في اتخاذ مواقف معينة، هذا إلى جانب ذكر الحقيقة، وهو ما يعبر عنه العقاد بقوله: «وكل ما في هذا الكتاب من وصف أو ترجمه أو تاريخ فالمقصود به بادئ الأمر هو جلاء الحقيقة عن حياة سعد زغلول أو انفس؟ سعد رغلول، فأكير الحوادث ما لم تكن لها يد في جلاء الحقيقة عن تلك النفس لا محل لها في هذا الكتاب، وأصغر الحوادث التي تزيلنا علماً بها الحقيقة عن تلك النفس لا محل لها في هذا الكتاب، وأصغر الحوادث التي تزيلنا علماً بها الرحل أو تلك النفس أو عن الجيل أو عن هذا الكتاب، وأسغر أو عن الجيل أو عن هذا الرجل أو تلك الفائة، ولشرح الحوادث الرجل أو تلك الطائفة فإنها تذكره بقدار ما نتأدى منه إلى تلك الفاية، ولشرح الحوادث بعد ذلك معرض غير هذا المعرض وسياق غير هذا السياق، (ص؟)

وقبل أن يكتب العقادعن سعد زخلول يضع مقدمة عن «الطبيعة المسرية» يستعرض لبها طبيعة المصرية استعداً لا يخرج لبها طبيعة المصريين مجهلاً بهذا للحديث عن سعد، وكأنه يريد أن يقول إن سعداً لا يخرج عن طبيعة هذه الشخصية. فهو يرى أن الطبيعة المصرية تمتاز بالوضوح والسهولة» والصفتان لا تظهران في أمة أخرى أكثر من الأمة المصرية. وردَّ في هذه المقدمة على كل الأرهام التي ألصقها الأخرون بالمصريين، ويرجعها العقاد إلى الأم إنساقمة أو الأم الماسدة، وقد خص المقاد ما يمكن أن الحاسدة، ويبين من ناحية آخرى حقيقة الطبيعة المصرية. وقد خص المقاد ما يمكن أن يقال في الأمة المصرية في كلمة هي أوجز وأصدق وأجمع من وصفها بصفتها المغرافية التاريخية المتقق عليها، وهي أنها أمة طويلة التاريخ وأجمع من وصفها بصفتها المغرافية التاريخية المتقق عليها، وهي أنها أمة طويلة التاريخ

أنها ذات حصارة مستقرة ومعيشة متنظمة ، ولا تلجأ للحرب إلا للضرورة ، ولا تطيع حكامها طاعة عمياء . والمصرى محب لأسرته وحريص على استقرار نظام بيته ومحافظ على صلة الرحم وعلى العلاقات الاجتماعية . أما من ناحية الفكر فإن االلهن المصرى المريق ذهن عملى واقعى سهل المنطق واضح في نظرته إلى الدنيا وحكمه على الأشياء والناس ، شأنه في ذلك شأن أبناه الأم الزراعية عامة (ص٧٧) . والمصرى يقدس العمل ويكره الكسل ، ويحب المزاح وقول النكتة . وأما الغفلة مالمصرى يردريها ويزدرى من يقع فيها ، لأن الحوادث والمظالم قد أحوجته إلى الحيلة وحسن التخلص، واضطرته إلى التصرف بين الساس على حذر وكياسة توافق مصلحته وتليق بأدبه (ص٣) .

سعد: المالاح المسرى:

كان الملاحل إلى شخصية سعد الحديث عن الطبيعة المسرية، ومقصد المقاد من هذا أن يقول لنا إن سعداً ابن هذه الأسة، ولا يحرج عن صفاتها، فوهكذا يرسم الرجل صورة للبيئة المصرية والشخصية المصرية بعلمة إلى المرية كخلفية لازمة لللخول في قصة رحل كسعد زغلول. والحقيقة أنه يرسم المصورة بعمقها الكلى، فلا يقدم سعد زغلول حارج إطار أمته، ولا يقدم حياته السياسية وحدها فحسب، إنما يصبع مزيجاً من هذا كله (ماذا يقي من المقاد. ص ١٤٥٥). وفي الحقيقة يرى العقاد أن صفات سعد هي الصفات التي ذكرها في مقدمته عن المصرى، وهذا ما يؤكده حينما يذكر أن قمزايا سعد جميعها كانت مزايا المسرى القوى بلا استثناه خصلة من الحقسال ولا خلة من الحلال ولا عمل من الأعمال، فهو في خلائقه العملية وفكاهته الحاضرة واعتداده بالأسرة وكراهته للغفلة وإيمانه بالغيب، مصرى فلاح من طينة المصرين الفلاحين : طبيعته هي طبيعة الفلاح في صورة واسعة وإطار كبير، وطبيعة الفلاح في طبيعة سعد في صورة ضيقة وإطار صغير أو وهذا يرى العقاد أن سعد زغلول فلاح مصرى أصيل بكل ما تمثله هذه الصفة من شروط.

النشأة،

ربما يليق بنا أن ننقل كلمة للعقاد عبر فيها عن أن سعد زغلول جاء إلى الدنيا في الوقت المناسب ليودي رسالته في الوقت المطلوب. فهو يقول: «سعد زغلول من عظماء العالم الذين تتجلى توفيقات التاريخ في بيئتهم ونشأتهم تجليها في حوادث زمانهم. فهو ابن زمانه في طفرلته وصباه وفتوته وكهولته وهرمه، لم يولد قبل حينه ولم يولد بعده كما يحدث أحياناً في نشوء بعض العظماء، ولم تكن رسالته متقدمة ولا متأخرة عن الرسالة المطلوبة منه، بل جاء كل عمل من أعماله بتقدير وتدبير، يخيل إلى من يراجعه أنه منقول من برنامج مرسوم (ص 9 ٤).

ويلقى العقاد نظرة على النشأة الريفية لسعد ليوكد أنه فلاح مصرى. فقد ولد في قرية إيبانة ، وذكر العقاد أن التاريخ المرجع لو لادته هو ذو الحجة سنة ١٩٧٤ هجرية ، الموافق ليوليو سنة ١٨٥٧ ميلادية . وقد نشأ في أسرة من القلاحين ، ولم يكن من الفقراء ، لكنه أحس شقاءهم . ووالد سعد هو إبراهيم زغلول عميد البلدة ومن أكبر أثريائها ، وأمه السيدة مريم بنت الشيخ عبده بركات من الأسر العريقة . ويرى العقاد أن قرية إيبانة لها الفيرة الفشيلة وأصغر من المدينة الكبيرة ، وأمثال هله البلدان من أصلح البيتات لنمو العظمة الفطرية ، لأنها تعلو على خمول القرية الضئيلة التي تركد فيها الحياة وتضعف فيها الحوافز والمشطات ، ولأنها تنجو من ضحجة المدينة العامرة التي تشغل الأذهان بالجلبة والمظاهر الفخمة ، فتأخذها الظواهر الخلابة ويصيق فيها مجال اللهن الباطني ، فلا يستوفى حظه من النمو والتثقيف والمراجعة المفيلة ا(ص٣٥)

وقد توفى والله سعد، وهو فى السادسة من عمره، ووجهه أخوه إلى الكتب لحفظ القرآن الكريم، حتى أتمه فى الحادية عشرة من عمره، وانتقل بين المساجد لدراسة النحو والصوف وأصول التجويد، ثم تم إرساله إلى الجامع الأزهر الشريف. وفى هذا الوقت قدم إلى القاهرة السيد جمال الدين الأفغاني، وكان سعد يذهب إلى داره بخان أبى طاقية للتعلم على يديه مع آخرين، ويروى أنه قال بعد أن رأى السيد جمال الدين لأول مرة: هدا بغينى ا؟، وأن السيد جمال الدين استكتب تلاميذه موضوعاً عن الحرية، فأجاد سعد فى كتابته إجادة فاق بها أقرانه، وأعجب بها أستاذه، فقال السيد: (عما يدل على أن الحرية نفشر أن يجيد فى الكتابة عنها هذا الناشئ، (ص٢٠).

وعندما تولى الشيخ محمد عبده تحرير صحيفة «الوقائع المصرية» استعان بسعد وعينه محرراً للقسم الأدبى عام ١٨٨٠ ، وقد كان محمد عبده أستاذاً لسعد تتلمذ على يديه في الجامع الأزهر الشريف، وكان يمثل بالنسبة له قدوة في الخلق.

سعك الأحاميء

بعد عمل سعد في جريدة «الوقائع المسرية» انتقل للعمل في وظائف أخرى، فقد عمل معاوناً بوزارة الداخلية، ثم ناظراً لقلم قضايا الجيزة. ثم قامت الشورة العرابية فاشترك فيها، واعتقل، وفقد وظيفته، ورفض سعد الاعتذار كما فمل آخرون، وحاول أن يعود إلى وظيفته أو يعمل في وظيفة حكومية غيرها، لكنهم ساوموه فقصل العمل بالمحاماة. ولم يكن للمحامة عنهنة، يقول عنها المقاد: «لم تكن بالصناعة الشريفة التي نعرفها اليوم، وإنما كانت صناعة وضيعة مبتذلة يشتغل بها من لا يحسب قالمرافعة» إلا مجالاً للبناه وطول اللسان، ومن لا يحسب المقاد: «لم تكن بالصناعة الشريفة التي نعرفها اليوم، وإنما كانت صناعة وضيعة مبتذلة النجاح في القضايا إلا ضرباً من الاحتيال وقالشطارة يغش به القاضى ويغش به الخصم منزلة في نظر القضاء ولا في نظر العلية ولا السواد، بل كانت كلمة من القاضى تكفى للمحامى منزلة في نظر القضاء ولا في نظر العلية ولا السواد، بل كانت كلمة من القاضى تكفى للمصامى المناه فضلاً عن مزاملته ومصاهرته.

إذن المهمة صعبة على سعد، فلم تكن صفات المحامين في ذلك الوقت تليق به، ويكفى أنها مهنة تدعو إلى الابتماد عن صاحبها، ورغم ذلك استطاع سعد بأخلاقه وشخصيته القرية أن يفرض نفسه على المجتمع بصفة بارزة لديه هى «الكرامة الشخصية». ويخم أن يبتعد الناس عنه تقربوا إليه، وصار صديقاً للأمراه والأميرات، وكما قال المقاد: «لم تهبط صناعة المحاماة بسعد زغلول كما كان يخشى، بل كان سعد زغلول هو اللهي ارتفع بصناعة المحاماة، وهي معجزة خارقة لما اعتاده الناس، ولكنه لم يتكلف لها اللهي ارتفع بصناعة المحاماة، وهي معجزة خارقة لما اعتاده الناس، ولكنه لم يتكلف لها عليها» (ص٣٧، ٤٧٤). لقد فرض سعد زغلول أخلاقه على هذه المهنة فلم يدافع عن الباطل، ولم يرفض أن يدافع عن حق أبذاً، ويدرس القضايا التي يتولاها دراسة جيدة، ولا يترك فرصة لأحد أن يستلرك عليه شيئاً في عمله. وكان يتهز أي فرصة للصلح، ويد لموكله مقدم أتعابه، وبسبب هذه الأخلاق اشتهر سعد في القطر كله، وكان معنى توليه قضية معينة أن يكون سعد معهم لا عليهم وهكذا ارتقى سعد بمهنة المنحاماة، بلدأن كانت محتقرة، وكما أعطى لها أعطت له والجانب الواضح في إفادتها له هو ارتباطها بصغة الزعامة، كما ذكر العقاد: «لا نعرف طبعه نواعامة على طبعاً كل مزية كبيرة في طبعه نواعامة على طبعاً كل مزية كبيرة في طبعه والميات مل مقاداكل كل مزية كبيرة في طبعه نواعامة على المعاداكل كل مزية كبيرة في طبعه والمعاداة، لأنها مجال كل مزية كبيرة في طبعه والمعادة على المعاداكل كل مزية كبيرة في طبعه والمعادة على المعاداكل كل مزية كبيرة في طبعه والمعادة على المعاداة كل المعادة كل المعادية قبيرة في طبعه المعادات المعادة الكال كل مزية كبيرة في طبعه والمعاد المعاد الكل كل مزية كبيرة في طبعه على المعاداة الكال كل مزية كبيرة في طبعه على المعادات المعدد في القطر كلاء كبيرة في طبعه على المعادات المعاددة والمعرفية المعادة والمعرفة المعرفية المعرفية

وفكره ولسانه: هي هيأت له وسائل النمو على منبته وفوق جذوره، وهي التي أتاحت له فرصة طويلة لتفتيق ذهنه وتجويد ملكاته، وهي شحذت فيه بديهة المنطق وقريحة البيان، ه وصانت قدرة الخطابة فيه عن التمطل والركود، ولم تحرمه تلك الفضيلة الأصيلة التي ورثها عن آل أبيه وآل أمه، وهي فضيلة النجنة والنفاع عن المظلوم (ص٧٧).

ولأن سعد زغلول أحد نفسه بالجد جاءته وظيفة انائب فاض» بمحكمة الاستئناف عام المورس و ورس و يترب المفاقية و ورس و المورس و يتربي فيه محام القضاه. وأثناه عمله تاضياً اجتهد و ورس ليحصل على إجازة الحقوق. وكان ذلك نتيجة أنه أبدى رأياً في إحدى القضايا الفقهية أمام رئيس جلسة إنجليزى، فتطاول عليه الرجل وأخبره أن هذا الرأى جدير بن درسوا العلوم التشريعية وحصلوا على الإجازات. وقد على المقاد على هذا مبيئاً همة سعد العلوم ونفسه الأية، عيث قال: قومن ثم تتجلى لنا البواعث الكيرى في نفس سعد إلى الممل في كل ميدان » لا في القضاء وحده، ولا في للحاماة وحدها، وهي العزة والكراسة ولرض هذه الكرامة على الكابرين والمتعنين كلما وجب أن تفرض، وفي هذا السبيل يهون المائه، ويهون كار شرم، (مر74).

سعد وزير المارفء

أراد اللررد كرومر عام ١٩٠٦ أن يجمل وجه الاحتلال البريطاني وينفي عنه تهمة إهمال التعليم همذاً وحرمان الشباب المصرى من التربية المساخة والتقيف النافع، وكان من نتيجة هذا تعيين مسعد رغلول وزيراً للمعارف، يقدم العقاد الأسباب التي أهلته لاستحقاق هذا المنصب، حيث يقول، فوقد كان منصبه يرضحه للوزارة بغير محاباة بعد أن أصبح في طليعة المستشارين بمحكمة الاستئناف، تضاف إلى ذلك مزاياه الشمخصية، وتقدمه بن شبعة الشيخ محمد عبده إمام المصلحين، وتاريخه الماصي في الحركة الوطنية، وانتقاده سياسة التعليم قبل عرض الورارة عليه، والرغبة في ترشيح وزير من عنصر القلاحين يكون انتقاؤه ترصية متعقاً عليها للنهضة الوطنية، فكل أولئك يخصصه ويكاد يسميه تسمية ولا يجعل له مزاحماً واحداً بين زملائه، عبد البحث عن الوزير الذي يفتتح بوزارته عهد السياسة الجديدة، (ص٠١٠).

لم يجد سعد الطريق سهلاً في وزارة المعارف، فلم يكن النفوذ قبله للوزير، وإنما كان للمستشار الإنجليزي وأهواته من الإنجليز والفرنسيين، وعدد من المصريين اللين بمنحونه الولاء، إصافة إلى أن بعض المصريين في الوزارة كانوا يرون أنفسهم أحق بمنصب الوزير من قاض لم يعمل في سلك التعليم من قبل. وحاول المؤظفون الإنجليز أن يضعوا العراقيل أمام سعد، ويذلوا في هذا كل ما في وسعهم، وأكثر من هذا أن زملاه سعد من الوزراء كانوا خاملين، وكان يضيرهم أن يكون هناك زميل لهم نشيط ومتمرد يكشف ضعفهم. ولم يستغرق بليه، فهذا الأمر لم ضعفهم. ولم يستغرق المعتفوة من فهذا الأمر لم يستغرق إلا أسبوعين فقط، وأصبح من المحتم أن كل ورقة في الوزارة اتعرض على الوزير، وكل أمر من أمورها يظل معلقاً حتى يؤخذ فيه رأى الوزير، وكل موظف يعلم أن عهدا أنتهى وعهداً بنذا، وأن الوزير هو رئيس الديوان، وأن المنتشار مستشار يقول ما يمن لمه والرأى الأعلى في قوله لوئيسه (ص ١٩٠٩). فقد كان الوزير سعد يصدر الأمر أحكام القانون وما تتيحه للوزير قوكثيراً ما اعتمد في العقوية ما يهون ضرره ويشتذ ألمه وتشيع العبرة به في وقته، كالنقل أو تغيير العمل تغييراً يفيد معنى التأخير والغض من المكانة، ولا يمتد أذاه إلى الرزق والمعيشة (ص ١٩٠١). وقد استطاع سعد أن يواصل مسيرته في الوزارة بحسن التصرف وقوة الحبة والهيبة والدراية والشجاعة والقدرة.

وقد ترك سعد مى الوزارة الكثير من الإنجازات؛ فقد أعان الجامعة المصرية، واستأنف إرسال البعثات إلى أوروبا، وأشرف على اختيار الطلاب بنفسه مشترطاً فيهم النحابة والأخلاق والذكاء والكفاءة. وقد حارب سعد الأمية بالإكشار من إنشاء المكاتب والأخلاق والذكاء والكفاءة. وقد حارب سعد الأمية بالإكشار من إنشاء المكاتب يتخرج فيها معلمو للكاتب، وشجع على إنشائها، وأنشأ أنساماً ليلية لتعليم الكبار مى يتخرج فيها معلمو للكاتب والمدارس وقد أغضب سعد الإنجليز نتحويل التعليم من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية وعندما أنشأ سعد مدرسة القضاء الشرعي تعرض لنفضب الخليو ومجموعة من شيوخ الأزهر، فقد كان هؤلاء الشيوخ يريدون أن تكون مناصب القضاء الشرعي وللمحاماة الشرعية لوم وحدهم أما الخديو فقد كان يريد أن يظل الأزهر في قبضته. أما سعد فقد وضع أمام عينية أحد شيتين إما مدرسة القصاء، وإما الاستقالة، وتم بالفعل إنشاء مدرسة القضاء، وإما الاستقالة، وتم بالفعل إنشاء مدرسة القضاء، وهيا سعد للمصريين تولى الوظائف في التغيش والإدارة، وأتاح لعدد منهم أن يكونوا وكلاء للمدارس الثانوية، ليرقوا معد ذلك نظاراً للمدارس الثانوية، ليرقوا معد ذلك.

ولا شك أن ما فعله سعد في الوزارة كان مرتبطاً بالزعامة، فقد حقق أشياء كان لها أثرها على جموع الموظفين، إذ حققت لهم استقلال الشخصية المصرية والإحساس بالوطنية، وإليك ما ذكره العقاد في هذا السبيل: «وإذا ذكرنا أن سعداً كان أول وزير مصرى تحدث إلى الصحف، وأول وزير مصرى خرج من ديوانه للطواف في الأقاليم، مصرى تحدث إلى الصحف، وأول وزير مصرى خرج من ديوانه للطواف في الأقاليم، وأول وزير مصرى قرر إقفال المدارس للاحتفال برأس السنة الهجرية، علمنا أنه أفاد التربية الوطنية حقا بالقدوة الشخصية كما أفادها بالخطط والأعمال، فإن لكل عمل خطير بداية صمغيرة، وإن لبعض المراسم أثراً في تبديل العادات الشعبية، والإيحاء إلى الضمائر لا يقل عن أثر الدساتير المكتوبة والحقوق المكسوبة. ولا شك أن اتصال سعد بالرأى العام كان أول اعتراف بسلطة الأمة وحق الرأى العام في الرقابة على الحكومة، وأن خطوته الأولى التي خطاها في إثبناء البلاد كانت بداية التي خطاها في إثبناء البلاد كانت بداية المتلال الموظف المصرى في جميم الوزارات (س١٢٣).

سعد وزير الحقائية،

بعد مقتل بطرس غالى باشا رئيس الوزارة عام ١٩١٠ ، تم اختيار محمد سعيد باشا ليكون رئيساً للوزارة الجديدة، وتولى سعد في الوزارة الجديدة وزارة الحقانية، وكانت إحدى وزارات الدرجة الأولى الشلاث، وهي: وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الحقانية. ولم يكن اختيار سعد لهذه الوزارة رضاء عنه، وإنما كما ذكر العقاد: اكان الغرض من إسناد الحقانية إلى سعد تقييده واتقاء صدماته، لأن الحقانية هي وزارة التشريع والقضاء، والتشريع كما لا يخفي من عمل مجلس الوزراء كله لا من عمل ورير الحقانية وحده، والقضاء عمل تتولاه المحاكم ولا دخل فيه للوزير إلا الرقابة من بعيد. فوجود سعد في هذا المنصب هو أسلم الحلول في تلك الحالة. أسلم من رئاسته للوزارة، وأسلم من خروجه، وأسلم من بقائه في وزارة المعارف العمومية ٤ (ص١٢٤). لكن سعد زغله ل ليس الرجل الذي تقيده الأشياء، فهو رجل مرن، ويحسب الأمور جيداً، وله مقاصد ثلاثة هي: الكرامة والإصلاح وإنصاف المظلومين. وقد حرص سعد على كرامة القضاة فمنع إرسال الخطابات التي تحمل تنبيها للقضاة على أخطائهم حتى لا يتعرض القاضي للإهانة، وكانت تبحث أخطاء القضاة لحنة المراقبة من خلال اطلاعها على تقرير المفتش الذي يراجع الأحكام ويعقب عليها. ورأى صعد أن يستدعي القاضي إلى مكتبه ليستمع إلى دفاعه بعيداً عن الإهانة على مشهد من المرؤوسين، فإن أقنع القاضي سعداً أعطاه الحق، وإن لم يقنعه وجه إليه اللوم الشفاهي الذي يكون وقعه أبلغ من الخطابات التي كانت ترسل إلى القضاة ويطلع المرؤوسون على ما فيها من إهانة للقضاة. وبهذا حفظ سعد للقضاة كرامتهم: هواهتم سعد بكرامة للحامين كما اهتم بكرامة القضاة، فأسس لهم نقابة تحميهم وتصدون حقوقهم، وتجمعهم إلى هيئة واحدة يناط بها الدفاع عن سمعتهم وشرف صناعتهم، ويشترك أناس منها في محاكمتهم ومحاسبتهم، بعد أن كان أمرهم موكو لا في جميع ذلك إلى غيرهم، وكانوا لا يملكون لأنفسهم نصفة من قاض أو رئيس يعتدى عليهم، وفارق الوزارة وهذه النقابة على وشك التمامة (ص١٢٧). وحرص سعد على إنصاف القعد والمحجور عليهم من طغيان القيمين والأوصياء

تأثيث الوهد المصرىء

في عام ١٩١٣ صدر القانون النظامي بإنشاء الجمعية التشريعية لكي تساهم في تحسين الأسلوب التشريعي وتستفيد الحكومة من آرائها ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشئون الداخلية، ودخل سعد غمار انتخابات هذه الجمعية. وكان سعد في الصف المعارض للحكومة، وفاز سعد بالأغلبية، حيث حصل على ٦٥ صوتاً، وذهبت أصوات ١٥ عصواً إلى خمسة من المرشحين. واستمرت الجمعية خمسة أشهر من يناير سنة ١٩١٤ إلى شهر يونيه من نفس السنة . وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فكر الناس في صرورة أن تطالب مصر بحقها في الحرية والعدل والديمقراطية وإلغاء الحماية. وكان من الواجب أن تكون هناك هيئة تقوم برفع هذه المطالب نيابة عن الأمة. قلقد كانت الجمعية التشريعية قائمة يومئذ لم تلغ ولم تسقط صفة النيابة عن أعضائها، فاتجهت النية إلى احتيار الهيئة التي تنولي الكلام باسم الأمة من بين أعضاء الجمعية التشريعية، أو اختبار هيئة يزكبها ه؛ لاء الأعضاء ويخولونها صفة الوكالة العامة، وفي هذا فكر سعد وأصحابه إلى ما قبل الهدنة بأيام قليلة (ص١٩٢). وقد كان الأمير عمر طوسون يفكر أيضاً في تكوين طائفة من المصريين تطالب بحقوق مصر في مؤتمر الصلح، والتقي سعد والأمير طوسون على نفس الفكرة. وسعى الأمير إلى سعد لكي يشترك الفريقان في هيئة واحدة، لكر السلطان مؤادا لم يكن يريد لأعضاء البيت المالك أن يقعوا في مآزق سياسية، فاستدعى الأمير طوسون الذي أطاع أمره، ورأى سعد وأصحابه أن ينتخبوا في هذه الهيئة بعض أنصار الأمير. وقد جاء في المادة الأولى من قانون الوفد: "تألف وفد باسم الوفد المصري من حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا وعبدالعزيز فهمي بك ومحمد على بك وعبداللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا رأحمد لطفي السيدبك وإسماعيل صدقي باشا وسينوت حنايك وحمد الباسل باشا وجورج خياط بك ومحمود أبوالنصر بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي بك؟. وحاء في المادة الثانية: قمهمة هذا

الوفد هي السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلاً في استقلال مصر استقلالاً تاما ٤ . وفي المادة التالثة: «الوفد يستمد قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندويهم بالهيئات النيابية ٤ . وفي المادة الخامسة: «لا يسوغ للوفد أن يتصرف في المهمة التي انتدب لها ، فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج في طلباته عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته ، وهي استقلال مصر استقلالاً تاما وما يتبع ذلك من التضاصيل؟ . وفي المادة الأخيرة: «يمين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بما يهم من شونه» .

بعد إعلان الهدنة توجه سعد زغلول وعلى شعراوى باشا وعبدالعزيز فهمى بك إلى السير ربحبالد وغمت المعتمد البريطاني لعرض مطالب الأمة المصرية، وفوجئ بسماع كلمة والاستقلال، منهم، وأخبرهم بأنه لا يعرف شيئاً عن أفكار حكومته، فطلبوا السفر إلى لئدن لمرقة أفكار الحكومة البريطانية وعرض أفكار الأمة المصرية، ويعثوا بهلنا خطاباً إلى رئاسة الجيش الإنجليزى، فجاء الرد بإرجاء الإذن. وظل الوفد يطالب بالسفر لكنه لم والخطابة في مجتمع من بالمستمعات، ومحاطبة المدل الأجبية من طريق وكلائها أو من طريق الرسائل البرقية والبريدية إلى رؤسائها وكبرائها، وهي على ذلك ليست بالوسائل طريق الرسائل البرقية والبريدية إلى رؤسائها وكبرائها، وهي على ذلك ليست بالوسائل الميسود و المي السبحاء وعلى المسائل الميست بالوسائل الميست والحجر على السحافة أن تنشر خبراً عن الوفد وحركاته حتى المبائل المراسات وللجنمات، والحجر على السحافة أن تنشر خبراً عن الوفد وحركاته حتى المياس الوفد احتجاجات ونداءات إلى رئيس الوزارة البريطانية ووكلاء الدول في القاهرة أرسل الوفد احتجاجات ونداءات إلى رئيس مواغر السيطانية ووكلاء الدول في القاهرة والرئيس الأمريكي ويلسون وكليمنصو رئيس مراغي السلام ورئيس مجلس النواب في

ذهب القاضى الإنجليزى مستر برسبفال لإلفاء محاضرة في نادى اجماعة الاقتصاد والإحصاء والتشريعة، وكانت ضمن محاصرات الهدف منها تخليد الحماية على مصر وإبدال القوانين الإنجليزية بالقوانين المصرية. وفي نفس الوقت كانت القيادة العسكرية تمنع كل اجتماع وطنى يصلها خبره وذهب سعد إلى هذه المحاضرة، وبعد أن انتهى مستر برسيفال من كلمته أسرع سعد إلى المنبر، فقال كلمة بدأها بقوله: «إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمح الذين ليست لهم شرائع مقررة، وأيما بلد كبلدنا له حماة عريقة في القوامين والشرائع فمن الحطر أن يعمد إلى تغيير كلى في شرعه دون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدى إليه التجرية والاختبارة (ص ٢١١)، وقد وقعت كلمة سعد على الحاضرين

وقع المفاجأة الأنهم حضروا ليستمعوا إلى خطبة في تسجيل الحماية لا إلى خطبة في إنكار الحماية وإعلان بطلانهاه (ص٢١٧).

يقول العقاد: «ترى ماذا يصنعون بالرجل الذي قام بين أساطين الاحتلال لينكر نظام الحكم في وجه عثليه؟ ماذا يصنعون به والبلاد لاتزال في قبضة القيادة العسكرية؟ والقيادة العسكرية تملؤها خيلاء النصر والثقة العمياء بتوطيد آثاره؟ أيعتقلونه؟ أيتركونه؟ أمست الدوائر العليا وهذا التساؤل حديثها. وتسايرت الروايات في أنحاء القطر بأخبار الخطبة، فكان الناس يتناسخون ما يصل إليهم منها، ويضمونه إلى ما تلقفوه من الخطب والندادات قبلها ويزدادون حرصاً على اقتنائه كلما ازداد الحرص على منعه. وقد كانوا يستهولون هذه الصيحات في وجه الحماية على قدر ما كان يهولهم من طغيان القوة العسكرية ومسهولة النفي والحجر والاعتقال والتعرض للمتاعب والأخطار لأيسر شبهة. (ص٢١٢). وهكذا وصلت الأمور إلى درجة شديدة من الحرج. وقد كان هناك حرج من نوع آخر عندما طلب حسين رشدي باشا رئيس الوزارة السفر إلى لندن فرفض طلبه فقدم استقالته هو والوزير عدلي باشاء وفي النهاية تمت الموافقة على سفرهما مع رفض سفر الوفد أو بعض رجاله، ففحار رشدي باشا فيما يصنع: إن سافر إلى لندن لتنظيم الحماية والوفد باق في مصر يطلب الاستقلال ولا يقنع بما دونه فليس لمسماه عند الحكومة البريطانية مصير غير الفشل المحتوم، وإن غير طلبه الأول وارتقى إلى طلب الاستقلال معد تصريحاته الحديثة والقديمة محمد الحماية والقنوع بتنظيمها فليس له أمل في النجاح، فتشبث بسفر الوفد معه، واتخذ من رفض سفره ذريعة إلى التنحي والاعتزال؛ (ص١٤) ٢٠ . (10

النفى إلى مالطة:

بعد استقالة وزارة رشدى تأزمت الأوصاع، فإذا تألفت وزارة حديدة فمعنى هذا أنها ترفض سفر الوفد وتقبل عدم الحديث عن الاستقلال. ورأى سعد أنه لابد من إحباط الورارة المنظورة أو حدوث قارعة، فأبلغ معمدى الدول احتحاحه على الأوضاع السائدة وألقى بالمسؤلية على الإنجليز، وكتب هو وزملاؤه عريضة إلى السلطات يطلبون فيها عدم تألبف الوزارة الجديدة، لأن الشعب لن يتنازل عن الاستقلال. وإزاه هذا الوصع لم يكن أمام القيادة العسكرية الإنجليزية إلا فاعتقال الطالبين (بعدم تأليف الورارة الجديدة) أو اعتقال ذوى النفوذ منهم وكفهم عن مواصلة العمل لإحباط قيام الوزارات، وهذه هي «القارعة» التى كان يتمناها سعد لإبلاغ صوت مصر إلى أسماع العالم كله، مادام الإنجليز قد بيتوا أمرهم على ختق هذا الصوت وراه السدود والأغارق» (ص١٧٧). وبالفعل أرسل السير ملن شبتهام إلى حكومته طالباً نفى سعد إلى جزيرة مالطة، وتم قبول طلبه. وأراد الإنجليز أن يعتقلوا سعداً أو يحاكموه بسبب شيء غير التسرد على الأحكام المسكرية وإحباط تأليف الوزارة، فطلبوا من السلطان أن يصرح بعميهان سعد وأصحابه المسكرية وإحباط تأليف الوزارة، فطلبوا من السلطان أن يصرح بعميهان سعد وأصحابه وخروجهم على واجب الولاء لعرشه، فوفض أن يجيبهم إلى طلبهم، فلم يجدل أمامهم موضح المناقشة. «في اللحظة التي فرغ فيها القائد العام من تهديده، طلب سعد نسخة من موضع المناقشة. «في اللحظة التي فرغ فيها القائد العام من تهديده، طلب سعد نسخة من الإندار للرد عليه، ولم تنقض إلا ساعات قلائل. وهي المذة الكافية لكتابة الرد وترجمته. حتى كان جوابه على الإنذار عند رئيس الوزارة البريطانية، يبلغه فيه أن الوفد يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة، ولا يتأخر عن أداء واجبه مهما كلفه ذلك، وينقى التبعة في بقاء البلاد بلا وزارة «على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم »(ص٠٢٧).

وتم اعتقال سعد ومعه إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا، وتم اعتقال سعد ومعه إسماعيل صدقى باشا وتم نفيهم إلى بعد خروجهم من ميناء بورسعيد. وسرى خبر الاعتقال بيطه فانطلقت الثورة (ثورة ١٩١٩) في مصر كلها. ولم يعلم سعد وأصحابه بالثورة إلا عندما زارهم اللورد مثوين حاكم الجزيرة، وقال لهم: «أشعلتم النار في مصر وجنتم إلى هنا؟». فشعروا بأن هناك شيئاً خطيراً في مصر «وأدركوا أنها الثورة حين استطاع طاهيهم الألماني أن يدس إليهم بعض القصاصات من صحيفة التايمز، عرفوا منها قبساً من مظاهرات الطلبة وثورة البدو في الفيوم، ولكنهم لم يسمعوا بما يدلهم على مذاها وتفصيلات وقائمها الاصرارة (٢٤٠). ورأت القيادة المسكرية أنها أخطأت مذاها وتفصيم، لان هذا أدى إلى اشتمال الثورة المارمة، وباءت كل محاولات إخماد الثورة والاضطرابات بالفشل ولم يكن أمام الإنجليز من حل إلا إطلاق سراء معد وزملاته ومنحهم الحرية في السفر إلى أي مكان.

المركة في أورويا:

ذهب الوفد إلى باريس حيث مؤتمر الصلح، واستطاع الوفد أن يقابل عدداً من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيه، والثقى بالساسة والكتاب والصحفيين الأوروبيين والأمريكيين فيشرح لهم الحوادث التي كانت تهملها الصحف ويربهم صور المظاهرات التي مانت تهملها الصلب إلى اشترك فيها السيدات ورجال الجيش، وظهرت فيها الأعلام وعليها الصلب إلى جانب الهلال، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء من أموال مصر ورجالها عا كانوا يجهلونه ولا يعرفون خبراً عنه (ص ٢٧٤). واستطاع الوفد إقناع بعض مشاهير الكتاب فكتبوا عن قضية مصر. ومد الوفد نشاطه إلى الولايات المتحدة، من خلال الدعاية، فاهتم بالقضية المصرية فوو النفوذ من الشيوخ الأمريكيين ورجال الصحافة، وكان للدعاية المصرية في أمريكا أثرها في إزعاج السفارة البريطانية هناك، إلا أن الدعاية المصرية كانت في ازدياد. وفعل الوفد نفس الأمر وإن كان بصورة أقل في باريس.

وجاءت لجنة ملنر إلى مصر وقويلت بمقاطعة من جميع المصريين، ونشرت اللجنة بياناً ذكرت فيه أنها جاءت للتوفيق بين أماني الأمة المصرية والمصالح الخاصة لبريطانيا في مصر. وأرسل سعد زغلول بلاغاً نشر في مصر عقب نشر بيان اللَّجنة جاء فيه: ايحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفاً، فلا تنخدعوا إذا وعدوكم، ولا تخافوا إذا هددوكم، واثبتوا على التمسك بحقكم في الاستقلال التام، فهو أمضى سلاح في أيديكم وأقوى حجة لكم. . فإن لم تفعلوا وليس في قوة إيمانكم الوطني ما يجعل احتمالاً لذلك. خذلتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأمتكم ذلاً لا يرفع منه عز. وإن تفعلوا . كما هو أكبر في عظيم إخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم ـ فقد استبقيتم لأنفسكم قوة الحق وأعددتم لنصرتكم قوة العدل. فلا تذلوا وإن قهرتم، ولا تخشوا وإن ظلمتم، ولابد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم، وتتحقق بإذن الإله القدير آمالي وآمالكم في الاستقلال التام٤ (ص٠٢٩، ٢٩١). وصدرت بعد ذلك البيانات من أهل الرأى وذوى الشأن، فكادت لجنة ملنر تفقد الأمل، وعاد ملنر من القاهرة ولم يجد حلا أمامه إلا مفاوضة الوفد، وقد قبل سعد المفاوضة، وبرر العقاد هذا الموقف بقوله: فوهو لو رفض المفاوضة مكتفياً بنشر الدعوة بين الشعوب الأوروبية لم يعدم هنالك من يلقى عليه اللوم ويبرئ بريطانيا العظمي من التهمة ، لأنها مهدت له سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها وأشفق على نفسه وعلى أمته من مناقشتها ومساجلتها، وفي وسعه أن يعود إلى نشر الدعوة متى احتاج إليها يوم ينجلي سوء النية من جانب السياسة البريطانية، وينجلي عذر المصريين في رفض مفاوضتها بعد الاستجابة إليها ١٤ص٠٩). ودارت الماقسات بين الطرفين المصري والبريطاني، وقدم كل طرف مذكراته، لكن مشروع لحنة ملنر لم

يخرج عن الحماية ولم يكن فيه تقارب مع المطالب المصرية، بعكس الوفد الذي كان يسعى إلى التوفيق بين حقوق الاستقلال ومصالح بريطانيا في مصر، ولم يحدث التقارب بين الطرفين.

عودةسعده

عاد سعد زغلول إلى مصر لكي يكون في قلب الأحداث، وكانت عودته في الرامع من ابريل عام ١٩٢١. ويصور العقاد الحفاوة الضخمة للمصريين بالزعيم، والتي امتدت من الإسكندرية حيث وصل إلى العاصمة الصرية، فالكل يهتف باسمه والأناشيد تترنم بذكره. وقبل وصوله بأسبوع بدأت الوفود تزحف إلى الإسكندرية استعداداً لاستقباله، وامتلات الفنادق عن آخرهاً، وأجر الناس البيوت، وتسابق الناس إلى تأجير الشرفات المطلة على الطريق. وقد استغل الأهالي هذا الوضع فغالوا في الإيجار. وعندما استقل سعد القطار من الإسكندرية إلى القاهرة كانت الجماهير تعمل على إيقاف القطار في غير مواضع الوقوف حفاوة بسعد. وفي القاهرة اردحم الطريق ما بين باب الحديد إلى بيت الأمة، وهناك من تسلق الأشجار والأسوار، ومرت سيارة سيحد ببطء بين الجماهير المحتشدة، وهو واقف يحبيهم والدموع تتساقط من عينيه. وفي الفترة من وصول سعد إلى الإسكندرية والقاهرة لم تحدث فيهما ولا في الطريق بينهما جريمة واحدة، فالناس كلها لم تنشغل إلا بزعيمها سعد. ويعلل العقاد سبب خروج الجماهير بهذه الصورة الحاشدة مبيناً تقديرها للزعيم، حيت يقول: افلم يخرج السعب لفرجة، ولاكان ذلك الرجل الماثل أمام عينيه موصوع تلك الفرجة، ولكنها قوة أحسها الشعب فانبعث بها إلى حيث تتلاقي أفواجه وتتزخر أمواجه، وذلك الرجل هو عنوان تلك القوة أو لسان تلك القوة أو مناط الأمل المرجو من تلك القوة. وإذا وجدت الشعوب نفو سها واهتدت إلى سريرتها فإنما تجدها وتهتدي إليها في لحظة من لحظات الشوة الوطنية كتلك اللحظة التي استثارها فيها حب الزعيم والشوق إلى مرآه. فزعامة سعد حقيقة لا طلاء، وتأييد الشعب لتلك الزعامة حقيقة لاطلاء. وأين يكون الزيف والبهرج في ذلك الشعور المتجاوب الذي التقت فيه قوة الشعب وقوة الزعيم؟ ومتى يكون اجتماعً الجماهير معدناً قويماً لا بهرج فيه إن لم يكن ذاك الاجتماع الذي أنشأته الطبيعة من قرارتها وأخلته من كل اصطناع يعيبه؟ للشعوب لاشك ساعة إشراق تنكشف لها فيها أغوارها وما طرأ عليها من جديد أطوارها، كإشراق الصوفي في يقظة الروح وإشراق الطفل في يقظة الشباب، وذلك الاجتماع ولا سَكُ كان من خير يقظات الإشراق في الشعوب، (ص٣٥٥).

التمي إلى سيشل،

يرجع العقاد أسباب غيظ المندويين البريطانيين من سعد إلى أسباب شخصية لا تعلق بالسياسة العامة، فهم يستعرون دائماً بالاستملاء على أبناء البلاد الشرقية، وهم ينظرون الوزراء والكبراء على أنهم طلاب وظائف، ويشعر هؤلاء المندويون أن الأنظار يجب أن تتحه إليهم وأنهم القبلة، ولم يكونوا يتوقعون أن يعاملهم أحد معاملة النذ للند، وهذا ما كان يفعله معهم سعد زغلول، لذلك عدوا هذا شدوذا منه، وشعروا بأنه عبء عليهم. ما كان يفعله معهم سعد إغاهو هذا «الشدوذ» عمل الفود إلى أن «أكثر ما كان ينقمه المندويون البريطان على سعد إغاهو هذا «الشدوذ» عما ألفوه بين طبقة الورراء والكبراء. فاللورد كتشنر كان يمتعض من طريقة سعد في عما ألفوه بين طبقة ويدر من دار الحماية، وقد أرسل إليه من كان لا يفهم كيف يرجع سعد من أوروبا دون أن يزوره في دار الحماية، وقد أرسل إليه من رجوعه . . فقال سعد لرسوله: «لك أن تبلغ اللورد إذا شئت أنني أعلم واجباتي بعد رجوعه . . فقال سعد لرسوله: «لك أن تبلغ اللورد إذا شئت أنني أعلم واجباتي بعد والشعر، وأذني إن فاتني شيء من دار الحماية»، فكانت هذه والمهودة» الإحجام عن الزيارة فوق ما تسع له صدور الغفران» (ص ٣٨٠).

وهذه هي بعض الأسباب التي أدت إلى تفكير اللورد اللنبي في نفى سعد، ورأى اللورد اللنبي في نفى سعد، ورأى اللورد اللنبي فسورة اختلاق مناسبة تكون مبرراً لنفيه ، فكتب إليه أمراً بألا يبخطب في الناس ولا يشهد اجتماعاً عموميا، ولا يستقبل الوفود أو يكتب في الصحف أو يعمل بالسياسة ، وأن ينتقل للإقامة في الريف تحت رقابة المدير . وكان من الطبيعي أن يكون رد بالسياسة ، وأن ينتقل للإقامة في الريف تحت رقابة المدير . وكان من الطبيعي أن يكون رد سعد سريعاً على هذا الأمر ، وقد حمل الرد الذي تم بعد ساعات احتجاجاً على الأمر سعد ان هذا الورد واللنبي بأن سعداً يستمد سلطته من الأمة التي هو موكل من قبلها وأيتن سعد أن هذا الرد سبيته النفي بعد وقت قصير، ولم يبال بالعاقبة رغم شيخوخته وأمراضه سيسل ، ولأن هواءها غير مناسب فقد اعتلت صحته اعتلالاً شديداً . ولعدة أسباب قررت الحكومة البريطانية الإفراج عن سعد، وكان من هذه الأسباب اعتلال صحته ، واقتناعها بفشل اللورد اللنبي في تحقيق المقاصد من اعتقال سعد . فحوادث الاعتداء ومظاهرات بفشل اللورد الثاني في تحقيق المقاصد من اعتقال سعد . فحوادث الاعتداء ومظاهرات اعتقاله لأنه امتقل بدون محاكمة أو توجيه تهمة . فورجا كان أهم الأسباب حميعاً إلى اعتباس سد الصحة . تلك الحركة التي أحسر، توجيهها الدكتور حامد محمود بين فريق الياسب سد البعرة وقد على المن فريق

كبير من نواب الأحرار والعمال بلغت عدتهم تسعة وتسعين . فقد كثر الكلام في الدوائر البرانية عن فشل السياسة الإنجليزية . المصرية وعن وصحة العار التي تصم الدولة البريطانية باعتقالها ذلك الشيخ العظيم وتعريصه للموت في منفاه ، فترددوا على الوزارة سائلين ملحين في وجوب الإفراج . وأجمعوا آخر الأمر على كتابة عريضتهم المشهورة ، فقدموها في التاسع والمشرين من شهر مارس ، وأذيع الأمر بالإفراج بعدها بيومين ؟ (ص٤٢٦) . ويذكر العقاد أنه فيضاف إلى ذلك أن قانون التضمينات سيصدر ، وأن الانتخابات ستجرى ، ولابد أن تسفر عن انتخاب نواب الأحكام المسكرية ستلفى ، وأن الانتخابات ستجرى ، ولابد أن تسفر عن انتخاب نواب البيئن أن رضاء الشعب بغير هذه الوسيلة من وراء كل رجاء ، ولا معنى الإلغاء الأحكام المسكرية في مصر واجراء الانتخاب فيها وزعيم النواب المنظورين خاضع للأحكام المسكرية في مضر واجراء الانتخاب فيها وزعيم النواب المنظورين خاضع للأحكام المسكرية في مضر واجراء الانتخاب فيها وزعيم النواب المنظورين خاضع للأحكام المسكرية في منشاء (ص ٣٦٤).

وعاد سعد إلى مصر فكانت الحفاوة المصرية به مثلما كانت عند عودته من مائطة ، وقد اشترك في استقباله هذه المرة الأجانب ونثروا عليه الأزهار والرياحين .

سعد رئيساً ثلوزارة،

عاد سعد إلى البلاد في سبتمبر عام ١٩٣٣، وأجريت انتخابات مجلس النواب في ١٢ يناير ١٩٣٤ وقد فاز بها مائة ونيف وتسعون نائباً وقديا من مائتين وأربعة عشر عضوا. وقد كانت الانتخابات نزيهة حتى إن يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزارة أخفى فيها، وكان لابد من استقائد لهزيمته في الانتخابات. وفي اليوم التالي صدر أمر ملكى بإسناد رئاسة الوزارة. إلى سعد، وكان هناك من انتقد دخول سعد في الانتخابات، وانتقد. أيضاً. قبوله الوزارة. وقد رد المقاد على حجة الذين انتقدوا دخول سعد الانتخابات بقرله: لابد طلاحظ بعض الناقدين أن دخول سعد في ميدان الانتخاب يعد اعترافاً بتصريح ٢٨ فبراير الذي أنكره واحتج عليه، وهي ملاحظة لا محل لها من الاعتبار، الأن تميل المصريين في المكومة حق لا نزاع فيه، فإذا اعترف به الإنجليز فليس ذلك مبياً داعياً لصاحب الحق إلى النول عنه وإسقاطه بيديه. وقد دخلت جميع الأحزاب المصرية ميدان الانتخاب حتى ما الوفد بقاطعة الانتخاب و المعاهدات مع الحكومة الإنجليزية، فلا موجب إذن لانفراد الوفد بقاطعة الانتخاب. وهو لو قاطعه لاكان لذلك من نتيجة إلا تمكين خصومه من ادعا النبابة عن الأمة، وأن يبرموا باسمها ما يأباه الوفد وتأباء (ص ٢٣٥) . وكما

فند العقاد حجة القاتلين بأنه كان يجب على سعد ألا يدخل الانتخابات، فند أيصاً حجج القاتلين بأنه كان على سعد ألا يجب على سعد ألا يدخل الانتخابات، فند أيصاً حبص الناقدين أن سعداً قبل الوزارة وكان عليه ألا يقبلها، وأن يعهد بهها إلى أحد أنصاره وحلفائه، لثلا سعداً قبل الوزارة أن يجيز ما لا يجيزه الزعيم الوطنى في حل القضية المسرية. وفات يضطر وهو في الوزارة أن يجيز ما لا يجيزه الزعيم الوطنى في حل القضية المسرية. وفات دون المطالب الوطنية، واتخاذ المناورات المسطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب. ثم ماذا يكون إذا تعلب الأمر موافقة النواب وسعد رئيس النواب؟. فليس هنا ضرر يتقى باجتناب سعد رئاسة الوزارة عقب الانتخابات الأولى، ولكن الفرر كل الفرر في ذلك المجتناب. إنما ينبغى للزعيم الوطنى أن يتنحى عن الانتخاب أو يتنحى عن رئاسة الوزارة إذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح الحامة والمطالب القومية، وذلك تقدير لا مواه فيه ينالب سعد بافتر أضه في ذلك الحين. ولو كان يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا لوجب عليه أن يقتم الجماهير بما هو مقتنع به، وأن يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا لوجب عليه أن يقتم الجماهير بما هو مقتنع به، وأن يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا

لقد حقق سعد الكثير من الإنجازات في الوزارة، فقد أفرح عن المسجونين السياسيين، ورفع نفقات الجيش الإنجليزي من الميزانية المصرية، وجعل الموظفين الإنجليز عند حدودهم . القانونية، وأخضعهم للقوانين، وألغى وظيفة المستشار القضائي. وقد أطلق سعد الحرية للمصريين، فسمح بالنقد والمعارضة في الصحافة. ومن الإنجازات المادية لوزارته الشروع في إصلاح ميناء السويس ومد السكك الحديدية بالوجه البحري والتمهيد لتوسيعها بين الأقصر وأسوان وإنشاء طرق مهمة بالقاهرة مثل طريق الأزهر، والشروع في تعميم التعليم الإجباري. لقد كان سعد يريد أن يطبق استقلال المصريين بحق، وكما يرى العقاد فإن الإنجليز لم يكونوا متوقعين أن ينجح سعد في الوزارة، بل كانوا يرونها سبيلاً لإحراجه أمام أمته، حيث إن «الإنجليز لم يخلوا بينه وبين الوزارة ليمكنوا له في الحكم ويثبتوا مركزه من الزعامة، ولكنهم أخلوا بينه وبين الوزارة عسى أن تكبحه أعباء الحكم ومطامعه وتكف من غيرته وشنأنه، فيسمعوا من سعد الحاكم غير ما سمعوا من سعد الزعيم، ولا يلبث المصريون أن يروا زعيمهم على حال غير الذي عهدوه وضعف غير الذي توقعوه، فيقال لهم إن الزعامة الوطنية ليست جعجعة في الخلاء يلغط بها عير المستولين طمعاً في المناصب ومنافسة على المارب، ثم يصبح الزعماء وغير الزعماء سواء فيما يقبلون ويرفضون، وفيما يعملون ويقولون، ويذهب عناء الأم وجهادها مع الريح؛(ص٤٤٥). لكن سعداً أثبت جدارته ويطولته كما هو في جميع المواقف وواجه

الشدائد والمعاعب، واستطاع أن يحدث التغيير وأن يشعر المصريين باستقلالهم فعلاً لا قولاً. وقد مسار في الوزارة بحنكة وخبرة، وقد واجه المشاعب في الوزارة وتعرض للاختيال، وتعرض لاحواج وزارته عندما تم الاعتداء على السردار لى ستاك باشا، فاغتمت الإدارة البريطانية مدا الغرصة للنيل من الوزارة المصرية، قولو شاءت السياسة الريطانية لعلمت أن جناية كهذه قد وقعت في العاصمة الإنجليزية وهي قتل المارشال ولسون فلم يقل أحد إنها دليل على خلل الحكومة أو سوء النية أو التقصير في حفظ الأمن والنظام (ص ٥٦ ٤). استغلت السياسة البريطانية هذا الحادث بالفيغط على سعد بالكثير من المطالب وإزعاجه بالبلاهات المتقالة، وهذا هو ما تحقق، عاصطره إلى أن يطلب من الملك سرعة الاستجابة لتبول الاستفالة، وهذا هو ما تحقق.

صفات سعده

لقد مثل سمد زغلول صفة الزعيم بحق، وما كان له أن ينالها لولا تمتعه بالكثير من الصفات التي تندرج تحتها. وربما يكون كتاب العقاد كله متضمناً لهـذه الصفات فهم يغوص في تفسية سعد، ويبين مبررات الكثير من المواقف، ولماذا فعلها ولم يفعل غيرها. وقد اتفقت زعامة سعد مع إرادة الأمة، ففمواقف الخطابة أو مواقف الرعامة لم تكن صد هذا الزعيم إلا تياراً جارفاً ينبعث من قرارة وجدانه، فيحتوى الحاضرين في غمراته ويردهم إلى عنصرهم الأصيل فيشعرون على البديهة أنهم وهذا الزعيم من موطن واحد في الشعور، وموطن واحد في الإرادة، وموطن واحد في الحد والفكاهة، غير أنه بقدر من حميث لا يقدرون، أو يقدر لهم وهم من وراثه تابعمون، (ص١٠٥، ٥٠١). ومن صفات سعد الاطمئنان إلى المستقبل، مع الاستعداد له، ولم يكن حريصاً على المال، بل كان زاهداً فيه. وسعد على عظم نفسه هو عظيم أيضاً في بنيته الحسمية، ويشبهه العقاد بالأسد اتراه فترى من النظرة الأولى أنك على مقربة من رحل محتاز في الصورة كامتيازه في الطبيعة، وطلعته تذكرك على الفور طلعة الأسد في بأمه ونبله وجلالة محياه، وليس بين الوجوه الأدمية ما هو أشبه بالأسد في قسماته ومهابته من وجه سعد زغلول، (ص٤٣٠). ولذلك فإن لسعد هيبة يشعر بها الأصدقاء والأعداء على حد سواء، وسعد يكره الرياء ويحب الصراحة والاستقامة، وصراحته صراحة صادقة كما يوضح العقاد، حينما يقول عنه: «كان مثلاً في الصراحة والجرأة وطبيعة الكفاح، ولكن الذين يقهمون أنه كان لذلك يحمل سلاح الصراحة ليضرب به ذات اليمين وذات الشمال يخطئون فهمه ولا ينصفونه. إنما كانت صراحته وسيلة لإبداء الحق والإعراب عن الرأى وكشف رديلة الرياء ودفع مللة الخنوع. فأما الصراحة التي هي لغو يؤذى ولا يقيد فليست هي من شأنه وليست هي من الخلال التي يتسم بها طبع متل طبعه (ص٤٩). ولم يكن سعد جافا لأنه رجل مكافح ويعمل في مجال يقتضى الجد، بل كان يتسم بالعطف والصداقة وحسن المودة والأنس بالناس والارتياح إلى المعاشرة، وكان يكره العنف والمشاهد الحزينة. وهو محدث لا تسأم من حديثه، وهو رجل يميل إلى الفكاهة التي تدل على بديهة حاضرة، ولم يكن مستبدا برأيه بل كان يحب المناقشة ويتنهي بالتسليم إذا أنعه أحد. ويرى المقاد أن شخصية سعد واصحة قام الوضوح، إديقول: "ومهما تحتلف التفسيرات أن شخصية سعد واصحة قام الوضوح، إديقول: "ومهما تحتلف التفسيرات فيه ولا إبهام ولا شدوذ عن النمط القريم، فلم تكن في هذه الطبيعة أسرار ولا ألماز ولا أماز ولا تمازيب، وكل شيء فيها معروف أو ميسور العرفان (ص٢٦٥). أما أظهر صفة لديه فهي صفة الحيوية، إذ يرى المقاد أن "من شاه مسباراً لطبيعة هذا الرجل الصريح في تكوينه وفي كلامه فمسباره الصادق هو منطق الحيوية الحياشة القوية حيما كانت وحيثما كانت وحيثما كنان. كل ما وافق هذه الحيوية فهو من صفاته، وكل ما ناقضها وخرج عليها فليس من صفاته، وكل ما ناقضها وخرج عليها فليس من صفاته، وكل خصلة في سعد فمردها إلى نفس منطقية قوية تحس ما تحب وتكره ما تكره ما سباب لا تستعصى على تفسير

قسل عن حبه للصراحة وكراهته للرياء تجد أنهما كانا عنده ضرباً من منطق الأحياء الأقرياء ، لأن المنطق السليم يقول إن الإنسان يدارى رأيه لجين أو جهل ، وليس القوى بجبان وليس المنطق بجبان وليس المنطق بجبان وليس المنطق بجبان وليس المنطق بجبان وليس المنطقة بيوجزها المقاد في أنها: قياس سليم ، وفطنة جيدة ، وملاحظة صادقة ، وذاكرة واعية يقظى ، لا يخطح قياسه الأمور ، ولا يرى شيئاً إلا أحسن ملاحظته وأحسن فهم الدلالة التي يدل عليها (ص ٥٧٧) .

قصيدة العقادء

ظل المقاد وفيا لسعد حتى وفاته فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧ ، وبعد وفاته أيضاً. وعندما نقل جثمانه من قبره بصحراء الإمام إلى ضريحه بعد تسع سنوات من وفاته ، وكان هذا يوم الجمعة ١٩ يونية عام ١٩٣٦ ، كتب العقاد قصيدة فى تخليد ذكرى سعد عنوائها «فاز سعد» ، قال فيها العقاد: وأصاب النصر روحاً ورفاتاً رده الشعب إليها واستماتا كان لا يرضى على الشعب افتياتا تخش بعد اليوم يا سعد شتاتا فسرس المجسد ونماه نبساتا عسرف النفى حسيساة ومماتاً كلمسا أقسمسوه عن دار له كيف يجسزيه افتيساتا وهو من أصبيحت دارك مشواك فسلا حسيسالما الخلد نمساراً للذى

公安市

فير أن الكعبة الكبرى مقام في جوار البيت أو سفح الإمام فبنو مصر حبجيج وزحمام مثلما يبغيه حج واستلام مدر عام تبعسه الف عام كل أرض للمنصلى منسجد هكذا قسيسرك منزفسوع الذرى أرض مصدر حيث أمسيت بها غنيسر أن الذكر يسنى منسكاً فنالق في قسيرك خلداً كلمنا

Me ale a

بعث الدنيا حياة لن تبيد مسدد من ذلك الميت مسديد جرتموه، وهو منكم مستعيد من بنيسه، أبد الدهر وليسد في سواها يسكن اللحد شهيد جيسرة الأحيساء أولى بالذى معشسر الأحيساء أتتم لكم مستمعيدين رجساء كلمسا إنه فى كـل جسييل ذاكسسر تلك يا سمعند مغنانيك فـمــا

유무무

كنت تلقساها جسموعساً ونظاماً بين آباد طوال تتسسسرامي تشبه الساعبات بدءاً وختاماً من مسعنانيك جسلالاً ودوامسا "
اصبر القاهرة اليوم كما
ساعة في أرضها عابرة
ساعة من عالم الفردوس لا
كل من شاهدها زيد بها

قل لهم أبلغ ما قلت لهم أيها الواعظ صمتاً وكالما

*** ذاك يوم النصسر لا يوم الحسداد

جردوا الأسياف من أضمادها ارفسعسوا الرايات في آفساقسها لا يلاقي الخلد بالحسسزن ولا ذاك يوم مسسا تمناه العسسدي فانفضوا الحزن بعيداً واهتفوا

لتسمنوا لو أجسازوك الطريق سعة، وهى من الأسسر مضيق وهو فى نومت لا يستفيق فساستوى منه طريف وعسريق فى مدى الذهر حدو أو صديق

رميز إحيساء وعيزم ومضياء

غير شتى، وما حال القضاء

آخر الأمر، ومسعد في البناء

ليس للمحجد من الخلد نجاء

مسسرض فسسان وزور ورياء

أين يوم الموت من يوم المساد؟ يكتسى الفتح بجلباب السواد

بـــل تمـــنــاه ولاء ووداد فاز سعد وهو في القبر رماد

> الفسراعين الألى أجليتهم أنت أضفيت على أوطانهم أنت أيقظت لهم تاريخهم فضلك اللاحق أحيا فضلهم آية في الحق لا ينسبخهها

泰泰4

یا بنی مصر اجعلوا نقلته وانظروه کیف حالت دونه المنحون تنحوا جانباً کل ذی حق سیعطی حقه کل ما عارض سعیاً باقیاً

**

ترميز الشيمس إلى نقلتمه صرعت ليلين صبحاً فروت

بسفور خالب بعد حجاب عن حضور ناصع بعد فياب هو أيضاً قد طوى ليل الردى وطوى ليل الغواشى والكذاب فى السموات وفى الأرض له أثر ينبئ صن يوم المآب أثر الفسجسر إذا انجساب لنا عن ضماه بعمد لأى وغلاب

دان یا سسعسد لك الدکسر بما قسدر نددی فلبستسه صلی أنبا بیان لیك فی ملك الشهی من أمسانیسدك أمسیاس له إن أنل شسباوك فسیسه إنسنی

فتية الوادى بسعد فاقتلوا اذكرروه بالذى يمرال واذكروه بالذى امرتاز به هكذا يخلد سرعد بينكم كل ما يعظم من أحمالكم

شييد الباني وما خط الزبور موعد الذكري صخور وسطور منزلاً يبقى ولا تبقى الصخور ومن الحق له حسسسن ونور بالذى شييدت منه لفيخور

إن تخيرتم له خير وفاء منكم العامل في خير وناء من مسزاياه الأبيات الوضاء بتسمائيل حياة ورواء هو تخليد لذكرى العظماء

مصدر الدراسة

-عباس محمود العقاد:

سعد زغلول: سيرة وتحية، مطبعة حجازي، القاهرة ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦م.

المراجعه

١ - رجاء النقاش:

عباس العقاد بين اليمين واليسار، دار المريخ، الرياض ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٢ ـ سامح كريم:

. العقاد في معاركه السياسية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة

ـ ماذا يبقى من العقاد، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١م.

٣.د. عبدالعزيز شرف:

عصر العقاد ' صفحات مطوية من حياة العقاد الصحفية ، مؤمسة مختار للنشر والتوزيم ، القاهرة ١٩٨٩ م .

٤ ـ لعى المطيعي:

هؤلاء الرجال من الأزهر ـ مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٩م.



مصطفى النحاس ليس من قصار الشجر

د ، رفعت السعيد

سر في جهادك يحتضنك لواء نشرت عليه قلوبها الشهداء أزعيم مصر.. وللشعوب أمانة مسا انفك يمل ثقلها الأمناء الصامدون على وصورة دربهم ما مسهم ضجر ولا إعياء مر في جهادك تمش خلفك أمة هي بالطموح منيحة عصماء

من قصيدة لشاعر العراق الكبير الجواهري

يهنئ فيها النحاس بفوز الوفد في انتخابات ١٩٥٠

مات سعد زغلول الزعامة المهيبة، ذات الكاريزما، التي لم يحزها أحد ـ لا من قبل ولا من بعد ـ تتطلب منه أن يخلفها .

مات سعد فمن ذا الذي يمكن أن يتجاسر بأن يكون خليفة لهذا الزعيم؟ ومن ذا الذي يتصور أن أحدًا يمكنه أن يكون جديرًا بالحلول محل زغلول؟!

المات سعد، بغير هذا النبأ أعدت الأسماع، وبغير هذه الصيحة جرت الألسنة. مالحياة

اقترن اسم سعد، فما سمعناه إلا والحياة له لزام، والدعاء له صلاة وقيام، تسرى منه الحياة إلى النفوس، وتخفق به قوة في القلوب¹¹⁰ هكذا كتبت البلاغ.

فكيف من المكن أن يتصور أحد مهما كان حماسه للنحاس أن الملايين التي اعتادت وأحبت أن تهتف المحيا سعد، يمكنها أن تتحول إلى اليحيا النحاس؟ وقد وصل الأمر أن تنبأ الكثيرون بانهيار حزب الوفد (٢٠٪ أما «الديلي إكسبريس» فقد قالت: «إن دواثر الوفد تميل ميلا صريحا إلى معارضة كل سعى لإيجاد خلف لزغلول باشا في رياسة الوقد، وتؤكد أنه من المستحيل في الظروف الراهنة العثور على أي شخص قادر على تحمل هذا المب، الثقيل، (٢٧).

وقالت التيمس: «إنه من المستحيل أن يأتي شخص ليخلف الزعيم الذي تفوق على جميم أتباعه، تفوق النخلة على قصار الشجره (٤٠).

لكن النحاس أتى، وتبوأ الزعامة، وعن جدارة، وأكد أنه ليس من قصار الشجر. بل كان هو أيضا نخلة باسقة، وشامخة.

والحقيقة أن الإنجليز كانوا يخشون أن يتولى النحاس زعامة الوفد فيقوده في طريق التصادم مع الاحتلال والقصر. وبدأ المقربون من الاحتلال يروجون لأفكار واقتراحات تتنوع ، لكنها تنفق جميمًا على استبعاد زعامة النحاس. اقترحوا أحد الأعيان الموصوفين بالاعتدال (فتح الله باشا بركات) فلما شعروا باستحالة قبوله ، تقدموا باقتراح يبدو في ظاهره إجلالا وتقديرا للزعيم الراحل ، لكنه يحمل في باطنه استبعادًا للنحاس ، بل وربما يتخاب - تربقاً الوفد، فقد اقترحوا الاكتفاء بتشكيل لجنة تنفيذية لقيادة الحزب وعدم انتخاب رئيس.

ولعله ليس من اللالق أن نفاضل أو حتى أن نقارن بين الزحامتين المهيبتين، لكن الدراسة الموضوعية والأمانة العلمية يمكنها أن تملى علينا وصفًا دقيقًا يقول إن الاثنين كانا على قدم المساواة في العداء للاحتلال، وفي مقاومة نفوذ السراى، ولكن كان النحاس أكثر تشددًا في كلا الأمرين.

وكان الإنجليز يعرفون ذلك ويخشونه، و كانت تتجمع لديهم شواهد عديدة، سنورد على سبيل المثال واحدًا منها:

عدما شكل سعد زغلول وزارته الأولى ١٩٢٤ حاول الإنجليز إظهار قدر من حسن النوايا نحوه، فأعربوا له عن طريق القائم بالأعمال البريطاني مستر كير عن استعدادهم لتلبية المطلب الوفدى بالإفراج عن المسجونين السياسيين الذين حوكموا أمام المحاكم المسكرية"^(ه)، وكانت غالبيتهم العظمي من كوادر الوفد

وفى ٧ فبراير تلقى سعد رسالة من كير يبلغه فيها أن «الحكومة البريطانية مستعلة لأن توافق إلى أبعد حد عكن ـ على عفو عام عن جميع المسجونين الذين «يمكن» الإفراج عنهم بناء على التتساور بين دولتكم وبينى، ودون أن يؤدى ذلك إلى إحدات اضطراب للأمن العام»(١).

وفي اليوم التالي توجه كير ليزور سعدا، عارضًا عليه الإفراج عن جميع للحكوم عليهم ما عدا سبعة أو ثمانية أشخاص من الذين حكم عليهم أخيرا، ووافق سعد زغلول مؤملا أن يحل مشكلة السجناء المعترض على الإفراج عنهم لاحقاً.

وعرض سعد زغلول النبأ على مجلس الوزراء مبتهجًا، وأبدى جميع الوزراء ذات البهجة لهذه الخطرة المهمة إلا مصطفى النحاس. ويروى سمد زغلول الواقعة قاتلاً: وكان من رأى النحاس أن نفتح السجن لكل محكوم عليه من المحاكم العسكرية دونما نظر لرأى الإنجليز، فرأيته رأياً شططاً، وانتهرته لأني رأيته قد شطح كتيراً الأ^(V).

وكثيراً (ما شطح النحاس كثيراً) في نظر البعض، وفي نظر الإنجليز، وجماعة المتدلين. ولهذا حاولوا أن يتجنبوا النحاس فتروا العديد من الشائعات، والتلميحات بل والتهديدات ولكن دون جدوى، الديلي تلجراف البريطانية رشحت فتح الله بركات وجريدة وست مستر جازيت، تنبأت بانهيار حزب الوفد (٨٠).

أما «الديلي إكسبريس» فقد نشرت تقول: «إن دواثر الوفد قيل ميلا صريحا إلى معارضة كل سعى لإيجاد خلف لزغلول باشا في رياسة الوفد. وإن النبة تتجه لتعيين لجنة تتفيذية صغيرة المدده (٩٠).

وبدأت صحف المعارضة تنشر برقيات من لندن تقول: إن تكوين لجنة ثلاثية لقيادة الوفد سوف يؤدي إلى تمزيق وحدة الوفد(١٠).

0 0 0

كان «النحاس باشا» في أورويا عند وفاة اسعدا فعاد مسرعا، ووقف أمام قبره في حشد من قادة الوفد ليقسم أمام الجميع، وهو يبكى، على المضى في الجهاد قائلا: اإن روح سعد ستظل مشرفة علينا ترقب جهادنا، وتغذى نفوسنا حتى ننال الاستقلال (رام) (۱۱).

وهكذا حول النحاس الحزن الجارف إلى واجب محدد الجهاد لنيل الاستقلال التام».

وفي يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ ، اجتمع الوفد المصرى بكامل هيئته ليقرر انتخاب المصطفى النحاس، رئيسا.

ولكنه قرر عدم الإصلان عن اختياره حتى يعرض الأمر على الهيشة البرلمانية للحزب(١٢).

وفي ١٩ سبتمبر، عقد الوفد المصرى أول اجتماع له برئاسة مصطفى النحاس، ليوجه بيانًا إلى الأمة جاه فيه :

الها المصريون، إن الوفد المصرى وقد كان أول مظهر لنهضتكم وأجراً وثبة إلى مجدكم، لا يزال باقبًا، وسيبقى مقياسًا لقوتكم، وعنوانًا حيا لجمهادكم، ونواة لوحدتكم، ولنواة للمالكم وآلامكم. لقد فجع الوفد في رئيسه، ولكنه لا يزال حيًا تقوى الحياة بأمته، واحدًا في كتلته، أمينًا على عهده، وفيا ليومه وفده. ولن يترك ميذان الشرف حتى يتحقق مجد البلاد باستقلالها صحيحًا، وحريتها كاملة، (١٣).

إنها نفحات النحاس، حماسه، إصراره، حسمه، تطل من البيان الأول لتحدد مصير الوفد، ومصير النضال ضد الاحتلال.

ومع أن اسم النحاس لم يعلن رسميا، فقد تسرب الخبر كأحد الاحتمالات، فأحدث ذلك فزعا في صغوف خصوم الوفد، وفي مقدمتهم الإنجليز. . قالت قوست منستر جازيت، «لقد تردد اسم النحاس باشا وهو من الجناح الأيسر في الوفد، في حين أن بركات باشا والشمسي باشا حائزان للميل للجناح الأيمن الأ¹⁸.

أما مراسل الديلى تلجراف فقد أرسل يحلر من احتمال أن يترلى النحاس رئاسة الوقد وقال. • وإذا صح هذا ، فإنه يعنى رجوع الوقد إلى سياسة المعارضة الشديدة لكل سعى لعقد اتفاق بين إنجلترا ومصر على أساس تصريح ٢٨ فيراير . ويعنى أن الوقد قد صرف النظر عن سياسة التوفيق الهادتة التي يمثلها فتع الله بركات باشا» (١٥٥).

ويبدو أن الإنجليز كانوا يعارسون نوعاً من الضغط طلبًا لزعيم معتدل للوفد، وليتجنبوا بالتحديد اختيار مصطفى النحاس الذي وصفوه أكثر من مرة بأنه يعتار ويسارة الوفد.

وردا على هذه المحاولات كتب عباس العقاد الذي كان وفديا وقتذلك: «لقد ذهب أوان الإيقاع باسم الاسلام والمسيحية، وباسم الباشوات وأصحاب الجلاليب الزرقاء، وباسم الأحزاب والزعماء، ووصلنا الآن إلى دور الإيقاع باسم النطرف والاعتدال في هيئة واحدة هي على الجملة هيئة المتطرفين الفلاة في عرف السياسة البريطانية ١٦٧٠).

ولم يعبأ النحاس بانتهامه بالتطرف. وفي نفس اليوم الذي أعلن فيه رسميا اختياره زعيما للوفد القي خطاياً ملتهيا معاهدًا الأمة على : «أن نسير في طريقنا المرسوم حتى تنال المبلاد غايتها من الاستقلال التام الصحيح والحرية الكاملةة(١٧٧).

وفي أول تصريح صحفي أدلى به النحاس، بعد توليه زعامة الوفد، أكد: «أن الاستقىلال التام هو غايتنا، والعمل له هو موضوع جهادنا، وهو الذي أكدنا عليه عهدناه(۱۵).

لكن النحاس - كعادته - يتعجل الصدام . وكان أول صدام يحوضه بعد أسبوع واحد فقط من توليه الزعامة . فقد اقترب يوم ٩ أكتوبر (عيد الجلوس الملكي) وقرر الرجل أن يمنع الملك، من الاحتفال بعيد جلوسه ، احتراما لأحزان الأمة على وفاة سعد . وبدأت الصحف الوفلية حملة عنيفة على الحكومة التى حاولت الاحتفال . . وكتب عزيز ميرهم عضو مجلس الشيوخ الوفدى مقالاً عاصفًا : قليهنا بالعيد من يشاء ، وليهنا بالرينة ضعاف العقول صغار الأحلام ، وليشترك في الولينة أشخاص ليس لهم في الوطن نصيب لا قليل ولا كثير ، ولتفتح خزينة الدولة على مصراعيها تغدق أموال الفقراء فيما لاحظ لهم في الوطن خوج مفضوح على الوجات الأولية للمجاملة واللياقة ، ونصب للأقراح وسط المأتم الماء .

ولكن المقال العنيف يصضى عنيف إلى نهايته، موجها الهجوم الى تسخص الملك: «يجب أن نعلم جميعا أن جلالة الملك مدين للحركة الوطنية التى ساسها سعد بحكمته واقتداره، والتى لولاها لما كانت مصر اليوم عملكة، وكانت مجرد سلطة ترزح تحت عبه الحماية (١٩٠١). وكان هذا المقال نخمة جديدة تماما فى التعامل بين «الوفد» و«القصر» أعلن به النحاس، ويعد أسبوع واحد فقط من توليه رئاسة الوفد، موقفاً جديداً وجريتًا تفرد به على صدى تاريخ مسصر الحديث، هو الصدام العنيف مع سلطة القصر، والحكم الأوتوقراطى.

وهكذا بدأ الرجل البسيط، ابن تاجر الأخشاب الصغير في سمنود معركته مع القصر الملكي.

تلك المعركة التي بلورت الوجدان الشعبي، رويدا رويداً، وعبر سلسلة من

الصدامات، والإقالات، والتحديات، على حقيقة أن الشعب هو السيد، وأن الملك مجرد خائن عميل للاستعمار.

ولعل تلك المركة التي بدأها النحاس بعد أسبوع واحد من توليه الزعامة مفتاح مهم لفهم تلك الشخصية التي عجز الكثيرون عن فهمها .

ولم تكن هذه أول الصدامات ولا آخرها، لكنها مجرد غوذج. وحتى قبل أن يتولى النحاس زعامة الوفد، وعندما كان محاميًا يترافع عن أحمد ماهر ومحمود فهمى النحاس زعامة الوفد، وعندما كان محاميًا يترافع عن أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، في قضية اغتيال السيرلى ستاك، وقف النحاس ليعلن وبأعلى صوته: «إنى أثهم علنًا، وفي مجلس القضاء، النيابة العمومية بالاشتراك مع رجال السلطات في التدبير لاغتيال ماهر والنقراشي . . اكتبوا هذا عنى، وانشروه على الملاًه (٢٠٧٠)

وأمسك الجميع أنفاسهم، فالجميع يعلمون أن كلمة «السلطات» هذه تعنى «دار المندوب السامي البريطاني». شخص واحد لم يمسك أنفاسه، فجر اتهامه في بساطة شديدة وأكمل مرافعته ومصى، هو مصطفى النحاس. إنه مفتاح آخر لفهم شخصية الرجل.

بل إن النحاس المحامى قد قبل أن يوكل فى قضية الأمير سيف الدين الخصم اللدود للملك، والذى أطلق عليه الرصاص، وتلاقت توافقات القصر على وضم الأمير فى مستشفى للأمراض العصبية، وتعيين الملك وصبا على أمواله، لكنه هرب من المستشفى لكى يبحث عن محام شجاع بطالب بحقوقه وميراثه، ولم يجد محاميًا أكثر جرأة من النحاس لِترافم فى قضيته ضد الملك (٢١).

. . .

لكن تحدى سد الفراغ الذي خلفه سعد لم يكن التحدى الوحيد، فلقد كانت هناك تحديات أخرى جابهت معركة النحاس وخاصة في ساحة النضال السياسي .

فقور تولى النحاس مقعد الزعيم ، كان العالم يواجه أزمة اقتصادية عاتية ، تولدت عنها توجهات جديدة كالفاشية والتأسلم السياسي . فإذا كانت الديمقراطية الرأسمالية قد تثبت فشاها ، وإذا كانت الاشتراكية لم تزل غضة وفي مهب الريح ، فقد طرحت على الساحة في مختلف البلدان بدائل غثلت في التوجهات الفاشية والنازية وطرح معها التأسلم السياسي ، وبعد فترة حاول القصر الملكي أن يلعب بهذه الأوراق الجديدة في مواجهة النحاس. وكان القصر قد أفرز ثالوكا خطيراً جعل من خصومته مع النحاس المركة الأكثر أهمية . هذا الثالوث : على ماهر الشيخ المراخي ـ كامل البنداري .

ولأول مرة يتحدث الشيخ المراغى في إنجاه لم تعرفه مصر من قبل: فإن الأمة الإسلامية هى محتوى سياسى كما أنها محتوى دينى، ونحن نرفض أية محاولة لفصل مسلطة الذين عن سلطة ولى الأمره (٢٢٦). وهكذا فإن حسن البنا عندما أعلن. فإن الإسلام عبادة وقيادة، ودين ودولة، وروحانية وعمل، وصلاة وجهاد، وطاعة وحكم ومصحف وسيف، (٢٣)، لم يكن قد أنى بأى جديد، بل كان يردد ما أراده، وما سيقه إليه رجال القصر.

وعلى الصعيد الآخر ظهرت تيارات فاشية شجعها أيضا تالوث القصر. أحمد حسين يصرخ: «إن الفكرة التي أوحت لموسوليني بالقميص الأسود في إيطاليا، والتي أوحت إلى متلر بالقميص البني هي التي أوحت إلينا أن نفعل مثله علمواه (٢٠٤٠). ويصرخ أحمد حسين بوفض الدستور والنظام البرلماني، ويصفهما بأنهما السبب في اهشر سنوات ضاعت، وتأخرت بها الأمة عشرين عاما إلى الوراء، وضاعت في القيل والقال، بين خطب ومناقشات ومفاوضات، وخلافات حزيية، ويرلمانات تُشاد ويرلمانات تُهدم (٢٠٥). قال إنه ضميد قال إنه ضميد المناقبة والتمثيل، تم يقول دون تستر. «نحن زيد نظاماً لا تكون فيه البلاد إلى مسرح للخطابة والتمثيل، تم يقول دون تستر. «نحن زيد نظاماً لا تكون فيه الكلمة للجهال، وهم في كل مكان الأكثرية (٢٠٠). ثم يعلن فاشيته صويحة: «إننا سوف نشب جدارتنا بالسير ببلادنا في الطريق الذي سلكه موسوليني وهتل، (٢٧)

ثم يقول: «كل شيء يحتاج إلى اتقالاب، لابد من انقالاب كامامج يكتسع هذه المخسرات التي يسمونها وفداً أو نحاساً أو مكرماً أو برلاناً ١٩٨٧. وحتى الأحرار المستوريون دعاة الليبرالية وحرية الفكر ساروا أيضا في ذات الموكب ربما إرصاء للملك. وتكتب جريدتهم قوقد لا نخطئ إذا قلنا إن فكرة البرلمانية، والفاشية تجدكل منهما في مصر أنصاراً، ولعلنا لا نخطئ إذا قلنا إن الروح الفاشيستية تلقى تأييداً أشد حرارة من الروح البرلمانية، ١٩٤٥.

القصر_الفاشيون_الإخوان:

ويبدأ النحاس كمادته المركة ضد الجميع ساخنًا ومهاجمًا، ويأمر بمحاصرة تحركات أحمد حسين في الأقاليم، فيدفع القصر أحد النواب لسؤال الحكومة عن السبب، ويرد النحاس كمادته مهاجمًا فثبت لوزراة الداخلية أن جمعية مصر العتاة تعمل لحساب دولة أجنبية، ضد مصلحة البلادة (٣٠).

وتشارك الصحف الوفدية في الحملة، مؤكدة أن إيطاليا أنفقت في مصر ٢٠,٠٠٠

جنيه عام ١٩٣٥، ثم ضاعفت هذا المبلغ عام ١٩٣٦ (٣١). ثم يمتد الهجوم إلى القصر الملكى فغالديكتاتورية إذا كانت شراً في صورتها الشعبية، فإن شرها يتجاوز الحدود إذا تولاها رجال السراى، وقد صدق زعيم الأمة حيث قال: ليس أسوأ من حكم رجال السراى في أي بلد من البلاد (٣٢).

وعندما يلتقى النحاس بأحمد حسين يقول له في صراحة مثيرة للدهشة: «أنت دسيسة، وهناك من دفعك إلى هذا العمل، وإلا فمن أين تأتي بالمال الذي تصرف منه على الحركة؟». ثم يهدده: «افعل ما يحلو لك، فقد أعلر من أثلر، إنني سوف أعتبرك خارجًا عن الرحمة، والأسمة لا ترحم الخدوارج، وكل من فكر في أن يخرج علينا هدمناه مدماله؟٣٦.

وعدما كون أحمد حسين جماعة «القمصان الخضر» واستخدمها في ترويع الوفديين، طرق النحاس الحديد بالحديد، وفي ١٠ يناير ١٩٣٦ قام محمد بلال باستعراض على رأس ١٥٠٠ شاب يرتدون «القمصان الزرقاء» في الشوارع للأودية للنادي السعدي (٢٣٥). ولقد تسامل كثيرون: لماذا فعلها النحاس؟ ولماذا شارك في إنشاء القمصان الملونة ذات النزعة الفاشية. أعتقد أن الرسالة لم تكن موجهة الأحمد حسين، وإنما للقصر وللإنجليز، كي يكف القصر عن اللعب بمثل هذه الأوراق ضد الوفد وخضع القصر وخضع الإنجليز لتهدد النحاس.

والحقيقة أن فزع الإنجليز من تكوين القمصان الزرقاء كان حقيقيا ، فقد كان كفيلا بأن يمتلك الوفد جيشًا من رجال منتظمين في منظمة شبه عسكرية ، الأمر الذي يمنحه قوة إضافية ، هذا بالاضافة إلى النكهة الفاشية التي كانت تفزع الإنجليز . ويكتب سير مايلز لامبسون في تقريره السنوى ، فقرة ٢٠٦: اتخذ مؤتمر الشباب الوفدى قراراً في ٩ يناير بتأسيس منظمة للشبيبة على النهج الفاشى . وقد أيد الوفد هذا الاتجاه بعد أن و جد أن أحزاب الأقليات قد فعلت ذلك لحتد الشباب في حركة مناهضة للوفد .

فقرة ٢٠٨ : تأسست لجنة من الوقد لتنظيم وتدريب فرق القمصان الزرقاء الذين وصلتنا
 تقارير تفيد أن عددهم قد بلغ في يوليو (١٠٠ , ١٠) شخص، وانحتير النحاس رئيساً
 للحركة .

فقرة ٢٠١٩: وفي يوليو قام القائد العام للقوات البريطانية في مصر بتحذير مكرم عبيد
 من السماح لهذه الحركة بالنمو دون وقاية (٢٥).

المهم ارتعب الإنجليز، وارتعب القصر، فالحديد يطرق الحديد، والقمصان الزرقاء أصبحت أضعاف أضعاف القمصان الخضر، وصدرت التعليمات بحل القمصان الخضر كثمن لقيام الوفد محل القمصان الزرق.

وحاولت مصر الفتاة الانتقام بطريقتها . قفقى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ أطلق عز الدين عبدالقادر أربع رصاصات على سيارة النحاس ، ولم يعبب النحاس ، وقبض على الحانى ، واعترف بأنه عضو فى مصر الفتاة (٣٦).

والحقيقة أن الحطر الفاشى كان محدقًا بمصر، خاصة عندما ارتبط بالقصر الملكى. ومعد أن انجلى غبار الحرب العالمية الثانية ثبت تماماً أن وجهة نظر النحاس في ضلوع القصر في مؤامرات فاشية كانت صحيحة.

فالكونت شيانو وزير خارجية الدوتشي «موسوليني» نشر مذكراته، وقد جاه في مذكراته » وقد جاه في مذكرات يوم ٢٣/ ١٩٣٩ «إن نبآ مثيراً وصلني، فقد تمت مقابلة بين مراد سيد أحمد باشا وزير مصر المفوض في لمهدان، والسفير الإيطائي هناك «أتو كيلو» واستفسر الورير المصرى باسم مليكه - الذي يناصب الإلجليز العداء - هما إذا كان المحور سيقف إلى جواره ويسانده إذا ما أعلنت مصر حيادها، وترتب على ذلك تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب بريطانيا العظمي ؟؟ (٢٧) وتؤكد المخابرات البريطانية أنها حصلت بعد الحرب وبعد أن استولت على أرشيفات النازي، على معلومات تفيد أن على ماهر خصم النحاص اللدود حركان يحصل على مبالغ مالية من ألمانيا الهتلرية عن طريق بنك درمدنره (٢٨).

ولعلنا نستطيع أن نتفهم على ضوء هذه المعلومات التي لابد أن طرفًا منها كان قـد تلامس مع الإنجليز ومع النحاس حقيقة الدوافع وراء معاهدة ١٩٣٦، وحادث ٤ فيراير.

كذلك كانت المعركة بين النحاس والإخوان في حقيقة الأمر - معركة بين النحاس والقصر . فقد تنامى نفوذ الإخوان بفضل مساندة القصر لهم، وزاد نفوذ الملك بما ارتداه من مسوح دينية .

وعقد الإخوان المسلمون مؤتمرهم الرابع خصيصا لمساندة الملك الجديد فاروق ومبايعته «وهكذا برزوا كقوة فاعلة موالية للقصر، وحامية لهه (٢٩٠). وأدخل المراغى شيوخ الأزهر في المعركة، وأصبحوا يتحدثون دوما عن «الملك الصالح» الذي صدق هو أيضا، وأسرع فأطلق لحيته.

وظل الصراع محتدمًا بين الوفد والإخوان. ويقول أحمد حسين: (وكان طبيعيا أن

تقف الحكومة (يقصد حكومة الأقلية) إلى جوار الإخوان ضد الوهدة ^(٤٠) ولأمد طويل ظلت الصحف الوفدية تسمى حسن البنا «حسن راسبوتين».

واستمرت معركة النحاس شديدة ضد القصر الملكي.

وما لبث النحاس أن باغت الجميع منتهزاً فرصة عهد الوصاية على العرش فأصدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٧ والحاص بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى، وقد جرد النحاس في هذا القانون الملك من أية سلطة إشرافية على الجيش ومنحها لرئيس الوزراء، وألغى تماماً منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المنصب الذي يتولاه الملك عادة (٤١).

وثمة وثيقة في محفوظات قصر عابدين هي تقرير رفع للملك يقول: «إن هذا القانون يدعو للتساؤل ويثير ظلالا من الشك حول الغرض الأصلي من صدوره (٤٢٦).

ويواصل النحاس معركته. فعندما اقترح الأمير محمد على (ولى العهد) بأن يتم تنصيب الملك في احتفال ديني. رفض النحاس. فقد كان يعلم أن الخطة هي تقديم الملك للشعب مسلحًا بستار ديني. وبالفعل، وفي أول صدام مع فاروق خرجت المظاهرات الوفدية هاتفة الشعب مع النحاس؟، وأخرج على ماهر جموع الإخوان هاتفين «الله مع المالية) (١٤).

المهم رفض النحاس إقحام الدين في حقل تنصيب الملك، وألقى أمام مجلس النواب خطاباً قال فيه: (إن ذلك إقحام للدين فيما ليس من شنونه، وإيجاد سلطة دينية خاصة بحانب السلطة المدنية، وقال إن «الاسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده، وليس أحرص منى ولا من الحكومة التى أتشرف برئاستها على احترام الإسلام وتنزيه الإسلام، كسا أنه ليس أحرص منا على احترام الاسلام وتنزيه الإسلام، كسا أنه ليس أحرص منا على احترام الله للمناورة (33)

لكن الأمر لم ينخل من بعض تقلبات. ففى خضم هذه المعارك الضارية ضد القصر والفناسست والإخوان وضد الانقسامات فى صفوف الوفد (السعديين، ثم الكتلة)، اقترب المحاس أحيانًا بانجاء الإنجليز، خاصة عندما استفحل أمر النازى فى أوروبا. ولعل شخصا خاض واستمر فى خوض معركة الديمقراطية والليبرالية والدفاع عن الدستور كان يتمين عليه أن يتحسب من امتداد النفوذ الفاشى إلى مصر . ولم يكن من سبيل من وجهة نظر النحاس وفى ظل توازن القوى المختل سوى عقد تسوية مع الإنجليز تكسب فيها مصر شيئا، وتسد الطريق فى ذات الوقت أمام المذالفاتستى .

وعندما كانت الوزارة النحاسية معرضة الوامرات القصر في عام ١٩٣٧ ، حاول النحاس أن يجد لنفسه سنداً في دار المندوب السامى التي كانت في ذلك الحين حريصة على أن يظل النحاس في الحكم، كسبيل لدرء مخاطر قيام حكومة موالية للمحور الذي كان نفوذه قد امتد وعمق جدوره في القصر الملكي عن طريق الثالوث: على ماهر السيخ المراغي حكامل البنداري.

وتقدم لنا وثائق أرشيف وزارة الخارجية البريطانية والمودعة في المتحف البريطاني، معلومات تؤكد أن النحاس قد أوفد أمين عثمان باشا إلى السير مايلز لامبسون طالباً منه التدخل لحماية الوزارة النحاسية. ويكتب لامبسون إلى وزير خارجيته قائلاً: فوإنه لأمر حيرى لمصلحة كل من مصر ويريطانيا أن نقف بشكل قاطع وراء النحاس باشا خاصة إذا ما قمام بتوصيح قماعدة وزارته، وإلا فلن نرى أمامنا إلا طريقا لا نهاية له من القوضى والعلاقات المشدودة، لكن لامبسون يلاحظ، في نفس الرسالة، أن هذا الموقف ويفترص أثنا سوف نكون مستعدين للتعامل بصراحة مع الملك فاروق دون أي اعتبار لما قد يقودنا إليه ذلك، لأن الملك قد لا يعير نصيحتنا أي امتمام. وعندلذ فماذا سوف نفعل ؟ 9. وإجابة عن هذا السؤال يميط لامبسون اللثام عن اقتراح خطير لأمين عتمان صديق النحاس ورسوله لدى الإنجليز أن «أمين عثمان قد اعترف بأن ذلك سوف يعنى أن نكون مستعدين للمضى بالأمور إلى نهايتها المريرة ».

ولم يفت لامبسون أن يختم رسالته إلى إيدن قائلا: اإنه يرى من الصعب إلى حد كبير التغاضى عن اقتراح أمين عثمان، فهو رجل صافى الذهن وعملى ودوافعه ليست محل شك بأى حال ٤. (وبالمناسبة هل يفسر لنا اقتراح أمين عثمان هذا مبررات اغتياله وما أشيع ساعتها عن صلوع القصر فى عملية الاغتيالات ثم تهريب مرتكبيها من السجن؟) ولم يفت سير لامبسون أن يستحسن فكرة خلع الملك إيقاء على وزارة النحاس، بل إنه يؤكد أن مثل هذه الخطوة اقد تكون إنقاذًا للموقف. وهى على المدى الطويل قد توفر حبرة ومتاحب لا نهاية لهاه)(ه).

وردا على هذه البرقية الخطيرة يكتب إيدن قائلا · هاهتممت بفكرة توسيع قاعدة تشكيل الحكومة الوفدية ، وإننى سأكون الحكومة الوفدية ، وإننى على استعداد لمسائدة النحاس إذا وافق على ذلك ، لكننى سأكون غير راض إلى حد كبير لو أننى ذهبت إلى درجة قبول فكرة خلع الملك فاروق بأى حال إلا بعد عقد قرائه ، وبعد أن تقل شعيبته إلى حد كبير (٤٦٥).

وتصاعد الصدام حتى وجه الملك خطاب إقالة مهينا للنحاس، كان الأول من نوعه في

تاريخ الحياة الدستورية المصرية، فقد جاه في الخطاب: «نظرا لما تجمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور، ويعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها، لم يكن هناك بد من إقالتها، وتخرج الجماهير لتتحدى الإقالة ماتفة «النحاس أو الثورة»، «لا استقالة ولا إقالة» و «الدستور فوق الجميع». وتكون أول مظاهرات جماهيرية تتحدى الملك صراحة وتطعن فيه . .

لكن شيئا مهما يتمين علينا أن نتذكره، هو أن الوفد لم يستطع أن يجابه هذه الخطوة الوقحة من جانب القصر كان قد استعد لها الوقحة من جانب القصر كان قد استعد لها يتديير انقسام مؤلم في الصفوف الوفدية (أحمد ماهر والثقراشي). وكان «محمود فهمي النقراشي» أستاذ التنظيم _ يدلا من أن ينظم الجماهير الوفدية في قردها على الملك _ قابعًا في صفوف القصر، «محركا» للمؤامرات ضد الوفد وضد النحاس.

والحقيقة أنه كانت هناك اصفقة، عرضها الإنجليز على النحاس لإنقاذ وزارته من الإنجاليز على النحاس لإنقاذ وزارته من الإنجالية وقد وقد وجهها إلى وزير الإنجالة ، وقد وجهها إلى وزير الخارجية البريطانية في ٢٩ توفمبر ١٩٣٧ جاء فيها: اعلى أننا يجب علينا أن نجعل تأييدنا مشروطا بتخليه عن سياسة الاحتكار فيضم إليه العناصر الصالحة مثل عبدالوهاب (في شركة قناة السويس) وعلى الشمسي (لوزارة الخارجية) وأحمد ماهر (للحربية)».

وكان هذا هو الثمن المطلوب من النحاس كي يبقى رئيسا للوزراء(٤٧).

والسؤال الذي قد يحير القارئ والباحث معاهو : لماذا كان الإنجليز على استعداد كي يمضوا بالأمور الى نهايتها المريرة مع الملك مقابل هذا الثمن؟ ولماذا رفض النحاس أن يقبل العمفقة؟

الجواب عن السؤالين معا هو أن «الصفقة» لم تكن تعنى إضافة بضعة وزراء موالين للإنجليز بقدر ما كانت تعنى محاولة تغيير الطابع العام للقيادة الوفدية وللوزارة الحاكمة باسمها، بحيث تصبح بشكل عام أكثر طواعية فى يد الإنجليز ، وينتهز الملك فرصة إقالة النحاس، بعد أن تخلى الإنجليز عن مساندته، إثر رفضه للصفقة، ليحاول أن يرتب فى هدوه، نوعا من الانقلاب الدستورى يستجمع بموجبه كل السلطات فى يديه. و يدهش أعضاء مجلس الشيوخ الذين قابلوا الملك لوفع رد المجلس على خطاب العرش عندما يقول الملك لهم: «ليس يكفى رضاء الملك لوفع رد المجلس أن يكون معه رضاء الملك يقول الملك لهم: «ليس يكفى رضاء الملك الانقلاب الدستورى فى خطاب وجهه

بالراديو، واختار له عن حمد ـ ذكرى رأس السنة الهجرية، معلنا توليه لزمام كل الأمور قـائلا: «إن ثقتى بنفسى وتوكلي على الله هو الذي يلهمنى تصريف الأمور ويوجهني الوجهة الصحيحة (٤٩).

لكن النحاس لا يسكت، فيدعو الهيئة الوفدية إلى اجتماع طارئ اتصدر بيانا عنيفا تقول فيه: «إن الدستور والنظام الديمقراطي في مصر قد أصبحا في خطر، وإن الهيئة الوفدية ترى أن واجبها أن تعلن أنها لا تقبل بحال من الأحوال أي مساس بالدستور والحريات، (٥٠).

. . .

وعندما كانت بريطانيا تعانى من ضربات النازى، والربح تتجه على عكس ما تريد، قدر النحاس فرصته ليوجه مطالب جديدة للانجليز، خصوصًا وأنه قد أخذ عليهم عدم مساندته - للاستمرار في الحكم. وهكذا، وفي أول أبريل ١٩٤٠ فاجأ الوفد الجميع بتقديم مذكرة شديدة اللهجة للسلطات البريطانية اتهمها فيها بأنها اباركت الانقلاب الدستورى واستغلته لصالحها رغم أحكام المعاهدة في نصها وروحها، وقالت المذكرة: «إن هذا الموقف البريطاني يعطى لمصر الحق في أن تطلب من الخليفة أن تحدد موقفها مها وأن تقدر لمصر - الدولة الصغيرة - ما حملته وتحمله عن حليفتها الكبيرة من أعباء الحرب، ثم طلب الوفد من الحيافية البريطانية الاستجابة للمطالب الآثية التي قر رتها هيئته البريانية وهي:

1- أن تصرح - من الآن - بجلاء القوات البريطانية عن مصر، بعد انتهاء الحرب وعقد
 مؤتم الصلح، وتبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبنية فيها.

إشتراك مصر اشتراكاً فعليا في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على
 تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية.

الدخول في مفاوضات مع مصر بعد انتهاء مفاوضات الصلح يعترف فيها بحقوق مصر
 كاملة في السه دان للصلحة أنناء وادى النيل جميعًا.

التنازل عن الأحكام العرفية التي أعلنت بناء على طلبها، وإخطار الحكومة المصرية بهذا
 التنازل.

صل مشكلة القطن بعدم الحيلولة دون تصديره إلى البلاد المحايدة أو بشرائه بالأسعار
 والشروط المناسبة

ثم تناولت المذكرة، بعد ذلك بالتفصيل، المطلب الخاص بالأحكام العرفية، فقالت: «إن بقاءها يفسح المجال لاستخلالها من الحكومة القائمة ضد إرادة الشعب، فضلا عن أن إنجلترا نفسها لم تعلن الأحكام العرفية لا في بلادها، ولا في مستعمراتها رغم اشتراكها في حرب لا تزال مصر بعيدة عنها، ومن ثم فلا معنى إذا لتنفيذ المعاهدة في ظل الأحكام العرفية التي لا ضابط لها، كما هي مفروضة على مصر، ولا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية إلى رقابة على كل الشئون المصرية حتى أصبح المصريون في عهد الاستقلال، وكأنهم آلة عياء صماء لا يسمم لهم صوت في تصريف شئون بلادهم.

ثم تعرضت المذكرة لمسألة القطن فصورت الأحوال الاقتصادية في داخل البلاد تصويرًا خطيرًا، وأعلنت أشها قد تطورت تطورًا سريسًا إلى «خراب شـامل في الأموال العامـة والخاصة، وتدهور الثروة الأهلية إلى ما دون الحضيض».

وقد أحدثت هذه المذكرة ردود فعل واسعة . . فقد أعربت وزارة الخارجية البريطانية عن انزعاجها الشديد، ووجهت برقية عاجلة إلى دار مندويها السامى بالقاهرة تقول : «أبلغوا النحاس باشا في الحال أن الحركة التي قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لذى الحكومة البريطانية شعوراً أليماً للغاية ١٩٠٥.

أما على ماهر، فقد وصف المذكرة بأفحش النعوت، وتحدث عنها في مجلس الشيوخ قـائلاً. ﴿إِنَهَا خَرُوجِ عَلَى الدَّسَتُورِ، وَخَرُوجِ عَلَى قَـوَانَيْنَ البِلاد، وخَـرُوجِ عَلَى النظم القائمة، هى خروج على العرش، خروج على الحكومة، وعلى البرلمان؟

وحاول على ماهر كالمادة أن يضادى مناقشة مضمون المذكرة ، ليركز على الشكل متسائلا: «كيف يسمح فريق لفسه بأن يتقدم لدولة أجنبية وأن يدعى أنه يتكلم ماسم الأمة؟ بأى وجه يدافع هؤلاء الناس عن تصرفهم في تقديم هذه الأوراق التي تقدموا فيها بشكواهم للسفير البريطاني قاتلين إنهم هم الدين يشلون الشعب ، وأن الحكومة لا تمثله؟ أؤكد لحضراتكم أن هذا هو أشنع صور الازدراء بالاستقلال (٢٥).

بينما أكد عبدالرحمن الرافعي (الحزب الوطني) أن هذه المذكرة وقد أحدثت في البلاد رجة لأنها كانت أول صيحة مالخزوج على معاهدة ١٩٣٦ من إحدى الهيئات التي وقمتها ، ومن الهيئة التي اعتزت بها وروجت لها وحثت الناس على قبولها ؛ .

وكتب عبدالقادر حمزة مقالا لجريدة البلاغ يقول فيه: (إن ما فات مصربين سنتى ١٩١٤ و ١٩١٨ قد استدركه الوهد في المذكرة التي تقدم بها للسفير البريطاني. ولكن الرقابة منعت نشر المقال(٥٣). وانهال سيل من البرقيات على «النحاس» يؤيد وقفته ضد الإنجليز ، أما هو فقد صمم على تصعيد معارضته للإنجليز ، برغم حرج الموقف ، ويرغم اتهام خصومه له بأنه بمركته هذه إغا يخرج «على العرش وعلى الحكومة وعلى البرلان».

وتستمر المطارق الوفدية لتهوى ضد سياسة الاحتلال.

وفى مجلس النواب، وقف محمود سليمان غنام ليدين تغلغل القوات البريطانية في الأحياء الأحارات البريطانية في الأحياء الأحلام الذي يعرض سكان هذه الأحياء للفارات الوحشية من طائرات المحور. وقال: إن هذه القوات قد تغلغلت انغلط واضحاً في جميع الأحياء الوطنية المحورة وقال: إن هذه القوات والشادق الوطنية، بل أبرئ ذمتي وأقول إن بعض هذه القوات مرابط الآن في مبنى على قيد أمتار من مسجد كبير في القاهرة. تصوروا حصراتكم مدى هذا الخطر إذا ما وقعت الواقعة، فإن الألمان سيقولون إنا لا نقصد المعربين، ولكننا نقصد الأهداف المسكرية (63).

وفي مجلس الشيوخ، وقف يوسف الجندى ليهاجم السياسة الاقتصادية لبريطانيا تجاه مصر والتي اتسمت بالاستنزاف لكل ثرواتها، وحرمانها من بيع قطنها للدول المحاربة والمحايدة، ومن ثم، فقد فرضت نفسها كمستر وحيد للقطى المصرى، وفرضت في نفس الوقت سعراً للقطن يقل كثيراً جداء عن سعره العالمي، وقال إن الإنجليز ولا يتأثرون إلا يحمد عبسارات بحسلحتهم ومصلحتهم وحدها، وكان يجب أن نفهم هذا.. وألا نكرر عبارات الاستجداء بغير ما جدوى، ومضى يوسف الجندى قائلاً: فإن سياسة بريطانيا تجاه القطل المصرى لا تستهدف تحقيق المصلحة الإنجليزية فحسب، وإنحاهي تقوم أيضا على سياسة المصرى لا تستهدف تحقيق المصلحة الإنجليزية فحسب، وإنحاهي الحقيقة التي وردت على لسان الكثيرين من الساسة الرسيسة الرسيسة المسامة الم

ومن الطريف، أن الإنجليز قد جأوا إلى حجة غريبة للدفاع عن موقفهم من فرض معر محفض للقطن المصرى، فقالت إحدى الصحف الناطقة باسمهم مى مصر وهى «الإجيبشيان ميل»: «إن رفع السعر لا يفيد سوى طائفة الباشوات، أما الزارع المتوسط والصغير والمستأجرون فلا يعود عليهم رفع السعر إلا بالحسارة والجرع».

وردا على هذه الححة كتبت جريدة «الوفد المسرى» مهاجمة الإنجليز لأنهم يحاولون «التفرقة بين الطبقات» في مصر وقالت: «لمصلحة من يريدون مذر بذور الشقاق بن هده الطبقات» وإحداث مشكلة اجتماعية من أعقد المشكلات التي أقلقت بال أم كثيرة» ومصر بقيت ناجية منها إلى الآن بفضل الله؟ ٥٠٠). ثم يتقدم المصطفى النحاس؛ بنفسه إلى ميذان المحركة، حيث ادبرت، له حفلة تكريم أن البر كمبرر الإتاحة الفرصة الإلقاء خطاب نارى ضد الإنجليز، وضد محاهدة في رأس البر كمبرر الإتاحة الفرصة الإلقاء خطاب نارى ضد الإنجليز، وضد محاهدة الاسميحت بعد عام واحد من تنفيذها غنما للإنجليز وغرمًا على المصدين؟. وقال إن سوء النية في تنفيذها قد بدا جليا للعبان، وإن الأمر اليستدعى إعادة النطر في المحاهدة لجعل نصوصها عتفةة مع روحها». وقال: انصرنا الحليفة بكل صدق وإخلاص فماذا كان جزاؤنا؟ كان أن أهدرت كرامتنا، وفقدنا حريتنا، وأعلنت الأحكام الموفية علينا، وكممت أفراهنا، وتحكمت الرقابة فينا، وعدت أنفاسنا علينا، وكسدت سوقنا، وارتفعت أسعار المهيئة وانخفض سعر نقدنا، وسخرت قواتنا ومرافقنا ومصاخنا لصالح الإنجليز، ولم نجن من وراء ذلك كله شيئا. بل لقد تدخل الإنجليز، في شئوننا، وتغلغلوا في جميم مرافقنا، ولم يراع في توزيم القوات صيانة أرواح المدنيين مع تحقيق وتغلغلوا في جميم مرافقنا، ولم يراع في توزيم القوات صيانة أرواح المدنيين مع تحقيق الأهداف المسكرية، فأصبحت البلاد كلها هدفا لكل غارة، حتى فقد المدنيون كل طمأنينة وراحة وسلام».

ثم قال: ايؤسفني أن أصرح بأن الإنجليز الذين يحاربون دفاعًا عن الديمقراطية في بلادهم، يدابون على محاربتها في مصر. ولا ريب أنه إذا لم تكن الديمقراطية واحدة في كل البلاد التي تناصرها، فليست إذن هي فكرة يدافع عنها، ومبدأ يناضل من أجله، بل تكون هي والديكتاتورية صواء ٥٧٦٠.

ومن حق النحاص علينا أن نقرر له أنه لم يلجأ إلى مثل هذا الهجوم العنيف عندما كان في صفوف المعارضة فحسب، بل لقد عاود التأكيد أكثر من مرة وبعد أن تولى الحكم ... عقب حادث ٤ فيراير ١٩٤٢ .. على ضرورة العمل لتعديل المعاهدة . وفي المؤتمر الوفدي الكبير الذي عقد في نوفمبر ١٩٤٣ راح النحاص يعدد ما قدمته مصر لبريطانيا من مساعدات، وما أدته من خدمات تنفيذا للمعاهدة . ثم قال: ﴿إن حوادث الحرب قد غيرت المؤقف تغييرا كبيرا حتى أصبح هذا التعديل ضرورة الابد منها، ونتيجة لا ربب فيها . . وإنى الأن أكاد ألمع بإذن الله فجر اليوم الذي نرى فيه مصر المستقلة استقلالا تاما لا تشوبه أية شائلة (٨٥)

ثم عاد، وهو رئيس للوزراء أيضا، وفي خطاب له أمام البرلمان ألقاه في ٢٨ مسبتمبر ١٩٤٣ ليؤكد تمسكه بمذكرة أول إبريل ١٩٤٠، ووصفها بأنها «بكل مطلب من المطالب القومية المدونة بهها . وفي مقدمتها الجلاء والسودان، هي فخرنا، وهذه المطالب الموطنية التي كمان لنا شرف المناداة بهما ونحن خارج الحكم في سنة ١٩٤٠، لا تزال ولن تزال مطالبنا نعمل لها جهد إمكاننا، ثم مضى النحاس قاتلا. دوالحكومة البريطانية الحليفة تعلم حق العلم مقدار تمسك الوفد بمطالب مصر الوطنية ومبلغ تصميمه عليهاه . . ثم عاد النحاس ليؤكد موقفه هذا أمام مجلس النواب أيصا في جلسة ١٢ يناير ١٩٤٤ (٩٥٩)

ولم تكن هذه المواقف هى المظاهر الوحيدة للصدام بين «النحياس» والاحتلال البريطاني، بل إن النحاس قد حرص، ومنذ توليه الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢، على انتهاج مواقف متشددة تجاه الإنجليز، حتى في المسائل التفصيلية التي كان يمكن التغلب عليها مؤقاً.

فبعد شهر واحد، أى في ٥ مارس ١٩٤٢، أمر النحاس ودون التشاور مع الإنجليز _ بالإفراج عن عزيز المصرى باشا وحسين ذو الفقار صبرى وعبدالمنعم عبد الرؤوف، برغم خصومتهم الواضحة للوفد، وبرغم علمه بتصميم الإنجليز على إيقائهم بالسجن لأطول فترة محكنة، ولم يكتف النحاس بذلك بل أمر بشطب القضية أيضا.

ولعله من المفيد أن نروى هنا و اقمة توضح لنا الأسلوب الذى اعتمده النحاس للتعامل مع سلطات الاحتلال صاحبة النفوذ الأساسي في البلاد في ذلك الحين .

كان المجاهد الفلسطيني محمد على الطاهر صاحب جريدة الشورى قد اعتقل بالمر الإنجليز في عهد وزارة حسن باشا صبري، ثم هرب من المعتقل ، الأمر الذي أثار الكثير من محاوف الإنجليز وأخوا في ضرورة ضبطه وإيداعه المعتقل ، لكن محمد على الطاهر سلم نفسه للتحاس وعلى الفور بالإفراج عنه . وامر النحاس وعلى الفور بالإفراج عنه . ويروى محمد على الطاهر، أنه سمع النحاس يقول لأمين عثمان باشا وقل للإنجليز إلى أطلقت سراح الطاهر فعلا، وسيخرج من عندى حرا، وإن اعترض الإنجليز على دلك، فقر لهم ألا يقتحوا لي هذه السيرة ، فأنا قد أطلقته وانتهى الأمرة (١٠).

وليس من شك في أن الإنجليز لم يكونوا ـ مطلقا ـ سمداه بهذا النوع من التعامل، وهم الذين اعتادوا على خنوع رؤساه وزارات الأقليات.

فإذا أضمتنا إلى ذلك ما أسلفنا الإشارة إليه من تشدد النحاس تجاه المطالب الوطية ، وإصراره على مذكرة أبريل ١٩٤٠ ، وعلى ضرورة تعديل المعاهدة، لأدركنا السبب في أن الإنجليز الذين دبروا حادث ٤ مبراير سرحان ما اكتشفوا أن عليهم أن يطيحوا وبالقوة بالرجل الذي فرضوه قبل عامين وبالقوة أيضا . وذات يوم كتب دافيد كيلى فى مذكراته : القد أسر لى صديقى حسنين باشا يوما بأن الملك فاروقا كان يبكى من الإهانة حينما كان يلمس فى الصحف اهتماما بالنحاس أكثر من الاهتمام بشخص لللك؟(١٦).

والحقيقة أن النحاس قد انتهج وبحسم سياسة تقليم أظافر «القصر الملكي» وإبعاد نفوذه عن الحياة السياسية في البلاد.

وكان الملك على استعداد لأن يفعل أى شىء لكى يبعد النحاس عن الوزارة وحتى عندما طلب الإنجليز صراحة تولى النحاس الرزارة وقدموا للقصر عديداً من الأداة توحى بعلاقة وزارة على ماهر بالمحور، وأصروا على إقالته وتكليف النحاس بتشكيل الوزارة، بالمحد حسين إلى حيلة ماكرة، يرويها بنفسه لمحمد التابعى قائلا: قرأيت أن نقوم بمناورة تمويه وتضليل، فطلبت من الملك أن يوفد عبدالوهاب طلعت (وكيل الديوان الملكي) لمقابلة النحاس باشا في كفر عشما لكى ألفت أنظار السفارة وعيونها إلى كفر عشما وأصرفها عما يجرى في القاهرة، وهكلا، وبينما كان عبدالوهاب طلعت في كفر عشماء كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاه وزارته وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة، وكان حسن صبرى صديقاً للسفير وللإنجليز وقد اخترناه لهذا السبب كسراً لحدة التحدى (٢٢).

ويعترف لامبسون، في برقية وحهها إلى لندن، بأن القصر قد خدعه. لكنه يشير في سرقيته إلى أن قحسن صبري باشا وورارته المؤلفة من السعديين والأحرار والمستقلين مكونة بمن اشتهر معظمهم بالميل إليناه (۱۳).

وتستمر المعركة، ويستمر النحاس في تصميمه على الهجوم

ويروى مصطفى أمين - ساعياً للوقيعة كمادته .: في الأسبوع الأخير من شهر يوليو سنة ١٩٤٧ كتبت مقالا في مجلة الاثنين أحيى فيه حضرة صاحب الجلالة الملك، عناصبة ذكرى توليه سلطته الدستورية . وكان المقال عاديا، وصفت فيه شعورى نحو مليك البلاد وهو شعور كل مصرى . وكان طبيعيا أن يجيز الرقيب المقال، عليس فيه انتقاد للوزارة، وليس فيه مديح خصم من خصوم الوزارة، وليس فيه مهاجمة لنائب وفدى، وليس فيه شكوى من التموين أو المطالبة بالجلاه، وهله كلها كانت عنوعات لا تجيز الرقابة نشرها بأمر من صاحب المقام الرفيع النحاس باشا الحاكم العسكرى، ولكنى دهست عندما طلب رقيب المجلة عرض المقال على مدير الرقابة. وعندما حمل الاستاذ الشافعي البنا رقيب المجلات الأسبوعية مقالى إلى رفعة الحاكم العسكرى ليعرضه عليه هالتى بعد ذلك أن علمت أن رفعته أمر بأن يعرض عليه شخصيا كل ما أكتبه عن جلالة الملك. وفي اليوم التالى، حضر الأستاد الشافعي البنا يحمل المقال ويقول إن رفعة النحاس باشا أمضى اللبل كله في حذف وتعديل المقال. ورأيت المقال فإذا بأغلبه محذوف بخط صاحب المقام الرفيع. حلف رفعة الحاكم العسكرى قولي إن الملك فتح قصره لكل الأحزاب وكل الزعماء، فليس للملك حزب لأن مصر كلها حزبه، وليس له رجال لأن المسريين كلهم رجال لأن المسريين كلهم وحكومة جلالته. . وحلف الحاكم العسكرى كل كلمة فيها إشادة بالملك، أو أضاف إليها وحكومة جلالته. . وحلف الحاكم العسكرى كل كلمة فيها إشادة بالملك، أو أضاف إليها بالدستور بديلا، وأن الدستور لم يعطل في عهده يوما واحداً، ولم أصدق أن صاحب بالدستو بديلا، وأن الدستور لم يعطل في عهده يوما واحداً، ولم أصدق أن صاحب المتعال ويم عمدة يده التحية الموسكرى الله المستهتار ولا أقول كلمة أخرى حددت يده التحية الموجهة إلى ملك البلاده (21).

وليس من شك في أن موقفا كهذا، من جانب النحاس كان يعبر عن شجاعة منقطعة النظير، وعن إصرار لا يكل على مجابهة الملك ومعارضة نفوذه.

ولقد بادل الملك النحاس نفس الشعور. فعمل جهده على إصعاف نفوذه وعلى الكيد 4.

ولم تكن «أخبار اليوم» ومدرستها الصحفية سوى محاولة من السراى لاستخدام أساليب الدعاية الحديثة في خداع الرأى المام، ومحاولة صرفه بعيدا عن نطاق النفوذ الوفدى.

ولم تكن الانقسامات التي ديرها «القصر» في صفوف الوفد، سواء انقسام النقراشي ... أحمد ماهر، أو انقسام مكرم عبيد، سوى حلقات في نفس المخطط.

كذلك كان الكتاب الأسود.

ويعترف أحد خصوم النحاس بالحقيقة قاتلا · اكانت شهرة النحاس باتنا قائمة في نفس الحمهور إلى يومتذعلى أنه رجل نزيه، طاهر اليد، وأنه ظل فقيراً لم يفد من الحكم شيئا،(٦٥).

وهكذا، كان الكتاب الأسود ضروريا لمحاولة تشويه سمعة «الزعيم» الذي اشتهر بالنزاهة وطهارة اليد. والحقيقة أن صانعي «الكتاب الأسودة أنفسهم قد اعترفوا بدور السراى في إعداده وإلحقيقة أن صانعي «الكتاب الأسودة أنفسهمي الذي قال عن نفسه: «لقد اشتركت في وضع الكتاب الأسود وطبعه وتوزيعه الآ⁷⁷ يعترف بصراحة غرية: «كان الملك فاروق متحمساً لفكرة الكتاب الأسود تحمساً كبيرا، وكان يتابع أنباء إعداده ويسأل عماتم طبعه، وعن الاحتياطات التي اتخذت لنع الحاكم العسكرى من إفساد هذه الخطة. بل إنه قبل أن تودع صورة الكتاب وملحقاته من الوثائق في إحدى خزائن سراى عابدين إلى أن يحدد موصد تقديمه إليه وإناعته على النام, (178).

وهكذا تستمر المركة سجالا . ويجد الملك فرصة أخرى لإقالة النحاس، ويستمر النحاس زعيم الأغلبية مبعداً عن الرزارة حتى تجرى انتخابات ١٩٥٠ ، فيكتسح الوفد كل خصومه ليفوز بأغلبية ساحقة في مجلس النواب . وأسقط في يد الملك، ولم يكن هناك مفر من قبول وزارة النحاس مرة أخرى .

ويمترف كريم ثابت باشا، وكان واحداً من أقرب المقربين من الملك، أمام محكمة الشورة بأن الملك فقبل النحاس على مضفى، لأنه مكانش عايزه، ولكن النحاس معاه الأغلبية، ومش نمكن ما يجيش، لكن قبل النحاس على مضض لأنه كان بيسمع أن النحاس حايجي يقلل من سلطته (٦٨).

آما حسين سرى باشا فيعترف في شهادته ، أمام نفس للحكمة ، بأن الملك ذهر من نتيجة الانتخابات ، ومن مجىء التحاس وقال: «الملك السابق كان يعتقد أن مجىء الوفد الحكم حيبقى صعب عليه ، وحتبقي عُصل مشادات بينه وبين رجاله ، فطلب منى أن أكون رئيس ديوان وقال لى: أنت السبب لأنك في الانتخابات اللى عملتها كنت رئيس حكومة رجعت الأغلبية الوفنية ، ودول حاييجوا يعاكسوني ، فأنا عاوزك تيجى رئيس ديوان علشان تخبل الصدمات (١٩٥٠).

لكن المشاكل بدأت منذ البداية الأولى. وتفجر الخلاف قبل تشكيل الوزارة، عندما ممم الملك على أن يقى محمد حيدر باشا وزيرا للحربية. ووكان حيدر قد احتفظ بهذا المنصب في ثلاث وزرات متعاقبة النقراشي، إيراهيم عبدالهادي، حسين سرى، ليكون عينا للملك على مجلس الوزراء، وليكون أداة لقرض سيطرة السبراى الكاملة على الجيش، وكان حيدر هو الذى حرك الجيش إلى حرب فلسطين دون انتظار لأوامر رئيس الوزراء. لكن النحاس رفض ذلك رفضاً باتا وأصر على تعيين وزير وفدى هو مصطفى نصرت (٧٠).

وإذا كان هذا الخلاف قد أمكن تسويته بأن أنشئ منصب جديد هو منصب القائد العام للقوات المسلحة يتولاه حيدر، بينما أصبح مصطفى نصرت وريراً للحربية، فإن خلافا آخر حول تشكيل الوزارة قد نشب واتخذ فيه النحاس موقفاً متشدداً وصارماً أجبر به الملك على التراجع,

وكان المتحاس مصسمساً على أن يستسر وحتى النهاية فى تلقين المزيد من اللروس للملك ، ومصمما على الاستمرار فى تحديه هو والاحتلال الإنجليزى .

. . .

ويمضى النحاس فى موكب التحدى. لا التقدم فى السن، ولا تغير الأحوال ولا قدوم حكام جدد بأدوات جديدة وعارسات شديدة القسوة. لا هذا كله ولا أى شىء أوقف هذا الرجل الذى قال عنه سعد زغلول (إنه شطح كثيرًا».

ويكون تحديه الأكبر يوم رحيله . عندما انفجرت ولأول مرة منذ عام ١٩٥٤ مظاهرة حاشدة تشيع جنازته هاتفة «أشكى الظلم لسعديا نحاس» .

وهكذا رحل الرجل متحديًّا، كما عاش طوال حياته متحديًّا، مؤكداً أنه لم يكن أبناً من قصار الشجر .

المراجسع

(1) كتب باللغة العربية:

_أحمد حسين_إيماتي.

. أحمد حسين _ مرافعة في قضية اغتيال المرحوم محمود فهمي النقراشي .

_أحمد حسين_مرافعات الرئيس أحمد حسين في عهد حكومة الوفد.

_أحمد حمروش_قعمة ثورة يوليو _ ج ١ .

_أحمد شفيق باشا_ح ليات مصر السياسية_الحو لية الرابعة (١٩٢٧).

_جلال الدين الحمامصي معركة نزاهة الحكم، فبراير ١٩٤٧ _ يوليو ١٩٥٧.

_حسن البنا_مذكرات الدعوة والداعية.

د. رفعت السعيد مصطفى النحاس السياسي، الزعيم، المناضل.

_ صلاح عيسى حكايات من مصر.

_ صلاح نصر _ عملاء الحيانة والإفك.

ـ د. عبد الخالق لاشين - صعد زغلول ودوره في السياسة المصرية.

ـ د. عبدالعظيم رمضان ـ تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ .

_ محمد التابعي ... من أمير ار السياسة والساسة .

ـ د. محمد حسين هيكل ـ مذكرات في السياسة المصرية.

_محمد عودة_سبعة باشوات وصور أخرى.

_محاكمات الثورة_الكتاب الرابع_محاكمة كريم ثابت.

(ب) كتب أجنية:

- The Ciano Dairies.
- G.E Uongrunbrum Modern Islam, The Search For Cultural Identity
- Kirk The Middle East in the War 1939 1942
- R. Mitchelle The Society Of the Muslim Brothers.

(جـ) مخطوطات ووثائق وأوراق قضائية:

- _مذكر ات سعد زغله ل_المخطه طة .
- مذكرات عبدالرحمن فهمي الخطوطة.
- -ملف القضية رقم ١٠٤ كل مصر عام ١٩٢٦
- تقرير اتهام النيابة العمومية في قضية الحناية رقم ٨٧٦ السيدة زينب لعام ١٩٣٩.
 - التقرير السنوى عن عام ١٩٣٦ من السير مايلز لامبسون إلى مستر إبدن.
 - ـ القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بإنشاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
 - _ بحث في مجالس الجيش و هيئة أركانه.
 - _ مضابط مجلس الشيوخ_ ١٩٤١ _ ١٩٤١ .
 - مضابط مجلس النواب ١٩٤٠ مضابط مجلس النواب ١٩٤٤ مضابط مجلس
- ــ الأرشيف العام ــ وزارة الخارجية البريطانية . ملفات مصر والسودان ــ الأعوام ١٩٢٧ حتى ١٩٥٠ .
 - (د) دوريات:
 - -أخبار اليوم ١٩٤٤.
 - _آخر ساعة ١٩٣٦.
 - الأهرام ١٩٢٧ .
 - _البلاغ ١٩٣٧_١٩٢٧
 - -الحوادث ١٩٤٣ عدد خاص بعنوان المؤتمر الوفدي.
 - السياسة ١٩٢٧ ١٩٣٦ .

_المصرى ١٩٣٧_١٩٣٨. ١٩٤١.

ـ القطعم ١٩٢٧ .

- كوكب الشرق ١٩٣٦.

_مصر القتاة ١٩٣٨ _ ١٩٣٩ .

-الوقد المصري- ١٩٤١.

الهوامش

(1) ILK3_AY\A\YPP

```
(٢) الأمرام ٤/ ١٩٢٧
                                                           (٣) الأهرام 1/ ٩/ ١٩٢٧
                                                           (٤) الأهرام ١٩٧٠/٩/١٩
      (٥) د. عبدالحالق لاشين ـ سعد رغلول ودوره في السياسة المصرية ـ دار العودة بيروت ـ ص ٢٦١
 (٦) ملف القضية رقم ٢٠٤ كلي مصر لعام ١٩٢٦، محمظة رقم ٤(مودع بالمتحف البريطاني) وأيصا
                       مدكرات عندالرحمن فهمي محفطة رقم ٤ (ملف ٢٤- ٢٥) ص ٢٠ ۖ
                       WAVELL- ALLenby in Egypt - London (1944) P 102
                                     (٧) مدكرات سعد زغلول - الكراس رقم ٤٧ ص ٢٧٨٤
                                                             (٨) الأمرام ٤/ ١٩٢٧ (٨)
                                                           (٩) الأمرام ١٩٢٧/٩/ ١٩٢٧
                                                           (۱۰) السياسة ٨/ ٩/ ١٩٢٧
                                                        (١١) الأمرام ١٠/٩/٧٧٨.
                                                  (١٢) السياسة، البلاع ١٥/ ١٩٢٧.
            (١٣) أحمد شعبق باشا_حوليات مصر السياسية_الحولية الرابعة_عام ١٩٢٧__ص ٤٧٤
                                                          (١٤) المقطم ٢١/ ٩/ ١٩٢٧
                                                         (١٥) الأمرام ٢١/ ٩/٧٢٧
                                                           1977/7/77 }5611(17)
                                                        (١٧) الأمرام ٢٧/ ٩/ ١٩٢٧.
                                                           (۱۸) البلاع ۲۹/۹/۲۲۹۱
                                                          (١٩) الأهرام ٥/ ١٩٢٧/١٠
                    (٢٠) صلاح عيسي - حكايات من مصر - دار الوطن العربي بيروت - ص ٢٦٢
                                              (٢١) صلاح عيسى المرجع السابق ٢٦٠.
G E. Vongrunebium - Modern islam - The Search for cultural identity - New- (YY)
                                                                 york - p 65
                                     (٢٣) حسن البناء مدكرات الدعوة والداعية ـ ص ١٥١.
```

```
(٢٤) أحمد حسين إيماني القاهرة (١٩٣٦) عص ٧٤
```

(٢٥) الصرخة_٧/ ١٠/ ١٩٣٣ .

(٢٦) مصر الفتاة ١٩٣٨/٨/١

(۲۷) مصر المتاة ٤/ ٧/ ١٩٣٨ ((۲۸) تقرير اتهام النياية العمومية في قضية الحباية رقم ٨٧٦ السيدة ريب لعام ١٩٣٩

1977/1/11 [17/1/179]

(٣٠) محلس النواب_مصبطة جلسة ٢٢/ ٧/ ١٩٣٦_ص ٩٧

(٣١) آخر ساعة ١٩٣٦ /٧ ١٩٣٦

(٣٢) المصرى ... ١ ٢/ ٧/ ١٩٣٨ (٣٢) المصرى ... المصرى ... ١ ٩٣٨ (٣٢) مر افعات الرئيس أحمد حسين في عهد حكومة الوقد .. ط ٢ .. ص ٤٧

(٣٤) كوكب الشرق ١٩٣٦/١/١٩٣١

(۳۵) التقرير السنوى عن عام ۱۹۳۱ من السير مايل لامسون إلى مستر إيدن ملف رقم ۲۰۹۱-۲۰۹۱ سرى-۱۹۳۷ مقت رقم ۲۰۲۱-۲۰۹۱ سرى-۱۹۲۷ مقت رقم ۲۰۲۱).

(۲٦) البلاغ _. ۱۹۳۷ / ۱ / ۱۹۳۷ (۲٦) The Ciano diaries - Newyork - (1964) P32 (۲۷)

Kirk - The Middle East in the war 1936 - 1945 . London - (196). P. 14. (YA)

R Mitchelie - The Society of the Muslim Brothers - oxford - (1969) - P . 14 (74)

(٤٠) أحمد حسين ـ مرافعة عي قصية اغتيال المرحوم محمود عهمي المقراشي ـ القاهرة (١٩٤٩) ـ ص

(٤١) الغامون ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بإستاء للحلس الأعلى للقوات المسلحة.

(٤٢) وثيقة معنوبة ــ الحكومة المصرية رقم ٦١٣٣ ــ تقاوير الحكومة ٢ الجيش ــ بحث مى مجالس الحيش وهيئة أركائه ــ مكتبة رئاسة الحمهورية

(٤٣) راجع: د رفعت السعيد مصطفى النحاس السياسي، الرعيم، المناصل دبيروت (١٩٧٦)

(٤٤) المصرى ٢٢/ ٢/ ١٩٣٧ .

From Lampson to Eden - November 29, 1937 Tel No 679F O.407 /221 - (10) Public Record of - Free - London.

From Eden to Lampson- Notvember 30, 1937 Tol No. 560- Public Record-(ξη)

From Lampson to Edin November 29, 1937 - Tel No 669 Public Record (EV) (London) F.O 407/221.

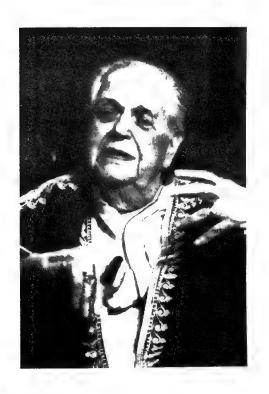
(٤٨) المري ١ / ٧/ ١٩٣٨

(93) مصر المتأة ٢٣/ ٢/ ١٩٣٩

(٥٠) مصر الفتاة ٢٧/ ٢/ ١٩٣٩.

(١٥) د عسدالمظيم رمضان_تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ _ الجرء الثاني
 مر ٥١،٥

- (۷۶) مجلس الشيوح ـ مضابط دور الانعقاد العادى الخامس عشر . مصبطة جلسة ٣٠ أبريل ١٩٤٠ ـ ص
 - (٥٣) المرجع السابق-خطاب يوصف الجندى من ٥٨١ و ٥٨٦ من المضطة
- (٥٤) محلس النواب_محموحة مضابط دور الانعقاد العادى الرابع ١٩٤٠-١٩٤١ _ الجرء الثاني ص
- (۵۵) محلس الشيوخ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى السادس عشر ۱۹۶۰_۱۹۶۱_حلسة ۸
 سبتيمر ۱۹۶۱
 - (٥٦) الوقد المصري... ٢٣/ ٨/ ١٩٤١
 - (٥٧) المري ٤/٨/١٩٤١.
- ٥٨) المؤتمر الوفدي مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس وأقطات الوفد المصري في يومسر ٩٤٣ (عدد حاص أصدرته جريدة الحوادث) ص ٤٠
 - (99) محلس النواب. الهيئة التاسة. مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى التالت. للحلد الثالث للحلد الأول عام ١٩٤٤ـ١٩٤ ، حلسة ١٢ يباير ١٩٤٤
- (٦٠) محمد على الطاهر .. ظلام السجن، مذكرات ومفكرات.. مطبعة عيسي السابي الحلبي ١٩٥١ ـ ص
 - (٦١) محمد عودة مسبعة باشوات وصور أحرى ص ١٥٤.
- (٦٢) محمد التابعي من أسوار السياسة والسياسة، مصر ما قبل التورة مطابع دار القلم القاهرة من ١٨٦
 - From Lampson to Halifax October 8, 1940, No. 938. (77)
- (٦٤) أخبار اليوم ــ ٤/ ١٩٤٤ (بقلاعن صلاح بصر ــ عملاه الخيابة وحديث الإفك ــ الوطن العربي ــ بيروت ص ١٠
 - (٦٥) د. محمد حسين هيكل مدكرات في السياسة المصرية ـ ج ٢ ص ٢٧٦
- (٦٦) حلال الدين الحمامصي معركة نؤاهة الحكم، فبراير ١٩٤٢، يوليو ١٩٥٧، دار الكاتب العربي
 (١٩٥٧) ص. ٦
 - (٦٧) المرجم السابق ص ٣.
 - (١٦٨) محاكمات الثورة (الكتاب الرابع) إعداد كمال كيره صدر عن مكتب شئون محكمة الثورة المسبطة الرسمية لمعاضر جلسان محكمة الثورة (محاكمة كريم ثابت) عن ١٩٧٠.
 - (٦٩) المرحم السابق_ص ٢٥٤.
- (٧٠) أحمد حمروش_قصة ثورة ٢٣ يوليو _إ إخراه الأول_مصر والعسكريون (المؤسسة العربية للدراسات والشر_ييروت (ديسمبر ١٩٧٤) ص ١٤٣٣)
 - (٧١) محاكمات الثورة_المرحم السابق ص٥٩٠.



شخصية فؤاد سراج الدين

حسنين كروم

المرة الأولى في حياتي التي رأيت فيها فؤاد سراج الدين كانت في مقر النقابة العامة للمحامين بالقاهرة يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٧ ، في الاحتفال الذي أقامته بذكري وفاة الزعيمين خالدي الذكر سعد زغلول ومصطفى النحاس. وكان مؤقراً حاشداً شد انتباه البلاد وقتها، لأنه كان أول ظهور سياسي علني لسراج الدين، وسبقته تكهنات بأنه سيعلى في كلمته عودة حزب الوفد مرة أخرى

وقد وجدت أصامي شخصية تتمتع بقدرات سياسية بارزة، على الخطابة ورواية الأحداث بتسلسل وبمنطق، والرد مرة واحدة على كل الاتهامات التي تراكمت ضد حزب اله فد.

ولم أكن في حاحة للتماطف مع سرده لتاريخ الوفد قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٧ ، لأنه موجود وعبرت عنه في أول كتاب لي صدر عام ١٩٧٥ وهو اعسدالناصر المفترى عليه، ودافعت فيه عن الوفد وتاريخه، واعتبرت الثورة امتداداً له بشكل أو بآحر، لكن لم أرتج للهجوم العنيف الذي شنه سراج الدين على الثورة حاصة أن الحملة ضدها وقتها بلغت ذروتها حتى من نظام الرئيس السادات.

وصدرت كلمة سراج الدين في كتاب عن دار الشروق عنوانه طادا الوفد الآن؟، وقد قمت بالرد عليه في كتاب عنوانه «مستقبل القوى السياسية في مصر بعد ظهور الوفد» وجهب فيه انتقادات لبعض ما ورد في الخطاب، لكن حدرت من أن يكون أي رد عليها مسيئاً لتاريخ حزب الوفد الوطني ولزعيميه خالدي الذكر سعد والنحاس، لأنه لا يمكن أن يصطف أنصار الثورة في صف أحزاب الأقليات التي هاجمت الوفد، وأكدت أنه لا توجد في مصر عمليا إلا ثلاثة تيارات سياسية رئيسية، تيار الثورة بوجهها الاشراكي

وفى شهر يناير سنة ١٩٧٩، اتصلت بفؤاد سراج الدين فى منزله لأنسى كنت أعد تحقيقاً صحفيا لصحيفة خليجية، لأخذ رأيه ديه، ففوجئت به يرد وكأنه يعرفني من مدة، ودال لـ: تعالى فذاً.

ولما دخلت إلى مكتبه في الطابق الأول، قام من كرسيه ليصافحني. وكانت هذه عادته مع الجميع ورحب بي بحرارة، وجلس أمامي وبيننا ترابيزة فوجثت عليها نسخة من كتابي امستقبل القوى السياسية في مصر بعد ظهور الوفد،

ولم يضيع لحظة وأسرع يقول لي:

يا أستاذ حسنين . أنت مستكتر على أقول آه بعد كل اللى جرى لى؟ على العموم أنا متن زعلان منك . . على العموم أنا متن زعلان منك . . على العكس . . أنا أعتز بهذا الكتاب لأن هذه شهادة للوفد وتاريخه وزعيمه (النحاس) وهذا التقدير حيى يأتى منك ومن أمثالك . . يكفينا جدا . . وأنا أشكرك . . وكنت أريد أن أتعرف عليك وأشكرك من سنوات بعدما قرأت ما كتبته في الوفد في عبدالناصر المفترى عليه . وقلت لبعض إنحواني . معقول فيه ناس بتدافع عن الرفد في عبدالناصر وتدافع في نفس الوقت عن الوفد والنحاس؟

ولما أردت الرد. . قال لى : أرجوك أنا سعيد بما كتبته وأشكرك مرة أخرى على دفاعك عنا بيما لم يفعلها آخرون كنت أتوقع منهم أن يفعلوها .

المهم انتهيت من أخد رأيه في التحقيق الذي جنت من أجله . . لكني أحسست بنشوه رابطة بيننا سواه من كلامه أو نظراته . . وطلب مني أن أزوره باستمرار . . فقلت له يا باشا أنا هاجمتك في كتاب وأنت لك ردود على قضايا أثر تها وعلى كل ما كتب عنك وعن الوفد فلماذا لا ترد؟ . . فأسرع بالقول: أنا جاهز ، أنت مستعد؟

واتفقنا على موحد في اليوم التالى مباشرة . . وتم تسجيل أول لقاه في مكتبه وقال: إنها المرة الأولى التي أتكلم فيها عن ذكرياتي . . وأنا أثن في أماتتك لإعدادها، واقترحت عليه أن تكون في شكل حوارات ومناقسات لأنها المكتة له ولى . . والأسهل، فوافق وتم تسجيل المناقشات طوال شهر يناير ١٩٧٩ على شرائط كاسيت استغرقت خمس عشرة ساعة، وقمت بتفريفها ثم نشرها في عشرين حلقة بجريدة الشرق الأوسط التي تصدر في العاصمة البريطانية لندن في شهر سبتمبر من نفس العام تحت عنوان قاسرار مصر قبل وبعد الثورة كما يرويها آخر عمائقة الوفدة .

وكانت سعادته لا توصف ببده النشر، وكان-عليه رحمة الله-يقول لي بحماس:

فلان اتصل بى من أصريكا. وسلان كلمنى من لندن . فلان من السعودية . من الكويت . النج . واقترح على الكويت . النج . واقترح على الكويت . النج . واقترح على جمعها وإصدارها في كتاب . وبالفعل أعددتها وقام بمراجعتها بنفسه وأدخل تعديلات في الصياغة بخطه ويقلم أحمر وحذف بعض مقاطع وأضاف أخرى .

وقال لى:

قلو أردت كتابة مذكراتي فإن هذا الكتاب يفطى الجانب الأكبر منها؟. وأخذ فؤاد سراج الدين نسخة من الكتاب، وقال إنه سيتفق مع محمد المملم (رحمه الله) صاحب دار الشروق على طبعه. . وبالفعل حدد لى موعداً معه فى مكتبه بشارع جواد حسنى إلا أنه لم يتم .

واتفقنا على استكماله بإضافات أخرى . إلا أن انشماله بالحزب بعد عودته مرة أخرى وانشغالي بعملى بعد ذلك حالا دون تسجيل الإصافات، وبالتالي فإن هده الذكريات تفطى الفترة حتى حل الحزب في يونيو سنة ١٩٧٨ ، وأعتقد أنها المهمة في حياة سراج الدين .

أما الأمر الآحر الذي أود الإشارة إليه، فهو مصداقية سراج الدين وصلابته السياسية. . ذلك أنني كنت أراجع بنصسى في دار الكتب صحف أي فترة يتحدث عن وقائع حدثت فيها لأجد أنه قال الصدق عنها . . كما أنه رفض تماماً أن يقدم أي التماسات أو استرحامات بالعفو عنه في الفترات التي سجن فيها ليحرج من السجن مثلماً فعل أو استرحامات بالعفو عنه في الفترات التي سجن فيها ليحرج من السجن مثلماً فعل أخرون، ولم يتوان وهو معزول سياسيا عن أن يرد بخطاب عنيف للعابة على الرئيس السادات عندما قال عن السياسيين قبل الثورة . فإنهم كانوا يضربون بالصرم ون خشية عا يمكن أن يلحقه .

إنه شخصية تبعث على الاحترام والتقدير وهو رأى كل من اختلفوا معه قبل غيرهم.

فؤاد سراج الدين في سطور

ا من مواليد ٢ نوفمبر - تشرين ثان، عام ١٩١٠ .

 انضم للهيئة الوفدية العامة عام ١٩٣٥. والهيئة البرلمانية هي عام ١٩٣٦. وأصبح عضواً في الوفد المصرى عام ١٩٤٦. ثم سكرتيراً عامًا للوفد عام ١٩٤٩.

- * وزير زراعة في ٣١ مارس ١٩٤٢.
- * وزير داخلية في يوليو ١٩٤٢ تم أضيفت إليه وزارة الشئون الاجتماعية في نوفمبر ١٩٤٢ .
- وزير مواصلات في يوليو ١٩٤٩ في وزارة حسين سوى الائتلافية التي مهدت التتخابات عام ١٩٥٠.
- * وزيراً للناخلية في ١٢ يناير ١٩٥٠ ، وفي نوفمبر من نفس السنة أضيفت عليه وزارة المالية ، وفي خلال عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ قام بالإضافة إلى وزارتي الناخلية والمالية بأعمال وزارة الصحة والمعارف والعدل على التوالي بالنيابة عن وزراتها أثناء تغيبهم حارج القعار في مهام رسمية
- # اعتقل في مارس ١٩٥٧ في وزارة نجيب الهلالي وأفرج عنه في ٤ يوليو ١٩٥٧ بحكم محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة
 - اعتقل في ٥ سبتمبر ١٩٥٢ وأفرج عنه في ديسمبر ١٩٥٧.
 - * اعتقل في يناير ١٩٥٣ لمدة ثمانية أشهر في السجن الحربي.
- * في يناير ١٩٥٤ حوكم أمام محكمة الثورة وحكم عليه بالسجن ١٥ عاماً في مارس ١٩٥٤ وأفرج عنه أواظر ١٩٥٦ .
 - اعتقل في أكتوبر ١٩٦١ لمدة خمسة أشهر في سجن القناطر الخيرية .
 - اعتقل في نوفمبر ١٩٦٥ لمدة أسبوع في السجن الحربي.
 - اعتقل في يوبية ١٩٦٧ لملة أربع وعشرين ساعة قضاها في قسم شرطة مصر القديمة .

الذكريات والاعتقال

كان لنشر هذه الذكريات آثار سياسية داخل مصر. لسها الجميع في عدة مواقف.. ون أن يعلموا الدافع الحقيقي الذي حركها.

وأول الآثار كانت الحملة الإعلانية ضد فؤاد سراج الدين. . من وقت لآحر. . وبلغت ذروتها في إلقاء القبض عليه في الثالث من شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ مع الآخرين الذين ألقى القمض عليهم وبلغ عدهم ١٩٣٦ من السياسيين والكتاب والصحفيين وأساتذة الجامعات ورجال الدين السلمين والمسيحيين . . ومثلوا جميع الاتجاهات السياسية المتعارضة ، وكانت الحجة المبتكرة والتي لم يسمع بها أحد من قبل من أي نظام بيرر اعتقال هذا العدد ونوعياتهم ومستوياتهم والاتجاهات التي يمثلونها ، هي أنه لجأ لللك حتى لا يعطى إسرائيل حجة التنصل من تنفيذ تعهداتها بالاسحاب من سيناه ، لأن مناحيم بيجين رئيس وزراء إسرائيل وقتها قال للرئيس السادات عليه رحمة الله .: كيف نضمن استمرار رئيس وفي الالتزام بالسلام معنا بينما هناك معارضة شديدة له 9 ولذلك قام بالاعتقالات إلى الاعتقالات إلى الاعتقالات وعلى رأسهم وزير الداخلية الذي نفذها وأعد كشوف المعتقلين مع جهات أخرى اللواء محمد النبوى إسماعيل والدي لايزال يرددها رخم أن الرئيس مبارك بعد توليه الحكم إثر اغتيال السادات في السادس من أكتوبر سمة ١٩٩١ أي بعد ٣٣ يوماً من الاعتقالات أفرج عن المعتقلين بعد شهرين ، واستقبل الدفعة الأولى منهم في القصر الجمهوري وكان من بينهم فؤاد سراج الدين . دون أن يؤدي ذلك إلى تصل إسرائيل من تنظيد اتفاقها ، وهو ما يكفي لدحض هذه الحبة .

والحقيقة أنه كانت هناك دوافع داتية لدى الرئيس السادات دفعته إلى وضع عدد من الأسماء في كشوف المعتقلين، وكانت حالات صارخة مشيرة للانتياه، متل المهندس عبدالعظيم أبوالعظا وزير الرى في حكومة عمدوح سالم والقيادى في حزب مصر العربي اللي كان يترأسه ممدوح، وكان حزب السادات قبل أن يقوم فحاة بتشكيل الحزب الوطني برئاسته ثم انضمام معظم أعصاء مجلس الشعب والوزراء له باستثناء مجموعة صغيرة جدا رفضت أن تهرول للحزب الوطني وترك حزب مصر وتمكست به، واختارت عبدالعظيم أبوالمعظ رئيساً للحزب خلفاً لممدوح سالم الذي استقال من الحزب ومن الوزارة أيصاً بعد تشكيل وزارة جديدة. . واعتبر السادات أبوالمعظا خصماً شخصيا له وكرهه كرهاً شدبها خراصة عندما اعتبر أبوالمعظا استيلاه الحزب على مقراته وأمواله عملاً غير مشروع خاصمة عندما اعتبر أبوالمعظا استيلاء الحزب الوطني على مقراته وأمواله عملاً غير مشروع واستعد لم فع دعاوى قضائية وقد واصلها المرحوم جمال ربيع بعد وفاة أبوالمعظا .

ووصلت الأمور إلى حد عدم تمكين أبوالعطا من الحصول على بعض أدوية القلب له، لأنه كان يعاني من ضيق في بعض الشرايين، وقد توفى داخل السبجن بعد اغتيال السادات بمدة عندما داهمته ذبحة قلبية وصوخ زملاؤه طالبين أى حبة دواء من التي توضع تحت اللسان لتوسيع الشرايين فلم يجدوا في صيدلية السجن ولا مع أى واحد من المعتقلين، وتوفى أبوالمطا. . صحيح أن الأعمار بيد المولى سبحانه وتعالى، ولكن هذا ما حدث بالفعل ونشر وأدى إلى سرعة اتخاذ قرار الإفراج عن الدفعة الأولى. وغرذج الرحوم عبدالعظيم أبوالعطا ذكرته بشىء من التفصيل لندرك البواعث الشخصية وراء اعتقال أعداد كبيرة من السياسيين، ولا أريد هنا النطرق للأسباب الشخصية لاعتقال الكاتب والصحفي محمد حسنين هيكل والمرحوم عمر التلمساني المرشد الثالث لجماعة الإخوان المسلمين وغيرهما.

وبالنسبة للمرحوم فؤاد سراج الدين فقد تفجرت الأسباب الشخصية لاعتقاله بوضوح شديد في عدد من خطب الرئيس السادات وتصريحاته التي اكثر منها بعد الاعتقالات، ومن بينها حديثان في التليفزيون ركز هجومه فيهما على اثنين: هيكل وسراج الدين. عن هيكل قال إنه لا يصوم في شهر رمضان . . أما عن سراج الدين فقد فوجئ الجميع بمقدار الكره والغل الشخصي نحوه بطريقة غير مسبوقة . . شبه سراج الدين بأنه مثل الملك الفرنسي لويس السادس عشر، وقال إن ثورة يوليو أخطأت عندما لم تعدمه . . فما الذي فعله سراج الدين ليثير غضب السادات إلى هذا الحد رغم أنه لم يكن له أي نشاط سياسي بالمرة، فحزب الوفدتم حله والهزل السياسي تم فرضه عليه بالقانون؟

السبب الخفى الرئيسى كان ما جاء فى الذكريات واتكشف عندما بدأ المدعى العام الاشتراكى التحقيق مع فؤاد سراج الدين إذ فوجئ باتهامات له بأنه أفسد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو ، وطلب منه المحققون أن يحكى لهم عن حياته السياسة منذ بده اشتغاله بها . إلى أن فوجئ بمد ذلك باتهام له بأنه خرق قانون العزل السياسى المطبق عليه فى يونيو ٩٧٨ . . ولما أبدى دهشته من ذلك لأنه لم يمارس أى نشاط مد حل الحزب . . فوجىء بالدليل وهو مذكراته التي نشرها وهو ما يعتبر عملاً سياسيا حرق به العزل . ولما قال لهم بأنه كان يرد على أسئلة حسنين كروم الإعداد كتاب وهو ليس مسئولاً ، تلقى الرد بأنهم سيأتون به لأنه ساعنك فى حرق العزل السياسى

ولدلك عندما ررت فؤاد سراج الدين في منزله لتهنئته بالإفراج عنه . وكان ذلك في غرفة المكتب أحد يضحك ويقول لي لو لا خالد الإسلاميولي لكنت الآن في السجن.

وروى لى ما حدث فى مكتب المدعى الاشتراكى العمام، وكان ذلك بحضور كثير من النبن حصروا التهتئة. وفى هذا البوم تحدت سراج الدين عما حدث فى فترة الاعتقال اللين حصروا التهتئة. وفى هذا البوم تحدت سراج الدين عما حدث الراحل جمال ولقاءاته مع محمد حسنين هيكل وعدد من رموز فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ونتائج هذه اللقاءات والتى كان لها أثار سياسية مهمة فى حياتنا سنأتى إليها فى حينة بعد الإضارة لما أثار الرئيس السادات ضد سراج الدين بسبب الذكريات دون أن يفصح هو أو غيره عن ذلك.

كان السبب الأول هو رد سراج الدين على بعض ما جاء فى المذكرات السياسية لسيد مرعى رئيس مجلس التبعب ونسبب الرئيس السادات وهجومه العنيف ضده . وصدرت المذكرات فى ثلاثة أجزاء تحت عنوان «أوراق سياسية» خاصة ما جاء فى الحزء الأول منها متملقاً بواقعة محددة كتبها سيد مرعى ، وسألت فؤاد سراج الدين عن رأيه فيها ، ولم يكن قد قرأ المذكرات ، إنما قرأ بعض الحلقات التى نشرتها جريدة الأهرام ولم تكن هذه الواقعة واردة فيها .

قال سيد مرعى إن محمد هاتم وزير الداخلية في حكومة حسين سرى التي آحرت انتخابات ١٩٥٠ قامت بتزويرها في دائرة المزيزية ضده لصالح مرشح الوفد بسبب خصومة شخصية بينه وبين محمد هاتم، وإن الوفد لم يكن لديه مرشح في الدائرة يستطيع الوقوف أمام شعبيته، وقرآت لفؤاد سراج الدين ما قاله سيد مرعى وهو

الوقد لم يجد شخصاً واحداً له قيمة يمكنه دخول المعركة صدى أو منافستى، وكانت المفاجأة غير المتوقع عندا اتصل فؤاد سراج الدين بالمرحوم المستشار مرسى فرحات الدى المتجاوز وزيراً للتموين في حكومة الوفد بعد ذلك وأخيره مأنهم يريدون أن أنقلب وفديا. ولم أفهم ممنى ذلك لأول وهلة، وفوجئت بمرسى فرحات يحاصرنى مرة أخرى ويعرض على مقابلة مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد لكى أصمع وجهة نظره هى الموضوع، ووجلت نفسى محرجاً في هذا الموقف: كيف يمكن أن أرفض مقابلة رفعة الباشا؟ وليس هناك ما يور هذا الرفض خصوصاً أثنى أكن له محبة خاصة،

وقال سيدى مرعى: 3 وبعد لحظات نزل النحاس من الطابق الثانى ودخل الصالون مع فؤاد سراج الدين. كانت المرة الأولى التي أراه فيها وجهاً لوجه وكانت تعجبني طريقته التلقائية وروحه المرحة. وتلفت النحاس باشا فيمن حوله وقال بصوت عال وبطريقته التلقائية المشهورة: فين سيد مرعى ده وقلدنى له مرسى فرحات وأخذ يتفحصني بنظره وقال لى: طيب احنا أعفيناك من الواجبات. ولكن فؤاد سراج الدين تلخل في الحديث لإنهاء المرضوع، وقال له: لكن سيد مرعى له طلب ثان أيضاً. يريد أن يضعني أمام الأمر الواقع ويفهم النحاس أنني وافقت على مبدأ الترشيع بعيداً عن السعديين. ومضى يقول: إن سيد مرعى لا يريد ترشيح نفسه وفديا أو سعديا، ولكنه يدخل الانتخابات مستقلاً ونغلق الدائرة عليه. وظهرت الدهشة على وجه مصطفى النحاس وقال ولكن الإجراء ده لم يحدث من قبل ذلك وليست له صابقة بالنسبة للوفد. وابتسم فؤاد سراج الدين وأراد دا يسترع موافقتى من خدال هذا الموقف، وقال: نعم هذا الشيء لم يحدث من قبل ذلك وليست له صابقة بالنسبة للوفد. وابتسم فؤاد سراج الدين وأراد

بالفعل، ولكن من أحل خاطر سيد مرعى نجرى ذلك فى العزيزية. و وافق النحاس باشا على رأى فؤاد مسراج الدين، وقال. على بركة الله، ثم ركب سيارته وخرج من باب الميت وأيضاً غادر الصالون بعده سراج الدين،

وقد لاحظت وأنا أقرأ ذلك من الجنره الأول من المدكرات علامات الدهشة والضيق الشديدين على وجه سراج الدين لدرجة أنه قاطعنى وقبال لى: " اناولتى الكتباب إنني لم أطلع على هذا الفصل كل ما قرآته هو بعض الأجزاء التي نشرها الأهرام ولم تتضمن شيئاً من هذا الفصل، . وأخذ الكتاب وأصلك بالقلم ويذأ يقرأ بعناية ويضع خطوطاً تحت بعضى الاسطر ثم بدأ يعلق عليها . قال .

«يؤسفني أشد الأسف أن يلجأ الأخ المهدس سيد مرعى إلى تغيير الوقائع، ولا أريد أن أقول اختلاقها اختلاقاً على النحو الذي ذكره»

فسيد مرعى لم ينجع في أى انتخابات جرت في مصر إلا مرة واحدة وهي انتخابات سنة ١٩٤٥ . وبحح لأنها كانت سنة ١٩٤٥ التي جرت بعد إقالة حكومة الوفد في أكتوبر سنة ١٩٤٤ . وبحح لأنها كانت معركة من جانب واحد لم يسترك فيها إلا حزب الهيئة السعدية الذي كان ينتمي إليه سيد مرى، وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الاكتلة حليفا الهيئة السعدية في الحكم، أى مرتبع وفدى واحد في أي دائرة إلا في إحدى دوائر مسوهاج، على مسبيل التحديد: يترسع وفدى واحد في أي دائرة إلا في إحدى دوائر مسوهاج، على مسبيل التحديد: يتربع وفدى واحد في أي دائرة إلا في إحدى دوائر مسوهاج، على مسبيل التحديد: كبيراً لأن الماخبين بعرفون فيه هذه الصفة. وقد فاز سيد مرعى في دائرته التي تركتها له الأحزاب المشتركة في الحكم، . فلا يجوز له أن يضخر بهذا النجاح أو يتخذ منه دليلاً على أن البحاهير عليه أو على تأييد شعب الدائرة له بعد ذلك جاءت انتخابات سنة ١٩٥٠ الي سقط فيها سيد مرعى سقوطأ واضحاً، وهي التي حاول في مذكراته أن يبرر أسباب التي سقط فيها سيد مرعى سقوطأ واضحاً، وهي التي حاول في مذكراته أن يبرر أسباب اختارهم الله إلى جواره لا يستطيعون أن يردوا عليه أو يناقشوه، وهم المرحوم مصطفى اختارهم الله إلى جواره لا يستطيعون أن يردوا عليه أو يناقشوه، وهم المرحوم مصطفى المحاص والمرحوم مرسى فرحات والمرحوم الدكتور محمد هاشم، ولكن أحدد الله أنني ماذك حيا وأستطيع أن أدرد عليه .

وقال سراج الدين: إن دائرة العزيزية كانت ملينة بالشخصيات الوفدية المعروفة الثي تتمى إلى عائلات لها عصبية أقوى من عصبية عاتلة مثل عائلة دياب التي رشح الوفد فيها الأستاذ زكى دياب وكان قاضيا ولذلك رشحه الوفد كمستقل ونجع نجاحاً كبيراً. وكان معروفاً أن الوفد سوف يكتسح الدائرة. وقال أيضاً. إن هذه القابلة ـ التي أشار إليها سيد مرعى ـ لم تحدث أبداً، وبالتالي فما دار فيها ـ حسب روايته ـ لا أساس له .

وأضاف بالنص: «سيد مرعى رخم احترامى وتقديرى له لم يكن فى ذلك الوقت مالتسخصية السياسية المرموقة التى يسعى الوفد إلى اكتسابها مأى تمن أنا شخصيا رغم أنى كنت سكرتير عام الوفد لم أعرف شيئاً عن سيد مرعى حتى كعضو فى الهيئة السعدية، الأنه وهو فى الهيئة السعدية لم بكن بارزاً بعكس الكتير من إحوانه مثل شوكت التونى وسامح مرسى وعبدالمجيد الشرقارى، ومثل باقى الإخوان الدين كانوا من سنه؟.

وذكر سراح الدين رواية ليؤكد بها أنه ليم يقابل سيد مرعى إلا معد تورة يوليو ١٩٥٢. قال إنه قامل في المعتقل لأول مرة المرحوم حامد جودة ناتب رئيس الهيئة السعدية في سبتمبر ١٩٥٧، وظلا معاً إلى أن أفرج عنهما في ديسمبر من نفس السنة، وعت بيمهما صدافة وتعارف، وغير كل منهما رأيه في الآخر. وبعد أيام من الإفراج عنهما التعيا، إد قال سراح الدين بالنص.

اجاء المرحوم حامد جودة لزياريي، وهذه هي الواقعة الني يهمي أن أقول لك عنها جاء ومعه شاب أنا لا أعرفه وقدمه لي وقال أقدم لك شابا من أحسن سبابنا في الهيئة السمديه وهو المهندس سيد مرعى. وكان هذا أول لقاء وأول تعارف بيني وبيس سبد مرعى فلوكنت قد رأيته قبل دلك بعامين في المقابلة التي قال عبها وحدثت بيننا هذه المحاورة وهذه الانصالات، وقلت للنحاس باشا. سيد مرعى عايز كذا ونعمل كذا، لم يكر ممكناً بعد أشهر أن أنسى هذا كله ويقدمه لي حامد جودة وحضر هذه المقابلة أحد الأحياء وهو أحمد السقا استقىلهما في مدحل الدار وسمع هذا الكلام ولا أظن أن سيد مرعى بستطيع أن ينكر هذه الواقعة . أنا آسف جدا أن سياسيينا القدامي - أنا لا أستطيع أن أقول إن سمد مرعى سياسي قديم، أنا لا أظلمه وأقول عليه إنه كان سياسيا قديماً كان عضواً في حزب سياسي نعم، إلما كان سياسيا لا، هناك فرق كبير بين أن يكون عضواً يدفع استراكاً في حزب سياسي أو نائبا وبين أن يكون سياسياً، إنما المهم أنه الآن من السياسيين في البلد الآن فقط. وعيب أنه حين يأتي ليكتب التاريخ يكتبه بهذا الشكل ومع ذلك فأنا سأقول لك شيئاً وهو ليس سرا مادام قد سمح لنفسه بأن يكتب عني هذا الكلام وينسب إلى أشياء غير صحيحة . . لولا مؤازرة بعض كبار الوفديين في دائرته (وضع تحتها خطين) لم يكن لينجح في أي انتخابات من عام ١٩٥٢ إلى الأن، وهو يعلم ذلك ويعرفهم بالاسم وأستطيع أن أقول أسماءهم. ولولا مؤازرتهم له لم يكن لينحح الآن رغم كل الظروف المواتية له الآن،

ووجه سراج الدین انتقادات حادة أخرى وهو پردعلی بعض ما قناله. وقد أخبرنی سراج الدین بعد شمر المذكرات أن سید مرعی أرسل إلیه من یعاتبه علی العبارات الحادة التی استخلمها فی الرد علیه . لكن المهم أنه أى سید مرعی - لم يقم بالرد علی سراج الدین والدفاع عما رواه فی الجزء الأول من مذكراته ، وهی واقعة فی مشهی الخطورة أن يذكر مرعی هذه الرواية ثم لا يردعلی تكليب سراج الدین لها جملة وتفصيلاً ، وهو ما يدعونا إلى الحذر الشديد جدا من هوجة المذكرات والدكريات السياسية التي نشرت فی السنوات الماضية .

المهم أن السادات أضمر لسراح الدين رده على سيد مرعى الذى أصبح نسيباً له وأحد أهم الشخصيات السياسية التي يستند إليها في حكمه .

هذا عن السبب الأول . . أما السبب الثاني، فكان ما ورد في الذكريات عن محاولات اغتيال النحاس باشا، وقوله إنهم يعرفون من اشتركوا فيها ولم يذكر أسماء فيما نشر، والسادات كان يعرف أنه يقصده كأحد المشاركين فيها .

أما السبب الثالث، فكان وجود اعتقاد ظهر وقوى لدى السادات بأن حزب الوفد هو البديل الذى تربده أمريكا في مصر، و بأن الكويت والسعودية تدعمانه وأن سراج الدين يركز هجومه ضد رئيس الوزراء عموح سالم ويستبعد السادات كخطوة تكتيكية. وقد ذكر السادات ذلك صراحة بالإضافة إلى الصحف القومية.

والسبب الرابع . كان الهجوم الذى شنه سراج الذين على قوانين العزل السياسى وعلى الديمقراطية المزيفة الموجودة في الوقت الذي تباهى فيه السادات بأنها أفضل من ديمقراطية بريطانيا.

وأما السبب الخامس، فكان ما ورد في الذكريات نقلاً عن الرئيس الراحل جمال عبدالناصر بعد وقوع العدوان الثلاثي في عام 1907 من امتداح وطنية سراج الدين إذ قال إن أحمد أنرو الذي كان مديراً للبوليس الحربي كان صديراً لله، وكان يشيد به باستمرار أمام جمال عبدالناصر، الذي كان يداعمه في بعص الأحيان قائلاً: "يا عم فواد باشا صديقك، فيرد عليه أحمد أنور: "نعم هو صديقى وإذا ارتكب خطأ اعتبرني المسئول عنه". وكان ينقل لي كل هذا، وكان يدافع عني كثيراً ويقول لهم: "انتم مش فاهمين الراجل ده. . ده نظيف ووطني".

وقال سراج الدين إن أحمد أنور قال له: ﴿أَنَا سَعِيدَ جِدَا بِمَا سَمَعَتُهُ اليُّومُ مِنَ الرئيس

وكان أحمد أنور قد سأل سراج الدين إن كان يستطيع أن يختبى في منرله إذا دخل الإنحليز والفرنسيون القاهرة إلى أن يتمكنوا من إعادة تنظيم أنفسهم وبده المقاومة؟ فقال له: «طبعاً وهل هذا يحتاج إلى سؤال؟ من الآن تعال . . ولكن إن شاء الله سيحفظ الله مصر من كل سوء ولن يحدث شيء من هذا أبدأ؟ .

وحين يدكر سراج الدين رأى عبدالناصر فيه - وهو حقيقى - فإنه بذلك يهدم من الأساس الحملات التي عبدالناصر وتقييمه الأساس الحملات التي عبدالناصر وتقييمه لوطنية سراج الدين فعلى أى أساس تستند الحملات التي تتهمه بالرجعية ورضة دول أجنية في رأن يتولى حكم مصر بديلاً عن السادات ونظامه وريث ثورة يوليو؟!

هذه كانت الأسباب الشخصية وراه اعتقال سراج الدين في سبتمبر ١٩٨١ والحملات التي تعرض لها فجأة قبلها رخم حل الحزب وفرض العزل السياسي عليه دون أن يتنبه أحد إلى سببها المباشر والحقيقي لأن من قاموا بالحملة لم يشيروا للمذكرات حتى لا يلفنوا إليها الانتماء.

النتائج السياسية للاعتقال:

فى المقابلة التى آشرت إليها وأخيرنى فيها فؤاد سراج الدين باتهام المدعى الاشتراكى العام له بخرق العزل السياسي المفروض عليه بنشر الذكريات، لمست بوادر تغيير سياسى على فؤاد سراج الدين وعلى آخرين كانوا معه فى المعتقل تحول مع مرور الآيام إلى واقع سامد الآن. كان سراج الدين يحكى عما حدث في المعتقل وقال: وقابلت الأستاذ محمد حسنين هيكل. . وهنا قاطعه متسائلاً أحدا لحاضرين: وقدرت تبص في وشه يا باشا؟!

فاسرع سراج الدين ىالرد: الأستاذ هيكل . وانضح لى أنه لطيف ودكى كما قابلت الأستاد محمد فائق وغيره من الناصريين وتناقشا معاً لأول مرة في كل شيء وطلموا منى توضيح بعض الأحداث مثل حادث ٤ فيراير سنة ١٩٤٧ وغيره واقتنموا بأشياء وعملوا تصوراتهم عن غيرها . . وأدركوا أننا لسنا كما تخيلونا، كما استمعت إليهم وعرفت منهم أشياء وأقهم ليسوا بالسوء الذي تخيلناه عنهم . وتصادقنا واتفقنا على أن تستمر اتصالاتنا بعد الإفراج عنا

وقال سراج الدين إنه دارت بينه وبين هيكل مناقشات موسعة وأنه قال لهيكل: عندما أخرج من السحن سأكتب عن السادات، فقال له هيكل: لا يا باشا سيب لي أنا السادات.

وهو ما تم في كتابه الخريف الغضبه. كما غير هيكل موقفه تماماً من حادث ٤ فبراير وتفهم موقف الوقد منه، وهو ما ظهر في كتاباته أيضاً. وفي الحقيقة فإن اعتقالات سبتمبر المهما الموقف الموقف الموقف المهما الموقف الموقف الموقف المهما الموقف الموقفة الموقف

ولا أديد النوسع أكتر من اللازم في هذه القصية حتى لا تجرفنا بعيداً عن موضوعنا الرئيسي. لكن الذي أنسه إليه أن الاجتماعات التي عقدتها أحزاب الوفد والناصرى والنتجمع والعمل. قبل حله والأحرار قبل تجهيده بعد وفاة مؤسسه مصطفى كامل مراد والإحوان المسلمين والحزب الشيوعي المصرى وغم عدم أى وجود شرعى لهما، وأصدرت بيانات مشتركة حول مطالب لتحقيق الديمقراطية وعقد احتماعات داخل مقراتها، كل ذلك كان من نتائج ما حدث.

كما كنان من نتيجته ولأول مرة في تاريخ الوفد ترشيح عدد من الإخوان المسلمين على قوائمه الانتخابية في انتخابات نوفمبر عام ١٩٨٤ ودخول تسعة أو عشرة منهم إلى المجلس ضمن الهيئة البرلمانية لخزب الوفد.

صحيح أن هولاء الأعضاء وقعوا استمارات عضوية في الحزب لكن ذلك كان باتفاق
بين فؤاد سراج الدين وبين المرشد العام للجماعة وقتها المرحوم عمر التلمساني المرشد
الشالث بعد حسن البنا وحسن الهضيبي، عليهم جميعاً رحمة الله. وعندما حل المجلس
لعدم دستوريته في عام ١٩٨٧ ترك الإخوان الوفد وشكلوا ما سمى بـ «التحالف الإسلامي
مع حزبي العمل والأحوار»، ودخل التحالف انتخابات ١٩٨٧ تحت شعار «الإسلام هو
الحل».

المهم أنه منذ أعوام ١٩٨٤ أحرى (جود الإخوان في الهيئة البرلانية للوفد إلى خلافات وصراعات عديدة، زادها اشتعالاً وجود المرحوم الشيخ صلاح أبواسماعيل في عضوية الهيئة العليا للحزب منذ تأسيسه، إذ بدأت التساؤلات والشكوك تتور حول ما إذا كان الرفد قد بدأ يغير خطه التاريخي الذي اختطه منذ نشأته في أعقاب ثورة ١٩١٩، وهو الفصل بين الدين والسياسة ويتخذ لنفسه موقفاً مخالفاً، وأثر ذلك على موقف الأقباط منه. ورغم تطمينات سراج الدين بأنه لم يحدث أي تغيير أو تحالف مع الإخوان، إنما هو تعاون . . هم الذين طلبوه والترصوا بما تمهدوا به . . بأن يؤيد أعضاؤهم في المجلس ما يقرره الحزب فإن ذلك لم يهدئ الشكوك إلا بعد أزمة الشيخ صلاح أبوإسماعيل وفصله يقرره الحزب ثم حل مجلس الشعب وذهاب الإخوان للتحالف مع الممل والأحرار.

الوهد والإخوان

وهنا علينا ملاحظة التطور التاريخي للعلاقة بين الوفد والإخوان المسلمين للإجابة عن سؤال مهم وهو: هل أحس الوفد بحاجته إلى دعم الإخوان المسلمين بالتحالف معهم في أول انتخابات يخوضها بعد انتخابات سنة ١٩٥٠ وما سبقها وكان يحقق فيها الأغلبية الكاسحة بحيث يحصد عدداً من المقاعد تليق بمكانته، وخوفاً من حصوله على عدد صغير ينهى الهالة المحيطة بهذا التاريخ خاصة أن الإخوان المسلمين تركت لهم حرية كبيرة للحركة ابتداء من عام ١٩٧٤ وحتى سبتمبر ١٩٨١ نجحوا خلالها في التمدد وظهرت

هذه القضية لم أناقشها مع فؤاد سراج الدين لأنها حدثت بعد نشر الذكريات، كما لم

أناقشها معه بعد ذلك وغم تعدد لقاءاتى معه . . لكننى ناقشتها مع المرحوم إبراهيم فرج ، وبالتالى لن أعيدها هنا . . لكن الجديد الذي ناقشت فيه سراج الدين كان عما تردد ونشر بالفعل عن أن سراج الدين حاول التحالف مع الإخوان عدما بدأت المشاورات لتشكيل بالفعل عن أن سراج الدين حاول التحالف مع الإخوان عدما بدأت المشاورات لتشكيل خرب الوفد في نهايات عام ١٩٧٧ ، وبدابات ١٩٧٨ . بل إن المرحوم عمر التلمساسي نسب أشار في أحد الاجتماعات مع السادات بأنه رفض عرضاً عن عانوا منهم قبل التورة ، كما تعرض حزب الوفد إلى هجمات شبه مستمرة في مجلة الدعوة التي أعادت الجماعة إصدارها شهريا ابتداً من عام ١٩٧٤ . والرئيس السادات نفسه أثناء اجتماعه مع المبعوتين المصريين في الخارج بتاريخ ، ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قال إنه حدث تحالف بين الوقد وبين النصريين والجماعات الدينية

وقد نفى سراج الدين تماماً اتهامات السادات له بالتحالف مع الناصريين والجماعات الدينية، واستهزأ بها كما استهزأ بالاتهامات الني وجهها إليه كل من الكاتبين الصحفيين المرحوم موسى صبرى وأنيس منصور بأن الوفد تحالف مع الشيوعيين، وكان السادات يقصد بالجماعات الدينية الإخوان المسلمين، وبالذات واقمة حدوث اتصال بين سراج الدين ومرشد الإخوان وقتها عمر التلمساسى، وهو ما أشار إليه التلمساسى فيما بعد بطريقة غير مباشرة في الاجتماع الدي حضره مع السادات.

وقال سراح الدين إنه كان هناك بالفعل موعد مع التلمسانى في منزله فى أواخر عام الا ١٩٧٧ أثناء مشاورات تأسيس الحزب، وكان سراح الدين فى اجتماع بمنزل الدكتور نعمان خليل لبحث خطوات تأسيس الحزب مع كثير من الوفديين واستأذن منهم لارتباطه بموعد في منزله ، إلا أنه وصل متأخراً عن الموعد بسبب زحمة المرور على كوبرى الزمالك، فانصرف التلمسانى بعد ربع ساعة من الموعد تاركاً اعتذاراً لطيفاً قال فيه : إنه اضطر للمغادرة لارتباطه بموعد آحر . ولم يحدث أى لقاه بعد دلك ونسى الموضوع إلى أن للمغادرة لارتباطه بموعداً حر . ولم يحدث أى لقاه بعد دلك ونسى الموضوع إلى أن من نفس السنة ، وقال سراج الدين : قلم يكن مذكوراً أننى أناصر الأستاذ عبدالعزيز الشوريجي وبلغني من بعض إخواننا للحامين أنهم أحسوا أن الأستاذ عمر التلمساني متأثر من بغض إخواننا للحامين أنهم أحسوا أن الأستاذ عمر التلمساني متأثر عدرى ، فأردت أن أزيل من ذهنه هذه المسألة التي تأثر منها فقلت لمن نقل لى دلك إننى عدنى أنه جاء لزيارتى في بيتى وأنا لم أحضر في موعدى . طبعاً له حق خاصة أنه لم يعرف عدرى ، فأردت أن أزيل من ذهنه هذه المسألة التي تأثر منها فقلت لمن نقل لى دلك إننى أسف لأنه لم تواتنى الفرصة لأوضح لعمر هذه الحكاية وأنا على استعداد لأن أراه يشرفنى في منزلى أو أذهب إليه في منزله في أى وقت يحدده .

والمقابلة لم تتم. ولما سألته. ولماذا لم تتصل به أنت لتعتذر عن عدم وجودك في المنزل في الموعد؟ قال: قارسلت له اعتذاراً مع الشخص الذي حدد الموعد في وقتها وفوراً وهو واحد من أولادنا الذي حدد الموعد ويعرفه وكان منتظر في هنا في البيت.

وسألته عن الماسة التى تم من أجلها تحديد اللقاء مع التلمسانى قال سراج بالسص: «أنا لا أذكر ما هى المناسبة بالتحديد إنما أذكر وقتها كنا نؤسس الحزب قد يكون بسبب الا أذكر ما هى المناسبة بالتحديد إنما أذكر وقتها كنا نؤسس الحزب ، وقد يكون بسبب انتخابات نقابة المحامين، ولكن لا أستطيع الجزم بالسبب. على كل حال كان فيه مناسبة رحبت فيها بلقاته وهو محام كبير وزميل وأنا راجل محام، يعمى مافيش مامع أن يزورنى أى واحد من إخواننا للحامين، ولكن لم يكى هماك حزب بعد ولا يعقل أنه يتحالف مع حزب تحت التأسيس. حزب لم يتكون بعد. . . وما لم مقول؟

إذن هناك في هذا الشأن روايتان متناقضتان: الأولى لعمر التلمسابي نفسه الذي قال في محلة الدعوة: إن هناك اتجاهات سياسية وأحزابا وأشخاصا اتصلوا بالإخوان لتحريضهم ودفعهم إلى العمل، وأن هناك من اتصلوا لقيام كالف بينهم وبين الإخوان، ولكنه أوضح لهم أن الإحوان لا يعملون بالسياسة كما أن علاقتهم بمن اتصلوا بهم كانت سبقة من الناحة التاريخية.

والرواية الثانية لفؤاد سراج الدين عن تحديد موحد بالفعل مع التلمساني وقوله عن سبب تحديده: ققد يكون بسبب الاشتراك في الحزب . قد يكون بسبب انتخامات للحامير: ٩ .

ولا أستطيع إبداء رأى قاطع في هذا الموضوع، لأن سراج الدين نفسه قال ما عنده، كما لم أقابل عمر التلمساني لأسأله عن حقيقة ما حدت وفاتني أن أسأل إبراهيم فرج عنها، لكن كل ما أستطم قوله إبداء عند من الملاحظات.

الأولى. أن سراح الدين قال ذلك وهو معزول سياسيا، والتلمساني قال ما قال وهو يحاول أن يدراً عن نفسه تهمة التحالف مع الوفد، وبالتالى فهناك ظروف سياسية ضاعطة على الطرفين يمكن أن تدفع كل منهما إلى عدم البوح دكل الحقيقة حتى لا يعطى النظام ورقة ضده.

الثانية: أن الإخوان المسلمين في هذه الفترة كانوا في مرحلة تحالف ووثام كبيرين مع السادات . . واعترفوا له بفضل الإهراج عمن بقي منهم في السجون وإتاحة الفرص واسعة أمامهم للعمل والحركة وإصدار مجلة الدعوة. صحيح أنه كان يريد استخدامهم هم والجماعات الإسلامية ضد الشيوعيين والناصريين، ولكنهم استفدادوا تماماً من هذا، ولا يمكن أن يقرموا بأى عمل يغضب السادات بالتحالف مع من يعتبرهم أكبر خطر سياسي عليه ظهر فجأة، وهو الوقد، خاصة أن الحملات الصحفية ضده بدأت حتى قبل مشاورات تأسيس الحزب..

والثالثة. أن الإخوان، رغم العودة للأخذ بالتمددية الحزيبة عام ١٩٧٦، استمروا في معارت المنافقة المخروا في معارضتها في مجلتي اللدعوة والاعتصام استمراراً لموقفهم الشاريحي منها، ولم يغيروا رأيهم إلا بعد خورجهم من المعتقلات في عام ١٩٨٢، وبالتالي لم يكن متصوراً أن يسعوا للتحالف مع الوفد قبل تأسيسه.

واارابعة: أن هذه المقابلة لو كان هدف سراج الدين منها بحث التحالف مع الإخوان فلم يكن محكنا أن يكلف الوفدى الذى رتب المقابلة بالاعتذار نيابة عنه للتلمسانى ولبادر هو بالانصال والاعتذار وطلب تحديد موحد آخر. . وهو ما يؤكد قوله إنه لم يكن يسعى لمفاتحة التلمسانى في التحالف . . وهو ما أميل إلى ترجيحه ، لأن الوفد حتى يقوم كان يحتاج فقط إلى عشرين عضواً من أعضاء مجلس الشعب القائم فعلاً ولم يكن للإخوان أعضاء يحتاجهم . . حتى الشيخ صلاح أبوإسماعيل والشيخ عاشور محمد نصر . عليهما رحمة الله لم يكونا من الإخوان .

يمقى احتمال آخر وهر أن يكون المحامى الوقدى الذي رتب المقاملة تطوع من تلقاء نفسه بأن عرض على التلمساني مقابلة سراج الدين، فوافق وهو رجل مهذب ودمث الحلق وكان يتمتع بقدر كبير من المرونة، ثم أخبر سراج الدين برغبة التلمساني لمقابلته فوافق. . ولو أن سراج الدين كان وراء ترتيب المقابلة لما حددها في وقت يتنزامن مع الاجتماع المهم في منرل الدكتور نعمان خليل ولحدد موعداً آخر بسبب أهمية المقابلة .

أما التحالف الذي حدث في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ فله ظروفه المختلفة غاماً، فقد كان الحزب قائماً ومستقرا ولا خطر عليه من جانب النظام بالإضافة إلى أن الحريطة السياسية حدثت فيها تغييرات كبيرة وأصبح للإخوان قوة سياسية ملموسة بالإضافة إلى أنهم غيروا موقفهم من التعدية الحزيية وأصبحوا يؤيدونها كما أن عدداً من قادتهم تم سجنهم في سبتمبر ١٩٨١ مع عدد من قادة الوفد عا أتاح لهم فرص اللقاء والحواد.

الوطد والاشتراكية،

وإذا كان من نتائج اعتقالات سبتمبر سنة ١٩٨١ غقيق قدر كبير من التعاون والتنسيق
بين حزب الوفد والناصريين ويمثلهم الحزب العربي الليمقراطي الناصري . والماركسيين
ويمثلهم حزب التجمع التقدمي الوحدوي في القضايا السياسية مثل الحريات السياسية . .
وانتماه مصر العربي ، واستقلال البلاد اقتصاديا وسياسيا وتصدر عنها البيانات بعد
الاجتماعات المشتركة . . فإن هذا التعاون كان تهمة يوجهها نظام الرئيس السادات قبل
عودة الوفد للمرة الأولى في ٤ فبراير ١٩٧٨ ، وبعد حله في يونية من نفس السنة في وقت
لم يكن فيه للناصريين حزب بينما كان للماركسيين حزب هو التجمع . . يضم معهم
وتيار وطني ، والاتهامات الموجهة للوفد بالتحالف والتأمر ضد النظام مع الناصريين
وتيار وطني ، والاتهامات الموجهة للوفد بالتحالف والتأمر ضد النظام مع الناصريين
والشيوعيين . كانت معلنة والرئيس السادات نفسه رددها . . وكانت محور مناقشات مع
فؤاد سراج الدين . . فنفي تماماً بل وأبدى دهشته من حكاية التحالف مع الناصريا في حزب
ساخراً إنهم وسط الطلاب فهل ستتحالف مع طلاب كما أن هناك جناحاً ناصريا في حزب
التجمع فهل ستتحالف مع جناح؟

كما نفى أيضاً اتهام التحالف مع التيوعيين عملين في التحمع وأن يكون قد حدث تنسيق سياسى، وإلا لكان التجمع قد قرر حل نفسه مثلما فعل الوفد احتجاجاً على القوانين الاستثنائية . . وقال إن الوفد اعتاد طوال حياته على اتهامه من أيام الملك فؤاد ثم ابنه فاروق بأنه يخطط لإلغاء النظام الملكى وإقامة جمهورية ، وأن النحاس باشا يريد أن يكون رئيس جمهورية والوفد يتساهل مع الشيوعيين ويفتح لهم الباب لقلب النظام ، وهي اتهامات أدخلوها في ذهن الملك فؤاد ثم فاروق .

وقبل انتخابات سنة ١٩٥٠ كتبوا في صحعهم بأن الوفد يريد قلب النظام لللكي إلى جمهورى ومتفق في ذلك مع الشيوعية . . هذا كلام كتب في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وأضاف سراج الدين:

ا أذكر أنني خطبت في شهرا في حفل انتخابي لتأييد الأستاد حسين أبوالفتح وكان مرسحاً في شهرا ورددت على هذه الفرية، وقلت إن خصومنا يحاربوننا بلاساتس وأساليب متعددة، وآخر ما انتهوا إليه أنهم يبقولوا إن الوقد هيئة شيوعية وتعمل على نشر الشيوعية ونريد قلب نظام الحكم، وهذا كله ليوغروا صدر الملك ويستخلوه في كل الإجراءات غير الدستورية الشاذة . . أنا أحب أقول لهم بأعلى صوتى : الوقد ليس هيئة

شيوعية . . الوفد هيئة اشتراكية . وهذه أول مرة تستعمل فيها كلمة الاشتراكية في السياسة المصرية ـ وقلت : الوفد هيئة اشتراكية أهدافها توفير الغذاء والكساء والتعليم المجاني للفقير والتقريب بين الطبقات والفسرائب التصاحدية . . و . . و . . وكل المبادئ الاشتراكية المعروفة فإذا كان أعداؤنا مصممين على أن هذه الأهداف هي الشيوعية فإحنا شيوعيون . ونشر هذا الخطاب في الصحف كلها فهذه الافتراءات ليست جديدة علينا، .

وقد رجعت إلى صحف تلك الفترة وتأكدت من صدق ما قاله سراج الدين.

وعند هذه القضية دار حوار طويل بيننا. وفي الحقيقة فقد فوجئت بإجاباته التي لم أكن أتو قمها بالضبط والتي تكشف عن صورة مغايرة لما كنان سائداً، وللأسف لما ظل حتى الآن حول موقف الوفد من الاشتراكية . والسبب هو ضعف التواصل والتحاور وحدم صبر أي طرف لمرفة وجهات نظر الأطراف الأخرى، ولو حدث لاكتشفت معظم القوى السياسية الفاعلة أن ما يجمع بينها أكثر بحراحل مما يقرق أو يدعو للخصام والعداء.

سألته عن رأيه مادام هذا هو موقف الوفد وموقفه من قرارات التأميم الاشتراكية التي لجأت إليها الثورة في عام ١٩٦١ والعلاج المجاني ومجانية التعليم الجامعي وغير ذلك، وأبديت دهشتي من أن يكون الوفد قد بدأ بها ثم يعارضها ويهاجمها الآن. فقال: ﴿إِنْ برنامجنا القديم والجديد لا يعتبر هذه مزايا للطبقات الكادحة بل حقوقاً لها ونطالب بالمزيد منها. ولو أن الوفد بقي في الحكم فترات أطول من التي قضاها لكان قد نفذ كل هذا لأننا باستمرار كنا نسير على هذا الخط الاشتراكي . . وإنني لم أعارض تحديد الملكية الزراعية ، وإنما كانت لي ملاحظات مثل أن نصل إلى التحديد بالضرائب التصاعدية، ولكن إذا كان هناك إصرار على إصدار القانون فأنا معه هذا كلام قلته في اجتماع مع المرحوم جمال عبدالناصر وعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة في بيت أحد أقاربي من الضباط الأحرار بالزيتون ونحن أصحاب مجانية التعليم الابتدائي والثانوي وحتى في التعليم الجامعي لم يكن يسدد المصروفات في حكومتها إلا ١٥٪ فقط من الطلبة وفي نهاية السنة يصدر قرار من مجلس الوزراء بإعفاء الطلبة غير المسددين والسماح لهم بدخول الامتحانات. . ولو بقينا في الحكم سنة أخرى بعد ١٩٥١ لكنا قد قررنا مجانية التعليم الجامعي بالكامل وكنا سنقررها في ميزانية عام ١٩٥٢، ولهذا طبيعي جدا أن نرحب بتقرير الثورة لمجانية التعليم الجامعي والعالى. كل الترحيب. وبالنسبة للتأميم لسنا ضد التأميم نحن نوافق عليه، ولكن ضد شيئين. . ضد الانحرافات في القطاع العام وضد أن يشمل التأميم الأنشطة غير المهمة والمنشآت الصغيرة وتنشغل بها الدولة . . أما تأميم مصادر الإنتاج والصناعات الكبيرة والمرافق العامة . . هذا كله نوافق عليه لا شك في هذا . . موافق تماماً،

هذا كلام سراج الدين بالنص في سبتمبر عام ١٩٧٩ . وعندما نتأمله الآن ونقارنه بما جرى بعد ذلك فإننا سوف نكتشف تحولات مثيرة للانتباء .

أو لا : أن عدداً من الوقديين بدهوا في شن حملات ضد مجانية التعليم عموماً واحتروها السبب الرئيسي وراء تدهور مستوى التعليم وطالبوا بإلغائها لأن الثورة قررتها لاستمالة الطبقات الفقيرة لمسائدتها سياسيا، كما طالبوا بإلغاه كل قرارات التأميم ويبع حتى المرافق العامة. والمؤسف أنهم لم يقرءوا تاريخ حزبهم وما فعله. صحيح أن الحزب لم تعمدر عنه بيانات أو مواقف تنادى بذلك، إنما ألا يتم تصحيح هذه المعلومات المغلوطة التي التي تتناقض مع تاريخ الحزب وبرنامجه يُمدُدُّ أمراً مستلفتاً للنظر. . ولم ينتبه إلى ذلك الحطاء .

ثانياً: أن كلمة الاشتراكية اختفت من أديبات الحرب رغم وجودها في البرنامج، وهي ملاحظة عَتد إلى جميع الأحزاب السياسية حتى اليسارية منها. فحزب التجمع اليسارى لم يستخدم الكلمة للدلالة على توجهه، مفضلاً استخدام تسمية «حزب التجمع الوطنى لم يستخدم الكلمة للدلالة على توجهه، مفضلاً استخدام تسمية «حزب التجمع الوطنى التقدمي الوحدوي»، والحزب الناصري، والحزب السابق عنت التأسيس الناصري، وهو الذي قام بحكم قضائي، بينما كان الحزب السابق عنت التأسيس والذي لم يتقدم بأوراقه إلى بخنة الأحزاب يحمل اسم «الحزب العربي الاشتراكي والششراكي يافطته «العمل غير اسمه إلى للعمل فقط وتخلى عن الاسم الذي نشأ غت يافعهم الامتراكي، وكذلك حزب الأحرار نشأ في عام ١٩٧٦ باسم «حزب الأحرار الاشتراكيين»، ثم ألغي قبل وفاة مؤسسة مصطفى كامل بحدة كلمة الاشتراكية الدولية .. وحين أنشأ السادات في عام ١٩٧٨ الحزب الوطنى اللديمة راطي . . أسقط عنه كلمة الانتراكية . . بينما قام على أنقاض حزب مصر العربي الاشتراكية»

والأمر المستلفت للنظر أن هذا التبرق من كلمة الاشتراكية والاستراكي يتم في الوقت الذي يوجد في الدستور نص عليها. . كما أنه حدث في وقت لم تكن فيه الكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي قد تفككت أو ظهرت عليها أعراض الانهيار بالإضافة إلى أن الأحزاب المصرية ليست شيوعية حتى تسرع بالتبرق من هذه التهمة أو السبة يحدث ذلك عندنا في الوقت الذي ترجد فيه الأحزاب الاشتراكية جسمياتها في الدول الأوروبية الرأسمالية، ويعضها يحكم ولا يهم بعد ذلك أن تكون مناهجها بالنسبة لملكية وسائل الإنتاج قد تغيرت واقتربت في بعض الأحيان من الأحزاب الرأسمالية. لكنني أشير إلى واقع سياسي غريب ومتناقص، كما لا أريد الاسترسال في تفسير هذه الظاهرة وتبيان أسبابها.

لكن المستلفت للنظر أيضاً أن مسابعة مواقف أحزاب الوفد والتجمع والناصرى من خلال صحفها بشكل عام تكشف عما يشبه التكامل في مواقفها الاجتماعية والاقتصادية ومعالجتها للفساد والخصخصة والبطالة والفقر والتفاوت الطبقى الرهيب الذي حدث في المجتمع من جراء سياسات النظام الاقتصادية، وهو ما يجعلها عمليا تحت واية واحدة. اشتراكية؟ عكن . عدالة اجتماعية؟ عكن أيضاً.

حريق القاهرة وعزل الملك:

وبالنسبة خريق القاهرة الذي حدث في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧، فإن كلام سراج الدين
عنه اتجه اتجاهاً مغايراً لكل أو معظم الشهادات الأخرى التي تمهم الإنجلير والقصر أساساً
بتدبيرها، وأضاف إبراهيم فرج في مذكراته أمريكا إليها. كما تم في بعض الروايات
الزج باسم أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة . ثم إن واحداً واثنين زجا باسم
عبدالناصر فيها، وأهمية شهادة سراج الدين أنه كان ورير الداخلية وقتها، وبالتالي فإن
تقييمه اتصف بتحفظ وحرص المسؤل الأمني بالإضافة إلى نزاهته وعدم تحكيمه الخصومة
السياسية في دواية الوقائع التاريخية أو تقييمها ووضعها هي إطارها السليم، لكمه حرص
على إبراز نقطتين أساسيين:

الأولى: التهويل الذي حدث عند تناول الحريق وخسائره.

والثانية · أنه وجه الاتهام بطريقة غير مباشرة إلى الإنجليز والقصر الملكى ، لأنهما الطرفان اللذان استمادا من إقالة الوفد بعد أربع وعشرين ساعة من الحريق لوقف حرب الفدائيين في منطقة قناة السويس ضد القرات البريطانية والتي أرهقتهم لأبعد الحدود ولوقف تداعيات المرقف الداخلي ضد القصر وتزايد قوة الوفد

مانسبة لخسائر الحريق، قال سراج الدين: «أحب أن أقول لك إن هذا الوصف فيه شيء كتير من المالغة لأنك لو رجعت إلى الإحصاء الرسمي لهذه الحوادث فستجد أن المحلات الكبيرة التى أحرقت كانت معدودة جدا مثل شيكوريل وشبرد وتلات . . أربع محلات ، والباقى محلات صغيرة وبعضها بارات . ومثل هذا الحادث لا يمكن منعه مقدماً أو فور وقوعه مطلقاً لأنه يقوم على عنصر الفاجأة . منذ عدة سنوات قام رنوج واشنطن بحركة استباء وقرد وأحرقوا كثيراً من المبانى العامة . والغريب أن حوادث الحريق استمرت تلاثة أيام متوالية قبل أن يتمكن البوليس من وقفها وليس ثلاث ساعات كما حدث في القاهرة من الساعة الثانية مساء إلى الخامسة مساء . لقد اتخذت هذه الحوادث ذريعة ليتم التخلص من الوزارة الوقدية التي تسبب كل هذه المتاعب للسراى وللإنحليز ، وكان تقديرهم سليماً ، لأنهم بجرد إقالة الوزارة انتهت المعركة إلى الأبد . وكما قلت في وحوادث الحريق يوم ٢٦ ، وإقالة الوزارة يوم ٢٧) لم تكن إلا حادثاً واحداً له ثلاثة فصول وقعت في ثلاثة أيام متالية ولهدف واحدة .

أى أن الاتهام موجه مباشرة للإنجليز والملك فاروق، لكن فؤاد سراج الدين رفض رغم المناقشات أن يوجهه صراحة قاتلاً لي :

الفهم ما شنت. أنا رويت لك ما حدث بالفبيط ويستطيع كل شخص أن يستتج منه ما يراه . أما رأيي أنا فأحتفظ به حالياً، ولكن ثما لا شك فيه أن الحلاص من حكومة الوفد في ذلك الوقت كان هدفاً مشتركاً للقصر والإنجليز ، لا شك في هذاه .

ولما سألته إن كان لا يلقى التهمة بتدبير الحريق على أي حزب أو فرد، قال:

نهم أنا قلت هذا في لجنة التاريخ. سألني أحد الصحفيين يوماً عن رأي فيما جاه في أحد الكتب من أن القاهرة، فقلت له إنه أحد الكتب من أن الفسهاط الأحرار كان لهم يد في حوادث حريق القاهرة، فقلت له إنه رغم الحلاف السياسي بيني وبين النطام الذي كان قائماً فأنا لا أوافق على هذا الرأي، لأن من الفسروري أن نتساه ال عن الهدف أو التيجة الني كانوا يريدون الحصول عليها من هذه الحوادث. قلب نظام الحكم مثلاً؟ بعد الحريق وفي نفس اليوم أعلت الأحكام العرفية، والله كلها بما فيها القصر والوزارات ومحطة الإذاعة كانت تحت حراسة الجيش، وكانت قواته تحتل الأحزاب فألم الخراب تقصد؟ أما عن الأحزاب فألى حرب من الأحزاب تقصد؟

ولما قلت له مصر الفتاة مثلاً كما تردد، قال الا، نحن في خلاف حزمي مع الأحزاب ابتداء من عام ١٩٢١ وأقصى ما حدث هو حوادث اغتيال فردية. أما محاولة حرق البلد فهذا ما لم يفكر فيه أحد وقال ردا على ما ذكره حسن عشماوي _ إخوان مسلمين ـ من أن عبدالناصر هو الذي أحرق القاهرة:

الذين يتهمون جمال عبدالناصر رغم ما بيننا من خلاف أقول لهم، فلتنساءل: لماذا يفعل ذلك؟ أنا أريد من الذين يتهمون عبدالناصر أو الضباط الأحرار أن يردوا على بالمقل والمنطق: لماذا لم يستولوا على الحكم وجميع المؤسسات تحت سيطرتهم وكانت العملية سهلة جدا أسهل من قيامها في يوليو، بل كانت معرضة للفشل في ٢٣ يوليو، أما في ٢٦ يناير فالعملية ناجحة مائة في المائة؟

وهذا يتبت أننا أمام شخصية سياسية مسئولة تتصف بالنزاهة والموضوعية ولا تنطلق في تقييم الأمور من دوافع شخصية بحتة أو تصدر أحكامها استناداً إليها وهو ما يضفى المساقية على هذه الذكريات.

لكن هناك قضية أخرى يبدو فيها سراج الدين وكأنه لم يرد قول الحقيقة فيها كاملة الأسباب قدرها هو، وهى طرح موضوع الإطاحة بالملك فاروق ويبدو أنه فضل أن يرويها لى إيراهيم فرج فى مذكراته.

وكان يحيرتي باستمرار سوال هو: إذا كان الوقد يأتى في أى انتخابات ديمقراطية إلى الحكم بأغلبية ساحقة وبعد مدة يقوم الملك سواء كان فؤاداً أو ابنه فاروقا بإقالته والإتيان بأحزاب الأقليات عبر انتخابات مزورة، ثم بعد مدة تجرى انتخابات ديمقراطية ويأتى بعدما الوقد ويبقى مدة ويقيل الملك حكومته ويأتى بأحزاب الأقليات العميلة له بعد انتخابات مزورة. وهكذا دواليك من صام ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ ، فلماذا قبل حزب الأغلبية الشعبية الكاسحة هذا كله وهو في جوهره اعتداء على إرادة الشعب؟ وهل من الممكن أن يستمر مثل هذا المسلسل إلى ما لا نهاية ، أم أن على الوقد بصفته عثلاً للأغلبية أن يستمر مثل هذا المسلسل إلى ما لا نهاية ، أم أن على الوقد بصفته عثلاً للأغلبية أن يضم حداً لهذا كله من عن ذلك ألا

فؤاد مسراج الدين أورد أسباباً لهذا الموقف، منها أن الجيش كنان يؤيد الملك ولو قام الوفد بعزله فإنه سيتزل الجيش للشوارع ويقتلهم جميعاً.

ولما قلت له إنه كان من المكن للوفد الاستعانة بضباط موالين له ويمليشيات مدنية مسلحة يمكن إنزالها للشوارع، كان رده أن هذا صعب، ولأن تدخل الجيش في السياسة سلاح ذو حدين، وسيكون صعباً وقف مسلسل الانقلابات. وقال إن عبداللطيف البغدادي الذي ترأس محكمة الثورة وحاكمني سألني هذا السؤال فقلت له: أنتم السبب.

لكن إبراهيم فرج أكد لى بالنص ص٧٩ من «ذكرياتي السياسية» اتخاذ الوفد قراراً بعزل الملك:

ه حدث هذا، ويمكنك أن تأخذ التفاصيل من فؤاد سراج الدين باشا. وكان هناك محضور بها يرضيك لو قرأت تفاصيله وسلم إلى محمود سليمان غنام باشا للجتفظ به حتى لا يكون في منزل النحاس باشا لأنه مكان معروف. ويمكنك أن تتحدث مع أسرة غنام ليسلموك أو يطلعوك على هذه الوثيقة الخطيرة، إننا لم نكن في غفلة عن هذا، كنا نعلم أن العدو الأول هو الملك».

ولما سألته: متى عقد هذا الاجتماع الذي تقرر فيه عزل الملك؟ قال: أنا لم أحضر هذا الاجتماع لأنه كان قاصراً على أعضاء الوفد، وأنا كنت عضواً بالهيثة الوفدية فقط. وسألته: هل كان قبل حريق القاهرة أو بعده؟.

قال: أعتقد قبله . . فسألته: لماذا لم ينفذوا قرار عزل الملك؟ قال: «الثورة سبقتنا وتحقق الهدف، ولكن اختلفت النتائج وتباينت الأغراض؟ .

إذن نحن أمام تأكيدات عن وجود وثيقة بعزل الملك م الاحتفاظ بها في منزل المرحوم سليمان غنام، وما قاله إبراهيم فرج حقيقي لأنه روى ذلك عن مصدرين محكم صلته الوثيقة واليومية بهما وهما النحاس وسراج الدين، كما أن سراج الدين قرآ ذلك مرتين على الأقل: واحدة عند نشره مسلسلاً بجريدة الأحرار في مصر، والثانية في الكتاب. والأهم أن إبراهيم فرج أحالتي على سراج الدين لأخذ التفاصيل .

لكن حدث تقصير من جانبى سبب عدة مشاكل فلم أتابع هذه القضية بما تستحقه من
عاية، لكننى أرجح أن ما أبداه سراج الدين من مخاوف هو السبب في انحصار الموضوع
عاية، لكننى أرجح أن ما أبداه سراج الدين من مخاوف هو السبب في انحصار الموضوع
في منطقة الثناة ويمكن أن يستعين بهم الملك مثلما استعان بهم توفيق من قبل ضد التورة
للموابية تناصة أن حكومة الوفد كانت تقود عمليات حرب الفدائيين ولم بيد الملك وقتها
اعتراضاً عليها و لا على إلغاه معاهدة سنة ١٩٣٦، بالإصافة إلى أنه يستحيل والبلاد معاة
من أجل حرب الفدائيين وحرب دبلوماسية في الأم المتحدة ومفاوضات مع الإنجلير
لتحقيق الجلاء أن تفتح الحكومة معركة كهذه تشتت بهاكل جهودها أو تسفها بمغي أدق

عملية عزل الملك كان يمكن أن يكون التفكير فيها جديا أو محكنا إذا ما كان الوفد قد ظل حتى يتم تحقيق الجلاء ويأمن عدم تحرك الإنجليز لصالحه .

لكن ذلك الافستراض يصطلم بما حدث عندما أطاحت الشورة بالملك مع وجود الاحتلال، ثم دخلت في مفاوضات مع الإنجليز ووقعت اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤. محميح أنها قبلت شروطاً رفضها الوفد، لكن هذا ما حدث، وبالتالي فإن المسألة أصبحت تنحصر في رأيي في أن فكرة عزل الملك لم تكن قد اختمرت تماماً في يقين قيادة الوفد لأنها كانت تحتاج إلى تحولات تمهد لها وتستعد لتنفيذها قبل ذلك بسنوات وتخطط لاختيار التوقيت، وهي أن يتحول تفكير الحزب إلى الفكر التورى وأن يتخلى جزئها أو مرحليا عن فكرة إبعاد الجيش عن السياسة بتكوين صلات أو حلقات من الضباط تابعة له وأن كون لديه عناصر مديمة مسلحة يستطيع إنزالها للشوارع لتكمل قدرته على إنزال المتعد ما التفاهرين المناصرين له وهو صاحب الأغلية الشعبية والتي كانت ستتبعه. وهذه أمور لم يفكر فيها، وبالتالي فمناقشة عزل الملك لم تتعد مجرد تبادل الأفكار أو الخواطر.

القرار المكتوب لحل الحزب،

وقد كان الفضل الأساسى في عودة حزب الوقد مرة أخرى في ٤ فيراير سنة ١٩٧٨ يعود إلى فؤاد سراج الدين لعدة أسباب أهمها: أنه كمان أبرز و أقوى شخصية وفدية موجودة وقد احتلت تلقائيا مكانة رئيس تيار الوفد السياسى بعد وفاة النحاس باشا في ٣٣ أغسطس ١٩٦٥ برغم علم وجود حزب يمثله، ولأنه كان على اتصال دائم بالوفديين وأسرهم كما أخبرني، إذ قال لى إن أول عمل أقوم به بعد تناول الإفطار النزول إلى غرفة الكتب وأبداً في قراءة صفحة الوفيات بجريدة الأهرام وأتابع أسماء من توفى من الوفديين وأرسل برقية عزاء على الفور للدويه، أو من تزوج من أبنائهم وينائهم لأرسل برقية تهنئة وذلك لحفظ الصلة مع هذه المائلات. وكان على المكتب دفاتر كاملة من البرقيات.

وكان سراج الدين هو الشخص الوحيد الذي يلتقى عنده كبار الوفديين، ومالتالى أصبح همزة الوصل الوفديين، ومالتالى أصبح همزة الوصل بينهم، بالإضافة إلى صفاته وملكاته السياسية العديدة التى تمكنه من التعالم من الشخصيات والتوجهات المختلفة واستيمابها. وكذلك نشاطه وتوقد فد ذهنه خاصة أن الأسال بدأت تداعيه اعتباراً من عام ١٩٧٤ بأن هناك تغييرات سياسية صوف تحدت ولابد أن يكود مستعداً لها عما كف من نشاطه ولقاءاته مع الوفديين.

لكن الجانب الذي لا يعرفه الكثيرون هو دوره الأساسي في إعادة الوفد مرة أخرى بعد سبتمبر ١٩٨١ والحروج من للعتقل.

إذ حدثت مشكلة كان عكناً أن تؤدى إلى عدم عودة الحزب مرة أخرى أو عودته بعد عدة سنوات بحكم قضائي .

فكلنا يذكر أن لجنة شتون الأحزاب اعترضت على إعلان الوفد استثنافه لنشاطه مرة أخرى، وقالت إن هذه العودة غير شرعية لأنه لا يوجد حزب وعلى المؤسسين أن يتقدموا يطلب جديد للجنة بأسمائهم وبالبرنامج للنظر فيه، فإما أن توافق وإما أن تعترض فيلجأ وكيل المؤسسين لمحكمة الأحزاب لأن حزب الوفد الجديد كان قد أعلن حل نفسه في الأول مربو نيو سيد ١٩٧٨ ولم يعد له وجود قانوني.

وقد رد الحزب بالنفى، وقال إنه لم يحل نفسه، إنما جمد نشاطه وقرر الأن استئنافه، وطلب من اللجنة أن تقـدم الإخطار الذي أرسله الحزب يخطرها فـيه بقرار حله حسب القان ن.

لكن اللجنة لم تقدم الإخطار وقالت إنه لا يوجد في حوزتها، وأكدت أنه تم الإعلان فعلاً عن حار الحزب علناً ونشر ذلك في الصحف.

وهنا نضع يدنا على مدى عمق الدهاء السياسي الذي تمتع به سواج الدين ومكن الحزب من تخطى أزمة خطيرة توقعها قبل حدوثها بسنوات

في الذكريات أكد أكثر من مرة أنهم قرروا حل الحزب بواسطة الجمعية المعومية بما يتسبه الإجماع، وروى بالتفصيل كل المناقشات ووجهات النظر ورأيه هو في النهاية الذي يتسبه الإجماع، وروى بالتفصيل كل المناقشات ووجهات النظر ورأيه هو في النهاية الذي كنان مع الحل لا مع التجميد، وهو القرار الذي اتخده حزب التجمع، وقال الرئيس السادات تعليقاً على قرار الوفد حل نفسه:

أحسن . . عقبال التجمع!

ونشر كلام سراج الدين في الذكريات عن قرار الحل. . أما ما لم ينشر وقاله لي وأذكره الأن فهو :

بعد أن أصدرنا قرار الحل اتصل بى الدكتور مصطفى خليل وطلب منى إرسال صورة من قرار الحل فقلت له إن شاء الله غداً يصلك القرار، ولكنى لم أرسله له. ثم بعد عدة أيام أخرى صاود الاتصال وطلب إرسال صورة القرار فقلت له إن شاء الله غداً، ولم أرسله له، إلى أن نسى الموضوع اولو كان اتصل مرات أخرى فلم يكن ردى سيتغير، إلى أن يتعب وينسى.

ولما سألته عن السبب . قال إنه لا يمكن أن يعطى متل هذه الوثيقة لهم ليستعملوها صدما إذا تغيرت الطروف وقررنا العودة لمارسة نشاطنا، كما أننا لم نسجل هذا القرار في سجلات الحزب خوفاً من تسربه ، بالإصافة إلى أنه لم تكن لدينا وقتها إدارة أو سكرتارية منظمة ولا مكانب أو مقرات .

وما توقعه حدث بالفعل، ولولا يقظته وقتها لربما سارت الأمور في منحي آخر تماماً.



الدكتور نعمان جمعة الرئيس الرابع للوفد

سيد عبد الماطي

عندما رحل مؤمس الوفد الزعيم خالد الذكر سعد زغلول هام ۱۹۲۷ ، كان بين رجالات الوفد الكبار اثنان من أسرة الزعيم ، بل كان الزعيم خالهما، وكانا ابنين لأخته ، هما فتح الله بركات باشا ، وأعلن أولهما عن رضبته في ترشيح نفسه لوئاسة الوفد بعد رحيل خاله ، وآنذاك أجريت انتخابات بين اثنين من رجال الصف التانى هما : فتح الله بركات، ومصطفى النحاس ، وحين تنافس الاثنان على زعامة الخزب، فإن رجال الوفد وقياداته عقدوا اجتماعا اختاروا فيه اللنحاس؟ بعد تصويت ترجحت فيه كفته على منافسه الإركات، ومن يومها صار للوفد مبدأ كبير الزعامة الوفد لا رب ...

وشاءت الأقدار أن يتكور ما حدث بعد رحيل سعد زغلول عام ١٩٧٧ ، وأجريت انتخابات ديمقراطية لم تشهدها مصر على مدى ٧٠ عاما، أسفرت عن فوز الدكتور نعمان جمعة برئاسة الوفد، بعد حصوله على ٨٥ ،٧٨٪ من الأصوات.

ولم يكن اختيار الدكتور نعمان جمعة، ليكون الرئيس الرابع للحزب العربق، قد أثى من فراغ، ولم يكن مصادفة، فقد كان الذراع اليمنى للزعيم فؤاد سراج الدين، وكان الرجل الثانى الفعلى لسنوات طويلة. . بالإضافة إلى هدا وذلك، كان نعمان هو مهندس عودة الوفد عام ١٩٨٤، يعد تجميد الحزب عام ١٩٧٨. . وكان فؤاد سراج الذين وكوكية من رجالات الوفد قد أعادوه إلى الحياة السياسية بعد غياب استمر ٢٥ عاما، عاشها في الظل عقب حل الأحزاب السياسية عام ١٩٥٣.

فمنذ إعلان الرئيس أقور السادات عن إنشاء المنابر عام ١٩٧٧ ، والتي تحولت فيما بعد إلى أحزاب، كنان الدكتور نعمان جمعة ملازما ففؤاد سواج الدين في كل تحركاته وقراراته، وكان هو المستول عن إعداد الأوراق والوثائق ورفع القضايا، ثم فيما بعد أعلن عودة الوفد في مؤتمر صحفي عالمي، حيث كان فؤاد سراج الدين وإبراهيم باشا فرج، معزولين سياسيا.

ولد نصمان جمعة في ٢٧ يونيه ١٩٣٤ ، والله كان مهندما زراعياء وكان رجلا مكافحا ، يعيش من جهنه وعرقه ، وكان وفليا صميما . . وكانت واللته سيلة متعلمة ومحافظة جداء لذا غرست في أبنائها كل صفات الخير والمحبة والإخلاص والاجتهاد . . وفوق كل هذا صفة القناعة ، كما حرصت على أن تجعل أبناءها متدينين منذ الصغر ، يحرصون على الصوم والصلاة .

وفي منزل الأسرة بشبين الكوم عاصمة محافظة المنوفية، تلك الأرض الطبية، تربي نعمان جمعة بين عشرة أبناء، خمسة أولاد، وخمس بنات، وكان هو أصغرهم جميعا.

جاء نعمان من قلب الطبيعة التي أعطته كل مزايا القرويين في سعة للحيط، وقرة التربية، وسلامة المناخ ليدرك من الصفات التي تهيئ له سبل النجاح، وتفتح له الطريق إلى التفوق وتعيته على التمرس بالشدائد، والتجلد للصحاب والمشاق، واحتمال كبار الأعباء، والصبر على عظائم للحن.

وفى شبين الكوم التحق نعمان بمدرسة المساعى المشكورة، من المراحل الأولى فى الابتدائى وحتى الثانوى. وفى عام ١٩٤٨ عندما كان عمره ١٤ عاما انضم الطالب نعمان بحمعة إلى لجنة الطلبة الوفديين، فقد كان والده يشجعه على الانضمام للوفد، وعلى المشاركة فى المظاهرات التى تندد بالاستعمار وتطالب بجلاء الإنجليز عن مصر. . وفى المشاركة فى المظاهرات تفجرت كمائن الوطئية داخل الشاب بعمان . لله عندما تخرج فى الثانوية، أصر على الالتحاق بمدرسة الوطئية التى تخرج فيها ثوار مصر وزعماؤها سعد زغلول ومصطفى النحاس. التحق نعمان بكلية الحقوق جامعة القاهرة، ورغم ذلك لم تتقطع صلته بالوفد، ففى الجامعة أيضا انضم إلى لجنة الطلبة الوفديين، فقد كان يرى أن مئله الأعلى بعد واللده، هو مصطفى النحاس زعيم الأمة. تأثر بخطبه، وشجاعته فى مواجهة الإنجليز والقصر، ودفاعه عن الحرية والدستور . وكان الشاب الثائر يرى أن الوطن وإعلاء شأنه .

وعندما قامت حركة يوليو ١٩٥٧، فرح الشاب الثائر. كان مؤيدا لها، مثلما أيدها رجال الوند وزعيمه مصطفى النحاس. . لكن سرعان ما تحول هذا الفرح والتأييد إلى ثورة غضب، فقد خرجت الثورة عن أهدافها وعن طموحات الشعب المصرى بعد انقلاب عبد الناصر ورفاقه على محمد تجيب، وإلغاء الأحزاب السياسية بما فيها حزب الوفد.. وتحول الشاب نعمان من مؤيد للثورة إلى معارض لها.

عندما التحق نعمان بكلية الحقوق، كان يؤمن بأن دراسة القانون هو فن البحث عن الحق والعدل، مهما كان من صعوبة القضايا وتعقدها. . وكان يؤمن بأن المحامى الباحث عن الحق والعدل لا يترافع ضد ضميره، ولا يغلبه الطمع في الكسب على التطلع إلى عن الحق الباطل وجعل كلمة الحق هي الغالبة، لا أن بعمد إلى التعمية أو يلجأ إلى إنخاء الحقائق، كما أن بلاغته وقوة منطقه وكفاءته ويراعته ينبغي أن تنصرف جميعا لخدمة الحق والعدل. وهذا لا يتعارض بلا ربب مع واجب الدفاع، باعتباره حقا مقدسا لكل متهم، وإغما يجب أن يلبس للحامي كل حالة ثوبها الحقيقي، ويصورها في صادق صورها، ويصروها في صادق صورها، ويعسرف همه وعنايته إلى شرح الظروف الصحيحة المحيطة بالقضية وملابساتها، فإن هله قد تكون عوامل تقتضى الرحمة، أو ظروف ترجب التخفيف.

على هذه المبادئ درس نعمان جمعة القانون، واستطاع أن يتفوق على أقرانه في الجادئ وبساطاع أن يتفوق على أقرانه في الجامعة ، وباب الجامعة ، وباب وباب وبالتجارية ، وباب القاهرة، وباب الشعرية، والمخدرات، وقد أتاحت له فرصة العمل في النيابات، أن يتعرف أكثر على أرحاع للجتمع ومشاكله ومعاناته، ودوافع ارتكاب الجريمة.

وفي ديسمبر ١٩٥٦، وقع العدوان الثلاثي على مصر، ثلاث دول هي إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، هاجمت مصر، أغارت عليها بالطائرات، وزحفت باللبابات لاحتلال وإسرائيل، هاجمت مصر، أغارت عليها بالطائرات، وزحفت باللبابات لاحتلال أرضها. لم يفق وكيل النيابة، ابن الوفد مكتوف الأيدى، كان عمره وقتها ٢٧ عاما، لم يخس أن يفقد وظيفته المرموقة ومصدر وزقه الوحيد. ترك عمله وليي نذاء الوطن مدافعا عن تراب بلله، . وفي معسكر حيش التحرير بالهرم تلقى التدريب، ثم انطلق مع عترين من الفدائيين إلى قلب المعركة، إلى سيناء وهناك ظلوا يتغلغلون فيها نحو ٥٠ كيلو مترا لمواحهة القوات الإسرائيلية الغاشمة، وحدث اشتباك بين الدوريات الإسرائيلية والغذائيين المصريين في منطقتى فكليانة و «البرج» واستطاعرا مقاومة تقدم تلك الدوريات عدد أيام. ولأن العدو الإسرائيلي كان يملك من العتاد ما يصعب مقاومته بتلك الأسلحة الخيفة التي في أيدى فدائيينا، فقد صدرت إليهم التعليمات بالتوجه إلى جزيرة وأم خلف التي تقع على بعد كبلو مترين من منطقة «الكاب» في بحيرة المتزلة . وكانت المهمة المكافون بها هي مراقبة غركات القوات المعتدية عند الكاب بطريق القناة، وأن يتولوا

حماية هذه الجزيرة، وفي يوم ٨ ديسمبر ١٩٥٦ تخفي القدائي نعمان جمعة في ملابس
صياد، للوقوف على تحركات العدو، ركب مع أحد زملائه الفدائيين وكان ضابطا
بالبوليس المصرى، زورقا صغيرا يقوده صيادان للأسماك هما: أحمد مرايا وحسن
بالبوليس المصرى، زورقا صغيرا يقوده صيادان للأسماك هما: أحمد مرايا وحسن
الحولي، لكنهم فوجئوا بوابل من الرصاص ينهال عليهم. في البداية ظنوا أن البوليس
الدولي يرابط هناك وفقا لما سبق أن أعلته قوات الطوارئ الدولية، لكنهم سرحان ما
اكتشفوا أن القوات الفرنسية هي التي تحاصرهم. . ووقع الفدائيان ومعهما العيادان في
الأسر . . وتم ترحيلهم إلى يورفؤاد، واحتجازهم داخل معسكرات الجيش الفرنسي بعد
استجوابهم . . وبعد ثلاثة أيام تمت مبادلة ضابط البوليس للصرى بجندى بريطاس، كان
الفدائي يس محمد على، قد تمكن من أسره.

وبقى نعمان جمعة والصيادان في الأسر، وانضم إليهم في المستكر عدد من الأسرى المصريين. وداخل المتقل تعرض نعمان وزملاؤه لأبشع أنواع التعليب البلني والنفسي على أيدى الفرنسيين، وتعرضوا للإهانة والحرمان من الطعام والشراب.

كان الفرنسيون يعاملون هؤلاء الأسرى معاملة قاسية. كانوا يتركونهم للنوم على الأرض، ودون غطاء، وفي العرام، رخم قسوة البرد. . لم يكن يقدم لهم الطمام إلا مرة واحدة في اليوم، ولا يزيد ما يقدم عن ربع رغيف لكل شاب . لقد أرادوا قتلهم جوعًا، بعد أن تأكد الفرنسيون أن هؤلاء الأسرى من الفدائين والمقاومين .

كان السبان المصريون في الأسر، أشد قوة وأكثر صلابة، لم تلن عزيمتهم، ولم تنحن رؤوسهم، وكان نعمان يحشهم، ولم تنحن رؤوسهم، وكان نعمان يحشهم على الصبر والصمود، وفشل الفرنسيون في تحطيم أصصابهم، وإذلالهم، فلجأوا إلى إرهابهم كان الجنود الفرنسيون يصوبون فوهات بنادقهم إلى صدور الفدائين الأسرى، وقتلوا ثلاثة منهم بهنف إشاعة الدعر والرعب بين الآخرين، لكن نعمان ورفاقه لم يرهبهم رصاص المدو، ولم يخفهم أن يموتوا في سبيل الوهاب والبطش المون وعزته وكرامته، وقد ازدادوا قوة وقدرة على تحمل كل أساليب الإرهاب والبطش التي مارسها الجنود الفرنسيون ضدهم في الأسر.

ويعد حوالي شهرين، تم الافراج عن الشاب الثائر نعمان جمعة ورفاقه، ولم يتقذهم من هذا الأسر سوى البوليس الدولي الذي سلمهم إلى البوليس المصري.

وقد تناولت جريدة الأهرام في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٥٦ بطولة وكيل النيابة نعمان جمعة على صدر صفحتيها الأولى والثالثة، ونشرت صورته، كما كشفت مذكرات كمال الدين حسين ثاثب رئيس الجمهورية السابق، ووزير التربية والتمليم الأسبق، وعضو مجلس قيادة الثورة وقائد القاومة الشعبية خلال العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ عن الدور الوطني للدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد.

قال كمال اللدين حسين: الآأنسي نعمان جمعة الذي قرأت له عدة مقالات يلمس فيها كبد الحقيقة في موضوع اللديمقراطية ، وكشف اللديكتاتورية وما يواكبها من فساد ، وحكم الفرد المطلق الذي لا يمكن محاسبته ولا محاسبة من ينسترون تحت عباءته من المستدين ، واستشراء الفساد وتخريب كل ما هو جميل في الوطن . وسألت عنه ووجدت أحد الأصدقاء يعرفه ، وفعلا استقبلته في منزلي وأعربت له عن إعجابي بشجاعته التي لا تخشى في الحق لومة لائم . وقال لي : إنه كان وهو وكيل نيابة يتدرب متعلوعا في معسكر جيش التحرير في الهرم . . ثم انتقل إلى معسكر أنشاص الخاص ، ثم كان ضمن كتاب المجامعة المتلائي إلى منافقة الإسماعيلية تحت نيادتي .

ومضى كمال الدين حسين فى مذكراته معلقا على هذا اللقاء قاتلا: «حمدت الله أن للجهودات التي بذلت فى الحرس الوطنى وجيش التحرير لم تذهب هباه . . فهى علاوة على القتال القملى الذى مارسوه ضد الإنجليز والإسرائيليين ، وعلاوة على رفع الروح للمنوبة للشعب كافة أثناء العمليات وتأثير ذلك على تطور الأمور وكسب معركة التحدى، فإن الذين شاركوا فى هذه المسكرات أثبتوا امتيازهم فى الحياة العامة ، ومارسوا شجاعتهم لإعداد رأيهم فى تحد وإصرار.

ولا أقول إن هذه الصفات طارئة وجديدة عليهم، ولكنها متأصلة فيهم . . ولولاها لما تطوعوا . . ولكن لا شك أن الممارسات العملية خاصة في خط النار وأمام المخاطر تصقل معادن الرجال وتزودهم بمقايس جديدة للحياة . . تتحدى الجين والنفاق . . تقهر العدو في الميدان . . وتجملهم مستعدين للبذل أدبيا ومعنويا . . خاصة في سبيل الأهداف التي بذلوا فيها العرق والدم في يوم من الأيام .

بعد عدة أشهر من الإفراج عن وكيل النائب العام نعمان جمعة ، سافر إلى فرنسا في بعثة لئيل درجة الدكتوراه من جامعة باريس . لم تؤثر تجربة السجن في معسكر الجيش الفرنسي داخل الشاب نعمان سلبا تجاه الفرنسيين ، لأن العنوان كان من الجيش ، والسجن كان لدى الجيش الفرنسي ، ولم يوافق الشعب على ما قام به الجيش في ذلك الوقت . وحصل تعمان جمعة على الدكتوراه في القانون المدنى بتفوق، وحرصت جامعة باريس على أن تضمه إلى صفوف هيئة التدريس للاستفادة بكفاءته، وهناك أيضا عمل بالمحاماة . . وبعد عشر سنوات قضاها في باريس قرر نعمان العودة إلى مصر، ليدرس لأجيالها القانون، والتحق للعمل بالتدريس في حقوق القاهرة، وتدرج أستاذ الجامعة في المتاصب حتى انتخب عميدا لكلية الحقوق مرتين متاليتين.

ويذكر هنا، أن جوء الحكومة إلى تعديل قانون الجامعات ليصبح تولى عمداه الكليات مناصبهم بالتعيين بدلا من الانتخاب، كان أحد أسبابه الرئيسية، المواقف المستقلة التي اتخذها الدكتور نعمان جمعة داخل الجامعة، والتي أغضبت الحكومة حين كان عميدا لكلية الحقوق، بعد أن فاز في انتخابات العمادة مرتين متثاليين وباكتساح.

في عام ١٩٥٣، أى بعد تيام حركة يوليو بعام واحد فقط، تم حل الأحزاب السياسية، وكان المقصود هو حل حزب الوفد، وتصفية رموزه وقياداته، لكن لم يستطع أحد انتزاع الوفد، من قلوب المصريين، وكان وقتها فؤاد سراج الدين سكرتيرا عاما للوفد، وتعرض الوفديون على أيدى ثوار يوليو للتنكيل والسجن والاعتقال وتلغيق القضايا. لم تنحن رؤوس الرجال، ولم يستسلموا لليأس، كانوا على يقين أن لكل ظالم نهاية، ولكل ليل نهاراً. . ونجمح فؤاد سراج الدين وكدوكبة من الوفديين الكبار في الحفاظ على وفديتهم، وعلى مدى ربع قرن كامل من القهر السياسي، عاشوه في الظل، ونجح سراج اللمارة الموادية الوفد إلى ساحة اللمارة الساسي، عاده الوفد إلى ساحة اللمارة المارة المارة المارة المارة الوفد إلى ساحة اللمارة السياسي،

وكان من بين هولاء المصبة القليلة، أحد الشباب الوفديين الثاثرين. كان الدكتور نعمان جمعة أستاذ القانون بحقوق القاهرة، وكان عمره وفتها ٤٢ عاما . . وداخل منزله بحى الزمالك عقد اجتماعاً لناقشة خطة عودة الوفد، وكان هذا الاجتماع يضم فواد باشا سراج الدين، وإبراهيم باشا فرج، ومصطفى بك مرعى، ومحمد باشا صلاح الدين، والكاتب الكبير الأستاذ مصطفى أمين . . ثم توالت الاجتماعات، ودب الأمل فى

منذ ذلك الاجتماع، ظل الدكتور نعمان جمعة ملازما لفؤاد باشا في تحركاته، وفي المرور على منازل الإجتماع، فل المرور على منازل الأصداقاء، الدكتور المجار، والدكتور سعيد النجار، والدكتور حامد سلطان، والدكتور يوسف والى، الذي انضم فيما بعد للحزب الوطني الميمقراطي، وعين وزيراً للزراعة، وأمينا عاما للحزب، ثم نائبا لرئيس الحزب الوطني،

وفى أحد هذه الاجتماعات، اقترح بعض الحضور، أن يكون الدكتور نعمان جمعة رئيسا خزب الوفد، وأن يكون فراد سراج الدين وباقى الكبار هم الآباء الروحيين والموجهين لسياسة الوفد. ولا أن الشاب الوفدى الثائر رفض قبول ذلك، وأصر على أن يعود الوفد وعلى رأسه الزعيم فؤاد سراج الدين . . كان نعمان حافظا للجميل، مقدرا لدور الكبار الذين دفعوا من أموالهم وحرياتهم الكثير من أجل الوفد ومبادئه . . وظل رجال الوفد منذ عام 19۷۸ في صراع مع السلطة داخل أروقة المحاكم، وتحكن الدكتور نعمان جمعة من الحصول على حكم تاريخي بعودة الوفد إلى الحياة السياسية عام 19۸٤ .

كان الدكتور نعمان ينظم عملية ترشيح الوفد لقائمة انتخابات المحليات في شمال القاهرة بالتحايات الميم يمكنه من القاهرة بالتعاون مع كرم زيدان وأحمد طه، وذلك للحصول على قرار سليم يمكنه من الطعن أمام القضاء الإدارى . كان يعد الأوراق، ويجمع الوثائق، ويرفع الدعاوى، ويترافع أمام القضاء مطالبا بعودة الوفد . ونجع نعمان، وأعلن العودة في مؤتمر صحفى عالمي، لأن فؤاد سراج الدين، وإبراهيم فرج، كانا معزولين سياسيا .

منذ ذلك التاريخ ١٩٨٤ والدكتور نعمان هو الذراع اليمني، والرجل الثاني لفؤاد باشا، ظل ملاصقا له، يشاركه تحركاته، وقراراته، وكل معارك الوفد. . ومع عودة الوفد وصدور صحيفته في ٢٢ مارس ١٩٨٤، خصص الدكتور نعمان جمعة له زاوية بالصحيفة بعنوان البضات يكتب فيها كل خميس مقالة يعبر فيها عن رأيه، ويكل حرية، ودون خوف من سلطان . . وخاض من خلال مقاله الأسبوعي معارك شرسة مع النطام الحاكم. طالب بتعديل الدستور الذي أصبح كسيحا - على حد تعبيره- وغير قادر على ضبط إيقاع الحكم في مصر، بعد التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، من نظام الحنزب الواحد إلى التعدد الحزبي. . وطالب الدكتور نعمان بالغاء القوانين الاستثنائية وسيئة السمعة ومن بينها قانون الطوارئ الذي تحول إلى سيف على رقاب المعارضين لنظام الحكم . . وطالب بإطلاق الحريات العامة ، وحرية الرأى والتعبير ، وحرية إصدار الصحف، وإنشاء الأحزاب السياسية، بما لا يتعارض مع وحدة الأمة ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحة . . وطالب بوضع ضمانات حقيقية تكفل إجراء الانتخابات العامة بما يضمن لها النزاهة بعيدا عن العبث والتزوير وتقفيل الصناديق لتعبر عن إرادة الأمة. . وطالب بضرورة أن يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر، وليس بالتعيين أو الاستفتاء. . ومن خلال مقالاته حارب الدكتور نعمان الفساد بكل ضراوة، وطالب بضرورة تطبيق قانون محاكمة الوزراء الذي ناضل من أجله الزعيم مصطفى النحاس . . وكتب يطالب بالمزيد من الديمقراطية والحرية، والحفاظ على حقوق الإنسان المصرى، وهي المبادئ التي قام وعاش عليها الوفد طوال تاريخه النضالي .

وفى ٩ أغسطس من عام ٢٠٠٠ رحل فؤاد سراج اللدين رئيس الوفد. . رحل الزعيم الذى أعاد الوفد إلى الحياة مرة أخرى بعد ٢٥ عاما من القهر السياسي . . وظن أعداء الوفد والمتربصون به ، أن الوفد قدمات ، ولن تقوم له قائمة ، وأن الصراعات والخلافات ستدب في جنباته وأركانه . وأراد الحاقدون أن يشمعلوها نارا، لكن باءت كل محاولاتهم بالفشل . . وكانت إرادة الله فوق كل إرادة ، ليقي الوفد عملاقا .

كان الدكتور نعمان هو النائب الأول لرئيس الوفد، وحسب نص لاتحة الحزب، يتولى النائب الأول الرئاسة لحين انتخاب الرئيس الجديد، وهذا ما فعله الدكتور نعمان، بل أصر عليه . . فهو الذى حارب وناضل دفاعا عن الديمقراطية، ومن أجل إجراء انتخابات حرة تعبر عن جموع المواطنين، فكيف يتسنى له أن يخالف ما يؤمن به، ويناضل من أجله.

من هذا المطلق، وفي 10 أغسطس ٢٠٠٠ أصدر الدكتور نعمان جمعة بعمفته رئيسا للحزب، قرارا بدعوة الهيئة الوفدية للاجتماع في أول سبتمبر، لانتخاب رئيس جديد لحزب الوفد، خلفا للراحل فؤاد سراج الدين، وتضمن القرار، فتح ماب الترشيع للمنصب.

وحفاظا على وحدة الوفد، وعدم وجود انشقاقات، أعلن سعد فخرى عبد النور السكرتير العام لحزب الوفد، وأحد القيادات التى تتمتع بشعبية وفدية كبيرة، وتاريخ وطنى مشرف، أنه تنفيذا لوصية فؤاد سراج الدين زعيم الوفد الراحل، فإنه - أى سعد - يرشح اللاكتور نعمان جمعة رئيسا لحزب الوفد. وأضاف أنه اتخذ هذا الموقف لأنه كان أقرب الوفديين إلى فؤاد سراج الدين، ويعرف أفكاره، ويعرف أن فؤاد بأسا لو أراد المتيار شخص آخر ليصبح الناتب الأول لرئيس الحزب لفعل ذلك دون معارضة، وأن فؤاد باشا كان يعتمد على الدكتور نعمان جمعة الذي كان يجلس داتما على يمين فؤاد

وفي ٢١ أغسطس، يوم غلق باب الترشيح، كان قد تقدم ٦ مرشحين لمنصب رئيس حزب الوقد، وهم طبقا لأولوية تقديم الطلبات:

..د. نعمان جمعة

د. مدحت خفاجي

- . د. إيراهيم دسوقي أباظة
 - د. محمود السقا
 - ۔ فؤاد بدراوی
 - ـد. عبدللحسن حمودة

وفى ٢٧ أفسطس، أى بعد ٦ أيام من غلق باب الترشيح، أعلن كل من الذكتور إبراهيم دموقى أباظة السكرتير العام المساعد، والدكتور محمود السقا عضو الهيئة العليا النتازل عن الترشيح لتصب رئيس الوفد. . وقدم المرشحان خطابى تنازلهما إلى بلئة الإشراف على الانتخبابات . . حيث أكدا أنه من منطلق الحرص على وحدة الصف واحترام المبادئ التي يعيش الوفد بها ومن أجلها، وتجنبا لأى انقسام يؤدى إلى نقل الخلافات من داخل الحزب إلى خارجه، قررنا الانسحاب من ترشيح أنفسنا لرئاسة الحزب.

وفى اليوم التالى؛ أصدر الدكتور نعمان جمعة بيانا عقب نشر خير تنازل وأباظته والسقاه عن الترشيح قال فيه: «لقد هزنى هذا الخير من أحماقى، نظرا لموقفهما النبيل الله عنها من الترشيح قال فيه: «لقد هزنى هذا الخير من أحماق أننى حبرت مرارا شفاهة الله لم يمنيا منه سوى وحدة الصف فى حزبنا الموقر. . كما أننى حبرت مرارا شفاهة و «السقا» وكتابة عن محبتى وتقديرى لشخص ووطنية الصديقين المزيزين «أباظة» و«السقا» وأعدهما، وأعاهد كل إخوانى فى حزب الوفد، فى حالة فوزى بمصب رئيس الحزب، أن ألتزم با تعهدت به من احترام الديمقراطية والتشاور مع الجميع فى كل شئون الحزب، وألا أقطم أمراحتى يشهدوا».

وقبل إجراء الانتخابات، شكلت ٥ لجان للاقتراع برئاسة شخصيات عامة من خارج الوفد، وهم:

- _ مكرم محمد أحمد: رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور.
 - كامل زهيرى: نقيب الصحفيين الأسبق.
 - .د. أسامة الغزالي حرب و رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية.
- د. إبراهيم درويش: أستاذ القابون الدستورى والنظم السيامية بجامعة القاهرة.
 - ـ د. وحيد عبد المجيد: رئيس تحرير التقرير الإستراتيجي للأهرام.

وفى يوم أول سبتـمبر ٢٠٠٠ ، توجهت أنظار القوى السياسية فى مصر والعالم العربى ، صوب حزب الوفد لمتابعة أول تجربة انتخابات حزبية فريدة من نوعها ، تجرى على أرض مصر .

أجريت الانتخابات، وأعلن فوز الدكتور نعمان جمعة برئاسة حزب الوفد خلفا للزعيم الراحل فؤاد سراج الدين . أجريت الانتخابات في جو ديمقراطي فريد، حيث تنافس ٤ مرشحين، حصل الدكتور نعمان جمعة على نسبة ٧٥ . ٧٨٪ من الأصوات.

و لأول مرة تجرى في مصر انتخابات من خلال صناديق زجاجية، ولجان محايدة، وفرز لا تعبث به الأهواء، أو يسيطر عليه البلطجية. . انتخابات يحصل فيها كل مرشع على نفس الفرصة، ويتفس الحياد، وتكون الكلمة فيها للصوت الحر الذي لا يناع ولا يشترى، وبلا إرهاب أو ضغوط أو وعيد.

وضرب الوفديون لكل المصريين مثلا على الطريقة الصحيحة للانتخابات التى يطالب بها الوفد، وهكذا جاءت انتخابات الوفد درسا في الديمقراطية. . وهذا ما أهلته الذين راقبوا الانتخابات، والذين أشرفوا على التصويت، والذين فرزوا الأصوات، وأعلنوا التيجة . . وخرج الوفد من معركة الانتخابات على قلب رجل واحد.

واهتمت وكالات الأنباء، وأجهزة الإعلام المحلية والعربية والعالمية وشبكات المعلومات الدولية، بالانتخابات الديمقراطية لاختيار رئيس حزب الوفد الجليد. . ووصفت الوكالات انتخابات الديمقراطية لاختيار رئيس حزب الوفد الجليد. . وصوراً للدكتور نعمان جمعة الفائز في الانتخابات ومنافسه فؤاد بدراوى متعانقين فور إعلان نتيجة الانتخابات . وأكدت شبكات المعلومات، أن حزب الوفد ضرب مثلا رائعا في التغيير الديمقراطي، ونقل السلطة بالوسائل السلمية من جيل إلى جيل، وأشار موقع تعكرها أحداث، كما أبرزت الهيئة مشاركة الشخصيات العامة غير المنتمية للحزب في رئاسة لجان الانتخابات مرت بهدوه، ولم رئاسة لجان الانتخابات أول لاين، إن حزب الوفد عبر أزمته بهدوه، وقالت الشبكة اللولية للإصلام فإسلام أون لاين، إن حزب الوفد عبر أزمته بهدوه، وأكلت الشبكة، أن المنتزات طويلة . . ووقالت الشبكة ، أن المنتزات طويلة . ووكدت الشبكة ، أن المنتزات طويلة . ووكدت الشبكة ، وخروج المنافق العربية بانتخابات الوفد، ووصفتها المنتزات المربق المؤلدة ووصفتها العربية بانتخابات الوفد، ووصفتها العربية بانتخابات الوفد، ووصفتها مر في المادر في المنافقة المربية بانتخابات الوفد، ووصفتها العربية بانتخابات الوفد، ووصفتها مادر في المادر في المنافقة المربية بانتخابات الوفد، ووصفتها مادر في المادر في المنافقة العربية بانتخابات الوفد، ووصفتها مادر في المادر في المنافقة والمارضة .

وفي ١٧ مستمبر ٢٠٠٠ ، استقبل الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية ، الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد للاستماع إليه . . وقد استمر اللقاء ٣٠ دقيقة ، تحلث فيها رئيس الوفد عن المشكلات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية في مصر ، ورؤية الوفد في حل هذه المشكلات، وطالب الدكتور نعمان في لقائه بصرورة إحراء الانتخابات في ظروف ديمقراطية سليمة تكفل لها النزاهة والحيدة .

كانت مصر مقبلة على انتخابات مجلس الشعب، وكان رئيس الوفد يريد ضمانات حقيقية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، لتشجيع الناخبين على اللهاب إلى صناديق الاقتراع، للمشاركة الحقيقية في اختيار عثلهم، والابتعاد عن السلبية.

وقرر الوفد خوض الانتخابات البرلمائية لمام ٢٠٠٠ في ظروف عصيبة، بعد وفاة الزعيم فؤاد سراج الدين من جانب، وحدم رخبة قيادات الوفد في خوص الانتخابات بسبب عمليات التزوير التي مارستها السلطة في الانتخابات السابقة، ولشكهم في إيجاد ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات.

لذا قرر الدكتور نعمان جمعة الدفع بعدد كبير من شباب الوفد خوض المعركة الانتخابية . وأعلن أن الوفد سيخوض الانتخابات بكل قوة، وسوف نقدم أنفسنا للشعب كبديل للنظام الشمولي .

وأعلن الوفد ترشيع ٧٢٣ وفديا في ١٧٣ دائرة تتبع ٢٦ محافظة ، وكان ثلت هؤلاء المرشحين من الشباب . . وكان المرشحون الوهليون حسب التصريحات الحكومية يمثلون ٣ , ٣٥ من مرشحي أحزاب المعارضة .

وعقد الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد، أول مؤتمر له منذ انتخابه، مع شبباب الوفد. وألقى خطبة حماسية . قال فيها: فابناتي وبناتي الأعزاء. هذا اليوم، وهذه المحفظة هي أجمل لحظات حياتي، تلك التي نعطلع فيها للمستقبل بالأمل. وباللوفد . وباللوفد . طلبت اللقاء بكم اليوم لكي أبلغكم أن الوفد هو حريكم، والوفد ملككم جميعا . والوفد أمانة في أعناقكم . وفي أكثر من مكان وفي أكتر من موقع، قلت إن حزب الوفد لديه شباب يباهي به جميع التنظيمات السياسية ، ليس في مصر فقط . ولكن في العالم العربي كله . فأنا فخور بكم . وأتباهي بكم . وأعتز بكم . وأريد أن أعمل لكم وبكم . أويد أن أضع يدى في أيديكم لكي ننتقل سويا إلى القرن الجديد . لكي ننتقل سويا إلى القرن الجديد . . لكي ستقل سويا إلى القرن الجديد . . لكي ستقل سويا إلى صناعة المستقبل . .

صناعة مستقبل هذا الوطن تحتاج إلى عقولكم وسواعدكم. . هذا الوطن يحتاج إلى الوفد ليكون البديل الصحيح والقدير للحكم . . نحن نمد أنفسنا لعركة الانتخابات، ولا أدرى البديل الصحيح والقدير للحكم . . نحن نمد أنفسنا لعركة الانتخابات، ولا أدرى ولا استطيع أن أحدد نتيجتها . . ولكننا سنخوض معركة قرية عظيمة مشرفة . . نضع فيها الوفد على قصة الحريطة السياسية ، وأقول وأكور أيا كانت التبيجة . فلا يعينى على المقاعدة التي سنحصل عليهها ، إما الذي يعنينى أن نعلن إلى الشعب، وإلى كال القوى السياسية وإلى الحكومة ، أن الوفد هنا . أن الوفد قوة سياسية كبرى . . أن الوفد قاتم . . . أن الوفد هنا منا المنافئة وأو سياسية كبرى . . أن الوفد قات الراحل الغالى فؤاد سراج الدون من حنوا أن الزياد المستسخط من أيدينا، ولكن الحدث الكبير وحبر شرارة الشورة . . فأثبت الوفد انه قوة عظمى . . أنه حقيقة ثابتة . . أنه البذور التاريخية . . أنه القوة السياسية في هذا البلد وغاسكنا وخضنا معركة شريفة ونظيفة . . ونستمد اليوم وأيدى في أيديكم لكى نخوض معركة الانتخابات القادمة .

وكانت المدة بين انتخاب الدكتور نعمان جمعة رئيسا للوفد، و بده الانتخابات ١٠ أيام فقط . . . ورغم ذلك قرر الدكتور نعمان أن يبخوض الوفد الانتخابات بكل قوة وإصرار . . وصفر الرفد الانتخابات بكل قوة وإصرار . . وصافر رئيس الوفد إلى القرى والنجوع والمراكز في أقصى صعيد مصر، وفي الريف، يلتقى بالجماهير لتدعيم مرشحى الوفد، ورغم المشقة، إلا أن رئيس الوفد عقد ١٠ مؤتمرا شعيا .

ونجع ٧ مرتسجين وفديين في الانتخابات، وأوشك ٢٥ آخرون على النجاء، وحقق ٨٠ مرشحا وفديا نتائج جيدة، واستطاع كل منهم الحصول على الآلاف من أصوات ٨٠ مرشحا وفديا نتائج جيدة، واستطاع كل منهم الحصول على الآلاف من أصوات الناخصين، وخاضوا ممارك مشرفة .. ولا يستطيع أحد القول بأنهم هشلوا أو أن الوفد فشل في الانتخابات . إذ إن العملية الانتخابية شابها العوار، وتلاعبت فيها أيدى المزوين لحساب أصحاب المال ومرشحى الحزب الحاكم، رغم الإشراف القضائي للحدود على الانتخابات .

وكان أمام الوفد خياران لا تالث لهما. . الأول · أن يقاطع الانتخابات فينساه الناس وينعزل عن الشارع السياسي . والثاني: خوض الانتخابات بقوة ليفرض نفسه على الخريطة السياسية أملا في الإصلاح . وقد اختار الوفد المعركة السياسية لمصلحة مصر و مصلحة شعبها .

وقرر الوفد خوض انتخابات المحليات في أبريل ٢٠٠٢، وتم ترشيح ١١٧٩ مرشحا

غالبيتهم من الشباب، في ٢٧ محافظة على مستوياتها الحمسة: المحافظة، والمركز، والمدن، والقرى، والأحياء.. وقد فاز ١٦٣ وفديا.. وبهذه النتيجة المتواضعة، تصدر الوفد قائمة أحزاب للعارضة الأخرى.. وحصل على الترتيب الثالث بعد الحزب الوطني الحاكم، والمستطين.

إصلاحات داخل الحزب والصحيطة:

كانت نتائج انتخابات مجلس الشعب التى خاضها الوقد، وفاز فيها بـ مقاهد فقط، هى بداية الانطلاق لتجديد دماء الحزب ومنحه القدرة على مواصلة نضاله السياسي من أجل الحرية والديمقراطية.

بدأ الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد بحث تطوير وتحديث الوفد على مستويين، وفي وقت واحد: الحزب والصحيفة.

وفي هذا السياق أصدر ٣ قرارات لتنظيم شئون الحزب وصحف الوفد.

الأول: تضمن تشكيل مجلس إدارة لصحف الوفد، يتولى رسم وتخطيط سياسة وشئرن الصحف.

الثاني: تشكيل مجلس إدارة لشئون تنظيم العضوية واللجان.

الثالث: يعقد اجتماع المكتب التنفيذي للحزب كل أسبوع لمتابعة النشاط السياسي للحزب.

ومنذيوم انتخاب الدكتور نعمان جمعة رئيسا للوفد، حرص على أن يكون هناك انضباط مالى وإدارى حاسم وقاطع، وسعى إلى عدم تركيز كل السلطات في يد رئيس الخزب. . إذ فوض سلطاته المالية والإدارية لجريئة الوفد لكل من رئيس التحرير، ونائب رئيس الحزب، ونائب رئيس مجلس إدارة الجريئة، ولم يعط رئيس الحزب لنفسه سلطة اتخاذاًى قرار قبل الرجوع إليهم.

ورغم تراجع سوق الإعلانات نتيجة الكساد الاقتصادى وتأثيره الملحوظ على جميع المسحف في مصر ، إلا أن الوفد من المؤسسات الصحفية المصرية القليلة التي صمدت وواجهت هذه الأزمة .

ونجحت الإدارة الجديدة في خفض نفقات طباعة الصحيفة بمقدار ١٥٪ تقريبا. . ولم

يتم تسبيل أية وديعة من الودائع التي تركها فؤاد سواج اللين، بل أضيف إلى هذه الودائع، مما جعلها في مايو ٢٠٠٧ تصل إلى ٢١٠٠ عا كانت عليه في أغسطس عام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة لأموال الحزب، فرغم ما أنفق على إنشاء مقار جديدة ودعم للمقار القائمة ، كما حدث في أسوان واللقهاية وللحلة الكبرى، ورغم ما أنفق على مقار كانت متها كانت ورغم ما أنفق على مقار كانت متهالكة لا تصلح لشيء، ورغم ما أنفق على مؤترات ۲۲ أغسطس، وعيد الجهاد، وانتخابات البرلان لعام ۲۰۰۳ (ما مليون جنيه)، وانتخابات للمحليات لمام ۲۰۰۳ (۳۰ ألف جنيه). . إلا أنه لم يتم تسييل أو كسر أية وديعة من ودائع الحزب، وإنما أضيفت إليها وديعة بحيون جنيه كاملة.

أما بالنسبة للهيكل التنظيمي للحزب، فقد فوض الدكتور نعمان حممة رئيس الوفد، رؤساء اللجان العامة بالمحافظات تفويضا مطلقا في اتخاذ قرارات اختيار المرشحين، وأحدث تغييرات في التنظيمات الداخلية للحزب، لكى تكون فعالة وميدانية ومتحركة، وقد وضع رئيس الوفد ملامع الإصلاح التي تبدأ من لجان المراكز، والتي بعد انتهائها سوف تعقبها انتخابات في كل محافظة من القاعدة إلى القمة، الاختيار رؤساء لجان قادرين على العمل الشعبي.

القضايا الخارجية،

ومنذ توليه رئاسة الوفد، وقد برزت سياسة الدكتور نعمان جمعة الخارجية. . إذ تمسك يجادئ الوفد ومواقفه التي نادى بها زعماء الوفد السابقون: سعد زغلول، ومصطفى النحاس، وفؤاد سراج الدين. . إذ يرى الوفد، أن قوة العرب في وحدتهم، لذا فإن الدكتور نعمان يركز في خطاباته السياسية، وفي تصريحاته، ويباناته وكتاباته على هلا المبدل. ، مبدأ وحدة العرب، ومناهضة الصهيونية، والغطرسة الأمريكية، والدفاع عن القضايا العربية القومية، والتي تركزت في السنوات الأخيرة، على ثلاث قضايا مهمة: فلسطين، السودان، العراق.

شغلت قضية الاحتلال الصهيوني لفلسطين عقل الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد، وعقد المؤتمرات الشميبة ليس في القاهرة فقط، ولكن في محافظات مصر المختلفة، لمناصرة الشعب الفلسطيني، الذي يواجه الآلة العسكرية الإسرائيلية، في ظل صمت عربي مريب. . وقد ناشد الدكتور نعمان الزعماء العرب لحماية الشعب الفلسطيني من عمليات الإبادة . . وقاد الدكتور نعمان جمعة حملة للتبرع للشعب الفلسطيني، كان هو أول من ساهم فيها . . ووصف رئيس الوفد ، الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي حاصر ته القوات الإسرائيلية داخل مقره برام الله ، بالبطل القومي الذي تحمل ما لم يتحمله زعيم عربي آخر .

أما بالنسبة للعراق. . فقد أدان رئيس الوفد العدوان الأمريكي السافر على العراق الشقيق، وطالب برفع الظلم عن شعب العراق الذي يتعرض للموت بسبب هذا الحصار الجائر، وأكد رئيس الوفد في العليد من مؤغراته، أن أمريكا تسعى لتجزئة العراق، وعطيم وحدة شعبه تحت دعاوى كافية.

* أما بالنسبة للسودان . فقد نادى الدكتور نعمان جمعة بضرورة وحدة شعبى وادى النيل: مصر والسودان، ولذا فقد انزعج عندما وقعت الحكومة السودانية اتفاقا مع الجيهة الشعبية لتحرير السودان، وهو ما عرف باتفاق «ماشاكوس»، الذى يهدف إلى تقسيم السودان.

وقد كتب الدكتور نعمان جمعة مقالا نشرته الرفد على صدر صفحتها الأولى في أول أغسطس ٢٠٠٢، تحت عنوان: «من حقنا أن نقلق على السودان» قال فيه:

قوصدة وادى النيل عقيدة وفلية راسخة منذسنة ١٩١٩ حتى الآن، وقال فيها النجاس: ققطع يدى ولا يفصل السودان عن مصره، وهتفنا منذ طفولتنا فى الخرطوم وفي القساهرة: قسعب واحد، نيل واحد، أمل واحد، أن يتجزأه . . أم يكن الوصد مستريحا لكيفية إدارة الضباط الأحرار سنة ١٩٥٤ لموضوع الروابط والملاقات المصرية السودانية . . فقد تركتها للصاغ صلاح سالم، وكان شابا مندفعا بغير خبرة، وتم وقتها عزل واعتقال الرئيس محمد نجيب، ولم يكن التوقيت مناسبا، فمحمد نجيب كان رمزا للتوحد، لأنه من أب مصرى وأم سودانية، وكان محبوبا ومقبولا من أبناء شطرى

وبغير إهداد أو دراسة أو تجهيد أو وضوح للرؤية أجرى الاستفتاء على الوحدة أو الانفصال، فكان الانفصال، وكان الانطواء، وكان الانتكفاء على أمور ذات طابع محلى ضيق هنا وهناك . . ثم حدثت تطورات مست معالم حكم الأقاليم مع التلويح بتطبيق الشريعة الإسلامية، كل ذلك أدى إلى تأجع الحرب الأهلية بين حكومة السودان وبين القيائل التى تقطن الجنوب . . وكانت الحرب الأهلية في الجنوب قاسية ومضية، و تفوق بكثير قدوات أى حكومة سودانية، فكانت تستنزف الدماء الغزيرة، وكانت تلتهم ثلاثة

أرباع الدخل القومى السوداني، ونزح أهل الحنوب إلى الشمال طلبا للحياة وللأمن وللعذاء، فغرقت الخرطوم في بحر من البشر، ولم يكن بقدرتها أن توفر لهم الحد الأدني للحياة.

وهنا كانت الفرصة سانحة أمام أمريكا والصهيونية والغرب بصفة عامة، فقدموا السلاح والمال لقبائل الجنوب، واستعلوا الظروف السيئة التي يعيشها المواطنون هناك، واستغلوا بعض أخطاه أهل الشمال، وأقتعوا أهل الجنوب بأن حكومة الخرطوم عبارة عن استعمار عربي إسلامي.

وانتشرت البعثات الاستعمارية في جنوب السودان، لكى تلعب على جميع الأوتار، واتجهت أمريكا إلى شرذمة العالم العربي، وبالدات إلى انعصال جنوب السودان عن شماله، وهكدا يسمى الغرب إلى الوحدة الأوروبية، ثم هو يسمى في منطقتنا إلى تقطيع الأوصال، لكى نصبح فريسة سهلة للوحش العمهيوني.

فى ظل هذه الظروف، وتحت وطأة هذه الضخوط، اجتمع البشير وجاريم، واتفقا مبدئيا على وقف القتال وعلى استفتاء أهل الجنوب بعد ست سنوات . وليس لدينا تفاصيل الاتفاق، ولكننا نشعر بالرهبة وبالصيق وبالقلق . فست سنوات مدة قصيرة، ونفوس أهل الجنوب معبأة بأسباب الكراهية الحقيقية والوهبية . والاستغناء إن كان على الاتفعاد أو على الانفصال، فستكون الإجابة هى الانفصال، وذلك ما لم يتحرك المخلصون لتحسين الأوضاع وزرع الشقة، ولكن المشكلة هى أن الإخلاص والموايا الحسنة لا تكفى . حيث يلزم لذلك قد كبير من الإمكانيات ومن الجهود المكتفة.

ويبقى السوال الكبير: أين مصر من كل ذلك؟ ! . . ويؤكد أهمية الموضوع: أن وحدة التراب السوداني بالنسبة لمصر، هي مسألة حياة أو موت، وذلك لا يرجع إلى أهمية مياه النيل، وإنما لأن مصر والسودان شعب واحد، نيل واحد، أمل واحد لا يتجزأ.

وأقول إن الحكومة المصرية لم تقم بواجبها على الوجه الأكمل، فالعلاقات المصرية السودانية ليست سوى ملف ضمن مثات الملفات في أضابير وزارة الخارجية المصرية. . وأحيانا تطرأ لحطات نتساط فتتم السفريات والاجتماعات والتصريحات ثم يتهى الموضوع، وذلك لأن الحكومة المصرية متخمة بمساكلها الداخلية وبمشكلة فلسطين.

لقد آن الأوان لكي ننشى إدارة كبرى يتولاها نائب لرئيس الوزراء بإمكانيات وسلطات ضيخمة، ويكون تابعا له سفيرنا في السوادن، وكل سفراتنا في الدول المجاورة للسودان، يختص بكل قضايا الأمن الخارجي والداخلي، والقضايا الاقتصادية وقضايا الهجرة والجنسية والاستثمار المشترك. . إلخ. وتعمل هذه الإدارة عملا متواصلا يوميا وكل ساعة وكل دقيقة، وتكون مهمة هذه الإدارة عدم ترك السودان لقمة طرية سائفة تلتهما الجوارح من كل صوب، ويكون شعارها: «شعب واحد، نيل واحد، أمل واحد لن يتجزأ».

العالم كله يتجه إلى التكتل والتوحد وإلى الكيانات الدولية الكبيرة رغم الاختلاف في كل شيء، فلماذا نستسلم للفرنجة وللصهاينة لشرذمتنا والفتك بنا؟».

ولاقت دعوة الدكتور نعمان جمعة رئيس الوقد بضرورة إنشاء إدارة كبرى تختص بششون السودان، تأييدا كبيرا من قبل الأحزاب والقوى السياسية السودانية، وكذلك من قبل الأحزاب والقوى السياسية المصرية، وعبرت الأحزاب السودانية عن أمنياتها في أن تستجيب الحكومة المصرية لدعوة رئيس الوقد، وناشدت الحكومة السودانية أن تسعى إلى إنشاه إدارة سودانية عائلة، من أجل تفعيل وحدة شعبي وادى النيل.

القضايا الداخلية،

الحرية والديمقراطية ، مبدأن عاش الوقد منذ إنشائه عام ١٩١٨ مدافعا عنهما . . ومنذ تولى الدكتور نعمان جمعة رئاسة الوقد وهو يعلن في كل مؤقراته وأحاديثه ضرورة تحقيق تولى الدكتور نعمان جمعة رئاسة الوقد وهو يعلن في كل مؤقراته وأحاديثه ضرورة أجراء إصلاح سياسى شامل ، لأن الإصلاح السياسى شامل ، لأن الإصلاح السياسى سيودى إلى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى . . وطالب الدكتور نعمان بفهرورة تخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني ، وضرورة أن يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر وليس بالاستفتاء . وطالب بضرورة إلغاء نسبة الد ٥ ٪ عمال وفلاحين في مجلس الشعب ، لأن ذلك يتنافى مع مبدأ المساواة بين المواطنين في المستوره وطالب بتخفيض الفراك بتشجيع الاستثمار ، كما المساواة بين المواطنين على المساورة ورفع المانة عن كاهل الفقراء ومحدودى الدخل . . كما طالب بتشكيل حكومة جديدة برئاسة الرئيس حسنى مبارك للخروج بمصر من أزماتها الطاحة التي أنهكت الشعب المسوى

وبسبب الأخطار الجسيمة التى تواجه مصر داخليا وخارجيا، فقد وجه الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد الدعوة إلى قيام فجبهة وطنية تضم الحكومة والممارضة وكل القوى السياسية والنقابات، للخروج بمصر من أزمتها.. وقد جاءت دعوة الدكتور نعمان أمام حشد كبير من السياسيين وجعاهير الوفد، في الاحتفال بذكرى الزعماء سعد زغلول، ومصطفى النحاس، وفؤاد سراج الدين، والذي عقد يوم الجمعة ٣٣ أغسطس ٢٠٠٢. . قال رئيس الوفد:

الفالب المصريين جميعا من هذا المكان، من بيت الأمة، بأن هذه الأيام الصعبة تفرض علينا أن نسترجع فكرة الوحدة الوطنية التي نادي بها سعد زغلول، والوحدة الوطنية ليست قبطيا ومسلما . . من هذا المكان أنادي وأناشد الشعب المصرى ، وأناشد جميع القوى السياسية، وجميع الهيئات والفئات، وكل من يعيش في هذا البلد، أناشدهم العمل على إنشاء جبهة وطنية، تضم الحكومة وأحزاب المعارضة والقوى السياسية والنقابات والجمعيات والغرف التجارية، وكل ما في هذا البلد من قوى اجتماعية واقتصادية، لكي ننشئ جبهة وطنية، ليست للحكم، فلا أقصد تشكيل حكومة التلافية، إنما أناشد وأنادي بوحدة الشعب المصرى في جبهة وطنية. وهي ليست غريبة على تاريخنا. ففي عام ١٩٣٥ أنشئت الجبهة الوطنية لمطاردة الإنجلير، وكانت برئاسة خالد الذكر مصطفى النحاس، أبرمت معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية (مونترييه) عام ١٩٣٧ . ورغم ما بها من عيوب، فقد قررت استقلال مصر وانحسار الجيش الإنجليزي إلى منطقة القناة و الغاء الاستمازات الأجنبية ، كان ذلك بفصل الجبهة الوطبية التي يجب أن ننادي بها جميعا، وأنا أقول لكل الأحزاب والقوى السياسية لا تعتبروها ميرة وفدية إنما أدعو الحكومة والحزب الوطني وأحزاب المعارضة والقوى السياسية والاجتماعية، ريد جبهة وطنية، لأننا لو قلنا إنها نرفض تدخل أمريكا ونرفض للعونة الأمريكية الإضافية أو المعونة الأمريكية الأصلية كأننا نتحدث عن شعارات، وهذه الشعارات الطبية تحتاج إلى تطبيق وتحتاج إلى تكاتف الشعب لكي نتفق جميعا على أن نقاطع البضائع الأمريكية، وأن نقاطع المستشارين الأمريكان، فلنتفق جميعا عند الجبهة القومية أو الحبهة الوطنية على أن كلا منايقلل استهلاكه، ويقلل من الاسنهلاك الترفي، يقلل من أجهزة التكييف، كل ذلك يكون في يدالشعب، ولا تستطيع الحكومة أن تفعله بمفردها، يستطيع السعب أن يقرر، وأن بساعد، وأن يواجه . . يقرر المقاطعة ويعمل من أجلها، يساعد الحكومة ويدعمها، ونحن إن تحدثنا عن جبهة وطبية فلكي نساعد الدولة ونساعد المجتمع كي يواجه الأخطار، لأن الجبهة الوطنية إن كانت خلف الحاكم فيستطيع أن يقف صامدا ويقول لأمريكا لا لضرب العراق، ولا لتجزئة السودان، ولا للعدوان على بيروت، ولا للعدوان على سوريا، ولا للعدوان على الشعب الفلسطيني، وإننا نحن أصحاب إرادتنا، و نحن أصحاب هذا البلد، وعصمتنا في أيدينا. . كل ذلك إن كان الشعب ملتحما بالحكه مة ، أما أن تقف الحكومة بحفر دها وأن تقف الحكومة معزولة عن الناس وتنخذ

قرارات خطيرة فلن يكون لها أي قيمة . . لأن قوة الشعب قوة عظمى، وتستطيع أن تحقق المعجزات .

وبهذه المناسبة نقول أيضا من هذا المنبر ، من بيت الأمة الذي هو بيتكم جميعا وملككم جميعا ، إن مصر في حاجة إلى عقد اجتماعي جديد، العقد الاجتماعي الذي كان قائما في سنة ١٩٣٣ إلى ١٩٥٢ . كان قائما على محتل أجنبي يسيطر على إدارة البلاد وعلى ملكية فاسدة وعلى أحزاب أقلية عابثة ، وعلى حزب الوفد وكل الوطنيين الشرفاء . . كانت معركة لها طابع خاص ، وانتهى هذا العقد الاجتماعي عام ١٩٥٧ .

ويداً عقد اجتماعي آخر قوامه القوات النظامية، حاكم فرد يستند إلى قوات نظامية
تدعم حكمه، وإلى حزب أوحد يحتكر المجالس النيابية والأغلبية فيها بطبيعة الحال. .
نحن نميش حاليا هذه المرحلة، ولا نستطيع أن نتحرك وأن نحقق الجبهة الوطنية و لا
نحن نميش حاليا هذه المرحلة، ولا نستطيع أن نتحرك وأن نحقق الجبهة الوطنية و لا
نستطيع أن نحقق الإصلاح السياسي أو الاقتصادي، ما لم نراجع هذا العقد الاجتماعي .
نريد عقدا يكون إطارا للمعل الوطني، يكون إطارا للإصلاح السياسي، والاقتصادي
والاقتصادية تكون داخل الإطار، فلا يعيش البعض يحتكر السلطة والقوة والنفوذ
والمعض الآخر أو الأغلبية تعيش خارج الإطار وتعيش على الهامس . ولذلك
ولمان ولا تتضامن ولا تمديد العون . . . زيد إطارا جديدا . يكون داخله الجميع ،
كلنا نتماون ولا تتمامن ولا تمديد العون . . . زيد إطارا جديدا . يكون داخله الجميع ،
واقعية موجودة، قوة قائمة ونحن نميرها خارج إطار الشرعية ؟ كيف يستمر الحال ونحن
نواجه بالأحكام العرفية ويلمحاكم العرفية، وبالمحاكم الاستثنائية وبالقوانين الاستثنائية . .
ويتعد ض علينا بأن ذلك لواجهة التطرف . . إلى مني سيظل بين المصريين معتدل
ويتعد في . . ذاذا لا نتحاور؟ الماذا لا نتحاور؟ ال. .

الفهـــرس

٥	تقىلىم
٧	مىقلىمىة
٩	مقدمات ثورة ۱۹۱۹ بقلم جمال بدوی
۲.	إرهاصات ثورة ١٩١٩ د. لطيفة محمد سالم
٣1	ثورة ۱۹۱۹ د . رمزی میخائیل
7.	الوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩ سعد فخرى عبدالنور
٧A	اثر ثورة ١٩١٩ على السودان د. أحمد إيراهيم دياب
47"	رؤية نقدية لشخصيات تورة ١٩١٩ لمعى المطيعى
1+7	تصريح ۲۸ فبراير ۱۹۲۲ الدكتور محمد عبده
170	لجنة دستور ١٩٢٣ تشكيلها ونتائجها المستشار سعيد الجمل
189	أضواء على مذكرات سعد زخلول بقلم: د.عبدالعظيم رمضان
175	هبدالرحمن فهمي مذكراته والعمل الثوري أحمد نجيب أحمد حمدي
144	مـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ذكريسات حبدالفستاح حسسن دخل الوفسد بـ «المعسادفة» ليلوق موارة
1	الاعتقال عماد الغزالي
AYY	اليســار والوفد نبيل زكى
Yav	الوفد وخصومه ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ . الكاتب الغرخ لعن الطبعي

	الصسراع بسين النقصسر والوقسد عصسر الملك قسؤاد (١٩٢٢ ــ ١٩٣٦)
YAY	د. سامي أبو الثور
۳۰۷	الوفد والقصر: الملك فاروق (١٩٣٦ ــ ١٩٥٢) د. لطيفة محمد سالم .
737	الانقلابات اللمتورية في مصر ١٩٢٣ ــ ١٩٣٦ أ. د . على محمد شلبي
	الوقسد والتضمحية الوطنية من خسلال للقاوضات ١٩٧٤ ــ ١٩٣٦
۳۷٦	د. عبدالمنعم إبراهيم الجميعي
440	الوقد والقضية الفلسطينية د. أحمد حامد السيد
277	الحركة النسائية والوقد ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ أ. د. آمال السبكي
808	الوقد وللحامون تاريخ مجيداً ا عبدالعزيز محمد المحامى
773	حزب الولد والقضايا العمالية د. محمد السعيد إدريس
193	الصبحافة الوفلية ١٩١٩ ــ ١٩٥٧ . أ. د. نجوى كامل .
۲۶ ع	نشأة الصحافة الوفدية وتطورها في الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦
۱۳۵	الصحافة الوفسلية في الفسرة من ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢
370	رواد الصحافة الوفلية
340	الطليحة الوقدية وجه تقدمي للوقد لمي المطيحي
۰۲۰	محاولات اختيال سعد زهلول ومصطفى التحاس بقلم: حازم هاشم
٥٩٥	إلغاء المعاهدة والكفاح المسلح د. فطين أحمد فريد على
171	الوقد الحليد د. محمد على شتا
707	سمعد زخلول في حين العسقماد إيراهيم عبدالمعطى
147	مصطفى النحاس ليس من قـصار الشجر د. رفعت السيد
٧٠٩	شخصية فؤاد سراج الدين حسنين كروم
777	الدكتور نعمان جمعة الرئيس الرابع للوقد سبد عبدالعاطي



الأمير الوطنى عمر طوسون والزعيم الوطنى سعد زغلول فكر كل منهما عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى في تكوين وهد يماوض الإنجليز



الحفلة التي أقامها النواب الوفديون لسعد باشا هي فندق الكونتيننتال هي يونيو سنة ١٩٢٦.



سعد زغلول باشا في جلسة من جلسات مجلس النواب.



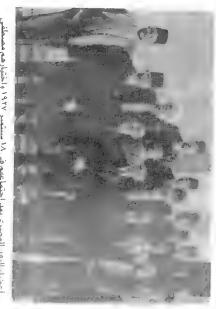
الشيخ حسن البنا في اجتماع للإخوان المسلمين ويجانبه الصاغ معمود لبيب أحد الظراط الأحرار القدامي.



مُنيح الفدائيين المصريين الجاح أحمد رمصان ريان،



سعد زغلول وأم المصريين، ومصطفى النحاس وسيئوت حنا في باريس بعد اخفاق المفاوضات المصرية البريطانية



ا عضاء الرفد المصرى بعد اجتماعهم في ١٨ سيتمبر ١٩٢٧ واختيارهم مصطفر النحاس بإشا خليفة لسعد .



عبد الحميد عنايت أحد المتهمين باغتيال السير في سناك سردار الجيش.



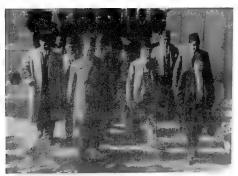
سينوث حنا يعالج من أثر الطعنة التي أصابته في المنصورة بعد أن افتدى زعيمه مصطفي التحاس،



البحاس باشا يحطب على ضريح سعد رعلول،



مصطفى النحاس في شبابه ،



أعصاء الوفد بعد اجتماعهم بالنحاس بمنزل أحمد حسن بك بالحيرة.



اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية بالنادي السعدى بعد ظهر الخميس ١٩٣٧/١٢/٢٢ وقد ظهر رفعة النحاس باشا وإلى يمينه الدكتور أحمد ماهر فالأستاذ محمد صبرى أبو علم،



النحاس ومكرم على ضريح سعد في ذكري عيد الجهاد.



لعبت الحركة القدائية المصرية دوراً هاماً هي تحريد مصدر وكان للقدائيين المصريين عطاؤهم الكبير في خدمة قضية مصدية والسودان، إبراهيم موسى زعيم عمال العناير علمات علماتها مصدري المساولين سالك مبردار الجيش المصدري وكان مثالاً رائماً للرجولة والقداء وتكران الذات.



عريان يوسف سعد واحد من قيادات العمل الفدائي المصرى: كان عليه أن يقتل يوسف وهبة باشا ويبقى في مكانه حتى لا يتهم مسلم باغتيال وزير مسيحي.



أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ



محمد سعيد باشا وزير الحقانية



واصف غالى باشا وزير الخارجية



فتح الله بركات باشا وزير الداخلية



حسن حبيب باشا وزير الحربية

وزارة الشعب الأولى برئاسة سعد زغلول ١٩٢٤.



النحاس ماشا بمالج من حرح أشاء إحدى محاولات اعتباله.



أصيب مكرم عبيد في واحدة من المظلهرات المنيفة والنحاس باشا يزوره في المستشفى،







العاممة المصرية التي أنشأتها الحركة الوطنية المصرية، في أواثل القرن العشرين.



عقب خروج عباس محمود العقاد من السجن بعد انقضاء العقوبة التي حكم عليه بها بقيمة العيب في الذات العلكية، ذهب مباشرة إلى ضريح سعد وإلى النادي السعدي حيث استقبله النجاس بإشا رئيس الوفد.



محمد الباسل باشا مع إحدى المدعوات في حفل بمنزل مكرم عبيد باشا،



مطاهرات صد اسماعيل صدقى باشا



أحمد حلمي باشا، الرشيد بن الحاج إبراهيم، الدكتور حسين الخالدي.



سعد زغلول واقفًا وإلى يمينه فتحى زغلول باشا وإلى يساره صهره مصطفى فهمى باشا وقد جلست أمامهم صفية هانم زغلول أم المصريين (فيما بعد) بجانب شقيقتها،



بطرس غالى باشا الذى رأس المحكمة المخصوصة التى حاكمت أبناء دنشواى واغتاله إبراهيم ناصف الودرانى وكانت رئاسته لتلك المحكمة من أسباب الاغتيال.



إحدى المتظاهرات تحمل العلم المصبرى أشاء ثورة ١٩١٩



أعضاء الوقد المصرى: علوى بك الجزار، محمد الباسل، مراد الشريعى، جورجى خياط، ويصا واصف، مرقص حتا، وواصف غالى فى صورة تذكارية.



الشيخ عبد العزيز جاويش عقب خروجه من السبعن في قضية مقال "ذكري دنشواي".



مصطفى كامل الزعيم الشاب



مصطفى كامل "في عز شبابه"



سعد زغلول عندما اختير وزيرًا للمعارف، أو بمعنى أدق ناظرًا للمعارف.



النحاس وفؤاد سراج الدين في حفل زفاف كريمة إبراهيم فرج.



فكرى أباظة بأشا



سعد زغلول في بداية عمله بالمحاماة



سعد زغلول في شبابه



فؤاد سراج الدين باشا يكتم ضحكة بعد سماع قفشة من اللواء محمد حيدر باشا في المهرجان المصرى اليوناني بالإسكندرية.



الأمير سيف الدين أحمد نقل الأميرة شويكار مطلقة الأمير أحمد فؤاد – الملك فيما بعد ، كانت له قضية اقضية محاولة اعتدائه علي الأمير أحمد فؤاد، وقضية طلب رفع الحجر عنه .



الخديوي عباس حلمى الثانى فى أخريات أيامه وبعد أن أطاح الإنجليز بعرشه بسنوات عديدة.

رقم الإيداع ٢٠٠٣/٣٥٤٢ الترقيم الدولي 2 - 0926 - 09 - 977

تاريخ الوفد

تاريخ الوقد هو جزء عزيز ونفيس من تاريخ مصر، بل وبغير مبالغة هو تاريخ نضال وكفاح الشعب المصرى الحديث من أجل جلاء المحتل الاجنبي ومن أجل سيادة الأمة ومن أجل الوحدة الوطنية ومن أجل حقوق الإنسان المصرى ورفاهيته.

قالوقد هو ثورة ١٩٧١ بزعامة سعد زغلول، وهو الضمود الشعبي بزعامة النحاس ضد الاحتلال الإنجليزي وضد الحكم الملكي المتسلط وضد وزارات أجزاب الأقلية ورزارات اعران الملك وتابعي الإنجليز، وهو صعود شعبي وصل إلى ذروته في اعمال القدائيين ضد الإنجليز على ضفاف قناة السويس في سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥١. وبطو لات القدائيين ضد الإنجليز على ضفاف قناة السويس في سنتي ١٩٥٨ لإنجاز جلاء القوات البريطانية نهائيا عن مصر، ومعركة القدائيين أعدلها واحتضنها وزير الداخلية وسكرتير عام الوقد الرئيس الثالث والزعيم الوطني محمد قؤاد سراج الدين، وهو من قدر له أن يصعد حتى استطاع إعادة الوقد إلى الحياة السياسية.

والوقد هو الانحياز إلى الشعب والالتحام به. وتمثل ذلك في مجانية التعليم وفي قانون العمل الذي حقق الكثير من المكاسب للعمال. وهو إنصاف الموظفين وإصدار كادر الأزهر والشرطة.

باختصار: الوقد مسيرة وطنية بدأت بالثورة عام 1910 و تستمر من أجل سيادة الأمة ومن أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والخدمي.

د. نعمان جمعة



دار الشروقــــ

القاهرة ٨ شارع سيبوية المسرى - رابعة العدوية - مدينة نصر بي بيد ٣٣ البانوراما - قليطون - ٢٣٩٩ - 1 - فاكس - ٢٠ (-٣٠ (٢٠ e-mail.darw shoronk.com)